

٢٠٨

تاريخ المصريين

# الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت

الجزء الأول

لواء/ د. كمال أحمد عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/عبد العظيم رمضان

القاهرة

٢٠٨

تاريخ المصريين

---

رئيس مجلس الإدارة  
**د. سمير سرحان**

رئيس التحرير  
**د. عبد العظيم رمضان**

مدير التحرير  
**محمود الجزار**



# الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت

الجزء الأول

لواء/ د. كمال أحمد عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب  
٢٠٠١



## تقديم

لقى الدور المصرى فى حرب تحرير الكويت تجاهلا من الكتاب السياسيين والعسكريين، لصالح إبراز أدوار أخرى لم تكن لتبرز لولا هذا الدور المصرى، الذى أعطى الشرعية العربية لقوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة للنزول فى المنطقة العربية وتكتيل القوى الدولية، ومواجهة الغزو العراقى للكويت ودحره.

لذلك عندما قدم لى اللواء أركان حرب كمال عامر رسالته القيمة عن «الدور المصرى والعربى فى عمليات الخليج وتأثيره على الشرق الأوسط، والى حصل بها على درجة الدكتوراه من أكاديمية ناصر العسكرية العليا، رحبت بنشر هذه الرسالة فى سلسلة «تاريخ المصريين» لتؤبر قراء هذه السلسلة والقراء العرب فى كل مكان بحرب غير مسبقة فى تاريخ الأمة العربية، وتناجها وآثارها على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

والدراسة تعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق العسكرية والسياسية، وتقوم على المنهج العلمى الصارم الذى يتحرى الحقائق التاريخية دون تزبد.

كما أنها تعد دراسة موسوعية بكل المعايير، بذل فيها كاتبها جهدا شاقا ح  
أستطاع عمل هذه التغطية الممتازة لأحداث الحروب التي شاركت فيه  
القوات المسلحة المصرية ويكفى أنه كان متعذرا على أى باحث فى التار  
العسكرى المصرى تقديم هذه الدراسة المتعمقة والموثقة.

والكتاب ينقسم إلى قسمى: القسم الأول ويتضمن الدراسة التاريخ  
والقسم الثانى ويتضمن الوثائق التاريخية، وهى ذات أهمية قص  
للباحثين فى التاريخ.

ونظرا لضخامة حجم هذا العمل العلمى، فقد رأيت نشره فى جز:  
وفقا للتقسيم الموضوعى سالف الذكر، ولسرعة النشر فقد رأيت أن ج  
الكتاب ومراجعته بواسطة المصححين وتصويب أخطائه، سوف يستغ  
وقتا طويلا قد يصل إلى قرابة العام، لذلك رأيت تصويره لملافاة أية أخ  
قد تظهر بعد التصحيح. وحفاظا على صورته الأصلية. ولكن ذلك  
إلى صغر كلمات الكتاب بدرجة قد تضايق بعض القراء. وهو ما نه  
عنه، وعدا بطبعة أخرى بخط أكبر عند نفاذ نسخ هذه الطبعة، وإن ك  
هذه الطبعة فى كل الأحوال ستكون هى الأصل الذى قدمه المؤلف.  
وأملى أن يسد هذا الكتاب ركنا مهما فى المكتبة العربية العسكرية،  
يجد صداه الذى يستحقه فى تحليلات المؤرخين والسياسين والعسكريين.

والله الموفق

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا

وَلَا رَهَقًا "

(آية ١٣ سورة الحديد)

صدق الله العظيم



## إهداء

الى . . اعلی اسم فی الوجود . . الى مصر العظيمة . . أم الدنيا . . قلب الامة العربية . . ام الحضارة . . وعبق التاريخ . . الى مصر العروبة والإسلام .

الى . . الى ابن مصر البار الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية . . القائد الاعلى للقوات المسلحة والذي يجاهد بأخلاصه وجهده ومثابرته وتفانيه وعرويته ليملى ويعظم لمصر والامة العربية هبتها وتضامنها ومكانتها وامنها القومى .

الى . . قواتنا المسلحة العظيمة درع مصر وسيفها وعزها ومجدها .

الى . . قادتى واساندى الافاضل الذين اعطوني من وقتهم وفكرهم وعلمهم وخبرتهم الكثير .

الى . . شهداء مصر الذين قدموا ارواحهم فداءا للذود عن ثرى الوطن تحقيقا لامن مصر والامة العربية

الى . . كل القيادات الوطنية المخلصة والزلاء الاوفياء للامة العربية والاسلامية الذين يسهرون ويحرصون على أمنها وسلامتها وتضامنها .

الى . . زملاى واصدقائى المخلصين الذين عاونونى فى الدراسة وعمل البحث والذين سبقونى فى مجال البحث العميق الجاد والهادف فى سبيل رفعة وتطوير قواتنا المسلحة .

الى . . الانسان المصرى العظيم . . ابن السلام والحضارة . . ومشعها بقوة وعزيمته وفكره وتصميمه

اهدى هذا الجهد المتواضع





## شكر وتقدير

شكراً لله العلى القدير :

الذى اكرمنى بفضلته ووفيقى بتوفيقه فى اعداد هذه الرسالة بالصورة التى إنتهت إليها .

شكر وتقدير وعرفان : الى السيد المشير حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والانتاج الحربى والسيد الفريق مجدى حناتة رئيس اركان حرب القوات المسلحة والسيد الفريق صلاح حلى قائد القوات المصرية خلال حرب الخليج وقادتى وزملائى فى القوات المسلحة المصرية اسرى الكبرية التى تعلمت فى رحابها وتعلمت على يد قادتها . . وصقلت خبرتى فى تشكيلاتها .

شكر وتقدير وامتنان الى : الدكتور ممدوح محمود مصطفى منصور مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الاسكندرية .

واللواء أ.ح دكتور زكريا حسين احمد رئيس هيئة البحوث ومدير اكااديمية ناصر العسكرية العليا الاسبق للمعاونة الصادقة والجهد المخلص والتوجيه الثمر .

شكر وتقدير : الى مدير هيئة تدريس اكااديمية ناصر العسكرية العليا على كل ما قدموه من معاونة صادقة .

شكر وتقدير وامتنان الى : اصدقائى الاوفياء وزملائى المخلصين الذين غاونونى بكل الحسب والاخلاص فى اعداد ومراجعة واخراج الرسالة .

شكر وتقدير وعرفان الى : والدى الكرام الذين نلت برضاهم ودعواتهم كل الخير والى اسرتى الصغيرة التى تحملت بصبر جهد دراسى وخدمى وحياتى .

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللّٰهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " (٨٨)

( آية ٨٨ سورة مود )

صدق الله العظيم



## تقديم

### ١- أهمية الموضوع :

أ - لا شك أن أزمة الخليج ( اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ) قد هزت وجدان العالم كله ، وجذبت انتباه جميع القوى الاقليمية والعالمية ، وخاصة في مرحلة يقترب العالم فيها من تحول ومنعطف حاد ، نحو واقع جديد هو انعكاس لطروف وتطورات القوى العالمية في هذه المرحلة ، ولا سيما أنها جاءت ضمن أحداث الشرق الأوسط ، الذي يمثل موقع الصدارة في هذه المرحلة ، فهو المسرح الذي يكاد يفسرد بسمة عدم الاستقرار والتوتر ، على مدى أكثر من نصف قرن ، فازمة الخليج تعد أحد تلك الأزمات التي فجرتها معطيات هذا المسرح ، حيث أقدم العراق على عملية غزو للدولة الكويت ، فأحدث بذلك انتهاكا لشريعة النظام الدولي ، وتصعدا في هيكل البيت الاقليمي، وتهديدا مباشرا للأمن القومي المصري والعربي .

ب - ولقد أثرت عمليات الخليج بشكل رئيسي على النظام العربي بما فيه دور جامعة الدول العربية ، وتعطيل مؤسساتها ، كما صاحبها غياب معاهدة الدفاع المشترك ، ونتج عن احتلال العراق للكويت طعنة عميقة في قلب التضامن العربي ، بل وفتح أبواب الوطن العربي على مصراعيه للتدخل في مقدراته ، ومواجهة الأخطار والتحديات ، وجروقات أجنبية الى مسرح العمليات العربي ، وهدم أربع دعائم كانت تعتبر من الثوابت ، وهذه الدعائم التي هدمها ، تتمثل في المقولات التالية (أن التضامن العربي عصي على الزاعات والصراعات العربية ، فهو أقوى منها ، وأكثر رسوخا ، وأن الخلافات بين الأشقاء يمكن تسويتها داخل البيت العربي ، وأن السلاح العربي لا يشهر قط في وجه الشقيق ، وأن قيام دولة عربية باحتلال دولة شقيقة ، أمر لا يرد في حسان أحد ) (١) .

ج - كما كان لأزمة الخليج ، وما سبقها من أحداث ومغيرات على المستوى الاقليمي ، والدولي ، وما صاحبها من حشد لقوات العديد من دول العالم ، وما استحوذته من اهتمام معظم دول العالم بأسره ، على مختلف توجهاتها ، وما صاحبها من ردود فعل واجراءات على المستوى الاقليمي والدولي ، وما أتاحته من استخدام العديد من الوسائل والقوى والأسلحة والمقائد المختلفة ، وما أفرزته من خبرات ونتائج والانعكاسات لها تأثيرها المباشر على الأمن القومي العربي والأمن الاقليمي للشرق الأوسط ، اضافة الى تأثيرها على النظام العالمي ، وما لذلك من اتصال ولبق بالأمن القومي المصري والعربي ومساراته المقبلة .

كل ذلك يعظم تأثير الحدث ويدعو الى سرعة استيعاب المتغيرات / المؤثرات المحيطة به مع تحليل الانعكاسات التي ترتبت عليه والقاء الضوء عليها ، مع استقراء تلك الانعكاسات على الشرق الأوسط بصفة عامة ، والأمن القومي المصري والعربي بصفة خاصة ، في اطار المتغيرات الاقليمية والعالمية والنظام العالمي الجديد .

(١) تموز جاء في سياق كلمة الأمين العام للجامعة العربية ، خلال أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربية في القاهرة في الفترة من ٢٥-٢٧/١/١٩٩٤

- ب -

د - بالإضافة الى أن الدور العربي في الأزمة ، جاء انعكاسا لحالة الضعف والتمزق التي أصابت الأمة العربية ، في ذلك الوقت والتي تستدعي منا الدراسة المتعمقة ، وصولا الى دعائم تقوية النظام العربي والتضامن العربي ، وعلى رأسه جامعة الدول العربية حتى تنطلق الأمة العربية ، بما تتخلده من اجراءات ، صوب آفاق المستقبل ، محققة تماسكها وتضامنها وأمنها القومي ، وبما يعكس على تحقيق بنية الودع العربي المنشود .

هـ - كما أن دور مصر البارز في جميع مراحل الأزمة ، سواء على المستوى السياسي / السياسي ، والعسكري / العسكري ، وسواء في مراحل الأزمة الأولية بهدف الاحتواء ، أو في مراحل تطورها بحثا عن حل لها ، وصولا لمرحلة الدعم بالقوات المسلحة لدعم الدفاع عن الدول المهددة بالمنطقة ، أو مرحلة حشد القوات المصرية والمتحالفة / ثم أخيرا مرحلة المواجهة العسكرية لتحرير الكويت ، في اطار الشرعية الدولية ، بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة ، يجعل دورها محوريا ذو تأثير رئيسي ، جدير بالبحث والتسجيل ، واستقراء مجرياته واثارة مخرجاته ، بما يدعم الرؤية الواضحة لتحقيق الأمن القومي المصري والحفاظ عليه .

٢- ومن هنا كان اختيارنا لموضوع الرسالة عن الدور المصري والعربي في عمليات الخليج وتأثيره على فشرق الأوسط بهدف عرض دراسة تحليلية لأحداث أزمة الخليج الثانية والدور المصري والعربي خلال عمليات الخليج سياسياً وعسكرياً ، ، وتأثيرها وانعكاساتها على المنطقة العربية والشرق الأوسط . . . ومقترحات تنمية التضامن العربي ، والحفاظ على الأمن القومي المصري والعربي .

٣- وقد تم تناول موضوع عمليات الخليج في دراسات متعددة من زوايا مختلفة تغطي بعض جوانبها سواء السياسة - العسكرية - الاقتصادية ، كما تناولها العديد من الكتاب والباحثون السياسيون المهتمون بشئون الشرق الأوسط . . . وعقدت العديد من الندوات العلمية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي .  
ولا شك أن تناول موضوعنا بالتركيز على الدور المصري والعربي في هذه العمليات وانعكاسها على الشرق الأوسط سوف يلقى الضوء على زوايا أخرى منها نحن في حاجة إليها ،

٤ - الاعتبارات التي روعيت عند اختيار الموضوع والجديد فيه :-  
أ - تعتبر عمليات الخليج ، وما صاحبها من آثار . . . اجراء غير مسبوق ، في تاريخ الأمة العربية ، يستحق الدراسة والتحليل وصولا الى أسبابه ، ونتائجه وآثاره على منطقة الشرق الأوسط .

ب - جاء الغزو العراقي للكويت ، نتيجة مجموعة من المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية التي عملت فيها القيادة العراقية ، بالإضافة الى البيئة العربية ، والاقليمية والدولية المحيطة ، والتي أثرت وتأثرت بهذه الأحداث ولها تأثيرها المباشر على الأمن القومي المصري والعربي ، بأبعاده الشاملة وتحليلها ودراستها يمكن استخلاص عوامل ودعائم الحفاظ عليه .  
ج - تحليل الدور العسكري المصري والعربي المشارك ضمن قوات الائتلاف الدولي ، سواء في ادارة الأزمة أو في تسهيل وتنفيذ اجراءات التحضير والتنظيم وادارة كلا من العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " و " عاصفة الصحراء " والخروج باللوروس المسفدة ، التي تنعكس على الأمن القومي المصري والعربي والحفاظ عليه

د - كما بعد العدوان العراقي على الكويت ، بالمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نكسة عربية كبيرة ، بعد أن تحقق في ذلك الوقت قدر من السيطرة على بعض الصراعات العربية - العربية . . . ونمو صيغ التعاون العربي على أسس واقعية ، وبعد أن حققت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في حينه ، ميلادا جديدا للروح العربية وقواها الفاعلة ، وكان المناخ مهيئا لمزيد من التقارب والتضامن العربي ، المبني على المصالح العربية المشتركة . . . وجاء

## ج -

العدوان ليعيد الأمور العربية الى مناخ أسوأ مما كانت عليه ، تكشف عن عمق التناقضات بين الدول العربية ، واتساع مدى وطبيعة الاختلافات في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهو ما يتطلب دراسة هذه الأبعاد ، وصولاً الى أنسب الصيغ المقترحة لبناء التضامن العربي ، والأمن القومي العربي والمصري ، والحفاظ عليه .

### ٤ - منهج البحث :-

إن منهج البحث الذي اتخذ يقوم على الدعائم الآتية :-

- أ - اتساع نطاق البحث ، فبالرغم أن الحدث تم في عام ١٩٩٠ إلا أن مؤثراته تمتد حتى الآن ، سواء اقليمياً أو عالمياً ، لذلك تطلب البحث دراسة كل ما يتصل بالموضوع سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي
- ب - تشعب وتعدد العوامل والمحددات ، والأطراف المهيطة بموضوع البحث ، سواء محلياً / إقليمياً / عالمياً ، لذلك فقد تم المزج في استخدام المنهج التاريخي والوصفي والاستقرائي ، وبين الدراسة التحليلية المقارنة للعوامل والاعتبارات ، ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية وصولاً للانعكاسات والتأثيرات الحالية ، على الشرق الأوسط وآفاق المستقبل
- ج - وقد كان لعناش الباحث مع أحداث الأزمة منذ بدايتها ، سواء في مرحلة التخطيط أو التنسيق أو حشد القوات أو التنظيم والإدارة ، لكلاً من عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء ، واحتكاكه بالحدث الفعلي حتى عودة القوات ، أثره في إضفاء المنهج الواقعي على مشتملات البحث (١) .

### د - ولقد اتبعت عدة مناهج بحثية لتحقيق الهدف من الرسالة شملت الآتي :-

- (١) **المنهج التاريخي** حيث تم توثيق دقيق للأحداث سواء قبل أو أثناء أو بعد عمليات الخليج .
- (٢) **المنهج الوصفي** وذلك من خلال التحليل الدقيق للعوامل التي بدأت بها العمليات العسكرية في الخليج وتساعدنا مروراً بالمراعات المسلحة التي شغلها وانتهاء بالانعكاسات والتأثيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة .
- (٣) **المنهج الاستقرائي** للأحداث والطاغات من خلال الدراسة التحليلية والوصفية للتحقائق والمعلومات والبيانات والأحداث الرئيسية والخروج منها بالدروس والخبرات والنتائج المستفادة والمكتسبة.
- ٥ - **وقد تم تناول موضوع الرسالة :-** بشكل متدرج ومتكامل من خلال مقدمة وأربعة أبواب رئيسية كلا منها في فصلين وخلاصة عامة وتوصيات .

### أ - شمل الباب الأول : العمليات العسكرية في الخليج .

• ويشمل دراسة توثيقية للعمليات العسكرية في الخليج ، سواء الحرب العراقية / الإيرانية أو عملية الفزو العراقي للكويت ، مع تنظيم وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" متضمناً الخلفية التاريخية ، ومواقف القوى العربية والإقليمية ، والقوى العظمى .

(١) شارك الباحث في مرحلة التخطيط والسيق الأساسية لوضع أسس المشاركة المصرية منذ بداية الأزمة .

شارك الباحث ، كمرساً لجمعية التخطيط والتنسيق التي دُعيت ضمن قيادة القوات المشفركة ومسرح العمليات بالرائض، حيث شارك ضمن مجموعة التخطيط المشفركة في تخطيط عمليتي "درع الصحراء وعاصفة الصحراء" ، ثم عُين رئيساً لأركان القوات المصرية عندما شكلت قيادة تمويها لها ، حيث شارك في كل مراحل تنظيم وتنفيذ وإدارة عملية "عاصفة الصحراء" ثم كُلف بقيادة القوات عقب العمليات للسيطرة على إعادة القوات المصرية الى أرض الوطن ، حيث عادت بسلامة الله ، وكُلف بتقديسها الى السيد / رئيس الجمهورية خلال تعلقه لها وتكريها ، وكان حراً له أن يُكرم بجمعه وسمام النجدة العسكرية من الرئيس مبارك وسمام الملك عبد العزيز ونسوط الحركة من المملكة العربية السعودية وسمام تحرير الكويت من دولة الكويت .

- وقد شمل الفصل الأول دراسة توثيقية للغزو العراقي للكويت .
- وقد شمل الفصل الثاني ، مواجهة الغزو العراقي للكويت .

#### ب - كما شمل الباب الثالث : الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج

وقد تضمن الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج مع ايضاح المواقف التفصيلية للدول العربية والاقليمية والعالمية المؤثرة في الأزمة .

- وقد شمل الفصل الثالث الدور السياسي المصري في عمليات الخليج .
- وقد شمل الفصل الرابع الدور السياسي العربي في عمليات الخليج .

#### ج - كما شمل الباب الثالث : الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج

- وقد شمل الفصل الخامس الدور العسكري المصري في عمليات الخليج .
- كما شمل الفصل السادس الدور العسكري العربي في عمليات الخليج .

#### د - كما شمل الباب الرابع تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

- وقد شمل الفصل السابع : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية .
- وقد شمل الفصل الثامن : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط .
- ويضمن التأثيرات على الأمن القومي العربي ، مركزاً على قضية التضامن العربي ، وقضية السلام بالشرق الأوسط ، واختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة .
- وينتهي أبواب الرسالة بخلاصة عامة وتوصيات تتضمن العديد من التوصيات التي تتصل بمستقبل منطقة الشرق الأوسط والنظام العربي ، ومستقبل السلام ، وتوازن القوى ، والخيارات العربية والمصرية المتاحة لمواجهة التحلل في العوازل العسكرية في المنطقة ، وكذا الأمن القومي المصري والعربي والحفاظ عليه .

#### ٦ - ولقد ولجّهتني العديد من المصاعب لأوضح أبرزها :-

- أ - تشابك الأزمة وتعدد جوانبها وارتباطها بالبيئة المحلية / العربية / الاقليمية / الدولية وما يجمعه من اتساع نطاق البحث والدراسة .
- ب - كان تفجر الأزمة مواكباً للمتغيرات في النظام العالمي وانعكاس ذلك على الادارة الدولية لها مما يؤثر على جوانب البحث المختلفة .
- ج - امتداد الأزمة وتأثيراتها المتلاحقة وانعكاساتها المباشرة على المنطقة ، مع التطور السريع لأحداثها الذي يتطلب المتابعة الدائمة لأحداثها بما يستكمل جوانب الموضوع .

- ه -

د - أن تعدد الأطراف المعنية بالأزمة وارتباطها بالموقف العربي والاقليمي والعالمي وتطوره الدائم يلقي عبئاً على متابعة جوانبها المختلفة تحقيقاً لأهداف الرسالة .

هـ - كما أن اقتناص الوقت اللازم لانجاز أبواب الرسالة وفصولها كان فضلاً كبيراً من الله وخاصة بجانب المهام المختلفة التي واجهناها .

وبعد . . فإن التصدى لمثل هذا البحث ، هو أمر نحن في أمس الحاجة اليه لأهميته وتأثيره الواسع ، وحيويته ، التي تجعله جديراً بالمحاولة ، لاضافة لبنة مخلصه الى الأمن القومي العربي والمصري ، الذي نرجو الله تعالى أن يرعاه ويحفظه . .

ولا شك أن فضل الله تعالى والمعاونات المخلصة القيمة التي قدمتها لي قواتنا المسلحة العظيمة وقادتي العظام ومشرفي الأولياء وزملائي المخلصين في كل موقع ومكان ، كانت عظيمة الأثر في انجاز هذه الرسالة بالشكل الذي انتهت اليه . .

ولق الله الوطن ورعاه وحقق على الخير خطى رجاله . .

" وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

( آية ١٠٥ سورة التوبة )

صدق الله العظيم .

الباحث

لواء أ.ح.م / كمال أحمد عامر





## الباب الأول : العمليات العسكرية في الخليج

### عام ٠٠ جذور الصراع وتطورات الأزمة سياسيا :

لاشك أن عملية الغزو العراقي للدولة الكويت ، في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ لم تكن وليدة اللحظة ، وإنما جاءت كامدادا لجذور عميقة من الصراع والخلافات بين الطرفين العراقي والكويتي ، أخذت تتصاعد تدريجيا وبحرور الوقت إلى أن تفجرت الأزمة في هذا التاريخ ، وقد تكون ظروف العراق السياسية والعسكرية خلال فترة صراعه العسكري مع إيران سببا في تأجيل تفجير الموقف .

ومن المعروف أن أسرة الصباح الكويتية تتولى مسؤولية الحكم والسيادة في الكويت منذ القرن الثامن عشر وبالتحديد منذ عام ١٧٣٧ حيث كانت تقوم بمهام الدفاع عن الأراضي الكويتية من الهجمات المتكررة القادمة من بلاد الفرس على الساحل الغربي للخليج .

وقد كانت الكويت إمارة خاضعة للحماية والوصاية الأجنبية العثمانية ثم البريطانية كسائر بلاد منطقة الخليج ، والأطماع العراقية في الكويت تعود إلى طبيعة العلاقات الإدارية التي كانت تربط تلك الإمارة بولاية البصرة خلال فترات الاحتلال العثماني .

وفي عام ١٩٥٨ حصل العراق على استقلاله من الحماية البريطانية بينما حصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ وذلك من خلال اتفاقيات منفصلة لكل منهما عن الأخرى مع السلطات البريطانية .

استمر العراق منذ هذا التاريخ في ادعاءاته بحقوقه في الأراضي الكويتية حتى بعد إعلان استقلال كل منهما عن بريطانيا بسالوغم من الضمان كلا الدولتين إلى المنظمات الدولية والإقليمية بشكل منفصل وأصبحت تلك القضية (حقوقي العراق في الكويت ) تثار من فترة لآخرى طبقا لطبيعة ومسار ومستوى العلاقات بين البلدين .

وقد كانت أولى الإجراءات العراقية الفعلية لتفويض لوابهاها ضد الكويت في عام ١٩٦٥ وخلال فترة حكم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم حيث قامت العراق باحتلال الجزء الشمالي من الأراضي الكويتية باستخدام القوة العسكرية إلا أنه بمجهود الجامعة العربية في هذا التوقيت امكن احتواء الأزمة بالنسحاب القوات العراقية من الكويت مع الاتفاق على إعادة رسم الحدود بين البلدين من جديد وهو الأمر الذي لم يتم التوصل فيه إلى اتفاق نهائي كنتيجة لعدم موافقة العراق على المقترحات الكويتية .

وفي عام ١٩٧٩ تولى السلطة في العراق الرئيس صدام حسين في أعقاب انقلاب سلمى ضد الرئيس حسن البكر حيث كان الرئيس صدام حسين يشغل في ذلك الوقت نائب الرئيس العراقي وفي إطار الواعيات الأيديولوجية التوسعية خرب البعث الحاكم شن العراق الحرب على جمهورية إيران الإسلامية عام ١٩٨٠ وهي مازالت في المهد وذلك وفقا لقواعد وحسابات خاطئة بمبدأدى إلى امتداد الحرب لأكثر من ثمان سنوات .

ولقد انتهت الحرب دون حسم واضح لأي منهما ولكل طرف بعض الأوراق في يديه (أراضى - أسرى - ٥٠٠) وما تسبب عنها من تأصيل للعداء بين البلدين خاصة على المستوى القومي وذلك نتيجة للخسائر الكبيرة التي تركزت على هذه الحرب على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

وكان للحرب العراقية - الإيرانية علاقة مباشرة بالقوتين العظميين لكل منهما كان مصدرا هاما لبيع السلاح للطرفين ورغم إعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت حيادهما في ذلك الصراع ولكن لاعبارات المصالح الحيوية لكل منهما كان موقفهما متذبذبا بين هذا الطرف أو ذاك .

وبات واضحا أن ذلك كان في إطار هدف رئيسي هو استمرار اشتغال الحروب بلا نهاية بين العراق وإيران بهدف استنزافهما وتدمير لوقتاً سواء العسكرية أو الاقتصادية .

- كما أثرت الحرب العراقية - الإيرانية على صعيد القوى الإقليمية حيث انقسمت مواقف الدول العربية وتأثرت علاقاتها تأثراً سلبياً وانعكست مصالح الدول المعنية على هذه العلاقات ،
- في الوقت نفسه انعكست آثار هذه الحرب على دول الخليج وبالدرجة الأولى السنة دول المطلة على ساحل الخليج العربي ، كان تكوين مجلس التعاون الخليجي رد فعل لتلك الحرب العراقية - الإيرانية كما كانت السعودية والكويت أكبر تمويلين للعرب سواء على سبيل الإقراض أو هبة كما استمرت العراق في طلب الدعم من هذه الدول بحجة أنها في تلك الحرب تحمى البوا الشرقية للوطن العربي ،
- وكانت أبرز نتائج هذه الحرب هو الاستنزاف للأرصدة والموارد العربية ، فقد بدأ الرئيس العراقي حربه ضد إيران في سبتمبر وكان احتياطي النقد لبلاده ٣٥ مليار دولار تم استنزافها في ٣٦ شهراً الأولى ، كما بلغ الانفاق العسكري للعراق ٨٠ مليار دولار عام ١٩٨١ - ١٩٨٨ في شراء الأسلحة حوالي ٨٠ مليار دولار ، وعندما توقفت الحرب كانت مديونية العراق ما بين ٨٠ مليار دولار معظمها للسعودية والكويت ، بالإضافة إلى حوالي عشرين مليار دولار للمصارف والهيئات الخارجية وبهذه خاصة اليابان - كما أن الدين الملقى لفرنسا بلغ ٦ آلاف مليون دولار ولايطاليا ٢,٤ مليار دولار وألمانيا الغربية ١,٨ مليار دولار ، ويتضح من تحليل هذه الأرقام أن حجم تكلفة قرار واحد اتخذته صدام حسين ببدء الحرب مع إيران قد كلف بلاده حـ أغسطس ١٩٨٨ ما يساوي ٥٢,٦٠٠ مليار دولار أمريكي كما كلف إيران على التوالي ما يساوي ٦٤٤,٢٣ مليار دولار أمريكي أيضاً وأن مجموع ما أفقته الدولتين كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألف وسبعة وستون مليار دولار أمريكي أي ١٠٠ ألف آخرين مع تدمير هائل للبنية الأساسية للدولتين ... مما ألحق بالحرب والعراق على حالة الإفلاس وكان صدام حسده نفسه على حالة السقوط<sup>(١)</sup> ،
- ولقد وظف العراق كافة جهوده لإبراز معاركه مع إيران خلال فترة وقف إطلاق النار على كونهما انتصار في الحرب مع حشد الأجهزة الإعلامية والسياسية من أجل تدعيم هذا الخط ،
- ولقد جسده هذا الانتصار ( المزعوم ) آمال حزب البعث وبصفة خاصة طموحات الرئيس صدام حسين الشخصية الذي بسده استعمار ما ترتب على تلك الحرب من نتائج (دعم عربي وخليجي - تأييد شعبي وعربي وفلسطيني مطلق - ترسانة أسلحة ضخمة في وضع مخطط استراتيجي يتيح له امتلاك أدوات الردع والمصدرة العسكرية المناسبة التي تمكنه من تحقيق كامل أهدافه في المنطقة العربية ومنها (الاستيلاء على الكويت ) على مراحل زمنية وفقاً لاستراتيجية تعتمد في عناصرها على استعمار بناء وتطوير القوات المسلحة كما وكيفا وفي هذا الإطار تمكن من الحصول على أسلحة من الشرق ومن الغرب على حد سواء ،
- الاهتمام بتوفير الأسلحة فوق التقليدية ووسائل حملها المختلفة مع تطوير قدراته الكيميائية بشكل خاص ،
- محاولة إعادة بناء وتطوير القدرة الذرية ،
- توسيع قاعدة الصناعات العسكرية تحسباً لأي مقاطعة مستقبلية ولتحقيق اكتفاء ذاتي لتلبية احتياجات قواته المسلحة ،
- وسوف نتناول الباب في فصلين ، نشير في الفصل الأول منه إلى الغزو العراقي للكويت ، حيث نتناول "الحرب العراقية - الأير وفانها وأثرها في غزو الكويت " و"الغزو العراقي للكويت" ثم نتناول الفصل الثاني "مواجهة الغزو العراقي للكويت" في ثنا منطلق حيث يشمل "عملية الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي " درع الصحراء " ثم تخطيط وإدارة العملية الدفاع الاستراتيجية " درع الصحراء " ،

<sup>١</sup> محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أرقام الفترة والنصر - إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - عام ١٩٩٢

# الفصل الأول الغزو العراقي للكويت



## الفصل الأول : الغزو العراقي للكويت

### الحرب العراقية - الإيرانية ونتائجها وأثرها على غزو الكويت

#### عام : أبعاد الصراع بين إيران والعراق :-

اتسم الصراع بين العراق وإيران بجلوره العميقة ويتشعبه وتعدد المشاكل القائمة بين البلدين سواء منها المشاكل الحدودية والأمنية ذات الجذور التاريخية أو المشاكل المذهبية والعقائدية الموهلة في التاريخ أو المشاكل القومية القديمة ، إضافة الى الحساسيات على مستوى الزعامات الشخصية أو الطلعات الزعامية على مستوى الدولتين للهيمنة على منطقة الخليج ، هذا الى جانب مواقف القوتين العظميين ودورها في اشعال أو استمرار أو تهدئة ذلك الصراع ارتباطا بمصالحهما في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة .

● وعن المشاكل الحدودية والأمنية يمكن القول، أن العراق تتمسك بالقليم " عربستان " على أراضٍ عربية مسددة أكثر من قرنين من الزمان ، حيث كانت تسكنها قبائل عربية أعلنت لها حكومة في " انجيرة " ، في الوقت الذي لم تكن هناك حدود جغرافية بالمعنى المتعارف عليه حالياً، وأن الشاه "رضا بهلوي" قام بالسيطرة على هذا الإقليم بالقوة وصبغه بالصبغة الفارسية، هذا إضافة الى أن العائدات البترولية لذلك الإقليم وصلت الى ٢٨ مليار دولار سنوياً منذ زاد من أهميته .

ولم يكن عامل الوقت في صالح العراق حيث استمر الإقليم لأكثر من نصف قرن تحت السيطرة الإيرانية ، إضافة الى توقيع الدولتين لاتفاقية أرخرود الثانية عام ١٨٤٧ ، والتي تمت صياغتها بواسطة لجنة رباعية ضمت كل من روسيا وبريطانيا وإيران والعراق ، والتي أعطيت إيران بموجبها مدينتي عبادان والجمجرة والضفة الشرقية لشط العرب " أي إقليم عربستان تقريباً " ، كما تم توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين البلدين بواسطة كل من مصر والجزائر والأردن وفرنسا ، والتي حددت أن يمر خط الحدود في منتصف شط العرب ، الأمر الذي لم توافق عليه العراق حيث أن ذلك لا يوفر لها شواطئ على الخليج العربي سوى أربعين كيلو متراً .

كما أن احتلال إيران للجزر الثلاث " طب الكبرى والصغرى وأبو موسى " رغم أنها جزر عربية كما أثبت التاريخ قد اعتبره العراق قديماً لأمنه القومي الى جانب تهديد دول الخليج باعتبار أن هذه الجزر تسيطر على " مضيق هرمز " .

● وعن المشاكل المذهبية والعقائدية يمكن القول انه نتيجة لكون الشيعة يمثلون ٦٠ ٪ من سكان إيران وأن الأماكن المقدسة الشيعة متواجدة في العراق ، فقد قام الفرس باحتلال العراق للسيطرة على تلك الأماكن المقدسة مما — حيث حدثت صراعات عنيفة بين الشيعة والسنة في العراق خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر، حيث تطاول الشيعة على مقدسات السنة في العراق مما زاد من الاحقاد والضغائن بينهما ، هذا إضافة الى قيام القيادة العراقية بترحيل الشيعة العراقيين الذين هم من أصل إيراني وذلك قبل أشهر قليلة من بدء الحرب ، وذلك خوفاً من التأثير الروحي للإمام الخميني عليهم وتحريك النزعة المذهبية لديهم والتي تتفق مع حركة الثورة الإسلامية التي تنبأها إيران في مواجهة علمانية البعث العراقي على حد تعبيرهم .

ولقد أثبت التاريخ على مر العصور أن المسائل المذهبية والعقائدية يستحيل حلها بتوافق في الفكر المذهبي والعقائدي، حيث ألما من الأمور التي يصعب تحقيقها وإن ظهر الهدوء على السطح ، إلا أنه إذا تم تحريك تلك الروعسات فإنها تصبح من العنف بما يكفي لقيام أزمات قد تؤدي الى صراع مسلح .

● وعن المشاكل القومية القديمة يمكن القول بأنه منذ أن زرعت بريطانيا مشكلة الأكراد في العراق عام ١٩٣٠ بتوجيههم على قيام حكم على قهيدا لقيام حكم ذاتي خاص بهم في "السليمانية وكركوك والموصل" رغم علم بريطانيا بأن إيران ممسكة بأن الأكراد من الجنس الآري الايراني، وعلى ذلك يمكن لايران المطالبة بالولاية عليهم في مقابل مطالبة العراق "بهرستان" - وبالتالي - تظل مشكلة الأكراد أحد عناصر الأزمات التي قد تؤدي الى صراع أيضا .

### أولا : اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية :

إذا استعرضنا الأسباب التي ألقت الى حرب الخليج الأولى فليس معنى ذلك أن الصراع بين العراق وإيران كان أمرا محتوما ، ذلك أن قرار الحرب اتخذته حاكم مطلق السلطات هو صدام حسين الذي أعطى في حساباته ، ومع ذلك فإن تسرع رئيس الجمهورية العراقية الذي الفرد بالحكم وقضى بفرد الشبهة على جميع معارضيها وأثار الذعر بإعدام ستة من وزرائه<sup>(١)</sup>، وأخضع الحزب والجيش لسلطانه المطلقة كما أنشأ الحرس الجمهوري الذي اكتسب شهرة لكفاءته العسكرية، وقد اتخذ صدام حسين قرار الحرب على اثر معلومات تشير الى أن القوات المسلحة الإيرانية قد تمسرات والمهارات كفائتها نتيجة عمليات التطهير التي اتخذها النظام الجديد خاصة في مواجهة ضباط سلاح الطيران المعروفين بولائهم للنظام .

ولقد استعالت الحرب يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ على جبهة عريضة تمتد الى مسافة ٣٠٠ كيلومتر حيث تقدمت القوات العراقية خلال السنة الأولى منها ولكن ليس بالمدى الذي يحسم الحرب ، إذ احتل العراق بعض المواقع القريبة من الحدود مثل مدينة خور شهر " الخمرة سابقا " ، ودسوق ، وتوقف التقدم عند ذلك الحد ولم يحل عام ١٩٨٢، حتى استردت إيران أراضيها وشرعت في مهاجمة الحدود العراقية حيث دارت معارك حامية حول جزر مجنون مما هدد طريق البصرة / بغداد بالاختراق الأمر الذي دفع العراق الى استخدام الأسلحة الكيميائية .

ولقد كان العراق يتطوق من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة الطيران بفضل الدعم العربي وخاصة الدعم السعودي والكويتي، أما إيران فقد كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التي تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشرية التي تقدر بثلاثة أضعاف سكان العراق ، ثم استعداد الشباب الذي كونه الحرس الثوري " للشهادة " بعد أن أجرى "آية الله" الخميني هؤلاء الشباب عمليات غسيل للمخ كما جعلهم يغامرون بحياتهم دون مبالاة أمام القوات العراقية .

ول بداية الحرب عرضت وساطات متنوعة لإنهاء القتال فمنها ما صدر عن دول عدم الانحياز أو المؤتمر الإسلامي أو الأمم المتحدة ، وكان صدام حسين مستعدا لقبول الوساطات طالما أن القوات العراقية متقدمة ، أما إيران فعرضت شروطا لإنهاء القتال بحدود قبولها من الجانب العراقي منها دفع تعويضات قدرت أولا بـ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البادئ بالحرب ، الى جانب تخلي صدام حسين عن الحكم وهو شرط استعده وزير خارجية العراق .

ول إطار رغبة القيادة العراقية في حسم الحرب وإنهاءها بأي شكل حتى لو أدى الأمر الى إعادة العمل باتفاقية الجزالو ، وتحقيقا لهذا الغرض رأت القيادة العراقية توسيع دائرة القتال كنوع من الضغط على إيران خاصة بعد تسلمها لصفقة

(١) د / صلاح العباد - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ من ٤١٨ - ٤٢٠

طائرات فرنسية " سوبر التدار " المجهزة بصواريخ اكسوست ، والتي باستخدامها اتخذت الحرب العراقية - الإيرانية أبعادا جديدة فقد استطاع العراق أن يدمر قسما كبيرا من محطة شحن النفط الايراني في جزيرة "حرج" وهدد العراق بمد الأعمال الحربية الى " مضيق هرمز " مما جعل الدول الغربية تهدد بالتدخل في حالة الاخلال بأمن الملاحة في المضيق ،<sup>(١)</sup> و في مجال رفع المعاناة عن الشعب العراقي الذي انعكست عليه آثار الحرب ولغرض مزيد من الضغط على القيادة الإيرانية لإنهاء الحرب جاء التصعيد العراقي بضرب المدن الإيرانية الآهلة بالسكان ومنها طهران ، وكان الرد الايراني باستخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بغداد ورغم الخسائر الفادحة التي تكبدها الجانبان فقد وصل النظام الحاكم في العراق الى مرحلة اعتبر فيها الحرب أداة لاستمرار وجوده ، حيث اتخذها "صدام حسين" أداة للبطل بما تبقى من عناصر معارضة عراقية .

ويمكن القول أن " معركة الفاو " هي التي مهدت السبيل لإنهاء تلك الحرب ، فقد استعملت إيران وسيلتين للضغط على العراق - أولاهما - تشجيع التمرد الكردي عام ١٩٨٧ ، وثانيتهما - القيام بمحرم شامل في القطاع الجنوبي أدى الى الاستيلاء على " شبه جزيرة الفاو " العراقية مما جعل سقوط البصرة أمرا وشيكاً في ابريل ١٩٨٨ .<sup>(٢)</sup> وعلى ذلك ففي العراق بكل قلعه في معركة الفاو ، ولم يتردد في استخدام الأسلحة الكيميائية واستنفاد من تفوقه الجوي مع الدعم الكبير، الذي تزعمته المملكة السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية ، الى جانب الدعم المصري<sup>(٣)</sup> .

وباسترداد الفاو ، أمكن لصدام حسين أن يقيم الفراح النصر - أما حقيقة الأمر فهي ان الحرب وصلت الى نفس نقطة البداية بحيث لم يعد هناك غالب أو مغلوب ، ووجد الطرفان المتحاربين في الأمم المتحدة مخرجاً لهذا المازق وصدر قرار رقم ٥٩٨ في ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ تاركا الخلافات الرئيسية معلقة ، وهي الخلافات الخاصة بالحدود وقضية المسؤولية عن الحرب والتي يترتب عليها تحمل الطرف المسئول التعويضات اللازمة للطرف الآخر ، وقد بقيت هذه الأمور معلقة حتى وقوع أزمة الخليج الكبرى في ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

### ثانياً : مواقف القوى العظمى والكبرى من الحرب :

كانت للقوتين العظميين علاقة مباشرة بالحرب العراقية / الإيرانية ، فكل منهما كانت مصدراً هاماً لبيع السلاح للطرفين ، رغم إعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي " في ذلك الوقت " حيادهما في ذلك الصراع ولكن اعتبارات المصالح الحيوية لكل منهما جعلت مواقفهما متذبذبة بين هذا الطرف أو ذاك .

إن المتبع للسياسة الأمريكية طوال فترة الحرب العراقية - الإيرانية ، يمكن أن يرى أن هذه السياسة كانت متذبذبة بين هذا الطرف أو ذاك ، فقد كان الواضح ان الولايات المتحدة تساند العراق عند بداية الحرب وقد كان لديها أسبابها في ذلك<sup>(٤)</sup> ، والتي تتمثل فيما يلي : - أن إيران دولة بترولية وأن بترولها استعمل لفترة من الفترات احتياطياً جواها للبرول العربي في حالة ما إذا تعرض الغرب لحظر بترول عراقي على نحو ما حدث عام ١٩٧٣ .

● أن الولايات المتحدة تركت في إيران بعد الثورة مخزوناً هائلاً من الأسلحة التي قدمتها التي لشاه حينما عهدت اليه بدور رجل البوليس في المنطقة ، وربما كان بين امان السياسة الأمريكية ان يستنزف ذلك المخزون من السلاح .

(١) ده صلاح الحلاط - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤٢٤

(٢) محمد حسين هيكل - سرب الخليج - أرواح الثورة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ ص ١٢٥

● أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل ، كان تقديرهما أن دخول إيران في حرب على نطاق واسع يجعل الثورة الإسلامية مضطرة للاعتماد على الجيش الإيراني النظامي ، وكان للثنتين في الجيش النظامي أصدقاء ، وبالتالي فأنه قد يصبح في يوم من الأيام قادرا على الاستيلاء على سلطة الدولة ، خصوصا وأن " الحورميني " وحده هو المشرِك لتلك الثورة ، وباعتباره شيئا يتجاوز الثمانين من عمره ، وأن اختفائه بالموت الطبيعي أمرا محتمل .

ول ١١ يونيو ١٩٨٥ كانت الدراسات في مجلس الأمن القومي الأمريكي قد توصلت الى نتيجة مؤداها أن ترك إيران تحصل على احتياجاتها من أسلحة بطريقة عشوائية يجب أن يتغير ، وظهرت في توصيات اللجنة فقرة لاهل للنظر تقول " أن الولايات المتحدة يتعين عليها أن تشجع حلفاءها الغربيين وأصدقاءها على مساعدة إيران في الحصول على طلباتها واحتياجاتها ، بما في ذلك المعدات الحربية التي تحتاج إليها .

وتشير لجنة " تاور " (٢٠) الى أن إسرائيل ظهرت في الافق بعلاقات ومصالح خاصة مع إيران كما أن هذه العلاقات تم أيضا صناعة السلاح الاسرائيلي ، فبيع السلاح لإيران يمكن أن يحقق المهدفين في نفس الوقت ، تقوية إيران في حرمها ضد العراق ، كما أنه يساعد صناعة السلاح الاسرائيلي (٢١)، وبدأت صفقات السلاح تصل الى إيران

والغريب أن مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي ومعه أحد مساعديه ، وهو الكولونيل " أوليفر نورث " ، ذهب في زيارة سرية لإيران وذلك لاختفاء التفاصيل عن الكونغرس ، ولعدم طلب اعتمادات مالية بقوانين منه ، اتفق على أن تقوم إسرائيل ببيع سلاح من إنتاجها لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتقديمه لجماعات " الكونترا " المعارضة لحكومة نيكاراغوا والتي كان الكونغرس يوافق على دعمها ، ثم يحتسب البيع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بسعر أعلى ، ويذهب الفرق الى تحويل تصدير السلاح لإيران مضافا اليه ما تدفعه إيران لشراء ذلك السلاح .

وقد وصل لإيران في إطار ذلك أكثر من ١٥٠٨ صاروخ من طراز " تاور " ، ١٨ صاروخ من طراز " هوك " ، وبالتالي كشفت تلك الصفقة والتي عرفت فيما بعد بفضيحة " إيران - كونترا " عن الاسواق السرية لبيع السلاح والتي أخذت تزدهر في إطار هدف رئيسي هو استمرار اشتعال الحرب بلا نهاية بين العراق وإيران بهدف استنزافهما وتدمير قواهما سواء العسكرية أو الاقتصادية ، ولما يؤكد تلك الحقيقة أن نظرة الولايات المتحدة ودول الغرب عموما الى دور بغداد في السياسات الإقليمية ، كانت نظرة شك وريبة ، ومن هنا ، فلم يكن لدى واشنطن ، نتيجة لذلك أي مانع في أن تطول الحرب ، وأن تزيد تكاليفها ، وكان التقدير أن طول مدة الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدي الى تحجيم دور العراق الاقليمي حتى لو خرج من الحرب منتصرا ، ولم يكن هذا هو رأى واشنطن وحدها ، وإنما كان رأى بقية التحالف الغربي ، وربما لم يكن " هنري كيسنجر " ، بعيدا عن الحقيقة كثيرا حين قال " هذه أول حرب في التاريخ تعني ألا يخرج فيها منتصر ، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم " (٢٢) .

(٢٠) محمد حسين ميكل - حرب الخليج - أوامم الثورة والنصر - ص ١٣١ - مرجع سبق ذكره .

(٢١) يلدو الكولونيل " أوليفر نورث " المسئول عن التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران - أن حجم مبيعات السلاح الإسرائيلي لإيران وصل الى عدة بلايين من الدولارات ، طبقا لما ورد في مذكراته بعنوان " تحت النار " .

(٢٢) الملف السري لحرب الخليج ، بيرو ساليهجر ايريك لوان ، ترجمة محمد مسعود .



ومع تدفق الأسلحة على إيران سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة ، بدأ اتجاه الأحداث يتغير في المعارك بين العراق وإيران ، وبعد أن كانت اليد الطولى في الحرب للعراق ، أصبحت الأمور مواتية لإيران التي بدأت تسأخذ في الهجوم ، وبدأت خطوط المواصلات العراقية تظل ، إضافة الى زيادة تكاليف الحرب .

هذا وقد بدأ دور الاتحاد السوفيتي "السابق" ، والذي كانت تربطه بالعراق معاهدة صداقة وتعاون منذ عام ١٩٧٢ ، حيث كان تدفق السلاح والدخائر الشرقية يتم بشكل منتظم لتلبية مطالب العراق التسليحية ، حيث التفت المصالح السوفيتية مع مصالح العراق من حيث التخوف من تصاعد قوة الجمهورية الإسلامية خاصة مع قيام إيران بحظر حزب الثورة الشيوعي الايراني وإعدام قادته واتهامهم بالجناسوسية وطرد بعض الدبلوماسيين السوفيت الى جانب احتمال تأثير فكرة الجهاد على بعض المسلمين الذين يشكلون أغلبية في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .

وقد جاءت فرنسا في المرتبة الثانية بالنسبة لتصدير السلاح وتوثقت علاقات فرنسا بالعراق منذ السبعينات على أساس تبادل المصالح حيث اشترت فرنسا كميات كبيرة من النفط دون أن تسدد الثمن كاملاً ، واستغل العراق هذه الفرصة ليطلب من فرنسا تزويده بالأسلحة والخبرات ، بما في ذلك المفاعلات النووية ، وبذا تحولت من مدين الى دائن للعراق ، بما عرض فرنسا للانتقاد من حلفائها على ذلك الدور .

### ثالثاً : مواقف القوى الإقليمية من الحرب : موقف الدول العربية :-

على الصعيد العربي عامة ، فقد انقسمت المواقف بحيث أثرت على العلاقات العربية تأثيراً سلباً فالأردن لم يتورع في الإعلان عن تأييده للعراق تأييداً تاماً ، واستخدمت أراضيها لنقل الإمدادات الى العراق عن طريق ميناء العقبة ، الذي انتعش النشاط كبيراً بعد أن توقف الشحن والتفريغ من موانئ شط العرب .

وأثار موقف سوريا المتضامن كلياً مع إيران تساؤلات عن أسباب هذا الاتجاه الفريد من بين دول المشرق العربي ، فقبل في تحليل ذلك أن الخصومة التقليدية بين فرعي البعث في سوريا والعراق هي التي دفعت حكومة دمشق الى اتخاذ ذلك الموقف ، فقد تجمعت تلك الخصومة في عام ١٩٧٩ بعد فترة قصيرة من المصالحة التي تمت في مؤتمر بغداد حيث التحدت سوريا والعراق فقط في جبهة " الصمود والتصدى " التي تصدت لمصر في "كامب دافيد " وبعد وقوع محاولة الانقلاب ضد حكم صدام في يوليو ١٩٧٩ وأقام سوريا بالتحريض عليه وعبثا حاولت القيادة السورية التبرؤ من هذا الاقام وبدأت حملة إعلامية شعواء ، كما كان للضمان المذهبي عاملاً هاماً وراء التحالف السوري-الإيراني ، باعتبار أن النظام الحاكم في دمشق يعتمد أساساً على طائفة العلويين المرتبطة بشيعة إيران الذين باعوا لها النفط بأسعار مخفضة .

أما إقطار المغرب العربي فكانت أقل تأثراً بتلك الحرب ، بحكم بعدها الجغرافي ، ومع ذلك فقد تبانت مواقفها فالملك الحسن رأى في توجهات الجمهورية الإسلامية خطراً على نظامه ، بينما تعاطفت الجزائر وليبيا مع إيران بحكم العداء المشترك للولايات المتحدة ، ومن هنا ، فقد امتدت آثار وأحداث تلك الحرب ذلك الامتداد الجغرافي الواسع . أما عن مصر ، فقد كان العراق منذ وقت مبكر قد بدأ يشتري ذخائرها منها للملاءمة الأسلحة السوفيتية التي كان الجيش المصري يستخدمها ، وكان الرئيس " السادات " هو الذي أمر بالاستجابة لأول طلب عراقي قدم لمصر عن طريق سلطة عمان مبكراً عام ١٩٨١ م ، ولم تقض شهور قليلة حتى كانت خطوط الإنتاج في مصانع الذخيرة المصرية تعمل للجيش العراقي ، واستمر ذلك خلال سنوات الحرب .

وبعد تصدير الذخائر جاء الدور على تصدير المعدات وبالذات المدفعية <sup>(٨)</sup> فقد كان لدى مصر كثير من السلاح السوفيتي ، في الوقت الذي كانت توجه فيه لشراء السلاح الأمريكي ، وأصبح المنطق السائد وقتها هو أن تباع مصر من مخزون سلاحها الروسي كل ما تستطيع بيعه للعراق ، وتشترى بتمنه سلاحا تريده من الولايات المتحدة ، وقد بلغت مبيعات مصر من الأسلحة السوفيتية للعراق ما حجمه مليار دولار سنويا .

ومع تزايد اتفاقيات الأسلحة التقليدية بين مصر والعراق في منتصف الثمانينيات ، وقعت نقطة انطلاق جديدة في مجال الصواريخ ، وقد بدأت مصر والعراق والأرجنتين تتعاون معا في مشروع واحد لإنتاج الصواريخ عرف باسم "كوندور" وكانت الفكرة الأساسية فيه أن الأرجنتين استطاعت أن تحصل على قدر كاف من تكنولوجيا الصواريخ بسبب من لجوا إليها من العلماء الألمان ، إلا أن هذا المشروع قد توقف نتيجة مضاعفات كثيرة وأهمها الدور الإسرائيلي في هذا المجال .

وقد استمر العراق في محاولاته لإنتاج الأسلحة الكيميائية والتي بدأت من خلال شراء العراق لتلك الغازات من إيطاليا وألمانيا ثم تحول الاهتمام إلى ضرورة إنتاجها محليا .

### موقف الدول الخليجية :

انعكست آثار حرب الخليج بالدرجة الأولى على الدول السعة المطلة على ساحل الخليج العربي ، وقد كان تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، رد فعل لتلك الحرب العراقية - الإيرانية ، ولم يمنع تكوين المجلس من اختلاف بين أعضائه في التفاصيل ، فالمملكة العربية السعودية والكويت كانا أكبر مؤيدين للعراق سواء على سبيل الإقراض أو الهبة ، وعموما لم تقطع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي علاقاتها الدبلوماسية مع إيران باستثناء المملكة العربية السعودية ويبدو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي قد قلمت من كثرة المطالب العراقية بحجة أن العراق في تلك الحرب إنما يحمي البوابة الشرقية للوطن العربي ، ورغم استيائها إلا أن معاونتها المالية لم تقطع طول مدة الحرب .

### موقف المملكة العربية السعودية والكويت :

لعل دور كل من السعودية والكويت من الأهمية في تأكيد وقوفهما إلى جوار العراق كحقيقة تاريخية ، تستحق الإشارة بما والتوقف عندها ، فالواقع أنه منذ أن بدأت تلك الحرب حتى أصبحت الكويت ميدانا من ميادين قتالها ، ومع أنه كان ميدانا جانبيا ، إلا أن التأثير عليه كان كبيرا ، فالكويت لا تبعد عن ميناء عبادان أكثر من ٦٠ كيلومترا ، ولا تبعد عن ميناء البصرة بأكثر من ٤٠ كيلومترا ، وكلا الميناءين يقيم الحرب تحولاً إلى لخب من نار ، وبصفة خاصة عندما بدأ الطرفان المتحاربان ، كل منهما بضربة موجهة للمنشآت البترولية للطرف الآخر ، وراحت القوات الجوية المقاتلة تقترب من سماء الكويت خلال تنفيذها لمهامها القتالية ، بل وأحيانا كانت تخترقها ، وتصادمت قطع من البحرية في الخليج وزرعت فيه الألغام البحرية التي لا تحار أهدافها ، بل والقرب التهديد الإيراني أكثر من الكويت بعد دعمها المالي المتكرر للعراق ، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ عملية تخريب واسعة النطاق في ميناء " العبدلي " ثم الفجسار مصنع لتسييل الغاز في منطقة " الشعبية " ووصل تأثيره إلى دائرة قطرها عشرين كيلومترا ، ثم زادت على ذلك عمليات القصف الصاروخي المباشر بالطائرات على مواقي شحن البترول ، وعلى مركز تجميع الأنابيب ، وهكذا بدأت ما أطلق عليها حرب الناقلات ، والتي كان معظمها مركزا على الناقلات الكويتية ، فقد أصيبت في تلك الحرب ١٦٠ ناقلة ، كان

(٨) لسنوات طويلة كان إنتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢م يباع للعراق .

بينما ٤٨ ناقلة للكوييت وحدها ، مما اجبر الكوييت على اللجوء مجلس الأمن الدولي طالبة الحماية من ذلك التهديد السقي تعرض له الملاحه فيها ، حيث أصدر مجلس الامن قراره رقم ٥٥٢ وفيه يشير الى الاعتداءات الإيرانية على الناقلات العاملة ذهابا وإيابا من موانئ الكوييت والسعودية الى العالم الخارجي وطلب إيقاف تلك الأعمال ، كما طالبت الكوييت بتأجير ناقلات تحمل أعلام أعضاء مجلس الأمن ، بادلة بالولايات المتحدة لإمكان نقل بترولها الى الأسواق الخارجية .

ومع تزايد احتياجات العراق من السلاح خاصة بعد الهجوم الإيراني المفاجئ ، الذي نجح في احتلال شبه جزيرة " الفار " التي تطل مباشرة على جزر " بوبيان و وربة " التابعة للكوييت ، كان الخليج كله بقيادة المملكة العربية السعودية على استعداد لتلبية كل مطالب العراق حتى يمكنها من الصمود في تلك الحرب التي بدأتها .

وقد قامت كل من المملكة العربية السعودية والكوييت في الفترة من ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٢ بدفع مليار دولار شهريا للعراق<sup>(٩)</sup> أي إجمالي ٢٤ مليار دولار ، وفي الفترة من ١٩٨٢ وحتى نهاية الحرب كان دعم العراق من خلال بيع ٣٠٠ ألف برميل نفط يوميا باسم العراق الى الأسواق الخارجية وتحويل دخلها الى بغداد ، وإذا ترجم ذلك الى أرقام ، فانه يعني أن العراق حصل على ٣,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ ، ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٨٥ ، ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، وبالتالي يبلغ إجمالي ما حصل عليه العراق خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦ فقط ٣٧,٣ مليار دولار ، هذا إضافة الى الفترة من نهاية عام ١٩٨٦ حتى أوائل عام ١٩٩٠ والتي قدرت بحما قيمته ١٢ مليار دولار حصل عليها العراق كدعم مباشر من المملكة العربية السعودية والكوييت الى جانب دولة الإمارات العربية بإجمالي وصل الى ٤٦,٤ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ .

هذا بالإضافة الى أن العراق كان لا يستطيع أن يول بصفته الذاتية الى أسواق السلاح مشترى ، ومن هنا قامت المملكة العربية السعودية باعداد ترتيبات بمقتضاها تقوم بشراء السلاح للعراق من أوروبا الغربية وغيرها ، إذ كانت الصعوبة في هذه العملية ، أن كل بائع للسلاح في العالم لابد أن يحصل على الإذن بالتصدير من حكومة بلاده وذلك بتقديم " شهادة مشتركة نهائية " لهذا السلاح لا يكون خاضعا لأى حظر من أى نوع ، وبالتالي كان تقديم تلك الشهادة من المملكة العربية السعودية أو أى بلد عربي من المشاركين في العملية ، يمكن أن يخرج الشركات من دائرة ذلك الحظر ، وهكذا أمكن تصدير أسلحة كثيرة من أماكن متعددة تصاحبها تلك الشهادات ، ثم نجد طريقها الى العراق . ونظرة مدققة لتلك المعونات من خلال إلقاء الضوء على ترسانة الأسلحة العراقية ، يمكن أن تشير الى عمق دور المملكة العربية السعودية والكوييت في ذلك المجال .

فقد بدأ العراق حربه مع إيران ، وهو يمتلك طبقا لتقرير من مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة أركان القوات المسلحة الأمريكية ، حوالي ٩٥٥ ألف مقاتل ، ٥٥٠٠ دبابة ، ١٠٠٠ مركبة قتال مدرعة ، ٧١٠٠ ناقلة جنود مدرعة ، ٣٠٠٠ قطعة مدفعية ثقيلة ، ٥٠٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة ، ٢٠٠ قاعدة لإطلاق الصواريخ ، هذا الى جانب إكاثبات من الأسلحة الكيميائية ، وبرنامج لإنتاج سلاح نووي اقرب أن يصل الى نهايته ، إضافة الى صواريخ هجومية قد يصل مداها الى أكثر من ١٥٠٠ كيلو متر .

(٩) محمد حسين هيكال - حرب الخليج - أرواح القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر

وبعد معارك ضارية استمرت ثمان سنوات متصلة ، ورغم كل الخسائر التي منيت بها القوات المسلحة العراقية ، إلا أن الإمداد الخليجي بالأسلحة الذي قادته المملكة العربية السعودية الى جانب الكويت ، ادى الى خروج القوات المسلحة العراقية من الحرب محتفظة بترسانة من الأسلحة وصلت عند غزوه للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ الى اجمالي ٤٨ فرقة منها ١٢ فرقة مشاة ، ١٦ فرقة ميكانيكي ، ٢٠ فرقة مدرعة إضافة الى ٣٠ لواء مستقل ، منها ١٠ لواء مدرع ، ٢٠ لواء مشاة ، باجمالي مليون ١٥٠ ألف جندي ، ٦٣٠٠ دبابة ، ٥٤٧٢ قطعة مدفعية ميدان ، ٥٩٨٨ مركبة قتال مدرعة ، ٥١٨٤ قاذف صاروخي مضاد للدبابات ، ٦٠٠ قاذف صاروخي ، ٢٨٨ صاروخ ارض - ارض من طراز فروج ، سكود ب ، العباس ، الحسين<sup>(١١)</sup> .

وإذا أضفنا لكل ذلك قيام المملكة العربية السعودية الى جانب دول أخرى في الخليج بزيادة الإنفاق العسكري لبناء قوة مسلحة ذاتية في مواجهة التهديدات سواء منها العراقية أو الإيرانية ، والتي وصلت في المملكة العربية السعودية وحدها الى ١٧,٨٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ وإلى ١٣,٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ ، إضافة الى صفبة أخرى أبرزها المملكة العربية السعودية وصلت الى ٢١ مليار دولار ، لا يمكن تقدير حجم الاستنزاف الذي تعرضت له الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت من وراء العراق وحرها مع إيران ثم غزوها لدولة الكويت بعد ذلك .

#### رابعاً : نتائج الحرب العراقية - الإيرانية :

إن نظرة فاحصة للتكلفة المالية للحرب العراقية - الإيرانية ، وما سبته من استنزاف للأرصدة والقوات العربية يمكن أن تعطي صورة دقيقة لإحدى النتائج التي انتهت إليها تلك الحرب .  
فقد بدأ الرئيس العراقي حربه ضد إيران في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، وكان احتياطي النقد لبلاده يبلغ ٣٥ مليار دولار ، ثم استنفادها في ٣٦ شهرا الأولى من الحرب ، هذا وقد بلغ حجم الإنفاق العسكري في الفترة من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٨ في شراء أسلحة من الأسواق الخارجية تقدر بـ ٨٠ مليار دولار .  
وعند وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، بلغ حجم مديونية العراق ما بين ٧٠ - ٨٠ مليار دولار معظمها لدى الكويت والمملكة العربية السعودية ، كما بلغت مديونية العراق لبعض المصارف والمؤسسات المالية العالمية وبصفة خاصة اليابان حوالي ٢٠ مليار دولار ، وبلغ الدين المدين والعسكري لفرنسا ٦ آلاف مليون دولار ، ولإيطاليا ٤,٢ مليار دولار ، وألمانيا الغربية ١,٨ مليار دولار ، هذا إضافة الى أن " اكزيم بنك " في الولايات المتحدة قد رتب قرضا للعراق بمبلغ ٥,٣٧ مليون دولار .

ويتضح من حساب هذه الأرقام ، أن حجم تكلفة قرار واحد اتخذ الرئيس صدام حسين " ببدء حربه ضد إيران قد كلف بلاده حتى أغسطس ١٩٨٨ ، ما يساوي ٤٥٢,٦ مليار دولار أمريكي ، كما كلف إيران على السوازي بما يساوي ٦٤٤,٢٣ مليار دولار ايضا ، أي ان مجموع ما أنفقته الدولتان كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألفا وتسعة وتسعون مليار دولار تقريبا ، أي ما يوازي أكثر مما أنتجه العراق وإيران من لفظ منذ عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٨٨ .

<sup>(١١)</sup> تقرير الموانئ الاسرائيلي في الشرق الأوسط / مركز الدراسات الاسرائيلية في لندن / طبعة عام ١٩٩١

هذا إضافة الى قتل ربع مليون عراقي واسر ١٠٠ ألف آخرين ، وتدمير هائل في البنية الأساسية للدولتين ، مما ألحق الحرب والعراق على حافة الإفلاس ، وأصبح صدام حسين نفسه على حافة السقوط .<sup>(١١)</sup>

ثم كان التحول المفاجئ الذي طرأ على السياسة العراقية إزاء إيران والتنازلات العديدة ، التي قدمتها بغداد لظهوران ، كانت مسار حديث العالم واندحاشه ، فقد قُتت تنازلات عديدة من أهمها اعترافه باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ والانسحاب من الأراضي الإيرانية إضافة الى التعويضات العسكرية والتي تحصل في حصول إيران على كل ما يمكنها الحصول عليه من البترول العراقي والذي يصل الى ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا ، يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الأسطول العراقي المائل من اللوريات ثم بالنسبة من شبه جزيرة " العاو " وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يوميا أي ما يعادل ١,٥ مليار دولار سنويا ، مما دعا وزير الخارجية الايراني " علي أكر ولاياتي " الى التصريح بان ما تحقق بعد اعظم الانتصارات الإيرانية على مدى التاريخ حيث كانت إيران تطالب بـ ٣٠٠ مليار دولار تعويضات عسكرية ، ولكنها حصلت على ما هو أكبر من ذلك ، كل ذلك في مقابل وعد إيراني بعدم مهاجمة العراق في حالة دخولها حربا مع الولايات المتحدة وحلفائها<sup>(١٢)</sup> .

وقد كان ذلك التحول المماجي في الموقف العراقي ، برهان ساطع وقاطع على نوايا العراق الحقيقية وإعداداته المبكر لعملية عرو الكويت ، حيث يعلن قوله لاتفاقية الجزائر مع إيران ، وقوله من جانب واحد وبلا مفاوضات ، الجلاء عن الأراضي التي احتلها في إيران ، تلك الاتفاقية التي فرضها الشاه وأشعل العراق الحروب بسببها على أساس أنها ظالمة ، تقطع من التراب الوطني العراقي ، وتترك له حقوقا مشروعة على شط العرب؟ !!

ثمان سنوات من الحرب المدمرة من أجل لاشيء !! ، رفض محاولات الوساطة لوقف لزيغ الدم الاسلامي من أجل لاشيء !! ، مليون شهيد من الجانبين من أجل لاشيء !! ، مئات المليارات من أجل لاشيء !! ، إنفاق أسرار الصراخ ومساعدات الخليج وأهاب المشاعر القومية بل والعرقية من أجل لاشيء !! ، التفرير بالشعوب بل وبالحكام من أجل لاشيء !! ، استفزاز النخوة الخليجية والعربية والحصول على الدعم العسكري والسياسي من أجل لاشيء !! ١٠٠ وسألني الصائل ٠٠ هل يمكن ان يكون ذلك القرار أو تلك المبادرة السلمية العراقية تجاه إيران هي المناسبة بكل أبعادها التراحيدية؟؟<sup>(١٣)</sup> .

ويجب الدكتور محمد البناحي رئيس هيئة الاستعلامات المصرية " في ذلك الوقت " فيقول ٠٠ لا ٠٠ وبالقطة ٠٠ لا ٠٠ تلك بالتحديد في تصوري هي أكبر أوراق التوت تسقط لتعوى الحقيقة الكبرى !! تلك محاولة إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية ٠٠ تلك محاولة تأمين المكسب وهو ابتلاع الكويت بفرأها الراهنه والمباطنة ٠٠ تلك محاولة للدفدع عن القيمة الأساسية وهي الكويت .

<sup>(١١)</sup> بيتر صالح ، البريك لوزان - حرب الخليج / الملفات السرية ص ٨ - إصدار عام ١٩٩٢ .

<sup>(١٢)</sup> تقرير من "الفرانس ديبوت" الصادر في لندن ، عن التنازلات العراقية لإيران ، إصدار عام ١٩٩١ .

<sup>(١٣)</sup> و/ محمد البناحي رئيس هيئة العامة للاستعلامات ، مقال في الأهرام الاقتصادي ، بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠ .

## تحليل نتائج الحرب العراقية - الإيرانية : • على إيران :-

على الرغم من أن الهجوم العراقي، قد فاجأ إيران وأصابها داخليا وخارجيا باصابات حائلة ، إلا أن حكام إيران وصفوا الحرب لأية الله الخميني على أنها " هه من السماء " ، ورحب قطاع المؤسسة الإيرانية الحاكمة هذه الحرب على المدى الطويل انطلاقا من مصالح واصحة وحليه وأطماع إقليمية ، فقد هيأت هذه الحرب لحكام إيران تحقيق ثلاثة أهداف داخلية <sup>(١٤)</sup> وأخرا - تعنت الجماهير ضد أي عدو خارجي لتأمين القاعدة غير المستقرة للجمهورية الإيرانية الجديدة من وجهة نظر النظام وثانيها - القضاء على المعارضة ، خاصة من التيارات اليسارية والوطنية وكذلك أبصد ما يصفه الحكام المتشددون بالانتماءات الإسلامية الليبرالية التي يمثلها " بي صدر " - وثالثها - اخفت الحرب الأرملة الاقتصادية الطاحنة وأصبحت الحكومة غير مسئولة عن عدم الولاء ناعلب الوعود التي قطعها الثورة على نفسها وعلى الرغم من الخراب والחסائر الشريفة وتدمير المنشآت الاقتصادية ، فقد رسح حكم القادة الإيرانيين ، وتوطدت الدولة ومؤسستها .

وعن تأثيرات الحرب السياسية على جهاز الدولة ، يمكن إيجازها في ثلاثة مؤثرات أساسية ، أولها - تقوية مركز الجيش ، الذي كان ضعيفا قبل الدلاع الحرب وغير مطمئن وتنقصه بعض التجهيزات ، إضافة الى انه كان لا يتمتع بثقة الحكام الجدد بوصفه حاملا لأيدولوجيات ما قبل الثورة القديمة، لذا فقد أعيد تنظيمه ورد اعتباره سياسيا ، وصار من اعم عوامل الحكم بعد أن تعرض لحملات التطهير ، حيث أطلق عليه " الخوميني " مع بداية الحرب <sup>(١٥)</sup> جيش الإسلام وجيش إمام الزمان .

وثانيها - حقق الحرس الثوري الذي يمثل الجماعات الموالية أيدولوجياً لنظام الحكم ، نفوذا واسعا خلال الحرب ، فمن ناحية زاد عدد أفرادها الى ما يزيد عن مائة ألف، وزادت قوته بالضمام مئات الآلاف من المقاتلين المتطوعين ، ومن ناحية أخرى استغل الحرس الثوري الحرب ودوره فيها لتحسين تسليحه بأسلحة خفيفة وثقيلة <sup>(١٦)</sup> وفرضا عن ذلك حطى الحرس الثوري بأهمية سياسية متعاطمة في الصراعات الداخلية على الحكم مما أدى الى تعيين وزير مسئول عن حرس الثورة الى جانب وزير الدفاع .

وأكد الحرس الثوري في هذه الحرب ، انه يمكن أن يكون بديلا عن الجيش ، أو على الأقل اعتبر تنظيما موازيا له في القوة والأهمية ، ففي الوقت الذي كان الجيش النظامي يعمل فيه على الجبهة كان الحرس الثوري يتولى الإشراف على المواقع الاستراتيجية في البلاد وفي مقدمتها أهم المدن ، وبذلك فقد أمن لنفسه قاعدة نحو أى قادم على الحكم ، وثالثها - ترسيخ بيروقراطية الدولة بعد القضاء على اتجاهات معينة وتوحيد السياسة القياديين بعد إنشاء جهاز قمعي منظم .

<sup>(١٤)</sup> فاضل رسول، العراقي - إيران، اسباب وأبعاد الواقع إصداار المعهد المساري للسياسة الدولية ، طبعة عام ١٩٩١

<sup>(١٥)</sup> رسالة الخوميني في ٤ مارس ١٩٨٠ .

<sup>(١٦)</sup> حريدة " جمهوري إسلامي " في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ .

أما في المجال الاقتصادي فقد عملت القيادة الدينية على وقف أى خطوات أخرى للتأميم والتي كان من الممكن أن تؤدى إلى تنامي السلطة الاقتصادية للدولة ، كما أثرت عدة عوامل بشكل سلبى على الموقف الإيراني ، لعل أبرزها -

- العزلة الدولية بسبب حطف الرهائن وما أدى إليه من عقوبات .
- الصراع مع دول الخليج مما اضطرها إلى الانطلاق في دعمها للعراق .
- وجود مشاكل داخل القيادة المستقلة للقطاع الصناعى ، مع وجود نقص في التكنولوجيا المتقدمة وفي عمليات الأسلحة المتخصصة .

هذا وقد أفادت المساحة والعمق ، وزيادة عدد السكان مع الاعتماد الحدود على التعرول بالمقارنة بالعراق ، إضافة إلى البنية الواسعة التي تمت لصالح الحرب ، كل ذلك كانت عوامل قوة في الموقف الإيراني انعكست على النتائج الإستراتيجية للحرب .

### • على العراق :-

أخذت القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للعراق ، في الانخفاض مع استمرار الحرب ، إلا أن العراق قد استغل بكفاءة عدة أمور كانت عاملا رئيسا في عدم إهمار القدرة العراقية . -

أولها - وجود احتياطي كبير نسبيا من العملات الحرة ، مع وجود جيش جيد التسليح رغم أن هذين العاملين قد تآكلا مع طول مدة الحرب ، وثانيها - توافق الظروف السياسية الدولية والإقليمية التي وفرت للعراق مساندة على كافة الأصعدة ، عوصت نسبيا ضعف البلاد الناشئ عن العوامل الداخلية ، وثالثها - استفادة العراق من عدم قبول الشعب للرواية الأيديولوجية الإيرانية ، خاصة مع استمرارية القتال ، فعلى الرغم من أن العراق قد بدأ تلك الحرب الطويلة ، إلا أنه استطاع استغلال رفض قيام نظام حكم إسلامي ، وحوله إلى سلاح دفاعي للوقوف أمام القوات الإيرانية الغازية ، ورابعها - وجود مصادر متنوعة للتسلح .

أما من الجوانب التي أضعت الموقف العراقي ، يمكن إيجازها في أربعة حواش - أولها - الوضع الجغرافي ، فغداد العاصمة ، وأغلب المدن وأهم المناطق الصناعية وحقول التعرول تقع على لمر دجلة على مقربة من الحدود الإيرانية ، مما سهل مهمة المخطط الإستراتيجي العسكري من الاستيلاء على بعض النقاط المركزية من ذلك المصب الحيوى العراقي ، وثانيها - الاعتماد شبه الكامل على عائدات البترول وتشغيل صادرات أتعرول العراقي ، والتي شكلت أكثر من ٩٠% من حجم تلك الصادرات ، وثالثها - وجود نظام اقتصادى وسياسى منظم مركبا ، يعتمد على وجهة نظر عسكرية وسياسية منظمة تعتمد أساسا على استقرار الطبقة الحاكمة ، حيث من الممكن أن يؤدى عدم استقرار قيادة الدولة إلى هزات متواصلة لما لا تستطيع معه المؤسسات الاقتصادية والسياسية من الاستقلال عن بيروقراطية الدولة - ورابعها - اعتماد أغلب قطاعات الجهة مناطق لها حساسية خاصة ، بسبب الجماعات الكردية والشيعية الساخطة هناك - وخامسها - وأهمها - الاعتماد على قروض أجنبية والتمويل الخارجى للحرب خاصة المساعدات المالية التي قدمتها الدول الخليجية ، وقد أقلت تلك المساعدات العراق ، الذى كان على وشك الإنهيار عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ، حيث مكنت تلك المساعدات من تهيئة الوضع الحرج الذى وصلت إليه ، وأمدت العراق بالوسائل التي مكنته من خوض حرب طويلة المدى .

وتظهر تلك الحرب سواء الغزو العراقي لإيران أو الهجوم المضاد الإيراني ، بوضوح مدى تأثير العوامل الإقليمية والدولية خاصة على الصعيد الاقتصادي ، لتسير الحرب حيث اثر ذلك على منع الانهيار الاقتصادي لأي من طرف الصراع ، الذي كان يعنى انتهاء تلك الحرب

ففي الأشهر الأولى التي تلت اندلاع الحرب ، أصيبت المراكز الحساسة لكلا البلدين ، ففي إيران تعطلت أهم معامل البترول وتعطلت عمليات نقل البترول العراقي عبر الخليج بسبب سيطرة الأسطول الإيراني ، وبرزت معاناة الدولتين من الدمار المؤثر، حيث كان نصيب إيران اقل من العراق

كما قللت التحالفات الإقليمية من حطر الانهيار الاقتصادي ، فقد استطاع العراق استيراد سلعه عبر الأردن والكويت ، وتلقى معونات مالية ضخمة من الدول الخليجية بينما اعتمدت إيران على معونات ليبيا وسوريا ، مما مكن البلدين سواء إيران أو العراق من امتلاك الوسائل الكافية لمواصلة الحرب على الرغم من مصاعبها الاقتصادية الضخمة ،

### • على دول الخليج والمنطقة العربية :-

لقد اثرت الحرب العراقية / الإيرانية ، على الصراعات الإقليمية الأخرى ، كما هددت بشكل مباشر بامتداد الحرب الى دول الخليج ، وأملت الحرب على العراق سياسة معتدلة لاعتماده بشكل رئيسي على مساعدات دول الخليج ، ومن ناحية أخرى اردادت عرلة إيران في المنطقة بشكل عام - وبالتالي زادت حدة التوتر علائقاً مع دول الخليج وانحصرت علائقاً بشكل عام مع الدول العربية باستثناء التحالف مع سوريا وليبيا وإلى حد ما مع اليمن الجنوبي والجزائر .

وكان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي من الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان في فبراير ١٩٨١ بمثابة رد فعل مباشر على تلك الحرب .

حيث بدأ بأهداف اقتصادية لتوحيد مواقف أعضائه داخل الأوبك ، ومع تفاقم الوضع وتعاقد المواجهة بين الدولتين المحاربتين في فبراير ١٩٨٣ بدأ مجلس التعاون لدول الخليج العربي يوسع دائرة اهتماماته ويناقش السياسات الدفاعية والأمنية . وفي عامي ١٩٨٤ / ١٩٨٥ لوقشت الخطط الأمنية الخليجية وتسليحها وأجراء المناورات المشتركة بينها

ووقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي الى جانب العراق وشجع كل المساعي المبذولة لإنهاء الصراع او حصره على الأقل في العمليات البرية فقط ، حيث لم يكن الخطر على الدول الخليجية من جانب إيران فحسب ، والمتمثل في حوادث الاغتيال والتدمير التي كانت تقوم بها الجماعات الموالية لإيران في دول الخليج ، بل حدثت استفزازات مماثلة من جانب العراق لنسف أي تقارب بين دول الخليج وإيران ، ومن هنا- فقد اشتركت كل من العراق وإيران في هجومها على ناقلات البترول التابعة لدول الخليج فيما سمي " حرب الناقلات" .

وعلى ضوء ذلك فقد أصبح أمن الخليج موضوع نقاش بين الدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من الاختلاف في الرأي داخل مجلس التعاون الخليجي من حيث الموافقة على تواجد عسكري مباشر للولايات المتحدة ، باعتبار أن ذلك لن يؤدي فقط الى تأرجح الصراعات بين الدول الكبرى وبعضها ، بل قد يؤدي الى تزايد الخطر الذي تتعرض له الدول الخليجية من جانب جيرانها العرب بسبب زيادة الروح المعادية للولايات المتحدة في المنطقة العربية ، ومن هنا - كان تركيز دول الخليج للسعي لتأمين منطقة الخليج من خلال الأنشطة الدبلوماسية .



كما كان صعود نجم سوريا في العالم العربي أحد ثمار تلك الحرب الخليجية من حيث سعيها للوساطة بين إيران ودول الخليج ، كما أدت تلك الحرب الى القضاء على المنافسة بين العراق وسوريا مرحليا ، خاصة في لبنان والذي تقلص الدور العراقي بما نتيجة لتلك الحرب .

هذا وتعتبر عودة مصر الى الصف العربي إحدى الثمار الرئيسية لهذه الحرب على المستوى الإقليمي ، فقد عادت العلاقات المصرية تدريجيا مع منظمة الدول الإسلامية والجامعة العربية ، كما تم رد اعتبار مصر جزئيا وتحسنت علاقاتها مع الجزائر وتونس ، ثم التعاون العسكري الفعال بين مصر والعراق وإمداده باحتياجاته من الذخائر وأسلحة المدفعية ، إضافة الى امتداد ذلك التعاون الى الدول الخليجية وبصفة خاصة الى عمان .

● هذا الى جانب تصاعد الدور الجديد لتركيا في العالم العربي ، حيث تحولت تركيا الى بلد مرور "ترانزيت" هام لطرق الصراع ، وصارت ثاني شريك تجاري لإيران بعد اليابان ، وفي عام ١٩٨٤ اضطر العراق الى طلب معونة الجيش التركي لقمع المعارضة الكردية في شمال العراق ، هذا إضافة الى التقارب مع بقية العالم العربي بعد عزلة دامت أعواما ، حيث امتد التقارب ليشمل ليس فقط المملكة العربية السعودية بل امتد الى ليبيا .

ويمكن القول أن تلك الحرب كانت سببا رئيسيا في زيادة حدة الانقسامات داخل الوطن العربي كما كانت إحدى مقدمات الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ والتي بدون تلك الحرب ما كان لذلك الغزو ان يحدث ، هذا الى جانب الإضعاف الكبير الذي انتهت إليه منظمة التحرير الفلسطينية والذي كان ثمرة لتلك الانقسامات العربية .

● هذا بالإضافة الى ما انتهت اليه نتائج الحرب من خسائر سبق الإشارة اليها ، ليس فقط لطرق الصراع ، ولكن لمعظم دول المنطقة ، وكان للتحول المفاجئ في الموقف العراقي في ١٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وإعادة الحرب الى نقطة بدايتها ، وقبوله من جانب واحد وبلا مفاوضات كل الشروط الايرانية ، دليلا لأعداد العراق المبكر لغزو الكويت ، الذي جاء صدمة للأمة العربية والشرعية الدولية .

## الغزو العراقي للكويت

### • بؤادر الغزو:-

- لقد تصاعدت الأزمة العراقية / الكويتية بوتيرة حادة منذ أعلن الرئيس صدام حسين في احتفالات العراق حلال يوليو ١٩٩٠ (احتفالات ثور) أن سياسة الكويت العنصرية قد أثرت على قدرة العراق الاقتصادية وأن الكويت تستقطع من ممتلكات العراق في حقل الرميلة على الحدود المشتركة بين البلدين .
- وقد تزامن مع هذا الإعلان بدء الحشد العراقي لقواته مع منطقة الحدود وواكب الحشد حملات إعلامية متبادلة بين الطرفين كانت لها آثار في تعميق حدة الأزمة وابعادها ودفع أطراف عربية لحالة احتواءها .
- وبغسل لقاء جدة كنتيجة لتقدم العراق بمطالب يصعب على الجانب الكويتي قبولها (خاصة ما يتعلق بتأجير جزيرتي وربة وبوين لمدة ٩٩ عاماً) وفي نية مسيطرة للغزو قرر العراق الهجوم على دولة الكويت بهدف تغيير نظام الحكم وحل الظروف المواتية لتأمين مصالحه الاقتصادية وحسم مشاكله الحدودية وتحقيق طموحاته الزعمانية في المنطقة .
- وفي هذا المناخ وفي إطار طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي ( بعد الفراغ الذي نشأ بسبب غياب الدور المصري ) فقد قررت القيادة العراقية أن يكون الاتجاه الجديد لاندفاعها إلى قيادة النظام العربي هو تلك الدولة الصغيرة الثرية التي قدرتها أن اجتاحتها سهل وعالده مصمون <sup>(١٧)</sup> .
- وصباح يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ قام العراق بغزو الكويت ، في إطار إستراتيجية غزو ، في انحلال السياسي والاقتصادي والعسكري .

### • الخلفية التاريخية عن العراق والكويت بشأن السيادة والحدود الدولية بين البلدين:-

وقد طرح هذا العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وسمي للإلغاء كيائها وإعلان ضمها للعراق تحدياً غير مسبوق أمام المجتمع الدولي والعالم العربي وقد كان هذا الحدث بالنسبة للجماعة الدولية فرصة لإعادة تأكيد الشرعية الدولية، من خلال العودة إلى مبادئ القانون الدولي وضمان احترامها بكل الوسائل التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة ، ومن هنا فقد تبلورت وربما لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي ، إرادة سياسية عالمية موحدة تجاه هذا التحدي ، على أن الأمر بالنسبة للعالم العربي كان مختلفاً بعض الشيء فقد كان مفاجأة فسأت قدرة النظام العربي ومؤسساته القائمة على مواجهتها ، وبدلاً من أن تبلور في مواجهة هذه الحالة إرادة سياسية عربية موحدة تعددت الآراء واختلفت التوقعات ، ولولا الحنكة السياسية والتوجه القومي الرائع لبعض القادة العرب المخلصين لأمتهم العربية لسارت الأمة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة إلى هزيمة محتملة قد لا يتكهن الضرب بمداه وأبعادها ولهايتها .

ولقد بحث الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ فكرة " الحق التاريخي " من مرقدها ، والتي كانت قد توارت وانتهت من فكر العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، لقد زعمت العراق أن احتياجهما للكويت تسره " حقوق تاريخية " ترجع إلى العصر العثماني وأن الكويت كانت تتبع إدارياً ولاية البصرة ، فأثار ذلك جدلاً على الساحة العربية والدولية حول مصداقية " الحق التاريخي " ومبرراته مع إجماع تام على رفض دعاوى العراق ،

وبصفة عامة فإن الأصل في فكرة " الحق التاريخي " هو تقديم المبررات للتوسع الإقليمي والهيمنة من جانب دولة قوية على حساب دولة أخرى ضعيفة تكون مجاورة لها ، أو حق بعيدة عنها كانت ترتبط معها بعلاقة من نوع ما في فترة

<sup>(١٧)</sup> حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ .

انتهت منذ أمد بعيد أو قريب ، وذلك بحثاً عن مصالحها سواء الاقتصادية أو الاستراتيجية أو بسبب شخصي من حاكم لحياء مجد قديم يدعي أنه أحد ورثته أو له القدرة على استرجاعه أو طمعا في ثروات إحدى الدول المجاورة باستغلال ضعفها وعدم قدرتها على حماية نفسها كالحالة التي نحن بصدد لقاء الضوء عليها . " حالة العراق والكويت " - أو بحثاً عن وطن لشعب حكم عليه بالشرود فيستولى على أرض شعب آخر يزيحه منها بالقوة ليسكن مكانه دون رادع من ضمير أو سلطة كدعوى الصهيونية في أرض فلسطين أمام عجز المنظمات الدولية .

ويلاحظ أن هذه الدعاوى قد استغلت الظروف والملايسات الخاصة<sup>(١٨)</sup> مثل ضعف الدولة أو الشعب المغار عليه . كلتا الظروف الدولية وإرهاصات الحروب - وخير مثال عليها تلك الادعاءات التي استندت عليها الصهيونية العالمية لاغتصاب أرض فلسطين وإقامة دولتها عليها حيث يتركز المفهوم الصهيوني على ضرورة تكوين مجتمع يهودي خالص يتمتع بالوجود في فلسطين ، والتي تبين منهاج المؤرخين الصهاينة أنفسهم عند إرجاع الصهيونية إلى جذورها وأصولها التاريخية الأولى ، و لو أنهم يفتقون في معظمهم على أن يهود بابل هم أول من وضعوا فكرة " العودة إلى صهيون " <sup>(١٩)</sup> وتوضح الفراءات الصهيونية وادعائهم بحقهم التاريخي من انقطاع صلتهم بهذه المنطقة طيلة قرون أزمنة عدة ، لبدأ الفكرة الصهيونية الحديثة في القرن التاسع عشر حين حكمتها ظروف دولية معينة اقترنت بالنشاط الاستعماري الواسع وضغطه على الطبقات الوسطى في البلاد الاستعمارية مما دفع الطبقات الوسطى اليهودية إلى البحث عن حمل جذري لأزمته خارج حدود مجتمعاتها وسرعان ما وجدت الحل في الفكرة الصهيونية - وكانت الضحية هي أرض فلسطين .

أخيراً فإننا نجد أن كل تلك الادعاءات قد انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية - ماعدا حالة فلسطين والكويت ، وقيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحديثة الأخرى والتي شددت مبادئها على احترام حدود واستقلال الدول ، حيث أن مسألة الحق التاريخي المدعى به مسألة خطيرة ومعناها سلب شعب من الشعوب حقوقه التي حصل عليها عبر طريق كفاح طويل ، وحقوقه شهد بها المجتمع الدولي ، إلى جانب أنها تغير هويته أو ضياعها وخط في الأوراق لا سبب له ولا سند ألا الطمع والادعاء ،

### تاريخ العلاقة العراقية - الكويتية :-

خضعت الكويت للسيادة العثمانية منذ وصل العثمانيون إلى الأحساء عام ١٥٥٥<sup>(٢٠)</sup> وأدى ضعف العثمانيين إلى تراخي سيطرتهم على المنطقة ، مما أدى إلى اعتمادهم على وإلى البصرة في استعادة سلطة الدولة ، حيث كانت العراق في ظل الحكم العثماني تضم ثلاث ولايات هي الموصل ، بغداد ، البصرة وكان إلى البصرة يجمع الضرائب من كافة إمارات الخليج أو من بعضها .

كما أدت سياسة حكام إيران " نادر شاه وكريم خان " إلى السيطرة على الكويت ، وبعد أن ظهر المنتدب في المنطقة كقوة سياسية بعدد ما في مطلع القرن الثامن عشر - قام بشن حرباً ضارية عام ١٧٥٢ ضد الاحتلال الإيراني للكويت

<sup>(١٨)</sup> د / يواكيم روزي مرفعي ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٦ .

<sup>(١٩)</sup> صهيون ، اسم جبل يقع شرقي القدس ، وكان الذي دأب له بني عليه ليعبره .

<sup>(٢٠)</sup> سيد للجل ، بحث الأزمة العراقية / الكويتية ، ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .

حتى طرده منها ، ومن ثم راحوا يتكبرون أن للدولة العثمانية أى سيادة عليها بعد أن قام آل الصباح بتحرير الكويت من الإيرانيين .

وقد نجح أهل الكويت في جعل بلادهم مركزا تجاريا ومنطقة جذب هامة حيث ازدادت تلك المكائنة التجارية قسوة بعد حملة الفرس على البصرة عام ١٧٧٦م . كما نجح آل الصباح عام ١٧٨٢ في صد هجوم الفرس بمساعدة أقاربهم آل عليفة مساهمة من العرب أيضا لتحريرها ، ثم تعاونت كل من العاليتين سويا في طرد الفرس من النمامة حيث سيطر آل عليفة على البحرين .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر توالى على الحكم في الكويت آل الصباح - حيث حكمها الشيخ " مبارك بن الصباح" خلال الفترة من عام ١٨٩٦ إلى ١٩١٥ وقد قام خلال فترة حكمه بتوقيع معاهدة حامية مع بريطانيا - ثم الشيخ مبارك الصباح ، الذي حكم الكويت خلال الفترة من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٠ ، ثم الشيخ عبد الله سالم الصباح خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ حيث تزايد في عهده الاهتمام بالنفط ومهدت بريطانيا لاستقلال الكويت رغم مطامع العراق وإيران معا وفي الثلاثينيات من القرن العشرين وبتولى " رشيد على الكيلان" ذي التوجهات القومية رئاسة الوزراء في العراق ومع تزايد إنتاج الكويت من النفط ظهرت حركة المطالبة بضم الكويت تحت زعم الراجب القومي العراقي في تطوير الكويت .

وفي عام ١٩٣٨ ظهرت الحاجة العراقية الملحة إلى إيجاد منفذ لها على الخليج<sup>(٢١)</sup> وتساءل وزير خارجية العراق عن مدى استعداد بريطانيا - حامية الكويت آنذاك - للسماح للعراق بمد خط حديدي عبر مقاطعات الكويت حتى ساحل الخليج وإقامة ميناء هناك ، مؤكدا أن العراق يأمل في التوصل إلى معاهدة بشأن ذلك مع الكويت في حالة عدم إثارة الحكومة البريطانية لأية مشكلات سياسية وكانت بريطانيا تتوجس خيفة من هذا المشروع لأنه رغم ما سوفره للكويت من أهمية استراتيجية وازدهار تجارى ، وتوسيع في شركات النفط فأنها قدرت ما يمكن أن يترتب عليه من خطورة امتداد النفوذ العراقي إليها ، وهكذا حالت بريطانيا دون تلك المحاولة لضم العراق للكويت.

ومما قوى لفكرة الضم هذه ، شكوى العراق<sup>(٢٢)</sup> واحتجاجاته المتواصلة من قِرب السلاح من الكويت على أيدي المتطرفين في داخله ، بل إن قِرب السلاح وصل إلى إيران ويستغل ضده مما أدى إلى موجة من الاستياء في العراق كله ضدها ، كما أن وزير الخارجية العراقي شكك في نوايا شيخ الكويت وأنه لا يحترم التزاماته الطبيعية كحماكم أمارة مجاورة للعراق ، ولكنه اذاء موقف بريطانيا المبح إلى أن فكرة ضم الكويت ليست ضمن سياسة العراق إلا أن استعمرار عمليات التهريب تلك يمكن أن تقود إلى تلك السياسة .

وفي نفس الوقت تكونت في البصرة رابطة أطلق عليها حزب الخليج مارست نشاطها في الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩ نادت بضم الكويت للعراق ومساعدة إمارات الخليج الأخرى ومعاونتها في التطور - وقد وصل الأمر بعد ذلك إلى أن تقدم وزير خارجية العراق إلى الحكومة البريطانية مطالبا بضم الكويت ولكن الطلب قوبل منها بالرفض بشدة<sup>(٢٣)</sup> وهكذا كان العراق يحاول ضم الكويت ولكنه لم ينجح لعدم استناده إلى قاعدة شعبية عريضة ، إضافة إلى أنه قصر استغلال

<sup>(٢١)</sup> د / براهم زكي مرصص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٨ .

<sup>(٢٢)</sup> يلاحظ أن التاريخ يعيد نفسه في السبعينيات ، حيث اتهم العراق الكويت بسرقة بترول والإضرار بمصالحه الاقتصادية .

<sup>(٢٣)</sup> جمال زكريا لاسم - الخليج العربي ، ١٩٤٥ - ١٩٧١ ، ص ١٤ - ١٥ ، ص ١٥٧ - ١٨٢ .

دعائه على الدعاية المضادة للوجود البريطاني في الكويت والخليج العربي - وبقدر ما كُتب على العراق بالفشل في دعواه - كُتب للكويت كيان اقليمي خاصة بعد اكتشاف النفط واستغلاله ، مما ساعد علي تطورها اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا لما أضحت معه دولة ذات بريق في أعين الطامعين من جيرانها .

### ● العلاقات العراقية - الكويتية خلال الخمسينيات - الستينيات :

أحد العراق مرة أخرى في أوائل الخمسينيات ، وإثر تصدير النفط من الكويت وتدفق الاموال عليه يدعو للتصانور معها لتفدية مشروعات اقتصادية وعمرانية تحت دعوى أن ذلك واجب قومي على العراق لما أثار شكوك شيوخ الكويت في نواياه ، وقد أخفى العراق تلك النوايا بحريد من اظهار الود بين الشيخ " عبد الله السالم " و الأمير " عبد الله " الوصي على العرش بالعراق من خلال الزيارات المتعددة - الى أن ظهرت المساعي من جديد في شكل محاولة ضم الكويت لحلف بغداد عام ١٩٥٥ على يد " نوري السعيد " الذي كان مدفوعا بعاملين - أولهما - أن شيوخ الكويت لا يرتبطون بصله الى الأسرة الهاشمية مما جعل فكرة الاتحاد أكثر قبولاً في المنطقة العربية - وثانيهما - هو بريق الثروة الكويتية حيث دارت مناقشات حول هذا الموضوع بين " نوري السعيد " والحكومة البريطانية مما جعل العراق يؤكد ضرورة استقلال الكويت كمبادرة جديدة ليضمها بعد ذلك اليه - وقد انعكس ذلك بفائدة على الكويت .

هذا وقد قاومت الكويت محاولات ضمها الى حلف بغداد ، كما رفضت الانصاع الى محاولات الهاشمين في كل من العراق والاردن لضمها الى الاتحاد الهاشمي والذي تبى فكرته " نوري السعيد " ايضا ، حيث كان يهدف الى ادماج كل من الكويت والاردن والعراق في اتحاد واحد ، الا أن ثورة قموز في العراق أطاحت به وأهت الفكرة .

وقد كانت بريطانيا وحتى قيام ثورة قموز ١٩٥٨ تتعامل مع الكويت ككيان منفصل حيث كانت المعتمدية البريطانية في الكويت تشرف على المصالح العراقية هناك والتي لم يكن للعراق ثقيل لفضلي بها ، الا أنه بقضاء " عبد الكريم قاسم " على الحكم الهاشمي في العراق قام بفتح أول قنصلية عراقية في الكويت وأخذ يدعم الاتجاه القومي بما حتى عقدت بريطانيا معاهدة في ١٩ يوليو ١٩٦١ مع حكومة الكويت والتي اعترفت فيها باستقلالها حيث تضمن اعلان الاستقلال الرسمي لسمين رئيسيين ، أولهما يتضمن تصريح بالغاء معاهدة ١٨٩٩ التي كانت تربط الكويت ببريطانيا والتي جعلت منها محمية بريطانية - وثانيهما - النص على أن هذا الإلغاء لا يمنع من مساعدة أي طرف للأخر اذا طلب اليه ذلك <sup>(٢٤)</sup> .

وقد تغير اسم حاكم الدولة الى " أمير " وسمح للكويت في الشهر التالي بالتقدم لعصوية الجامعة العربية والأمم المتحدة ، كما أكدت المعاهدة أيضا أنه كان من الضروري التوصل الى اتفاق جديد بين الكويت وبريطانيا حيث أن اتفاق ١٨٩٩ أصبح غير ذي موضوع بعد أن تطورت العلاقات بين البلدين تطورا أدى الى قيام الكويت وحدها بتحمل أعباء شؤونها الداخلية والخارجية ، وقد رحب " عبد الكريم قاسم " بمعاهدة استقلال الكويت في برقية تهنئة للشيخ سالم الصباح " بمناسبة التخلص من تلك المعاهدة حيث تضمنت البرقية الاتي :-

- أن العراق يرحب بالغاء معاهدة ١٨٩٩ باعتبارها معاهدة غير شرعية ، أو ألما عقدت دون علم الدولة العثمانية التي كانت الكويت تابعة لها ،

<sup>(٢٤)</sup> صلاح العباد - العبادات السياسية في الخليج ١٩٦٤ ص ٢٥٠

● أن الذي عقد هذه الاتفاقية هو " الشيخ مبارك بن الصباح " قائممقام الكويت التابع لولاية البصرة، " وفي هذا إشارة الى تبعية قائممقامية الكويت للواء البصرة " .

● قننة لشيخ الكويت دون أن تشير الى استقلاله .

كما تضمنت البرقية تحذيراً من العراق لشيخ الكويت من أن يتقبل امريالية جديدة<sup>(٢٥)</sup> وفي يوم الأحد ٢٥ يونيو ١٩٦١ وفي مؤتمر صحفي عقده " عبد الكريم قاسم " في مقر وزارة الدفاع العراقية تفجرت الازمة بمطالبته صراحة بضم الكويت للعراق طبقاً لحقه التاريخي فيها باعتبارها مقاطعة تابعة للبصرة ، بل إنها تشكل جزءاً متكاملًا من العواق ، وطلب من أمير الكويت أن يتعاون في إعادة الأمور الى مجراها الطبيعي ، بل وأعلن أن الجمهورية العراقية لن تنازل عن أية قطعة من أرض الكويت ، مؤكداً انه عندما يصرح بذلك فإنه له القدرة التامة على تنفيذ ما يقوله ، وكان نص ما قاله أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق<sup>(٢٦)</sup> ، وأن الجمهورية العراقية لا تعترف باتفاقية عام ١٨٩٩ لأنها وثيقة مزورة ولا يحق لأي فرد من الكويت أو خارج الكويت التحكم في الشعب الكويتي و هو من الشعب العراقي ، وقد قررت الحكومة العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكل حدودها وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها " .

كما أعلن " قاسم " ضم جيش الكويت الى حامية البصرة وأله سوف يصدر مرسوماً جمهورياً بتعيين شيخ الكويت قائممقاماً لقضاء الكويت ليكون تابعا للواء البصرة ، وأنه ينذر هذا الشيخ إن تمت بحق شعب الكويت الذي هو حقيق الشعب العراقي نفسه ، وإن أساء التصرف فسيلقى العقاب الصارم ويحسب في عداد المتمردين .

وفي ٢٦ يونيو من نفس العام أصدرت الحكومة العراقية مذكرة وزعتها على سفراء الدول العربية والأجنبية جاء فيها " أن الكويت جزء من العراق ، وأنها كانت تتبع البصرة منذ زمن طويل خاصة أثناء الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ، وأن الاستعمار البريطاني في سبيل غايات عسكرية واقتصادية يحاول بشق الطرق التغلغل في بلاد العرب منذ القرن الرابع عشر وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل الغربية عن طريق الهند بالعمل على تركيز أقدامه فيها ، ولاسيما الخليج العربي ، وكانت الكويت جزءاً من تلك السواحل ، لذلك عملت الحكومة البريطانية على مد سيطرتها على الكويت تدريجياً وفصلها عن العراق " .<sup>(٢٧)</sup>

وهكذا أسس " عبد الكريم قاسم " ادعاءاته على صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية وحق العراق في ضمها باعتباره وريث الدولة العثمانية ، وقد سارعت الكويت بالرد بالرفض على تلك المزاعم وتفنيدها وارتكزت في ذلك على الآتي :-

● أن الكويت كانت خلال سيادة الدولة العثمانية تتمتع باستقلال ذاتي ، وكانت لها شخصيتها المتميزة حتى عن العراق نفسه ، وتعاملت مع بريطانيا كإمارة ووقفت الى جانبها ضد الدولة العثمانية ذاتها أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولذلك وعدنا بريطانيا بالاستقلال تحت حمايتها .

<sup>(٢٥)</sup> جمال ذكريا قاسم - الخليج العربي - ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٨ .

<sup>(٢٦)</sup> نفس المصدر السابق .

- أن معاهدتي سبتمبر ١٩٢٢ ، ولوزان ١٩٢٣ عندما أعلنت استقلال العراق عن الدولة العثمانية لم تشر الى تبعية الكويت له ، وعلى الرغم من عدم تحديد الحدود بين العراق والكويت الا أنه عند استقلال العراق والضمائه الى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ كانت هناك محاولات لتحديد الحدود بينهما <sup>(٢٧)</sup> .
  - أن العراق لم يكن ولاية واحدة وأنه خضع للانتداب البريطاني طبقا للمادة ٢٢ من اتفاقية عصبة الأمم خلافا للكويت التي ظلت تحت الحماية البريطانية .
- ويتصاعد لهجة التهديد العراقية طلب الكويت من الدول العربية والجامعة العربية أن تتدخل ، وقد اجتمع مجلس الجامعة العربية في جلسة طارئة بناء على طلب من المملكة العربية السعودية لبحث طلب الكويت بالانضمام للجامعة العربية ، ومناقشة التهديد العراقي لاستقلالها ، وأخفق المجلس في اتخاذ قرار واكتفى بتكليف أمين عام الجامعة بالاتصال بالحكومات العراقية ، والكويتية ، والسعودية للعمل على تسوية الصراع .
- وفي ٢٠ يوليو ١٩٦١ اصدر المجلس قرارا دعا فيه الكويت الى أن تلتزم بسحب القوات البريطانية من أراضيها في اقرب وقت ، كما تلتزم العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت ، كما أعلن عن تأييده لكل رغبة بتبديدها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع أى من الدول في الجامعة العربية طبقا للميثاق مع قبول عضويتها بالجامعة ومساعدتها على الانضمام للأمم المتحدة .
- كما أوصى المجلس بأن تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدات الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها وعهد القرار الى الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه <sup>(٢٨)</sup> .
- وعلى ضوء ذلك فقد رأى أن المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت يمكن أن تتم من خلال " قوات أمن عربية " ، حيث قام الأمين العام بالأشراف على تكوين قوة طوارئ دولية عربية قوامها أربعة آلاف جندي <sup>(٢٩)</sup> ، قدمت كل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ألفا منها ، وقدمت كل من السودان وتونس خمسمائة بقيادة قائد سعودي - هذا بالإضافة الى قيام الأمين العام بإبرام اتفاق مع حكومة الكويت حدد فيه الاطار الذي عملت فيه تلك القوات مع اعتراف حكومة الكويت بحق القوة التي تشكلت في رفع علم الجامعة العربية داخل أراضيها ، كما أنشئ صندوق لتحويل تلك القوة ونفقات نقلها وإقامتها ، ساهمت فيه الكويت بالقسط الأكبر .
- وقد نفذت الكويت قرار الجامعة العربية وطلب أمير الكويت انسحاب بريطانيا وفعلا استجابت بريطانيا لذلك وسحبت قواتها بعد أن وصلت القوات العربية بما أكد استقلال الكويت ، وقد استمرت الكويت بعيدة عن عضوية الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٣ بعد أن هُتمت الاطاحة " بعبد الكريم قاسم " في ثورة فبراير ١٩٦٣ وصدرت بيانات مطمئنة من العراق للكويت .

<sup>(٢٧)</sup> صلاح العقاد ، القيادات السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠ .

<sup>(٢٨)</sup> محمد السرجاني - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ ص ١٥ .

<sup>(٢٩)</sup> د/ يواكيم زرق مرقص - الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ - ص ١٠٣ .

وهكذا بدأت حدة الأزمة تخف بعد مقتل " عبد الكريم قاسم " ، كما أخذت مقومات شخصية الدولة الكويتية في الاستكمال بداية باشتراكها في جامعة الدول العربية ، الى جانب تقديمها المساعدات المادية لكثير من الدول العربية ورغم أن الأزمة بين البلدين بدأت تهدأ إلا أن المشكلة لم تحسم بشكل نهائي لتوافر سوء النية لدى النظام العراقي ، الذي حاول أن يصلح من العلاقات بين البلدين ووقع بينهما في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بيان مشترك حول الحدود الكويتية العراقية والذي نص على الآتي :-

- تبدأ الحدود من مياه أم قصر في الشرق وحتى واحة العوجة في الغرب وتمتد مسافة ٢٠٠ كم
- يتقاسم البلدان مساحة صغيرة من "بحر عبد الله" .
- تمتلك الكويت ميناء أم القصر على الخليج العربي الذي يواحه ميناء أم القصر العراقي .
- تمتلك الكويت جزيرتي وربة وبوبان .
- تمتلك الكويت حقل الروضتين .

ومع ذلك فإن المعاهدة التي وُقعت بين الدولتين لم تضع حلاً نهائياً لمشكلة الحدود ، إلا أنها أكسدت اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت مع تأكيد التزامها بالحدود التي سبق الاتفاق عليها في المذكرات المتبادلة بين وزير خارجية العراق وشيخ الكويت في ٢١ يوليو ، ١٠ أغسطس ١٩٦٢ بمناسبة استقلال العراق والضمامة الى عصبة الأمم .

وفي نوفمبر ١٩٦٣ اتفق على التعاون الشامل بين الدولتين ثقافياً واقتصادياً بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية بينهما إضافة الى قيام العراق بتزويد الكويت باحتياجاتها من مياه شط العرب بما قدره مائة وعشرون مليون جالون مياه يومياً - وقد قدمت الكويت ثلاثين مليوناً من الدنارات الكويتية منحة ، وإن كانت في صورة قروض بدون أرباح تُنسب لتلك الاتفاقية .

وفي مارس ١٩٦٧ تصاعدت حدة التوتر مرة أخرى بين البلدين على إثر إبلاغ العراق للكويت بعدم وجود ضرورة لتخطيط الحدود ، الأمر الذي دفع الكويت الى اتخاذ إجراءات حاسمة لتقييد حرية التنقل المواطنين ، ومنع الاستمرار ، وإيقاف المساعدات للعراق - وفي المقابل قامت القوات العراقية باحتلال المنطقة بين العبدلي وصفوان والسق يقع فيها حقل الرميطة الغني بالنفط وذلك في أبريل ١٩٦٧ وأعقب ذلك إعلان من الرئيس العراقي باستعداده للتفاوض مع الكويت .

وبالتالي فقد استمرت نفس الحملات " قاسم" السابقة تحت نفس الدعاوى والإدعاءات بشأن العراق للكويت والكويت للعراق . وفي مجال تهدئة الموقف واستمراراً للابتزاز العراقي في إطار تلك الدعوة ، انتهى الأمر الى إعطاء العراق قرضا في أكتوبر ١٩٦٧ لتمويل مشروع كهرباء سد سامراء ، وصناعة الورق بالبصرة بمبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي حيث هدأت الأمور مرحلياً ، صدر بيان مشترك عن المفاوضات التي أجرتها لجنة تخطيط الحدود وأعلن عن العزم على إجراء مسح شامل للحدود تجتمع بعده اللجنة في بغداد في مارس ١٩٦٨ ، ثم هدأت الأزمة تماماً في ظل قيام ثورة العراق بقيادة البكر وصدام .



## ● العلاقات العراقية - الكويتية منذ السبعينيات وحتى التسعينيات :

في ٣٠ مارس ١٩٧٣ تفجرت أزمة الحدود من جديد وصاعدت مع اجتياز قوات عراقية الحدود الكويتية-العراقية وتوغلها لمسافة ٣ كيلومترات شرق مركز العبدلي بعد أن قصفت بالمدفعية مواقع كويتية عند " أم القصر " بينما هاجمت وحدة عراقية مركز الشرطة عند " الصامته " القريبة من مركز العبدلي - وذلك تحت حجة أن العراق يصعب عليه استخدام ميناء أم القصر العراقي الا من خلال المرور بأرض الكويت عند منطقة " الصامته " والتي قام مركز الشرطة الكويتي عند الصامته بالتدخل لمنع ذلك .

وقد أعقب ذلك إعلان حالة الطوارئ في الكويت وأغلقت الحدود بين البلدين ، ثم كانت المطالبة الكويتية بانسحاب القوات العراقية الى ما وراء خط الحدود الذي كانت قد رابطت عنده قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١ ، إضافة الى تكرار مطالبتها بتسليم الحدود بشكل نهائي وفقاً لاتفاق ١٩٦٣ ، وكان الرفض العراقي والذي اقترح انسحاب قوات الدولتين لمسافة عشرة كيلومترات من الحدود موضع النزاع .

ومع الوساطة العربية من خلال أمين عام الجامعة العربية اقترحت عدة حلول لإنهاء الأزمة وانسحاب القوات العراقية مع البدء في مناقشة مسائل الحدود المتعلقة بمشاركة الأمين العام للجامعة العربية ، إلا أن العراق لم يستجيب للمطالبة بحسب قواته - كما أن محادثات تحديد الحدود لم تحرر تقدماً ، واستمرت مشكلة تخطيط الحدود بينهما قائمة ، هذا وقد جرت عدة محاولات من أجل تسوية نزاع الحدود بين البلدين بعد انسحاب القوات العراقية ، بدأت في مايو ١٩٧٥ واستمرت دون حسم حتى الشغل " صدام حسين " في عملية الفراهة بالسلطة عام ١٩٧٨ .

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران وقيام " صدام حسين " بالهجوم عليها وخوضه للحرب معها توارى موضوع الحدود مع الكويت الى أن ألهى حربه مع إيران ، فاستدار ليحتل الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ . ومن هنا ، وبعد هذا العرض التاريخي ، يمكن القول ، أن بعض الدول توظف التاريخ بشكل خاطئ لرفضه العقل والمنطق ، عندما تنادى بحقها التاريخي في دول أخرى حيث افعل العراق اسباباً واهية وغير سليمة كمبرر لغزوه لدولة الكويت واستيلائه عليها ، وكان الواقع الذي لا يحتاج الى دليل أو برهان هو أن السبب الرئيسي وراء اجتياح العراق للكويت انما هو تحقيق لطموحات شخصية ونزعة الى الزعامة .

والعراق نفسه - صاحب الادعاء بالحق التاريخي - كان تحت السيطرة الصفوية في فارس قبل أن تسيطر عليه الدولة العثمانية ، وانتقل من سيطرتها الى الأخرى ، بل ظلت المنطقة " الوسطى والجنوبية " منه تحت سيطرة الفرس حتى العهد العثماني الأول ، مما عرضه لعدة غارات إيرانية بهدف استرداده ، وذلك خلال القرنين السابع والثامن عشر اعتماداً على ذلك الحق التاريخي ، ولفشلت محاولتها ليعزل العراق تحت السيادة العثمانية الكاملة .

هذا ومن الثابت تاريخياً إنه عندما غزا العثمانيون العراق لم تكن دولة قائمة بذاتها تسمى الدولة العراقية ، وطوال حكمهم لم يكن هناك ما يسمى بالعراق ، وإنما كانت مجرد الولاية يحمل كل منها اسماً مستقلاً ، ولم تحمل اسم العراق إلا بعد وحدته في عهد " فيصل بن الشريف حسين " ، ذلك بينما كانت هناك إمارة واحدة تعرف باسم الكويت .

أما عن علاقة الكويت بوالي البصرة فلم تظهر على أنها هيئة علاقة تبعية أو سيادة ، وإنما كانت مجرد قوات اتصال بينها وبين الإدارة العثمانية هناك ، كما كانت حمال الإمارات الخليجية الأخرى آنذاك ، بل

لقد كان " صباح بن جابر " شيخ الكويت عام ١٧٥٢ أكبر سند للبصرة ، هو وآل خليفة من البحرين ضد غارات  
الفرس والقراصنة عليها .

### أولاً : الإستراتيجية العراقية لغزو الكويت :-

إن محاولة النفاذ الى الاستراتيجية العراقية أمر يكتشفه الكثير من المصاعب ، لعدة اعتبارات ، أولاً - الشك في الـ  
يوجد تخطيط إستراتيجي قومي أو شامل لتلك الدولة في ظل حكم البعث بقيادة صدام حسين ، والذي تركز في يده كل  
السلطات ، وفي ظل نظام حكم يعتمد على نفشى الرعب ، حيث أصبح الخوف هو سند استمرارية النظام الحاكم وقوته  
الفعالة للحفاظ على كيانه السياسى ، ولا سيما أن أى حوار سياسى أو أى مناقشة للسياسات أو استراتيجيات الدولة  
أصبحت أمراً خطيراً قد يوصل أطرافه الى سجل المقتلة .

وثانياً - ما شهدته السنوات الأخيرة - تحت مظلة الرعب والإرهاب للنظام العراقى - من فيضان الكتابات والتحليلات  
، التى تركزت في تمجيد حكم صدام حسين وسياساته بالغة النجاح والتى حققت انتصارات على كافة الأصعدة الخارجية  
والداخلية ، إضافة إلى أن معظمها كان من إعداد مؤسسات النظام الحاكم ، وبالتالي ازدادت صعوبة البحث والدراسة  
والصق في الاستراتيجية العراقية في ظل ندرة الكتابات الجادة والحقيقية عنها .

وثالثاً - أن التبعث الواضح وقرارات التصعيد والمواجهة السياسية والعسكرية التى انتهت بالعراق إلى الصورة التى  
وصل إليها الآن من عزلة إقليمية وعالمية تامة ، واستسلام كامل المقررات شرعية أجمعت عليها كل دول العالم شرقاً  
وغرباً - يؤكد - أن حكم الفرد هو السائد وان الاستراتيجيات " إن وجدت تكون قد بنيت على حسابات خاطئة وغير  
دقيقة أساسها دعم قرار الحاكم المطلق من خلال نفاق فردى أو جماعى في ظل ذلك الإرهاب والرعب الذى فرضه النظام  
العراقى .

وعلى ضوء تلك الحقائق سنحاول استقراء الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، بدءوا  
بالعوامل الرئيسة التى بنيت عليها تلك الاستراتيجية ، ثم عرضاً شاملاً للتخطيط الإستراتيجي العسكرى لغزو الكويت  
والذى اصطلح على تسميته " بأزمة الخليج الثانية " والتى ربما لا يكون هناك تجاوز للحقيقة في القول بأنها اخطرت تحدى  
واجهه النظام العربى منذ نشأته رسمياً عام ١٩٤٥ - باعتبار - ان تلك الحقبة قد تفجرت - ولأول مرة - من داخل ذلك  
النظام العربى مهما كان دور الأطراف الخارجية فيها .

### • العوامل التى تأثر بها التخطيط الإستراتيجي العراقى لغزو الكويت :-

هناك العديد من العوامل التى تأثر بها التخطيط الاستراتيجي للعراق ، وسنركز في دراستنا على أهمها ، وهى تلك  
التي تنحصر بالظروف الدولية السائدة أو الظروف الإقليمية والعكاساتها على ذلك التخطيط ، إلى جانب البنية الداخلية  
في العراق ، وانتهاء بالطموحات الشخصية للرئيس العراقى " صدام حسين " والتى تعتبر أهم تلك الاعتبارات على  
الإطلاق ، حيث إن الدراسة المتعمقة والمتأنية والتى أجمعت عليها معظم آراء الباحثين والمفكرين ، انه كان لتلك  
الطموحات الشخصية ابرز الأثر على التخطيط الاستراتيجي الذى قام به العراق غازياً لدولة الكويت .

### • الظروف الدولية المساندة قبل الغزو العراقى للكويت :-

سيطرت أحداث غزو العراق للكويت ، في ٢ أغسطس ١٩٩٠ م وتداعياتها على مسرح الأحداث العالمية ، في  
توقيت خاص ومتميز مرت به العلاقات الدولية بفترة حرجية ومرحلة انتقالية بين نسق دولى قديم في مسيله الى التغيير

والانتهاء ، ليفسح المجال لنسق جديد له سمات خاصة تختلف عن النسق القديم ، والذي ظل سائدا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث برزت أوضاع دولية تختلف عن سابقتها وتمثل مرحلة جديدة تهيئ لاستقرار العلاقات الدولية على أسس جديدة ، وقد كان من أهم ملامح تلك التطورات والتحولات الآتي :-

- انتهاء مرحلة الكفاح من أجل تصفية الاستعمار ، وتراجع شعارات النضال من أجل التحرر الوطني بعد أن تحقق استقلال أغلب المستعمرات والأراضي الخاضعة للسيطرة الأجنبية وظهرت بدلا منها شعارات التحرر الاقتصادي وتحقيق الهوية الاجتماعية والثقافية والقومية للدول التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية .
  - سقوط أنظمة الحكم في أغلب دول أوروبا الشرقية وبدء التحولات السياسية والاقتصادية فيها بشكل يزيل الحواجز والسدود الأيديولوجية بينهما وبين باقي دول المعسكر الغربي وبشكل خاص دول أوروبا ، بما يسمح في المستقبل بدخولها ضمن آليات التكامل الأوروبي الذي يتقدم بسرعة .
  - اقتراب موعد إعلان ظهور دول الجماعة الأوروبية الموحدة ، والتي بدأت ملامحها في التبلور مع تصديق البرلمانات الأوروبية المتتالي على معاهدة " ماستريخت " مع نهاية عام ١٩٩٢ وما يعنيه ذلك من ظهور قوة أوروبية جديدة وسوق موحدة تقف منافسة للولايات المتحدة واليابان .
  - الوفاق الدولي الذي كان قد اتخذ العديد من الخطوات الإيجابية مع بدء الغزو ، خاصة بين الاتحاد السوفيتي " في ذلك الوقت " والولايات المتحدة ، وما يعنيه من انتهاء الحرب الباردة ، وبدء مرحلة من التسقي والتعاون بدلا من المواجهة ، انعكست تماما على ردود فعل العماليين اثر عملية الغزو العراقي للكويت .
  - تفكك الاتحاد السوفيتي ، واضمحلال قوته وتراجع موقعه على خريطة توزيع القوة العالمي ، بحيث لم يعد قادرا على ممارسة دوره كقوة إقليمية قطبية ، في إطار النسق العالمي ، الأمر الذي هيا للولايات المتحدة الانفراد بدور القوة القطبية الوحيدة خلال هذه الفترة الانتقالية من مراحل تطور النسق العالمي .
- ونظرا لأن تلك التحولات الدولية كانت ومازالت بالرغم من كل ما حققته ، تمر في مرحلة التبلور وتحديد المعالم والآليات ، ولم تستقر بعد على شكل محدد واضح ، فقد فاجأت أزمة الخليج الثانية العالم في وقت لم تتضح فيه بعد معالم إعادة توزيع القوة وتقسيم مناطق النفوذ الخاصة للقوى الفاعلة على الساحة الدولية بالرغم مما ساد علاقاتها من وفاسق بشكل عام ، وقد أدى ذلك الى ظهور اتجاهين متوازيين قد انعكس تأثيرهما معا على مواقف الدول المختلفة من الأزمة .. أحدهما - وضع في اعتباره ظروف ذلك المناخ الدولي الجديد - وثانيهما - حرص على تأكيد مصالح كل طرف من الأطراف الدولية المعنية في ظل أوضاع دولية لازالت تحت التشكيل ومنافسة مخفية لم تكن ظاهرة على السطح ولكنها كانت كامنة في خلفية الدين رسما سياسات كل طرف .
- وسواء كان التوقيت الذي اختاره الرئيس صدام حسين لغزو الكويت وتفجير الأزمة قد تم في إطار استراتيجية مخططة من جانبه او انه قد دفع الى ذلك التوقيت دفعا واستدراج الى القيام بالغزو في ذلك الوقت بالذات ، فسلواضح أن الأزمة قد جاءت في وقت قد شارفت فيه الحرب الباردة على الانتهاء بل وبدء ترتيب البيت الأوروبي الكبير واتفقت فيه الجماعة الدولية على استغلال المناخ الدولي الجديد لتسوية المنازعات بالوسائل الدبلوماسية "ناميبيا-الفانلستان-كمبوديا-ليكاراجوا... الخ" .

ولم يبق من يؤر التوتر الإقليمي "الهدد الأمن الدولي سوى منطقة الشرق الأوسط التي بدت وكأنها معزول عن التطورات العالمية وعن اتجاهات الوفاق" -البلول السلمية ولبد استخدام القوة وسباق التسليح رغم خصوصية تلك المنطقة

وما تتمتع به من خلفية حضارية وثقافية ودينية إضافة الى أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية باعتبارها تمثل أهم احتياطي للبرول في العالم ومن ناحية أخرى رأت الجماعة الدولية والعالم الغربي والولايات المتحدة بشكل خاص انه لا بد من تطوير هذا الجزء من العالم "الشرق الأوسط" لقواعد ما سمي بالنظام العالمي الجديد حتى لا يكون الشرق الأوسط حلقة ضعيفة او مصدر إزعاج له .

ومن هنا ، فعندما تفجرت أزمة الخليج الثانية كانت أول مناسبة تختير فيها الأنماط الأمريكية لإدارة العلاقات الدولية الجديدة والتي هيأت المناخ المناسب لقيام الولايات المتحدة بتعبئة الرأي العام العالمي لاختخاذ موقف حاسم من الأزمة والتي ارتبطت بالعديد من العوامل التي قد تساعد على تفسير بعض مظاهر الاتفاق والاختلاف في المواقف - لعل أولها - هي رغبة الولايات المتحدة في تأكيد زعامتها المطلقة في أول اختبار لها أمام مشكلة تم العالم بصفة عامة والسدول الغربية بصفة خاصة ، وثانيها - الرغبة في ترتيب الأوضاع في منطقة من مناطق التوتر التي لازالت تشكل تهديدا للسلام بالرغم من روح الوفاق التي بدأت تسود العالم ، بعد بدء ترتيب الأوضاع في أوروبا الجديدة بعد سقوط نظم دول شرق أوروبا ، ولثالثها - ما تشكله منطقة الخليج من خصوصية سبق التنويه عنها ثم الارتباط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، والتي كان واضحا أن تسوية الأزمة الأولى سيساعد على تسوية الثانية خاصة عند الأخذ في الاعتبار أن القوة العسكرية العراقية المتنامية تشكل في نظر الولايات المتحدة عائقا أمام تسوية سلمية للقضية الفلسطينية بما تمثله من دعم لمواقف العناصر المشددة وان تحجيم تلك القوة قد لا يترك امام هذه العناصر سوى قبول التسوية السلمية ، بالإضافة الى رغبة الولايات المتحدة في تحقيق وجود عسكري فعلي لها بمنطقة الخليج ، بالشكل الذي يمكنها من أن تحكم قبضتها على احتياطات البرول الماثلة في منطقة الخليج ، لكي تستخدمها كورقة ضغط في مواجهة القوى الأخرى التي تتطلع لتزاحمتها على زعامة النسق العالمي الجديد ، بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة ، ورابعها - رغبة الاتحاد السوفيتي "السابق" في تأكيد صدق نواياه بالنسبة لسياسة الوفاق الجديدة وابتعاده عن النهج سياسات ومواقف مناهضة للولايات المتحدة وسياساتها ، وخامسها - حرص أوروبا على القيام بدور متميز وعدم ترك الساحة للولايات المتحدة ، ولأن لأوروبا مصالح وارتباطات بالمنطقة قد تفوق مصالح وارتباطات الولايات المتحدة ، ولذلك سارعت أوروبا وعلى رأسها فرنسا بالمشاركة في الإجراءات التي اتخذت ضد العراق وان كانت قد احتفظت دائما لنفسها بمسافة تفصل بينها وبين الاتفاق الكامل على ما تراه الولايات المتحدة وذلك خلافا لبريطانيا التي اتخذت موقفا مؤيدا للولايات المتحدة تماما .

#### ● الظروف الإقليمية السائدة قبل الغزو العراقي للكويت :-

عند تحليل أي أزمة بقصر فريق من المحللين عادة رؤيته لهذه الأزمة على الموقف الذي يحلله ، بينما يتجاوز فريق لثقل هذا الموقف المحدد الى العوامل النبوية التي أفرزت هذه الأزمة داخل نظام ما ، وتطبيقا للنظرة الأولى يمكن ان تكون أزمة الخليج مترتبة على عصر اقتصادي عراقي لم يكن استمرار احتماله ممكنا ، او حرج سياسي بالغ للقيادة العراقية في مواجهة شعبها مع تقدم خطى المصالحة مع إيران على نحو لا بد ان يتضمن تنازلات اساسية تجعل إعادة التفكير في عقلانية الحرب وجدواها أمرا حتميا ، وكلتا المسألتين سواء العسر الاقتصادي أو الحرج السياسي ، يمكن مواجهتهما بغزو الكويت في إطار حسابات معينة من وجهة نظر القيادة العراقية ، ولذلك التسم سلوك القيادة لعراقية ، بالذات في الفترة من ١٧ يوليو وحتى أول اغسطس ١٩٩٠ بالتصعيد الذي اقضى في النهاية الى الغزو .

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن السلوك الكويتي تجاه العراق قبل الأزمة وأثناءها قد اتسم بتشدد يعتبر هو المسئول عن سلوك التصعيد المنسوب للقيادة العراقية ، كما يضيف أعضاء هذا الفريق ، من أن الكويت قد تلقت التشجيع في هذا

ولو على نحو غير مباشر من قوة عظمى كالولايات المتحدة يهيمها استدراج العراق الى تهديد الكويت حتى يمكن هدم - أى الولايات المتحدة - أن تؤسس لها وجودا عسكريا ذا ثقل في منطقة شديدة الحساسية ، لمصالحها في منطقة الخليج ، خاصة بعد أن تناقصت أعباؤها العسكرية العالمية من جراء التحولات الراهنة في النسق الدولي .

وفي الواقع ان ما يعيب هذا التحليل على الرغم من أن جزءا منه ربما يكون صحيحا ، أنه تجاهل الأوضاع الكامنة في بنية النسق العربي ذاته ، والتي ربما تكون قد شكلت الأساس الحقيقي للأزمة ، بمعنى ان تلك الأزمة لم تكن لتحلث لولا وجود تلك الأوضاع والتي يمكن تسميتها بالمصادر البنوية او النسقية للأزمة ، وبصفة خاصة فقدان النسق العربي لآليات فعالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته ، والتي سنركز في دراستنا عليها ، رغم أن هناك العديد من المصادر البنوية الأخرى التي يمكن تدارسها في هذا المجال .

لقد شهد النسق العربي على نحو مزم من منذ عام ١٩٤٥ ظاهرة الصراع بين أعضائه ، ويظهر التحليل العلمي لهذه الظاهرة ، أن شدتها لا تتجه الى التزايد أو التناقص باستمرار عبر الزمن ، وإنما هي اتجاهات صاعدة وهابطة ، ومن الواضح أن تفسير هذا النموذج العام يرجع الى أن العداءات العربية - العربية في أية مرحلة من المراحل لم تكن تحل وإلما تم قتلها ، أو غلب أحسن الفروض تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر بما يفيد أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامنا كالبركان يستعد للانفجار في أية لحظة .

ولذلك فانه بمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التي أدت الى التهدة أو التسوية ، أو ظهور عوامل جديدة تدفع الى الصراع ، تبدأ الصراعات في التصاعد من جديد حتى تصل الى عامل قتلها أو تسوية جديد أو أكثر وهكدا<sup>(٣٠)</sup> ، ويعكس ما سبق غياب الآليات الفعالة لحل وتسوية الصراعات العربية - العربية ، ويلاحظ هنا أن دور الجامعة العربية في هذا الصدد دور محدود على الرغم من أنها تسبق غيرها من المنظمات الإقليمية " منظمة الوحدة الإفريقية " والعالمية " الأمم المتحدة " في سجل تسوية المنازعات العربية - العربية ، ويعني ما سبق ، أن وحدات النسق العربي القوية الراغبة في تحدي الوضع الراهن ، لا تجد رادعا كافيا لها في سوابق حل أو تسوية الصراعات بين وحداته ، أى أن فقدان النسق لمثل هذه السوابق المنظمة ، يمثل في الواقع دعوة لتغيير الوضع الراهن لمن يريد ذلك ويقدر عليه .

وقد يعزز هذا ، ما أظهره التحليل العلمي لخبرة تسوية الصراعات العربية - العربية ، في ان إحدى الآليات شديدة الأهمية بهذا الصدد قد تمثلت في تغيير نظام الحكم لدى إحدى طرفي الصراع ، وعلى الرغم من أنه قد ثبت أن هذا التغيير لا يفرض الا الى قتلها مؤقتة للصراع ، فان هناك ما يشير الى أن النظم العربية الحاكمة قد زادت من تدخلها في شئون بعضها البعض عبر الزمن ، ويعني ذلك أن خبرة النسق العربي تقدم اغراء محمدا للنظام العراقي ، بأن يحاول تسوية خلافه مع الكويت عن طريق أحداث تغيير في نظام الحكم ، وهو التغيير الذي اختارت القيادة العراقية فيما بعد أن تحدثه عن طريق الغزو الشامل .

ولاشك ان غياب الدولة القائدة في النظام منذ نهاية الستينيات ، من ناحية أخرى كان يعني أن تكرار سابقة ارسال قوات الى الكويت تحت مظلة الجامعة العربية بمناسبة التهديد العراقي لها في أوائل الستينيات ، قد أصبح أمرا بعيد المنال ، وهو الأمر الذي ينقلنا الى المصدر الأخير للأزمة من وجهة نظر النسق العربي<sup>(٣١)</sup> .

<sup>(٣٠)</sup> د/احد يوسف احد-الصراعات العربية/ العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١ بيروت ، يناير ١٩٨٨ ص ١١٣ - ١١٩

<sup>(٣١)</sup> نفس المصدر السابق .

## ● البيئة الداخلية في العراق :-

ان المتابعة الثابتة للبيئة الداخلية للنظام العراقي تبين لنا بوضوح حجم السلطات المطلقة التي يتمتع بها الرئيس العراقي " صدام حسين " في ظل مجتمع يعيش على خوف من صور مرعبة لأساليب القمع والتعذيب الذي يمارسه النظام ، حيث تعدد وتنوع مؤسسات العنف التي انشأها البعث العراقي ودعا واهابا لكل من تسول له نفسه او يفكر ان يعمل ضد النظام او يعارضه ، هذا وقد صدر مؤخرا عن كاتب منفي عراقي اختار لنفسه اسما مستعارا هو "سمير الخليلي" يعيش به متخفيا في اوروبا منذ سنوات بعد ان جهر بمعارضته لصدام حسين وانتقد نظام حكمه ، حيث يعيش ذلك المؤلف في حالة عزلة حقيقية حيث لا يعرفه الا قلة قليلة من اصدقائه المقربين ، ولقد صدر عن ذلك الكاتب مؤخرًا مؤلف بعنوان "جمهورية الخوف" عبر فيها ويصدق عن الحقيقة التي تدل على حجم الرعب والارهاب الذي يثبته النظام البعثي العراقي في نفوس مواطنيه، ليس فقط داخل البلاد بل خارجها ايضا . ومن هنا كان لزاما طرح ما صورته ذلك الكاتب ليعبر عن البيئة الداخلية التي في ظلها تخطط الاستراتيجية العراقية داخليا وخارجيا ، حيث يثير ذلك تساؤلا محيرا عن كيفية قيام مثل هذه الدولة الارهابية في اواخر القرن العشرين، واستمراريتها في وسط عالم تتساقط فيه الحواجز بين الشعوب، ونهبها الدكتاتوريات امام ارادة الشعوب الساعية للحرية والديموقراطية .

وتشير الدراسة انه رغم انتهاء الحرب بين العراق وايران في صيف عام ١٩٨٨، فان العنف لم يتوقف او حتى يتراجع بل على العكس فقد تصاعد ، اذ ازدادت غرف الرعب في العراق، ففي اليوم التالي مباشرة لوقف اطلاق النار قصفت الطائرات العراقية القرى الكردية بالغازات السامة والكيماوية مما اسفر عن مقتل الآلاف من الاكراد المدنيين العزل ما بين ٢٥-٢٧ اغسطس ، واستمر الوضع على ما هو عليه طوال شهر سبتمبر من نفس العام ، وتجدر الإشارة الى ان قرية "حليجة" قد سبقت القرى الكردية في ذلك اذ اغارت عليها القوات العراقية في مارس ١٩٨٨ مما ادى الى مصرع آلاف شخص ومن حسن الحظ ان قصص الرعب هذه ما بين ابادته وتعذيب وغيره قد بدأت تحظى بتسجيلها وتوثيقها من قبل فريق من لجنة حماية حقوق الانسان الذي نشر تقريرا في ٢٥ فبراير ١٩٩٠ يؤكد ان نظام صدام حسين يعد المنتهك رقم واحد لحقوق الانسان في العالم ، ولقد لعب العنف دورا بالغ الاهمية في العراق منذ عام ١٩٦٨ ، واصبح يشكل لغة السياسة والقضية الرئيسية التي تواجه المواطنين العراقيين في الحاضر والمستقبل المنظور خاصة بعد تولي صدام حسين السلطة ، والذي اعتمد ثلاث مؤسسات للعنف في النظام البعثي العراقي ، اولها - هو القامصة قوة حزبية باسم البوليس السري والذي يعتبر وحدة خاصة في الفرع العراقي لحزب البعث، حيث نشأ ما بين عيامي ١٩٦٦/٦٤ تحت اسم الجهاز الخاص او جهاز حنين ، حيث أصبحت هذه القوة بديلة لتلك التي كان يستخدمها كساد الضباط في البعث بهدف حرمانهم من موقفهم المتميز في الدولة والقضاء على مصدر قوهم، وقد تمت الاطاحة باول نظام بعثي قام في العراق عام ١٩٦٣ عندما انحاز العسكريون من رجال الحزب لرفاق السلاح للحزب الوطني البعثي ، وفي عام ١٩٦٤ وبترخيص من "ميشيل عفلق" مؤسس حزب البعث تم تصعيد صدام حسين للقيادة القطرية وهى الهيئة العليا التي تتخذ القرارات في حزب البعث العراقي ، وقد كان هذا التعيين بمثابة بداية عصر جديد للبعث في العراق ، يتم فيه تعظيم استخدام العنف والقهر بدقة ، حيث تولى صدام حسين في ذلك الوقت ثلاث مناصب ، السكرتير العام المساعد لحزب البعث الاشتراكي، ونائب رئيس القيادة القطرية ، والرئيس المباشر للبوليس السري حيث قام بتقسيم البوليس السري الى ثلاث وكالات كل منها مسئولة مسئولة مباشرة وبشكل مستمر امام القيادة القطرية ، وهى - وكالة أمن الدولة الداخلي - وقد تم تسليحها بمعدات معقدة ودقيقة لاستخدامها في اعمال الرصد والمراقبة والتحقيق

وتبادل المعلومات فضلا عن التعاون في مجالات التدريب ، ثم الاستخبارات العسكرية - وهو الجهاز المنوط به تنفيذ عمليات الارهاب والتصفية ضد المعارضين والمناوئين سواء المواطنين العراقيين في المنفى او غيرهم من اصحاب الجنسيات الاخرى ، ويعتمد هذا الجهاز في اسلوبه على زرع عملائه في السفارات العراقية في الخارج خاصة في مكاتب الملاحقين العسكريين ، وبالفعل تم اغتيال العديد من القيادات العراقية المعارضة ، ولا يقتصر نشاط الاستخبارات العسكرية على ذلك ، بل يمتد ليشمل تقديم التقارير المنتظمة عن المؤسسات الصناعية العسكرية المتخصصة في صناعة الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنوية ، ثم مخبرات الحزب ، وهي اكبر الوكالات الثلاث قوة واثارة للرعب ، ولقد صممت اساسا لمراقبة اعمال الشبكات البوليسية الاخرى والسيطرة على الشطة الدولة ومؤسساتها مثل الجيش واجهزة الحكم الاخرى ، كذلك المنظمات الجماهيرية " الشباب - المرأة - العمال " وقد تم انشاء جهاز اخر داخل هذه الوكالة سمي قطاع الامن الخاص وهو منوط به التحكم في ميليشيات الحزب المسلحة .

والتيها - الجيش والذي اختلف دوره في الحياة العامة العراقية عن الدور الطبيعي له وهو الدفاع عن الوطن ، حيث تم استخدامه لمدة ٦٠ يوما كاداة للقمع الداخلي ، كما تغلغل الجيش في كافة نواحي الحياة في العراق وتولى العسكريون مابين ٢٥-٣٥ % من المناصب الحكومية ومابين نصف وثلثي مراكز صنع القرار ، وقد خرج من الجيش كل رؤساء الجمهوريات وكل رؤساء الوزارات ، كذلك لواب رئيس الجمهورية باستثناء واحد فقط ، وقد تضاعفت ميزانية الجيش بينما ظل الاتفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثابتا بل تناقص .

وفي مجال تعميق تبعية الجيش لحزب البعث فقد جرت حركة تطهير واسعة شملت كل الضباط الكبار ذوي النفوذ ، والسق امتدت لتشمل العسكريين اعضاء الحزب المشكوك في ولائهم .

والتيها - ميليشيات الحزب والتي تعود فكرة تأسيسها الى عام ١٩٥١ ، وقد برزت الميليشيات العسكرية في خططهم احدثات انقلاب مايو ١٩٦٨ والذي اشرف صدام حسين بنفسه على تنظيمها ، وبالتالي ظل وجود ميليشيا حزبية مكونا هاما من مكونات الأيديولوجية البعثية بوصفها ثغلا مضادا للجيش ، وهو ما يعكس عدم ثقة حزب البعث في الجيش ، فضلا عن قيامه بدور هام في التجنيد الحزبي وبث وغرس القيم البعثية في نفوس الشباب ، وقد قفز تعدادها الى مليونين مئتين وخمسين ألفا في عام ١٩٨٢ .

وبالتالي استطاع حزب البعث العراقي ان يجند عسكريا معظم افراد الشعب ، فحوالي ٥٠ % من تعداد الشعب العراقي يمكن تصنيفهم في عداد الرجال المسلحين المسئولين عن استخدام العنف والذين يتقاضون رواتب من الدولة لسيارهم بعضهم البعض ، والنتيجة تفشي الرعب بين المواطنين ولم يعد هناك وجود للمعارضة الا في عقولهم فقط دون القدرة على التعبير عنها .

ومن خلال مؤسسات العنف هذه فقد تمت ممارسة العنف على مرحلتين - الاولى - العنف الموجه للداخل مثل ابداء القرى والمدن الكردية والشيعية وكذلك تصفية كل المعارضين سياسيا ، ثم الانتقال للمرحلة الثانية وهي العنف الموجه الى الخارج ، اذ اتجه البعث الى شن العدوان على الدول المجاورة ، حيث بدأ بإيران وثق بالكويت .

هذا وقد سعى البعث الى غزو عقول الجماهير واعادة صياغتها بهدف السيطرة على المجتمع سيطرة تامة ، بدءا من الطفولة باقامة منظمات تابعة للبعث تضم كافة فئات المجتمع الا ان الامر الخطير حقا ما يحدث للطفولة في العراق ، فهي تعرض للغزو والانهاك ، فالطفل تتم تربيته على اساس الخوف والخضوع من خلال المناهج الدراسية التي تؤكد على احترام وتقديس النظام "والطاعة الكاملة للبعث" .

ولم تقتصر انتهاكات البعث على الأفراد والجماعات بل امتدت الى القيم والافكار ، فالحرية لها معنى مختلف تماماً لدى حزب البعث ، فالحرية بالمفهوم الغربي - من وجهة نظر البعث - هي خديعة برجوازية ، ولكن الحرية بالمفهوم البعثي هي التنمية ، فالحرية الحقيقية تكمن في المجال الاجتماعي وليس السياسي وقد روجت السلطة السياسية للفساد من أجل التنمية في مقابل الحرية ، والتخلف كبير لاستخدام العنف ٥

كما أصبح تقديم السلطة امراً مفروضاً على المجتمع ، فقد أصبح صدام حسين كائناً مقدساً صورته تملأ كل مكان ، والوقائع تتردد بكثافة شديدة في أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وكذلك افعاله وبطولاته ، فضلاً عن احتلاله لعدد من المناصب القيادية العليا التي تتجاوز العشرة ، ومئات الالقاب التشريفية التي تطلق عليه ، حيث تحولت العراق الى دولة الزعيم بل وقد أصبحت صنعة الزعيم ، وهذا وبلغاً البعث الى تبرير ممارساته القمعية بالبحث عن كبش فداء او تهديد خارجي والتهديد المزعوم من وجهة نظر البعث هو الامبريالية والصهيونية ، فاي مشكلة داخلية مهما كانت تعود الى تأمر الامبريالية والصهيونية وعملاتهم في الداخل "وهم الطابور الخامس" والذي تحت رايته يدخل كل المعارضين والاقليات ، تلك هي البيئة الداخلية في العراق ٥٥

والتساؤل الذي يطرح نفسه ٥٥ هل يمكن في ظل تلك البيئة ان تصاغ الاهداف القومية وان ترسم في اطارها الاستراتيجيات والسياسات التي تحشد لها كل قدرات الدولة وصولاً الى تنمية متوازنة لكل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية في اطار مشاركة شاملة تحقيقاً لتلك الاهداف !!! ٥

#### • طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي :-

عرف النظام العربي منذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات تقريباً دوراً قيادياً لمصر بني على مشروع قومي بدأ بالتحرك من الاستعمار ثم اضيف اليه بعد ذلك هذا الوحدة والعدالة الاجتماعية ، وان كان هذا المهدف الاخير بالذات قد تراوح بين البروز والاختفاء ، حيث ظروف تطور علاقات مصر العربية ، بحث برز في فترات الصراع وتوارى الى الخلف في فترات التضامن ، وكانت الفترة اخر حركة هذا المشروع هي تلك العلاقة الفريدة التي نمت بين قيادة عبد الناصر والجماهير العربية ٥

ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ ، وولادة عبد الناصر في ١٩٧٠ لتضع نهاية لهذا الدور المصري القيادي وتستبدل به عملاً جماعياً من جانب عدة دول عربية رئيسية في قيادة النسق العربي وكان أبرزها القيادة الجماعية بين المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا التي انتهت الى النجاح العسكري المصري-السوري في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والذي كان ثمرة لذلك التخطيط والاعداد والنسق الناجح بين الدول الثلاث ، والذي نجح في تعبئة جهود الأمة العربية ككلها في تضامن عربي غير مسبوق ، وبعد نهاية الحرب تكفلت الطفرة في اسعار النفط باحداث تغيير حقيقي في موازين القوى داخل النسق العربي لصالح الدول النفطية الغنية ، ثم ادت السياسة المصرية الجديدة تجاه التسوية السلمية مع اسرائيل الى استبعاد مصر بالتدريج من المواقع المؤثرة في قيادة النسق العربي ، ووصل هذا الوضع ذروته مع زيارة الرئيس السادات الى القدس في ١٩٧٧ ، ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية في ١٩٧٩ (٢٢)

(٢٢) جيل مطر - الظروف التي أملت بالوظيفة القيادية في النظام العربي ٥



وفي هذا الاطار بدا ثمة فراغا سياسيا قد نشأ بسبب غيبة الدور المصري وبروز عدد من الدول يسعى الى ملء هذا الفراغ، ولاشك ان العراق كان في مقدمة هذه الدول<sup>(٣٣)</sup> بما تستند اليه معادلة القوة العراقية من حجم سكاني معقول، وثروات نفطية ضخمة، واقتصاد متوازن نسبيا اذا قورن بالاقتصاديات النفطية الاخرى، والا هم من ذلك قيادة تمتلك رؤية واضحة للدور القيادي العراقي، وتري ان التاريخ قد دار دورته لكي يساود العراقيون من جديد لعب الدور القيادي في هذه المنطقة من العالم .

والواقع ان القرارات العراقية الاساسية منذ منتصف السبعينيات على الاقل يمكن ان تفهم في هذا السياق، فالنزالات التي قدمها العراق في اتفاقية ١٩٧٥ بينه وبين ايران في قضية شط العرب كان الغرض منها وضع نهاية للتمرد الكردي المستند الى الدعم الايراني كي يمكن التفرغ لبناء القوة التي يمكن ان توظف لتحقيق الدور القباذي، وقيادة عملية عزل السادات بعد زيارته للقدس كانت تهدف الى التاكيد على ان هذا الدور قد اصبح حقيقة واقعة، واسقاط اتفاقية ١٩٧٥ مع ايران، واجتياح حدودها في سبتمبر ١٩٨٠ كان الغرض منه هو اضافة بعد القلبي للقيادة العراقية، غير ان الحرب العراقية / الايرانية التي دامت ثمان سنوات كانت عاملا في تآكل المخطط العراقي الرامي الى لعب دور قيادي في المنطقة، فقد اضطر العراق مع تطورها وقبل اغتيال النور السادات الى ان يدق الباب المصري طلبا للسلح والذخائر بعد ان توقف الاتحاد السوفيتي الى حين عن امداده بما نتيجة الاعتراض السوفيتي على الحرب مع ايران باعتبار ان الثورة الاسلامية بغض النظر عن طابعها الديني ثورة معادية للامبريالية، وهكذا ثبت ان هناك حدودا للدور العراقي لا يمكن تجاوزها .

ومع ذلك فان الحرب العراقية / الايرانية لم تقض على طموحات الدور القيادي العراقي على الاقل لان القيادة التي تبني هذه الطموحات ظلت باقية بل ان الطريقة التي توقفت بها الحرب قد احدثت نوعا من الشرعية على الدور العراقي بعد ان انتهت المعارك الحربية بسلسلة من الانتصارات العسكرية العراقية ادت الى اجبار القيادة الايرانية على قبول وقف اطلاق النار دون شروط خلافا لموقفها الثابت منذ نشوب الحرب .

هذا فضلا على ان سنوات الحرب قد مكنت العراق من الخروج بقوة عسكرية متفوقة بالمعيار العربي على الاقل، وهكذا بدا ان الاندفاع العراقي نحو قيادة النسق العربي مستمر اذا لم يكن آخذاً في التزايد، وحيث ان تجربة الصدام مع ايران كانت مريرة، وحيث ان التسوية السياسية معها بدت بعد ثمان سنوات من الحرب الطريق الوحيد المفتوح لعلاقة مستقرة مع ايران وحيث ان التسوية تتطلب بالضرورة تنازلات يمكن ان تثير جدلا حول الحرب وجدواها<sup>(٣٤)</sup>، فقد قررت القيادة العراقية، ان يكون الاتجاه الجديد للدفاعها الى قيادة النسق العربي هو تلك الدولة الصغيرة القوية النسق قدرت ان اجتياحها سهل وعالده مضمون .

(٣٣) د/ احمد يوسف احمد - النظام العربي وأزمة الخليج - لدرة، ٢٠ يناير ١٩٩١ .

(٣٤) يقول صدام حسين مخاطبا العراقيين في نوفمبر ١٩٧٩ "انما فرصكم التاريخية الآن، دار التاريخ بعد مئات السنين لتكون لفرصة الأمة في العراق من خلال مرة اخرى اوسع من فرصها الاخرى في باقي اجزاء الوطن العربي" - ويضيف - "هذه فرصكم التاريخية ومن خلالكم فرصة الأمة العربية، فاذا اهدم هذه الفرصة غابت عنكم الدوره كلها ويروى عليكم ليس هواء العراق وماؤه وانما "يرعى عليكم حق ليم السماء ومبادلها

تلك هي الاستراتيجية العراقية التي تخطط وتعد وتقرر بناء على قرار شخص رئيس الدولة تحقيقا لطموحات شخصية اوصلت شعب العراق والامة العربية كلها الى نكسة قاسية تعتبر النكسة الثانية بعد عام ١٩٦٧م ، وتلك هي العوامل الرئيسية التي تآثر بها التخطيط الاستراتيجي العراقي ، هذا وتجمع كالفية التحليلات على ان التخطيط الاستراتيجي العراقي لغزو الكويت لم يكن وليد صدفة ، وانما كان ثمرة تخطيط واعداد سياسى وعسكرى واعلامى لسنوات طويلة ، أجرى فيها حسابات دقيقة لتحركاته على مستويات مختلفة وداخل قطاعات معينة ، بل اتسمت في بعض مراحلها خاصة السياسية منها والعسكرية بالدقة والتكامل .

هذا وقد ساعد على الاسراع بتنفيذ استراتيجية الغزو العراقي للكويت ان العراق قد خرج من حربه مع إيران وهو يعاني أزمة اقتصادية طاحنة ، من مظاهرها المديونية الضخمة والنقص الحاد في الاموال البائلة في وقت يزداد فيه احتياج العراق لهذه الاموال لاستئناف برامج إعادة الاعمار في المناطق التي دمرتها الحرب ، ومن تأثيرات الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق على المجتمع العراقي مع اضطرار العراق على الاحتفاظ بجيش ضخم من الرجال غير المؤهلين حيث يعجز الاقتصاد العراقي عن استيعابهم في القطاعات المدنية ومن ناحية اخرى وجد نظام البعث الحاكم انه لا سبيل للخروج من المأزق الاقتصادي والسياسى إلا من خلال حشد المجتمع وتعبئته خلف قيادته من أجل تحقيق طموحاته الإقليمية والتي سعى من خلالها الى إيجاد ما يشغل جيش المليون مقاتل الذى يشكل عبئا متزايدا على النظام السياسى ، وايضا - وهذا هو الاهم ، فان هناك فراغا في القوة في الخليج ، ذلك ان دول الخليج الصغيرة ، لم تكن لديها القوة العسكرية ما يكافئ قوة العراق العسكرية التي كانت تتزايد بمعدلات اكبر من معدلات تنامي قوى الدول المجاورة في الخليج وفي المنطقة العربية كلها بشكل عام .

ومن هنا - يمكننا استشراف استراتيجية الغزو العراقية للكويت ، سواء في مجاها السياسى او الاقتصادى او الاجتماعى او العسكرى .

### ● التخطيط الاستراتيجي العراقي لغزو الكويت :

#### ● في المجال السياسى " سياسيا " (٣٥)

لاشك أن القوار - غير المسئول - للرئيس العراقي صدام حسين باجتياح الكويت كان جريمة كبيرة في حق الشعب العراقي والشعب الكويتي ، وفي حق كل مسلم وكل عربي يعيش فوق هذه الأرض ، وحيث لم يكن أبدا وليد صدفة ، وانما كان تخطيطا استراتيجيا طويلا ومدروسا أحكم الإعداد له حاكم مطلق لا يستطيع أن يستمع إلى رأى آخر أو كلمة مخالفة ، أذاق أبناء العراق ألوانا من المهانة وكثيرا من المتاعب ، وحرهم من حرية التعبير ومن المشاركة الحقيقية في الحكم ، وفرض عليهم الإرهاب الفكرى والنفسى ، وعرضهم لعمليات غسل مخ جماعية ، وقد أصبح واضحا أن تخطيط صدام حسين في المجال السياسى ، كان دقيقا ومتكاملا ، وإذا كان هذا التخطيط قد لاقى الفشل ، فان ذلك لا يعنى أنه كان بسبب عدم التخطيط أو أن الحدث كان وليدا لصدفة ، ولكنه قد يكون خطأ في التقدير بسى على الفراضات ونتائج غير دقيقة .

(٣٥) موسوعة حرب الخليج .

- في بداية عام ١٩٨٩ حطط الرئيس العراقي لإنشاء مجلس التعاون العربي - ليصم أربعة دول تحيط بمنطقة الخليج - العراق في الشمال والشمال الغربي ، الأردن شمالا ، ومصر غربا وفي الشمال الغربي ، واليمن جنوبا ، وكان يأمل أن يتحول هذا التجمع الى تحالف عسكري يضم قوات مسلحة مشتركة ، لكن مصر رفضت بشدة و أصرت على أن يكون مجلس التعاون العربي مجرد تجمع القصادى لخدمة شعوب الدول المشتركة فيه .
- ثم قامت العراق بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء واعتراف بالحدود القائمة مع المملكة العربية السعودية لضمان عدم إثارة المحاوف السعودية في بداية الأزمة .
- التفاعل المشكلات مع الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل قبل اشهر من اندلاع الأزمة ، والتهديد بحرق نصف إسرائيل بالأسلحة الكيميائية ، وغريب المتفجرات الدقيقة الأمريكية للقنابل النووية ومواسير المدفع العسلق المزعوم لإثارة الرأي العام العربي وكسبه الى جانب العراق ، فضلا عن جذب اهتمام الرأي العام العالمى الى مشكلات فرعية بعيدا عما يجرى تدبيره فعلا في اتجاه آخر تماما .
- العقاد مؤثر بغداد قبل الغزو بأشهر لضمان تأييد ومساندة جميع الدول العربية للنظام العراقي ضد الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل ، وإنشاء جائزة "صدام" لاستقطاب رجال الإعلام والأدب العربي .
- كما أجرى اتصالات دبلوماسية جانبية مع الدول الأوروبية واليابان لاستمرار تدفق البترول فيما لو نشب صراع مسلح في المنطقة بالكميات والأسعار العادية .
- ثم قام بالاتصالات رسمية مع إيران لأول مرة في ابريل ١٩٩٠ ، برسالة وجهها الرئيس العراقي لنظيره الايراني ، لتحييد الجناح الايراني عند الدلاع الأزمة .
- ثم التفاعل مشكلة مع الكويت والامارات واقامهما في يوليو ١٩٩٠ بأغواق الأسواق العالمية بالبترول خفض أسعاره بهدف عدم تمكين العراق من إعادة بناء اقتصاده .
- ثم اتقام الكويت بالاستيلاء على بعض البترول من حقل الرميلة العراقي الذي يمتد داخل الحدود الشمالية الكويتية ، مع إثارة المشاكل الحدودية القديمة .
- إبلاغ الملك حسين ملك الأردن قبل الغزو بأسبوعين بنية العراق لضمان عملية الإمداد والتموين من خلال ميناء العقبة والاستعداد لمرحلة ما بعد غزو الكويت .
- محاولة الحصول على الصوء الأخضر من الولايات المتحدة عن طريق حديث مع السفارة الأمريكية في بغداد قبل الغزو بثلاث أيام والى أكدت للرئيس صدام حسين انه لا توجد اتفاقية دفاع مشترك مع الكويت .
- حرص العراق على ان يبدو أمام العالم كمن استنفذ جميع الوسائل السياسية في الأزمة الناشئة مع الكويت ، وكان اجتماع الوفدين العراقي والكويتي في جدة يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ مؤشرا واضحا لذلك ، اذ قدم الوفد العراقي كشفا بالمطالب العراقية والى لا يمكن قبولها ، الى الوفد الكويتي طالبا قبولها كلية دون نقاش او رفضها وحينما رفض الوفد الكويتي انتهى الاجتماع والسحب الوفد العراقي ، وزيادة في الحداق اتفق على استمرار المباحثات في بغداد بعد عدة أيام ، ثم كان الغزو في ٢ اغسطس ١٩٩٠ بعد ذلك الاجتماع بأقل من يومين حيث كانت تلك هى آخر مراحل التخطيط السياسى وانتقل بعدها الى العمل العسكري .

### التجمعات العربية الإقليمية :

إن فكرة إنشاء مجالس للتعاون الإقليمي بين أجزاء العالم العربي المتلاصقة جغرافياً، أو بالمصالح الذاتية لم تكن جديدة فلن هذه الفكرة ظهرت في الواقع من قبل إنشاء الجامعة العربية ، ثم جرى الترويج لها في بعض الأحيان كبديل لها . وكان مودى هذه الفكرة تقول انه ليس هناك عالم عربي واحد ، ولكن أربعة عوالم لكل منها خصوصيته وقاعدته وشبكة علاقاته الطبيعية ، فشب الجزيرة العربية عالم له خصوصيته والرياض فيه هي المفتاح ، والهلل الخصيب عالم ثان وسوريا هي المفتاح والمغرب العربي عالم الثالث وحده له خصوصيته والرباط فيه هي المفتاح ، وادى النيل "مصر-السودان" عالم رابع والقاهرة فيه هي المفتاح <sup>(٣٦)</sup> .

والحقيقة أن توازنات القوة الداخلية في العالم العربي كانت قد تغيرت ، وأصبح من الصعب على محرك واحد أن يدفع العمل العربي العام - ومن هنا - فقد بدأت سلسلة المجالس الإقليمية بمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الذي ربط بين دول هي جميعها متقاربة من حيث نظم الحكم وطابع السلطة ، إضافة إلى ربطها برباط قوى هو رباط البترول ، وكان طبيعياً أن يحدث ذلك في عام ١٩٨٠ كرد فعل مباشر لقيام الثورة الإيرانية ، ثم تأكدت أهميته مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية

وعلى ذلك فإن الهدف الحقيقي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي كان هو اعتبار الأمن سواء الداخلي منه أو الخارجي ، وبالتالي فهو إقرار فرض نفسه على أواخر حقبة السبعينيات ، والتوقعات المنتظرة للأرصاء السياسية في أجواء الثمانينيات وما بعدها مع تصاعد الأطماع والتحديات لدول الجوار المتاخمة له بدءاً بإيران وانتهاء بالعراق .

● ثم كان التجمع الذي حركته دعوة الوحدة المغاربية في شمال أفريقيا ، والتي ظهرت مواكبة لفكرة أوروبا الموحدة ، ومع قناعة دول المغرب العربي بمدى ارتباطها الاقتصادي بأوروبا الغربية - إضافة - إلى تراخي قوة الجذب بين المشرق والمغرب في العالم العربي ، عادت فكرة التجمع لدول المغرب العربي كوسيلة لتنظيم علاقاتها بأوروبا الموحدة وبالتالي كان ذلك التجمع إقراراً طبيعياً لواقع حال مختلف ، فكان اتحاد المغرب العربي .

● ثم كانت فكرة مجلس التعاون العربي التي تبناها الرئيس العراقي صدام حسين ، والذي طرح نفسه فجأة على جماهير عربية لم تعرف كيف تكيف نفسها ومشاعرها تجاهه ، ومن استقرأ الواقع وقراءة الوثائق تبرز مجموعة من المؤشرات التي تبين أن هذا المجلس كان خطوة غير ثابتة ، على طريق غير ممد <sup>(٣٧)</sup> ، مما جعل معه العديد من الشكوك منذ بدء إعلانه . فقد كان التواصل الجغرافي بين أطرافه غير قائماً ولا يوجد إطار فكري أو سياسي أو استراتيجي ثابت ، في الأرض يشد إليه الأطراف المرامية ويوجد حركتها ومجال التشاها ، كما أن الفكرة من إنشائه كانت تبدو وكأنها رد فعل لظهور وبروز مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي .

● إضافة إلى أن قيام ثلاث مجالس مختلفة للتعاون العربي ، كان معناه ترك عدد من الدول العربية بعيدة عن المشاركة في العمل العربي ، وبالتالي فإن تقسيم العالم العربي إلى كتل ، وترك دول عربية كثيرة خارجها ، كان مخصصاً من القوة العربية ، وليس إضافة عليها .

<sup>(٣٦)</sup> دكتور أحمد يوسف أحمد ، النظام العربي وإزمة الخليج

<sup>(٣٧)</sup> محمد حسين فيكل، حروب الخليج ، أرواح الثورة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٢ من ١٦٨ - ١٧٠

- هذا الى جانب أن الأهداف بين الأطراف المشاركة فيه ليست متجانسة ، بل لعلها كانت أقرب الى الاختلاف منها الى الاتفاق أو التجانس ، فقد كان ظاهرا أن هدف الأردن هو مواجهة أزمته الاقتصادية وتنازلها السياسية المحتملة ، كما ان هدف العراق كان مواجهة ظروف ما بعد حربه مع ايران ، ثم التمهيد للعودة الكويتي " كما اتضح بعد ذلك " كما أن هدف مصر كان كسر طوق العزلة ، والدخول الى العمل العربي من أى باب يؤدى الى احتياار مشكلاتها .
- أما اليمن فقد انضم الى الخلس في اللحظة الأخيرة قبل إعلان قيامه ، فقد كان يبحث عن دافع للاقترب من القلب العربي ، اضافة الى سعيه لتحقيق مطالب اقتصادية لم يعلن عنها أو يحدد أحليها .
- **المزايا الاستراتيجية التي تتحقق للعراق في مجلس التعاون العربي - (٣٨)**
- أن المجلس الجديد سيعطي للعراق عمقا استراتيجيا .
- أنه سيؤدي الى تجميد التفوق الايراني الشري والاقتصادي على العراق باعتبار أن دول الخلس ستشكل قوة ردع هائلة لايران .
- سيعطي للعراق مافذ جديدة على العالم الخارجي حيث سيكون مسيطرا من الخليج العربي الى حليج السويس ، وبالتالي يمكن ان يعزل سوريا برا وجوا عن باقي الوطن العربي ، وعن آسيا وأفريقيا الا عن طريق البحر ، مما سوف يفرض عليها التخلي عن سياسة العداء للعراق ، وربما يغريها بالانضمام اليه .
- سيجتج للعراق المحافظة على قدرته العسكرية بما في ذلك التصنيع الحربي ، ونسبة هذه القدرات من خلال التعاون التكنولوجي مع مصر والأردن .
- يوفر المناخ التفسيري والاحتماي للعراق للتعامل الأفضل مع المشكلة الكردية .
- سيجعل من العراق دولة مواجهة في الصراع العربي - الاسرائيلي ، مما يعطيه دورا أكبر في أى تسويات مستقبلية
- سوف يؤدي الى تعظيم قدرة العراق على الحصول على مساعدات مالية من دول الخليج .
- **المزايا الاقتصادية في إقامة مجلس التعاون العربي على العراق تتمثل في الآتي :-**
- سيتوفر للعراق وعاء بشري هائل يقدم له كل القوى العاملة اللازمة للتعمير و لاعادة البناء من ناحية ، و إبقاء أعداد كبيرة من أبنائه تحت السلاح من ناحية أخرى .
- سوف يعظم من فرص العراق للحصول على أفضل شروط في تعاقداته الاقتصادية الدولية التي تتطلبها إعادة البناء والحصول على السلاح .
- ستسمح إمكانيات السوق الواحدة الكبيرة لدول المجلس ، للصناعات العراقية ، بما فيها الصناعات الحربية ، من الإنتاج بتكلفة اقتصادية مثلى .
- يمكن للعراق من خلال العمالة الزراعية المصرية العالضة أن ينهض بالقطاع الزراعي فيه ، بما في ذلك استصلاح مساحات شاسعة من أراضيه .
- سوف يتيح للعراق أن يلعب دورا أكبر في منظمتي " الأوبك " ، أوابيك " .
- يتيح للعراق الحصول على شروط أفضل من تعاملاته مع تركيا ، وهي إحدى المنافذ البديلة في تجارته .

(٣٨) المربع السابق من ١٦٨ - ١٧٠

## ● المرنبا الاجتماعية التي يحققها مجلس التعاون العربي للعراق :-<sup>(٣٩)</sup>

- يعطى مشروع التكامل للعراق الفرصة الوحيدة لتصحيح هياكله المعرّية ، والجنسية في مدى زمني قصير من خلال الهجرة المصرية ، الأردنية ، الفلسطينية وخاصة من فئات الذكور من الشباب.
- تدفق الهجرة العربية من طرف الدول الأعضاء الى العراق يمثل ضمانا في الأمد المتوسط والطويل للحفاظ على الهوية البشرية والثقافية للقطر العراقي وبقص من امكانيات الاستقطاب السني والشيعي في العراق .
- ولقد تعقدت الأمور عندما اقترح الأردن تكوين فيلق عربي مشترك ليكون للمجلس درع واحدة تحميه ، واعتزلت مصر ، ومضى العراق والأردن وحدهما الى نوع من التسقيع العسكري ، ثم اقترح العراق نوعا من التوحيد لعملية المعلومات بما فيها المخابرات - ومرة أخرى رفضت مصر - وبدأ واضحا أن مصر تريد أن تحصر مجلس التعاون العربي كله في الإطار الاقتصادي ، أما بالنسبة للأمن العسكري ، والأمن السياسي ، فإن رؤاها بشأنها كانت على نقض من رؤية بقية دول المجلس .

وقد أكدت حقائق التاريخ ومتابعة أحداث عملية الغزو ، كيف استغل الرئيس العراقي ، دول ذلك المجلس - باستثناء مصر - لصالح علمه المخططة لاجتياح الكويت ، في كافة المجالات وبصفة خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية وذلك في إطار الاستراتيجية السياسية التي خططها صدام حسين لدور ذلك المجلس ١١ ، مما دعا الرئيس محمد حسني مبارك الى إطلاق اسم " مجلس القاصر العربي " عليه .

## ● العراق والولايات المتحدة الأمريكية :

يؤكد الكثير من المخللين على أن الرئيس العراقي صدام حسين ، في مجال التخطيط لاستراتيجية السياسية لغزو الكويت ، قد حاول خلال لقائه الشهير مع سفيرة الولايات المتحدة في بغداد " ابريل جلاسي " أن يأخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحدة باعتبارها رجلا المدافع عن مصالحها في الشرق الوسط ، وبصفة خاصة مصالحها النفطية ، الأمر الذي أدى الى استدعاء السفيرة للاستجواب في مجلس الشيوخ الأمريكي عن حقيقة دورها في ذلك ، والذي اتضح أنه كان استنتاجا ساذجا من الرئيس صدام حسين ، أحيف الى الكثير من الحسابات الخاطئة التي بنيت عليها إستراتيجيته ، وكان ذلك مدعاة للسعي الى نشر ذلك الحوار في الصحف الأمريكية والبريطانية ومحطات التلفزيون العالمية .

ان المتابعة لذلك الحوار تؤكد أن السفيرة الأمريكية<sup>(٤٠)</sup> لم تكن مسئولة عما استنتجه الرئيس العراقي ، بقدر ما استطاعت من خلال ذلك الحوار ان تسحب اعترافا منه عن مشروعاته وخطله في المنطقة العربية . حيث أمكنها استنتاجها الآتي :

- أن صدام حسين كشف للإدارة الأمريكية عن مشروعاته للاستيلاء على الكويت قبل الغزو بعدة أيام محدودة .
- استطاعت السفيرة الأمريكية استدراج صدام حسين حتى جعله يطلع طعما أن امريكا ليس لها رأى فيما يتعلق بالصراعات العربية وخلافات الحدود . . مما بنى عليه رؤيته في أن امريكا لن تتدخل عند غزوه للكويت .

<sup>(٣٩)</sup> وثقة عمل أعينها " منتدى الفكر العربي " / هيئة الدراسات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .

<sup>(٤٠)</sup> جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٩٠

- وهذه النقطة بالذات هي التي أدت الى توجيه النقد من جانب بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي للإدارة الأمريكية بأنها أعطت بذلك إشارة الضوء الأخضر لغزو الكويت .
- ان صدام حسين اعترف للسفيرة الأمريكية بأنه كان متعاوناً مع الولايات المتحدة أثناء حربه مع إيران ، كما اعترف بعد ذلك بأنه أرغم على ترك نصف شط العرب لإيران ، ولم يعد أمامه خيار غير ضم الكويت الى العراق .
- ان صدام حسين كشف للسفيرة الأمريكية عن طموحه في أن يحل محل المملكة العربية السعودية في علاقائها الوثيقة مع الولايات المتحدة قائلا "العراق أفضل لكم من التحالف مع السعودية "
- ولقد طغت الطموحات الشخصية للرئيس العراقي ، والحفاظاً في التقديرات التي صاغ بها استراتيجيته لغزو الكويت . على حقائق هامة للموقف الأمريكي من منطقة الخليج ، حيث كانت المخاوف الأمريكية في تزايد مستمر من التهديد الإيراني للخليج الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر " للإعلان في ٢٣ يناير ١٩٨٠ في خطاب له أمام الكونجرس الأمريكي عن نظرية أمن أمريكية صريحة للمنطقة والتي عرفت " بمبدأ كارتر " الذي الطوى على شقين ، أحدهما شق سياسي أعلنه الرئيس كارتر رسمياً فقال " ان أى محاولة من جانب أى قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة كهجوم على المصالح الأمريكية الحيوية النسبة لها وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة " .
- وكان الشق الثاني في نظرية الأمن الأمريكية في منطقة الخليج تكملة عسكرية للإعلان السياسي ، وقد نقلت فيما سمي " قوة الانتشار السريع " <sup>(١)</sup> والذي وقف الجنرال " كولن باول " رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية يدافع عنها أمام لجنة العلاقات الخارجية من يوم أول مارس ١٩٩٠ حيث قال " يجب أن ننظر الى التاريخ وإلى الحوادث الجارية وعيوننا على المستقبل . ومهما كانت الظروف فإن هدفنا لا يمكن أن يصبح حل أو تفكيك أو صال القوة الأمريكية - التي توليت مسؤولية منصبي كرئيس لهيئة أركان الحرب ، آملاً ان اساعد على تشكيل القوة الأمريكية لمواجهة تحديات المستقبل ، وليس لأقوم بتسريح الجيش الأمريكي وأضعف موقف الولايات المتحدة الأمريكية في العالم "
- وقد كانت تلك القوة هي أكبر تجمع قتالي واجه القوة المسلحة العراقية وطردها من الكويت الى جانب باقي قوات الائتلاف الدولي العربي والاسلامي والعربي ، والذي تصور الرئيس العراقي وهما أو خيالاً أنه قادر على تهديدها أو قتلها الى جانبه .

وقد كان القرار الأمريكي بالبناء قوة تدخل سريع أمريكية تتركز في الولايات المتحدة نفسها وتكون جاهزة لكي تحمل جواً وبحراً الى منطقة الخليج عند أى طارئ وبذلك تكون الولايات المتحدة مستعدة أو تكون قواتها المخصصة لحماية الخليج على أرضها وأطلق على قيادة هذه القوات قيادة المنطقة المركزية ، ويقول تقرير صادر عن هذه القيادة في المقدمة التمهيدية له " بالخلفية السياسية والاقتصادية بمنطقة الخليج انه من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة في العرب التي تستطيع ان تتدخل في الخليج في معارك متوسطة أو كبيرة " ثم يفضي التقرير فيقول " ان الفكرة في إنشاء هذه القيادة هو ان قوات الولايات المتحدة لا تملك الحرية الكافية للعمل العسكري في المنطقة عند

<sup>(١)</sup> تم تقديم تقرير الى لجنة القوات المسلحة في الكونجرس الأمريكي ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨ وعلى أسامه أعدت مزاولة قوات الانتشار السريع لذلك السنة وقد قام الدكتور / النور كردستان بشرو كاملاً في كتابه "الخليج والعرب " الذي صدر في لندن ١٩٩٠

الضرورة لأنها متعددة بعدة قيود ، منها إمكانية ما يمكن نقله بالجو والبحر فوراً عندما تطرأ الحاجة إلى ذلك ومنها علم وجود قواعد وتسهيلات كافية في المنطقة تستطيع أن تخدّم أهداف الحركة " ثم يستطرد التقرير فيشرح الحاجة إلى مخازن متقدمة للمهمات والدخاتر في المنطقة بحيث يتخصص الجهد الرئيسى في حالة العمليات لنقل القوات " ثم يورد التقرير جدولاً بالقوات <sup>(١٦)</sup> التى خصصت لقوة التدخل السريع الأمريكية ، فيحسبها على النحو التالى طبقاً للميزانية المرسودة لهذه القيادة عام ١٩٨٩ :

● التخطيط الاستراتيجى في المجال الاقتصادى " اقتصادياً " :-

● دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادى :-

لعل المطامع في الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية والمالية والمطامع في بناء العراق كقوة إقليمية مهيمنة ، كانت أهم دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادى ولم تكن عواقب هذه الاستراتيجية سوى تهديد لا حدود له للثروة العراقية والكويتية والخليجية بوجه خاص ، فضلاً عن تدمير غير مسبوق للقوة العراقية بل والعربية بوجه عام ، فقد بنيت تلك الاستراتيجية على ادعاءات واتهامات عراقية لدولة الكويت باستيلائها على لفظ عراقى من حقن الرميطة على حدود البلدين مع رفضه السماح للعراق بمنفذ بحرى ضرورى له لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية - على الخليج - وذلك بعدم قبول تأجير أو بيع جزيرتي "زربة وبويان" للعراق ، فضلاً عن المطالبة بديون الكويت للعراق وهى الديون التى تتخلل في قروض بدون فوائد قدمت إبان الحرب العراقية - الإيرانية ، ولم يقتصر بناء تلك الاستراتيجية على مجرد الادعاءات أو الاتهامات بل عتبت أكثر بعدم إعطاء الفرصة للتفاوض الجاد أو التدخل العربى الحاسم لحل الخلاف المفصل، حيث كان اجتماع الوفدين في ٣١ يوليو ١٩٩٠ في جدة اذ أعلن الوفد العراقى مطالبه طالباً قبولها كلياً دون نقاش أو رفضها ، الأمر الذى يؤكد ان المطامع في الاستحواذ على ثروة الكويت من خلال غزوه عسكرياً كان المستهدف من بناء استراتيجية العراق في المجال الاقتصادى .

من هنا - نؤكد ان غزو الكويت في إطار تلك الاستراتيجية لا يبرره هذه الاتهامات والمطالب الحدودية أو الأمنية او المالية التى وضعها القيادة العراقية على قائمة الأسس التى بنيت عليها استراتيجيتها .

والواقع ان المطالب "الحدودية" للعراق تتجاوز نطاق حقن الرميطة وتتعدى المنفذ الى الخليج ، كما ان المطالب المالية للعراق تخطى مجرد إسقاط الديون ، حيث تأكدت الأهداف الاستراتيجية العراقية وراء غزو الكويت فاننا نرصد هدفين أساسيين - أولهما - هو محاولة ضم الكويت ، كهدف تاريخى للعراق بعد ان زاد إلحاحاً مع اكتشاف وتصدير النفط وثانيهما - هو محاولة الخروج من المأزق الاقتصادى الصعب الذى واجه العراق وخاصة بسبب أعباء الحرب مع إيران ، ويكشف الخطاب العراقى بعد الفوز ان عن ضم الكويت لا يبدو أن يكون خطوة على طريق تخطيط استراتيجى لتحقيق طموحات النظام العراقى في الهيمنة الإقليمية بدءاً من إخضاع الحلقات الضعيفة في المجال الجيوى للعراق .

هذا وقد آثار العراق في تبريره لغزو الكويت وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية قضية أخرى في المجال الاقتصادى ، وهو تقليص الفجوة بين الدول العربية من حيث الثراء والفقر بالاستغلال الأمثل للثروات النفطية الخليجية ،

<sup>(١٦)</sup> ملحق الرسالة يوضح حجم وقوة التدخل السريع الأمريكية ،



وبهنا في هذا المجال ان نؤكد على أمرين - أولهما - أن ثروة النفط التي تملكها الدول الخليجية العربية ليست موضوعا للتوزيع بين الدول العربية ، اذ على امتداد الزمان والمكان لم يحدث ان تقاسمت البلدان والشعوب ثروتها، وإنما جرى تبادل الخيرات او جرى اغتصاب الثروات والدول المعاصرة لا توزع ما تملكه من ثروة بالجهان ، و إنما تقدم العون ، او تستخير المال او تتبادل السلع على أساس تبادل المنافع والمزايا ، وقد تطالب الدول الخليجية العربية ان تكون ثروة النفط التي تملكها مشاعا للاقتسام ، إذا قبلت غيرها من الدول ان تكون الثروات الصناعية والزراعية والمالية وغيرها مشاعا للاقتسام والتملك - وثانيهما- ان تاريخ العالم لم يعرف "إعادة توزيع الدخل" او "تقاسم غنائم السقوط" على أساس العدل بواسطة قوة غازية وعبر الحدود .

كما كان من ابرز دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادي ذلك التهديد للقسمة الأعظم من موارد العراق النفطية وغير النفطية في تغطية التكاليف الماثلة التي تتحملها الاقتصاد العراقي إبان الحرب العراقية - الإيرانية . وإذا كانت غالبية الأقطار الخليجية وغير الخليجية ، قد دعمت العراق إبان هذه الحرب دفاعا عن الأمن القومي العربي فإن هذا لا يعلى النظام العراقي من مسئولية عدم تجنب حرب لا معنى لها .

وتتعدد مؤشرات تهديد عوائد النفط العراقي نتيجة الحرب مع إيران ، حيث نجد انه وفقا للتقديرات العراقية ، فإن قيمة الجهيزات العسكرية التي اشترها العراق بالعملة الحرة واستخدمت في الحرب <sup>(٤٣)</sup> بلغت ٨٠ مليار دولار ، ولقد ردت خسائر العراق من جراء توقف وانخفاض صناديقته النفطية بسبب ظروف الحرب بنحو ١٠٦ مليارات دولار ، كما قلرت لتكاليف الصنوبر لإعادة بناء وتشغيل المنشآت والمشروعات التي أصيبت بسبب الحسرب بنحو ٦٣ مليار دولار، اضافة الى هذا ، الخسائر البشرية التي لا تقدر بحال، فضلا عن خسائر تباطؤ النمو وأعباء الديون وغيرها ،

هذا الى جانب استمرار التخلف والكشف وتبعية الاقتصاد العراقي في حقبة النفط ، وضعف إسهام عوائد نفط العراق في تحقيق غايات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي ، ويبرز تخلف الاقتصاد العراقي في ان مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج اجمالي للعراق لم تتعد نحو ١١,٦ ٪ في عام ١٩٨٨ ، وذلك مقابل ٧,٨ ٪ في عام ١٩٧٨ ورغم النمو النسبي للصناعة التحويلية العراقية في حقبة النفط ، فإن تحليلا أكثر عمقا يدعونا الى عدم المبالغة في شأن إنجازات الصنوبر بالعراق ، وعلى ذلك فإن الاقتصاد العراقي استمر متخلفا ، ولم تسهم عوائد نفط العراق في دفعه، كما ان الكشف الاقتصاد العراقي يظهر بوضوح في الاعتماد غير المتكافئ صنوبرا وتكنولوجيا للعراق على الخارج .

هذا إضافة الى أن الديون الخارجية للعراق قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار في نهاية الثمانينيات ، كما أن واردات العراق من الجيوب قد تضاعفت أكثر من خمس مرات بين عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، وزادت الواردات الزراعية للعراق بنحو ٣٧ ٪ بين عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، كما اعتمد العراق على واردات الجيوب في تغطية ٦٣ ٪ من الاستهلاك عام ١٩٨٧ .

ولقد كانت الصورة التي انتهى إليها الاقتصاد العراقي من حربه الطويلة مع إيران وتبديده ثروته القومية الدافع الحيوى وإمام الذي ارتكز عليه التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاقتصادي .

<sup>(٤٣)</sup> التقرير الإستراتيجي العربي - عام ١٩٩١ الصادر عن مؤسسة الأهرام ص ٣٥٣

## ● التخطيط الإستراتيجي في المجال العسكري :-

- رآب التخطيط الاستراتيجي في المجال السياسي ، تخطيطا استراتيجيا في المجال العسكري فكانت خطة الإعداد الاستراتيجي للقوات المسلحة العراقية<sup>(١٤)</sup> والتي بدأت اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٠ ثم تابعت خطة ذلك الإعداد الاستراتيجي حتى تمام الاستعداد للتنفيذ ونشر هنا الى ابرز ما تم في ذلك المجال .
- استكمال التخطيط الاستراتيجي و إعداد الوثائق وتدارس الخيارات والبدائل المطروحة و إقرارها بشكلها النهائي من الرئيس صدام حسين بعفته القائد الأعلى للقوات المسلحة .
- إنشاء مركز خاص لتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها عن الجيش الكويتي تسليحا وتنظيما وتدريباً ، وكافة المواقع الدفاعية الكويتية ، والأماكن الاستراتيجية العسكرية والمدنية ، وكل البيانات المفصلة والتي يمكن الحصول عليها من أي مصدر عن أوجه الحياة في الكويت ، بما فيها الشخصيات الهامة والقيادية .
- رفع كفاءة قوات الفيلق الثامن "حرس جمهوري" وزيادة نسبة الاستكمال في الأفراد والأسلحة والمعدات مع اسعاض الخسائر ليصل الى نسبة ١٠٠% .
- إعداد مسرح العمليات المنتظر في المنطقة العسكرية الجنوبية العراقية وخاصة في المنطقة الممتدة من جنوب البصرة و الزبير وقاعدة الويلة الجوية ، وحتى قاعد جلية الجوية الى الغرب ، وإنشاء التجهيزات الهندسية للقوات وإقامة مراكز قيادة ، مع تجهيز مناطق حشد القوات ، وعمليات الحفر والإخفاء والتحويل ، وتعديل طبيعة الأرض لتتناسب مع العمليات المخططة .
- إجراء عمليات الفتح الاستراتيجي والصعوى للقوات المشتركة في الغزو والتي تضم أساسا قوات الفيلق الثامن "حرس جمهوري" وانطلاقا الى المنطقة جنوب البصرة والزبير وجلية وعلى بعد يتراوح ما بين ٣٥-٧٥ كم من الحدود الشمالية الكويتية وذلك تحت سعار القيام بمناورات ليلية .
- تم دعم هذه القوات بمعدات وأجهزة رؤية ليلية والقنابل والدانات المضنية ، وطلقات الإشارة الضوئية الملونة ، ونظارات الميدان الليلية التي تعمل بالاشعة تحت الحمراء أو بتكثيف ضوء القمر أو النجوم .
- اجراء مشروعات التدريب الليلية لمستوى اللووات المدرعة والمشاة الميكانيكية ، مع إشراك مراكز القيادة للفيلق والفرقة التابعة لها ، وذلك بمعدل مشروع تدريبى لكل لواء ، ومشروعين لكل قيادة فرقة ، بالإضافة الى تدريب كتية مشاة على الإبرار البحري " البرماني " في منطقة "رأس بيشة" جنوب الفاو وذلك باستخدام ٦ سفن برمالية منها ٣ سفن من طراز "الزهراء" يمكن لكل منها حمل ٢٥٠ جنديا و ٢٠ دبابة وطائرة هليكوبتر واحدة مسلحة ٣ سفن برمالية من طراز "بولنوسى" السوفيتية ويمكن لكل منها حمل ١٨٠ جنديا بمعداته مع ٦ دبابات او عربات مدرعة
- كان التركيز في التدريب على الملاحه البرية الليلية مع سرعة الاختراق والوصول الى العمق ، وذلك بدلا من التركيز على القتال والقصف المواقع .
- تم عمل مشروع تدريبى بواسطة الفرقة ٢٣ مدرع باشتراك الضباط فقط وجزء من القوات لكيفية احتلال مدينة وأنميها ، وتم هذا المشروع داخل مدينة البصرة المخربة من جراء حرب الخليج قبل شهر واحد من الغزو ، تمهيدا لاحتلال هذه الفرقة لمدينة الكويت .

<sup>(١٤)</sup> جلال عبد الفلاح - العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر ١٩٩٠ ص ١٣-١٤

- تجهيز القواعد الجوية الجنوبية العراقية في الرميلا وجلبية بالوقود والدخائر والمعدات الأخرى ووصول أربعة لساعات جوية من الطائرات المقاتلة القاذفة ، بمعدل لواءين حويين لكل قاعدة من طائرات "الميج - ٢٣" و"السيخوي - ٢٠" و"الميراج إف - ١" إضافة الى وصول لواء جوي من الطائرات المليكوكوبتر المسلحة والنقل من طراز "سى - ٢٤" الى قاعدة الرميلا الجوية .
- إنشاء شبكة كبيرة من المدقات عبر التلال والرمال تنتهي عند الحدود الكويتية مع العراق ، مع تعليمها مسبقا ، ووضع "فوايس ميدانية ملونه ليل" .
- تم إعادة تمركز اللواء ٩٥ مطلات في المنطقة الواقعة شرق قاعدة الرميلا الجوية وكذلك تمركز المجموعتين ٦٨،٦٥ مغاوير "كوماندوز" في المنطقة الواقعة شمال صعوان وأم قصر .
- القيام بتكديس كميات هائلة من الدخائر والوقود والإمدادات الغذائية ، كذلك قطع الفيار المختلفة في منطقة الحشد لخدمة الحطة المجموعية .
- ثم مراجعة وتأكد الخطط الموضوعية على واقع الأرض ، وتسجيل آخر المعلومات التي قامت بها أجهزة الاستطلاع عن أي تغيير في اوضاع القوات الجوية .
- خداع للقوات الكويتية المتقدمة ودوريات الاستطلاع الخاصة بها وتعودها على سماع أصوات جنائز الدبابات وتحركات القوات العراقية على مقربة منها ليل ولعدة أسابيع مع الإعلان على ان هذه المناورات العراقية لأغراض التدريب ورفع الكفاءة .
- في ١٧ يوليو ١٩٩٠ أتم العراق حشده المرحلة الأولى من تجميعه القتلى بقوة خمس فرق .
- في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ قامت القوات العراقية بإراحة التواجد الكويتي من الأراضي المتنازع عليها من الجزء الجنوبي من حقل الرميلا بواجهة ٣٥-٤٠ كم وبعمق ٢٠-٢٥ كم جنوبا ولم تعلن العراق عن ذلك كما لم تعرض الحكومة الكويتية على هذا الاعتداء<sup>(١٥)</sup> .
- في ٣١ يوليو ١٩٩٠ دفع العراق بمجموعتين من العناصر الخاصة في ملابس مدنية "حوالي ٢٠٠ كتيبة كل منها ٣٠٠ فرد" حيث اكتمل تواجدهم داخل الكويت قبل الغزو بـ ٤٨ ساعة ، وكانت مهمة هذه المجموعات العمل كإدلاء لطلائع قوة الغزو من القوات اضمولة جوا بالطائرات العمودية ، خاصة وان هذه المهمة كان مخططا لها أن تتم ليل ، الى جانب إثارة الفرع والرعب داخل المناطق السكنية حتى تتمكن المجموعات الأولى من تنفيذ مهمة السيطرة على وسط العاصمة وأسر أمير الكويت ومعظم أفراد الأسرة الحاكمة .
- ثم اختيار شهر أغسطس بصفة خاصة نظرا لان معظم الكويتيين يقضون فترة الصيف خارج الكويت ، أما احتيثار ليلة ١ / ٢ أغسطس ١٩٩٠ فكان لاكتمال القمر - ١٩ من محرم - حتى تسهل تحركات القوات .
- بدأت العمليات ليل لتحقيق المفاجأة على القوات الكويتية . بالإضافة الى المناخ والطقس المناسبين والمخاض درجة الحرارة ليل . مع تحقيق المبادأة والاحتفاظ بها حتى نهاية العمليات .

<sup>(١٥)</sup> لواء مدحت هاشم - الملحق الحربي المصري في العراق / محاضرة في أكاديمية ناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩١

### • حجم قوات الغزو العراقي :

- بلغ حجم القوات العراقية التي قامت بغزو الكويت ٥٥ ألف جندي ، ٤٢٣ دبابة ، ٢١٦٧ قطعة مدفعية ، ١٤٤ طائرة مقاتلة قاذفة بقيادة اللواء نجم الدين عبد الله الذي كان قائدا للفرقة ٣٠ التابعة للفيلق الثالث العراقي .
- شكلت حجم القوات الغازية في ٢ فرقة مدرعة ( ٢٣،٢١ مدرع ) ، الفرقة التاسعة الميكانيكية من الفيلق الثامن " حرس جمهوري " ، اللواء ٩٥ مقلات - لاحتلال قصر "ديسمان" والموانئ الجنوبية الكويتية ، كتية مشاة إسرا بحري "برمانية" لاحتلال جزيرة بوبيان ، ٢ لوج استطلاع متقدم ، ٢ كتية مغاوير "كوماندوز" - الكتية ٦٥ ، ٦٨ قوات خاصة ، ٦ الوية مدفعية ميدان .

### • الفكرة الاستراتيجية للعملية الهجومية :<sup>(٦٦)</sup>

- وقد بنيت الخطة الاستراتيجية الهجومية لغزو الكويت على اساس التوسع في استخدام الطائرات الملو كوبرت المسلحة وعناصر الاعتماد الرأسي في الموجات الاولى للهجوم ، ثم يلحق بها موجات تالية من الطائرات الملو كوبرت التي تحمل اسلحة الدعم كما تستخدم القوات العراقية "الحوامات" مركبات الموفركوت في الاستيلاء على جزيرتى وربة وبوبيان مع الساعات الاولى للغزو .

وتزامن مع ذلك دفع الارتال الميكانيكية والمدنوعة من ثلاث محاور رئيسية بقوة فرقة ميكانيكية+فرقة مدرعة من الحرس الجمهوري في اليوم الاول للهجوم للسيطرة على مدينة الكويت والجهة "الجزء الشمالي من دولة الكويت"

- ثم بقوة فرقة مدرعة يتم دفعها في اليوم التالي ليتم السيطرة على منطقة ميناء الاحدى وجنوبها بالتعاون مع كتية مقلات احتياطي لواء المقلات .

- وبانتهاء عملية الغزو تستكمل القوات العراقية اتخاذ اوضاعها وتستكمل بناء تجميعاتها القتالية المخصصة للعملية بقوة ٧-٨ فرقة ميكانيكية ومدرع ، لواء مدرع مسقل في اليوم الخامس للغزو ، تدافع منها ٢ فرقة ميكانيكية +فرقة مدرعة على الحدود الكويتية - السعودية .

### • سير العمليات الهجومية :

- بدأت العمليات العسكرية في تمام منتصف ليلة ١ / ٢ اغسطس ١٩٩٠ الساعة ٢٤:٠٠ حيث دفع لواء مدرع من الفرقة التاسعة مشاة ميكانيكية ، لواء مدرع من الفرقة ٢٣ المدرعة كمفارز متقدمة لقوات الغزو ، دفعت على محورين الاول - محور ام قصر ثم الصبية ثم جسر بوبيان الى البحرة شمال خليج الكويت ، الثاني- من صفوان ثم العبدلي الى الجهراء يدعم كل لواء مدرع بفوج استطلاع متقدم ، وذلك بمهمة سرعة اختراق الحدود الدولية مع الكويت والوصول الى منطقة البحرة والجهراء شمال وغرب خليج الكويت خلال ٣ ساعات .

- وفي الساعة الواحدة فجر ٢ اغسطس "الساعة ١٠:٠٠" تم دفع القوة الرئيسية المكونة من باقى الفرقة ٩ مشاة ميكانيكية وباقى الفرقة ٢٣ المدرعة مع الاحتفاظ بالفرقة ٢١ المدرعة كاحتياطي استراتيجي ، ويعاون اعمال قتال القوة الرئيسية ٢ كتية مغاوير ٦٨،٦٥ ، ٤ لواء مدفعية ميدان وفي نفس الوقت تم الزال كتية مشاة بحرية على الشاطئ الجنوبي لجزيرة بوبيان حيث تقدمت وهاجمت كتية مشاة بحرية كويتية ، واتمت الاستيلاء على الجزيرة التي يبلغ طولها ٤١ كم وعرضها اقل من ٢ كم في أقصى اتساع لها .

<sup>(٦٦)</sup> ملحق الرسالة الموقف بوضع سر القوات العراقية داخل الكويت خلال الغزو .

- وفي الرابعة والنصف فحراً " الساعة ٤:٣٠ " اتصلت القوة الرئيسية بالمنازل المتقدمة السابق دفعها وذلك على مشارف مدينة الكويت ، بعد ان قامت بتدمير القوات الكويتية المدافعة عن الحدود الدولية وشمال الجبراء ، ومن خلال حصة محاور للتقدم من الجنوب والغرب تمكنت القوات العراقية من الاستيلاء على الاهداف الحيوية والاستراتيجية داخل مدينة الكويت ومحاصرة منطقة "ديسمان" .
- وفي الساعة السادسة والنصف صباح ٢ أغسطس "الساعة ٦:٣٠" تم ابرار اللواء ٩٥ مظلات عدا كتيبة جواً بطائرات الهليكوبتر في مناطق قصر الرئاسة في ديسمان ومنطقة السالمية ومنطقة السرة بمهدف وقف المقاومة المسلحة الكويتية ، واسر اعضاء الاسرة الحاكمة ولكنها فشلت نتيجة احلاء القصر قبل وصول القوات العراقية ،
- اعتباراً من أول ضوء يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ قامت القوات الجوية العراقية بعمل مظلات جوية مستمرة مستخدمة المقاتلات والمقاتلات القاذفة العراقية ، انطلاقاً من قاعدتين عراقيتين في الرميلا وجبلية وشملت المظلات الحوية العراقية مدينة الكويت والجبراء والاحدى والحدود الدولية والساحل الكويتي وحتى عمق ٣٠ كم .
- وفي منتصف يوم ٢ أغسطس "الساعة ١٢:٠٠" اتمت القوات المهاجمة العراقية السيطرة على مدينة الكويت واحتلال الاهداف الحيوية والاستراتيجية داخلها .
- في فجر يوم ٣ أغسطس تم دفع الفرقة ٢١ المدرعة احتياطي قائد قوة الغزو من منطقة الانتظار التي لقت اليها داخل الكويت وانتهت الفرقة للاستيلاء على ميناء ومدينة الاحدى والمنطقة الجنوبية وذلك بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطي اللواء ٩٥ مظلات والتي تم ابرارها حوا بطائرات الهليكوبتر ، حيث تكبدت هذه الكتيبة خسائر فادحة واسقطت منها ٤ طائرات .
- وبلاستيلاء على ميناء الاحدى ، واعتباراً من أول ضوء يوم ٤ أغسطس ، اليوم الثالث للغزو تقدمت الفرقة ٢١ مدرعة في اتجاه المنطقة الخاضعة بين الكويت والمملكة العربية السعودية حيث توقفت على مسافة كيلومتر واحد من الحدود السعودية .
- بدأت قوة الغزو في تعزيز المناطق المستولى عليها ، وقامت القيادة العراقية بدعمها بدفع باقي الفيلق الثامن "حرس جمهوري" الى مدينة الكويت ، اضافة الى قوات الدفاع الشعبي العراقي ، مع استعدادها للتقدم جنوباً في اتجاه حقول التترول السعودية طبقاً للموقف الدولي والعربي .
- وفي اليوم الخامس للغزو استكملت قوة الغزو اتخاذ اوضاعها وبناء تجميعاتها القتالية لقوة وصلت الى ٧-٨ فرقة مدرعة وميكانيكية دفعت منها ٢ فرقة ميكانيكية وفرقة مدرعة للدفاع عن الحدود الكويتية - السعودية .
- وباستمرار تصاعد رد الفعل الدولي والعربي ضامة الغزو العراقي بالقوة المسلحة ، قامت القيادة العراقية بتعزيز قواتها داخل الكويت والمنطقة الجنوبية العسكرية المتاخمة للحدود السعودية بقوات أخرى جديدة شملت الفيلق الثالث ووحدات من الفيلق الثاني والسادس والسابع ، مع سحب الفيلق الثامن "حرس جمهوري" الأكثر تدريباً وتسليحاً داخل الكويت وتوزيعه شمال وغرب الكويت .
- قامت القوات البحرية العراقية بنشاط بحري متزايد في مدخل خليج الكويت ومحاصرة الساحل الكويتي بالكامل بقوة خمس فرقاً وعشرات من زوارق الصواريخ والطوربيد .
- ولقد بلغت الخسائر العراقية ، اسقاط ١٨ طائرة هليكوبتر من طراز "مي-٢٤" سقط منهم ١٤ طائرة فوق مدينة الكويت في اليوم الاول للغزو واربع طائرات هليكوبتر من نفس الطراز فوق ميناء الاحدى في اليوم الثاني للغزو

وقد تم اسقاط هذه الطائرات بما تحمله من جنود المظلات العراقيين من اللواء ٩٥ مظلات بواسطة صواريخ امون \*

سكاي جارد\* وبلغ عدد القتلى ٢٩٥ جندي والجرحى ٣٦١ جندي عراقي \*

• اما خسائر القوات الكويتية فقد كانت فادحة حيث قتل خلال الغزو ٢٠٠ كويتي واسر ١٢ ألف جندي كويتي

وعدد كبير من المدنيين \*

### ثانيا: الخطة الدفاعية الكويتية :

• حجم القوات المسلحة الكويتية: (١٧)

• اجمالي تعداد القوات المسلحة الكويتية ٢٠,٣٠٠ جندي منهم ١٦ ألف في القوات البرية، ٢١٠٠ جندي في

القوات البحرية، ٢٢٠٠ جندي في القوات الجوية الى جانب ١٥٠٠ جندي من الحرس الاميري والحرس الوطني

وقوات الحدود \*

• تصمم هذه القوات ٢٧٥ دبابة، ٢٠٠ عربة قتال مدرعة، ١٣٢ قطعة مدفعية ميداني وهاون انواع، ١٥٦ قذاف

صاروخي انواع منها ١٢ قاذف صاروخي ارضي - ارضي فوج، ١٤٤ صاروخ سام ٧، سام ٦ المتحركة

السوفيتية، صواريخ آمون "سكاي هارد" \*

• مشكلة في ٢ لواء مدرع " ارقام ٨٠، ٩٠"، ٢ لواء مشاة ميكانيكي منها اللواء ٣٥، لواء مدفعية ذاتية الحركة،

٣ كتبة صواريخ مضادة للدبابات من طراز "تاو"، ١٠ كتبة وبطارية مضادة للطائرات من طراز "هوك"، خمسة

كتائب صواريخ مضادة للطائرات من طراز آمون \*

• وتضم القوات البحرية ٨ زوارق صاروخية، ١٥ زورق روبيك ساحلي، اربعة سفن برمائية، ٢ سفن مسلحة،

٥ زورقا محريا (١٨) \*

• وتصمم القوات الجوية ٨٠ طائرة مقاتلة قاذفة، ١٨ هليكوبتر مسلحة مشكلة في

٢ سرب مقاتلات قاذفة طراز سكاي -هوك "أيه-٤"

سرب مقاتلات "لايتنغ" \*

سرب طائرات تدريب وهجوم " ار تي هوك " \*

٢ طائرات نقل سي ٩ + ٤ طائرة نقل ال-١٠، طائرات هليكوبتر جازيل، سوبر بوما الفرنسية \*

### فكرة العملية الدفاعية :

• تتمتع القوات الكويتية في معسكرات ثابتة مجهزة بالمبانئ والتحصينات على الحدود الدولية للكويت وفي العمق،

ومهمتها تأمين حط الحدود الدولية ومع القوات المعادية من اختراقها وتعطيلها لمدة من ٢٤ - ٤٨ ساعة حتى يتم

اعطاء فرصة للتدخل العربي والدولي \*

• ويوصل الانذار بوايا القوات العراقية للقيام بعمليات هجومية تقوم القوات المسلحة الكويتية بالتحصن او صاعها

الدفاعية، وتقوم باستغلال الضربات الجوية ونيران المدفعية ماحداث اكر خسائر في القوات المهاجمة في مناطق

(١٧) الملحق العسكري المرفق بوضع الآليات التي استطاعت القوات الكويتية الدخول بها الى المنطقة الشمالية السعودية ولم (١) طبقا لتقرير معهد الدراسات الاستراتيجية

الدولية ببلد حول التوازن العسكري لعام ٨٩/٩٠

(١٨) التقرير الاستراتيجي العسكري - الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ٨٩/٩٠

حشدتها والناء فتحها وتقدمها للهجوم ومع اقترابها الى خط الحدود وباستغلال كافة الوسائل النارية يتم إيقاف تقدمها ومنعها من اختراق خط الحدود الكويتية ، وعند نجاحها في الاختراق تقوم بالهجمات المضادة وبالاحتياطيات المدرعة والميكانيكية لتدمير القوات المخترقة واستعادة الحدود الدولية ، مع التوسع في استخدام الموانع الصناعية واعمال الكمائن والاغارات بواسطة القوات الخاصة لتعطيل تقدم القوات المهاجمة .

ومن مقارنة القوات المسلحة الكويتية بالقوات المسلحة العراقية يبرز التفوق الحاسم لصالح العراق من حيث الحجم ولوعية التسليح والكفاءة التدريبية وخبرة القتال التي اكتسبها الجيش العراقي خلال ثمان سنوات هي عمر حربه مع ايران هذا اضافة الى ان علاقات حسن الجوار وعدم توقع القيام بمثل ذلك الغزو من دولة عربية مجاورة ، ادى الى عدم قيام القوات المسلحة الكويتية باستناد دفاعاتها على خطة موانع دفاعية وخنادق وسواتر واستكمال التحصينات الدفاعية لانجاهات الاقتراب للقوات المهاجمة والتركيز على الكمائن المضادة للدبابات والمضادة للأفراد ، واعداد وتجهيز خطوط الهجمات والغارات المضادة . . وخطوط الصدد المستندة على كثافة ونطاقات متعددة من موانع الألغام بالنواعها .

ومن هنا يمكن القول ان الاستراتيجية الدفاعية الكويتية لم تكن على تصورات القيام باجتياع عراقي كاسح لابتلاع دولة الكويت ، وانما بنيت على التصدي لبعض محاولات عراقية لاحتلال بعض الجزر أو القطاعات داخل الاراضي الكويتية ، وعلى ذلك كان اهم مابيعي المخطط الاستراتيجي الكويتي في اطار حسن النية وعلاقات حسن الجوار ان يؤمن اهدافه الحيوية داخل الكويت اكثر من تركيزه على بناء تحطيط دفاعي شامل للحدود في مواجهة قوات وقدرات تسليحية وبشرية متفوقة عليه تفوقا حاسما بما يكفل لها ليس فقط هزيمة القوات المدافعة الكويتية ، انما يمكنها من اكساحها وهذا ما حدث فعلا .

هذا وقد كان الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت في قصر "ديسمان" حتى التريت القوات البرية وبدأ هبوط وحدات فرعية من اللواء ٢٥ مظلات العراقي قرب منطقة القصر - فاستقل امير الكويت وولي عهده الشيخ سعد العبدالله الصباح سيارة خاصة وطلعت جنوبا الى الحدود السعودية الكويتية متجها الى مدينة "الخاليفي" حيث التقوا بالامير محمد بن فهد بن عبد العزيز امير المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية ليصحب امير الكويت في موكب رسمي الى عاصمة المنطقة الشرقية . .

### ثالثا: التمهيد للإزالة العراقية - الكويتية وتصاعدها: - التسلسل الزمني للأزمة:

- مع اقتراب عام ٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ وصل الانقسام العربي الى ذروته وتباعدت وجهات النظر العربية إزاء كافة القضايا - وحتى يمكن عقد قمة عربية في ظل ذلك التردى العربي ، سعى ملك المغرب الى البحث عن هدف تلقى حوله الزعامات والقيادات العربية ، ومن هنا فقد تمحدد هدف قمة الدار البيضاء في نوفمبر ١٩٨٩ ليكون "دعم الانفاضة " في مواجهة القمع الدموي المتصاعد من جانب إسرائيل ، إدراكا من الملك الحسن بان القصار القمة على ذلك الهدف وعلى تلك القضية يمكن ان يؤدي الى العقادها ، باعتبارها ما زالت تلقى إجماعا واستجابة عربية حولها ، ورغم التحديد للهدف إلا أن هناك قضايا متعددة حملتها ملفات الزعماء الرؤساء خلافاً لذلك الهدف<sup>(١٤)</sup> عند حضورهم تلك القمة .

<sup>(١٤)</sup> محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنعير - مرجع سبق ذكره - ص ٢٩٢

- لمنظمة التحرير الفلسطينية تريد تصديقا وإقرارا من مؤتمر عربي على مستوى القمة بمجمل التنازلات التي قدمتها ومنها اعترافها بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لتسوية سلمية ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية التي أبسدت استعدادها للحوار مع المنظمة إذا هي اعترفت بهذا القرار ، ومع استجابة المنظمة لذلك ، ولكنها كانت تريد تقوية موقفها بتضامن عربي شامل .
- كان لبنان يريد نهاية منظمة لحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥ - وكان الدافع الرئيسي لطلب تلك التسوية هو أن كل الأطراف في الحرب الأهلية اللبنانية لم تعد قادرة على مواصلة تلك الحرب ، وبالتالي فهي تسعى جادة إلى الحل ، خاصة وأنه كان هناك اعتقاد سائد بأن تلك الحرب في حقيقتها حرب دولية / عربية اختصار أصحابها أن يقاتلوا معاركها على الأرض اللبنانية .
- كانت سوريا أيضا تسعى إلى تسوية الحرب اللبنانية - وكسب اعتراف عربي بوضع خاص لسوريا في لبنان .
- كانت الدول العربية الخليجية التي شاركت في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ الذي أعقب إبعاد مصر عن الصف العربي بعد صلحها مع إسرائيل ، وقد قدمت لدول المواجهة الباقية "سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية" مساعدات طويلة الأمد على عشر سنوات - تنتهي عام ١٩٨٩ وكانت دول المواجهة تريد تجديد ذلك الدعم .
- كان العراق يريد اعترافا من الجميع بدوره في الدفاع عن البوابة الشرقية للعالم العربي ولعله كان يريد ترجمة هذا الدور إلى اعتراف به كقوة إقليمية بارزة ، خصوصا وأنه يدخل القمة العربية المقترحة وهو طرف رئيسي في مجلس التعاون العربي الذي دخلته مصر - وأيضا - كان يريد مساندة لموقفه في قضية أسعار البترول .
- كانت مصر تريد العودة إلى صفوف جامعة الدول العربية - وقد كان موضوع عودة مصر قد سبق أن عرضه الملك "فهد" وتصدى لمعارضته بعض الرؤساء ، وبالتالي فإن اشتراكها في ذلك المؤتمر كان له دلالة أكبر فهي تذهب إلى الدار البيضاء حاملة اتفاقية السلام مع إسرائيل - وبالتالي فإن وجود مصر في الجامعة العربية كان جسرا أو صلة من نوع ما بين الجامعة العربية وإسرائيل .
- كانت زيارة الشيخ " سعد السالم الصباح " ولي العهد ورئيس وزراء الكويت إلى بغداد في ٦ فبراير ١٩٨٩ في رحلة استطلاعية يثير فيها قضية ترسيم حدود نهائية بين البلدين في مناسبة انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية تقديرا للدور الكويتي في مساندة العراق في تلك الحرب الطويلة خاصة وأن العوتر قد عاد للظهور من جديد حيث وقع تصادم برى بين دورية كويتية وأخرى عراقية - إضافة إلى شكوى الكويت من دخول زورق مسلح عراقي إلى مياهها الإقليمية واشتياكه بالتيار مع زورق كويتي ، إلى جانب شكوى العراق في عمليات قريب سلاح إليه من الكويت إضافة إلى عمليات استصلاح واستزراع أراضي يقوم بها كويتيون داخل الحدود العراقية وفي مجال التمسيد لتلك الزيارة قامت الصحف الكويتية بحملة إعلامية أثارت فيها ترسيم الحدود مع العراق ، وكان رد الصحف العراقية يوم وصول الأمير الكويتي إلى العاصمة بغداد فكان اعنف مقال في جريدة "القادسية" حيث تحدثت الصحيفة في مقال لها عن مشكلة الجزر فقالت " أن العراق لا يطلب فقط جزيرتي بوبيان وربة" كما هو شائع ، فسهاتان الجزيرتان لم تعودا محل مناقشة لأن ملكيتهما للعراق ثابتة ثم أضاف المقال أن هناك أراضي في الكويت تخضع للعراق كما أنه اتضح أن الكويت انتهزت فرصة الحرب العراقية - الإيرانية وانشغال بغداد ، وغيرت خط الحدود فأزاحته عن مكانه وأعادته من جديد بعد أن قضت منه قطعة ضخمة من أراضي العراق .



وإلى أول لقاء بين الشيخ "سعد" مع وزير الدفاع العراقي العريق "عدنان حيرالله" آثار الشيخ "سعد" قضية الحملة الإعلامية التي قبل لها خطوة وصوله بغداد ، وقال انه فكر جدياً في قطع الريادة والعودة للكويت وكان الرئيس العراقي وردوداً إلى درحة طمانت الشيخ "سعد" و امر بتشكيل لجنة على اعلى مستوى لاتهاء ذلك الموضوع .  
و تعزيزاً لإمكانية التفاهم بين اللذين جرى ترتيب لزيارة يقوم بها أمير الكويت الشيخ "جابر الأحمد الصباح" للعراق ، وكانت الريادة ودية للغاية حيث قدم الرئيس "صدام حسين " حلالها اعلى وسام عراقي لأمير الكويت تقديراً للموقف الذي اتخذته الكويت أثناء الحرب العراقية /الإيرانية ، وبالتالي لم يثر موضوع الحدود بين الرئيسين حتى لا يعكر الجو الودي للزيارة والتي تمت في سبتمبر ١٩٨٩ .

● وبدأت الاتهامات تتصاعد وعلى التوازي معها كان هناك تصعيد بين العراق والدول الغربية بسبب الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل العراقية ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أصوات عربية تنادي بقمة عربية في بغداد لمواجهة المخاطر الأمريكية/ الإسرائيلية المحتمل أن تواجهها ، حتى اتفق على أن يكون عنوانها "التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي من إسرائيل " وقد عقدت تلك القمة في ٢٨ مايو ١٩٩٠ ، وعلى هامش تلك القمة تطرق الرئيس العراقي إلى خلافاته مع الكويت مع الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية و آثار معه مؤلف التعت الكويتي من قضايا تحيط بالحدود ، حصص التنول والادعاء بقيامهم بالتخزين داخل العراق الأمر الذي اقترح معه الملك فهد عقد اجتماع على مستوى القمة لعدد محدود من دول الخليج المنتجة للتنول للتوصل إلى حل حاسم وحازم لقضية الحصص "وبالتالي الأسعار" ، وحدثت محاولة مشابهة من أمير الكويت اذ انتهز فرصة قيام الرئيس "صدام حسين " مرافقته إلى المطار لوداعه ، حيث بدأ أمير الكويت حديثه وجاء فيه من حيث انتهى الملك "فهد" فقال ما مؤده "إن كل المشاكل لها حل ، ونحن أخوة وأول من يفهم ظروف العراق ،

● وفي ١٠ يوليو ١٩٩٠ انعقد اجتماع دول "الأوبك " في جدة ثم دعى وزير التنول العراقي إلى اجتماع خاص يصمم وزراء السعودية والإمارات والكويت وقطر ، ولم يصل الأقطاب فيه إلى اتفاق ،

● وقد وصلت الأزمة إلى قمة تصاعدها في ١٧ يوليو ١٩٩٠ حيث وقف الرئيس العراقي "صدام حسين " يلقى خطابه التقليدي في ذكرى ثورة ١٩٦٨ ، وفي محال استعراضه لأحداث العام المنصرم تعرض للسياسة البترولية الجديدة التي يضعها منذ حين ، بعض الحكام في دول الخليج تمعداً في تخفيض أسعار النفط بدون مبرر اقتصادي ، وقال على سبيل المثال "أن انخفاض دولار واحد في سعر النفط من جراء هذه السياسة يؤدي إلى انخفاض مليار دولار من عائدات العراق سنوياً وان تخفيض سعر النفط عن السعر الذي كان سائداً قبل وقت ليس بعيد ، وهو ٢٧- ٢٨ دولار ، إلى الأسعار المتدهورة التي وصل إليها سعر البترول حالياً أدى إلى خسارة أربعة عشر مليار دولار سويلاً في الوقت الذي نحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل في حياة العراقيين " .

وقد ألقى الرئيس العراقي صدام حسين خطابه بتحديد لبعض الدول الخليجية من الاستمرار في إنتاج التنول بما يزيد عن الحصة المقررة ، وهدد بالقيام بدور فعال لاعادة الحقوق المنصبة إلى أصحابها ، وقد تزامن مع هذا الخطاب حضور السيد "طارق عزيز" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي اجتماعاً لوزراء خارجية الدول العربية في تونس كان مخصصاً لموضوع هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل - حيث سلم رسالة من الحكومة العراقية إلى مكتب الأمين العام للجامعة العربية "الشاذلي القليبي" كان لها وقع الانفجار وقد طرحت الرسالة قضيتين أولاهما - قضية الحدود ، حيث اوضحت الرسالة أن حكومة الكويت استغلت الشغال العراقي بالحرب مع

إيران ومضت في تنفيذ مخطط يهدف إلى تصعيد الزحف التدريجي والمبرمج باتجاه أرض العراق لصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخازن والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق وثانيهما - أن حكومة الكويت اشتركت مع حكومة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في الأوبك بمبررات وهمية، وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهورا خطيرا ، فبعد الأسعار العالية التي كان قد بلغها وهي ٢٤،٢٦،٢٨ دولار للبرميل الواحد ، أدت تصرفات حكومتى الكويت والإمارات إلى انقبار سعر الحد الأدنى المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في الأوبك أخيرا وهو ١٨ دولار للبرميل إلى ما بين ١١-١٣ دولار للبرميل - وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التي لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط .

وقد أوضحت الرسالة أن الخسائر وصلت في الفترة من ١٩٨١-١٩٩٠ ما قيمته خمسمائة مليار دولار كانت حصة العراق منها بخسارة ٨٩ مليار دولار ، ثم أصحلت الرسالة العراقية إلى ذلك انقما للكويت ألما التسهزت فرصة ظروف الحرب ، فأقامت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل "الرميلة" العراقي وراحت تحبب النفط منه ، وقد قدرت الرسالة العراقية ماسحته الكويت من بتول حقل "الرميلة" بما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار وكان الأخطر بعد ذلك ماورد في نص الرسالة بأن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات يمثل عدوانا على العراق .

ورأى الأمين العام للجامعة العربية عرض الرسالة على مجلس وزراء خارجية دول الجامعة وتضاربت الآراء بشأنها وكادت الجلسة أن تفكك حيث وقف السيد "طارق عزيز" وقال لوزراء الخارجية " إنني أحثكم عن موقف يعتبره العراق عدوانا مباشرا عليه ، ومعنى ذلك أن العراق سوف يرد هذا العدوان " .

• ومع تصاعد التوتر وزيادة الحشود العراقية على حدود الكويت وكثافة الاتصالات الدبلوماسية بين كل من الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس المصري محمد حسنى مبارك والملك حسين ملك الأردن والرئيس صدام حسين - اتفق على قيام الرئيس محمد حسنى مبارك بدور الوساطة لاحتواء الأزمة .

• وفي ٢٤ يوليو ١٩٩٠ تم اللقاء بين الرئيس محمد حسنى مبارك والرئيس صدام حسين وتم الاتفاق على عقد محادثات في جدة يوم ٣١ يوليو ٩٠ بين ولدين - الأول - عراقي برئاسة "عزت إبراهيم" نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي - والثاني - كويتي برئاسة الشيخ "سعد السالم الصباح" ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي - وأن تجري المفاوضات في جدة برعاية الملك "فهد" عاهل المملكة العربية السعودية .

• وفي ٢٧ يوليو ٩٠ قبل الغزو بأربعة أيام تصاعدت لغة التهديد العراقي حيث أعلن ناطق رسمي عراقي بيانا جاء فيه " من الضروري أن يعلم رئيس وزراء الكويت بأن الذي يأتي إلى لقاء معنا ينبغي أن يكون سهبا لإزالة الأذى والعدوان الذي لحق بالعراق " .

• وفي ٣١ يوليو ١٩٩٠ اليوم اتحدد للقاء الولدين الكويتي والعراقي في جدة استمرت هجة التهديد والتلويح باستخدام القوة فصدر بيان آخر جاء فيه : " إننا نأمل من يحتاج إلى تحذير ، ولجهد القول بأن الذي يضرب العراق عليه أن يتوقع ضربات تنزل كيانه وإن قواتنا المسلحة هم بالمرصاد وسيخيب الخائبون ونرد لهم الصاع صاعين بعون الله" وكانت تلك التهديدات تتوالى لتحقيق جوا من التوتر أحاط بمباحثات جدة التي كان الهدف منها عدم تصعيد الموقف وحل الأزمة سلميا .

• ورغم الألباء عن الحشود العراقية التي تتناقلها وكالات الأنباء الأجنبية - ثم ماشرته جريدة الواسطن بوست من أن فرقتين عراقيتين تم حشدتهما في منطقة البصرة - رغم كل ذلك فإن حكام الخليج وبخاصة قادة الكويت والإمارات ، لم يأخذوا التهديدات على محمل الجد - فقد كانوا يظنون أن الثباين في وجهات النظر حول الحصص البترولية يمكن تسويته سلميا 11 وربما لم ينتهوا لأمر آخر وهو أن السياسات غير المعلنة للعراق التي كانت ترمي إلى أكبر من خلاف على حصص بترولية وقد بدأت الأهداف الغير معلنة في الظهور بمطالب لم يقبلها قادة الكويت وقد سلمت هذه المطالب رسميا في مباحثات جدة ومنها <sup>(٥٠)</sup> ،

- أن تشطب الكويت ١٢ مليار دولار قيمة ديونها على العراق ،
- أن توجر جزيرتي " وربة وبويان " لمدة ٩٩ عام ،
- أن تدخل العراق تعديلات لصالحها في حقل الرميلة على نفقة الكويت ،
- أن تقدم الكويت ١٠ مليارات دولار ترفعا للعراق لمواجهة تبعات الحرب ،

وقد رافق هذه المطالب عبارات التهديد والاستفزاز، حيث وجه "عزة إبراهيم" نائب الرئيس العراقي السدي مغل العراق في محادثات جدة تهديدا مباشرا لرئيس وزراء الكويت الشيخ سعد العبد الله بقوله "إننا نعرف كيف نأخذ حقنا" ولم يقبل الوفد العراقي أى تفاوض حول مطالبه الأمر الذى أعلن معه تأجيل المفاوضات على أن يتفق الطرفان على موعد اللقاء القادم ، وكان الغزو بعد ساعات معدودة من ذلك التصريح ،

#### الولايات المتحدة ومتابعة الحشد العراقى :

كانت الولايات المتحدة تتابع تصاعد التوتر في منطقة الخليج حيث كانت وزارة الدفاع ترصد التحركات العسكرية العراقية ، وكانت تقارير عن حجم القوات العراقية المحتشدة في منطقة البصرة وحولها - تقديرات دقيقة كما اتضح فيما بعد ، ولم ترصد وزارة الدفاع الأمريكية حجم القوات العراقية وإنما رصدت أيضا درجة استعدادها ، وفي تقرير بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٩٠ <sup>(٥١)</sup> أرسلته إلى وزارة الخارجية وإلى مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض - قالت إدارة تنسيق المعلومات في وزارة الدفاع " أن القوات العراقية كانت كاملة الاستعداد ولكنها لم تتخذ وضعها هجوما " ،

وكانت وزارة الخارجية تتلقى تقاريرها في المنطقة إلى جانب ما تتلقاه من الأجهزة المشاركة معها في صنع القرار في واشنطن ، وقد جاءت تقارير وزارة الدفاع الأخيرة - يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٠ - بأن القوات العراقية رغم كامل استعدادها لم تتخذ وضعها هجوما - مؤكدة لاستنتاجات وزارة الخارجية بأن العراق يتصرف بمنطق وضع الأزمة على حافة الهاوية لغير الخوف في أعصاب الآخرين ليسلموا بمطالبه - وإن أقصى ما يمكن فعله هو تفكيره في عملية محدودة لاحتلال جزيرتي " وربة وبويان " وربما منطقة الرميلة حيث حقل البترول المتنازع عليه ، وأيضاً كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تتابع الموقف ، ولعلها كانت أسرع من تبته يوم ٢٨ يوليو، إلا أن الخطط العراقية تغيرت وإن السدي يجرى الإعداد له الآن هو عملية غزو كامل وقررت وكالة المخابرات المركزية أن تتصرف على هذا الأساس حتى لو كان أسوأ الاحتمالات ،

<sup>(٥٠)</sup> الدكتور / احمد على فهمي - تيارات ومواقف - المكتب المعري الحديث ص ٩٠ - طبعة ١٩٩٣

<sup>(٥١)</sup> محمد حسين ميكل - حرب الخليج - أرواح الغرة والعر - مرجع سبق ذكره - ص ٣٥٨

وقد أظهرت صور الأقمار الصناعية صباح ٣١ يوليو ، أن القوات العراقية عبرت مواقعها ، وأن الدبابات تقدمت إلى قرب خط الحدود بفاصل ما بين ٥٠-٧٥ متراً بين كل دبابة ، وأن المدفعية أصححت وراء المدرعات وكان معنى هذا الوضع أن الأمر الهائي بالمحوم قد اتخذ وأن ساعة الصفر أصبحت معروفة للقوات ، ومع ذلك فقد كان رأى عدد من الخبراء العسكريين أن هذه الأوضاع الطارئة قد تكون مآورة مقصودة لتوجيه صدمة قاصية إلى أعصاب الذين يتابعون التحركات على الحدود حتى يقع في تصورهم أن المحوم وشيك ومن ثم يكون النزال للمطالب العراقية فوراً .

وحوالى ظهر يوم ٣١ يوليو طلب أحد خبراء الأمن الأمريكيين الاتصال مدير الأمن الكويتي وطلب إبلاغ وزير الداخلية ، ووزير الدفاع برسالة مؤداه<sup>(٢٢)</sup> لئلا يبريد أن نثير القلق في نفس أحد ندون داع ، ولكنا نعتقد أن حطة الطوارئ الموصوعة سابقا بشأن حماية سلامة الأمير والأفراد الرئيسيين للأسرة الحاكمة يحك أن توصع موضع التنفيذ مس بات الاحتياط \* .

وبعد أن حل المساء أصبحت إجراءات حطة الطوارئ أكثر شدة وصرامة وطلب إلى الأمير أن يتحرك إلى منطقة الخافجي في السعودية مع رعاء ألا يكون موكب سفره طابورا طويلا من السيارات فاتحة مشاييحها القوية في ظلام الليل ، وبالفعل بدأ موكب الأمير يتحرك في اتجاه منطقة الخافجي ، حيث كان الدهول يسلك ناعصاب الجميع ، وكان الغزو قد بدأ فعلا ، وقد عبرت الطوابير المدرعة حدود الكويت في نفس الوقت الذي كانت فيه طائرات الهليكوبتر العسكرية العراقية تحوم حول بقع حساسة من مدينة الكويت ، مركزة على قصر الأمير ، وعلى دور الورارات وعلى مداحل ومخارج الطرق من المدينة كما كانت القوات العراقية قد هبطت في مطار الكويت واحتلته .

#### استراتيجية العراق في المجال الاجتماعي والإعلامي :-

لقد بهى النظام العراقي وعلى رأسه الرئيس صدام حسين استراتيجيته الاجتماعية مستعلا وسائل الإعلام والإعلاميين بهدف تكوين رأى مضاد للكويت وللدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ولاكتساب شرعية وشعية للنزو ، الأمر الذي أدى إلى أن هت الجماهير في الشارع العربي والإسلامي لتصرعن رأياها ماصرة للعراق ضد الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على عكس ماكان متوقعا تماما إلا وهو أن هت هذه الجماهير منذ بداية الاحتلال العراقي للكويت معرة شدة عن رفضها لما قام به العراق من اجتياح عسكري للكويت ومن تعريض المنطقة لخطر التدخل الخارجي ومطالبته بالانسحاب الفوري غير المشروط ومؤيدة نفس الوقت للمقاومة الكويتية والعالية ضد هذا الاحتلال على أن الأمر الأكثر إثارة للدهشة والاستغراب ما لوحظ خاصة من أن اشد الدول تأييد للموقف العراقي وأكثرها وأقواها في حماس جماهيرها لماصرة العراق ضد الكويت ودول الخليج في هذه الأزمة ، إنما كانت تلك الدول والجماعات العربية والإسلامية صاحبة الأعداد الكبيرة التي تعمل وتكسب ويقبمون في الكويت أو عبرها من دول الخليج كالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، والتي أيضا تتلقى معويات اقتصادية مهمة وشه منتظمة مس دول الخليج على النحو الذي كان الفلسطينيون واليمنيون والسودانيون والأردنيون<sup>(٢٣)</sup> . ما يعنى أن حماسهم وتأييدهم لموقف العراق قد تخطى في قوته مصالحهم الذاتية الحيوية ، بل أن حماسهم قد وصل إلى حد هتافهم ضد الدول التي وقتت ضد العدوان ، وأعلنت موقفها الرسمي شجب العدوان العسكري العراقي على الكويت ومطالبته بالانسحاب .

<sup>(٢٢)</sup> بوب ورد ورد - أسرار ساعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٧٢

<sup>(٢٣)</sup> اتجاهات الشارع العربي والإسلامي تجاه أزمة الخليج ، الصادره عن دار الهم للإعلام عام ١٩٩٢ - ص ١٦٩

وعلى ضوء تلك الحقيقة يمكن القول أن استراتيجية العراق في المجال الاجتماعي والإعلامي قد حققت نجاحاً جزئياً في هذا الاتجاه ويمكن تصور تلك الاستراتيجية التي خططها الرئيس العراقي صدام حسين وأدارها بالتعاون مع الدول المؤيدة له كانت تهدف إلى إثارة العوامل النفسية والاجتماعية والسيكولوجية التي تعجز العداء نحو دول الخليج العربي بصفة عامة ، ولدولة الكويت بصفة خاصة بالشكل الذي يظهر الماصرة والتأييد للرئيس صدام حسين ونظامه وأحقيقه ل عزز الكويت والتساؤل الذي يطرح نفسه •• كيف صاغ النظام العراقي هذه الاستراتيجية الاجتماعية !! •

لقد ارتكزت تلك الاستراتيجية على عدة مرتكزات أساسية ، أولها - استثارة العاطفة الدينية والتي من المعروف عن الشرق عموماً والشرق العربي بصفة خاصة تقديسه الشديد للدين ، وكل ما يمس معتقداته أو نصوصه أو أصوله ، من منطلق أن الشرق العربي مهبط الأديان السماوية ومنه انطلقت دعواها حتى بلغت أقصى الأفاق ومن هنا فإن المدخل الديني يعتبر الفصل المداخل وأكثرها فعالية في إقناع الجماهير العربية والإسلامية بفكرة ما •• وتكون البراعة هنا في كيف يمكن ربط تلك الفكرة بالدين •

ولقد ركز الإعلام العراقي على تلك الفكرة فكان الرئيس صدام حسين ونظامه وإعلانه يوجهون الجماهير العربية والإسلامية إلى فكرة الدفاع عن شرع الله المتهك في دول الخليج ، ومحاوله لتطبيق التوجهات وقواعد السلوك والنصرف الإسلامي الشديد في الحكم والاقتصاد ونواحي الحياة المختلفة دعماً وتقوية للإسلام والمسلمين حتى يتبوءوا مكانتهم اللائقة بهم ، والتي كانت لهم ، أيام ازدهار حضارتهم وقوة سلاطهم ، ولقد ظلت وسائل الإعلام العراقي تلعب على هذا الوتر الحساس لدى كل مسلم ، حتى نجح حزياً في شق الصف الإسلامي سواء كان عربياً أو غير عربياً •

وثانيها - استثارة العاطفة القومية "العربية" حيث تعزز العاطفة القومية "العربية" هي التالية مباشرة من حيث أهميتها وقوة تأثيرها على الجماهير العربية والإسلامية بعد العاطفة الدينية وباعتبار أن الوحدة العربية حلم يراود معظم العرب ، ولقد اعتمد التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاجتماعي على استغلال هذه العاطفة القومية العربية واحسن استغلالها للفائز على الجماهير العربية وكسب تأييدها ، فقد خاطب الإعلام العراقي القوميين العرب بما يستثير مشاعرهم وعواطفهم القومية وفي استمالتها إلى موقف النظام العراقي من تكريس احتلاله للكويت وضمها بالقوة المسلحة لتحقيقاً لنواة وحدة عربية تتوسع لتضم دول الخليج طوعية أو كرها لتتطور بعد ذلك بنفس الأسلوب لضم بقية الدول العربية ، فإنها استثارة عاطفة تحرير القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث يمثل القدس إحدى المدن المقدسة الثلاث بالنسبة للجماهير الإسلامية والعربية إلى جانب مكة المكرمة، المدينة المنورة ، حيث من الواضح أن التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاجتماعي قد استغل الباعث النفسي على الإحباط إثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ والاستيلاء على القدس ضمن أراضي عربية أخرى ، وقام بإحياء الأمل في اقتراب تحريرها إلى جانب الأراضي المحتلة الأخرى من خلال امتلاكه لقوة عسكرية متفوقة ، ومن هنا فقد خرج الرئيس صدام حسين بتهديده الشهر قبل شهور قليلة من احتلاله للكويت وعلى وجه التحديد في شهر أبريل ١٩٩٠ أنه سيدمر نصف إسرائيل بأسلحته الكيماوية أن هي فكرت في قصف منشأته العسكرية أو قيامها بالتعدى على أى دولة عربية أخرى ، كما زعم بعد ذلك أن الاستيلاء على الكويت وضمها هو مرحلة على طريق مراحل تحرير القدس ، كما أكد نفس الفكرة في مصادره التي طرحها واشترط خروج إسرائيل من القدس والأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية في مقابل حروجه من الكويت ومن هنا ، فقد كان واضحاً أن التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاجتماعي قد ركز على شحن وتفجير الاتجاهات العدائية نحو الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بكل ما يستثير الحماس والماصرة للموقف العراقي •

وثالثها - إثارة قضية الإحباط النفسي وتوزيع الثروة حيث يعتبر المال أو الثروة هو الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها إشباع الدوافع ، الرغبات والطموحات الإنسانية إلى جانب وسائل أخرى ، والتي تؤدي عدم القدرة على إشباعها إلى حالة من الإحباط النفسي ، ينتج عنها نوع من القلق والاستياء والضيق يتزايد مع تزايد صعوبة أو استحالة الإشباع والإرضاء ، الأمر الذي يصبح معه الإنسان مملوءا بالضغط والرغبة في العدوان الذي يوجهه إلى العوائق التي تحول دون الإشباع المطلوب لتلك الرغبات وعلى المسببات وراء ذلك الإحباط ، وقد استغل الخطاب الإعلامي تلك الحقيقة في إثارة الجماهير العربية والإسلامية العريقة والمعروف عنها معاناتها وإحباطاتها في إشباع روافعها الأساسية والذي يعتبر الفقر وتندرة الموارد اللذان يميزان معظم البلاد العربية والإسلامية باستثناء دول الخليج فكانت فكرة الاستيلاء على ثروة الكويت التي تركز عليها على فقراء الدول العربية بما يمكنهم من إشباع حاجاتهم المخطئة ، وما صاحب تلك الفكرة من ادعاء واضح ، وتبرير مصطنع لنهب ثروات الكويت لصالح العراق وحده ، إلا أن الجماهير العربية المخطئة قد سارعت إلى تصديق الخطاب الإعلامي العراقي واستجابات بالهتاف للرئيس صدام حسين ونظامه ضد الكويت ودول التعاون الخليجي وحلفائها في إشارة إلى نجاح الاستراتيجية الاجتماعية العراقية في هذا المجال .

ورابعها شراء بعض الدماء المؤثرة في الرأي العام حيث توسع النظام العراقي في استقطاب شخصيات من العالم العربي والإسلامي ذات التأثير في تشكيل الرأي العام فيه في إطار تخطيط استراتيجي محكم بدأ منذ حربه مع إيران وتزايد مع سعيه لامتلاك الكويت - وذلك حتى يضمن تأييدهم له ، ودفاعهم عن نواياه - وهكذا أصبحت إيران من وجهة نظرهم هي البائدة بالعدوان وأصبح العراق في حربه مع إيران إنما يدافع عن أرض المسلمين ضد الإيرانيين الراجين في استعادة ملك فارس وقوقا قبل الإسلام ، ولهذا فإن على العرب جميعا أن يساعدوا العراق الذي يحارب معركتهم ضد إيران ويحمي " البوابة الشرقية للعرب " ولقد نجح المخطط العراقي في ذلك المجال إلى حد كبير ، فقد اتخذ قطاع كبير من الجماهير العربية ومن نظمها بذلك وتبنت وجهة النظر العراقية في تلك الحرب واقتنعت ها وأيدتها.

ولعل من الغائب في هذا المجال أن النظام العراقي قد اعتمد في تنفيذ مخططة هذا ، على شراء الدماء من خلال عقدة للمؤثرات والندوات والمهرجانات العربية والإسلامية أكثر من مرة كل عام في بغداد ، حيث يدعو أعدادا كبيرة من الصحفيين والكتاب والأدباء والشعراء والفنانين وذوي المكانة والمراكز في أنحاء الوطن العربي ، ويستضيفهم فيكرمهم ، ويغنيهم بالهدايا التي تتناسب في قيمتها مع ما يقدمه المهدي إليه من تأثير في تشكيل الرأي العام في بلده وتأثيره في مجالته ، فمنهم من أهداهم سيارات فخمة ومنهم من حصل على جوائز صدام العلمية إلى جانب المعونات والهبات التي منحت للصحف العربية التي امتدحت الرئيس العراقي ولقد امتد المخطط العراقي في شراء الدماء ليشمل كثيرا من الأحزاب والتنظيمات الفعالة على الساحين العربية والإسلامية . . ومن هنا كان النجاح الذي تحقّق بإثارة الرأي العام العربي والإسلامي وبالتالي ما تمّ من الدفاع في تأييد النظام العراقي .

خامسها - السعي لرسم صورة ذهنية سيئة للمواطن الخليجي وحكامه ، حيث ركّز المخطط العراقي على رسم صورة عن المواطن الخليجي بصفة عامة والحكام بصفة خاصة على أنهم جماعة من الأغنياء الفاسدين الذين يخونون وطنهم ومواطنيهم والذين يحرفون العمالة للأمريكيين والمستعمرين والذين يتاجرون بالإسلام ولا يراعون له حرمة ولا يطبقون له شرع ولا يحترمونه له توجه ، والذين يتعزّون بالبلد في إنفاقهم على شهواتهم وبالبخل فيما يقدمونه من معونات للدول والمنظمات والمجموعات العربية والإسلامية المحتاجة ، وبكثرة المن على من يقدمون له هذا العون ، مما ترك أثرا في شحن

الجماهير العربية والإسلامية باتجاهات سلبية عدائية نحو الخليج ، وفي نفس الوقت اظهر النظام العراقي في صورة النظام المثالي المدافع عن الجماهير العربية والإسلامية المهددة مصالحها ، والمنهوبة حقوقها .

وسادسها - إبراز التميز في عقود توظيف الغربيين في الخليج عن العرب من نفس المستوى حيث ركز المخطط الإستراتيجي العراقي في احوال الاجتماعى على التفرة بين راتب المواطن العربي عن راتب زميله المواطن العربي المقيم في الخليج - حيث زاد الراتب عن الضعف ، علاوة على الامتيازات الأخرى التي يستمتع بها المواطن العربي هذا إضافة إلى التركيز على نظام الكفالة المعمول به في دول الخليج العربي وما يتضمنه من سلبيات تروى على مسامع الكثيرين من تلاعب واستغلال بعض الكافلين هؤلاء المقيمين من العرب الذين يخدمون في الخليج - مما أوجد مادة خصبة لمشويه صورة الخليج في الدول العربية والإسلامية .

تلك هي بعض الخطوط الرئيسية التي صاغها النظام العراقي في استراتيجيته الاجتماعية والتي نجحت إلى حد بعيد في استارة بعض الجماهير العربية والإسلامية ، وضمت أصواتهم إلى جانب المعتدى على حساب المعتدى عليه ، خلافاً لأى منطق مقبول ومعقول .

وعلى ضوء ما سبق يمكن إنجاز أهداف الغزو العراقي للكويت في خمسة أهداف :

- أولاً - الضائقة المالية العراقية التي وصلت إلى عدم توازن الدخل من البترول وقيمتها ١٦ مليار دولار في مواجهة فواتير ديون عليها فقط تصل إلى ٢٠ مليار دولار .
- وثانيها - سعى العراق لإنجاد منفذ على الخليج كبديل عن شط العرب المسيطرة عليه إيران .
- وثالثها - إضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية في المنطقة العربية .
- ورابعها - تعزيز الزعامة العراقية للوطن العربي .
- وخامسها - امتصاص ردود الفعل الداخلية في العراق وتوجيهها إلى عدو خارجي يحقق الذات الشخصية للرئيس صدام حسين بخلق العراق المؤثر عالمياً والمسيطر على ٢٠ ٪ من بترول العالم .

### إجراءات إزالة الشخصية الكويتية :

عمد النظام العراقي في اتخاذ عدة إجراءات تستهدف إزالة الشخصية الكويتية لاذابتها في العراق الكبير من خلال عدة إجراءات لعل أهمها :

- إعلان العراق يوم ٢ أغسطس بياناً رقم "١" من الحكومة الكويتية المؤقتة عزل أمير الكويت وحل المجلس الوطنى وتشكيل حكومة الكويت الحرة .
- قرار العراق تجميد سداد ديونه الواجة للسداد للولايات المتحدة وذا على الإجراءات الامريكية بتجميد الأرصدة العراقية .
- إعلان العراق قراره باعتبار الدينار الكويتى مساوياً للدينار العراقي .
- إعلان راديو بغداد أن الحكومة المؤقتة في الكويت قررت إعلان الجمهورية في الكويت .
- اسقط الرئيس العراقي الدينون المستحقة على بلاده للكويت والتي بلغت ١٣ مليار دولار كما قرر الولاء بالالتزامات الكويتية المالية والاقتصادية تجاه الدول والمؤسسات سواء كانت في صورة ديون عليها أو مستحقاًها .
- إعلان العراق في ٨ أغسطس ٩٠ ضم الكويت إلى العراق رسمياً على أساس أنها كانت أصلاً جزءاً من أراضيه .

● قرار العراق بإغلاق حدوده مع الدول المجاورة إلى أجل غير مسمى لأسباب أمنية وأنه لن يسمح بمغادرة الرعايا الأجانب فيما عدا الدبلوماسيين فقط .

● إعلان العراق في ٢٨ أغسطس ٩٠ أن الكويت أصبحت اغلظة رقم ١٩ في هيكل التقسيمات الإدارية وأن محافظة الكويت ستكون مركزها قضاء كاظمة وتضم قصاتي الجبراء والنوى .

#### موقف العراق من الرعايا الأجانب :

● في ٩ أغسطس ٩٠ أبلغت وزارة الخارجية العراقية البعثات الدبلوماسية القائمة في الكويت أنها لم يعد لها مهام مع الحكومة الكويتية السابقة بعد قيام الوحدة الالدماحية بين البلدين وطالت الوارات والمهيات الدبلوماسية المعتمدة في العراق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أعمال بعثاتها الدبلوماسية القائمة في الكويت ونقلها إلى بغداد في موعد ينتهي في الرابع والعشرين من أغسطس ٩٠ .

● في ١٨ أغسطس ٩٠ قرر العراق احتجاز الرعايا الأجانب طالما ظل مهددا بحرب عدوانية .

● في ١٩ أغسطس ٩٠ أعلن العراق اعتقال جميع رعايا الدول الغربية لديه واحتجازهم في المشآت والقواعد العسكرية المدنية والاستراتيجية في كافة المدن العراقية واستمرار اعتقالهم حتى زوال شبح الحرب تماما .

● أعلن العراق عن استخدام الرعايا الأجانب لديه كدروع بشرية حيث يبلغ عددهم ٢١ ألف بينهم ٢٥٠٠ أمريكي في الكويت ، ٧٠٠ في العراق ، ٤٠٠٠ بريطاني في الكويت ، ٦٠٠ في العراق .

● في ٢٠ أغسطس ٩٠ هدد العراق جميع الدبلوماسيين المعتمدين في الكويت بضرورة إغلاق مقار بعثاتهم الدبلوماسية في موعد ينتهي في ٢٠ أغسطس وأعلن أن الذين سيفرضون ذلك سيعاملون كرعايا أجان عادين بدون أى صفة دبلوماسية .



## الفصل الثانى مواجهة الغزو العراقى للكويت



## الفصل الثاني : مواجهة الغزو العراقي للكويت

### علم :-

جاء احتياح العراق للكويت مفاجأة للعالم بأسره . وأكد هامشية نظريات الدفاع المشترك ، وانعدام فاعلية قوات درع الجزيرة ، وعدم فاعلية المؤسسات العربية ، كما أثبتت عدم تماسك الأمن القومي العربي، تلك المفاجأة أدت إلى إصابة مراكز اتخاذ القرار في العالم لفترة من الارتباك عقب الغزو مباشرة حيث لم يكن الوقت مناسباً للقيام بتحركات عسكرية مؤثرة ، حيث كانت الأهداف العراقية لم تتحدد بعد ، وكانت المعلومات المتداولة ضئيلة للغاية كما كان انعدام الأمن خطفا وخاصة للمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى .

### عمليات الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي " درع الصحراء "

انحصرت الجهود العربية والدولية في العمل السياسي والدبلوماسي لوقف تدهور الموقف مع بداية الغزو ، واصدر مجلس الأمن بعد خمس ساعات فقط من بدء الغزو قراره الأول رقم " ٦٦٠ " بإدانة العدوان العراقي والمطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط .

وفي مساء ٥ أغسطس ١٩٩٠ ، وعلى ضوء تزايد الحشد العسكري العراقي على الحدود الكويتية/السعودية والذي وصل خلال أسبوع من الغزو إلى نحو ١٢٠ ألف جندي وحوالي ٧٥٠ دبابة مما أعطى احتمال قيام العراق بقطر الهجوم للاستيلاء على حقول البترول في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات ، وفي مواجهة ذلك التهديد طلبت المملكة العربية السعودية الدعم العسكري من الولايات المتحدة ضمن قوات متعددة الجنسيات من الدول العربية والإسلامية .

وفي ٧ أغسطس ١٩٩٠ ، دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز " أف-١٦ " لالكون ، ٥٠ طائرة مقاتلة قاذفة من طراز " أف-١٥ " أنجيل إلى قاعدة الظهران في منطقة الأحساء شرقي السعودية ، وفي ٨ أغسطس ٩٠ دفعت ٣٥٠٠ جندي من قواتها المتمركزة في ألمانيا منهم ١٥٠٠ جندي من قوات " دلتا فورس " للعمليات الخاصة ومع تطور أحداث الأزمة ومع إصدار مجلس الأمن لقراراته المتعددة ، وفي ظل وعي العالم بأبعاد الموقف ، كان التفاعل الدولي لوقف أي هجوم عراقي يستهدف حقول البترول السعودي ، واستعداد دول العالم لتقديم الدعم العسكري للمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج .

وأخذت القوات الأمريكية والقوات متعددة الجنسيات تعدلق إلى الصحراء السعودية من خلال أكبر حرس حوى وبحري منذ الحرب العالمية الثانية ، لبناء أكبر حشد استراتيجي فيما أطلق عليه عملية " درع لصحراء " والتي بدأت في ٧ أغسطس ١٩٩٠ واستكملت في مدة خمس شهور كاملة انتهت في ١٦ يناير ١٩٩١ ، حيث بلغ حجم القوات المشتركة حتى ذلك التاريخ ٥٨٥ ألف جندي - ٣٩٥٠ دبابة ، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية ، ٢٩٠٠ طائرة مختلفة الأنواع ، ٧ مجموعات عمليات حاملة الطائرات ، عشرات السفن ، مئات الألوف من أطنان الاحتياجات الإدارية والفنية تحسوى قتال وذخائر ومياه ووقود ، ومهمات وتعميمات ومهمات وقاية كيميائية ،

وبعد إجراءات الفتح الاستراتيجي والتعبوي ومراجعة الخطط وتنظيم التعاون بين القوات لتنفيذ هذه الخطط وتحديد نظام وأسلوب القيادة والسيطرة ، وبعد تدريب القوات على المهام وبالتحديد يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بدأت العمليات الهجومية لقوات الائتلاف الدولي التي عرفت باسم "عاصفة الصحراء" ضد القوات العراقية المدافعة في الكويت .

### لولا : حشد القوات العراقية وفكرة عملياتها :

في مساء ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، أول أيام الغزو العراقي للكويت ، أصدرت القيادة العامة للقوات العراقية أمراً باستدعاء القوات الاحتياطية ، وأعلن في بغداد عن تعبئة (٩٤) ١٤ فرقة مشاة ، ٣ فرق مدرعة ، وتشكيل ١١ فرقة جديدة .

وفي نهاية عام ١٩٩٠ بلغ حجم القوات العراقية البرية ٤٨ فرقة كاملة ، تعدادها ٧٠٠ ألف جندي ، ٨ لواءات دفاع جوي بكل منها ٣ آلاف جندي بإجمالي ٢٤ ألف جندي ألحقت على الفرق المدرعة والمشاة إضافة إلى ٣٥٠ ألف جندي من قوات المقاومة الشعبية .

وفي الأول من سبتمبر ١٩٩٠ بدأت القيادة العراقية في توزيع هذه القوات بالكامل على المناطق العسكرية المختلفة ، وخاصة المنطقة الجنوبية منها حوالي ٢٤ فرقة ، أي ٥٠% من حجم التشكيلات العراقية وذلك لاحكام السيطرة على الكويت واحتمالات قيامها بتطوير الهجوم جنوباً .

وأشارت تقديرات وزارة الدفاع الأمريكية في ١٩ سبتمبر ٩٠ أن القوات العراقية التي تم حشدتها على طول الحدود الكويتية - السعودية والتي يمكن أن تقصد الأهداف القريبة منها قد بلغت ٣٦٠ ألف جندي عراقي ، ٢٨٠٠ دبابة ، ١٨٠٠ عربة قتال ، ١٥٤٠ قطعة مدفعية .

واستمر الحشد العراقي في تزايد مستمر مع تثبيت مدافع ساحلية على طول السواحل الكويتية وجنوب جزيرة بوبيان وفي رأس مينة جنوب الفاو ، الى جانب تركيز أربعة بطاريات صواريخ إستراتيجية ذات رؤوس كيميائية متطورة داخل الكويت وشمالها .

وفي أول نوفمبر ٩٠ أعاد العراق تنظيم قواته في المنطقة الجنوبية التي تشمل على جنوب العراق والكويت حيث وصل حجم القوات العراقية الى ٢٤ فرقة منها ١١ فرقة مدرعة ، ٧ فرقة مشاة ميكانيكي ، ٦ فرقة مشاة ، بإجمالي ٣٨١ ألف جندي عراقي ، ٢٨٨٩ دبابة ، ٢٩٢٧ عربة قتال ، ٢٤٤٨ قطعة مدفعية ، ٢٥٩٢ صاروخ مضاد للدبابات .

وقد اتخذت اوضاعها طبقاً لفكرة عملياتها كالآتي :

- ٦ فرق مشاة كانت تقوم بتأمين الساحل الكويتي بالكامل وبعمق ١٠-١٥ كم بالتعاون مع المدفعية الساحلية ، وزوارق الطوربيد والصواريخ البحرية ، مع تلقيم بداخل الموانئ الكويتية بالغام بحرية ثابتة تحت السطح ، وقد امتدت مهمة التأمين للفرق المشاة حتى شط العرب في مواجهة الحدود الإيرانية من الفاو حتى الخصب مع استمرار تأمين مدينة الكويت بفرقة مشاة كاملة .
- ٧ فرقة مشاة ميكانيكي كانت تقوم باحتلال خط دفاعي كان قد تم تجهيزه جنوب الكويت والمنطقة المحيطة في أقصى الغرب مع الحدود السعودية ، وبعمق ١٥ كم .
- ٦ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات ، وتركزت بمعدل فرقة مدرعة خلف كل فرقتين من المشاة والمشاة الميكانيكي على الحدود الجنوبية الكويتية وداخلها ، وفي شبه جزيرة الفاو وعلى بعد ٣٠ كم في العمق للقيام بالضربات والهجمات المضادة .

(٩٤) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت - المكتب العربي للمعارف - القاهرة - ص ٣٧ ، ٧٣ ، ٧٤ .

- ٥ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات في منطقة شمال وغرب الكويت والمنطقة الواقعة شمال مطار الرملة وجليبية ، لدعم الدفاعات الامامية والتدخل لمنع عزل مدينة الكويت وتكون القوات العراقية على استعداد للتحويل للهجوم الشامل بهدف احدث اكبر خسائر ممكنة في القوات المواجهة لها ، والاستيلاء على حقول البترول في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات المتحدة طبقا لفكرة العمليات الآتية <sup>(٥٥)</sup> : -
  - توجيه ضربة صاروخية كيميائية مفاجئة على التجميع الرئيسي للقوات المشتركة في مواجهتها وفي العمق وعلى حقول البترول - تنفذ قبل آخر ضوء بساعتين - تسبقها بساعة واحدة ضربة جوية شاملة بقاذفات القنابل على نفس الأهداف •
  - وبقرة ٨ فرقة "٤ فرقة مشاة ميكانيكي ، ٤ فرقة مدرعة " يتم توجيه ضربة رئيسية مع الاختراق السريع لـبلا ، في مواجهتها وبالتعاون مع ٤ فرقة مدرعة يتم توجيه ضربة أخرى والالتفاف شمال المنطقة الخشبية - وادي الباطن لتطويق القوات المشتركة في مواجهتها ، والوصول الى الظهران والاحساء عبر خمسة محاور ، وبنجاحها في مهمتها تابع هجوما جنوبا في اتجاه دولة قطر والإمارات •
  - وفي اليوم الثاني للعمليات يتم ابرار ٢ لواء مظلات جوا بطائرات الهليكوبتر في المناطق الشرقية في السعودية وفي قطر طبقا للموقف ، وفي نفس الوقت تبدأ مجموعات التخريب التي يتم دفعها مسبقا في اجراء عمليات تدميرية لحقول البترول البرية والبحرية في الخليج بشكل عام •
  - وبتنام دفع القوات المهاجمة يتم دفع الفيلق الأول من المنطقة المركزية العراقية "بغداد" ليحل محلها ويستمر في تأمين المنطقة الجنوبية خاصة منطقة البصرة والرملة وجليبية ، مع اعادة توزيع ٣ فرق مشاة لتأمين الحدود الجنوبية للكويت بالتحاذ اوضاع دفاعية على مواجهة واسعة وبالتعاون مع ٦ فرقة مشاة السابق تواجدها يستكمل الدفاع عن الساحل الشرقي للكويت •
  - ولغاوة اعمال قتال الفرق المهاجمة تقوم القوات البحرية العراقية ببث الالغام البحرية بطريقة مبعثرة في الخليج العربي ، كما تبدأ الوحدات الخاصة "الماوير" بالقيام بغارات ليلية على القوات المشتركة في المواجهة وفي العمق •
- ثانيا : القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الإسلامية والصدقية :**
- اتخذ الملك "فهد بن عبد العزيز" خدام الحرمين الشريفين قراره التاريخي بدعوة القوات الإسلامية والصدقية لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها بعد دراسة متأنية لابعاد الموقف سياسيا واقتصاديا وعسكريا •
  - وقد بنى خدام الحرمين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدافع لذلك القرار أولا - التفوق العسكري الحاسم التي تتمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها ، وثانيا - الحشد الكبير المتزايد يوما بعد يوم على الحدود الكويتية / العراقية - وثالثها - عدم الثقة في نوايا صدام حسين والمفاجأة والسرية التي اتم بها غزوه للكويت والسيطرة عليها في اطار مظهر من انه كان تخطيطا شاملا ومدروسا احاطة الرئيس العراقي بالكتف من الخلداع والهداء - ورابعها - التردد والانقسام العربي بين مؤيد ومعارض ومحايد للغزو العراقي للكويت وعدم الحسم في مواجهته وبالتالي صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلحة وعربية شاملة تتوافق مع الحجم والقوة المسلحة العراقية - وخامسها - انه حق في حالة امكانية حشد قوات عربية واسلامية في مواجهة

<sup>(٥٥)</sup> جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت / المكتب العربي للمعارف - القاهرة - ص ٧٤ ، ٧٥

العراق فانما تنظر الى وسائل النقل الاستراتيجية بحراً وحواء التي تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد في الوقت المناسب - وسادسها - التصت الذي ابداه النظام العراقي وعدم استجابته لأمى مادارة عربية أو اسلامية يمكن مسن حلالها التوصل الى حل سلمي للامزة في الطاق العربي والاسلامي \*

- اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الإسلامية والصديقة بعد أن أكسدت مصيادر المعلومات من خلال الصور الجوية التي التقطتها الاقمار الصناعية - من الوايا العدوانية للرئيس صدام حسين من خلال حشده لحجم من القوة وصل الى ٢٤ فرقة متنوعة بإجمالي ٣٨١ ألف حدى ، ٢٨٨٩ دبابسة - وبعد أن أعطى فرصة كاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية من كافة الفرص لإيجاد حل عربي للأزمة سواء كان سلمي أو عسكري \*

### ● الولايات المتحدة وقرار دعوة القوات الصديقة :

إثر الغزو العراقي للكويت اجتمع مجلس الأمن القومى الأمريكى بكامله في الساعة الثامنة من صباح ٢ أغسطس ٩٠ بتوقيت واشنطن برئاسة الرئيس الأمريكى جورج بوش لتقييم نتائج الغزو العراقي للكويت واحتمالاته مستقبلاً .

وقد عرض مدير المخابرات المركزية <sup>(٩٦)</sup> تقريراً يفيد بأن الكويت تم احتلالها بـ ١٠٠,٠٠٠ من القوات العراقية وان ذلك الحجم من القوات يمكنه بسهولة أن يواصل استمرار هجومه لتعطيم دفاعات المملكة العربية السعودية وتدمير قواتها المسلحة التي لا تتجاوز ٧٠,٠٠٠ من القوات مما يؤكد خطورة الموقف في منطقة الخليج وبصفة خاصة في المملكة العربية السعودية ، وتم صوغ القراحين امام الرئيس " بوش " للدخول في الخليج وإيقاف طموحات الرئيس العراقي ومنعه من مواصلة هجومه جنوباً - أولها - توجيه صربة النظامية واحدة بواسطة حاملات الطائرات الأمريكية من قواعدها بمنطقة الشرق الأوسط والمطقة الأوربية ، تركر اهدافها ضد التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية في كسل من العراق والكويت والاهداف الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية في العراق يدخل ضمنها النابى البترول المتصدد الى تركيا -السعودية ومن البترول العراقية في البحر الى جانب مؤسسات العراق النووية والكيميائية \*

وقد الفى ذلك الاقتراح باعتباره تحريضا قد يدعو صدام حسين لشن هجوم على الدولتين - كما أن ضرب المنشآت النووية والكيميائية قد يحدث تصعيداً خطيراً للامزة - وثانيهما - تنفيذ الحطة " ٩٠-٩٠٢ " للدفاع عن المملكة العربية السعودية ، التي تحتاج الى حشد من القوة المسلحة قد يصل الى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل وهو الأمر الذي قد يستغرق شهوراً \*

وقد وحد هذا الاقتراح قبولا من الحاصرين الا أنه اقترح أن تطور تلك الحطة بحيث لا تقتصر فقط على الدفاع بل امكانية تحوفا الى عملية هجومية لطرد القوات العراقية من الكويت اذا تطلب الموقف ذلك \*

ول ٣ أغسطس ١٩٩٠ ، اجتمع مجلس الأمن القومى الأمريكى للمرة الثانية في البيت الابيض برئاسة الرئيس الأمريكى جورج بوش ، وقد تم فيه تقييم لحجم القوة العراقية والتي تزايدت بشكل لا يمت على التساؤل وان حجمها واوراعها داخل الكويت يشير الى كثير من الاحتمالات صمها القيام بتطوير الهجوم ومواصلة الاندفاع جنوباً والوصول الى العاصمة السعودية في الرياض والتي تبعد مسافة ٢٧٥ ميلا منها خلال ثلاثة أيام \*

<sup>(٩٦)</sup> بوب وردود / اسرار صناعة القرار الأمريكى غرب الخليج - ص ١٨١، ١٨٢

وقد قدم " سكوكوف " مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي طريقين متوازيين يمكن للولايات المتحدة السير بهما أولهما - أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لإيقاف هجوم صدام حسين بالنظر في اتجاه المملكة العربية السعودية وإن تعلم ذلك الاستعداد على العالم أجمع - وثانيهما - هو السعي لاسقاط صدام حسين سرا من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ولا يجب أن يكشف ذلك للعالم .

وكان تعليق الرئيس بوش على ذلك الطريق - " أن العمل السري سوف يكون صعبا أن لم يكن مستحيلا بالنظر الى أن صدام حسين يدير دولة بوليسية وقد استخدم اساليب وحشية لقمع أى منشق أو معارض " .

ولكن لم يمنع في أن تبدأ وكالة المخابرات المركزية في التخطيط لعملية سرية لزراعة نظام الحكم امسلا في اراحة صدام حسين عن السلطة - الى جانب انه يريد مجهودا من كل الجهات خلق الاقتصاد العراقي ، ومساندة جماعات المقاومة المناهضة لصدام داخل وعارج العراق .

وطلب الرئيس بوش من كل من " وزير الدفاع تشيني والجنرال باول رئيس الأركان وشوارسكوف " قائد قوات القيادة المركزية والتي شكلت كقوة تدخل سريع للدفاع عن منطقة الخليج تنفيذا " لبدأ كارتر " والذي أعلنه في يناير ١٩٨٠ في اطار نظرية أمن أمريكية صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج في مواجهة التهديد الإيراني في ذلك الوقت ( طلب بوش منهما الاجتماع به في كامب ديفيد في اليوم التالي ١٤ أغسطس ١٩٩٠ لبحث الخيارات العسكرية .

وبعد ظهر يوم ٣ أغسطس ٩٠ تم لقاء بين الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن مع وزير الدفاع الأمريكي تشيني والجنرال باول رئيس الأركان ، حيث أطلعا على الصور الجوية التي التقطت بواسطة الأقمار الصناعية ، والتي أوضحت حجم الحشد العراقي ووضاعه المحيطة على الحدود السعودية الكويتية .

وقد قام الجنرال "باول" بعرض ملخص لخطة العمليات ( ٩٠ - ١٠٢ ) قائلا " إنها قوة ضخمة جدا يصل تعدادها بين مائة الى مائتي ألف مقاتل " وقد اتصل الأمير بندر بالملك فهد حادم الحرمين الشريفين لابلأغه بحقيقة التهديد العراقي ، قال بندر " أن صور القمر الصناعي قد أكدت أن السعودية تتعرض لتهديد خطير وإن التهديد حقيقي " .

حيث سأله الملك فهد " هل رأيت بعينك هذه الصور ؟؟ " فرد بالاجاب - الامر الذي أدى الى موافقة حادم الحرمين على لقاء وفد أمريكي لبحث الموقف على أن يحضروا الى المملكة ومعهم الصور الجوية .

وفي مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ كان لقاء الملك فهد عاهل السعودية ومعه ستة من أعضاء الحكومة السعودية والفراد الاسرة الحاكمة ، منهم وزير الخارجية ونائب وزير الدفاع السعودي ، مع وفد أمريكي برئاسة وزير الدفاع تشيني ومعه الجنرال شوارسكوف وبوب كايتس من مجلس الأمن القومي و نيل ولفويتس وكيريل الوزارة للشئون السياسية وبيتر وليمز وتشارلس فريمان سفير الولايات المتحدة في المملكة السعودية ومستول الخدمات الأجنبية الذي يتحدث العربية ، وخبر المخابرات الأمريكية من المركز القومي للصور الجوية . ومعه أحدث الصور التي التقطتها الاقمار الصناعية وأكثرها سرية .

وقد عرض وزير الدفاع الأمر على الملك فهد خطة ذات شقين - الأول - التعاون لحماية المملكة العربية السعودية من غزو عراقي محتمل - والثاني - تهجير العراق بزيادة فاعلية الحصار الاقتصادي والذي قد يدفع الرئيس العراقي للاسراع بغزو السعودية .

وقد نقل وزير الدفاع الأمريكي أربعة صماعات عن لسان الرئيس الأمريكي جيسورج بوش - - - والحسب - أن الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بقوة ملازمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لسردع الرئيس العراقي صدام حسين أو العمل على معه اذا فشل الردع .

ثانيها - أهمية تواجد قوة أمريكية في المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعبر القوات العراقية للحدود السعودية وان القوات الأمريكية ستعود فور انتهاء الخطر العراقي .

وثالثها - أن التعاون مع المملكة السعودية سرف يجعل القوة المسلحة السعودية القادر على الدفاع عن المملكة بعد رحيل القوة الأمريكية والتي ستكون قادرة على العودة السريعة عند الحاجة إليها مرة أخرى .

ورابعها - أن الانتظار أكثر من ذلك سوف يصبح خطراً دائماً ، وأن الرئيس الأمريكي يتطلع الى سرعة الموافقة على طلب القوات الأمريكية ، والتي يسعى الرئيس الأمريكي بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لان تصح هذه القوات قوات دولية تضم الى حوارها قوات من دول المنطقة العربية .

وبعد دراسة وتحليل دقيق للموقف وعرضه للصور الحوية وخطة الحشد الأمريكي ، كان القرار التاريخي للملك فهد خادم الحرمين الشريفين لتبدأ عملية " درع الصحراء" بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط أهمها -

- التأكيد على القيام بعملية ردع "أي التهويل فقط لاحار الرئيس العراقي على سحب قواته المسلحة من الكويت دون قتال " ،
- أن يتم التحول لنهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محاولات الحلول السلمية .
- أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون غزو العراق .
- أن تشترك قوات عربية وإسلامية الى جانب القوات الصديقة وتكون في صدارة القوات المسلحة التي تحرر مدينة الكويت .
- أن تسحب القوات الصديقة من الاراضي السعودية بعد انتهاء مهمتها المكلفة بما مباشرة وهى تحرير الكويت وعودة الشرعية لها .
- أن تلتزم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والإسلامية فيما ستفعله من عمليات قتالية .

وعلى ضوء ذلك فقد تحددت مهمة القوة الأمريكية لتكون " الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقي مع الاستعداد لعمليات أخرى اذا تطلب الموقف " ، وكان الأمر الفوري لها هو تنفيذ خطة العمليات (٩٠-١٠٢) ، ومن المناعة للطروف التي صدر فيها القرار التاريخي لحادم الحرمين دعوة القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة ، والصعوبات المتلاحقة والحاسمة التي أحدثتها النظام العراقي من تمييز لمعالم وحصرية الدولة الكويتية والسترايد المستمر لي حشد وساء قواته المسلحة على الحدود السعودية وتزايد التهديد والاحطار التي تعرض لها المملكة السعودية طقساً لما اكتدته الصور الحوية ، مع عدم وجود أى نادرة لاستحانة الرئيس العراقي صدام حسين لقرارات المجتمع الدولي الصلدة عن مجلس الامن او قوله للوساطة العربية او الإسلامية مع وضوح المعر العربى عن امكانية توفير جميع قتالى عربى واسلامى يتوارى مع القوة المسلحة العراقية يكون قادراً على ردعها وفرض انسحابها او التحول للسهجوم اذا تطلب الموقف فزعيتها ، كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد حادم الحرمين الشريفين على التعجيل باتخاذ قراره بدعوة القوات الصديقة للمشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية . بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والحث والتحليل ، الامر الذى ادى الى صدوره مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ بعد خمسة ايام كاملة من غزو القوات العراقية



للكويت ، الى جانب أحاطه بالعديد من الضمانات التي تجعل من تواجد القوات الصديقة على الاراضي السعودية وجودا مؤقتا ينتهي بانتهاء المهمة التي تم حشدده من اجلها وهي " تحرير الكويت " مما جعله وبحق قرارا تاريخيا .

### ثالثا :- حشد القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة " العملية برع الصحراء "

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في بحركها لمواجهة الأزمة ، أن يتم تحت مظلة دولية ، وأن يشترك معها بطريقة عملية وفعالة أكبر عدد ممكن من دول العالم ، ومن خلال شرعية قرارات مجلس الأمن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في ارسال قواتها الى المنطقة تحت مظلة الأمم المتحدة باسم القوات المتعددة الجنسيات أو قوات الائتلاف الدولي ، ودادت عملية النقل الاستراتيجي للقوات وتنظيم الدفاع عن المملكة العربية السعودية والتي أطلق عليها عملية " درع الصحراء " .

وقد حددت الولايات المتحدة أهداف عملية " درع الصحراء " في الأتي :-

- حماية المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج من احتمالات العدوان العراقي وتأمين حقول النفط فيها ضد مختلف صور العدائيات .
- ردع العراق واجباره على الاسحاب من الكويت .
- عودة السلطة الشرعية الى الكويت .
- حماية المصالح والرعايا الأمريكيين والأجانب في المنطقة .
- الاسهام في إعادة التوازن الاستراتيجي العسكري في منطقة الخليج مما يضمن الاستقرار السياسي والعسكري مستقلا .

وقد حرصت الولايات المتحدة على تشجيع المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية في طلب الدعم من دول صديقة ، كما طالبت حلفائها في الاشتراك بالدعم العسكري والمادي حتى بلغ إجمالي الدول المشتركة في عملية " درع الصحراء " ٣٠ دولة .

وفي ٧ أغسطس ١٩٩٠ ، دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز " أف-١٦ " فالكون ؛ ٥٠ طائرة مقاتلة قاذفة من طراز " أف-١٥ " أميل الى قاعدة الطهران في منطقة الاحساء شرقي السعودية ، وفي ٨ أغسطس ٩٠ دفعت ٣٥٠٠ جندي من قواتها المتمركزة في ألمانيا منهم ١٥٠٠ جندي من قوات " دلتا فورس " للعمليات الخاصة وفي اجتماع طارئ للجنة العربية في القاهرة في ١٠ اغسطس ٩٠ صدر قرارها والذي تضمن ارسال قوات عربية واسلامية الى السعودية والامارات وأكد حق المملكة العربية السعودية في دعوة دول صديقة للمشاركة تعزيز الدفاعات السعودية .

واعتمادا من منتصف اغسطس بدأت احراوات النقل الفعلية لقوات العملية " درع الصحراء " وبدأت الولايات المتحدة بنقل جميع القوات التابعة للقيادة المركزية الامريكية وهي التي يطلق عليها قوات الانتشار السريع تابصها الفرق المشاة الميكانيكي والمدربة ومشاة الاسطول .

ومن خلال جسر حوى اشتمل على ٣٥ طائرة لنقل عسكري ، ٣٠ سفن حربية يوميا ، استمر تدفق القوات خلال شهر اغسطس والاشهر التالية له ، وشهدت المنطقة تحركات لانظر لها في التاريخ " برا وبحرا وجوا " مشتملة على قوات برية - جوية وبحرية - وحاملات طائرات والحشود الادارية والفنية الهائلة اللازمة لهذه القوات .

وقد اعتمد نقل القوات على الطائرات العسكرية العملاقة من طراز "سي-٥٠ جالاكسي"، "سي-١٤١"، والطائرات المدنية وسفن الشحن العسكرية والسفن العملاقة وعلى مدى ٥ شهور استمر الحشد العسكري الائتلاف الدولي في عملية "دروع الصحراء" وحتى بلغ حجم القوات المشتركة ٥٨٥ ألف جندي، ٣٩٥٠ ٢٩٥٠ قطعة مدفعية ٢٩٠٠ طائرة قتال مختلفة الأنواع، ٧ مجموعات عمليات حاملة للطائرات، ٢١٩ سفينة مئات الآلاف من اطنان احتياجات الادارية والفنية تحوى قنابل وذخائر، ومياه ووقود ومهمات وتعيينات وكيمائية.

### رابعاً .. وصف مسرح العمليات البري :

امتد مسرح العمليات البرية ليشمل دولة الكويت بكاملها الى جانب اراضي المملكة العربية السعودية، ومنطقة "عرعر" في الشمال الغربي وحتى مركز "الخليج" في الشمال الشرقي وفي العمق وبالتجاه الجنوب، من مدني في الغرب وحتى "المغوف" و"ابقيق" شرقاً، اما باتجاه الشمال فكان مسرح العمليات يمتد داخل الاراضي اله محافظتي "التبج" و"المنفى" غرباً بما في ذلك مدينة "السمارة" وفي اتجاه الشرق مروراً بمحافظتي "ذي قار" و" شرقاً بما في ذلك مدينة "الناصرية" وجنوب "البصرة" بمساحة تصل الى حوالي ٣٥٠,٠٠٠ كم<sup>٢</sup>.

### أ - طبيعة الارض :

تتميز طبيعة الارض في مسرح العمليات بصورة عامة بانها منبسطة بشكل شبه تام عدا الجزء الجنوبي والواقع في المملكة العربية السعودية حيث تتخلله بعض الكتيان الرملية وبعض المرتفعات البسيطة نوعاً، اما الشرقية من مسرح العمليات والقرية نسبياً من سواحل الخليج العربي فانها تشمل على كثير من السبخات التي منسوب المياه فيها خلال فصل الشتاء زيادة كبيرة، كما تتميز الاراضي العراقية في المنطقة الواقعة في محافظة "ا" بوجود المستنقعات الواسعة مثل "خور الحمار" الذي يمتد من الشرق الى الغرب لمسافة تصل الى مائة كم تقريباً تبدأ الارض في مسرح العمليات منخفضة في الشرق على ساحل الخليج العربي وتدرج في الارتفاع كلما غرباً الا ان هذا الارتفاع لا يصل الى اقاصه إلا لبضع مئات من الأمتار، وتوجد ضمن مسرح العمليات وخاصة الشمالي منه عدة أودية أهمها - وادي "حفر الباطن" الذي يمتد من العراق جنوباً وبحاذية الحدود الكويتية - العراقية الى ان يصل الى مدينة "حفر الباطن" في المملكة العربية السعودية، ولاتوجد ضمن مسرح العمليات طبيعة ذات قيمة الا انه توجد بعض المزارع في كل من المملكة العربية السعودية والكويت وهي عموماً مزارع المساحة، اما في الجانب العراقي فتوجد مزارع كبيرة نسبياً وخاصة بالقرب من مصادر المياه العذبة، ولاتوفد الارض على وجه العموم الاخفاء والاستتار وتحتاج الى اعمال هندسية كبيرة لعمل ذلك، وتوجد العديد من الارتوازية في المناطق المختلفة من مسرح العمليات منها صالح للشرب ومنها ما يصلح للاستخدامات الاخرى

### ب- صلاحية الأرض لعبور الآليات :

يعتبر سطح مسرح العمليات الترابي صالحاً لعبور جميع انواع الآليات في معظم اجزائه عدا بعض المناطق - طريق "النايلين" في اتجاه قرية "السعرة" حيث تكثر في تلك المنطقة الكتيان الرملية وهي ما يعرف بصحراء كما توجد مناطق اخرى صعبة العبور قريبة من الساحل تتميز باراضيها السبخة التي تعيق تحرك الآليات الثقيلة اثناء فصل الشتاء كما هو الحال ايضاً في المناطق والمستنقعات الواقعة في العراق جنوب وجنوب غرب مدينة "ا" اما المناطق الشمالية فمعظمها صالحة للحركة وخاصة اثناء فصول الجفاف،

### ج - الطرق :

توجد مسرح العمليات عدة طرق معبدة والكثير من الطرق الممهدة فهناك الطريق الرئيسى الممتد من "الرياض" الى "الظهران" ومن "الرياض" الى "حفر الباطن" والطرق الممتدة من "الظهران-الخافجي-الكويت" وطريق "الظهران الى حفر الباطن" وهو مايشتمل بطريق "التابلاين" كما ان هناك طريق "النويصب-الكويت" الساحلى وطريق "النويصب-الكويت" السريع ، ثم طريق "حفر الباطن -الرقعي/ الجهراء-الكويت" كذلك طريق "الكويت- صفوان" وطريق "الكويت- ام قصر" وفي العراق هناك الطريق الرئيسى رقم ٨ الواصل بسين "السماعة" وبين كل من "ابوالخصب" و"ام قصر" وطرق "البصرة - أبو الخصب- صفوان" وجميع هذه الطرق تصلح لسيير الحملات العسكرية  
الضخمة .

### د - المناخ :

يتميز مناخ مسرح العمليات بطقس رطب وحار خلال فترة الصيف في المناطق القريبة من الساحل وحار جفاف في المناطق الداخلية ، اما في فصل الشتاء فيصبح الطقس اقل رطوبة في المناطق الساحلية ولكنه يتميز بطقس بارد نسبيا على وجه الغيوم خلال شهرى يناير وفبراير ومعتدل خلال شهرى ديسمبر ومارس ، كما تسقط بعض الامطار خلال فصل الشتاء .

### هـ السكان :

يتميز السكان في الجزء الواقع ضمن المملكة العربية السعودية من مسرح العمليات بالولاء لحكومته ، ويعمل معظمهم اما في القطاع الحكومي او في شركات البترول او في الاعمال الخاصة وذلك ضمن المدن والقرى الرئيسة ، اما في القرى الصغيرة فمعظم السكان يعملون اما في الزراعة او الرعي ، ويبلغ تعداد سكان هذه المنطقة حوالى مليون نسمة ونصف ، اما في الكويت فينقسم السكان الى عدة اقسام منهم الكويتيون ومنهم العرب حاملو جنسيات بلادهم ومنهم الاجانب بدون جنسية معروفة ويبلغ سكان الكويت حوالى مليون نسمة .  
اما في العراق فيتميز السكان جنوب العراق بالولاء لبلادهم في غالبيتهم الا ان نظام الحكم العراقي وبسبب الضغوط التي مارسها عليهم فان الكثير منهم يتحينون الفرصة للثورة على نظام الحكم خاصة اذا هبت لهم المساندة الخارجية .

### خامسا .. وصف مسرح العمليات البحري :

يتكون مسرح العمليات البحرى من خمسة مناطق للعمليات تشمل - البحر الاحمر - خليج عدن وشمال البحر العربي وخليج عمان والخليج العربي .

ويعتبر الخليج العربي منطقة العمليات الهامة حيث يقع عليه معظم اطراف الرام ، وتتحضر المنطقة البحرية الهامة في الخليج بين خطى عرض من ٢٥ الى ٣٠ وبين خطى طول من ٤٨ الى ٥٦ ، كما يوجد في الخليج العربي عدة جزر هامة هي جزيرة "بوبيان" ، "الفيكا" ، "كوبار" الى جانب بعض المنصات البترولية الهامة في الشمال مثل "منصات الخالجي" ، "النيروز" ، "اردشير" ، "سيروس" ، "الضرة" ، "الحوت" ، "لولو" ، "الزلف" ، "النسالية" .  
كما يوجد لدولة الكويت اربعة موانئ على الخليج ، ميناء "الكويت" ، "الاحمدى" ، "الشعيبة" ، "عبد الله" - هذا الى جانب اربعة موانئ اخرى بالعراق ميناء "البصرة" ، "ام قصر" ، "المغمور" ، "البكر" وتتراوح اعماق المياه في الخليج بين ١٠ مترا الى ٨٠ متر في المياه الدولية وتنقص الاعماق كلما ابعدنا شمالا حتى تصل الاعماق في المياه الدولية في الشمال بين ١٠ الى ٤٠ متر ، ويوجد صعوبة كبيرة في الملاحة على السواحل وقربا من الشواطىء وخصوصا في المناطق الشمالية ، لوجود كثير من المياه الضحلة والجزر المغمورة والنايب البترول والمنصات البترولية .

ولا يفضل القيام بالعمليات البرمائية الواسعة على ساحل الخليج العربي بشكل عام وبصفة خاصة في المناطق الشمالية من الخليج "سواحل الكويت"، حيث افالم تسمح ملاحيا منذ فترة طويلة، ولضخالة المياه على السواحل بالاضافسة للالعام الكثرة التي زرعت فيها من قبل العراق وبطريقة عشوائية مما يجعلها تسمح فقط بعمليات الانزال الصغيرة .

وللمملكة العربية السعودية سواحل على البحر الاحمر والخليج العربي، فيبلغ طول الساحل الغربي المطل على البحر الاحمر ١٨٠٠ كم تقريبا، والساحل الشرقي المطل على الخليج العربي ٥٠٠ كم تقريبا وتحيط بسواحل المملكة العربية السعودية ثلاث مضائق بحرية هامة "مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس" وهذه المضائق الثلاثة هي المدخل للسواحل والمياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية .

ويوجد للمملكة العربية السعودية قاعدتين بحريتين رئيسيتين "قاعدة الملك عبد العزيز البحرية في الجبيل وقاعدة الملك فيصل البحرية في جدة" والمسافة البحرية الفاصلة بينهما ٣٥٠٠ كم تقريبا .

كما يوجد للمملكة العربية السعودية عدد من القواعد البحرية الثانوية في "رأس مشعاب، رأس الفار، القطيفة" كما يوجد للمملكة منشآت ومصعات بترولية على البحر الى جانب وجود جزر هامة في البحر الاحمر "كجزر القرسان" المواجهة لجزائر "جزر حسان" المواجهة لأملج، هذا الى جانب جزر المملكة في الخليج العربي منها "الجزيرة العربية، القرن، القرين، القريان" .

- ويشمل خط الجبهة مع الكويت كلا من المنطقة الشمالية والشرقية .
- حدود ومسؤوليات المنطقة الشمالية : تمتد مسؤوليات المنطقة الشمالية من "مركز الحماطات" في الشمال الشرقي على الحد الكويتي الى "مقر النعام" على الحد السعودي العراقي غربا وتقتد الى الجنوب الشرقي لمنطقة "رماسح" والى الجنوب الغربي لمنطقة "الشقيق" .
- حدود مسؤوليات المنطقة الشرقية : تمتد مسؤوليات المنطقة الشرقية من "مركز الحماطات" في الغرب الى "مركز الخليج" والمياه الاقليمية في الشرق .

#### سادسا : تنظيم القيادة والسيطرة على قوات الائتلاف :-

- لحل مسائل القيادة والسيطرة على القوات الأجنبية والعربية تم تشكيل قيادتين عسكريتين :-
- الأولى (القيادة المركزية) .. ويتولاها الجنرال شوارسكوف وتوضع تحت قيادتها القوات الأمريكية والأجنبية .
- الثانية .. وهي القيادة المشتركة ومسرح العمليات بقيادة الفريق خالد بن سلطان وتوضع تحت قيادته القوات العربية والإسلامية .

• بناء على توجيهات وامر صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ فقد تم تشكيل قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات، واستندت قيادتها لصاحب السمو الملكي الفريق الركن/خالد بن سلطان بن عبد العزيز حيث قام سموه باختيار نخبة من ضباط القوات المسلحة السعودية من ذوي الخبرة والكفاءة وقد وضعت قيادة المنطقتين الشمالية والشرقية والقوات الجوية والبحرية من المملكة ومجموعتي الدفاع الجوي الخامسة والسادسة تحت إمرة هذه القيادة كما تم تشكيل قيادة أمامية متقدمة في كل من المنطقتين الشمالية والشرقية مرتبطة مباشرة بقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ويرتبط اداريا وعمليا بقوات درع الجزيرة للدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والقوات العربية والإسلامية والدول الاخرى، حيث بلغ عدد الدول التي عملت تحت قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات (٢٤) دولة

من اصل (٣٧) دولة وامتد مسرح العمليات غربا حتى منطقة " عرعر " حيث تم تشكيل قوة كافية تحسبا لآى عمليات التفاف او اختراق من قبل القوات العراقية لاراضى المملكة العربية السعودية ، ولم ينحصر دور قيادة القوات المشتركة فى قيادة القوات التى تعمل تحت قيادتها وانما امتد ليمارس دورا متميزا فى عملية الاسداد والامداد لجميع القوات الشقيقة والصديقة التى تواجدت على اراضى المملكة العربية السعودية والتى وصل عددها الى اكثر من (٧٥٠) الف مقاتل ، حيث قامت حكومة حادام الحرمين الشريفين متمثلة فى القوات المشتركة بتأمين الايسواء والتأمين الادارى (المواصلات والوقود والعلاج لهذه القوات ) ، كما تم تسخير كافة موارد الدولة " البنية الاساسية " لخدمة الجهود الجارى من طرق ومطارات وموانى ووسائل اتصالات ووسائل نقل ومزاقى ومشتات حكومية وخاصة ، والتى ساهمت بشكل كبير فى النجاحات التى تحققت لأكبر حشد عسكري بعد الحرب العالمية الثانية ، مما يعد انجازا كبيرا يعد ذاته بحسب للمملكة العربية السعودية ، والذي كان لطبيعة المسرح ها وما توفر به من خدمات وتأمين اثره المباشر فى عملية تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية ، هذا الى جانب دور هذه القيادة فى التنسيق والمتابعة ووضع خطط التدريب والتدريب المشترك مع القوات الشقيقة والصديقة لرفع مستوى الاستعداد القتالى لها واتخاذ الإجراءات الخاصة بالنسيق الضرورى فيما يتعلق بالمعلومات والتخطيط العمليانى ونظام القيادة والسيطرة ، وبالتالي فقد حقق هذا التنسيق مستوى عال من الوحدة فى اطار العمليات العسكرية .

• وقد استمرت اجراءات الإعدادات المتلاحقة فى منظومة عمل متكاملة من القادة والقيادات بالتوازي مع اجراءات اعداد المسرح وحشد القوات الصديقة والشقيقة بالمسرح ، مع توفير احتياحاتها ، وتدريب مطالها من معدات وامكانيات لتتطلبها سرعة إعدادها لناء دفاع ثابت ومتن لتلازم الموقف ، كاستيقية عاجلة ، وفى اطاره يتم استكمال بناء القدرات ، اللازمة للتحجير .

## تخطيط وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء "

١ تحدد هدف التخطيط لعملية درع الصحراء للقوات المشتركة فى تأمين الاراضى السعودية ، فكان المهدف من التعزيزات الأولية للقوات الحوية والبحرية والريية . • هو إعداد تشكيلات قتالية فى مسرح العمليات قادرة على الرد على الهجوم العراقى الذى يحتتمل ضد الاراضى السعودية ، مع تأمين الموانئ والمطارات الحوية فى شمال اراضى السعودية القريبة من ساحل الخليج ، وفى البداية كانت مهمة قوات الائتلاف هى الانتشار فى منطقة العمليات لمسح أى عدوان عراقى حديد وللدفاع عن اراضى المملكة العربية السعودية (٥٧) وبالتالى فقد تمحددت الاهداف العسكرية المشتركة السعودية والأمريكية . فى اقامة قدرة دفاعية على مسرح العمليات تواجه أى الدفاعات عراقية جديدة وتنعها من استمرار العدوان ، وبناء قوات تحالف متكاملة لتنفيذ الردع والدفاع عن السعودية وهزيمة أى هجوم عراقى ، والواقع أنه تم تطوير هذه الخطة بزيادة حجم قوات الائتلاف .

من الرسالة يوضح حجم واتجاهات القوات الصديقة فى العملية " درع الصحراء " .

## أولاً : الاستراتيجية الدفاعية لعملية " درع الصحراء " :-

بنيت الاستراتيجية الدفاعية في ضوء زيادة حجم القوات داخل مسرح العمليات مع تصاعد عملية الفتح الاستراتيجي للقوات ، وتحدد معالم هذه الاستراتيجية من خلال ثلاثة مراحل فرعية :

- المرحلة الأولى ( الردع مع التأمين ) الفترة من ٧-٢٠ / ٨ / ١٩٩٠
- وتهدف الى توفير قوة الردع مع احتمال المواجهة المباشرة بين العراق والقوات البرية للدول المتحالفة مع تحقيق امكانية جوية لمرحلة ( تأخير ) تقدم القوات العراقية المهاجمة ، وقد خططت هذه الاستراتيجية على أساس تنفيذ عمليات دفاعية برية مرتبطة بعمليات هجومية استراتيجية ضد العراق بحيث تهدف الى
- فرض أقصى تأخير وتعطيل وارباك لتقدم القوات العراقية .
- السماح بتحسين مستوى القدرات الدفاعية .
- اجبار العراق على إيقاف عملياته الهجومية وذلك بإدارة عمليات هجومية استراتيجية جوية ضد القوات العراقية .

## ● أهداف العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع للصحراء " ( للمرحلة الأولى ) :-

أكدت استراتيجية الائتلاف تنفيذها لعمليات دفاعية برية مرتبطة بعمليات استراتيجية هجومية ضد العراق وقد تحدت أهداف هذه العملية في الإطار التالي <sup>(٥٨)</sup> :-

- فرض أقصى تأخير وارباك لتقدم القوات العراقية مع انزال أقصى قدر من الخسائر في قواتها .
- بناء قدرة دفاعية عن مسرح العمليات لمنع العراق من الاستمرار في العدوان واجبار قواته على إيقاف عملياتها الهجومية .
- بناء قوات التحالف متكاملة لتنفيذ الردع والدفاع عن السعودية ، هزيمة الزحف العراقي اذا لزم الأمر مع التحسين المستمر لقدرات هذه القوات .
- ادارة عمليات استراتيجية جوية ضد قدرات العراق العسكرية ( الهجومية والدفاعية ) .
- العمل على تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق بموجب قرارى مجلس الأمن رقمى ٦٦١ ، ٦٦٧ .
- ويتم ذلك في اطار المراحل الآتية :
- مرحلة بناء الدفاع المتكامل .
- مرحلة الردع مع التأمين .
- مرحلة تحقيق القدرة الدفاعية .
- مرحلة بناء القدرة الدفاعية مع امكانية القيام بالهجوم المضاد .
- مرحلة تحقيق القدرة الهجومية :
- مرحلة بناء القدرة الهجومية .
- مرحلة الردع والهجوم المضاد .

<sup>(٥٨)</sup> البيان الأمريكى عن عاصفة الصحراء " يوميات الحرب " ، وزارة الدفاع الأمريكية ، ترجمة الزعماء للاعلام العربى ١٩٩١ - ص ٧٧

## • الخطة الدفاعية المشتركة بين الأراضي السعودية من أجل بناء دفاع متكامل

٠ (٩٠/١١/٧-٩٠/٨/٧)

تم التوقيع على الشكل النهائي لخطة الدفاع المشترك " درع الصحراء " بين كل من الفريق خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ، والجنرال شوارسكوف على أن تتضمن هذه الخطة المحددات التالية <sup>(٩٠)</sup> :-

- تنظيم الدفاع عن الأراضي السعودية في مراكز دفاعية حصينة خلال المراحل الأولى لتنفيذ الخطة .
- وضع خطة دفاعية تهدف الى اقناع العراقيين ، أن خط الدفاع الرئيسي لقوات الائتلاف هو الخط الموازي للحدود السعودية - الكويتية .

• عدم السماح للقوات العراقية بتغطى الخط العام خلال المراحل الأولى للدفاع شمال الجبيل.

• تأمين الموانئ البحرية والقواعد الجوية والمدن السعودية ،

• وقد اعتمد تخطيط الدفاع خلال هذه المرحلة على وحدات الجيش السعودي التي فتحت على امتداد الحدود الكويتية ، وكذلك على القوات المصرية التي فتحت في منطقة حفر الباطن وكذا على الوحدات الفرنسية التي تركزت في مدينة الملك خالد العسكرية ، هذا بالإضافة الى غطاء جوى لتأمين هذه القوات ، أما القوات الأمريكية فقد تركزت في النسق الثاني في مناطق متركز شمالي الجبيل وغربها وفي المناطق الصحراوية شمال الظهران وبالنسبة لتركز الدفاع على اتجاهين رئيسيين داخل المسرح :-

• الاتجاه الأول وهو اتجاه الساحل الخليجي ( المنطقة الشرقية )

وتم التخطيط لتركيز العمليات الدفاعية حول المدن والموانئ الرئيسية .

• الاتجاه الثاني محور حفر الباطن ( المنطقة الشمالية )

وتم تخطيط الدفاع على أساس تأمين منطقة الحدود وذلك بإنشاء مواقع دفاعية حصينة حول مدينة الملك خالد العسكرية وفي حفر الباطن والقيصومة وحائل .

• أما باقي العمق .. فقد أصبح من مسئولية القوات الأمريكية التي تنفذ دفاعاً متحركاً هدفه تعطيل القوات العراقية ثم هزيمتها قبل أن تتمكن من الوصول الى الجبيل .

• فكرة العملية الدفاعية خلال هذه المرحلة :-

• القوات العربية :

• هدف العملية الدفاعية <sup>(٩٠)</sup> :-

التمسك بالخطوط الدفاعية بمحاذاة الحدود وعلى محورى التقدم الساحلى وحفر الباطن وتأمين الأهداف الحيوية وتعطيل القوات العراقية القائمة بالهجوم .

• فكرة العملية :

تدوير القوات المسلحة العربية والاسلامية عملية دفاعية إستراتيجية مؤمنة الحدود الشرقية

<sup>(٩٠)</sup> أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثة ، القاهرة ، يوليو ١٩٩١

<sup>(٩١)</sup> صحيفة الأنباء الكويتية ، الكويت ، مايو ١٩٩٢ .

والتساحلية وأحداث أكبر خسائر بالقوات العراقية التي تحاول اختراق الحدود الشرقية والشمالية مع أحداث أكبر خسائر بالقوات العراقية التي تحاول اختراق الحدود السعودية مع تركيز جهودها الرئيسية على الخويزين الساحلي وحفر الباطن .

### ٤. القوات الأمريكية :

• أسس الدفاع الأمريكي :

يسمى الدفاع الأمريكي خلال هذه المرحلة " المرحلة الأولى " على الأسس التالية :

- أ. القوة الجوية هي العنصر الخامس في تأخير أي هجوم عراقي محتمل .
- ب. تركز القوات الأمريكية خلال هذه المرحلة في العمق خلف القوات العربية بهدف تأمين وصول ونسزول قسوات لانتزاف وحشدتها مع تأمين اتجاهات الهجوم العراقية المحتملة والعمل في نفس الوقت على تأمين الموانئ والمطارات الحيوية .
- ج. محاولة تقديم أي هجوم عراقي في مراحله الأولى مع تكبيده أكبر قدر من الخسائر من خلال استخدام القوات الجوية .

د. إيجاد قوة رادعة ودفاعية في مسرح العمليات ضد القوات العراقية المتسوقة كما وحجما .

### • تنشيط الدفاع لعملية " درع الصحراء " (١١) :-

تم تخطيط الدفاع الأمريكي في هذه المرحلة بحيث يحقق :

- أن يكون حشد أكبر قدر من القوات البرية قرب الحدود الشمالية للسعودية في أسرع وقت لإدارة عملية دفاعية ضد القوات العراقية وتحديد لذلك أحد ألوية الفرقة ٨٢ المنقولة
  - تأمين القواعد الجوية داخل الأراضي السعودية ضد أي عمليات خاصة من جانب قوات الكوماندوز العراقية .
  - تدمير أي هجمات جوية عراقية تخترق المجال الجوي السعودي .
  - التعاون مع القوات البرية والجوية والبحرية داخل المسرح لتأخير وعرقلة تقدم القوات البرية العراقية المهاجمة .
  - المرحلة الثانية ( تحقيق القدرات الدفاعية ) الفترة من ٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ :
- وقد تم في توفير قدرات دفاعية قادرة على صد القوات البرية العراقية ضد المملكة العربية السعودية ، مع توفير قدرات هجومية في الجو .

### • القوات العربية :-

- تم تعزيز القوات العربية والإسلامية لزيادة حجم وامكانيات القوات المدافعة عن الخويزين الساحلي وحفر الباطن واستكملت تجهيز مواقعها الدفاعية في شكل مراكز دفاعية

### • القوات السعودية :-

- تمركزت الألواءات المشاة الميكانيكية الثلاث المرابطة على طول الساحل لاحتذاء مواقع دفاعية بمحاذاة الحدود بالتعاون مع القوات الخليجية بالمنطقة الشرقية من قطر وعمان والبحرين والإمارات كل بقسوة حتى كسبية وتشكلت أربع مجموعات قتال هي ( قوة عمر وقوة عثمان وقوة أبوبكر وقوة طارق ) ،

١١- رزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩١



• اما على محور حفر الباطن ( المنطقة الشمالية ) فقد اتخذت القوات السعودية المشكلة من لواء مشاة ميكانيكي ولواء مدرع مواقعها الدفاعية ونظمت الدفاع عن هذا المحور بالتعاون مع القوات المصرية وتشكلت القوات السعودية من مجموعتي قتال هما قوة خالد وقوة عرعر .

• **القوات المصرية :-**  
تم تنظيم الدفاع خلال هذه المرحلة على محور حفر الباطن بمتناصر من الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية وانجوسعة ١٤٥ صاعقة حيث قامت بتجهيز مواقع دفاعية عن هذا المحور .

• **القوات الأمريكية :-**  
• عززت القوات الأمريكية قواتها بالمسرح حيث وصل حجم قواتها بنهاية المرحلة الى ١٣ لواء ، ١٤٣ ألف جندي من القوات البرية ومشاة البحرية وهذه القوات هي :  
• قيادة البلقان الثامن عشر منقول جوا ويشكل من الفرقة ٨٢ منقولة جوا ، والفرقة ١٠١ اقحام جوى بالاضافة الى الفرقة ٢٤ ميكانيكي والفوج الثالث فرسان .  
• ٣ لواء مشاة بحرية / الفرقة الأولى مشاة بحرية .  
• كما تم فتح ٤ بطاريات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ في ميناء الظهران وميناء الجبيل وفي الدمام لمواجهة الصواريخ ارض / أرض العراقية .  
• اتخذت هذه القوات لأوضاعها في مناطق تركز على المحور الساحلي والمحور الصحراوي من أجل تعزيز الدفاع عن الأراضي السعودية .

• وبوصول هذا الحجم من القوات .. استطاعت قوات الائتلاف أن توفر نحو لواء لكل ١٥ كيلومتر مواجهة على المحاور الرئيسية للحدود السعودية - الكويتية وأصبحت هذه الوحدات قادرة على توفير الصد وتأخير هجوم القوات العراقية بالتعاون مع القوات الجوية .

• **جدول رقم (١) حجم قوات الائتلاف خلال هذه المرحلة مقارنة بالقوات العراقية (٦٢) :-**

القوات	القوات المشتركة	القوات العراقية
البيان		
أفراد	١٨٥ ألف جندي	٤٣٠ ألف جندي
لواءات	٢٦	٧٥
دبابات	٩٠٠	٣٥٠٠
مدفعية وصواريخ	٥٠٠	١٧٠٠ - ٢٢٠٠

(62)World armaments. opcit. sipri. 1991

- ٥ المرحضة الثالثة ( بناء القدرة الدفاعية مع امكانية القيام بالهجوم المضاد ) من ١٠/١ - ٩٠/١١/٧
- وتهدف هذه المرحلة الى توفير القدرة الدفاعية مع توفير امكانية القيام بالهجوم المضاد بواسطة القنصات المدرعة والميكانيكية بالتعاون مع القوات الجوية ( بمعنى تغيير الاستراتيجية التي كانت تعتمد كلية على القوات الجوية الى الاعتماد على القوات البرية المتاحة )

#### • خطة العملية الدفاعية للقوات العربية والاسلامية بنهاية مرحلة بناء الدفاع :-

- بناء التجميعات الرئيسية على الحدود الشرقية والشمالية
- أسس بناء التجميعات :
- صد نسق أول تعبوى للقوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسى
- توفير احتياطى استراتيجى فى عمق كل منطقة للقيام بالهجمات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة
- توفير احتياطى استراتيجى على مستوى المسرح لتحقيق التوازن ومواجهة اى احتمالات
- بناء التجميعات الرئيسية على الحدود الشرقية والشمالية :-
- قوات النسق الاستراتيجى (٦٣) :-
- انحور الساحلى ( المنطقة الشرقية )
- انزواءات الثامن ، العاشر الميكانيكى السعودى + كتيبة مشاة من كل من قطر والامارات والبحرين وعمان
- محور حفر الباطن ( المنطقة الشمالية )
- اللواء ٢٠ ميكانيكى السعودى واللواء الرابع مدرع السعودى ، الفرقة الثالثة الميكانيكى والمجموعة ١٤٥ صاعقة من مصر ، لواء ميكانيكى / الفرقة التاسعة المدرعة ولوج مغايرين من سوريا ، لواء مشاة كويكى
- احتياطى استراتيجى بقوة :-
- ٢ لواء ميكانيكى + لواء مدرع سعودى + عناصر من الحرس الوطنى السعودى

#### فكرة العملية الدفاعية :-

- هدف العملية الدفاعية بعد استكمال بناء القدرة الدفاعية :-
- تأمين الحدود الدولية والأجواء والمياه الإقليمية السعودية لمنع القوات العراقية من اختراق الحدود السعودية والاستيلاء على الأهداف الحيوية بها وذلك بالتمسك بالخط الدفاعى الاستراتيجى على الحدود والسواحل الشرقية والشمالية السعودية وتأمين الأهداف الحيوية وهزيمة التجميعات الرئيسية للقوات العراقية
- فكرة العملية :-

تدير القوات العربية والاسلامية تحت قيادة .. القيادة المشتركة ومسرح العمليات ، عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية من خلال نطاق أمن ونطاق دفاعى رئيسى على الحدود الشمالية والشرقية للسعودية بالتعاون مع القوات الجوية والبحرية لقوات الائتلاف وقوات الدفاع الجوى والحرب الالكترونية وذلك لصد وهزيمة التجميعات الرئيسية لقوات النسق الأول التعبوى للقوات العراقية ، مع الاستعداد لشن الهجمات

والضربات المضادة بالتعاون مع القوات المتحالفة لتدمير القوات المخترقة ، مع تركيز الجهود الرئيسية للدفاع عن الحدود الشمالية والشرقية وتأمين الأهداف الحيوية والمدن الرئيسية .

### ● خطة العملية الدفاعية للقوات الأمريكية بنهاية مرحلة البناء :-

● بناء التجميعات الإستراتيجية الأمريكية :

● أسس بناء التجميعات :

❖ صد نسق أول تعبوى للقوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسي بقوة ٢ فرقة في النسق الأول ( الفرقتين ٨٢ ، ١٠١ ) .

❖ تخصيص احتياطي استراتيجي بقوة ٣ فرقة مشاة ومدربة وميكانيكي وفوج مدرع ( الفرقة ٢٤ ميكانيكي ، الفرقة الأولى فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة بحرية - الفوج الثالث فرسان مدرع ) .. تتمركز في العمق مع امكان المناورة في اتجاه أى من المنطقتين الشرقية أو الشمالية السعودية .

● بناء التجميعات الرئيسية :-

❖ قوات نسق أول : الفرقة ٨٢ ، الفرقة ١٠١ الصدام جوى ويفتح منها ٢ لواء على محور الساحلي ومحور حلف الباطن .

❖ احتياطي استراتيجي : يتمركز في العمق بقوة الفرق ٢٤ ميكانيكي ، الأولى فرسان مدرع - الأولى مشاة بحرية ؛ بالإضافة : الفوج الثالث فرسان مدرع .

### ● فكرة العملية الدفاعية :-

● هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود الدولية والأجواء والمياه الإقليمية السعودية بمنع القوات العراقية من اختراق الحدود السعودية والاستيلاء على الأهداف الحيوية فيها وذلك بالتمسك بخطوط دفاعية في العمق مع تأمين الأهداف الحيوية وهزيمة التجميعات الرئيسية للقوات العراقية بتوجيه الضربات المضادة القوية اليها .

### ● فكرة العملية :-

● تدبر القوات الأمريكية عملية دفاعية استراتيجية بالتعاون مع القوات المتحالفة بـالتمركز على محسنة الدفاع الاستراتيجي بالعمق على أن تتحول القوات للدفاع على الخط العام شرق الجبل واحتلال مواقع متقدمة على محورين الساحلي وحفر الباطن وذلك لصد وهزيمة التجميعات الرئيسية للقوات العراقية مع الاستعداد لشحن الهجمات والضربات لتدمير قواته المخترقة ، وبواسطة الاحتياطيات المدرعة والميكانيكية ينضم استعمال هزيمة الاحتياطيات العراقية وتطويع الهجوم شمالا لاستعادة الحدود السعودية .

● تركز الجهود الرئيسية : للتمسك بالمناطق شمال الجبل - شمال الرياض - ميناء الجبيل - الدمام - أبقيق - الرياض .

مناطق التاج البترول على الخليج ، مع تأمين القواعد والموانئ البحرية والقواعد الجوية في العمق .

● تشكيل العملية :

❖ في النسق الأول : ٢ فرقة محمولة جوا ( الفرقة ٨٢ ، الفرقة ١٠١ ) .

❖ في الاحتياطي الاستراتيجي : الفرقة ٢٤ ميكانيكي - الفرقة الأولى فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة بحرية - الفوج الثالث فرسان مدرع .

- القوات الأجنبية الأخرى :-
- القوات البريطانية - اعتباراً من منتصف أكتوبر ١٩٩٠ - أعلن عن بدء وصول اللواء السابع مدرع بريغس إلى مسرح العمليات .
- القوات الفرنسية : بنهاية هذه المرحلة وصلت إلى المسرح قوة برية فرنسية مكونة من الفوج الأول عربات مدرعة ، الفوج الرابع مدرع ، الفوج الثاني مشاة محمول ، كتبة مدفعية / الفرقة السادسة المدرعة الخفيفة ( ٤٨ دبابة خفيفة + ٢٥٠ مركبة ) حيث تمركزت على مسافة ٢٠ كيلومتر من الحدود العراقية السعودية .

#### • القوات الإسلامية والعربية الأخرى :

وصلت بنهاية هذه المرحلة القوات التالية :-

- كتبة مشاة من بنجلاديش ( ٢٠٠٠ جندي ) تمركزت بالمنطقة الشمالية .
- لواء مشاة باكستاني ( ٥٠٠٠ جندي ) تمركزت بالمنطقة الشمالية ،
- كتبة مشاة من السنغال ( ٥٠٠ جندي ) تمركزت بالمنطقة الشرقية .
- فوج مشاة مغربي ( ١٢٠٠ فرد ) تمركز بالمنطقة الشرقية .
- عناصر من النيجر ومن أفغانستان ( ٥٠٠ فرد من كل منهما )

#### • جدول رقم (٢) يوضح حجم قوات الائتلاف خلال هذه المرحلة مقارنة بالقوات العراقية :-

القوات العراقية	القوات المشتركة	القوات اليان
٤٣٠ ألف جندي	٢٧٥ ألف جندي	أفراد
٧٥ لواء	٣٩ لواء	لواءات
٣٥٠٠ دبابة	١٣٥٠ دبابة	دبابات
١٧٠٠ - ٢٢٠٠ قطعة	٨٥٠ قطعة	مدفعية وصواريخ

#### • تمركز القوات المشتركة بنهاية مرحلة بناء الدفاع :-

- القوات العربية والإسلامية <sup>(٦٤)</sup> :-
- قوات المنطقة الشرقية ( المخور الساحلي )
- قوة عناصر : اللواء الثامن ميكانيكي سعودي + كتبة مشاة "البحرين" + لواء مشاة " الكويت "
- قوة عمر : اللواء العاشر ميكانيكي سعودي + كتبة مشاة "البحرين" + كتبة مشاة "عمان"
- قوة أبو بكر : اللواء الثامن ميكانيكي سعودي + كتبة مشاة " قطر " .
- قوة طارق : قيادة لواء مشاة سعودي + كتبة مشاة بحرية سعودي + الفوج السادس مشاة مغربي + الكتيبة الأولى مشاة سنغالي .
- قوات المنطقة الشمالية ( حفر الباطن )
- قوة خالد : اللواء ٢٠ مشاة ميكانيكي سعودي + اللواء الرابع مدرع .

• قوة ساعد: عناصر / اللواء الشهيد الكويتي + عناصر / لواء التحرير الكويتي •

• قوة عرعر: ٣ كتائب مشاة سعودي + لواء مشاة باكستاني •

• القوات المصرية: الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكي + مجموعة ١٤٥ صاعقة •

• القوات السعودية: لواء ميكانيكي / الفرقة التاسعة المدرعة + فوج مغاوير •

### • القوات الأجنبية :-

#### • القوات البرية الأمريكية :-

- ♦ الفرقة الأولى مشاة بحرية .. الجسيل
- ♦ الفرقة ٢٤ ميكانيكي + الفرقة الأولى فرسان + مدفعية الفيلق الثالث .. الدمام
- ♦ الفرقة ٨٢ محمولة جوا .. حفر الباطن
- ♦ قيادة الفيلق ١٨ + الفوج الثالث فرسان + مدفعية الفيلق ١٨ .. الظهران
- ♦ قيادة القوات المشتركة + الفرقة ١٠١ التحام جوى
- + مجموعة مكافحة ارهاب
- + مجموعة الخامسة قوات خاصة + الكتبة العامة حرب نفسية
- + مجموعة مكافحة ارهاب

.. السرايخ

#### • القوات البريطانية :-

- ♦ اللواء السابع مدرع / الفرقة الأولى مدرعة .. حفر الباطن

#### • القوات الفرنسية :-

- ♦ قوات الفرقة السادسة الخفيفة المدرعة .. منطقة حيفار

### ثانيا: الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية: (١٩٩١ / ١ / ١٦ - ٩٠ / ١ / ٨)

في ضوء زيادة حجم القوات البرية بالمرح قد أعيد تنظيم الدفاع الاستراتيجي عن السعودية بحيث يستوعب

التجميعات الاستراتيجية الجديدة وبحيث يتم تطوير الخطة في إحدى مراحلها من الدفاع إلى الهجوم الاستراتيجي •

#### • أهداف الخطة الدفاعية خلال هذه المرحلة :

هدفت الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية إلى :-

- صد نسيق أول تعبوى واحتياطى القوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسى •
- تخصيص احتياطى استراتيجى قادر على تدمير القوات المختلطة بالهزبات المضادة ، ثم تطوير الهجوم المضاد •
- القوات العراقية من الكويت وتحريرها •
- فكرة العملية الدفاعية (٦٥) :-
- هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية وهزيمة التجميعات الرئيسية لها ، وضمان المستنبح

بتوغلها جنوب الخط العام الحافى - حفر الباطن مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت وتدمير

القوات المدرعة والميكانيكية العراقية في العمق •

#### • فكرة العملية :-

• تدمير القوات العربية والاسلامية بالتعاون مع القوات التابعة للقيادة المركزية والقوات الجوية والبحرية .. عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة بالحدود الدولية للسعودية من خلال نطاق أمن ونطاقين دفاعيين رئيسيين أحدهما على الحدود السعودية مع الكويت والثاني في العمق شمال الخط العام للجيبيل ، مع تأمين الأهداف الحيوية السعودية وذلك بصد هزيمة التجمعات الرئيسية العراقية مع الاستعداد لشن الضربات المضادة لتدمير القوات المخترقة ، ثم بواسطة الاحتياطات المادعة والميكانيكية يتم تطوير الهجوم شمالا لاستكمال هزيمة احتياطات السراقي الصبوية

والاستراتيجية خاصة قوات الحرس الجمهوري وتحرير دولة الكويت •

• تركز الجهود الرئيسية للتمسك بالمدن الحدودية والساحلية للسعودية مع استمرار تأمين الأهداف الحيوية •

• الخطة الدفاعية للحدود العربية والاسلامية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية :-

• التوزيع الاستراتيجي للقوات العربية والاسلامية :

• أسس بناء التجمعات الاستراتيجية :

• تدمير التجميع الرئيسي لقوات نسق اول تعموي القوات العراقية •

• القيام بالضربات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة •

• بناء تجمعات هجومية برية قادرة على ادارة عملية هجومية على المحور الساحلي ومحور

وادي الباطن •

• بناء التجمعات الرئيسية :-

• قوات نسق أول استراتيجي :

• على المحور الساحلي :

• قوة أبو بكر : اللواء الثاني ميكانيكي سعودي + كتيبة ميكانيكي / قطر •

• قوة عمر : اللواء ١٠ ميكانيكي سعودي + كتيبة ميكانيكي / الامارات + كتيبة ميكانيكي عُمان •

• قوة طارق : قيادة القوة + كتيبة مشاة بحري سعودي + فوج مشاة مغربي + كتيبة مشاة سنغالي •

• على محور حفر الباطن :

□ قوة خالد اللواء ٨ ميكانيكي سعودي + لواء الرابع مدرع سعودي •

□ الفرقة الثالثة الميكانيكي + المجموعة ١٤٥ صاعقة / مصر •

□ قوات سورية : لواء ميكانيكي / الفرقة التاسعة المدرعة + فوج مغاوير •

□ قوة عرعري : لواء باكستان + ٣ كتائب مشاة سعودي •

• قوات التنسيق الثاني الاستراتيجي :-

• على المحور الساحلي :

□ قوة عثمان : اللواء ٨ ميكانيكي سعودي + لواء الفتح الكويتي + كتيبة / البحرين •

• على محور حفر الباطن :

□ قوة سعد : لواء الشهيد الميكانيكي الكويتي + لواء التحرير الكويتي •

□ الفرقة الرابعة المدرعة / مصر •

□ الفرقة التاسعة المنزعة عدا لواء / سوريا •

• فكرة العملية الدفاعية :-

• هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية وهزيمة التجميعات الرئيسية لها، وعدم السماح

بالتوغل جنوب الخط العام الخافجي - حفر الباطن مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت

• فكرة العملية :-

تدبير القوات العربية والإسلامية .. عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية للسعودية من خلال

التمسك بنطاق أمن ونطاق دفاعي رئيسي على الخط العمام الخافجي- حفر الباطن ، وذلك بعد وهزيمة

التجميعات الرئيسية العراقية مع الاستعداد لشن ضربات مضادة بواسطة الانساق الثانية المدرعة ، وينجح

هذه الضربات يتم تطوير الهجوم شمالا على المحور الساحلى ومحور حفر الباطن لتحرير الكويت.

• تركيز الجهود الرئيسية .. للتمسك بالمدن الحدودية والساحلية للسعودية على المحور الساحلى ومحور حفر الباطن

مع استمرار تأمين الأهداف الحيوية •

• لحظة الدفاعية للقوات ( الأمريكية-البريطانية-الفرنسية ) خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية :-

• بناء التجميعات الاستراتيجية :

• قوات نسق أول استراتيجي :

♦ الفيلق السابع مدرع أمريكى ( الفرقة الأولى مدرعة - الفرقة الثالثة المدرعة - الفوج الثانى فرسان مدرع -

الفرقة الأولى مشاة ميكانيكى )

♦ الفرقة السادسة الخفيفة المدرعة الفرنسية •

(تتمركز جميعها في منطقة حفر الباطن )

• احتياطي استراتيجي :

♦ قيادة الفيلق ١٨ أمريكى + الفرقة ٢٤ ميكانيكى + الفرقة الأولى فرسان + الفوج الثالث فرسان مدرع

( تتمركز في منطقة الدمام - والظهران ) •

♦ الفرقة الأولى والثانية مشاة بحرية أمريكية + الفرقة الأولى المدرعة البريطانية(وتتمركز في منطقة ميناء الجبيل )

♦ الفرقة ٨٢ محمولة جوا ( وتتمركز في " أبقيق " ) •

♦ الفرقة ١٠١ القحام جوى ( وتتمركز في " الرياض " ) •

• فكرة العملية الدفاعية :-

• هدف العملية الدفاعية :-

• تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية ، وعدم السماح بالاختراق جنوبا مع الاستعداد

لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت •

• الفكرة العامة للعملية :-

• تدبير القوات التابعة للقيادة المركزية بالتعاون مع القوات العربية والإسلامية والقوات الجوية والبحرية عملية

دفاعية استراتيجية لتأمين الحدود الدولية للسعودية من خلال التمسك بتنظيم الدفاع عن نطاق أمن ونطاقين

دفاعيين مع تأمين الاهداف الحيوية السعودية ، مع الاستعداد لشن الضربات المضادة لتدمير القوات العراقية  
المتحركة ، مع تطوير الهجوم شمالا لمزعة الاحياطات العراقية لتحرير الكويت .

**جدول رقم (٣) يوضح حجم القوات المشتركة في العملية من قوات الائتلاف في مواجهة القوات  
العراقية (حتى ٩١/١/١٦)**

البيان	القوات	القوات الأمريكية	باقي قوات الائتلاف	اجمالي قوات الائتلاف	القوات العراقية
أفراد	٣٠٠ ألف جندي	١٤٠ ألف جندي	٤٤٠ ألف جندي	٥٤٥ ألف جندي	
لواءات	٢٩	٢٦	٥٥	١٢٠	
دبابات	٢٠٠٠	١٣٥٠	٣٣٥٠	٤٢٠٠	
مدفعية وصواريخ	١٢٠٠	٦٠٠	١٨٠٠	٣١٠٠	

**بيان الدول المشتركة في الائتلاف الدولي في عملية درع الصحراء**

● الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية

الولايات المتحدة - كندا - الأرجنتين - المملكة المتحدة - فرنسا - ألمانيا - هولندا - النرويج - الدنمارك - اليونان -  
بولندا - تشيكوسلوفاكيا - يوغوسلافيا .

● الدول العربية :

مصر - السعودية - سوريا - المغرب - الإمارات - قطر - البحرين - عمان - الكويت .

● الدول الافريقية :

السنغال - النيجر .

● الدول الآسيوية :

باكستان - الفلبين - بنجلاديش .

● **تخطيط العملية البحرية "درع الصحراء" :-**

تعتبر القوة البحرية المتمثلة في حاملات الطائرات ومشاة الاسطول العمولة بحرا هي قوة الردع الاساسية التي تخطط  
لها لمنع العراق منذ اللحظات الأولى لغزوها للكويت من الاستمرار في التقدم والضغط على المملكة العربية السعودية  
وذلك حتى يتم بناء القوة الدفاعية المتحالفة ، كذلك تم التخطيط للنقل البحري والاستراتيجي للقوات البرية والقوات  
الاخرى لبناء القوات للاشتراك في حرب تحرير الكويت على ان يتم هذا النقل بكثافة عالية لسرعة وصول القوات الى  
منطقة العمليات وجبا الى جنب مع التخطيط للنقل البحري ووضعت الخطط لتأمين خطوط المواصلات البحرية من  
موانئ الولايات المتحدة الامريكية واروبا غربا ومن قاعدة سوبك في الفلبين شرقا ، ومن ناحية اخرى سحطت لاجراء  
الحظر الاقتصادي على العراق مع بداية غزو العراق للكويت وتكليف السفن الحربية الأمريكية و البريطانية في المنطقة  
باعراض السفن التجارية العراقية او التي تتعامل مع العراق لقطع خطوط الامداد عن العسراق خاصة الاحياجات  
العسكرية اللازمة لادارة عجلة الحرب ، وقد اعتمدت الولايات المتحدة في التخطيط على استخدام قوة الشرق الاوسط  
الامريكية المكونة من (سفينة قيادة وطراد ومدمره وخسة فرقاطات ) ، بالإضافة الى القوة البريطانية المكونة من المدمرة  
( يورك ) ٢ فرقاطة وسفينة الامداد اورنج لايف في تنفيذ الحظر الاقتصادي الذي تحول فيما بعد الى حصار بحري بعد  
اتخاذ الأمم المتحدة لقرارها رقم ٦٦٥ .



## ● التخطيط لتأمين قناة السويس وموانئ السعودية :

روعى عند التخطيط لعملية درع الصحراء أهمية تأمين قناة السويس التى ستستخدم لمرور الجزء الأكبر من القوة البحرية من حاملات طائرات وسفن الاستطلاع متعددة الأنواع وغواصات نووية بالإضافة الى سفن النقل العملاقة بأنواعها المختلفة لنقل القوات الى مسرح العمليات ، فكان لزاما التفكير فى تأمين هذا الممر الملاحي الاستراتيجى خوفا من قيام العراق او اى دولة أخرى بتلقيم قناة السويس او مداخلها اسوة بما حدث عام ١٩٨٤ عندما قامت سفن مجهولة بالقاء الغام عند مدخل قناة السويس الجنوبي فكان لابد من التخطيط لاستخدام كاسحات وصالوات الألغام لتأمين مدخل قناة السويس .

كذلك الحال بالنسبة لتأمين الموانئ السعودية فقد كان ضروريا التخطيط لتأمين مينائى الجبيل والدمام التى سيتم تفريغ جولات السفن بها .

وقد وضع فى الاعتبار أن العراق يمكنها تعطيل تفريغ السفن فى الموانئ السعودية لو انها قامت بضرب منشآت ومعدات الشحن والتفريغ فى الموانئ السعودية بالطيران أو تخريبها بعمليات خاصة بالضفادع البشرية والكمائنات لذلك فقد خططت البحرية الأمريكية لاستخدام وحدات خفر السواحل الأمريكية لتأمين موانئ السعودية ولتأمين موانئ دولة البحرين .

## ● حاملات الطائرات ومشاة البحرية وبناء قوة ردع أولية :-

● عندما بدأت أزمة الخليج تتلور فى يوليو ١٩٩٠ كانت مجموعة الحاملة " الدنبدنس " من قوة الأسطول السابع تقوم بإجراء الفتح المؤقتة فى شمال بحر العرب فصدرت اليها الأوامر بالاستمرار فى المنطقة والتوجه الى عمان (٦٦)

● وفى البحر المتوسط كانت الحاملة " دوايت ايزنهاور " من قوة الأسطول السادس تتمركز فى أحد الموانئ الإيطالية وصدرت اليها الأوامر بالتوجه شرقا الى مدخل قناة السويس حتى تكون طائراتها قادرة على ضرب غرب العراق وقد عبرت بالفعل قناة السويس لتتمركز فى البحر الأحمر .

● من ناحية أخرى كانت القوات الأمريكية الوحيدة القادرة على الحركة السريعة والقتال لفترة كبيرة " مشاة البحرية الأمريكية " التى كانت معدتها وأسلحتها محملة على سفن التمرركز المسبق فى قواعد " ديجو جارسيا " وكان كل سرب من هذه السفن يحمل المعدات والذخيرة والإمدادات اللازمة لتمكين لواء الضار سريع من ألية مشاة البحرية من القتال المستمر لمدة شهر لذلك قامت الولايات المتحدة بدفع اللواء السابع مشاة الأسطول " التمرركز فى كاليفورنيا" واللواء الأول مشاة أسطول " التمرركز فى هاواى" جوا الى المملكة العربية السعودية حيث وصل اللواء السابع الى ميناء جبيل يوم ١٥ أغسطس .

● بينما وصلت معداته على السرب الثانى يوم ١٤ أغسطس الى ميناء جبيل ووصل الى الحدود السعودية - الكويتية يوم ٢٠ أغسطس وكان اللواء السابع مشاة أسطول يتكون من ١٥,٢٤٨ جندي وضابط ، ١٢٣ دبابة ، ٤ طلعة مدفعية ، ١٢٤ طائرة جاهزة فى أماكنها وهذا وقد تحرك اللواء حتى وصل الى موقعه لمسافة ١٢ ألف ميل بحرى واستخدم ٢٥٩ طلعة نقل جوى بالإضافة الى السطن الخمس .

• ونفس الأسلوب انضم اللواء الأول مشاة أسطول الى الحدود العراقية / الكويتية هكذا عندما وحصل الخبر:ل شوارتزكوف وأعضاء القيادة المركزية كانت البحرية الأمريكية قد أقامت خط دفاعي بالاشتراك مع الفرقة ٨٢ احمولة جوا قادر على تعطيل أى تقدم للقوات العراقية ، بالإضافة الى حاملتي الطائرات " اندبندنس " ، " وايزنهور " .

• وفي منتصف أغسطس ١٩٩٠ كانت الحاملة " ايزنهور " قد اقربت من انهاء فترة خدمتها في موقعها لسدا فقد قامت الولايات المتحدة بدفع مجموعة الحاملة " ساراتوجا " بالإضافة الى مجموعة البارجة " وسكونسن " للعمل في منطقة البحر الأحمر واستبدال الحاملة " ايزنهور " والتي عادت الى البحر المتوسط ثانية ، وتم غبار هذه الأخيرة بمجموعة الحاملة " جون كيندي " من أسطول الأطلسي .

• وعندما أعلن الرئيس جورج بوش عن مضاعفة القوات الأمريكية في الخليج في ٨ نوفمبر ١٩٩٠ الضمت الى القوة الموجودة في مسرح العمليات حاملتين جديدتين هما الحاملة " أمريكا " والتي عملت في البحر الأحمر والحاملة " زانجلر " لتعمل شمال بحر العرب بينما بدأت الحاملة " ميداوى " تحرك من قواعدها في اليابان مقترنة من مسرح العمليات .

وهكذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام مجموعات حاملات الطائرات المتمركزة بالمنطقة بالإضافة الى " قوة الشرق الأوسط البحرية " كقوة ردع تستخدم طائراتها في ضرب أى قوة عراقية تتقدم في اتجاه المملكة العربية السعودية مع استخدام قوات مشاة الاسطول والفرقة احمولة جوا في بناء خط دفاعي أولى للصمد حين ببناء قوة الائتلاف ، بالإضافة الى البدء في تنفيذ حظر بحري على العراق حتى قبل اتخاذ الأمم المتحدة لقراراتها بالحصار البحري مع البدء في بناء قوة الائتلاف البرية لتنفيذ خطة درع الصحراء كمرحلة أولى .

### **ثالثا : تخطيط الدفاع عن السعودية بواسطة قوات الائتلاف الجوية :-**

• الملامح العامة لخطة الدفاع عن المملكة العربية السعودية :-

• الأهداف العامة لعملية درع الصحراء :

حددت القيادة المركزية الأمريكية أربعة أهداف لعملية درع الصحراء هي :

- تطوير القدرات الدفاعية في منطقة الخليج لردع القيادة العراقية عن القيام بعمليات هجومية
- الدفاع عن المملكة العربية السعودية بصورة فعالة فيما لو فشل الردع .
- بناء تحالف عسكري فعال ، وتحقيق التكامل لقوات الائتلاف في اطار خطط العمليات .
- العمل على تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن .
- مراحل الخطة وأهداف كل منها :

خطط تنفيذ أهداف العملية على ثلاث مراحل زمنية تبعاً لتزايد حجم القوات التي يتم فتحها بالمسرح كما يلي :

• مرحلة الردع والتعطيل ( ٧ - ٢٠ أغسطس ١٩٩٠ ) :

كانت هذه المرحلة تهدف الى بناء قوة دفاعية قادرة على تأمين المطارات والموانئ الحيوية اللازمة لعملية الفتح الاستراتيجي بالمملكة العربية السعودية ، مع بناء قوة جوية قوية قادرة على تأمين المجال الجوي السعودي ضد أي

هجمات حوية والحقاق قدر كبير من الخسائر واعتبرت القوة الجوية هي العصر الحاسم في هذه المرحلة لردع أو تاجير الهجوم العراقي في حالة حدوثه .

#### ● مرحلة الصد والدفاع ( ٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠ ) :

وكانت هذه المرحلة تهدف الى بناء قوة دفاعية برية قادرة على صد أى هجوم يرى على السعودية مع بقاء قوة جوية رادعة قادرة على تأمين القوات والأهداف الحيوية بالملكة ، والمعاونة في صد أى هجوم برى عراقى ، والحقاق أكبر قدر من الخسائر بالقوات المهاجمة .

#### ● مرحلة الصلبة المضادة ( ١ أكتوبر - ٧ نوفمبر ١٩٩٠ ) :

وكانت هذه المرحلة تهدف الى زيادة القدرات الدفاعية بالقدر الذى يسمح بادارة دفاع تنشط وتوجيه ضربة مضادة قوية بالمدرعات والقوات الجوية والمدفعية وكان على القوات الجوية في هذه المرحلة الاستمرار في تأمين القوات والأهداف الحيوية بالملكة العربية السعودية مع شن الصربات الجوية ضد القوات العراقية المهاجمة ، بالإضافة الى معاونة وتأمين الصلبة المضادة لقوات الائتلاف ضد القوات العراقية ، وإيقاع أكبر قدر من الخسائر في تلك القوات ، وقد امتدت هذه المرحلة خلال الفترة التحضيرية لعاصفة الصحراء حتى بداية الحملة الجوية في ١٧ يناير ١٩٩١ .

#### ● حجم القوة الجوية الأمريكية التي تقرر فتحها لبناء القدرة الدفاعية .

قررت القيادة المركزية الأمريكية لفتح القوة الجوية السابعة التي وضعت تحت قيادتها بمسرح عمليات الخليج اعتبارا من ٩ أغسطس ١٩٩٠ ، بالإضافة الى حاملات الطائرات الثلاث ( اديبندس ، وايزهاور ، وساراتوجا ) وكان قوام القوة الجوية السابعة حوالى ٤٦٠ طائرة مشكلة في أسراب مقاتلات ومقاتلات قاذفة ، ومجموعتي قاذفات استراتيجيه ، ومجموعة استطلاع وإذاع جوى ، فضلا عن مجموعة استطلاع تكتيكي ، ومجموعة حرب الإلكترونية ومجموعة عمليات جوية خاصة ، أما حاملات الطائرات الثلاث فكان على منها ٢٤٠ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية .

#### ● مراحل الفتح لبناء القدرة الدفاعية :

وقد تم فتح القوات السابقة طبقا لمراحل الخطة الدفاعية كما يلي :

#### ● مرحلة الردع والتعطيل ( ٧ - ٢٠ أغسطس ) :

بدأت عملية الفتح خلال هذه المرحلة بوصول أولى أسراب الجناح الأول قتال - المجهز بطائرات " اف - ١٥ " الى أراضي المملكة العربية السعودية يوم ٩ أغسطس ، ثم توالى وصول الأسراب الأمريكية وبعض الأسراب البريطانية الى مسرح عمليات الخليج .

وحتى نهاية مرحلة الردع والتعطيل في ٢٠ أغسطس ، كانت القوات الجوية للائتلاف التي تم فتحها في مسرح العمليات قد بلغت ٦٢٦ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والملكة المتحدة ( ١٤٤ مقاتلة اعتراضية ، ١٨٤ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٣٨ طائرة معاونة جوية ، ١١٨ طائرة هجومية وقاذفة ، ٤٢ طائرة تأمين أعمال قتالية ) ، بالإضافة الى طائرات الحاملات الثلاث ( اديبندس ، وايزهاور ، ساراتوجا ) ، وعدد كبير من طائرات النقل والإمداد بالوقود والخليو كوبر .

## ● مرحلة الصد والدفاع ( ٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر ) :

استمرت أعمال الفتح لقوات الائتلاف الجوية خلال هذه المرحلة لبناء القوة الجوية القادرة على تأمين أعمال الصد والدفاع وحماية القوات والأهداف الحيوية في المسرح . فضلا عن حماية الفتح الاستراتيجي للقوات البرية والبحرية في المنطقة .

ومع نهاية هذه المرحلة في ٣٠ سبتمبر ، كانت القوات الجوية للائتلاف التي تم فتحها في مسرح العمليات قد بلغت أكثر من ١١٣٦ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية . منها ٢٤٠ طائرة على طهر حاملات الطائرات الثلاث ( اسدس بالخليج العربي . وساراتوجا وحون كيدى التي حلت محل ايزناور في البحر الأحمر ) ، وأكثر من ٨٩٦ طائرة منتشرة بالقواعد الجوية بالمنطقة ( ١٧٤ مقاتلة اعتراضية . ٢٠٦ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٨٦ طائرة معانة حوية قريبة . ١٩٦ طائرة هجومية وقاذفة . ٨٤ طائرة تأمين أعمال قتالية ) ، من الولايات المتحدة والسعودية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا .

## ● مرحلة الضربة المضادة ( ١ أكتوبر - ٧ نوفمبر ) :

استمرت أعمال الفتح لقوات الائتلاف الجوية خلال المرحلة الثالثة من الخطة الدفاعية ، حتى وصلت نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر الى أكثر من ١٢٦٨ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية منها حوالي ٣٢٠ طائرة على متن أربع حاملات ( الدنبدنس وميدواي في الخليج العربي ، وساراتوجا وحون كيدى في البحر الأحمر ) . وأكثر من ٩٤٨ طائرة منتشرة في القواعد الجوية بالمنطقة ( ١٨٦ مقاتلة اعتراضية ، ٢٨٢ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٨٦ طائرة معانة حوية قريبة . ٢٠٦ طائرة هجومية وقاذفة ، ٨٨ طائرة تأمين أعمال قتالية ) ، وشارك في هذا الحشد كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا .

واستمرت جميع إجراءات التحضير والتخطيط وحشد القوات والجهود والإعداد ، تجري بصورة متلاحقة للحفاظ على دفاع قوى وفات ومتزن ، وقادر على تحقيق الأهداف المحددة مع استمرار بناء القدرة الهجومية اللازمة لتلبي مطالب الائتلاف الدولي في الوقت المناسب .

## ● رابعاً : إدارة العمليات الدفاعية الإستراتيجية " درع الصحراء " :

### ● مدينة الخافجي :

● مدينة الخافجي مدينة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها " ٢٠ ألف سمة تقع على الساحل المطل على الخليج العربي في أقصى الشمال الشرقي للمملكة العربية السعودية وهي قرية جدا من الحدود السعودية - الكويتية حيث لا تبعد سوى ( ٦ ) كيلومترات عنها ، ويوجد بالمدينة بعض المنشآت البروتية الصغيرة كما يوجد في شمالها محطة تحلية مياه البحر .

وقد بدأت مدينة الخافجي بعد الاحتلال العراقي للكويت باستقبال الآلاف من المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين واعداد من العسكريين العراقيين الذين فروا من وحداتهم المتحركة في الكويت ، ولقد اقيمت بالقرب من المدينة معسكرات كبيرة من الخيام لاستقبال المواطنين الكويتيين مؤقتا تمهيدا لنقلهم الى الجهة التي يختارونها فيما بعد . وقد كان هناك تفكير في اخلاء مدينة الخافجي تماما من سكانها بعد الاحتلال العراقي للكويت بسبب قربها من الحدود الكويتية على ان يتم القيام بأعمال الدفاع والتحصين شمال المدينة وداخلها ، الا انه قد تم صرف النظر عن

ذلك لإستبعاد القيادة السياسية للمملكة العربية السعودية ذلك الاجراء من حيث إثارته لشيء من الفرع السلى لا مرر له ليس بين سكان مدينة الخافجي فحسب بل فى سائر مدن المنطقة الشرقية من المملكة وبعد بدء الحملة الجوية مباشرة اخذت السلطات المدنية والعسكرية فى العمل على احلاء المدينة من معظم سكانها عدا بعض المواطنين الذين كان لوجودهم ضرورة لادارة وتشغيل بعض المصالح الحكومية والمرافق المهمة والاساسية مثل اقسام الشرطة ومراكز الهلال الاحمر والكهرباء والماء كمابقى فيها عدد من رجال الأمن لحراسة الدوائر الحكومية وممتلكات المواطنين وقد ادى لجوء أعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين الى مدينة الخافجي الى منع القيادة السعودية من انشاء حزام دفاعى عن شمال المدينة يحتوى على حقول الغام واسلحة مصادرة للدروع وخنادق مضادة للدبابات وغير ذلك من الاجراءات الدفاعية الضرورية وخاصة ان الخافجي كانت اقرب مدينة سعودية لمدن الكويت ، كما كانت مدينة الخافجي خارج النطاقات الدفاعية الرئيسية للقوات السعودية المتمركزة فى الجنوب منها ، كما ان المدينة كانت تقع فى المدى المؤثر للمدفعية العراقية مما يجعل تواجد قوات كبيرة فيها عرضة لحسائر لا داعى لها قد تؤثر سلبا على معنويات القوات والمواطنين ، الى ان وجود قوات سعودية كبيرة بالمدينة قد يكون داعيا للقوات العراقية باستخدام السلاح الكيميائى ضد المدينة .

### • عملية الخافجي :

بدأت العملية مساء يوم ٢٩ يناير ١٩٩١ حيث قامت القوات العراقية بتوجيه هجومها على بلدة الخافجي تصاحبها ثلاثة هجمات خداعية على ثلاث محاور وتمكنت من تحقيق المفاجأة باستخدام اساليب خداعية تكتيكية وهاجمت قوات الائتلاف بالمدينة ونجحت فى الاستيلاء عليها وخلال ٣٠ ساعة تمكنت القوات السعودية بالتعاون مع جزء من القوات الامريكية من توجيه هجمات مضادة ناجحة استعادت بها الارض الى ما كانت عليه خلال ٣٠ ساعة .  
وتعتبر هذه العملية واحدة من اكثر اعمال القتال التى احتدم حولها الخلاف فى تحليلها ويمكن حصر تلك الاجتهادات البارزة حولها وتحديد الاهداف العراقية منها فى الآتى:

- ان هذه العملية كانت عملا من اعمال الاستطلاع بالقوة للحصول على معلومات عن مدى استكمال واستعداد القوات المدافعة بالمملكة السعودية .
- ان هذه العملية محاولة من القيادة العراقية لجذب قوة الائتلاف نحو المعركة البرية مبكرا وقبل ان تستكمل العمليات الجوية تحقيق اهدافها .
- ان هذه العملية ذات بعد دعائى على المستوى الداخلى يهدف رفع معنويات القوات المسلحة بعسد القصف الجوى المستمر لقوات الائتلاف وعلى المستوى الخارجى يهدف ابراز قدرة العراق على الصمود .
- وأيما كان الهدف العراقى وراء هذه العملية — فقد كان عملا عسكريا فاشلا للآتى .
- ❖ كان الهجوم استغرافا للقوات العراقية اكثر منه استغرافا لقوات الائتلاف خاصة وان الهجوم تم دون معارضة جوية
- ❖ فشل الهجوم فى دفع قوات الائتلاف فى التعجيل ببدء المعركة البرية وانما دفعها الى تكثيف عملياتها الجوية .
- ❖ صعوبة تصور ان تلك العملية وما لحقتها من فشل قد زودت العراق ناي معلومات عسكرية ذات قيمة .

### ● القصف الصاروخي ضد المملكة العربية السعودية وإسرائيل :

تعتبر أعمال القصف الصاروخي العراقي ضد المملكة العربية السعودية وإسرائيل بمثابة الاعمال العسكرية الاكثر تركيزا وكثافة في الادارة العراقية وقد بدأت هذه الاعمال في ٢٠ يناير ١٩٩١ وقد اعتمدت اعمال اطلاق واستخدام الصواريخ ارض-ارض على الآتي:-

■ خطة قويه وخداع تهدف الى تضليل قوات الائتلاف الدولي عن اماكن انتشار منصات الصواريخ او القدرات المخفية لدى العراق .

■ اعتمدت القيادة العراقية على اطلاق عدد كبير نسبيا من الصواريخ في وقت واحد ومن اتجاهات متعددة بحيث يصعب التصدي لها جميعا ، الا ان كثافة اعمال القصف الجوي لقوات الائتلاف ضد منصات اطلاق الصواريخ العراقية قلل من قدرة العراق على تنفيذ هذا الاستخدام .

وقد استهدفت القيادة العراقية من استخدام الصواريخ ارض-ارض ضد اسرائيل الى جذبها الى دائرة الحرب وتوريطها فيها لاكتساب التعاطف والتأييد الشعبي في العالم العربي حسب التصور العراقي .

اما الغدق من استخدام تلك الصواريخ ضد المملكة العربية السعودية كان السعي الى زيادة تكلفة الحرب عسلاوة على ما قد يحدث من اضطرابات داخلية ، وبالتالي فقد كان هدفا سياسيا بالدرجة الأولى

هذا وقد اتسمت أعمال القصف الصاروخي العراقي بنقص الفاعلية وذلك نتيجة الكثافة الشديدة في أعمال القصف الجوي لقوة الائتلاف الدولي وما أحدثته من خسائر في منصات الصواريخ العراقية ، الى جانب نجاح الصواريخ المضادة للصواريخ "باترويت" في اعتراض الكثير من الصواريخ التي أطلقها العراق ، هذا إضافة الى تدني المستوى التكنولوجي للصواريخ العراقية ساء من حيث انخفاض مستوى دقة نظام التوجيه للصواريخ .

### ● إشعال النار في آبار البترول في الكويت :

قام النظام العراقي بالإعداد والتخطيط المبكر لتدمير آبار البترول الكويتية تحت اسم "خطة التخريب الموجه للآبار" وقد بدأت القوات العراقية في إشعال النيران في الأسبوع الرابع من أعمال القتال لتحقيق هدفين .

أولهما: عسكري ويستهدف استخدام الناتج عن هذه الحرائق في أغراض إخفاء مواقع القوات العراقية في الكويت وإعاقة أعمال قتال قوات الائتلاف الدولي سواء للعمليات الجوية أو لأعمال القتال البري .

وثانيهما: اقتصادي ومثل امتدادا لسياسة النظام العراقي التي تقوم على التدمير الشامل لجميع مقومات الاقتصادية لدولة الكويت قبل الاضطرار للانسحاب منه .

### ● ضخ البترول في مياه الخليج :

وقد أراد النظام العراقي من وراء ذلك الضخ تحقيق هدفين رئيسين :-

أولهما إعاقه أعمال الإبرار البحري التي كان يفترض ان قوات الائتلاف الدولي ستفعلها ضمن عملياتها لاستعادة الكويت وثانيهما - تلويث مصادر ومحطات تحلية المياه وغيرها من المنشآت البحرية بما يضطر منشآت البنية الأساسية في دول الخليج ويرفع من التكلفة الاقتصادية للصراع المسلح بالنسبة لها .

بتحليل العمليات العسكرية العراقية يتضح أنها اتسمت بمحدودية التأثير العاجز عن أحداث تغييرات جوهرية في مسار الصراع المسلح إضافة الى القصور الواضح في الأهداف الكاملة ورائتها الى جانب ما شابها من أخطاء عند التنفيذ

### ● خطة للدفاع عن مدينة الخالجي :

خُطط للدفاع عن المدينة في إطار الاعتبارات السابقة بتخصيص سرية مدعمة من مشاة البحرية السعودية لحماية المنشآت الحيوية بما من أعمال التخريب ، ولتقديم الإنذار المبكر عند تقدم أى قوات عراقية برا أو بحرا أو عن طريق الإنزال بالطائرات العمودية داخل أو بالقرب من المدينة مع التأكيد على عدم الاشتباك الحاسم مع قوات مهاجمة متفوقة ولى حالة محاولة القوات العراقية احتلال المدينة بقوات متفوقة تقوم القوات السعودية جنوب مدينة الخالجي بمهاجمة المضاد بمساندة القوات الجوية لمنع القوات العراقية من احتلال المدينة وتدمير أى قوات تتجبح فى الاستيلاء على أجزاء منها

### ● مراحل معركة الخالجي :

اشتملت معركة الخالجي على ثلاث مراحل بدأت برصد القوات العراقية التى كانت متقدمة فى اتجاه المدينة والاحتلال الفعلى لها ثم مرحلة استطلاع الموقف داخل المدينة مع العمل على منع أى تعزيزات جديدة للقوات العراقية التى احتلت المدينة ثم مرحلة الهجوم المضاد على المدينة واسر جميع القوات العراقية المتبقية بما والاستيلاء على آلياتها ومعادنها حيث تمت تلك المراحل كالآتى :-

- المرحلة الأولى : ليلة (١٤/١٥ رجب ١٤١١هـ) الموافق (٢٩/٣٠ يناير ١٩٩١م) حيث قامت القوات السعودية برصد التحركات لآليات الجانب العراقى من الشمال فى اتجاه الجنوب عدا طريق الكويت - السعودية ، واتى اتضح انها عناصر من الفرقة الخامسة مشاة الية والمكونة من اللواء (١٥) مشاة الية ، اللواء (٢٠) مشاة ، اللواء (٢٦) المدرع معززة بلواء من الفيلق الثالث ، وكان اللواء (٢٦) المدرع يتحرك فى اتجاه مركزى (رغوة) (والرافعة) الحدوديين التابعين لسلح الحدود السعودى ، حيث قام اللواءين (١٥) و(٢٠) بهجوم على المدينة سعت ١٢٤٠ يوم ٢٩ يناير ، بينما استمر اللواء (٢٦) المدرع متمركزا أمام مركزى سلاح الحدود ، حينئذ انسحبت سرية المشاة البحرى السعودى جنوبا ، ثم تمكنت القوات الجوية السعودية والطائرات العمودية المتعاونة معها من قصف اللواء (٢٦) المدرع قصفا مركزا مما أجبره على الانسحاب فى اتجاه الشمال بعد تكبده خسائر جسيمة فى آلياته ، كما قصفت الطائرات العمودية السعودية ، القوات العراقية التى كانت متقدمة الى الخالجي وحلقت بها بعض الخسائر .

وقد كان تقدير القيادة السعودية لتلك العملية العراقية بأنها عملية استطلاع بالقوة لمعرفة مواقع القوات السعودية بالمدينة وحجمها وتوزيع القوات المتعاونة اضافة الى إجبار قوات الائتلاف الدولى على بدء المعركة البرية مبكرا قبل تمام استعدادها لذلك وقبل ان تنخفض القدرة القتالية للقوات العراقية نتيجة تأثير الحملة الجوية المستمرة واتى كانت لتقابل بأى مقاومة ذات قيمة من قبل القوات الجوية او الدفاع الجوى العراقى .

- المرحلة الثانية : صباح يوم (١٥ رجب ١٤١١هـ) الموافق (٣٠ يناير ١٩٩١م) حيث قدرت القوة العراقية السقى نجحت فى التسلل الى داخل مدينة الخالجي بكتيبة مشاة آلية معززة بسرية دبابات، ومن هنا كان القرار بعزل تلك الكتيبة ومنع وصول أى تعزيزات عراقية اليها بتكليف قوة شكلت من سرية دبابات سعودية وسرية دبابات قطرية ومعها فصيلة صواريخ "تو" مضاد للدبابات بالعمل على قطع الطريق المؤدى الى مدينة الخالجي من اتجاه الكويت ولتضع السحاب الكتيبة العراقية من الانسحاب الى داخل الكويت من اتجاه الشمال او الشمال الغربى ، هذا مع

استمرار القوات الجوية في التعامل مع عناصر الفرقة الخامسة العراقية لمنع محاولاتها تعزيز جزء من قواتها داخل المدينة . وقد أدت شدة انقصف الجوى الى انسحاب معظم الفرقة شمالا ، وشمال غرب مركز "النويصيب الكويتي" .

لرحلة ثالثة: بعد التأكد من حجم القوة العراقية داخل مدينة الخالجي والتي قدرت بكتيبة مشاة آليسة معززة بسرية دبابات ، شكلت القوة الرئيسية للهجوم المضاد وتخوير المدينة من كتبتين "٨،٧" من لواء الملك عبدالعزيز الثاني "حرس وضى" وعززت بكتيبة دبابات وسرية مشاة آلية من اللواء الثامن وسرية مشاة آلية وسرية دبابات من اشواء القنطري .

وتلخصت خطة القيادة السعودية في الهجوم على الكتيبة العراقية المعادية من اتجاه الجنوب ومن الغرب مع استمرار القوة المكثفة بمنع وصول تعزيزات معادية في مواقعها شمال المدينة وصباح يوم (١٦ رجب ١٤١١ هـ) الموافق (٣١ يناير ١٩٩١ م) سعت ، ٦٠ بدأت عملية تحرير مدينة الخالجي واستمر القتال من شارع الى اخر حتى انتهت العملية حمت ٤٠ من نفس اليوم ، وقد كان للقصف الجوى المركز ضد القوات العراقية وتصدى القوة المكثفة بمنع اى تعزيزات عراقية جديدة ، اكبر الأثر في منع المحاولات المتكررة التي قام بها الجانب العراقي لتعزيز وجوده داخل المدينة ، إضافة الى فشله في سحب قواته من داخلها .

وهكذا فان مدينة الخالجي التي اراد الجانب العراقي احتلالها تحقيقا لحكسب دعائي يرفع من خلاله معنويات قواته التي كانت قد تأثرت كثيرا بسبب الحسائر القادحة التي لحقت بها كانت نرسا قاسيا للقيادة العراقية امتنع بعدها عن القيام بأى عملية مماثلة طيلة فترة العمليات .

وقد كانت خسائر تلك العملية بالنسبة لقوات الائتلاف " استشهدا (١٨) العسكريين وجرح (٢٥) آخرون واسر (٩) افراد من قوة الدفاع المدني والحرس الوطني وفقد (٤) عسكريين آخريين" . أما خسائر الجانب العراقي فقد وصلت الى " (٣٢) قتيل ، (٣٥) جريح من العسكريين واسر (٤٣٢) ضابطا وفردا منهم (٢٩) ضابطا الى جانب تعطيل دبابة، (٧٠) ناقلة جنود، عربة جيب، (١٠) شاحنة منها (٦) صالحة للاستعمال " . وفي الأول من فبراير ١٩٩١ م صدر الأمر بالتحول للدفاع عن مدينة الخالجي بعد تطهيرها من فلول القوة العراقية ، وقد تكلت هذه المهمة قوات الحرس الوطني والقطاع الشمالي والتي تتولى مسئوليتها قوة ابو بكر "لواء الملك عبد العزيز الثاني الثاني" إضافة الى مجموعة المجاهدين الافغان ، "قوة طارق" والتي تشمل مشاة البحرية السعودية وكتيبة مشاة معربة وكتيبة مشاة سنغالية وكتيبة اسناد ادارى مصرية وخمسة سرايا شرطة عسكرية من الجيش السعودي وسرية شرطة عسكرية من الحرس الوطني وقوة أمن منشآت ومراكز سلاح الحدود ، وكانت مهمتها الدفاع عن القطاع الشمالي المخصص لها ضد اى تهديد لضمان حرية العمل في منطقة القتال .

### تأمين الرقعة:

- تقع مدينة الرقعة<sup>(١٧)</sup> على الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية مع الكويت التي أصبحت تحتلها القوات العراقية - وهي مدينة حدودية صغيرة بما منطقة الميناء البرى السعودى والمناطق الجمركية وبعض اغلات والخدمات .
- وهي منذ الغزو العراقي خالية تماما من السكان . ولم يكن هناك ثمة ما يمنع القوات العراقية من احتلالها .
- بعض ريسية او بعناصر مراقبة متقدمة .

<sup>(١٧)</sup> محاسنة - دكتور / عبد الرحمن رشدى - أكاديمية ناصر العسكرية العليا لى ٢٥ أبريل ١٩٩٢



- يقع في نطاق مسئولية تأمين القوات المصرية وتبعد عن الحد الاماسي لمناطق تركز القوات حوالى اربعون كسم لا تواجهها قوات رئيسية ولكنها تغطى باعمال عناصر الاستطلاع .
- ولتلافى تكرار ما حدث في منطقة الخافجي فقد بادرت القوات المصرية بتأمينها اعتبارا من (٣ فبراير ١٩٩١ بعد أحداث الهجوم على مدينة الخافجي التي تمت في ٣٠ يناير ١٩٩١ وذلك بعد رصد تجمعات التشكيلات من الحرس الجمهورى بعد تركزها على محاور تؤدى الى المنطقة .
- لذلك فقد قرر قائد القوات المصرية دفع مجموعتي تأمين للقوات مع تنظيم خطة ميدانية وخطة موانع لتأمينها . لمنع المعتدى من الضكير في احتمالا - وفي نفس الوقت تحمل القوات المدفوعة كعناصر متقدمة للقوات لتأمين واستمر تحركها وهجومها في الوقت اخذ .
- اعمال التأمين بالقوات ووسائل إنتاج الذر ان .
- لتأمين نطاق المسئولية للقوات تم دفع العناصر التالية :-
- تم دفع مجموعة قتال بقوة كتبية ذهابات وسرية ميكانيكية وكتبية مدفعية ميدان مدعمة باثين سرية مقذوفات موجهة مضادة للدبابات ،بالاضافة الى فصيلة ضيع اسود . . وقد اختيرت هذه المجموعة من الفرقة الرابعة المدرعة (النسق الثاني) مراعاة لعدم المساس بتشكيل الفرقة الثالثة الميكانيكية التي خطط لعملها في النسق الاول للقوات .
- تم دفع مجموعة قتال بقوة كتبية ميكانيكا عدا سرية بالاضافة الى سرية ذهابات مدعمة بسرية هاون ١٢٠مم وسرية مقذوفات موجهة مضادة للدبابات "نو" وفصيلة صواريخ مضادة للطائرات (ضياع اسود ) من الفرقة الثالثة على السائر الترابي في المنطقة غرب "ام عمارة" .
- تم دفع سرية صاعقة وفصيلة مقذوفات مضادة للدبابات ميلان + فصيلة مقذوفات دراجون سعودى لتأمين مدينة الرقى من الداخل .
- تم رص حقل العام بمواجهة ٢, ٤ كم على محور تحرك الرقى / سقر الباطن في اطار خطة تأمين مدينة الرقى .
- وقد كان لقرار قائد القوات المصرية ولما درته في تأمين مدينة الرقى اثره المباشر في تأمين المدينة وردع القوات العراقية من القيام بأى أعمال قتالية في اتجاهها بالإضافة الى تأمين نطاق الهجوم الذى يتم الاعداد له . . واصبح تنفيذة وشيكاً وبالرغم ان هذه الإجراءات تمت بهدوء وياتقان ولم يعلن عنها . . الا ان تأثيرها كان ناجحاً ومحققاً للأهداف التي خططت لها . .

## خلاصة الباب الأول

- لم تكن عملية الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، وليدة اللحظة وإنما جاءت كاستعداد لجلود عتيقة من الأطماع العراقية في الأراضي الكويتية كنتيجة لادعاءاته بمقوق لها وقد سبق أن قام النظام العراقي عام ١٩٦٥ باحتلال الأجزاء الشمالية من الأراضي الكويتية بالقوة العسكرية .
- اتخذ الموقف العراقي منذ الغزو جانب التشدد ورفض الانسحاب من الكويت واستمر في إجراءاته لفرض الأمر الواقع وطمس الهوية الكويتية وتفريقها من سكانها وإحلال عراقيين بدلا منهم واخذ يساند به شكل نسي ، وغير رسمي في هذا الموقف بعض الدول العربية (الأردن/اليمن/السودان/الفلسطينيين) .
- وعلى الجانب الآخر شكلت القوى الدولية والإقليمية المعارضة للغزو العراقي للكويت وهي تشكل معظم باقي القوى السياسية والإقليمية وبخلاف تلك الدول العربية التي ساندت العراق في الأزمة فقد اتخذت معظم الدول العربية موقفا معارضا للحرك العراقي وأيدت تلك الدول كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بإدانة الغزو وفرض العقوبات الاقتصادية عليه كما شاركت بعض تلك الدول في القوة المتعددة الجنسيات التي وصلت إلى السعودية للدفاع عنها
- وعن الموقف الأمريكي تجاه الأزمة فقد شكل التحرك السياسي والعسكري الأمريكي ركيزة أهور المضاد للعراق فالتحرك الأمريكي السياسي النشط لدى المنظمات الدولية والقوى العالمية ساهم كثيرا في سرعة استصدار القرارات الدولية التي أخذت تدن العراق وتطالبه بسرعة الانسحاب من الكويت وبفرض عقوبات اقتصادية ضده .
- وركزت الولايات المتحدة من منظورها السياسي في هذا الوقت حركتها تجاه الأزمة في الإطار الآتي :-
  - انسحاب القوات العراقية من الكويت وإعادة الشرعية الكويتية .
  - الإفراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين لدى العراق .
  - عودة كافة الأراض بالكويت إلى ما كانت عليه قبل الغزو .
  - ولقد سمت الولايات المتحدة إلى تحقيق أهدافها من خلال إجراءات في إدارة الأزمة وهي :
    - مواجهة وإضعاف النظام العراقي المتطرف بقيادة الرئيس صدام حسين .
    - تأكيد المصادقية الأمريكية في العالم بشكل عام وإلى المنطقة بشكل خاص .
    - إتاحة الفرصة لخلق الظروف المناسبة لتواجد دائم بالمنطقة بدعوى الحفاظ على الأنظمة وتأمين المصالح .
  - وقد عارض الموقف الأوروبي ، الغزو منذ البداية و أدان بشدة كافة الإجراءات العراقية المتتالية في الكويت وجعله تحركه منسجما ومتوافقا مع التحرك الأمريكي المتشدد تجاه الأزمة على الصعيدين السياسي والعسكري وبرز من تلك المواقف بريطانيا وفرنسا اللتين اتخذتا مزيدا من الإجراءات السياسية والعسكرية المضادة للعراق .
  - اتخذ الاتحاد السوفيتي ، من تحركه موقفا معارضا ومتشددا ضد الغزو العراقي وتحركه الراهن يشير إلى مزيد من التجاوب مع الدور الأمريكي في إدارة الأزمة ولعل نتائج لقاء قمة "هلسنكي" خير مؤشر على هذا الموقف .

- ارتباطا بما سبق فإن مجمل معطيات الموقف السياسي ومواقف الأطراف الرئيسية من الأزمة عكست منذ البداية صعوبة التوصل الى تسوية سلمية لتلك الأزمة عبر القنوات الدبلوماسية خاصة في ظل عدم تراجع القيادة العراقية عن موقفها المتشدد والرافض لكل القرارات الدولية التي تؤكد على ضرورة عودة السيادة والشرعية لدولة الكويت .
- تطور الأزمة عسكريا :-**

- استمر العراق متشددا في موقفه . . رافضا للداوات السلام متخذاً من سياسة التشدد ومرض الأمر الواقع منهجاً وأسلوباً مما دفع المجتمع الدولي الى التدرج في إجراءات رد الفعل بدءاً من فرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق الى اقرار حقه في استخدام القوة لتحرير الكويت . . وإعادة الشرعية والأوضاع كما كانت . . وقبل هذا وذاك ، اقرار الشرعية الدولية .
- نتيجة للتشدد العراقي وعدم الاستجابة لتغير موقفه . . كان استخدام القوة العسكرية أمراً حتمياً وقد اتخذ حسماً القرار منذ البداية وتقل ذلك في قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد بالقاهرة لبحث العدوان وقرار عصبة سوريا بإرسال قوات مسلحة الى مسرح العمليات بالخليج للمساهمة في الدفاع الاستراتيجي ضمن المماكة . . كما تطل في قرار الولايات المتحدة المبكر بإرسال قوة أمريكية مسلحة - وبناء على وحدة وتوجه دول المنطقة ودفعها للقوات الى المسرح الذي استتبعه إرسال قوات أخرى بريطانية وفرنسية وجنسيات أخرى شسكات في مجموعها قوة الائتلاف المواجهة للقوات العراقية في الكويت .
- وفي إطار رد الفعل العربي والدولي لهذا الحدث الكبير شهد مسرح عمليات الخليج أكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعملية دفاعية استراتيجية (درع الصحراء) تحولت فيما بعد نتيجة لعدم استجابة القيادة العراقية لقرارات المجتمع الدولي لشن عملية هجومية استراتيجية (عاصفة الصحراء) تم شنها بالفعل لتحقيق الأهداف السياسية والسياسية العسكرية والاستراتيجية كما سئري في الباب الثاني وقد تم إدارة الأزمة منذ البداية على ثلاث محاور متوازية ويؤثر كل منها في الآخر وهي (١٨) :

### **المحور الأول : الاستعداد العسكري في منطقة الأزمة :**

- وبه ضمن تحديد التجمع الاستراتيجي بالبحر الكالي الذي يضمن سرعة الجسم وقوة الضربة في أقل وقت وبساقول خسائر . . كما يتضمن عمليات النقل الاستراتيجي - الجوي - والبحري للقوات من مناطق تركزها الى المسرح . . تم توزيعها على المسرح . . ثم فتحها استراتيجيا لمواجهة متطلبات العملية الدفاعية الاستراتيجية ( درع الصحراء ) ثم إعادة تجميعها وفتحها استراتيجيا استعدادا لبدء العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) طبقا لخطة عمليات محددة وسيناريوهات مختلفة تحقق أهداف التخطيط الاستراتيجي .

### **المحور الثاني : توجهات السياسة الخارجية لدول الائتلاف الدولي:-**

ويشمل ثلاث محاور فرعية :-

- الأول : موازنة السياسة الخارجية للمستوى الذي وصل اليه الاستعداد العسكري ، بالإضافة الى التنسيق المستمر بسين دول الائتلاف لتبني خط سياسي ودبلوماسي موحد يحقق الأهداف منه .

(١٨) تعاض الباحث مع الحدث العملي .

الثاني . إعمال آليات الأمم المتحدة بكامل طاقاتها وإصدار القرارات، المتألفة من مجلس الأمن الدولي والتي تتواكب في توقيت صدرها مع تطور محور السياسة الخارجية الذي واكب بدوره محور الاستعداد العسكري .

الثالث : استخدام جميع وسائل الحداثة السياسية والاستراتيجية بهدف إظهار موقف غير حقيقي يظهر إمكانيات الحل السلمي تارة وإمكانيات الحل العسكري تارة أخرى وفي إطار هذا الخور يمكن تفسير جميع المواقف السياسية والعسكرية للأطراف كافة والتي أحدثت منلة في الرأي العام السدولي والمجلس ولدى القيادة العراقية بصفة خاصة .

### ● المحور الثالث : الاحتفاظ بعمليات التصعيد بالمنطقة :-

وفي إطار هذا الخط يمكن تفسير عمليات تصعيد القوة العسكرية العراقية وتصعيد إمكانيات العراق الكيميائية والنوية والصاروخية وبرز مواقف متشددة ثم متساهلة للأطراف الدولية . . كما يضم هذا الخور أيضا الإعلان عن بعض الأحداث العسكرية الصغيرة التي تحدث في المنطقة وذلك حتى يتم الاحتفاظ بهذا الخور حين بدء توجيه الضربة العسكرية للقوات العراقية في الكويت .

وخلاصة القول . . فان الخور الأول للاستعداد العسكري كان دائما هو الخور الرئيسي . . وكان الخوران الآخسران يتحركان بهدف كسب الوقت اللازم للاستعداد العسكري . . وكان خط التقاء هذه الخطوط الثلاث هو التوقيت الذي بدأت فيه العمليات العسكرية .

### ● وقدر روعي خلال التحرك على هذه المحاور الاعتبارية التالية :-

● إصرار الائتلاف الدولي أن يكون للعمل صفة (الدولية) وان يتضمن اليه أكبر عدد ممكن من دول العالم السق تعاصر الاحتلال .

● إصرار الائتلاف الدولي على أن يوازي استعداداته السياسي والعسكري للمواجهة المنتظرة مع سلطات الاحتلال العراقي في الخليج . . وإدارة عجلة الأمم المتحدة واستدلال جميع آلياتها الممكنة طبقا لميثاقها ، وموازي عمله السياسي والعسكري مع قرارات مجلس الأمن الدولي التي تواكب المتغيرات الحادثة في الموقف ، وتعطى للقوات الدولية شرعية العمل في الأزمة طبقا للتطورات .

● إصرار الائتلاف الدولي على مشاركة الاتحاد السوفيتي - والصين في حل الأزمة - على الأقل من جانب اتخاذ القرار المناسب للموقف وفي هذا الإطار كان استمرار اطلاع الاتحاد السوفيتي بالتطورات السياسية والعسكرية السق تضم وكان أيضا لقاء رئيسي القوتين العظميين للتشاور حول متغيرات الموقف .

● إصرار الائتلاف الدولي على تجميع القوة العسكرية الماسة لتطورات الموقف الذي أدى الى استمرار نقل القوات العسكرية من مختلف أنحاء العالم حتى الوصول الى حجم التجميع الاستراتيجي المناسب للقوات في مسرح العمليات .

● إصرار الائتلاف الدولي على السيطرة (المخابراتية) التامة على الموقف قبل بدء قواته أعمال قتال مسلحة وانتشار العملاء في جميع أرجاء العراق ، واستمرار الرصد الدقيق لجميع الأهداف الاستراتيجية ، وبهذا الشكل يكتمل قوار المواجهة العسكرية ولا يبقى سوى الإعداد لهذه المواجهة . . ثم القيام بعملية التحرير استجابة لمطالب المجتمع العربي . . الاسلامي . . الدولي . .

## الباب الثاني

### الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج

#### عالم:-

- لقد جاء اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ،  
صدمة للعالم كله وفي مقدمته العالم العربي على وجه الخصوص . . حيث  
نتج عن احتلال العراق للكويت طعنة عميقة في قلب التضامن العربي . .  
بل وفتح أبواب الوطن العربي على مصراعيه للتدخل في مقدراته ومواجهة  
الأخطار والتحديات . . كما أثرت تلك العمليات على النظام المصري  
الذي وجد نفسه عاجزاً عن احتوائها داخل البيت العربي أمام جسامته  
الحدث ، وتعت القيادة العراقية . .
- ومع انقسام العالم العربي ما بين مؤيد ومعارض ، كان لمصر والدول  
العربية مواقفها السياسية المختلفة ، حتى تم تحرير الكويت وإعادة الشوعية  
لها ، وهو ما سوف نتناوله في هذا الباب ، حيث نوضح في الفصل الثالث  
الدور السياسي المصري في هذه العمليات ، كما يشمل الفصل الرابع  
الدور السياسي العربي فيها . .



# الفصل الثالث

## الدور السياسى المصرى فى عمليات الخليج





## الفصل الثالث : الدور السياسي المصري فى عمليات الخليج

### عام :

- منذ بداية الأزمة تحملت مصر مسئولياتها التاريخية انطلاقاً من موقعها الريادى والقيادى فى المنطقة وقد مثلت أزمة الخليج تحدياً أساسياً للسياسة المصرية كما كان الحال بالنسبة لقوى اقليمية وعالمية كثيرة . على النحو الذى جعلها فى بؤرة السياسة المصرية فى معظم النصف الثانى من عام ١٩٩٠ . وتحديداً منذ النصف الثانى من شهر يوليو من ذلك العام .
- وقد بدأ دور مصر <sup>(١٩)</sup> منذ بدء الأحداث التى بدأت بالهجوم العراقى الدبلوماسى على السياسة البحرولية لدولتى الكويت والامارات فى مذكرة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى الى الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ١٦ يوليو ١٩٩٠ - وما تلاها من تصعيد اعلامى لهذا الهجوم فى خطاب الرئيس العراقى صدام حسين فى اليوم التالى مباشرة - بما فى ذلك التهديد ولو الغير مباشر للدولتين باقدام العراق على ( فعل مؤثر ) يعيد الأمور الى نصابها ان أخفق فى الحصول على ما اعتبره حقوقه بالوسائل التى اتبعها حتى ذلك الحين . ثم كافة التطورات التى انتهت بالغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ - وكافة ما ترتب عليه من ردود . أفعال حتى نهاية العام .
- وقد حرصت مصر من واقع ادراكها لمخاطر استمرار وتعدد مظاهر الانشقاق العربى خلال مرحلة ما قبل الأزمة على تركيز جهودها من خلال تحرك واسع النطاق اتسم بالنشاط والفاعلية لرأب الصدع وتحسين شكل العلاقات العربية وقد نجحت فى خلق وإيجاد قاعدة للتضامن العربى حتى يمكن البناء عليها وتطويرها ، ولّى تطور مفاجى وذون مبررات واقعية حشدت العراق جزء كبير من قواها فى اتجاه الكويت وكان امراً طبعياً وهى عضو فى مجلس التعاون العربى ان تعرض الامر للبحث داخل المجلس الذى الشئ من أجل تنسيق المواقف السياسية وارساء قواعد للتعاون الاقتصادى فيما بين اعضائه ومع ذلك فلقد سارعت القيادة السياسية بالتحرك لتهذبة الموقف قبل تفاقمه (زيارة السيد الرئيس لكل من العراق والكويت والسعودية فى نهاية يوليو ١٩٩٠) ولكن أمر الغزو كان مبيتاً ومخططاً له من قبل .
- وحتى بعد الغزو مباشرة ومن منطلق الحفاظ على القدرات والامكانيات العربية فقد رجعت مصر الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربى طارئ فى ٩ - ١٠ أغسطس ١٩٩٠ لإيجاد حل للامزة فى الإطار العربى الا ان المصالح والإهتداف الذاتية لدى بعض الاطراف قد حالت دون التوصل لحلوى تفرض على العراق التراجع عن خطواتها العدوانية .
- وتلبية للمطلب السعودى بالمشاركة فى الدفاع عن اراضيها وطبقاً لقرارات الجامعة العربية فقد دفعت مصر بقوات رئيسية من قواها المسلحة لتأخذ مكانها على خطوط المواجهة المباشرة على الحدود السعودية / الكويتية فى اطار المظلة العربية والدولية .
- وأخذت مصر تطرق كل الابواب والمنافذ لتحويل دون تفجير الأزمة واللجوء للخيار العسكرى وذلك على ضوء تقديرها لحجم الخسائر والآثار المترتبة عليها ليست على المنطقة فحسب ولكن على العالم بالره ، وسوف نتعرض فى استعراض السياسة المصرية تجاه الأزمة للخلفية التاريخية والزوايا المتعلقة بها الأولى تتعلق بالمصالح المصرية والأزمة، الثانية محاولة التسوية السلمية للأزمة والثالثة بالسياسة المصرية بعد الغزو ثم جهود مصر لاحتواء الأزمة مع تطور أحداثها .

<sup>(١٩)</sup> السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاسرالى العربى - ١٩٩٠

## أولا : الخلفية التاريخية قبل الأزمة :-

- شكلت عملية الغزو العسكري العراقي للكويت في ٢ أغسطس ٩٠ وما صاحبها من تطورات تهدد رنيسيا لجميع الدول الخليجية الأمر الذي دفع تلك الدول الى طلب الدعم الخارجى ارتباطا بتواضع قدراتها العسكرية أمام التفوق العراقي وخطورة الموقف والأطماع العراقية في ثروات الدول الخليجية ،
- وكانت مصر ايجابية في حركتها في محاولة لاحتواء الأزمة والسيطرة عليها داخل الأمة العربية وبعيدا عن خيار القوة
- العلاقات العسكرية بين مصر وكل من العراق والكويت :

- لم تكن العلاقات العامة بين مصر وكل من العراق والكويت وكافة الدول العربية على درجة من التوافق والتعاون بالقدر الذى كانت عليه قبل أزمة الخليج ولعل المرجع الأساسى لذلك ما عانته الأمة العربية خلال فترة ابتعادها عن مصر من تفكك وصراع وظهور النزاعات العقائدية والعصرية .
- وهذا بالرغم من قطع العلاقات بين مصر والكثير من الدول العربية الا ان روح التعاون والمساعدة كانت قائمة قبل و أثناء تلك القطعة .

## العلاقات العسكرية المصرية - العراقية :

- تتميز العلاقات العسكرية بين مصر والعراق بامتداد جذورها الى سوات بعيدة ، فقد تعاون العراق عسكريا مع مصر خلال معارك ٦٧، ٩٧٣ بين مصر وإسرائيل وساندت مصر العراق بالسلاح والعتاد والذخائر والخبرات خلال الحرب العراقية - الإيرانية (٨٠-٨٨) ولقد كان لهذا الدعم المصرى الأثر الكبير في حسم المعركة لصالح العراق وإعانة العراق على إنشاء قاعدة صناعية حربية على درجة من التقدم ولم يكن يحيطر بهال أكثر الناس تشاؤما أن تستخدم القوة العسكرية العراقية للاعتداء على دولة عربية إسلامية مسالمة قدمت العون أيضا للعراق .

## العلاقات العسكرية المصرية - الكويتية<sup>(٧٠)</sup> :-

- كان من إفرازات حرب العراق مع إيران أن تعرضت دولة الكويت الى بعض الهجمات الصاروخية وبعض الأعمال الخاصة من جانب القوات الإيرانية وهذا ما دفع الكويت أن تلجأ الى مصر لمعاونتها عسكريا لمحاولة التصدى للأعمال العدوانية الإيرانية وتوفير وسائل الوقاية لمشآتها ومدنها ولم تضن مصر على الكويت وقدمت لها بعض النظم العسكرية الدفاعية ووسائل الوقاية ضد الأعمال الكيميائية وبدأ هذا التعاون يتنامى بثقة بين الدولتين العربيتين ولم يكن من المتصور أن تتعرض الكويت لهذا الهجوم العراقى العادر .

## المعاهدات العربية والدولية للدفاع :

- وقد تناولت القوانين الوضعية للدول إطار التعاون من خلال موافق ومعاهدات واتفاقيات ، نتناول بعض منها المرتبط مباشرة بتلك الأزمة .

<sup>(٧٠)</sup> السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩٠

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية :-
- تم موافقة مجلس الجامعة عليها في دورته العادية المنعقدة في ١٣ أبريل ١٩٥٠ لمواجهة التحديات الإسرائيلية المتمثلة في حرب ١٩٤٨ وماتج عنها من تهديدات للوطن العربي

#### ● أهم أسس المعاهدة :

- اللجوء لحل المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية .
- تعتبر الدولة المتعاقدة أى اعتداء يقع على دولة أو أكثر اعتداء عليها جميعا ، والتزامها تبعاً لذلك وعملاً بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانها أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وان تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعهم جميع التدابير وان تستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء و لإعادة الأمن والسلام إلى نصابها .
- معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والمملكة العربية السعودية :

وتم توقيعها في أكتوبر ١٩٥٦ وبمقتضى هذه المعاهدة تتعاون الدولتان لتحقيق الدفاع وتوفير الأمن ضد أى اعتداء خارجى يقع على أى منهما .

#### ثانياً : المصالح المصرية وأزمة الخليج :-

● لقد هددت أزمة الخليج، المصالح الحيوية المصرية على كافة المستويات المحلية الاقليمية والعالمية وعلى الرغم من أن درجة التهديد قد تطورت بتطورات الأزمة فبلغت أوجها بالغزو العراقي للكويت إلا أن النظرة المتكاملة لها وتأثيرها المتكامل على المصالح المصرية مع بدء الأزمة وحتى قبل التحرير هو أقرب إلى التحليل الشامل لهذا التأثير كالاتي:-

● فعلى المستوى الإقليمي لا شك أن الأسلوب الذى لجر العراق به أزمة علاقته بكل من الكويت والامارات ) الهجوم الدبلوماسى والاعلامى الحاد ) قد هدّد في الصميم مناخ التضامن العربى الذى كانت تتعقد آمال على أن يحقق المجازات متتالية منذ قمة عمان ١٩٨٧ ويمثل استمرار هذا التضامن وتعزيزه مصلحة مصرية أساسية واضحة ، فمن ناحية كانت مصر تتمتع وقت تفجر الأزمة بعلاقات طيبة أو على الأقل خالية من التوتر مع كافة الدول العربية<sup>(١١)</sup> وكان استمرار التضامن العربى وتعزيزه مطلوب لعدم اثاره مشكلات جانبية للسياسة المصرية تقتضى منها الانحياز الى هذا الطرف أو ذاك على نحو يثبّن من المجال عودة العلاقات المصرية - العربية أو يؤثر بالسلب على تكوين موقف عربى واحد في جهود التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ،

● هناك حاجة ماسة لعدم الضرر بالمساعدات المالية التى تتلقاها مصر من بعض دول الوفرة المالية العربية . . . وكذلك استمرار تواجد العمالة المصرية في الأقطار العربية التى قدرّت أعدادها بالملايين ، أو يعرقل تنفيذ عسودة الجامعة العربية الى مقرها بالقاهرة .

<sup>(١١)</sup> السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩٠

- أو من ناحية أخرى ، فإن استمرار وتعزيز مباح التضامن كان يلانم الدور العربي لمصر السبق لا تعتسر في هذه المرحلة قوة تغييرا فوريا تقود معسكرا ضد آخر واعا هي قوة اعتدال يمكن أن يزدهر دورها في اطار تصامى ، غير أن تهديد مناخ التضامن العربي رعا لا يكون هو المصلحة المصرية الأهم التي تهددت على المستوى الإقليمي .

فقد كان بحاج العراق في ادارته للأزمة التي فجرها في منطقة الخليج سواء بدفع الكويت والامارات الى قول مطالبه قبل الغزو أو بالاحتفاظ بالكويت جزءا من العراق بعد ضمها أو على الأقل الانسحاب منها مقابل مكاسب واضحة يعنى - أى النجاح العراقى - أن ثمة قوة اقليمية بكافة المعايير قد ترسخت في المنطقة ذات امكانيات اقتصادية وعسكرية ضخمة بكل التداعيات المتصورة لهذا الوضع على مكانة مصر الإقليمية ومن ثم على علاقاتها بالقوى العظمى والكبرى وكذلك على علاقاتها بالقوى الإقليمية الأخرى حيث ان بروز العراق كقطب اقليمى دى امكانات اقتصادية وعسكرية عالية يعنى بدهاء التضاؤل ولو النسبى للتأثير المصرى في قضايا المنطقة الرئيسية عامة وقضايا منطقة الخليج خاصة حيث توجد لمصر مصالح حيوية بها .

### ثالثا: الدور المصرى فى إدارة أزمة الخليج الثانية :-

تبدأ هذه الدراسة بتحليل الجوابب الوفاقية للتحرك المصرى في أزمة الخليج الثانية (العزو العراقى لأرض دولة الكويت) وأسلوها في إدارة الأزمة سواء على الصعيد الإقليمى أو الدولى مع التعرض للمراحل الرئيسية التى مرت بها الادارة المصرية للأزمة .

#### • التحرك المصرى على الصعيد الإقليمى :

تدرجت وتصاعدت المسلكيات المصرية في مواجهة أزمة الخليج الثانية منذ البدايات الأولى لاشتعال الأزمة وحسب لهايتها في تنويعات حركية متباينة جمعت ما بين التحرك الدبلوماسى الثقيلدى ثم المبادرة السياسية الرئاسية ثم قرار وتنفيذ الحشد العسكرى في منطقة الصراع ، والذي تواكب وتزامن مع جهود مصرية- عربية تسقيية ، رئاسية ودبلوماسية اتجاها نحو الحل العربى الجماعى للأزمة .

ويمكن تحليل هذه الحركة المصرية الكثيفة وفقا لثلاث مراحل زمنية متعاقبة أولها تقع ما بين يومى ٢٠ يوليو- ١٩٩٠ و ٢ أغسطس ١٩٩٠ (واقعة الغزو العراقى للكويت ) والثانية تستغرق الاسبوع الأول للغزو وحتى انعقاد مؤتمر القمة العربى الطارئ بالقاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ . والمرحلة الثالثة تمتد حتى اعتبار الحل العسكرى هو الخيار العربى الوحيد لانهاء الأزمة أواخر ديسمبر ١٩٩٠

#### • المرحلة الأولى : الجهود المصرية لعدم تصعيد الموقف :-

شهدت الفترة ما بين يومى ٢٠ يوليو و ٢ أغسطس ١٩٩٠ حركة مصرية نشيطة لتطبيق الاحداث ونزع فتيل التفجير منها سعيًا نحو حصر نطاقها في أضيق الحدود الممكنة .

لقد بدأ التدبير الأول لتصاعد الاحداث في منطقة الخليج في منتصف يوليو ١٩٩٠ عندما اقم العراق في رسالة وجهها إلى الامين العام لجامعة الدول العربية ، الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بتجاوز حصصها من انتاج النفط وفقا لما حددته منظمة الأوبك مما أدى إلى إغراق السوق البترولية العالمية بما يزيد عن احتياجها وبالتالي انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت بشدة على اقتصاديات العراق والدول الأخرى المنتجة للنفط ثم حذر الرئيس العراقى في

خطابه بمناسبة ذكرى الثورة العراقية في ١٧ يوليو ١٩٩٠ بعض دول الخليج من الاستمرار في انتاج البترول بما يزيد على الحصة المقررة وأوضح بأنه في حالة عدم الالتزام بذلك فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المنصبة إلى أصحابها وأقيم الكويت علنا بالاستيلاء على ٢,٤ مليار دولار تمنا للبترول الذي حصلت عليه من الآبار الموجودة على الحدود المتنازع عليها بين البلدين (حقل الرميطة على وجه الخصوص) بهدف تدمير الاقتصاد العراقي عن طريق زيادة انتاج البترول خفض أسعاره. وجاء رد الكويت والامارات العربية المتحدة في مذكرتين إلى كل من الامين العام للجامعة العربية والسكرتير العام للأمم المتحدة، أكدتا فيهما التزامهما بمخصص الانتاج المقررة لها.

وإزاء اشتعال الحملات الاعلامية العدائية بين العراق والكويت، جاء التحرك المصري لتطويق الأزمة على عدة مستويات<sup>(١٦)</sup> ففي ٩ يوليو صدر بيان رئاسة الجمهورية يدعو الطرفين المعنيين إلى ضبط النفس واعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربي وتشويه الخلافات العربية بالحوار الأخوي باعتباره الأسلوب الوحيد الذي يحقق مصالح الأمة العربية. ثم أجرى الرئيس المصري اتصالا هاتفيا بالرئيس العراقي واستقبل في اليوم التالي نائب الرئيس العراقي ووزيره خارجيته.

ثم شهدت الاسكندرية في ٢٣ يوليو ١٩٩٠ قمة ثنائية بين الرئيس المصري وملك الأردن. ثم قام الرئيس المصري في فجر اليوم التالي بجولة ثلاثية إلى العراق والكويت والسعودية وذلك في مهمة مساع سلمية وليس وساطة وبهدف احتواء الأزمة والابقاء عليها في اطار قومي عربي محدد، ولذا لم يتدخل الرئيس المصري آنذاك في تفاصيل القضايا المتنازع عليها بل ركز على تحيئة المناخ العام المناسب لتهدئة الأزمة. وذكرت وكالة الأنباء الكويتية أن مصر قد افترحت خطة من أربع نقاط لاحتواء الأزمة وتطويقها وهي ما يلي:-

- استبعاد أي تهديد باللاجوء إلى العمل العسكري المسلح من جانب أي طرف ضد الأطراف الأخرى.
- البدء في قيام مهمة مكوكية مصرية من أجل التقريب بين وجهتي نظر البلدين (العراق والكويت) مع الترحيب بأي مساعدة ترى أي دولة عربية أخرى التقدم بها.
- عقد اجتماع مصالحة على مستوى وزراء الخارجية يعقد في القاهرة بمشاركة محدودة من الدول العربية ذات النفل السياسي.
- وقف كل الحملات الاعلامية بين البلدين.

يرلاحظ على الاطار العام للتسوية المطروح من جانب مصر في الايام الاولى لنشوب النزاع العراقي الكويتي، حرص مصر على الحياد الانحائي ما بين طرفيه ومحاولة عدم التورط أو اتخاذ موقف محدد لصالح أحدهما وفي هذا السياق التوسطي الانحيازي أرسلت مصر وكسبل وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية برسالتين يوم ٢٦ يوليو إلى كل من بغداد والكويت، تتعلقان بوضع الترتيبات النهائية لاجتماع في جدة ما بين طرفي الصراع برعاية سعودية وبوساطة مصرية.

<sup>(١٦)</sup> بلغ وتلقى عن جبهة مصر لاحتواء الأزمة العراقية - الكويتية، جمهورية مصر العربية / وزارة الاعلام/المينة العامة للاعلامات- القاهرة - أغسطس ١٩٩٠ - ص٢٩ - ٢٨.

وبالفعل توقفت الحملات الاعلامية المتبادلة بين العراق والكويت في نفس اليوم وكخطوة أولى من بين الخطوات التي اتفق عليها لتصفية الخلافات بين البلدين .

ثم انعقد مؤتمر جدة الثلاثي يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ ما بين ممثلي الرئيس العراقي وأمير الكويت وعاهل السعودية في محاولة لتسوية الخلافات الحدودية والسيادية والمالية الناشئة بمدة بين العراق والكويت ولكنه انتهى بالفشل التام . ولما كانت حينئذٍ الشاح الخطر الوشيك . فقد سعى العراق إلى املء شروطه على الكويت وأهمها إسقاط الديون الكويتية على العراق وتقديم الكويت تعويضات هائلة للعراق عن خسائره في الايرادات البترولية وإعادة تعيين الحدود المشتركة بما يحقق مزايا استراتيجية بالغة لصالح العراق على حساب الاقليم الكويتي ، مما في ذلك ضمان سيطرة العسراق على جزيرتي وربة وبويان .

والغ الأمر أن هذه المطالب العراقية المذكورة كانت تطبيقاً لاسلوب الشروط المستحيلة في التفاوض الدولي ، تبريراً لعمل عسكري شديد لاحق مباشرة على عملية التفاوض ، وتهديداً نفسياً لتقليل ذلك العمل من جانب أوساط السراى العام المعنية بالأمر عالمياً واقتصادياً ومحلياً .

وجاء الرفض الطيعي من جانب الكويت وفشل مؤتمر جدة . وبمنظرة تحليلية سياسية إلى التحرك المصري الأولى في هذه المرحلة الحسنة من الأزمة الخليجية الثانية ، تتضح الأمور التالية :-

- دعت مصر فور نشوب النزاع إلى تسويته بالحوار الأخرى المهادف وكانت مصر أول الدول العربية نشاطاً وتحركاً في العمل على تطويق الأزمة ومنع تصعيدها من قل أطرافها .
- انطلق التحرك المصري من جملة مبادئ ميّزت الدبلوماسية المصرية في تعاملها مع أوائل الأزمة . وفي مقدمة تلك المبادئ ، النظر إلى النزاع بين العراق والكويت بأنه اختلاف في وجهات النظر ومن الممكن حله عن طريق تدخل وسطاء عرب وأن مهمة مصر هي تهيئة المناخ المناسب للحل العربي السلمي ومحاولة الوصول إلى تفاهم حول السبل المؤدية إلى تحقيق اتفاق لازالة الخلاف وان مصر بحكم علاقاتها المتميزة مع كل الأطراف مؤهلة أكثر من غيرها لحل الأزمة الناشبة بين العراق والكويت .

وبناء على المبادئ السابقة تحركت الدبلوماسية المصرية عبر محاور متعددة أهمها توجيه النداءات إلى الاطراف المعنية بالأزمة بضرورة البحث عن سبل سلمية لتسويتها واعطاء تفسيرات مهدنة للمواقف التي قد تندر بالمزيد من التصعيد والسعى إلى الحصول على ضمانات بعدم تصعيد الأزمة إلى المستوى العسكري وهو ما يتضح في الوعد الذي تلقاه الرئيس المصري من الرئيس العراقي بأن العراق لا ينوي اللجوء إلى الحل العسكري ثم التقدم بمبادرات اجرائية الطابع لحل الأزمة مثل اقناع الاطراف المعنية بالدخول في مباحثات مباشرة لتسوية المسائل المتنازع عليها ، فكان الاثر المصري في الدفع إلى عقد مؤتمر جدة الذي انتهى بفشله وتعثره في هذه المرحلة الأولى لتحرك المصري ازاء أزمة الخليج الثانية .

#### • المرحلة الثانية : مرحلة الرفض المصري للأمر الواقع الناتج عن عملية الغزو :-

بدأت مع الغزو العراقي لدولة الكويت واحتلالها بالكامل في الساعات الأولى من فجر يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ وفي نفس اليوم صدر القرار رقم ٦٦٠ من مجلس الأمن الدولي بادانة الغزو العراقي للكويت وبمطالبة العراق بان يسحب جميع قواته فوراً ودون قيد أوشرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١/٨/١٩٩٠ ، وبدعوة العراق والكويت إلى

البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتها<sup>(٧٣)</sup> وهنا حدثت نقلة نوعية واضحة في طبيعة التحرك المصري تجاه الأزمة ، فاضحت المكوكة المصرية ، طيلة الاسبوع التالى للغزو ، حركة رفض نشيط لاستمرارية الأمر الواقع الناشئ من هذا الغزو ، ومقاومة فعالة سياسية ودبلوماسية لاثار هذا الغزو ، وبعثت هذه النقطة في التحرك المصري ازاء الأزمة من ذات الدلالات الخطيرة ومن نفس الاحتمالات الجسيمة التى الطوى عليها العدوان العراقى على اراضى الكويت .

فالعراق بواقعة الغزو الحاطف الشامل لاراضى بلد عربى جار له ، أراد الثبات انه هو الدولة الكبرى في المنطقة التى يمكنها ان تلعب دور الزعامة في العالم العربى وبتطبيق مباشر لشريعة الغاب في العلاقات الدولية العربية ، وان العراق قادر على فرض اهدافه الموسعة في المنطقة الخليجية باستخدام القوة العسكرية المحضنة وأنه عن طريق ضمه للكويت بالكامل يصبح موجوداً مستمراً على حدود المملكة العربية السعودية بما يحمل ذلك الوضع من ردع عسكري عراقى لكل دولات الخليج ، كما يصبح العراق القوة البحرية المطلقة في مياه الخليج العربى بعد سيطرته على سواحل الكويت وعلى جزيرتى وربة وبوبيان<sup>(٧٤)</sup>.

كذلك كان الغزو العراقى لأراضى الكويت تحدياً صارخاً لثلاثة مبادئ استراتيجية في "فكريات" التعامل الدولى المعاصر ، وأنها الرفض المطلق لاسباب الاستيلاء المادى من قبل دولة لأراضى دولة أخرى ، وثانيها عدم السماح من جانب القوى الصناعية الكبرى في عالمنا الجديد بسيطرة قوة عسكرية ضخمة توسعية التعطيل مثل العراق على راس منطقة البترول الخليجية وثالثها أن العالم العربى يرفض تماماً منطق احتلال اراضى الغير بالقوة ويقدم دعواه العادلة في قضية فلسطين على مطالبة اسرائيل بالجلء عن الأراضى العربية المحتلة ومن ثم يكون الأولى والادعى أن يرفض احتلال دولة عربية لدولة عربية أخرى<sup>(٧٥)</sup>.

ولذلك الأسباب مجتمعة انتهت مهمة الحيادية والتوازلية ما بين طرفى الصراع ، من بين خصائص التحرك المصرى في الأزمة بعد وقوع الغزو ، وبرز الرفض المصرى والمقاومة المصرية الدبلوماسية والسياسية للمسلك العراقى. العدوان وكذلك أعلن التأييد المصرى الرسمى للجانب الكويتى في الصراع.

هذا وان كان التحرك المصرى حتى يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ قد استمر بنفس هدفه التكتيكى السابق وهو "تطويق مدى الانفجار" الحادث في الموقف السياسى الخليجى العام، فبعد ساعات معدودة من واقعة الغزو ، أجرى الرئيس المصرى اتصالات هاتفية عاجلة بالقيادات العربية لكل من الكويت والسعودية وسوريا واليمن والعراق والاردن ، ووقت محادثات مباشرة بين الرئيس المصرى والعاقل الاردنى الذى وصل إلى الاسكندرية في نفس يوم الغزو ، واتفقا خلالها على عقد قمة مصغرة بمجدة يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بحضورها معهما العاقل السعودى والرئيسان العراقى واليمنى ، وفي هذا اللقاء الثنائى أوضح الرئيس المصرى، الاركان الأساسية للحل السلمى من المنظور

<sup>(٧٣)</sup> مجلة السياسة الدولية - عدد ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧١ - ١٧٢ "نص القرار" ١٩٩٠

<sup>(٧٤)</sup> مجلة السياسة الدولية - ملف الغزو العراقى للكويت "الأيام والنتائج" عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٢٢١/١٩

<sup>(٧٥)</sup> مجموعة من الباحثين "أبعاد واحتمالات أزمة الخليج" ،

المصري ، وهي الانسحاب العراقي وعودة الشرعية الكويتية النظامية ثم معالجة كل جوانب الوراثة الشفيع تحت مظلة عربية صميمة .

وكان لمصر الأثر في تأجيل صدور بيان مجلس وزراء الخارجية العرب المتعقدة بالقاهرة آنذاك ، بادانة العدوان العراقي ، إلى ما بعد زيارة العاهل الاردني لبلداده ، وبفشل تلك الزيارة في تحقيق الهدف السلمي المرجو منها طابقت الخارجية المصرية في بيان رسمي يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بالانسحاب القوات العراقية فوراً من الاراضى الكويتية والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت ليقرره بارادته الحرة وقراره المستقل . كذلك أدان مجلس وزراء خارجية الدول العربية في دورته غير العادية بالقاهرة في بيان رسمي العدوان العراقي على الكويت ورفض أى آسار مترتبة عليه وعدم الاعتراف ببعثاته ، مع مطالبة العراق بالانسحاب والتأكيد على ضرورة الحل السلمي من خلال عقد اجتماع قمة عربية طارئ ،

وصدر هذا القرار بأغلبية ١٤ دولة مع عدم موافقة الأردن والسودان وفلسطين وموريتانيا ، وعدم مشاركة ليبيا في الاجتماع ، وهكذا اتضح في هذا الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بعد ٢٤ ساعة فقط من العدوان العراقي ، الاختلاف في رؤى الدول العربية لواقعة الغزو ولآثارها . واتسع الشقاق العربي مع تصاعد الأزمة وإعلان السعودية طلبها لقوات اجنبية من أجل حماية أمنها من التهديد المتمثل في الحشد العسكري العراقي على حدودها الشمالية والشمالية الشرقية ، واستمرار ألتابعة التحرك المصري إزاء تطور العدوان العراقي في أسبوعه الأول في اليوم التالي لبيان وزراء الخارجية العرب المذكور ، وبعد ٤٨ ساعة من الغزو التقى الرئيس المصري بـالرئيس الفلسطيني بالاسكندرية حيث أكد رفض مصر القاطع للتدخل في الشئون الداخلية للسودان الأخرى وضرورة انسحاب القوات العراقية والحيلولة دون تدخل أى قوى أجنبية وحصر الوراثة في نطاق العالم العربي كما عقد الرئيس المصري في اليوم التالي بالاسكندرية جلسة مباحثات مع الرئيس اليمني حول سبل إنهاء الأزمة سلمياً ، ثم اجتمع مرة ثانية بالرئيس الفلسطيني يوم ٦ أغسطس ١٩٩٠ كما استقبل الرئيس المصري كلا من ولي عهد الكويت ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي ووزير الدفاع الاميركي كلا على حده ، ومن ثم التزمت الحركة المصرية طيلة الأسبوع الأول بعد الغزو العراقي بالحوار السياسي المباشر على مستوى القمة مع طرفي الصراع وكذا مع أنصار ومؤيدي الطرف العراقي ، من الحكام العرب وظلت الهدفية المصرية تتركز في التوصل إلى أرضية مشتركة حل وسط يلتقى عنده الفريقين المتصارعين .

هذا وقد استضافت القاهرة خلال الأيام الأولى عقب الغزو العراقي المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية والذي أصدر من القاهرة يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بياناً مماثلاً لبيان مجلس الوزراء الخارجية العرب بالقاهرة يوم ٣ أغسطس ١٩٩٠ .

وفي ظل تجدد الموقف على ما هو عليه ، وإعلان العراق رسم الكويت إلى أراضيه في وحدة الدعاية كاملة يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ، وجه الرئيس المصري لداء في مؤتمر صحفى عالمي عقده بالقاهرة ، ناشد فيه الرئيس العراقي الاستجابة لمطلة العربية وسحب القوات العراقية وعودة الشرعية الكويتية ودعا إلى عقد قمة عربية خلال أربع وعشرين ساعة تستضيفها القاهرة من أجل التوصل إلى حل عربي بدلاً من أن "يفرض علينا حل بالقوة" (٧٦) الاجنبية

(٧٦) إزراء الشرق الأوسط - المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط - القاهرة - نوفمبر ١٩٩٠ - ص ٣٠ - ٥٠



واستجاب جميع الحكام العرب لدعوة الرئيس المصري باستثناء الرئيس التونسي الذي تغيب ، وعقدت القمة العربية الطارئة بالقاهرة لمدة يوم واحد في ١٠ أغسطس وقررت بأغلبية ١٢ دولة من عشرين حضروا القمة نفس المبادئ التي تؤكد الانسحاب وعودة الشرعية والالتزام بقرارات مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولى، في ذلك الجراح) كما أعلنت تأييدها للإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى العربية أعمالاً لحق الدفاع الشرعى وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٩٠ (وهو الخاص بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق) ، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت . وكذلك الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان خارجي<sup>(٧٧)</sup> وكانت القمة العربية الطارئة هذه مرآة عكست بوضوح الانقسام العربي ما بين معسكر يدين الغزو العراقي ويؤيد الإجراءات الكويتية والسعودية الخاصة بأعمال حق الدفاع الشرعى الجماعى عن النفس ، ومعسكر آخر يتحفظ أو يرفض الأمرين معا ، ادانة العراق واللجوء الكويتى السعودى المشترك إلى قوات أجنبية وعربية تحتشد على الحدود العراقية السعودية والحدود السعودية الكويتية ، هذا وإن كان الشقاق العربى قد تركز حول قضية التدخل الأجنبى بقوات عسكرية في المنطقة محل الصراع مما أدى إلى تعقيد وتشابك الأزمة على المستويين الرسمى والشعبى حيث اتجهت بعض الدول والقوى السياسية إلى إعطائها الأولوية واعتبارها هى الخطر الأشد بينما أصرت دول وقوى أخرى على أن قضية احتلال الكويت هى الأصل الاشكالى الذى لا ينبغي أن يطفى عليه أفرع الناتج من ذلك الأصل ، وهو التدخل الأجنبى .

وتمثل المعسكر الأول فى الأردن واليمن والسودان وموريتانيا وفلسطين والجزائر وليبيا وتونس وهو المعسكر الذى يتحفظ ويرفض الأمرين معا ( ادانة العراق ، والاستعانة بقوات أجنبية ) بينما تشكل المعسكر الثانى من دول مجلس التعاون الخليجى الست ومعها مصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتى وهو الذى يدين الغزو العراقى ويؤيد اجراءات المملكة العربية السعودية والكويت بأعمال حق الدفاع عن النفس ،

### ٥. المرحلة الثالثة:

#### المشاركة فى الحشد الدولى لردع العدوان العراقى واستمرار السعى لحل سلمى للأزمة :-

وكان مؤتمر القمة العربية الطارئ بالقاهرة يوم ١٠ أغسطس هو فى آن واحد علامة النهاية لمرحلة من التحرك المصرى المنحدر نسبيا فى مضامينه ونطاقاته ونقطة البداية لفعاليات مصرية أبعد مدى وأشد كثافة ، وبذا يصل التحليل إلى المرحلة الثالثة لمسار الحركة المصرية ازاء أزمة الخليج الثانية أى منذ ١١ أغسطس ١٩٩٠ وحتى أواخر ديسمبر ، ويتميز هذا المسار الحركى المصرى بتوجيهين أساسيين متوازيين غير متقابلين/وهما الحشد العسكرى المصرى بشقل عددى ووزن فسفى

<sup>(٧٧)</sup> مجلة البصمة الدولية - كلمة الرئيس مبارك فى أغسطس ١٩٩٠ العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧٨ ، ١٧٩

تسليحي كبير في أراضي السعودية والامارات ، على حدود العراق والكويت بالذات وثانيهما الحد الفاصل التسيقي العربي والدولي ، للعمل المشترك من أجل التوصل إلى الحل السلمي للأزمة .

فعلى صعيد الحشد العسكري الرادع لامتداد العدوان العراقي مستقبلا إلى مناطق خليجية أخرى ، استجابت القيادة المصرية لطلب المملكة السعودية ودولة الامارات العربية بإرسال قوات مسلحة مصرية وبناء على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وفي إطار المظلة العربية العسكرية المساندة للقوات السعودية .

وعلى الرغم من الأهمية النسبية الملحوظة ، البشرية والتسليحية الفنية للقوات المصرية الموفدة إلى أراضي السعودية والامارات حيث أرسلت طلائع تلك القوات بعد يوم واحد من صدور قرارات القمة العربية الطارئة ، في صورة مجموعة مكونة من ثلاثة آلاف مقاتلاً من قوات الصاعقة والمظلات ، تبعها الفرقة الثالثة الميكانيكية (مشاة) خلال أكتوبر ١٩٩٠ ثم الفرقة الرابعة المدرعة على امتداد شهرين نوفمبر وديسمبر بما يتجاوز في مجموعه ثلاثين ألف مقاتلاً مصرية ، إلا أن الثقل الحقيقي لهذا الحشد العسكري المصري يبرز بجلاء في مجال الحركة السياسية . وبعتبر آخر فدان الوجود العسكري المصري في منطقة الصراع دليل حي ومادي على الدور المصري الفعال ، ولو جزئياً ضمن قسوت متعددة الجنسيات في دعم استقرار المنطقة الخليجية وردع الاعتداءات المحتملة أو المتوقعة مستقبلاً من قبل العراق أو من جانب أي قوة أخرى من المنطقة أو من خارجها ، وتوضح الأهمية الحيوية الفارقة للوجود العسكري المصري في مدلوله السياسي المذكور ، بمنطقة الخليج في الشرط الصريح الذي جاء في مبادرة الرئيس العراقي يوم ١٢ أغسطس ١٩٩٠ أي بعد يوم واحد من بدء وصول القوات المصرية إلى أراضي السعودية . فقد طرح الرئيس العراقي مبادرة أعرب فيها عن استعداداته للانسحاب من الكويت بشرط إلغاء العقوبات الاقتصادية التي اتخذها مجلس الأمن ضد العراق والاعتراف بحق العراق التاريخي والشرعي في الكويت وحل كل قضايا الاحتلال في المنطقة . وتوضع ترتيبات لحالة الكويت بحيث يتم الاتفاق بين السعودية والعراق فقط على وجود قوات عربية على الحدود " بشرط ألا تضم قوات مصرية" (٧٨) .

وبالإضافة إلى الحشد العسكري المصري الكثيف ، هناك اعتبار الموقع الاستراتيجي الخطير لمصر في الشرق الأوسط ، في حالة الدلاع معركة عسكرية في أراضي ومياه منطقة الخليج ، ذلك أن مصر هي الممر أو الطريق الطبيعي المباشر لقلب تلك المعركة المتصورة في حالة استحالة الحل السلمي ، سواء لعبور المدمرات وتناقلات الطائرات وباقي قطع الاسطول عبر موانئ مصر على البحر الأحمر وصولاً إلى مياه الخليج أو لحماية الموانئ والسواحل السعودية على البحر الأحمر حتى لا تتعرض دول الخليج والسعودية لعدوان ما من الغرب ، بعد أن أفلل الوجود العسكري الأمريكي والسوري والمصري المصري حدود المواجهة البرية شمالاً وشرقاً .

وفي سياق آخر مختلف يتواءم ويتوازى مع الحشد العسكري المصري في منطقة الصراع يسأى الجهد السياسي والدبلوماسي لمصر في مضمار التسوية السلمية لجذور النزاع بين العراق والكويت .

ويتفرغ هذا الجهد المصري ذو الجوهر التفاوضي والتهادني أساساً إلى مسارات ثلاثة أولها الخطاب المصري الرئاسي المباشر عبر أجهزة الإعلام الرئية والمسموعة إلى الرئيس العراقي ، وثانيها المسعى المصري الرئاسي أيضاً لتنسيق التحرك

(٧٨) مجلة السياسة الدولية "قرار القمة العربية الطارئة في أغسطس ١٩٩٠" العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٨٤ ، ١٨٥ .

السلامة مع القوى العربية الاخرى المعنية بالامر وذات الاثر والوزن في تطورات الاحداث ، وثالثها الاتصالات المصرية  
المستمرة بمختلف القوة الدولية العربية وغير العربية والمعنية بالموقف بالخليج والعالم العربي .

لخطاب المصري الرئاسي توجه إلى الرئيس العراقي ونظامه بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر لنداءات رسمية معلنة  
اعلاها ومن خلال تصريحات واضحة تلقى ضوء كاملاً على موقف القاهرة من الأزمة وتداعياتها الخطيرة والتسوية  
السلامية المقبولة للدواعي :

ليعد أيام قليلة من صدور مقررات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وأثناء استقبال وفد "الرويك" الممثل للجامعة  
الأزربية ( برئاسة جيانى ديميكليس وزير خارجية إيطاليا ووزيري خارجية ايرلندا ولوكسمبرج وايل ساتوتى المفوض  
عام للجامعة لشئون الشرق الوسط وجنوب البحر المتوسط وحيث استهدف اللقاء تنسيق الجهود بين دول الجامعة  
الأزربية ومصر من أجل تسوية أزمة الخليج وقواعد القانون الدولي ) أعلن الرئيس المصري في مؤتمر صحفي عالمي يوم  
١٨ أغسطس ١٩٩٠ إنه يدعو القيادة العراقية إلى الاستجابة لصوت السلام وتجنب المواجهة المدمرة وقال أن القوات  
المصرية أرسلت إلى السعودية بناء على طلب من حكومتها وبموافقة القمة العربية الطارئة في القاهرة وأكد أن هذه  
القوات وغيرها من القوات العربية والإسلامية الأخرى ستلتقي أوامرها من القيادة السعودية<sup>(٧٩)</sup> وفي يوم ٨/٢٠ صدر  
بيان الرئيس المصري إلى " شعوب الأمة العربية وشعب العراق الشقيق " وجاء فيه : " ... أناشد الرئيس صدام أن ينقذ  
الإنسان في عالمنا العربي من حرب مدمرة سوف تآكل الأخضر واليابس ولا يعلم إلا الله كيف تكون النهاية المفرعة إذا  
بدأت ... " <sup>(٨٠)</sup>

وفي نفس اليوم جاء النداء الانساني المباشر من الرئيس مبارك للرئيس العراقي في رسالة مفتوحة جاء فيها " أناشد  
الرئيس صدام حسين أن يتخذ القرار بالسحاب القوات العراقية من أراضي الكويت لكي تعود الأوضاع إلى ما كانت  
عليه . ان الاجماع العربي يتطلع اليك أن تقدم على هذه المبادرة التي سوف تكون موضع التقدير في العالم العربي وعلى  
سوى العالم كله غربا وشرقا وشمالا وجنوبا ... " <sup>(٨١)</sup> ومن جهة أخرى جاء خطاب مصري رسمي غير مباشر إلى القيادة  
العراقية متصلا في قرار القاهرة بالابقاء على السفارة المصرية بالكويت وعدم نقلها إلى العراق ، دليلا عمليا على حرص  
مصر على عودة الشرعية النظامية لدولة الكويت وعدم الاعتراف بالآثار القانونية التي تريد بغداد أن ترتبها على الغزو  
العراقي للكويت .

<sup>(٧٩)</sup> نفس الكمال لمبادرة الرئيس العراقي/المراجع السابق - ص ١٩١ ، ١٩٢

<sup>(٨٠)</sup> تصريحات الرئيس مبارك في المؤتمر الصحفي العالمي يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ملف وثائقي سبق ذكره ص ٤٠

<sup>(٨١)</sup> نفس بيان الرئيس مبارك في ٢ أغسطس ١٩٩٠ - مجلة السياسة الدولية - مرجع سبق ذكره .

وفي أحداث الرئيس المصري العديدة إلى مخلى الصحافة العالمية<sup>(٨٢)</sup> وجهت مخاطبة غير مباشرة للنظام العراقي ولرئيسه ، وضع فيها أن مصر ترى أنه إذا كان يعين تقديم أى تنازل للعراق فإن ذلك يجب أن يتم في وقت لاحق على الانسحاب وأن يأتي من جانب الحكومة الشرعية للكويت وتأييد مصر لأى حل دبلوماسى شريطة أن يؤدى إلى انسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية للكويت أما على الساحة العربية ، فقد استمرت الاتصالات المصرية على المستويات الرئاسية والوزارية والفنية منذ الساعات الولى التي أعقبت القمة العربية الطارئة بالقاهرة . حيث ظل الرئيس المصري والمسئولون المصريون ، يقومون بمباحثات مكثفة سواء في العاصمة المصرية أو في العواصم العربية الأخرى وبحولات مكوكية كثيفة متبادلة فيما بينهم وبين نظرائهم العرب الآخرين ، سواء كانوا من الفريق المنسدد بالعدوان العراقي ، أو كانوا من المجموعة المفهمة لدراعى واعبارات الموقف العراقي من الأزمة ، وتميز وجهة النظر المصرية في جميع تلك الاتصالات بالثبات المبدئي على أركان ثلاثة : أولها : انسحاب القوات العراقية من الكويت وثانيها : عودة النظام الشرعى الحاكم للكويت وثالثها : التوصل تفاوضيا عربيا سلميا إلى حل وسط توفيقى ما بين مصالح الطرفين المتصارعين وكلها جزئيات مبدئية تطبيقية للمبدأ الكلى الشامل الثابت للشرعية الدولية والتي جسدها قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وقرارات منظمة المؤتمر الاسلامى وقرارات مجلس الأمن الدولى<sup>(٨٣)</sup> .

وجدير بالتنويه أن هذه الشبكة الاتصالية الكثيفة ما بين القاهرة والعواصم العربية ، سعى إلى التنسيق الجماعى العربى من اجل الحل السلمى للأزمة ، قد انتجت مجموعة اتفاقيات انحائية التاجية مشتركة ، ما بين القاهرة من جانب وكل من السعودية والدول الخليجية الأخرى وليبيا من جانب آخر ، تركزت في معظمها في استثمار الأموال العربية في شتى قطاعات الانتاج ، وخاصة الزراعية منها ، في الاقتصاد المصرى<sup>(٨٤)</sup> .

### التحرك المصرى على الصعيد العالمى :-

أما على الصعيد العالمى فقد تركز التحرك المصرى في محاولة لتسويق الجهود السلمية وتسوية النزاع العراقي الكويتى دون اوراق دماء . فأرسل الرئيس المصرى عشرات الرسائل الموضحة للموقف المصرى بأركانه الثلاثة المنفذة للشرعية الدولية إلى العواصم الافريقية غير العربية المختلفة ، كما أوفد كبار مسئولى الخارجية المصرية إلى أركان المعسورة من كندا إلى الصين ، لنفس الهدف السلمى المذكور لأزمة الخليج وخلال شهرى (نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠) تكثفت المساعى المصرية السلمية في وجهتها العالمية ، ففي الاسبوع الأول من نوفمبر ١٩٩٠ أجرى الرئيس المصرى مباحثات في القاهرة تناولت الموضوع في الخليج مع كل من الرئيس الفرنسى والسنگالى والزانيرى والانيوبى ووزيرى خارجية الولايات المتحدة الامريكية والصين ، وحيث ساد الاتفاق بأن تنفيذ الحصار الاقتصادى المقرر من مجلس الأمن الدولى ، بشكل كامل وصارم على العراق ، من جانب جميع الدول يمكن أن يجنب العالم اوراقه الدماء واحتمالات الحل

<sup>(٨٢)</sup> نص رسالة الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقي في ٢١ أغسطس ١٩٩٠ - المرجع السابق - ص ١٩٦ .

<sup>(٨٣)</sup> أصدر مجلس الأمن الدولى "١٩٠" قراراً بشأن أزمة الخليج الثالثة بأرقام من ٦٦٠ وحتى ٦٧٨ .

<sup>(٨٤)</sup> جريدة الأهرام المصرية في شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ .

العسكري<sup>(٨٥)</sup> وتمثلت ذروة الجهد المصري الاتصالي بالقوى العالمية بشأن أزمة الخليج في زيادة الرئيس الأمريكى للقاهرة يومى ٢٢ و٢٣ نوفمبر ١٩٩٠ حيث عرض الرئيس المصرى على الرئيس الأمريكى مجموعة أفكار محددة لتسوية الأزمة سلميا وذلك بناء على اتفاق سورى مصرى بعد اتصالات مكثفة جرت بين القاهرة ودمشق ، وتتضمن عدة نقاط أهمها<sup>(٨٦)</sup>:-

- استمرار التحرك الدولى بمُذَف الضغوط على العراق للانسحاب من الكويت في مدة زمنية محددة (لمدة شهرين) من خلال الاتصالات السياسية والعقوبات الدولية المفروضة في آن واحد .
- عقد مؤتمرات دولية محددة الأطراف يدعى اليها العراق لحل الأزمة خلال الفترة الزمنية المشار اليها في البند السابق وذلك لانقاع العراق بحل الأزمة سلميا .
- أن يكون الخيار العسكرى والذي سيصدر عن الأمم المتحدة خيارا تهديديا في مرحلته الأولى وبالشكل الذى يؤدى إلى تهديد عسكرى دولى للقوات العراقية حتى يرتدع العراق في مواقفه المتشددة .
- في حال الاتفاق على مضامين وتفاصيل العمليات العسكرية الدولية فان الدول العربية تطالب بالاطلاع الكامل على دقائق هذه العمليات وتحديد نقاط تركزها ومراعاة وجهة النظر العربية للأزمة فيها مع الحد بقدر الإمكان من استخدام أسلحة الدمار الشامل ذات الأثر التدميرى على شعوب المنطقة .

وعلى أثر زيارة الرئيس الأمريكى للقاهرة ثم لعدد من العواصم العربية والأوروبية ، جاءت مبادرة الادارة الامريكىة بطرح مشروع قرار على الدول الأربع الأخرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، تم صدوره يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ في صورة القرار رقم ٦٧٨ من مجلس الأمن بموافقة ١٢ عضوا ومعارضة اليمن وكوبا وامتناع الصين عن التصويت ، وهو القرار الذى حذر العراق بأنه اذا لم ينسحب من الكويت قبل منتصف يناير ١٩٩١ فان المجلس يأذن للدول الأعضاء المعاونة مع حكومة الكويت بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصاهما في المنطقة<sup>(٨٧)</sup> وقبل مرور ثمانى عشرة ساعة على صدور هذا القرار طرح الرئيس الأمريكى مبادرة جديدة تستهدفهاء أزمة الخليج الثانية سلميا حيث عرض اجراء حوار مباشر مع العراق باستقبال وزير الخارجية العراقى في واشنطن وإيفاد وزير خارجيته للقاء الرئيس العراقى في بغداد<sup>(٨٨)</sup> ورحبت مصر رسميا بمبادرة الرئيس الأمريكى بصفحتها محاولة أخيرة لإنجاء حل سلمى لأزمة الخليج ولتجنب المنطقة وبلاات أى عمل عسكرى دموى ، كما أبلغت مصر الولايات المتحدة الامريكىة وأنها في أن تجرى تلك المحادثات

<sup>(٨٥)</sup> ملف واقفى عن الهيئة العامة للإعلامات - مرجع سبق ذكره .

<sup>(٨٦)</sup> تقارير وكالات الأنباء العالمية يومى ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠ .

<sup>(٨٧)</sup> نص القرار في الملف الواقفى السابق ذكره - ص ٦١ .

<sup>(٨٨)</sup> المرجع السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .

المطروحة في اطار ثنائي على الجانبين الامريكى والعراقى وذلك تجنباً لأية تعقيدات قد تنجم عن اشتراك اطراف اخرى في هذه المحادثات ، وكان الرئيس الامريكى قد الملح عند اعلانه لمبادرته انه قد يدعو سفراء الدول المعنية الى حضور محادثاته مع وزير الخارجية العراقى عند اجتماعه به في واشنطن. وقد عاد المسؤولون الامريكيون فاعتنوا العدول عن هذه الفكرة مؤكداً ان هذه المحادثات ستجرى على المستوى الثنائى<sup>(٨٩)</sup>،

وعلى ضوء ذلك فقد تحول التحرك المصرى في ازمة الخليج الثانية تحولات ثلاثة موضوعية رئيسية في الفترة ما بين الاسبوع الثانى من يوليو ١٩٩٠ وحتى نهاية نوفمبر ١٩٩٠ .

فقد ظل جوهر السلوك المصرى هي الوساطة الحيادية اللامحازية السلمية ما بين الطرفين المتصارعين حتى واقعة الغزو وطيلة الاسبوع الاول ما بعد الغزو حدثت تطورات نوعية في التحرك المصرى حيث اصبح يتسم بصيغة الوساطة السلمية ولكن المتددة والمستنكرة والرافضة لموقف وسلوك احد طرفى الازمة والمؤيدة والمساندة لمطلب ومسلوك الطرف الاخرى في الازمة . ثم تحولت الجهود المصرية بعد صدور مقررات القمة العربية الطارئة بالقاهرة في ١٠ أغسطس الى مسارين متعارضين من حيث المضمون ومتواكبين او متوازنين زمنيا وفنيا . اولهما الحشد العسكرى الدفاعى السراىء المهادف الى استقرار امن الخليج ومن ثم الامن العربى الشامل . وقرركز ذلك الحشد في منطقة الصراع ذاتها . وثانيهما الاتصالات الكثيفة السياسية ، الرئاسة منها والدبلوماسية مع شقى فعاليات المجتمع الدولى العربى والعالمى سعيها حثيثا الى الحل السلمى للازمة .

● وفي اطار عرض لاسلوب مصر في ادارة ازمة الخليج الثانية يمكن التأكيد على حدة حقائق :-

اولها ان استمرارية وثبات السلوك السياسى الخارجى العربى لمصر والذى وضحت في التحرك المصرى ازاء ازمة الخليج الثانية من وجهة نظر الباحث تمثل الاتى :-

● استمرارية اضطلال مصر ، قيادة ونظاما ومجتمعها ، بالمسئولية التاريخية العامة ، وآية هذه الاستمرارية المذكورة روح المبادرة الميدانية السريعة لتطبيق الازمة حتى قبل انفجارها واقعا ، وسرعة رد الفعل الكثيف على مستويات عدة في النظام وفى المجتمع المصرى .

● استمرارية واجهة الصدارة السياسية العربية ، ممثلة في مصر والى يتعامل ويتفاعل معها في المقام الاول قسوى العالم الخارجى غير العربية ، سعيها الى حل المعضلات السياسية العربية الصميمة بما يحفظ لتلك القوى مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في النقاط الساخنة الصراعية بالمنطقة العربية .

● استمرارية القدرات القتالية المادية المتفوقة اقليميا ، والاكثر فعالية وتطورا فنيا وعدديا ، والى تحتلها المؤسسة العسكرية المصرية وتتميز بها حجما ونوعا على عموم البلدان العربية الاخرى .

● استمرارية عدم القدرة المصرية على منع انقسام العالم العربى ازاء مشكلات مصيره المشترك . وبعبارة اخرى استمرارية عجز السلوكيات السياسية العربية لمصر عن تحقيق اجماع عربى استراتيجى شامل في مقوماته وما

(٨٩) محمد حسين هيكىل - حرب الخليج أوامام القوة والنصر، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للنشر، ص ٥٦

بين أطراف العلاقات العربية - العربية ، في مواجهة أزمة متفجرة تستوجب التسوية العاجلة. فالحرب الباردة العربية في الستينيات تجدد نظيرا لها في الآونة الحالية في انشقاق الصف العربي ، ازاء أزمة الخليج الثانية ، وان كانت المنطقات قد اختلفت كثيراً ، ما بين الحالتين ولكن مضمون الظاهرة الانقسامية التجزئية للعالم العربي في معسكرين متعارضين ، تتكرر مرة أخرى .

● استمرارية ادراكية وفكرية عميقة متغلغلة في العقل الباطن السياسي المصري أو في الضمير الجماعي المصري ، ولدى مختلف القيادات وصناع قرارات السياسة الخارجية العربية لمصر ، مهما كانت تبايناتهم العقيدية وآيسا كانت تضارب مشاربهم ، وتتجلى هذه الاستمرارية المذكورة في تكييف وأقلعة التأصلات والتطبيقات التي يتأسس عليها فكرا ، السلوك والحركة الخارجية المصرية تجاه العالم العربي ، طبقا لتغيرات وتطورات البيئة العالمية العامة في نفس المرحلة التي يمارس فيها السلوك المصري العربي ، حيث تؤكد السلوك المصري مع اندلاع أزمة الخليج الثانية ، فاذا بالحركة المصرية الخارجية العربية تكييف ذاتها فكريا وعقيدا ، وفقا لمنطق احترام متطلبات ولزومات " الشرعية الدولية " بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي الممثلة لقياس الضمير الجماعي الدولي ، ازاء العدوان العراقي على الكويت ، الها المثالية الدولية الجديدة ، في ظل ارهاصات نظام دولي مستحدث في أواخر القرن العشرين ، تشرع في سن قواعد ٥ مراكز قوى عالمية باذعة جديدة جنبها الى جنب العملاق الأمريكي ، بعد زوال صفة القطب عن الدولة السوفيتية ، وهكذا تستمر الحساسية الحضرارية والاستشعار السياسي الفائق لدى " الجماعة المصرية " بالمفهوم العربي للمصطلح ، تجاه التطورات السريعة للمحيط العالمي .

فالبيها : هناك مستجدات خمسة يمكن اعتبارها شواهد التغير أو ظواهر جديدة في السلوك الخارجي العربي لمصر ، كما اوضحت مواجهتها لأزمة الخليج الثانية : -

● القدرة على تجميع الصفوف العربية ممثلة في الرئاسات والقيادات في ساعات معدودة ، بالقاهرة ، بعد دعوة الرئيس المصري بعقد قمة عربية طارئة لبحث الأزمة الخليجية المتفجرة ، وهنا تستدعي الذاكرة مقارنة محدود ما بين هذا المؤلف المذكور ، واجتماع قمة الخرطوم العربية لمواجهة آثار نكسة يوليو ١٩٦٧ ، بعد حدوثها بفترة شهرين ونصف تقريبا ،

والتفسير المقبول عقليا في تقدير الباحث ، لهذه السرعة في الاستجابة العربية الجماعية ( ماعدا تونس ) للدعوة المصرية الى عقد قمة طارئة ، اما يرجع الى طبيعة الاعتدالية التوسطية والتهادنية التي اُسِّمت بها ممارسات السياسة الخارجية لمصر طيلة الثمانينيات بحيث ساد مناخ من الهدوء الانحيازي في العلاقات المصرية العربية خاصة بعد عودة مصر الى أنشطة وأجهزة جامعة الدول العربية . ومن ثم كان الفجار يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ بمثابة صدمة شديدة لكسل العرب حتى بالنسبة لأولئك الذين كانوا يتخوفون ويتربصون هذا الانفجار العنيف ، وهنا جاءت الاستجابة سريعة على النحو المذكور .

● آلية الحشد العسكري النظامي الكثيف ( حوالي ٣٥ ألف مقاتل مصري وفقا للتقديرات التقريبية ) في منطقة الصراع ، ولي اطار قوى عسكرية متعددة الجنسيات ، عربية واسلامية والريقية آسيوية وأوروبية غربية وأمريكية

وذلك تجسيدا لوجود مصرى رادع وفعال من أجل الحفاظ على التوازن الاقليمي العربي والخليجي والذي لم تستطع آليات الوساطة الدبلوماسية بمفردها أن تحافظ عليه .

وهنا نذكر أن القوات المصرية تدخلت منفردة في أحداث اليمن (١٩٦٢) كما اشتركت القوات المصرية اشتراكا رمزيا لم يتعد ٥٠٠ مقاتل ضمن قوات الردع العربية التي قررها مجلس جامعة الدول العربية لمواجهة الأزمة العراقية الكويتية الأولى عام ١٩٦١<sup>(١١)</sup> وهنا قد تبدو المقارنة منطوية على قدر ملحوظ من التناقض فكيف اقتصر التدخل العسكري النظامي المعلن في أزمة الكويت الأولى على هذه الرمزية البالغة وفي ظل الحقبة الثورية للسياسة الخارجية العربية لمصر ، بينما ترسل مصر ٣٥ ألفا من مقاتليها الى منطقة الصراع في أزمة الكويت الثانية عام ١٩٩٠ في ظل الحقبة الاعتدالية الصهاينة الراهنة للسياسة الخارجية العربية لمصر ؟

ان حل هذا التناقض يكمن في حقيقة أن السلوك الخارجي لمصر في عموم الحقبة الثورية ( باستثناء حالة اليمن ) كان معتمدا بصفة رئيسية على أدوات أخرى للتأثير والتحرك الخارجي غير الأداة العسكرية النظامية الرسمية المعلنة ، مثل دعم القوى الثورية اخلية داخل مجتمعات الدول العربية وأساليب الضغط الدعائي النفسى على النظم المحافظة العربية القائمة في الساحة آنذاك ، ، الخ .

ويختلف الأمر في الفترة الراهنة ، حيث يحرص القائلون على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العربية لمصر على العالوية والوضوح و " الرسمية " في ممارساتهم ازاء أزمة الخليج الثانية ، وهذا ينقلنا الى فرعية تفصيلية في اطار هذا " المستجد " في السلوك المصرى تجاه أزمة الخليج الثانية ، ذلك أن المشاركة الكثيفة نسبياً ضمن قوات متعددة الجنسية ، يعتبر تطورا كميّاً وفنياً في استخدام أداة الحشد العسكري الدفاعى الدعى ، فلقد ساهمت مصر في تشكيل قوة الطوارئ الدولية ابان أزمة الكونغو الأولى ( سنة ١٩٦٥ ) ولكن اقتصرّت المشاركة المصرية آنذاك على عدد محدود من قوات المظلات المصرية ، وهكذا يتضح المتغير الهام في توظيف السياسة الخارجية العربية لمصر ، للأداة العسكرية النظامية ، كميّاً وفنياً و غرضيا في اطار نطاق حركتها ازاء أزمة الخليج الثانية .

● السلوك المصرى المتميز في مواجهة الانقسام العربى ازاء أزمة الخليج الثانية ، الى فريقين متناقضين في الرؤية والقناعة وفي الأهداف وفي الحركة ، الفريق الأول يضم السعودية والكويت ومصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي ، ويعتبر الأزمة قضية غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى بالقوة المسلحة والعمل على ضمها والغاء هويتها الذاتية ، وأن الانسحاب العراقي وعودة الشرعية الكويتية يشكّلان معا الحل الحقيقى لمشكلة الغزو ، ويستهدف هذا الفريق هدفا يحقق حلا مباشراً ، هو ردع العراق عن استمرار المغامرة العسكرية ضد السعودية وغيرها من الدول الخليجية وذلك بالاستعانة بالقوات المسلحة العربية والاسلامية والدولية غير العربية ، تطبيقاً لمبدأ حق الدفاع الشرعى الجماعى عن النفس ، أما الفريق الآخر المناوئ فيضم العراق والأردن وفلسطين واليمن والسودان ، اللذين يعتبرون الأزمة قضية عربية بالأساس لا يمكن أن تحل الا في اطار عربى بحث ، ومن ثم ضرورة العمل على انسحاب القوات الأجنبية من الخليج والتي هي أداة لتعظيم سيطرة القوى العربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية بأسرها ، بعبارة أخرى فان الفريق الأول يدرك طبيعة الأزمة من منظور عملية الغزو العراقي للكويت ، بينما يركز الفريق الثانى على اشكالية الوجود العسكري الأجنبى الهائل حجما ونوعا في أراضي ومياه الخليج .

<sup>(١١)</sup> اعلان العامل السعودى ، أمام قمة مجلس التعاون الخليجى بالدوحة في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠



يختلف الأمر في التحرك المصرى الحالى ازاء أزمة الخليج الثانية ، حيث تتطابق وجهة النظر المصرية مع آراء القوى الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، بشأن التسوية المثلى للأزمة من حيث الأساليب الكفيلة بتحقيق الهدف العام لهذا الفريق وهو انسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية ، فبينما ترى الدول الخليجية حتمية اللجوء الى الأسلوب العسكرى الرادع للعراق ولتوسعاته الاقليمية الخليجية مستقبلا ، فان مصر تحبذ بدرجة عالية لتحقيق هذا الهدف من خلال الأساليب السياسية التفاوضية السلمية وعدم اللجوء الى استخدام أداة الردع العسكرية الا حين الضرورة القصوى ، هذا بالإضافة الى الميل الخليجي الشديد الى تحطيم آلة الحرب العراقية القائمة ، مما لا يزيد السياسة المصرية بحال من الأحوال ، كذلك فان الترتيبات التوازنية الاقليمية الامنية بمظلة دولية ، وبمشاركة قوى غير عربية في المنطقة ، وهو الخط الفكرى الأساسى للحل في المدى الطويل ، لدى حكام الخليج ، لا يمكن الا أن يثر التحفظ والحساسية المصرية لأسباب تاريخية واعتبارات جيوسراتيجية خاصة بدقة الموقع المصرى في قلب منطقة الشرق الأوسط .

• هذه الأزمة الخليجية الثانية أدت الى خلق " حالة " رأى عام مصرى شديدة الخصوصية ، ساعد عليها مناخ حرية التعبير الاعلامى وحرية الاجتماعات السائدة في النظام المصرى الراهن . فالقوى السياسية الاسلامية ترفع لواء رفض الوجود العسكرى الأجنبى الذى "يدنس " بأقدامه اراضى المقدسات الدينية للمسلمين في أنحاء الأرض ، والقوى المصرية اليسارية لا تتقبل فكرة مشاركة الأداة العسكرية والأداة الدبلوماسية المصريتين في حشد سياسى وعسكرى يجهل تلقائيا في نظر تلك القوى ، لترتيبات أمنية اقليمية بالمنطقة العربية ، فهمن عليها الولايات المتحدة والقوى الغربية .

والقوى المصرية القومية والعربية ترى في التدخل العسكرى الكثيف الغربى في منطقة عربية صميمية ، حكام بالاعتماد على المشروع القومى الودحدى العربى ، وقضاء مبرما على مساعى التسوية العادلة للمشكلة الفلسطينية والمواطن العادى أو رجل الشارع المصرى ، يستنكر ذهاب القوات المسلحة الى حفر الباطن بالسعودية ، بدلا من توجيهها الى تل أبيب والقدس ، هذه "الحالة الخاصة "لتنوعات رؤية شرائح الرأى العام المصرى المختلفة ، لأزمة الخليج الثانية ، واختلاف التقييم للتحرك المصرى فيها ، انما تشكل " مستجداً " أو متغيرا جديدا حقيقيا في المسلك العام المصرى تجاه قضايا العالم العربى ، وذلك من منظورين غير مسبوقين :

□ العلنية والوضوح في ابداء الرأى المعارض للموقف الرسمى من الأزمة ، كتابة وشفاهة في الاجتماعات العامة والحزبية ، وفي الندوات العلمية العديدة التى عُقدت في القاهرة حول أزمة الخليج الثانية ، وفي أجهزة الاعلام خاصة الصحفية منها ، مما أتاح مناخا عاما يتسم "بالصحية " و " النحضر " والابتعاد عن المهادنات والاقامات الجزائية في أساليب واتجاهات النقاش حول السياسة المصرية تجاه الأزمة .

□ هذه القوى المعارضة المذكورة للتحرك المصرى في أزمة الخليج الثانية ، تدرك بعق الجدلية والتناقضات الشديدة التى تنطوى عليها تلك الأزمة بالنسبة للممالمح الآتية المباشرة للمجتمع المصرى ، ومن ثم تخلو مواقف تلك القوى المعارضة من القطع أو الحسم أو التصور الحركى المحدد أو النظرة العلمية القابلة للتطبيق الواقعى ، لما يجب أو ينبغي أن يكون عليه التحرك المصرى ازاء تلك الأزمة .

● المسجد أو المتغير الخامس ، وربما كان أكثر أهمية من سابقه ، فيتولد من خطورة ما تمثله أزمة الخليج الثانية بالنسبة للمصلحة القومية العليا لمصر .

أن أزمة الخليج الثانية ، رغم طبيعتها الاقليمية الخليجية الصرفة ، الا أنها أول أزمة عربية تقع في منطقة متاحة للأراضي المصرية وتكون آثارها شديدة الخطورة ، وفي آن واحد ، وعلى كل من الأهداف الأمنية الوطنية العليا للدولة المصرية ، وعلى المصالح الحياتية اليومية المباشرة للمجتمع المصري ، ولأول مرة تأخذ أزمة عربية آسيوية موضع التهديد الحال الفوري لمصر بنفس الدرجة والحدة التي يستشعرها الضمير الجماعي المصري تجاهه أزمات جنوب وادي النيل بالسودان حيث يوجد الشريان الطبيعي الرئيسي لحياة الانسان المصري .

فعلى صعيد الأمن القومي المصري ، أدى الغزو العراقي لأراضي الكويت بالمدى القصوى الهائل الذي بلغته الرسالة العراقية ، فضلا عن الهدف المباشر للغزو ذاته ( الغاء دولة قائمة بأكملها ) الى بروز مفهوم سياسى استراتيجى جديد يرتبط برباط وثيق ما بين الأمن الخليجى والأمن القومى المصرى .

وتذكر في هذا الصدد أن المسلك المصرى ازاء الحرب العراقية / الايرانية لم يتعد في العامين الأخيرين منسجا لحسب ، الدعم السياسى غير المباشر للطرف العراقى ، ومبيعات السلاح ، وتوفير الخبرة الفنية العسكرية المصرية دون مظاهر التدخل الصريح أو التحرك الانبجائى المعلن على أى مستوى من مستويات الصراع الايرانى / العراقى ، وذلك لأن العقل السياسى المصرى لم ير في التهديد الايرانى للخليج آنذاك امتدادات محتملة أو أبعاد واسعة يمكن أن تصل الى النيل من الأمن القومى المصرى ذاته أو المساس بالسلام الاقليمى .

عكس الحال تماما في أزمة الخليج الثانية ، حيث أن من المنظور الجيوستراتيجى ، يتأخم الاقليم العراقى ، أراضي الأردن التى تلتقى بالأراضي المصرية في نقطة تماس شديدة الأهمية والخطورة هي ميناء العقبة الأردنى ومسح واقع التفهم الأردن المعلن رسميا لدواعى ومبررات الغزو العراقى للكويت ، يمكن للمرء أن يصل الى استخلاص حقيقة الخطر الداهم المتمثل في التطورات المحتملة بل المرجحة للدرجة العراقية التوسعية الاقليمية على الأمن القومى المصرى هذا بالإضافة الى التهديد العراقى المباشر لأراضي السعودية وبالتالي للبحر الأحمر خاصة مع ظروف التفهم البمنى لدوافع العنف العراقى السافر .

وعلى الصعيد الاقتصادى المجتمعى المصرى ، تبدو خصوصية أزمة الخليج الثانية لهى بمثابة سلاح ذو حدين .

الحسد الأول يتركز في الآثار السلبية الشديدة الناجمة من الغزو العراقى للكويت على مصادر ثلاثة رئيسية للدخل القومى المصرى : أولها إيرادات قناة السويس ، وثانيها الدخل المتحقق من الأنشطة السياحية ، وثالثها التحويلات المالية للعاملين المصريين في الخليج ، كذلك أضربت ضرراً شديدا سوق العمالة المصرية بعودة نحو نصف مليون مصرى من الكويت والعراق الى البلاد مما يقاوم من أزمة البطالة القائمة .

أما الحسد الثانى للسلاح فيتمثل في الدفعة الانمائية المتوقعة لقطاعات الانتاج المختلفة ، خاصة البترولية والزراعية والانشائية في هيكل الاقتصاد المصرى نتيجة لارتفاع أسعار البترول العالمية بعد غزو العراق للكويت وتحول جانب من الاستثمار الخليجى الى مصر ، يضاف الى ذلك التعويضات المالية المقررة من جانب الجماعة الأوروبية واليابان الى الدول المتضررة من عواقب الغزو وعلى رأسها مصر ، ونذكر في هذا المجال الغاء أصول وفوائد الديون العسكرية المستحقة

على مصر للولايات المتحدة الأمريكية ، ودعوة واشنطن العواصم الغربية الدائنة لمصر ، جميعها إلى أن تحذو حذوها في ذلك المضمار في وقت لاحق وشيك ، فضلا عن التقدم في مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي .

لقد واجهت مصر الدولة والمجتمع يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ موقفا عربيا فيجائيا غاية في الحدة وفي التعقيد ، ولذا تزامنت وتعادلت فيما بينها من حيث الكثافة في الاستخدام ، كافة أدوات التعامل الدولي المتعارف على مشروعيتها في نطاق هذه الحركة السياسية الخارجية لمصر إزاء أزمة الخليج الثانية . .



# الفصل الرابع الدور السياسى العربى فى عمليات الخليج



## الفصل الرابع الدور السياسي العربي في عمليات الخليج

### عام :-

• واجهت الأمة العربية العديد من الأزمات والمصاعب والتحديات على مدى تاريخها ، وتطور دولها ، وكانت تلجأ عادة لحلها سواء بالتنسيق الثنائي ، أو بتدخل أطراف أخرى فاعلة للتوفيق بينها أو من خلال الجامعة العربية ، وكانت غالبا ما تخرج منها وقد التأمّت جراحها بعد فترة علاج طالت أو قصرت ، ولكنه لم يحدث طوال رحلة استغرقت ٥٠ عاما وهي عمر جامعة الدول العربية ( وحتى ذلك الوقت ) أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيسها ، على دولة عربية أخرى عضو في الجامعة العربية واحتلتها ، بل ابتلعها تماما . فتنح من البداية هنا أمام قضية عربية غير مسبوقه في تاريخ النظام الاقليمي والعربي . ونواجه أزمة لم تواجه الدول العربية مثلها من قبل ، ولم تكن في حساب أحد على النحو الذي صارت عليه .

• وقد أبرزت مشكلة الخليج مدى الاختلاف والتشقق العربي ، وكذا عجز هذا النظام على حل قضاياها ، فبينما اتجهت بعض الدول الى جانب الحق والشرعية الدولية متمثلة في رفض الغزو العراقي للكويت ، وضرورة الاسحاب وعودة الحكومة الشرعية ، نجد ان دولاً أخرى أظهرت ميلا وقعاظفا مع الجانب العراقي ، في حين لاذت دولا أخرى بالصمت .

• وكانت مقادير العالم العربي ان يدخل الى أزمة من أصعب أزماته وأعنفها <sup>(١١)</sup> .

• ولعل إلقاء الضوء على الموقف والدور السياسي العربي من الأزمة يعرجم الأوضاع والمناخ السائد في هذا الوقت ، وسوف تعرض مواقف الدول المعنية بالأزمة سواء العربية منها أو الاسلامية او دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة .

### أولا : موقف ودور دول المواجهة

#### • دور المملكة السعودية و الدول الخليجية :

يبرز دور المملكة العربية السعودية على مسرح الأحداث ، باعتبارها دولة محورية في الأحداث ، فقد كانت منذ البداية الطرف المباشر للأزمة ، ولقد وظفت المملكة كل قدراتها السياسية والدبلوماسية منذ البداية في اتجاه كافة القوى لاستثمار القوى للدفاع عن أراضيها والخروج من المأزق الذي سببه الموقف الراهن ، وعزل العراق في أضيق مجال ممكن . ورات ان العالم بقواه السياسية وقواته العسكرية الموافدة هو منطق أفقه الواقع على أراضيها ، وليس القوات الأمريكية وحدها التي سلط العراق الأضواء عليها وأخذ في اتمام المملكة بالما فتحت الباب لعودة الاستعمار من جديد في المنطقة العربية ومن هنا كانت ارض المملكة العربية السعودية موقعا لخطور عالمي إلى جانب الحضور العربي مما عكس تجسيدا للتوحيد بين الشرعية العربية والشرعية الدولية، حيث كان الحسيم السعودي النابع من فهم واسع للوضع الانتقالي الدولي والذي بدأ يتحسول من موقع العداء الأيديولوجي والقطيعة السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، اثر انتهاء الحرب الباردة إلى موقع أساسه تبادل المصالح في إطار وفاق دولي محوره التقارب الأمريكي - السوفيتي ، الأمر الذي أدى إلى توازن علاقات الرياض الدولية من

<sup>(١١)</sup> بحث الأزمة العراقية-الكويتية إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية عام ١٩٢٢ ص ٩٧

خلال حرصها على وضع ما سمي بالانتقال نحو التوازن في خدمة ما اسماء الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بمفردات لغة سياسية دقيقة بحسن خيار الحل لأزمة الخليج والذي لم يركز على إدانة الغزو فحسب ، بل امتد ذلك إلى ما بعد الحل في بناء نظام عربي جديد - ومن هنا - فقد بنى موقف المملكة العربية السعودية على ضوء الدروس الآتية :

- ان العراق بغزوه للكويت قد أعلن الحرب وخرج عن النظام العربي المستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية وخرج على العالم عندما حرق ميثاق منظمة الأمم المتحدة .
- ان العراق بإعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلات قتالية على حدود المملكة انتهك مجدداً الموائق والقوانين ، بعد انتهاك الأعراف وكس الوعود معرضاً أمن المملكة العربية السعودية لبالغ الأخطار ومهدداً الأمن والسلم الداخلي .
- ان المملكة العربية السعودية ارتكزت في حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق كل من مجلس تعاون دول الخليج العربية وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي حتى لا تكرر كارثة غزو الكويت وتمتد إلى غزو أراضيها .
- أكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على الأراضي السعودية هو وجود مؤقت وبناء على طلبها ، وأكدت ان هذا الإجراء هو ما أمّله الظروف التي فعلها نظام الحكم في العراق وانه سيؤول بزوالها وقد كان ذلك ليعم وتوفر ضماناته إلا من خلال التحول إلى نظام دولي جديد لم يعد بمقدور دولة مهما عظمت قدراتها ان تتحرك وتفرد باستخدام القوة العسكرية أو استمرار الوجود على غير إرادة البلد المعنى ، وإلا حدث الارتداد إلى الحرب الباردة وصراعاتها التي كان من الممكن ان تفجر حرباً ساخنة دولية اجتمعت كل الدول على تحاشي وقوعها .
- انطلقت المملكة في تعاملها مع الأزمة إلى جنوحها المتأبر نحو السلم ومشاركة الأسرة العربية في البحث عن قرار عربي باعتبار ان الحل العربي المقبول هو الذي يركز على الشرعية العربية وعلى ميثاق جامعة الدول العربية و الذي ينبع من المؤسسات العربية الرسمية التي يمثلها مؤتمر القمة العربي والمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية .
- ان المملكة قد سعت مع أبناء العراق إلى بناء قوة العراق والتي حرصت على بقاء تلك القوة والمحافظة عليها ليظل العراق قوياً يحمي الدول العربية ويكون ركيزة للأمن القومي العربي ، وليس عراقاً يهدد أمن الدول العربية ويعمل على تقويض أركان النظام العربي .
- ان المملكة العربية السعودية قد أكدت التزامها إلى جانب العرب - نحو شعب فلسطين والذي لم يكن وليد اليوم بل امتداد للامس وسيستمر ذلك التلاحم مع ذلك الشعب الفلسطيني إلى ان يكتب له النصر ، باعتبار ان القدس هي أولى القبلتين والمسجد الأقصى هو ثالث الحرمين .
- الاستمرار في تقديم المساعدات المالية والاغاثية العاجلة للعديد من الدول التي تضررت من جراء العدوان العراقي ، إضافة إلى ما أعلن في الأمم المتحدة حول تقديم الدعم لكل من تركيا ومصر والأردن ، فان المملكة رأت استمرار الدعم ليشمل سوريا ولبنان وباكستان وبنجلاديش والصومال وجيبوتي ودول أخرى ثبتت تضررها .



هذا إلى جانب التزام المملكة العربية السعودية بأولوية الحل السلمي طبقاً للشرعية العربية والشرعية الدولية للأزمة ،  
وبمخاطبة قوة العراق وحرية الكويت والتصار الشعب الفلسطيني وانتفاضته في إطار نظام عربي جديد لخدمة المواطن  
والوطن والتنمية الاقتصادية المشتركة يشارك المثقفون العرب في صياغته .

• كما كان للاعلام السعودي دوره البارز سواء على المستوى الداخلي من خلال الصحافة المحلية لابراز القضية  
الكويتية التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الصحف كما حظيت القضية باهتمام بالغ من قبل الكتاب السعوديين  
سواء اكان ذلك عن طريق الخبر او المقال او الشعر او الكاريكاتير كما ان الصحافة قد سمعت بكافسة طاقاتها  
وامكانياتها لابراز قضية ابناء الشعب الكويتي الى جميع العالم .

وقد اتاحت الصحف السعودية الفرصة امام الكتاب الكويتيين للدفاع عن قضيتهم مما كان لذلك الاثر الطيب في ابراز  
قضية شعب الكويت ووضعها في صورة واضحة امام الصحف الاجنبية والرأي العام العالمي .

كما استضافت بعض المؤسسات الصحفية بالمملكة بعض الصحف الكويتية ووضعت امامها كافة الامكانيات والجهود  
التي يطلبها حيث قامت مؤسسة عكاظ الصحفية استضافة صحيفة السياسة الكويتية ووفرت لها جميع الامكانيات من  
اجل مواصلة الصدور داخل المملكة كما اتاحت الشركة السعودية للابحاث والنشر الفرصة لصحيفة "الكويت" بمواصلة  
صدورها ايضاً وقد كان لهذا الدور الذي قامت به المؤسسات الصحفية السعودية الاثر المميز في ايصال صوت شعب  
الكويت الى مختلف انحاء العالم بالإضافة الى السماح للصحف الكويتية بطابعاتها وصدورها في المملكة ، مع شراء اكثر من  
٣٠ ألف نسخة من الكتب التي صدرت عن احتلال الكويت او تقضي ممارسات النظام العراقي ، هذا وقد خصصت  
الاذاعة السعودية لاذاعة الكويت منذ بداية الغزو العراقي ثمانية اذاعية قوتها ١٠٠ كيلوات .

• ويمكن ادراك جوهر الدور السعودي<sup>(٩٢)</sup> ان دول المجلس لم تتخذ قرار بحرب ولاسلام ولكنها اتخذت قرارا بعودة  
الكويت مسلما ما امكن السلم وحربا حين لا يبقى سوى الحرب .

### • الدور السياسي لباقي الدول الخليجية :-

• كتلت القيادات الخليجية من تحركها مع بداية الأزمة وعلى الأصعدة المختلفة ( سياسية / عسكرية / اقتصادية )  
وذلك ارتباطا بمجم التهديدات المحتملة باعتبار المنطقة مسرح الصراع المنتظر هذا فضلا عن قناعة هذه الدول  
بمحدودية قدراتها الذاتية على مواجهة أي تهديدات عراقية ويمكن ابراز تلك التحركات على النحو التالي :

• طلب الدعم العسكري من القوى الصديقة الاقليمية والدولية أعقبها وصول قوات امريكية وغربية وعربية  
واسلامية الى معظم دول المنطقة ووصول قوات مغربية وسورية واسلامية - بنجلاديش وباكستان تركزت جميعها  
بالسعودية ودولة الامارات العربية ) .

• تكثف الاتصالات والتنسيق في اطار مجلس التعاون الخليجي (لقاء قمة اجتماعات وزراء الدفاع والداخلية  
والخارجية والاقتصاد ) .

• التنسيق الدولي والاقليمي بهدف دعم الموقف الخليجي من الأزمة .

<sup>(٩١)</sup> بومبات الأزمة ملك واللقب عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية / الكويتية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ١٩٩٠

● من ناحية اخرى فقد حرصت القيادة الشرعية للكويت على استمرار حضورها على الساحات المختلفة حيث كتفت انشطتها الدبلوماسية واجراءات التنسيق السياسي مع القوى الاقليمية والدولية وجولات ولي العهد والوزراء الكويتيين ) هذا فضلا عن تزايد أنشطة المقاومة الكويتية بالداخل والتي بدأت مظاهرها منذ الايام الأولى ( مشكلة من بعض عناصر الجيش ومتطوعين مدنيين متخذين من الاراضي السعودية قواعد انطلاق / ونجاحهم في تحقيق خسائر مادية وبشرية نسيبا ضد القوات العراقية المحتلة ) .

● ومع تطور الاحداث بالآزمة فقد شاركت تلك الدول ( خاصة السعودية وقطر ) بانجابية في الاجراءات التي تم اتخاذها ضد العراق والاطراف المساندة لها ( طرد رعايا الدول المساندة للعراق وإبعاد الفلسطينيين / ايقاف أى معونات خليجية لتلك الدول ) .

● واستمرت دول الخليج في سعيها لمواجهة الموقف موظفة كل قواها المتاحة في اطار الجهود العربية والعالمية ، درءا لأخطار الأزمة وبمحا عن مخرج كريم مناسب منها ، وأصبحت أحداث الأزمة العامة لا تنفصل عن أحداثها وأدوارها حيث أصبحت محور الحركة في المنطقة ، وسوف نشير الى المعالم البارزة في أدوار هذه الدول .

#### • دولة الامارات :-

● مع تطور الأحداث وبروز التهديد العراقي للامارات ، أعلنت دولة الامارات المتحدة موافقتها على استقبال قوات عسكرية من الدول العربية والصديقة ، وفي اطار التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، صرح وزير الدفاع الاميركي في اعقاب المباحثات التي اجراها مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بان بلاده قررت ارسال قوات عسكرية الى دولة الامارات معربا عن سعادته بقبولها هذه القوات في اطار الوجود الدولي بمنطقة الخليج لردع أى عدوان قد يتعرض له الدول الخليجية .

● قامت الامارات باقامة جسر جوى للمساهمة في نقل المصابين العائدين من الكويت والعراق .

● وفي اطار الدعم بالقوات المصرية لدولة الامارات العربية أكد الشيخ زايد بن سلطان ان ابناء القسوات المسلحة المصرية هم في وطنهم الثاني مكرمين بين اخوانهم في الامارات وقال لهم جاءوا للدفاع عن الحق والمبادئ ولكي يساندوا الحق في مواجهة الباطل ، وقال الشيخ زايد اننا نتطلع الى مصر كقلعة مضيفة للامة العربية ونها دورها الكبير والفعال والمخلص في مواجهة التحديات واننا نلزمون على العمل المشترك معا ومع الاشقاء في دول الخليج والدول العربية والصديقة لانهاء العدوان العراقي على الكويت واضاف انه متأكد من ان الكويت ستعود الى شعبها وان الشرعية ستعود لقيادة مسيرة الكويت .

● كما رفضت دولة الامارات العربية - ردا على الاقتراح المنسوب لجورباتشوف بشأن عقد قمة عربية لبحث أزمة الخليج والمبادرات التي ترددت حول الدعوة لعقد لقاء عربي لايجاد حل لأزمة الخليج وقال الشيخ حمدان بن زايد وزير خارجية الامارات ان أى حديث عن حل عربي ، لابد ان ينبع من داخل الأمة العربية

● كما أيدت الامارات مبادرة الرئيس بوش باجراء حوار مع العراق على اساس جميع قرارات مجلس الامن الصادرة بشأن أزمة الخليج ووصفها بأنها تعتبر فرصة اخيرة في مضمار المساعي المبذولة لايجاد مخرج سلمى لأزمة الخليج يستند الى ارادة المجتمع الدولي .

### • دولة قطر :-

- قررت قطر منع تسهيلات عسكرية لبعض الدول الصديقة بناء على طلبها وتحقيقاً للاغراض التي يهدف اليها القرارات الخاصة بمحل مشكلة الخليج •
- كما اصدر الشيخ خليفة أمراً بتخصيص طائرتين من طائرات الاسطول المدني للمساهمة في نقل العائدين المصريين من الكويت والعراق •
- اعلنت دولة قطر في بيان اصداره وزارة الخارجية القطرية الغاء جميع الديون المستحقة لها على شقيقتها الدول العربية وغيرها من الدول النامية وفوائد تلك الديون ويشمل القرار مصر وسوريا والمغرب وتونس وموريتانيا والصومال وغينيا واوغندا والكاميرون ومالي •

### • دولة البحرين :-

- اعرب الشيخ عيسى بن سلطان آل خليفة أن دولة البحرين عن بالغ تقديره للموقف المصري المناصر للحق والمبدأ الرافض للعُدوان العراقي على الكويت وذلك خلال استقباله للسفير المصري في المنامة ، وان يأمل ان تُسر أزمة الخليج سريعاً بتحقيق الانسحاب العراقي وعودة الشرعية الكويتية
- وبعد لقاء السيد طارق المؤيد وزير الاعلام البحريني بالرئيس مبارك ، أكد ان بلاده ودول الخليج بصفة عامة تعزز بمواقف الرئيس مبارك المشرفة تجاه القضية الاساسية التي هُمنّا في الوقت الحاضر والقضايا العربية بصفة عامة واشلار الى ان موقف مصر الصادر منحاز الى الحق في هذه القضية ووصلة بأنه موقف يستحق التقدير من كل العالم ومن ابناء الخليج بصفة خاصة •

### • سلطنة عُمان :-

- أعلنت سلطنة عمان على لسان السيد يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشئون الخارجية الالتزام بقرارات مجلس الامن خاصة قرارات الحظر الاقتصادي على العراق وأوضحت ان وجود القوات العربية والشقيقة في السعودية هو لضمان الاستقرار في المنطقة •
- أكد السلطان قابوس في تصريحات نشرتها صحيفة "أي.بي.سي" الاسبانية ان العرب بدأوا يفقدون الامل في حل سلمي لأزمة الخليج ويميلون الى الاعتقاد بان الحل العسكري هو الممكن وشدد على انه اذا لم ينسحب العراق من الكويت فانه سيكون من الصعب إيجاد حل سلمي للراع واعرب عن اسفه لان العقوبات الاقتصادية على بغداد لم تنجح •
- كما رحبت سلطنة عمان على لسان السيد يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشئون الخارجية بحولة الرئيس الجزائري حيث اعتبرها هامة جداً في هذه الظروف الدقيقة البالغة الحساسية وهي تدعو الى التفاوض بشأن الأزمة ودعت الى دعم الجهد الجزائري في اتجاه حل سلمي للأزمة حيث دعت جميع الدول العربية لدعم هذه الجهود •

### • الدور السياسي للجمهورية العربية السورية :-

لقد كانت العلاقات السورية - العراقية متوترة ، تحكمها خلافات عميقة بين فرعي حزب البعث ، وقد زادت حدة درجة التوتر بين الدولتين من خلال موقف سوريا السؤيد لإيران أثناء الحرب العراقية - الإيرانية ، لذلك كأن من الطبيعي أن تنحاز سوريا الى جانب المملكة العربية السعودية ومصر في موقفها من الغزو العراقي ، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر السهل اذا وضعنا في الاعتبار موقف الشارع السياسي في سوريا ومشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة الامريكية

باعتبارها الحليف الرئيسى لإسرائيل ، لذلك فقد تقدمت سوريا في موقفها المؤيد للمملكة العربية السعودية وفي قرارها بإرسال قوات عسكرية إليها ، وقد حاولت موازنة موقفها هذا إرضاء للرأى العام داخلها على الأقل حيث حددت في خطابها للرأى العام الداخلى عدة اعتبارات<sup>(٩٣)</sup> أولها التأكيد على أن إسرائيل هى العدو الأساسى وأنفسا اذا هاجمت العراق فستحتاز سوريا إلى جانب العراق •

وثانيها - انتقاد السياسة الامريكية تجاه إسرائيل ومهاجمة الولايات المتحدة لما تقدمه إلى إسرائيل من أسلحة ومعونات عسكرية إضافية ، وثالثها - التصريح بان القوات السورية قد توجهت إلى المملكة العربية السعودية للدفاع عنها ، وألها سوف لا تشارك في أى عملية هجومية ضد العراق •

هذا وقد أكدت سوريا موقفها الثابت بشأن رفض الاحتلال العراقى للكوييت والمطالبة بضرورة انسحاب القوات العراقية منها كخطوة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط • وقد حدد وزير الخارجية سوريا موقفها خلال حديث في اجتماع عقدهته القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في سوريا بتاريخ ١١ نوفمبر ٩٠ تضمن الآتى :

- أن صدام حسين قد ارتكب جريمة احتلال الكوييت صاربا عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية مشيرا إلى أن ضم الكوييت بالقوة يعطى المبرر لإسرائيل لمواصلة نهجها العدوانى والتوسعى ضد الشعب الفلسطينى •

- أن أى حل للامزمة في الخليج لايد وان يتضمن انسحاب العراق من الكوييت وعودة الشرعية إليها ،
- أن سوريا أرسلت قواتها إلى منطقة الخليج استجابة لنداء الأشقاء مشيرا إلى أن هذه القوات تقوم بواجبها القومى دفاعا عن الأشقاء في الخليج •

- هذا وقد جاهدت الحكومة السورية في شق الميادين منذ بداية أزمة الخليج التى نجمت عن غزو العراق للكوييت كى لا تقع الكارثة المدمرة التى انتهت إليها ، إلا أن النظام العراقى لم يستجب إلى أى لنداء واستمر في سياسته المفسامة التى أوقعت الأمة العربية بعدة كوارث متتالية بدأت بإشعاله حربا في الخليج بلا هدف القضية وانتهاء بفسزوه للكوييت ومانع عنها •

- منذ بداية حرب تحرير الكوييت لم تغفل القيادة السورية مرحلة ما بعد الحرب وما تستجبه من وضع ترتيبات أمنية للمنطقة العربية تهدف إلى الحفاظ على المصالح العربية العليا واجتواء الجرح العميق الذى أصاب الأمن العربى من جراء الحدث المتمثل في اجتياح دولة عربية بقوة السلاح دولة عربية أخرى ، وأدركت القيادة السورية - منذ البداية - حجم المحاطر الحقيقية المترتبة على هذه السابقة الفريدة والخطيرة في تاريخ الأمة العربية، فجاء التصور السورى - أثناء الحرب - للترتيبات الأمنية بعد الحرب كخطوة تمهيدية للمشاركة السورية الفعالة عقب انتهاء الحرب في وضع الترتيبات الأمنية للمنطقة بالاشتراك مع مصر ودول مجلس التعاون الخليجى •

وقد تطلت الرؤية السورية للترتيبات الأمنية طبقا لما صدر في تصريح لوزير الدفاع السورى لصحيفة النمر الأحمر السوفيتية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٩١ أكد فيه :

- انه ينبغي بعد الحرب في الخليج عقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الاتحاد السوفيتى والبلدان المعنية الأخرى تحت رعاية الأمم المتحدة •

- انه ينبغي أن يقوم في المنطقة سلام وطيد عادل يراعى مصالح كافة الأطراف حيث أن سلام قائم على العنف والقوة هو خداع وهم كاذب .
- أن دول الخليج فقط هي التي يجب أن تشكل النظام الأمني في المنطقة بعد انتهاء الحرب .
- أن موقف سوريا ينطلق من أن الصيغة الأمنية يجب أن تنبع من دول المنطقة وليس من خارجها
- وقد شاركت سوريا لحظة في وزير خارجيتها في اجتماعات وزراء خارجية مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في ١٥ فبراير ٩٩ بالقاهرة لدراسة تطورات أزمة الخليج والترتيبات الأمنية بعد تحرير الكويت في كافة المجالات خاصة الأمنية والسياسية والاقتصادية وسعيهم لانبعاث روح جديدة بين الدول العربية - وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على إعلان للتسقي والتعاون بين الدول العربية والذي انتهت إليه تلك الاجتماعات في ٦ مارس ١٩٩٩ م .
- ويمكن القول أن سوريا حرصت على أداء دورا متميزا خلال الأزمة الى جانب الشرعية والاجماع الدولي وذلك في اطار عدة اعتبارات هي :
- الصراع التقليدي بين جناحي حزب البعث وبلداده والمعد لاكثر من ٢٠ عاما والحرص السوري على المشاركة في القضاء الرئيس صدام حسين عن المسرح السياسي والاقليمي
- الرغبة السورية في تطبيع علاقاتها مع قوى الغرب خاصة في ظل التوافق الدولي والذي اضعف من الدور السوفيتي كحليف لسوريا (ما كان يمثل كعصدر رئيسي للدعم السياسي والعسكري ) .
- دعم العلاقات مع الدول الخليجية ولاهداف اقتصادية .
- كانت أبرز مظاهر الموقف السوري في الأزمة هو الاستجابة الفورية للدعوة السعودية بمشاركة تشكيلات رئيسية مقاتلة سورية الى جانب القوات المتعددة داخل السعودية حيث تم دفع فرقة مدرعة ووحدات من القوات الخاصة السورية مع رفع درجة الاستعداد لقواتها تحسبا من أى تطورات في الموقف .
- شاركت سوريا في اجراءات الحظر السياسي والاقتصادي على النظام العراقي مع دعم جهودها لضمان استمرار الموقف الإيراني للمشاركة في أعمال الحظر (رغم عودة العلاقات الإيرانية العراقية)
- ولاحظ أن الرئيس حافظ الأسد قام بزيارة إيران وكانت اول زيارة للأسد منذ قيام الثورة الإيرانية وتركزت المباحثات حول أزمة الخليج وأكد محمد سليمان وزير الاعلام السوري ان سوريا ستلبي أى طلب من السعودية لارسال فريق من القوات السورية واوضح في تصريح لصحيفة " لوموند الفرنسية " ان أى حل لأزمة الخليج لا يمكن ان يخرج عن اطار القرارات العربية والدولية هذا الخصوص ، وقد صدر في بيان مشترك ، عن القيادة السورية والأيرانية ، إكده في الجانبان السوري والإيراني عدم قبول بلديهما لأى تعديل في الخريطة الجغرافية او السياسية لمنطقة الخليج واعربا عن اقتناعهما بان أى مبادرة سياسية لحل أزمة الخليج يجب ان ينتهي على اساس الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت لتجنب المنطقة شبح الصراعات والحروب .
- وقد حرصت سوريا أن لا ينعكس موقفها على العلاقات بين البلدين وفي هذا الاطار وجه الرئيس السوري حافظ الأسد نداء الى الرئيس العراقي طالبه فيه بالانسحاب من الكويت وتجاوز الخلافات العراقية السورية مؤكدا انه اذا انسحب العراقي من الكويت فإن سوريا ستقاتل الى جانبه في حالة تعرضه لعدوان بعد الانسحاب

وصرح فاروق الشرع وزير الخارجية لوكالة "رويتر" بان سوريا لن تقبل أى تدخل اسرائيلى فى أزمة الخليج وسوف تقف بجانب العرب اذا ما هاجمهم اسرائيل<sup>(٩٤)</sup>.

### ثانياً : الدور السياسى للاطراف العربية المساندة للعراق :

- فى اعقاب توقف حرب الخليج بين العراق وايران بدأت القيادة العراقية التحرك السياسى والدبلوماسى الشط تحاه بعض الدول والقوى الاقليمية وخاصة العربية فضلاً عن الافريقية والتي تمثل من منظوره المستقبلى محاور هامة الخدمة اهدافه ومصالحه وتوجهاته الاستراتيجية مستغلاً فى ذلك امكانياته الاقتصادية ( خاصة البترولية ) فضلاً عن بعض مجالات التعاون والدعم العسكرى وفى اطار الحرص على ربط المصالح والاهداف ببعض الدول .
- وارتباطاً بما سبق فلقد ساهم هذا التحرك العراقى فى التأثير على شكل وطبيعة ردود فعل بعض الدول العربية لصالح موقفه الراهن حيث اسفرت أزمة الخليج عن انشقاقات حادة فى الجسد السياسى للتحجم العربى ولقد جسد هذا الانقسام نتائج مؤتمر القمة العربى بالطاوى بالقاهرة حيث اتخذت كل من الاردن وفلسطين والسودان واليمن ودول المغرب العربى موقفاً لا يتفق وموقف الاغلبية النسبية التى صوتت لصالح قرار ادانة العزو العراقى للكويت وصورة عودة السيادة الشرعية الكويتية متذرعين بدعاوى ثانوية لا تتعلق بلب وجوهر القضية (المطالبة بخروج القوات الاجنبية) وهو امر يتطلب تناول مواقف هذه الدول ودرجة فعاليتها فى ادارة تلك الأزمة خاصة فى ظل الموقف السائد وتطوره .

### ● الدور السياسى للمملكة الأردنية الهاشمية :-

- اتسم الموقف الأردنى فى حرب الخليج بالتحيز الواضح إلى جانب العراق وارتكز هذا الموقف على مبادئ أساسيين - أولهما - أن الحرب من جانب الائتلاف الدولى هى حرب ظالمة وغير عادلة والهدف الأساسى منها تدمير العراق وتغيير موازين القوى فى الشرق الأوسط -وثانيها- هو الربط بين مشكلة الخليج ومشكلة الشرق الأوسط أن الحل يجب أن يقوم على عدم الفصل بينهما .
- وفى ١٧ يناير ٩١ صدر بيان عن الموقف الرسمى الأردنى جاء فيه " أن الأردن قيادة وحكومة وشعباً تستنكر احداث الاعتداء فى الساعات الأولى من صباح ١٧ يناير من هجوم على بلد عربى ومسلم كان دائماً المسارع إلى تحدة أشقائه العرب ودفع ضريبة الدم والتضحية فى كل المعارك التى فرضت على الأمة العربية وان الأردن سيحمل كسل من شارك فى هذا الهجوم مسئوليته أمام الله والناس والتاريخ .
- وقد تبى الأردن أفكاراً ومقترحات عراقية - إيرانية تقضى بالنسحاب العراق من الكويت وخروج قوات الائتلاف الدولى من المنطقة واحلال قوات إسلامية بدلاً منها والبدء فى مفاوضات تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامى .
- هذا إلى جانب استمرار الأردن فى استيراد النفط من العراق مما ساعد على التقليل من فاعلية الحصار الاقتصادى الذى فرضه المجتمع الدولى على العراق ، وقد دافع الأردن عن موقفه والالتقادات التى وجهت إليه بإرسال مذكرة رسمية إلى الأمم المتحدة تقضى باستمرار الحكومة الأردنية فى استيراد الطاقة من العراق ، وان الأردن سيتوقف عن ذلك اذا وجد البديل .

<sup>(٩٤)</sup> التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية بجمعية الأهرام - القاهرة

وعلى ضوء ماسبق يمكن القول أن السياسة الأردنية في معالجتها لأزمة الخليج من المنظور الأردني الذي سمي إلى إرضاء كافة الأطراف، مما أدى إلى عدم إرضاء أى طرف منها، فلم ترض دول الخليج عن موقفه مما افقده دعمها المسالي المتصل له والدول الغربية تشككت في نواياه.

وقد أدت تلك السياسة إلى وقوعه تحت الضغط المستمر للنظام العراقي لتقديم مزيد من التعاون للتقليل من تأثير لفاعلية الحصار الاقتصادي عليه إلى جانب ضغط الجبهة الداخلية التي عالت وتعاين من أزمة اقتصادية طاحنة من حيث انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق عليها حيث تشكل صادراته إلى العراق ٢٥ ٪ من إجمالي تلك الصادرات، بينما تسورد بغداد ٧٠ ٪ من مجمل الصناعة الأردنية.

- ساند الأردن الموقف العراقي منذ بداية الأزمة فضلاً عن ما يتردد عن دور اردني ومعرفة مسبقة لمخططات الغزو العسكري للكوييت وذلك ارتباطاً بمجموعة من الاعتبارات التي تحكم حركة الدور الاردني في هذا المجال ابرزها
- الدعم الاقتصادي والعسكري العراقي المتميز للاردن خلال الفترة السابقة للأزمة.
- القدرة العسكرية العراقية كعامل ردع رئيسي في حسابات مواجهة التهديدات الإسرائيلية للاردن.
- التواجد الفلسطيني داخل الاردن (٦٠ ٪) من السكان والمعروف بمساندته للعراق وحرص القيادة الاردنية على عدم اتخاذ مواقف مخالفة.
- مشاركة الاتجاه الاسلامي في الحكم (٣٥ ٪ من أعضاء البرلمان).
- ورغم محاولات القيادة الاردنية المتكررة للتخفيف من حدة الانتقادات الموجهة لها لدورها في الأزمة الا ان الاجراءات والخطوات الفعلية لتلك القيادة تعبر عن المساندة للموقف العراقي حيث جاءت ابرز مظاهرها على النحو التالي<sup>(٩٥)</sup> :-

- استمرار دور الاردن كمصدر رئيسي لوصول الامدادات العراقية التي تدبج في تخطي اجراءات الحظر.
- تبني مواقف العراق من الأزمة ( ربط أزمة الخليج بهالقضايا الاقليمية الاخرى - الحقوق التاريخية للعراق في الاراضي الكويتية - ١٠٠٠ )
- ما قفله العاصمة عمان كمركز رئيسي لتجميع وتعبئة الاتجاهات الشعبية والحزبية المساندة للعراق ( مؤتمر نصر العراق الذي عُقد في عمان )
- محاولات الوساطة للقيادة الاردنية بين العراق والقوى الدولية المختلفة ( زيارات الملك حسين للعواصم الاوروبية ) رغم محدودية النتائج.
- من ناحية اخرى فان الاردن من الدول التي تضررت اقتصادياً من قرارات الحظر المفروض حالياً على العراق (ميناء العقبة كميناء رئيسي للصادرات والواردات العراقية / امدادات بترولية عراقية للاردن / عمالة / ١٠٠ ) وان بذلت جهود دولية للتخفيف من آثار الأزمة على الاقتصاد الاردني ولهدف سياسي كمحاولة لتخفيف الضغوط العراقية عليها.

<sup>(٩٥)</sup> التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية طرهد:الاعرابم - القاهرة

- ولقد ارتطمت طسعة النشاط العسكري الاردني خلال الأزمة بعوامل واعتبارات عدة أبرزها تواضع حجم النفوسات المسلحة الاردنية مقارنة بدول الجوار الامر الذي أدى الى اقتصر هذا النشاط على تأمين جبهتها مع اسرائيل وتأمين النظام من الداخل ( إعادة تمركز جهودها لتشكيلاتها الرئيسية وفي اطار اسرعات الدفاع ) .
- ولعل ما اعترف به الملك حسين في حديثه يوم ١٦ أكتوبر ١٩٩٠ الذي أدى به لصحيفة نيويورك تايمز الامريكسية بان صدام حسين ابلغه ان قرار الاستيلاء على الكويت كلها وليس على المناطق المتنازع عليها فقط قد اتخذ في يوليو ١٩٩٠ وان الولايات المتحدة لن تستطيع الرد عليه عسكريا وسيحاول حماية "المشيشة" بقوة السلاح ولكن سيكُون في وضع افضل اذا اضطر الى الانسحاب من الكويت .
- وصرح الملك حسين في حديثه ممايلي :-
- ان الرئيس صدام حسين وافق في اغسطس الماضي على الانسحاب من الكويت اذا لم تنقذه الجبهة العربية والكنسن (دانة الجامعة قضت على الاتفاق ) .
- ان العاهل الاردني كشف النقاب عن انه في الثاني من اغسطس الماضي امهله الرئيس امريكي ٤٨ ساعة من اجل الحصول على التزام من صدام حسين بسحب قواته من الكويت
- ان الملك حسين لم يعرف بعد السبب الذي أدى الى تفويض مادرتة وانه فجأة إظهار كل شئ .
- انه اذا اندلعت الحرب فسيرجع ذلك جزئيا الى عدم رد بوش والزعماء الغربيين الآخرين في وقت مناسب على اشارات صدام بأنه مستعد للانسحاب من معظم الكويت .
- انه يعتقد انه مازال من الممكن التوصل الى حل سلمي لأزمة الخليج اذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها التسرب مستعدين لحل وسط .
- ان محادثاته مع صدام اقنعه بان العراقيين سيحاولون اذا اخفقت الدبلوماسية وان الحرب ستكون بمثابة كارثة للمنطقة كلها وللعرب .
- ان صدام حسين صديق وانه ظاهرة جديدة في عالم السياسة العربية .
- وعلى جانب آخر وفي اطار موقف الأردن خلال الأزمة تجاه مصر سحب رئيس وزراء الأردن "نصر يدران" موافقته على استخدام مصر لطوار عسكري على بعد ٢٠٠ كم فقط من منطقة الرويشد وذلك بعد يوم واحد من موافقته على استخدام المطار واصر على ان ينقل المصريين بالانوبيسات فقط حتى العقبة وهي مسافة ٧٣٠ كم والطريق مسقوع وشاق وتستغرق الرحلة ١٢ ساعة اذا كان المرور مباشرا ولكن الأردن اقام ٥ مراكز لجميع المصريين .
- وفي محاولة لاحتواء ردود الفعل السلبية تجاه موقف الأردن ، طوح العاهل الأردني مشروعا سلميا لحل أزمة الخليج ويقوم المشروع الذي جاء في رسالة وحسبها الملك حسين الى الشعب الامريكي والكنغرس على ثلاث نقاط هي
  - حل مشكلة الحدود بين الكويت والعراق على اساس اتفاق ثنائي بينهما .
  - حل النزاع الحساس بالكويت و العراق الذي له صفة عاجلة وملحة مع اعطاء تأكيدات بايجاد حل لمشاكل قبلي احتلال اسرائيل للأراضي العربية .
  - حظر انتشار كل اسلحة الدمار النووي والكيمياوية .



كما أكد الملك حسين في خطاب العرش على ما يلي :-

- ان يبعد المراقف العربية بشأن أزمة الخليج لئلا يمكن ان يكون منها للقطعة او الغداء مع أى مسير اشياء الاردن من يتنافون معاً في النظرة او الموقف أولاً يتفقون معه في اسباب الأزمة وسبل حلها •
- ان الأردن لا ينبغي لأشغاله العرب سوى اضية والخير يبقى في كمال ما ياتى لن يتسببهم مسئوليتهم نحوه ونحوه لهذا في فلسطين المحتلة لان الأردن هو البرية الضامنة في مواجهة تحديات التوسيع تستجدهم كما تستجده •
- ان الدلائل أزمة الخليج وتطوراتها وضعت العرب جميعاً امام «صعاف شظير وان هذه التطورات» ما كانت تخرج او ان الجهود العربية لتسوية الخلافات بين الاشقاء العراقيين والكويتيين نجحت مشيراً الى ان هذه الجهود المستطاعات بتطالب الموافقة وفقاً لواجهه الان من حشد عسكري اجنبي كبير على الارض العربية •
- ان مساعي الاردن التي بدأت قبل الثاني من اكتوبر لم تتوقف ولم يمنعها خروج أزمة الخليج من داخل الاسرة العربية الى الساحة الدولية من متابعة الجهد والعمل للوصول الى تسوية سياسية تهيئ الأزمة الى اطارها العربي وتضمن للدولتين مصافهما وحقوقهما •
- وأكد الملك حسين انه لا يؤيد ضم الاراضي بالقوة وانه يعترف بالكويت وحكومتها الشرعية ونفى ان يكون قد علم بالهزو قبل وقوعه ودعا الأمريكيين الى مساندة إيجاد حل تفاوضي للأزمة •
- وارتباطاً بما سبق فان طبيعة الدور الاردني في الأزمة يتبلور في الاتي :-
- وصول محاولات الوساطة من جانب القيادة الأردنية بين العراق والكويت الدولية الى مرحلة التجميد •
- ان الأردن برغم ما يعتله كاحد المتألم الرئيسي لمقاومة الخصام الاقتصادي للعراق الا انما ظلت جهودها ليست ذات فاعلية اسراتيجية لصالح الموقف العراقي بشكل تام •
- استمرار التحسب الاردني من ردود الفعل الاسرائيلية خاصة في ظل الموقف الاردني شبه المساند للموقف العراقي منذ بداية الأزمة •

### • الدور السياسي للجمهورية اليمنية :

- جاء الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج ارتباطاً بعدد من العوامل والمصالح والاهداف اليمنية -العراقية المشتركة تبلورت في مجملها نحو الاتي :-
- توافق الموقف العراقي واليمني في مجال الخلافات التقليدية مع باقي الدول الخليجية خاصة مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (الاطماع اليمنية في الفروات البروتية لمناطق الخلاف الحدودية مع السعودية ) •
- الدعم الاقتصادي والعسكري العراقي لليمن (دعم مادي/اسلحة ومعدات وذخائر/ ٢٠٠٠ ) •
- عضوية كلا الجانبين في مجلس التعاون العربي •
- ايواء كلا الجانبين لجموعات من العناصر الفلسطينية •
- التفاعل العسكري العراقي داخل صفوف القوات المسلحة اليمنية (حزب الى ١٤٠ مستشار في مختلف التخصصات) •
- الاهداف والطموحات التقليدية التي تسعى القيادة اليمنية لتحقيقها وذلك من خلال اظهار تقاربها مع مظاهر التعرير الشعبي داخل اليمن والمؤيدة للموقف العراقي •

- تميز اليمن بموقع جغرافي استراتيجي بمنطقة باب المندب فضلا عن حدوده المشتركة مع المملكة العربية السعودية وتقدير أهمية هذا العامل من وجهة النظر العراقية .
- ولقد اتخذت القيادة اليمنية منذ المراحل الأولى للأزمة موقفا اتسم بالمساندة والتأييد للعراق جماعات أبرز ملامحه على النحو التالي :
- رفض ( أو الامتناع عن التصويت) على القرارات التي تدعو لعملية الغزو العراقي لدولة الكويت (مجلس الاممن / جامعة الدول العربية ) .
- عدم التقيد بتنفيذ الحظر الاقتصادي المفروض على العراق (السماح باستقبال السفن التي تحمل مواد غذائية وطبية وإعادة شحنها جوا للعراق ) .
- مظاهرات تأييد على المستويات الشعبية المختلفة لموقف الرئيس العراقي من الخليج .
- جهود واتصالات دولية للتخفيف من اجراءات الحظر الاقتصادي على العراق (زيارة لسويفين يمينيين للعدد من الدول) حملة اعلامية مكثفة ضد التواجد الاجنبي في المنطقة كذا التهديد بموقف الدول الرافضة للغزو العراقي لدولة الكويت .
- ومع تطور الاحداث وتزايد الضغوط والانتقادات الدولية والاقليمية على القيادة اليمنية لموقفها المساند للعراق بدأت في اطار المناورات السياسية باجراء تعديلات في موقفها للتأكيد على مساندة للاجماع السدولي والاقليمي وعلى ازالة الغزو العراقي والالتزام بقسرات الحظر الاقتصادي واخيرا التصويت في فرض الحظر الجوي داخل مجلس الأمن .
- ومن ناحية أخرى فانه جدير بالذكر ان قرار السعودية الذي ترتب عليه الغاء التسهيلات التي كان يحصل عليها اليمنيون للعمل والاقامة بالسعودية سبب اليمن بأضرار اقتصادية ، وبلغ عدد اليمنيين العاملين بالسعودية حوالي ٢ مليون شخص يشكلون حوالي ٢٠ ٪ من سكان اليمن ، وانهم من التجار الصغار والنشيطين في سوق الذهب بالسعودية ، كما كانوا يتمتعون بحق التجارة الحرة عبر الحدود داخل السعودية .
- ويمكن ادراك الموقف اليمني في الأزمة من خلال ما أدلى الرئيس اليمني على عبد الله صالح بحديث مجلة " دبرشيجل " الألمانية حيث تعرض فيه لموقف اليمن من أزمة الخليج كالتالي :-
- ان اليمن يسعى الى منع قيام الحرب في الخليج وهذا صوت بالمعارضة ضد قرار مجلس الأمن الأخير الذي يسمح باستخدام القوة ضد العراق اذا لم يتسحب حتى ١٥ يناير ١٩٩١ .
- انه كان من الممكن تجنب أزمة الخليج لو قدمت دول الخليج مبلغ ١٠ مليار دولار لتعويض العراق عن خسائره البعرونية .
- ان أزمة الخليج لا ترتبط بالقانون الدولي أو بالأخلاق بل بالمصالح وانه يتساءل عن غياب القانون الدولي والأخلاق بصدد مشكلة الشعب الفلسطيني وان المصالح المتطفلة في بترو الخليج هي السبب في ظهور هذا التضامن الدولي في مواجهة العراق .
- ان اليمن كان يمكنه ان يلعب دورا أكبر في الأزمة لو كان الموضوع عُوج في اطار عربي .
- ان اليمن يحذر من فشل جهود السلام واثارها السلبية على الجميع فلا يكون منتصر في أي حرب قادمة .

- كما أعلن الرئيس البعثي انه اجري اتصالات هاتفيه مع كل من الرئيس مبارك والرئيس الأسد ، واعلن عن مبادرة سلام يمنية تشمل النقاط الست التالية :-
- انسحاب القوات العراقية من الكويت .
- حلول قوات عربية ودولية في المنطقة المتنازع عليها بين العراق والكويت تحت اشراف جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .
- انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة بمجرد قبول العراق لمبدأ الانسحاب من الكويت .
- التزام مجلس الأمن الدولي بتنفيذ قراراته بشأن النزاع العربي / الاسرائيلي من خلال التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .
- تعهد الدول لها قوات بمنطقة الخليج والجزيرة العربية بعدم استخدام القوة ضد العراق .
- انتهاء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بمجرد قبول أطراف النزاع لهذه المقترحات .

### • الدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية :

- انحازت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل واضح إلى جانب النظام العراقي ، وقد خسرت المنظمة بسبب ذلك الموقف كثيرا من تعاطف غالبية الدول العربية المناهضة للعراق كما التمت مواقف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدم الانساق تجاه أزمة الخليج ، وربما كان موقف الزعيم الفلسطيني من أكثر المواقف الأخيرة على الساحة العربية فقد كانت العلاقات الخليجية - الفلسطينية تسم بالمتانة والدعم المستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى انخراطه لقضية دولة عربية استولت بالقوة المسلحة على دولة عربية مجاورة وهو نفس الموقف الذي تفقه المنظمة من إسرائيل والقائم أساسا على رفض الاستيلاء على الأرض بالقوة .

وكان السؤال : كيف يعنى الزعيم الفلسطيني بتشريد الشعب الكويتي ، وهو يبكي على تشريد إسرائيل لشعبه ؟ لقد دعم الزعيم الفلسطيني الوقفة الشجاعة للجيش والشعب العراقي إذ قال في رسالة له للرئيس صدام حسين في الزور : أخي الفارس العربي صدام حسين - حفظه الله - أنت وشعبك وجيشك الباسل البطل تقودون اليوم معركة من اشرف معارك العرب والمسلمين ، دفاعا عن العراق ، ودفاعا عن الأمة العربية والإسلامية ، وشعوب العالم الثالث ، ضد الديكتاتورية الامريكية التي تريد أن تفرضها على العالم اجمع ، نتوجه إلى الله العلي القدير أن يؤيدكم بنصره ، وينبئنا بالقدام هذا الجيش المجاهد البطل جيش العراق ، جيش الأمة العربية والإسلامية " .

- مثلت تحفلة العلاقات الفلسطينية - العراقية بعدا كبيرا في التأثير على الموقف الفلسطيني والذي جاء مؤيدا وبسالدا للموقف العراقي حيث :

- تخطت منظمة التحرير الفلسطينية وبعض المنظمات الفلسطينية الأخرى بعلاقات قوية بالقيادة العراقية
- تركز العراق على إيواء بعض المجموعات من العناصر الفلسطينية المتطرفة ،
- مواصلة العراق في التمويل المادي والدعم المعنوي لمعظم القطاعات الفلسطينية داخل وخارج الأراضي المحتلة .
- قناعة القيادات الفلسطينية بما تمثله القوى العسكرية العراقية من تهديد وردع لإسرائيل
- سمات الموقف الفلسطيني خلال الفترة السابقة لعملية الزور العراقي للكويت والتي تمثلت في حالة من الاحباط الفلسطيني تجاه امكانية احراز تقدم في مجال القضية الفلسطينية ارتباطا ببعض العوامل منها :-

• الرأي العام الفلسطيني المضاد للولايات المتحدة خاصة في أعقاب قيامها بتطبيق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت .

• انخفاض درجة فعالية أعمال الانتفاضة في الأراضي المحتلة .

• تصريحات الرئيس العراقي السابقة لعمليّة الغزو والتي عدد فيها بقصف اسرائيل بالأسلحة الكيميائية الأهمر السدي اعتبره الفلسطينيون نوعاً من الدعم والمساندة للقضية في وقت تخلّت فيه الأطراف العربية الأخرى من القضية (دسن وجهة النظر الفلسطينية) .

• حاجة المنظمة لاستمرار الدعم العراقي ( الاقتصادي / العسكري ) .

• ومنذ تفضير الأزمة جاءت أبرز ملامح الموقف الفلسطيني على النحو التالي :

• تأييد الموقف العراقي والاعتراض على قرار القبة العربية المتخذة بإدانة الغزو العراقي لدولة الكويت

• شن حملة إعلامية مضادة للولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والدول المجاورة الأجنبية بدول الخليج .

• تبني محاولة تشكيل جبهة عربية مؤيدة للعراق من خلال التنسيق مع بعض الدول العربية الأخرى ذات الموقف المتقارب مع الموقف الفلسطيني تجاه الأزمنة تونس/ الجزائر/ موريتانيا/ ) .

• دعم التحرك السياسي العراقي خارجياً والمهادن لإيجاد قدراً من القناعة الإقليمية والدولية بالمرور والذوابع العراقية لاحتلال وضم الكويت ( جولة الرئيس الفلسطيني ومبعوثه لمعظم رؤساء الدول الأفريقية وبعض الدول الأخرى ) .

• عرض مبادرة لإنهاء الأزمة بالطرق السلمية والتي جاءت في جوهرها تطيق ومعظم الأطماع والأهالي العراقية وعلى حساب السيادة والشرعية الكويتية .

هذا وقد قاد الرعيم الفلسطيني حملة قوية ، ساعدها أن الحرب إذا وقعت سوف تكون لها آثارها المدمرة على الجميع في إطار الحملة الكبرى التي صاحبت أحداث هذه الحرب رسميتها .

وقد سادت منظمة التحرير موقف رئيسها وصار بيان لها في ٢٠ يناير ١٩٩١ يقلل بشكل عام من نصائح الدبلوماسية العسكرية للقوات الحليفة ضد العراق ويصف قيادات التحالف الدولي بالمبالغة والكذب في تقدير إعلان نصائح تلك العمليات ، ويحذر من الانسحاق ولاء الفضائل ، لأن العراق لا زال يملك قوات جوية وبرية وان معظمها "من وجهة نظر المنظمة لم يدخل المعركة بعد، وان العراق ينتظر معركة البرية التي ستعظم الموقف بتعاونها مع صواريخه وقواته الجوية لصالح العراق .

والى ذلك الموقف المؤيد تأييداً كاملاً للعراق كان المجلس الثوري لحركة "فتح" التفضل الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد أسرف في الوعود التي أعلن بموجبها أن استندق الواحد سيجمع الحركة مع العراق ، واعلنوا في بيان صدر في ١٨ ديسمبر ٩٠ عن استيفار قوى الشعب الفلسطينية وقوى الجماهير العربية لخوض معركة الدفاع عن الأمة العربية ونهجها ضد قوى العدوان .

وعلى ضوء ما سبق - ما أسفرت عنه حرب الخليج من نتائج يستلزم أن القيادة الفلسطينية اتخذت مواقفها دون تفكير حقيقي وواقعي للموقف ، مما كان له انعكاسات سلبية بالغة الأثر على قيادة المنظمة بشكل خاص والانتفاضة والقضية الفلسطينية بشكل عام .

● ويمكن فهم أبعاد الموقف الفلسطيني على ضوء ما أعلنه مصدر اعلامي فلسطيني حيث نفي ان يكون ياسر عرفات قد ندد بالاجتياح العراقي للكويت في المقابلة التي تمت مع التلفزيون الموالي يوم ٩٢/١٢/٩٠ واكد المصدر الاعلامي الفلسطيني في تصريح وزعته وكالة الانباء الفلسطينية "وفا" في تونس مايلي :

- ان ما نشرته الصحف التونسية بهذا الشأن بعدد كل البعد عن الحقيقة وان ما ركز عليه عرفات خلال هذه المقابلة هو تطبيق الشرعية الدولية في كل من أزمة الخليج والشرق الاوسط والقضية
- ان على اجهزة الاعلام التونسية توخي الدقة في نقل اخبارها .
- ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت منذ البداية وفي المؤتمرات العربية ترفض أى قرار يتعلق بالادانة وتصر على القرارات التي تؤكد على الحل السلمي العربي للأزمة الخليج تحت البطاقة الدولية والذي يصون حقوق الجميع وكرامة الجميع ويحفظ الامن العرب .

● ودعا ياسر عرفات في حديث لراديو "لندن" الى عقد مؤتمر حول الخليج وكل مشاكل الشرق الاوسط واكد ان العراق لن يتسحب من الكويت اذا لم يبدأ الامريكيون محادثات مع بغداد وان الخوار مازال ممكنا ، وحول الموعد النهائي الذي حددته الامم المتحدة للعراق للتسحاب من الكويت قبل الخامس عشر من يناير ١٩٩١ قال عرفات سيكون هناك موعدا اخر في موعد اخر ،

● كما صرح ياسر عرفات لصحيفة " نيويورك تايمز" الامريكية انه والرئيس العراقي لا يصران على حل المشكلة الفلسطينية قبل انسحاب القوات العراقية من الكويت، وأوضح انه يسعى للحصول على الترام قرى مسن السدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الامن لبحث القضية الفلسطينية كشرط لتسوية أزمة الخليج واكد ان بيان صدام في ١٢ أغسطس ١٩٩٠ الذي ربط بين انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وانسحاب العراق من الكويت لم يعد من المطالب القائمة كشرط للتفاوض .

### ● الدور السياسي السوداني

- جاء الموقف السوداني تجاه أزمة الخليج معبرا عن مدى نجاح العراق في تحقيق علاقات وثيقة بالقيادة السودانية حيث استغل ظروف المناخ السائد في السودان لتحقيق أهدافه الدائمة من خلال ما قدمه من دعم عسكري للقوات السودانية مكها من الحفاظ على الأوضاع في الجنوب وعدم تغير الموقف لصالح المتطرفين .
- ارتبط التحرك السياسي للقيادة السودانية بمجموعة من الدوافع والاعتبارات سواء الداخلية أو الخارجية والسبق حرصت على ان تشكل في مجموعها محاولة لكسر حالة العزلة المتردية عليها في ذلك الوقت أو كنوع من السرد على مواقف أطراف متعددة ذات مواقف سلبية تجاه ثورة الانقاذ وذلك من وجهة نظر القيادة السودانية .

### ● الدوافع والاعتبارات التي أثرت في الدور السوداني في الأزمة :-

- التخذت دوافع الدور السوداني المؤيد للعراق ( تحت ستار الوساطة العربية لإنهاء الأزمة ) مجالات متعددة منها مساهمته بطرف السودان الداخلية وعلاقاته الخارجية وأخرى بدول الخليج العربية وثالثة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب بصفة عامة ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :
- ما يتعلق بالسودان :

● يمر السودان بأزمات مزمنة تزيد حدة مرور الوقت (وضع اقتصادي متدهور يُنذر بالفجاء الداخلي - اسكانيات عسكرية متواضعة لا توفر القدرة على تأمين الجبهات الاستراتيجية خاصة الشرقية والغربي ضد أى عدوانيات متوقعة -

- فشل في حل مشكلة الجنوب عن طريق العمل العسكري او المفاوضات) وعدم نجاح القيادة الحالية في احداثات أى قدر من النجاح في أى منها مما اصبح الأمر يهدد استقرارها ومن ثم قدر ان اعتماده على العراق كعميد رئيسي لدعمه عسكريا قد يحكه من انهاء الحرب في الجنوب لصالح الأمر الذي يضفي على موقفه مزيدا مسن الاستقرار ويقلل من حجم الأنشطة المضادة له .
- سيطرة وتحكم قيادات الاتجاه الاسلامي على مسار القرار السوداني والتي تسعى لخلق فجوة في العلاقات المصرية - السودانية في نفس الوقت الذي تستثمر فيه الأزمة للضغط على السعودية وباقي دول الخليج التي اجمعت على دعمها خوفا من تأثير تامي التيار الاسلامي المتطرف على استقرارها
  - تطور وتعدد مجالات الارتباط مع ليبيا وما يشكله ذلك من عامل ضغط على النظام في السودان لامداده باحتياجاته العسكرية والاقتصادية من ناحية وباعتبار ان الولايات المتحدة الامريكية تمثل الطرف المضاد للعراق في الأزمة وتتخذ موقفا مضادا للنظام الليبي من ناحية اخرى .
  - رعة القيادة السودانية في تحقيق كسب سياسي من خلال قيامها بدور وساطة لانهاء الأزمة وبما يمكنها من الخروج من عزلتها على المستوى الاقليمي خاصة وان السودان لم يشارك في أى من التجمعات العربية بالمنطقة رغم قناعته بامتلاك مقومات التنمية التي تؤهلها لذلك .
  - ما يتعلق بدول الخليج :-
  - احجام دول الخليج عن استثمار رؤوس اموالها في اقامة مشروعات تنمية في السودان بما يمكنه من التغلب على مشكلته الاقتصادية سيما وبالتالي تحقيق نوع من الاستقرار الداخلي .
  - توقف السعودية عن امداد السودان بالشتات البنولية التي كانت تقدمها للسودان مخانا أو بأسعار رمزية خلال فترة حكم النمرى للمساهمة في برامج التنمية وعدم استئنافها وقت الأزمة .
  - تحكم دول الخليج في حجم المعونات التي تقدمها للسودان بحيث تكون بالقدر الذي يجنبها لوم التقصير في توجيهه حركة اموالها الضخمة تجاه المصلحة المشتركة مع الدول العربية .
  - تأخر دول الخليج في تأييدها لثورة الانقاذ الوطني فور حدوثها وبالتالي عدم تقديم دعم مؤثر لها الا بعد فترة يُتاح خلالها تقييم القيادة الجديدة .
  - ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية :
  - العداء التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨٣ عندما جاهرت برفض القواسين الاسلامية وانهاء الائتلاف مع مؤيدى السودان مع التلويح بوقف المساعدات التي تقدمها للسودان والاتجاه لدعم " جارج " ضد الحكومة .
  - التقدير السوداني بان الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وراء استمرار الحرب في الجنوب رغم المبادرات العديدة التي طرحتها لانهاء المشكلة .
  - قناعة القيادة السودانية بان دوافع المواقف الأمريكية الحقيقية في مساندتها لدول المنطقة مبنية على تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية دون النظر لأى اعتبارات اخرى .

● الحملات الاعلامية الغربية المكثفة ضد النظام في السودان في محاولة لابرار انتهاكه لحقوق الانسان ( اعتقالات ، اعدام - منع تنفيذ عمليات الاغالة للجنوب ) وازتباطا بالجبهة الاسلامية الأمر الذى أدى الى احجام عديد من الأطراف المألحة عن دعمه اقتصاديا وعسكريا .

● وفى ضوء نفى تهديد السودان للمصالح المصرية حرصت القيادات السودانية على اعلان مواقفها فى مناسبات متعددة كالآتى :-

● صرح الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى السودانية حول العلاقات المصرية - السودانية اكاد فيها حرص الخرطوم على تقوية اواصر الاخوة مع القاهرة وان العلاقات السودانية المصرية فوق الشبهات وان السودان ومصر تحميها روابط الدين والتاريخ المشترك .

● كما شارك السودان مصر فى اعياد المولد النبوى وخلال الاحتفال صرح العقيد صلاح الدين كزار عضو مجلس قيادة الثورة الانقاذ الوطنى فى السودان لدى وصوله للقاهرة على رأس وفد لحضور الاحتفالات بان السودان لم يخل عبر تاريخه أى تهديد لأمن مصر كما اكاد ان بلاده ضد. ضم العراق للكويت

● بالإضافة الى ذلك حرص الفريق عمر البشير أن يذكر خلال اجتماع مجلس الوزراء الذى عقد برئاسته ان العلاقات بين مصر والسودان ازيلية ووطيدة وراسخة كما اكاد ان ما يحدث فى مصر يؤثر فى السودان والعكس صحيح وان أى تهديد لأمن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه وكان العقيد صلاح الدين كزار عضو مجلس قيادة الثورة قد قدم تقريراً لمجلس الوزراء عند زيارته لمصر .

### ثالثاً : الدور السياسى لدول المغرب العربى :

تبنت دول المغرب العربى مواقف متباينة - تجسد فى مجملها حالة الانقسام العربى تجاه الأزمة من ناحية وغياب التنسيق السياسى بين دول المغرب واختلاف توجهاتها السياسية من ناحية اخرى .

### ● الدور السياسى الليبى من أزمة الخليج :

● اتخذت ليبيا فى مجر كها وتداولها للأزمة خطأ شبه متوازى حيث حاولت ابراز توجهاتها الثورية القومية من جهة والعمل على تفادى صلبيات الماضى من جهة اخرى وفى نفس الوقت حاولت استثمار الأزمة لتحقيق نوع من الحضور على المستوى العربى ولقد جاء الموقف الليبى مرتبطاً بعدد من العوامل والاعتبارات التى حكمت موقفه من الأزمة بشكل عام .

● الاعتبارات التى أثرت فى الموقف الليبى من الأزمة :

● تأثر موقف ليبيا تجاه الأزمة بمجموعة من الاعتبارات والعوامل يعد من أهمها ما يلى :-

● الاهداف والطموحات التقليدية التى تسعى اليها القيادة الليبية ومحاوله استثمار الأزمة لتحقيقها(دور زعامى - تأكيد توجهات قومية ) .

● سياسة الاعتدال التى تنتهجها ليبيا وحرصها على ما حققته هذه السياسة من إيجابيات حتى الان ( تخفيف حصار العزلة اقليميا ودوليا ) .

● العداء التقليدى للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وما يفرضه هذا العداء من تهديدات أمريكية متكررة تتجاوز قدرات ليبيا .

- ١٠ تطور انجاي في العلاقات، اللببية / المصرية في ظل حرص ليبيا على هذا التطور وانعكاساته الايجابية على الموقف الليبي سياسيا واقتصاديا وداخليا .
- ١١ غشباب وقصير التسبق السياسي بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة عامة ونجاء الأزمة بصفة خاصة في ضوء التباين الواضح في مواقف دول المنطقة من الأزمة .
- ١٢ تحسن ملموس في العلاقات اللببية / العراقية في اطار حرص كل منهما على تجاوز مرحلة القطعية بينهما لتحقيق مصالح متبادلة كتحرك تكتيكي ومرحلي .
- ١٣ هامش من الأمان النسبي نتيجة البعد الجغرافي عن مسرح الأزمة وهو ما يعكسه تواضع حجم التفاعل النسبي مع الأزمة مقارنة بباقي دول المغرب العربي .
- ١٤ ردود الفعل الاقليمية والدولية تجاه الأزمة في ظل اجتماع دول ضد الغزو العراقي للكويت .
- ١٥ انقسام وتباين المواقف العربية من الأزمة بين مؤيد للسعودية ودول الخليج وبين مؤيد للعراق ومحاوله بعض الدول اظهار موقف متوازن .

#### ١٦ الملامح الرئيسية للتحرك الليبي تجاه الأزمة :-

- ١٧ برز التحرك الليبي تجاه الأزمة منذ ادلائها محاولة الاتحاد موقف متوازن تجاه الأطراف الرئيسية - تنازعه في ذلك محاولة ابراز توجهات قومية وعداء تقليدي للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أو العمل على تفسادي سبلات الماضي من ناحية أخرى ( عزله عربية ودولية - تهديدات متكررة )
- ١٨ ويمكن ايضاح ملامح التحرك الليبي من خلال الآتي :-
- ١٩ تجاه العراق :
- ٢٠ مهاجمة الموقف العراقي من الأزمة من خلال الآتي :
- ٢١ ادانة الغزو العراقي للكويت وما أسفر عنه من تواجد اجنى .
- ٢٢ مهاجمة مبادرة العراق تجاه إيران .
- ٢٣ تنفيذ وتكذيب ادعاءات العراق بحقها التاريخي في الكويت .
- ٢٤ ادانة استخدام العراق للرعايا الأجانب كأحد كروتة في الأزمة .
- ٢٥ محاولة اظهار موقف ليبي مؤيد للعراق برز منه رفض قرارات الحظر الاقتصادي وتسريب مواد غذائية للعراق فضلا عن اعلان الاستعداد للوقوف الى جانب العراق حالة تعرضه لهجوم أمريكي .
- ٢٦ تجاه السعودية ودول الخليج :
- ٢٧ اتخاذ موقف مضاد برز من خلال ادانة لاستدعاء القوات الأمريكية ومهاجمة السياسات النفطية لدول الخليج ، فضلا عن التشكيك في استقلالية دول الخليج والدعوة الى تدويل الأماكن المقدسة في السعودية لعدم قدرة الأخيرة على حمايتها .
- ٢٨ وفي اطار محاولة اظهار نوع من التأييد من ناحية أخرى عرضت ليبيا ارسال قوات الى دولة الامارات كما قسام "مصطفى الحرابي " بجولة في دول الخليج في اطار الترويج للمبادرة اللببية .



- تجاه الولايات المتحدة الأمريكية :
- ادانة التدخل الأمريكي في الخليج واقام الولايات المتحدة بتعطيل سيناريو الأزمة لتحقيق هذا الهدف ( احتسار المنطقة ) .
- مطالبة الأمم المتحدة بادانة التدخل الأمريكي في الخليج .
- مهاجمة أسلوب أمريكا في تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق .
- وفي مجال الاشتراك في جهود تسوية الأزمة ساهبا برز ما يلي :
- الاشتراك في مؤتمر القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة ( رفضت قرارات القمة )
- طرح عدة مشروعات ليلية لتسوية الأزمة كان أهمها مبادرة " التمسك بالثمن " في ١٩٩٠/٩/١ تضمنت ما يلي :
- الانسحاب التراقي من الكويت ودخول قوات الأمم المتحدة .
- الانسحاب الأجنبي من الخليج ووضع قوات عربية وإسلامية في السعودية .
- تمكين العراق من جزيرة بوبيان وحقل بتروال الرميلة .
- حرية الشعب الكويتي في اختيار نظام حكمه .
- الاشتراك في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المغرب العربي للتوصل الى موقف موحد تجاه الأزمة وقد أسفر هذا الاجتماع عن اعتماد ورقة عمل لاقراها بواسطة الرؤساء اشتملت ما يلي :
- ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت كشرط مسبق لأي تسوية على ان يتم إحلال القوات العراقية بقوات عربية .
- تسوية الخلافات بين العراق والكويت .
- استرداد الكويت لسيادتها وعدم المساس بأمن العراق .
- اتصالات دبلوماسية للترويج للمبادرة الليبية ( لم تحقق رد الفعل المؤثر ) .
- وعلى المستوى الشعبي والإعلامي :
- برز قيام مظاهرات شعبية محدودة ( الوقت والمكان ) لتأييد العراق والاعلان عن تطوع بعض الشباب للقتال الى جانب العراق ( لم يتجاوز الاعلان الاطار الاعلامي ) كما تفاوتت ردود الفعل الشعبية بين كبار السن والمتقنين الذين لدوا بالغزو العراقي وبين الشباب المتحمس للعراق مع تركيز وسائل الاعلام على ادانة التواجد الأجنبي والدعوة الى حل عربي للأزمة .
- ويمكن الايام بالمعالم البارزة للموقف الليبي من خلال الآتي :-
- ما أعلنه العقيد القذافي من مبادرة سلمية<sup>(١١)</sup> جديدة لحل أزمة الخليج تضمنت عدة نقاط أبرزها انسحاب القوات العراقية من الكويت وإحلال قوات تابعة للأمم المتحدة و انسحاب القوات الأجنبية من السعودية والمنطقة على ان تحمل عليها قوات عربية وإسلامية في السعودية والإمارات وقطر وتمكين العراق من جزيرة بوبيان لتكون منفلا لسه على الخليج مع إعادة حقل الرميلة للعراق وفك الحصار الاقتصادي عنه مع انسحابه من الكويت .

(١١) خطاب الرئيس الليبي في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الشعب العام بمدينة مصراته .

- كما أكد العقيد القذافي على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت لحل أزمة الخليج - بالإضافة الى عودة الشرعية وتعويض كل الاطراف المتضررة من هذه الأزمة .
- أسفر موقف ليبيا شبه المتوازن من الأزمة عن الآتي :
  - محاولة العراق والدول المؤيدة لها استمالة موقف ليبيا الى جانبها .
  - تقرب أمريكي وغربي لتحرك ليبيا تجاه الأزمة وهو ما فرض عليها نوع من الحسابات الدقيقة في تحركها تفاديسا للتعرض لتهديدات مؤجلة (تجديد الاتهامات لليبيا بدعم التطرف الفلسطيني) .
  - ظهور بوادر لتحسن نسبي في الاقتصاد الليبي في ضوء الآتي :
    - احتمالات تزايد الطلب العالمي على البترول الليبي وما يشكله ذلك من زيادة عائداها البروليسية ( زيادة الانتاج - ارتفاع الأسعار ) .
    - محاولة الدول العربية استغلال ليبيا كسوق بديلة للعراق والكويت وما يشكله ذلك من التعاش لسي في السوق الليبي .
    - احتمال توجيه بعض الاستثمارات الأجنبية الى ليبيا .
    - تزايد فرص ليبيا للحصول على حاجتها من العملة الأجنبية بالشروط والمواصفات التي تحددها .
  - اسفر تزايد حجم ونشاط القوات الأمريكية في المنطقة عن تزايد اجراءات الحسب والتأمين الليبية خوفا من تنفيذ تهديدات مؤجلة .
  - أفرزت الأزمة وتداول القيادة الليبية لها نوع من الارتياح الشعبي ( حيث وجد البعض في الأزمة فرصة لصرف نظير أمريكا عن ليبيا - استحسان موقف القيادة في تمثيلها نسبيا مع الموقف المصري) .
- الدور السياسي المغربي :-
  - أبرز ملامح الموقف المغربي من أزمة الخليج :-
  - جاء موقف المغرب في اطار التحرك تجاه الأزمة العربية صريحا ومبكرا بإدانة العراق وتأييد السعودية وكان أبرز ملامح التحرك المغربي تجاه الأزمة ما يلي :-
  - ادائه مباشرة وصريحة للغزو العراقي<sup>(١٧)</sup> (بيان رسمي يوم ٢ / ٨ / ١٩٩٠ ) .
  - الاشتراك في القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة بالقاهرة والتصويت لصالح قراراتها .
  - تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية المتجهة الى الخليج .
  - الاشتراك في القوات العربية التي أرسلت الى كل من السعودية والامارات (ساهم كل منهما في إعداد وتسليح القوات)<sup>(١٨)</sup> .
  - وفي محاولة موازنة الموقف المضاد للعراق برز ما يلي :-
  - ادانة التواجد الأجنبي في الخليج بواسطة لجان الأحزاب .

(١٧) بيان رسمي مغربي في ٢ أغسطس ١٩٩٠

(١٨) القمة الثلاثية التي عقدت في الرباط في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ بين الملك الحسن الثاني والملك حسين والرئيس الجزائري

- مهاجمة بعض صحف المعارضة للسعودية ودول الخليج .
- الاشتراك في الاتصالات والجهود العربية تجاه البحث عن حل عربي<sup>(٩٩)</sup>.
- إيفاد مبعوثين الى عدد من دول الخليج والعراق لاستطلاع امكانيات التحرك لحل الأزمة سلميا ( اعتبارا من ١١ / ٩ / ١٩٩٠ ) .

- العوامل والاعتبارات التي أثرت على موقف المغرب من الأزمة :-
- حرصت المغرب على تأكيد مصداقية علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب .
- علاقات تقليدية مع كل من السعودية ودول الخليج واستغلال الأزمة لاقناعهم باستعداد المغرب للدفاع عنهم
- محدودية تفاعل الموقف الداخلي مع الأزمة وما يشكله ذلك من تحدي النظام من أي ضغوط داخلية ( شعبية - حزبية )
- التحرك العراقي تجاه المغرب والذي برز منه ما يلي :-
- تلويح العراق بالاستعداد للاعتراف بالجمهورية الصحراوية .
- مهاجمة ما أسماه العراق نظام الحكم الوراثي ( والمغرب احدها ) .
- الاساءة للدبلوماسيين المغربيين في الكويت وبغداد .
- هامش من الامان الجغرافي يؤمن رد الفعل الانتقامي من العراق ومؤيديها .
- ادراك الملك الحسن لاهتمام الأزمة وتجاوزها الاطار الاقليمي او العربي وما يستتبع ذلك من تساؤل فرض الحل في هذا الاطار .
- الحرص على الاحتفاظ بمعد أدنى من قدرة الاتصال باطراف الأزمة لخدمة دور وساطة مستقبلي اذا سمحت الظروف .

- اثر الأزمة على المغرب والعوامل التي أثرت على تحركه :-
- ترايد علاقات المغرب مع كل من السعودية ودول الخليج (هدف مغربي ثابت) .
- ترايد علاقات المغرب مع الولايات المتحدة والغرب .
- تأثيرات سلبية على الاقتصاد المغربي تتمثل في الآتي :
- توقف امدادات المغرب من البترول العراقي (تمثل ٥٥% من احتياجات المغرب) .
- خسائر تقدر بحوالي ٤٥ مليون دولار سنويا نتيجة لارتفاع اسعار البترول (كحد ادنى)
- واستمر الموقف المغربي من الأزمة بنفس ملامحه الرئيسية في ضوء ما يحقق ذلك من ايجابيات تتجاوز السلبات مع الاشتراك في الجهود العربية بما يحقق للمغرب اهدافه .

### • الدور السياسي التونسي :-

- تأثر موقف تونس وتحركها تجاه الأزمة بالعوامل والاعتبارات الآتية :-
- علاقات تقليدية بالولايات المتحدة والغرب .
- لتور علاقات تونس بالسعودية ودول الخليج في ضوء الآتي :

<sup>(٩٩)</sup> إيفاد لجنة الدائمة المعززة للاستعلامات في يناير ٩١ من موفد الدول الأسبورة من الخليج مرجع سبق ذكره

- مواقف السعودية ودول الخليج من موضوع نقل مقر الجامعة العربية •
- محدودية التجاوب مع المطالب التونسية من الناحية الاقتصادية •
- دعم سعودي غير معلن لبعض قيادات التيار الاسلامي •
- ضغوط شعبية تحت قيادة الأحزاب المعارضة لتأييد العراق وحرض النظام على تفادي الاصطدام بها ( سفاظا علسي شعبيته ) •
- تحرك عراقي نشط للناتج علي موقف تونس برز منه :
  - وعود اقتصادية شملت منح تونس الاستثمارات الكويتية فيها •
  - استغلال عناصر بعثة في التأثير على مراكز صنع القرار •
  - دعم موقف تونس فيما يتعلق بنقل الجامعة العربية للفاهرة (تصريحات طارق عزيز في ١٤/٨/١٩٩٠ ) •
  - حساسية تجاه مصر ودورها في المنطقة بدسفة عامة • ما يتعلق بنقل الجامعة العربية دسفة خاصة •
  - ردود الفعل الاقليمية والدولية تجاه الأزمة •
- وقد التسم موقف تونس من الأزمة بنوع من عدم الوضوح حيث انتقلت جانب العراق ثم تراجعت لسببها في محاولة لظهور موقف متوازن وفي هذا الاطار برز من التحرك التونسي ما يلي :
  - مقاطعة القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة العربية ومهاجمة قراراتها •
  - ادانة الراجد الاجنبى في المنطقة وتحامل العزو العراقي •
  - مهاجمة التحرك المصري تجاه الأزمة ( رسميا واعلاميا وشعبيا ) •
  - تأييد شعبي وحربي واعلامي للعراق بشكل مبالغ فيه •
  - طرح مبادرة تصنى المطالب العراقية وعدم تجاوب كافة الأطراف التي غرضت عليها •
  - استقبال طائرات وسفن عراقية في موانئ تونس رغم قرارات حظر •
  - زيارة وفد تونسي برئاسة رئيس الوزراء للعراق ( ٢٢ / ٩ / ١٩٩٠ ) •
  - وفي محاولة لاحياء ردود الفعل السلبية على موقف تونس من أزمة برز ما يلي :
    - تأييد غير معلن بكل من الكويت والسعودية ( مقابلات كل من ولي عهد الكويت ومبعوثي الملك فهد مع الرئيس التونسي ) •
    - تصريحات صحفية وتلفزيونية لوزراء الخارجية ثم ز لوع من تراجع الدايمة للعراق •
    - بيان لرئيس الوزراء ( ١٤ / ٩ / ١٩٩٠ ) تناول فيه الأزمة بشكل عام وان كان يعكس في مجمله عدم وضوح الموقف التونسي من الأزمة •
  - وتمثل تأثيرات والنتكاسات الأزمة على الموقف التونسي في الآتي :
    - تأثيرات سلبية للأزمة على الموقف الاقتصادي في ضوء الآتي :
      - توقف المشروعات الاستثمارية والقروض الكويتية ( حوالي ٥٠ مليون دينار ) •
      - توقف مخزوات العمالة التونسية في كل من العراق ( ٢٥٠٠ عامل ) والكويت ( ٢٠٠٠ عامل ) •
      - توقف المبادلات التجارية مع كل من العراق والكويت •
      - انخفاض الناتجة عن زيادة أسعار البترول •

تأثيرات سلبية لموقف تونس من الأزمة تتمثل في الآتي :

- توتر العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والفرنس ( لوحث أمريكا بوقف اتفاقية الترتيب المتبادل )
- اهتزاز مصداقية تونس على المستوى العربي .

• صعوبة التجاوب مع مطالب تونس من المعونات التي ستقدم للدول المتضررة من الأزمة اقتصاديا .

• تراجع نسبي في شعبية النظام رغم محاولته التجاوب مع الرأي العام .

• وجدير بالذكر أنه في أعقاب الأزمة أعلن الشاذلي القليبي استقالته من منصبه كأمين عام لجمعية الدول العربية ، قائلا :  
التلفزيون التونسي ان سبب الاستقالة يرجع الى الخلافات العميقة داخل الجامعة حول أزمة الخليج بينما كانت مصادر دبلوماسية عربية ان سبب الاستقالة هو الانتقادات الحادة التي وجهها اليه بعض وزراء الخارجية المصرية لموقفه في معالجة الأزمة وادعاه انه لم يستطيع الاتصال ببعض الدول العربية التي رفضت قرار القمة الطارئة بالتحالف .  
والتي ادانت الغزو العراقي للكويت .

### • الدور السياسي للجزائر :

• تأثر موقف الجزائر تجاه الأزمة بمجموعة من الاعتبارات والعوامل يُعد أبرزها ما يلي :

• احاطت السياسة العام للجزائر الذي يعتمد أساسا على إبراز حيادها تجاه النزاعات الإقليمية بما يتيح لها إمكانية القيام بدور ساطع في تلك العراعات .

• تحرك العراق تجاه الجزائر في بداية الأزمة والذي برز منه تلويح العراق بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية وتقاسيم وشاوي المآلات الإعلامية .

• ضغط الشارع الجزائري المؤيد للعراق في مواجهة التواجد الأجنبي في الخليج وتفادي الاصطدام به في إطار المسامحة الديمقراطية الذي تنبأه حالها ( لحفمة موقف الحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية في ذلك الوقت ) .

• تحرك قيادات المعارضة والتي برز منها ما يلي :

• زيارات مكوكية لعباس مدين ( زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ذلك الوقت ) بين السعودية والعراق .

• زيارة "بن بيل" للعراق وقبول صدام حسين توسطه للالتراج عن بعض الرعايا الفرنسيين

• فتور في العلاقات مع الكويت نتيجة عدم تجاوبها مع المطالب الاقتصادية للجزائر من ناحية وللمعارض السياسية النفطية للبلدين من ناحية أخرى .

• تأثير بعض العناصر ذوي الميول البعثية ومنها رئيس الوزراء على بعض القوى لتأييد العسكاري ومنهجها .

• القيادات العسكرية .

• التأثيرات والانعكاسات المباشرة للأزمة وخاصة الاقتصادية منها على موقف الجزائر .

• محدودية العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة والفرنس ( عدا فرنسا ) .

• وفي ضوء ما يحكم الجزائر من اعتبارات جاء تحركها تجاه الأزمة كما يلي :

• موقف رسمي متوازن يبرز منه :

• ادانة الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت .

• ادانة التواجد الأجنبي في الخليج .

• الالتزام بقرارات العقوبات الاقتصادية والمطالبة بعدم شحوها المساعدات الانسانية .

- مطالبة الأمم المتحدة معاملة باقى قضايا الشرق الوسط بنفس السرعة والايجابية التى تعاملت لها مسع أزمة الخليج ( رسالة وزير الخارجية فى ١٥ / ٩ / ١٩٩٠ )
- الاشتراك فى القمة الطارئة بالقاهرة ( تحفظت على القرارات ) وقاطعت اجتماعات مجلس الجامعة بعد ذلك
- الاحتفاظ بقنوات اتصال مباشرة مع جميع الدول العربية مع التحفظ على كافة المبادرات التى طُرحت فى ذلك الوقت ( أردنية - فلسطينية - ليبيا - تونس - )
- الاحتجاج عن طرح مبادرة خاصة فى ضوء تقديرها لصعوبة التوصل لحل عربى وتفاديا لاقامها بالانحياز لأى من اطراف الأزمة
- تأييد شعبي واعلامى للعراق تحت سيطرت بعض قيادات الاحزاب
- مواقف حزبية متناقضة تتخلل فى مجملها خطط مؤيد للعراق
- تأييد بعض قيادات القوات المسلحة لموقف العراق (بدافع من رئيس الوزراء ذو الميول البعثية)
- وتمثل تأثيرات الأزمة والعكاساتها على الجوانب لىما يلى :
- تأثيرات ايجابية على الموقف الاقتصادى (زيادة عائدات البترول بحوالى ٤,٥ مليار دولار سنويا)
- احتفاظ الجوانب بمناشئ مناسب من حرية الحركة تجاه كافة اطراف الأزمة
- الاحتفاظ بمصادقية علاقاتها الاقليمية والدولية
- تزايد التوتر بين الحزب الحاكم وكل من حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ و احمد بن بىلا فى ضوء مسا يخله تحركهم من مزاحمة للموقف الرسمى للدولة
- توتر داخل مراكز صنع القرار فى ضوء موقف رئيس الوزراء والمتناقض مع موقف وزير الخارجية (لكل منهما علاقات خاصة بالرئيس الجزائرى )

### ● الدور السياسى الموريتانى من الأزمة :-

- تأثر موقف موريتانيا وتحركها تجاه الأزمة بمجموعة من العوامل والاعتبارات التى يعد أبرزها ما يلى:
- علاقات متميزة مع العراق يبرز منها الآتى :
- دعم عسكري عراقي ( إمدادات - تدريب - خبرات ) وتأثير هذا الدعم بشكل مباشر على التواء الموريتانى / السنغالى
- تقدير البلدين بتعرضهما لمؤامرة غربية / أمريكية ( بتوجيهات عراقية )
- اثر مباشر لحزب البعث العراقى على مراكز صنع القرار والقوات المسلحة (من خلال الخبراء - البعثات - يول لبعض القيادات ) بالرغم من تحسب النظام من النشاط الحزبى
- دعم الحرس الخاص للرئيس الموريتانى بعناصر عراقية
- حساس موريتانيا بمحدودية الدعم العربى وخاصة من دول الخليج فى نزاعها مع السنغال
- محدودية نقل وتأثير موريتانيا إقليميا ودوليا
- موقف داخلى مؤيد للعراق ( بتأثير إعلامى مائجور ) وما يشكله ذلك من ضغط نسبى على الموقف الرسمى
- وقد جاء موقف موريتانيا على المستويين الرسمى والشعبى متحازا للعراق وفى هذا الإطار يبرز من التحرك الموريتانى تجاه الأزمة ما يلى :-

- تجاهل الأزمة رسمياً وإعلامياً في الأيام الأولى لها .
- الامتناع عن التصويت على قرارات مجلس الجامعة في ١٩٩٠/٨/٣ .
- الاشتراك في القمة الطارئة (تحتفظ جزئي على قراراتها) والامتناع عن الاشتراك في اجتماعات مجلس الجامعة في القاهرة في ١٩٩٠/٨/١٠ .
- تنديد رسمي وشعبي وإعلامي للتواجد الاجنبي في الخليج .
- الدعوة لعقد قمة عربية طارئة لتعديل قرارات قمة القاهرة .
- وحول تأثير وانعكاسات الأزمة على موريتانيا على الآتي :
  - ترايد العلاقات مع العراق على حساب تراجع علاقات موريتانيا على المستوى العربي .
  - تأثيرات سلبية على علاقات موريتانيا مع الولايات المتحدة والمغرب .
  - مؤثرات تعكس احتمال توقف الدعم الخليجي والسعودي لموريتانيا .
  - تأثير سلبي على موقف موريتانيا في الراع من السنغال في ضوء موقف الاخيرة من الأزمة (تأييد موقف السعودية وارسال قوات لها ) .
- وفي ضوء ما سبق يتبلور اتجاه التحرك الموريتاني تجاه الأزمة في اطار استمرار الخط العام المؤيد للعراق مع محاولة استغلال أى فرصة مناسبة للاشتراك في تحرك مغربي تجاه الأزمة بما يخفف نسبيا من سلبيةات المجازها الكامل للعراق .
- وهكذا يتبلور الموقف السياسي لدول المغرب العربي في الآتي :
  - مع استعراض مواقف دول المغرب وتحركها تجاه الأزمة يتضح ان التحرك الذي تم تغلب عليه التحرك الفردي على التحرك الجماعي وهو ما يعكس عدم وجود حد أدنى من التنسيق السياسي داخل الاتحاد المغرب العربي .
  - وقد يبرز من مواقف دول المنطقة دور المغرب في ضوء نجاح الملك الحسن في الاحتفاظ بقدر مناسب من إمكانية الاتصال بكافة الأطراف وما يشكله ذلك من تحقيق دور زعامي على صعيد المغرب متغلبا في ذلك على مناصبه التقليديين ( الجزائر - ليبيا ) .
  - هذا وعكست المواقف الشعبية والحزبية لدول منطقة المغرب العربي ميلا لتأييد العراق والتي لها دور مباشر في ذلك من خلال توظيف قيادات الإعلام وبعض الأحزاب لإثارة المشاعر الإسلامية والقومية لصالح الموقف العراقي .
  - ورغم محدودية نقل الأطراف في منطقة المغرب العربي وبعدها الجغرافي إلا ان معطيات الأزمة اتاح لهذا التجمع بمواقفه ان يلعب الدور الوسيط في الإطار العربي خلال تطور الأزمة .

#### • دور الدول الإسلامية :-

- أصدرت الدورة ١٩ لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال انعقادها في القاهرة في ٣ أغسطس ٩٠ بيانا طالبت فيه بالنسحاب قوات العراق من الكويت .
- كما أصدرت ست دول إسلامية آسيوية هي باكستان وبنجلاديش والندونيسيا وبروناي وماليزيا والمالديف بيانا مشتركا دعت فيه إلى انسحاب القوات العراقية وعدة الأسرة الحاكمة إلى الكويت ودعمت ببذل كل جهد للتوصل إلى تسوية سلمية لنقاط الخلاف بين الكويت والعراق - كما أرسلت كل من باكستان وبنجلاديش قوات رمزية لحماية المملكة

العربية السعودية- فيما اعتذرت كل من واندونيسيا وماليزيا عن ذلك بسبب ما يمكن أن يترتب على مثل هذا الإجراء من إثارة لمشاعر الشارع الإسلامي الذي لا يحفى عدم ترحيبه بتواجد قوات أمريكية وأوروبية على أراضى السعودية .

#### رابعاً : الدور السياسي لدول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة :

• وفي مجال اللقاء. مزيداً من الضوء على مواقف دول الجوار الجغرافي ، فسوف نتناول مواقف كل من إيران وتركيا واسرائيل .

#### الدور السياسي الإيراني من الأزمة :-

• تعد إيران أحد الاطراف الاقليمية والتي حقق لها الغزو العراقي مكاسب استراتيجية وفي مجالات متعددة ( سياسية / عسكرية / اقتصادية / داخلية ) ولقد ساعد على تنامي و تأكيد تلك المكاسب قبول الرئيس العراقي لمعظم الشروط الإيرانية لانهاء النزاع وفي اطار مبادرة تستهدف من ورائها كسر الحظر الدولي الناتج عن غزوه العسكري لدولة الكويت .

• وبالرغم من الموقف الإيراني الراض بضم العراق لدولة الكويت الا انها ظلت تتعامل مع الأزمة بشكل يعكس حرصها على استمرارها لاطول مدة ممكنة الامر الذي يتطلب استعراض آثار تلك الأزمة على الموقف الإيراني والعوامل والاعتبارات التي اثرت في التحرك الإيراني في هذا المجال .

العوامل والاعتبارات التي اثرت في الموقف الإيراني من الأزمة :

• حرص النظام على استمرار إعادة صياغة سياسته الخارجية لتحقيق اهداف مابعد ايقاف اطلاق النار ( الحاجة الى التغيير والتنمية الاقتصادية - إعادة البناء العسكري - التكنولوجيا لتطوير القدرة بما يتناسب وكونها قوة اقليمية لا يمكن تجاهلها في المنطقة ) .

• ممارسة سياسة معتدلة إزاء القوة الاقليمية والدولية والتعاون مع الجميع بهدف خلق ائجال لتحقيق اهدافها وقد نجحت الى حد كبير في تحقيق ذلك (علاقات مع الاتحاد السوفيتي "السابق" - دول أوروبا الغربية - قنوات مستمرة مع الولايات المتحدة - باكستان - تركيا - بعض الدول الخليجية ) والرغبة في عدم هدم المكاسب التي تحققت في هذا الصدد .

• استمرار سياسة العداء التقليدي مع النظام العثي وفقدان الثقة في كافة مبادراته المطروحة وفي نفس الوقت الوقوف بشكل جاد في مواجهة التحركات السعودية من منطلق المنافسة على الزعامة الدينية رغم قدرة الرئيس والمسندين على تحييد قوى المعارضة المتشددة في مجال إدارة سياسة الدولة الخارجية "في ذلك الوقت" إلا ان استمرار تواجدهم في مواقع التأثير على القرارات تحد من قدرته على المناورة بشكل جذري إزاء القضايا الثورية والأزمات ذات التأثير المباشر على الأمن القومي الإيراني .

• الحاجة الملحة إلى مصادر التمويل لصالح تحقيق الخطط الطموحة ولاشك ان ارتفاع أسعار البترول ووجود منافذ إيرادات مباشرة وغير مباشرة أمر يوضع في الاعتبار عند اتخاذ قرار التحرك الإيراني إزاء تلك الأزمة بوجه عام .

• استمرار قصور القدرة العسكرية الإيرانية مقارنة بالجانب العراقي رغم الجهود المبذولة من اجل تدعيم تلك القدرة خلال العامين السابقين للأزمة .



## ● الموقف الإيراني من غزو العراق للكويت :

تلخص موقف إيران من أزمة الخليج في الآتي :

- الاعلان عن موقفها من الأزمة والذي تضمن شجب الغزو العراقي وطلب سحب قواته من الكويت ورفض اجراء أي تعديلات في الحدود بين البلدين مع الموافقة على قرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الشأن .
- الحرص خلال تعاملها مع الأزمة على الموازنة بين الأطراف في اطار تحقيق مصالحها في المنطقة (تطور علاقتهما مع دول الخليج - العداء التقليدي مع العراق والسعودية - حجم الجالية الإيرانية بالكويت)
- التأكيد على رفض التواجد الأجنبي كخط سياسي عام منذ بداية حربها مع العراق .
- وقد حدد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في ١١ أغسطس ٩٠ الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت في النقاط الآتية<sup>(١٠٠)</sup> .
- عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت بأي شكل من الأشكال .
- أن الحل الوحيد يتمثل في الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت .
- أن إيران على استعداد للدفاع عن مصالحها في أولى ظرف من الظروف .
- ومن الملاحظ أن الموقف الإيراني حتى هذا التاريخ لم يتطرق الى تواجد القوات الأجنبية التي وصلت الى المنطقة وتمركزت في السعودية ودولة الإمارات العربية كما لم يتطرق الى قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق ، وقبـد عكس الموقف الإيراني حتى هذا التاريخ اهتماما إيرانيا بتحقيق الانسحاب العراقي من الكويت بدون شروط، وتأكيدا على استعدادها للدفاع عن مصالحها الحيوية ضد أي تهديد .
- أما عن الفترة التالية - فقد اتخذ الموقف الإيراني عقب التنازلات العراقية في ١٥ أغسطس ٩٠ منحى جديد تمثل في رفض إيران رسميا التواجد العسكري الخارجي في المنطقة وتضمنت دعوة خامنئي مبررات منها أن الكفاح ضد سياسة الى الأجنبية أمر مقدس ، بل تضمنت دعوة خامنئي لدول الخليج دعوة ضمنية للتعاون مع إنجاز لما أسماه باستعادة الأمن وقطع أيدي من يعتدون على الآخرين .
- هذا وقد رفضت إيران إرسال قوات الى منطقة الخليج بناء على طلب سورى في بداية الأزمة ، حيث صرح الرئيس الإيراني في ٧ أكتوبر ٩٠ انه لا يستطيع أن يتخيل أن يتواجد الجنود الإيرانيين في نفس الخنادق مع الجنود الأمريكيين في الأراضي السعودية - كما أعلنت ألها لن تتورط في الحرب اذا اندلعت بين العراق والقوات المتحالفة في منطقة الخليج .
- كما رفضت إيران الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وأزمة الشرق الأوسط ، وأكدت على ضرورة الانسحاب العراقي الفوري وغير المشروط من الأراضي الكويتية دون الربط بين هذا الانسحاب والانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة .
- وفي مجال رؤية إيران للترتيبات الأمنية في المنطقة فقد صرح " على أكبر ولاياتي وزير الخارجية الإيراني خلال زيارة له لتركيا في ١٣ ديسمبر ٩٠ ، صرح انه بحث التعاون الإقليمي بين إيران وباكستان وتركيا في إطار منظمة التعاون الاقتصادي في ضوء الحديث عن ترتيبات أمنه في المنطقة بعد انتهاء أزمة الخليج - وأضاف - " أن التعاون بين دول

<sup>(١٠٠)</sup> الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين الندي

المنطقة سيكون الضمان الوحيد للاستقرار فيها " ودعا الى إعداد خطة " لمستقبل الأمن في المنطقة وتأمين تصدير البترول " .

- المسارعة بقبول مبادرة الرئيس صدام حسين لما تحققه من مكاسب داخلية دون تقديم أى تنازلات مع الاستحالة لمطالب التطبيع مع العراق ( إعادة العلاقات ) في اطار التجاوب بالحدود لضمان استمرار مكاسبها من الأزمة .
- ولقد جاءت موافقة إيران للمبادرة في اطار الآتى .
  - تحقيق المبادرة لغالبية شروطها وان طرحها من جانب صدام حسين هو اعتراف ضمنى بإلزام الشروط
  - تأمين الجبهة مع العراق بأقل حجم من القوات ولصالح تحسين موقفها الاقتصادى .
  - تحقيق المجازات وطنية لحكومة والمستحان والثورة الاسلامية بعودة الأرض والأسرى بدون تنازلات من حابهم
  - خطوة إيجابية تجاه تحقيق الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة ( دورها المسيطر على منطقة الخليج ونشر مبادئ الثورة الإسلامية ) .
- ولقد رفضت إيران عند اعلانها الموافقة على المبادرة الربط بين تنفيذ بنود العرض العراقي وموقفها من العرو العراقي للكوييت .
- محاولة استمرار أعمال الحشد العربي وتطورات الأزمة في التأكيد على مواقفها المناهضة ضد الولايات المتحدة والسعودية احتواءً للموقف الداخلى في اطار حرصها على الزعامة الاسلامية ( تصريح خامينى ) .
- وبالتالي فان الموقف الإيراني يتبلور في الآتى :
  - ان إيران تدرك جيدا ان هدف مبادرة صدام حسين هو هدف مرحلى وان اتاحة أى فرصة لاستغلالها لصالح العراق فيه مضاعفات سلبية على الامن القومى الإيراني مستقبلا خاصة في ظل العدم الثقة الإيرانية لشخص الرئيس العراقي لذلك فان القيادة الإيرانية تعاملت مع الأزمة وبشكل يحقق الآتى :
  - خروج العراق من هذه الأزمة ضعيفا وبقدرات عسكرية واقتصادية اقل مما كانت عليه قبل بدنها
  - عدم حصول العراق على أى مزايا استراتيجية سواء حالة الهاء الصراع بالطرق السلمية او العسكرية ( الاحتفاظ بجزيرتي وربة وبوبيان - او المصادر البترولية ) .
  - التخلص من شخص الرئيس صدام حسين التي عالت منه كثيرا .
  - الحرص على عدم التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية بطريقة مباشرة .
  - مساعدة العراق لكسر الحظر الاقتصادى وبطريقة غير مباشرة او رسمية ( من خلال التجار الإيرانيين وفي مجال المواد الغذائية ودون تلبية الاحتياجات الاستراتيجية وهدف استمرار الأزمة لاطول فترة ممكنة .
  - وفي ضوء ما سبق يتضح عدم تدخل إيران في الصراع القائم لى من اطراف الأزمة (سواء عند اللجوء للخيار العسكرى) او ان تقدم أى دعم عسكرى للعراق ارتباطا بمحدودية امكانياتها في هذا المجال فضلا عن الرغبة في اجهاض العراق عسكريا حيث هدفت القيادة الإيرانية الى تحقيق الآتى :
    - تحقيق اكبر فائدة سياسية على حساب الدور العراقي .
    - استغلال الموقف لتحسين علاقاتها مع الدول الغربية وبشكل يحقق لها فك الارصدة المالية المجمدة وتحسين موقفها المالى والاقتصادى .
    - التوسع في اقامة علاقات عسكرية متعددة تحقق لها بناء قواها المسلحة على أسس سليمة .

- بناء علاقات جيدة مع الشرق والغرب تعيد لها مكانتها واهميتها في منطقة الخليج .
- وتجدر الإشارة الى النقاط التالية في الموقف الإيراني :-
- أكد الرئيس الإيراني - رداً على مبادرة صدام حسين ان السلام مع العراق قضية منفصلة تماماً عن قضية العدوان العراقي على الكويت وقال ان استسلام صدام حسين لايعني تغيير موقفنا من هذا العدوان واشار الى ان بلاده مازالت متمسكة بموقفها الذي اعلنته من قبل وهو ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت حتى يتوفر المناخ الملائم لاعادة السلام في المنطقة .
- وافقت إيران على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بناء على الطلب المقدم من طارق عزيز وزير الخارجية العراقي خلال زيارته لطهران حيث أعلنت طهران ان السبب الرئيسي وراء رغبة العراق في اعادة علاقاته مع إيران هو السماح بتفريغ شحنات من الاغذية والادوية على الاراضي الإيرانية ، وبالرغم من ذلك أعلن الرئيس الإيراني ( آنداك ) هاشمي رافسنجاني خلال اجتماعه مع طارق عزيز ادانة إيران للغرر على الكويت .
- وفي هذا المجال وافقت إيران على بيع المواد الغذائية والادوية للعراق في مقابل البترول وقالت المصادر ان مثل هذه الصفقة يمكن ان تمثل اختراقاً للحظر الدولي على العراق .
- وقد كشفت مجلة "الفورين ريبورت" الصادرة في لندن عن تسازلات سرية عراقية خطيرة لإيران من بينها :
  - ان زيارة طارق عزيز وزير الخارجية العراقي بصحبة عصام الشليبي وزير البترول العراقي لإيران في مطلع سبتمبر ١٩٩٠ لم يكن الهدف منها مجرد عقد صفقة تقدم فيها العراق بترولها لإيران نظير الطعام ويعطى السلع بالرغم ان هذه الصفقة قد تمت بالفعل فان الهدف الحقيقي كان بحث التعويضات المالية التي سيدفعها العراق لإيران .
  - ان ما تستطيع إيران ان تحصل عليه الان هو ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا يتم نقلها عبر شط العرب وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يوميا أي ما يعادل ١,٥ مليار سنوياً .
  - ان صدام حسين كان يطالب من قبل باطلاق سراح اسرى الحرب العراقيين جميعا واعادتهم إلى العراق دون اعتبار لرغباتهم حيث ان عدد كبير من هؤلاء العراقيين وخاصة من الشيعة (ويقدرون بالآلاف) لم يقبلوا العودة خلال اللقاءات التي اجرتها منظمة اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى العراق حيث يعارضون صدام حسين .
  - انه تم الاتفاق على تحجيم المعارضة الإيرانية المتواجدة في العراق وقد اكدت التقارير ان العراق اسكت جماعة "مجاهدى خلق" الإيرانية التي تتخذ بعقد مقرها لمعارضة إيران .
  - ان إيران طلبت تسليم رجويير زعيم مجاهدى خلق ورجوحيه لاعدامهما وان العراق طلب في المقابل من إيران حل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وهي منظمة معارضة للعراق الشافها إيران وتتخذ من طهران مقراً لها .
  - ان العراق لم يحصل على مقابل هذه التنازلات الا على وعد إيراني بعدم مهاجمة العراق في حالة دخولها حرب ضد الولايات المتحدة .
- و أكد الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في حديثه لصحيفة "لوموند" الفرنسية اعتراضه على اعطاء جزيرة بوبيان الكويتية للعراق وانه اذا حدث هذا فسوف تحرك إيران لشنه ووضح ان بلاده تطبق الحظر ضد العراق تطبيقاً كاملاً وانه لو طبقت جميع الدول الحظر مثلما تطبقه إيران فان العراق سيضطر للاسحاب من الكويت .

● كما زار على أكبر ولايات وزير خارجية إيران ، بغداد في أول زيارة رسمية إيرانية على هذا المستوى للعراق منذ حوالي عشر سنوات وبحث الوزير الإيراني القضايا المتعلقة بالتسوية النهائية للصراع العراقي - الإيراني وأعلن عقب عودته أنه شعر بأن العراقيين لا يرفضون الانسحاب من الكويت وقابل في تصريح لراديو طهران أنه يعتقد أن المسؤولين العراقيين أصبحوا مقتنعين بأنه لا دول العالم أو دول المنطقة سيقبلون احتلال وضم الكويت وأن ذلك الرفض لن ينفذ بمرور الوقت .

● أعلن وزير خارجية إيران في خطاب له في جامعة طهران أن إيران ستبقى على الحياد في أي حرب تنشب بين العراق والائتلاف العربي وقال أن إيران ترى أن الطرفين العراقي والعربي على خطأ وأن الأزمة يجب أن تحل بشكل سلمي وإضاف ولاياتي أن إيران لن تسمح لأي طرف باستخدام مجازها الجوي إذا نشبت الحرب .

● دعت إيران إلى عقد قمة إسلامية للبحث عن حل سلمي لأزمة الخليج وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن طهران أرسلت مذكرة هذا الشأن إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في ضوء الموقف الدولي الحالي المؤسف الناتج عن أزمة الخليج .

● أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن العراق وإيران اتفقا على إعادة نشر قواتهما بحيث تبعد قوات كل جانب مسافة كيلومتر واحد من مناطق الحدود المشتركة بين البلدين وتأتي هذا الاتفاق في الوقت الذي وصل فيه إلى طهران وفد عراقي برئاسة عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي وذلك لإجراء محادثات حول الأزمة .

### ● الدور السياسي التركي أثناء الأزمة :

● ينطلق الموقف التركي من أزمة الخليج من عدة اعتبارات لعل في مقدمتها أن تركيا تعد إحدى دول الجوار للمنطقة العربية بما يجعلها تتأثر تأثيراً مباشراً بتطورات الأوضاع بالمنطقة ، وهو ما بدأ واضحاً إبان الحرب العراقية الإيرانية ، ثم جاء الغزو العراقي للكويت ليؤكد هذه الحقيقة خاصة إذا وضعنا في الاعتبار احتفاظ تركيا بعلاقات طيبة مع العراق قبل الغزو .

● ومن ناحية أخرى فإن تركيا تعد الجناح الجنوبي لحلف الناتو ومن ثم فلا بد أن يترك الموقف الغربي من الأزمة بمبادئ على الموقف التركي ومن هنا نجد أن الموقف التركي يتمتع بخصوصية فريدة إزاء الأزمة نظراً لارتباط تركيا الجغرافي بالمنطقة من جهة وارتباطها العسكري والسياسي بالمعسكر الغربي من جهة أخرى .

● وعلى الرغم من أن تركيا تأثرت سلباً بالغزو العراقي للكويت من جراء المقاطعة الاقتصادية للعراق والتزامها بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار الاقتصادي على العراق ، حيث صرح الرئيس التركي في ٧ سبتمبر ٩٠ بأن خسائر تركيا المبدئية من المقاطعة الاقتصادية للعراق بلغت ٣,٥ مليار من الدولارات ، خاصة وأن تركيا قد التزمت بإغلاق خط الأنابيب العراقي الممتد من كركوك والموصل ووقف جميع أعمال الاستيراد والتصدير من العراق اعتباراً من ٧ أغسطس ٩٠ إلى جانب رفضها إمداد العراق بالمواد الغذائية والأدوية التزاماً منها بقرارات المقاطعة الاقتصادية ، كما أن إحدى محددات الموقف التركي تجاه الأزمة هو أن الآلة العسكرية المتطورة العراقية على الأمن القومي التركي خاصة وأن النظام العراقي الحالي يقوم بتغيير تحالفاته واتجاهاته بصورة سريعة وغير مضمونة العواقب كما حدث مع إيران ، ومن ثم فإن هذه القوة العسكرية في ظل تواجد هذا النظام تمثل تهديداً محتملاً لتركيا التي لها حدود مشتركة مع العراق يبلغ طولها ٣٤٠ كيلومتراً .

## ● العوامل والاعتبارات التي أثرت على التحرك التركي تجاه أزمة الخليج :

- التزام تركيا بالتجاوب مع الخط السياسي والعسكري خلف الناتو بالقدر الذي يؤكد الاهمية الاستراتيجية لتركيا ، لاسيما وان هذه الاهمية تضاءلت كثيرا في اطار سياسة الوفاق الدولي وما اسفرت عنه من تقارب بين الشرق والغرب .
- اهمية تأكيد تركيا حقيقة ما تردده عن التماثل الغربي وما يتطلبه ذلك من اجراءات فعالة لمساندة الحلف سياسيا وعسكريا في الأزمة الحالية، على أمل ان ذلك يساعد في تحقيق حلم تركيا بالانضمام للسوق الاوربية المشتركة والذي كان من المقرر بحثه مرة اخرى في عام ١٩٩٣م .
- اعتقاد الحكومة التركية بان هذه الأزمة بصفة خاصة هي فرصة جيدة يجب استغلالها والاستفادة منها الى أقصى حد ممكن لتأكيد اهمية الدور الحيوي الذي يمكن ان تلعبه تركيا من اجل تأمين مصالح دول الغرب والحلف في منطقة الشرق الاوسط .
- رغم كل ماسبق فان تركيا حاولت اتباع خط سياسي متوازن بنفس القدر مع ضمان استمرار علاقاتها وارتباطاتها مع الدول العربية والاسلامية ، لاسيما وان هذه العلاقات تعتبر الاتجاه الامثل في حالة تدهور أمل تركيا في الانضمام للسوق الاوربية المشتركة .
- تواجه الحكومة التركية مشكلات سياسية واقتصادية داخلية تلزمها بصفة دائمة بان يكون التحرك التركي الخارجى مؤديا بشكل مباشر الى تقليل حدة هذه المشكلات وليس الى تفاقمها ، ولعل ابرز ما يؤثر على التحرك التركي في المرحلة الحالية هو ما يمكن ان تواجهه تركيا من تزايد وتفاقم مشكلة الاقلية الكردية والسق تدعمها سوريا حاليا وقد تضاف العراق مستقبلا هذا بالاضافة الى مشاكل الديون الخارجية في ميزان المدفوعات وماسوف يطرأ عليها من اثار سلبية اضافية نتيجة تزايد اسعار البترول .
- الحكومة التركية في حد ذاتها لا تحظى بالتأييد الشعبي العام الذي يسمح لها باتخاذ قرارات حادة او غير تقليدية لاسيما في ما يختص بالامن القومي التركي ، وبالتالي فان الحكومة تفضل غالبا اتخاذ قرارات ذات طابع مرن لا تؤدي الى اتصال او قطع الخطوط الخارجية بشكل مطلق .
- القوات المسلحة التركية - رغم حجمها - الا انها بالمقارنة بالقوات العراقية لا تعتبر من ناحية الكيف في وضع يسمح لها بالمخاطرة والبدء بتصعيد عسكري مع العراق هذا فضلا عن تركيز القوات التركية على تحديث وتطوير المعدات العسكرية لتصل الى وضع مقارنة متوازن مع التهديدات الخارجية وقد يتطلب ذلك عدة اعوام .
- توجد بالفعل ارتباطات وعلاقات اقتصادية هامة تربط بين كل من العراق وتركيا وتشكل هذه الارتباطات عاملا هاما في صياغة التحرك التركي لاسيما في ظروف ما يواجه الاقتصاد التركي من عقبات .

## ● ملامح الدور التركي في أزمة الخليج :

- بدأت تركيا باتخاذ خط يتفق ومواقف المجتمع الدولي حيث اعلنت عن ادانتها للموقف العراقي ورفضها لاحتلال الكويت وفي هذا الاطار اعلنت تأييدها لقرارات مجلس الامن الدولي في هذا المجال .

- كانت تركيا من اولى الدول التى التزمت وبشكل فعلى بقرارات الحصار الاقتصادى ضد العراق ( علق انابيب البترول - منع مرور الامدادات العراقية عبر اراضيها الى داخل الاراضى العراقية - الاعلان عس ايقاف مرور الطائرات العراقية عبر مجاها الجوى ) •
- وفى المجال العسكرى قامت تركيا باعتبارها احدى دول حلف الناتو بتقديم تسهيلات للقوات الجوية الامريكية مع رفع درجة الاستعداد فى اتجاه الحدود التركية - العراقية •
- ومن هنا - جاء الموقف التركى معارضاً للغزو العراقى للكويت ومطالباً باسحاب القوات العراقية مسن الكويت ومؤكداً بالالتزام بتطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق على الرغم من خسائره الاقتصادية من جراء هذا الحظر ، كما كان الاتجاه التركى لحل أزمة الخليج سلمياً إلا انها لا ترفض الحل العسكرى اللازمة فى حالة فشل الحسل السلمى •
- هذا وقد برز تخوف الموقف التركى من فتح جبهة ثانية ضد العراق اذا وقعت الحرب بينه وبين قوة الائتلاف الدولى المتواجدة فى الجنوب ، الأمر الذى أدى الى موافقة البرلمان التركى فى ٦ سبتمبر ٩٠ على مشروع قانون يسمح للحكومة التركية بإثارة قوات الى الخارج وهى المرة الثانية التى يسمح فيها بإثارة قوات عسكرية خارج الاراضى التركية ، وعلى صوء ذلك فقد وضعت تركيا ١٣٥ ألف جندى على طول الحدود المشتركة بينها وبين العراق ووضعت ٥٠ دبابة ، ١٥٤ طائرة مقاتلة ، ٢ لرقاطة - الى جانب - السماح للقوات الجوية الامريكية من الانطلاق من تركيا فى هجماتها على العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن الدولى •
- وفى مقابل ذلك - قامت الولايات المتحدة وهولندا بدفع وحذى صواريخ للدفاع الجوى المتطور من طراز " باتروليت " الى تركيا لتعزيز دفاعاتها فى مواجهة العراق فى جنوب شرق تركيا ، هذا الى جانب تعهد حلف الأطنطى بالدفاع عن تركيا فى حالة تعرضها لأى هجوم عراقى •
- وفى مجال رؤية تركيا لمستقبل المنطقة فقد أعلنت تركيا أن الخطوة الأولى نحو السلام الدائم فى الشرق الأوسط هسى العمل على إيجاد حل للصراع العربى - الإسرائيلى والمسألة الفلسطينية وان تركيا تدعو الى التفكير فى صيغة أمنية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، مع الاعتقاد بأهمية توجيه الاهتمام الخاص للتعاون الاقتصادى إضافة الى مسألة الترتيبات الأمنية ، مع استعداد تركيا للقيام بدور فعال فى هذا المجال إذ أن تجسيد التعاون بين دول المنطقة هو الضمان للنجاح فى تحقيق السلام المنشود •
- وحديث بالذكر الإشارة الى النقاط الآتية فى الموقف التركى :-
- ذكرت الصحف التركية ان العراق عرض على تركيا رشوة قدرها مليار و ٢٥٠ مليون دولار مقابل تخفيف الحظر الجوى المفروض عليه دولياً ، وان تركيا رفضت باصرار تلك الرشوة التى عرضها وزير البترول العراقى فى اجتماع عقده مع نظيره التركى بناء على طلب عاجل من العراق وأضافت ان الوزير العراقى عرض تسوية فورية لديون تركيا التى تقدر بمليارى دولار على شكل امدادات بترولية تستقطع منها ديون العراق لدى تركيا وهى ٧٥ مليون دولار •

### هكذا يتبلور الموقف التركي في الآتي :-

- تركز الحكومة التركية رسمياً وإعلامياً على تضخيم الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية التي تتحملها الحكومة التركية في محاولة للحصول على أكبر قدر ممكن من التعويضات الاقتصادية من دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة .
- رغم الآثار الاقتصادية الحادة التي ستواجهها العلاقات التركية - العراقية إلا أن هناك عامل مؤثر له نفس القدر من الخطورة ويؤثر كثيراً على رد الفعل التركي وهو احتمال تصدير محركات كردية معادية للنظام التركي من خلال بعض المنظمات ذات الأنشطة الإرهابية وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة داخلها في مواجهة نظام حكم تركي لا يحظى بتأييد شعبي عام قوي .
- التحرك التركي تجاه الأزمة كان يهدف دائماً للموازنة بين الطموحات التركية مع العالم العربي والإسلامي في محاولة للحفاظ على مستوى علاقاتها مع تلك القوى .

### التحرك الإسرائيلي أثناء الأزمة :

- لاشك أن أزمة الخليج قد شكلت مناخاً مناسباً تسمى إسرائيل لاستثماره وبما يخدم أهدافها السياسية والأمنية لاجهاض القدرة العسكرية العراقية ، و تأكيد مفهوم إسرائيل كحليف استراتيجي للغرب وتحقيق مخططاتها للاستيطان والهجرة وفرض التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط من وجهة نظرها تجنب التأثيرات الاقتصادية للأزمة على إسرائيل .
- وفي ضوء الحقائق السابقة تجيء أهمية استعراض ابعاد الموقف الاسرائيلي والظروف وتطوراتها التي تحكم هذا الموقف واحتمالاته وفقاً لاسلوب ادارة تلك الأزمة وتطوراتها المحتملة من قبل اطرافها المختلفة .
- الاسلوب الاسرائيلي في تناول الأزمة :
- ارتبطت المواقف الاسرائيلية تجاه الأزمة عن تطوراتها المختلفة والتي تمكن بلورتها في ثلاث اتجاهات رئيسية :
- استثمار الأزمة إعلامياً :
- تم خلالها التأكيد على مخاطر القوة العسكرية العراقية على المصالح الغربية بالمنطقة خاصة في ظل تطلعات زعامية وتوسعية وبما يدفع الغرب لمواجهة تلك القوة واجهاضها دون تورط مباشر من جانب إسرائيل .
- إظهار قوة الردع الاسرائيلية من خلال الآتي :
- تحديد الخطوط الحمراء التي يفرض تجاوزها حتمية القيام بعمل عسكري ضد العراق (دخول قوات عراقية للاردن - اطلاق خليج العقبة - اعادة تمركز لتشكيلات جوية في القواعد الاردنية - )
  - امتلاك ادوات الرد المناسبة لمواجهة كافة الوسائل العراقية حالة استخدامها ضد إسرائيل
  - التلويح بإمكانية توجيه ضربة اجهاض للعراق حالة استشعار القيادة الاسرائيلية بنوايا حقيقية قسود العمق الاسرائيلي .
  - تزايد مظاهر التنسيق العسكري الامريكى /الاسرائيلي من واقع الائتلاف الاستراتيجي والتوافق المطلق في المصالح والاهداف .
  - توجيه التحذيرات للاردن بشأن استمرار تنمية الخط المؤيد للعراق على حساب مطالب الأمن الاسرائيلي
  - اتخاذ العديد من الاجراءات العسكرية في اطار التأهب والاستعداد .

- اعداد الموقف الداخلى لمواجهة احتمالات التهديد :
- اولت اسرائيل اهتماما بالغاً حيال طمأنة وقدنة الرأى العام الداخلى ازاء ما يثار من احتمالات تهديد العمق الاسرائيلى وذلك من خلال خطة اعلامية استهدفت ابراز ما يلى :
- الكشف عن حقيقة القدرات الكيماوية العراقية (عدم امتلاك العراق لرووس كيماوية يمكن تحميلها على الصواريخ والقتصار وسائل الحمل على القوات الجوية )
- امتلاك شبكة انذار جوية متطورة توفر سرعة الكشف والابلاغ عن الاهداف المعادية فى وقت مناسب وبما يسمح بمواجهة أى تهديدات
- استبعاد اية ادوار اسرائيلية فى الأزمة لكونها تقع بين اطراف عربية فضلا عن انه لم يطلب منها أى مشاركة من قبل الولايات المتحدة
- اظهار ما تتمتع به الجهات الاخرى من هدوء واستقرار ( استمرار المفاوضات وان كانت بصورة غير رسمية مع سوريا بشأن معالجة قضية الجولان- استمرار العلاقات والاتصالات المصرية/الاسرائيلية)
- ابراز الكفاءة ومدى التنسيق فيما بين الاجهزة المعنية فى مجال الدفاع المدنى ( تعيين مساعدا لوزير الدفاع اللواء / يعقوب لايدوت لشئون الجبهة الداخلية )
- الرؤية الاسرائيلية لعدم وجود تهديد كيماوى فى ظل الظروف الراهنة(قرار الكنيست ٨/٢٢ بعدم توزيع مهمات الوقاية على المواطنين بعد فترة من الجدل والانقسام بين مؤيد ومعارض )
- زيادة البرامج الاعلامية الموجهة للتقليل من مخاطر الغازات الحربية ( استعراض الطرق والوسائل المتعددة بالوقاية والعلاج )
- الظروف والاعتبارات التى تحكم التحرك الاسرائيلى اثناء الأزمة :
- لاشك ان ظروف التوتر التى شهدتها المنطقة خلال الأزمة تشكل مناخا مناسباً لاسرائيل سعت لاستثماره وبما يخدم اهدافها السياسية والامنية وتعد ابرز الاعتبارات التى تحدد مسار الحركة الاسرائيلية تجاه تناوفا للأزمة الآتى :
- خلل الميزان العسكرى فى المنطقة لغير صالح اسرائيل فى ظل تعاطف القوة العسكرية العراقية والنوايا الاسرائيلية لاجهاض تلك القوة
- الالتزام الاسرائيلى تجاه الحليف الأمريكى من واقع خصوصية العلاقة بينهما وضرورة التجاوب مع اية ادوار تسند اليهم
- مواقف الاطراف الدولية خاصة الغربية الضاغطة على اسرائيل بشأن جهود السلام والتصور الاسرائيلى بشأن الأزمة تفل فرصة يمكن معها احداث التحول فى مواقف تلك الاطراف خاصة تجاه منظمة التحرير
- التقدير الاسرائيلى بمحجم وطبيعة التهديد العراقى المحتمل ضدها
- مدى تأثير الاقتصاد الاسرائيلى حالة استمرار الأزمة ارتباطا بارتفاع اسعار البترول وانخفاض معدلات السياحة بالمنطقة
- وظل التحرك الاسرائيلى فى اطار الاكتفاء بمراقبة الاوضاع دون تورط كالاتى:-
- تجنب حالة القلق التى قد تحدثها ردود الفعل العراقية بضرب العمق الاسرائيلى



- الحصول على العديد من المكاسب حالة اجهاض القوات العسكرية العراقية من خلال عمل عسكري امريكي وان الولايات المتحدة يمكنها العمل منفردة ودون المساعدة من اسرائيل .
- عدم اضافة اعباء جديدة للاقتصاد الاسرائيلي والذي يعاني من مشاكل عديدة .
- الاحتفاظ بالآزمة في اطارها العربي وعدم السماح لها بالدخول في دائرة الصراع العربي/ الاسرائيلي .

#### دور السياسي لاسرائيل اثناء الأزمة :-

- في ٢ سبتمبر ١٩٩٠ بلغت هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل خلال اغسطس ٩٠ شهر الغزو العراقي للكويت أعلى معدل لها على الإطلاق منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ حيث اعلنت وكالة الهجرة اليهودية ان عدد المهاجرين من خلال اغسطس بلغ ١٨٨٨٢٤ شخصا .
- وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠ كشف تقرير " الفوريين ريبورت" الذي تصدره مجلة الايكونوميست البريطانية عن وجود اتصالات مكثفة تجري وراء الكواليس بين كبار المسئولين العراقيين تعهد خلالها صدام حسين بعدم شن هجمات على اسرائيل في مقابل موافقة اسرائيل على عدم مهاجمة العراق في حالة نشوب حرب في الخليج واكد التقرير مايلي:-
- ان العاهل الاردني قد قام بالتوسط بين اسرائيل والعراق ونقل للرئيس صدام تأكيدات اسرائيل بعدم مهاجمته .
- ان الاتصالات العراقية - الاسرائيلية ليست وليدة اللحظة بل تعود الى سنوات طويلة مضت عقب نشوب القتال بين العراق وإيران حيث طلب العراق من اسرائيل تزويده بالسلحة اسرائيلية وتعهد بعدم ضرب خطوط انابيب البترول .
- ان اسرائيل ردت على المطالب العراقية عن طريق دونالد راسفيلد وزير الدفاع الامريكي في عهد ادارة الرئيس فورد باجراء مباحثات مباشرة مع العراق وتصدير البترول العراقي عن طريق الاردن واسرائيل .
- ان كبار العسكريين الاسرائيليين اعربوا عن استهانتهم بالالباء التي تتردد حول القدرات القتالية للجيش العراقي حيث اشار احد هؤلاء الخبراء الى ان ١٠% فقط من جنود صدام المليون لديهم الخبرة .
- واكد خبير اخر ان صدام قد صنع ثرا من الورق وان الجيش العراقي هو واحد من اسوأ الجيوش العربية على الإطلاق وانه لن يستطيع الصمود سوى ٤٨ ساعة اذا ما نشبت الحرب .
- وفي ٥ أكتوبر ١٩٩٠ ذكرت وكالة (أ ، ب) ان مستشارا سابقا للحكومة الاسرائيلية اعترف بانه كانت هناك رسائل تبادل بطرق متعددة بين اسرائيل والعراق خلال سنوات الحرب مع إيران وان هذه الاتصالات مستمرة عبر الوساطة خاصة بعد ان هدد الرئيس العراقي بحرق نصف اسرائيل .
- وفي اطار كل هذه العوامل يمكن أن يتضح الموقف الاسرائيلي في الاطار الآتي :-
- بنفس القدر الذي يحرص فيه اسرائيل على عدم التورط في الأزمة كطرف فانها تتخذ من الاجراءات ما يجعلها قادرة على مواجهة أي احتمالات قد تفرض اليها للدخول في الأزمة .
- ويعد أفضل الخيارات امام إسرائيل هو ترك الامر للطراف الدولية ومعالجة الأزمة وحسمها عسكريا على ان يبقى دورها رهنا بتطورات مواقف اطراف الأزمة وما يترتب على ذلك من قياسها لحجم العدائيات ضدها (التدرج من العمل المشترك مع الولايات المتحدة الى العمل منفردة حالة اضطرابها لذلك ) .

- ويظل تأكيد دورها كحليف استراتيجي حليف للولايات المتحدة احد اتجاهات تركيز جهودها الرئيسية خلال المرحلة الحالية ( تقدم كافة مختلف التسهيلات )
- ويبقى الاحتفاظ بحالة الهدوء على الجبهات الاخرى (خاصة سوريا ) احد الامور ذات الاهمية البالغة حائلة اضطرابها للترؤف العسكري ضمانا لتحقيق النتائج وعدم الاقدام على مغامرات غير محسوبة

### خامسا: الدور السياسي للجامعة العربية من الأزمة :

- اغراض الجامعة العربية ووظيفتها في اطار النظام الاقليمي العربي :  
النظام الاقليمي العربي هو حقيقة اعم واشمل من الجامعة العربية بل ان بعضا من اهم الاحداث تمت خارج اسوارها ومع ذلك تبقى الجامعة رمزا للنظام تسعى الى تحقيق الاغراض المنشأة من اجلها وتؤدي وظيفتها المتفاعة في اطار ذلك النظام
- اغراض الجامعة العربية طبقا للميثاق :  
حددت المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية اغراضها وهي سياسية وغير سياسية ، اما الاغراض السياسية فتستهدف
- توثيق الصلات بين الدول المشتركة في الجامعة وتنسيق حطتها السياسية تحقيقا للتعاون بينهما وصيانة استقلالها وسيادتها
- النظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها
- والملاحظ هنا ان عبارة " توثيق الصلات " بين دول الجامعة جاءت مقترنة بعبارة " وصيانة استقلالها وسيادتها " كما ان " تنسيق الخطط السياسية " لا يعنى حتما " توحيدها " بل ورد كمظهر من مظاهر التعاون فيما بينها وقد استخدمت هذه العبارة عن قصد لتأكيدا للمنى استقلال كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة واحتفاظها بسيادتها في تقرير شئونها
- أما النص على النظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها فيقصد به الاعلان عن ان نشاط الجامعة البناء لا ينهى ان يقف عند حدود الدول الاعضاء فيها بل يشمل العالم العربي كله وان يتعين عليها ان تعمل على تحقيق امان الاقطار العربية الاخرى التي لم تنضم بعد الى هذه المنظمة الاقليمية في الحرية والاستقلال والرفاهية بقدر ما تسمح به الظروف السياسية الخاصة بما بطبيعة الحال ، وقد اكد ذلك ملحق الميثاق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة (١١)

### الجامعة العربية كرمز للنظام العربي :

- لقد عكس ميثاق الجامعة الاتجاه الذي كان سائدا قبيل النائها والذي طالب بان تكون الجامعة اداة "تنسيق" وليست اداة "وحدة" وكان ذلك تأكيدا لمطلق "اداة الدولة" على حساب منطق " الفكرة القومية" ومع ذلك فان استمرار الجامعة كإطار للعمل العربي المشترك جعلها تبرز كرمز للنظام العربي وامالة في الوحدة
- وفي هذا السياق يبدو مفهوما حرص الدول العربية مع اختلاف سياستها على مراعاة ان تكون كلمتها المعلنة في مؤتمرات الجامعة وبمجالسها متمشية مع الاطار القومي العام أى مع عقيدة النظام العربي ولذلك تعتبر الجامعة احد المحددات الرئيسية على عملية صنع القرار السياسي الداخلى في الدول العربية ومن ثم تتضح أهمية الجامعة كطرف في النظام العربي بادائها لوظيفة المحافظة ولو (رمزيا) على عروبة النظام

(١١) الجامعة العربية وإرادة الخليج د/ عطية حسين المدى

## ● الجامعة العربية كمتمتدى للدول العربية :

تطلبت التطورات الحديثة في النظام والعلاقات الدولية بصفة عامة ان تكثيف المنظمات الدولية لكي تلائم هذه التطورات  
 وفي هذا السياق نجد ان المشاورات والتراضي تكتل علامة بارزة على مستوى  
 التنظيم الاقليمي العربي يمكن القول بان الجامعة العربية تعمل كمتمتدى او كناد سياسي تعبر فيها الدول عن مختلف الآراء  
 وتقدم فيه شتى وجهات النظر بشأن النزاعات والمواقف التي تعرض لها بل هي ايضا تعتبر ملتقى يسهل للدبلوماسيين  
 ورجال السياسة بالاضافة الى القيام بمهامهم وواجباتهم الرسمية تبادل الآراء والمناقشة العامة للمشاكل بشكل وطريقة غير  
 رسمية .

وان المشاورات غير الرسمية او المشاورات الخاصة توفر درجة من المرونة في عمل الجامعة وامكانية التوصل الى  
 التراضي ومن ثم اصدار القرارات بما يزيد من فاعلية الاداء ،  
 والجامعة العربية تكتل لاعتنائها المكان الافضل للتراضي من خلال الاجتماعات الدورية والاستثنائية لان هذه  
 الاجتماعات تكفل حفظ ماء الوجه للمتنازعين ولها تتم داخل الاطار والمؤسسة القومية وفي ظل شعار المصلحة العربية  
 والقومية العليا كما توفر الجامعة النسب مكان لتحديد و تأكيد التزام الدول بمواقف قومية قد لا تستطيع الالتزام بها على  
 الصعيد المحلي .

## ● ساسا : الإدارة العربية لأزمة الخليج (١٩٩٠) :-

● فوجئ النظام العربي بالانحجار أزمة الخليج وهو يمر بمرحلة سيولة وهشاشة واضحة ، كانت قد ظهرت علامات هامة  
 لرغبة شبه جماعية في لموض النظام العربي ، على أن - النظام فشل في تأسيس اطار سياسي أو فلسفة مقبولة لنهوضه  
 بعد مرحلة التشتت الطويلة منذ بداية الثمانينيات ، وكان يلطم قواه بالكاد في محاولة يائسة للملاحقة التطورات  
 الدولية الهائلة والتي حملت اليه تهديدات كبرى ، على أن بروز الصراع بين خط التشدد وخط الاعتدال من جديد  
 في الساحة العربية ، الى جانب الاتهام المجهوم والعدواني الذي ظهر من السياسة العراقية نحو الخليج منذ مؤتمر قمة  
 بغداد قد بعث مشكلة الاطار السياسي الجامع ولم يكن هذا الصراع قد أسفر عن تلاقي الأفكار وامتزاجها عبر  
 حوارات عقلانية ومفاوضات جادة وصريحة عندما انفجرت أزمة الخليج .

● وفي غضون ايام قليلة كان النظام الدولي قد اخذ في يده ادارة أزمة الخليج برمتها وكان من الضروري ان يبرز  
 النظام العربي موقفه من هذه الأزمة وطرح منذ البداية مسألة مركزية على العقل العربي وهو من يملك اهلية  
 وصلاحية ادارة الأزمة - النظام الدولي ام النظام العربي لم يكن حق اكثر العرب اعتدالا ينظرون الى النظام الدولي  
 كنظام عادل فهو يدخل في دائرة ادارة أزمة عربية وهو مفتقد الى الانسجام الاخلاقي والقانوني بسبب صمته  
 الطويل عن التواتر المذهل للاتهامات الاسرائيلية للقانون والشرعية الدوليين في المنطقة بسبب الحماية الامريكية  
 لاسرائيل على ان المشكلة هي ان النظام العربي لم يكن يتمتع بمجدارة سياسية حقيقية في ادارة الأزمة على الأقل من  
 وجهة نظر دول الخليج التي هوها العدوان العراقي على الكويت هزة عنيفة للغاية ،

● ومنذ البداية واجه النظام العربي مجموعة من المعضلات المبدئية والأجراءات الكبرى التي حرمت من تكوين موقف  
 جماعي من الأزمة وسريعا اتعمق الانشقاق بين مجموعتين من الدول العربية حول هذا الموقف او مجموعة الاشكاليات  
 المتضمنة فيه ومع ذلك فقد استمر وجود فرصة ما لتكوين موقف جماعي عبر حوارات ومفاوضات حقيقية غير ان

(١٩٩٠) التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية - مرجع سبق ذكره

جود الدول العربية عند مواقفها الاولى والتفكار العديد منها الى الكفاءة الدبلوماسية والى حرية الحركة الكافية قد ادى الى اهدار هذه الفرصة .

- وافقت هذه العوامل الى فشل ذريع وسريع لفكرة الحل العربي لأزمة الخليج بل ان اشتعال حرب اهلية اعلامية بين الدول العربية قد ادى الى تدهور متواصل لفرصة النظام العربي في القيام بدور مميز في اطار الادارة الدولية للأزمة وارتبط ذلك بعملية توسع مطرد للفجوات بين المواقف التي اتخذها الدول العربية المختلفة من الأزمة .
- ويمكننا ان نتبع جذور هذا الفشل بدراسة المواقف العربية المختلفة من المعضلات المبدئية والاجرائية التي طرحها "أزمة الخليج على العقل الرسمي العربي وعملية توسع الفجوات بين المواقف المتضاربة منها في سياق تفاعلات الادارة العربية للأزمة .

### • معضلات الإدارة العربية لأزمة الخليج :

- واجهت الادارة العربية لأزمة الخليج طائفة من الاشكاليات التي فشل النظام العربي في الاستجابة لها بصورة موحدة والواقع ان الأزمة قد شرخت النفس العربية على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية واخذت الاستجابة لهذه الاشكاليات هيئة البحث عن الروح والهوية وبعض هذه الاشكاليات اتسم بالطابع المبدئي اى انها تعلقبت بماهية المبادئ التي تنطلق منها المواقف والسياسات وبعضها الاخر اتسم بطابع اجرائي اى تعلق بالاشكال والترتيبات والعمليات التي تحقق مبادئ معينة من وجهة نظر الاطراف العربية المؤثرة في الأزمة .
- وعلى المستوى المبدئي اثرت ثلاث قضايا رئيسية وهى الموقف من الشرعية الدولية والموقف من الوجود العسكرى الاجنبى على الارض العربية كتمهيد لحرب محتملة ضد طرف عربي ثم قضية الربط بين حل أزمة الخليج وحل الازمات والصراعات الاخرى في المنطقة وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وعلى المستوى الاجرائى اثرت اربع قضايا رئيسية وهى المدى الممكن للحل العربي ومقوماته او ضماناته والعلاقة بين نزع فتيل الحرب وضمان تحرير الكويت والموقف من المشاركة الاسرائيلية المحتملة في الحرب المتوقعة واخيرا الموقف من ترتيبات امن الخليج التي اقترحت من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في سياق الأزمة .
- وسوف نتناول بكل من هذه القضايا بعرض الحجج المختلفة على جانبي المناظرات العربية التي اثرت على المستويين الرسمي والشعبى وجواب قوتها وشعبها .

### • المعضلات المبدئية :-

- سببت الهزة العميقة التي مثلتها أزمة الخليج طرحا عنيفا لبعض الاسئلة الكبرى المتعلقة بذات ماهية وطبيعة النظام العربي وهى الاسئلة التي عرفت الاطراف الرئيسية في النظام عن الاجابة عليها بوضوح خاصة بعد الصحوه الجبرية التي بدأت مع مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧ وربما كان محور الرئيسى الذى دارت حوله هذه الاسئلة هى طبيعة العلاقة بين النظام العربي والنظام الدولى والقوى الحاكمة لهذا الاخير وبالتالي طبيعة النظام العربي ذاته اى نوع الروابط التي يجب على هذا النظام ان يقوم عليها فقد انشغل النظام العربى خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩٠ بتحقيق المصالحات بين الاطراف المتخاصمة في الساحة العربية وهو ما يسمى في الدبلوماسية العربية بـ " تنقية الاجواء العربية " وفي اغلب الحالات تمت هذه المصالحات بدون توضيح الاسس المبدئية التي تقوم عليها وعندما وقف النظام امام قضية المبادئ الكبرى الحاكمة له وهى المبادئ التي تطرح مشروع تعديل الميثاق ومسودة بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك تصورا محمدا لها لم يملك سوى ان يؤجل حسمها او يضعها على الرف

أوتيجها كلية وجاءت أزمة الخليج في وقت اتسم بوجود هذا الفراغ المبدئي. بل والدستوري حيث اصبح المشاق قديما ومهجورا بعد ما حدث من تطورات على الساحة العربية التي تجاوزته جذريا وكان من الطبعي لذلك ان تلتى الاستجابات المختلفة لهذه الأزمة وللإشكاليات التي طرحتها بحملة بتضمينات مبدئية مختلفة بل ومتناقضات الى حد كبير وفيما يلي نعرض لبعض هذه الإشكاليات :

### ● الموقف من الشرعية الدولية :

- تعين على النظام العربي ان يتخذ موقفا حول كيفية ادارة أزمة الخليج وحلها في ظرف مفرد وشديد الخصوصية ذلك ان النظام الدولي مثلا في مؤسسة الامم المتحدة كان قد سبق باتخاذ موقف حاسم وواضح ولا لبس فيه ولا تأويل من الغزو العراقي المفاغبي للكويت في ذات اليوم الذي جرى فيه هذا الغزو فاكد قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ على اداة الغزو العراقي للكويت وطالب بان ينسحب العراق فوراً وبلا شروط جميع قواته الى المواقع التي كانت فيها في اول اغسطس عام ١٩٩٠ وكان من الواضح حتى منذ اليوم الاول للغزو ان مجلس الامن سوف يتخذ مواقف متشددة للغاية ولها طابع تفهذي من الغزو العراقي للكويت على نحو لم يحدث في تاريخ هذا المجلس .
- وقد وضع هذا الظرف النظام العراقي في مأزق فكان عليه ان يتماشى مع قرارات مجلس الامن باعتبارها تعبيراً عن الشرعية الدولية او ان ينشأ موقف متميز مقابرا او معارضا لهذه الشرعية وقد حاولت مجموعة من الدول العربية ان تلف على قرارات مجلس الامن - او الشرعية الدولية - بصورة تمكن النظام العربي من ايجاد مدخل خاص به لادارة او حل الأزمة دون اصطدام واضح بهذه الشرعية على ان الموقف العراقي لم يسعف هذه المجموعة - اذا طرح النظام العراقي اختيارا استقطابيا بين رفض المشروعية الدولية والاقترب بدرجة او اخرى من الموقف العراقي او التبقى الكامل لهذه المشروعية ومع تطور الأزمة بدأ موقف مجموعة اصغر من الدول العربية يترلق الى الحديث عن " شرعية عربية " بدلية للشرعية الدولية او معارضة لها والامر الأكثر أهمية ان هذا الموقف الرهيب لعدد من الدول العربية وعلى رأسها منظمة التحرير واليمن والاردن وليبيا قد اصبح نواة تجمع حولها طائفة من المواقف اللائحية لأعداد كبيرة من المثقفين والتيارات السياسية القومية والراдикаلية والاسلامية طورت معارضة جذرية للشرعية الدولية على الأقل فيما يتعلق بأزمة الخليج بمفهومها الخاص عن " الشرعية العربية " واصبحت مقولة الحل العربي خلال اسابيع قليلة من بدء الأزمة تقوم على تلك المعارضة الشاملة والجذرية " للشرعية الدولية " " بالشرعية العربية " ، ولمهضت المعارضة الجذرية للشرعية الدولية - كما تنعكس في قرارات الامم المتحدة التي تواتت بتواتر سريع مع تطور الأزمة على حجتين رئيسيتين .

**الحجة الاولى :** تؤكد على ازدواجية الشرعية الدولية - وكيهها بمكيالين- فيما يتعلق على الاقل بقضايا الشرق الاوسط اذا ربت الشرعية الدولية موقفا متشددا ولوروبا من الاحتلال العراقي للكويت في حين فشلت في ترتيب نفس هذا الموقف من الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة الذي استمر لأكثر من ثلاثة وعشرين عاما دون معارضة من جانب النظام الدولي ونفس الامر ينطبق على موقف النظام الدولي او الشرعية الدولية من ملكية العراق للأسلحة الكيماوية والبيولوجية مع السكوت الكامل او حتى التواطؤ مع حيازة اسرائيل للأسلحة الذرية وهي اشد فتكا ودمارا من الاولى . وحيث ان الشرعية الدولية تتسم بالازدواجية : اي ترتب معاملة مختلفة جذريا لنفس المسألة القانونية تبعاً للامة او المجتمع الذي يتخذ بمقد الموقف فالما تثبت العدالة والحياد

والتجديد الذى يجب ان يميز اى قاعدة قانونية شرعية وهى بهذه الصفة لا تستحق اى احترام او طاعة من جانب العرب .

لما **الحجة الثانية** فيؤكد ان الشرعية الدولية المثلثة في قرارات مجلس الامن المتصلة بأزمة الخليج وهى الولايات المتحدة وهى نفس القوة التى تحمى اسرائيل وتؤمن استمرار احتلالها غير المشروع للأراضي العربية وسياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطينى والشعوب العربية وهى من حيث المضمون شرعية تستهدف سلب الوطن العربى كل عوامل القوة ومنح اسرائيل كل عوامل التفوق .

وقد وجدت هاتان الحججتان قبولاً واسعاً بين المثقفين بل وبين الشعوب العربية عموماً ولم ينازعهما من منطلق علمى او مبدئى سوى اقلية صغيرة من المثقفين العرب المناهضين للغزو العراقى للكويتم لم يكونوا على استعداد لمنازعة مقولة ازدواجية الشرعية الدولية غير الهام اسسوا مواقفهم على احدى حجتي الاولى هى القول بان اهدار الشرعية الدولية نحو قضية ما ليست رخصة لاهدارها فى قضية اخرى والا كان البديل هو سيادة الفوضى وشرعية الغاب والثالثة هى ان العرب حق لو اجتمعوا على كلمة واحدة لا يمكنهم سوى الادعاء للشرعية الدولية على ان الحججتين اللتين ابرزهما المعارضة للشرعية الدولية فى الساحة العربية لن تقوموا على وقائع حقيقية وكاملة ، ولا يمكن قبولها على ما بها من علل ونواقص ، فمن ناحية لا يمكن القول بان الشرعية الدولية فيما يتصل بالصراع العربى الاسرائيلى للأراضي المحتلة هى معاكسة من حيث المبدأ والاتجاه للشرعية الدولية فيما يتصل بأزمة الخليج ، فأسس ومبادئ الشرعية الدولية فى الحالتين واحدة وهى عدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة والافكار بحق تقرير المصير للشعوب .

ويمكن ان تصور الفجوة بين موقفى الشرعية الدولية فى الحالتين فى درجة الوضوح والانسجام والشدة بين المواقف الاجرائية عند تطبيق نفس القواعد القانونية من ناحية وفى غياب الاداة التنفيذية عند تطبيق هذه القاعدة فى حالة الصراع العربى الاسرائيلى ، وحضورها فى حالة أزمة الخليج ، وكذلك فانه لا يمكننا الموافقة - من منظور علمى - على أن الشرعية الدولية هى شرعية الأقوياء ، فقط - ذلك أن القانون الدولى قد أصبح يتطور بسرعة بسبب دخول العالم الثالث كشريك ومصدر رئيسى فى صنع القواعد الدولية الجديدة ، وان الشرعية الدولية - معبرا عنها فى كثير من المصاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية ، ومنها قرارات الأمم المتحدة ، قد أصبحت تعكس وجهة نظر اغلبيّة دول العالم وقرارات العديد من المنظمات الدولية الأخرى ، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة التى طالما اتخذت مواقف مخالفة أو مناهضة لمواقف أمريكية (١٠٣) .

وإضافة لذلك وانه لا يمكن معارضة الشرعية العربية بتلك الدولية ، فأسس ومراكز الشرعية العربية الواجبة التطبيق فى اللحظة التى كان يعين على المؤسسات العربية اتخاذ موقف حيال الأزمة فيها وهى الجسدة فى ميثاق جامعة الدول العربية واضحة وقاطعة ، وخاصة فيما يتعلق بعدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة ، وعدم جواز استخدام القوة فى تسوية المنازعات بين الدول العربية ، وبالتالي فان المعارضين للشرعية الدولية فيما يتصل بالموقف من أزمة الخليج كانوا فى الواقع يتحدثون لا عن الشرعية العربية القائمة بل عن شرعية جديدة " شرعية لورية " .

والواقع ان تلك الشرعية الثورية العربية الجديدة كانت وراء الحماس والتأييد الشعبى للعراق فى العديد من الأقطار العربية ، بما فيها كل أقطار المغرب العربى، شاملة المغرب التى كانت مواقفها الرسمية متبانية مع بقية دول المغرب العربى (

(١٠٣) أدانت الجمعية العامة العراق باغلبية ١٤٨ صوتاً ضد صوت واحد فى ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقتلى ، مؤكدة على قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤ وأدانت العراق باغلبية ١٤٤ صوتاً ضد صوت واحد لانتهاك حقوق الإنسان فى الكويت المحتلة وذلك فى ١٨ ديسمبر .

والأردن واليمن والأراضي العربية المحتلة ، بل وأجزاء من الرأي العام السوري والمصري ، وقد وجدت هذه الشرعية الثورية العربية المقترحة أصداً في المواقف الرسمية لعدد من الدول العربية ومنها ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن والجزائر ، ولكنها لم تجد تعبيراً رسمياً صريحاً ، إلا على نحو استثنائي لأى دولة أو طرف عربي ، فعلى مستوى النظام الرسمي العربي تركزت اشكالية المعارضة بين الشرعية العربية والشرعية الدولية في مسألة محددة وهي ضرورة الجمع في وقت واحد بين حماية العراق من الدمار الاقتصادي والعسكري التي مهدت له قرارات مجلس الأمن على ضوء المواقف العربية للشرعية الدولية وامكانية تحرير الكويت.

والواقع ان تلك الاشكالية كانت جسيمة وحقيقية لو اتفقنا على أن الشرعية الدولية كما تجسدت في قرارات الأمم المتحدة تستحق كل الاحترام ، فانه تظل مسألة أن الولايات المتحدة كانت تفقد عملية تطوير تلك الشرعية الى موقف متكامل يتيح استخدام القوة بهدف تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للعراق ، وأن ذلك الموقف كان يتطوّر عملياً على احتمالات كبيرة لتدمير الكويت أيضاً ، وهنا يمكن القول من الناحية النظرية تطوير مرتكزات أشمل للشرعية العربية يتيح التوافق مع قرارات الأمم المتحدة أو الشرعية الدولية والقاء الكويت والعراق في نفس الوقت ، وعلى حين تقع المسؤولية الأساسية لفشل النظام العربي في تطوير موقف شامل من هذا النوع على الصعق العراقي وإصرار القادة العراقيين على صيغة الاستقطاب الكامل والنهائي بين تحرير الكويت أو القبول بتدمير العراق ، فانه لا يمكن إعفاء النظام العربي بما يظهره من جهود والتقسام تجاه تلك الأزمة من جانب هذه المسؤولية .

#### ● مسألة الوجود العسكري الأجنبي في الخليج :-

● في الوقت الذي نوقشت فيه مسألة الشرعية الدولية على نحو نظري ، ومن جانب القوى غير الرسمية في النظام العربي ، فإن المسألة الملحة والانسانية التي طرحت النظام العربي ( الرسمي ) وسببت انقسامه الشديد حول أزمة الخليج ، هي الوجود العسكري الأجنبي في الخليج ، وخاصة في المملكة السعودية ، فبقدر ما مثل الغزو العراقي للكويت صدمة للنظام العربي الرسمي ولقطاع من الرأي العام العربي وخاصة في الخليج ومصر ، فسان الموافقة السعودية والخليجية على نشر قوات أمريكية وأجنبية في أراضيها قد سبب صدمة للرأي العام العربي ولعدد لا بأس به من الحكومات العربية ، وسواء أكان ذلك عن حسن نية أو عن تدبير ، فإن الحكومات العربية المعارضة كلياً أو جزئياً لقرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ قد أسست موقفها على رفض التواجد العسكري الأجنبي في دول الخليج ، وظل هذا التواجد هو محور المعارضة من جانب هذا العدد من الحكومات العربية والقطاع الأكبر من الرأي العام العربي ، فعلى المستوى الرمزي والعاطفي أعنى الوجود العسكري الأجنبي في السعودية والخليج الذاكرة الجماعية العربية الخافلة بالمرارات لوضع الاستعمار والحماية الأجنبية الذي فرض على الأكتورية الساحقة من الأقطار العربية ، كما هدد هذا التواجد باحياء النظام الاستعماري عبر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأرض العربية .

● ومن الناحية السياسية ، فإن هذا التواجد العسكري الأمريكي والأجنبي كان يحمل في طياته احتمالات كبيرة للغاية بشن حرب أمريكية وأجنبية على العراق بقصد تدميره واصطدام بالتالي بالهدف الأسمى للرأي العام العربي بانقاذ الكويت والعراق معاً من المآزق التاريخي الذي نشأ بسبب الغزو العراقي للكويت ، وهو الهدف الذي تبلور في شعار النضال العربي من أجل منع الحرب ، والحقيقة هي أن الاستعانة بقوات أجنبية وأمريكية على وجه الخصوص - في سياق المواقف العدوانية والعدائية الأمريكية ضد المصالح التحررية العربية ، قد زلزل الضمير القومي والاسلامي معاً

وقد وجدت السعودية صعوبة بالغة في تعبئة تأييد الفقهاء السعوديين والخليجيين وراء القول بشرعية الاستعانة بهذه القوات ، حتى لو كان بغرض مقاومة عدوان دولة عربية ، وأجمع الفقهاء المسلمون في الدول العربية خارج الخليج ومصر على تحريم هذا الاختيار .

● وواجهت السعودية ودول الخليج الأخرى معضلة حقيقية بين الخطاب الديني الذي نظر للقوات غير الإسلامية باعتبارها " كافرة " من ناحية والخطاب الذي يعبر عن " عقل الدولة " اقليمي الحديث ، وخاصة ما يرتبط بضرورات أمنها وسلامتها الاقليمية ، فلم تكن السعودية ودول الخليج في ظروف تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد عدوان عراقي محتمل ، وكذا فأنها لم تكن تستطيع الاعتماد على وعود الرئيس والزعماء العراقيين بعدم العدوان بعد ان أقروا لتوهم اجتياح الكويت عسكريا ، وقد اشترك قادة دول الخليج في اعتقاد موحد بأن لية العراق تتحده لابتلاع الخليج كله ، وعبروا عن هذا الاعتقاد صراحة ، وفوق ذلك ، فبحق لو لم تكن شكوكهم في عدوان عراقي وشيك على بقية دول الخليج صحيحة ، فان أمن دول الخليج يحكم الاعتبارات الجغرافية والسياسية والاستراتيجية كل مترابط ، فإذا مر غزو الكويت دون مقاومة جادة لم يكن من الممكن منع سقوط الامارات وأجزاء من السعودية وقطر ، وربما عُمان في قبضة العسكرية العراقية ، والبديل الأول الذي كان من الممكن نظريا أن يحمي دول الخليج من الاجتياح العسكري العراقي هو ادعائهم الفردي والجماعي بوضع التوابيع للقوة العراقية الصاعدة ، أما البديل الآخر ، فهو شكل أو آخر من أشكال التدخل العسكري الأجنبي " لضمان أمن دول الخليج الأخرى " وتشكيل ضغط عسكري فعال بما فيه الكفاية لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت ، وزاد من فعالية السعودية بضرورة الاسراع بطلب التدخل العسكري الخارجي وصول القوات العراقية الى حدود المملكة وإقدامها على القيام بثلاثة اختراقات للأراضي السعودية ، وربما بقصد جس النيص، كما ذكرت بعض المصادر السعودية والأمريكية .

● ومن الناحية النظرية ، مثل البديل العربي الاختيار الأكثر أمانا من الناحية الدعاية والعاطفية ، غير أن القيادة السعودية والخليجيين عموما ، لم ينظروا اليه باعتباره بديلا كافيا ، أو حتى أساسيا ، فمن الناحية العسكرية ، لم تكن الدول العربية مجتمعة تستطيع ان توفر قوات عسكرية كافية ، لا من حيث العدد والتجهيز ، ولا من حيث الفعالية العسكرية والتكنولوجيا ، لردع هجوم عراقي محتمل ، ناهيك عن تحرير الكويت ، اذا فشلت الوسائل الدبلوماسية ، ومن الناحية السياسية لم يكن قادة الخليج يرغبون في تمكين أى من الدول العربية من السيطرة على ساحة الصراع السياسي والاستراتيجي مع العراق ، الأمر الذي ينطوي على احتمالات كبيرة لتخفيض الوزن الخليجي في تحديد المحصلة النهائية للصراع ، بما قد يجعل الخليج في النهاية رهنا بالتوازنات السياسية العربية ، وفوق ذلك فان شكوكا تاريخية بين النخبة السعودية من ناحية وعدد من الدول العربية المحيطة من ناحية أخرى قد جعلت من المستبعد اللجوء للبديل العربي وحده ، أو حتى بشكل رئيسي ، وأمام هذه الاعتبارات ظهرت ثلاثة مواقف عربية ،

الموقف الأول : ادانة الاستعانة بالقوات الأمريكية ومتعددة الجنسية مع التأكيد على الحل العربي والبديل العربي بصورة نظرية وعامة ، وقد اتخذت فلسطين وليبيا والسودان واليمن والأردن وموريتانيا وتونس هذا الموقف أثناء مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة ، واستمر بعض الأطراف في اتخاذ طوال الأزمة ويقوم هذا الموقف على الحجج التالية :-  
 • ان تمكين القوات الأمريكية من الانتشار في الأراضي السعودية والخليجية يدفع في اتجاه الحل العسكري للأزمة، ومساعدة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها في تدمير القوة العسكرية العراقية لصالح اسرائيل .



• ان الاستعانة بالقوات الأجنبية والأمريكية خاصة يقطع الطريق على الحل العربي وعلى الدبلوماسية العربية المائدة دون اعطائها فرصة كافية أو فسحة من الوقت للتفاهم مع القيادة العراقية بما يحقق هدف انقاذ الكويت والعراق معا ، وينتج أثرا عكسيا حيث يزيد من عناد القيادة العراقية التي لا ترغب في الظهور كأنها تنسازلت أمام استعراض أمريكا للقوة ، وعلى ان هذا الموقف كان يواجه بحجج مناقضة وهى بانجاز :

• ان مفهوم الحل العربي - من منظور الدول المسماة - يفتقر الى محتوى عملى محدد ، فالدبلوماسية ركن هام من أركان ادارة الأزمة ، غير أن القدرات العسكرية هى الركن المقابل واللازم لتحقيق الردع والتوازن ، وهو الركن الأهم عندما تفضل الدبلوماسية في الزام العراق بالامتثال للشرعية الدولية والعربية ، ولم يكن باستطاعة العالم العربى بأسره أن يقدم حزمة القوة العسكرية الضرورية حتى تجرد ردع المعتدى عن مواصلة العدوان ومده الى دول الخليج الأخرى .

في ظل غياب بديل عسكرى عربى ، لا يكون امام دول الخليج - عند فشل الدبلوماسية - سوى الاعتماد على القوة الوحيدة الراغبة في الانضمام بالدفاع عن دول الخليج والقادرة عليه ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية وباتى بعد ذلك دور الدول العربية والإسلامية كعامل عسكرى مكمل

ان القوات الأمريكية قد نشرت في أراضي السعودية ودول الخليج بناء على طلبها للدفاع عن النفس ويمكن ان ترحل اذا زال التهديد العراقى ، وبالتالي فان مقياس فاعلية الحل العربى واضح وهو اقناع العراق بالانسحاب من الكويت وتقديم ضمانات بعدم الاعتداء على دول الخليج الأخرى عموما أى لاهد من الاتفاق على أسبقية مواجهة السبب - أى العدوان العراقى - على النتيجة - وهى التواجد العسكرى الأجنبى والأمريكى خصوصا ،

أما الموقف الثانى : فهو القبول بالتواجد العسكرى الأمريكى ومتعدد الجنسيات باعتباره أمرا لا غنى عنه من الناحية العملية لوقف العدوان العراقى والزام العراق بالاذعان للشرعية العربية والدولية مع اعطاء الأولوية الى أقصى مدى ممكن للحل الدبلوماسى والسياسى للأزمة على أن هذا الموقف لم يجد صياغة موحدة أو متجانسة لا فيما بين الدول العربية القائلة به ولا من حيث الانسجام مع المنطق الأصلى له مع الزمن ، ففى البداية قبلت مصر وسوريا بهذا الموقف باعتباره أمرا واقعا ومؤقتا فقد كانت القيادة المصرية والسورية على وعى كامل بان الموقف السعودى - وهو الموقف الحاكم لهذه القضية - كان نهائيا وليس من الممكن تغيره وانه لو بدل ضغط عربى كامل ضد التواجد العسكرى الأمريكى فان الاحتمال المرجح هو أن تقطع السعودية ودول الخليج الأخرى كل صلة بالنظام العربى وفوق ذلك فقد كان لدى كل من سوريا ومصر أسبابهما الخاصة للقبول المشروط بهذا التواجد وأسبابهما لفهم ضرورته من وجهة نظر السعودية ودول الخليج على ضوء عدم كفاية البديل العسكرى العربى وبسبب على هذه الاعتبارات توصلت الدولتان الى الاستنتاجات التالية :

• ان افضل السبل للمحافظة على الحد الأدنى من الروابط العربية هو تقديم أقصى دعم عسكرى وسياسى ممكن للسعودية ودول الخليج حتى يمكن تقديم مبررات كافية لاقناع دول الخليج بالاستمرار في النظام العربى ، ولم يكن الدفع بقوات عسكرية مصرية وسورية لهذا السبب وحده ولكنه كان في الحقيقة احد الاسباب الجوهرية وراء هذا القرار .

• ان الحل العربى يعنى مضمونا متجددا في كل لحظة بعينها ففى بداية الأزمة كان "الحل العربى" معلقا من الناحية العملية باقناع العراق بالانسحاب الفورى من الكويت والكف عن تغيير نظام الحكم فيه بالقوة وعندما بات من

الواضح ان العراق لم يفعل ذلك ، اصبح المضمون العملي للحل العربي هو مشاركة العرب في الصيغة السياسية والعسكرية الدولية بهدف جعل التواجد العسكري الامريكى والاجنبى مؤقتا ومربطاً بهدف استعادة الشرعية الدولية والاقليمية ، ولم تقبل مصر او سوريا بصيغة تواجد عسكري اجنبى دائم ، وقاومتا اعلان بيكر بالنية في انشاء "بنية امنية شرق اوسيطية " وكان احد اهداف زيارة الرئيس مبارك للسعودية والامارات وغمان في شهر اكتوبر هو التوصل الى فهم مشترك حول هذه المسألة وضرورة الامتناع عن التعهد امام الامريكيين باية صيغة لوجود عسكري اجنبى ثابت بعد حل أزمة الخليج ، والواضح ان الرئيس مبارك كان قد حصل على هذا الالتزام ، وكانت تصريحات وزير الخارجية السعودى ومسؤولين آخرين تؤكد على نفس هذا المعنى وحرصت سوريا على الدفع في نفس هذا الاتجاه ،

- وفي هذا الاطار كان التواجد العسكري المصرى والسورى هو الضمان الرئيسى للتأكيد على اولوية الحبل السياسى للأزمة ، ومع ذلك فقد اخذ هذا الموقف في التغير منذ نحو منتصف شهر اكتوبر ، وربما تكون القيادات العربية التى اتخذت هذا الموقف قد صارت في ذلك الوقت على يقين بان الحل العسكري للأزمة حتمى
- اما الصياغة الخليجية لنفس هذا الموقف فقد اتسمت منذ البداية بعدم الثقة في تواجد عسكري عربي كبير ، وحرصت القيادة السعودية على "تخفيف هذا التواجد" ولاشك ان ذلك الموقف لا يعود فقط الى شكوك تاريخية وانما ايضا الى الرغبة في "تخفيف" الدور السياسى العربى في ترتيبات ما بعد نهاية الأزمة ،
- والى جانب ذلك اتسم تقدير القيادة السعودية بالحرص على اظهار اهداف التواجد العسكري في الاطار الدفاعى البحت لفترة طويلة من الزمن والارجح هو ان القيادة السعودية والخليجية كانت تتوقع ان يسفر التواجد العسكري الامريكى ومتعدد الجنسية عن الفراز ضغوط كافية لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت ، ولم تتضح في اذهان هذه القيادة قيام هذه القوات بمهام هجومية الا مع الوقت ربما في نحو منتصف اكتوبر ايضا ، والواقع ان القيادة السعودية كانت مترددة حقا في القبول باهداف هجومية للقوات الاجنبية بسبب التوقعات الكبيرة لحجم الدمار المحتمل في حرب هجومية وهو مظهر من الاتسعاد السعودى للقبول باعطاء تنازلات اقليمية وخاصة فيما يتصل باعطائه منفذا بحريا مباشرا على الخليج مع ابراز الاستعداد للتعاون فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى وتبلور ذلك فيما اعلنه وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز في هذا الصدد ، الا ان هذه المبادرة لم تأخذ الفرصة الكافية للتفاعل نتيجة للتراجع السعودى السريع عنها عقب ما يمكن القول انه ضغوط امريكية في هذا الشأن وهكذا اصبح من الواضح ان السعودية قد فضلت في النهاية - نتيجة للعديد من العوامل المتداخلة - حسم ترددها بقبول حرب هجومية بالمقارنة بالتسليم بتنازلات كبيرة للعراق لانهاء الأزمة الامر الذى كان يجبرها على التسليم بضرورة رحيل القوات الاجنبية او الجانب الاكبر منها مع استمرار التهديد العراقى في نفس الوقت ،

واخيرا تبلور موقف ثالث في قضية التواجد العسكري الاجنبى في الخليج قوامه هو الرفض المبدئى لهذا التواجد مع اظهار التفهم لاضطرار القيادات الخليجية - والسعودية خاصة لاستدعائه ، وبالتالي ركز هذا الموقف على إيجاد مجموعة من الافكار التى تضمن رحيل القوات الاجنبية وتأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان العراقى اليها في نفس الوقت ، وكان هذا الموقف هو اساس اغلبية المبادرات السياسية الفردية ومتعددة الاطراف العربية على ان هذا الموقف قد قام على الفصل بين قضية احتلال الكويت وقضية تأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان

العراقي اليها ، ففي الوقت الذى اجتهدت فيه الدول العربية التى تبنت هذا الموقف فى ابتكار الافكار التى تستهدف تأكيد ضمانات امن السعودية ، فانها قد اظهرت رغبة او استعدادا حقيقيا لحل وسط بالنسبة لمسألة الكويت وتراوحت المبادرات العربية من حيث مدى التنازلات للعراق على حساب الكويت بهدف اقناع العراق بالانسحاب او بمجرد الالتزام بالانسحاب من الكويت فى النهاية .

وقد فتح هذا الموقف مجزة واضحة وهو انه قام على دبلوماسية ديناميكية نسبيا تستهدف تجنب العراق الدمار المتوقع من حرب ضرور يشنها الامريكيون مع ضمان بعض الحقوق للكويت وخاصة باعتبارها وحدة سياسية مستقلة عن العراق ، ومع ذلك فانه كان يتسم بعبور واضحة يمكن ايجازها فيما يلى:-

- ركز هذا الموقف على منح ضمانات امن للسعودية بما يقبل التفسير بأنه ينطوى فى النهاية على التضحية بالكويت وحرصت كافة المبادرات الفردية ومتعددة الاطراف العربية على اجراء حوار مباشر بين العراق والسعودية على اساس الافتراض قوامه انه لو امكن تهدئة المخاوف الامنية للسعودية فانه يمكن اقناعها باجلاء القوات الأجنبية وبالتالي ضمان تجنب الحرب وبحيث تحسم مسألة الكويت فى مفاوضات مباشرة تكون السعودية والعراق هما طرفاها الرئيسيان .

- ارتطم هذا الموقف باصرار القيادة العراقية على عدم الالتزام بمبدأ الانسحاب من الكويت وعلى ان مسألة الكويت منتهية ومثل الافتتاح على فكرة الحوار مع السعودية وقبول منحها ما تطلبه من الضمانات بعدم العدوان مفتاح المبادرات العربية الفردية ومتعددة الاطراف الامر الذى فهم باعتباره محاولة لترضية السعودية من اجل السكوت عن مسألة الكويت او قبول حل وسط يرضى العراق .

- ان هذا الموقف لم يتمتع عموما بالمصداقية - لدى دول الخليج لان القائلين به قد بدؤوا متحيزين للعراق بل ان السعودية ودول الخليج قد اعتبرت منظمة التحرير واليمن والاردن بصفة خاصة ضالعين مع العراق كما انهم اعتزت بعنف لمواقف دول المغرب العربى وان كانت بدرجة اقل مما شعرت به حبال المنظمة واليمن والاردن .

#### ● معضلة الربط بين الكويت وفلسطين :

- من بين كل المبادرات العراقية لم تحظى فكرة بمدى الشعبية التى تمتعت بها فكرة الربط بين حل أزمة الكويت وحل القضية الفلسطينية ، وعلى حين تضمنت المبادرة العراقية يوم ١٢ اغسطس ربطا بين كل "الاحتلالات" فى المنطقة فان احد فى الساحة العربية لم يبد ادى اكثرا سوى بالربط بين الكويت وفلسطين بل اتى هذا الشعار وحده يفسر الجانب الاعظم من تعاطف الراى العام العربى مع العراق والجانب الاعظم من "الخرج" الذى استشعره النظام الرسمى العربى فقد اتكا النظام العراقى على موطن الالم الرئيسى فى الوطن العربى وبدا امام الراى العام ان هناك حلا جذريا وثوريا مفاجئا للمسألة الفلسطينية يتمثل فى الضغط على المصالح الامريكية والغربية فى الكويت والخليج ونظرا الى هذا الشعار باعتباره استمرارا لخط المشددين من الراديكاليين العرب فى الدعوة لتصفية المصالح الغربية والامريكية خاصة فى الوطن العربى ردا على الدعم الامريكى الكامل لاسرائيل والاذلال المتواصل للكرامة العربية .

واستند القائلون بالربط على عدد من الحجج اهمها ما يلى :

- مع الاعتراف بمعاناة الشعب الكويتى ، فان الغزو يمثل فرصة نادرة للتعامل مع الغرب والولايات المتحدة خاصة من موقع القوة ، فيما يتصل بالقضية الفلسطينية ، حيث ان العرب لم يعودوا يملكون الكثير من عناصر الضغط على الموقف الامريكى حيال هذه القضية .

- انه لو اجتمع العرب على فكرة الربط ، فان من الممكن خلق تيار عالمي يؤيد هذه الفكرة بحيث يصير من غير الممكن تجنبها ، وكانت هذه الفكرة قد حظيت فعلا ببعض القبول لدى أطراف دولية هامة في ادارة الأزمة ، وخاصة فرنسا التي أعلن رئيسها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية أكتوبر مبادرة تأخذ مسألة الربط في الاعتبار ، ومن المعقول أن تدفع بعض القوى الغربية لتنفيذ فكرة الربط ، في الوقت الذي يرفضها فيه بعض العرب .
- انه لو تواصل الضغط العربي والدولي لتطبيق فكرة الربط باعتبارها قلب أية تسوية يصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تستمر في رفضها للفكرة ، حيث انما لن تستطيع الدفاع عن موقفها الذي يكافئ المعتدى الاسرائيلي ريعاقب "المعتدى" العراقي ، والله لو أمكن تحقيق تسوية من خلال الربط فيكون العرب قد كسبوا كل ما يطمحون فيه من تحرير فلسطين وتحرير الكويت ، وانقاذ العراق في نفس الوقت .
- ولم يتح لمؤتمر القمة العربي المتعقد في القاهرة مناقشة هذه الفكرة التي طرحت في " مبادرة " عراقية بعد القمة بيومين ، ويقصد واضح هو الطعن في الشرعية " القومية " لهذا المؤتمر وقراراته ، ومع ذلك فقد كان من الواضح أن أغلبية الدول العربية ترفض مقولة الربط رفضا تاما ، على الأقل في مواقفها المعلنة ، وقد استند هذا الرفض الى مجموعة من المسببات والحقج منها ما يلي .-
- من الناحية الأخلاقية بدت فكرة الربط منحرفة الى حد بعيد ، حيث لا يمكن النظر الى الكويت باعتبارها رهينة عربية يمكن مفاوضاتها بالأرض المحتلة في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ولا تغير أحسن النوايا عن تفسير فكرة الربط أخلاقيا من حقيقة العدوان العراقي كعدوان على دولة عربية وشعب عربي
- ومن الناحية السياسية ، كان أقرب الى الدعاية التي تستهدف تعبئة الرأي العام العربي والاسلامي وراء غزو الكويت أكثر منها تفارضا جادا حول مستقبل الشعب الفلسطيني والمؤكد انه لو كانت الولايات المتحدة قد قبلت بضم العراق للكويت ما كانت العراق لتطرح صداما سياسيا وعسكريا معها حول حقوق الفلسطينيين ، ففى سياق المداولات التي تمت بين الرئيس العراقي والسفيرة الأمريكية - ثم القائم بالأعمال الأمريكي - في العراق ، صرح الرئيس العراقي بوضوح نيته في احترام وصيانة المصالح الأمريكية في المنطقة العربية .
- ومن الناحية الدبلوماسية لم يكن من الممكن قبول رهن مصر الكويت والذي يقع في يد دولة عربية قامت بغزوه بمصر الأرض العربية المحتلة التي تقيض عليها إسرائيل ، ولم يكن من المتصور أن تقبل إسرائيل ، وحتى لو ضغطت عليها الادارة الأمريكية بأقصى ما لديها من قوة بالانسحاب من الأراضي المحتلة مجرد ضمان تحرير الكويت .
- ومن الناحية العملية ، فإن القائلين بمقولة الربط قد وقعوا في تناقض بين اعتبار العراق في مركز قوة باحتلاله الكويت وأخشي عليه من عدوان أمريكي وشيك ، كما أنهم قد وقعوا في تناقض بين رفع شعار منع الحرب الأمريكية ضد العراق ، واعتبار العراق - والعرب عموما - في موقع قوة يتيح لهم التفاوض حول الأرض المحتلة .
- والواقع ان شعار الربط قد صادف استحسانا لدى اقلية من الدول العربية لفترة قصيرة بعد اعلان المبادرة العراقية، فوافقت اليمن رسميا على مبادرة الرئيس صدام حسين بعد اعلانها كما تضمنت مبادرتها في أول سبتمبر هذه الفكرة ، غير انها سرعيا ما أسقطت هذه الفكرة من مبادرتها المعلنة في ١٩ أكتوبر ، و مشروع القرار المقدم منها - مع عدد من دول عدم الانحياز - مجلس الامن في ٧ أكتوبر ، وهو المشروع الذي رفض المجلس تقييره ، كما اتخذت المبادرات الأردنية نفس المسار .

- وفي الوقت نفسه ، فإنه في الوقت الذي رفضت فيه دول الخليج ومصر وسوريا رسمياً مقولة الربط ، فإنها في مفاوضاتها مع الجانب الأمريكي ، وبعض الأطراف الأوروبية قد حثت على إعلان التزام ما من جانب الولايات المتحدة أو مجموعة من الدول العربية أو مجلس الأمن بتحريك القضية الفلسطينية ، وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بعد انتهاء أزمة الخليج ، وإعلان هذا الالتزام في وقت مبكر ، وكانت مجموعة دول المغرب العربي ، وخاصة الجزائر تدفع في نفس الاتجاه وإن كانت قد طلبت التزاماً تعهدياً أقوى من جانب الولايات المتحدة ومجلس الأمن ، وبحيث يبدو هذا الالتزام كتنازل لصالح العراق وهو الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة بصورة تامة ، ومع ذلك فقد كانت ضغوط الدول العربية ، وخاصة مصر ، وراء صدور بيان غير ملزم من مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ ديسمبر بالتوصية بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ( دون تحديد شكل معين أو تاريخ يحدد لهذا المؤتمر ) ولم يكن هذا الحل الوسط مقبولاً من جانب دول المغرب العربي ، أو العراق بالطبع ، وبالتالي فقد استعمرت في مساعيها لإصدار التزام أقوى ، وقادت فرنسا الاتجاه لإصدار هذا الالتزام في سياق حل دبلوماسي لأزمة الخليج ، وتبلور هذا الموقف في المبادرة بتوزيع اقتراح بين أعضاء مجلس الأمن في ١٤ يناير - أي قبل انتهاء مهلة الأمم المتحدة يوم واحد - يتضمن التزام المجلس " لمساهمة نشطة في حل المشكلات الأخرى بالشرق الأوسط ، في وقت ملائم " بعد التوصل إلى اتفاق حول جدول زمني لانسحاب القوات العراقية من الكويت .
- والواقع أنه كانت هناك فرصة كبيرة من الناحية النظرية لحدوث توافق عربي بشأن العلاقة بين حل أزمة الخليج وحل المشكلة الفلسطينية لا يضمن ربطاً ميكانيكياً ومباشراً ، ولكنه يؤكد في نفس الوقت على ضرورة معاملة القضية الفلسطينية معاملة مماثلة من حيث المبدأ القانوني والدبلوماسي في الحد الأدنى للقضية الكويتية ، وبسبب الحرب الأهلية الإعلامية - التي استخدمت فيها حجج معارضة حول مقولة الربط - بين قضايا أخرى - ضاعقت هذه الفرصة .

### ● المعضلات الإجرائية :-

إلى جانب المعضلات المبدئية ، واجه العالم العربي مجموعة من الاشكاليات الاجرائية التي أوضحت بجلاء حدود فكرة النظام العربي ، في المرحلة التاريخية التي ثارت فيها أزمة الخليج ، وقد تعينت هذه الحدود فور الفجار الأزمة مباشرة في السؤال التالي : ماذا يستطيع النظام العربي أن يفعل إذا قرر أحد أطرافه ذو القوة العسكرية الكبيرة والتصميم غير المحدود على تحدي قواعده ؟ والوجه المقابل لهذا السؤال هو ماذا يستطيع النظام العربي أن يفعل إذا قرر النظام الدولي - بإجماع القوى العظمى فيه - أن يأخذ المبادرة بإدارة أزمة تقع في صميم نسج العلاقات العربية - العربية ؟ ولماذا بين هذين السؤالين المتقابلين تحددت جدارة النظام الدولي ، ونعني بالجدارة هنا كفاية القواعد المقتنة القابلة للتطبيق على الأزمة ، ووضوحها وانسجامها - من ناحية الشكل والمضمون - وكفاية القوة اللازمة لفرض الإذعان لهذه القواعد قبل أطراف النظام ذاتهم ، وليست الجدارة هنا بهذا المعنى ضماناً لنجاح إدارة الأزمة أو كفاءة ادارتها ، إذ يتعلق نجاح إدارة أزمة بمدى الرضا الكلي الذي يتحقق عن الحصيلة النهائية لهذه الإدارة بين أطراف النظام القائم على هذه الإدارة .

وقد اكتشف الأطراف الرئيسيين في النظام العربي عدم كفاية وتناقض واضطراب القواعد الواجبة التطبيق على حالة الغزو العراقي للكويت ، فقد كانت هذه الأطراف قد تحت جالباً مشروع تعديل الميثاق وبروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك ولم تصدق عليها ، ولم يكن هناك غير نص المادتين ٦ و ٧ من ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع

في عام ١٩٤٤ ، ونص المادة ٢ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والموافق عليها في عام ١٩٥٠ ويلزم نص المادة ٦ مجلس الجامعة باتخاذ القرارات الخاصة بالتدابير اللازمة لرد الاعتداء الواقع على إحدى دول الجامعة بالاجماع ( مع استثناء رأى الدولة المعتدية ) أما نص المادة ٧ وهى التى تضع القاعدة العامة للتصويت في قطاع الجامعة فيعين أن ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالاكثريه يكون ملزما لمن يقبله ، ولم يكن هناك نصوص مشابهة لضبط نظام التصويت في مؤتمر القمة العربي ، الذى تطور كأهم مؤسسة في النظام العربي في الممارسة ، دون تطور قانوني مناظر ، أما نص المادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك فتلزم الدولة الموقعة بالمبادرة الى معونة الدولة المعتدى عليها ، حتى لو كانت هذه المبادرة منفردة ، ولا يشترط اجماعا للوفاء بهذا الالتزام ، وقد أثارت هذه المتناقضات اضطرابا ومعارضة عند التصويت على مشروع قرار مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة وبعد صدور قراره في العاشر من أغسطس ، والأهم من ذلك هو عدم وضوح التدابير التى يفترض أن يتخذها مجلس الجامعة أو مؤتمر القمة عند عدوان من دولة عربية على دولة عربية أخرى فالتدابير التى تشمل استخدام القوة المسلحة في نص المادة ٢ من معاهدة الدفاع مقصودة بوضوح لرد اعتداء دولة اجنبية على دولة عربية وفوق ذلك كله فان النظام العربي لم يكن يملك قاعدة واحدة صالحة للتطبيق عندما يكون الهدف من ادارة أزمة نشأت عن عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى هو النقاذ الدولتين معا من مخاطر داهمة بسبب العدوان الاصلى وما قد يتلوه من اعمال عدوان خارجى ضد الدولة العربية المعتدية .

ويرتبط بعدم كفاية القواعد الواجبة التطبيق واضطرابها الفكار النظام العربي لوسائل القوة والالتزام الضرورية لوضع قراراته او قواعد موضوع التطبيق وخاصة اذا قررت دولة ما انتهاك هذه القواعد وتحديدها او الهجوم على النظام كله وقواعده الجوهرية ومن بينها قاعدة حل المنازعات بالطرق السلمية

وقد شهد النظام العربي نزاعات عسكرية كثيرة وان لم يصل اى منها ابدا الى حد غزو دولة عربية لكل اقليم دولة عربية أخرى بالقوة العسكرية الغاشمة ولم يتمكن النظام في اى منها من التدخل المقتن او تطوير قواعد كافية للمشروعية في رد العدوان او الدفاع عن المصالح العربية الجماعية وفوق ذلك فانه بالرغم من تكرار المنازعات العسكرية بين الدول العربية فان النظام العربي لم يكن مصمما من حيث قواعده القانونية والعملية كنظام يقوم على توازن القوى بالمعنى الاستراتيجى العسكرى لهذا المصطلح وعلى التقيض فانه كان مصمما وظل يعمل منذ بدايته كنظام تفاهم او تراضى ويترتب على ذلك ان هذا النظام كان دائما معرضا للتفكك - المؤقت غالبا - عندما تعمد إحدى الدول العربية القوية عسكريا الى التحدى الصريح لقواعد ومحاولة احلالها بقواعد شرعية ثورية واتسم هذا النظام ايضا بميل منحدر للتأقلم والتسليم امام حالات فرض دولة لوضع ما بالقوة في محيطها الاقليمى بل واحيانا تقنين هذا الفرض مثلما حدث في حالة التدخل العسكرى السورى في لبنان عام ١٩٧٦ .

وقد زاد من عجز النظام العربي عن فرض قواعد الامن المعمول بها ان توزيع موارد القوة وخاصة القوة العسكرية قد اصبح اكثر انتشارا مع الوقت ولم يعد من الممكن ان تقوم دولة او دولتان بدور شرطى النظام واصبح العمل العسكرى الجماعى لحراسة قواعد النظام وتأمينه مرهونا بالتوافق بين عدد كبير نسبيا من الدول العربية وهو امر يصعب تحقيقه وخاصة مع تصاعد وتعمق الاختلافات الكبيرة في التوجهات السياسية والاستراتيجية فيما بينها وحتى لو افترضنا امكانية التوافق بين هذا العدد الكبير من الدول العربية فانها قد لا تستطيع توفير ونشر حجم كاف من القوات العسكرية لفرض قرار جماعى على دولة واحدة قوية عسكريا مثل العراق .

وقد اتسم الموقف السياسي المصاحب للغزو العراقي للكويت بكل هذه العوامل مجتمعة وكان من اليسر اكتشاف ان النظام العربي لا يستطيع ان يقوم بدور كبير طالما ان دولة قوية عسكريا مثل العراق قد قررت تحدى قواعده الجوهرية وصممت على الذهاب بذلك الى ابعد مدى تمكن بالاحاطة بقواعد التفاهم ذات الطبيعة العرفية للنظام وان جدارته في ادارة أزمة من هذا النوع محدودة للغاية اذا لم يبق غير اتخاذ موقف دعائي جماعي وهو الامر الذى لم يحدث بسبب الاختلافات الكبيرة في التوجهات فيما بين الدول العربية والتي اسهم التدخل العسكرى الاجنبى في تفادها .

اما الوجه المقابل لعدم الجدارة الداخلية للنظام العربي في ادارة أزمة بحسامة الغزو العراقي للكويت فيتصل بسلب جدارته الخارجية وقد اثارت هذا الجانب مناظرات حادة بين المثقفين والخبراء العرب ففى اعقاب الغزو مباشرة قام مجلس الامن باصدار قراره رقم ٦٦٠ والذي وضع اسس الشرعية الدولية فيما يتصل بالأزمة وقبل ان يتخذ النظام العربى موقفا محددا منها وبالتالي بات امام هذا النظام اختيارا صعب بين الشاء قواعد مناقضة او متوافقة مع هذه الشرعية وخلال ايام قليلة كانت الولايات المتحدة قد بدأت ترسل قواتها العسكرية الى منطقة الخليج بموافقة السعودية ودول الخليج لآخرى مستندة الى قواعد السيادة وحق الدفاع الشرعى عن النفس واتخذت قرارات مجلس الامن تتدفق بصورة قننت شرعية التواجد العسكرى الامريكى ثم متعدد الجنسيات وضغوطه الاقتصادية واجراءاته العقابية ضد العراق فاذا اخذنا مجموع تلك المبادرات الثنائية والجماعية لوجدنا انها تستند الى قواعد قانونية شرعية وثنائية فردية وانما انشأت اليات وضع تلك القواعد موضع التطبيق والى جانب ذلك كله لمضت تلك الاليات على مخاوف امنة مشروعة لدول الخليج راء دولة القوى عسكريا وقادرة على تمجيد ومد عدوانها الى كل منطقة الخليج .

ومن الناحية السياسية كان من الواضح ان القواعد القانونية والاليات (العسكرية والاقتصادية وغيرها) الدولية والثانية قد تحركت بسبب ضغوط متواصلة من جانب الولايات المتحدة التي لا يترك احد انها قد استهدفت تدمير لقدرات العسكرية والقدرات الاقتصادية المساندة للعراق وبالتالي كان هناك تعارضا واضحا بين المضمون السياسى لعملى هذه القواعد والاليات الدولية من ناحية والامان العربية التي تركزت على منع الفجاء حرب دولية ضد العراق مع تجزير الكويت في ذات الوقت وهنا ينور الخلاف بين المثقفين والخبراء العرب .

ذ يعتقد تيار واسع من هؤلاء المثقفين والخبراء انه كان من الممكن ان يثبت النظام العربى جدارته الخارجية من خلال سعيه للحل العربى تقوم على ما يلى :

- اعمال قواعد التفاهم العرفية مع القيادة العراقية لفتحها على الانسحاب من الكويت ولبول حل وسط اما من خلال وساطة جماعية او من خلال تفاوض وحوار مباشر بين العراق والسعودية .
- تقديم مجموعة من الالكار لاتعارض كلها مع الشرعية الدولية ولكنها لا تأخذ بها كلها وخاصة مقولة الانسحاب غير المشروط والفورى للقوات العراقية .
- نزع فتيل الحرب من خلال فكرة الانسحابات المتبادلة اما على نحو مفران او متالى بحيث تسحب القوات العراقية اولا ثم القوات الامريكية ومتعددة الجنسيات بعد ذلك او العكس .
- البحث في ضمانات متبادلة للامن بين الدول العربية المعنية بكونها صالحة على المدى الطويل وبعد بناء الثقة بين هذه الدول وتكون مضمونة جماعيا من جانب النظام العربى .

يعتقد هذا التيار انه كان من الممكن اصلا منع تدفق القوات الامريكية والاحصية الى الاراضي المسمومة والخطيرة وبالتالي قطع الطريق على سيناريو الحرب الدولية ضد العراق .

والواقع ان هذا التيار قد استند على العاطفة والوجدان القومي والعربي ولكنه كان يفتقر الى ضمانات حقيقية فيما يتصل بالجوانب التي اقترحها على نحو متفرق ولذلك فانه قد اخذ يرحل عمليا من استهداف الجمع بين حماية العراق وتحرير الكويت الى تفضيل حماية العراق حتى ولو كان على حساب التضحية بالكويت على اساس من قاعده اقل الاضرار .

وعلى الجانب المقابل نهض تيار قوى بين المثقفين والخبراء العرب يرى ان اعمال قواعد التفاهم العرفية قد فشل مع القيادة العراقية ولم يكن من الممكن تصديق ان تدفع العراق بالقوات الهائلة التي غزت الكويت لكي تتسحب في ايام قليلة بما يساعد على تهدئة المخاوف الامنية لدول الخليج الاخرى وخاصة السعودية ولم يكن من الممكن من باب اولى، ان تستقبل السعودية القوات الامريكية ثم متعددة الجنسيات لحمايتها من احتمال عدوان عراقي لكي تطلب سحبها مع استمرار الاحتلال العسكري فيما بين الطرفين وفي ظروف تتميز بانها الثقة بينهما بعد غزو الكويت وكانت الفرصة الوحيدة للسيطرة لدى دول الخليج تتمثل في موقف عربي جماعي وقوى للغاية يتخذ شكل امدادات عسكرية عربية سريعة للسعودية ودول الخليج الاخرى بما يسمح بتقليص الحاجة للقوات الاجنبية وسحبها بالتدريج وبالارتباط مع قدرة النظام العربي على اعادة التوازن العسكري بين الخليج والعراق وكان من الواضح لدول الخليج ان النظام العربي لن يستطيع النقاط هذه الفرصة بسبب الانشقاق الايديولوجي والسياسي حول الموقف من التواجد العسكري الاجنبي ومن ذات عملية الغزو العراقي للكويت فضلا عن الرغبة الخليجية في تحجيم الدور السياسي العربي في ترتيبات ما بعد الازمة .

لظالم ان النظام العربي لم يكن يستطيع ضمان الاسس الاولى للتوازن العسكري بين العراق والخليج وتشكيل قوة ردع عسكري حقيقية في مواجهة العدوان العراقي لم يكن ممكنا طرح شعارات او خطوات اجرائية ذات مصداقية لتسنع الحرب ففي غياب القدرة العربية العامة على ضمان ردع امتداد العدوان العراقي بعد الازمة مباشرة وعلى المدى الابعد كان الختم ان تبحث السعودية ودول الخليج عن ضمانات امن دولية مادية وقد ادركت مصر وسوريا هذه الضرورات المادية والاجرائية في الوقت الذي اصر فيه الائتلاف العربي المقابل على ادارة أزمة تهدى ثوري عسكري للنظام العربي ولامن دول الخليج على وجه الخصوص باساليب لا تتفق مع طبيعة هذا التحدي غير المسبوق اى باساليب التفاهم العرفي وطالما ان دول الخليج كانت ستطلب بالضرورة ضمانات امن دولية تمكثها من تحقيق الردع في الحد الادنى فان شعارات مثل الانسحاب المتبادل للقوات العراقية والاجنبية او الانسحابات المتوالية لم تكن عملية قبل ان تتحقق ضمانات الردع والتوازن العسكري فحق اذا كانت العراق قد قبلت فكرة الانسحاب المتبادل سواء على نحو متزامن او متتال وهو ما لم يحدث لم يكن من المتوقع ان قبلها دول الخليج فالانسحاب المتبادل وحده كان يعني سحب القوات العراقية عدة كيلومترات والانسحاب القوات الاجنبية عدة آلاف من الكيلومترات تاركة اختلالا هائلا في موازين القوى ينطوى بالضرورة على احتمالات كبيرة لتجدد العدوان .

ان بنية النظام العربي ذاته لم تكن صالحة لاثبات الجدادة الميدانية والاجرائية في ادارة أزمة الخليج باعتبارها أزمة تهدى ثوري وعنيف لاسس هذا النظام على انه اذا كان النظام العربي قد فشل في ادارة الازمة ككل فقد ظل من الممكن نظريا ان يقوم بدور متميز في الادارة العالمية للازمة عبر تقديم مجموعة حزمة متكاملة من الافكار التي تتوافق مع الشرعية الدولية وتضمن تحرير الكويت وانقاذ العراق على ان ذلك كان مرهونا بتفاعلات مرنة وصحية بين الدول العربية



الرئيسية وباستعراض نمط هذه التفاعلات يتضح ان النظام العربي واطرافه الرئيسية قد اهدر هذه الفرصة وانه يتحمل جزءاً من المسؤولية عن هذا الاهدار .

### ● تفاعلات الادارة العربية للأزمة :

تطورت الادارة العربية للأزمة عبر اربع مراحل متصلة ففى البداية وعندما ظهرت بوادر الأزمة سمعت اطراف عربية قيادية محاولة تجنب انفجارها وعندما وقع هذا الانفجار شغل النظام العربي لفترة قصيرة بمحاولة إيجاد حل جماعى او موقف جماعى منها وفشل هذا المدخل بسبب وقوع الشقاق كبير حول الموقف الواجب اتخاذه ، وفى المرحلة الثالثة انطلقت مجموعة من المبادرات القطرية او الجهود الدبلوماسية متعددة الاطراف لالتقاء الاطراف المعنية مباشرة بالصراع بحلول وسط مختلفة وربما يكون السبب الرئيسى لفشل هذه المبادرات هو تصميم العراق على مواصلة الصراع وعدم قبول البدا الاساسى والشروط الدنيا للحل المقبول وهو الانسحاب من الكويت على ان احد اهم الاسباب يتمثل كذلك فى الجمود الواضح للتحالفين العربيين الرئيسيين والافتقار الى المرونة الدبلوماسية والعجز عن تجسير الفجوة بين هذين الائتلافين واخيراً انتقلت الأزمة الى مرحلة التحضير للحرب والتخذت الاطراف العربية مواقف متعارضة منها مع قاسم مشترك يتمثل فى التسليم بالامر الواقع وادراك عجز العرب عموماً عن التأثير على مجرى الأزمة والحرب وعبر هذه المراحل الاربعة برزت اتجاهات اساسية فى التفاعلات العربية المتصلة بالأزمة وهى:

- توسع مطرد للفجوة بين المواقف الرئيسية فى النظام العربى من الأزمة واشتداد الاستقطاب بين الموقعين الرئيسيين .
- الجمود الواضح بين الائتلافين الرئيسيين من حيث موقفهما المتبادل والعجز عن تجسير الفجوة بينهما من خلال مبادرات دبلوماسية قوية .
- تجريد النظام العربى عموماً ليس فقط فيما يتعلق بنشاطات اطرافه حيال الأزمة وانما بصدد كل نشاطاته الاخرى .
- المرحلة الاولى : محاولة تجنب الانفجار :

ظهرت البوادر المباشرة للأزمة عندما تقدم وزير الخارجية العراقى بمذكرة فى ١٦ يوليو الى الامين العام للجامعة تشتمل على طائفة من الاتهامات الموجهة للكويت والامارات العربية منها استغلال الكويت لانشغال العراق بالحرب مع ايران فى تصعيد وتيرة الزحف التدريجى والمزمع فى اتجاه ارض العراق وقيام الكويت والامارات باغراق السوق العالمية للنفط خارج حصتهما المقررة فى الاوبك بما ادى الى خسائر مالية كبيرة قدرتها المذكرة بنحو ٢٥ بليون دولار للمغرب ككل خلال الفترة ٨٧-١٩٩٠ .

وكذا اقيمت المذكرة حكومة الكويت بنصب منشأة نفطية على الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى وسحب النفط منه بما قيمته ٢,٤ بليون دولار وقيمت المذكرة المطالب التالية : اقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية على غرار ما اتفق عليه فى قمة عمان ١٩٨٠ برأسمال ٥ بليون دولار ويخصص للدول العربية الفقيرة ومول بدولار واحد عن كل برميل من النفط يصدر بسعر ١٥ دولار للبرميل واسقاط الديون المسجلة على العراق ( وهى ديون نسبت الى اسماء دول الخليج على جزء من حصص العراق من صادرات النفط خلال الحرب مع ايران ) وتنظيم مشروع مارشال عسرى لتعويض العراق عن خسائر الناء الحرب مع ايران وهى حرب ترى المذكرة انها كانت دافعاً عن سيادة دول الخليج وعن الوطن العربى عموماً .

وبعد يومين قام الرئيس العراقى بالقاء خطاب فى عهد "لورا" ١٧ يوليو ١٩٩٠ حذر فيه دول الخليج من الاسمراء فى التاج النفط بما يزيد عن الحصص المقررة لها فى الاوبك بما يؤدى الى الاصرار بالانقصاد العراقى واكد الرئيس

العراقي بأنه في حالة عدم الاستجابة لهذا التحذير فإن العراق سيقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المختصة الى اهلهام مشورا الى انه يعتبر سياسات بعض دول الخليج تطبيقا لاهداف امريكية في رزعرة امن العراق والاضرار بالمصالح العربية عموملا وكذا طالب البرلمان العراقي بتدخل الدولة العربية للقضاء على مواطن الضعف لبعض حكام الخليج الذين دخلوا لعبة الاضرار بالمصالح العربية وسريعا ما تصاعدت الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت منذرة بعمل عسكري ضد الكويت .

وحفزت هذه التهديدات دولا عربية عديدة على التحرك لمحاولة احتواء الأزمة وتجنب انفجارها بطرق مختلفة فعلى حن طالبت ليبيا بموقف عربي جماعي من خلال تشكيل لجنة من الجامعة العربية لمعالجة الراح العراقي - الكويتي فقد اثرت اطراف عربية اخرى بذل جهود مكثفة للوساطة او استخدام نفوذها لدى الطرفين للامتناع عن تصعيد الأزمة ومعالجتها بصورة هادئة وقامت مصر والسعودية بمجهود خاصة لاحتواء الأزمة ولم يقم الرئيس مبارك بالوساطة بين الطرفين بالمعنى المعهود للكلمة ولكنه كان يهتم بوضع حدود قوية على المدى الذي قد يذهب اليه الطرفان خاصة العراق في تصعيد الخلاف وتشجيعهما وخاصة الكويت على ابداء مرونة كافية بما يضمن احتواء الأزمة وحل المشكلات بينهما من خلال مفاوضات ثنائية وفي لقاء مع الرئيس العراقي صباح يوم ٢٤ يونيو ١٩٩٠ انتهت المفاوضات بتسائج اثارا لبسا كبيرا بعد ذلك اذ يؤكد الرئيس مبارك انه حصل على وعد قاطع من الرئيس العراقي بعدم الاقدام بعمل عسكري ضد الكويت على حين نفى العراقيون اهم قطعوا مثل هذا الالتزام الا في حدود " استنفاد وسائل المفاوضات " وما حدث بالفعل من مفاوضات بين الكويت والعراق في مؤتمر جدة يؤكد ان مسألة المفاوضات لم تكن غائبة وان الرئيس مبارك هو الذي دفع اليها كما ان الرئيس مبارك قد حث الكويتيين بقوة على التصرف في المفاوضات باقصى قدر ممكن من المرونة حول جميع المطالب العراقية وبالتالي يكون منشأ اللبس الحقيقي هو ان العراق لم يكن يهتم بالمفاوضات وانما بالقبول الكامل من جانب الكويت للمطالبة العراقية فيما لا يعد مفاوضات حقيقية وانما اتخاذ مقصودا لطينة المفاوضات بقصد توجيه انذار بالاستسلام غير المشروط من جانب الكويت لهذه المطالب ومن المؤكد ان هذه لم تكن هيئة المفاوضات التي تصورها الرئيس مبارك كما لم تكن مشروطة الوعد العراقي واضحة لا بهذه العجلة من حيث الوقت ولا بهذه الحدة من حيث الصياغة اما السعودية فقد كانت مرتبطة بالخلاف العراقي الكويتي ارتباطا مباشرا وكانت تدرك كذلك ان جالبا هاما من الاتهامات والتهديدات العراقية موجهة لها في الحقيقة اكثر مما هي موجهة للكويت وبصورة خاصة مايتصل بسياسات الانتاج والتصدير للنفط ومادعته العراق بالحرب الاقتصادية التي يقصد بها ترقيع العراق ولذلك فقد فضلت ان تساتي مساعيها الحميدة على هيئة وساطة وبخاصة في اللقاء العراقي - الكويتي في العاصمة السعودية وقد روى الطرفان حكايات متناقضة بشأن هذا اللقاء غير ان الامر المرجح هو ان الوفد العراقي قد تحدث بلغة الانذار وطلب الموافقة الكاملة على مطالبة في مجال السياسات النفطية والدعم المالي على حين ان الوفد الكويتي كان يرغب في ربط الدعم المالي بالتفاوض حول ترسيم الحدود كما كانت هناك خلافات حول "مقدار" الدعم المالي وانه في الوقت الذي كان الوفد العراقي يطلب موافقة كويتية على مطالبه كاملة فان الوفد الكويتي لم يكن لديه تصور متكامل حصول كيفية ومسدى الاستجابة لهذه المطالب وانتهت المناقشات بما اعلن عن مهار المفاوضات بالرغم من الوساطة السعودية وكان فشب لقله جدة تمهيدا مقصودا من جانب العراق للغزو الذي تم في اليوم التالي لبدايته .

والواقع ان لقاء جدة قد فشل لا بسبب جود الموقفين العراقي والكويتي فحسب بل بسبب عدم كفاية الادارة العربية للأزمة في هذه المرحلة ويمكننا ان ننسب فشل الادارة العربية لبوادر الأزمة الى مجموعتين من الاسباب ، اولهما

تتعلق بواقع السياسات العربية عموماً فيما بين مؤتمر قمة بغداد وبروز البوادر المباشرة للأزمة ، وتأتيهما تتعلق بنمط ادارة الأزمة في هذه المرحلة وفيما يتصل بالجموعة الأولى اشترنا من قبل الى ان مؤتمر قمة بغداد قد اسفر عن بداية انشقاق بين تحالفين من الدول العربية وعن انتقال بغداد الى خط هجومي في مجال السياسة العربية بالارتباط مع خطها الهجومي في مجال السياسة الدولية وقد عمق هذا الخط من مخاوف الدول العربية الاخرى التي كانت قد بدأت تتشكل في تحالف مسر "معتدل" الطبع وقادها الى نزع قوة المقاومة المطالب العرقية عموماً واغراقها في بيروقراطية السياسة العربية وقد اتسمت استجابة النظام العراقي لوادار الأزمة بقوة هذه المرة ومن ناحية ثانية فان السياسات العربية عموماً كلفت قد فقدت التركيز والقدرة على العمل السريع بسبب كثرة القضايا والموضوعات العاجلة والهامية في "أجندة النسق العربي" وبسبب استمرار التشتت الفكري والسياسي عموماً اما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاسباب فانه يمكن اجمالها فيما يلي :

- فشل النظام العربي في ادراك كنه وطبيعة المشروع السياسي العراقي الجديد ومدى الخاج العراق على تطبيقه فكان الانطباع الغالب بان الراديكالية المفاجئة للنظام العراقي لالتزيد كثيراً عن وسيلة لاستراز دول الخليج العربية "المعتدلة" الاخرى وبالتالي كان الاستنتاج الرئيسى الذى يرجح انه قد حكم رد فعل هذه الدول هو امكانية التعمل مع هذا المشروع بالمداخل التقليدية للنظام العربي مثل اغراق المطالب العراقية في دولاب البيروقراطية العربية واجبار العراق على تخفيض مطالبه في سياق مفاوضات طويلة ومعقدة .

- فشل النظام العربي في التنبؤ بالمدى الذى قد تذهب اليه القيادة العراقية في الضغط على الكويت ودول الخليج الاخرى والمؤكد ان الكويتيين الفسهم وغالبية القادة العرب معهم لم يذهب بهم الى التصور الى حد التنبؤ لامكانية غزو كل الاراضى الكويتية وظن القادة العرب او بعضهم على الاقل ان الضغط العراقي لن يزيد عن عمل عسكري على الحدود قياساً على ما حدث في عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٣ .

- فشل النظام العربي في توجيه رسالة قوية الى العراق بالامتناع عن القيام بعدوان عسكري ضد الكويت والا واجسه مولفاً عربياً شديداً وعلى النقيض فان العراق كان قد حقق تقدماً على طريق بناء تحالف عربي واسع نسبياً وربما تكون قد وصلته رسالة من جانب بعض العرب مفادها تضامن مستمر مع موقفه المعادى لدول الخليج عموماً وللكويت بصفة خاصة .

والواقع ان بعض مطالب العراق قد صادفت قبولا من جانب كثرة من الدول العربية فسياسات الاغراق النفطية كانت تضر ايضا بعدد من الدول العربية غير الخليجية المصدرة للنفط وكذا كانت الكويت تتهلى في ذلك الوقت عن عدد من المنظمات العربية وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية بناء على سياسة معلنة بأنها لن تسدد نصيبها في موازنات هذه المنظمات الا اذا سددت الدول العربية الاخرى نصيبها ولم يكن ذلك النصيب كبيراً حقاً بالمقارنة بالامكانيات المالية الكويتية كما كانت الكويت قد قطعت او خففت بشدة معونات الدعم والتسهيلات المالية لعدد كبير من الدول العربية بما فيها تلك الدول المواجهة لاسرائيل الامر الذى خلق استفزازاً عاماً بين الدول العربية من السلوك الكويتي كما ان الجمود الفكري والدبلوماسي للقيادة الكويتية كان ايضا ملحوظاً ومثيراً لمشاعر سلبية لدى عدد من الدول العربية وفي المقابل لم يكن الائتلاف الذى بزغ بعد انفجار الأزمة في مواجهة العراق قد تبلور بعد ما هو اكثر من التوافق على سياسات الاعتدال نحو النظام الدولي والغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص ولم يكن هذا الائتلاف المستمر قادراً على توجيه رسالة "انذار" للعراق والمخاطر باستفرازه بتوجيه انذار كهذا .

● المرحلة الثانية : البحث عن حل جماعي للأزمة :

شغلت هذه المرحلة فترة قصيرة جداً من عمر الأزمة وهي بداية الغزو العراقي للكويت في الثاني من اغسطس حتى نهاية اعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة يوم العاشر من اغسطس وخلال هذه الفترة القصيرة عقد الاجتماع الطارئ مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في اليوم التالي للغزو الى جانب مؤتمر قمة مصغر في الرياض الرابع من اغسطس كما عقد الى جانب مؤتمر القمة المشار اليه واجهض سريعا مشروع لعقد مؤتمر قمة مصغر في الرياض في الرابع من اغسطس كما عقد الى جانب ذلك اجتماع مجلس وزراء خارجية التعاون الخليجي في الثالث من اغسطس وفيما بعد عقدت عدة اجتماعات عربية ثنائية ومتعددة الاطراف للبحث عن حل مقبول للأزمة في النطاق العربي بدون طائل .

ويمكن القول بان دبلوماسية الحل العربي للأزمة قد حوصرت في او ارتكزت على الموقف المصري الصريح والمصر وقد عين هذا الموقف النطاق المقبول للحل العربي الممكن عمليا في امرين اولا الضرورة المطلقة وغير القابلة للمناقشة لالزام العراق الصريح والمؤكد بالانسحاب من الكويت ( دون تعيين لحدود الانسحاب ) والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فيها بالقوة ، وثانيا التزام البلدين بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية وقد تضمن هذا الامر الاخير موقفا مستترا يوحى بإمكانية التزام الكويت بالموافقة على مطالب عراقية جوهرية منها تعويض العراق عن نقط مسلوب من حقن الرميطة واسقاط الديون العراقية ومنح العراق تنازلات هامة في مجال ترسيم الحدود وربما حق استخدام جزيرتي وربة وبويان ، على ان الموقف المصري لم يبد أي استعداد لجرد التشكيك في اولوية الالتزام العراقي بالانسحاب من الكويت على حين ان الموقف العراقي يعتبر علنيا على الاقل ان مسألة الكويت متنتهية بما يشير الى استحالة قبوله لفكرة الانسحاب كسبداً وربما يكون الموقف الحقيقي للعراق يقبل بشكل ما من اشكال الانسحاب العسكري في سياق حزمة كاملة من معطيات الحل عن طريق التفاوض مع اطراف عربية رئيسية منها مصر والسعودية وحيث ان مصر قد شعرت بعدم الثقة في وعود الرئيس صدام حسين فانها قد اعتبرت الملك حسين المسئول الرئيسي عن التفاوض مع العراق طوال اليومين الحاسمين ٢، ٣ اغسطس وقد اهتمت الادبيات الصحفية العربية والدولية بتفسير فشلي فكرة عقد مؤتمر قمة مصغر كان الملك الاردني يتفاوض حوله مع الرئيس العراقي خلال هذين اليومين واختلفت الروايات بين ما يؤكد الملك حسين من ان الرئيس العراقي قد وافق في المباحثات معه على التعهد بالانسحاب بعد التوصل الى تحقيق مصالحه ومطالبه في مؤتمر القمة المصغر وما يؤكد الرئيس مبارك من ان الملك قد ابلغه انه لم يبحث امر الالتزام بالانسحاب مع الرئيس العراقي الذي لم يقطع هذا التعهد على نفسه والارجح ان الملك الاردني كان يجاهد لتلخيص موقف عراقي معقد وحافل بصياغات المراوغة التي قد ترد فيها تعبيرها مايعني الانسحاب ولكن مشروطا بامور كثيرة ومطالب مطولة وامتد زمن طويل وبدون جدول وفي الوقت نفسه فان الرئيس مبارك كان يبحث - بدون طائل - عن موافقة صريحة وواضحة باولوية الالتزام بالانسحاب من الكويت وبصورة قطعية ودقيقة وهو ما لم يكن من الممكن للملك حسين ان يزعم حصوله عليه من الرئيس العراقي ويوضح خطاب الرئيس مبارك في الثامن من اغسطس والسدى دعا فيه لعقد مؤتمر قمة عربي طارئ في القاهرة على وجه السرعة استمرار استعداده الواضح للتعاطف مع الكثير من المطالب العراقية على اساس اولوية التعهد العراقي القاطع بالانسحاب ويتضح الامر نفسه من تحليل احاديث وتصريحات الرئيس مبارك حتى نهاية شهر اكتوبر عندما أكد انه يعرف ان العراق في موقف صعب ولكن نحن مستعدون لمساعدته بعد ان يقل الانسحاب وعودة الشرعية .

وتعمدت ادبيات صحفية وتصريحات سياسية عربية عديدة تصوير اسباب فشل الحل العربي الجماعي وكأنها كامنه في اقدام مجلس الجامعة المنعقد في القاهرة في الثالث من اغسطس على اداة العراق ومطالبته بالانسحاب غير المشروط لقواته من الكويت وحدوث نفس الامر في مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في العاشر من اغسطس والواقع ان هذا التفسير يخلو من المصادقية العلمية فلا يعقل ان العراق قد غير فجأة من موقفه الاستراتيجي بسااءء الرفض الكامل للالتزام بالانسحاب مجرد ان مجلس الجامعة قد ادانه بل لم يكن من اليسير تصور ان يقبل العراق بالانسحاب او الالتزام به بصورة قطعية بعد ان قام لتوه بالغزو العسكري بالمدى والحجم الهائلين الذين تم بهما ولاشك ان احجام العراق عمن الالتزام القطعي: مبدء الانسحاب - في مقابل الالتزام المصري المدعم عربيا بارضاء الكثير من مطالبة من الكويت كان هو العامل الحاسم وراء فشل صيغة الحل العربي للأزمة فلم يتم اتخاذ قرارات مجلس الجامعة الا بعد عقد ثلاثة اجتماعات للمجلس بدون قرارات انتظارا لاعلان عراقي بالالتزام بالانسحاب ولم يصدر عن الوفد العراقي في اجتماع مجلس الجامعة ادنى اشارة لامكانية البحث عن حل وسط على الاطلاق ولم يكن من الممكن تجاهل المغزى السياسى للتشدد المتطرف لهذا الوفد وحتى لو قبلنا تفسير الملك حسين للموقف العراقي بالمواقفة على عقد مؤتمر القمة المصغر المقترح في الرياض على انه استعداد لبحث مسألة الانسحاب فانه لا يمكن استبعاد تفسير مكمل او مقابل هذا الموقف ينطوى على مناورة عراقية تستهدف مواجهة الشرعية الدولية بمثلة في قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ بشرعية عربية بديلة ومؤسسة على منطق مختلف مع استمرار غياب التزام قطعي من جانب العراق بالانسحاب من الكويت وبالرغم من فشل فكرة عقد مؤتمر مصغر فان مصر وسوريا والسعودية ودول الخليج كانت لاتزال راغبة في تأكيد اولوية الحل العربي حتى عقد مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة إذ أن الرئيس مبارك قد وعد في خطابه الافتتاحي للمؤتمر ان هذا لم يقصد به ولن يكون ساحة لاجراج العراق وتوجيه الاتهامات له او النيل من دوره وانه لا يحياز لطرف على حساب الآخر .

وفي نفس الوقت فان الموقف العراقي قد اتسم بنفس الدرجة من المراوغة اذ جمع بين الانفتاح على فكرة التفاوض مع تجاهل الالتزام القطعي بالانسحاب ويقبل هذا الموقف تفسيراً قوامه مايلي :

ان الدبلوماسية العربية قد شهدت صراعاً مستتراً وشديداً حول طبيعة المفاوضات المقترحة بين العراق اطراف رئيسية في النظام العربي من بينها مصر والسعودية فقد رغبت العراق وابدتها في ذلك ضمناً منظمة التحرير والاردن وليبيا واليمن وهي الاطراف التي بذلت جهوداً دبلوماسية ذات قيمة خلال الفترة منذ بداية الغزو حتى العاشر من اغسطس في ان تكون المفاوضات نوعاً من التسليم العربي بمطالب عراقية مغالى فيها يمكن ان تفتح الطريق امام تعهد عراقي بالانسحاب من الكويت وهو الامر الذي يعنى من الناحية الرمزية تنصيب العراق قيادة غير منازعة للعالم العربي وقبول دول الخليج بوضع تابع للعراق وفي المقابل فان مصر وسوريا ودول الخليج وعلى رأسها السعودية قد رغبت في ان تكون المفاوضات المقترحة اداة تنفيذية لضمان الانسحاب العراقي من الكويت على اساس ان حل من وسط يقبل بعض المطالبات العراقية ويعيد العراق الى صيغة تعددية وتوازنية للتفاعلات الرسمية العربية يزعم وفقاً لها للشرعية العربية والدولية في وقت واحد وسريعاً ما اكتشف الطرفان المباشران ان التعارض بين التوجهات الاستراتيجية والاكثر عمقاً لا يمكن حله ووضح ذلك على نحو قاطع اثناء عقد مؤتمر قمة القاهرة بل ووضح ذلك ان الموقف العراقي او التوجه الاستراتيجي العراقي يبقى دعماً قوياً من عدد كبير من الاطراف العربية ومع ذلك فان الفشل النهائي لصيغة الحل العربي قد اتضح فقط عبر جلسات مؤتمر القمة ذاته وهو ما يفسر ان قرارات هذا المؤتمر قد جاءت على عكس الروح التي بدأ بها ويمكننا ان نعزى هذه المفارقة الى الاعتبارات التالية :

- تصعيد العراق الى تكتيك الهجوم السياسى على دول الخليج والدول المعتدلة فى المنطقة العربية اذ لم يكتف النظم العراقى بظهور وفده بدرجة عالية من الجمود ونية رفض فتح مسالة الانسحاب للمناقشة فكان خطاب الرئيس العراقى بعد نصف ساعة من عقد الجلسة الختامية قد بدأت الحرب الاهلية الاعلامية الموسعة اذ هاجم دول الخليج جميعها مع التركيز على السعودية بسبب استدعائها لقوات اجنبية ودعا الى حماية الاماكن المقدسة بمكة والمدينة من دنس الاجانب بما يعنى دعوة لقلب نظام الحكم فى السعودية وجاء ذلك مكملًا لموقف الوفد العراقى بانكار مشروعية تمثيل الكويت بحكومتها كدولة مستقلة وقصر عروضه للتفاوض على تقديم ضمانات "قانونية" بعدم الهجوم العسكرى على المملكة السعودية مقابل اولوية الانسحاب الفورى للقوات الامريكية والاجنبية من دول الخليج واكد ذلك كله استنتاج الرئيس مبارك فى لقاء مع الوفد العراقى اليوم السابق على عقد الجلسات الرسمية للمؤتمر بان العراق ماضى فى احتلاله وضمه للكويت وعازم على مواصلة الصراع حتى نهاية المنطقة .
- شد الاستقطاب الحاصل فى المؤتمر حيث ركز كل جالب على اولوياته الخاصة مع تجاهل واضح لمطالب الجسائب المقابل لعلى حين ركزت السعودية ودول الخليج مع مصر وسوريا على اولوية الانسحاب العراقى وهو الامر الذى بدا منطقيا تماما بعد صدور قرارات مجلس الامن فان العراق مدعوما بشدة من السودان ومنظمة التحرير وليبيا والاردن قد ركز على السحب الفورى للقوات الأجنبية وادانة دول الخليج على استدعائها لهذه القوات وقد اكد هذا الاستقطاب فى المؤتمر الطبايع مصر وسوريا ودول الخليج بان بعض الدول العربية الاخرى متواطئة مع العراق فى اجهاض موقف عربي قوى يتفق مع الشرعية الدولية وبالتالي تصوير المؤتمر وكأنه قد اتى بشرعية بديلة لتلك الدولية وهذا الانطباع كان قد تكون بالفعل عبر المشاورات الاولى التى دارت منذ اليوم الاول للغزو على قدم وساق وشملت منظمة التحرير والاردن واليمن وليبيا مع مصر ودول الخليج وسوريا هو الامر الذى يفسر الصياغة الحاسمة للقرارات التى صدرت عن المؤتمر .
- التآكل السريع للثقة بين اطراف الائتلافين الواسعين الذين ظهروا فى المؤتمر فقد انعقد المؤتمر الطبايع نافذ بقرب حدوث مواجهة عسكرية بين العراق والولايات المتحدة بعد قيام القوات العراقية بتطوير الهجوم والوصول الى الحدود السعودية فى ناحية المنطقة الحايطة مع الكويت والاعلان عن نشر القوات الامريكية فى الاراضى السعودية يوم ٦ اغسطس ١٩٩٠ وهو الامر الذى ساهم فى تفاقم حدة الاستقطاب اذا خشى الائتلاف المناصر للموقف العراقى من ان يدار المؤتمر بما يولر غطاء عربيا لحرب امريكية مقبلة ضد العراق على حين خشى الائتلاف المناهض للغزو العراقى للكويت من التفاف عراقى يظهر المؤتمر وكأنه قد انتصر - ولو ضميًا - للمعارضة العربية /العراقية للشرعية الدولية وعلى حين اعتبر الائتلاف المناصر للعراق ان وجود صيغة مقترحة لمشروع قرارات المؤتمر مقدم من دول الخليج علامة على سوء النية فان مصر والسعودية قد نظرت لاقتراح الجالب الآخر بتشكيل وفد للتفاوض مع الرئيس العراقى فى بغداد - دون ضمانات مسبقة- على انه نوع من الفخ المنصوب لهم بما يهدر فرصة ابراز موقف يعبر عن الشرعية العربية ويدفعهم للتسليم بالمطالب العراقية المغالى فيها .
- وهكذا شهد مؤتمر القمة العربى الطرائى فى القاهرة ٩-١٠ اغسطس ١٩٩٠-تقنيا للانشقاق فى النظام العربى وهو الانشقاق الذى برز فى اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب فى ٣ اغسطس ١٩٩٠ ومع ذلك فقد كانت هناك فوارق هامة بين الاجتماعين فقد صوتت ١٤ دولة عربية ايجابية على قرارات مجلس الجامعة فى ٣ اغسطس ١٩٩٠ على حين صوتت ١٢ منها فقط ايجابية على قرارات مؤتمر القمة ويعود ذلك الى تغيب تونس عن المؤتمر واعلانها بعد ذلك

معارضتها لقراراته وانتقال الجزائر من التصويت الإيجابي على قرارات المجلس الى الابتناع عن التصويت على قرارات القمة وعلى حين تغيبت ليبيا عن اجتماع المجلس فانها قد عارضت قرارات المؤتمر وبذلك يكون موقف المعارضة والامتناع والتحفظ قد تضخم فيما بين اجتماعي المجلس والمؤتمر من سبع دول (منها العراق) الى تسع دول (بحساب العراق) وبذلك لا يعد مؤتمر القمة قد أنهى المحاولة الضعيفة من جانب النظام العربي لايجاد حل عربي فحسب بل انه قد عمق وفاقم من الاستقطاب داخل النظام العربي فيما يتصل بأزمة الخليج .

#### ● المرحلة الثالثة : المبادرات والجهود الدبلوماسية العربية الفردية والثانية ومتعددة الاطراف :

لم يؤد فشل " الحل العربي " الجماعي الى القضاء فورا على فكرة الحل العربي او انهاء الدور العربي في ادارة أزمة الخليج اذ استمرت الجهود الدبلوماسية العربية لوضع الأزمة على طريق الحل السياسي غير ان هذه الجهود قد اتخذت صورة المبادرات او النشاطات الدبلوماسية الفردية والثانية ومتعددة الاطراف غير ان المدهش حقا ان هذه المبادرات والنشاطات الدبلوماسية العربية جاءت اقل عددا واقل جدارة بكثير من تلك التي قامت بها اطراف اجنبية ولم يكن من الغريب انما فشلت جميعا في التحرك السياسي الدبلوماسي فعالة لتسوية الأزمة سواء على صعيد عربي او دولي ويعود هذا الفشل الى اسباب متعددة نتناول اهمها فيما يلي :

ربما يكون اول واهم الاسباب المباشرة لفشل المبادرات العربية هو ان اغلبها قد جاء من العراق نفسه او اطراف عربية متعاطفة مع الموقف العراقي وانما في هذا السياق لم تقدم اساما كافيا لحل مشكلة الكويت وقد انفتحت اغلب هذه المبادرات بالتالي للوزن السياسي الضروري للفشل في الانظار اليها وجعلها مرتكزا لتحريك التسوية السياسية اللازمة فالانظر النفسي والسياسي لفشل الحل الجماعي العربي فقد فقد هذه المبادرة البيئة السياسية المناسبة والفرغها من قوتها الدبلوماسية وكان من الصعب تجريد هذه المبادرات وتخويرها من السياق السياسي والاعلامي ، ففي اعقاب فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ انخرط الائتلافان الكبيران في الادانة المتبادلة واقتصرت المشاورات الدبلوماسية الى حد بعيد على اطراف من نفس الائتلاف وفي الوقت الذي لم تكن فيه المبادرات المقدمة من اطراف از دول عربية مرتبطة بالنظام العراقي مقبولة او ذات مصداقية من جانب دول الخليج وعلى رأسها السعودية فانها لم تلق دعما حقيقيا من جانب العراق كما ان بعض هذه المبادرات لم يظهر حرصا كافيا على التوافق مع الشرعية الدولية وربما كانت اهم المبادرات الفردية هي ما اطلقه العراق على نفسه بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٩٠ وتضمنت اعدادا تريبات لانسحاب متزامن لكل الدول التي تقوم بعملية احتلال في المنطقة وهي اسرائيل وسوريا على ان تكون البداية لما هو اسبق في الاحتلال ووضع ترتيبات خاصة بحالة الكويت مع الاخذ في الاعتبار حقوق العراق التاريخية وترك الموضوع للعرب لمعالجته والانسحاب القوات الاجنبية والدولية من منطقة الخليج وخاصة السعودية وبحيث تحل محلها قوات عربية لاتضم قوات مصرية وتكون تحت رعاية مجلس الامن والتجميد الفوري لكل قرارات المقاطعة والحصار التي اصدرها مجلس الامن وبدء مفاوضات وحوار لمعالجة مشكلات المنطقة بما فيها الكويت في اطار مؤتمر دولي وكانت هذه المبادرة هي بداية ماسمي في الدبلوماسية الدولية بربط الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة في يوليو ١٩٦٧ ومع الرفض الدولي والعربي لهذه المبادرة قدم العراق مبادرة جزئية لاتعلق بالكويت وانما بالسعودية وذلك في ١٩ أغسطس ١٩٩٠ وتضمنت تعهد مجلس الامن بموافقة الولايات المتحدة على سحب قواتها من المنطقة وفق جدول زمني لا يزيد عن فترة مجيء هذه القوات الى المنطقة ويتعهد مجلس الامن في المقابل بالوقوف عسكريا ضد العراق بصورة جماعية في حالة اعتداء العراق عليها ويتعهد العراق للسعودية والعكس بعدم الاعتداء او الاضرار بمصالح الطرف الاخر

وترك موضوع لمعالجتها كثنان عربي والافراج عن الرعايا الاجانب المحتجزين في العراق وقدم العراق كذلك مبادرة في ٣ أكتوبر ١٩٩٠ لاطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب اذا اشتركت الدول الخمس دائمة العضوية في اعلان موقف واضح ضد الحرب والخياب العسكري والتهديد به كما ابدى العراق استعداده لفتح الحوار مع فرنسا على اساس المبادرة التي اعلنها الرئيس ميتران في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة في بداية أكتوبر وهو مايعني موافقة ضمنية من جانب العراق على المبادرة الفرنسية وكررت القيادة العراقية الافكار الرئيسية الواردة في هذه "المبادرات" عدة مرات في مناسبات مختلفة بعد ذلك .

وقد توجهت كافة " المبادرات " العراقية الى النظام الدولي وفعلت كذلك بعض الاطراف العربية وثيقة الصلة بالعراق اثناء الازمة وخاصة الاردن ولم يتقدم الأردن بمبادرات رسمية متكاملة بقدر ما طرح "افكارا" بقصد التحريك الدبلوماسي للازمة بعيدا عن منطقة التهديد بالحرب وضمان عدم انفجارها ومن المرجح ان يكون الملك حسين قد نلّش اثناء زيارته للولايات المتحدة افكارا مثل مقارنات ثنائية عراقية / امريكية بعد تحرير الرهائن الاجانب وذلك لمناقشة الانسحاب العراقي خلال فترة تحدد في المفاوضات وبحيث يسمح للعراق بالاحتفاظ ببعض الاراضي الكويتية وخاصة جزيرة بوبيان وحقل نفط الرميّة كما صرح الملك حسين قبيل زيارته للملّة للاتحاد السوفيتي بأنه سيعرض حلا وسطا يقوم على الانسحاب العراقي من الكويت مقابل تعهد امريكي بعدم شن الحرب او توجيه ضربة للاهداف العسكرية والاقتصادية للعراق واطلاق سراح الاجانب الرهائن في العراق مع بدء قيام الولايات المتحدة بتخفيض قواها العسكرية في الخليج وقيام مجلس الامن بتخفيض المقاطعة الاقتصادية للعراق واحلال قوات تابعة للامم المتحدة محل القوات متعددة الجنسيات في السعودية كما طرحت الاردن في ٢١ سبتمبر ١٩٩٠ افكارا للتحريك الدبلوماسي للازمة تشمل قيام حوار مباشر بين العراق والكويت حول مشكلات الحدود وحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل بكلل انواعها في الشرق الاوسط واعطاء تأكيدات لحل المشكلة الفلسطينية ومع أن بعض الافكار الاردنية كانت ايجابية الا انها ضاعت في سياق الحماس الهائل للرأى العام الاردني تأييدا للعراق وهو الحماس الذي اضطر الملك للاستجابة له مما اظهره في موقفه الحليف للعراق وعمق من هذا الانطباع التواتر المرتقب للزيارات المتبادلة بين المسؤولين الكبار في الدولتين بما في ذلك زيارات الملك شخصيا للعراق وظهرت الاردن بذلك باعتبارها المتحدث باسم العراق في احوال الدولية والعربية ولاشك ان هذا المظهر قد جعلها على قائمة الدول العربية المعادية للخليج وخاصة ان الاردن قد صارت مركز نشاط التحركات والمنظمات الاسلامية المعادية للتدخل العسكري الاجنبي والمتعاطف والمناهض لدول الخليج .

وقامت اليمن من جانبها بتقديم مجموعات مختلفة من الافكار لخدمة دبلوماسية الحل السياسي للازمة ومن اهم هذه المبادرات التي اوضحت تعاطف اليمن مع الموقف العراقي ما طرحته القيادة اليمنية في بداية سبتمبر وتتضمن السحابات شاملة ومتزامنة لكل الاحتلالات غير الشرعية في المنطقة وارسال قوات تحت علم الامم المتحدة للفصل بين القوات العراقية ومتعددة الجنسيات وانسحاب هذه الاخيرة مع بدء مفاوضات في اطار الجامعة العربية لايرام اتفاقيات بشأن الحدود وصياغة سياسة نفطية مشتركة وطرحت اليمن مبادرة ثالثة اقل طموحا بكثير في ١٩ أكتوبر تتضمن انسحاب القوات الاجنبية من منطقة الخليج على ان اهم المبادرات اليمنية طرحت في سياق مشروع قرار مجلس الامن برعاية مجموعة من دول عدم الانحياز تشمل كولومبيا ومانيزيا وكوبا يدعو العراق للانسحاب من الكويت واطلاق سراح الرهائن الاجانب وعودة الحكومة الشرعية الكويتية على ان يتلو ذلك مباشرة تشكيل قوة عسكرية من مجلس الامن للمحافظة على الامن والاستقرار في الكويت بعد الانسحاب العراقي مع رفع كل صور العقوبات الاقتصادية التي فرضها



الجلس على العراق والدعوة لحل كل المشكلات بين العراق والكويت من خلال المفاوضات وتنعكس هذه المبادرة الذى تحقق على نحو مبهم نسبيا بين اليمن ومثل دول عدم الانحياز في مجلس الامن وبالرغم من "توازن" هذا المشروع الا انه لم يطرح على المجلس بسبب عدم موافقة الدول دائمة العضوية ،

والواقع ان النشاط الدبلوماسي لليمن في الساحة العربية لم يكن يتفق مع اهميتها السياسية الكبيرة بحكم كونها الدولة العربية-الوحيدة العضو في مجلس الامن اثناء الازمة فبعد نشاط دبلوماسي والى في الساحة العربية تجسد في الجولة المكوكية التي قام بها الرئيس على صالح بدءا من يوم ٤ اغسطس ١٩٩٠ لكل من بغداد وجدة والاسكندرية ومباحثاته مع رؤساء الدول الثلاث ، الكمش النشاط الدبلوماسي اليمني في الساحة العربية بدرجة كبيرة واقتصر على محادثات تليفونية متفرقة مع عدد من الرؤساء العرب وتوجهت مبادرات اليمن اساسا الى النظام الدولى ولم يحمل اى منها وزنا سياسيا باستثناء مشروع القرار المشار اليه مجلس الامن وصنفت اليمن في الساحة العربية كحليف للعراق الامر الذى ادى الى معاناتها بسبب الاجراءات الانتقامية السعودية ضدها والتي كان اهمها الغاء السعودية لامتيازات اليمنيين في اراضيها في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠ وترحيل اعداد كبيرة منهم الى اليمن .

وقامت ليبيا - بدورها - بعدة مبادرات تميزت بالطابع الفريد للدبلوماسية الليبية وقد بدأت هذه المبادرات مبكرا حيث سعت ليبيا للمساهمة في تجنب الفجار الازمة من خلال اتصالات مكثفة مع السعودية ومصر والعراق قبل وبعد المذكرة العراقية وما ان انفجرت الازمة بالفعل حتى تقدمت ليبيا بمبادرة مشتركة مع منظمة التحرير اعلنتها في الخامس من اغسطس وزعمت انها دخلت مرحلة التطبيق منذ يوم ٤ اغسطس ١٩٩٠ وتشمل هذه المبادرة اعلان الكويت قبولها لبدء دفع تعويضات وتوافق على تأجير جزيرتي وربة وبوبيان على حين يوافق العراق على ترسيم الحدود المشتركة وعلى استئجار الجزيرتين ويعلن الجانبان قبولهما لقوات ليبية - فلسطينية مشتركة تحمل على القوات العراقية ويعملان على التفاوض فيما بينهما لتوقيع اتفاق نهائي. وواصلت ليبيا جهودها لتحريك الازمة سلميا بعقد لقاءات مباشرة مع الجانب العراقي وعدة اطراف عربية اخرى وتوصلت الى مبادرة اخرى اعلنتها في اول سبتمبر ١٩٩٠ شملت انسحاب العراق من الكويت وبحث شرعية اسرة الصباح في الحكم في مقابل تمكين العراق من جزيرتي وربة وبوبيان وانسحاب القوات الاجنبية من السعودية وفشل هذه المبادرة بدورها مما حدا بالقيادة الليبية الى محاولة عقد لقاء وتفاوض مباشر بين العراق والسعودية وقد وافق الرئيس العراقي على هذا الاقتراح ولكن السعودية رفضته وكان في نية العقيد القذافي ان يعلن نجاحه في ترتيب عقد مفاوضات مباشرة بين الرئيس العراقي والملك فهد يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ غير انه اعلن في ذات المؤتمر الصحفي الذى رتبته لهذا الغرض الحيار المبادرة بسبب لكوص السعودية عن وعدها في هذا الصدد الامر الذى نفته السعودية .

وتحركات منظمة التحرير في نفس الاتجاه تقريبا بدون نجاح كبير فبعد فشل المبادرة المشتركة مع ليبيا ركزت المنظمة جهودها الى فكرة عقد لقاء مباشر بين الرئيس العراقي والملك السعودى وانتهت تلك المحاولات بقطيعة بين الرئيس الفلسطيني والسعودية اثر زيارته لها في ١٣ اغسطس ١٩٩٠ وقرب نهاية نفس الشهر اعلن مبادرة جديدة تشمل فكوسة نشر قوات عربية في الكويت محل القوات العراقية بحيث يتم خلال ستة اشهر القيام بانسحابات متبادلة اشمل بين القوات العراقية والقوات الاجنبية في السعودية والخليج وخلال الشهور الثلاث التالية قام الرئيس الفلسطيني بعدد هائل من الزيارات للعواصم العربية دون طائل حيث تركزت هذه الزيارات في الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقي وخاصة

العراق دائما وصنعاء والاردن والجزائر وليبيا وكان من الواضح ان الرئيس ياسر عرفات قد فقد مصداقيته كوسيط  
واصبح المنفذ الرئيسي جنباً الى جنب مع الملك حسين الى الموقف العراقي بالنسبة للعالم الخارجى .

وضاعت مبادرات كل من الاردن وليبيا واليمن ومنظمة التحرير في سياق الاستقطاب الحاد الذى تطور في النظام  
العربي حيث اعتبرت هذه الاطراف الاربعة انصارا للعراق واقرب كثيرا الى موقفه من الازمة وشاركت في الحرب  
الاعلامية والسياسية الاهلية العربية على الجانبين لمواجهة لدول الخليج .

وقد بدا لفترة من الوقت بعد فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة ان المغرب العربي الكبير سوف يصير مركز المبادرات  
السياسية العربية لحل الازمة بسبب ما يتمتع به من احترام اكبر في النظام العربي فعلى حين دخلت علاقات دول الخليج  
بسرعة في تفاعلات عدائية مع الاردن واليمن ومنظمة التحرير فانها قد حافظت على علاقتها مع المغرب العربي بل  
وحاولت ان تستميله الى موقفها من الازمة ومع ذلك فقد جاءت مبادرات دول المغرب العربي اقل عددا واقل قيمة مما  
هو متوقع بكثير فانى جانب المبادرات الليبية قامت تونس بمبادرة واحدة في ٦ سبتمبر ١٩٩٠ تشتمل على الدعوة  
للالسحاب العراقي من الكويت واحترام سيادتها مع قيام " حكومة كويتية حرة " في مقابل التزام القوات الاجنبية بعدم  
مهاجمة العراق واستبدالها بقوة عربية وفك الحصار الاقتصادى عليها واعطاء الحرية لحكومة الكويت بشأن قيام وحدة  
محتملة مع العراق وكان من الصعب للغاية فهم المقولة الاخيرة ومن المحتمل انها تشير الى معنى مشابه لما يتفق عليه الرئيس  
الفلسطيني والملك الاردني مع منح سلطة حكم ذاتي في اطار الاندماج مع العراق والارجح ان تونس قد سعت لاعطاء  
الانطباع باقصى درجة ممكنة من التوازن والحياد نحو الازمة بالرغم من ادانتها لقرارات مؤتمر قمة القاهرة وهجومها الحاد  
على التدخل العسكري الامريكى في الخليج فحافظت تونس على مستوى معدل من الاتصالات بالاطراف المباشرة  
للازمة كما ان تونس قد عملت على فتح اتصالات مباشرة بين العراق وفرنسا وخاصة من خلال رعاية اللقاء بين وزير  
الخارجة الفرنسي ومبعوث الرئيس العراقي طه ياسين رمضان في تونس يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ .

اما الجزائر فلم تطرح مبادرة مستقلة لحل ازمة الخليج سياسيا ولكنها نشطت دبلوماسيا لحد الاطراف المباشرة  
للوراء على الاعتدال بما يفتح الباب امام حل سياسى للازمة والارجح هو ان الرئيس الجزائري كان على قباعة شخصية  
بضرورة التاكيد على الانسحاب العراقي بمبادرة من طرف واحد من اجل الوصول الى تسوية سياسية لازمة غير انه قد  
وجد صعوبة بالغة في موازنة الرأى العام الجزائري والمواقف المتشددة المعادية للخليج داخل الجبهة الحاكمة والحكومة  
وظهرت السياسة الجزائرية بدرجة واضحة من تذبذب المواقف مع اقتراب متزايد مع الوقت من التعاطف مع الموقف  
العراقي بسبب السياق العام لمواقف دول المغرب العربي وخاصة على جانب الرأى العام والمؤسسات الكبرى الحاكمة  
للسياسات المغاربية ، وكان أثر الرأى العام المغربي عاملا هاما في تكييف المواقف الرسمية للمغرب فقد كانت المغرب هى  
الدولة المغاربية الوحيدة التى وافقت على قرارات مجلس الجامعة في ٣ اغسطس ومؤتمر قمة القاهرة في ١٠ اغسطس  
وكان من الواضح ان الملك والحكومة يميلان لموقف قوى مساند لدول الخليج ويبدو انهما قد فوجئا بشدة موقف الرأى  
العام المغربي التعاطف مع العراق الامر الذى حدا بالسياسة الرسمية المغربية الى تخفيف واضح للموقف المساند للخليج  
ومع ذلك فقد صدر عن المغرب اهم مبادرات دول المغرب العربي والمتمثلة في الدعوة لعقد ما اسماه الملك الحسن " قمة  
الفرصة الاخيرة " التى اعلنت في ١١ فبراير ١٩٩٠ .

والواقع ان المغرب العربي الكبير قد عجز عن استثمار مكانته الدبلوماسية المتميزة في النظام العربي من اجل الدفع  
لحل سياسى لازمة الخليج ويعود اهم اسباب هذا العجز الى الخلافات داخل منظومة المغرب الكبير حول الموقف من

الآزمة بل حول مستقبل مشروع " اتحاد المغرب العربي" ذاته والذي سار التطور فيه على نحو مضطرب كثيرا فيلاحظ  
اولا ان المبادرات الليبية قد انطلقت منعزلة عن التنسيق القوي مع دول المغرب العربي الاخرى ويلفت النظر ان ليبيا لم  
تدع لحضور "القمة الصغيرة" التي شملت المغرب والجزائر والاردن في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ ويلاحظ من ناحية ثانية انه لم  
تصدر قرارات تستحق وصف الموقف الجماعي ناهيك عن المبادرة من اجتماعين طارئين لوزراء خارجية دول المغرب  
العربي في بداية سبتمبر وفي ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ فالسخط الجماعي بين كافة دول المغرب العربي الاخرى على التدخل -  
الاجنبى في السعودية لم يفتح المغرب بسحب قواتها (الرمزية) المشاركة في القوات متعددة الجنسيات هناك وعلى حين كانت  
ليبيا وتونس مستعدين لحل وسط بشأن " الاستقلال الحقيقي للكويت وعودة الحكومة الشرعية فان المغرب والجزائر  
كانتا على افئاض بصعوبة تقرير هذه المسألة في النظامين العربي والدولي كاحد شروط انسحاب العراق من الكويت اما  
موريتانيا فكانت تقف قلباً وقالباً مع العراق فيما يتصل بقضيتي الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية الى الكويت ،  
وساهم في فشل المغرب العربي الكبير في التقدم بمبادرة ذات مصداقية على المستويين الفردي والجماعي ان دولة قد  
تورطت في مساندة تونس في نزاعها مع مصر حول مسألة نقل المقر الدائم للجامعة العربية الى القاهرة ولاشك ان المغرب  
الكبير كله قد شعر بالاھالة لاصدار مجلس الجامعة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ لقراره الخاص باعادة الامانة العامة بكل ادارتها  
واجيئتها للقاهرة في موعد غايته ٣١ اكتوبر ١٩٩٠ (مع استثناء بعض الادارات حتى ٣١ سبتمبر ١٩٩٠) وقد صدر  
القرار عن اجتماع استثنائي بموافقة ١٢ دولة عربية فقط الامر الذي شكل تجاهلاً تاماً لرغبة المغرب كله ووجدت بقية  
دول المغرب العربي صعوبة في القبول بمخاطرة للامانة البالغة لعلاقتها مع مصر بسبب رفض تونس للقرارات المجلس  
واعتبارها غير شرعية وكان الحل يكمن في "مناشدة" مصر القبول بتأجيل تنفيذ قرارات عملية النقل وهو الامر الذي  
مثل محور الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المغرب العربي يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ باعتباره حلاً وسطاً بين ضغوط  
معارضة وقد سبب رفض مصر لهذه المناشدة احراجاً لدول المغرب العربي وخاصة الجزائر الامر الذي قاد بدورها الى  
مضاعفة حساسية منظومة الدول المغاربية تجاه الائتلاف المناهض للعراق في أزمة الخليج وبالتالي الى مزيد من صعوبات  
التقدم بمبادرة ذات مصداقية ونقل كالفين للتحرك الدبلوماسي للآزمة .

ومع ذلك فقد اظهرت منظومة دول المغرب العربي الكبير قدراً معقولاً من ضبط النفس اذا اخذنا المعطيات  
المفروضة على المواقف الرسمية لهذه الدول ككل ويظهر ذلك جلياً من توافقه شبه الجماعي على تمييز موقفها من الآزمة  
عن المجموعة الاقرب الى الموقف العراقي وخاصة الاردن واليمن ومنظمة التحرير وقد لعبت القواسم المشتركة فيما بين  
هذه الدول دوراً هاماً في تلطيف الميول نحو التطرف عند بعض دول المغرب العربي وخاصة موريتانيا .

ومثلما كان الانشقاق الذي شهده النظام العربي بين "تحالفين" عريضين كان هو السبب المباشر في اھيار الحل العربي  
الجماعي فقد كان وراء فشل المبادرات الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف العربية فقد شهدت الفترة منذ نهاية مؤتمر  
القمة العربي حتى صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ الذي فوض الدول الاعضاء بالامم المتحدة في استخدام " كل  
الوسائل الضرورية " لتنفيذ قراراته فيما يتعلق بازمة الخليج تعمقاً لهذا الانشقاق وجاءت اقلية المبادرات او الجهود  
الدبلوماسية متعددة الاطراف العربية لتعكس هذا الانشقاق والواقع ان " الائتلاف المتعاطف مع العراق " كان النشاط  
دبلوماسي اسمى بعض اطرافه منذ البداية لصياغته في شكل " تكتل سياسي ودبلوماسي عربي فيما يتعلق بالموقف من أزمة  
الخليج في الحد الأدنى فصرحت الاردن عن رغبتها في الدعوة لعقد مؤتمر قمة بين الدول العربية الثماني التي عارضت او  
تحفظت او امتنعت عن التصويت على قرارات مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة بغرض توجيه نداء مشترك بحل أزمة الخليج

سلميا وجاء هذا التصريح في اعقاب اجتماع ضم الملك حسين مع الرئيس عرفات والرئيس السوداني البشير في ٢٥ أغسطس ١٩٩٠ اول اليوم التالي تم اجتماع في بغداد ضم الرئيس العراقي مع الرئيس السوداني والعقيد الحزبي كممثل للرئيس الليبي وهو الاجتماع الذي شجع ليبيا على اعلان مبادرة جديدة وعاد بعدها الحزبي الى بغداد حيث اجتمع مع الرئيس العراقي والملك الاردني في ٧-٨ سبتمبر ١٩٩٠ ، والواقع ان فكرة عقد اجتماع للسدول الثمان المعارضة لقرارات قمة القاهرة لم تصادف نجاحا غير ان الاجتماعات تواترت بين اعداد متباينة اصغر من هذه السدول وتركزت اغلب المشاورات الدبلوماسية في دائرة هذه الدول الثمان اضافة الى العراق التي شاركت فيها جميعا تقريبا على نحو مباشر او غير مباشر وقد عزز هذا التركيز للنشاط الدبلوماسي العربي الانطباع بان هذه المجموعة من الدول تصرف ككتلة وخاصة بعد ما اطلقت منظمة التحرير الفلسطينية شعار الشاء جامعة عربية بديلة في تونس في ٤ سبتمبر ١٩٩٠ على ان هذا الانطباع سريعا ما تبدد فمن ناحية سعت دول المغرب العربي لتمييز نفسها عن بقية الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقي ومن ناحية ثانية زاد تركيز المشاورات الدبلوماسية والسياسة في اطار مجموعة اصغر من هذه الدول وهي فلسطين والاردن واليمن والسودان الى جانب العراق ذاته .

وعلى الجانب الاخر تعمقت العلاقات بين مجموعة الدول العربية المناهضة للغزو العراقي للكويت وبصفة خاصة مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست ويمكن القول بان الدول الثمان قد تصرفت في النظام العربي ككتلة على نحو لم يعبر مجموعة الدول المعارضة (والمحتظة) على قرارات قمة القاهرة وكانت العلاقات بين مصر وسوريا قد تولقت بسرعة وخاصة بعد زيارة الرئيس السوري لمصر في ١٤ يوليو ١٩٩٠ واتفاقه مع الرئيس مبارك على عقد لقاءات سياسية منتظمة وتكررت اللقاءات بين مصر وسوريا على اعلى المستويات السياسية بعد الازمة فبعد ان شارك الرئيس الاسد في مؤتمر قمة القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ عاد لزيارتها في ٢٨ من نفس الشهر وشهد شهر مارس مولدا للتجمع الثلاثي الذي يضم السعودية الى جانب مصر وسوريا بعد لقاء دمشق بين وزراء خارجية الدول الثلاث ،

وشعرت سوريا بطفة كبيرة بعد نجاحها في القناع مصر بالتنسيق السياسي الاستراتيجي عند ظهور مواقف دولية تحتاج لذلك وبعد التزام الرئيس مبارك بالفعل بوجهة النظر السورية في رفض مشروع وزير الخارجية الامريكى بيكر بانشاء " بنة امنية شرق اوسطية جديدة" وكان هذا التنسيق اساسا اوليا كافيلا لقناع السعودية بعدم الموافقة على المشروع اثناء زيارة الرئيس مبارك للسعودية في ٢٢ اكتوبر ١٩٩٠ ومن الواضح ان هذا التجمع الثلاثي قد تطور الى حد التوافق الاستراتيجي على قيام اطرافه بدور ملموس في العمليات العسكرية لتحرير الكويت بعد ان كان دور القوات المصرية والسورية قد حدد على نحو دفاعي بحث والارجح ان هذا التوافق قد تم ابتداء من زيارة الرئيس مبارك للسعودية حتى زيارته لسوريا في ١٤ نوفمبر ١٩٩٠ ومثل هذا التوافق توطئه هامة لصعود قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ولا شك ان نجاح "التكتل الثلاثي" الذي جمع بين مصر وسوريا والسعودية في التصرف ككتلة سياسي / استراتيجي في الساحة العربية والدولية منذ فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة يعد من الامور الحسيرة فعلى الرغم من وجود مقدمات طويلة نسبيا وخاصة في النصف الاول من عام ١٩٩٠ الا ان العلاقات بين السدول الثلاث كانت مشوبة بميزان اكثر من عشر سنوات من الخصومة والشكوك المتبادلة ومن هذا المنظور يعد نشوء هذا "التكتل الثلاثي" مفاجئا الى حد ما ومن الامور الملفتة للنظر كذلك ان هذا التكتل السياسي الاستراتيجي قد اظهر صلابه مدهشة في الساحة العربية وخاصة ازاء ازمة الخليج ولم يصدر عن هذا التكتل اى مبادرة سياسة مكتملة تختلف باى قدر ملموس عما ورد في قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ واقتصر دوره في الجهود

الدبلوماسية العربية لتحريك الازمة سلميا على ما يمكن تسميته " دبلوماسية المناشدات والرسائل المكتوبة " حيث وجهه الرئيسان مبارك والاسد مجتمعين اكثر من ثلاثين مناشدة مذاعة للرئيس العراقي للاستسحاب من الكويت امتثالا للشرعية العربية والدولية ولم يكن من المتوقع ان تسفر هذه المناشدات عن شئ وسريعا ما امكن للدول الثلاث ان تحقق التوافق فيما بينها لا على مساندة الدلفاعات السعودية ضد هجوم عراقي محتمل لحسب بل وعلى المساهمة في العمليات الهجومية لتحرير الكويت ايضا .

وهكذا اظهر الائتلاف المناهض للعراق انشاء ازمة الخليج تجانسا واستمرارية واضحين لموقفه من الازمة منذ بدايتها حتى نهاية الحرب ضد العراق وتحرير الكويت في ٢٨ فبراير عام ١٩٩١ وعلى النقيض اظهر اداء الدول الثماني السبق عارضا او تحفظا او امتنع عن الموافقة على قرارات قمة القاهرة اختلافات وتذبذبات في المواقف يجعل من الصعب الحديث عنها " كتحالف سياسي / استراتيجي " .

ولقد ذلك فانه بالرغم من الهمود النسبي في الاداء السياسي "للتحالفين" خلال فترة الازمة فقد اظهرت مبلدات وجهود دبلوماسية عربية سعت لتجاوز الانشقاق في النظام العربي والفردت عمان بهذه المحاولة على جانب "معسكر الاغلبية" على حين قامت اطراف مختلفة وخاصة الاودن وليبيا والجزائر بالمحاولة على جانب "معسكر الاقلية" العربية فمن الواضح ان عمان كان لديها رغبة للقيام بمبادرة سلمية باسم دول مجلس التعاون الخليجي ككل ولهذا الفرض التقى السلطان قابوس بالملك حسين في نهاية اكتوبر كما التقى بطارق عزيز وزير الخارجية العراقي مرتين خلال شهر نوفمبر ووسع السلطان قابوس اتصالاته لتشمل الى جانب الملك فهذه عددا اخر من الرؤساء العرب والارجح انه كان يرغب في الاستعانة بنفوذ مصر خاصة في اقناع بقية دول مجلس التعاون الخليجي باهمية القيام بمبادرة دبلوماسية لحل الازمة سلميا غير ان العراق لم يلزم امام السلطان بما يكفي من التعهدات لاقتناع بقية دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة اجراء حوار مباشر مع العراق حول الحل السلمي للآزمة .

وعلى الجانب الاخر قامت ليبيا والجزائر بمجهود كثيرة لفتح قنوات ملائمة للحوار المباشر او صياغة حلول وسط يمكن احداث التوافق بشأنها بين العراق وخصومة العرب وخاصة السعودية غير ان هذه المحاولات لم تلقح بدورها وتعبر القمة المصرية المعقدة في المغرب بين الملك حسين والرئيس الشاذلي بن جديد والملك الحسن اهم محاولة جمعت بين اطراف مختلفة عبر الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية لتحريك الازمة بالطرق الدبلوماسية وحلها سلميا . واطالفة لذلك كان يمكن لاجتماعات مجلس الجامعة ان تشكل منبرا للتفاوض بين الدول العربية حول إيجاد مخرج سياسي لازمة الخليج غير ان احتدام الصراع السياسي والاعلامي بين الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية قد اهدر هذه الفرصة فبعد فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة عقد مجلس الجامعة اربع دورات رسمية الى جانب اجتماع غير رسمي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك .

لغى ٣١ أغسطس ١٩٩٠ انعقدت دورة طارئة للمجلس بناء على دعوة مصر وقاطعت الدول الثماني التي رفضت او تحفظت او امتنع عن التصويت على قرارات قمة القاهرة هذه الدورة وادعى الامين العام السابق للجامعة السيد الشاذلي القليبي انه لم يتمكن من الاتصال بوزراء خارجية هذه الدول وهو ما انتهى الى استقالته بعد توجيه دول الخليج النقد بهذا " الفشل المقصود " في الاتصال وخرجت هذه الدورة بقرارات تشمل تجديدا لادانة العدوان العراقي على الكويت ومطالبة العراق بالاذعان لقرارات الامم المتحدة والافراج عن الرعايا الاجانب والحفاظ على السفارات والتمثيل الدبلوماسي في الكويت وبادر مجلس الجامعة في هذه الدورة باقرار فكرة تعويض الكويت عما اصابها من خسائر

بسبب العدوان وفى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ عقد مجلس الجامعة دورة طارئة اخرى بناء على طلب مصر ايضا لمناقشة عودة الامانة للجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة وقاطعت الدول الثمان ايضا هذه الدورة وتسم اعمال هذه الدورة الطارئة باهمية خاصة لانها حسست فى غياب ثمان دول خلافا طويلا ومريرا بين مصر وتونس حول قضية نقل الامانة العامة الى المقر الدائم بالقاهرة \*

وكان مجلس الجامعة فى دورته العادية الثالثة والتسعين قد ناقش موضوع عودة الجامعة الى مقرها بالقاهرة واتخذ بتاريخ ١١ مارس ١٩٩٠ قرارا ينص على ما يلى :

- الاعلان عن عودة مقر جامعة الدول العربية الى القاهرة فى دورة سبتمبر ١٩٩٠ \*
- انشاء مركز اخر لجامعة الدول العربية بتونس \*
- اعتبار تونس مقرا دائما لكل من : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجلس وزراء الداخلية العرب ، التحلدا الاذاعات العربية \*
- استكمال بناء المركز الاخر لجامعة الدول العربية بتونس طبقا لقرارات قمى فاس ١٩٨٢ وعمان ١٩٨٧ \*
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين الذين لا يمكن الانتقال الى القاهرة تسوية مجزية \*
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين فى المقر الدائم لجامعة الدول العربية فى القاهرة فى حالة فقدانهم لوظائفهم عند نقل الجامعة الى القاهرة تسوية مجزية \*
- تكليف لجنة برئاسة السيد طارق عزيز وعضوية وزراء خارجية مصر وتونس والمغرب وسلطنة عمان والامين العام لدراسة التدابير الكفيلة بتنفيذ بنود هذا القرار ورفع تقريرها فى هذا الشأن الى مجلس الجامعة فى دورة انعقده فى سبتمبر ١٩٩٠ بتونس \*

وتنفذا لهذا القرار باشرت اللجنة الوزارية الخماسية اعمالها بان اتفق وزراء الخارجية على تكليف لجنة خبراء من الدول اعضاء اللجنة على تنفيذ المهمة وعقدت هذه اللجنة اجتماعين فى بغداد فى ١٣-١٤ يونيو و٢٨ يوليو ١٩٩٠ ، واعدت تقريرها الذى تضمن الجدول الزمنى والاجراءات والترتيبات اللازمة لعودة الجامعة واجهزتها الى المقر الدائم ولكن اللجنة فشلت فى الاتفاق حول المقصود بمفهوم "المركز الاخر" الوارد فى قرار مجلس الجامعة \*

وتلخصت وجهة النظر المصرية فى الاتى : انه لا يمكن اعتبار مفهوم "مركز اخر" نوعا من المقر ولا حتى مقرا فرعيا للجامعة ذلك ان قرار مجلس الجامعة لا يعدل الميثاق الذى لا يشير الا الى مقر واحد دائم للجامعة بالقاهرة وعلى ذلك فما يمكن الشاؤه بقرار من المجلس هو كل مادون ذلك المقر ومن الناحية السياسية فانه لما كانت الصيغة السياسية للقوار المعنى لمجلس الجامعة تقوم على تحقيق التضامن العربى بعودة الامور الى نصابها فان مصر تؤمن بان اى تفسيرات يشتم منها استهداف تفيت الامانة العامة لم تكن واردة فى ذهن المجلس ويقوم تصور مصر عن "المركز الاخر" على نوع من مكثب العلاقات العامة وحلقة وصل بين الامانة العامة فى القاهرة والمنظمات المتخصصة الثلاث التى نص عليها القرار \*

اما وجهة نظر تونس فتتلخص فيما يلى : ان قرار مجلس الجامعة حين نص على انشاء مركز اخر للجامعة قد اتخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد الذى طرأ على العالم العربى حتى يستوى العمل العربى المشترك كل ابعاده بما فيها البعد المغاربى وحيث ان العمل العربى المشترك يتوزع على الجالين السياسى والتنموى فان المقترح هو ان يعود المحور السياسى - وهو الاصل - بكامله الى المقر الدائم ويسند الى المركز الاخر فى تونس كل مايتعلق بالوظيفة التنموية للجامعة وبالتالي يكون المركز الاخر فرعاً للامانة العامة يشمل ادارات عامة ومجالس متخصصة ومحكمة الاستثمار العربية وتشمل

الإدارات العامة كلا من الإدارات الاقتصادية والإدارة الاجتماعية إضافة إلى إدارة عامة لتسيير المركز ماليا وإداريا وترى تونس أن يضم المركز الآخر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى كافة المجالس العربية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب المنظمات الثلاث المسماة في قرار مجلس الجامعة .

وقد فصل قرار المجلس في دورته الطارئة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ في هذا الخلاف فصدر قرار نقل مقر الجامعة بالجملح الدول الحاضرة الاثنى عشرة وهي مصر وسوريا ولبنان والصومال وجيبوتي والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي الست وذلك على اساس ان يضم المركز الآخر للجامعة في تونس المجالس والمنظمات التي تقرر البقاء في تونس إضافة إلى مكتب للعلاقات العامة والمراسم ويكون حلقة وصل بين الامانة العامة في القاهرة وهذه المنظمات وبذلك يكون المجلس قد انحاز تماما لتفسير مصر للقرار الاصلى رقم ٩٨٣ ب مجلس الجامعة في مارس ١٩٩٠ .

ويمكن اعتبار القرار الاخير للمجلس في دورة سبتمبر الطارئة احدى ثمرات ازمة الخليج صحيح ان مصر قد دافعت عن وجهة نظرها ذاتها قبل انفجار الازمة وبعدها الا ان التوافقات العربية كانت من الأرجح ان تؤدي إلى تفسير وسط بين وجهتي النظر المصرية والتونسية ان لم تقسم ازمة الخليج الدول العربية وتضمن لمصر اخلية تلقائية حول هذا الخلاف، وقد ترك هذا الانشقاق اثره الكبير على اداء مؤسسات الجامعة فقد عقدت الدورة العادية لمجلس الجامعة في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ على مستوى المندوبين الدائمين وحضرها جميع الدول العربية غير انه قد تقرر "لعلها" على اساس الحجة القائلة بالشمال الدول العربية باعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

اما الدورة الطارئة الاخيرة للمجلس فقد عقدت في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠ في عقاب مذبحة القدس والمناقشة عدوان اسرائيل على المسجد الأقصى وثار خلاف عنيف حول البيان الختامي بسبب اصرار منظمة التحرير واليمن والاردن والعراق على ادانة الولايات المتحدة لدورها غير المباشر من المذبحة ورفض دول الخليج لاقتراح الادانة والامر المتكرر والملافت للنظر في اعمال هذه الدورة الطارئة هو ان دول المغرب العربي لم تنسحب مثلما فعلت وفود الاردن واليمن والمنظمة والسودان والعراق وامكن الوصول الى حل وسط حول القرارات والبيان الختامي بتوسط دول الغرب العربي وبعد ان كساد الاجتماع ينهار بسبب المواجهات العنيفة بين الوفود وخاصة وفدي اليمن والسعودية وفدي المنظمة وسوريا .

اما الاجتماع غير الرسمي لوزراء الخارجية العرب في نيويورك يوم ٣ أكتوبر ١٩٩٠ فقد شهد بدوره عددا من المواجهات العنيفة غير ان الحضور كان اجماعيا باستثناء العراق التي انسحبت ولدها بسبب رئاسة الكويت للاجتماع غير انه لم يخرج بنتائج هامة على صعيد المبادرات الخاصة بالتسوية السلمية لازمة الخليج وضاعت بذلك فرصة ثينة لحدوث توافق عربي حول هذه التسوية او حتى دور عربي محدد ومميز في الادارة الدولية للامنة واذا اخذنا بمجموع المبادرات والجهود الدبلوماسية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف العربية لوجدنا ان الافكار الرئيسية التي تضمنتها كانت كما يلي:

- التركيز على اولوية تحاشي الانفجار العسكري للامنة من خلال اجراءات تمهيدية وعملية تقوم في النهاية على سحب القوات الامريكية والاجنبية عموما واستبدالها اما بقوات عربية او قوات تابعة للأمم المتحدة في منطقة الخليج وخاصة السعودية .

- الفصل بين مسألة الانسحاب العراقي من الكويت ومسألة ضمانات امن دول الخليج الاخرى فركزت معظم المبادرات على امكانية تقديم ضمانات امن للسعودية وربما بقصد اقتناعها بالتخلي عن الحل العسكري للامنة وجعل مسألة الجلاء العراقي عن الكويت مسألة تفاوضية .

● وفيما يتصل بمسألة الكويت سعت اكثرية المبادرات العربية للتمييز بين جلاء القوات العراقية من ناحية وطبيعة الحكم في دولة الكويت من ناحية ثانية ومدى او درجة استقلال الكويت عن العراق من ناحية ثالثة ونصت اغلبية المبادرات صراحة او ضمناً على الانسحاب العراقي غير انما اختلفت في تعيين طبيعة الحكم فقفز اغلبها على عودة الحكومة الشرعية وتبنت في المستقبل صياغات مختلفة لحكم بدليل عن اسرة الصباح كما ان اكثرية المبادرات العربية فرضت صراحة او ضمناً ان تكون للعراق في الكويت حقوق مميزة ذات طبيعة سيادية او اقليمية وكان ارضاء مطالب العراق الاقليمية في جزيرتي وربة وبويان ومطالبها المالية والنפטية قائما مشتركا بين هذه المبادرات والواقع ان هذا التمييز والاصرار على حقوق تاريخية او اقليمية للعراق في الكويت كان وراء فشل معظم المبادرات العربية حتى في مجرد لفت نظر الاطراف الدولية المؤثرة وفي القناع السعودية التي اصررت على عودة الحكم الشرعي للكويت .

- واشتملت بعض المبادرات العربية على نوع او اخر من النواع الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وتحريك القضية الفلسطينية على طريق التسوية السلمية .
- المرحلة الرابعة : انهاء دبلوماسية الدور العربي :

جدد الملك المغربي دعوته لعقد قمة عربية مصغرة بين الاطراف المباشرين والقريبين من الازمة تناولها قمة عربية عامة لوضع اتفاقية سلام يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠ على انه مع صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ كانت كل الاطراف العربية المؤثرة قد اعلنت عن ياسها بصورة او اخرى من الحل السلمي والمحصرات المبادرات العربية للتسوية السياسية والدبلوماسية لأزمة الخليج ولم تؤد دعوة الرئيس الامريكى بوش لوزير الخارجية العراقي للالتقاء به في واشنطن واستعداده لايفاد وزير خارجيته للالتقاء بالرئيس العراقي لاجراء حوار حول ازمة الخليج سوى لتحريك بسيط لروح المبادرة لدى الاطراف العربية المؤثرة والواقع ان اكثرية الدول العربية قد رحبت بهذه المبادرة الامريكية بعد اعلانها مباشرة في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ الا ان اكثرها لم يتوقع ان تسفر مبادرة الحوار هذه عن مخرج دبلوماسي لازمة وعلى حين قرأها المناهضون للعراق باعتبارها اعترافا من الولايات المتحدة بافضلية الخيار السياسي وكعلاصة للضعف فان المناهضين للعراق حاولوا اخفاء احباطهم بسبب عدم مشورة الرئيس الامريكى لهم قبل اعلان هذه المبادرة ويمكن القول ان التحرك العربي الوحيد والاخير ( قبل الفجار الحرب ) لتحريك الازمة سلمياً هو جولة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في الفترة ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٠ شملت إيطاليا وفرنسا واسبانيا والمغرب وموريتانيا وواجهت جهود الرئيس الجزائري حائطا من اليأس واحبطت اماله في استكشاف قواسم مشتركة والمساعدة على التوافق حول ضرورة اجراء حوار عربي - عربي للهاء الازمة واضطر للاعتراف في البيانين الرسميين اللذين صدرا عن زيارته لكل من دمشق والقاهرة بأنه " لا يوجد حل عربي منفصل عن الحل الدولي للازمة " وكان هذا الاعتراف مقدمة واضحة لقمة مصراته بين رؤساء مصر وليبيا والسودان في ٣ يناير ١٩٩١ وبالتالي فاننا لم تتناول الازمة بقصد إيجاد مبادرة عربية ولم تسفر عن توافق حول الموقف العربي من الازمة او الاكادمية الدولية لها وكان هذا الاعتراف نفسه وراء اقدام الملك حسين في بداية يناير ١٩٩١ على القيام بجولة اوروبية شملت المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا والمانيا ولكسمبرج لاتقاء القادة الاوربيين بأكاديمية نزع فتيل الحرب والوصول الى حل وسط للازمة وهو ما فشل فيه وكذلك فشلت مجموعة من المحاولات المتفرقة - الاقل اهمية - من جانب عدة دول عربية اخرى لتحريك الازمة سلمياً سواء من خلال مشاورات عربية او مفاوضات مع اطراف اوروبية ،والواقع ان الفترة الفاصلة بين



قرار مجلس الأمن المذكور وانفجار حرب الخليج قد شهدت تصلبا في المواقف على جانبي المواجهة العربية - العربية وربما بدرجة اشد من تصلب مواقف اطراف دولية عديدة ففي اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي يوم ٥ ديسمبر ١٩٩٠ تم الاعلان عن الاتفاق على استراتيجية عسكرية لمواجهة العدوان العراقي على الكويت وتعهدت دول المجلس بتحرير الكويت مهما كانت التضحيات وفي قمة المجلس في ٢٢-٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ في الدوحة اضافت الدول الست الى ضرورة الانسحاب الفوري من جميع الاراضي الكويتية دون قيد او شرط وعودة السلطة الشرعية قبل نفاذ فترة السماح التي حددها مجلس الامن في ١٥ يناير ١٩٩١ ضرورة التزام العراق بدفع تعويضات عن اضرار الغزو وفي رابع اجتماع لتنسيق المواقف بين وزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية في ٦-٦ يناير ١٩٩١ حلت الدول الثلاث كامل مسئولية الموقف المتأزم للعراق .

واعلن في القاهرة ودمشق ان القوات المصرية والسورية ستشارك في العمليات العسكرية لتحرير الكويت اذا اصبح من الضروري شن الحرب لهذا الغرض ومثل ذلك بعد تحولا هاما عن المواقف السابقة للدولتين التي حددت مهمة قواتهما في السعودية بالواجب الدفاعي وعلى الجانب الاخر استمرت في الاصرار على ان مسألة الكويت منتهية وغير قابلة للتفاوض ففي خطابه في ٦ يناير اعلن الرئيس العراقي " ان ضم الكويت للعراق نهائي وان الكويت هي المحافظة التاسعة عشر للعراق حاضرا ومستقبلا " وكان العراق قد هدد في نوفمبر بأنة سيهاجم كل الدول العربية التي تشارك في القوات متعددة الجنسيات الموجودة في الخليج وان " الضربة العراقية ضد مصر والسعودية بالتحديد ستكون مدمرة " وكذا ايدت عدة اطراف عربية استعدادها لحوض غمار الحرب الى جانب العراق فاعلنت منظمة التحرير في ٢٤ ديسمبر ان " المنظمة ستقاتل مع العراق اذا دللت الحرب في الخليج " واعلنت اللجنة الوطنية الجزائرية لمساندة الشعب العراقي في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ ان " ٤٠ ألف متطوع جزائري مستعدون للتوجه للعراق " وصدر عن موريتانيا اعلان مشابه الى جانب موقف رسمي مفاده التأييد الكامل للعراق في موقفه من الازمة و اضاف حماس الحركات الشعبية والمنظمات الحزبية والتنشكيلات الاسلامية السياسية في الدول العربية الثمان المعارضة لقرارات قمة القاهرة تأييدا للعراق مزيدا من التصلب على المواقف العربية ووصلت الخصومة بين " الائتلافين الكبيرين " في الساحة العربية حدا اهتز معه ماكان يعتقد انه من الثوابت التاريخية - العاطفية والسياسية - للعرب اذ اتسم الموقف الثابت لمصر منذ ازمة الخليج بمعارضة تدخل اسرائيل في الازمة معارضة تامة حتى ولو على سبيل الرد على هجمات عسكرية عراقية وكان اقوى تعبير عن هذا الموقف تصريح الرئيس مبارك في ٨ يناير ١٩٩١ بان مصر لا توافق على تدخل اسرائيل في حالة نشوب حرب في المنطقة وان اسرائيل اذا تدخلت ستأخذ مصر موقفا محالفا وعندما اقترب الموقف من الانفجار اعلن الرئيس مبارك في ١٣ يناير ١٩٩١ انه " يحق لاسرائيل الرد اذا هاجمها العراق " واتخذ الموقف السوري مسارا مشابها فكانت سوريا قد حذرت اسرائيل في ١٣ يناير ١٩٩١ من التدخل في ازمة الخليج حتى لو نفذت العراق تهديدها وهاجمت اسرائيل ولم يمض اسبوع واحد على هذا التصريح عندما اعلنت سوريا في ٢١ يناير ١٩٩١ ان " الرئيس العراقي صدام حسين يشنه هجمات صاروخية على اسرائيل لن يجر دمشق الى حرب ضد اسرائيل وهو يماثل اشارة واضحة الى قبول سوري لقيام اسرائيل بالرد على هجوم العراق الصاروخي عليها .

والحقيقة ان افعال دبلوماسية الدور العربي بعد افعال دبلوماسية الحل العربي قد الفضى الى واقع سياسي ونفسي مذهل يتسم بتسليم كامل امام انفجار حرب الخليج لقد اصدرت عواصم عربية عديدة بيانات رسمية بادانة الحرب وعبرت تصريحات ومظاهرات رسمية وحزبية في طرابلس وتونس والجزائر وعمان وصنعاء عن الغضب الشديد لمشاركة اطراف

عربية في الحرب الامريكية ضد العراق على ان تلك المواقف المناهضة للحرب على المستويين الرسمي والشعبي لم تحمّل نقلا سياسيا كبيرا بل انما وقد استعجرت الحرج من تصلب الموقف العراقي ازاء مسألة الانسحاب من الكويت قد جاءت اقل كثيرا مما كان متوقعا وظهر العالم العربي بأسره وكأنه عاجز عجزا تاما عن التأثير على مجرى الاحداث بمنع الحرب او وقفها او مجرد رسم خطوط حمراء وفرض ضوابط لا ينبغي تخطيطها عندما تنشّ فعلا وربما كان الاستثناء الوحيد لذلك المعجز الشامل عن موقف الحرب بعدما تفجرت في السابع عشر من يناير هو قيام دول المغرب العربي بتقديم طلب رسمي لمجلس الامن بوقف الحرب مؤقتا لاتاحة الفرصة للحلول السياسية وهو ما رفضه المجلس بسبب معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ٢٥ يناير ١٩٩١ وبعدما رفض الرئيس العراقي مبادرة الرئيس السوفيتي جورباتشوف في ٢١ يناير ١٩٩١ .

ووصلت العلاقات بين اطراف الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية الى ادنى مستوى في تاريخها ولم تعد فجوة المواقف مقصورة على تعارض الاجتهادات حول سبل حل الازمة بل توسعت لتصبح مشاركة فعلية او رمزية في حرب اهلية وإعلامية وسياسية عربية وان دولة عربية واحدة باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية لم تنضم رسميا او ماديا للجهاد العسكري العراقي غير ان الدول العربية الثماني التي تحفظت او امتنعت او عارضت قرارات قمة القاهرة قد مارست نوعا من اعمال الحرب الرمزية والمعنوية ضد الدول العربية التي شاركت ماديا في الحرب " متعددة الجنسية " ضد العراق وهدف تحرير الكويت اى مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي ان ضراوة المعارك العسكرية " متعددة الجنسية" لم تكد تخفى ان العرب قد اشتبكوا في حرب اهلية عسكرية وسياسية وإعلامية ، وكان النظام العربي قد انفجر بالفعل . وهكذا لم توفق الدول العربية وجامعة الدول العربية في احتواء الازمة في النطاق العربي . . . ودرء الأخطار التي تؤثر في مستقبلها ويات واضحا أن مقدراتها تتدخل فيها قوى أخرى وأصبح واضحا أن الحل يتحرك في اتجاه استخدام القوة العسكرية ، وما يصاحبه من محاذير وأصبح التباين في مواقف هذه الدول وردود أفعالها وحركتها معبرا عن التناقضات بما وبدأت النظم العربية ضعيفة هشة أقل استعدادا لاتخاذ موقف حازم منها الى السعي الى المصالحة وغالبا ما اتسمت اجتماعات القمة في الماضي بالعزم على عدم اتخاذ أى قرار بشأن المشكلات التي تناوّلها لكن البلدان العربية كانت في وضع بالغ الحرج هذه المرة عاجزة عن اخفاء ازدواجيتها<sup>(١٠٤)</sup> .

<sup>(١٠٤)</sup> الملف السري لحرب الخليج . . . تأليف بيرواليجر ، ايريك لوزان - ترجمة محمد مستجير .

## خلاصة الباب الثاني

لاشك أن أزمة الخليج ( اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس ) قد هزت وجدان العالم كله . . . وجذبت انتباه جميع القوى الإقليمية والعالمية وخاصة في مرحلة يقترب العالم فيها من تحول ومنعطف حاد نحو واقع جديد هو انعكاسا لظروف وتطورات القوى العالمية في هذه المرحلة .

وليس بمفاجأة أن يحتل الشرق الأوسط موقع الصدارة في هذه المرحلة فهو المسرح الذي يكاد ينفرد بسمة عدم الاستقرار والتوتر على مدى أكثر من نصف قرن فآزمة الخليج تعد أحد تلك الأزمات التي فجرها معطيات هذا المسرح في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ حيث أقدم العراق على عملية غزو لدولة الكويت فحدث بذلك انتهاكا لشرعية النظام الدولي وصعدا في هيكل البيت الإقليمي وتهديدا مباشرا للأمن القومي العربي .

ولقد جاء رد الفعل العالمي كظاهرة غير مسبوقة في الأزمات الدولية حيث توافقت الإدانة لعملية الغزو وتوالت قرارات الأمم المتحدة المنسجمة واهداف ومطالب المجتمع الدولي الراضة لسياسة القوة واستخدام العنف في حل النزاعات الإقليمية والدولية .

ورغم تكاتف الجهود الدولية والإقليمية فقد ظل العراق ماضيا في ممارسة التشدد ورفض لداءات السلام متخذًا من خط التصعيد وسياسة فرض الأمر الواقع منهجا وأسلوبا في مجال إدارته للأزمة مما دفع بالمجتمع الدولي الى التدرج بإجراءات رد الفعل بفرض العقوبات الاقتصادية وتطبيقها عبر الحصار البحري والجوى مع التلويح بإمكانات التصعيد في قرارات الأمم المتحدة لتشمل استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .

وعلى صعيد التحرك السياسي المصري ورغم كثافة الجهود الدبلوماسية على المستوى الفردي والثنائي والإقليمي والجماعي عربيا ودوليا وتوظيف كل القوى المتاحة من اجل التوصل الى مخرج أو إيجاد وسيلة لتسوية تلك الأزمة بعيدا عن خيار القوة والعنف الذي بدا ان تطورات تدفع للأزمة نحوه ولم تنجح تلك الجهود لتحقيقه باعتبار ان المشكلة تتعلق بمبادئ شرعية اقراها النظام الدولي غير قابلة للمساومة .

### الموقف العربي والإقليمي من الأزمة :-

أظهر البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة في ٣ أغسطس ٩٠ أول رد فعل جماعي لدول الخليج تجاه الأزمة ، فقد طالب البيان بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية ، كما أعلن عدم الاعتراف بنتائج العدوان ، وهذين الطلبين قد أصبحا فيما بعد الركيزة الأساسية لموقف دول الخليج من الأزمة ، والجدير بالملاحظة هنا أن المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي كان يرى منذ وقت مبكر أن الأزمة أكثر من أن تحل في إطار جامعة الدول العربية ، ولتفادي ذلك أصدر وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بيانًا أكدوا فيه أن مفهومهم للفقرة السادسة من قرار مجلس جامعة الدول والقاطع برفض أى تدخل أجنبي في الشؤون العربية ، لا يعني أن يدخل ضمن ذلك الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها - حيث أن الأمم المتحدة تعتبر الهيئة الدولية المعنية قانونًا بحفظ الأمن والسلام العالمي وأن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى أو مفهوم التدخل الأجنبي .

وبناء على ذلك يمكن تلخيص موقف التحرك الخليجي لمواجهة المشكلة خاصة بعد ما كشف الغزو العراقي عن أزمة هيكلية في نظام المجلس وفشله في توفير مظلة حماية إقليمية لأعضائه في الآتي :-

### على المستوى السياسي :

الموافقة على قرار قمة الدول العربية الطارئة والذي عقد في ١٠ أغسطس بحضور جميع الدول العربية عدا تونس والذي أدان العدوان العراقي على الكويت وطالب العراق بسحب قواته منها

الموافقة على قرارات مجلس الأمن بكامل بنودها •

لا مساومة على الشرطين الأساسيين الذين تعتمد عليهما أية مفاوضات سلمية وهما الانسحاب وعودة الشرعية •

يظل الطريق مفتوحاً لأي حل سياسي للمشكلة •

الموافقة على جميع العقوبات السياسية والاقتصادية ضد العراق •

### على المستوى الاقتصادي :

دعم المصارف والمؤسسات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي ، لتقليل الآثار السلبية للأزمة مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية والقبول المتبادل لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه •

الموافقة على حجم المساعدات المالية التي ستقدم للدول المتضررة من الأزمة بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق •

### على المستوى العسكري :

السماح بتواجد قوات الائتلاف الدولي في منطقة الخليج وذلك سواء كانت قوات عربية بناء على طلب دول مجلس التعاون وعلى رأسهم السعودية أو كانت قوات أجنبية طبقاً لقرارات مجلس الأمن ، وذلك بمهمة الدفاع عن أراضي دول المجلس ضد أي أعمال عدائية عراقية ، وكذا الاستعداد لتحرير الكويت بالقوة العسكرية إذا ما تطلب الموقف ذلك •

تم دراسة الترتيبات المتعلقة بتحرير الكويت بالدراسة التفصيلية للوضع العسكري والقتالي لجيوش دول المجلس والدور الذي ستقوم به إذا ما تطلبت الحاجة ذلك •

تم إعادة دراسة استراتيجية الدفاع المشترك والتي كانت قد وضعت في قمة مسقط عام ١٩٨٥ وذلك بغرض دراسة كيفية الاعتماد على جيوش دول المجلس لتكون قادرة على مواجهة أي ظروف مشابهة مستقبلاً •

### التحرك المصري لمواجهة واحتواء الأزمة :-

كان تدرج تصاعد التحرك المصري تجاه المشكلة تدرجاً منطقياً بعدما مثلت أزمة الغزو العراقي للكويت تحدياً كبيراً للدور المصري ومكانته العربية ، علاوة على ما شكلته المشكلة من حرج سياسي ومعنوي شديد للقيادة المصرية بسبب ما الطوت عليه طريقة الغزو من تضليل للقيادة المصرية مع محاولة لاحتواء الدور المصري وتحييده من خلال مجلس التعاون العربي •

بدأ التحرك المصري فور تقديم مذكرة وزير خارجية العراق لأمين عام جامعة الدول العربية في ١٥/٧/٩٠ والتي أعقبها رد الكويت ، ودعت مصر الى ضبط النفس وإعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربي ، وأعقب ذلك زيارة الرئيس مبارك لكل من العراق والكويت والسعودية والتي أحرزت ظاهرياً نجاحاً ملموساً •

صدر بيان مصر في ٣ / ٨ / ١٩٩٠ برفض الغزو العراقي للكويت بعد التأكيد من عدم جدوى الاتصالات مع العراق ثم كانت دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر قمة عربي خلال ٢٤ ساعة ، والذي كانت قراراته بأغلبية ١٢ عضواً من ٢٠ حضروا القمة ، وقد رفضت كل من العراق وفلسطين وليبيا القرارات بينما تحفظت السودان والأردن وموريتانيا ، في حين امتنعت عن التصويت كل من الجزائر واليمن ، ولم تحضر تونس •

استجابة القيادة المصرية لطلب السعودية بإرسال قوات عسكرية مصرية في إطار قرارات القمة العربية وضمن القوة العربية المساندة للقوات السعودية ، بالإضافة لإرسال قوات مصرية الى الإمارات •

دعم الكويت من خلال عدة وسائل تمثلت في توجيه بث إذاعي لشرح خطورة أبعاد الأزمة لكل من الشعب الكويتي والعراقي ، كما تم إعادة إصدار جريدة الأنباء الكويتية من القاهرة ، وكذا دعوة أمير الكويت لحضور مؤتمر قمة القاهرة مع الإبقاء على السفارة المصرية بالكويت وعدم نقلها للعراق ، وكذا تم تشكيل وتدريب لسوء التحرير الكويتي بمصر •

استمرار التشاور العربي والدولي محاولة احتواء الأزمة وحلها سياسيا •  
دعوة العراق الى إعادة الحسابات والاستجابة لصوت العقل لما يتهدد العراق والأمن العربي لخطر حقيقي وذلك من خلال البيانات والتصريحات التي وجهها الرئيس مبارك الى الرئيس العراقي •

### التحرك السوري لمواجهة واحتواء الأزمة :

بدأ الموقف السوري متفاعلا ومتجاوبا منذ اللحظة الأولى للغزو ، فقد أدانت سوريا الغزو والآثار السلبية الناتجة منه وطالبت بانسحاب العراق وعودة الحكومة الكويتية الشرعية •

توثيق العلاقات السورية - المصرية - السعودية مع تنسيق وجهات النظر تجاه المشكلة •  
الاستجابة لقرارات القمة العربية وإرسال قوات عسكرية سورية الى السعودية مع التركيز على أن هداف هذه القوات دفاعي بحث بقصد ردع العراق عن تهديد أراضي السعودية ، وليس للمشاركة مع قوات الائتلاف في حرب العراق اذا اندلعت الحرب •

### موقف كل من الأردن واليمن والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية :-

#### موقف الأردن :

تراوح الموقف الأردني من المشكلة بين اتجاه التأييد الكامل للعراق واتجاه البعد النسي عن خط هذا التأييد ، ومن هنا يمكن إيجاز موقف الأردن من المشكلة في النقاط التالية :

تأييد السياسة العراقية والتركيز على التدخل الأجنبي في المنطقة والمطالبة باحتواء الأزمة في إطار البيت العربي  
إبراز مخاطر التهديد الإسرائيلي للأردن خلال مرحلة وقوع الأزمة ردا على لعمدة التهديد الإسرائيلي اذا ما هاجم العراق إسرائيل •

بدل المساعي لتبني موقفا وسطا بين اتجاهي مهادنة النظام العراقي ومحاولة إثبات حسن النية تجاه قرارات المجتمع الدولي •

#### موقف اليمن :

يمكن رصد موقف اليمن في النقاط التالية :-

الالتزام بالحرص على تعريب القضية وعدم تدويلها مع القبول بالثوابت العربية المتعملة في ضرورة الانسحاب العراقي  
عودة الشرعية للبلاد •

التحول نحو دعم وتأييد العراق ( ليس ضد الكويت ) ولكن ضد التكتل الدولي المضاد للعراق •

#### موقف السودان :

يمكن القول بأن الأوضاع الداخلية في السودان كان لها تأثير على موقف حكومته العسكرية في مواجهة المشكلة  
فالتيار السياسي الوحيد داخل السودان والذي يدعم حكومته وهو الجبهة الاسلامية يتخذ موقفا معاديا للتدخل

الأجنبي ولكن الأرجح أن هذا العامل الداخلي لم يكن هو الحاسم في موقف السودان بل كان مساعداً للعامل الرئيسي الذي يتمثل في العلاقات العسكرية القوية بين السودان والعراق والذي أصبح أهم مصدر لتسليح السودان ودعمه عسكرياً في حرب الجنوب ومن هنا يمكن تفسير موقف السودان المؤيد ضمنياً للموقف العراقي

### موقف منظمة التحرير الفلسطينية :

يمكن إيجاز الموقف الفلسطيني في النقاط التالية :

تأييد الحل الذي يضمن سلامة أراضي وأمن العراق والمنطقة العربية بأسرها •  
رفض حل الخلافات العربية بالقوة مع احترام وجهه النظر السعودية بحماية ذاتها وأراضيها بمعاونة أشقائها العرب •  
التقدم بمشروع سلام لبي - فلسطيني والذي لم يلق قبولا ، علاوة على أن بيانات المنظمة والتي اتصفت بالغموض حيناً وبالتناقض حيناً آخر، ترك تأثيراته على الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة وعلى الفلسطينيين في منطقة الخليج وكذا على مصداقية منظمة التحرير ، حيث أن تأييدها للموقف العراقي يعنى تأييدها لاحتلال أراضي الغير بالقوة •

### موقف دول المغرب العربي :

ان ردود فعل ومواقف دول المغرب العربي وخاصة بعد تصويتهم على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة ، قد أثارت الاهتمام والساؤل ، حيث عبر تصويتهم عن حصة مواقف بعدد الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ، بل تساهلت مواقفهم بصورة حادة وتبدلت بوضوح مع التطورات المتسارعة في الأزمة •

### الموقف الليبي من الغزو العراقي للكويت :

أعلنت ليبيا أن أى تدخل خارجي في الراح سيعتبر اعتداء على الأمة العربية ، كما أكد يها أن السياسة النفطية لبعض الدول في المنطقة أضرت بالمصالح الاقتصادية للأمة العربية ، وقد أعلنت تونس عن قلقها البالغ حيال الأزمة وأنها ترى أنه من الضروري أن يسحب العراق قواته لتوفير الشروط المناسبة للحل السياسي للمشكلة •  
وقد أصدرت الجزائر بياناً يدين بشدة العدوان العراقي على الكويت وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الغازية دون قيد أو شرط مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلالها •

وكذلك كان موقف المغرب ، أما موريتانيا فقد مال موقفها الى عدم ادانة العراق على الرغم من تأكيدها لمبدأ رفض استخدام القوة لحل المنازعات بين الأشقاء •  
الموقف من قرارات القمة العربية بالقاهرة :

ويبرز هنا التضارب الشديد في موقف دول المغرب العربي من قرارات هذه القمة ففي حين وافقت المغرب على القرارات امتنعت الجزائر عن التصويت وتحفظت موريتانيا عليها وعارضت ليبيا بينما تعيبت تونس عن القمة أصلاً •  
وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى عدم وجود موقف موحد لدول اتحاد المغرب العربي ، فقد كان امتناع الجزائر بسبب الرغبة في إدخال بعض التعديلات على القرارات لتحصل على أغلبية عربية كبيرة ، وكان تحفظ موريتانيا بسبب علاقتها الوثيقة مع العراق ، أما ليبيا فقد عارضت نتيجة لطلب السعودية لاستدعاء قوات أجنبية الى المنطقة ، وأخيراً تونس بسبب أنها أرادت تأجيل المؤتمر أيام قليلة شاملة التوصل الى اتفاق مع الرئيس العراقي ، يحفظ حقوق أطراف الراح ويصون وحدة الأمة العربية •

## الموقف الإقليمي لمواجهة الأزمة :-

• يقصد به موقف كل من إيران وتركيا وإسرائيل تجاه الأزمة .

### موقف إيران

كان موقف إيران هادئاً إلى حد كبير في الأيام الأولى للغزو مع توجيه انتقادات قاسية إلى الأسرة الحاكمة في الكويت حدث تغير في الموقف الإيراني بعد زيارة وزير خارجية إيران لسوريا في ٦ / ٨ / ٩٠ حيث أعلن وزير خارجية إيران أن بلاده لا تقبل أي تعديل في الحدود الكويتية سواء برأ أو بحراً ومن هنا أعلنت إيران رفضها لقرار العراق ضم الكويت

بعد التنازلات العراقية التي أعلنها الرئيس صدام حسين في منتصف أغسطس بقبول الشروط الإيرانية حول تسوية مشكلات الحرب بين البلدين وهي قبول العراق انسحاب قواته الموجودة داخل الأراضي الإيرانية مع قبول اتفاقية ١٩٧٥ الخاصة برسم الحدود بين البلدين ( كان هذا البند هو سبب الحرب بين البلدين والتي استمرت ثمانية أعوام ) إضافة إلى التبادل الفوري للأسرى ، وحيث أن هذه التنازلات تمثل انتصاراً إيرانياً ، فقد رحبت إيران بالعرض العراقي إلا أنها حرصت في الوقت نفسه على التفرقة بين مشكلتها مع العراق وموقفها من غزو الكويت السابق ذكره .

ومن هنا كان موقف إيران بعد ذلك موقف انتقاري لما سوف تسفر عنه الأحداث التي حتى لا تغلق الباب أمام العلاقة مع العراق أو مع الدول العربية أو مع المجتمع الدولي .

### موقف تركيا

بمجرد وقوع الغزو سارعت تركيا بإدائته وطالبت بسحب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية لها ، إلا أنها تعمدت عدم اتخاذ أي إجراءات مضادة ضد العراق انتظاراً للحصول على المقابل من الولايات المتحدة أو من الدول العربية لتعويضها عن الخسائر الاقتصادية التي ستعاني منها نتيجة للمقاطعة الاقتصادية ضد العراق ، بعد تمهيدت الولايات المتحدة لتعويض تركيا عن خسائرها الاقتصادية المنتظرة ، وكذا رغبها للقيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا وتدعيم مطلبها للانضمام للجماعة الأوربية ، سارعت تركيا بالموافقة على إغلاق خط الأنابيب العراقي مع وقف العلاقات التجارية مع العراق ، وكذا السماح للولايات المتحدة باستخدام القاعدة العسكرية التركية ، بل أصبحت تركيا طرف أساسي في مواجهة العراق ، وهكذا جاء الغزو العراقي للكويت كفرصة ذهبية لتركيا لتحصل على ما تريد من المكاسب المختلفة .

### موقف إسرائيل

جاء الغزو العراقي للكويت ليقدم فرصة ذهبية لإسرائيل على كافة المستويات حيث يصعب حصر هذه المكاسب سواء على المدى القريب أو البعيد ، وسواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

### على مستوى الرأي العام العالمي :-

محاولة إقناع الرأي العام العالمي بأن الدول العربية لا تحترم مبادئ القانون الدولي وهي دول لا تعترف سوى بمنطق القوة ، ومن ثم فإن إسرائيل ليست سبب التوتر بالمنطقة .  
ضرورة حماية إسرائيل ضد الطموحات الشخصية لبعض الزعماء العرب ومن ثم تصبح إسرائيل هي السند الوحيد للدول الغربية لحماية مصالحها في المنطقة .

### على مستوى الرأي العام الإسرائيلي :

قبل الغزو كان الرأي العام الإسرائيلي يتقسم الى معسكرين ، الأول يؤيد الحل السلمي للصراع العربي - الإسرائيلي وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام ، والثاني يؤيد الاحتفاظ بالأرض واعطاء الحكم الذاتي للأفراد دون الأرض وقد أدى الغزو الى زيادة نفوذ المعسكر الثاني، وتوارى أنصار المعسكر الأول الى حد ما .

### على مستوى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية :

قامت اسرائيل باستغلال انشغال الرأي العام العالمي والعربي بعمليات قمع مكثفة للقضاء على البقية الباقية من أعمال المقاومة في الأرض المحتلة ، كما تم اضعاف قدرة سكان الأرض المحتلة على المقاومة لتجسدة لانقطاع التحويلات النقدية والعينية المرسلة اليهم ، وأخيرا قامت اسرائيل بزيادة أعمال التوطين لليهود والمهاجرين من الاتحاد السوفيتي " السابق " .

### على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية :

دعمت إسرائيل علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية وظهرت بظهر الحمل الوديع خاصة بعد ضمها بالصواريخ أرض / أرض العراقية ، مما أدى الى التعاطف الشديد معها والذي كان من نتيجته إمدادها بمسبل من المعونات الاقتصادية والعسكرية .

### موقف جامعة الدول العربية :

لم يحدث طوال مدة استغرت ٤٥ عاما وهي عمر جامعة الدول العربية أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبسوار من رئيسها على دولة عربية أخرى عضو في الجامعة واحتلتها بل وابتلعها تماما ، مما جعلها قضية غير مسبوقة في تاريخ النظام الاقليمي والعربي .

كان أول رد فعل للجامعة العربية هو انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول العربية في دورة غير عادية بالقاهرة في ٩/٨/٣٠ وأصدر في نهايته بيانا أدان فيه العدوان العراقي ورفض أي آثار مرتبطة عليه ، وتلأ ذلك انعقاد قمة عربية بناء على دعوة الرئيس مبارك في ٩/٩/٩٠ حيث اختتمت أعمالها في مساء نفس اليوم وصدر عنها بيان ختامي بادانة العدوان العراقي مع التأكيد على سيادة الكويت واستغلال أراضيها وكذا تأكيد الاجراءات التي تتخذها السعودية ودول الخليج لحق الدفاع الشرعي مع الاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لدرء أي عدوان محتمل على أراضيهم ، وأخيرا التأكيد على قرارات مجلس الأمن والصادرة حتى معاد انعقاد المؤتمر .

وقد وافقت على القرارات ١٢ دولة واعتضدت دولتان هما العراق وليبيا وتحفظت ثلاث دول هي السودان ، فلسطين ، موريتانيا بينما امتنعت الجزائر والأردن واليمن عن التصويت ، ولم تحضر تونس المؤتمر . ومعنى الاعتراض هو رفض القرارات جملة وتفصيلا ، أما التحفظ فهو أن تقبل الدولة القرار جزئيا وتحفظ على أجزاء فيه وطبقا للقانون الدولي ، فان الدولة المتحفظة لا تلزم بهذا الجزء الذي تحفظت عليه ، أما الامتناع فهو عدم قبول أو رفض القرار وهذا الموقف له أهمية عند التصويت حيث لا تدخل الدولة الممتنعة في تحديد النصاب القانوني الواجب توافره ليكون القرار صحيحا ، ومن ثم فان موقفها يساعد على صدور القرار وفي أول سبتمبر ٩٠ أصدر مجلس الجامعة خمسة قرارات بناء على الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول العربية التي وافقت على قرارات مؤتمر القمة السابق انعقاده في ٩/٨/٩٠ وكان ملخص القرارات هو التأكيد على استقلال الكويت وعدم الاعتراف بالغزو العراقي والآثار المترتبة عليه .



## وظهر ضعف دور جامعة الدول العربية في معالجة الأزمة كالاتي :

أن الجامعة العربية لا تملك وسيلة لفرض الحل العربي وضمان الانسحاب الكامل للعراق مع تصفية آثار الغزو ، فالجامعة العربية لا تملك غير وسيلة القوة المعنوية ، كما وان النظام العربي لا يملك قوة عسكرية رغم امتلاكه لها قانونا بناء على اتفاقية الدفاع المشترك .

أطاح الغزو بقدر لا يستهان به من الوفاق العربي وأحدث انقساماً بين دوله بل ان سفير الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة قدم استقالته من منصبه ، وأعلن أن الوضع العربي قد أصيب بحالة من الانقسام المريع الذي لم يسبق له مثيل ، وأصبحت الشرعية القومية بضربة عنيفة هدت أركانها ومقوماتها بدرجة صار معها من الصعب بل من المستحيل إعادة الأمور الى نصابها الصحيح .

مما لاشك فيه ان الجامعة العربية قد فشلت ، حيث ان النوايا تجاهها غير مخلصه وغير دائمة ، فتارة تطلب المرولة العضو ضرورة الالتزام بالتضامن العربي حين تكون في وضع الحاجة الى الجامعة العربية ، وتارة أخرى تضرب الدولة العضو - نفسها - هذا التضامن وتسخر من الجامعة اذا كانت الأغلبية ضدها .

وفي اطار رد الفعل على الصعيد العسكري فقد شهد مسرح الخليج اكبر عملية حشد استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية في خطوة لدعم اجراءات الضغط ورفع القدرة الدفاعية للسعودية والحد من مخاطر اقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات غير المحسوبة

وقد شكلت عملية احشد العسكري للقوى الدولية في مسرح الخليج وعلى اتجاهات اخرى محيطة به محورا مركزيا في حركة العراق المضادة على الصعيدين السياسي والعسكري باعتبارها مظهرا للتعبير عن النوايا الى جانب ما تشكله من تهديد مباشر لأمنه القومي .

وقد برز الدور الامريكى كلاعب رئيسي في مجال الأزمة حيث نجح الى حد كبير في تهميش باقي الأدوار المعنية بما سواء كانت إقليمية أو دولية من منطلق الرغبة في الانفراد بقوة عظمى تسعى لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بالمنظور الأمنى الذى يتلادم وعالم القطب الواحد الذى تأمل فيه.

ورغم ان التحرك الأساسى لمصر في هذا الاطار قد انطلق اولا من مظلة اقلية عربية وتحميا مع الاجماع الدولى شرقا وغربا في اداة العدوان واحتراما لمبادئ الشرعية والقانون الدولى الا ان هذا التحرك كان من المنظور العراقى يجرى في صدارة التهديدات المباشرة التى وضعها في اعتباره عند تخطيطه لاجراءات رد الفعل في نطاق ادارته لتلك الأزمة بكافة الادوات والوسائل المتاحة لديه .

وقد شكل الحشد المصرى والامريكى على وجه الخصوص في اطار التطورات مادة لهجوم العديد من دول المنطقة الا ان واقع الامر قد اوضح ان الذين اتخذوا من هذا الحور مسارا لحركتهم هم مجموعة الدول التى بادرت بشكل او بآخر في دعم العراق والوقوف الى جانبه مع بدء الأزمة من منطلقات بنيت على المصالح الذاتية والنظرة القاصرة لابعاد المتغيرات الدولية في العصر الراهن .

والواقع ان العراق قد مهد خلال مرحلة ما قبل الغزو لبناء الجسور مع العديد من دول المسرح (الاردن - اليمن - موريتانيا - السودان - ايران) واخيرا متوجها مصر في اطار مجلس التعاون العربى .

ولكن جاء موقف مصر المضاد لحركة العراق بمثابة مفاجأة له بكل المقاييس وعلى عكس حساباته التي بسى عليها خطط ومسار تحركه في مراحل ما بعد الغزو وبالتالي فقد دخل أزمة فقد السيطرة عليها وفشل مع تطورها في إيجاد منافذ او خيارات بديلة للخروج منها بقدر من المكاسب تجاوزا لأى ضغوط داخلية في المستقبل .

و في ظل الموقف الضاغظ والإصرار على تطبيق ما أقره المجتمع الدولي كان على القيادة العراقية أن تتخذ قراراً بالتنازل عن حقوق حاربت من أجلها ثمان سنوات مع إيران للتحرر من بعض القيود وإتاحة الفرصة لامتلاك أوراق جديدة في مخطط يستهدف مزيد من التصعيد والمواجهة والإصرار على رفض ارادة المجتمع الدولي .

وفي إطار تمسك العراق بموقفه حشد معظم التجميع القتالي لقواته المسلحة في مسرح عمليات الكويت مع الاستعداد لزيادة حجم تلك القوات في محاولة لإبراز مدى الإصرار على الإبقاء على الكويت كجزء من العراق في نفس الوقت الذي استمر طيه بالتلويح باستخدام القوة ضد مصادر الطاقة وتفجير المنطقة بصراعات جانبية .

وبالرغم من ذلك فقد ظلت الجهود السياسية لمصر والقوى العربية المختلفة موظفة لصالح تجنب المواجهة العسكرية إدراكا منها لتأنيجها الخطيرة ليس على العراق وحده ولكن على الأمة العربية كلها .

وبالتوازي مع الجهود السياسية استكملت عملية الحشد وبناء القدرات والقوات اللازمة للدفاع للعمليات (دفع الصحراء) . ثم كان قرار إباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) ليحقق من المنظور العسكري تدمير التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية في مسرح عمليات الكويت . . . واستعادة الشرعية . . مع فرض الإرادة الدولية على النظام لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية للعملية الاستراتيجية .

ولقد ولد الغزو العراقي للكويت ردود فعل متباينة بشدة على المستوى الإقليمي حيث خلقت الأزمة ما يشبه "حالة استقطاب حادة" في العالم العربي بين الدول التي أيدت العراق والدول التي ناهضته الأمر الذي دعا البعض الى وصف تلك الحالة بأنها "حالة حرب أهلية عربية" والواقع أن هذه البيانات الحادة في المواقف العربية من أزمة وحرب الخليج الثانية كانت نابعة في الأساس من تراكم أوجه الخلاف بين الدول العربية بشأن العديد من القضايا التي آثارها الغزو العراقي للكويت سواء تلك المتعلقة بمشروعية الخطوة العراقية أو المتعلقة بالخلاف حول مسألة الاستعانة بالقوات الأجنبية أو المتعلقة بالخلاف حول مسألة الربط بين الكويت وفلسطين على نحو ما فعلت القيادة العراقية ، أضف الى ذلك أن هذه الأزمة أثارت خلافا حادا حول طبيعة الخطوات الإجرائية التي يتعين اتخاذها لعلاج الأزمة التي نشبت بفعل الخطوة العراقية .

## الباب الثالث

### الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج

عـام:-

- أوضحنا في الباب الثاني أن رد الفعل العالمي جاء كظاهرة غير مسبوقة في الأزمات الدولية حيث تراكبت الادانة لعملية الغزو وتواترت قرارات الأمم المتحدة المسجمة وأهداف ومطالب المجتمع الدولي الراض لسباسة القوة واستخدام العنف في حل النزاعات الإقليمية والدولية .
- ورغم تكاتف الجهود الدولية والإقليمية .. فقد ظل العراق ماضياً في ممارسة التشدد ورفض لدعاءات السلام متخذاً من خطط التصعيد وسياسة فرض الأمر الواقع منهجاً وأسلوباً مما دفع بالمجتمع الدولي الى التخرج لإجراءات رد الفعل .. بدءاً بفرض العقوبات الاقتصادية وتطبيقها عبر الحصار البحري والجوى مع الطويح بإمكانية التصعيد في قرارات الأمم المتحدة لتشمل استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .
- وفي إطار رد الفعل على التصعيد العسكري .. فقد شهد مسرح الخليج أكبر عملية حشد استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية ، لدعم إجراءات الضغط ورفع القدرة الدفاعية للسعودية والحد من مخاطر وإقدام القيادة العراقية لمزيد من الإجراءات الغير محسوبة .
- وقد شكل الحشد المصري والسوري بالإضافة الى الدور السعودي ركيزة القوة العربية والدور العربي الفاعل في هذه العمليات جنباً الى جنب مع القدرات المتاحة من باقي الدول العربية .
- ومع تطور الموقف .. حاولت الأمة العربية أن توظف قواها لتجنب الأمة أخطار العمل العسكري الذي أصبح وشيكاً مع تعنت القيادة العراقية ورفضها الاستجابة للمجتمع الدولي للانسحاب من الكويت وإعادة الشرعية لها
- وقد فطنت الشرعية الدولية لاقرار العمل العسكري منذ مؤتمر القمة العربي الذي أجاز لكل من الكويت والسعودية والإمارات حق الدفاع عن النفس وحق الاستعانة بالقوات الصديقة والشقيقة ولذلك فان الدور العسكري العربي بدأ يتبلور منذ ذلك الحين ، حيث جاء متمشياً مع مواقف وقدرات وإمكانيات الدول العربية والإسلامية المتاحة .. بالتساو مع قوات الائتلاف الدولي ..
- وكان للدور العسكري السعودي البارز أثره الفاعل في مراحل العملية من حيث استيعاب الحشد والفتح الاستراتيجي واستقبال القوات وتأمين احتياجاتها مع تطويع إمكانيات مسرح العمليات لصالح تأمين وتنفيذ المهام لقنوات الائتلاف الدولي .
- وسوف نتناول في هذا الباب الدور العسكري المصري والعربي في هذه العمليات .. بالتركيز على الأدوار البارزة للدور ذات الدور الرئيسي منفرداً مع الإشارة الى دورها العسكري مع قوات الائتلاف الدولي في تنظيم وإدارة العمليات سواء العملية الدفاعية الاستراتيجية "دور الصحراء " للدفاع عن المنطقة أو العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء " لتحرير الكويت ..



# الفصل الخامس

## الدور العسكرى المصرى

### فى عمليات الخليج



## الفصل الخامس الدور العسكري المصري في عمليات الخليج

### عام

- سيظل دور القوات المسلحة المصرية الطليعى ، فى عمليات الخليج ومباراتها بدفع قواتها منذ اللحظات الأولى للأزمة للحد من انحدار الموقف ، ودعم الدفاع عن المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية ، مع تطوير كل قدراتها لتسهيل وتأمين عملية حشد القوات الصديقة والشقيقة فى مسرح العمليات ومشاركتها قسوات الانصاف الدولى بجمهه بارزة فى تحرير الكويت . علامة بارزة فى تاريخ مصر وقواتها المسلحة التى طالما رفعت رايات الحق والشرعية ونبلت الباطل والعدوان .
- ولقد كان لاشتراك القوات المصرية فى عمليات الخليج وتعاونها مع العديد من دول العالم المختدة فى تلك المهمة أثريه فى تفجير طاقاتها وقياس كفاءتها ومستوى أداؤها مع اكتسابها خبرات قتالية واسعة تشارك على رصيد أبنائها ويعكس على تطورها ونموها .
- كما كان للجهد الكبير للقيادة العامة بجميع أجهزتها المشتركة لتوفير كل سل نجاح تنفيذ المهمة لقوات الدعم المصرية والدور التميز الفاعل والإيجابي لهذه القوات فى جميع مراحل التحضير والتظيم والإدارة .. مع التسيق والتعاون مع قيادات وقوات المسرح ، أثره الفعّال فى النجاح البارز للدور المصرى ( بفضل الله تعالى ) فى ظروف معقدة ، بأعلى درجة من الأداء ، وبأكبر قدر من التأمين ونقل حجم من الحسائر .

### أولا : المعالم البارزة للدور العسكري المصرى :-

- النطق الموقف المصرى من خلال إيجاد معادلة صعبة بين الصالح الوطنى لكل بلد عربى والصالح القومى المشترك للامة العربية ككل حيث أن الصالح الوطنى يفترض احترام السيادة والاستقلال لكل دولة عربية وحق الشعب فى اختيار نظامه دون وصاية أو تدخل من الخارج وبالتالي لم يعد سمه مرور للعودة إلى سياسة تدبير الانقلابات أو تصدير الثورات التى يقوم بها نظام عربى ضد نظام عربى آخر والتى انتهت إلى كوارث للطرفين وبالتالي عدم التدخل فى شئون بلد عربى آخر ، والطلاقا من ذلك فانه مهما كان حجم الخلافات ومهما كانت قائمة الدعاوى فان مكان مجتها وحلها هو سقف البيت العربى الكبير وهو الجامعة العربية، وعلى ذلك سارت معالجة الأزمة فى محورين رئيسيين - أوهمما - عدم شرعية الغزو أو الاحتلال بالقوة وما يترتب عليه من آثار - وفانهمما - انه رغم الخطأ الكبير الذى ارتكبه النظام العراقى إلا أن مصر لا تريد أن يتحمل الشعب العراقى ذنب وجريمة حكامه ، وانه اذا تركت هذه الجريمة دون ردع فان هذا يخلق مبررا للتدخل الأجنبى بموافقة المجتمع الدولى لحماية المصالح الحيوية التى أصبحت تملك صفة الشرعية الدولية .
- وعلى ذلك توالت نداءات مصر إلى الرئيس العراقى بالانسحاب بكرامة فى ظل الأسرة العربية الواحدة بدلا من حل عسكري مدمر ، وفى نفس الوقت استمرت مصر فى الاتصال بالإدارة الأمريكية بضرورة التاكيد على الحل السلمى بدلا من الحل العسكرى ، مع إرسال الموثقين المصرين إلى كل مكان فى العالم يدعون فيه إلى مزيد من

الصبر والاستماع إلى صوت العقل وإعطاء الفرصة لمزيد من التفاهم والحل على مائدة المفاوضات وليس على ساحة الحرب .

● وعلى ضوء الثوابت التي حكمت السياسة المصرية في إدارة الأزمة ، كان قرار مصر بإرسال قوات مصرية إلى السعودية والإمارات من منطلق ألا يترك الحشد الأجنبي ينفرد وحده بالحل في المنطقة بل ضرورة توفير قوات عربية وإسلامية إلى جانبه .

● ولقد أثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ، ومستوى تدريب عال والتزام بالقضايا القومية إلى جانب الالتزام بمبادئ الشرعية والقانون الدولي ، أثبتت أنها القوة الأقدر على أن تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، وإحفاظة على قدرات وثروات الوطن العربي ، إضافة إلى أن مصر قد شاركت في تدريب معظم جيوش الدول العربية ، ومصانعها الحربية كادت تغطي مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر ، ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط .

ومن هنا فقد تحددت مهمة القوات المسلحة المصرية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقا للموقف لتففيذ أى مهام أخرى تكلف بها من القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن الدور البارز للقوة المسلحة المصرية يؤكد البعد العربي في الأمن القومي المصرى ولا يشكل عينا إضافيا ، بل وقد أثبتت التجربة ضرورة دعم ذلك البعد وتأكيدة ليزداد عمقا وارتباطا للأمن القومي العربي ، كما أن اشتراك القوة المصرية يؤكد الدور العربي في حل النزاعات العربية وتأكيدا لعدم انفراد القوى الأجنبية بفرض حلولها للنزاعات العربية ، ومن هنا فإن الوجود المصرى كان ضروريا لإثبات مصداقية مصر وتأكيد دورها في استمرار مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية أخرى تنفيذا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك .

● لقد كانت مصر عبر تاريخها العظيم وفيه لأمتها العربية . . تزود عن مصالحها . . تدعم أمنها . . بل لم ينفصل - طوال تاريخها - أمنها القومي عن أمن أمنها . . ولطالما قدمت كل ما تملك طوعا ورحا في سبيل أمنها العربية ، ليس فقط في أزمتها ، ولكن لتأخذ بيدها حضاريا وثقافيا صوب آفاق العصر . . ولم تكن أبدا بذلك على أمنها بل ظلت رمزا للتسامح والحضارة واليد الكريمة، والحكمة التي يدخرها التاريخ . . كى تكون وفيه في عطائها لأمتها في الوقت المناسب والأسلوب المناسب . . وهذا ليس غريبا - فهذه هى مصر العظيمة التي يرتفع تاريخها في العالمين .

● ومنذ بداية الأزمة والفكر الواعى والنظرة الثاقبة لقيادة مصر متيقظ حشد وتطويع وإدارة جميع قواها الشاملة لمواجهة كل الاحتمالات الموقعة مع تركيز جهودها السياسية والدبلوماسية التي طالما تمت أن تنجح لكى تسأوا بأمتها العربية بعيدا عن أعطاش محققة أصبحت تهدر في الألق . . يخلفها ويعكسها التعت العراقي وخروج الأزمة في حلها عن الأيدي العربية .

● وقد بدأ الدور العسكري المصرى في الأزمة منذ اللحظة الأولى لها . . حيث حشدت كل الجهود لتابعة أحدائها . . وتطوروا مع وضع السيناريوهات والبدائل المناسبة لأفضل السبل لمواجهة . . التنسيق مع باقى قوى الدولة المتاحة ، مستعدة لأداء دورها عندما يطلب منها ذلك .

● وكان لابد من الامام بتفاصيل الموقف بالمرح مع تقييم الموقف وتقدير حجم الدعم المطلوب عاجلا . . وتحديد الاجراءات المطلوبة لمنع تفاقم الموقف وتطوره مع مواجهة أى تهديد للمملكة العربية السعودية أو العدوان



- عليها، لذلك شكلت مجموعة اتصال وتنسيق من القيادة العامة والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة لتكون جاهزة لور تلور الموقف والتصديق على دفعها .
- ولم تدفع هذه المجموعة إلا بعد صدور قرارات مؤتمر القمة العربية ، حيث تم التصديق على دعم مطلب السعودية والامارات ، وتلبية مطلبها لدعم قدراتها ، ولعلنا تم دفع هذه المجموعة خلال أغسطس ١٩٩٠ ن وعلى ضوء اجراءاتها وتنسيقها . . وضعت خطة الدعم العاجل للمملكة . . حيث تم اختيار أحد وحدات الصاعقة عالية التدريب والكفاءة ليتم نقلها لورا كاسيقية عاجلة . . مع دعمها بعناصر مهندسين عسكريين مع دفع مجموعة سيطرة لتكون أحد أدوات التنسيق والسيطرة في هذه المرحلة بالمرح .
  - ولعلنا تم دفع هذه العناصر قبل نهاية شهر أغسطس ٩٠ . . وبالتوازي استمرت القوات المسلحة في اجراءاتها للتحضير والتنظيم واختيار انسب العناصر من القوات لاستكمال بناء الدفاع عن المملكة العربية السعودية ولتلاحم مسرح العمليات . . حيث وقع الاختيار على تشكيل ميكاليكي بتسليح غربي لتمشى مع التأمين الفنى ومطالب الاستخدام مع باقى قوات المسرح .
  - وفى نفس الوقت ، تم اختيار مجموعة تنسيق مصرية من أربعة ضباط من ذوى الخبرة ليعملوا ضمن القيادة السعودية سواء للمعاونة في التخطيط أو التنسيق ، وكان لهذه المجموعة دورها الرئيسى والهام في التنسيق واتخذت أوضاعها ضمن القيادة المشتركة ومسرح العمليات اعتبارا من النصف الثانى من شهر سبتمبر .
  - ومع تطور الأحداث واستمرار الموقف على ما هو عليه ولزيادة قدرة المملكة العربية السعودية للدفاع عن أراضيها . . تم دفع الفرقة المشاة الميكانيكية وأسلحة دعمها لتأخذ أوضاعها في المنطقة الشمالية لتأمين الاتجاه اعتبارا من شهر سبتمبر / أكتوبر ٩٠ وكان لتواجدها الأثر الفعال في دعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية .
  - ومع استمرار تعنت القيادة العراقية وظهور بوادر اللجوء للحل العسكرى للأزمة . . تطلب الموقف دعم قدرات القوات المصرية بفرقة أخرى مدرعة تم اختيارها من أقوى التشكيلات المصرية المدرعة مع دعمها بالقدرات البرية المناسبة للتأمين والمعاونة سواء ليرانا / فينا أو اداريا ، وقد اتخذت أوضاعها بالمملكة خلال شهر ديسمبر ٩٠ مع دعم المملكة بمجموعة تخطيط ادارى وفنى للمعاونة في التخطيط الادارى والفنى بالقيادة المشتركة ومسرح العمليات .
  - كما ظهرت الحاجة الى تشكيل قيادة تعبوية للقوات من العناصر ذات الخبرة والفعالية والكفاءة ، ولذلك . . فقد تم تشكيل هذه القيادة قبل نهاية عام ١٩٩٠ ، وقد انتخب لقيادتها أحد القادة البارزين ذو الخبرة الناجحة في القيادة التعبوية . . وذودت القيادة بكل ما يلزمها من العناصر والكوادر اللازمة مع دعم القوات بقاعدة ادارية كبيرة تليها مطالبا ، وبذلك اكتملت أركان بناء قيادة تعبوية كاملة سواء من تشكيلات ميدانية مقاتلة أو أسلحة دعم وتأمين ليراني وفنى وادارى . . بالاضافة الى عناصر الصاعقة السابق دفعها .
  - وتلبية لمطالب المملكة السعودية ، فقد تم دعمها بكتائب إسناد ادارى . . ونقل ثقيل للدبابات والمجنـررات وعناصر المواصلات والسيطرة حيث شاركت بشكل فعال في تأمين مطالب المسرح سواء في مرحلة الفتح / التأمين الادارى والفنى حتى نهاية العمليات .

- واستمرت إجراءات تنسيق وتحضير وتدريب واعداد القوات في المسرح لتفصيل مهامها بالتوازي مع باقي الجهود الدبلوماسية والسياسية لمحاولة احتواء الأزمة بعيدا عن الخيار العسكري . . ولكن مع استمرار التعتن العراقي . . واجراءاته لتهديد المسرح . . شاركت القوات المصرية بفاعلية كبيرة في العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " . . مؤمنة بذلك نطاق دفاعها وخلالها وبظهور تهديد منطقة الرقعي في أعقاب عملية الهجوم على منطقة الخسافي . . قامت القوات المصرية بمبادرة منها بتأمين مدينة الرقعي بخطة محكمة بالقوات والنييران والاحتياطيات .
- ويتسنى وتلاحم كبير مع جميع القوات المشتركة في مسرح العمليات والقوات الصديقة والشقيقة . . ثم اعداد القوات والقيادات . . وحل المسائل التعبوية والتكتيكية ، مع المشاركة في التخطيط للعملية الهجومية في اطار مجموعة التخطيط للقوات المشتركة ومسرح العمليات ، للعملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ممثلة في مجموعة التخطيط والتنسيق المصرية . . وبالتوازي كان هناك جهد كبير للقيادة العامة بمصر والقيادة التعبوية بالملكة للاعداد والتجهيز لمطلب القوات وتأمينها ، مع استمرار تدريب القوات على مهامها مع عمل العديد من الاليات العملية والمشروعات التكتيكية ، وهكذا أصبحت القوات جاهزة تماما لأداء مهامها . . مدركة تماما عظمة المسئولية الملقاة على عاتقها تعي تماما أنها تمثل مصر التي يحرص أنبائها على أن تكون كما كانت دائما شامخة برجائها وعلى مستوى المسئولية بين كل القوات المشتركة شقيقة كانت أم صديقة وخاصة انه خصص لها قطاع مسئولية رئيسي يؤثر في نجاح العملية كلها وقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن رجال مصر كانوا على مستوى الحدث .
- وكان على القيادة المصرية التعبوية والقوات المقاتلة خلال أدائها أن توازن بين أدائها لمهامها ونجاحها فيها وبين الحرص على الانسان العراقي الذي وضعته الأقدار في مواجهة والذي يعرف الجميع أنه لا حول له ولا قوة . . ولذلك كان النسق الأول كله من القوات مسلح بمجاولات مع القادة ينادي بها على القوات العراقية المواجهة لتظمن هذه القوات ان المهمة هي تحرير الكويت وليس إلحاق أى أذى فيهم . . مما كان له الأثر الأكبر أن قدم نفسه في بداية ساعات القتال أكثر من ستة آلاف أسير تم معاملتهم معاملة طيبة بخلاف حوالي ٢٠٠ ضابط وجندي سلموا أنفسهم للقوات المصرية قبل الهجوم وظهر معدن الانسان المصري عندما اعطى كل جندي من جنود مصر غذائه (لأشقائه العراقيين الذين أعياهم سوء الأحوال )
- ومع تطور أعمال القتال ونجاحها شكلت مجموعة قتال من الوحدات العربية لدخول العاصمة الكويت وتحريرها . . حيث تضمنت قوة مصرية - كويتية - سعودية لتدخل المدينة في آخر أيام القتال معلنة بذلك إعادة الحق وإعلاء كلمة الشرعية . . مدعمة بذلك كل معاني الاخاء والتضحية . . والتأمين .
- وظلت القوات تواصل إنجاز مهامها . . حتى صدرت اليها التعليمات للعودة الى وطنها بعد أداء مهامها مباشرة مرفوعة الهامة ( بعد تشكيل مجموعة تطهير العام خاصة ) لنعلن للعالم أجمع ولأمته العربية عظمة مصر ولتضيف على رصيدها رصيذا كبيرا ، ولم يكن ذلك غريبا على مصر العظيمة . . مصر التي لم تتوان أن تحارب كل معارك أمته العربية ، وقدمت من شهدائها وأموالها الكثير . . بل ولم يتخيل على أمته بكل غشائى ونقيس . . وتلك هي مصر دائما .

- وسوف تعرض لأبعاد الدور العسكري لمصر خلال الأزمة • • علما بأن هذا الدور امتزج في مراحل متعددة منها مع أدوار باقى قوات الائتلاف الدولى سواء في مرحلة بناء الدفاع عن المملكة العربية السعودية ودولة الامارات لتنفيذ العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " • • أو التحضير وتنظيم وإدارة العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " • • أو باقى الأحداث الأخرى وهذا ما سنعلم على ايضاحه •

### ثانيا : الدور العسكري المصرى :

- أبعاد وجوانب القرار السياسى العسكري المصرى •
- القرار السياسى العسكري هو القرار الذى يعطى مؤشرا باستخدام القوة العسكرية او التهديد باستخدامها لتأكيد مصداقية القرار السياسى وينبع القرار السياسى العسكري من السياسة العامة للدولة التى تخططها القيادة السياسية وتقرها المؤسسات الدستورية وتنفذها قوى الدولة من خلال سياسات واستراتيجيات تخصصية • وعلى هذا فان القرار السياسى العسكري يخطط له وينفذ في إطار السياسة العسكرية التى تحدد المعالم الواضحة التى تتبعها القوات المسلحة لتنفيذ المهام الاستراتيجية التى تحددها القيادة السياسية في إطار التوجيهات السياسية العسكرية للقوات المسلحة •
- وطبقا للنظام الدستوري المصرى وكما في معظم دول العالم يكون رئيس الدولة هو المسئول عن القيادة السياسية وفي نفس الوقت قائدا اعلى للقوات المسلحة وهذا ما ينعكس على الأبعاد المختلفة للقرارات السياسية والعسكرية في إطار تكاتف قوى الدولة الشاملة لتحقيق الأهداف والغايات القومية بها •
- المحددات التى تم في إطارها اتخاذ القرار السياسى العسكري :
- المحددات السياسية :
- ليع القرار السياسى العسكري انطلاقا من السياسة العامة لجمهورية مصر العربية وخط الثابت الذى التزمت به القيادة المصرية منذ بدء تعاملها مع الأزمة • ومن أبرز معالم تلك السياسة :
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأى دولة مع عدم السماح لأى دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية المصرية •
- رفض العدوان او احتلال أراضي الغير بالقوة تحت أى مسمى من المسميات •
- اللجوء الى الحوار السلمى لحل المنازعات وان تحمل المنازعات العربية بالإمكانيات العربية •
- الالتزام المصرى بالمواثيق والمعاهدات الدولية والعربية الجماعية والفردية •
- الحفاظ على الثقل السياسى العربى للاستفادة به في مواجهة تهديدات الأمن العربى •
- تنفيذ القرار الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة يوم ١٠،٩ أغسطس ١٩٩٠ •

### • المحددات العسكرية :

- الحفاظ على القوة العسكرية العربية لمواجهة تهديدات الأمن القومى العربى وخاصة ان كافة المعاهدات الدفاعية العربية الجماعية والثنائية لم تأخذ في اعتبارها أن تستخدم بين الدول العربية وبعضها •
- الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة وخاصة ان ردود الأفعال العالمية للغزو العراقى كانت أسرع من المتوقع حيث بدء الدور الأمريكى للتنسيق مع المملكة العربية السعودية عقي الغزو مباشرة أى خلال

- ٩٦ ساعة من اجتياح العراق للكويت وتم انتشار القوات الأمريكية على الأراضي السعودية و أعلنت الادارة الأمريكية بوش قرارها بدفع قواتها الى الأراضي السعودية يوم ٧ أغسطس وتبعها العديد من الدول الغربية .
- محاولة إنشاء العراق عن إصراره من خلال زيادة الحشد العربي والأجنبي والذي يمكن ان يكون وسيلة للسرعة دون حاجة الى استخدام القتال .
- إثبات مصداقية مصر في رفضها لكافة صور العدوان ليس فقط بالعمل السياسي بل بالقوة العسكرية أيضا .
- الولاء لمطالب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية لدعمها بالقوات المسلحة المصرية لمواجهة العدوان العراقي المحتمل ضد أراضيها .

### ثالثا : القرار السياسي العسكري المصري (١٩٩٠) :-

- صدر القرار السياسي العسكري المصري معتمدا مع الإرادة والشرعية الدولية.. والاجماع العربي والالتزام المصري الدائم تجاه الأمة العربية ، حيث لم يتوقع الرئيس العراقي ان يؤدي عدوانه الغاشم على الكويت الى ان يتوحد العالم - ولاول مرة في التاريخ الانساني - في معارضة مغامراته العسكرية التي خرق خلالها جميع المبادئ الانسانية وحقوق الانسان فلاول مرة تتفق القوتان العظميان والقوى الكبرى والقوى الاقليمية والقوى المحلية رغم مواقف بعض الاطراف العربية التي لا تعبر عن حقيقتها لظروف مختلفة ، على ادانة هذه العملية العسكرية ثم توالى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتوافقة مع اهداف ومطالب المجتمع الدولي لاستخدام القوة والعنف في حل النزاعات الاقليمية .
- وفى اطار محاولة إيجاد الحلول العربية للأزمة سلميا اجتمع مجلس الجامعة العربية في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ بقاء على طلب الكويت واستنادا الى المادة الخامسة والمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك وتبنى المجلس قرارا يدين الغزو العراقي كما يدين الخسائر في الارواح والممتلكات الناجمة عن الغزو ويطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت ويقترح عقد قمة عربية استثنائية لبحث السبل الكفيلة باحتواء هذا الغزو وبالفعل اجتمعت القمة العربية في العاشر من اغسطس واتخذت قرارا بتأييد القرار الذى تبناه مجلس الأمن في هذا الصدد كما أدان الغزو العراقي للكويت ولم يعترف بضم الكويت للعراق ويطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت واشتمل القرار ايضا على تأييد الخطوات التى اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج التى تستند الى حق الدفاع الشرعى الذى تنص المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة والموافقة على الاستجابة الى طلب المملكة العربية السعودية والدول الخليجية بايفاد قوات عربية الى الخليج لدعم قواتها العسكرية والمساهمة في حماية الوحدة الاقليمية نيلادهم ورغم الصعوبات الجمة التى واجهت اصدار هذا القرار الا انه في النهاية صدر بالفعل .

(١٠٠) احمد عبد الحليم - القرار السياسي العسكري المصري .

- وفي إطار ردود الفعل السياسية للغزو توالى قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي ومطمة المؤتمر الاسلامي والامم المتحدة برفض سياسة استخدام القوة والعنف ضد دولة الكويت ودعمت العراق للاستحباب الفوري المشروط من الاراضى الكويتية .
- وفي إطار رد الفعل العربي لهذه المفامرة العسكرية شهد مسرح عمليات الخليج اكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لدعم القدرات الدفاعية للملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي بعملية دفاعية استراتيجية (درع الصحراء) تحولت - نتيجة لعدم استجابة القيادة العراقية لقرارات المجتمع الدولي - الى الاستعداد لشن عملية هجومية استراتيجية (عاصفة الصحراء) وخلال ذلك كله بذلت جهود سياسية ودبلوماسية عربية كيرة كان في محورها الجهود المصرية في هذا السبيل محاولة حل الازمة في إطار جامعة الدول العربية وتحت المظلة العربية للحد من تدخلات السدول الاجبية ولكن كان نتيجة لتمسك الرئيس العراقي بأرائه مصرا على استمرار احتلاله للكويت الامر الذي فتح الباب واسعا لقيام الائتلاف الدولي المضاد للعراق .
- واذا كان طابع التباين والانقسام قد طغى على الموقف الاقليمي العربي فان الموقف الدولي كان على النقيض من ذلك حيث اتسم بالاجماع شبه المطلق حيال الازمة وحيث توالى صدور قرارات مجلس الأمن الدولي والتي راكبت تطور الازمة ، ففي الثاني من اغسطس ١٩٩٠ صدر القرار رقم ٦٦٠ الذي ادان العزور وطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية وحث الدولتين على بدء التفاوض وايد جهود الجامعة العربية الرامية الى تسوية الازمة ولم يلبث ان تبنى مجلس الامن في الخامس من اغسطس ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦١ الذي يقضى بمقاطعة العراق اقتصاديا وعسكريا وفور اعلان العراق ضم الكويت ، صدر القرار رقم ٦٦٢ في التاسع من اغسطس ١٩٩٠ الذي يرفض فيه هذا الضم ويصف القرار العراقي بالبطلان وحين قرر العراق احتجاز أعداد المواطنين الأجانب لاستخدامهم كدروع بشرية صدر القرار رقم ٦٦٤ في الثامن عشر من اغسطس ١٩٩٠ الذي يطالب العراق بتسهيل المغادرة الفورية للمواطنين الاجانب في كل من الكويت والعراق وفي ٢٥ اغسطس اصدر المجلس قراره رقم ٦٦٥ الذي يحول فيه الدول الاعضاء استخدام القوة البحرية لوقف السفن التجارية التي تتجه الى او تغادر العراق ثم صدر القرار رقم ٦٦٦ في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩٠ الذي يحول للامم المتحدة والصليب الاحمر وغيرها من المنظمات الدولية مسئولية نقل وتوزيع الامدادات الغذائية الخاصة بالعراق وذلك ضمان وصولها الى مستحقيها وحين قامت قوات الاحتلال العراقية بشن حملات هجومية متكررة على عدد من السفارات في الكويت اصدر مجلس الامن في السادس عشر من سبتمبر ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦٧ والذي يدين هذه العمليات وعندما طالبت بعض الدول الاعضاء بتعويضها عن الخسائر المادية التي لحقت بها من جراء مشاركتها في فرض الحصار الاقتصادي على العراق اصدر مجلس الامن في الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦٩ الذي يكلف لجنة العقوبات الاقتصادية بدراسة طلبات المساعدة للدول المتضررة ، وفي اليوم التالي ، في الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ ، اصدر المجلس القرار رقم ٦٧٠ الذي يطالب فيه جميع الدول بعدم السماح لأى طائرة تحمل شحنة للعراق أو الكويت بالاقلاع من اقليمها ، وفي التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٩٠ صدر القرار رقم ٦٧٤ ، الذي يدين الأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال العراقي في الكويت ، ثم صدر القرار ٦٧٧ في الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ الذي يدين محاولات العراق الرامية الى

تغير التكوين الديموجرافي لسكان الكويت وبعد مداوالات عسيرة استمرت اسابيع بذلت خلالها الادارة الأمريكية جهودا ولقاءات دبلوماسية مكثفة ، ثم اصدر مجلس الامن في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ قراره رقم ٦٧٨ الذي يسمح لقوات الائتلاف الدولي باستخدام جميع الوسائل اللازمة - بما فيها التدخل العسكري - باجبار العراق على الامتثال لكل قرارات مجلس الامن الخاصة بازمة الخليج وتمنح العراق مهلة حتى ١٥ يناير ١٩٩١ لتنفيذ هذه القرارات وفي حالة تمسك العراق بموقفه حتى هذا التاريخ يتحول القرار لدول الائتلاف حق استخدام كل الوسائل الكفيلة باجبار العراق على تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بازمة الخليج وذلك من اجل اقرار السلم والامن بالمنطقة .

### ● العمل العسكري وقرار المواجهة<sup>(١٠٦)</sup> :-

نتيجة للموقف السياسي والعسكري المتأزم في مسرح عمليات الخليج وعدم تغير الموقف العراقي طوال الازمة كلن استخدام القوة لحل الازمة امرا حتميا وقد اتخذ هذا القرار ضمنا منذ البداية وغفل ذلك في قرارات الجامعة العربية وقرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في القاهرة وقرار مصر وسوريا ارسال قوات مسلحة الى مسرح عمليات الخليج للمساهمة في الدفاع الاستراتيجي عن المملكة العربية السعودية ثم الاشتراك في الهجوم الاستراتيجي لتحرير الكويت كما غفلت القرارات المتابعة لمجلس الامن الدولي وقرار الولايات المتحدة المبكر بارسال قوة امريكية مسلحة - بناء على دعوة دول المنطقة - الى المسرح الذي استتبعه ارسال قوات اخرى بريطانية وفرنسية وجنسيات اخرى شكلت في مجموعها قوة الائتلاف المواجهة للقوات العراقية في الكويت وكانت الحشود العسكرية المواجهة في مسرح الخليج بحجم ليس له سابقة في تاريخ المنطقة وتاريخ العالم كله منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية الامر الذي يتطلب عملا سياسيا دؤوبا مواكبا للعمل العسكري واعتبرت العناصر الرئيسية لهذا الحشد من الاسس الهامة التي تحدد الرؤيا والفكر الاستراتيجي الذي يحكم عمل القوات العسكرية اذا ما اتخذ القرار السياسي ببسء الضربة العسكرية والصراع المسلح .

● وقد تطلب الامر القيام بتعظيم العمل العسكري والسياسي ومرت مرحلة "تعظيم" العمل العسكري في مسرح العمليات بالخليج بعدة مراحل<sup>(١٠٧)</sup>:

- مرحلة اتخاذ القرار السياسي باستخدام القوة المسلحة واعداد التجمعات الاستراتيجية المناسبة ونقلها استراتيجيا للمسرح .
- مرحلة اتخاذ القرار العسكري طبقا لخطط العمليات الموضوعية .
- مرحلة استعداد القوة المسلحة واستكمال كفاءتها القتالية والاستعداد .
- مرحلة العمل العسكري المباشر حين اتخاذ القرار السياسي ببسء اعمال الصراع المسلح لحل المشكلة بالقوة المسلحة طبقا لتفويض مجلس الامن الدولي بذلك .

وخلال مرحلة العمل العسكري المباشر تم توزيع القوات استراتيجيا في مسرح العمليات واعداد المسرح للحرب وتأمين انتشار القوات العسكرية والقيادة الاستراتيجية والمخابرات الاستراتيجية هذه القسوات واعداد خطط

<sup>(١٠٦)</sup> نفس المصدر السابق .  
<sup>(١٠٧)</sup> ياهي الباحث مع الحدث

العمليات وبدء تدريب القوات عليها ثم التعرف على الطبيعة الطبوغرافية للأرض وتحقيق الاتصال عن قرب للتعرف على نقاط القوة والضعف فيه لموائمة خطط العمليات مع ذلك ثم الاتفاق على تصور مشترك للعمل العسكري المطلوب القيام به .

- وقد اكدت هذه الاعمال العسكرية عمل سياسي منظم كانت ابرز ملامحه فصل العمل العسكري عن العمل السياسي حيث يتولى العسكريون متطلبات العمل العسكري والاستراتيجي بعيدا عن اعتبارات السياسة ويتولى السياسيون اعباء ادارة المعركة السياسية والاقتصادية ومداومة اتصال القادة السياسيين للاتئلاف مع بعضهم لضمان استمرار عمليات التنسيق والتعاون وعلى اعتبار ان اتخاذ قرار عسكري بهذا الحجم يستلزم اشتراك الجميع فيه ثم استمرار التحرك على خط اعمال آليات المنظمات الدولية لتواكب مع القرارات السياسية التي تتخذ .

#### رابعاً : التخطيط لتنفيذ القرار السياسي العسكري

- لم يصدر القرار السياسي العسكري وليد الفعل او رد فعل رغم قسوة الغزو العراقي للكويت ولكن رأت القيادة السياسية المصرية إعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية لاحتواء الموقف دون تصعيد او إثارة لأى طرف وهذا لا يعنى ان القيادة العسكرية بدأت العمل بعد استنفاد الجهود الدبلوماسية بل بدأت حساباتها وتقديراتها للموقف العسكري قبل مرور ثلاث ساعات من الغزو العراقي وبدأت في وضع السيناريوهات والحلول المناسبة لكل منها حتى تكون جاهزة فور صدور القرار السياسي العسكري وهذا ما كان حيث توجهت طلائع القوات المصرية الى الاراضى السعودية عقب ساعات محدودة من صدور أوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة بذلك .
- اعتبارات التخطيط :
- فرضت احداث الخليج على المخطط المصرى اعتبارات مختلفة لابد ان يلتزم بها وكانت تلك الاعيبارات العكاس لهذا الموقف المفاجى والشاذ في علاقات الدول العربية ببعضها واللجوء لاستخدام القوة العسكرية العربية لمواجهة قوة عربية على ارض عربية لحل نزاعات عربية وفي جميع الاحوال النتيجة اضعاف للقدرات العسكرية في مواجهة التحديات الخارجية .
- مع عدم وضوح الابعاد الممكن ان يصل اليها هذا الصراع فقد التزم المخطط بأسلوب العمل مبين خلال مراحل قتالية متكاملة تستخدم فيها القوات بقدر تطور الأزمة والتزام المعتدلى من عدمه ، ولذا تم التخطيط من خلال مرحلتين :-
- المرحلة الاولى : دعم قدرات التأمين والدفاع لدول المواجهة ( العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " ) وذلك بالعدم العاجل للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات بهدف زيادة قدرتها الدفاعية لمواجهة اى تطور للهجوم العراقي داخل الاراضى السعودية أو الامارات .
- المرحلة الثانية : استكمال الحشد والاشتراك في العملية الاستراتيجية الهجومية ( عاصفة الصحراء ) والمشاركة العسكرية الفعالة بالقوات لتفليذ مهمة تحرير الكويت واستعادة الشرعية .

- وقد شملت هذه الاعتبارات الآتي :-
- سرعة دعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات لاثبات جدية مصر ضد العدوان •
- مع التزام مصر بالقيام بدورها العسكري الكامل في أزمة الخليج فلا بد من الحفاظ على قدرات القوات المسلحة المصرية في تنفيذ باقي مهامها الاستراتيجية وتأمين الحدود المصرية
- اختيار النوعية المناسبة من القوات القادرة على العمل في مثل تلك الظروف خارج ارض الوطن
- ضمان تحقيق التأمين الشامل للقوات من خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المهام وقد شملت تلك المراحل طبقا لتسلسل تنفيذها الآتي:-
- التحركات البحرية والجوية والبرية وداخل وخارج الاجواء والمياه والاراضى المصرية •
- الاشتراك في عملية ( درع الصحراء ) لدعم السعودية والامارات •
- الاشتراك في عملية ( عاصفة الصحراء ) لتحرير الكويت •
- ويدخل تحت مفهوم التأمين الشامل العناصر الآتية :-
- توفير الوقاية ضد اى عدائيات محتملة •
- توفير مطالب الذخائر والامداد والاستعواض •
- توفير المطالب الادارية للاعاشة والايواء والتحركات •
- توفير مطالب التأمين الفني والهندسى •
- توفير وسائل اتصال مستمرة ومؤمنة •
- ان الدور المصرى يقتصر على دعم القدرات الدفاعية للسعودية والامارات والاشتراك في عملية تحرير الكويت فقط •
- ان القوات المسلحة العراقية هى جزء من القوات المسلحة العربية ويجب الحفاظ عليها قدر المستطاع •
- ان يكون الدور العربى والمصرى بارزا واضحا في تحرير مدينة الكويت العاصمة في اطار الخطة الشاملة لتحرير دولة الكويت •
- القوات المسلحة المصرية سوف تعمل في ظل تعدد القيادات الميدانية على مسرح العمليات وهى:
- القيادات المركزية الامريكية :
- وهى القيادة التى تملك أكبر قوة في المسرح وعليها يقع دور توفير كافة المعاونات التيرانية واعمال التأمين الجوى وضد الصواريخ أرض / أرض العراقية •
- القيادة السعودية المشتركة لمسرح العمليات :
- وهى القيادة العسكرية لكل القوات العربية على الاراضى السعودية •
- قيادة المنطقة الشمالية السعودية :
- وهى القيادة التعبوية الميدانية للقوات المصرية والسورية في منطقة حفر الباطن •
- رغم ان القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية وضعت تحت القيادة السعودية الا ان هذا لايعفى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية من المسؤولية امام القيادة السياسية والشعب المصرى والتاريخ



وبالتالى كان لابد ان يكون لها الدور الاساسى فى التخطيط وتنسيق اعمال القوات المصرية تحت جميع الاحوال والظروف .

- مراعاة اختلاف الظروف المناخية وطبيعة مسرح العمليات عن ما تعودت عليه القوات .

### • التخطيط لعملية درع الصحراء :

- كان الهدف المحدد لتلك العملية هو :
- دعم القدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية بما يحرم القوات العراقية من استغلال نجاحها فى غزو الكويت والتقدم فى اتجاه الاراضى السعودية ودولة الامارات للسيطرة على منابع البترول او تهديدها .
- كان حجم القوات المصرية لتلك العملية يتكون من :
- فرقة ميكانيكية - لواء صاعقة - كتيبة مهندسين للمعاونة فى الشاء ورفع كفاءة التجهيزات الدفاعية .
- فرضت ظروف تلك العملية سرعة تواجد القوات المصرية على الاراضى السعودية والامارات ولذلك تم التخطيط للنقل العاجل لقوة لواء الصاعقة وكتيبة المهندسين العسكريين وتواجدوا بالفعل على الاراضى السعودية خلال الفترة من ١٦-٢٣ اغسطس ١٩٩٠ مع دفع مجموعة تخطيط وتنسيق الى مركز القيادة المشتركة ومسرح العمليات بالرياض خلال شهر سبتمبر .
- وخلال شهر اكتوبر تم استكمال باقى قوات الدعم بوصول الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية المدعمة الى منطقة حفر الباطن فى المنطقة الشمالية السعودية .
- وباستكمال وصول هذا الحجم من القوات أصبحت القوات السعودية المدعمة قادرة على صد اى هجوم عراقى سواء فى اتجاه الرياض بالتعاون مع القوات المصرية او فى اتجاه الظهران بالتعاون مع القوات الامريكية .
- وفى اطار تلك الخطة الدفاعية تم وضع الخطط المختلفة لانشاء الدفاعات واقامة الموانع المختلفة لإعاقة اى هجوم بالاضافة الى التجهيزات اللازمة لتأمين القوات ومن خلال التنسيق مع القيادة السعودية تم توفير المطالب اللازمة لسرعة انجاز تلك المهمة .
- ولتأمين عمل القوات المصرية والعربية فى هذه المهمة تولت القوات الجوية الامريكية مهمة الانذار وتنفيذ مهام الاعتراض الجوى لاي طائرات عراقية يمكن ان تهدد القوات .

### • التخطيط لعملية عاصفة الصحراء :

- مع اصرار العراق على موقفه المتعنت ورفضه لكافة الجهود المبذولة للوصول الى حل مناسب، من خلال التنسيق العسكرى والسياسى على اعلى المستويات ومن خلال رؤساء كل من مصر والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تم التوصل الى ان الخيار الوحيد الممكن هو فرض الشرعية الدولية بالقوة وطرد العراق من الكويت وخاصة بعد مرور اكثر من اربعة اشهر ووصول كافة المسان الى طرق مسدودة .
- ومن هنا استكمل التخطيط المصرى لتنفيذ عملية تحرير الكويت وكان امام المخطط عدة بدائل للمشاركة فى تلك العملية ثم حصرها فى الآتى :

● ان يقتصر الاشتراك المصري على تأمين الاراضى السعودية دون الدخول الى الاراضى الكويتية والاشترك  
الفعلى فى عملية التحرير وتم استبعاد هذا الخيار لعدم مناسبه للشغل العسكرى المصرى ومصادقيتها فى العمل  
الاجباى لردع العدوان .

● المشاركة تحت قيادة فيلق عربي توضع تحت قيادته القوات السعودية والكويتية والسورية يتولى تنفيذ مهمة  
التحرير فى شريحة محددة من الاراضى ولم يخطئ هذا الخيار بالنجاح نظرا لاختلاف وتباين اساليب عمل  
القوات وعلان سوريا انها لن تشترك الا فى الدفاع عن السعودية فقط .

### ● الخيار الثالث :

العمل على محور شبه منفصل تحت القيادة السعودية وبالتنسيق والتعاون مع باقى القوات العربية وللإحتلاف المهاجمة ،  
وقد رأى المخطط ان هذا النسب الخيارات التى تحقق أقصى نجاح للمهمة .

● خططت الفكرة الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " فى الاطار الآتى :-

● تدمير مراكز القيادة والسيطرة ووسائل الدفاع الجوى العراقية .

● تدمير القدرة الاقتصادية " المنشآت الصناعية الحيوية " .

● الحصول على السيطرة الجوية والمحافظة عليها .

● القضاء على قوات الحرس الجمهورى .

● تحرير دولة الكويت وإعادة الشرعية وتأمينها .

● وقد شملت مراحل التحضير للعملية الآتى :

● إعادة التجميع والاستكمال ( ٢ أسبوع ) .

● اتخاذ أوضاع الصمركز ( ٢ أسبوع ) .

● اتخاذ الأوضاع الابتدائية للهجوم ( ٤ أسبوع ) .

● وقد خطط الهجوم البرى ليتم بعد تدمير حوالى ٥٠ ٪ من قوات المعتدى فى اتجاه رئيسى وأربعة اتجاهات

مساعدة كالاتى :-

● الهجوم الرئيسى :

يوجه بواسطة الفيلق السابع الأمريكى من خارج حدود الكويت فى اتجاه جنوب الرميلة بمهمة تدمير قوات

الحرس الجمهورى بمعاونة الفيلق الثامن عشر مع عزل القوات العراقية فى الكويت وقطع خطوط إمدادها

(وتنفذ بالتجمع الرئيسى للقوات الأمريكية والإنجليزية والفرنسية) .

● الهجوم المساند الأول :

ويتم بواسطة الفيلق الثامن عشر فى اتجاه جنوب البصرة للمعاونة فى تدمير الحرس الجمهورى ويبدأ من

أقصى الغرب بهدف قطع خطوط الإمداد والمعاونة فى التدمير .

● الهجوم المساند الثانى :

ويتم بواسطة قوات المنطقة الشمالية بهدف اختراق الدفاعات العراقية داخل دولة الكويت وتأمين الجانب

الأيمن للهجوم الرئيسى ( الفيلق السابع ) والوصول الى الجھراء تمهيدا لاستكمال تحرير الكويت ، وتنفذ

بواسطة قوات المنطقة الشمالية ( القوات المصرية /السعودية / الكويتية ) .

### ● الهجوم المساند الثالث :

و يتم بواسطة قوات المايور الأمريكية بمهمة اختراق الدفاعات العراقية في مواجهة المنطقة الشرقية وعزل الاحتياطيات العراقية والوصول الى مدينة ( الأحمدى ) بالتنسيق مع قوات المنطقة الشرقية ومشاة الأسطول .

### ● الهجوم المساند الرابع :

ويتم بواسطة قوات المنطقة الشرقية لاختراق الدفاعات الساحلية والوصول الى ميناء عبد الله وتأمين الجانب الأيمن لقوات المشاة البحرية واستكمال حصار مدينة الكويت من الجنوب .

● تم التخطيط للخداع باجراء نشاط بحرى في الخليج يتبعه الزوال عدد ٢ لواء مشاة أسطول في منطقة الأحمدى .

● وبعد تنسيق القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية للخطوط العامة لفكرة عملية " عاصفة الصحراء " مع كل من القيادة السعودية والقيادة المركزية الأمريكية تم تصديق القيادة السياسية لمصر على مهمة القوات المصرية وبدأ التخطيط لتحديد المطالبات والتفاصيل الدقيقة للخطة وترتب على ذلك استكمال حشد القوات المطلوبة لتنفيذ تلك العملية واتخاذ الاجراءات التالية:

● تشكيل قيادة مصرية تبعية ميدانية تنولى اعمال التخطيط الميداني وإعداد القوات والتنسيق مع القيادات المختلفة .

● استكمال استعداد التجميع القتالي اللازم للعملية بدفع فرقة مدرعة وعناصر الدعم اللازمة لدعم امكانيات وقدرات قوات الدعم المصرية ، مع زيادة حجم الدعم والمعلومات التيرانية والاسلحة المضادة للدبابات ، مع زيادة حجم قوات الدفاع الجوى لدعم قدرات التأمين ضد العدائيات الجوية ، بالإضافة الى زيادة حجم عناصر التأمين الإدارى والطبى والفنى .

● بالإضافة الى استمرار تدريب القوات على مهامها المنتظرة .

● واستعداد لتنفيذ عملية عاصفة الصحراء وصل حجم القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية الى ٣٥٠٠٠ مقاتل-٣٥٨ دبابة- ٧٧٠ مركبة مدرعة- ٣٣٠ مدفع ميدان وهاون .

● باستكمال التخطيط للعملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " وتخصيص المهام للقوات بدأت اجراءات التحضير والتنظيم للعملية .

● وعلى ضوء تلك الخطة المسقة والمتفق عليها وقع على عاتق القوات المسلحة المصرية قطاع من الارض والدفاعات العراقية اشار اليه الجنرال شوارسكوف بعد العملية انه اصعب القطاعات ولاستطيع ان تعمل فيه بنجاح الا القوات المصرية وقد تميز هذا القطاع بوجود نظام موانع عسرية على طول مواجهة عمل القوات المصرية امتد لأكثر من ٥٠ متر امام الدفاعات العراقية وتكون هذا النظام من الاتى :-

● سلسلة من السواتر الترابية بارتفاع من ٣-٥ متر امام الحد الامامى وفى عمق الدفاعات .

- خنادق لمب بعرض من ٣-٥ متر وعمق ٢,٥ متر يتم ملئها بالبتروال الخام من خلال شبكة انابيب ويتم اشعالها عند هجوم القوات لينتج عنها مانع من التيار يستمر لاكثر من ١٢ ساعة مع امكانية اعادة التغذية بالبتروال لاستمرار الاشتعال .
- حقول الغام مضادة للأفراد والدبابات ذات كثافة عالية من الالغام وعمق يصل الى ٢٠٠م
- وجود شبكة من الاسلاك الشائكة تصل الى ٦ صفوف وعمق يصل الى ١٥٠ متر .
- خنادق مضادة للدبابات بعرض حوالي ٣ متر وعمق ٥ امتار .

#### • التخطيط التعوي للعملية :

- قامت القيادة التعوي الميدانية المصرية بتنفيذ التخطيط الكامل للعملية فيما يختص باستخدام القوات المصرية في اطار الفكرة الاستراتيجية العامة للعملية وقد تم ذلك بالتنسيق الكامل مع القيادة العامة للقوات المسلحة بمصر واشتركت مجموعة التخطيط والتنسيق المصرية ( تم تشكيلها ضمن قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات بالرياح ) في التخطيط لعملية عاصفة الصحراء .

- بدأ التخطيط للعملية الهجومية اعتبارا من ٧ يناير ١٩٩١ ، واستمرت اجراءات التنسيق والتعاون وحل المسائل العملية المحتملة مع باقي قوات الائتلاف حتى بدأ الهجوم . . . وبدأ تخصيص المهام للمرؤوسين وتنفيذ باقي الاجراءات التنظيمية للعملية حتى اتخاذ القرار ثم تنفيذ كافة اجراءات التأمين الشامل للعملية وتنظيم التعاون والاشراف وتذليل الصعاب وذلك بالاستفادة من امكانيات دول الائتلاف ( خاصة الولايات المتحدة ) في التخطيط وذلك من خلال :-

- الاستعانة بالمعدات المتطورة مثل المجاد الاحداثيات وانشاء شبكة مساحية بواسطة أجهزة تحديد الاحداثيات بالأقمار الصناعية وكذلك التقارير الجوية اللازمة للدفعية .
- أجهزة الرادار للتعامل مع المدفعية العراقية .
- الحصول على معلومات صحيحة ومؤكدّة عن أوضاع القوات العراقية داخل الأراضي الكويتية .
- التنسيق الكامل بين التشكيلات المصرية والقوة الجوية للائتلاف لتعويض هذه التشكيلات عن غياب القوات الجوية المصرية .

- وقد قابلت مرحلة التخطيط بعض المصاعب التي تتطلب وضع الحلول لها مثل :-

- التغلب على الموانع المركبة للجانب العراقي .
- تأمين نطاق الأمن ونقاط الاتصال للقوات المصرية قبل بدأ العملية الهجومية .
- المحافظة على الاتجاه وادارة نيران المدفعية .
- السيطرة على القوات خلال ادارة العملية .
- اتجاهات تركيز الجهود الرئيسية .
- تنظيم صد الضربات والهجمات المضادة .
- اجراءات التعارف والتمييز .

## ● فكرة العملية الهجومية :-

تهاجم القوات المصرية ضمن القوات المشتركة في نطاق المنطقة الشمالية اعتبارا من يوم بدء العمليات على ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى :-
- تهاجم القوات المصرية وتحترق دفاعات الجانب العراقي في نطاق هجومها من اتجاه الغرب كهجوم رئيسي وتدفع في اتجاه الأبرق وتؤمنه بالتعاون مع مجموعة خالد السعودية مع بقاء القوات السورية في الاحتياط .
- المرحلة الثانية :-
- تقوم القوات المصرية بتطوير هجومها شرقا على محورين كهجوم رئيسي أحدهما في اتجاه مدينة الجهراء والأخرى في اتجاه قاعدة على السالم الجوية وبالتعاون مع مجموعة خالد السعودية .
- المرحلة الثالثة :-
- تقوم القوات المصرية بمواصلة هجومها في اتجاه الشمال الشرقي في اتجاه الهجوم الرئيسي والوصول الى جنوب غرب جزيرة بوبان ، جنوب الروضتين بالتعاون مع مجموعة خالد مع استمرار القوات السورية في الاحتياط .
- وتحددت سعت (س) لتكون سعت ٠٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ .
- ولتأمين عمل القوات المصرية وضمان نجاحها في تنفيذ مهامها ( خاصة مع عدم وجود قوات جوية مصرية في العملية ) فقد تم التنسيق لتخصيص الحجم المناسب من القوات الجوية المشتركة مع تحديد الأهداف المطلوب تدميرها واسلوب الطلب والتوجيه .
- ولتوفير التأمين الإداري للقوات تم التخطيط على الاحتفاظ بمطالب من الاحتياطات المختلفة ( ذخائر / عينات / مياه / وقود ٠٠٠ ) تكفي لإضعاف المدة المخططة للعملية .
- كما تم مراعاة العامل المعنوي للقوات المصرية التي تعمل في تلك الظروف الصعبة رغم قناعتهم بعدالة القضية التي يقاتلون من أجلها . وذلك من خلال تنوع الزيارات التي اشتركت فيها القيادات السياسية وأجهزة الدولة ومختلف قطاعات الشعب ( زيارة القائد الأعلى للقوات المسلحة ٠٠٠ ) إضافة الى دور القوات المسلحة في الإعداد المعنوي للقوات .
- كما تم لأول مرة وضع خطة محددة لاستخدام وسائل العمليات النفسية المختلفة . وكان للخيبرات المصرية فيها دورا بارزا في مسرح السعودية بالكامل والعكس آثارها بوضوح في أعداد القوات العراقية التي انسحبت الى السعودية قبل العملية البرية أو التي استسلمت أثناء القتال .
- قام قائد القوات المصرية بعرض قراره لإدارة العملية التوعوية لنطاق المسؤولية وتم التصديق عليه ، كما تم اجراء استطلاع دقيق لأرض العمليات وتنظيم تعاون بحضور من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية .
- وقد حرصت القيادة العامة بالوطن على توفير كافة مطالب القيادة التوعوية والقوات لضمان تحقيق المهمة بنجاح ولتوقيات المحددة .

### خامسا : العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " :-

- وبدأ التنسيق لتلك المرحلة عقب صدور القرار السياسي العسكري لدعم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات من خلال وفد عسكري مصري وصل الى الرياض يوم ١١ أغسطس ٩٠ لبحث كافة المطالب السعودية وتنسيق تنفيذها وكان أهم معالم تلك المرحلة :-
- تحديد حجم القوات المصرية المطلوبة لدعم السعودية وسيلة النقل ومنطقة العمل
- أسلوب العاملين الإداري والفني لتلك القوات
- تأمين عبورها الأجواء الدولية والسعودية
- ومع تزايد التهديد العراقي تطلب الموقف زيادة حجم قوات الدعم بإضافة فرقة ميكانيكية مدعمة وهنا ظهر على المسرح ضرورة تنسيق أعمال النقل البحري والجوى والبري وما يستتبع ذلك من أعداد موانئ تحميل وتفريغ وإجراءات إضافية للتأمين البحري لرحلة تبلغ حوالي ٧٥٠ ميل بحري وتحرك برى داخل السعودية من ميناء ينبع الى حفر الباطن لمسافة حوالي ١٢٠ كم
- اشترك في أعمال تنسيق تلك المرحلة القيادة العامة المصرية والقيادة السعودية والقيادة الأمريكية
- مرحلة الحشد والتخطيط لتحرير الكويت :
- مع بدأ هذه المرحلة كانت القيادات الميدانية المختلفة قد استكملت تكوينها على الأراضي السعودية فكانت هناك القيادة السعودية المشتركة لمسرح العمليات والقيادة المركزية الأمريكية وقيادة المنطقة الشمالية والقيادة الصبوية الميدانية المصرية
- ومن خلال تلك الشبكة من القيادات كان على القيادة العامة المصرية ان تجري تنسيقها لضمان نجاح القوات
- كانت تلك المرحلة من عقد واحرج مراحل التنسيق وذلك للأسباب الآتية :-
- القوات المسلحة المصرية على الأراضي السعودية تحت قيادة المنطقة الشمالية العسكرية السعودية
- القيادة الأمريكية سوف توفر للمسرح بالكامل الحماية الجوية والوقاية ضد الصواريخ العراقية وتوفير
- الالدار الاستراتيجي والتعبوي
- الاختلاف والتباين بين اساليب عمل مراكز القيادة المصرية مع كل من السعودية والأمريكية
- ان حجم القوات المسلحة المصرية ياتي في المرتبة الثانية بعد القوات الأمريكية على مسرح العمليات وبالتالي لها مطالب تنسيق كبيرة
- ومن أمثلة أعمال التنسيق المعقدة والتي أمكن حلها مشكلة الالدار والتعارف بين القوات الجوية للاتلاف ووسائل الدفاع الجوي المصرية من صواريخ ومدافع خاصة ان حجم الطلعات الجوية سيتجاوز الالف طلعة وبالتالي من الصعب وقد يكون من المستحيل تميز العدو من الصديق الا باستخدام اجهزة تعارف خاصة
- وقد اشتركت القيادة الصبوية المصرية في تلك المرحلة
- مرحلة تنفيذ العملية :
- وقع العبء الأكبر لتلك المرحلة وفي اطار تنسيق القيادة العامة المصرية مع بالي الأطراف على عاتق القيادة الصبوية الميدانية المصرية والتي استطاعت أن تدبر تلك المرحلة بصورة أدت الى تحقيق النتائج الرائعة للقوات المصرية في عملية تحرير الكويت

## ● التنسيق داخل أرض الوطن :

لاشك أنه من الصعب على غير العسكريين استيعاب حجم التنسيق الهائل الذي يتم داخل أرض الوطن بين أجهزة الدولة المختلفة والقوات المسلحة لضمان نجاح خطة نقل القوات عبر شبكة من الطرق البرية والممرات المائية والجوية ، وباستخدام وسائل مختلفة للنقل تبدأ من المركبات والسكة الحديد ووصولاً إلى الطائرات والبواخر الناقلة العملاقة بالإضافة إلى دور أجهزة الأمن المختلفة ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية ، وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية بجميع أنواعها ، كما أن الأجهزة الدينية بالدولة تمثل دوراً هاماً في تثبيت العقائد الدينية للمقاتلين من خلال اللقاءات المباشرة وغير المباشرة معهم يأتي دور هيئة قناة السويس الشريان الحيوي الذي شهد عبور أكبر وأقوى الأساطيل خلال الحشد لعملية تحرير الكويت ، ثم هبات الموانئ البحرية والجوية المختلفة وأجهزة الطيران المدني ، ولستطيع أنؤكد أن تنسيق القوات المسلحة لتحقيق مهمة تحرير الكويت اشتركت فيه كافة الأجهزة المعنية بالدولة .

## ● تنسيق التعاون وتأمين القتال مع القوات الصديقة :-

● كان للتنسيق الجيد مع الجانب الأمريكي في مجال تبادل المعلومات والحصول على أحدث المعلومات عن التجهيزات الهندسية ومنظومة الموانع وأوضاع وألشطة القوات العراقية بالغ الأثر في التخطيط الجيد لعملية الهجومية ،

● امداد الجانب الأمريكي للقوات المصرية بخراط المعلومات الحديثة عن العدائيات الموجودة وأجهزة تحديد الاتجاهات وعربات القتال وبعض أنواع ذخائر المدفعية هذا فضلاً عن الجرافات التي تم استخدامها في توسيع النفقات في حقول الألبان .

● الاستفادة الكاملة من تنفيذ طلعات (R P V . S) الأمريكية والإنجليزية خلال الفترة التحضيرية في تأكيد أوضاع قوات نطاق الأمن العراقية وطبيعة ومواصفات منظومة الموانع الهندسية أمام الحدة الأمامي للدفاعات وشكل ونظام الدفاعات وتحديد أماكن مراض المدفعية ونتائج القصف الجوي الصديق ،

● نتيجة للكم الهائل من وسائل المواصلات اللاسلكية المستخدمة مع القوات المشتركة في حرب تحرير الكويت فقد تم التنسيق الدقيق بين هذه القوات وتخصيص حصص من الترددات اللاسلكية (H F - V H F - U H F) للقوات مما أدى إلى تجنب التداخل بين الترددات المستخدمة .

● استجابة الجانب الأمريكي لامداد القوات المصرية بعدد ( ٨٠٠٠ ) بدلة واقية من الغازات الحربية هذا بالإضافة إلى امداد الجانب السعودي للقوات المصرية بعدد ( ٢٠٠٠٠ ) بدلة واقية وعدد ( ١٠٠٠ ) قناع واقى .

● أقر التنسيق الجيد مع الجانب الأمريكي في مجال تأمين عناصر الاستطلاع خلال مراحل عملها في عمق الدفاعات العراقية نتائج جيدة في ظروف القصف الجوي الكثيف والصيد الجوى بطائرات (ايه - ١٠) والمليوكوبتر المسلح الصديق ضد الأهداف والاحتياطيات المعادية التي يعمل داخل نطاقها عناصر الاستطلاع التابعة للتنسيق لتنفيذ المهام :

● شكل عنصر التنسيق انموذج الاساسي لنجاح كفاءة عملية الاعداد والتحرك والتخطيط والتنفيذ حيث امتد

هذا العنصر وتفرع ليعطى الاعمال التي تمت في أرض الوطن وخلال التحرك في الاجواء والمياه

الدولية والتحرك داخل الاراضى السعودية ثم تنسيق اعمال القتال المنتظرة ولاشك ان اقل خطأ في تلك العملية يمكن ان يؤدي الى نتائج حادة التأثير .

- ولقد وقع عبء التنسيق على عاتق اجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بصفة عامة وعلى هيئة عمليات القوات المسلحة بصفة خاصة وتطلب تحقيق هذا التنسيق اجراء عشرات الرحلات بين القاهرة والرياض ، وقد وصل مستوى القيادة المشاركة في اعمال التنسيق الى اشراك القيادة السياسية العليا لمصر بعض مراحله مع القادات العليا السعودية والكويتية والامريكية .

#### • مراحل التنسيق :

يمكن تناول الخطوط الرئيسية للتنسيق من خلال المراحل الآتية :-

- مرحلة التحرك للدعم العاجل .
- مرحلة الحشد والتخطيط لتحرير الكويت .
- مرحلة تنفيذ عملية التحرير .

#### إعداد وتجهيز ونقل القوات المسلحة المصرية الى مسرح العمليات :

- الاعداد والتجهيز قبل التحرك من أرض الوطن :

لأهمية دور وموقع مصر في العالم العربي وبعد أن تقرر سفر القوات الى مسرح عمليات الخليج لتنفيذ مهام بعيدا عن أرض الوطن فقد تم اعطاء عناية خاصة لاعداد وتجهيز هذه القوات قبل مغادرتها أرض الوطن لكي تثبت دور مصر الرائد في العالم العربي وتمثلت إجراءات الاعداد والتجهيز في الآتي :-

#### • الإحدااد البشرى :

لقد أعطت القيادة العامة هذا الموضوع أهمية كبيرة وعناية خاصة حيث تم تنفيذ العديد من الاجراءات شملت اختيار أنسب العناصر من الضباط والدرجات الأخرى ، مع استكمال مرتب التشكيلات والوحدات التي تقرر سفرها من القوة البشرية بما يمكنها من تنفيذ مهامها القتالية بكفاءة تامة ، وتزويد الأفراد بالمهام التي تمكنها من العمل في الصحراء المفتوحة نارا وليلا ، بالإضافة الى تجهيز خطة استعاض الحسائر في الأفراد والأسلحة والمعدات ، مع تنظيم أسلوب استقبال وترحيل الشهداء والمتوفين خارج الجمهورية ، وقد حرصت القوات المسلحة المصرية على إعداد دليل للخدمة ( للجنود والقوات ) للدولة المسافر إليها يحتوى على العادات والتقاليد في هذه الدولة وكذا القوانين المطبقة فيها وبعض النصائح الطبية وكيفية الوقاية من الأمراض المنتشرة ودرجات الحرارة والأحوال الجوية السائدة بالإضافة الى إعداد وتجهيز الأرشيف الميداني والعلامات المميزة لجميع الضباط والدرجات الأخرى ، مع اجراء مسح طبي شامل ودقيق لجميع الأفراد .

#### • الإحدااد الإمدادى والفنى :-

نظرا لدرجة الاستعداد العالي للقوات . . . بالإضافة لما تتمتع به من كفاءة فقد تم استكمال مطالب إالوحدات والتشكيلات من المعدات والمهمات ( العينات - المهمات - الوقود - الخدمات الطبية - الحريق ) ، مع إعداد خطة النقل الجوى والبحرى للقوات المصرية الى مسرح العمليات وتجهيز جميع النواحي المالية للأفراد مع حساب التكلفة المالية للقوات ( أفراد - أسلحة - معدات ) ، مع مراعاة زيادة رفع الكفاءة الفنية للأسلحة والمعدات والمركبات لجميع التخصصات بنسبة ١٠٠% ، ورفع نسبة استكمال التشكيلات والوحدات من الأسلحة



والمعدات بما يمكنها من تنفيذ مهامها القتالية بنجاح معتمدة على نفسها ، مع رشح نسب استكمال مجموعات الإصلاح وقطع الغيار الاحتياطية التي ستحتاجها القوات مع بدء القتال ، واستبعاد المعدات والأسلحة والمركبات الغير صالحة لخل هذه المهام

- الإعداد والتجهيز أثناء دعم القدرات الدفاعية للسعودية ودولة الإمارات لتنفيذ الخطة الدفاعية (درع الصحراء) :- بدأت هذه المرحلة فور وصول القوات المصرية الى الأراضي السعودية وتطورت هذه المرحلة طبقا لتسلسل وصول القوات المصرية والصديقة وقد شملت ثلاث مراحل رئيسية :-

- المرحلة الأولى ( الدعم الدفاعي العاجل ) :- اعتبارا من ١٦ أغسطس ١٩٩٠ م .
- اشترك فيها لواء صاعقة + كتيبة مهندسين مصرية .
- تم تكليف لواء صاعقة بالآتي :-

- تنظيم الدفاع عن المنطقة الخلفية للمنطقة الشمالية العسكرية .
- الاشتراك في القيام بالهجوم المضاد للمنطقة طبقا للموقف .
- تم تكليف كتيبة المهندسين بأعمال المانعة والإنشاءات .

- المرحلة الثانية ( استكمال الخطة الدفاعية ) :- اعتبارا من ١٠ أكتوبر ١٩٩٠ م .

- بدأت بتمام الضمام الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي على المنطقة شمال حفر الباطن .
- تم تكليف عناصر المشاة الميكانيكي المصري بمهمة الدفاع عن نطاق دفاعي بمواجهة ٨٥ كم مع صلاحية جميع المواجهة لاقتراب قوات المعتدى وعلى الرغم من أن هذه المهمة الصعبة والكبيرة فقد قامت القوات بالتجهيز الهندسي للمواقع واحتلالها في زمن وجيز جدا شهد له الجميع .

- المرحلة الثالثة ( زيادة القدرات المصرية ) :- اعتبارا من ١١ يناير ١٩٩١ م .

وصول الفرقة الرابعة مدرعة وإعادة تركزها ضمن التشكيل العنبري للعملية الدفاعية وتم في هذه المرحلة الآتي :-

- احتلال مناطق التمركز بما يحقق الآتي :-

- تنظيم الدفاع للقوات عن مناطق تركزها .
- عدم الإسراف في أعمال التجهيز الهندسي للمحافظة على المعدات .
- تأمين القوات ضد جميع الاحتمالات .
- وضع القوات في أوضاع تحقق لها القدرة على التحول للهجوم من أوضاعها .

- الإعداد والتجهيز لتنفيذ الخطة الهجومية ( عاصفة الصحراء ) :-

شملت أبرز إجراءات المرحلة التحضيرية للقوات المصرية للإعداد للعملية الهجومية الآتي :-

- الاستعداد القتالي :-

- مراجعة وتأكيد الاستعداد القتالي للقوات وتنفيذ تفتيشات الحرب المتعددة على مراكز القيادة للقوات والاحتياطات ووحدات القيادة والسيطرة مع استكمال متابعة تدفق قوات الدعم المصرية وحشدتها بالملكة العربية السعودية ، وبالتوازي تم تنفيذ اللمسات الأخيرة لتجهيز مسرح العمليات لتشمل

- التجهيز الهندسي للمناطق الابتدائية للمهجوم بنسبة ١٠٠% ، والتجهيز الهندسي لمراكز القيادة والسيطرة على كافة المستويات ، مع إنشاء وتعليم محاور تحرك القوات لتنظيم حركة القوات من مناطق تركزها واحتلالها للمناطق الابتدائية للمهجوم .
- تنفيذ أعمال التنسيق مع القوات العربية والصديقة وللإتلاف لتنسيق مطالب تأمين النطاقات التعويية للقوات وقد تم الاستعانة بالمعدات المصرية ، مع الاستعانة ببعض المعدات الخاصة بالتأمين الهندسي للقوات من القوات الأمريكية الصديقة .
- كما تم إعداد القوات للعمل الميداني في الصحراء المفتوحة تمارا وليلا بمقد الدورات التدريبية المركزة باستخدام معدات الملاحه الحديثة ، بالإضافة الى تنفيذ جميع أعمال التأمين المختلفة لنطاق الهجوم . خلال المرحلة التحضيرية مع دفع عناصر التأمين المختلفة على خط الحدود الدولية ( الساتر الترابي السعودي ) بين السعودية والكويت .
- تدريب و إعداد القوات لتنفيذ المهام القتالية المخططة :-
- لنجاح أداء قواتنا لمهامها المحتملة ونظرا حصول قواتنا على بعض المعدات الحديثة من الإنتاج الحربي المصري علاوة على المعدات المتطورة التي لديها كان من الضروري تدريب قواتنا على أهم الموضوعات البارزة المؤثرة على تنفيذ القوات لمهامها المقبلة وأبرزها الآتي :-
- تدريب القوات على فتح الثغرات باستخدام صواريخ فتح الثغرات المصرية الحديثة التي تم الحصول عليها مع الاستفادة بخبرات القوات الصديقة .
- تم تدريب القوات على تنفيذ طوابير التدريب التكتيكي لأسلوب التغلب على الموانع المركبة للجانب العراقي خاصة وان قواتنا لها خبرة كبيرة في هذا المجال من خلال حرب أكتوبر المجيدة .
- تم تدريب القوات على تنفيذ أعمال المارز وأسلوب التغلب على عناصر نطاق الأمن وسرعة الانطلاق في الصحراء المفتوحة .
- تدريب القوات على الهجوم والتقدم من العمق .
- تم التدريب الكيميائي للقوات ( قادة وضباط ودرجات أخرى ) على أسلوب استخدام مهمات الوقاية الفردية وكذلك أسلوب تنفيذ التطهير الجزئي واستخدام علب التطهير الفردي .
- تم تنفيذ بعض البيانات العملية على أهم الموضوعات المتعلقة بتنفيذ القوات للمهام .
- استمرار التدريب الفني التخصصي لجميع التخصصات طوال الفترة التحضيرية لنقل مهارة الأفراد على العمل الفني التخصصي .
- اعداد وتدريب مراكز القيادة والسيطرة للقوات واستمر تدريبها على سرعة الانتقال والفتح قبل بدء العمليات حيث أن المتوقع أن يكون معدلات التقدم للقوات سريعة وكبيرة .
- الإعداد الإداري والفني للقوات :-
- تم رفع طاقة الحملة للقوات بعد الاستعانة بطاقة نقل من الجانب السعودي بعدد ( ٣٨٠ عربة أنواع ) لتكون كالية لتنفيذ خطة الامداد الاحتمالية للقوات وملاحقة القوات لمسافات كبيرة .

- تم استكمال بناء قسم القاعدة المتقدم للقوات من كافة الاحتياجات لضمان تنفيذ التأمين الإداري للقوات بدفع ذلك من مصر لضمان تأمين قواتنا وعدم الاعتماد على أحد .
- تم الاحتفاظ بمستويات كبيرة نسبيا لكافة أنواع الاحتياجات للقوات مع رفع مستوى الاكتفاء الذاتي بالتشكيلات لضمان توفر وتدفق الامداد الإداري للقوات .
- تم استكمال أطقم الجراحة الميداني بإمكانات مستشفى جراحة ميداني لضمان توفير التأمين الطبي المؤهل الكامل بصفة مستمرة ، كما تم فتح عدد ورشة غنظلة في الأماكن المخططة لتنفيذ مهام التأمين الطبي للقوات في الفترة التحضيرية لسرعة إصلاح أى أعطال قد تحدث مع رفع نسبة الكفاءة الفنية للقوات بنسبة ١٠٠% لجميع المركبات ذات العجل قبل بدء العملية البرية
- وقد تم وضع علامات التمييز على جميع المعدات والمركبات لقوات الدعم المصرية طبقا للتعليمات الصادرة ، كما تم تطوير مهمات الأفراد ( بدل الميدان - الأحذية ) لتلائم مع طبيعة المناخ هناك في مصانع المهمات بالقوات المسلحة في زمن قباسي ودفعت للقوات هناك .

#### ● الإعداد البشري :-

لأهمية الإعداد البشري فقد اعتبر ذلك مكتملا لكفاءة القوات وقد شمل تلقين جميع الأفراد باتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى وتم التنبه مشددا بحسن معاملة اخوانهم الجنود العراقيين عند وقوعهم في الأسر ، بالإضافة الى التنسيق مع الجانب السعودي لتحديد أماكن معسكرات الأسرى وأسلوب ترحيلهم ، مع عمل التسويات الداخلية لتحقيق الاتزان لنسب الاستكمال طبقا لكوند التنظيم الخاص بقوات غروب " ٩٠ " ، وقد تم تنسيق أعمال الامداد بالأفراد من عناصر سد الحصار ، واعتماد ٢ نسق لسد الحصار أحدهم في المملكة العربية السعودية والآخر في مصر جاهز فوراً للدفع ،

#### ● الإعداد المعنوي :-

وقد شمل التوعية الدينية للأفراد في أماكن تركزها وذلك بدفع القوافل الدينية الى مناطق تركز القوات وعلى رأسها فضيلة مفتي ، مع تنفيذ الزيارات الميدانية من كبار المسئولين المصريين والسعوديين وعلى رأس هذه الزيارات زيارة السيد رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة للقوات المصرية في ميدان القتال بحفر الباطن والقوات المصرية بدولة الإمارات العربية وكذا زيارة جلالة الملك " فهد ابن عبد العزيز " بخادم الحرمين الشريفين والزيارات المتعددة للسيد وزير الدفاع ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وكبار قادة القوات المسلحة والأمير : سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي والأمير : حسام بن سلطان قائد القوات المشتركة وفضيلة مفتي الجمهورية وزير الأوقاف ووفود مجلسي الشعب والشورى وتنظيم لقاء للإعلام وتقديم عروض السينما والفيديو للقوات في أماكن تركزها ودفع السمجات والصحف المصرية وكذا جريدة القوات المسلحة ومجلسي النصر والجهاد ، بالإضافة الى دفع الأصناف المناسبة من الترفيه المعنى للقوات وتنظيم دفع واستقبال الوفود الاعلامية لمرافقة القسوات أثناء تجميها وتحركها ووصولها الى مسرح العمليات ، وكان لبث الارسل الاذاعي والتلفزيوني للقوات في مسرح العمليات ( القناة الفضائية ) واستقبال القوات له اكبر الأثر في معاشيتها لبض الوطن ورفع معنوياتها والحرص على تحقيق الاتصال التلفوني المباشر للمقاتلين بذويهم في جمهورية

مصر العربية ، كما تم تنظيم المعرة للقوات من والى مسرح العمليات ، مع الاعداد والتنظيم لاستقبال المستسلمين وتقديم مطالب الاعاشة لهم حتى يتم ترحيلهم الى الجانب السعودى ، ويجدر الاشارة الى قيام كل مؤسسات الدولة وأيضا مؤسسات القطاع الخاص بدفع كميات هائلة من الترفيه العيى للقوات فى المسرح ، كما كان للاعلام دوره المؤثر فى الروح المعنوية سواء للقوات فى المسرح أو للشعب المصرى الذى كان يتابع أنبازه .

### اجراءات النقل الاستراتيجى للقوات :-

بعد صدور القرار السياسى والعسكرى لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة فى مواجهة التهديدات والأطماع العراقية قامت القيادة العامة للقوات المسلحة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة بتنفيذ عملية نقل استراتيجى للقوات المصرية .

- وفى هذا الاطار تم مراعاة الاسس والاعتبارات المؤثرة خلال التخطيط والتنفيذ :-

حجم الدعم المطلوب للدول الشقيقة ، ووسائل النقل المتيسرة ، ومواصفات الموانئ والمطارات المخطط التحميل منها والتفريغ فيها ، ومسافات التحرك حتى مناطق تجمع القوات ، والعدائيات التى يمكن أن تتعرض لها القوات أثناء تنفيذ عملية النقل الاستراتيجى ، والوقتات المحددة لتواجد القوات بمناطق التجميع وأسبقيات الحشد داخل مسرح العمليات ، مع وضع أسبقيات النقل لهذه القوات .

- حجم النقل البحرى :-

- رحلة الذهاب :-

تم نقل عدد ٢ فرقة مشاة ميكانيكى ومدعمة بالاضافة الى وسائل دعمهم واستغرقت عملية النقل حوالى ٣٨ يوم وباستخدام ٢٦ سفينة بواقع ٢١ سفينة / رحلة واستغرقت الرحلة البحرية ٦٠ ساعة بحار بطول ٧٣٠ ميل بحرى وكان حجم القوات والمعدات التى تم نقلها بحرا كالتالى :-

- ١١٩٩٢ فرد .

- ٥٨٥٩ معدة / مركبة .

- ١٤٦٧٤ طن احتياجات .

- رحلة العودة :-

استغرقت فترة النقل ١٣٨ يوم وباستخدام عدد ٨ سفينة بواقع ٢١ سفينة / رحلة وكان حجم المعدات التى نقلها كالتالى :-

- ٨٣١٠ معدة / مركبة . - ٠١٥٠٠ حياوية .

## • حجم النقل الجوي :-

قامت القوات الجوية المصرية بتنفيذ أعمال النقل الجوي الاستراتيجي للقوات الى ومن مسرح العمليات بالاضافة الى اعادة العاملين المدنيين بكل من السعودية والاردن باجمالي ٢٦٣٨٠ فرد وقد بلغ اجمالي الطلعات التي نفذت خلال هذه الفترة ٢١٤ طلعة/طائرة باجمالي عدد ساعات طيران ١٣٠١ ساعة وقد تم تنفيذ هذا الحجم من النقل في زمن قياسي .

## • إجراءات التأمين لتنفيذ أعمال النقل الاستراتيجي :-

- قامت القوات المسلحة المصرية باتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لحشد عودة القوات والتي تتمثل في الآتي
- تأمين تحرك القوات المصرية من مناطق تركزها داخل الاراضي المصرية حتى تمام وصولها الى مناطق تركزها
- بمسرح العمليات .

- تأمين عودة القوات من مسرح العمليات الى مناطق تركزها داخل الاراضي المصرية
- كما اتخذت اجراءات التأمين اللازمة بواسطة الافرع الرئيسية للقوات المسلحة لتأمين حشد / عودة القوات
- وشملت تأمين القوات خلال تجهيزها للتحرك ونقلها ووصولها الى المسرح .

## سادسا : الفتح الاستراتيجي للقوات البرية المصرية في مسرح العمليات :

- في ضوء القرار السياسي لجمهورية مصر العربية بدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة في مواجهة التهديدات والأطماع العراقية قامت القيادة العامة باتخاذ العديد من الاجراءات لتحديد واختيار القوات المصرية واعدادها بما يضمن وصولها لمسرح العمليات في التوقيتات المناسبة وعلى أعلى درجات الكفاءة القتالية حتى يمكن تنفيذ مهامها في منطقة الخليج بكفاءة والقدار .
- حجم القوات التي تم حشدتها في المسرح :

جدول رقم ( ٤ ) يوضح موقف حشد القوات المشتركة في المسرح في منتصف شهر يناير ١٩٩١

م.	الدولة	قوة بشرية	دبابات	مدفعية	صواريخ مضادة للدبابات	ملاحظات
١	الولايات المتحدة	٤٠٥,٠٠٠	٢٥٥٠	٨١٠	٣٤٠٠	
٢	المملكة السعودية	٧٩,٠٠٠	٢١٣	١٦٦	٤٩١	
٣	مصر	٣٥,٠٠٠	٣٥٨	٢١٥	٢٥٢	
٤	البحرين	٣٥,٠٠٠	٢٨٦	٧٢	١٥٠	
٥	سوريا	١٥,٠٠٠	٣٧٢	١٢٦	٢٢٦	
٦	فرنسا	١٢,٥٠٠	١٢٨	٦٠	١٠٤	
٧	باكستان	٥,٠٠٠				
٨	الكويت	٤,٠٠٠				
٩	بنجلاديش	٢,٠٠٠				
١٠	باقي الدول العربية	٧,٠٠٠	٨٦	٦	١٨	١١ دولة عربية
١١	قوات دول الخليج	٤,٠٠٠				الامارات / قطر / عمان / البحرين

الجدول السابق يوضح أن القوات المصرية كانت ثالث قوة عسكرية في المسرح بعد كل من الولايات المتحدة والمملكة (الدولة المضيفة) وهذا يعنى أن القوات المصرية هى ثاني قوة عسكرية خارجية في المسرح بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما انها أكبر قوة عربية / اسلامية تم حشدتها .

● جدول رقم ( ٥ ) يوضح موقف القوات المصرية بالنسبة للقوات العربية :

م	العنصر	القوات العربية	القوات المصرية	النسبة %
١	الفرسان	١٣٨,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٢٥
٢	دبابات	٩١٧	٣٥٨	٣٠
٣	مدفعية	٥٦٦	٢١٥	٣٨
٤	صواريخ مضادة للدبابات	١١٦٩	٢٥٢	٢١,٥

● ولقد روعيت الأسس والاعتبارات الآتية عند اختيار القوات :

- عدم تأثير هذه القوات على قدرة القوات المسلحة المصرية على تنفيذ مهامها الاستراتيجية داخل حدود جمهورية مصر العربية .
- اختيار القوات المصرية من بين احتياجات القيادة العامة دون الاحلال بالتجميع القتالى للنسق الأول الاستراتيجى للقوات المسلحة .
- قرب مناطق تركز القوات من موانئ التحميل لتقليل مسافات التحرك البرى لهذه القوات
- تحقيق أعلى مستويات الكفاءة القتالية والفنية وذلك من خلال :-
  - ضمان التفوق النوعى للقوات المصرية بالمقارنة بالقوات العراقية .
  - الكفاءة القتالية والفنية العالية .
  - سهولة التميز والتعارف مع باقى القوات الشقيقة والصديقة المشتركة في المسرح .
  - سهولة أعمال التأمين الفنى للقوات .
- عدم التأثير بشكل حاد على الاتزان الاستراتيجى للقوات داخل أرض الوطن .
- تحديد القوات المقرر دفعها الى منطقة الخليج :
- بناء على الأسس والاعتبارات السابقة فقد تم اختيار وتحديد القوات المقرر دفعها الى منطقة الخليج كالتالى :
  - الى المملكة العربية السعودية:
    - وقد تم دفع فرقة مشاة ميكانيكية ، وفرقة مدرعة ، ولواء صاعقة ،
    - وحق خمسة لواءات مدفعية ودفاع جوى وعناصر مقذوفات موجهة مضادة للدبابات وعناصر التدعيم المخصصة والفنية والادارية .
    - هذا بالإضافة الى تشكيل قيادة تعبوية لقيادة القوات المصرية بمسرح العمليات على المستوى التبعوى مع القيادات التبعوية الصديقة .

- الى دولة الامارات العربية المتحدة :
- كتيبة مظلات وعناصر التدعيم القتالى والادارى والفني وعناصر قيادة وسيطرة .
- أسبقيات الفتح الاستراتيجي للقوات المصرية :
- الى المملكة العربية السعودية :
- الأسبقيات العاجلة : ( لتأمين المملكة العربية السعودية )
- مجموعة قيادة وسيطرة ، وحتى لواء صاعقة وعناصر الدعم من المهندسين العسكريين ومجموعة التخطيط
- والتنسيق بالرياض في النصف الثاني من شهر أغسطس ٩٠ .
- الأسبقيات الثانية : ( لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية )
- عناصر الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكي ، وعناصر الدعم القتالى والادارى والفني خلال شهر أكتوبر ٩٠ .
- الأسبقيات الثالثة : ( لزيادة القدرات المصرية للاشتراك في تحرير الكويت )
- القيادة التعبوية .
- الفرقة الرابعة المدرعة وعناصر الدعم القتالى والفني والإدارى .
- وقد تم تنفيذها خلال شهرى ديسمبر ٩٠ ويناير ٩١ .
- الى دولة الامارات العربية المتحدة : ( لتأمين دولة الامارات العربية المتحدة )
- مجموعة قيادة وسيطرة وكتيبة مظلات مدعمة ، وعناصر دعمها خلال شهر أغسطس ٩٠ .
- إجراءات تأمين الفتح الاستراتيجي للقوات المصرية المشتركة :
- تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لتأمين حشد القوات داخل مسرح عمليات الخليج وتشمل الآتى :-
- تأمين تحرك القوات المصرية في مناطق تمرركزها داخل الأراضي المصرية حتى تمام وصولها الى مناطق تمرركزها مسرح العمليات .
- تأمين حشد القوات الصديقة أثناء عبورها الأجواء والمياه الاقليمية المصرية وداخل البحر الملاحى لقناة السويس .
- الاجراءات الرئيسية لتأمين حشد القوات المصرية :
- القوات البحرية :
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع هيئة امداد وتكوين القوات المسلحة وهيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة وقيادة الجيش الثالث الميداني وقيادة المنطقة الشمالية العسكرية لتنفيذ الآتى :-
- الاشتراك والإشراف على تحميل القوات على متن سفن النقل .
- تأمين سفن النقل أثناء مرحلتى التحميل والابحار داخل المياه الاقليمية لجمهورية مصر العربية بالتعاون مع القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى والقوات البرية .
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع الجانب السعودى بتأمين سفن النقل حتى ميناء التفريغ وتأمين عملية التفريغ بالميناء .
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع هيئة الامداد والتأمين للقوات المسلحة باستلام السفن المعبأة والتفتيش عليها وتحديد مدى صلاحيتها .

- دفع مجموعة اتصال بحرية / جوية على سفينة القيادة رقم (١) للجانب الصديق .
- دفع مجموعة اتصال بحرية الى المطارات المخصصة لتقديم الحماية الجوية لعملية النقل .
- تعيين مجموعة اتصال بين ربانة السفن وقادة القوات البحرية للسيطرة على السفن أثناء الاجبار .
- **القوات الجوية :**
  - قامت القوات الجوية بتأمين المجال الجوي المصرى أثناء تحرك القوات باعادة تركز بعض التشكيلات الجوية داخل المطارات المصرية .
  - قامت القوات الجوية بالتنسيق مع ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع بتأمين مطار التحميل .
  - قامت القوات الجوية بالتنسيق مع القوات البحرية وقوات الدفاع الجوى وادارة المخابرات الحربية والاستطلاع لتوفير الحماية والتأمين للقوات أثناء مرحلة الحشد داخل مسرح عمليات الخليج .
- **قوات الدفاع الجوى :**
  - تنظيم الاستطلاع والاذنار للقوات بالتعاون مع طائرات الالذار المبكر "E 020c" وعناصر الحرب الالكترونية .
  - توفير الحماية للقوات ( بالصواريخ - المدفعية المضادة للطائرات - الضيع الأسود ) .
  - توفير الدفاع المباشر المضاد للطائرات عن انجرى الملاحي لقناة السويس بواسطة عناصر المدفعية المضادة للطائرات ولصائل الضيع الأسود على المعابر العاملة في نطاق كل من ج ٢ ميدان ، ج ٣ ميدان
  - توفير الدفاع المباشر المضاد للطائرات للقوات أثناء تواجدها بمناطق تركزها وأثناء تحركها على المساور المختلفة حتى موانئ / مطار التحميل .
- **القوات البرية :**
  - تأمين مناطق تركز الوحدات والوحدات الفرعية ضد العدائيات .
  - تأمين ساحات تحميل المركبات والمعدات ذات الجيرير بموانئ التحميل .
  - تأمين انجرى الملاحي لقناة السويس .
  - السيطرة على تحرك القوات لضمان تدفق مسلسلات التحرك .
  - تأمين موانئ / مطار التحميل من الخارج والداخل .
  - تأمين محاور تحرك القوات من مناطق تركزها وحتى موانئ / مطار التحميل .
  - التأمين الفنى والادارى والطبى للقوات والأسلحة والمعدات .
  - تنظيم خدمة القائد لتأمين تحرك القوات من مناطق تركزها وحتى موانئ م مطار التحميل .
  - تشكيل مجموعة سيطرة موانئ / مطارات القيام والوصول لتنفيذ المهام الآتية :-
  - مهمة مجموعة السيطرة بميناء القيام :-
    - التأكد من وصول السفن على أرصفة الركوب / الشحن ومدى صلاحيتها .
    - تخصيص المهام للضباط المسافرين وتوضيح موقف كل سفينة لهم .
    - تنظيم العمل داخل الميناء بما يحقق أفضل استخدام لمعدات الشحن والتفريغ .



- تنظيم الدخول والخروج من الميناء بما يسهل سهولة التحرك في الميناء وسهولة التحميل على السفن بالتنسيق مع قيادة التشكيل التعوي .
- التأكد من توفر جميع أصناف التعمينات والمياه اللازمة لاعاشة الأفراد على سفن الركاب بما يكفى مدة الإبحار .
- التنسيق مع هيئة الميناء فيما يختص بترك السفن على الأرصفة المخصصة وإبحارها طبقا للخطة .
- التدخل الفوري لإنهاء جميع المشاكل التي تعترض تنفيذ خطة النقل سواء مع القيادات العسكرية أو الجهات المدنية .
- **مهمة مجموعة التشهيلات بميناء الوصول :**
  - التأكد من تراسى السفن على أرصفة الدور أو التفريع المخصصة لها .
  - التنسيق مع الضباط المتسافرين بخصوص حولة السفينة ومدى مطابقتها لخطة النقل للمشحونات .
  - التنسيق مع الجانب السعودي بخصوص تنظيم العمل داخل الميناء وتوفير التعمينات والمياه اللازمة لاعاشة القوات للوصول الى منطقة التمرکز الجديد ، والتدخل الفوري لإنهاء أى مشاكل تعترض تنفيذ المهام .
- **مهمة مجموعة السيطرة بمطار القيام :**
  - استقبال أفراد التشكيل المنقول طبقا لخطة النقل الجوي في معسكر الاستقبال المخصص داخل المطار .
  - التميم على الأفراد طبقا لكشوف القوة الموجودة مع أقدم رتبة والتأكد من تذكرة الركوب وجواز السفر المولت مع كل فرد ومراجعتهم طبقا لتحقيق الشخصية الخاصة بكل فرد .
  - التنسيق مع أجهزة المطار والجوازات لتسهيل ركوب الأفراد .
  - التأكد من أن الأفراد لم يتجاوزوا الوزن المسموح بركوبه من الأمتعة الشخصية على الطائرة .
  - السيطرة على ركوب الأفراد على الطائرات طبقا لترتيبهم في الكشوف واستلام تذاكر المغادرة لكل فرد .
  - إعطاء تمام برقم وحولة كل طائرة وتوقيت اقلاعها الى مركز السيطرة الخلفى للقوات المسلحة الذى يقوم بدوره باعطاء تمام الى مركز العمليات الدائم للقوات المسلحة .
- **مهمة مجموعة تشهيلات مطار الوصول :**
  - استقبال أفراد التشكيل المنقول طبقا لخطة النقل الجوي في معسكر استقبال مخصص لهم داخل المطار .
  - التميم على الأفراد طبقا لكشوف القوة الموجودة مع أقدم رتبة وأخذ كعب تذاكر الركوب منهم وطبقا لجوازات السفر المولتة خاصتهم .
  - التنسيق مع مسئول الدولة الشقيقة لإنهاء أى ختم الجوازات ونقل الأفراد بالإتوبيسات المخصصة الى منطقة إعادة التمرکز والتدخل الفوري لإنهاء أى مشاكل تعترض الأفراد داخل المطار .
  - إعطاء تمام برقم حولة كل طائرة وصلت وتوقيت وصولها وتوقيت اقلاعها الى مركز السيطرة الخلفى الذى يقوم بدوره باعطاء تمام الى مركز العمليات الدائم للقوات المسلحة .

## • إجراءات تأمين حشد القوات الصديقة :

- تأمين القوات أثناء إبحارها داخل المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية وأثناء عبورها المجرى الملاحي لقناة السويس .
- تأمين القوات أثناء عبورها المجال الجوي لجمهورية مصر العربية .
- السماح لطائرات الدول الصديقة باستخدام المطارات المصرية للتزود بالوقود أو أى أغراض أخرى .
- وبصام الفتح الاستراتيجى للقوات المسلحة المصرية كانت الأوضاع كالتالى :-
- الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى ومعها عناصر دعمها تتخذ أوضاعها بمنطقة الانتشار شمال حفر الباطن ( بمنطقة الحرس الوطنى ) بمهمة الدفاع فى نطاق مسئولية مواجهة ٩٠ كم وعمق ٥٥ كم.
- الفرقة الرابعة مدرعة وعناصر دعمها تتخذ أوضاعها فى منطقة الانتشار جنوب شرق الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى بمهمة العمل كاحتياطى رقم ٢ للعمليات الدفاعية مع تأمين مدينة الرقى بمجموعة قتال ( بقوة كتية دبابات وسرية مشاة ميكانيكية وعناصر الدعم من المدفعية والمقذوفات والدفاع الجوى )
- اللواء ١٤٥ صاعقة يتخذ أوضاعه فى منطقة الانتشار شرق حفر الباطن وتم الحاقه على اللواء الرابع المدرع السعودى احتياطى المنطقة الشمالية لتنظيم الدفاع فى المنطقة الخلفية للمنطقة .

## دور القوات الجوية المصرية خلال الأزمة :-

- مع بداية اقحام القوات العراقية لدولة الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وقرار القيادة السياسية اشترك القوات المسلحة المصرية ضمن قوات الائتلاف الدولى ( الصديقة والشقيقة ، بدأت القوات الجوية المصرية كأحد الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة أولى خطواتها فى الاعداد والتجهيز لعملياتها المقبلة لتحقيق المهام المكلفة بها .
- قامت القوات الجوية بأجهزتها المختلفة بنشاط بارز خلال الأزمة متمثلة فى اشترك تشكيلات من طائرات القتال ( إف - ٧ ، إف - ٤ ، إف - ١٦ ، ميراج ٥ ، ميج ٢١ ) وطائرات النقل ( سى - ١٣٠ / جولىف ستريم / مستير ) وطائرات الهليكوبتر ( مى - ٨ / جازيل ) سواء بالتجهيز والاعداد لاشترك تشكيلات من طائرات ( إف - ١٦ ) فى أعمال القتال مع القيام بمهام الحماية للوحدات المنقولة الى المملكة العربية السعودية وحماية الأهداف الحيوية للدولة إضافة الى الخدمات والتسهيلات التى تم تقديمها الى قوات الائتلاف الدولى .

• ولقد احتلت القوات الجوية جالبا كبيرا وهاما خلال الأزمة وذلك فى اطار المهام التالية :

- توفير الانذار المبكر للقوات بالطائرات " C 2 - E " أثناء رحلتى الذهاب والعودة .
- توفير الحماية الجوية للقوات أثناء إبحارها داخل المجال الجوى المصرى .
- تأمين المجال الجوى المصرى أثناء تحرك القوات باعادة التمرکز لبعض التشكيلات الجوية داخل المطارات المصرية .
- تأمين واستطلاع الممرات البحرية بالبحر الأحمر .
- ولقد شملت تلك المهام المراحل التالية :-
- مرحلة الاعداد والتحصير لتنفيذ المهام المقبلة .

- مرحلة التنظيم لأعمال القتال الجوي .
- مرحلة تنفيذ المهام ودور أسلحة الجو المختلفة .

#### ● مرحلة التحضير :-

- نظرا لأن التحضير الجيد يصنع البداية السليمة لأعمال قتال القوات الجوية ، لذا فمنذ بداية احتحام القوات العراقية لدولة الكويت بدأت أجهزة قيادة القوات المسلحة في اتخاذ كافة التحضيرات المطلوبة للمهام المقبلة . ولقد تميز تحضير أعمال قتال القوات الجوية - في هذه الفترة - بسمات خاصة كان أبرزها الاحتفاظ بتشكيلات ووحدات القوات الجوية في درجة استعداد عالية بصفة مستمرة لمواجهة أى عدائيات محتملة مع الاستعداد لمواجهة طيعة وتعدد العدائيات المنتظر مواجهتها على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، مع تعدد المهام السق يمكن أن تنفذها القوات الجوية في ظل تحالف عسكري مع دولة أخرى ، في إطار تعدد القيادات التي يجب تنظيم التعاون معها لتنفيذ المهام المطلوب تحقيقها ، ومراعاة الأعماق الكبيرة في تنفيذ المهام القتالية المنتظرة وضخامة اجراءات التأمين اللازمة لأعمال القتال الجوية ، وصعوبات توفيرها عند العمل خارج حدود الدولة ، مع التركيز على ضرورة الفهم السليم للموقف ، وإيقاعه السريع ، والتحلي بعبد النظر في استشفاف التطورات المنتظرة . الأمر الذي يؤكد أهمية التحضيرات المطلوبة ، وضرورة استمرار تبادل المعلومات ومتابعة الموقف .
- وفي إطار قرار دعم القدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية ، واحتمالات اشتراك القواعد الجوية المصرية في العمليات المنتظرة قامت قيادة القوات الجوية بعمل العديد من الدراسات تشمل أسلوب تقديم المعاونة الجوية لقوات الدعم المصرية عندما يتقرر دخولها في العمليات ، والمهام التي يمكن أن تكلف بها القوات الجوية المصرية ، وحجم وشكل وطبيعة أعمال القتال الجوية المنتظرة بالمنطقة ، بالإضافة الى كافة المعلومات اللازمة عن حجم القوات المضادة بالمنطقة وطبيعة الدفاعات الجوية بها ، بالإضافة الى العدائيات الالكترونية ووسائلها وأساليب التغلب على أعمال الاعاقة المعادية مع دراسة امكانيات عمل أسلحة الجو المصرية سواء من قواعد تمركزها داخل ج . م . ع أو من داخل المملكة العربية السعودية ، و أنسب الوحدات الجوية التي تكلف بهذه المهام وتشكيل عناصرها المختلفة ، و أسلوب تنفيذ النهام بالتعاون مع القوات الصديقة ومتطلبات ذلك سواء من ناحية موضوعات التنسيق اللازمة أو كافة نواحي التأمين المطلوبة لتنفيذ هذه المهام ن وكيفية ادارتها وأسلوب السيطرة عليها ، مع دراسة متابعة التهديدات المحتملة ضد جمهورية مصر العربية على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، و متطلبات تحقيق الاتزان التصوي والاستراتيجي للقوات الجوية المصرية على جميع الاتجاهات .
- ومع احتمال إعادة تمركز عناصر من القوات العراقية في السودان وما يترتب على ذلك من تهديدات محتملة قامت القوات الجوية بدراسة لحجم وقدرات القوات الجوية العراقية والسودانية واليمنية ، وكافة القواعد الجوية المحتمل إعادة التمركز بها ، وامكانيات العمل منها ضد جمهورية مصر العربية ، كذلك تم دراسة أسلوب دعم قدرة القوات الجوية على الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي ، ( وقد تم دراسة بدائل إعادة تمركز طرازات مختلفة وتحديد للنقاط الانجائية والسلبية لكل طراز ) وأسلوب توفير الانذار الجوي المبكر ودعم قدرات الاستطلاع الجوي في الاتجاه الجنوبي .

## ● مرحلة تنظيم أعمال القتال الجوية :-

تضمنت هذه المرحلة العديد من أنشطة قائد وقيادة القوات الجوية لتجهيز وتنفيذ إجراءات تنظيم أعمال قتال القوات الجوية ، ففي هذه المرحلة تم اتخاذ القرارات لتنفيذ العديد من المهام التي كلفت بها القوات الجوية والتخطيط لأسلوب تنفيذها وإجراءات التأمين اللازمة لها ، بالإضافة الى ماتم من إجراءات تنسيق تعاون مع جهات متعددة ، ودول صديقة ، ويتلخص دور القوات الجوية خلال هذه المرحلة في التالي :-

بناءاً على قرار الدعم العسكري للقدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية ، قامت القوات الجوية بدراسة أسلوب وإجراءات تنفيذ المهام المكلفة بها ، وقد تم فيها تحديد الآتي :

- حجم المجهود الجوي اللازم لنقل مجموعة صاعقة كاملة بالإضافة الى فوج مقذوفات موجهة مضادة للدبابات خلال أربعة أيام .
- حجم المجهود الجوي اللازم لنقل لواء مظلات وكذلك فوج مقذوفات مضادة للدبابات خلال ستة أيام .
- كيفية توفير الاستطلاع الجوي لصالح تأمين عناصر الدعم .
- أسلوب توفير الاستطلاع الجوي لصالح تأمين عناصر الدعم باستخدام طائرات الـ ( E 2 C ) ، وتغطية عمق إمداد حتى الساحل السعودي .
- بالإضافة الى توفير الحماية الجوية لعناصر الدعم والأهداف الحيوية داخل ج . م . ع ، باستخدام أسلوب الطائرات المقاتلة والمتعددة المهام ، هذا مع الاستعداد لصد وتدمير قوات الإبرار البري المعتدية .
- ولصمان إنجاز أعمال النقل الجوي للقوات المصرية قامت القوات الجوية باتخاذ كافة إجراءات التنسيق اللازمة مع قيادة وحدات الصاعقة ، وقيادة قوات المظلات ، وقامت القوات الجوية بالتخطيط لاعادة تمركز عدد من طائرات القتال متعددة المهام الى قاعدة الظهران بالسعودية وذلك لدعم قدرات القوات الجوية السعودية وقد تم التخطيط لنقل عناصر التأمين الفني والإداري والهندسي اللازمة لها بقوة طائرات النقل المصرية واتخذت إجراءات التنسيق اللازمة مع قيادة قوات الدفاع الجوي بسمين بسمين تحرك هذه الطائرات وتوفير الانذار الجوي المبكر لها عن أى عدائيات ، كذلك تم التنسيق مع الجانب السعودي لتأمين هبوط هذه الطائرات وإجراءات التأمين اللازمة لأعمال قتالها .
- وبصدور قرار نقل الفرقة الثالثة الميكانيكية الى المملكة العربية السعودية قامت القوات الجوية بتنظيم إجراءات تنفيذ المهام التالية :-
- القيام بالاستطلاع الجوي لصالح سفن التحميل على خطوط البحار المختلفة .
- توفير الحماية الجوية للتشكيلات البحرية القائمة بتنفيذ النقل .
- البحث والانقاذ بواسطة طائرات القوات الجوية .
- نقل مقدمات الفرقة الثالثة جوا الى مطاري ينبع وحفر الباطن .

- **مرحلة تنفيذ المهام :**
- قامت القوات الجوية بالتخطيط لتنفيذ مهمة الحماية الجوية أثناء نقل عناصر الدعم من الاسكندرية وأثناء إبحارها إلى خطوط السير المحددة وذلك بالتعاون مع قوات الدفاع الجوي والقوات البحرية والحرب الالكترونية ، كذلك صدرت الأوامر والتعليمات التي توضح أسلوب توفير الحماية - سواء من حالات الاستعداد الجوي أو الأرضي - بواسطة الوحدات المخصصة من أسراب المقاتلات متعددة المهام ، وأسلوب طلب مجهود الحماية بواسطة القطاع البحري ، وكذلك أسلوب السيطرة على تنفيذ هذه المهمة من خلال مراكز ونقط التوجيه المختلفة أو من خلال طائرات الانذار المبكر ( E-2 C ) عند دفعها إلى اتجاه التهديد .
- وفي إطار اجراءات القوات الجوية التي اتخذت لتنفيذ المهام السابقة فقد تم اصدار الأوامر التي تنظم تنفيذ الاستطلاع الجوي عن الأهداف البحرية والجوية ، وكيفية تبادل معلومات الاستطلاع بين الطائرات والقطاع البحرية .
- هذا وقد تم إعادة تركيز عدد من الطائرات الملوحة المخصصة لأعمال البحث والإنقاذ لرفع امكانيات تنفيذ هذه المهام على خطوط الإبحار .

### دور القوات البحرية لتأمين القوات خلال الأزمة :-

- كان للقوات البحرية المصرية ، أيضا ، دورا بارزا في الأزمة ، وقد اقتصر هذا الدور على اجراءات التأمين المتخذة لتأمين حشد وعودة القوات بالإضافة إلى تأمين المياه الإقليمية ، وتأمين قناة السويس كمنع ملاحى جوى لتأمين أعمال الحشد للقوات الائتلاف .
- وقد اشتمل هذا الدور على الملامح البارزة الآتية :
- تأمين القوات خلال عملية التحرك والحشد :
- خلال رحلة الذهاب :
- تحضير موانئ التحميل وتأمينها في البحرين المتوسط والأحمر .
- تأمين المسطحات المائية ضد أعمال الضفادع البشرية والألغام وأعمال التخريب .
- تكوين مجموعات غطس للكشف على قاع السفن وعلى الأرصفة قبل وبعد التحميل .
- الكشف على الحالة الفنية للسفن ومعداتها قبل وأثناء التحميل .
- الاشتراك في اعداد جداول التحميل ومراقبة توزيع المشحونات واتزان السفن .
- تأمين السفن داخل النطاقات التعبوية للقواعد البحرية ، بالإضافة إلى مصاحبة الفرقاطات المصرية لها أثناء رحلة الإبحار .
- تواجد ضباط اتصال على السفن لتأمينها .
- خلال رحلة العودة :
- ارسال مجموعات عمل إلى الكويت للكشف على السفن والأرصفة وتأمين قاع السفن .
- الكشف على الحالة الفنية للسفن قبل الإبحار .
- الاشتراك في اعداد جداول التحميل ومراقبة توازن السفن .

- مرافقة مجموعة تامين للسفن أثناء الابحار
- تأمين السفن داخل النطاقات الصورية للقواعد البحرية ، ومرافقة الفرقاطات المصرية لها
- الاشتراك في عملية التفريغ وتأمين المساحات المائية

### مساهم قوات الدفاع الجوى لتأمين القوات :-

- تنظيم الاستطلاع والاذنار للمجال الجوى المصرى بالتعاون مع طائرات الازنار المبكر
- توفير الوقاية للقوات ( بالصواريخ - المدفعية المضادة للطائرات ) بمناطق تمريرها ، وأثناء تحركها حتى موانئ / مطار التحميل ، وعلى طول خطوط سيرها طبقا لامكانياتها وبالتعاون مع القوات الجوية والحدود الالكترونية
- توفير الدفاع المباشر عن المجرى الملاحي لقناة السويس
- تكثيف الدفاع الجوى عن موانئ التحميل والتفريغ
- التأمين الذاتى للسفن أثناء رحلات الابحار بتزويدها بعناصر من الصواريخ المضادة للطائرات

### الدور المصرى لدعم قوات الائتلاف لتأمين الفتح والوصول الى المسرح

- ان القرار الذى اتخذته القيادة السياسية للدولة بدعم القدرات العسكرية للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات ووقوفها بجانب الحق والشرعية الدولية كان له الاثر الاكبر في دعم قوات الائتلاف وسرعة وصولها الى مسرح العمليات ، وبناء على طلب القيادة السعودية وى اطار القرار السياسى العسكرى المصرى قامت القوات المسلحة المصرية بتقديم كافة التسهيلات والمعاونات للقوات البحرية والجوية للائتلاف الدولى والى لسردها فيما يلى :-

- التسهيلات والمعاونات التى قدمت للقوات البحرية وتأمين عبورها قناة السويس :-
- تقديم المساعدات الفنية والادارية لعدد ١٢٨ سفينة حربية اجنبية لقوات الائتلاف قامت بزيارة الموانئ البحرية المصرية في الفترة من اول اغسطس ١٩٩٠ حتى اول مارس ١٩٩١
- تأمين السفن الاجنبية المحملة بالاسلحة والذخائر والمعدات أثناء عبورها قناة السويس في طريقها الى منطقة الخليج والى يقدر عددها ٣٧٦ سفينة خلال الفترة من اول اغسطس ١٩٩٠ وحتى اول مارس ١٩٩١
- تأمين عبور عدد ٣٩٦ سفينة حربية اجنبية لقوات الائتلاف لقناة السويس في الفترة من اول مارس ١٩٩١ وحتى اخر سبتمبر ١٩٩١
- الاشتراك في تأمين المجرى الملاحي لقناة السويس ومتابعة السفن المشبوهة التى تعبر القناة حتى خارج المياه الإقليمية

- التسهيلات والمعاونات التى قدمت للقوات وتأمين هبوطها وعبورها الاجواء المصرية :-
- استخدام القواعد الجوية المتقدمة لتمرير طائرات الامداد بالوقود جوا وطائرات الازنار المبكر والحرب الالكترونية وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات لها
- ويقدر اجمالى كميات الوقود التى قدمت لخدمة تشكيلات قوات الائتلاف الاتى :
- ٨٦.٢٥ طن وقود نفثات

- ١٨٥ طن بترين .
- ٩٢٠ طن سولار .
- استخدام مطار العردقة كقاعدة متقدمة لإمداد كافة الخدمات لحاملات الطائرات لقوات الإنقاذ بالبحر الأحمر .
- المساعدة على رفع الكفاءة القتالية للقوات الجوية للإنقاذ باستخدام ميادين الرماية الجوية المصرية للتدريب
- ويقدر عدد الطائرات المستخدمة لميادين الرماية المصرية بحوالي ٧٣ طائرة من الأنواع ( F-4 , A-6 , F-18 , A-7 ) .
- تأمين عبور طائرات قوات الإنقاذ للاجواء المصرية أو الهبوط بالمطارات المصرية بالتعاون مع قوات الدفاع الجوي مع تقديم كافة التسهيلات لها ويقدر اجمالي عدد الطائرات العابرة للاجواء المصرية خلال هذه الفترة ٣٠٤٩٥ طائرة والطائرات المهبطة بالمطارات المصرية والتي قدمت لها خدمات بعدد ٤٤٥٧ طائرة .
- ومع عبور هذا العدد الضخم والكثافة الجوية للمجال الجوي المصري في هذه المرحلة فقد تم الضيق الكامل بين القوات الجوية والدفاع الجوي للسيطرة عليها وتسهيل وتأمين عبورها دون حدوث اي ارباك لحركة الطيران المدني في ضوء الخبرة المصرية المتميزة في هذا المجال التي اشاد بها الجميع في الوقت الذي ارتبكت فيه الحركة الجوية في دول اخرى لم تحدث في اجواءها هذه الكثافة .
- الفكرة العامة لدور القوات المصرية في الدفاع ( درع الصحراء ) :**
- كان من الطبيعي ان يكون الدور الرئيسي للقوات فور انضمامهم لدعم المملكة من الاشتراك في الدفاع عن حدودها التي اصبحت مهددة بتواجد قوات المعتدى بكثافة كبيرة على مقربة منها .
- بدأت هذه المرحلة فور وصول القوات الى الاراضي السعودية وتطورت هذه المرحلة طبقا لتسلسل وصول القوات المصرية والصديقة ويمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل فرعية .
- المرحلة الاولى : اشترك فيها ( لواء ١٤٥ صاعقة - كتية ٢٣ مهندسين عسكريين ) :
  - خطط لاستخدام عناصر الصاعقة في هذه المرحلة في مهام تأمين وكاحتياطي . • كما كلفت بعض المهام الاخرى التي لا تتماشى مع خصائصها .
- خطط لاستخدام عناصر المهندسين العسكريين في اعمال الممانعة والانشاءات ونتيجة لتأخر الازداد بالمعدات فلم تستغل امكانياتها على الوجه الأمثل .
- المرحلة الثانية : يتمركز فرقة ٣ مشاة ميكانيكا في المنطقة شمال حفر الباطن :
  - وبدا وصول فرقة ٩ مشاة السورى ، تم اعادة تخصيص المهام للقوات المصرية وكانت اهم ملامح هذه المرحلة الاتى :-
  - خصص للفرقة الثالثة نطاق دفاعي بمواجهة ٨٥ كم مع صلاحية المواجهة لاقتراب قوات المعتدى في حالة تحوله للهجوم .
  - نظرا لعدم وجود جدار ايمن مع اتساع مواجهة الجار الايسر ادى الى ضرورة تنظيم دفاع صندوقى يبدأ من اجناب القوات .

- الرت طبيعة الارض المفتوحة وصلاحياتها للاقترب المباشر والغير مباشر للمعتدى على تنظيم دفاعات غير مغطىة تتميز بالمرونة في مقابلة جميع الاحتمالات ( الدفاع المرن ) ، على ان يتم تنظيم دفاع ثابت بقوة لواء ٢٢٢ مشاة ميكانيكا مع مقابلة اعمال المناورة للمعتدى داخل نطاق المسئولية بقوة للسواء ١٠ مشاة ميكانيكا او جزء منه على ان يبقى لواء ٩٩ مشاة في الاحتياطى للقيام بالهجمات المضلدة او تنظيم الدفاع على الموقع الثانى
- كان لابد من مقابلة اعمال المناورة الواسعة المنتظرة للمعتدى مع قلة قوات التجمع التبرى للمنطقة الشمالية ادى الى ضرورة وضع التجميع الرئيسى للقوات المدافعة في اتجاه الضربة الرئيسية المنتظرة للمعتدى .

- نظرا لاختلاف تكوين عناصر الاستطلاع في العقيدة الغربية عنه في العقيدة الشرقية وكذا الاستخدام التكتيكي له ، تم تكليف القوات المصرية بدفع كتيبة استطلاع الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكا للعمل كمعصر نطاق امن - ولكن تم دفع سرية فقط بالتناوب من كتيبة استطلاع الفرقة على ان يعاد تجميعها كمجموعات استطلاع على خط الحدود الدولى في حالة هجوم المعتدى .
- روى اتخاذ اجراءات التأمين الشامل للقوات بصفة دائمة .

#### • المرحلة الثالثة :

- وصول الفرقة الرابعة مشاة واعادة تركزها ضمن التشكيل التبرى للعملية الدفاعية مع بدء التخطيط للعملية الهجومية (عاصفة الصحراء ) لذا اتسم تنظيم الدفاع للفرقة الرابعة بالاتي :-
- تنظيم احتلال مناطق التركز مما يحقق :-
- تنظيم الدفاع للقوات عن مناطق تركزها .
- عدم الاسراف في اعمال التجهيز الهندسى للمحافظة على قوات .
- تأمين القوات ضد جميع الاحتمالات .

- وضع القوات في اوضاع تحقق لها القدرة على التحول للهجوم من اوضاعها .

#### الفكرة العامة لإدارة أعمال القتال في العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" ودور القوات المصرية فيها :-

نتيجة لتعنت الجانب العراقى وانتهاء المهلة المحددة ( سعت ٢٣٥٩ يوم ١٥ يناير ) لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وانسحاب القوات العراقية بدأت العملية الاستراتيجية لتحرير دولة الكويت ( عاصفة الصحراء ) سعت ٢٠٠ يوم ١٧ يناير ١٩٩١ .

استمر تنفيذ العملية لمدة " ٤٣ " يوما على النحو التالى :

- **الضربة الجوية :-**
- استمرت لمدة " ٣٨ " يوما ( من سعت ٢٠٠ يوم ١٧ يناير حتى سعت ٤٠١ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ ) .
- تم خلال الضربة الجوية تدمير معظم الأهداف الاستراتيجية - مراكز القيادة والسيطرة - الوحدات والتشكيلات المقاتلة بنسبة خسائر حتى ٥٠ % .



## ● العملية البرية :-

- استمرت لمدة "٤" يوم ( من سعت ١٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير الى سعت ٠٧٠٠ يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ وتلخصت فكرة ادارة العملية في الآتي :-

● باستغلال نتائج الضربة الجوية والصاروخية واعتبارا من فجر يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ بدأت قوات المنطقة الشرقية ( السعودية - مشاة الاسطول الأمريكي ) في التحام الدفاعات العراقية على الشور الساحلى لايهاجم القيادة العراقية أن هذا هو اتجاه المجهود الرئيسى ثم بدأت قوات الفيلق ( الثامن عشر ) الأمريكى ( المنقول جوا ) باختراق الأجواء العراقية وتنفيذ مناورة عميقة والوصول الى وادى ( الفرات ) لعزل القوات العراقية الموجودة بمسرح عمليات الكويت .

● باستغلال نجاح هذه الأعمال بدأ الفيلق السابع الأمريكى ومعه القوات البريطانية في التحول للهجوم داخل الأراضي العراقية ( غرب وادى الباطن ) لتدمير تشكيلات الحرس الجمهورى ومنع تدخلها ضد باقى القوات المشتركة في تحرير الكويت .

● نظرا للنجاح السريع للفيلق السابع والثامن عشر على محور غرب وادى الباطن صدرت الأوامر للقوات المصرية ضمن قوات المنطقة الشمالية ( السعودية - الكويتية ) بدء الهجوم في اليوم الأول لتأمين أجناب الفيلق السابع مبكرا عن الموعد المحدد طبقا للتخطيط بـ ٨ ساعات وعلى الرغم من ضيق الوقت متاح للقيادة المصرية فقد ظهرت المرونة والاستجابة السريعة للموقف .

● بالتعاون مع القوات التي تعمل على الشور الساحلى ونتيجة لأعمال القتال الناجحة والاختراقات العميقة للقوات المشتركة نجحت القوات المصرية والعربية في اكتساح القوات العراقية ومطاردتها وتحرير دولة الكويت .

- بنهاية يوم ٢٧ فبراير أتمت القوات المشتركة تحقيق مهامها المخططة واعتبارا من صباح يوم ٢٨ فبراير توقفت العمليات الحربية بمنطقة الخليج العربى .

## ● مراحل تنفيذ القوات المصرية للعملية البرية :-

- تم تنفيذ العملية البرية من خلال " ٣ " مراحل رئيسية على النحو التالى :-

● المرحلة الأولى :-

التغلب على الموانع العراقية والاستيلاء على نطاق الأمن واختراق الدفاعات الرئيسية .

● المرحلة الثانية :-

استغلال النجاح وتطوير الهجوم .

● المرحلة الثالثة :-

تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قسوات الحرس الجمهورى العراقية .

- المرحلة الأولى ( ٢٤ - ٢٥ فبراير ١٩٩١ ) :-

وتم خلال تلك المرحلة التغلب على الموانع العراقية والاستيلاء على نطاق الأمن واختراق الدفاعات الرئيسية من خلال أعمال قتال القوات المصرية التالية :-

- بعد ظهر يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ تم دفع المغازز للتغلب على نطاق الأمن ونجحت في تحقيق مهامها ، وصدرت الأوامر لأحد المغازز لاستعمار النجاح وفتح الثغرات في مواجهتها .

- تم دفع دوريات الصاعقة المصرية لتدمير وسائل اشغال خنادق اللهب في مواجهة نطاق الهجوم بالتعملون من القوات الخاصة السعودية .

- فجر يوم ٢٥ فبراير تم دفع " ٢ " مفرزة ميكانيكية بمهمة فتح الثغرات في مواجهتها والقيام باختراف الدفاعات الرئيسية والنشاء عدد " ٢ " رأس مانع بعمق ٣ - ٤ كم وتأمين دفع القوة الرئيسية ( الفرقة الثالثة الميكانيكية ) وتم اعادة تخصيص المهمة لاحد المغازز المدرعة لتنفيذ هجوم خداعي لتأمين الجانب الأيسر للقوات الرئيسية المهاجمة .

- بعد ظهر يوم ٢٥ فبراير تم دفع القوات الرئيسية ( الفرقة الثالثة الميكانيكية ) بقوة " ٢ " لواء ميكانيكي مدعم التي نجحت في اختراق الدفاعات الرئيسية للقوات العراقية باستغلال نجاح أعمال قتال المغازز وتحت ستر لواء المدفعية .

- في مساء يوم ٢٥ فبراير نجحت الفرقة الثالثة الميكانيكية في تحقيق المهمة المباشرة لها والوصول الى المنطقة جنوب الأبرق والاستيلاء على خط بعمق ٣٠ كم شمال الحدود الدولية الكويتية وذلك بالتعاون مع القوات السعودية والكويتية وقوات الائتلاف .

- بنهاية يوم ٢٥ فبراير كانت أوضاع قوات الائتلاف كالتالي :-

- المحور الساحلي :-

نجحت القوات السعودية ومشاة الأسطول الأمريكي في اختراق الدفاعات العراقية ووصلت الى الخط رأس الظليعة - رجمه - جثمان - جنوب الصليبية .

- المحور المركزي :-

نجحت القوات السعودية والكويتية في القضاء على نطاق الأمن وفتح الثغرات واختراق دفاعات القوات العراقية .

- محور غرب وادي الباطن :-

نجحت قوات الفيلق السابع وقوات الفيلق الثامن عشر في تطويق القوات العراقية والاستيلاء على خط بعمق حتى ١٦٠ كم .

- المرحلة الثانية :-

استغلال النجاح وتطوير الهجوم .

- صدرت الأوامر الى قيادة الفرقة الثالثة الميكانيكية من القيادة المصرية بسرعة تحقيق المهام باستغلال أعمال القتال الليلية النشطة وتمكنت الفرقة من تحقيق المهمة المباشرة للمنطقة الشمالية والاستيلاء على خط شمل الأبرق بـ ٢ كم اعتباراً من صباح يوم ٢٦ فبراير .

- رفى منتصف يوم ٢٦ فبراير تم دفع الفرقة الرابعة عدا لواء مدرع - واللواء صاعقة عدا كتيبة من خطط الدفء بمنطقة " الجياهه " في اتجاه "الجھراء" لتأمينها بالتعاون مع باقي قوات الائتلاف .
- بعد الدفع بنصف ساعة تم تعديل المهمة الى قائد الفرقة الرابعة بناء على أوامر قيادة القوات المشتركة المتقدمة بالمنطقة الشمالية لتكون الوصول الى قاعدة على السالم الجوية وتأمينها .
- في مساء يوم ٢٦ فبراير وبناء على تعليمات قيادة مسرح العمليات تم تعديل المهمة للفرقة الرابعة وذلك بتخصيص المهمة للواء السادس مشاة ميكانيكي منها - ولواء الصاعقة عدا كتيبة بتطهير وتثبيط مدينتي الكويت والجھراء بالتعاون مع القوات الصديقة والشقيقة ( ثم لقاء ضابط اتصال من القوات المصرية مع نظيره من مشاة البحرية لتنسيق أسلوب عبور قواتنا ) على أن يتم إعادة املسى صباح يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١
- كانت أعمال قتال قوات الائتلاف كالآتي :-
- على المخور الساحلى :
- وصلت الى الخط العام الفنطاس - الصليبة - جنوب الجھراء بـ ٢٠ كم .
- المخور المركزى :
- بنهاية يوم ٢٦ فبراير نجحت القوات السعودية والكويتية ( مجموعة خالد ) في الوصول الى جنوب الجھراء وقاعدة على السالم بالتعاون مع القوات المصرية .
- محور غرب وادى الباطن :
- تمكن الفيلق السابع من الوصول الى الخط العام جنوب ترعة بن فقيلة - المركبة .
- وتمكن الفيلق الثامن عشر من قطع طريق بھداد / البصرة الصحراوى في مناطق جليبة - درار - الناصرية
- المرحلة الثالثة (يوم ٢٧ - ٢٨ فبراير ١٩٩١) :-
- تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى العراقية من خلال أعمال القتال التالية :-
- في صباح يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة بدخول منطقة الجھراء ونجحت في تطهير والاستيلاء عليها وتأمينها .
- في الساعة العاشرة من صباح نفس اليوم (٢٧ / ٢) تم دفع اللواء السادس الميكانيكي من الفرقة الرابعة المدرعة - ولواء الصاعقة عدا لكتيبة ، وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم اقتحام مدينة الكويت عن طريق الصولينجات ونجحت في تطهيرها من القوات العراقية وتأمينها .
- قامت القوات المصرية بالاشتراك مع القوات السعودية برفع الأعلام على السفارات والقوات الكويتية برفع الأعلام على المنشآت العسكرية .
- بنهاية يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ تم إعادة تجميع اللواء السادس الميكانيكي من الفرقة الرابعة المدرعة - ولواء الصاعقة عدا كتيبة في مناطق تركز جنوب قاعدة على السالم مع استمرار تأمين السفارة والقنصلية بقوة داوريات صاعقة .

- أعمال قتال قوات الائتلاف الدولى :-
- على المحور الساحلى :
- تمكنت قوات المحور الساحلى بالتعاون مع قوات المحور المركزى من دخول مدينة الكويت ولجحت في تطهير الجزء الشرقى والشمالى والمنطقة الجنوبية من مدينة الكويت وتأمين مطار الكويت .
- اغور المركزى :
- تمكنت القوات السعودية والكويتية بالتعاون مع القوات المصرية من دخول مدينة الكويت وتطهير المشارف الجنوبية الغربية للمدينة ورفع الاعلام على السفارات والمباني الحكومية .
- محور غرب وادى الباطن :
- تمكن الفيلق السابع من استكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى العراقية واحكام السيطرة على منطقة شمال الكويت ووصل الى الخط العام شمال الجهراء - جنوب الصليبية - جنوب غرب أم قصر - جنوب غرب البصرة .
- تمكن الفيلق الثامن عشر من احكام حصار القوات العراقية واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى والاستيلاء على مطارات الرملة - الفواش - صفوان - طليل - ووصل الى الخط العام جنوب البصرة - جنوب غرب البصرة - جنوب الناصرية .
- تمكنت مجموعة العمليات النفسية المصرية خلال مراحل العملية من احداث تأثير نفسى سلبى على القوات العراقية مما ادى الى انهار الروح المعنوية لهذه القوات كما ساعد ذلك في سرعة التأثير عليهم بالاستسلام وتم ذلك من خلال الاعمال الآتية :-
- اسقاط بطاقات موجهة بواسطة الطائرات والمدفعية .
- استخدام مكبرات الصوت والاذاعات التكتيكية في توجيه النداءات للتكتيكلات والوحدات محاصرة في المراحل الأولى للعملية .
- استخدام الطائرات المجهزة لاعادة الاذاعة من أماكن أخرى لتضليل القوات العراقية عن أماكن هذه الاذاعات .
- انتهاء المهمة وعودة القوات المصرية الى ارض الوطن :
- عقب تمام تحرير دولة الكويت كانت القوات المصرية قد انجزت المهام المطلوبة منها بكفاءة عالية وكانت مصر قد اولت بالتزامها العربى تجاه امتها العربية وعاد الحق الى نصابه . وبالتالى ، صدرت التوجيهات السياسية والعسكرية لعودة هذه القوات الى ارض الوطن .
- وقد تم عودة القوات باسئلتها الاخفلة باستخدام المجهود الجوى السعودى حيث خصص حوالى (١٠٧ رحلة طائرة ) في الفترة من ٩١/٤/٢٠ الى ٩٩١/٨/٢٤ بالاضافة الى ٢ رحلة خلال شهر سبتمبر ٩١ وطبقا لخطة النقل السبقى اصدرتها قيادة القوات حيث تم نقل حوالى ٣٥ ألف فرد جوا باستخدام قاعدة الملك خالد الجوية بمدينة الملك خساند العسكرية بجفر الباطن حيث كانت تتحرك هذه القوات يوميا من معسكرها بمنطقة الجهرة بجوار مطار على السلام بالكويت لتصل الى معسكر تم اعداده لاستقبال القوات وتأمينها .

- ولأهمية المرحلة فقد نظمت السيطرة على القوات بواسطة عناصر التأمين والسيطرة على التحركات المختصة وكذا عناصر الشرطة العسكرية وعناصر خدمة القائد والدوريات الانضباطية والقادة والقيادات على كافة المستويات مع توفير التأمين الإداري اللازم للاعاشة والنقل بما يحقق استقرار التدفق هذه القوات مع الحفاظ على أعلى درجات التأمين والانضباط والمظهر المتميز لها
- كما خطط لعودة الأسلحة والمعدات الثقيلة والذخائر بحراً باستغلال الانساق البحرية المخصصة لهذا الغرض من المملكة العربية السعودية (٢٩ سفينة) وذلك باستخدام ميناء الشعبة بالكويت
- من خلال الحشد المتعاقب لمجموعات الأسلحة والمعدات والمركبات للتشكيلات والوحدات طبقاً لخططة التحرك والفكرة وإمكانات تحميل السفن المخصصة
- كما نظمت السيطرة بواسطة مجموعة السيطرة المحددة بالميناء والعناصر الأمنية والشرطة العسكرية وعناصر خدمة القائد والقادة والقيادات على جميع المستويات مع توفير التأمين الإداري اللازم للسفن والاعاشة والنقل، بما يحقق استقرار وتأمين الحشد والتحميل ورحلة الإبحار مع التنسيق مع المختصين الكويتيين والسعوديين مع الحفاظ على أعلى درجات للتأمين والانضباط والإداء
- كما قامت القيادة والقوات والعناصر الفنية بمجهود مكثف لرفع كفاءة وتجهيز كافة المعدات والأسلحة بجميع السورس المتاحة لأعدادها للعودة إلى أرض الوطن مع اتخاذ كافة الإجراءات التأمين الواجبة سواء للقوات أو لتجهيز ميناء التحميل أو التأمين الإرشادي والفني والهندسي
- هذا بالإضافة إلى تنفيذ أعمال التنظيم والإدارة لحصر الجرحى والمصابين وتصفية موقعهم حيث بلغ عددهم ٢٨٢ فرد (سواء خلال العمليات) أو الحوادث المختلفة<sup>(١٠٨)</sup> كما بلغ عدد المستشهدين والمتوفين عسدد (٤٨ فرد)
- وبوجهات من القيادة العامة المصرية راعت قيادة القوات المصرية وجميع القيادات العمل على توثيق التعاون والعلاقات الطيبة بين القوات المصرية والقوات الشقيقة والقوات الصديقة بشق صور التعاون بما في ذلك تبادل الزيارات / الهدايا التذكارية (دروع-اعلام) كما تم تنفيذ العديد من المراسم والإجراءات كالآتي :-
- تنظيم حفل شعبي بميناء الشعبة الكويتي لتوديع القوات المصرية العائدة إلى أرض الوطن يوم ١٩٩١/٥/١٨
- وقد تم اهداء القوات المصرية علم الكويت موقع عليه من الطوائف الشعبية والكويتية المختلفة وقد أرسل مع كل الهدايا (إلى هيئة بحوث القوات المسلحة)
- تم تنظيم حفل استقبال لتكريم القوات المصرية والقوات المشتركة بسفارة جمهورية مصر العربية بدولة الكويت حضره ما يقرب من ٧٠ قائد وضابط من جميع الجنسيات
- تم تنظيم احتفال لتوديع آخر نسق بحري رئيسي للقوات المصرية يوم ١٩٩١/٨/١٧ بواسطة قائد القوات المصرية حضره القيادات العسكرية للقوات الصديقة والشقيقة المختصة
- كما أصدرت وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة السعودية قرارها بشأن منح القوات المصرية نوط المعركة وكذا ميدالية تميز الكويت مع منح جميع الشهداء والمصابين نوط الشرف

<sup>(١٠٨)</sup> بوب ورود / أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٨٢، ١٨١

- هذا بالإضافة الى تكريم القيادات البارزة المصرية تكريماً خاصاً بمنحهم الأوسمة العسكرية الرفيعة في حفل خاص بالرياض .
- وقد اشادت جميع القيادات سواء للقوات الشقيقة او الصديقة باداء وحلق وتعاون القوات المصرية المشاركة .
- ولا شك أن الدور المصرى كما استعرضناه ، قد تفاعل بكل قوى الدولة الشاملة مع الدور العربى ، فى كل مراحل الأزمة ، ورغم التناقضات فى الموقف السياسى العربى فى مواجهة أزمة الاجتياح العراقى للكويت ، إلا أن القناعة بسمو المهمة ، والدفاع عن مقدرات وأمن الأمة العربية ، كان وراء الحرص على المشاركة المصرية والعربية فى الدور العسكرى لمواجهتها ، حيث حرصت الدول العربية التى استتكرت هذا العدوان أن يكون لها دورها العسكرى المؤثر والفعال ضمن قوات الائتلاف الدولى ، بهدف نصرة الحق ، وإعادة الشرعية ، وكان لمصر والمملكة العربية السعودية دورهما البارز على رأس هذه الأدوار ، وقد تناولنا الدور المصرى فى هذا الفصل ، وسوف نتعرض فى الفصل التالى الى الدور العسكرى العربى بالتركيز على دور المملكة العربية السعودية ، حيث كان لحشد القوات وتمركزها فى نطاقها ، بما توفره امكانياتها من تلبية مطالب المسرح ، من بنية أساسية ومنشآت وطرق للمناورة ومطارات وموانئ وامكانيات مختلفة ، كان لها انعكاسها الإيجابى على تعظيم دور المملكة فى عمليات الخليج ، بالإضافة الى النواحي الإيجابية التى تحققت بتولى سمو الأمير الفريق الركن/ خالد بن سلطان قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات التى انبثق منها القيادة المتقدمة للاتجاهات الشمالى والشرقى ، حيث قام بتذليل كافة المصاعب التى اعترضت القوات العربية وتلبية احتياجاتها ، مع المعارفة فى تحقيق أبعاد السيطرة الشاملة على هذه القسوات فى جميع مراحل العمليات ، مع تأمينها بالاحتياجات حتى تأمين عودتها ، ومن هنا تأتى أهمية الدور العسكرى السعودى وهو ما سوف نركز عليه خلال التعرض للدور العربى فى الفصل التالى والذى يوضح الدور العسكرى العربى حتى تحرير الكويت وتحقيق الهدف النهائى من العمليات .

# الفصل السادس الدور العسكرى العربى فى عمليات الخليج





## الفصل السادس الدور العسكري العربي في عمليات الخليج

### عــام :

- كان اندلاع القتال المسلح في منطقة الخليج فجر يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بمثابة نتيجة منطقية لوصول جهود الحل السلمي الى طريق مسدود .
- وأمام عجز النظام العربي والجهود الدولية عن احتواء الأزمة في إطار التنازلات المتبادلة بدأ يبرز الحل العسكري كأمر حتمي لتحرير الكويت ، ولقد بدأ الإعداد له منذ بداية الأزمة جنباً الى جنب مع باقي الجهود الأخرى المبذولة سواء العربية أو الدولية .
- وقد برز الدور العسكري العربي في الدور المحوري للمملكة العربية السعودية والدور الرئيسي الذي قامت به مصر .. كما كان للدور السوري وبأعلى الأدوار العربية معالنه البارزة ضمن الدور العربي .
- وسوف نشير في هذا الفصل الى الدور العسكري العربي بالتركيز على الدور السعودي ، حيث أوضحنا في الفصل السابق المعالم البارزة للدور المصري مع إيضاح باقي أدوار الدول العربية ضمن الدور العسكري الشامل الذي تم في هذه المرحلة ، سواء خلال التحضير أو التنظيم أو إدارة أعمال القتال ضمن قوات الائتلاف الدولي حتى تحقيق الهدف النهائي بتحرير دولة الكويت واستعادة الشرعية لها كما سنوضح .

### أولاً : الدور العسكري السعودي :-

- لاشك ان للمملكة العربية السعودية دورها العسكري البارز ايضا على مسرح الاحداث باعتبارها الدولة المحورية في هذه الاحداث فقد كانت الطرف المباشر في الأزمة ، فضلاً عن انه تم حشد قوات الائتلاف الدولي على ارضها .
- وبماهاها الإقليمية وباستخدام اجواءها .
- ولقد كان لما تتمتع به المملكة من بنية أساسية مجهزة سواء بمحاور تحرك او مطارات او موانئ او قدرات لا بأسوا او اعاشة القوات مع امكانياتها لتقديم المطالبات الادارية المختلفة لها بما اكتسبته من خبرات من خدمة حجاج بيست الله الحرام اثره الكبير في نجاح اعمال الحشد والفتح الاستراتيجي والتعبوي لتنظيم وإدارة عمليتي درع الصحراء او عاصفة الصحراء .
- كما كان لتشكيل القيادة المشتركة ومسرح العمليات واختيار الفضل الكوادر من القادة والضباط لدعمها وتطوير كافة الامكانيات لها كى تتجبع في مهامها مع تولى اعطاء قيادتها لاحد ابنائها المخلصين ( الفريق الركن الامير خالد بن سلطان بما له من عزيمة عمل ونضج في الفكر ومرونة في الاداء بما انعكس اثره الاكبر في تركيز الجهود وتيسورها ونجاحها في جميع المراحل بما يحقق اهداف كل مرحلة .
- كما كان لحل مسائل القيادة والسيطرة والتنسيق والتعاون بين قوات الائتلاف بالمرح بواسطة قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات . مع وضع اسلوب دقيق للادارة وللمتابعة اليومية والاسبوعية والعمل المشترك في شق الانجالات مع الاهتمام بالعمل المعنوي والنفسي واستمرار الجهود لرفع قدرات القوات وتوفير مطالبها لدعم كفاءتها . كل الأثر في تحقيق جميع الاهداف المرجوة سواء خلال عمليتي درع الصحراء او عاصفة

الصبراء أو لدعم كل مطالب قوات الائتلاف ، ومنذ البداية اتسم الموقف السعودي بالوضوح في الاطار الآتي:-

- ان العراق بغزوه للكويت قد اعلن الحرب وخرج على النظام العربي المنبثق من ميثاق الجامعة العربية وخسرح على الشرعية الدولية بل وخرق ميثاق الامم المتحدة ،
  - ان العراق باعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلاته القتالية على حدود المملكة وقديدها ،، قد انتهك ايضا الاعراف والمواثيق الدولية ،، معرضا امن الملة للتهديد والخطر ،، مؤثرا على الامن والسلم الدوليين ،
  - ان المملكة ارتكزت في حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق كل من مجلس التعاون دول الخليج العربي وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي حتى لا تتكرر كارته غزو الكويت وقتد الى غزوه اراضيها ،
  - اكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على ارضها انما هو لهدف الدفاع المؤقت ويرتبط بالمهمة وبناء على طلبها ،، وهو اجراء املته الظروف الطارئة التي سببها غزو العراق للكويت ،
  - كما ان المملكة العربية السعودية شاعها في ذلك شان مصر ،، بل والإسرة العربية ،، انطلقت منذ بداية الازمة في توظيف كل جهودها بمنا عن حل سلمى وقرار عربي يحقق الشرعية العربية ويمعد الحق لاصحابه ويحمى المصير العربي من اى اخطار وبما يحافظ على الاسرة العربية قوية متماسك ،، ولكن ذلك لم يعد خيارا متاحا مسع استمرار الصلف والغرور للقيادة العراقية التي ابت ان تتراجع او تعود الى الحق ،
- القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والصديقة :**
- اتخذ الملك "فهد بن عبد العزيز" خادم الحرمين الشريفين قراره التاريخى بدعوة القوات الإسلامية والصديقة لمشورة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها بعد دراسة متالية لابعاد الموقف سياسيا واقتصاديا وعسكريا ،
  - وقد بنى خادم الحرمين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدافع لذلك القرار - أولاها - التفوق العسكرى الحاسم التي تمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها ، وثانيها - الحشد الكبير المتزايد يوما بعد يوم على الحدود الكويتية / العراقية - وثالثها - عدم الثقة في نوايا صدام حسين والمفاجأة والسعة التي اتم بها غزوه للكويت والسيطرة عليها في اطار ما ظهر من انه كان تخطيطا شاملا ومدروسا احاطة الرئيس العراقي بالكثير من الخداع والدهاء - ورابعها - التردد والانقسام العربي بين مؤيد ومعارض ومحايد للغزو العراقى للكويت وعدم الحسم في مواجهته وبالتالي صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلمة وعربية شاملة تتوافق مع الحجم والقوة المسلحة العراقية - وخامسها - انه حتى في حالة امكانية حشد قوات عربية واسلامية في مواجهة العراق فانها تفتقر الى وسائل النقل الاستراتيجية بحرا وجوا التي تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد في الوقت المناسب - وسادسها - التعتت الذي ابداه النظام العراقى وعدم استجابته لأمى مبادرة عربية أو اسلامية يمكن مسن خلاها التوصل الى حل سلمى اللازمة في النطاق العربي والاسلامى ،
  - اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الإسلامية والصديقة بعد أن اكسدت مصادر المعلومات من خلال الصور الجوية التي التقطتها الاقمار الصناعية - من النوايا العدوانية للرئيس صدام حسين

من خلال حشده لحجم من القوة وصل الى ٢٤ فرقة متنوعة ياجاهل ٣٨٩ ألف جندي ، ٢٨٨٩ ذبابة - وبعد أن أعطى فرصة كاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية من كافة الفرص لإيجاد حل عربي للأزمة سواء كان سلمى أو عسكري .

● وطبقاً لتسلسل الأحداث وأثر الغزو العراقي للكويت واجتماع مجلس الأمن القومى الأمريكى فى الثانى من أغسطس ٩٠ برئاسة الرئيس الأمريكى الأسبق " بوش " لتقييم نتائج الغزو العراقي للكويت واحتمالاته المستقبلية ، وعرض الأمر بواسطة مدير المخابرات المركزية <sup>(١٠٩)</sup> لتقريره والوصول الى اقتراح تنفيذ الخطة (٩٠ - ١٠٠٢) للدفاع عن المملكة العربية السعودية التى تحتاج الى حشد من القوات المسلحة الذى قد يصل الى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل ، وهو الأمر الذى قد يستغرق شهوراً .

● وإقرار هذه الخطة وتطويعها بحيث لا تقتصر فقط على الدفاع بل امكانية تحويلها الى عملية هجومية لطرد القسوات العراقية من الكويت اذا تطلب الأمر ذلك .

● ويعرض وزير الدفاع الأمريكى الأمر على الملك فهد فى إطار خطة ذات شقين .

● الأول منها - التعاون لحماية المملكة العربية السعودية من الغزو العراقي المحتمل .

● والثانى - تهجير العراق بزيادة فاعلية الحصار الاقتصادى الذى قد يدفع الرئيس العراقى للانسحاب بغزو السعودية .

وقد نقل وزير الدفاع الأمريكى أربعة ضمانات عن لسان الرئيس الأمريكى جورج بوش وأولها - أن الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بقوة ملاتمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لسردع الرئيس العراقى صدام حسين أو العمل على منعه اذا فشل الردع .

وثانيها - أهمية تواجد قوة أمريكية فى المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعبر القوات العراقية للحدود السعودية وإن القوات الأمريكية ستعود فور انتهاء الخطر العراقى .

وثالثها - أن التعاون مع المملكة السعودية سوف يجعل القوة المسلحة السعودية أقدر على الدفاع عن المملكة بعد رحيل القوة الأمريكية والتى ستكون قادرة على العودة السريعة عند الحاجة إليها مرة أخرى .

رابعها - أن الانتظار أكثر من ذلك سوف يصبح خطراً داهماً ، وإن الرئيس الأمريكى يتطلع الى سرعة الموافقة على طلب القوات الأمريكية ، والتى يسعى الرئيس الأمريكى بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لأن تصبح هذه القوات قسوات دولية تضم الى جوارها قوات من دول المنطقة العربية .

وبعد دراسة وتحليل دقيق للموقف وعرضه للصور الجوية وخطة الحشد الأمريكى ، كان القرار التاريخى للملك فهد خادماً الحرمين الشريفين لبدء عملية " درع الصحراء " بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط أهمها :-

● التأكيد على القيام بعملية ردع " أى التخويف فقط لإجبار الرئيس العراقى على سحب قوائمه المسلحة من الكويت دون قتال " .

● أن يتم التحول للهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محاولات الحلول السلمية .

<sup>(١٠٩)</sup> رليقة عسكرية - حصل عليها الباحث بمجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .

- أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون غزو العراق ،
  - أن تشترك قوات عربية وإسلامية الى جانب القوات الصديقة وتكون في صدارة القوات المسلحة التي تحرر مدينة الكويت ،
  - أن تسحب القوات الصديقة من الأراضي السعودية بعد انتهاء مهمتها المكلفة بها مباشرة وهي تحرير الكويت وعودة الشرعية لها ،
  - أن تلتزم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والإسلامية فيما ستفذه من عمليات قتالية ،
- وعلى ضوء ذلك فقد تحدت مهمة القوة الأمريكية لتكون " الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقي مع الاستعداد لعمليات أخرى اذا تطلب الموقف " ،
- وكان الأمر الفوري لها هو تنفيذ خطة العمليات (٩٠-١٠٢) ،
- ومن المتابعة للظروف التي صدر فيها القرار التاريخي لخدام الحرمين بدعوة القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة ، والتغيرات المتلاحقة والخامسة التي أحدثها النظام العراقي من تغيير لمعالم وشخصية الدولة الكويتية والزيادة المستمرة في حشد وبناء قواته المسلحة على الحدود السعودية وتزايد التهديد والاعطاش التي تتعرض لها المملكة السعودية طبقاً لما أكدته الصور الجوية ، مع عدم وجود أى بادرة لاستجابة الرئيس العراقي صدام حسين لقرارات المجتمع الدولي الصادرة عن مجلس الأمن أو قبوله للوساطة العربية أو الإسلامية مع وضوح العجز العربي عن امكانية توفير تجمع قتالي عربي وإسلامي يوازن مع القوة المسلحة العراقية يكون قادراً على ردعها وفرض انسحابها أو التحول للهجوم اذا تطلب لوقف فوريها ، كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد لخدام الحرمين الشريفين على التعجيل باتخاذ قراره بدعوة القوات الصديقة للمشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية ، بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والبحث والتحليل ، الأمر الذي أدى الى صدوره مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ بعد خمسة ايام كاملة من غزو القوات العراقية للكويت ، الى جانب إحاطته بالعديد من الضمانات التي تجعل من تواجد القوات الصديقة على الأراضي السعودية وجوداً مؤقتاً ينتهي بانتهاء المهمة التي تم حشده من اجلها وهي " تحرير الكويت " مما جعله وبحق قراراً تاريخياً ،
- بصدر القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الصديقة والشقيقة ، وإقرار هذا الحق بواسطة جامعة الدول العربية وقرار القمة العربي ، بدأت الاجراءات الفورية لمواجهة هذا العدوان الذي يعتبر من أخطر ما شهده التاريخ الإسلامي والعربي الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،
  - فلم يسبق أن قامت دولة عربية بجناح دولة عربية مجاورة واحتلالها ، وتدمير بنيتها العمرانية والاقتصادية والعلمية ، وسرقة ممتلكاتها الرسمية والشعبية ، وقتل وتشريد مواطنيها الغزل بدون تمييز ،
  - ومن هنا كان التحرك السريع للقيادة السياسية للمملكة العربية السعودية في عدة مجالات متوازية لمواجهة التهديدات العراقية المحتملة للأراضي السعودية واستقبال حكومة وشعب الكويت ثم الاستعداد لاستقبال القوات العربية والإسلامية والصديقة في مرحلة لاحقة بعد صدور القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة تلك القوات لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها ،

- رلى المجال العسكري<sup>(١١١)</sup> ، استنفرت المملكة العربية السعودية جميع قواتها المسلحة ورفعت حالة التأهب القصوى للقوات المسلحة ، وتم تحريك القوات المسلحة إلى المواقع الأمامية فى البر والبحر ، كما كشفت القوات الجوية طلعاً لحماية أجواء المملكة ، وجهزت جميع المطارات والموانئ والمدن العسكرية والقواعد الجوية والبحرية تنفيذاً لخطتها للفتح الاستراتيجى واتخاذ الأوضاع الدفاعية للدفاع وتأمين حدود المملكة ، وعلى ذلك فقد اتخذت العديد من الإجراءات تنفيذاً للتخطيط المسبق - لعل أهمها ،
- اصدار أمر ادارى للقوات المسلحة السعودية واستعدادها للتحرك الى كل مسن المنطقتين الشرقية والشمالية ،
- بدء تدفق القوات المسلحة السعودية من المناطق المختلفة الى مناطق حشدتها فى مسرح العمليات ،
- وقد قامت القوات الجوية بزيادة أعداد طائرات الاقلاع الفورى التى كانت جاهزة للاقلاع خلال خمس دقائق - مع تنفيذ دوريات جوية مستمرة فى القطاع الشرقى والأوسط والقيام بالنشطة الرادارية مستخدمة الرادارات الأرضية وطائرات الانذار المبكر "ايواكس" ،
- هذا الى جانب البدء فى تجهيز المطارات الأمامية فى القطاع الشرقى والأوسط والشمالى الغربى لاستخدامها عند الحاجة ، مع تجهيز وتحميل الطائرات الهجومية بالذخائر - مع تكثيف عمليات الاستطلاع الجوى على طول الحدود السعودية - العراقية ، والحدود السعودية - الكويتية ،
- وقد تزامن مع ذلك اقام اجراءات التنسيق اللازمة مع الطران المدنى لاحكام السيطرة على المجال الجوى ، مع زيادة أعداد العاملين فى مراكز العمليات ومراكز القيادة والسيطرة لمراقبة الموقف وتحديد مناطق عمليات الاسناد الجوى القريب والى الاجراءات اللازمة للتعامل مع القوات المعتدية عند عبورها الحدود السعودية ،
- ومن هنا - يمكن القول ان القوات الجوية السعودية نفذت بكفاءة اجراءاتها لانمام الفتح الاستراتيجى المخطط لها ، وتم انتشار طائرات الدفاع الجوى والاسناد الجوى القريب فى المواقع المخصصة لها طبقاً للخطة ، مع دعم القطاع الشرقى بطائرات اعتراضية وهجومية من بقية القطاعات الجوية الأخرى دون الاخلال بمتطلبات الدفاع عن بقية القطاعات ،
- وقد قامت القوات البحرية الملكية السعودية بتعزيز تواجدتها فى ميناء " رأس مشعاب " المتاخم للحدود الكويتية ، وأرسلت اليه عدداً من الطائرات العمودية من قاعدة الملك عبد العزيز البحرية الشرقية ، اضافة الى وحدات من البحرية فى البحر وعلى الشواطى لتغطية المياه الإقليمية السعودية بالدوريات البحرية من الدمام جنوباً حتى مدينة الخافجى شمالاً ، وذلك ضمن خطة بحرية منظمة لضمان المراقبة والانذار المبكر وتدمير أى هدف بحرى معادى يحاول الاقتراب من المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية ،
- هذا وقد شاركت القوات البحرية بعدد ( ٢٨ ) قطعة بحرية سعودية توزعت على أسطولين ، أحدهما فى الخليج العربى " قاعدة الملك عبد العزيز البحرية بالمنطقة الشرقية " ، والأخرى فى البحر الأحمر " قاعدة الملك فيصل البحرية بالمنطقة الغربية " حيث كانت تقوم بها الدوريات

<sup>(١١١)</sup> وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهود الخاصة - عام ١٩٩٣

هذا الى جانب استقبال الزوارق الكويتية التي لجأت الى قاعدة الملك عبد العزيز البحرية بعد الاجتياح العراقي ، وقامت بتوفير المساندة اللازمة لها من اسكان واعاشة وتسهيلات بحرية ، اضافة الى استقبال الطائرات العمودية الكويتية التي لجأت الى المطارات البحرية الشرقية .

كما قامت قوات الحرس الوطني السعودي بمهمة تأمين فتح القوة الرئيسية السعودية حيث رفعت درجة استعداد "لواء الملك عبد العزيز الآلي الثاني" الى درجة التأهب القصوى وتحرك من منطقة تمركزه في منطقة الاحساء عبر الطريق العام أبو حدرية - الخفافجي ، حيث تم نشره بمواجهة (٦٠) ستون كيلومترا بطول الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، وذلك للقيام بمهام الاستطلاع والتي نفذها اللواء بانطلاق وحداته الاستطلاعية طبقا لخطة عمليات واتخاذ أوضاعها على الحدود الدولية ، هذا الى جانب مهمة تهيئة الظروف المناسبة لفتح باقي القوات الرئيسية للمملكة العربية السعودية واتخاذ أوضاعها المناسبة لحرمان القوات المعتدية من استغلال الموقف والقيام بعمليات عدوانية في المنطقة .

وأيضا قامت وزارة الداخلية بمظلة في قطاعها العسكرية والمدنية بتنفيذ مهامها الوطنية بكل وعي ومسئولية ، لبعد هجوم القوات العراقية على دولة الكويت بدأ التدفق البشري للمواطنين الكويتيين ، لقامت قطاعات وزارة الداخلية في المنطقة الشرقية والشمالية بالتعامل مع هذا التدفق البشري بتسهيل استقبال وإيواء الكويتيين وقيمة المناخ المناسب لهم لامتناع الصدمة النفسية .

وتعتبر أجهزة وزارة الداخلية العسكرية أجهزة مساندة ومساعدة للقوات المسلحة السعودية في الدفاع عن الوطن ضد أي اعتداء عسكري ، وقد ظهر هذا الدور لاجهزة وزارة الداخلية العسكرية ، حيث تم تشكيل فريق عمل تمثل قطاعات وزارة الداخلية العسكرية تركزت مهمته في أن يكون حلقة وصل بين مختلف قطاعات وزارة الداخلية والقوات المسلحة السعودية ، الى جانب مهام الدفاع المدني وحفظ الأمن في الخطوط الخلفية للقوات المسلحة .

وفي الخامس من أغسطس ١٩٩٠ وبصدور القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها ، انطلقت المملكة العربية السعودية في كل المجالات وكافة الاتجاهات في إطار ملحمة من التعاون بين القيادات السياسية والعسكرية والداخلية ، لتسهيئ السب الظروف لاستقبال وإيواء وتحرك ونشر واعاشة القوات القادمة الى المملكة وما تتطلب ذلك من تخطيط شامل وضعت فيه المملكة العربية السعودية قيادة وشعبا كل إمكانياتها وقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والدبلوماسية سعيا لانجاح ذلك الحشد الدولي وتوفير كافة الوسائل والسبل والعناصر للوصول الى التحرك والانتشار والتأمين حتى تمام حشده في المناطق المخصصة له في المنطقتين الشرقية والشمالية السعودية .

تلك هي الملحمة التي تعددت وتوعدت للدرجة التي يصعب معها تسجيل كل أحداثها ودقائقها ونماذجها ، ومن هنا تأتي محاولة الفاء الضوء على بعض جوانبها بالتركيز على اعداد وتجهيز الدولة لاستقبال القوات ونظام امدادها اداريا وفنيا .

## تشكيل قيادة القوات المشتركة :

بناء على توجيهات المقام السامي الكريم و امر صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الطيران والدفاع والمفتش العام في ١٠ أغسطس ١٩٩٠م فقد تم تشكيل قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات واستندت لقيادتها لصاحب السمو الملكي الفريق الركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز حيث قام سموه باختيار نخبة من ضباط القوات المسلحة السعودية من ذرى الخبرة والكفاءة .

وقد وضعت قيادة المنطقتين الشمالية والشرقية والقوات الجوية والبحرية في المملكة ومجموعتي الدفاع الجوي الخامسة - السادسة تحت امرة هذه القيادة كما تم تشكيل قيادة امامية متقدمة في كل من المنطقتين الشمالية والشرقية مرتبطة مباشرة بقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ويرتبط اداريا وعملياتيا بقوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجي والقوات العربية والاسلامية والدول الاخرى حيث بلغ عدد الدول التي عملت تحت قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات (٢٤) دولة من اصل (٣٧) دولة وامتد مسرح العمليات غربا حتى منطقة "عرعر" حيث تم تشكيل قوة كافية تحسبا لاي عمليات التفاف او اختراق من قبل القوات العراقية لاراضي المملكة العربية السعودية ولم ينحصر دور قيادة القوات المشتركة في قيادة القوات التي تعمل تحت قيادتها وانما امتد ليمارس دورا متميزا في عملية الاستناد والامداد لجميع القوات الشقيقة والصديقة التي تواجدت على اراضي المملكة العربية السعودية والتي وصل عددها الى اكثر من (٧٥٠) الف مقاتل حيث قامت حكومة خادم الحرمين الشريفين بمثلة بالقوات المشتركة بتأمين السكن والمأكل والمواصلات والمخروقات والعلاج لهذه القوات كما تم تسخير كافة موارد الدولة "البنية الاساسية" لخدمة مجهود الحسبي من طرق - مطارات - موانئ - وسائل اتصالات - وسائل نقل - مرافق - منشآت حكومية وخاصة والتي ساهمت بشكل كبير في النجاحات التي تحققت لأكبر حشد عسكري بعد الحرب العالمية الثانية مما يعد اعجازا كبيرا بحمد ذاته حيث برز الدور الإيجابي للمملكة في عملية تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية هذا الى جانب وضع خطط التدريب والتدريب المشترك مع القوات الشقيقة والصديقة لرفع مستوى الاستعداد القتالي لها واتخاذ الاجراءات الخاصة بالتنسيق الضروري فيما يتعلق بالمعلومات والتخطيط العملي ونظام القيادة والسيطرة .

## دور القوات السعودية في العملية الدفاعية " درع الصحراء "

- منذ اللحظات الأولى لاجتياح القوات المسلحة العراقية لدولة الكويت وخلال ساعات محدودة تمكنت من السيطرة على اراضي دولة الكويت وتهديد أمن باقي دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة .
- لم يتمكن العراق من تبرير تدخله في الكويت للرأي العام الاقليمي والدولي او إيجاد المبرر القانوني لهذا التدخل ، وبعد عدة تبريرات متباعدة ومتضاربة أعلن الرئيس العراقي ضم دولة الكويت الى العراق واطلق عليها المحافظة التاسعة عشر ضاربا بالقوانين والاعراف الدولية عرض الحائط .
- ولقد جاء رد الفعل العالمي كظاهرة غير مسبوقة في الازمات الدولية حيث تواكبت الادانة لعملية الغزو باجماع دولي لم يسبق له مثيل وتوالت قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن المتوافقة مع اهداف ومطالب المجتمع الدولي الرالخص لسياسة استخدام القوة والعنف في حل النزاعات الاقليمية .

- وقد استمر العراق في ممارسة التشدد ورفض نداءات السلام متخذا في سياسة التشدد وفرض الامر الواقع منعهما واسلوبا في مجال ادارته للأزمة مما دفع المجتمع الدولي الى التدرج في اجراءات. رد الفعل بدءا من فرض العقوبات الاقتصادية ضد النظام العراقي الى حق استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .
- وفي اطار رد الفعل على تشدد النظام العراقي فقد شهد مسرح عمليات الخليج اكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية لدعم القرارات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي والضغط على القيادة العراقية للاستجابة لقرارات المجتمع الدولي واستعادة الشرعية لدولة الكويت بالقوة اذا لزم الأمر .
- ولقد لعبت المملكة العربية السعودية دورا رئيسيا في ادارة ازمة الخليج خلال مراحلها المختلفة من خلال العمل على محاور واتجاهات متوازنة :
  - اولها - التحرك السياسي لتسوية النزاع بين العراق والكويت قبل بدء الصراع المسلح .
  - ثانيها - المشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي لتأمينها ضد مخاطر اقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات الغير محسوبة .
  - ثالثها - صدور القرار التاريخي بخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن اراضيها بعد تصاعد التهديد العراقي ودعم قدراته وقواته المسلحة على الحدود السعودية بالشكل الذي اكد نوايا في احتمال قيامه بتطوير اعمال قتالية ومهاجمة المملكة العربية السعودية .
  - بعد ان توافدت الى اراضى ومياه ومطارات المملكة العربية السعودية اعداد كبيرة من القوات الشقيقة والصديقة ، اعدت خطة دفاعية استراتيجية مشتركة اطلق عليها "درع الصحراء" للدفع عن اراضى المملكة العربية السعودية ضد اى هجوم مباشر تقوم به القوات المسلحة العراقية وقد حددت القيادة السياسية والعسكرية السعودية بالتنسيق مع قيادة قوات الائتلاف الدولي خمسة اهداف رئيسية لهذه العملية .
  - المشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية وتحسين العمل المشترك بين القوات .
  - ضمان حرية استخدام مخطوط المواصلات البحرية الى المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي .
  - تحسين نظام القيادة والسيطرة والاتصالات .
  - تحسين نظام الامداد والتموين لتغطية متطلبات عملية الحشد الاستراتيجي .
  - رفع القدرات الدفاعية لتشمل الدفاع ضد الحرب الكيميائية والالكترونية وضد الصواريخ الباليستكية باعتبارها ابرز عناصر القوة للنظام العراقي .
- مهمة القوات المسلحة السعودية :
  - وبتمام تشكيل قيادة المشتركة ومسرح العمليات حددت القيادة السياسية مهمة القوات المسلحة السعودية هدى اطار قوات الائتلاف الشقيقة والصديقة لتكون " قيام القوات المسلحة السعودية للمملكة العربية السعودية والقوات الشقيقة والصديقة بالدفاع عن اراضى واجواء ومياه المملكة العربية السعودية ضد اى هجوم عراقي "



## • فكرة عمليات القوات المسلحة :

على ضوء تلك المهمة وضعت فكرة العمليات للدفاع عن اراضي المملكة باتخاذ الاوضاع الدفاعية في منطقة قتال القوات المشتركة بالمنطقتين الشرقية والشمالية التي كان تكون مسرح العمليات ، شاركت فيها كل افرع واجهزة وقيادات القوات المسلحة السعودية البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي الى جانب قوات الحرس الوطني السعودي في اطار خطة استراتيجية شاملة ومنسقة مع باقي القوات المتعددة الجنسيات التي شاركت في قسوة الائتلاف الدولي وذلك كالآتي :-

### • القوات البرية :

• اتخذت القوات البرية اوضاعها الدفاعية في المنطقة الشرقية - حيث قامت "قوة ابو بكر" المشكلة من لواء الملك عبد العزيز الثاني حرس وطني وقوة واجب من دولة قطر باتخاذ اوضاعها لتأمين القطاع الايمن وقامت "قوة عنمان" المشكلة من لواء الملك فهد الثامن الاالى وسرية من دولة البحرين والقوات الكويتية باتخاذ اوضاعها لتأمين القطاع الاوسط - ثم قامت "قوة عمر" المشكلة من مجموعة لواء الملك فيصل العاشر الاالى وقوة واجب من دولة الامارات وسلطنة عمان باتخاذ اوضاعها لتأمين القطاع الايسر .

• يدافع عن مدينة الخالجي بقوة واجب من مشاة البحرية السعودية مدعمة بسرية مضادة للدبابات "١٠٦م" وفصيل رضاش عيار "٥٠ و بوصة" - ومنطقة رأس مشعاب بقوة واجب من المشاة البحرية السعودية - والسقاية بقوة فوج مشاة مغارب وكتيبة من السنغال .

وقد اتخذت القوات الصديقة اوضاعها الدفاعية خلف ولى الجانب الايمن والايسر للفرقة السعودية والعربية حيث اتخذت مشاة البحرية ومعها اللواء السابع المدرع البريطاني اوضاعها في منطقة شمال وشمال غرب الجبليل مع دفع فرقة محمولة جوا للدفاع عن المنشآت الهوائية في منطقة "بقيق" .

كما اتخذت القوات البرية اوضاعها في المنطقة الشمالية حيث قامت الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية ومجموعة صاعقة مصرية بالدفاع عن القطاع الشمالي وقامت مجموعة لواء الملك عبد العزيز العشرون الاالى ومجموعة لواء الملك خالد الرابع المدرع السعودية بالدفاع عن القطاع الاوسط وقامت الفرقة التاسعة المدرعة ولواء المغاوير السورية بالدفاع عن القطاع الغربي وتتركز لواء الشهيد الكويتي خلف القطاعين الشرقي والايمن وتتركز الفرقة السادسة المدرعة الفرنسية والخفيفة الى الجنوب من خط " حفر الباطن-عرعر" مستعدة لتنفيذ اى مهام تكلف بها الى جانب قوة النيجر التي كانت مكلفة بالدفاع عن منطقة الاسناد الادارى المتقدمة والقيادة الامامية .

وقد كان للحرس الوطني السعودي دور فعال وبارز حيث لم تقتصر مشاركته فقط بقوة ٢ لواء في المنطقتين الشرقية والشمالية - بل امتدت مشاركة الحرس الوطني لتشمل تأمين وحماية الجبهة الداخلية كالحفاظة على الامن والنظام وتقديم الخدمات الطبية الضرورية للمدنيين وحراسة الاسرى العراقيين كما بسرزت مشاركات الحرس الوطني من خلال العديد من المهام التي منها - تكليف لواء الامام محمد بن سعود الاالى بمهمة دعم قسوى الامن الداخلي وتقديم العون لها الى جانب استعداده للعمل كقوة احتياط مجمع لمساعدة القوات السعودية العاملة في جبهة القتال مع تكليفه بمسئوليات القيام بدوريات مختلفة اثناء تحرير الكويت اما لواء الملك خالد فقد لحقت الكتيبة (٣١) منه على الوحدات التي شاركت في تحرير الكويت وبينما شاركت الكتيبة (٣٢) بمهمة حراسة

الاسرى وتسليمهم الى الصليب الاحمر الدولى بالحدود السعودية العراقية كما تم الحاق الكتيبة (٣٣) منه بلواء الامام محمد بن سعود الآلى ولواء الملك عبد العزيز اناء عملية تحرير الكويت وايضا كلف لواء الامير محمد بن عبد الرحمن بالقيام بمراجعة عمليات الاخلاء في منطقة الخالجي وتولى امر شئون الاسرى واللجنتين بمنطقة حفر الباطن مع قيامه باستلام الاسرى العراقيين من منطقة حفر الباطن الى منطقة عرعر مع المشاركة في عملية تحرير الكويت والمحافظة على الأمن خلالها بقوة الكتيبتين (٢٤، ٢١) منه ، وقد استمرت الفواج الحرس الوطنى في مهامها الامنية بتكليف الحراسة لبعض المواقع الحيوية وتعزيز الدوريات والمراقبة في منطقة الرياض باضافة اربعة داروريات جديدة الى جانب الداوريات السابقة لتغطية مناطق اخرى من المدينة بالاشتراك مع وزارة الداخلية في خطة امن المدينة لالحاق عدد من الافراد لتعزيز المهام لبعض المناطق العسكرية في مطار رفحة ، وايضا تم تعزيز الحراسات على المنشآت الحيوية الصناعية في المنطقة الشرقية اضافة الى قيام الداوريات الراكبة والراجلة داخل المدن بواجبها الامنى .

#### • القوات البحرية :

- تلعب القوات البحرية دورا فعالا في المملكة العربية السعودية ذات السواحل البحرية الطويلة حيث تعتبر خط الدفاع الاول وتقوم القاطع البحرية بحماية الموانئ والمراسى والمدن الساحلية والمحافظة على حرية الملاحة وتأمين حركة السفن التجارية عند استخدامها في نقل ادوات ومتطلبات الجهود الحربي والاقتصادى عبر البحر هذا الى جانب قيام القوات البحرية بدور هام في العمليات التعرضية لما لديها من ذخائر ذات قوة تدميرية عالية الى جانب دقة اصابتها الاهداف وقد قامت القوات البحرية الملكية السعودية بادوار دفاعية وهجومية خلال حرب تحرير الكويت .
- فمذ بدأت الاحداث في منطقة الخليج وتوافد القاطع البحرية للدول الصديقة الى مسرح العمليات البحرى للمشاركة في الدفاع عن مياه وسواحل المملكة السعودية ودول مجلس التعاون وتامين خطوط الملاحة العالمية وتطبيق قرارات الاسم المتحدة في الحصار الاقتصادي والبحرى على النظام العراقي وبتزايد اعداد القاطع البحرية المشاركة للدول الصديقة والشقيقة والتي وصلت في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ الى (١٢٩) قطعة بحرية - والتي وزعت على خمسة مناطق في مسرح العمليات البحرى - "البحر الاحمر - خليج عدن - شمال البحر العربى - خليج عمان - الخليج العربى" - حيث شاركت القوات البحرية الملكية السعودية بعدد (٢٨) قطعة بحرية<sup>(١١١)</sup> وزعت على اسطولين - اولهما - في الخليج العربى في قاعدة الملك عبد العزيز البحرية - وثانيهما - في البحر الاحمر في قاعدة الملك فيصل البحرية .

وقد كانت القاطع البحرية تقوم بمهام الداورية في سبع مناطق للعمليات منذ بدء الاحداث حتى نهاية العمليات الحربية في منطقة الخليج منها ثلاثة مناطق عمليات في منطقة البحر الاحمر واربعة في منطقة الخليج العربى .

وقد شاركت الطائرات العمودية من طراز "رولان - سوبر بوما" مع القوات الملكية البحرية السعودية في اعمال الداورية في مناسق محددة مواجهة لقاعدة الجبيل وجدة ورأس مشعب ، كما شاركت مشاة البحرية الملكية

<sup>(١١١)</sup> رلفة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .

السعودية في حماية السفن التجارية التي نقلت القوات البرية المصرية والسورية الى ميناء ينبع وكان من ابرز المهام التي قامت بها القوات البحرية الملكية السعودية في العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " :

- تأمين طرق الملاحة الى موانئ المملكة العربية السعودية في كل من البحر الاحمر والخليج العربي
- تأمين المنشآت النفطية في المياه الإقليمية والدولية .
- حماية شواطئ وسواحل المملكة العربية السعودية وخاصة في الجناح الشرقي للقوات البرية ضد أي هجوم بحري .
- تطهير مياه الخليج من الالغام البحرية لضمان وتأمين الملاحة البحرية .
- الانذار المبكر بواسطة الداوريات البحرية والجوية والتي استخدمت فيها الطائرات العمودية البحرية
- المشاركة مع قوات الائتلاف الدولي في فرض الحصار البحري والاقتصادي على العراق .
- استقبال اعداد هائلة من القوات التي شاركت في عملية تحرير الكويت من خلال تجهيزات الموانئ مثل ميناء وقاعدة الملك عبد العزيز البحرية وقاعدة الملك فيصل البحرية وميناء رأس مشعاب وميناء رأس الفار وميناء القصيمة ، الى جانب تجهيز المطارات البحرية لاستقبال الطائرات العمودية المختلفة للقوات الصديقة التي شاركت في حرب التحرير مثل مطار قاعدة الملك عبد العزيز البحرية ومطار قاعدة الملك فيصل البحرية ، واستنادا وتفليدا لقرار مجلس الامن الدولي القاضي بفرض الحصار الاقتصادي والبحري على العراق فقد قامت السفن المعاونة باعتراض مايقرب من (٧٨٨٢) سفينة بحرية تجارية فتش منها (٩٩٦) سفينة ، ووجد ان (٥١) سفينة منها تحمل حمولة عسكرية محظورة وقد اجبرت على العودة الى الميناء الرئيسي التي انجرت منه ، هذا وقد تم اكتشاف (٢٥٨) لغما بحريا ، تم تدمير (١٦١) لغما منها، شاركت القوات الملكية السعودية بتدمير (٥٦) لغما بينما قامت بحرية الولايات المتحدة الامريكية بتفجير الباقي .
- وايضا قام الاسطول التجاري السعودي بدور مميز في نقل معدات واسلحة الفرقة التاسعة المدرعة السورية في الموانئ السورية على شاطئ البحر الابيض المتوسط الى ميناء ينبع على البحر الاحمر كما قام بنقل معدات والفرقة الثالثة مشاة الميكانيكية المصرية والفرقة الرابعة المدرعة المصرية من السواحل المصرية الى ميناء ينبع .
- وقد شاركت مشاة البحرية الملكية السعودية في تأمين ميناء الاحدى والمشمية وقاعدة العليقة البحرية وتطهيرها من الالغام الى جانب المساندة في مكافحة بقعة الزيت في الخليج حيث تم ارسال فريق من مرفق اصلاح السفن الى ميناء رأس شعاب وقام بتركيب حاجز بطول (١٥٥٠) قدم واخرى بطول (١٠٠) قدم لحماية المرافق وسواحل الميناء من الزيت .

- القوات الجوية :
- قبل التعرض لدور القوات الجوية الملكية السعودية في حرب تحرير الكويت فانه جدير بالذكر القاء الضوء على تاريخ نشأة وبناء هذه القوات <sup>(١١٢)</sup> ، حيث تعود بداية هذه القوات الى عام ١٩٣٥م .
- وفي عام ١٩٧٦م رفع اول علم ل سلاح الطيران السعودي ، ولقد خطت القوات الجوية الملكية السعودية خطوة كبيرة بحصولها على طائرات (اف-١٥) المقاتلة ، كما تم الحصول على طائرات الانذار المبكر (اواكس) وطائرات التزود بالوقود (النفاثة) التي مكنت القوات الجوية من تنفيذ العمليات بعيدة المدى ثم دخول طائرات (التورنيدو الهجومية والدفاعية) حتى اصبحت القوات الجوية الملكية السعودية في فترة زمنية قياسية من ابرز القوات الجوية في مستوى دول الشرق الأوسط .
- وقد اتخذت القوات الجوية الملكية العديد من الاجراءات الفورية بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت وبصودر قرار خدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات العربية والإسلامية والصديقة لمساندة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن اراضي المملكة شملت :
- تجهيز المطارات الامامية والقواعد الرئيسية والمطارات المدنية لاستقبال الأعداد الكبيرة مسن الطائرات الوافدة وتوزيع هذه الطائرات في القواعد الجوية في كل من القطاع الشرقي والاروسط والشمالي الغربي والمطارات الامامية في الشرقي والاروسط والشمالي الغربي اضافة الى المطارات المدنية في مختلف المناطق .
- تحديد اجراءات السيطرة على الاجواء وضمان حرية الحركة للطائرات وتحديد علامات التمييز ولغة التعارف بين القوات الصديقة والمعادية مع احكام المراقبة والسيطرة على الاجواء وتخصيص مناطق مختلفة ومتعددة لتدريب القوات المشتركة واستحداث ميادين رماية اضافية هذا اضافة الى تحديد مسارات آمنة للطائرات من اجل اجراءات الدفاع الجوي وتحديد اجراءات استخدام المجال الجوي لتفادي تعارض العمليات .
- بالإضافة الى تقديم الاسناد الاداري والفني للمواقع التي انتشرت فيها الطائرات .
- اندماج القوات الملكية السعودية مع بقية القوات الجوية المشاركة من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وكندا وبقية الطائرات المشاركة في دول مجلس التعاون ، وقد كان للتدريب المتقدم والحديث اثره في اندماج هذه القوات مع بقية القوات المشاركة من كل تلك النوعيات من القوات الجوية وصقلها في اطار تخطيط مركزي لتدمير قوات مسلحة لدولة واحدة معادية ، تنطلق الهجمات الجوية المخططة بنجاح غير مسبوق من عدة اتجاهات وبكثافة كبيرة واعداد ضخمة الى اهدافها المعادية والتي قامت بما قسوات الائتلاف الدولي في عمليات الخليج الثانية ، حيث تمت السيطرة على جميع القوات الجوية للائتلاف الدولي من مركز عمليات القوات الجوية بالرياض وكانت اوامر

(١١٢) د . / زكريا حسن أحمد - دراسات في حرب الخليج - مجموعة محاضرات أقيمت في أكاديمية ناصر العسكرية .

العمليات ترسل الى الوحدات المشاركة خلال دقائق في مختلف المطارات والموانع داخل المملكة او في دول الخليج او الى حاملات الطائرات في البحر الاحمر والخليج العربي .

- كما قدمت القوات الجوية السعودية جميع امكانياتها ومرافق الصيانة من حظائر للطائرات ورورش فنية ومعدات ومراكز القيادة والعمليات المجهزة بأحدث الاجهزة والمعدات، وقد كان للبنية الاساسية والمجهزاتها الفريدة في المملكة العربية السعودية اثرا فريدا وواضحا في القدرة على استيعاب تلك الاعداد من الطائرات المتنوعة ومساندتها .

- وقد كان اشترك القوات الجوية الملكية السعودية اشتركا ايجابيا في العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" حيث قامت بالعمليات التالية :

- الاستمرار في عمليات الاستطلاع الجوي المكثف لاكتشاف تحركات الجباب العراقي وجميع المعلومات الاستخبارية وتحليل منطقة العمليات .
- الاستمرار في عمليات الانذار المبكر على مدار الساعة .

- تنفيذ الداوريات الجوية ، تحديد قواعد الاشتباك وتطويرها بما يتلاءم مع الموقف في ظل اختلاف المفاهيم والعقائد والتكتيكات، وكذا الاشتراك في اعداد الخطة الدفاعية وتحديد دور القوات الجوية الرئيسي والمساند للقوات المشتركة والتدريب على تنفيذها ، وتنفيذ تمارين جوية مشتركة بما يحقق توحيد اجراءات القيادة والسيطرة وتطبيق اجراءات قواعد الاشتباك وتجربة عدة تكتيكات مختلفة لتنفيذ العمليات الجوية ورصد وسائل الدفاع الجوي المعادى في مسرح عمليات الكويت لمعرفة وتحديد مواقعها لتجهدها لوسائل الحرب الإلكترونية عند بدء العمليات الجوية .

- التغلب على الاختلاف في المفاهيم والتكتيكات بدمج عدة طلعات جوية تشارك فيها طائرات مختلفة من جميع القوات ومن مواقع متباعدة لتدمير هدف واحد او عدة اهداف في آن واحد .

- تحديد وتطوير اسلوب العمل مع القوات المشتركة وتدريب الموجهين الامامين والتدريب على مناطق معارك وهمية مماثلة لما هو متوقع ، مع اختيار كفاءة الدفاعات الجوية وتدريب وحدات الدفاع الجوي على العمل في ظروف غير طبيعية مثل عمليات الاعاقة الالكترونية او خلل في القيادة والسيطرة او التدريب على اساليب الوقاية من اسلحة التدمير الشامل .

- وقد شاركت القوات الجوية الملكية السعودية في التمارين الجوية المشتركة وتنفيذ العمليات الجوية الحقيقية من دفاع جوي واستطلاع ونقل والدار مبكر وعمليات مساندة وقد نفذت خلال هذه المرحلة ما مجموعه " ٢٦,٠٠٠ " ألف طلعة جوية اضافة الى اشراك عناصر الدفاع الجوي السعودي الاقليمي والعضوى رغم اختلاف الامكانيات والقدرات بين الدول المشاركة من حيث اسلوب تمييز الاهداف ومقاومة عمليات الحسب الالكترونية

#### • قوات الدفاع الجوي :

لقد قسم الدفاع الجوي بالمملكة العربية السعودية خلال الازمة الى قسمين رئيسيين يتكون كل منهما من منظومة متكاملة من اسلحة الدفاع الجوي المختلفة - اولهما - دفاع جوي اقليمي - وقد قامت وحدات بتأمين الحماية الجوية للاهداف الحيوية والاستراتيجية من المملكة للمؤسسات العامة والمصانع والموانئ والمطارات

والمدن... الخ ، وقد بنى الدفاع عن تلك المنشآت الوطنية الهامة بشكل دقيق - متكاملا مما مكّنه من تحقيق السيطرة على سماء المنطقة المدافع عنها بتوفير القدرات القتالية لديه لصد الطائرات المغيبة قبل ان تقترب وتهدد سلامة الاهداف المدافع عنها ،

وتانيهما - دفاع جوى تكتيكى "عضوى" وهو ذلك النوع من الدفاع التى قامت به وحدات الدفاع الجوى العضوية والوحدات المساندة لها لحماية التشكيلات الميدانية ومناطق الاسناد والتجمع ومراكز القيادة والتى يقصد الطيران على ارتفاعات منخفضة من ابرز التهديدات التى تتعرض لها ،

هذا وقد اشتملت منظومة اسلحة الدفاع الجوى السعودى فى مسرح عمليات المنطقة الشرقية على شبكة واسعة من عناصر الدفاع الجوى لحماية المناطق الحيوية المنتشرة فى هذه المنطقة قبل منابع وآبار النفط ومسوائى التصدير والمناطق الصناعية والمطارات والقواعد الجوية ومحطات تحلية المياه والمناطق الآهلة بالسكان حيث امتد قطاع المسئولية من رأس مشعاب شمالا وحتى مدينة البقيق فى جنوب غرب المنطقة ، وقد استخدم فى هذه المنظومات العديد من الانظمة الصاروخية والمدفعية الحديثة مشكلة فى كتاب مختلفة او موحدة التسليح حيث تم ربطها بنظام القيادة والسيطرة للدفاع الجوى وبالتالى ربطها مع نظام القيادة والسيطرة الآلى للقرات الجوية كما اشتملت منظومة الدفاع الجوى فى المنطقة الشمالية على العديد من الاسلحة الصاروخية والمدفعية الحديثة والسق وفرت الحماية الكاملة لمدينة الملك خالد العسكرية والمطار ومناطق التخزين والمناطق الآهلة بالسكان ،

#### الدور العسكري لباقي الدول العربية :-

- كما أوضحنا ومنذ اللحظات الأولى ، تفاعلت الدول العربية والاسلامية مع الأزمة بشكل متفاوت ، وطبقا لمواقفها وظروفها ، فالتخذ جزء منها موقفا مضادا للغزو مستكبرا لاجراءاته ، مؤيدا للشرعية ، واعادة الحق الى أصحابه ، وبعض الدول الأخرى اتخذ موقف التعاطف مع العراق تحت دعاوى مختلفة ، أما الفريق الثالث ، فقد أثر أن يلزم الجهاد والصمت ، أو اتخاذ مواقف عامة ،
- ومع تطور الأحداث وقرار حق المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ففى طلبهما الدعم بالقوات الشقيقة والصديقة لدعم قدراتها الدفاعية درءا للعدوان الذى كان وشيكا ، وبدأ رد فعل الدول العربية للدعم بقواتها طبقا لامكانياتها المختلفة وطبقا لموقف كل منها ( يظهر هذا الدعم فى تعرضنا لمراحل الحشد والقتال ) •
- وكان لموقف ودور المملكة العربية السعودية فى الأزمة أهميته بما يتطلبه القاء الضوء عليه منفردا ، لذلك أقرنا له الجزء الأول من هذا البحث ، أما باقى الأدوار فقد جاءت متفرقة لا يمكن عزها عن مراحل تطور الأزمة ، ضمن باقى قوات الائتلاف الدولى ، ولذلك فسوف نشير فى هذا الجزء الى أدوار هذه الدول مندمجة مع باقى قوات الائتلاف الدولى منذ مرحلة الحشد وبناء الدفاع وتطوره الى مرحلة تنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" وحتى نهاية المهمة • •

#### ثانيا : مراحل تحرير الكويت والدور المصرى والعربى فيها :-

- العملية الاستراتيجية الدفاعية (درع الصحراء) :-
- كما أوضحنا عندما قام العراق بغزو الكويت فى ٩٠/٨/٢ لم تستطع قوات دول مجلس التعاون الخليجى ردع العدوان العراقى بالإضافة الى عدم وجود اى قوات - عربية او صديقة فى الخليج لها القدرة على ايقاف العراق او اخراجه من الكويت او رده كما ان اكبر قسوة عظمى هى الولايات المتحدة لم يكن لها اى

وجود جوى في المنطقة سوى ٨١ طائرة على ظهر حاملة الطائرات "الدينس" التي كانت تبحر في طريقها الى احدى القواعد الجوية بعيدا عن مضيق هرمز وكانت حاملة الطائرات سرالوجا في طريقه لتتضم الى حاملة الطائرات اينهاور في البحر المتوسط وبناء على قرار الرئيس الامريكى بشأن تدعيم الوجود العسكري الامريكى في منطقة الخليج لتأمين المملكة العربية السعودية وردع اى عدوان عراقي جديد في المنطقة عقب الغزو العراقي لدولة الكويت.

- وفي الثامن من أغسطس أعلن الرئيس الأمريكى ان هدف الولايات المتحدة الواضح هو اخراج العراق من الكويت واعادة الحكم الشرعي للبلاد وان الولايات المتحدة ستحقق هذا الهدف من خلال فرض العقوبات الاقتصادية الفعالة على العراق واعلن وزير الخارجية بيكر ان حكومة الكويت الشرعية طلبت رسميا من الولايات المتحدة مساعدتها في تحرير اراضيها وان واشنطن ستلبي طلب الكويت فورا .
- وكما هو معروف فقد مرت عملية تحرير الكويت بمرحلتين رئيسيتين وهما :
  - مرحلة الحشد والدفاع عن الاراضى السعودية واطلق عليها عملية "درع الصحراء" .
  - مرحلة تحرير الكويت واطلق عليها عملية "عاصفة الصحراء" .

- **المصاعب والمشاكل التي واجهت عملية حشد وبناء التحالف القاتلى لقوات الائتلاف**
- لقد كان الهدف من الشاء قوة الانتشار السريع الامريكى هو سرعة التدخل في منطقة الخليج لمنع تهديد او خداع اى دولة نفطية من اى قوى اجنبية او عربية وكذا مكافحة الارهاب والتمرد او الثورات الداخلية في الدول النفطية دون ان يفهم ان الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على هذه الدول الغنية بالطاقة منفردة .
- ولذا كان من الضروري ان تركز القوات الامريكى في مناطق قريبة من الدول الخليجية الغنية بالثروات حتى يمكنها التدخل السريع قبل اى تهديد او اعتداء مباشر ضد هذه الدول ولكن جميع دول المنطقة حتى الصديقة رفضت التواجد العسكري الامريكى باى شكل او صورة داخل اراضيها في زمن السلم .
- وقد واجهت الولايات المتحدة ودول الائتلاف الكثير من المصاعب الناء عملية الحشد والاعداد للعملية العسكرية الاستراتيجية كما ان هناك مشاكل ادارية ومعنوية قابلت القوات مثل عدم توفير اماكن ايواء ونوعية الطعام المقدم وفرض قيود على اسلوب اعاشة قوات الائتلاف وتحركاتها نظرا للتقاليد الاسلامية، كل ذلك ادى ذلك الى ظهور العديد من المشاكل والمصاعب التي نوجزها فيما يلى :-

- القوات البرية :
- **حجم ونوعية القوات المطلوب حشددها :**
- نتج عن الحشد العراقي الكبير تفوق عددى كبير لصالح القوات العراقية مما اضطر القيادة المشتركة الى حشد اقصى مايمكن حشدده سواء من القوات الامريكى او قوات الائتلاف بالاضافة لبقية القوات حتى تتفوق من حيث النوعية على ممتلكات العراق من دبابات ومركبات مدرعة ومدفعية حديثة،
- **المسافة :**

تعتبر منطقة الخليج العربي هي من اكثر المناطق بعدا عن الولايات المتحدة فبعد ان طول الخط الجوى بين الساحل الشرقى للولايات المتحدة ومنطقة الخليج يزيد عن ٧٠٠٠ ميل كما ان المسافة من خلال البحر تصل الى ٨٥٠٠ ميل بحرى عن طريق قناة السويس و ١٢٠٠٠ ميل بحرى عن طريق رأس الرجاء الصالح

ومن هنا فإن الوصول السريع لمنطقة الخليج كان يشكل صعوبة بالغة كما انه يحتاج امكانيات كبيرة وتكاليف باهظة كان له تأثير على نقل قوات الانتشار الامريكية الى المنطقة حيث انما تتركز في الولايات المتحدة مما يشكل عبء ادارى وفنى ومادى يحتاج وسائل نقل حديثة وسريعة كما ان الولايات المتحدة لا تملك اى قواعد عسكرية او مناجزة للتأمين الادارى والفنى المستمر لهذه القوات بعد نقلها بالاضافة الى المصاعب السابق ذكرها فان هذه القوات لا تكفى عدديا لمجابهة الحجم الضخم من القوات العراقية بالكويت وللغلب على هذه المصاعب تم اتخاذ الاجراءات التالية :

- قامت الولايات المتحدة بامداد طائرات النقل جوا نظرا لطول المسافة .
- بالاضافة الى تعينة عدد (٣٨) طائرة جامبو ضخمة للاشتراك في عملية نقل القوات في استخدام القواعد العسكرية الامريكية في اوربا والتسهيلات العسكرية في الدول الصديقة القريبة من مسرح العمليات .
- لمواجهة الحشد العراقى العسكرى قامت الولايات المتحدة بالتنسيق مع الدول الصديقة (الأوربية والعربية) القريبة من المنطقة لاسرعة إرسال قواتها لضمان تحقيق حشد عسكرى مناسب يكون قادرا على صد اى عملية تعرضية ضد المملكة العربية السعودية في الوقت والمكان المناسبين .

#### • مسرح العمليات :

- ان الاختلاف الكبير والواضح بين طبيعة مسرح العمليات الصحراوى الذى يتم بالحرارة الشديدة والعواصف الرملية وبين مسرح العمليات الأوربي والأمريكي لاشك شكل صعوبات كبيرة على غالبية قوات الائتلاف فيما عدا القوات المصرية والسورية ودول مجلس التعاون الخليجي .
- وقد ادى هذا الاختلاف الى ظهور العديد من المشاكل منها التأمين الإدارى والفنى مع ارتفاع درجة الحرارة وندرة توفير المياه والعواصف الرملية المستمرة مما يتطلب إجراء الصيانة المستمرة للأسلحة والمعدات والطائرات والدبابات وبالتالي يحتاج الى مجهود إضافي على أطقم الصيانة والإصلاح وهناك مشكلة قلة المياه حيث ان الفرد يحتاج الى ١٢٠ جالون مياه يوميا سواء للشرب او النظافة العامة او الصيانة كما سبق ذكره .
- ومع هذا الحجم الكبير من القوات التى وصلت في نهاية الحشد الى ٧٠ ألف مقاتل وكذا اتساع مواجهة المسرح وعمقه فقد استلزم ذلك تخزين كميات كبيرة من المياه الى اماكن ومناطق متعددة مما احتاج وقت كبير وازداد عبء ادارى على القوات كما ظهرت مشكلة السيطرة على التحركات الميدانية نظرا لتعدد الاتجاهات ونوعية وجنسية القوات وكذا اهدافها ومهامها داخل مسرح العمليات مع اتساع وعمق مسرح العمليات البرى والبحوى والجوى وتعقيدات وتغيرات المواقف السياسى والاستراتيجى العسكرى بضعة يومية تقريبا .
- بالاضافة الى ان طبيعة الارض الصحراوية التى تحتاج من القوات البرية والبحرية والجوية الى تدريب مستمر للتعرف عليها وتحديد معالمها مما يشكل بعض الصعوبات على القوات أثناء التدريب او أعمال النقل والإمداد والإخلاء . الخ .

#### • القيادة والسيطرة :

- ظهرت هذه المشكلة نتيجة تعدد الجنسيات واللغة والعقائد القتالية وتباين التنظيم ومستوى وخبرة القتال والفسارنى الكبير في نوعية أنظمة التسليح والمعدات والتقاليد وأسلوب المعيشة وتعود القيادات وأسلوبها والاختلاف في نظم السيطرة والإنذار والمعلومات مما أدى الى صعوبة القيادة والسيطرة مع اتساع وعمق وتنوع



مسرح العمليات وكذا صعوبة التعاون والتعارف والتميز والمحصرات المشكلة الرئيسية بسين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بسبب رفض الأولى ان توضع قواتها تحت اى قيادة او علم غير امريكى حتى تحتفظ لنفسها بحرية الحركة واتخاذ القرارات طبقا لمغريات الموقف كما رفضت الولايات المتحدة ان يكون الملك فهد القائد الاعلى لقوات الائتلاف على ان يعاونه وزير الدفاع السعودى والجنرال "نورمان شوار سكوف" قائد القيادة المركزية الامريكية واتفق الجانبين السعودى والامريكى على ثنائية القيادة العامة لمسرح العمليات أحدهما امريكى هو الجنرال شوارسكوف ويتبعه القوات الامريكية والاجنبية الصديقة والاخر سعودى "الفريق خالد بن سلطان" ويتبعه القوات السعودية والعربية والاسلامية على ان يتم التنسيق بصفة مستمرة بين القيادتين واصح الملك "فهد" القائد الأعلى للقوات العربية والاسلامية والرئيس "بوش" القائد الاعلى للقوات الامريكية والاجنبية للائتلاف بعد موافقة رؤسائها مع بدء العمليات الحقيقية على اساس ان القوات الامريكية تحتل الحجم الأكبر من قوات الائتلاف الاجنبية بالإضافة الى مشاكل التعاون بين القوات وقد تم تحديد قطاعات عمل لها مع تمييز الاسلحة والمعدات والافراد

- بالاساليب المختلفة المتعارف عليها .

#### ● التدريب :

- لقد كان نتيجة الاختلاف السابق ذكره فى تعدد الجنسيات واللغة ومستوى التدريب والخبرات والصيلح والكفاءة القتالية اكبر تأثير على مستوى التدريب بين قوات الائتلاف بالإضافة الى مصاعب ومشاكل مسرح العمليات وكذا الحشد الضخم المتعدد والمتنوع من الطائرات والدبابات والمدفعية ومركبات القتال والقطع البحرية والمشاكل الادارية والفنية والروح المعنوية نظرا لطول مدة الاعداد والتحقق لقوات الائتلاف .
- لقد تمكنت القيادة للائتلاف من التغلب على المشاكل والمصاعب من خلال تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات البرية طبقا لقطاعات العمل المخطط لها مسبقا على ان يكون التدريب اساسا على مهام العمليات طبقا للتخطيط .

- كما تم التنسيق المستمر بين القوات البرية والجوية والدفاع الجوى والبحرية أثناء تنفيذ التدريبات المشتركة بسين قوات الائتلاف وبعضها .

- كما كان يتم تقييم نتائج التدريب طبقا لخطة العملية الهجومية الإستراتيجية مع التنسيق المستمر للتعاون والتميز والتعاون بين قوات الائتلاف وبعضها سواء كانت (جوية ، برية ، بحرية ) أثناء تنفيذ المناورات التدريبية المشتركة .

- يضاف الى ذلك تحقيق الاستفادة القصوى أثناء التدريب لدراسة طبيعة الارض والتعرف على المعالم الرئيسية فى مسرح العمليات سواء كانت محاور اقتراب طويلة / عرضية او هبات رئيسية استراتيجية / تعبوية / تكتيكية او المصادر الطبيعية وكذا دراسة اوضاع وحجم القوات العراقية طبقا لقطاعات العمل المحددة فى التخطيط .

#### ● القوات الجوية :-

- تلخص المصاعب والمشاكل الرئيسية التى واجهت القوات الجوية للائتلاف فى الاينى :
- تدبير الاحتياجات الخاصة بايواء القوات الجوية للائتلاف نظرا لتعدد نوعية وجنسيات وضخامة حجم وعدد الطائرات وكذا توفير الوقود واحقم الصيانة اللازمة للطائرات ونقل الذخائر .

- قلة ومحدودية الوقت المتيسر لدفع القوة الجوية الرادعة الى المنطقة لتأمين وحماية المملكة العربية السعودية فور الغزو العراقي للكويت .
  - تنظيم القيادة والسيطرة على القوات الجوية للائتلاف .
  - تنظيم التعاون والتميز والتصارف بين القوات الجوية للائتلاف وباقي الافرع الرئيسية لها .
  - تحقيق الحشد الجوي المطلوب لتنفيذ عملية هجومية استراتيجية: القوة المسلحة طبقا لقرار مجلس الأمن السدوني في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ م .
  - وتمكنت قيادة القوات الجوية للائتلاف من التغلب على المصاعب والمشاكل السابقة ذكرها من خلال اتخاذ العديد من الاجراءات والحلول الخاصة والمدققة والموقوتة كمايلي :-
  - بالنسبة لمشكلة التسهيلات الخاصة بايواء القوات الجوية كانت فيما يتعلق بالطائرات خارج اطار حاملات الطائرات حيث يتوفر لها اماكن الايواء والامداد والصيانة اما باقي القوات الجوية فكانت تحتاج الى عشرات القواعد والمطارات الجوية وممرات الهبوط وكذا احتياجات كبيرة من الوقود واطقم الصيانة والمخازن وقد اعتمدت الولايات المتحدة وباقي دول الائتلاف على قواعد ومطارات وممرات دول مجلس التعاون الخليجي ودول حلف الاطلنطي القريبة من المسرح في تركيا واوروبا واطقم الهندى بالرغم من الحظر المفروض على وثائق عملية "درع وعاصفة الصحراء" الا انه يمكن استخلاص الاتى من وسائل الاعلام المختلفة فيما يخص التسهيلات الجوية لقوات الائتلاف من خلال ٢١ قاعدة ومطار كما يلي :-
  - ١٣ قاعدة ومطار في المملكة السعودية هي :-
- قاعدة ومطار: حفر الباطن / الملك خالد/حائل/ تبوك / الظهران / جبل / الرياض / ينبع / جدة / خميس مشيط/ضراوح ،
- ٢ قاعدة ومطار في البحرين (البحرين / اخمرة ) .
  - ٢ قاعدة ومطار في الإمارات ( ابو ظبي / الشارقة ) .
  - ٣ قاعدة ومطار في عمان (سب / مصيرة / ثمريت ) .
- بالاضافة الى استغلال منشآت النفط الكبيرة لدول الخليج العربي وماها من امكانيات ضخمة لنقل وتكرير النفط لامداد وتزويد القواعد الجوية والمطارات والطائرات عن احتياجاتها من الوقود .
- كما اشغلت الولايات المتحدة ودول الائتلاف القواعد الجوية والمطارات ممرات الهبوط المتواجدة في كلا من تركيا واسبانيا / قبرص/ القاعدة الجوية الاستراتيجية في ديجو جارسيا في المحيط الهندي ، اما القوات الجوية البريطانية فقد استغلت قواعد ومطارات دول مجلس التعاون الخليجي والقاعدة الجوية البريطانية "اكروتيريى / قبرص" .
- ولفرنسا كان ايواء قواها الجوية في القواعد السعودية ومطار جيبوتي في البحر الاحمر .
- اما مشكلة قلة ومحدودية الوقت المتيسر لحشد القوات الجوية الرادعة فقد نشأت من عدم وجود قوات جوية رادعة عربية او غربية في منطقة الخليج وقد تحملت عبء إيجاد حل لهذه المشكلة الولايات المتحدة من خلال سرعة دفع قوات الانتشار السريع بالإضافة الى حاملات الطائرات المتواجدة في مياه الخليج وكذا الوحدات الجوية الفرنسية التى يمكن دفعها من أوروبا لحين وصول باقى القوات مما أدى الى عبء كبير في النقل الجوي

العسكري والمدني المبأ ، مع تزايد الطائرات المقاتلة القاذلة اثناء طيرانها من قواعدها في الجو، مما حقق حشد جوى كبير بقوة ٥٤٠ طائرة خلال اسبوع كما سبق ذكره بالإضافة الى وصول ٧٢ طائرة (٣١) جربية مسن اسبانيا والعديد من القاذفات الاستراتيجية"بي ٥٢"من قاعدة ديبجو جارسيا في المحيط الهندي .

- اما مشكلة القيادة والسيطرة فكانت للولايات المتحدة بصفة اساسية الا ان فرنسا اعتبرت التبعة من حيث تحديد المهام وتخصيص الاهداف فقط ولكن السيطرة على نشاط المقاتلات القائمة بمهام الدفاع الجوى فكانت تتم بطريقة مركزية من مركز عمليات قاعدة الطيران الجوية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة ويعاونه ضباط اتصال من باقي قوات الائتلاف حيث كان يتم تجميع المعلومات من طائرات الاواكس ومحطات الرادار الارضى والاعمار الصناعية والتي على ضوءها يتم تخصيص من المركز الى المقاتلات سواء في المظلات الجوية او حالات الاستعداد الارضى .
- ومشكلة تنسيق التعاون بين قوات الائتلاف كانت ذات شقين الاول بين القوات الجوية وبعضها ، والاخر بين القوات الجوية للائتلاف وبين القوات العربية والاسلامية البرية التي تم حشدتها دون قواها الجوية .

فالشق الاول من المشكلة كان يتم من خلال تنسيق التعاون بالمهام والتوقيات والمناطق ثم بالاهداف عن العمل في منطقة واحدة مع مراعاة قدرات ومستوى التدريب والاعتبارات السياسية المختلفة لكل من دول الائتلاف مثال ذلك تحديد الاهداف الجوية للقوات الفرنسية داخل الكويت المحتلة فقط في بداية عملية عاصفة الصحراء ثم امتدت للعراق بعد موافقة الرئيس الفرنسي الامر الذي ادى الى استقالة وزير الدفاع الفرنسي .

وتحديد دور الطيران الكندي على مهام الدفاع الجوى فقط وتخليص مهام القصف الجوى المحدود لدول مجلس التعاون الخليجي مع تحديد دور اكبر للقوات الجوية السعودية لاعتبارات سياسية .

اما الشق الاخر من المشكلة فكان تنسيق التعاون بين القوات الجوية للائتلاف وبين القوات العربية والاسلامية البرية التي ليس لها قوات جوية في المنطقة ( المصرية / السورية / المغربية ) الخ فقد تمكنت قيادتي الائتلاف الامريكية والسعودية من إيجاد حل لها من خلال :-

- تنفيذ مهام المعاونة الجوية للقوات البرية العربية بواسطة الطائرات الفرنسية والبريطانية فقط .
- قيام المقاتلات القاذلة والهيلوكوبتر المسلحة الامريكية بمعاونة القوات العربية المكلفة بمهام هجومية مع دفع اطقم ادارة امريكية مع هذه القوات المهاجمة بمعداًها كاملة على ان يرافقها ضباط اتصال مسن القوات العربية يجيدون اللغة الانجليزية .
- استخدام القوات البرية الحليفة لوسائل التمييز والتعارف المرئية مثل البلاستيك الملون على الدبابات والمركبات بالإضافة الى الوسائل الالكترونية في الوقت الذي كان يتم تمييز الطائرات بوسائل الكترونية مع اعلان وتدريب القوات على اسلوب ووسائل التعارف والتمييز المحددة .
- إيقاف عمل طائرات الميراج ألف الفرنسية التي يملك العراق الكثير منها حتى لا يتحدث خطأ في تميزها حين تحقيق السيادة الجوية على مسرح العمليات .
- واخيراً مشكلة تحقيق القدرة الهجومية المدرعة العراقية على الكويت بعد نجاح عملية الغزو العسكري لها ولصعوبة تحقيق قوات الائتلاف للنسبة اللازمة للهجوم قبل موسم الحج وقسوة حرارة الطقس في المنطقة

اعتباراً من شهر مارس وابريل ، مما اضطر القيادة الامريكية لتحقيق التفوق السابق في القوات الجوية لتعديل ميزان القوى البري لصالح الائتلاف خلال المرحلة التحضيرية بثناء مرحلة القصف الجوي الاستراتيجي من طنزاي بي ٥٢ وكذا ٤٦% من حاملات الطائرات التي تملكها مما ادى الى التطلب على هذه المشكلة وتحقيق الجزء الأكبر من أهدافها الاستراتيجية بالمنطقة بالقوات الجوية .

#### ● القوات البحرية :

- لقد واجهت القوات البحرية للائتلاف مشاكل ومصاعب عديدة خلال مرحلة حشد القوات لتلخص في الاتي :
- صعوبة نقل القوات والمعدات الثقيلة من مناطق مختلفة وبعيدة الى منطقة الخليج مما ادى الى تعبئة سفن النقل والملاحة والعسكرية والمدنية وكذا سفن الابوار البحري .
- ولقد تمكنت القوات البحرية للائتلاف من تأمين أكبر خطوط المواصلات البحرية لنقل كم كبير من القوات والاسلحة والمعدات لتأمين عملية درع الصحراء بل وتعتبر هذه العملية أكبر عملية نقل وحشد للقوات منذ حرب فيتنام وكان من اضخم المشاكل التي واجهت القوات البحرية للائتلاف هي عمليات تهديد الاساطيل البحرية وكذا صعوبة انتشار القوات في مناطق ومساحات عديدة بالإضافة الى التطورات السريعة سياسياً وعسكرياً وما استتبع ذلك من ضرورة نقل حجم كبير من القوات والمعدات والاسلحة والطائرات بحراً وبأقصى معدلات السرعة .
- ولقد اشتركت اعداد كبيرة من سفن النقل العسكرية والمدنية من مختلف القواعد والموانئ البحرية الامريكية المطلة على المحيط الأطلنطي (قاعدة نورفولك البحرية) في عمليات نقل ضخمة لمسافة ١٢ ألف ميل بحري حتى الموانئ السعودية بالخليج في رحلات بحرية لمدة حوالى ١١-٢١ يوم حسب نوع وخصائص السفن فوجد على سبيل المثال سفن الشحن العسكرية (أس-٧) تستطيع نقل القوات والمعدات الثقيلة بسرعة خلال ١١ يوم ويمكنها انزال المعدات آلياً على ارضية الشحن .
- كما يوجد سفن الشحن (أجو) التي يمكنها نقل ٥٠ طائرة مقاتلة بكافة انواع الذخائر والوقود وقطع الغيار بأسلوب دقيق ومنظم .
- وهناك ايضا السفينة (اوكنواوا) التي تنقل طائرات الهليكوبتر المسلحة وعربات الجيب ومعدات المارين وكذا سفن الشحن (موبيل) المصممة لحمل زوارق الانزال البرمائية والذخيرة الخاصة بالمارين .
- والسفن السريعة طراز (سابيان ) حاملة ٣١ ألف طن التي تستخدم في نقل فرقة مدرعة كاملة المعدات او فرقة مشاة ميكانيكي (الف جندى) ٣٥٠ دبابة والمدفعية الثقيلة والعربات المدرعة ومركبات القتال والنزاهم على اى شاطئ غير مجهز خلال ٣ ساعات حوالى ١٥ سفينة وجرى بناء ٥ سفن كما يمكنها نقل ٢٠ طائرة هليكوبتر مسلحة بالإضافة الى سرب ١٤ طائرة طراز هاربر البريطانية التي (تقلع وقبض عمودياً) التي تصنع في الولايات المتحدة تحت اسم (ايف-٨) وهي سفن مجهزة بنظام الاتصالات بحرية وبرية مغلقة غير قابلة للتشوش عبر الاقمار الصناعية العسكرية وقد اثبتت حرب الخليج حاجة الولايات المتحدة الى تصنيع اعداد كبيرة من سفن الشحن (أس-٧) وسفن الشحن والعمليات (سابيان) بالإضافة الى حاجتها الى سفن الابوار البرمائية الحاملة (المارين) ومشاة الخربة الامريكية .

- ومن هنا تمكنت الولايات المتحدة من التغلب على مصاعب ومشاكل عمليات النقل والشحن باستخدام سفن الشحن والعمليات والإمداد العسكرية السابق ذكرها بالإضافة إلى تعبئة العديد من السفن المدنية لاستخدامها في هذا الإطار وتحقيق الحشد العسكري المناسب وفي الوقت المناسب طبقا للخطة العامة لعملية (دع الصحراء)
- صعوبة توفير المعلومات اللازمة لتحضير وإدارة العملية العسكرية ونظام السيطرة الآلية على القوات وقد أمكن التغلب من خلال ما يأتي :-
- توفير قدر كبير من المعلومات من خلال استخدام المسار التجسّس وشبكات قطع فوق منطقة الخليج بالإضافة إلى أن حاملات الطائرات والسفن الحربية الأمريكية في الخليج والبحر الأحمر وشرق البحر المتوسط تستخدم قمرين صناعيين عسكريين للاتصالات بغرض تحقيق الاتصال بين السفن والقنوات البرية بالعبودية كما تستخدم ٤ قمر صناعي لتحقيق الاتصال بين السفن الأمريكية بعضها البعض في دائرة مغلقة ،
- وهناك أيضا قمار صناعية طراز (نافستار) الملاحقة التي تستخدمها الطائرات والسفن والغواصات لتدمير مواقعها بدقة طبقا لأحداثيات خطوط الطول والعرض من خلال أجهزة خاصة داخل كل سفينة أو طائرة ، وخصوصا ( قاذفات برمائية ٥٢ ) أما القوات البريطانية فكان يخدمها قمران صناعيان من طراز ( سكاي نت ٤ ) وتستخدمها في الاتصالات بين القنوات البريطانية البرية والبحرية والجوية في الخليج والقيادة العسكرية في لندن ،
- طائرات الإنذار المبكر وطائرات الاستطلاع فهناك طائرات الإنذار المبكر (أواكس) ومنها ٥ طائرات أمريكية بالإضافة إلى الطائرات السعودية في المنطقة وتستخدم أساسا في الإنذار المبكر بأي هجوم جوي على ارتفاع منخفض والاهتراف على سير أعمال القتال البحري والبري والجوي ، وتوجه المقاتلات إلى أهدافها وكذا المدفعية إلى الأهداف المتحركة بالإضافة إلى أعمال السيطرة والمراقبة والتحكم والتوجيه وكانت هناك ٢ طائرة أواكس بصفة دائمة واحدة شمال الخليج والأخرى جنوبه ولمدة ٨ ساعات متصلة وتغطي الطائرة الواحدة دائرة قطرها ٥٠٠ كم وتتلاقى مع الدائرة الأخرى لتغطي منطقة الخليج بأكملها بطول ٩٠٠ كم وعرض ٣٠٠ كم ،
- طائرات استطلاع بدون طيار الموجهة عن بعد "إر بي ٢" ومنها أنواع متعددة مختلفة فوجد أن القوات البحرية تستخدم الطائرات التي يطلق من استطلاع البارجة / المدمرة / الفرقاطة بقوة صاروخ صغير إلى أعلى وتوجهه لاسلكيا بأجهزة خاصة وتظهر جميع الأهداف المكثفة على شاشات جهاز الاستقبال على السفن أي كان نوعها ويتم تسجيلها فوراً ،
- أرسلت بريطانيا ثلاث طائرات استطلاع من طراز (نزود) تتمركز في قواعدها الجوية في عمان وتقوم بأعمال دورية في خليج عمان ومضيق هرمز وتعمل بالتنسيق في الطائرات الهليكوبتر البريطانية طراز (لينكس) - (دولفن) بالإضافة إلى كشف وتحديد أماكن الألغام الحربية باستخدام أجهزة التأشير المغناطيسي الموجود عليها .

- ولجأ بالإضافة الى ماسبق هناك الشبكات الارضية الرادارية بعيدة المدى التي تعمل من خلال اخطه الامريكية الالكترونية والردارية بعيدة المدى (كوكبوتسلون) على الساحل الاسترالي العربي لرصد التحركات الجوية شرق المحيط الهندي والمحطة البريطانية فوق جبال جنوب الريفيا (سوتاون) .
- واخطه الامريكية في منطقة (سليجرمين) الجبلية لكشف التحركات البحرية في غرب المحيط الهندي بحيث يشمل ايضا خليج عمان - الخليج العربي - باب المندب وجنوب رأس الرجاء الصالح .
- وقد كان من المصاعب الرئيسية عملية التنسيق بين القوات البحرية للاتتلاف ومشاكل القيادة والسيطرة وقد برزت هذه المشكلة لعدد القوات وكذا اتساع نطاق مسرح العمليات البحري ليشمل ٣ محيطات وبحار مفتوحة ومغلقة وممرات ومضائق بحرية استراتيجية بالإضافة الى حشد كم ضخم من القطع البحرية الضخمة المتعددة المهام والمتنوعة التسليح بلغ ١٥٠ قطعة بحرية منها ٧ حاملات طائرات - ٢ بارجة وععدد كبير من الطرادات والمدمرات والفرقاطات والسفن المعاونة والمساعدة المنتشرة في مياه الخليج العربي وعمان وبحر العرب والمحيط الهندي والبحر الاحمر وشرق البحر المتوسط بالإضافة الى غط مواصلات بحري يبلغ حوالي ١٢ ألف ميل بحري .
- وقد تم الاتفاق على انشاء قيادة تنسيق بين الاساطيل الامريكية والاوربية المتعددة الجنسية للتنسيق وتخصيص المهام والتشاور واتخذت دولة البحرين مقرا لهذه القيادة .
- اما المشكلة الرابعة والاخيرة كانت مجابهة خطر الالغام البحرية التي بنها العراق في مياه الخليج على الساحل السعودي والكويت والبحرين لعلقة عملية الحشد العسكري للقوات وحرمانها من المرور من المضائق المائية وتأمين الجزر الكويتية المحتلة وقد تمكنت قوات الائتلاف من التغلب على هذه المشكلة من خلال التوسع في استخدام مكاسحات الالغام وطائرات الملو كوبر والمدمرات والفرقاطات لازالة وتفجير الالغام في مياه الخليج وحولها .
- **العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" :-**
- ان العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" والتي بدأت ليلة ١٨/١٧ يناير ١٩٩١ وعلى وجه التحديد في الساعة ٢٥٠ ، " الثانية وخمسون دقيقة " من تلك الليلة لتحرير دولة الكويت ستظل ولمدة طويلة موضع بحث ودراسة جميع المفكرين العسكريين ودارسي الاستراتيجية العسكرية ، حيث قدمت العمليات العسكرية التي دارت على مسرح العمليات " الكويتي " <sup>(١١٣)</sup> نموذجا عمليا لاستخدام القوة المسلحة في ظل تطور تكنولوجيا هائل للأسلحة التقليدية مع التهديد باستخدام الأسلحة الفوق تقليدية كأداة للردع ، الأمر الذي يجعل العديد من النظريات والاستراتيجيات العسكرية قد تتأثر بها ايجابا وسلبا ، وسيم تناول وعرض تلك العملية الهجومية "عاصفة الصحراء" من خلال .
- دراسة التخطيط الاستراتيجي العسكري التي تبناه كلا طرفي الصراع - ثم أسلوب تلك العملية الهجومية مع التركيز على الدور العسكري المصري والعربي مع لقاء الضوء عليه والتسهيلات التي قدمتها المملكة العربية السعودية لايحاح ادارة عمليات قوات الائتلاف الدولي سواء القوات العربية أو الاسلامية أو القوات الصديقة .

<sup>(١١٣)</sup> يطلق اتيهم مسرح العمليات الكويتي على المنطقة التي دارت عليها العمليات العسكرية في العملية الهجومية "عاصفة الصحراء" وهي تلك المنطقة التي يحددها خرائط الطول ٤٩ و غربا خط طول ٤٥ و شمالا خط عرض ٣١ وجنوبا خط عرض ٢٨ .

- التخطيط الاستراتيجي العسكري العراقي :-
- لقد صاغت القيادة العسكرية العراقية هدفها القومي ليحقق " . . " تعظيم المكانة الاقليمية والعالمية للعراق وتصحيح التفاوت الذي كانت تشعر به القيادة العراقية بين محدودية النفوذ والتاثير السياسي العراقي من جهة ، وبين تعاضل مقومات القوة العسكرية لديها من جهة اخرى " .
- وفي اطار ذلك الهدف رسمت القيادة السياسية استراتيجيتها الشاملة لحشد طاقات وقدرات العراق سياسيا ودبلوماسيا واجتماعيا واقتصاديا وعسكريا لتحقيق ذلك الهدف - ومن هنا - فقد صاغت هدفها السياسي العسكري الذي رسمت سياستها العسكرية لتحقيقه في اطار هدفها القومي واستراتيجيتها الشاملة ليكون " .
- " تكريس احتلالها لدولة الكويت والاحتفاظ بما تحت سيطرتها واعتبارها جزءا من العراق " حيث وضعت القيادة السياسية العراقية ان صياغة ذلك الهدف السياسي العسكري يمكن ان يحقق لها هدفين فرعيين - اولهما - يتمثل في توسيع دائرة النفوذ السياسي العراقي بزيادة المجال الجغرافي ليتناسب مع الطموحات والمطامع العراقية - وثانيهما - ويتمثل في التأكيد على تنامي القدرات العراقية العسكرية بما يجعلها قوة اقليمية رئيسية في المنطقة العربية بالقدر الذي يمكنها من فرض سياستها على باقي دول المنطقة .
- ولقد بنت القيادة العراقية قناعاتها بإمكانية تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية على أساس تفوقها ، حيث قدرت القيادة العراقية موقفها سياسيا وعسكريا على اعتبار أن هناك عدة مؤثرات يمكن أن تحد من ارادة وقدرة الائتلاف الدولي عن اتخاذ قراره بشن الحرب والتي يمكن تصورها من وجهة النظر العراقية في :
- ضعف النظام العربي القائم وتفككه وعجزه عن القيام بردود فعل انجابية تجاه الاحتلال العراقي للكويت ، كما أن الراجح العسكري الأجنبي في منطقة الخليج سوف يؤدي الى القساعات هائلة في البيان العربي واليه قد يهدد استقرار بعض الأنظمة العربية أو استخدام القوة المسلحة يحتاج الى حسابات بالغة التعقيد مما قد يؤدي الى منع نشوب الحرب ليصبح أنسب الخيارات أمام النظام العربي للمحافظة على بقائه هو السعي لحلول سلمية للأزمة
- وأنه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الدولية تجاه الغزو العراقي للكويت الا أن المعسكر الدولي لا يمكن أن ينامر في النهاية بشن الحرب ضد القوات العراقية في الكويت .
- وعلى ضوء تلك الحقيقة فقد اعتقدت القيادة العراقية أن مثل هذه الحرب سوف تؤدي الى الدلاع حريق هائل في منطقة عالمية على بحيرة شاسعة من النفط مما يمكن أن يترتب عليه عواقب بالغة الخطورة على السياسات والاقتصادات العربية خاصة في مجال تدفق النفط ومن هنا فإن الائتلاف الدولي لن يستخدم القوة العسكرية من منطلق أن الصدام المسلح يمكن أن يترتب عليه مواجهة طويلة الأمد مما قد يهدد الشقاقا وعللا داخل المعسكر الدولي والذي بدأ نظاما دوليا جديدا مازال في طور التشكيل .
- ومن هنا - فقد تأكدت حقيقة أن النموذج " الفيتنامي " قد فرض نفسه على فكر الرئيس العراقي صدام حسين ولقائده العسكرية ، حيث انه رغم امتداد فترة الصراع لم تستطع الولايات المتحدة حسمه بالقوة المسلحة ، وانصرفت الارادة الفيتنامية وقلبت كل التقديرات العسكرية التي كانت متوقعة في ذلك الوقت - وباعتبار أن قرار شن الحرب من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة يتأثر بشكل مباشر بالتجاهات الرأى العام داخل هذه الدول ، الأمر الذي يمكن أن يلعب دورا نشطا تجاه الحيلولة دون اقام قوة الائتلاف

الدولى على شن الحرب ضد العراق ، وذلك نظرا لما يمكن أن يتعرض له من خسائر فى القوة البشرية والتي تشكل حساسية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد واجه الفكر العسكرى العراقى مازقا حقيقيا عند البحث عن أفضل صيغة ممكنة لتحقيق الأهداف السياسية للقيادة العراقية ، فقد كان عليه أن يواجه أكبر حشد عسكرى دولى بما يتضمنه من تفوق نوعى وتقنى هائل مقارنة بالامكانيات والقدرات العسكرية العراقية ، وعلى ذلك فقد تم التخطيط الاستراتيجى للعراق لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية على مرحلتين :-

#### ● المرحلة الأولى :-

● ويمكن تصور هدفها " منع نشوب الصراع المسلح بينى استراتيجية الردع " والتي تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وما يمكن أن تحدثه من خسائر جسيمة فى الأفراد والمعدات والأسلحة بالقدر الذى يسؤدى الى تحوّل قيادة قوة الائتلاف الدولى من اتخاذ قرار الحرب وبالتالي تقييد استخدام القوة المسلحة وحصرها فى نطاق الأعمال الخاصة والضدودة ، والتركيز على الحلول السياسية التي تمكن القيادة السياسية العراقية من جنى أكبر مكاسب سياسية .

وقد حاول الفكر العسكرى العراقى توظيف استراتيجيته للردع فى اطار منع نشوب الحرب أو اطالة مدة الصراع لأطول فترة ممكنة وذلك من خلال . . .

● التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وما يستتبعه ذلك من احتمالات تزايد نسب الخسائر البشرية ، والتي قد لا يتحملها معسكر الائتلاف الدولى نتيجة لحساسية الرأى العام الغربى والأمريكى بصفة خاصة للخسائر البشرية .

● تكثيف أعمال الحشد العسكرى بتنفيذ أعمال " فتح استراتيجى واسع النطاق فى اتجاه مسرح العمليات الكويتى وجنوب العراق ، بهدف زيادة العبء الاقتصادى على جبهة الائتلاف عند حشدتها واطالة مدة الفتح الاستراتيجى لها أطول فترة ممكنة بما يؤدى الى حدوث الشقاق داخلها يؤدى فى النهاية الى منع نشوب الحرب .

● التهديد باقحام اسرائيل فى الصراع العسكرى بهدف احداث خلل فى الائتلاف العسكرى الدولى من خلال السحاب القوات العربية منه تحت تأثير الضغط الشعبى على الحكومات والفتاد جبهة الائتلاف شرعية وجودها فى منطقة الخليج .

● التهديد بتدمير آبار النفط فى الكويت مما يستتبعه ذلك من تأثير على اقتصاديات الغرب وطموحاته المستقبلية فى زيادة معدلات نموه الاقتصادى فى فترة يعانى منها الاقتصاد العالمى بصفة عامة واقتصاد الولايات المتحدة بصفة خاصة من اختناقات اقتصادية .

#### ● المرحلة الثانية :

● ويمكن تصور هدفها فى " الدفاع عن حدود الدولة والأراضى الكويتية التى تم احتلالها " - حيث اعتبرت الاستراتيجية الدفاعية هى الأنسب من وجهة نظر القيادة العسكرية العراقية فى ظل الظروف الكمى والنوعى والتقنى لقوات الائتلاف الدولى . . .



وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على التمسك بأرضها ومكاسبها في دولة الكويت ومنع قوات الائتلاف السدولي من القيام بالهجوم مع استمرار تأمين باقي الاتجاهات الاستراتيجية الأخرى مع الدول المحيطة لها ، وقد بيّنت الاستراتيجية الدفاعية العراقية على ركيزتين :-

أولهما - استرف قوات الائتلاف الدولي من خلال أحداث خسائر بشرية ومادية بشكل مستمر ومتصاعد على امتداد زمنى طويل يهدف الى احداث أثر تراكمى ينتهى بما الى الالهاك المادى والبشرى ،

وثانيها - الحيلولة دون تمكن قوة الائتلاف الدولي من شن حرب خاطفة تمكنها من تدمير القدرات العسكرية العراقية خلال فترة زمنية قصيرة وذلك بالاعتماد على خطة خداع تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وبصفة خاصة امكانيات الأسلحة الاستراتيجية المنعقدة في الصواريخ أرض - أرض والأسلحة الكيميائية والبيولوجية وما قد يؤدي به ذلك من خلق موقف استراتيجى مناسب للعراق في مواجهة الائتلاف الدولي ،

وعلى ضوء ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسى للخطة الاستراتيجية الدفاعية للعراق على ثلاثة أشكال دفاعية :-

أولها - الخطوط الدفاعية الثابتة التى تشتمل على اقامة خطوط دفاعية متماسكة تعتمد على تجهيز هندسى على الكفاءة ويرتكز على منظومة متكاملة من الموانع الهندسية المركبة ،

وثانيها - الدفاع العميق عن طريق سلسلة من المواقع الدفاعية المتتالية الموزعة جيدا في العمق لصداى اختراقات قد تعرض لها الخطوط الدفاعية الثابتة ،

وثالثها - الاحتفاظ باحتياطات استراتيجية وتعبوية في العمق قادرة على المناورة وتوجيه الضربات المضادة والتحول للهجوم المضاد العام حال تهيئة الموقف الاستراتيجى المناسب ،

ولقد لعب مبدأ الحشد " أحد مبادئ الحرب " دورا رئيسيا في الفكر العسكري العراقي أثناء تخطيطه حيث كانت أعمال الحشد تستهدف تحقيق استراتيجية الردع والذى تبنته القيادة العسكرية العراقية ، ولذا فقد عملت على احراز التفوق العددي على قوات الائتلاف الدولي حيث كانت وجهة النظر العراقية أن التفوق العددي أحد عوامل تضيق لجوء التفوق التكنولوجى الذى تمتلكه جبهة الائتلاف ، لذا قد تمت أعمال الفتح الاستراتيجى والتعبوى لحشد<sup>(١١٤)</sup> ٩ فيلق مكونة من ٦٨ فرقة منها ٥٤ فرقة مشاة ، ٦ فرقة ميكانيكى ، ٨ فرقة مدرعة ، ١٠ لواءات مدرعة مستقلة ، ٢٠ لواء مشاة مستقل ، وقد حقق ذلك الحشد امكانيات ٥٥٠٠ دبابة ( منها ١٠٧٢٠ دبابة طرازات ٧٢ ، ٣١٥٠ دبابة طرازات ٥٤ ، ١٢٧٨ دبابة أنواع أخرى تم الاستيلاء عليها من الكويت واليران ) ، ٦٦٠٠ عربة مدرعة ، ٨٣٠٠ قطعة مدفعية ميدان ، وصواريخ ، ٢٣٥٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات ، ١١٣ قاذف صواريخ أرض - أرض .

<sup>(١١٤)</sup> موزع على حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد ولق مواجهة دول الجوار الأخرى سواء في المنطقة الشمالية المواجهة لتركيا أو المنطقة الشرقية المواجهة لإيران ،

### • أما عن القوات البحرية :

فقد حشد لها ٨٦ قطعة بحرية منها ١٧ لنش صاروخي ، ٣٢ لنش مدفعية ومرور ، ٣ وحدة مضادة للغواصات ، ١١ سفينة مساعدة ، ٣ سفينة انزال متوسط ، ٢ سفينة انزال صغيرة ، ٧ وحدة مرور بحرية خاصة ، ٦ حوامات هوائية ، ٥ كاسحة الغام .

وقد حقق هذا الحشد امكانيات تشكيل ٤ مجموعات قتال كل منها ٣ لنش صاروخي ، ٦ مجموعات قتال للتأمين القريب كل بامكانيات ٣ لنش داورية ، الى جانب امكانية ابرار حتى كتيبة مشاة مدعمة بكامل اسلحتها ومعداتها .

### • أما عن القوات الجوية :

فقد حشد لها ٧٢٠ طائرة قتال منها ٦٨ طائرة مقاتلة (سوخوي ٢٥) ، ٢٥ طائرة مقاتلة (سوخوي ٢٤) ، ١٧٥ طائرة (ميج ٢١) ، ٧٥ طائرة (ميراج إف ١) ، ٢٠ طائرة (سكاى هوك) ، ٨ (هولر كراالت) (مسرى عليها من الكويت) ، ١٥ طائرة منها ٧ (تي - يو ٢٢) ، ٨ (تي - يو ٦) ٢٨١ هليكوبتر منها ٩٧ طائرة هليكوبتر مضادة للدبابات) .

وقد خصص ٤ فرق مختلفة ، ٦ لواءات مدرعة ، ٣ لواءات مشاة للعمل في داخل مسرح عمليات الكويت (من اجمالي ٦٨ فرقة عراقية) وقد اتخذت أوضاعها بقوة ١٦ فرقة مشاة ، ٣ فرقة ميكانيكي ، ٤ فرقة مدرعة ، ٦ لواء مدرع مستقل ، لواء مشاة مستقل باجمالي (٢٣ فرقة ، ٦ لواء مدرع ، لواء مشاة) داخل مدينة الكويت (١١) .

وبقوة ٨ فرقة مشاة ، فرقة ميكانيكي ، ٢ فرقة مدرعة باجمالي (١١ فرقة) في منطقة حفر الباطن .

وبقوة ٧ فرقة ، ٢ فرقة مدرعة ، ٢ لواء مشاة مستقل باجمالي (٩ فرقة ، ٢ لواء كاحتياطات في عمق الكويت) .

وقد نظم العراق دفاعاته الرئيسية في ٣ نطاقات دفاعية منها ٢ نطاق دفاعي داخل مدينة الكويت والنطاق الدفاعي الثالث في المنطقة الممتدة من شمال الحدود العراقية - الكويتية (شرق وغرب حقول البترول حتى جنوب البصرة) .

وقد تكون النطاق الأول من ٣-٤ موقع دفاعي بمواجهة ٢٤ كم ، أما النطاق الثاني ، فقد امتد من جزيرة بوبيان مارا بجنوب منطقة حقل الرميثة حيث ينتهي عند الحدود الغربية المشتركة بين الكويت والعراق بمواجهة ١٢ كم وعمق ٥٠

كم ، وركز خلفه تشكيلات ووحدات من الحرس الجمهوري ، أما النطاق الدفاعي الثالث فقد الممتد من شمال الحدود العراقية - الكويتية حتى جنوب البصرة بمواجهة ١٠٠ كم وعمق من ٤٠ - ٥٠ كم وركز عليه وخلفه

بأقى تشكيلات ووحدات الحرس الجمهوري التي عملت كاحتياطي استراتيجي لمسرح العمليات

وقد كان تركيز العراق في خطته الدفاعية على امتصاص النطاق الجوي والنيران والتكنولوجيا واحداث أكبر خسائر ممكنة في قوات الائتلاف الدولي المهاجمة - وذلك - بقيام القوات المدافعة على النطاق الدفاعي الأول بصدد القوات

المهاجمة أطول فترة ممكنة أمام الدفاعات الرئيسية مستغلة في ذلك خطة موانع متتالية وخطة نيران قوية لاحداث أكبر خسائر ممكنة بها ومعها من الاختراق السريع - ثم - الاستمرار في استنراف القوات المهاجمة التي تنجح في الاختراق

وجذبها الى مناطق قتل مجهزة مسبقا بالاستخدام الموسع للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ، وبقوة الاحتياطيات الصبوية يتم توجيه الضربات المضادة لاستعادة الأراضع الدفاعية الى الحالة التي كانت عليها .

ثم تقوم القوات المدافعة على النطاق الدفاعي الثاني بتثبيت القوات المهاجمة التي قد تنجح في اختراق النطاق الدفاعي الأول بالاستناد على طبيعة الأرض وخطة الموانع المجهزة وقوة التيار للأسلحة المضادة للدبابات مع قيامها بعزل الاحتياطيات للقوات المهاجمة باستخدام الأسلحة الكيميائية ، ثم القيام بتوجيه ضربة مضادة قوية بالاحتياطي الاستراتيجي بهدف استعادة الأوضاع الدفاعية التي سقطت لاستمرار احتلال الكويت طبقا للتخطيط ، مع القيام بتأمين الساحل الكويتي والعراقي من خلال التوسع في بث الألغام البحرية شمال الخليج العربي وخليج عمان مع الاعتماد على مواقع لصواريخ أرض / سطح أو صواريخ ساحلية لتأمين الساحل الكويتي الممتد بطول ٢٢٠ كم ، مع الاستمرار لصد أي أعمال إرهاب بحري من قوات الائتلاف الدولي بالتشكيلات المدافعة عن الساحل وتأمين الجانب الأيمن للقوات الرئيسية المدافعة في الكويت ومنع الالتفاف على جانبها الأيمن وعزلها بإنشاء نطاق دفاعي تكميلي على الجانب الأيمن تحتل فرقة مشاة ، هذا الى جانب الاحتفاظ بحجم مناسب من الاحتياطيات الميكانيكية والمدربة في منطقة الحدود الكويتية - العراقية وفي جنوب العراق لمنع أي عمليات التفاف أو عزل للقوات العاملة في الكويت ، إضافة لعملها كاحتياطيات لإدارة العملية الدفاعية داخل الكويت .

#### ● القرار السياسي للعملية الاستراتيجية:-

- لقد روعي خلال التحرك السياسي والاستراتيجي طوال الازمة وخاصة استعدادا لبدء العملية الاستراتيجية بشقيها الدفاعي والهجومى الاعتبارات التالية :
- اصرار الائتلاف الدولي على ان يكون للعمل صفة "الدولية" وان ينضم اليه اكبر عدد ممكن من دول العالم السق تعارض الاحتلال العراقي للكويت ومحاوله الرئيس العراقي التفرد بالسيطرة على اكثر المواد الاستراتيجية أهمية في العالم وهي البترول .
- اصرار الائتلاف الدولي على ان يوازي استعداده السياسي والعسكري للمواجهة المنتظرة مع قوات الاحتلال العراقي في الكويت ادارة عاجلة الامم المتحدة واستغلال جميع آلياتها الممكنة طبقا لميثاقها وتوازي عمله السياسي والعسكري مع قرارات مجلس الأمن الدولي التي تواكب المتغيرات الحادثة في الموقف وتعطي للقوات الدولية تسوية العمل في الازمة طبقا للتطورات .
- اصرار الائتلاف الدولي على مشاركة الاتحاد السوفيتي "السابق" والصين في حل الازمة على الاقل من جانب اتخاذ القرار السياسي المناسب للموقف وفي هذا الاطار كان استمرار اطلاق الاتحاد السوفيتي بالتطورات السياسية والعسكرية التي تتم وكان ايضا لقاء رئيسي القوتين العظميين - في ذلك الوقت - للتشاور حول متغيرات الموقف السياسي والاقتصادي والاستراتيجية والعسكرية .
- اصرار الائتلاف الدولي على اتخاذ القرارات السياسية<sup>(١٦٦)</sup> المطلوبة لتجميع القوة العسكرية المناسبة لتطورات الموقف الامر الذي ادى الى استمرار نقل القوات العسكرية من مختلف أنحاء العالم حتى الوصول الى حجم التجميع الاستراتيجي المقرر للقوات في مسرح العمليات .

<sup>(١٦٦)</sup> بلغ عدد القرارات التي صدرت من مجلس الأمن الدولي (١٣) قرار ضد العراق وسوف نشرها بالتفصيل بالملاحق المرفقة .

● اصرار الائتلاف الدولي على السيطرة- "المخابراتية" التامة على الموقف قبل بدء اى اعمال قتال مسلحة الامر الذى نتج عنه اتخاذ بعض القرارات السياسية بدلع العملاء لى جميع ارجاء العراق واستمرار الرصد الدقيق لجميع الاهداف الاستراتيجية وبذا يكتمل قرار المواجهة العسكرية .

● لقد استفرت الترتيبات السياسية والعسكرية الضرورية للهجوم وقتا طويلا اعتقد البعض خلاله ان عمليات القتل الفعلية لم تبدأ وان هناك حلولاً سياسية ودبلوماسية بديلة تبادر على السطح وكان هذا الاعتقاد خطأ فقد كانت تلك الترتيبات ضرورية لتحقيق الهدف من العمليات الاستراتيجية وخلال هذه الفترة تم تحديد الاهداف المختلفة على كافة المستويات وكانت هذه الاهداف كالآتي :

● الهدف السياسى : "تحرير دولة الكويت من القوات العراقية المحتلة وعودة الشرعية الدستورية للبلاد " كمد كان الهدف المعلن للقوات المشتركة هو "ازالة قدرة العراق على شن الحرب" .

● الهدف السياسى العسكرى : " الاستخدام السياسى للقوة المسلحة فى اطار عملية هجومية استراتيجية يتم التخطيط لاجرائها لى اقل عدد من ايام القتال تقوم خلالها القوات المشتركة بالهجوم على القوات العراقية المدافعة لى الكويت وهزيمتها فى معركة عسكرية وطردها من اراضى الكويت وتأمين هذه العملية عن طريق ازالة القدرة العراقية على شن الحرب " .

● الهدف الاستراتيجى : " التخطيط الاستراتيجى التفصيلى لعملية هجومية استراتيجية تستل فىها كافة امكانيات القوات المشتركة ووضع خطط عمليات تفصيلية تعمل القوات فى اطارها لتحقيق الهدف السياسى والهدف السياسى العسكرى مع تأمين العملية بالحصول على السيادة الجوية والبحرية والبرية عن طريق استخدام "كافة القوى والوسائل المتاحة والتأكد من ازالة القوة العراقية على شن الحرب بضرب الاهداف الاستراتيجية فى عمق العراق وتدمير القوات العراقية المدافعة والانساق الثانية المدرعة والميكانيكية المكلفة بتوجيه الضربات والهجمات المضادة دعماً لدفاعات القوات العراقية وخلخلة دفاعاتها لى الكويت ثم تدمير هذه القوات على مراحل طبقاً لخطط الاستخدام الاستراتيجى للقوات "

● وفى اطار الهدف الإستراتيجى تمت صياغة خطة للعمليات استفادة من القصى امكانيات عناصر العملية وتم تشكيل العملية لى اساق استراتيجية واحتياطيان كما سيتضح فيما بعد .

● التخطيط الاستراتيجى للائتلاف الدولى :-

بالرغم من التفوق التكنولوجى والنوعى لعب دوراً رئيساً فى حسم الصراع المسلح لصالح جبهة الائتلاف الدولى ولكن ستبقى دراسة الاستراتيجية العسكرية التى قادت أدوات الصراع ووظيفتها توظيفاً يحقق الأهداف التى من اجلها استخدمت القوة المسلحة ، مطلباً هاماً لفكرى الاستراتيجية العسكرية للوقوف على أحدث نظريات وأساليب القتال المستخدمة .

هذا وقد تم التخطيط الاستراتيجى لجبهة الائتلاف الدولى لادارة الصراع المسلح على مستويين:-

أولهما - وهو ما يطلق عليه المستوى السياسى العسكرى وهو الذى تولى ادارة الأزمة على المستوى الدولى وقد كان لمخططة السياسة العسكرية فى الولايات المتحدة بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية بصفة أساسية الدور الرائد فى هذا المجال حيث تعددت المهام والمسئوليات والأنشطة التى تمت على ذلك المستوى ولعل أبرزها - ذلك النجاح الذى حققته فى تعبئة وحشد الإرادة الدولية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً فى مواجهة النظام الحاكم فى العراق ، مع

قيادة المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن لفرض سلسلة من العقوبات السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد العراق<sup>(١١٧)</sup> مع عدم السماح للعراق باستغلال عامل الوقت ومحاولة القيام بالماورات السياسية أو أعمال التصوير والمماثلة ، وفي نفس الوقت وبالتوازي مع ذلك كان التخطيط والتنفيذ لبناء القوة المسلحة اللازمة لتنفيذ العقوبات الدولية سواء كانت المقاطعة الاقتصادية أو الحصار البحري أو الجوى للضغط على العراق وفرض الانسحاب عليه ، مع استكمال ذلك البناء بمشدد التجميعات القتالية اللازمة لتحرير الكويت بملقوة المسلحة من أكبر عدد من الدول المعارضة للغزو العراقي ،

هذا إلى جانب عدم السماح بامتداد دائرة الصراع لتشمل اسرائيل من خلال اتخاذ كافة الاجراءات السياسية والعسكرية لحصره داخل مسرح عمليات الكويت فقط ،

وثانيهما - وهو ما يطلق عليه المستوى الاستراتيجي العسكري والتي تولت القيادة العسكرية مسؤولياته التي تركزت في التخطيط للاستخدام الناجح لكل ذلك الحشد من القوات الدولية ودراسة اختيار أنسب الخيارات العسكرية وحل كافة المشاكل التي نشأت كنتيجة لطبيعة الائتلاف العسكري من تباين للعقائد القتالية واختلاف التسليح ومشاكل القيادة والسيطرة وتنسيق أعمال التعاون والتأمين الإداري والفني للقوات ،

ورغم كثرة عدد الدول التي شاركت في الائتلاف الدولي واختلاف توجهاتها السياسية تجاه الصراع الدائر - فقد استطاعت جبهة الائتلاف أن تحدد أهدافها السياسية والعسكرية بوضوح ، حيث شملت تحرير دولة الكويت والانسحاب الغير مشروط للقوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية إليها مع إعادة بناء الترتيبات النية في منطقة الخليج بجهود عربية ودولية مشتركة بحيث تمتع أي تهديدات مستقبلية من أي قوى اقليمية أو دولية للمنطقة مستقبلا ، إلى جانب - أن تتم الحملة العسكرية بالتعاون مع كافة الدول الصديقة وبألى خسائر بشرية ومادية

وبناء على تلك الأهداف تم وضع الإستراتيجية العسكرية التي تحقق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في<sup>(١١٨)</sup> تدمير القدرات العسكرية العراقية من خلال ادارة عملية استراتيجية هجومية شاملة تؤدي إلى تدمير للبنية الأساسية العراقية التي تركز عليها القوات المسلحة العراقية بشكل رئيسي وكامل وتنتهي بعودة الحكومة الشرعية لدولة الكويت مع فرض قبول جميع القرارات الدولية على نظام الحكم العراقي ،

وفي إطار ذلك يمكن القول بأن القيادة العسكرية لقوة الائتلاف الدولي في تخطيطها لاستراتيجيتها كانت على وعي كامل بأن النصر في الحرب ليس هدفا في حد ذاته وإنما كان التحجيم الكامل للصراع عسكريا والحد من تنامي قدراته وتقليص دورة اقليميا بما لا يسمح بتكرار ذلك الغزو مستقبلا - كان ذلك هو الأساس الذي خططت له قيادة الائتلاف ،

وعلى ذلك كانت أهمية الحصول والاحتفاظ بالسيادة الجوية وقطع خطوط الامداد وعزل القوات العراقية وتدمير قدرات العراق الكيميائية والبيولوجية والنوية إلى جانب أهمية تدمير لدرات الحرس الجمهوري الأعلى تدريباً والأكثر كفاءة قتالية ، كانت كلها أهداف استراتيجية يلزم تحقيقها لتمكن تحرير دولة الكويت وعودة الحكومة

(١١٧) ذكور / زكريا حسين أحمد - حرب الخليج الثانية في الميزان - مجلة الدفاع - العدد ٥٧ شهر أبريل ١٩٩١ م ،

(١١٨) محاضرة - لواء / يسرى لندن ،

الشريعة ، ولتحقيق تلك الأهداف فقد كان التركيز على التنفيذ السريع للعمليات النفسية والحدادية على قوات الحرس الجمهوري واجبار العراق على تركيز جهوده على الجبهة الشرقية من مسرح العمليات ، مع حشد قسوات الائتلاف الدولية في مناطق انتفاها الأمامية تحت غطاء العمليات الجوية الهجومية والاستمرار في تطوير الامداد بالاحتياجات قدر الامكان - أيضا - تطوير مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات الالكترونية والدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والصواريخ الباليستكية التكتيكية - هذا الى جانب التركيز على أعمال التعاون والتسيق أثناء العمليات من خلال التدريب المشترك .

ولقد فوضت الأهداف السياسية والعسكرية و الاستراتيجية الى تركيز على العمل الهجومى على شكل النشاط العسكري للائتلاف الدولى ، حيث أدركت القيادة العسكرية للائتلاف أهمية قبضة موقف استراتيجي في واحدة من أضخم العمليات التي تمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تضمنه ذلك من تخطيط ونقل استراتيجي للقوات المسلحة والمعدات عبر آلاف الكيلومترات ولا سيما بالنسبة للقوات الأمريكية وهى القوة الرئيسية في ذلك الائتلاف ، ول نفس الوقت وبالتوازي مع أعمال الحشد كانت سرعة اعداد وتجهيز مسرح العمليات بكل ما يلزمه من طرق ومجاور وموانع ومراكز قيادة ومستودعات ما لم يكن موجودا من قبل .

كل ذلك في ظروف افتاد معظم القوات التي قدمت للاشتراك في القتال الى خبرات العمل في الصحراء واحتياجها للتدريب المشترك واحتياج معداتها لتجهيزات اضافية معينة حتى يمكنها العمل في مسرح العمليات الصحراوى ، إضافة الى التأثير السلبى لطبيعة الطقس على القوات .

ومن هنا - فقد ركزت قيادة الائتلاف الدولى على إلغاء أعمال الحشد وتجهيز مسرح العمليات وتدريب واستعداد القوات المشتركة قبل منتصف يناير ١٩٩١ .

ولقد كان لامتلاك قيادة الائتلاف لقوة جوية متفوقة كما ونوعا وكفاءة الى جانب الطوق التقنى المطلق - ومن منطلق حسن استغلال ذلك - فقد توصل الفكر العسكري للائتلاف الى أسلوب غير مسبوق لاستخدام القسوات الجوية - والذى ارتكز على نظرية " المراحل المركبة " والتي اشتملت على مجموعة من العمليات الجوية غير المنفصلة عن بعضها البعض حيث تبدأ المرحلة التالية قبل انتهاء المرحلة السابقة لها ، وقد اختصت كل مرحلة من المراحل بتنفيذ مهمة معينة ومحدودة تعطى لها الأسبقية الأولى مع عدم اغفال باقى المهام الأخرى ، مع استغلال النسبة الأكبر والغالبية من الجهود الجوية لمهمة رئيسية وتوزيع الجهود الجوية المتبقى على باقى المهام الفرعية .

• وقد انعكست الأهداف العسكرية للائتلاف على استراتيجية التمهيدي الجوية حيث حرصت قيادة الائتلاف على اضعاف القدرات العسكرية العراقية بشكل عام .

• وقد خص الجنرال " كولين باول " رئيس الأركان المشتركة أهداف التمهيدي الجوية في ثلاثة أهداف :-  
أولها - تصفية قدرات العراق على استخدام المواد النووية والكيميائية والبيولوجية .

وثانيها - تدمير مصادر القوة الاستراتيجية العراقية وخاصة الصواريخ " سكود - ب المطورة " وثالثها - قطع خطوط المواصلات والامداد لعزل القوات العراقية في الكويت ، وذلك لتهتية الظروف المناسبة لانجاح العمليات البرية ، ومع القوات العراقية من ابداء مقاومة فعالة تتسبب في خسائر بشرية كبيرة في القوات المهاجمة .

وقد التزمت قيادة الائتلاف الدولي بعدة أسس مكتبتها من تحقيق الأهداف المحددة لها :-

أولها : الاستغلال الأمثل للمبادأة وتوجيه عدة ضربات جوية وصاروخية شاملة يتخللها ويعقبها ضرباً جوية منفصلة قبل بدء العملية الهجومية مستهدفة بذلك تصفية القدرات العسكرية العراقية لاجبارها على سحب قواتها أو توفير الظروف الملائمة للقيام بالعملية البرية لتحرير دولة الكويت .

وثانيها : القيام بعملية عزل القوات العراقية داخل الكويت لقطع كافة خطوط امدادها وإفقاد القيادة العسكرية العراقية أى قدرة على دعمها سواء بالقوات من خلال توجيه الضربات والهجمات المضادة م احتياطياتها إلى العمق أو دعمها بالقدرات النيرانية لتعزيز قدرتها على الصمود .

وثالثهما : تركيز الجهود الجوية لتدمير الاحتياطيات الصبوية والمواقع الدفاعية الحصينة في النطاق الدفاعي الأول وفتح الثغرات في حقول الألغام مع القربا توقيت بدء العملية البرية ، مع التخطيط لتركيز الجهود الجوية لتأمين ومعاونة أعمال قتال التشكيلات البرية المهاجمة مع بداية العملية البرية الاستراتيجية .

• وعلى ضوء كل ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسى للمعطة الهجومية الاستراتيجية لقوات الائتلاف الدولي مرحلتين رئيسيتين تضمنت كل منها عدة مراحل فرعية .

• المرحلة الأولى :- العمليات الجوية ( والتي بدأت في ١٧ يناير ١٩٩١ ) .

• اجراءات تنظيم الحملة الجوية الآتى :-

تخطيط الحملة الجوية :

• الأهداف السياسية العسكرية لمعاصلة الصحراء وأثرها على تخطيط الحملة الجوية :

بعد ساعتين من توجيه الضربة الجوية / الصاروخية الافتتاحية للحملة الجوية ، أعلن الرئيس الأمريكى أن هدف الولايات المتحدة " ليس غزو العراق وإنما " تحرير الكويت " إلا انه أضاف أن قوات الائتلاف سوف تدمر آلة الحرب العراقية الهجومية التى جعلت من العراق مصدر خطر على جيرانه ، كما أكد الرئيس الأمريكى تصميمه على تدمير القدرات النووية والكيميائية العراقية .

وقد أبدت معظم دول الائتلاف هدف تحرير الكويت باستخدام القوة المسلحة وحشدت قواتها لهذا الغرض ، إلا أن هذه الدول مثل مصر ولبنان كانت لها تحفظاتها بالنسبة لاضعاف القدرات العسكرية العراقية بأكثر مما تحتاجه عملية تحرير الكويت ، ولكن القوة الرئيسية في دول الائتلاف التى تقفها الولايات المتحدة الأمريكية - تساندها المملكة المتحدة كانت ترى ان تحرير الكويت ليس هدفاً كافياً لضمان استقرار المنطقة فيما بعد ، وانه لابد من اضعاف القدرات العسكرية العراقية مع عدم تدميرها تماماً ، حفاظاً على التوازن مع إيران .

الا أنه بالإضافة الى تلك الأهداف المعلنة للولايات المتحدة ، فقد أصبح واضحاً انه كان لتلك الحرب أهدافاً أخرى لخدمة السياسة الداخلية الأمريكية والمصالح الاسرائيلية في المنطقة ، فتحقيق نصر عسكري كاسم على الصراخ ، كان سيزيد من رصيد الرئيس الأمريكى قبل الانتخابات الرئاسية التى جرت عام ١٩٩٢ ، كما أن هذا النصر سيزيل عقدة فيتنام التى ظلت تعانى منها العسكرية الأمريكية منذ انتهاء تلك الحرب وهو ما لم يخفيه الرئيس الأمريكى الذى أعلن في احتفالات النصر - التى أقيمت بمناسبة عودة الدفعات الأولى من القوات

الأمريكية في الخليج - أن تلك الحرب ، والنصر الذي حققته القوات الأمريكية فيها قد ألهمها الى غير رجعة عقدة ليمان .

وكما كان تحقيق نصرا عسكريا كاملا في الخليج مطلبا أساسيا للرئيس الأمريكي ومؤسسته العسكرية ، فإن آلة الحرب العراقية - وخاصة القدرات النووية والكيميائية والبيولوجية - كانت مطلباً أمنياً إسرائيلياً .

وقد انعكست الأهداف السابقة على تخطيط الحملة الجوية في أربعة مجالات رئيسية هي :

- تحديد اهداف الاستراتيجية للحملة الجوية .
- استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها .
- أهداف القصف الجوي في المراحل المختلفة للحملة الجوية .
- قوات الائتلاف الجوية المشاركة في الحملة .

وستناول انعكاس الأهداف السياسية العسكرية السابقة على كل من هذه المجالات الأربعة بشكل مختصر .

### • الأهداف الاستراتيجية للحملة الجوية :

لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية السابقة ، استهدف تخطيط الحملة الجوية تحقيق الأهداف

الاستراتيجية التالية<sup>(١٩٩)</sup>

- عزل وتمجيز القيادة العراقية وإفقادها القدرة على السيطرة على قواتها في مسرح العمليات
- تحقيق السيطرة الجوية والحفاظ عليها طوال الحملة .
- تدمير القدرة العراقية على إنتاج وتخزين واستخدام أسلحة التدمير الشامل ( نووية - كيميائية - بيولوجية ) .
- تصفية القدرات الهجومية العراقية .
- عزل وحل فعالية التشكيلات البرية العراقية في الكويت .

### • استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها :

لتحقيق الأهداف السابقة ، بنيت استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها على أساس مهاجمة مراكز النقل العراقية التي تسمح باستمرار احتلال الكويت ، وذلك بشل قدرة القيادة العراقية على إدارة العمليات الهجومية والدفاعية ، وتدمير مصادر القوة التي تسمح لها بتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة ، مع القضاء على فعالية القوات العراقية في مسرح عمليات الكويت ، وتوفير الظروف الملائمة لشن العمليات البرية بأقل قدر من الخسائر .

وعلى ذلك خطط تنفيذ الحملة الجوية على ثلاث مراحل جوية ، متداخلة زمنياً لكل منها سماتها الخاصة وأهدافها منها ثلاثون يوماً يعقبها مرحلة مشتركة مع العمليات البرية لتحرير الكويت .

وقد خططت المرحلة الأولى للحملة الجوية في شكل عملية جوية استراتيجية لمدة أسبوع بهدف تحقيق السيطرة الجوية وتصفية القدرات النووية والكيميائية العراقية وتدمير قواعد إطلاق الصواريخ الباليستكية مع شل نظام القيادة والسيطرة الاستراتيجية وتدمير البنية الأساسية للصناعات الحربية ومحطات توليد الكهرباء ومنشآت تكرير وتخزين النفط التي تدعم المجهود الحربي العراقي .

<sup>(١٩٩)</sup> مجموعة باحثين - الأزمة العراقية / الكويتية ، الجزء الثاني، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية .



كما خطط تنفيذ المرحلة الثانية خلال يوم واحد في شكل ضربات جوية كثيفة ضد القوات الجوية ومساند الدفاع الجوي في مسرح عمليات الكويت استكمالاً لجهود المرحلة السابقة في تحقيق السيطرة الجوية وسحق وسائل الدفاع الجوي العراقية وتمهيداً لنقل الجهود الجوية الرئيسية لقوات الائتلاف الى الكويت وجنوب العراق .

أما المرحلة الثالثة التي استهدفت تمهيد مسرح عمليات الكويت فقد خطط تنفيذها في شكل ضربات جوية متصلة لمدة ٢٢ يوم لشل فعالية القوات العراقية في الكويت وخاصة الحرس الجمهوري وتجزئة هذه القوات وعزلها عن قواعد إمدادها مع إيقاع أكبر قدر من الخسائر ( ٥٠ ٪ ) من قوة هذه التشكيلات لتعديل ميزان القوى البرية بالقدر الذي يسمح بتحرير الكويت بأقل قدر من الخسائر البشرية في قوات الائتلاف ) واستمرار الجهود الجوية المكثبة وتدمير قواعد إطلاق الصواريخ الباليستكية الجوية .

ومع بداية العمليات البرية لتحرير الكويت تنقل القوات الجوية للائتلاف جهودها الرئيسية لضمان ومعاونة قوات الائتلاف البرية خلال اختراقها للدفاعات العراقية وإقيامها بأعمال الانفاذ والتطويق لهذه الدفاعات مع إجهاد الهجمات والضربات المضادة للاحتياطيات العراقية والمشاركة في مطاردة القوات المرتدة وتدميرها وبجوءه من مجهودها تستمر القوات الجوية للائتلاف في الحفاظ على السيطرة الجوية المكثبة ومنع القوات الجوية العراقية من التدخل في العمليات البرية مع استمرار القصف الجوي لقاعد المواصلات والكبارى لحرمات القوات العراقية المرتدة من الانسحاب المنظم بعادها وأسلحتها الثقيلة .

#### • أهداف القصف الجوي في المراحل المختلفة للحملة الجوية (١٢٠) :-

- لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحملة الجوية خطط توجيه الضربات الجوية الى مجموعات الأهداف التالية خلال مراحل الحملة المختلفة تبعاً لأسبقيات الأهداف الفرعية داخل كل مجموعة :-
- لعزل وشل القيادة السياسية والعسكرية العراقية خطط توجيه الضربات الجوية ضد منشآت القيادة السياسية العراقية وشبكة مراكز القيادة والسيطرة الاستراتيجية فضلاً عن شبكات مواصلات القيادة والسيطرة ومحطات توليد الطاقة الكهربائية التي تعتمد عليها المنشآت العسكرية ومنشآت الإنتاج الحربي
- لتحقيق السيطرة الجوية والحفاظة عليها خطط توجيه الضربات الجوية الى القواعد الجوية والمطارات العراقية ونظام الدفاع الجوي فضلاً عن مراكز القيادة والسيطرة على القوات الجوية والدفاع الجوي .
- لتدمير قدرة العراق على التاج وتخزين واستخدام أسلحة التدمير الشامل خطط توجيه الضربات الجوية ضد المفاعلات ومراكز الأبحاث النووية والكيميائية والبيولوجية ومصانع ومنشآت تخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية .
- لتصفية القدرات الهجومية العراقية تم تخطيط الضربات الجوية ضد منشآت التاج وتخزين الصواريخ الباليستكية وقواعد إطلاقها والقنات والموانئ البحرية فضلاً عن منشآت تكرير وتخزين وتوزيع النفط لحرمات العراق من مصادر الطاقة فترة طويلة .

(١٢٠) نفس المصدر السابق

- لنزل وشل فعالية القوات العراقية في الكويت والعمل على انجبارها خطط توجيه الضربات الجوية الى المستودعات الاستراتيجية وخطوط الامداد والسكك الحديدية والكبارى وعقد المواصلات التي تربط القوات العراقية في الكويت بمصادر امدادها فضلا عن التشكيلات المدرعة والميكانيكية وخاصة تشكيلات الحرس الجمهوري .

#### • قوات الائتلاف التي شاركت في الحملة الجوية:

جاء تشكيل القوات المشاركة في الحملة الجوية سياسيا الى حد كبير فقد حرصت الولايات المتحدة منذ البداية على اشراك اكبر عدد من الدول للائتلاف وخاصة الدول الغربية والعربية لاسباع الشرعية على الحملة التدميرية التي خطت لها بما يتجاوز احتياجات تحرير الكويت حتى لا تتحمل الولايات المتحدة وحدها تبعات هذه الحملة امام الرأى العام والعربي .

فبالإضافة الى الولايات المتحدة وحسب دول من مجلس التعاون الخليجي شارك في الحملة الجوية اربع دول غربية بشكل مباشر والتين منها تحت مظلة حلف الناتو وقد تفاوتت مشاركة كل من الدول الغربية والخليجية في كثافتها ونوعيتها تبعاً لسياسة وقدرات كل دولة ومدى قوة حشدتها الجوى في المنطقة .

فبينما جاءت الولايات المتحدة على رأس الدول الغربية المشاركة في الحملة الجوية بما يقرب من ١٧٠٠ طائرة قتال وتأمين اعمال قتالية ومئات الحوامات ( الهليكوبتر ) يليها كل من المملكة المتحدة ( ٧٠ طائرة ) وفرنسا ( ٥٢ طائرة ) وكندا ( ٢٩ طائرة ) وإيطاليا ( ٨ طائرات ) وكانت مشاركة كل من ألمانيا وهولندا تحت مظلة حلف الناتو لا تتجاوز ( ٥٨ طائرة )<sup>(١٢١)</sup>.

اما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد جاءت السعودية على رأس هذه الدول باستضافتها معظم القوى الجوية الغربية في الائتلاف وقيادتها فضلا عن مشاركتها بمعظم طائرات القتال المتوفرة لديها ( ٢١٦ طائرة ) يليها القوات الجوية الكويتية في المنفى التي استطاعت الفرار واللجوء الى السعودية أثناء الغزو العراقي ( ٣٥ طائرة ) .

اما كل من دولة الامارات وقطر والبحرين فأنها وإن شاركت في استضافة بعض الاسراب الغربية وتأمينها إلا ان مشاركتها المباشرة في الحملة الجوية كانت رمزية تعبر عن التضامن أكثر مما تعبر عن قوة جوية حقيقية بينما تقتصر دور القوة الجوية العمانية على استضافة بعض الاسراب الغربية في مطاردها وتأمينها مثلها في ذلك مثل القوات الجوية التركية .

وقد تضمنت أربعة مراحل فرعية لم تنفذ كل منها منفصلة ومتعاقبة ولكنها تدخلت تحقيقا للأسس التي بنى عليها التخطيط .

- المرحلة الفرعية الأولى - وهي مرحلة القصف الاستراتيجي والتي هدفت الى تصفية القدرات النووية وأسلحة الردع الفوق تقليدية وشل وتدمير مراكز القيادة الاستراتيجية .
- المرحلة الفرعية الثانية - وهي مرحلة تحقيق السيادة الجوية وهي تعنى قسمة الموقف الجوى المناسب الذى يسمح بالحركة والمناورة والوصول الى الأهداف المخططة لكافة أنواع طائرات القتال المشتركة دون التعرض لأى هجمات جوية أو صاروخية عراقية سواء الجوية منها أو الأرضية .

<sup>(١٢١)</sup> نفس المصدر السابق

- المرحلة الفرعية الثالثة - وهي عزل مسرح العمليات بالكوييت وهي شل قدرة القيادة العراقية عن تقديم الدعم للقوات المدافعة داخل دولة الكويت سواء بالتيار أو الدعم بالقوات المقاتلة أو الامداد الادارى والفنى .
- المرحلة الفرعية الرابعة - وهي تأمين ومعاونة وحماية القوات البرية المشتركة في العملية البرية الاستراتيجية وتعتمبر جزءا منها وقد استهدفت توفير الظروف التعويبة والتكتيكية الملائمة لنجاح أعمال القوات البرية .

وقد تمت هذه المراحل في اطار عمليات خداع استراتيجي وعمليات حرب نفسية لتحييد وعزل قوات الحرس الجمهوري في جنوب العراق ، حيث شمل الخداع العملياني قيام القوات الخاصة والقوات البحرية بتنفيذ نشاطات متعددة لتضليل العراق من خلال تهديد البصرة والقوات العراقية من الشرق والجنوب عبر الكويت ، ومع بدء العمليات البرية نفذت هجمات برية وبحرية وجوية من عدة اتجاهات اشتملت على عمليات برمائية وانزال بحري لايهاجم العراق بأن يتجلبه الهجوم الرئيسي من الشرق وبالتالي خداعه عن اتجاه الهجوم الرئيسي الذي خطط له أن يكون من داخل مسرح عمليات الكويت الغربي .

- المرحلة الثانية - العملية البرية ( والتي بدأت في ٢٤ فبراير ٩١ - الى ٢٨ فبراير ٩١ )  
وتضمن التخطيط لتنفيذها ثلاث مراحل فرعية .

• المرحلة الفرعية الأولى - وهي مرحلة التغلب على الموانع العراقية واختراق الدفاعات الرئيسية وقد استهدفت فتح الثغرات والممرات في الموانع والتحصينات العراقية ودفع المفاوز الامامية للاستيلاء على دفاعات نطاق الأمن لتهيئة الظروف المناسبة لدفع القوة الرئيسية المهاجمة على محاور المختلفة .

• المرحلة الفرعية الثانية - وهي مرحلة تطوير الهجوم والالتفاف حول الدفاعات الرئيسية العراقية ، وقد استهدفت اختراق والاستيلاء على النقاط الدفاعية للقوات العراقية وتدمير القوات والأسلحة والمعدات المدافعة عليها من خلال مع الضربات والهجمات التي تتم بالمواجهة .

• المرحلة الفرعية الثالثة - وهي مرحلة احكام تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهوري العراقي .

وقد اعتمدت قوات الائتلاف في تخطيطها للعملية البرية الاستراتيجية على نظرية الحرب الجو / برية والتي تركز على فكرة أن ما يحدث في الجو سوف يكون له تأثير أكيد على ما يحدث في البر وبالتالي فان القصف الجوي المستمر مع عمليات الابراز الجوى العميقة سوف يؤدي الى انجاح الهجوم البري - وعلى ضوء ذلك فقد كان يشتمل التجميع القتالي للقوات المشتركة على ثلاث محاور رئيسية :-

- المحور الأول - " محور الساحلي " ويعمل في نطاقه قوات المنطقة الشرقية المشكلة من تجميع قتالي يتكون من ٣ لواء حرس وطني سعودي ( اللواء الثاني والثامن والعاشر الميكانيكي ) ، وكتيبة ميكانيكي قطري ، ٢ فـرقة مشاة أسطول أمريكي .
- المحور الثاني - " محور المركزي " ويعمل في نطاقه قوات المنطقة الشمالية المشكلة من تجميع قتالي يتكون من مجموعة خالدة السعودية ( اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة الميكانيكي ) ومجموعة سعد الكويتية ( لواء التحرير الميكانيكي ولواء الشهيد المدرع ) والقوات السورية ( الفرقة التاسعة المدرعة ولواء مغاوير ) والقوات المصرية ( الفرقة الثالثة مشاة الميكانيكي - والفرقة الرابعة المدرعة - اللواء ١٤٥ صاعقة ) .

- المحور الثالث - " محور حفر الباطن " ويعمل في نطاقه قوات الفيلق السابع المكون من قوات أمريكية ( الفرقة الأولى والفرقة الثالثة - الفوج الأول والثاني فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة ميكانيكي ) وقوات بريطانية ( الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكي والفرقة ٨٢ محمولة جوا والفرقة ١٠١ اتحام جوى والفوج ٣ فرسان مدرع ) وقوات فرنسية .

وتنفذ العملية الهجومية البرية بتوجيه ضربة رئيسية وأربعة ضربات معاونة بهدف تحرير الكويت وقطع خطوط المواصلات في جنوب شرق العراق وتدمير قوات الحرس الجمهوري العراقية في مسرح العمليات الكويتي ، وفي نفس الوقت يتم هجوم تظاهري للخداع والتضليل بالتظاهر بعمليات الزال على طول الشواطئ الكويتية والعراقية وذلك كجزء من عمليات الهجوم البري .

وقد تم تنفيذ أربعة ضربات معاونة خلال المواجهة سبقت الضربة الرئيسية حيث تهاجم قوات المنطقة الشرقية من الشوق في اتجاه الأحدي لاختراق الدفاعات العراقية وتأمين الجانب الأيمن لمشاة البحرية الأمريكية وتدمير القوات العراقية وتأمين الأهداف في نطاقها مع استعدادها لتأمين مدينة الكويت .

وفي المنطقة الجنوبية من الكويت تقوم مشاة البحرية الأمريكية بمحور معاون في اتجاه الكويت / الجهراء لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات في مواجهتها وتأمين الأهداف الحيوية لمنع وصول تعزيزات للقوات العراقية التي تواجه المنطقة الشمالية وتحمل مواقع لمنع السحاب القوات العراقية من جنوب الكويت .

وفي المنطقة الوسطى الغربية من الكويت تقوم قوات المنطقة الشمالية بمحور معاون في اتجاه الجهراء لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات في مواجهتها وتأمين الجانب الأيمن للضربة الرئيسية وتقطع خطوط المواصلات شمال مدينة الكويت وتؤمن الجهراء وتستعد للمعاونة في تأمين وتطهير مدينة الكويت .

وفي غرب الكويت يقوم الفيلق الثامن عشر بمحور معاون في اتجاه الناصرية / البصرة لعزل القوات العراقية التي بمسرح عمليات الكويت ويستعد للتحويل للهجوم شرقا لتدمير قوات الحرس الجمهوري جنوب البصرة .

أما الضربة الرئيسية فتم بعد قطع الجسور والطرق وخطوط السكك الحديدية جنوب البصرة مباشرة لمنع قوات الحرس الجمهوري من الانسحاب وتشكيل منطقة قتل لها شمال الكويت ، ثم يقوم الفيلق السابع بتوجيه الضربة الرئيسية في اتجاه البصرة لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير قوات الحرس الجمهوري في نطاقه ويستعد الفيلق للدفاع الحدود الشمالية الكويتية .

وتعاون الضربة الرئيسية بالقاذفات ( تي ٥٢ ) والهجمات الجوية التكتيكية والهيلوكوبتر المسلح بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات مع تنفيذ عمليات ابرار جوى في المناطق شمال السلطان ، وجنوب الناصرية ومطار على السالم وغرب الجهراء بقوة ٢ لواء من الفرقة ١٠١ اتحام جوى استخدمت فيها ٣٠ طائرة هليكوبتر من طراز ( شينوك - وبلاك هوك - وأباتشي - وكوبرا )

وتعمل الفرقة التاسعة المدرعة احتياطي لمسرح العمليات مستعدة لمعاونة الضربة الرئيسية بقوة الفيلق السابع أو الضربة المعاونة لقوات المنطقة الشمالية .

- التخطيط العربي لعملية عاصفة الصحراء :-
- الخطة العامة للعملية الهجومية ( عاصفة الصحراء ) :-
- في ضوء الخطة العامة لقوات الائتلاف وباستغلال ضربات الجوية وأعمال الخداع والحرب الالكترونية يتم تنفيذ عملية هجومية لتحرير الكويت ، وعلى ضوء تلك الخطة وقع على عاتق القوات العربية في المطلقين الشرقية والشمالية قطاع من الأراضي والدفاعات العراقية يعتبر من أصعب اتجاهات الهجوم حيث يتميز بوجود نظام موانع عراقية على طول مواجهة هجوم القسوات ويتكون هذا النظام من :-
- سلسلة من السواتر العرابية بارتفاع ٣-٥ متر أمام الحد الأمامي وفي عمق الدفاعات .
- خنادق بعرض ٣-٥ متر وبعمق ٥,٢ متر يتم ملئها بالبرول الحام من خلال شبكة أنابيب ، ويتم اشعالها عند هجوم القوات .
- حقول العام مضادة للأفراد والدبابات ذات كثافة عالية من الألغام وبعمق يصل الى ٢٠٠ متر
- شبكة من الأسلاك الشائكة تصل الى ٦ صفوف ، وبعمق يصل الى ١٥٠ مترا .
- تتم الخطة الهجومية من خلال مرحلتين رئيسيتين:-
- المرحلة الأولى : التغلب على الموانع واختراق الدفاعات وتطوير الهجوم في العمق .
- المرحلة الثانية : تحرير مدينة الكويت ، حيث تقوم تحت ستر التمهيد الترائ للمدعية والطيران بتحقيق الاتصال بنطاقات الأمن العراقية ثم التغلب على الموانع الدفاعية ومهاجمة الموانع الامامية واقامة رؤوس موانع داخل الأراضي الكويتية ، مع الاستعداد لصد الهجمات المضادة العراقية ، ثم تطوير الهجوم شمالا في عمق الأراضي الكويتية لتحرير مدينة الكويت وتتم العملية خلال خمسة أيام قتال .
- تقوم قوات المنطقة الشرقية بمهاجمة المواقع العراقية على المحور الساحلي بقوة ٣ مجموعات قتال ( قوة عمر - قوة عثمان - قوة أبو بكر ) بالتعاون مع ضربة معاونة على يسارها بقوة الفرقتين الأولى والثانية مشاة بحرية أمريكية ، حيث تنطلق قوات المنطقة من " الخالجي " شمالا حتى جنوب الأحمدى الى المطار الدولي الى مدينة الكويت وذلك خلال ٤-٥ أيام قتال .
- أما قوات المنطقة الشمالية ( محور حفر الباطن ) :-
- فتقوم بمهاجمة الدفاعات العراقية على محور حفر الباطن على محورين :-
- محور الاول : بقوة ٣ مجموعات قتال (قوة خالد - قوة سعد - قوة عرعر ) تقوم بالهجوم على محور النمرتين - عمارة الدرب ثم التقدم شرقا في اتجاه سوكنات الصداة . . . . . مختربة الدفاعات العراقية على هذا المحور ثم الاندفاع تجاه الجهراء ثم الى مدينة الكويت ، تنفذ اعمال قتالها خلال خمسة ايام قتال ، وتحفظ بقوة طارق في الاحتياطي العام .
- محور الثاني : ( القوات المصرية )
- بقوة الفرقة الثالثة الميكانيكي في النسق الاول والفرقة الرابعة المدرعة في النسق الثاني وبالتعاون مع المجموعة ١٤٥ صاعقة تقوم بالهجوم واختراق الدفاعات العراقية على محور الشفايا - غرب ام عمارة حتى الابرق ، وتتم العملية خلال خمسة ايام قتال .

- بدأ الهجوم بدفع ٣ مفارز ميكانيكية مدعمة تتقدم تحت ستر نيران المدفعية وتقوم بالشاء رؤوس موانع عميقة داخل الدفاعات العراقية بما يؤمن دفع التجميع الرئيسى لقوات النسق الاول للقوات العربية ، وتخترق الدفاعات الرئيسة للقوات العراقية وتدمر قوات النسق الاول لها في قطاع المسئولة مع الاستعداد لصد الهجمات والضربات المضادة لنسق لائق / احتياطي القوات العراقية ، وينجح عملية الصدم يتم دفع الانساق الثانية اعتبارا من صباح اليوم الثالث قتال لتطويع الهجوم في اتجاه الجبهة وقاعدة على السالم ومدينة الكويت . . . واستكما تدمير القسوات العراقية .
- ادارة العملية البرية الاستراتيجية :
- التطلب على نظام الموانع العراقي :
- نظرا للظروف السياسية السائدة في فترة ما قبل الضربة الجوية فانه لم يكن مسموحا بدفع اى عنصر من عناصر الاستطلاع الهندسى للحصول على المعلومات عن نظام الموانع بالدفاعات العراقية وكان المصدر الاساسى للحصول على المعلومات في هذه الفترة هو الصور الجوية بالتنسيق مع الجانب الامريكى ورغم التقدم العلمى في مجال التصوير الجوى الا انه لم يتم تكوين صورة حقيقية للموانع العراقية نتيجة عاملين :
- اولهما - قصور التصوير الجوى في اظهار حقول الالغام المدفونة والتي تتنوع فيها الالغام المستخدمة في رصها سواء من ناحية الحجم او المادة المصنعة منها من حيث كونها مادة معدنية او غير معدنية الى جانب عمق اللغم تحت الارض .
- وثانيهما - الاختلاف في تفسير وقراءة وتحليل الصور الجوية بما يمكن ان يؤدي الى اكثر من تفسير للصورة الواحدة .
- وبعد بداية الضربة الجوية ولجوء الكثيرين من افراد الجيش العراقي الى قوات الائتلاف الدولى ونتيجة لاستجواب هؤلاء الافراد المسلمين وخاصة افراد سلاح المهندسين العراقي الذين شاركوا في الشاء نظام الموانع العراقي فقد ساهمت المعلومات التي تم الحصول عليها بدرجة كبيرة في استكمال الشكل النهائي للتجهيز الهندسى العراقي والذي كان يتكون من (١٢٢) :-
- مانع نطاق الأمن :- وهو عبارة عن حقول الغام مختلفة مضادة للافراد ومضادة للدبابات بعمق حتى ٥٠ مترا ومحددة بسور من السلك الشائك من الجانبين حول مواقع سرايا نطاق الامن الذى يبعد حتى ٥ كم من الدفاعات العراقية الرئيسة ولى الفواصل بين هذه المواقع .
- خنادق اللهب :- وهى خنادق بعمق ٢ متر وعرض ٢ متر ومقسمة الى اجزاء مواجهة الجزء الواحد منها ١ كم حيث يتم ضخ البترول الى هذه الخنادق من حقول البترول من خلال شبكة الابواب للتغذية بحيث يتم تغذية كل ١٠ كم من البواب واحد تتصل بالابواب الرئيسى ويتم اشعال البترول في الخندق بنظام اشعال متعدد الوسائل كهربائيا او حراريا " بواسطة رميل من النابالم او يدويا بواسطة فرد مكلف خصيصا لهذه المهمة .

(١٢٢) د / زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مرجع سبق ذكره .

هذا وكانت القوات العراقية قد أنشأت عدة نطاقات من الموانع أمام الدفاعات الرئيسية متمثلة في اثنين من حقول الألغام كل منها بعمق ١٠٠ متر بفواصل ٦٠ متر إضافة الى موانع الاسلاك الشائكة واسلاك اخرى بارتفاع ٢ متر وعمق ٦ متر وبمبحث يصل العمق الكلي للمانع الى حوالى ٢٧٠ متر

والى جانب كل ذلك كان هناك الساتر الترابي الذى اقامه العراقيون ليكون فاصلا بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والذي يعتبر المانع الاول الذى واجه قوات الائتلاف الدولى وهو عبارة عن سائر ترابي مزدوج بارتفاع يصل الى ٧ امتار .

وقد تم التغلب على الساتر الترابي على مرحلتين اولهما - مرحلة فتح الممرات في الساتر الترابي الجنوبي خلال الليلة السابقة لبدء العمليات البرية لقوات الائتلاف الدولى .

وثانيها - مرحلة فتح الممرات في الساتر الترابي الجنوبي مع بدء الهجوم البرى للقوات المشتركة ، حيث تم اختيار توقيتات فتح تلك الممرات في توقيت ينتهى مع بداية الهجوم حتى لا يتم تحديد اماكنها بواسطة عناصر الاستطلاع العراقية العاملة على الحدود الكويتية ، وقد استخدمت المعدات الميكانيكية الهندسية في فتح الممرات .

أما أسلوب التغلب على موانع نطاق الأمن العراقي - فقد خطط لفتح ثغرة ل مواجهة هجوم كل سرية من قوات الائتلاف من الكتائب المكلفة للتغلب على نطاق الأمن وذلك باستخدام صواريخ فتح الثغرات وجرافات الألغام والدقاقات .

أما خنادق اللهب فتشكل مانعا قويا ضد أى قوات مهاجمة يصعب اجتيازه أو التغلب عليه نتيجة لدرجة الحرارة العالية جدا والتي تصل الى ثلاثة آلاف درجة مئوية والضغط الشديد للبرول المشتعل والذي يصل الى ستة آلاف رطل للنبوة المربعة ، وعلى ذلك فقد ركز التخطيط على منع العراقيين من اشعال البرول في هذا المانع وذلك بتشكيل مجموعات من الزحدات الخاصة المدعومة بعناصر من المهندسين ، بمهمة ابطال تجهيزات الإشعال الخاصة بهذا المانع وتأمينه .

وقد دفعت مجموعات الاغارة ليلة هجوم قوات الائتلاف الدولى وقامت بقطع أسلاك التوصيل الكهربائية الخاصة بتجهيزات الاشعال وقلب براميل النابالم في الاتجاه البعيد عن الخندق البرولى وتأمينه ، وقد تلك المجموعات في المهام التي كلفت بها وذلك قبل فجر يوم الهجوم البرى .

وعن المانع العميق أمام الدفاعات العراقية - فقد خطط لتقوم مفازز الموانع المسلحة بصواريخ فتح الثغرات وجرافات الألغام والدقاقات ودبابات الكبارى ، حيث وصلت عناصر الاستطلاع الهندسى الى بداية المانع في الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٥ فبراير وقامت باستطلاع المانع وأكدت المعلومات التي سبق حصولها عنها وبدأت في فتح الثغرات طبقا للمخطط ، حيث خصص لكل ثغرة اثنين صاروخ لفتح الثغرات في حقول الألغام المضادة للدبابات الذى تم اطلاقها بالتالى ، وجرافة ألغام لتأكيد فتح الثغرة ، ثم تم تعليم كل ثغرة بعلاامات ارشاد ، كما نظم مرور القوات من خلالها بواسطة عناصر مشتركة من الشرطة العسكرية والمهندسين ، وفي الساعة ١٢٥٥ كانت القوات المهاجمة قد نجحت في فتح الثغرات التي اندفعت من خلالها موجات الاقتحام الأولى لتجتاز الدفاعات العراقية وانشاء رأس مانع تمهيدا لدفع باقى القوات من خلالها .

وقد تم وضع برنامج تدريب مشترك على فتح الثغرات في الموانع الهندسية باستخدام عدة طرق ، بدأت باستخدام طورييد "البنجالور" التقليدي وصولاً إلى استخدام الأنظمة الصاروخية لفتح الثغرات في حقول الألغام ، وقد أسفر استخدام نظام فتح الثغرات في حقول الألغام المضادة للدبابات " فاتح " المصري والذي أنتجته الهيئة العربية للصنعة لنجاحاً كبيراً ، إذ نتج عن تجارب استخدامه فتح ثغرة بعرض ٣٦ متراً في حين كان المستهدف فتح ثغرة بعرض ٦ - ٨ متراً فقط .

وقد شمل التدريب المشترك استخدام المعدات الأمريكية للتغلب على الموانع مثل صواريخ فتح الثغرات في حقول الألغام " ميسليك " وجرافات الألغام " ماين راكس " والكبارى المغملة على الدبابات " آل ٨ " ، مما كان له أكبر الأثر في نجاح التخطيط لفتح الثغرات .

● بدأ تنفيذ العملية البرية الاستراتيجية في الساعة ٤:٠٠ يوم ٢٤ فبراير ٩١ وأطلق عليها حرب المائة ساعة حيث انتهت في الساعة ٧:٠٠ يوم ٢٨ فبراير ٩١ حيث تم تنفيذها طبقاً لمراحلها الفرعية الثلاثة المخططة لها إلا أنه نظراً للنجاح الذي حققته قوات الضربة الرئيسية لقوة الفيلق السابع فقد تم تقديم موعد الضربات المعاونة لتكون اعتباراً من الساعة ١٢:٠٠ من نفس يوم الهجوم بدلاً من صباح اليوم التالي ٢٥ فبراير طبقاً للتخطيط وقد تم إدارة العملية كالآتي :

● المرحلة الفرعية الأولى : وتم تنفيذها خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ فبراير ٩١ حيث قامت القوات العاملة على المحور الساحلي بالمهجوم وتمكنت قوات الحرس الوطني السعودي بقوة ٣ لواء ميكانيكي من اختراق دفاعات الفرقة ١٨ مشاة عراقية التي كانت تدافع في المواجهة وتمكنت من الوصول إلى منطقة ميناء سعود والاستيلاء عليه وتأمينه بعمق اختراق وصل إلى ٢٥ كم .

وتمكنت الفرقة الثانية مشاة اسطول من الهجوم والتقدم بنجاح في الفاصل بين الفرقة الثامنة مشاة اسطول والفرقة ٢٩ المشاة العراقية التي كانت تدافع في المواجهة ووصلت بنجاح إلى منطقة المزارع والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل إلى ٥٠ كم . وتمكنت الفرقة الأولى مشاة اسطول من اختراق دفاعات الفرقة السابعة مشاة العراقية في مواجهتها ووصلت بنجاح إلى منطقة ضليعات العوازل والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل إلى ٣٠ كم وصباح يوم ٢٥ فبراير ٩١<sup>(١٢٣)</sup> استمر الهجوم الناجح لقوات المحور الساحلي ووصلت قوات الحرس الوطني السعودي بنهاية اليوم إلى منطقة رأس القليعة - كما وصلت الفرقة الثانية مشاة اسطول إلى رجس جثمان - ووصلت الفرقة الأولى مشاة اسطول إلى المنطقة جنوب الصليبية .

وفي نفس اليوم ٢٤ فبراير ٩١ قامت القوات العاملة على المحور المركزي بالمهجوم وتمكنت مجموعة نخالة السعودية المكونة من اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة ميكانيكي ومجموعة سعد الكويتية المكونة من لواء التحرير الميكانيكي ولواء الشهيد المدرع من اختراق نطاق الامن وتأمينه بدأت في فتح الثغرات في الموانع حيث تمحورت في فتح الثغرات والنشاء ورؤوس موانع وبذلك مهدت الطريق وهيأت الظروف المناسبة لدفع القوات الرئيسية واختترقت دفاعات الفرقة ٣٠ مشاة العراقية .

<sup>(١٢٣)</sup> كان الرئيس العراقي قد أصدر أوامره يوم ٢٥ فبراير بالسحاب قواته المسلحة من الكويت ، وقد أدى القصف الجوي للطرق والكبارى إلى تكديس العربات والدبابات على الطرق الرئيسية بين الكويت والبصرة مما جعلها هدفاً مثالياً للقصف الجوي وكلف المبعثات الجوية عليها وقد أدت كثافة الطائرات الحليفة فوق هذه القوات إلى خسارة مراكز السيطرة الجوية التي تتبع نشاطها من تصادم هذه الطائرات ، لحولت بعضها إلى قصف بعض الطرق الفرعية الأخرى .



وخلال يوم ٢٤ فبراير ٩١ قامت القوات العاملة على محور وادي الباطن بالهجوم وتمكنت قوات الفيلق السابع في اختراق دفاعات الفرقة ٢٨، الفرقة ٢٥، الفرقة ٣١، الفرقة ٤٨، الفرقة ٢٦ العراقية والتقدم بنجاح والتوغل الى عمق ٣٥ الى ٦٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

وفي نفس الوقت تمكنت قوات الفيلق الثامن عشر من تطويق القوات المدافعة العراقية بالتعاون مع قوات الابرار الجوي واستمرت في التقدم بنجاح والتوغل الى عمق ٨٠ الى ١٠٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

وخلال يوم ٢٥ فبراير ٩١ استمرت قوات الفيلق السابع في هجومها وتوغلت الى عمق ٥٠ - ٨٠ كم - كما استمرت قوات الفيلق الثامن عشر في هجومها وتوغلت الى عمق ١٣٠ الى ١٦٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

وفي نفس اليوم ٢٤ فبراير ٩١ واعتبارا من الساعة ١٥٠٠ دفعت القوات المصرية مغارزها المتقدمة لأمين نطاق الامن وفي الساعة ١٤٠٠ يوم ٢٥ فبراير ٩١ تم دفع القوة الرئيسية للفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي ونجحت في اختراق دفاعات الفرقة ٢٠ مشاة عراقى وبنهاية اليوم حققت مهامها واستولت على خط بعق ٣٠ كم - وذلك بالتعاون مع القوات السعودية والقوات المشتركة .

• المرحلة الثانية : وتم تنفيذها يوم ٢٦ فبراير ٩١ حيث استمرت القوات العاملة على محور الساحلى في هجومها وتمكنت قوات الحرس الوطنى السعودى بقوة ٣ لواء ميكانيكى وبالتعاون مع باقى القوات العاملة على المحور لند نجحت في الوصول الى اهدافها المخططة واستولت على مناطق الفنتاس والصليبية وجنوب الجهراء بـ ٢٠ كم وفي نفس الوقت استمرت القوات العاملة على المحور المركزى في اعمال قتالها وهاجت مجموعة خالد السعودية بقوة اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ ميكانيكى ومجموعة سعد الكويتية بقوة لواء التحرير الميكانيكى ولواء الشهيد المدرع وتمكنت في الساعة ١٠٠٠ يوم ٢٦ فبراير من تحقيق المهام المخططة لها بنجاح .

وفي الساعة ١٢٠٠ من نفس اليوم تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة المصرية عدا اللواء الثانى المدرع واللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة في اتجاه مدينة الجهراء وقاعدة على السالم الجوية .

وفي نفس التوقيت من نفس اليوم دفعت مجموعة خالد السعودية ومجموعة سعد الكويتية على يمين الفرقة الرابعة المدرعة وفي نفس اتجاه هجومها حيث تمكنت من تنفيذ مهامها بالتعاون مع القوات المصرية التي نجحت في الاستيلاء على قاعدة على السالم الجوية واحكام السيطرة على منطقة الجهراء في الاتجاه الشمالى الغربى وقلل الطرق المؤدية من والى مدينة الكويت .

كما نجحت الفرقة الثالثة المصرية العاملة ضمن التجمع القتالى للمحور المركزى من تحقيق مهامها بالاستيلاء على منطقة شرق الابرق وذلك في الساعة ١٠٠٠ من نفس يوم ٢٦ فبراير .

وعلى محور وادي الباطن استمر هجوم الفيلق السابع ونجح في تدمير الفرقة ١٢ مدرع العراقى واتصل بعناصر من الحرس الجمهورى العراقى ووصل الى الخط العام جنوب قرعة بن ثقبلة - الكربي كما طور الفيلق الثامن عشر قتالة وتمكن من قطع طريق بغداد / البصرة الصحراوى في مناطق جليبية - دارو - الناصرية .

المرحلة الفرعية الثالثة - وتم تنفيذها ليلة ٢٨/٢٧ فبراير ٩١ في الساعة ٦٠٠ يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة المصرية بدخول مدينة الجهراء ونجحت في تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها وفي الساعة ١٠٠٠ من نفس اليوم تم دفع اللواء السادس الميكانيكى من الفرقة الرابعة المدرعة المصرية ومعه اللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم دخول مدينة الكويت ونجحت القوات في

تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها ورفع الاعلام السعودية والمصرية والكويتية على السفارات وعلى المباني الحكومية الكويتية .

وتمكن القوات العاملة على احوار الساحلى بالتعاون مع القوات العاملة على احوار المركزى من دخول مدينة الكويت ونجحت القوات السعودية - والكويتية في تطهير الجزء الشرقى والشمالى من مدينة الكويت وقسمت قوات مشاة الاسطول الامريكى بتطهير المنطقة الجنوبية من المدينة وتأمين مطار الكويت الدولى .

وعلى محور رادى الباطن استمرت اعمال قتال الفيلق السابع في التقدم بنجاح تجاه الشرق واستكمل هزيمة قوات الحرس الجمهورى العراقى بقوة ثلاث فرق مدرعة وتمكن من احكام السيطرة على المنطقة شمال الكويت - ووصل الى منطلق في شمال الجھرا - محور الصبية - جنوب غرب ام القصر - جنوب غرب البصرة ، كما استمرت اعمال قتال الفيلق الثامن عشر وتقدم بنجاح وتمكن من احكام حصار القوات العراقية شمال العراق واستكمل هزيمة فرق الحرس الجمهورى العراقية واحكم السيطرة على مطارات الرميلا - المفراش - صفوان - طليل ووصل الى المنطقة جنوب غرب البصرة المنطقة جنوب الناصرية (المراحل التفصيلية للعملية الهجومية باللاحق العسكرية ) .

### ثالثاً : نتائج عملية عاصفة الصحراء (١٢٤) :-

لقد حققت عملية عاصفة الصحراء الاستراتيجية العديد من النتائج على المستوى الاستراتيجى سواء من المنظور السياسى والعسكرى او الاقتصادى وكان أهم النتائج التى تحققت مايلى :

- إجبار القيادة العراقية على الاستسلام لكافة المطالب والشروط الدولية مع الالتزام بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولى الالثنى عشر .
- التنازل رسمياً عن الادعاءات التاريخية والإقليمية التى تعتقد أن الكويت جزء من العراق وتطالب بضمها .
- دفع التعويضات لدولة الكويت التى تقدر بحوالى ١٠ مليار دولار مع إطلاق سراح جميع اسرى الحرب والوهائن من الشعب المتواجدين بالعراق .
- حظر تصدير السلاح بأنواعه وأشكاله المختلفة الى العراق .
- تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل ومخازنها داخل العراق .
- تدمير القوات العراقية التى تمثلت فى الآتى :-
- تدمير ٥٥٠ % و ٦٠ % من قدرات ٤٠ فرقة عراقية جنوب العراق وفى الكويت .
- اسر حوالى ٨٥٠٠٠ جندى .
- مقتل وإصابة ١٦٠,٠٠٠ مدنى وعسكرى .
- تدمير ٣٩٠٠ دبابة ، ٢٥٠٠ عربة مدرعة ، ٢١٠٠ قطعة مدفعية طبقاً لتقارير المخابرات الحربية والاستطلاع .
- تدمير ٢٤ قاذف صواريخ أرض / أرض
- تدمير ٩٠ % من القوات البحرية .

- تدمير ٨٥% من الدفاع الجوي العراقي .
- تدمير ٦٠% من القوات الجوية العراقية .
- تدمير ٩٠% من أسلحة الدمار الشامل العراقية .
- أما الخسائر الاقتصادية فكانت :
  - تدمير البنية الأساسية فيما قيمته حوالي ٢٠٠ مليار دولار تمثلت في تدمير حوالي ٣٢٥ مجمع صناعي - ٧ مصنع بترولي و أبرزها مجمع البتروكيماويات "بحر الزبير" ٥٠٠ وحدة صناعية عسكرية ٥٠٠ % من من الكبارى والجسور، بالإضافة الى شل قدرة حوالي ٢٠٠ مصنع على الإنتاج .
  - احتلال مساحة حوالي ٥٠٠ كم<sup>٢</sup> من الأراضي العراقية شمال وجنوب العراق وفرض السيطرة الكاملة عليها بواسطة قوات الائتلاف وستظل هذه المساحة من الأرض تحت سيطرة قوات الائتلاف حتى يتم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي .
  - كما تكبدت قوات الائتلاف لفقات مالية ضخمة يمكن بها ما كالتالي :
- تكاليف عملية " درع الصحراء " : متوسط التكاليف اليومية منذ الثاني من أغسطس حتى ١٦ يناير ١٩٩١
  - ٧٦,٨ مليون دولار يوميا باجمالي ١٢,٩ بليون دولار .
  - تكاليف عملية " عاصفة الصحراء " :
  - الحرب الجوية : ٢٩٥ مليون دولار في اليوم الواحد باجمالي ١٣,٣ بليون دولار خلال ٤٥ يوما .
  - الحرب البرية : ٥٢٠ مليون دولار في اليوم الواحد باجمالي ٢,١ بليون دولار خلال ٤ أيام .
  - تكاليف إزالة المخلفات وإعادة الأمور الى ماكانت عليه :
  - فترة مابعد المعركة ( ٣ شهور ) ٧ بليون دولار .
  - تكاليف عودة القوات ١١,٥ بليون دولار .
  - اجمالي التكاليف ٥٠ - ٦٠ بليون دولار .
- دمرت الاغارات الجوية للائتلاف التي وصل عددها الى مايزيد على ١١٠ ألف اغارة ، البنية الأساسية للعراق وبلغ اجمالي وزن القنابل والصواريخ التي أسقطت على القوات العراقية في العراق والكويت المحتلة ١٤١٩٢١ طن بينما يصل وزن القنابل التي ألقيت على مدينة " نجراكي " ٢٤٢٠٠ طن، والقنابل التي ألقيت على مدينة " درسدن " الألمانية ٣٤٢١ طن ، وازاء ذلك سوف تحتاج العراق تكاليف بالغة الضخامة لاعادة بناء ما دمرته الحرب .
- تعرضت الكويت لعملية دمار شامل سواء على أيدي القوات العراقية التي دمرت المرافق الأساسية الكويتية ، ونهب المتعلقات ، وأحرقت آبار البترول، وسربت النفط في مياه الخليج ، وقتلت أعدادا كبيرة من الشعب الكويتي ، وحاولت افقاده هويته ، فقد تتطلب عملية إعادة اعمار الكويت مبالغ طائلة قدرت بحوالي ٤٠ مليار دولار ، في الوقت الذي فقدت فيه الكويت نسبة لم تقدر بعد من امكانيات التاج النفط الخام في المستقبل .

## جدول رقم ( ٦ ) يوضح نتائج العمليات العسكرية في الجانبين :-

العراق		البيان	الائتلاف	
قبل الحرب	ما تم تدميره		قبل الحرب	ما تم تدميره
٤٢٨٠	٤٠٠٠	الديابات	٣٣٦٠	٤
٣١١٠	٢١٤٠	المدلعية	٣٦٣٣	١
٢٨٧٠	١٨٧٠	ناقلات الأفراد المدرعة	٤٠٥٠	٩
١٦٠	٧	هليكوبتر	١٩٥٩	١٧
٨٠٩	* ١٠٣	طائرات قتالية	٢٦٠٠	٤٤
٦٠	** ٨٣	سفن حربية	١٢٠	٢

\* ١٣٩ طائرة عراقية ترحلت الى ايران وملازمات هائل . \*\* استولت العراق على ما يزيد على ٢٨ قطعة عربة بعد غزو الكويت كانت لدى الكويت .

من هنا نجد أن العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " قد حققت ما هو أكثر من أهدافها المخططة السبق الإشارة لها من قبل كما أن هذه العملية كان لها عدة دروس مستفادة سواء استراتيجية أو تكتيكية وسيتم استعراضها فيما بعد .

### • تحليل العمليات العسكرية البرية :-

فشلت القوات العراقية في ادارة عملياتها الدفاعية ولم تتمكن من التمسك بدفاعاتها ، وقامت بعض وحدات من القوات العراقية بالاستسلام بالكامل لقوات الائتلاف الدولي ولم تبدى سوى بعض المقاومات المحدودة .  
وقدر صدر الأمر بالنسحاجها صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ الأمر الذى أدى الى حدوث انهيار كامل للدفاعات العراقية ،  
وفي الساعة ٨٠٠ ، يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ كانت جميع التشكيلات العراقية قد تم هزيمتها واستلامها عدا فرقة بمنطقه جنوب البصرة كانت محاصرة .

وبتحليل العمليات العسكرية لقوات الائتلاف الدولي ، يتضح أن قيادة الائتلاف قد وفرت كل عوامل النجاح للعملية من سيادة جوية مطلقة وحشد ليراني هائل ، واستخدام منظومات متطورة من الأسلحة والمعدات ظهرت في مسارح العمليات لأول مرة ، مع توفير امكانيات ضخمة في مجالات الاستطلاع والاتصالات وادارة النيران ، اضافة الى تدني امكانيات القوات العراقية مقارنة بقوات الائتلاف الدولي ، هذا الى جانب عدم اغفال تطبيق مبادئ الحرب خاصة المفاجأة والحشد والحداد والحرب النفسية .

وبدراسة أعمال قتال القوات البرية يبرز بوضوح أن قوات الائتلاف الدولي قد طبقت على أرض الواقع أساليب قتال العملية " الجو / برية " حيث هدفت المرحلة الفرعية الأولى منها الى تدمير الانساق الأولى بالقوات البرية ، وتدمير الانساق الثانية في توقيت متزامن بالنيران باستغلال القوات الجوية والصاروخية ، هذا الى جانب تنفيذ مناورة عملية بتوجيه ضربة رئيسية من اتجاه غرب وادى الباطن في اتجاه القوة الضاربة للجيش العراقي " الحرس الجمهوري " في العمق ، تحت ستر أعمال القوات المخصصة للمضربة الرئيسية .

ومن هنا يمكن القول أن تطبيق العملية "الجو/ برية "تمثل بتشكيل قوات الائتلاف الدولي في قوات للمعركة القريبة ضد الانساق الأولى في كل من المنطقتين الشرقية والشمالية ، وقوات للمعركة العميقة ، والتي استخدمت فيها الامكانيات الصاروخية للقوات الجوية والصاروخية وليران القوات البحرية ضد الاحتياطات الاستراتيجية والتعبوية ثم قوات التأمين وقوة المناورة التي قام بها الفيلق السابع لتطويق الدفاعات العراقية والاتصال بالحرس الجمهوري العراقي في العمق وتدميره .

## خلاصة الباب الثالث

- جاء العمل العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج ضمن قوات الائتلاف الدولي كنتيجة طبيعية لموقف الحكومة العراقية المنصبة والرافض الانسحاب من الكويت وإعادة الشرعية لها .
- وبدأ هذا الدور يتبلور منذ مؤتمر القمة العربي في أغسطس ١٩٩٠ الذي أقر حق كل من السعودية والكويت والإمارات في طلب الدعم سواء من الدول الشقيقة أو الصديقة حيث بدأ رد فعل الدول العربية للدعم بقواتها طبقاً لمكاناتها المختلفة وطبقاً لموقف كل منها .
- وكان مصر دورها البارز في هذه العمليات حيث شاركت بقوات رئيسية وصلت إلى حوالي ٣٥,٠٠٠ من القوات المشتركة من المدرعات والمشاة الميكانيكية وأسلحتها المعاونة والتخصصية المختلفة .
- كما شاركت سوريا بفرقة مدرعة ولواء من الماوير وأسلحة دعمها .
- وقامت المملكة العربية السعودية بدور بارز في هذه العمليات سواء في استيعاب حشد قوات الائتلاف الدولي أو الفتح الاستراتيجي أو المشاركة في أعمال القتال والتأمين الشامل ، مما جعل دورها محوريا ورئيسيا ، وجاءت مشاركة باقي الدول العربية طبقاً لمكاناتها وموقفها .
- ومع تطور حشد وحجم القوات بالمسرح كانت تتطور خطط التأمين والدفاع وأساليب تنفيذها طبقاً للموقف .
- فيما عرف بالعملية الاستراتيجية " درع الصحراء " .
- ومع استكمال الحشد والتدريب اللازم لشن العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ، وبانقضاء الفترة السبق حددها مجلس الأمن لانسحاب العراق من الكويت ودون ظهور أي مؤشرات على استجابة النظام العراقي وتجاوز ممارساته حد القبول الدولي بدأت قوات الائتلاف في إدارة عمليات عسكرية لتحرير الكويت في حملة أطلق عليها اسم " عاصفة الصحراء " اعتباراً من ١٧ يناير ١٩٩١ .
- وقد نفذت قوات الائتلاف الدولي عملياتها ضد العراق على مرحلتين رئيسيتين :-
- مرحلة العمليات الجوية :
- استغرقت هذه المرحلة ٣٨ يوماً تم خلالها تنفيذ أكثر من ٩٠ ألف طلعة جوية منها ٣٦ ألف طلعة قصف وهجوم جوي استخدمت فيها حوالي ٢٠٠ ألف طن متفجرات بالإضافة إلى ضربات صاروخية بلغت ٤٠٠ صاروخ " توماهوك " ضد أهداف السيطرة القومية والبنية الأساسية ومراكز وعناصر القدرة العسكرية لدولة العراق .
- ركزت العمليات الجوية لقوات الائتلاف في أيامها الأولى على قصف الأهداف الاستراتيجية بالعمق العراقي ثم تحولت إلى التركيز على عزل منطقة العمليات وتخصيص نسبة كبيرة من الجهود لتدمير قوات الصفوة العراقية ( الحرس الجمهوري ) بالمسرح .
- استهدفت مرحلة العمليات الجوية لقوات الائتلاف تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية كان أهمها مايلي :-
- ◆ تحقيق السيادة الجوية فوق مسرح العمليات من خلال :-
- ◆ تدمير وسائل الإنذار والدفاع الجوي ، مع حرمان العراق من استخدام القوات الجوية .

- ◆ تدمير البنية التحتية وتقليص قدرات العراق في مجال إنتاج واستخدام أسلحة التدمير الشامل من خلال تدمير مراكز النشاط النووي ( مفاعلات - معامل أبحاث ) ، وتدمير مراكز إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، مع تدمير وسائل الحمل المختلفة (طائرات قتال - صواريخ أرض / أرض - مدفعية ) .
- ◆ تحجيم التهديد العراقي بواسطة الصواريخ أرض / أرض من خلال تدمير مراكز الإنتاج والصيانة والتخزين تدمير مواقع الإطلاق الثابتة والقوافل المتحركة .
- ◆ شل القيادة العراقية وإفقادها القدرة على السيطرة من خلال تدمير مراكز القيادة والسيطرة وتدمير مراكز الإشارة والمواصلات .
- ◆ التأثير على إمداد القوات في مسرح عمليات الكويت من خلال تدمير الطرق والكيباري والجسور المؤدية للمسرح مع تدمير قواعد ومستودعات الإمداد ( وقود - ذخيرة ) .
- ◆ السيطرة البحرية على شمال الخليج وسواحل الكويت من خلال تدمير الحجم المحدود من القطع البحرية وشل وتدمير الموانئ ونقاط التمركز مع شل وتدمير عناصر الدفاع الساحلي .
- ◆ تقليل الكفاءة القتالية العاملة في مسرح عمليات الكويت من خلال تدمير نسبة من التسليح في التشكيلات المدرعة والميكانيكية وقوات الحرس الجمهوري والعمل على إضعاف تشكيلات النسق الأول مع حرمان القوات من الحصول على احتياجاتها الرئيسية .
- ◆ تعطيم القدرة القتالية بالتأثير على الروح المعنوية من خلال تدمير وسائل الإعلام والاتصال بالشعب ، شن حملات نفسية ضد القوات المسلحة بالمسرح مع حرمان المواطنين من الخدمات الأساسية .
- أوضحت العمليات الجوية لقوات الائتلاف العجز الكامل للقوات العراقية بأفرعها المختلفة في التصدي العام بحدود فعل مؤثرة ، حيث انحصرت أعمالها خلال هذه المرحلة على محاولة تقليل الخسائر واستخدام الصواريخ أرض / أرض في إطار دعائي مع وقف كالة أنواع النشاط الجوي وقرب أعداد من الطائرات إلى إيران ووقف التحركات الرئيسية لها مع التوسع في أعمال الخداع والإخفاء والتضليل وإدارة بعض عمليات الاستطلاع والتي استهدفت رفع المعنويات أساساً مع استخدام مكثف للصواريخ أرض / أرض ضد كل من إسرائيل والسعودية لتحقيق أهداف سياسية ودعائية مع التوسع في أعمال التضليل أمام السواحل الكويتية والسواحل الشمالية للسعودية .
- مرحلة العمليات البرية :-
- بدأت هذه المرحلة اعتباراً من سعت ٤٠٠ ، يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ واستغرقت حوالي ٥ أيام أدارت خلالها قوات الائتلاف عملية هجومية استراتيجية في الوقت الذي فشلت فيه القوات العراقية في إدارة أو تنفيذ أعمال قتال رئيسية خلال هذه المرحلة .
- نفدت قوات الائتلاف أعمالها الهجومية على ثلاث مراحل رئيسية على النحو التالي :-
- مرحلة الاختراق والعزل وقد استغرقت هذه المرحلة ٢ يوم قتال تمكنت خلالها قوات الائتلاف من اختراق النسق الأول التعوي وعزل وتدمير الاحتياطيات التعوية .

● **مرحلة التطوير والانتفاف** وقد استغرقت هذه العملية يوم قتال تمكنت خلاله قوات الائتلاف من استكمال تدمير الاحتياطيات التعبوية .

● **مرحلة التطويق واستكمال الحصار** وقد استغرقت هذه المرحلة ٢ يوم قتال تم خلالها تدمير الاحتياطيات التعبوية وقوات الحرس الجمهوري واستكمال حصار القوات العراقية المتبقية في المسرح .

● **٢٠ مارس ١٩٩١** تبنى مجلس الأمن - بناء على ممارسات الادارة السياسية للائتلاف - القرار رقم ٦٨٦ الذى يطالب العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة وبالزام العراق بدفع تعويضات عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج التى كان السبب في نشوبها وتكليف عدد من القيادات العسكرية العراقية بالتفاوض مع بعض قيادات قوات الائتلاف بشأن الاجراءات الخاصة بوقف العمليات العسكرية ، وقد امتثلت القيادة السياسية العراقية دون قيد او شرط هذا القرار وفى اليوم نفسه اصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٧ الذى كان بمثابة اعلان رسمى بانتهاء حرب الخليج من الناحية الفعلية حيث يضع هذا القرار - الرابع عشر في سلسلة قرارات مجلس الأمن - العراق تحت نظم من الرقابة الدولية المباشرة .

● **ولم تستطع القيادة السياسية العراقية أن ترفض - أو حتى تناقش - الشروط التى أمليت عليها فقد وافقت الحكومة العراقية على عقد اجتماع بين القادتين العسكريتين العراقية والمشرقة لمناقشة الاجراءات العسكرية الخاصة بوقف إطلاق النار ، ثم تلقت القوات العسكرية بالفعل الأوامر للالتزام بهذا القرار وفى الوقت نفسه ألقى مجلس قيادة الثورة العراقى جميع القوانين والإجراءات التى اتخذت من أجل ضم الكويت ثم اصدر البرلمان العراقى قراراً يلغى قراره السابق بضم الكويت إلى العراق وكذلك جميع النتائج التى نجمت عن قرار الضم .**

● **ثم بدأت الأنباء تتوالى عن حركة تمرد ذات صبغة إسلامية شيعية في الجنوب العراقى ضد نظام الحكم في بغداد امتدت فيما بعد إلى مناطق الأكراد في الشمال وعن مقاومة النظام العراقى لهذه الحركات بالقوة المسلحة الأمر الذى أدى إلى وقوع خسائر جسيمة بين سكان هاتين المنطقتين وفيما بعد ومع استمرار العنف العراقى تجاه الشعب غير المسلح اتخذ القرار السياسى الأمريكى بإنشاء منطقتين أمنيتين تخضعان لأشراف قوات الائتلاف إحداهما في الشمال فوق المناطق الكردية والأخرى في الجنوب فوق المناطق الشيعية وفى الوقت نفسه قامت لجنة فنية بتكليف من مجلس الأمن طبقاً للقرار رقم ٦٨٧ بترسيم الحدود بين الكويت والعراق وقامت لجنة أخرى بالتفتيش على المنشآت العراقية الخاصة بإنتاج الأسلحة فوق التقليدية ( الكيماوية والبيولوجية وأيضاً النووية )<sup>(١٢٥)</sup> وانتهت " أم المارك " وكانت نماذجها مأساوية وخلفت وراءها قلوباً يعتصرها الألم لهذا المصير الذى اختاره حاكم العراق لشعبه وقواته المسلحة وامته العربية كلها كما خلفت وراءها انعكاسات متعددة ودروس مستفادة عديدة سوف تناويناها في الباب الرابع .**

(١٢٥) د / أحمد عبد الحليم - القرار السياسى والعسكرى المسمى





## الباب الرابع

### تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق الأوسط

#### علام :

- يوضح هذا الباب تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق الأوسط ،  
فتتناول في الفصل السابع انعكاسات هذه العمليات على المنطقة العربية . .  
مركزين على انعكاساتها على العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا . . ثم نوضح  
انعكاسات الأزمة على دول الخليج والأمن القومي المصري والنظام العربي ،  
ونشير الى الحقائق التي أفرزتها الأزمة ، والدروس المستفادة منها ثم نأتي الى  
انعكاسات هذه العمليات على المنطقة العربية خلال التسعينيات بما يلقي الضوء  
على التطور الحالي للأزمة وانعكاساتها على العراق والمنطقة .
- واستكمالا للدراسة انعكاسات تلك العمليات . . نوضح في الفصل الثامن  
تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط ، فنوضح مفهوم الشرق الأوسط في  
الاستراتيجية العالمية والاقليمية ، والتحولات والتحديات التي تواجهه في أعقاب  
عمليات الخليج ، وأثرها على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة ، كما نوضح  
انعكاساتها وسباق التسلح بالشرق الأوسط . .



# الفصل السابع

## تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية



## الفصل السابع تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية .

### عالم :

سوف نركز في هذا الفصل على تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية ، حيث نوضح أثر التقديرات العراقية الحافظة على نتائج العمليات وانعكاساتها على العراق من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ثم نتناول الانعكاسات على دول المواجهة بالخليج ، فمصر والنظام العربي ، ثم نخلص الى الحقائق التي ألغزتها الأزمة ، فالدروس المستفادة منها مع تحليل استمرار تداعيات الأزمة خلال حقبة التسعينيات .

### أولاً : التقديرات الاستراتيجية الخطئة للعراق وأثرها على نتائج عمليات الخليج :-

بمحايل الأزمة . . مقدماها . . ونتائجها ، فانه يمكن الخروج بالعديد من الانعكاسات ، كان أكثرها سلبية على العراق نفسه وذلك بسبب ما أرتكب من أخطاء متعددة في تقديرات قيادته ، أدت الى الوقوع في هذا الخطأ الجسيم والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

- أن احتلال العراق للكوييت لا يشكل تهديداً للآخرين<sup>(١٢١)</sup> :
- تتوفر العديد من المؤشرات الى ان صدام حسين كان يئوي أن يستغل نجاحه في الكويت ليسيّط عسكرياً على أجزاء أخرى من شبه الجزيرة العربية ، سواء في المملكة العربية السعودية أو في أماكن أخرى ، ولكن ما أثر على تداعيلت الأحداث ليس عخط صدام حسين فقط ، ولكن أيضاً الخوف الكامن في النفوس من نواياه وعدم الثقة في وعوده ، وهذا يرجع الى أن احتلال العراق للكويت يمثل سابقة لم تحدث في العالم العربي من قبل ، وهي ان دولة عربية تطلع جارتها كلية ، ولعدم الثقة هذه أسباب عديدة ، فابان المهجوم العراقي المفاجئ ضد ايران عام ١٩٨٠ ، قامت العديد من الدول العربية بدعم الموقف العراقي ، من منطلق أن العراق يجرها هذه سوف تقوض الخومي ونظامه ، ومن ثم سينحسر التهديد الشيوعي الاصولي الموجه ضدهم ، وفي المقابل ، فانه في عام ١٩٩٠ قامت العراق بمهاجمة احادي الدول العربية التي طالما ساعدتها ودعمتها طوال سنوات الحرب الشمان ، والاكثر من هذا ، فان العراق كانت قد أعلنت مرارا وتكرارا أن سبيلها لتسوية اخلاف مع الكويت هو المفاوضات وبلد استخدام القوة .
- وقد ظهرت نوايا صدام واضحة ، فبعد ستة أيام من استيلائه على الكويت ، أعلن العراق ضم الكويت رسمياً اليه ، وكان هذا يعني للعالم أجمع أن احتلال الكويت لا رجعة فيه ، وانه لا سبيل للتفاوض على ذلك ، وفي نفس الوقت ، فان هذا كان يعني الوصول الى طريق مسدود وقفل الباب أمام أية تسوية مستقبلية ، الا أن قرار الضم علانية على فشله في جعل أي دولة تعترف بالوضع القائم ، فان جميع الدول صممت على أن تتوحد في مواجهة العراق ، وكذلك عخطاً صدام حسين الأكبر هو اعتقاده بان الدول العربية سوف تفض الطرف عن تصفية وجود دولة عربية عضو في الجامعة العربية .

### • أن الدول العربية لن تتحالف مع دول خارجية :

- التصور الخاطئ الثاني الذي سيطر على فكر صدام حسين ، أن الدول العربية الاسلامية لن تطلب المسالدة العسكرية أو السياسية من دول خارجية ، وبالتالي لن تدخل في أي تحالفات معها ، وعلى هذا ، فقد اعتقد السد لا

<sup>(١٢١)</sup> الحرب في الخليج وانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .

خوف عليه من اتخاذ اجراءات عسكرية تحول دون احتلاله للكويت وخاصة ان العراق تمتلك رابع قوة عسكرية في العالم<sup>(١٢٧)</sup> لا تستطيع أية دولة عربية بمفردها أو بالتعاون مع غيرها ان تواجهها في عمل عسكري .

- وقد قلب احتلال الكويت الموازين رأساً على عقب ، فخلال نصف قرن من المحاولات العربية المضنية لتحقيق الوحدة العربية ، استقر في وجدان الدول العربية مفهوم استراتيجي وسياسي قوامه أن التهديدات التي تواجه الدول العربية هي تهديدات خارجية ، وعلى هذا ليجب أن تكون اجراءات الدفاع والتأمين موجهة الى العدو الخارجي فقط من خلال التعاون العسكري العربي ، والآن تزعزع هذا المعتقد بعد أن اتى التهديد من الداخل ، والخلاص منه من الخارج .

#### • محاولة الربط بين احتلال الكويت والصراع العربي - الإسرائيلي :

- عندما أدرك صدام حسين قوة الاعصار الذي تسبب في انطلاقه ، قرر ان يظهر بمظهر المرونة والمصداقية ، فأكد مراراً ان العراق ليس الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي احتلت أراضي الغير بالقوة ، وانها على استعداد أن تعيد النظر في المشكلة الكويتية اذا ما أعلنت اسرائيل استعدادها للتخلي عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، واذا ما وافقت سوريا على سحب قواتها من لبنان .

- وقد لعب صدام حسين على هذا التوتر الحساس ، فمُنذ أن أعلن هذا التصريح في الثاني عشر من أغسطس عام ١٩٩٠ ، أصبح هو محور سياسته من منطلق أن ما من دولة عربية تجرؤ على رفض أو تجاهل هذا الربط ، بينما اسرائيل على الجانب الآخر سوف ترفضه حتماً ، وعلى هذا ، فإن تبعات الأزمة سوف تنعكس على اسرائيل دون العراق ، وسوف تخف حدة الضغط على بغداد ، وهذا تستمر الكويت جزءاً من العراق .

- إلا أن هذا الربط لم ينجح أحداً ، وإن الساق البعوض وراء مقولة صدام حسين وناادوا بضرورة إيجاد الحلول لكسب المشاكل الإقليمية وعلى رأسها المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية ، ولكن ظل السواد الأعظم على مستوى العالم رفضاً لهذا الربط غير المنفع ، فلم يطلب أحد بضرورة أن تلزم اسرائيل نفسها بالانسحاب من الأراضي المحتلة كشرط لانسحاب العراق من الكويت .

- ورداً على ذلك ، أعلن الرئيس الأمريكي " جورج بوش " خطه السياسي الحازم برفض أي شروط عراقية مسبقة للانسحاب من الكويت ، وبناءً على ذلك فقد بدأ صدام حسين يتراجع عن مقولاته وعندما سُئل بشأنها بدأ يراوغ قائلاً أن العراق توافق على " مناقشة " مستقبل الكويت .

#### • استحالة تكوين تحالف ضد العراق :

- لقد فشل العراق في استقراء وفهم خريطة القوى العالمية ، فلم يكتشف أنه لم تعد هناك قوة عالمية أخرى منازعة للولايات المتحدة ، القادرة وحدها على الساحة العالمية أن تحشد التأييد العالمي وراءها ، الذي ما كان أن يتحقق لولا تلك الكلمة الشرقية ، وهذا أيضاً اعطى قوة كبيرة لمجلس الأمن ، والذي طالما وقف عاجزاً أمام العديد من المشاكل العالمية إبان حقبة الحرب الباردة بسبب الاستخدام المستمر لحق الفيتو ضد قراراته .

- ولقد أعلن الرئيس جورج بوش بعد ان انتهت عملية " عاصفة الصحراء " أنه كان سيقدم على هذا العمل العسكري حتى لو لم يصدر قرار من مجلس الأمن بذلك ، ولكن بدراسة تلك الحرب ، نجد انه ما من شك في صعوبة قيامه

<sup>(١٢٧)</sup> طبقاً لما كان يعلن بواسطة القيادة العراقية .

بذلك بدون شركاء يدعمونه سياسيا وعسكريا وماليا ، كما أن قيامه بهذا العمل بمفرده كان سيلقى معارضة كبيرة من " الكونجرس " والرأى العام الأمريكى .

### • أن الاتحاد السوفيتى لن يقف مكتوف الأيدي :

• لا شك ان تجاهل العراق لصورة النسق العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة قد نتج عنه خطأ آخر فى التصور ، فمن الواضح أن العراق تعلق بروم استحالة أن يسمح الاتحاد السوفيتى لقوات أجنبية بمهاجمته أو هزيمته ، ورغم أن صدام حسين قد أشار الى انحسار الدور السوفيتى بعد التطورات الجذرية فى دول أوروبا الشرقية ، وتحديدًا فى فبراير ١٩٩٠ ، إلا أنه لم يتفهم تماما أبعاد التحولات الجديدة ، فقد استمر على اعتقاده بأن العالم مازال منقسما الى كتلتين ومن الصعوبة بمكان اصدار قرارات فاعلة ضده ، وأنه لم يعد للاتحاد السوفيتى سياسة خاصة به تجاه دول الشرق الأوسط وأنه سلم مقاليد الأمور فى المنطقة للولايات المتحدة ، كذا فقد فشل فى استيعاب أن ما يهم الاتحاد السوفيتى فى المقام الأول هو اهتمامه ومصالحه الداخلية ، كذا المساعدات الاقتصادية الغربية وخاصة الأمريكية والى أصبحت أكثر أهمية من لعب أى دور فى أى نزاع دولى .

• وأخيرا فإن جميع التصريحات السوفيتية ومنذ الأيام الأولى من الأزمة – وخاصة تلك الصادرة عن " ادوارد شيفرنادزه <sup>(١٢٨)</sup> " أوضحت موقف موسكو المعلن حيال العدوان العراقى واعتبرته غير مقبول من الرأى العام العالمى .

### • ردع العالم الغربى بالتهديد باستخدام الارهاب ضده :

• ان سياسات صدام حسين قد اعتمدت على تكتيك بث الارهاب من منطلق أن ذلك سوف يردع الدول الغربية عن اتخاذ أى إجراء ضده ، وخير شاهد على ذلك تصرفاته الممجية فى الكويت واحتفاظه بآلاف الرهائن ، الذى وضع بعضهم فى الأماكن الحيوية لاستخدامهم كدروع بشرية ، كذا ظهوره على شاشات التلفزيون مع مجموعة الأطفال البريطانيين الرهائن ، وحصاره للسفارات الأجنبية ، وكذا تهديده بأن جنود قوات الائتلاف " سوف يغرقون فى بحار من الدماء وسيرجمون الى أوطانهم فى أكفان " ولم يفتن صدام حسين الى أن تكتيكاته هذه لم تفشل فقط فى تحقيق أهدافه ، بل شددت أزر خصومه لاتخاذ إجراءات فعالة ضده .

### • أن الولايات المتحدة لن تخوض الحرب :

• من ألدح أخطاء صدام حسين اعتقاده بأن الولايات المتحدة لم تتخلص بعد من عقدة "فيتنام"، وقد سيطرت عليه هذه الفكرة تماما قبل اقدامه على احتلال الكويت ، بسبب سوء فهمه للإشارات التى وجهتها اليه واشنطن ، وفهم منها أن الولايات المتحدة لا تقيم بمصر الكويت ، واستمر على يقين من عدم تدخلها منذ بداية الأزمة وحتى نشوب الحرب الفعلية . وعلى هذا ، فإن الحصار الاقتصادى الدولى وحشد القوات لم يكن من وجهة نظر صدام حسين سوى (حيلة) المهدف منها تهديده للانسحاب من الكويت دون الاقدام على عمل عسكري فعلى ، فواشنطن – كما أكدت العراق مرارا – ليست حريصة ولا قادرة على تنفيذ ذلك ، فكان صدام حسين يسعى لفهم مبادرات الرئيس بوش – بدءا من المقابلة التى تمت بين وزيرى خارجية البلدين وحتى اقتراح عقد لقاء قمة بين الرئيسين – ويعتبرها علامة على التخاذل والتردد وعدم الرغبة فى تنفيذ عمل عسكري ضده .

<sup>(١٢٨)</sup> وزير الخارجية الروسى فى ذلك الوقت .

- والأمر المرجح ، أن أخطاء صدام حسين ترجع ببساطة الى الفجوة الثقافية بين البلدين ، فان تفكيره كطاغية جمل من الصعب عليه تفهم الأسلوب الديمقراطي في الجالب الآخر ، فقد أساء فهم دلالات المظاهرات المناوئة للحرب وكذا المناقشات البرلمانية التي شاهدها على شاشات التلفزيون ، واعتبرها دليل تفكك الجبهة الداخلية في الولايات المتحدة (١٢٩) .
- ولم يصف الوقت صدام حسين ليدرك مدى جذبة الولايات المتحدة ولكن حتى بعد ادراكه ذلك ، فقد واصل صدام حسين اعتقاده بان الولايات المتحدة سوف تتراجع في اللحظة الأخيرة ، وحتى لو أقدمت على عمل عسكري فان هزيمة العراق لن تكون حاسمة وذلك من منطلق تحقيره للروح القتالية الأمريكية ومن إيمانه المطلق في قدرات العراق وامكانيات القوات المسلحة وقدرتها على الصمود حتى لو تعرضت لأعمال عقابية عنيفة ، بالإضافة الى إيمانه في قدرته على احرازه نصر سياسي بعد خوض حرب استنزاف طويلة يلحق فيها بالجانب الأمريكي خسائر بشرية لا يستطيع تحملها ، وعلى هذا ، يستمر في رفضه التسوية ويطلب الكويت ثانيا
- وفي هذا الصدد ، فقد بادر صدام حسين الى اهالة الشعب الأمريكي ، ورئيسه الذي استمر ذلك في تعبئة قطاع عريض من الرأي العام الأمريكي وراء سياساته تجاه العراق .
- ومن الملاحظ أن صدام حسين لم يكن وحده الذي أساء فهم نوايا الولايات المتحدة ، بل كثيرون غيره في الدول العربية ، بل وحتى في الولايات المتحدة أيضا هناك من شاركوه نفس الشعور في أن الولايات المتحدة لن تخوض حربا من أجل تحرير الكويت .
- التردد والتراجع رغم المواقف المتصلبة :  
بالرغم من أخطاء صدام حسين القتالية الا أنه اتخذ بعض القرارات التي تنم عن شيء من المرونة منها على سبيل المثال ، مهادنة إيران والتنازل عن دعاواه التي طالما برز بها هجومه عليها عام ١٩٨٠ ، وبهذا فقد أزال التهديدات على جبهة العراق الشرقية ، ومهد الطريق جزئيا لتقليل آثار الحصار الاقتصادي ، وضمن ملاذا آمنا فيما بعد لطائرات القتال العراقية لكي تتفادى التدمير الحقيق ، كذلك عدوله عن استخدامه للرهائن الغربيين كدروع بشرية واطلاق سراحهم وذلك استجابة للمساعى الحميدة التي قام بها بعض الزعماء الغربيين بصفتهم الشخصية أمثال " كورت فالدهايم " و"الفنس" جيمس جاكسون " ، ورئيس الوزراء البريطاني السابق " ادوارد هيث " وغيرهم ، بالإضافة الى ممارسة القيادة العراقية سياسة ضبط النفس وسيطرتها سيطرة تامة على قواتها لمنع فتن الحرب من أن يشتعل ، وذلك بعدم اعتراض قوات الائتلاف التي تقوم بتفتيش ناقلات البترول العراقية وبالقى سفنها التجارية ، والأكثر من هذا فلم تقم العراق بتوجيه ضربة اجهاض لقوات الائتلاف أثناء حشدتها ، وقد اتخذ صدام حسين هذه السياسات المرونة والتي أضافت الى أخطائه أخطاءً جديدة - هادفا الى دق إسفين في جبهة الائتلاف وليضعف تصميمها على مواصلة العمل ضده ، وفيما بعد ، وأثناء ذروة الحرب واصل صدام حسين هذه السياسة عندما أعلن استعداداه التام للانسحاب من الكويت ، آملا بذلك في منع قوات الائتلاف من الهجوم البري ، وعندما فشل

(١٢٩) الحرب في الخليج والتمساقا على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .



أيضا في منع المصير المحتوم ، قام العراق بتوقيع وثيقة إيقاف النيران المهيئة والتي فرضتها عليه الولايات المتحدة ، حيث لم يجد وسيلة أخرى سواها للمحافظة على نظامه والبقاء من قواته المسلحة بعد الحرب ،

## ثانيا : انعكاسات العمليات على العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا :

### ١- على المستوى العسكري :

- لقد أدت التقديرات الخاطئة لحجم وطبيعة التهديدات الى عدم التوافق بين الأهداف العراقية وامكانياتها المتاحة - فقد كان الاختلال واضحا في موازين القوى العسكرية في غير صالح العراق مما شكل قيدا جوهريا على الادارة العراقية للصراع المسلح ، هذا الى جانب عدم التقدير لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كونها أولى التطبيقات العملية لنظريات القتال الحديثة " العملية الجو / برية " والتي اعتنقتها قوات الائتلاف الدولي ، والتي افقر الفكر العسكري الاستراتيجي العراقي الى الأساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات الذي يمكن أن يواجه ذلك الفكر العسكري المتطور
- هذا وقد فقدت استراتيجية الردع العراقية فعاليتها في ظل غياب القدرة العراقية على استخدام أدوات الردع المتاحة وذلك للعديد من الأسباب :-  
أولها - محدودية تأثير أدوات الردع في مواجهة ما تملكه جبهة الائتلاف الدولي وبالتالي فقد فقدت ما يسمى بالردع المؤكد المتبادل " والذي يعنى لثيرة الطرفين على تدمير الآخر حتى بعد التعرض للهجوم على نفس مستوى القوى التدميرية ، وعلى هذا فقدت استراتيجية الردع أهم عناصرها وهو "مصدقية الردع " ، ولانها - فقدت القيادة العراقية ما استهدفته من تأثير "لردع المعنوي " في ظل تأكيد قوة الائتلاف الدولي من غياب القوة المسلحة الفاعلة والداعمة له ،
- كما فشلت القيادة العراقية في بناء نظام دفاعي يستطيع أن يواجه أساليب قتال قوات الائتلاف الدولي والتي تعتمد على ادارة أعمال القتال على طول مواجهة وعمق مسرح العمليات ، الأمر الذي يستلزم التخطيط لاساليب دفاعية تعتمد على المزج الماهر بين صور الدفاع المختلفة بحيث يتوفر له القدرة والمناورة والمرونة للتفصيل في المواجهة وفي العمق في وقت واحد وبدون حدوث اختلال في ثبات الدفاعات ، وعلى ضوء ذلك يمكن إجمال أوجه القصور في الدفاعات العراقية في عدة أسباب :-  
أولها - الالتزام بنظام الدفاع الثابت من خلال بناء خطط دفاعية متالية ، مما فرض نوعاً من السلبية على القسوات المدافعة وحصر أعمالها في نطاق ردود الفعل وبالتالي حرهما من التوظيف الجيد لقدرة التسلحية والقتالية والأعمال الإيجابية ،  
وثانيها - خلو مسرح العمليات من خطوط دفاعية استراتيجية أفقد النظام الدفاعي العراقي قيمته وفعالته ، هذا الى جانب عدم التخطيط لتنفيذ أعمال الإيجابية ذات طبيعة هجومية مؤثرة خاصة في المراحل الأولى للتدخل ضد التوجيهات القتالية لقوات الائتلاف الدولي في مراحل فتحها الاستراتيجي مما أفقدها عنصر المبادرة تماما ،  
وثالثها - النقاد النظام العراقي للحدد الأدنى من الحماية الجوية في ظل تفوق جوى لقوات الائتلاف ، مما عرض القوات المدافعة الى خسائر جسيمة وأدى الى الإهمار السريع للروح المعنوية وبالتالي على ادارة القتال ،  
ورابعها - عدم استناد التخطيط العراقي للعملية الدفاعية على مبادئ الحرب حيث لم يطبق منها مبدأ الحشد والذي احتوى على ثغرات كثيرة ، لعل من أهمها ، تركيز أعمال الحشد داخل الكويت في الوقت الذي خططت فيه

قوات الائتلاف الدولى لتوجيه ضرباتها الرئيسية من غرب وادى الباطن وهى أقل الاتجاهات المدافع عنها كثافة ، الى جانب تفادى كل التشكيلات الرئيسية العراقية المدافعة بالائتلاف الواسع حولها .

وخامسها - قصور مصادر المخابرات العراقية فى توفير المعلومات الدقيقة عن القوات المشتركة خلال مرحلة الحشد لتقدير قدراتها الحقيقية ونواياها المقبلة .

وسادسها - عدم تحقيق التوازن داخل القوات البرية العراقية وذلك بسبب قلة عدد التشكيلات المدرعة والميكانيكية بالمقارنة باجمالى حجم القوات البرية مما أضعف حجم الاحتياطيات الواجب توفرها فى المسرح ، الى جانب فقدان القوات البرية الى حصة الحركة والقدرة على المناورة ، اضافة الى سوء الحالة الفنية والمخاض الكفاءة القتالية لمعمل الحصار وأعمال قطع المخابر والطرق الى جانب الخطر الجوى ، مع ضعف امكانياتها وقدراتها بشكل عام على القتال الليلي .

• أما القدرات البحرية العراقية ، فقد كانت محدودة الحجم بما لا يتناسب مع طول السواحل المكلفة بتأمينها بعد الاستيلاء على الكويت ، خاصة بعد ما فرض عليها من مهام اضافية نتيجة لفرض الحصار البحرى على العراق مع سوء الحالة الفنية لمعظم القطاع البحرية بشكل عام .

• أما القوات الجوية فقد كان التفادها الى خبرة القتال فى مجال الاعتراض الجوى والضعف الواضح فى مجال القيادة والسيطرة والتسيق وقدرات العمل الليلي ، الى جانب سوء الحالة الفنية لها بصقة عامة والنقص الحاد فى قطع العبار مع انخفاض المقارنة النوعية للطائرات العراقية بالأنواع الحديثة من طائرات قوات الائتلاف من أبرز نقاط ضعفها وانخفاض كفاءتها القتالية بشكل عام .

• أما قوات الدفاع الجوى فقد كان لتفادها لنصر الانذار المبكر وقدراتها المحدودة فى الاشتباك الليلي مع عدم توفر الامكانيات الالكترونية المضادة لأعمال الحرب الالكترونية للقوات المشتركة مع ضعف وسائل الدفاع الجوى عن التشكيلات البرية العاملة فى المسرح ، كانت تلك أبرز نقاط ضعفها مما انعكس على كفاءتها القتالية .

• وقد كان لأوجه القصور والنقص تلك أثرها على الهزيمة العسكرية وماتج عنها من خسائر جسيمة فى القوات المسلحة العراقية أبرزها الآتى (١٣٠) :-

• القوات البرية . تدمير ٣٩٥٦ دبابة من اجمالى ٥٩٩٠ دبابة بنسبة ٦٦ ٪ ، تدمير ٢١٦٦ عربة مدرعة من اجمالى ٦٢٠٠ عربة مدرعة بنسبة ٢٤ ٪ ، تدمير ٣٠٩٢ قطعة مدفعية من اجمالى ٨٣٧٣ قطعة بنسبة ٣٦ ٪ ، هذا الى جانب أسر واستسلام حوالى ٦٢ ألف فرد اضافة الى حوالى ١٥٠ ألف فرد بين قتل وجريح ومفقود .

• القوات البحرية . تدمير ٨٨ ٪ من لنشات الصواريخ ، ٤٠ ٪ من باقى القطع .

• القوات الجوية . تدمير ٢٤٢ طائرة قتال ، وهروب ١١٢ طائرة أخرى الى ايران ، باجمالى ٣٥٤ طائرة تفل ٥٠ ٪ من اجمالى القاذفات ، شل وتدمير ١٤٤ قاعدة ومطار منها ٦ تدمير كامل ، تدمير ٦٣ ٪ من اجمالى دشم الطائرات .

• الدفاع الجوى . تدمير ٤ مراكز عمليات دفاع جوى ، وخمسة مراكز توجيه طائرات ، وتدمير حوالى ٥٠ ٪ من كتائب الدفاع الجوى .

(١٣٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ .

وقد كان لصدور الأوامر بانسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ وعدم التخطيط والتدريب على الانسحاب التكتيكي كالتأجيل أن حدث انهيار كامل في الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر بصفة عامة ، بالإضافة إلى زيادة عدد الأسرى والقنلى والجرحى والمفقودين بصفة خاصة .

### ● خلاصة الموقف العسكري :-

● اسفرت حرب الخليج في المجال العسكري عن تقليص قدرة العراق العسكرية كما أوضحنا الى نسبة ٥٠% تقريبا وهو ما أحدث نوعا من التوازن خاصة مع سوريا وإيران وأن ظل متفوقا على دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة .

وبالرغم من ذلك فقد ظل الموقف داخل القوات المسلحة يمثل إحدى الركائز الأساسية لتأمين النظام من خلال الامتيازات التي حصل عليها وخاصة قوات الحرس الجمهوري والتي لم تتأثر بنتائج حرب الخليج (رفع المرتبات مرتين بعد توقف العمليات لتضاعف بنسبة ١٢٥% للقوات النظامية ، ٢٥% لقوات الحرس الجمهوري) ، ولقد تم اجراء تغييرات في المناصب الرئيسية شملت رئيس الاركان ومدير المخابرات على الرغم من قصر مدة شغلهم للمنصب (٣-٤) شهور وقد ارتبط ذلك بما تردد عن فشل عدة محاولات لانقلاب عسكري ، كما ظل النظام يسعى بعد سيطرته على الموقف الداخلي إلى إعادة بناء القوات المسلحة من حيث إعادة التنظيم وفتح باب التطوع واصلاح الاسلحة والمعدات والمطارات .

### ● النشاط الكيميائي والنووي :

اسفرت عملية عاصفة الصحراء عن تدمير وإصابة معظم المنشآت الكيميائية العراقية ، مع استمرار قيام لجنة التفيش بالتفيش عليها وتدميرها على الرغم من تعرض معظم المنشآت النووية العراقية للقذف الجوي خلال العمليات إلا أن العراق استطاع أن يحتفظ ببعض معدات تخصيب اليورانيوم بالإضافة إلى ٤ كجم يورانيوم مخصب لم يكشف عنها للجنة التفيش مما زاد الشكوك في مصداقية النظام العراقي بشأن التزامه بقرارات مجلس الامن ، ولقد أدت الضغوط الدولية على العراق إلى كشفه عن منشأة لتخصيب اليورانيوم شمال بغداد في الطارمية فضلا عن اكتشاف منشأة أخرى جنوب الموصل (في شرقايط) ، واعتراف العراق مؤخرا بامتلاك برنامج نووي للأغراض العسكرية وأنه تمكن من إنتاج ٤ كجم بلوتونيوم بالإضافة إلى امتلاك ١٢ كجم يورانيوم مخصب .

وهكذا فقد أتت عمليات الخليج على كل مقومات القوة العسكرية للعراق ، الذي لم يعد - في ضوء ذلك - إحدى القوى المؤثرة في حسابات القوى العربية ، وما هو جدير بالذكر في هذا الخصوص أن عمليات الخليج لم تؤد فقط الى تدمير هذه القوة العسكرية العراقية فحسب ، وإنما أدت أيضا - وهذا هو المهم - الى تدمير القاعدة الصناعية العسكرية التي ترتكز اليها هذه القوة .

والواقع أنه إذا كانت القوة العسكرية العراقية لم يثبت لها اضطلمت بدور كبير في الصراع العربي - الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، إلا أن بقاء هذه القوة والمحافظة عليها كان مهما من وجهة النظر المتعلقة بالتوازن الاستراتيجي بين العرب واسرائيل<sup>(١٣١)</sup> .

<sup>(١٣١)</sup> الأزمة العراقية - الكويتية - مرجع سبق ذكره

## ٢- على المستوى الداخلي :-

- ملاما شك فيه أن الأزمات والحروب الدولية الكبرى غالبا ما يكون لها نتائجها العديدة - الإيجابية والسلبية - ليس على مستوى أطرافها أو المشاركين فيها بشكل مباشر فحسب ، وإنما على مستوى قوى دولية أخرى ، بسبب على المستوى الدولي العالمي ، ولعله قد لا يكون من قبيل المبالغة القول ، في هذه الخصوص ، بأن مثل هذه الأزمات أو تلك الحروب - أو بعضها على الأقل - إنما تمثل في الغالب الأعم نقطة تحول أو تاريخا لاصلا CRITICAL DATE فيما يتعلق بالأوضاع والمراكز القانونية والسياسية للأطراف ذات الصلة .
- وتعتبر أزمة / حرب الخليج الثانية ( ٢ أغسطس ١٩٩٠ - ٢٨ فبراير ١٩٩١ ) من هذا النوع من الأزمات والحروب الكبرى التي تمثل نقطة تحول مؤثرة في علاقات القوى وموازين الصراع الدولي ، فكما سنرى ، فقد كان لهذه الأزمة / الحرب نتائجها العديدة سواء على المستوى العربي - العربي أو الاقليمي أو العالمي ، بالنظر الى حجم ما أفرزته من آثار وما قادت اليه من تداعيات بالنسبة لكل مستوى من المستويات الثلاثة ، بالإضافة الى تأثيراتها بالنسبة للموضع الداخلي في العراق الذي أضحت بمثابة دولة ناقصة السيادة الى حد بعيد . وسوف نشير الى هذه التأثيرات المختلفة مع استكشاف أهم النتائج المختلفة التي ترتبت على عليها .

## ● الآثار السياسية لعمليات الخليج على المستوى الداخلي في العراق :-

- يعتبر العراق هو الدولة الأولى التي عانت أشد المعاناة من جراء هذه العمليات ، ولا شك أن هذه المعاناة - التي لا تزال قائمة الى وقتنا الراهن - إنما تعتبر ذات دلالة كبيرة على مدى عدم دقة الحسابات السياسية والعسكرية من جانب صانع القرار السياسي في العراق ، فقد كشفت الأزمة - وبصفة عامة - عن حقيقة أن صانع القرار السياسي في العراق لم يكن على وعى تام ليس فقط بقدراته الذاتية مقارنة بقدرات الأطراف الأخرى المعنية بكل ما يحدث في الخليج من تطورات ، وإنما أيضا لم يكن على قدرة كافية لفهم الظروف المتغيرة على امتداد الساحة الدولية ، وعلى قمة النسق الدولي خاصة ، فضلا عن عدم الادراك الكافي للموقع الخاص الذي تشغله منطقة الخليج في الحسابات السياسية والجيوسياسية للسلول الكبرى العالمية منها والاقليمية على حد سواء .
- وقد تأثر الموقف الداخلي في العراق كالاتي :-

## ● الموقف الداخلي :-

- تفجرت الثورة الشعبية بعد وقف اطلاق النار مباشرة بدءاً بالجنوب ذي الأغلبية الشيعية ثم تبعها الثورة في الشمال حيث الأغلبية الكردية الأمر الذي جاء معبرا عن حالة الاستياء الشعبي والرغبة في التخلص من نظام الحكم السدي تسبب بأخطائه في تروى الموقف العراقي في جميع المجالات .
- ونظراً لتقدير النظام العراقي ( سواء المجموعة الحاكمة أو أعوانهم من المنفعين سواء من قيادات القوات المسلحة أو القيادات الحزبية ) لخطورة الموقف تحت مواجهة هذه الثورة باستخدام كافة الوسائل والسبل الى أن أمكن السيطرة عليها في الجنوب أولا ثم الشمال .
- ولقد أسفرت الثورة عن العديد من المشاكل والمصاعب التي يعاني منها الشعب العراقي فضلا عما خلفته حرب الخليج ولعل من أبرزها الآتي :
- تشريد من ٢ - ٣ مليون كردى وشيعى لجأوا الى كل من تركيا وإيران والعمودية عاد معظمهم بعد انشاء المنطقة الأمنية للأكراد شمال العراق وهذوء الموقف نسبيا في الجنوب .

- تدمير الأحوال الأمنية والانتشار الجرمية ( سرقة - قتل - ٠٠٠ ) .
- تزداد الأحوال المعيشية والصحية وظهور العديد من الأمراض ( كوليرا - التهاب سحائي - التهاب كبدى - الخ )
- ارتفاع معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال .
- وقد تصاعدت ردود الأفعال الدولية المضادة للعراق بسبب سياسته القمعية التي مارسها ضد التمرد ، وقد تميزت ردود الفعل بالحسم واليجابية وقد برز منها الآتي :
- صدور القرار رقم ٦٨٨ مجلس الأمن والذي يطالب العراق بوقف الأعمال القمعية ضد الشيعة والأكراد .
- إنشاء المنطقة الأمنية شمال العراق وتحديد الأنشطة العسكرية العراقية شمال خط العرض ٣٦ (معظم إقليم كردستان) مع حرمان الطيران العراقي بأنواعه من التحليق الا بتصريح من قوات الائتلاف .
- استمرار طيران الائتلاف في تنفيذ طلعاته الاستطلاعية شمال ووسط العراق .
- إنشاء قوة انتشار سريع لقوامها ٥٠٠ فرد وعبرتها في قاعدة سلوي والمجرليك داخل الأراضي التركية كعامل ردع للقوات العراقية حالة تعرضها مرة أخرى للاكتراد .
- مع إنشاء مكاتب اغاثه دولية للاشراف على توزيع المساعدات الانسانية للشيعة في الجنوب وإنشاء ممر آمن الى ايران في الجنوب لتأمين عودة اللاجئين الشيعة .
- لامتصاص الغضب والسيطرة على الموقف الداخلي وتحسين الصورة اتخذ النظام العديد من الاجراءات والتغييرات في القيادات التنفيذية يعد ابرزها الآتي :-
- التركيز على سرعة اصلاح البنية الأساسية للأجهزة الخدمية ، وتعيين طه ياسين رمضان (كردى) نائبا لرئيس الجمهورية وعلى حسن كامل المجيد ابن عمه وله دور بارز في قمع الاكراد وزيار للداخلية وحسن كامل النكريقي (زوج ابنته<sup>(١٣٢)</sup>) وزيار للدفاع للسيطرة على القوات المسلحة ومسئولا عن عملية إعادة اصلاح البنية الأساسية ، مع إعادة تشكيل الحكومة برئاسة سعدون حمادي (شيعي) لدعم القدرات التنفيذية من ناحية استغلال ما يوفره لديه من قبول عربي من ناحية أخرى ، واصدار قانون التعددية الحزبية مع ضمانه لسيطرة حزب البعث ( انفراد به العمل داخل القوات المسلحة - اعتراف باقي الاحزاب بمبادئ حزب البعث)، وفي نفس الوقت تم إجراء بعض التغييرات في قيادات وهياكل الحزب والاستغناء عن وصلهم صدام حسين بانهم لم يكونوا على مستوى الاحداث مع الوعد بانتخابات عامة خلال عام ، إطالة فترة مباحثات الحكم الذاتي للأكراد لامتصاص حماسهم وبث الشقاق بين صفوفهم وكذا فصائل المعارضة الاخرى .

#### • الموقف السياسي :-

ظل العراق يعاني من العزلة السياسية التي فرضت عليه منذ غزوه للكويت مع محاولة القيادة العراقية التحرك على كافة الاصعدة العربية والالهيمة والدولية لكسر هذه العزلة وقد برز منها الآتي :

#### • على الصعيد العربي :-

العمل على تحسين وتطبيع العلاقات مع الدول العربية والدعوة لتجاوز سسليات الفترة السابقة من خلال:

(١٣٢) تم النظام بالتخلص منه في أعقاب لجوئه الى الأردن .

تعيين مندوب دائم في جامعة الدول العربية بعد رفض نقلها إلى القاهرة والموافقة على ترشيح الدكتور/ عصمت عبد المجيد امينا عاما للجامعة وحضور جلساتها (مجلس وزراء الجامعة- اللجان التخصصية) ووقف الحملات الإعلامية ضد الدول العربية ، مع اللجوء لجامعة الدول العربية للتدخل لوقف أى أعمال عنادية من قبل دول الائتلاف ضد العراق والمطالبة باحياء اتفاقية الدفاع المشترك .

#### ● على الصعيد الإقليمي :-

محاولات التقارب مع تركيا من خلال تبادل الزيارات والاتفاق على استئناف تصدير البترول العراقي من الموانئ التركية وعدم تصعيد الموقف معها على الرغم من انتهاك القوات التركية لحدود العراق الشمالية واستمرار تواجدها حتى الآن

#### ● على الصعيد الدولي :-

الموافقة على جميع قرارات مجلس الامن باستثناء القرار رقم ٦٠٧ الصادر مؤخراً بخصوص السماح بتصدير البترول واشراف الامم المتحدة على تصديره واستيراد المواد الغذائية ، مع التجاوب مع لجان التفتيش الخاصة بتدمير أسلحة التدمير الشامل ( صواريخ أرض / أرض - كيمائى) والمماثلة مع لجان النووى وان كشف العراق مؤخراً عن جانب من برنامجه النووى تحت تأثير الضغوط والتهديدات الدولية .

#### ● فقدان العديد من مظاهر السيادة على الاقليم :-

● بالنظر الى مفهوم السيادة في نطاق الفكر القانونى والسياسى بأنها مجموعة السلطات أو الصلاحيات التى تتمتع بها الدولة - دون منازعة من أحد - داخل اقليمها وفى مواجهة كافة الأفراد الذين يعيشون على هذا الاقليم ، فيما عدا أولئك الذين يتمتعون بوضع خاص منه ، كالدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص المحميين دوليا ، وعادة ما يشير الى هذه السلطات بأنها تمثل المظاهر الداخلية للسيادة ، وذلك تمييزا له عن مظاهرها الخارجية التى تعنى عدم خضوع الدولة لأى سلطان آخر بغير رضاها وللسيادة ، كما هو معلوم ، مظاهر شتى ، تدل عليها ، منها مثلا :

أن الأصل في تنظيم كل ما يجرى داخل الاقليم يعقد الاختصاص فيه للسلطات المعنية فى الدولة ، ومنها أيضا اعتبار المجال الجوى جزءاً لا يتجزأ من اقليم الدولة ومن ثم فلا يجوز عبوره الا بعد الحصول على اذن مسبق ، ومنها كذلك سلطة فرض الضرائب وتحصيلها .

ومما لاشك فيه أن العراق بعد هزيمته في حرب الخليج الثانية ، قد أضحت دولة ناقصة-أوغير كاملة- السيادة الى حد بعيد وذلك بفعل الجزاءات الدولية الصارمة التى فرضت عليه من جانب مجلس الأمن

ومن مظاهر ذلك أيضا ، حقيقة أن السماء العراقية قد صارت مفتوحة تماما أمام طيران ما سمي بـدول الائتلاف الدولى وهى بالاساس الدول الكبرى فى مجلس الأمن بزعمارة الولايات المتحدة ، وكذا انشاء مناطق معينة وقطاعها من الوطن العراقى واعتبارها " مناطق آمنة " يحظر على الطائرات الوطنية العراقية استخدامها أو الطيران فوقها .

● كذلك ، فإنه يمكن القول بأن من بين الآثار السياسية المهمة التى ترتبت على عمليات الخليج على المستوى الداخلى فى العراق ، مبادرة الحكومة العراقية - وربما محاولة منها لتأمين جبهتها مع ايران - الى التنازل عن كل مطالبه التى كان يتمسك بها فى السابق ازاء مسألة الحدود المشتركة ومياه شط العرب ، وهى المطالب التى حارب من أجلها ثمان سنوات تكبد خلالها خسائر ضخمة بشريا وعسكريا واقتصاديا .

- كما أدت الحرب ، كذلك ، الى تعميق الانقسام في صفوف أبناء الشعب العراقي : ثلثية الشعب الى الجنوب ، ثلثيات الاكراد المستمرة في الشمال ، ونزوح أعداد كبيرة من العراقيين وانضمامهم الى صفوف المعارضة للنظام في الخارج ٠٠ وقد نجم عن ذلك كله ، تزايد قبضة هذا النظام وممارساته الدموية ضد أبناء الشعب ، وإذا أضفنا الى كل ما سبق ، حالة العزلة السياسية الدولية والاقليمية التي يعيشها العراق في الوقت الحاضر ، فأننا ننتهي الى القول بأن القرار الخاص بغزو دولة الكويت واحتلال أراضيها كان بكل المقاييس خطأ سياسياً واستراتيجياً غير محسوب بالمرءة ، ومثل - وبحق - انعكاساً خطيراً الى الوراثة لمركز العراق الاقليمي والدولي ٠

### ٣- استسلام العراق ومحادثات صفوان :-

- لقد انتهت حرب الخليج الثانية ، حرب الخسائر ٠٠ الخسائر لكل الأطراف العربية ، خسائر في المال ٠٠ في الرجال ٠٠ في الثروة البرولية ٠٠ في العمران الذي تحول دمار ، وفي الشمل الذي تفرق ٠٠ وفي الوحدة التي تبهرت ٠٠ وفي المستقبل الذي تحول الى تربص وثأر وعداوة ٠٠ ولا مكاسب لأحد ، انتهت الحرب ٠٠ واستمر رد الفعل الجماهيري الغاضب ٠٠ بل والثورة الجماهيرية المتدفقة خاصة في جنوب العراق كل تلك التماسي ٠٠ ومازال صدام حسين حاكماً للعراق ٠٠ فلا الرجل استقال تحت وطأة الهزيمة ٠٠ ولا بقايا الجيش العراقي استطاعت أن تقوم بانقلاب ضد حكمه ٠٠ ورغم كل الدمار ٠٠ تحولت بقايا الجيش الى أداة لقمع الثورات الشعبية ٠٠ ومئات من الجرائم الجديدة أضافها صدام حسين الى جرائمه ضد العراق وضعب العراقي ، ليستمر حاكماً مطلقاً ٠٠ رغم كل الهزائم (١٣٣) ٠

- ويأتي القرار الأخير ٠٠ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والذي تضمن أقصى شروط الاستسلام على النظام العراقي ٠٠ والذي سوف يمتد أثره على الدولة الشقيقة والشعب الشقيق ٠٠ شعب العراق الى سنوات عديدة قادمة ٠٠ سوف يعود بالعراق الى عصور التخلف والتبعية وضعف الإرادة الوطنية والقومية ٠٠ قرار الاستسلام الأخير ٠٠ قرار الإذلال لقيادة متصلبة ومعتنة ويعتبر قرار الاستسلام هذا ترجمة سياسية للهزيمة العسكرية الساحقة التي منيت بها قوات صدام حسين خلال معارك تحرير الكويت ، وقد وافق على هذا القرار المجلس الوطني العراقي بأغلبية ١٦٠ نائباً ضد ٣٩ نائباً ، حيث أوصت لجنتا الشؤون القانونية والخارجية في المجلس الوطني العراقي ، بقبول القرار، والذي لم يكن لها خيار سوى هذا القبول وذلك الاستسلام ، وقد تضمن القرار مطالبة العراق بتسليم كافة أسلحة الدمار الشامل للجهات الدولية لتدميرها ، مع إلزام الحكومة العراقية بدفع تعويضات لكل المتضررين ممن غزو الكويت لفى قرار وُصف بأنه أطول وأكبر قرار في تاريخ مجلس الأمن والفق المجلس بأغلبية كبيرة على مشيوع القرار المقدم للمجلس بشأن انتهاء حرب الخليج والذي ينص على ترسيم الحدود بين الكويت والعراق من خلال الاتفاق الموقع بينهما في أكتوبر ١٩٦٣ ٠

وطلب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يُعد خطة لوروية لوضع وحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في منطقة تمتد لمسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت على أن تقدم للمجلس لاعتمادها خلال ثلاثة أيام ٠

(١٣٤) د / زكريا حسين أحمد - مقال في مجلة الدفاع ، العدد رقم ٥٧ ، ابريل ١٩٩١ ، ومجلة النصر ، العدد رقم ٧١٣٠ يونيو ١٩٩١ ٠

- وقد اتخذ مجلس الأمن قراره بأغلبية ١٢ صوتاً ضد صوت واحد - كوبا - وامتناع اليمن والاكوادور عن التصويت واشترط المجلس لوقف إطلاق النار أن يمثل العراق لمدة شروط ٠٠ من بينها أن يدمر العراق جميع محتويات ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وأن يتعهد بعدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية وأن يخضع جميع ماله من مصاد يمكن استعمالها في إنتاج أسلحة نووية للمراقبة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تحتفظ بها لديها وتزيلها ٠
- وأكد مجلس الأمن في قراره التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، ويحيط علماً بالنية التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمتعاونة مع الكويت على إلغاء وجودها العسكري في العراق في أقرب وقت ممكن ٠
- كما يؤكد المجلس على ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق في ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة ويطلب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في الخطر الموقع بينهما في بغداد في أكتوبر ١٩٦٣ م ، بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف بالأمور ذات العلاقة المشتركة ٠
- ويطالب مجلس الأمن السكريتر العام للأمم المتحدة بأن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتعيين الحدود بينهما وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك في غضون شهر واحد.
- كما يطلب المجلس من السكريتر العام أن يقدم - في غضون ثلاثة أيام إلى مجلس الأمن للموافقة بعد التشاور مع العراق والكويت - خطة للنشر الفوري لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة ميناء عبد الله ومنطقة موزعة السلاح تنشأ بموجب هذا القرار لمسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت ، وأن يقدم السكريتر العام إلى المجلس بصفة منتظمة تقريراً عن عمليات وحدة المراقبة وبصفة فورية إذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة ، وينص القرار على أنه بمجرد أن يخطر السكريتر العام المجلس بتحقيق انتشار وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستهب الظروف اللازمة للدول الأعضاء المتعاونة مع الكريست كما تنهى وجودها العسكري ٠
- ويدعو القرار العراق إلى أن يؤكد من جديد - دون أي شرط - التزامه بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخائفة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البيولوجية وتدمير تلك الأسلحة ٠
- وينص القرار على قبول العراق - دون أي شرط - القيام تحت إشراف دولي بتدمير وإزالة جميع ما لديه من أسلحة كيميائية وبيولوجية وما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع بالإضافة إلى تدمير جميع القذائف التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومتراً والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها ٠
- كما ينص القرار على قيام العراق في غضون ١٥ يوماً من اعتماد هذا القرار بتقديم بيان إلى السكريتر العام للأمم المتحدة بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ويوافق على إجراء تفتيش عاجل عليها في المواقع ٠
- ويقوم السكريتر العام خلال ٤٥ يوماً من صدور هذا القرار وبالتشاور مع الحكومات المعنية وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بوضع خطة وتقديمها للمجلس للموافقة عليها لتشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف ويتخلى العراق لهذه اللجنة عن حيازة جميع هذه المواد وذلك لتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف بما في ذلك منصات إطلاقها ٠



- ويوافق العراق - دون أى شرط - على عدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أى منظومات فرعية أو مكونات أو أى مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بذلك .
- وأن يقدم العراق الى السكرتير العام أو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون ١٥ يوماً من اعتماد القرار إعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ، وأن يُخضع جميع ماله من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للطاقة الذرية لكي تحفظ بما لديها وذلك بمساعدة اللجنة المختصة .
- ويطلب القرار من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجرى فوراً عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة ، وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة تفصيلاً دقيقاً على القدرات على القدرات النووية للعراق وأن يضع خطة لتقديمها الى مجلس الأمن في غضون ٤٥ يوماً تدعو الى تدمير جميع المواد النووية المذكورة سابقاً أو ازلتها أو جعلها عديمة الضرر وأن يتم تنفيذ الخطة خلال ٤٥ يوماً من موافقة المجلس عليها .
- ويشير القرار الى أن هذه الاجراءات تقتل خطوات نحو هدف انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية .
- ويطلب القرار من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقدم الى مجلس الأمن تقريراً عن الخطوات المتخذة لتيسر اعادة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق بما في ذلك وضع قائمة بأى ممتلكات تدعى الكويت عدم اعادتها أو عدم اعادتها سلمية .
- ويؤكد من جديد مسؤولية العراق عن أى خسائر مباشرة أو ضرر مباشر بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية أو أى ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركائها نتيجة الغزو العراقي للكويت ويؤكد القرار بطلان تصريحات العراق في ٢ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغاء ديونه الأجنبية ، وبأن القرار على انشاء صندوق لدفع التعويضات والشاء لجنة لإدارة الصندوق .
- وبأن القرار على استمرار جميع الدول في فرض حظر على تصدير السلاح والعتاد الحربي الى العراق سواء بالبيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى بما في ذلك جميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية ، وما يوجه منها للقوات شبه العسكرية وقطع الغيار والمكونات ووسائل انتاج هذه المعدات .
- ويشمل هذا الحظر أيضاً تصدير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية بالصواريخ بعيدة المدى والمساعدة في انتاجها سواء بتقديم الأفراد أو التدريب أو خدمات الدعم التقني .
- وبهذا القرار ، تستمر قصة التحار دولة ، بقيادة غير مسؤولة ، بشكل يدعو الى الاشفاق على شعب العراق الذي قهلهت أوصاله ، ودب الضعف في كيانه ، وقدمته الجبهات التقسيم الى دويلات وعميمات ، دولة شيعية في الجنوب ترتبط مذهبياً على الأقل بايران ، ودولة كردية في الشمال قبل نحو تركيا ، ودولة سنية في بغداد محاصرة ومعزولة ، إضافة الى الحزام الأمني الذي يمتد بعمق ١٠ كيلومترات على امتداد الحدود العراقية - الكويتية ، طبقاً للقرار الأخير .

#### ● محادثات صلفوان :-

- في الساعة الحادية عشر مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٩١ حينما تقرر وقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة السابعة والدقيقة العشرون يوم ٢٨ فبراير ، تحركت احدى الفرق المدرعة الأمريكية التابعة للفيلق السابع الى قاعدة صفوان

الجوية التي تقع على مسافة ٣٥ كيلومتراً من البصرة والذين كيلومتر من الحدود الكويتية - العراقية لتأمين المنطقة التي اختارتها القيادة الأمريكية لعقد الاجتماع بين القادة العسكريين الذي نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ وصرفوا هي إحدى مدن الجنوب العراقي - شمالها الرميثة وطريق أم قصر ونهر الفرات وعلى مقربة من مدينة البصرة ثاني المدن العراقية ٦

- وقد تمحّدت الساعة العاشرة صباح ٢ مارس ١٩٩١ موعداً لعقد ذلك الاجتماع ثم تأخر يوماً واحداً ليتم يوم ٣ مارس ، ذلك الاجتماع الذي وصفه الأمير خالد بن سلطان بقوله " ينبغي أن تعتبر اليوم يوماً تاريخياً " وفي الساعة الثامنة والنصف يوم الاجتماع هبطت مجموعة من طائرات الشينوك الأمريكية ، وقسم مجموعة من المهندسين الأمريكيين باعداد وتجهيز مكان اللقاء .
- وفي الساعة التاسعة والنصف هبطت مجموعة من طائرات الشينوك تحمل الجنرال لورمان شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان واللواء جابر خالد الصباح نائب رئيس الأركان الكويتي وممثل عن القوات المصرية وممثل عن القوات السورية .
- وفي الساعة الحادية عشرة الا عشر دقائق وصل الوفد العراقي المكون من ثمانية ضباط وكان في استقباله الجنرال لورمان شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان ، وبعد أن تعرضوا لعملية تفتيش من القوات الأمريكية التي تسيطر على قاعدة صفوان ورافقت الوفد العراقي ثلاث دبابات وطالوتان من طراز أباتشي .
- وقد كان الوفد العراقي خالياً من الشخصيات العسكرية المعروفة حيث كان يرأسه الفريق سلطان هاشم أحمد ، وقد اكتفى الجانب العراقي بتحديد أسماء الوفد ورتبهم دون الإشارة إلى المناصب التي يتولونها ، ولقد لوحظ أن الوفد العراقي دخل إلى مكان الاجتماع ومعه ملفات حمراء تحمل خرائط للألغام والشراك الخداعية في الكويت ومياه الخليج .
- ولقد التحت الجلسة الأولى في الساعة ١١,٣٤ الحادية عشرة وأربعة وثلاثون دقيقة بالتوقيت المحلي ، وفي البداية تحدث الفريق سلطان رئيس المفاوضين العراقيين موجهاً حديثه للجنرال شوارسكوف باللغة العربية . حيث قال : " نأسف على التأخير لقد وجدنا صعوبة في الوصول الى هنا ، فكثير من الطرق دُمرت وقواتكم تقيم كثير من الموانع على الطرق ، فقد أخطأنا مرات عديدة في الوصول لنقط مشاهدة " وبعد ساعتين انفض الاجتماع وأدى فريق المفاوضين العراقيين التحية العسكرية للجنرال شوارسكوف الذي رد التحية ، وتوجه معه الفريق خالد بن سلطان للمنصة التي أعدت للمؤتمر الصحفي ليود على تساؤلات الصحفيين - وقد اكتفى الوفد العراقي بالرد على سؤال واحد ، حول ما اذا كان الاجتماع قد توصل إلى شيء . فقال الفريق سلطان بالانجليزية "OF COURSE" بالطبع" وبدأت على الجنرال شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان ، السعادة وهما يتحدثان إلى الصحفيين بعد نهاية الاجتماع (١٣٤) .
- ومن دراسة مدار في ذلك اللقاء التاريخي الذي عُرف باسم " محادثات صفوان " والذي انعقد في الساعات الحرجة ، حيث حمل وفد الائتلاف الدولي لتلك المحادثات تعليمات القيادة السياسية السعودية بضرورة معاملة الجانب العراقي

(١٣٤) مجدى شندى ، أسرار عاصفة الصحراء، الملف السياسي، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، ص ٢١٣ ، عام ١٩٩٠

باحترام ، وذلك من أجل عدم الاساءة للجيش العراقي الذى أقحم عنوة فى حرب ثانية مدمرة بعد حربه الأولى مع ايران ، وقد التزم جانب الائتلاف بتعليمات القيادة السياسية السعودية ، وعلى ضوء ذلك لم يُسجل محضر المحادثات السرية أية إشارة فيها اساءة الى الجانب العراقى ، بل على العكس تماماً ، فرغم أن الجانب العراقى وقع اتفاقية استسلام ، الا أنه روعى استخدام عبارة " وقف اطلاق النار " كعتوان لهذا اللقاء .

● وعلى ضوء ما تم عرضه وفى اطار الهدف الذى تحدد لهذا اللقاء وهو مناقشة وقرار الشروط اللازمة لضمان استمرار وقف العمليات الهجومية من جانب قوات الائتلاف الدولى والكيفية التى يمكن بها تنفيذ تلك الشروط التى تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ، يمكن القول أن ذلك الاجتماع .

● قد اشتمل على مناقشة ست نقاط أساسية .

أولها - أسلوب تبادل الأسرى بين الجانبين والاتفاق على موعد اطلاق سراحهم بالطريقة التى تلائم هيئة الصليب الأحمر الدولى وفى المواعيد التى تراها مناسبة لذلك وفى أى مكان يناسبها .

ثانيها - أسلوب تسليم الرهائن المحتجزين من المدنيين والعسكريين واعتبارهم من أسرى الحرب وتكليف الجانب العراقى بتقديم بيان باسماء أولئك المحتجزين " . وقد اتفق فى هذا الشأن بأن يقدم العراق قائمة تتضمن اسماء الأسرى من العسكريين والمدنيين والصحفيين ، وفقاً لما تنص عليه اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ م ، وأن يتم التنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولى على أن يتم تبادل الأسرى فوراً " .

ثالثها - تقديم بيان بالمفقودين - وهم الأفراد الذين فقدوا فى ميدان القتال دون ان يكون معروفاً - هل هم أسرى أم قتلوا ممن يمكن التعرف علي هويتهم ، على أن يتم تحديد مكان دفن الأفراد مجهولى الهوية للجانبين بالتنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولى .

رابعها - تقديم معلومات موقعة على خرائط توضح أماكن الألغام التى قام العراق بزرعها فى أرض الكويت وفى المياه الإقليمية الكويتية أو فى المياه الدولية للقيام بتنظيفها منها إضافة الى مواقع أى ذخائر كيميائية أو بيولوجية أو نووية مخزنة داخل الكويت الى جانب أى ذخائر أخرى من أى نوع .

خامسها - الاتفاق على التدابير التى تضمنت وقف اطلاق النار بين الجانبين مع الاتفاق على المناطق المطلوب إخلاؤها كاجراء أمضى ليس له علاقة برسيم الحدود بين العراق والكويت والذى يقرره مجلس الأمن الدولى - إضافة الى الاتفاق على النقاط التى تمنع سوء الفهم والتى قد ينتج عنها استمرار الاشتباك بنوع الخطأ .

سادسها - الموافقة على استخدام الطائرات الملبوكوبتر غير المسلحة لنقل المسنولين العراقيين عبر الطرق والجسور غير الصالحة نتيجة أعمال القصف الجوى لقوات الائتلاف الدولى .

#### ● إنعكاس عمليات الخليج على الاقتصاد العراقى :-

● أن مغامرة الغزو العراقى لدولة الكويت قد امتدت آثارها الى أبعاد اقتصادية بالغة الخطورة على العراق والأمة العربية والمنطقة كلها ، وإذا حاولنا تتبع هذه الأبعاد على العراق لانا نجد ان هذا الخطر يتمثل فى المعاناة الراهية التى يعيشها وسوف يعيشها الشعب العراقى ، وخاصة أن إجماع العالم على محاصرة العراق بمنعه من ضخ البترول عبر الأنابيب عبر كل من تركيا والسعودية ، كذلك فرض حصار فى مياه الخليج حول موانئه يمنع ما يخرج منها ، وما

سوف يصل إليها ، الأمر الذي رأى المراقبون السياسيون أنه سبب كساداً داخلياً لن يستطيع العراق تعويضه لسنوات قادمة خاصة مع استمرار ذلك الحصار لشهور متتالية والخطر لسنوات متتالية .

• كما أدى الإجماع الدولي الى عزل العراق بصورة مخجلة ، لم يستطع معها تقديم أية مبررات منطقية لفض هذه العزلة ، حتى مع محاولات استمالة أية دولة للتعامل معه في أزمته ، والتي انعكست بصورة حادة على الموقف السياسي العراقي الذي لم يجد من عون دولي لتعزير موقفه لأنه هو المعتدى ، وهو الغازي ، وهو اغتال لأرض الغير بالقوة ، وهو ما رفضته الجماعة الدولية بأسرها .

• وقد امتد هذا الخطر على العراق من خلال الإجماع العالمي على فرض الحصار الاقتصادي عليه ، الأمر الذي انعكس بصورة حادة على الشعب العراقي حيث توقفت مشروعاته ، وتجمدت خططه التنموية التي كانت تستهدف التعويض عن سنوات حربه مع إيران والتي استفادت بدورها الكثير من امكانيات العراق وموارده على امتداد ثمان سنوات ، فضلاً عن المعونات والقروض التي تلقاها من كل الدول العربية ودول العالم ، تلك الرؤية لأبعاد الخطر الذي حاق بالشعب العراقي والذي انعكست أبعاده على المنطقة العربية بأكملها ، مما شكل وما زال يشكل أعظم المخاطر التي تعرضت لها الأمة العربية منذ الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية (١٣٥) .

• وعلى طريق إحكام الحصار الاقتصادي العالمي للعراق ، فقد أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وإيطاليا ودول السوق الأوروبية المشتركة فرض عقوبات اقتصادية على العراق بتجميد جميع الأرصدة والممتلكات العراقية في البنوك لديهم ووقف كافة الصادرات العراقية للولايات المتحدة .

• ومن جانب آخر جمدت الولايات المتحدة وفرنسا والمجلترا وسويسرا جميع الأرصدة والممتلكات الكويتية لمنع أي نظام تابع في الكويت من تحويل الأرصدة الكويتية لمصالحها ، كما زاد ضغط فرض العقوبات الاقتصادية من مختلف دول العالم ، كما أعلنت ألمانيا حظر مرور أي بضائع أو أسلحة نووية تمر عبر أراضيها للعراق . كما أوقف الاتحاد السوفيتي ( السابق ) صادراته من الأسلحة النووية والمعدات العسكرية الأخرى إلى العراق رداً على غزو القوات العراقية للكويت ، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقف استيراد البترول العراقي ، فقد كانت تقوم بشراء ٢٠٠ ألف برميل من البترول الخام من الكويت في اليوم الواحد ، بينما كانت تقوم بشراء ما يتراوح بين ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف برميل يوميا من العراق .

• هذا ومن المعروف أن العراق والكويت كانتا تنتجان حش الاناج الكلي لمنظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " كما تعد العراق من أبرز دول المجموعة حيث تصل حصة انتاجها اليومي ٣,١٤ مليون برميل يوميا وهو ما يعادل الناج إيران ويأتي في المرتبة الثانية بعد حصة المملكة العربية السعودية وتبلغ حصة انتاج الكويت ١,٥ مليون برميل يوميا .

كما أعلنت اليابان أنها لن تبني فرض عقوبات اقتصادية على العراق الا اذا اقتضت الضرورة ، ولكنها اذا اضطرت الى ذلك فأنها ستقوم بوقف استيراد البترول من العراق ، ومن المعروف أن اليابان تستورد أكثر من ٨٠ % من البترول العراقي .

(١٣٥) مرفأ الحصري - مجلة الأهرام الاقتصادية - الصادرة بالقاهرة - عدد ٦ أغسطس ١٩٩١ م

٥. وعن انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق برز الأثر البالغ الخطورة خاصة في مجال المواد الغذائية ، ووفقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة العالمي " الفاو " فإن العراق كان يستورد ما يقرب من ٥/٤ ( أربعة أخماس احتياجاته ) من الغذاء (١٣٦) ،

فالعراق كان يستورد سنويا حوالي ثلاثة ملايين طن حيوب من عدة دول على رأسها الولايات المتحدة وكندا وإستراليا ، كما ذكرت جريدة " فرانكفورت " الألمانية أنه وفقا لما أعلنته وزارة الزراعة الأمريكية ، فإن مخزون الحبوب في العراق عند بدء الغزو في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، كان يكفي العراق لثلاثة أشهر فقط ، أما بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى ، فقد ذكر اتحاد الشرقيين الأوسط والأوسط في مدينة هامبورج ، ان استمرار المقاطعة اذا استمرت فإنها ستشكل تهديدا حقيقيا للعراقيين .

ووفقا لما نشرته الجريدة الألمانية ، فإن ما خفف من أثر ذلك التهديد على العراق هو حصولها على احتياجاتها من الأردن ، وبالذات من ميناء العقبة .

● من ناحية أخرى هناك تركيا التي كانت قد وافقت على العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق ، إلا أنها تشرك معه في حدود طويلة يصعب معها عملية المراقبة ، وذلك قد فتح بابا أمام العمليات التجارية غير المشروعة عن طريق هذه الحدود ، خاصة وأنها كانت بمثابة اغراء كبير لسائقي سيارات النقل في تركيا والذين تأثر نشاطهم بدرجة كبيرة منذ الحرب العراقية - الإيرانية .

● هذا وقد جاء تبني مجلس الأمن الدولي قراره بفرض العقوبات التجارية والمالية والعسكرية الشاملة على العراق لعدم التزامه بتنفيذ قرار المجلس رقم ٦٦٠ الداعي الى الانسحاب الفوري والغير مشروط للقوات العراقية من الكويت - جاء القرار ٦٦١ والذي اعتمدته المجلس بـ ١٣ صوتاً وامتناع عضوين " كوبا واليمن " عن التصويت ، والذي نص على امتناع جميع الدول عن أى عمليات تصدير أو استيراد من العراق والكويت حتى الانسحاب التام وغير المشروط للقوات العراقية واعادة حكومة الكويت الشرعية .

● وقد شمل ذلك الحظر كل المنتجات والسلع تقريبا بما في ذلك الأسلحة ، كما تضمن القرار منع تحويل أى أموال الى العراق والكويت .

واعتبر القرار ملزما لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهذه هي المرة الثالثة في تاريخ مجلس الأمن التي يتخذ فيها قرار مقاطعة شاملة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة ، وكانت المرة الأولى ضد روديسيا عام ١٩٦٧ والثانية ضد جنوب أفريقيا عام ١٩٧٧

وجاء هذا القرار بعد خمسة أيام من القرار ٦٦٠ الذي اتخذته مجلس الأمن بعد ساعات من دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية .

● وبالنظر الى حقائق الموقف الاقتصادي في العراق نجد الآتي :-

● يعتمد الاقتصاد العراقي الموجه مركزيا اعتماداً كبيراً على البترول الذي يمثل ٩٥ ٪ من عائدات العملة الأجنبية ، وقد أدت الحرب العراقية - الإيرانية والانفاق العسكري عليها الى استنزاف الاقتصاد وخلق عبء مديونية ثقيل يمثل في ٤٥ مليار دولار مديونية العراق لدول غير عربية ، وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي تحول الى قطاع

(١٣٦) شهرة الزمان - مجلة الأهرام الاقتصادية - المصادرة بالقرار - عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٠ م .

خاص في عام ١٩٨٧ ، فان عملية التنمية استمرت تتعرض للتعطيل بسبب نقص الأيدي العاملة وزيادة الملوحة في الأراضي الزراعية ، وحالات هجرة المزارعين من موطنهم الأصلية نتيجة برامج الإصلاح الزراعي والمزارع الجماعية التي نفذت سابقا ، ويشتمل القطاع الزراعي على حوالي ٣٥ ٪ من اجمالي الأيدي العاملة ، الا أنه ينتج أقل من ١ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، أما القطاع الصناعي الذي يشتمل على ٣٠ ٪ من القوى العاملة فانه يعاني من قيود مالية شديدة ، وقد أدى التشفش الشديد الى هبوط معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير في الأعوام الماضية ، بحيث أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١٩٠٠ دولار سنويا

- تكاد جميع قطاعات الاقتصاد العراقي تعتمد على الاستيراد الذي وصل حجمه الى ١٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، وتقتل الواردات حوالي من ٧٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من استهلاك الطعام العراقي ، علما بان واردات الطعام العراقية وصلت ٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، ويعتمد القطاع الحديث في الاقتصاد العراقي بشكل خاص على استيراد الآلات والخدمات والسلع المصنعة من جميع الأنواع للحفاظ على مستويات التشغيل .
- وتعتبر الكيماويات المنتجة في الخارج عنصراً أساسيا في محطات تحلية المياه و معامل تكرير البترول
- وتقتل أزمة الأيدي العاملة مشكلة أساسية في التنمية الاقتصادية العراقية ، إذ ان الجيش العراقي البالغ عدده مليون فرد يمثل ٢٥ ٪ من قوة العمالة ، وهناك ٢,٢ مليون رجل لائقين للخدمة العسكرية من بين ٤ مليون رجل تشملهم شريحة السن ١٥ - ٤٩ سنة ، وهناك ٢١,٠٠٠ رجل آخرين يصلون الى سن ١٨ سنة كل عام .
- وتعتبر العمالة الأجنبية عنصراً حيويا في الاقتصاد العراقي تنزايد أهميته كلما أستدعي مزيد من العراقيين الى الخدمة العسكرية بالقوات المسلحة ، وقبل الغزو العراقي للكويت كان العمال الأجانب يمثلون ربع قوة العمالة العراقية ، وتشغل العمالة الأجنبية التي تتألف أساسا من عمال عرب ، وظائف في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي ، الا أن معظمها يعمل في الحرف اليدوية كعمالة شبه ماهرة ، والعمالة الأجنبية تمثل عنصرا هاما بشكل خاص في الجهود العراقية الرامية الى التحايل على حظر واردات الطعام الى العراق ضمن العقوبات الاقتصادية .
- فقد حل الأجانب محل العراقيين الذين هجروا الحقول الزراعية بأعداد كبيرة خلال العقد الماضي للبحث عن وظائف أكثر عائدا في المناطق الحضرية ، ولا يمثل الأجانب القوى الضاربة في الاقتصاد العراقي من حيث العمالة فقط ، ولكنهم يوفرن للعراق أيضا الخبرة التي ساعدته على الاحتفاظ بمعدلات الانتاج على مدى الأعوام الأخيرة ، وان كانت هذه المعدلات قد تناقصت في تلك الفترة وعلى ذلك فقد تأثر الناتج الحاصل الزراعي نتيجة لرحيل أعداد كبيرة من العمال الأجانب من العراق .

وعلى ضوء حقائق الموقف الاقتصادي العراقي يمكن القاء الضوء على أثر العقوبات الاقتصادية على العراق من خلال الآتي :-

- الطعام ، لقد بدأ الغزو العراقي للكويت وكانت مخزونات المواد الغذائية الأساسية طبق لتقديرات الخبراء تكشفى لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وخاصة في ضوء سياسية الحصص التموينية والاجراءات الحكومية الأخرى التي استهدفت خفض الاستهلاك والحفاظ على المخزون ، ومن هنا فقد بدأت أزمات اختفاء الدقيق البلدي من الأسواق، كما أصبحت سياسة التسعير للسلع الأساسية هي السيف المسلط على رقاب الشعب نتيجة الندرة الملحوظة فيها ، ومع استمرار ازدياد الأسعار في السوق الرمادية نتيجة لعدم تناسب العرض مع الطلب على أصناف الطعام الأساسية .

• الزراعة ٥٥ ٪ يمثل الانتاج الزراعى العراقى ١٥ ٪ من احتياجات الاستهلاك العراقى ، ومع رحيل العمالة الأجنبية - فقد تعطل جنى الفواكه والخضروات الى جانب تعطيل زراعة الحاصلات في توقيتاتها ، كما أن الامداد الأردنى يمكن أن يضيف من ٥ ٪ الى ٧ ٪ فقط من المطالب العراقية في مجال الزراعة وبالتالي يمكن تصور الوضع حاليا داخل العراق نتيجة العقوبات الاقتصادية •

• الصناعة ٥٥ ٪ لقد انعكس نقص المواد الخام والخبرات الأجنبية والمعدات وقطع الغيار على تعطيل بعض الصناعات الحيوية ، ورغم أن جهود الحكومة موجهة بشكل مكثف للحفاظ على الصناعات الاستراتيجية ومن هنا فقد كانت باقي الصناعات المتأثرة الأخرى أكثر القطاعات تأثرا بالعقوبات الاقتصادية •

• القطاع العسكرى ٥٥ ٪ لقد كان القطاع العسكرى أكثر القطاعات تأثرا على الإطلاق ، فالى جانب النقص في بعض أصناف قطع الغيار الرئيسية وبصفة خاصة قطع غيار الطائرات ووسائل الدفاع الجوى ، إلا أن القرار ٦٨٧ الذى صدر عقب الهزيمة العراقية وما فرضه من قيود على القدرات التسلحية الى جانب تقليص القدرة الصنعية الحربية خاصة في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والصاروخية الى جانب تدمير مخزونات العراق منها ، قد أفقد العراق لسنوات طويلة قادمة من كافة المقومات التى يمكن أن تعيد للقطاع العسكرى فاعليته في العراق •

• النقل ٥٥ ٪ إن النقص الحاد في المواد الخام نتيجة العقوبات الاقتصادية قد ألقى بظلال على اعاقلة انتاج بعض الأنواع الخاصة والحيوية من الوقود والزيوت والشحومات مما انعكس بشكل فاعل على امكانيات وقدرات وسائل النقل العراقية •

• التمويل ٥٥ ٪ يمثل التمويل مشكلة أساسية للعراق ، حيث ركزت العقوبات الاقتصادية على إيقاف جميع عائدات العراق ، وجذدت جميع الأموال العراقية والكويتية ، عدا ما تم الاستيلاء من أموال وذهب من بنك الكويت • وبحساب مصروفات العراق العسكرية فإن أقل تقدير لها إنما كانت بمعدل ٤٥٥ - ٥٥٠ مليون دولار شهريا ، يدخل ضمنها مرتبات الضباط والجنود ومصروفات التحركات والصيانة والانتاج الحربى الحلى ، وقد احتاج ذلك فقط الى حوالى ٢٤ مليار دولار للاتفاق على الجهود الحربى خلال فترة ماقبل تحرير الكويت •

فإذا أضفنا أن العراق كان ينفق على استيراد المواد الغذائية حوالى ٣ مليار دولار سنويا ، وتقدير مبدئى فلو أنه تمكن من استيراد حوالى ٢٥ ٪ فقط من احتياجاته فإنه سيحتاج الى حوالى ٤٥٠ مليون دولار اضافية ، وبالتالي فإن التقدير بأن مصادر التمويل العراقية المتوفرة قبل بدء العقوبات الاقتصادية كانت تكفى لفترة ستة أشهر فقط ، وليس هناك من أمل في وجود مصادر أخرى نتيجة لأن التركيب التمويلى يعتمد على البترول فقط، الى جانب أن الموقع السياسى والجغرافى للعراق ضعيف جدا بالنسبة لفرض الحظر ، حيث أمكن التحكم العسكرى في مخارج التصدير في تركيا وينبع والبصرة ، الى جانب أن الدول المؤيدة للعراق ضعيفا اقتصاديا جميعها ولا يمكن أن تقدم مساعدة فعالة له عدا ليبيا التى تستطيع تقديم المساعدة بطريقة محدودة جداً •

#### • تخطيط البنية الاقتصادية :-

• وهكذا تبرز الانعكاسات السلبية على الاقتصاد العراقى ٥٥ ٪ ويمكن القول بأنه اذا سلمنا بحقيقة هذه البنية الاقتصادية للعراق قد استنزفتها - الى حد كبير - حرب الثمان سنوات مع إيران ، لأدركنا مقدار الخسارة الاضافية التى لحقت بها من جراء عمليات الخليج منذ الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وما أعقبها من تداعيات ، وقد ترتب على تحطيم

هذه البنية تراجع ملحوظ في وضع العراق كاحدى القوى العربية الكبرى - بل وكاحدى القوى الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط - المؤثرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

وهذا يفسر سعى العراق الى الالتزام الكامل بكل ما صدر من مجلس الأمن من قرارات خاصة معاونه للجبان الفنية المشكلة من مجلس الأمن لتدمير مخزوناته السليحية وقاعدته الصناعية العسكرية سعي الى تخفيف حدة تلك العقوبات والسماح له ببيع جزء من بترول له لتغلب على مشكلة التمويل التي ألقت بظلالها الكثيفة على كسل أوجه الحياة في العراق .

تلك كانت بعض ملامح الصورة التي عكستها قرارات العقوبات الاقتصادية وما فرضته من معاناة على شعب العراق .

### ثالثا : انعكاسات الأزمة على دول الخليج :

● الانعكاسات على دولة الكويت :

● في أعقاب تحرير الكويت ظلت الكويت تمر بنوع من التوتر وعدم الاستقرار ارتباطا بتأثيرات وتناجج الاحتلال العراقي وأعمال القتل والتحرير ، وقد تأثر الموقف في الكويت بمجموعة من الظروف والعوامل كان أهمها ما لحق بمشآت البنية الأساسية والجهاز الإداري للدولة من تدمير مع وضوح عجز الحكومة في تعاملها مع هذه النتائج ( اقتصاديا وإداريا ) فضلا عن تردى الأوضاع الأمنية .

### وقد اتسم الموقف الداخلي :

شهدت الجبهة الداخلية نوعا من التوتر وعدم الاستقرار كأحد النتائج المباشرة للغزو العراقي وأعمال القتل والتحرير الكويت شملت أبرز هذه الملامح الآتي :

● استمرار تدهور الوضع الأمني ( وجود كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات مع المواطنين - تعدد حوادث الانفجارات الناتجة عن الألغام والشراك الخداعية ، واحتمال وجود دور لبعض العملاء العراقيين وراء هذه الانفجارات - انتشار حوادث السلب والنهب والسرقة للحصول على الاحتياجات الأساسية - استمرار أعمال تصفية الحسابات مع العناصر التي تعاونت مع قوات الغزو - تواجد محدود نسبيا لأفراد الشرطة ) ، مع استمرار القصور في الخدمات الأساسية للمواطنين ، واستمرار فرض الرقابة على وسائل الاعلام ، بالإضافة الى تصاعد نشاط ومظاهر المعارضة الداخلية ، كما ظهر ما سمي تنظيم الضباط الأحرار ٠٠٠ ( من ضباط القوات المسلحة المشتركين في مقاومة الغزو العراقي / يطالبون بتقديم كبار المسؤولين للمحاكمة لتفاسحهم عن أداء واجبهم وفرارهم مع بؤادر الغزو العراقي - تخلى أسرة الصباح عن الحكم ) ، وكذا حركة الثاني من أغسطس ( المرابطين " الصامدين " وهى الفئة التي ظلت تحت الاحتلال / يطالبون بتعديل الدستور وإلغاء احتكار السلطة وتوفير مبدأ المساواة بين جميع المواطنين مع تشكيل حكومة انتقالية و إنشاء مجلس أعلى لقيادة القوات المسلحة لاعادة بنائها - سرعة اجراء الانتخابات التشريعية ) بالإضافة الى بعض الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى ( حركة المنبر الديمقراطي - التيار الاسلامي السلفي - اتحاد طلبة جامعة الكويت - قائمة الاتحاد الاسلامي - القائمة الاسلامية الحرة - الجبهة الديمقراطية العلمانية - الحركة الدستورية الاسلامية - الإخوان المسلمين - جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر / المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية ) ، وكذا بعض الفئات الأخرى ( المثقفين / يطالبون بتقليل أعداد الشيوخ من التشكيل الوزاري وإتاحة الفرصة أمام العناصر الشابة والمتفهمة لأوضاع البلاد - ممثلي الغرف التجارية / يطالبون بتقليل سيطرة أبناء الشيوخ على وكالات الصناعة والتجارة ) .



- وعلى الرغم من أن مطالب الأحزاب المعارضة تشتمل في مجملها على صيغة سياسية إلا أنها في النهاية تعبر عن أهداف كل فئة على حدة .

وتبرز أهمية تنظيم الضباط الأحرار من امكانية تأثيره على تطورات الموقف الداخلي خلال الفترة التي أعقبت عمليات الخليج على ضوء ارتباط أعضاؤه بالقوات المسلحة الكويتية .

- وقد ظهر في ذلك الوقت اتجاه الحكومة الكويتية الى ابعاد الفلسطينيين من الوظائف المدنية والعمل على تقليص وجودهم في الكويت (يعرّد أن عدد الفلسطينيين لسن يزيد عن ١٠٠ ألف فرد ) من خلال :

- الاعلان عن فتح سجلات بوزارة الداخلية لطلب مغادرة البلاد لهايا ، مع عدم تمكين من غادروا أثناء الغزو من العودة وفتح مساكنهم وتأجيرها مع عدم التدخل لدى ملاك العقارات الذين يهددون المستأجرين الفلسطينيين بالقاء أنالهم حالة عدم دفع الاجار ، ومنع غالبية الفلسطينيين من العودة الى أعمالهم وبصفة خاصة الأماكن الخاصة بالوزارات ووظائف التدريس بالمدارس .

- بالإضافة الى ما تمثله فئة الكويتيين بدون جنسية من مشاغل لأجهزة الأمن الكويتية حيث أخذ عليهم المخاطرهم في صفوف الجيش الشعبي الذي كونه العراق بالكويت كقوة محلية موالية ، وأن غالبيتهم ظهرت الغزو العراقي منذ البداية ، مع اقام العديد منهم بممارسة التجسس لصالح العراق خلال خدمتهم بالجيش الكويتي ، وفي اطار مواجهة هذا الموقف اتخذت الحكومة الكويتية العديد من الاجراءات التي قفد الى السيطرة على الموقف الداخلي من جانب واحواء العناصر المعارضة من جانب آخر أبرزها : الاعلان عن موعد الانتخابات العامة في خريف ١٩٩٢ وتوجيه الدعوة لعقد المؤتمر الوطني ، مع القيام بعملية مواجهة شاملة لموقف الجنسيات المختلفة داخل الكويت ومن بينها فئة "البدون " من حيث :

تعاملوا مع القوات العراقية خلال الغزو من عدمه ، ودرجة الولاء ومدى الاحتياج الى هذه الجنسيات وطبيعة العمل ( ١٠٠٠ ) وفي اطار سعيها بالآ يتواجد على أراضيها أي فرد بدون جنسية والعمل على توفير الخدمات الأساسية من الكهرباء والمياه والمواد الغذائية ١٠٠ للمواطنين مع تشكيل لجنة متابعة أوضاع الأسرى الكويتيين بالعراق وصرف منح ومعاشات لأسر الشهداء و صرف منح للكويتيين الذين أقاموا بالبلاد خلال فترة الغزو . اسقاط الديون عن كافة المواطنين الكويتيين ، اعادة فتح المدارس والاعلان عن استئناف الدراسة بالجامعات ، بالإضافة الى وضع خطة العودة للكويتيين خارج البلاد ومنحهم تذاكر عودة مجانية .

#### • تأثير الموقف الاقتصادي للكويت :-

تأثر الموقف الاقتصادي الكويتي بشكل مباشر نتيجة الخسائر الفادحة الناجمة عن إشعال معظم آبار البترول خلال عملية التحرير ( ٧٣٢ بتر ) ، وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة لاطفاء هذه الآبار ( الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا - اليابان - ١٠٠٠ ) إلا أنه لم يتم اطفاء هذه الآبار الا أوائل عام ١٩٩٢ وقد تكلفت عملية اطفاء آبار البترول المشتعلة مليار دولار تقريبا ، ولقد نجحت الكويت في استئناف تصدير البترول مرة ثانية ( تم تصدير الشحنة الأولى حوالي ٢٦٠ ألف طن يوم ٢٧ / ٧ / ٩١ وتصدير الشحنة الثانية يوم ٦ / ٨ / ٩١ ) حيث قدر انتاج الكويت من البترول في أعقاب التحرير بـ ١١٥ ألف برميل يوميا من الآبار الواقعة في الأراضي الكويتية بالإضافة الى ٨٥ ألف برميل يوميا من المنطقة الخائدة مع السعودية من أصل مليون برميل / يوم كانت تنتجها الكويت قبل حرب الخليج كما سعت الكويت للحصول على قروض مالية تقدر قيمتها بـ ٣٣ مليار دولار لتمويل عملية إعادة البناء .

### ● التأثير على الموقف السياسي للكويت :-

جاء التحرك الكويتي على الصعيد السياسي في اطار حركة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وتأثيرها على المستويين الداخلي والخارجي أو لتطوير علاقاتها مع باقي الدول بما يخدم دورها في الترتيبات الأمنية والسياسية التي يتم التنسيق بشأنها لتخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار في المنطقة ، وفي هذا الاطار وقعت الكويت اتفليتين مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق حقها كدولة ذات سيادة في ابرام اتفاقيات ثنائية مع أى دولة وبما يحقق لها تأمين حدودها السياسية ضد أى اعتداءات خارجية ، ، ، فضلا عن أنه لا يتعارض مع تعديل اتفاق دمشق بشأن الترتيبات الأمنية ( حق الدول الخليجية في عقد اتفاقيات ثنائية مع أى طرف آخر ) .

- اتفاقية مدفا ١٠ سنوات تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بتوفير الحماية للكويت ، ، وافق المجلس الوطني عليها
- وقد تم عرضها على الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت للتصديق عليها .
- اتفاقية تنفيذية لتقنين التواجد العسكري الأمريكي بالكويت وأسلوب استخدام القوات الأمريكية للتسهيلات الممنوحة لهم .

في أعقاب الأزمة حدث تقارب الى حد ما في العلاقات بين الكويت وإيران حيث كان لكل طرف أهدافه . . . الكويت . . . ورقة ضغط سياسية ضد النظام العراقي . . . إيران . . . محاولة إيجاد دور لها في الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج . . . وما زال العراق يمثل مصدر التهديد الرئيسي للكويت في ضوء استمرار احتفاله بالتفوق من ناحية واستمرار صدام حسين على رأس النظام البعثي في السلطة من ناحية أخرى ، وان كان من المستبعد قيام العراق بعمل عسكري مباشر ضد الكويت ويمكن أن يتم ذلك بشكل غير مباشر وتمثل امكانية التهديد العراقي غير المباشر في :

- إثارة القلاقل الداخلية لزعزعة استقرار وسيطرة نظام الحكم بدعم المعارضة .
- تنفيذ عمليات تخريب وازهاق ضد الأهداف الحيوية منفردا أو بالتعاون مع منظمات إرهابية أو دولية .

### ● التأثير على الموقف العسكري للكويت :-

وقد تمثل في إعادة بناء القوات المسلحة أحد مجالات الاهتمام لدى الحكومة الكويتية ، بهدف بناء قوات مسلحة قوية تتناسب مع طبيعة التهديدات وحجم العدائيات بالمنطقة ، وكأحد الدروس المستفادة من حرب الخليج ، وعلى الرغم من أن امكانيات الكويت الاقتصادية ( خاصة بعد نجاحها في اطفاء العديد من آبار البترول المشتعلة وبسوء تصدير البترول مرة ثانية ) تمكنها من الحصول على نوعيات متطورة من التسليح ، الا أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على امكانيات هذه القوات :-

- عدم توفر الكوادر اللازمة للعمل على مثل هذه النوعيات المتطورة من التسليح (استخدام -صيانة) .
- طبيعة الفرد الكويتي ( يميل الى الرفاهية وليس لديه الاستعداد لتحمل طبيعة الحياة العسكرية )
- ضعف المستوى العلمي للقادة والضباط على كافة المستويات .

كما تم إحالة عدد من كبار الضباط بالجيش الى التقاعد مع تعيين رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، ويأتي ذلك بهدف امتصاص ردود الفعل السلبية داخل القوات المسلحة تجاه بعض القيادات الكويتية خلال الغزو العراقي ، كما اتجهت الكويت الى الاستعانة بالولايات المتحدة في اعداد وتدريب القوات المسلحة الكويتية ، وفي مجال الجهود الكويتية للحصول على نوعيات متطورة من التسليح فقد حصلت على عدد من الطائرات من طراز إف - ١٨ ، كما تم عقد صفقة مع الولايات المتحدة بـ ٥ مليار دولار تشمل دبابات وعربات مدرعة وقطع مدفعية وصواريخ

مضادة للدبابات ، فضلا عن خبراء للتدريب والصيانة ، بالإضافة الى احياء صفقة المراج ٢٠٠٠ مع فرنسا ، وعقد صفقة مع بريطانيا لبناء منظومة الدفاع الجوى .

#### • الانعكاسات على الموقف الداخلى لباقي دول الخليج :-

• اتسم الموقف الداخلى لدول الخليج بصفة عامة بحالة من الاستقرار النسبى من خلال سيطرة أنظمة الحكم وحرصها على استيعاب واحتواء أى مظاهر يمكن أن تؤثر على حالة الاستقرار والسيطرة على الموقف .  
كما ساعدت القدرات الاقتصادية لهذه الدول فى تحقيق قدر وافر من الرخاء ولبية المطالب الأساسية لخطط التنمية الطموحة والارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين وهو الأمر الذى زاد من الولاء لأنظمة الحكم والائتلاف حولها .  
وبالرغم من ذلك فقد بدأت بعض الأوساط داخل دول الخليج فى أعقاب الأزمة فى المطالبة بتطبيق الديمقراطية والمشاركة فى الحكم ( الكويت - السعودية ) وأن برز سرعة تحرك أنظمة الحكم لاحتواء هذه المطالب وحصر التشارها .

ويمثل التوازن الديمقراطى بين مواطنى دول الخليج والوافدين إليها أحد المشاكل التى استحوذت عل اهتمامات وجهود أنظمة الحكم خلال هذه المرحلة فى محاولة للتغلب عليها .

• ولقد شهد الموقف الداخلى نوع من التوتر بالرغم من الاجراءات التى اتخذها الحكومة الكويتية للتغلب على الظروف والعوامل المؤثرة على استقرار الموقف ( الاسراع فى اعادة البناء - التجارب النظرية مع مطالب المعارضة - محاولة التغلب على مشكلة الجنسية ) .

#### • الانعكاسات على الموقف الاقتصادى :-

• تأثر الموقف الاقتصادى لدول الخليج بشكل مباشر منذ بداية الغزو العراقى للكويت ارتباطا بالمساهمة فى تكاليف الحرب من ناحية وما لحق بقطاع البترول من خسائر من ناحية أخرى .  
ومن أبرز ملامح الموقف الاقتصادى لدول الخليج ما يلى :-

• لجوء السعودية الى الاقتراض لأول مرة فى تاريخها ٠٠ قدر حجم الاقتراض الداخلى ٢,٥ مليار دولار لمفاوضات مع بعض البنوك الدولية للحصول على قروض تبلغ قيمتها ٦ مليار دولار .  
• حرص السعودية على الإبقاء على مستوى الانتاج الحالى من النفط ( ٨,٥ مليون برميل يوميا ) مع عدم زیلدة سعر البرميل عن ١٨ دولار .

• اعلان دول مجلس التعاون الخليجى عن عدم قدرتها على منح الكويت الكمية التى تطلبها من النفط ( حيث كانت تحتاج الكويت الى ١٠٠,٠٠٠ برميل يوميا لانداعاش اقتصادها حتى تسعيد منشآتها كلاءها الاناجية .  
• سعى الكويت للحصول على قروض مالية تقدر قيمتها بـ ٣٣ مليار دولار لتمويل عملية اعادة البناء ٠٠ (بـبلغ عدد آبار البترول المشتعلة ٧٣٢ بئرا تتكلف عملية اطفالها حوالى مليار دولار ، اكتمل اطفالها مع أوائل عام ١٩٩٢ ) .

• نجاح الكويت فى استئناف تصدير البترول مرة ثانية ( تم تصدير الشحنة الأولى / حوالى ٢٦ ألف طن يوم ٢٧ / ٧ / ٩٩ وتصدير الشحنة الثانية يوم ٦ / ٨ / ٩٩ ) حيث قدر انتاج الكويت من البترول فى أعقاب التحرير بـ ١١٥ ألف برميل يوميا من الآبار الواقعة فى الأراضى الكويتية بالإضافة الى ٨٥ ألف برميل يوميا من المنطقة الخايدة مع السعودية من أصل مليون برميل / يوم كانت تنتجها الكويت قبل حرب الخليج .

- **الانعكاسات على الموقف السياسي :-**
- شهدت منطقة الخليج خلال تلك الفترة عدة تحركات من جانب دول المنطقة إما لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وتأثيراتها على المستويين الداخلي والخارجي أو لتطوير علاقاتها مع باقي الدول بما يخدم دورها في الترتيبات الأمنية والسياسية التي تم التنسيق بشأنها لتخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار في المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عامة ومن هذا المنطلق وفي اتجاهات حركة هذه الدول نجد أن الدول الخليجية قد تبنت موقفا جديدا من موضوع الترتيبات الأمنية يختلف كلياً عما جاء باعلان دمشق ويعتمد أساساً على تنمية القدرات الدفاعية الخليجية في إطار تصور شامل يركز أساساً على المساعدة الدولية ( الولايات المتحدة - بريطانيا - ٠٠ مع ترك الحرية لكل دولة خليجية لعمل ترتيبات أمنية خاصة بها في إطار ثنائي مع من تراه من دول الائتلاف ( غربية - عربية ) مع الأخذ في الاعتبار أن يظل اتفاق دمشق هو الواجهة العربية التي تتحرك منها هذه الدول مع مصر وسوريا ( دول اعلان دمشق ) في إطار عربي عام - فضلاً عن عدم اغفال الدور الإيراني في هذه الترتيبات ٠٠ على ألا يشمل ذلك المجال العسكري ( وجهة نظر السعودية ) مع إمكانية التنسيق والتعاون في المجالات الأخرى خاصة الاقتصادية ٠
- **وفي إطار هذا التصور كانت حركة هذه الدول كالآتي :-**
- توقيع الكويت اتفاقيتين مع الولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لما سبق ايضاحه ٠
- اتفاقية مدتها ١٠ سنوات تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بتوفير الحماية للكويت ٠٠ وافق المجلس الوطني عليها، وقد تم عرضها على الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت للتصديق عليها ٠
- اتفاقية تنفذية لتفنين التواجد العسكري الأمريكي بالكويت وأسلوب استخدام القوات الأمريكية للتسهيلات الممنوحة لهم
- وقد تردد في أعقاب أزمة الخليج اتفاق كلا من السعودية والولايات المتحدة على أسس الترتيبات الأمنية ومنها ٠٠
- تكثيف التواجد البحري - المناورات المشتركة بما في ذلك الانزال البحري - تعزيز المهمات العسكرية - نقل القيادة والسيطرة للقوات البرية من تامبا بولاية فلوريدا الى دولة البحرين ٠
- التنسيق من خلال رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي ( ٢٧ - ٢٨ / ٨ / ١٩٩١ ) في مسقط للباحث حول سبل تعزيز التعاون العسكري بينهم وتكوين قوة خليجية مشتركة جديدة تحمل محل قوة درع الجزيرة تناسب مع طبيعة التهديدات بالمنطقة وحجم العدائيات المتوقعة ٠
- **واستمرت مصادر التهديد الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في الآتي :-**
- **العراق :**
- ❖ حيث ظل يمثل أحد مصادر التهديد الرئيسية لهذه الدول بصفة عامة ، وضد الكويت بصفة خاصة ، في ضوء استمرار احتفاظه بالفوق مقارنة بالقدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من ناحية ، واستمرار صدام حسين على رأس النظام البعثي في السلطة من ناحية أخرى ٠
- ❖ وفي التقدير أن التهديد العراقي بشكله التقليدي ( العمل العسكري المباشر ) يعد غير وارد في ضوء نتائج الأزمة وما ترتب عليها من أوضاع اقليمية ودولية وبقي له امكانية التهديد غير المباشر من خلال الآتي :-
- اثارة القلاقل الداخلية لزعزعة استقرار وسيطرة نظام الحكم بدعم المعارضة ٠

- تنفيذ عمليات تخريب وازهاق ضد الأهداف الحيوية منفردا أو بالتعاون مع منظمات ارهابية اقليمية أو دولية .
- كما أوضحتنا .

#### إيران :

- تعتبر ايران أحد التهديدات الرئيسية لمنطقة الخليج لما لها من تطلعات للسيطرة ولايات نفسها كقوة اقليمية .
- بالإضافة الى احتلالها لجزر الامارات العربية ( طناب الصغرى و طناب الكبرى وأبو موسى ) .

#### اليمن :-

- وتمثل اليمن أيضا مصدر تهديد رئيسي لأمن واستقرار دول الخليج بصفة عامة ، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة وذلك على ضوء التفوق العددي والعسكري مقارنة بدول الجوار فضلا عن وجود قاعدة لدى دولة اليمن بحقها التاريخي في بعض المناطق التي تسيطر عليها كل من السعودية ( جيزان ونجران ) وسلطنة عُمان ( منطقة ظفار ) .

- وتمثل التهديدات في الآتي :-

- تهديد الملاحة النفطية بمنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر ( تتحكم في مضيق باب المندب ) .
- استمرار مطالبتها لكل من السعودية وسلطنة عمان للأراضي المستولى عليها لما يتوفر بها من ثروة بترولية .
- احتمال قيامها بأعمال تعرضية ضد بعض الأهداف الاقتصادية في المناطق الحدودية .
- تشجيع عناصر المعارضة داخل دول الخليج على استخدام العنف السياسي لزعزعة الاستقرار الداخلي لتلك الدول
- أعمال الاضطرابات التي قد تحدث من العاملين المدنيين بدول المنطقة بهدف التأثير على الاستقرار الداخلي لهذه الدول

#### الانعكاس على الموقف العسكري :-

- ارتباطا برغبة دول مجلس التعاون الخليجي في تنمية قدراتها الدفاعية كأحد الدروس المستفادة من حرب تحرير الكويت .
- كانت حركة هذه الدول في اتجاه إعادة بناء قواتها المسلحة وتنمية قدراتها القتالية بما يتماشى مع طبيعة التهديدات وحجم العداليات بالمنطقة .

وعلى الرغم من أن الامكانيات الاقتصادية لهذه الدول تمكنها من الحصول على نوعيات متطورة من التسليح ، إلا أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على امكانية بناء قوات مسلحة قوية قادرة على التعامل مع أى متغيرات تطرأ على الساحة منها :-

- عدم توفر الكوادر اللازمة للعمل على مثل هذه النوعيات المتطورة من التسليح ( استخدام - صيانة - ١٠٠٠ ) .
- استمرار الاعتماد على الخبرات الأجنبية للعمل في صفوف قواتها المسلحة ،
- عدم التجانس داخل القوات المسلحة لهذه الدول على ضوء تعدد الخبرات الأمر الذي يؤثر على مستوى كفاءتها وعدم وضوح عقيدة قتالية تتناسق مع نظم التسليح المتعددة .
- ضعف المستوى العلمى للقادة والضباط على كافة المستويات .
- طبيعة الفرد بدول الخليج ( يميل الى الرفاهية وليس لديه الاستعداد لتحمل طبيعة الحياة العسكرية)

وفي إطار خطة التطرين التي تنتهجها الدول الخليجية :

- وجهت القيادة العامة للقوات المسلحة في دولة الإمارات نداء الى المواطنين للتطوع في صفوف الجيش وودعهم بمبريات عالية ( لا تطبق الامارات نظام التجنيد الاجباري ) ، كما أتاحت الفرصة أيضا للنساء للتطوع في الجيش
- تردد أن قوات الدفاع القطرية تعاني من الآثار السلبية الناتجة عن انهاء خدمة الفلسطينيين والأردنيين الذين كانوا يتحملون العبء الأكبر في الجيش القطري ، وهناك عدم القبال من القطريين على التطوع ، وفي حالة التقسيم للتطوع يوقع المتطوع على ١٢ سنة خدمة القوات المسلحة القطرية .
- تعاني الكويت صعوبات كثيرة في توفير العدد اللازم للتجنيد حيث مازال التجنيد الإلزامي يتوقف على الانتهاء من التعليم ومستوى الدراسة ، تصل مدته حتى ٢٤ شهرا ، وتمثل الصعوبة في ذلك نتيجة القرار الذي صدر بقصر الخدمة بالقوات المسلحة على الكويتيين ، حيث كان من المستهدف الوصول بحجم القوات المسلحة الكويتية الى ٢٥ ألف فرد ، ويقدر عدد قطاع البالغين بحوالي ١٦٠,٠٠٠ فرد وهو ما يمثل أساسا ضعيفا للأعداد المطلوبة .

### • انعكاسات أزمة الخليج على دول المغرب العربي :-

#### • تأثير وانعكاسات الأزمة على الموقف الليبي :

أسفر موقف ليبيا شبه المتوازن من الأزمة عن الآتي :

- أبرزت الأزمة وتداول القيادة الليبية لما نوع من الارتياح الشعبي ( حيث وجد البعض في الأزمة فرصة لصرف نظر

أمريكا عن ليبيا - استحسان موقف القيادة في تمسكها بسياسة مع الموقف المصري) .

#### • انعكاسات الأزمة على المغرب والعوامل التي أثرت على تحركه :-

- تزايد علاقات المغرب مع كل من السعودية ودول الخليج (هدف مغربي ثابت) .

- تزايد علاقات المغرب مع الولايات المتحدة والغرب .

- تأثيرات سلبية على الاقتصاد المغربي تتمثل في الآتي :

- توقف امدادات المغرب من البترول العراقي (تقل ٥٥% من احتياجات المغرب) .

- خسائر تقدر بحوالي ٤ مليون دولار سنويا نتيجة لارتفاع اسعار البترول (كحد ادنى)

واستمر الموقف المغربي من الأزمة بنفس ملامحه الرئيسية في ضوء ما يحقق ذلك من إيجابيات تتجاوز السلبات مع الاشتراك في الجهود العربية بما يحقق للمغرب اهدافه .

- وتمثل تأثيرات وانعكاسات الأزمة على الموقف التونسي في الآتي :

- تأثيرات سلبية للأزمة على الموقف الاقتصادي :

توتر العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ( لوحث أمريكا بوقف اتفاقية المعونة الغذائية) ، اهتزاز مصداقية تونس على المستوى العربي .

صعوبة التجارب مع مطالب تونس من الموانئ التي ستقدم للدول المتضررة من الأزمة إقتصاديا .

تراجع لسياسة شعبية النظام رغم محاولته التجاوب مع الرأي العام .

#### • كما تمثلت تأثيرات الأزمة وانعكاساتها على الجزائر فيما يلي :

تأثيرات إيجابية على الموقف الاقتصادي (زيادة عائدات البترول بحوالي ٤,٥ مليار دولار سنويا)

احتفاظ الجزائر بهامش مناسب من حرية الحركة تجاه كافة اطراف الأزمة .

الاحتفاظ بمصادقية علاقاتها الإقليمية والدولية .

تزايد التوتر بين الحزب الحاكم وكل من حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ واجيد بن بيلال في ضوء ما يمثلته تحركاتهم من مزاحة للموقف الرسمي للدولة .

توتر داخل مراكز صنع القرار في ضوء موقف رئيس الوزراء والمتناقض مع موقف وزير الخارجية (لكل منهما علاقات خاصة بالرئيس الجزائري ) .

#### • وجول تأثير وانعكاسات الأزمة على موريتانيا برز الآتي :

- تزايد العلاقات مع العراق على حساب تراجع علاقات موريتانيا على المستوى العربي .
- تأثيرات سلبية على علاقات موريتانيا مع الولايات المتحدة والغرب .
- مؤثرات تعكس احتمال توقف الدعم الخليجي والسعودي لموريتانيا .
- تأثير سلبي على موقف موريتانيا في الراجح من السنغال في ضوء موقف الأخيرة من الأزمة (تأييد الموقف السعودي وارسال قوات لها ) .

#### • رابعاً : انعكاسات عمليات الخليج على الأمن القومي المصري :

• كان لعمليات الخليج انعكاساتها المباشرة على الأمن القومي المصري سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو العسكرية ، جاءت نتيجة لما شهدته المنطقة في أعقابها من متغيرات ارتبطت بالأحداث الإقليمية .

• وتمثلت تلك المتغيرات في الآتي :-

- لقد كان الغزو العراقي للكويت وموقف الائتلاف الدولي في ظل الشرعية الدولية ضد العراق ، وتحطيم البنية الأساسية وقدراته العسكرية ، وما استتبع ذلك من عقوبات وقيود على تلك القدرات وبشكل تراجع معه حسابات موازين القوى بالمنطقة بعد أن كان قوة إقليمية ذات ثقل اقتصادي وعسكري وسياسي في أعقاب انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية ، أثره في اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح إسرائيل ، بما ينعكس على الأمن القومي المصري .
- كما أن تبني دول الخليج لمفاهيم أمنية تقوم على الارتباط بالدول الغربية الكبرى والقوى الدولية الأخرى أو حماية الاستقرار والأمن بها ضد أي تهديدات خارجية في نفس الوقت الذي جاء فيه تجارب تلك الدول الغربية والقوى الإقليمية المعتدلة على هذا الصعيد ، أثره أيضا على الأمن القومي المصري .
- توحيد دول الخليج لسياستها وما يتوافق مع أهداف ورغبات الدول الغربية والولايات المتحدة تجاه معظم القضايا الدولية والإقليمية ( مسيرة السلام في الشرق الأوسط - الموقف في الصومال - دعم التحولات في روسيا ودول أوروبا الشرقية ١٠٠ ) يؤثر على مرونة الموقف المصري تجاه القضايا الإقليمية .
- تأثر علاقات دول الخليج مع الأطراف العربية والإقليمية الأخرى سلبا وإيجابا على ضوء موقف تلك الأطراف من الغزو العراقي للكويت ومصالح الولايات المتحدة مع تلك الأطراف وتأثيرت معه بشكل رئيسي الجهود المبذولة على صعيد ضم الصف العربي .
- إعادة دول الخليج لحسابات حركتها تجاه إيران مع تبني مواقف تقوم على الانتراب الحذر بغرض الاحتواء ومن خلال الاحتفاظ بعلاقات جيدة معها وبما يحد من الحركة الإيرانية التي تهدف إلى نشر الفكر والأيديولوجية الثورية في دول المنطقة يؤثر على الدور المصري بالمنطقة .

- بروز وتنامي أنشطة التيار الاسلامي المتطرف وظهوره بشكل مباشر في كل من سلطنة عمان والسمودية مع تزايد الأصوات المعارضة للتواجد العسكري الغربي في المنطقة وفي ظل الممارسات القمعية لبعض أنظمة الحكم ، إضافة الى الدعم الذى تلقاه تلك الأنشطة من بعض القوى الاقليمية والجماعات الخيرية الأهلية ، وفي اطار تحقيق أهدافها الاستراتيجية ينعكس سلباً على الأمن القومى المصرى .
- سعى دول الخليج للاحتفاظ بعلاقات جيدة مع تركيا باعتبارها الدولة الاسلامية الاقليمية التى يمكن أن تحدث نوع من التوازن مع ايران بعد غياب العراق مؤقتاً عن الساحة الاقليمية وفي اطار حفظ التوازن لتركيا بسبب دورها الإيجابي في أزمة الخليج ، وهو ما زاد من الثقل التركى على الساحة العربية والخليجية بما ينعكس على إقل الدور المصرى .
- التحولات الخليجية على الصعيد الاقتصادى وما صاحبها من مظاهر يمكن ابرازها على النحو التالى :
- تراجع صال المدخل القومى من البترول على الرغم من زيادة معدلات انتاجه لتعويض حصة العراق، وبسبب تحمل دول مجلس التعاون للعبء الأكبر من تكلفة الحرب ، ولا سيما مع انخفاض أسعار البترول عالمياً .
- تراجع خطط التنمية تأثراً بزيادة الانفاق على التسليح .
- تقليص حجم وميزات العمالة الأجنبية والعربية .
- تراجع حصة دعم الدول العربية والاسلامية من صندوق الدعم الخليجى ، بسبب النقص في واردات الصندوق الناتجة عن اشتراك الدول الخليجية .
- معارضة النظام العراقى لتهديد الكويت والدول الخليجية كنوع من الضغط عليها وعلى الجماعة الدولية للنظر في رفع أو تخفيف العقوبات المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٠
- وبالتالي فقد انعكست تأثيرات عمليات الخليج على أمن مصر القومى كالاتى :-

#### ● سياسياً :-

- كان طبيعياً أن تكون أول هذه الآثار هو موقف مصر من مجلس التعاون العربى ، التى ترددت الإنباء عن انسحاب مصر منه (١٣٧)، وقد عكس تباين المواقف بين أطراف المجلس من الغزو العراقى الى جهوده ، بشكل طرح تساؤلاً عن جدوى المجلس في ظل غياب صيغة الحوار بين أطرافه مع تصاعد الأزمة . نتيجة لما اتخذته مصر من موقف رافض للغزو ، وقد استمرت حالة الجمود بالنسبة لحركة المجلس وقيامه بأى دور فعال .
- ظهور قوى اقليمية بالمنطقة تعارض أهدافها مع التحرك المصرى في الخليج والمنطقة العربية بوجه عام ( ايران - تركيا - اسرائيل ) .
- ارتباط دول الخليج بالدول العربية والقوى الدولية ، والاعتماد عليها فيما يتعلق بالبعد الأمنى وانعكاسات ذلك على الدور المصرى كأحد القوى الاقليمية المعنية بهذا البعد من جهة ، وتأثر الثقل السياسى والعسكرى بذلك من جهة أخرى .

(١٣٧) نقي د / حلمى غير الأمين العام للمجلس هذا الادعاء مؤكدا حرص مصر على الاستقرار



## • عسكريا :-

التوجه الخليجي للتسلح الغرب أفقد مصر سوقا هاما كانت تطلع اليه لتصريف منتجاتها العسكرية .  
زيادة حجم الصعوبات أمام توجهات احياء الهيئة العربية للتصنيع ( خاصة بعد تنازل السعودية والامارات وقطر عن حصتها في الهيئة واعتبارها هيئة مصرية ١٠٠% فضلا عن الحد من فرض تنشيط التصنيع الحربي المشترك بين مصر وبعض الدول الخليجية في اطارها الثنائي ، هذا إضافة الى منالسة الخبرات العسكرية العربية والآسيوية العاملة بـدول الخليج على حساب الخبرات المصرية في هذا المجال .

## • إجتماعيا واقتصاديا :-

### • على الصعيد الإجتماعي :-

لقد تركت أزمة الخليج العديد من الآثار السلبية ،يمثل في ضياع حوالي ١٠ مليارات دولار<sup>(١٣٨)</sup> موارد ومدخرات موجودة بالفعل بالمصارف والصناديق الكويتية وضعها المصريون العاملون بالكويت . كذلك الديون العراقية لمصر وبلغت مستحقات المصريين بالعراق واستكمالا للخسائر يأتي في مقدمتها إيرادات قناة السويس وقدر الخفاز عائدها بمحوالي ١٥ بالمائة وكذلك موارد السياحة والتي تشكل السياحة العربية أكثر من ٥٠ بالمائة من اعداد السائحين . في نفس الوقت الذي يعود فيه أكثر من نصف مليون مصري تقريباً من الخليج ، وفي وقت تعاني فيه مصر من البطالة ، بما يستتبعه ذلك من آثار إجتماعية ، وهو ما يلقي بـعزيم من الأعباء على الاقتصاد المصري ،

### • وعلى الصعيد الاقتصادي :-

- تراجع الموقف الاقتصادي لدول الخليج وتأثيرات ذلك على موقف العمالة المصرية بـتلك الدول ، التي بدأ تقليصها ( الامارات - السعودية - الكويت ) وبما يشكل أحد العوامل السلبية المؤثرة على الدخل القومي المصري من جهة ، وتزايد معدلات البطالة الداخلية من جهة أخرى .
- تقليص حجم الاستثمارات الخليجية ، وانعكاس ذلك على الجهود المصرية لاستقطاب تلك الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة .
- اعداد الدول الخليجية لمشروعات التعاون الاقتصادي مع اسرائيل في ظل المناخ المنتظر للسلام في المنطقة وانعكاس ذلك على علاقات مصر الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول لاسيما مع تنامي هذا التعاون .
- تباينت انعكاسات الغزو العراقي على الاقتصاديات العالمية من منطقة إلى أخرى ، ومن دولة إلى أخرى طبقا للارتباطات الاقتصادية والسياسية المختلفة بمنطقة الخليج ولاشك ان الاقتصاديات العربية بشكل عام هي أكبر الاقتصاديات التي تحملت خسائر الاجتياح العراقي للكويت والاقتصاد المصري بشكل خاص تعرض لضربات قاسية وخسائر جسيمة ستكون لها آثار حادة على الصحة الاقتصادية والاجتماعية المصرية بشكل عام ولـيما يلـبس عرض لانعكاسات الغزو العراقي على الاقتصاد المصري من خلال ثلاثة محاور أساسية :
- الأول : يتمثل في الأثر على ميزان المدفوعات المصري من خلال رصد المؤثرات الموقعة سواء سـالبة أو إيجابية في جانب المتحصلات والتحويلات في المعاملات الجارية وسيتم التركيز على إيرادات قناة السويس . والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج - وصادرات البترول .

<sup>(١٣٨)</sup> التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السـمية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

الثاني: يتمثل في الأثر على سوق العمل المصري من خلال رصيد العمالة العائدة وحجمها وكيفية استيعابها وأثارها النهائية على المتغيرات في سوق العمالة المصري .

الثالث: نعرض الأثر على الاستثمار والادخار في مصر من خلال رصيد الاستثمارات الجديدة إلى مصر، وأيضاً رصيد خسائر مصر المثلة في انخفاض المدخرات وقيمة العملات العربية على المدخرات المصرية .

### ● الأثر على ميزان المدفوعات :-

يعاني ميزان المدفوعات المصري من عجز مزمن ومتزايد إذ سجل رصيد المعاملات الجارية والتحويلات لميزان المدفوعات عام ١٩٨٨/٨٧ عجزاً قدره ٥٤٤,٦ مليون دولاراً<sup>(١٣٩)</sup> وقد تدهورت حصة الصادرات المصرية من السلعتين الرئيسيتين وهما: القطن والبترو. فالأول وعلى الرغم من ارتفاع أسعاره العالمية للباله حوالي ٣٠% إلا أن العام ١٩٨٩/٨٨ شهد تدهوراً شديداً في محصول القطن المصري نتج عنه انخفاض حجم الصادرات من القطن المصري أدى إلى انخفاض قيمة المصدر منه . وشهد سوق البترول المصري انخفاضاً في الكميات المصدرية وأسعار التصدير نتج عنها انخفاض في حصة الصادرات من البترول بين عامي ١٩٨٨/٨٧ و ١٩٨٩/٨٨ بحوالي ٣٠% وكان لذلك الأثر المباشر على زيادة العجز في ميزان المعاملات الجارية والتحويلات ، فعلى الرغم من الزيادة في حصة رسوم قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج والبنود الأخرى إلى جانب المتحصلات بين عامي ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ التي وصلت إلى ٦٢٨ مليون دولار إلا أن المتحصلات والتحويلات شهدت عجزاً قدره ١٠٠,١ مليون دولار هذا بالإضافة إلى ارتفاع في قيمة المدفوعات قدره ٨١٢,٢ مليون دولار بين العاملين المذكورين وعلى ضوء ما سبق نجد أن ميزان المدفوعات المصري يعاني من عجز نتيجة لتدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات الناتج عن الزيادة في حجم الواردات وعجز الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات عن تعويض الزيادة في قيمة الواردات ، ولبيان مدى التأثير ميزان المدفوعات نتيجة لتأثير الغزو العراقي على بعض البنود الهامة في الميزان وهي السياحة ، وصادرات البترول وقناة السويس وسوف نعرض لكل بعد على حده فيما يلي :-

### ● السياحة :

يحتل الدخل من السياحة المرتبة الرابعة في إجمالي متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات المصري عام ١٩٨٩/٨٨ حيث تأتي تحويلات العاملين المصريين بالخارج في المرتبة الأولى بإجمالي قدره ٣٥٣٠ مليون دولاراً أمريكي بنسبة ٢٩,٨% من إجمالي المتحصلات والتحويلات ، وتأتي حصة الصادرات في المرتبة الثانية بإجمالي قدره ٢٥٤٥,٩ مليون دولار بنسبة ٢١,٥% وفي المرتبة الثالثة نجد رسوم قناة السويس بإجمالي قدره ١٣٠٦,٧ مليون دولار بنسبة ١١% وأخيراً السياحة في المرتبة الرابعة بإجمالي قدره ٩٢٠ مليون دولار بنسبة ٨% وقد اهتمت مصر في الآونة الأخيرة بتنمية مواردها من السياحة بهدف زيادة الموارد من النقد الأجنبي للمساهمة في سد ارتفاع دخل السياحة من ٣٧٩,٦ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٦ (بنسبة ٣,٧% من إجمالي المتحصلات والتحويلات) إلى ٩٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ (بنسبة ٨% كما ذكرنا انقفاً) واحتلت المركز الرابع في حجم الدخل بعد أن كانت في المركز السابع (مع زيادة كل بنود المتحصلات والتحويلات).

(١٣٩) نفس المصدر السابق .

ويتضح مما تقدم مدى أهمية قطاع السياحة كأحد القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد المصري . الأمر الذي دفع الدولة إلى تقديم كافة التسهيلات والخدمات لت تنمية قطاع السياحة . إلا ان الغزو العراقي لدولة الكويت جعل من منطقة الشرق الأوسط منطقة تتوج بالمخاطر أثر على انخفاض ضخم في أعداد السائحين القادمين إلى مصر .  
 وطبقا للتقديرات الرسمية المصرية فان أحداث الخليج تؤثر على انخفاض حجم السياحة في مصر بنسبة حوالى ٣٥% من إجمالي الياالى السياحة المستهدفة . ويتأكد هذا من خلال إلغاء العديد من الرحلات السياحية المستهدفة والأفواج القادمة من أوروبا الغربية وأمريكا والتي تم التعاقد عليها مسبقا وتمثل نسبة الـ ٣٥% حوالى ٨,٥ مليون ليلة سياحية بما قيمته حوالى ٥٩٥ مليون دولار ، ويمثل هذا الرقم الخسارة في انخفاض عائدات السياحة المصرية نتيجة للغزو العراقي للدولة الكويت .

### ● صادرات البترول المصرى :

تدهورت حصيللة الصادرات المصرية<sup>(١٠)</sup> من البترول من ٣٣٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ٦٥١ مليون دولار عام ١٩٨٩ وقد تأثر ميزان المدفوعات بانخفاض حصيللة الصادرات البترولية ويرجع هذا الانخفاض في حصيللة الصادرات إلى تدهور أسعار البترول المصرى وانخفاض حجم الصادرات منه كما ذكرنا انفا ، وجاء تأخير العسور العراقى للكويت ايجابيا على حصيللة الصادرات المصرية من البترول فنتيجة للحصار الاقتصادى المفروض على العراق وقف صادرات البترول العراقى والكويتى والذى كان حوالى ٤,٥ مليون برميل يوميا كان له آثار على سوق النفط العالمى بشكل عام فارتفعت أسعار تصدير النفط . وكان نصيب البترول المصرى في هذه الزيادة حوالى ١٢ دولار للبرميل إذ ارتفع سعر البرميل من ١٤ دولار إلى ٢٦,٥ دولار هذا إلى جانب زيادة حجم الصادرات من البترول المصرى طبقا لتصريحات وزير البترول المصرى هيئة البترول والشريك الأجنبى بلغ حوالى نصف مليون برميل يوميا ، وذلك يؤدى إلى زيادة حصيللة الصادرات من البترول المصرى ، في حالة استمرار أسعار البترول على حالها بمقاسدار يقرب من ٥٠٠ مليون دولار وتود ان تشير هنا إلى ان الزيادة المتوقعة في حصيللة الصادرات من البترول المصرى لا تغطي الخسارة المتوقعة في حصيللة الدخل من السياحة .

### ● تحويلات العاملين المصريين بالخارج :-

تمثل تحويلات العاملين المصريين بالخارج أهم بند من بنود ميزان المدفوعات المصرى فكما ذكرنا سابقا تبلغ قيمة هذه التحويلات حوالى ٣٥٣٠ مليون دولار أمريكى بنسبة ٢٩,٨% من إجمالي متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩/٨٨ ويعتبر هذا البند في الميزان أكبر مصدر للعملة الأجنبية في مصر ، وبما لاشك فيه ان الغزو العراقى أثر على عودة العملة المصرية بالكويت والعراق والذي يبلغ حجمها طبقا لتقديرات وزارة العمل المصرية ١٧٩,٥ ألف عامل في الكويت ، وحوالى ٦٠٠ ألف عامل بالعراق ويعتبر العاملون المصريون بالكويت من أهم مصادر التحويلات نظراً لعلبة الخبراء والمستشارين والقيمين على هذه العملة الذين يتقاضون أجوراً مرتفعة وادخار مرتفع عند هذه الفئات .

والجدير بالذكر هنا انه يوجد نقص حاد في السيقات الخاصة بالتوزيع الجغرافى للتحويلات. الأمر الذى يجعل من حساب تقديرات حجم الانخفاض المتوقع في تحويلات العاملين أمراً غاية الصعوبة ، إلا ان التصريمات الرسمية المصرية تقدر حجم الانخفاض بما يتراوح بين مليار ، ومليار ونصف دولار

(١٠) نفس المصدر السابق .

### ● إيرادات قناة السويس :

تحتل المرتبة الثالثة في ميزان المدفوعات المصري من حيث قيمة الدخل من العملة الصعبة والذي يقدر بحوالي ١٣٠٦,٧ مليون دولار بنسبة ١١% من إجمالي متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩/٨٨ كما ذكرنا سابقا إلى نوعين سفن تحمل بضائع بترولية ونصيبها النسبي حوالي ٤٠% من حجم البضائع التي تمر بالقناة ، وما يناهز ٢٥% من إيرادات القناة والنوع الثاني يتمثل في البضائع غير البترولية ونصيبها النسبي حوالي ٦٠% من حجم البضائع و ٧٥% من إيرادات القناة ويعبر قناة السويس حوالي ٥٥% من البترول القادم من الخليج والذي كان حجمه في العام الماضي حوالي ٣٤ مليون طن نصيب العراق والكويت ٧ مليون طن . والسعودية ١٦ مليون طن بمعنى ان نصيب النفط العراقي والكويتي من إجمالي النفط المار لقناة السويس حوالي ٢٠,٦% تمثل ما يقرب من ٥,١% من إجمالي الإيرادات البترولية للقناة. وبإضافة السعودية تكون النسبة حوالي ٦٧,٦% من حجم البضائع غير البترولية التي تعبر قناة السويس من وإلى الخليج تقدر بحوالي ٤٤,٤ مليون طن نصيب الكويت والعراق منها حوالي ١,٢ مليون طن ، والسعودية ما يقرب من ٧,٨ مليون طن.

وعلى ضوء ما سبق نجد ان إيرادات قناة السويس تآثر نتيجة للحصول الاقتصادي على العراق وتوقف صادراتها من السلع النفطية وغير النفطية ويتضخم حجم المشكلة إذا حدث توقف تدفق البضائع النفطية وغير النفطية ول هذا الصدد تجدر الإشارة الى تصريح أدلى به الدكتور بطرس غالي لصحيفة " لوفيغارو " الفرنسية في ٢ سبتمبر ١٩٩٠ ، تعرض فيه الى نقص عائدات مصر نتيجة للغزو العراقي للكويت حيث قدّر انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالكويت والعراق بحوالي مليار دولار ، وانخفاض عائدات قناة السويس بحوالي ٤٠٠ مليون دولار ، وتقل عائدات السياحة بحوالي ٥٠٠ مليون دولار .

### ● الأثر على سوق العمل المصري<sup>(١١)</sup>:

يعاني سوق العمل المصري من أزمة حادة ، نتيجة لعدم مرونته وقدرته على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل الأمر الذي نتج عنه زيادة تراكمية في أعداد المعطلين وخطورة الموقف تتمثل في كون نسبة ٩٠% من المعطلين هم من الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وان عرجي النظام التعليمي يمثلون نحو ٧٠% منهم وكانت الهجرة الى العمل في البلدان العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص تمثل أحد النافذ التي تساهم في تخفيف حدة مشكلة البطالة ، فطبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء بلغت قوة العمل الكلية في مصر ( ١٢ سنة فأكثر ) حوالي ١٦,٢٨٤ مليون عامل ، يعمل منهم خارج مصر ٢,٦ مليون عامل بينما يوجد داخل سوق العمل المصرية حوالي ١٣,٦٧٨ مليون عامل بلغ حجم المعطلين عن العمل منهم نحو ٢,٠١١ مليون فرد بما يوازي حوالي ١٤,٧% من إجمالي قوة العمل داخل مصر ، وتمثل العمالة المهاجرة حوالي ١٦% من إجمالي قوة العمل المصرية ، و ١٩% من إجمالي قوة العمل داخل مصر .

ويتضح مما تقدم مدى حجم المشكلة التي يعاني منها سوق العمل المصري وأيضا مدى أهمية الهجرة الى الخارج واستيعاب فائض العمل المصري ، ويأتي الغزو العراقي للكويت بآثاره السلبية المتتصلة في عودة العمالة المصرية من الكويت والعراق ليضيف أعباء جديدة على سوق العمل المصري من شأنها ان تفاقم أزمة البطالة في المجتمع وتقدر وزارة القوى العاملة

(١١) إحصائيات وزارة القوى العاملة ، عن سوق العمل المصري والهجرة للعلاج ، طبعة ١٩٩٢

المصرية، العمالة المصرية في الخليج بنسبة ٥٨,٥ ٪ من اجمالي العمالة المصرية المهاجرة منها حوالي ٤٠ ٪ بالعراق ، ونحو ٣٧ ٪ بالسعودية ، وما يقرب من ١٢ ٪ بالكويت ، ٦,٥ ٪ بالامارات العربية ، و ٢,٣ ٪ بالبحرين ، و ١,٥ ٪ بقطر ، و ١,٣ ٪ بعمان ، أى ان العراق والكويت يوجد بهم نحو ٥٢ ٪ من اجمالي العمالة المصرية بالخليج اذ يقدر عددهم بمحوى ٨٠٠ ألف عامل ، ونتيجة لأحداث الخليج حدثت ظاهرة العودة الجماعية والمفاجئة للعمالة المصرية في كل من الكويت والعراق ، اذ وصل حجم العائدين خلال شهر أغسطس الى حوالى ١٨٠ ألف ، كما استمرت تيارات العودة لأغلب العاملين المصريين بالبلدين ، ولما يزيد من تفاقم الأزمة ان هؤلاء العائدين تعرضوا لفقدان مدخراتهم في بلاد المهجر نتيجة لأحداث الغزو العراقي ، فتحولوا من مصدر من أهم مصادر الدخل في مصر الى مجموعة من المشاكل والضغوط على الاقتصاد المصرى بشكل عام ، وسوق العمل المصرى بشكل خاص ، في الوقت الذى يبدو فيه صعوبة خلق فرصة عمل جديدة اذ تتطلب الفرصة الواحدة الجديدة استثمارات قدرها ٢٠ ألف جنيه مصرى .

• الأثر على الاستثمار والادخار :

• يعاني الاقتصاد المصرى من عجز في قدرته على تجميع مدخرات المصريين وتحويلها الى استثمارات تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وخير دليل على ذلك أزمة شركات توظيف الأموال وضياح مدخرات المصريين ، وقدرته تلك الشركات على تجميع المدخرات بدلا من الحكومة رجاءت أزمة الخليج لتكشف عن عجز الجهاز المصرى المصرى على تجميع مدخرات المصريين سواء العاملين بالخارج أو المقيمين ، فما ان تم الاجتياح العراقى لدولة الكويت وبدأت حسابات الخسارة الناجمة عن هذا الاجتياح ، حيث قدرت مدخرات المصريين العاملين بالكويت في البنوك الكويتية بما يتراوح بين ١٠ - ١٣ مليار دولار تم ايداعها بالدينار الكويتى ، حيث كان الدينار الكويتى كان قبل الغزو من أقوى العملات العالمية وأكثرها استقرارا بالإضافة الى ان سعر الفائدة على الدينار أعلى من العملات الأخرى .

ومن جهة أخرى فهناك خسائر أيضا تتمثل في استثمارات المصريين في الكويت والتي يصعب تقدير حجمها ، هذا بالإضافة الى الخسائر الأخرى والمتشعبة في ممتلكات المصريين في الكويت سواء عقارية أو منقولة .

• أما عن الاستثمارات الكويتية والعراقية في مصر فتقدر الاستثمارات الكويتية بنحو ٥٠٠ مليون جنيه مصرى ، والعراقية بنحو ٢٦ مليون جنيه ، وأغلب هذه الاستثمارات قائمة وتعمل بالفعل ، وهذه الاستثمارات قد لا تتأثر بشكل مباشر بأحداث الخليج ، ولكن الأمر الهام هنا الاستثمارات الكويتية على وجه الخصوص والتي كانت وهن التنفيذ ، ونذكر منها على سبيل المثال قرض من الصندوق الكويتى لتمويل البنية الأساسية لمشروع استصلاح ٤٠ ألف فدان في سيناء تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في يوليو ١٩٩٠ بمبلغ قدره ( ٧١ مليون دينار كويتى ) وتبلغ قيمة استثمارات صناديق التنمية الكويتية حوالى ١٣٠٠ مليون جنيه ، وعلى الرغم من تصريحات المسؤولين الكويتيين في ٢٨ أغسطس ١٩٩٠ بان حكومة الكويت الشرعية ملتزمة بدفع التزاماتها في الاتفاقيات الخاصة بالقروض والاستثمارات التى عقدت مع الحكومة المصرية .

• وبالرغم من الانعكاسات السلبية التى خلفتها الأزمة على مصر الا ان هناك بعض الاجبايات الاقتصادية هدفت الى تقليل هذه السلبيات ومنها :

• العمل على جذب الأموال العربية الساعية للهروب من منطقة الخليج ، كما أوضحت بعض التقارير زيادة طلبات الاستثمار الكويتى والسعودى بالقاهرة ، وازدياد الإقبال على البنوك المصرية لفتح الحسابات والودائع ، بالإضافة لارتفاع أسعار البترول . كما طلبت السعودية زيادة الحصص التصديرية مع مصر خصوصا المنتجات الغذائية والسلع

الزراعية وذلك لان وارداتها من المواد الغذائية والفواكه القادمة من الأردن وتركيا وسوريا تواجه صعوبات تتعلق بالنقل البرى عبر الحدود. وتأتى هذه الزيادات فى مقابل توقف صادرات مصر لكل من الكويت والعراق والى تقدر بحوالى ١٨٠ مليون جنيه تنقسم إلى ١٤٠,٤ مليون للعراق و٣٨ مليون للكويت. الا ان هذه الابعاء وان كانت تعمل على تخفيف الابعاء الاقتصادية الا انه مع استمرار الأزمة فلا شك انها ألزت على الاقتصاد المصرى بالكامل .

• أعلنت السعودية عن تقديم ٦٠ مليون دولار لمصر مساهمة فى عودة المصريين العائدين بالإضافة الى ١٥ مليون دولار من الجمعيات السعودية .

• فى ٢٩ أغسطس ١٩٩٠ قرر الملك فهد عاهل السعودية تقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار لمصر للمساهمة فى تخفيف المعاناة<sup>(١٢٦)</sup> .

• قررت الحكومة اليابانية مساعدة الدول المتضررة وهى مصر وتركيا والأردن بمبلغ ٢ مليار دولار منهم ٦٠٠ مليون دولار قروض ميسرة يتم سدادها على ٣٠ سنة مع فترة سماح عشر سنوات .

• فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ قدمت بلجيكا ٢٥٠ ألف دولار مساهمة فى نقل المصريين ، كما أوضح المسئولون الألمان بأنه تم تخصيص مبلغ ٦٢١ مليون دولار لمساعدة مصر .

• فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ صرح السفير المصرى فى بون ان ألمانيا الغربية وافقت على الافراج عن مليار مارك ألماني لمصر كمساعدات عاجلة منها ٧٧٥ مليون مارك فى صورة مشروعات الناجمة كانت مجمدة بسبب اتأخر فى سداد أقساط الديون ، كما وضعت حكومة بون تحت تصرف مصر مبلغ ٢٠٠ مليون مارك بدون قيد أو شرط بالإضافة الى ٣٠ مليون مارك فى صورة معونة فنية كمكفحة .

• فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ أعلن مسئول بوزارة المالية الفرنسية ان حكومته قررت تقديم ٤٨ مليون دولار لمصر لمساعدتها على مواجهة الحائزات الاقتصادية ، وأكد ان فرنسا سوف تتخذ اجراءات لتخفيف أعباء الديون المستحقة على مصر .

• فى ٢ أكتوبر ١٩٩٠ أكد وزير خارجية إيطاليا ان المجموعة الأوربية قررت توزيع ١,٥ مليار دولار على كل مسن مصر وتركيا والأردن .

• فى ٧ أكتوبر ١٩٩٠ أعلنت دولة قطر الغاء جميع الديون المستحقة على مصر وكذا المستحقة على كل من سوريا والمغرب وتونس وموريتانيا ، وتقدر ديون مصر لدولة قطر ١٠٠ مليون دولار

• فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠ تلقى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا من الرئيس بوش تضمن بالإضافة الى الغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر ، حصولها على ١,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية لا ترد ، ٨١٥ مليون دولار مساعدات اقتصادية ، ٢٠٠ مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية ، ١١٥ مليون دولار لتوفير السيولة النقدية ، وبمبلغ ما تم اسقاطه من الديون المستحقة لدول الخليج ما مقداره ٦,٦ مليار دولار

• فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠ ذكرت وزارة مساعدات التنمية الألمانية ان حكومة بون تعزم بتقديم معونة قدرها نحو مليار مارك و٦٥٧ مليون دولار لمساعدة مصر فى مواجهة الأضرار التى تعرضت لها بسبب أزمة الخليج .

<sup>(١٢٦)</sup> يوميات أزمة الخليج وموقف مصر من أزمة الخليج ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أبريل ١٩٩١

• وفي ١٣ نوفمبر ١٩٩٠ قررت بلجيكا مساعدة الدول المتضررة في أزمة الخليج وهي مصر وتركيا والأردن بمبلغ ٩٠ مليون دولار .

• هذا بالإضافة إلى ما أثبتته مصر في موقفها المبذلي لكل العالم خلال الأزمة ، قدرة ودورها السياسي والغوري .  
• لدعم الاستقرار الاقليمي والمشاركة الفاعلة الايجابية في أمنه واستقراره وأن دورها الحيوي الرئيسي في المنطقة لا يمكن إغفاله أو استبداله .

### • أثر امتداد الأزمة على الاقتصاد المصري والعربي ( البترول والعملية ) (١١٣) :-

استمرت الآثار الاقتصادية المترتبة على عمليات الخليج تلقى بظلالها على المنطقة ومصر بالذات خلال المرحلة الحالية ، ويمكن الوصول إلى تلك الآثار بتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة وخاصة انعكاسات الأزمة البترولية الحالية التي تمر بها المنطقة والعالم .

• ولزول أسعار النفط الخام في السوق العالمية " ارتفاعا وانخفاضاً " بصورة مباشرة في الأوضاع الاقتصادية المصرية والعربية ، ويرجع ذلك إلى ظروف ترتبط بواقع الاقتصاد المصري المحلي بالإضافة إلى الظروف المرتبطة بالدول العربية البترولية وفي مقدمتها دول الخليج العربي وليبيا والعراق ، وهي ظروف لا يتوقف تأثيرها على إمكانيات وقدرات المسالدة المالية والاستثمارية المباشرة لاحتياجات التنمية ومشروعاتها ولكنها ترتبط بالدرجة الأولى بما أتاحتها الظفرة البترولية في سنوات السبعينيات والثمانينيات من فرص عمل واسعة لمئات الآلاف من الأيدي العاملة المصرية ولقاعدة عريضة من الخبراء العلمية والمهنية على اختلاف درجتها وتخصصاتها .

• وفي مقدمة المظاهر الواضحة للأزمة تأثيرات انخفاض أسعار النفط الخام على الصادرات البترولية المصرية والسقي كانت تمثل في سنوات الأسعار العالمية للنفط نحو ثلثي حصة الصادرات السلعية وفي سنوات الانخفاض المعدل للأسعار كانت لا تقل عن ضعف قيمة الصادرات غير التقليدية من السلع الصناعية والزراعية .

• ويعني كل ذلك ببساطة أن صادرات البترول تمثل إحدى الركائز الرئيسية لحصيلة النقد الأجنبي للاقتصاد المصري فيما يخص عائدات التصدير للخارج وأن انخفاضها يؤثر بصورة مباشرة على حصة النقد الأجنبي واحتياطياته ، ولعل القرار المصري الأخير بإيقاف عمليات تصدير بترولها لانخفاض الأسعار بالقدر الذي لا يغطي تكاليف الانتاج ، خير دليل على عمق تأثير أسعار النفط على الاقتصاد المصري .

• ويرتبط محور الهام للمشكلة البترولية والانعكاسات على الأوضاع الاقتصادية بقضية التحويلات الخارجية من النقد الأجنبي وفي مقدمتها تحويلات المصريين العاملين بالخارج على الأخص في دول الخليج العربي وهي تحويلات شهدت بالفعل انخفاضات ملحوظة وواضحة خلال السنوات الماضية عقب حرب الخليج ودخول دولها إلى مرحلة العجز المالي في ظل التكاليف الهائلة لحرب تحرير الكويت والتي سددت من خزائن دول الخليج لصالح خزائن الانصاف الغربي وما ارتبط بها بعد ذلك من صفقات شبه اجبارية لاستيراد السلاح بعشرات المليارات من الدولارات بالإضافة للاتفاق اليومي لتمويل الوجود العسكري الأجنبي على الأرض . . وتأثير ذلك واقعيًا وعمليًا يظهر من أن تقديرات حصة تحويلات المصريين العاملين في الخارج تزيد قليلاً خلال السنوات الثلاث الماضية على ثلث حصيلتها في قمة الذروة والوفرة المالية البترولية .

(١١٣) مصر والأزمة البترولية العالمية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٣٠ / ١ / ٩٩

• ومع عمليات الخليج تم اغلاق شبه كامل لملف العمالة المصرية بالعراق وهو ملف كان ينتظر في ظل الظروف الطبيعية والعادية ومع عودة التضامن العربي في نهاية الثمانينيات أن يتحول الى أحد الملفات الحيوية والبالغة الأهمية لتصدير العمالة المصرية وزيادة تحويلاتها بصورة ملحوظة وكبيرة . وفي نفس الوقت تقريبا فان ملف العمالة المصرية مع ليبيا تعثرت تقديراته في ظل الأزمات البترولية وغير البترولية التي دخلت ليبيا الى ساحتها من أوسع الأبواب وانعكست في بعض المراحل على العلاقات المشتركة والثنائية . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتدت لتقلص من العمالة المصرية بالاردن التي تم الاستغناء عن عمالها بالخليج في ظل تأييد الأردن للعراق خلال فجرة الحرب وكذلك ما حدث للعمالة الفلسطينية نتيجة لنفس الموقف .

• ومن نتائج التراجع المتواصل لأسعار النفط عقب عمليات الخليج وتبدله المستمر خلال السنوات الأخيرة لاقل من السعر العادل فان العمالة المصرية لم تتعرض فقط لتقليص أعدادها بل تعرضت الى الأكثر أهمية وخطورة وهو ما يرتبط بتخفيض الأجور والمرتبات والمزايا المادية والعينية التي كانت تعد من قبيل الأمور البديهية لمن يعمل بالخارج على الأخص هؤلاء الذين يملكون حدا معقولا من الخبرات والمعارف والمؤهلات . وواقع الأمور أن هناك تخفيضات كبيرة في عوائد العمل بدول الخليج العربي وغيرها وبالتالي فان هناك تخفيضات كبيرة في الفوائد الحقيقية للعاملين بالخارج وبالطبع في مدخراتهم وتحويلاتهم ، وهو اتجاه لابد وأن يتعمق مع الأوضاع الجديدة لعصر الندرة المالية لهذه الدول .

• وتؤدي التقلبات الحادة والمستجدة في ملف العمالة المصرية بالخارج الى ضغوط جديدة و اضافية في توجهات توفير فرص العمل وفي نوعيات فرص العمل المطلوبة خلال الفترة القريبة القادمة ليس فقط لمواجهة العمالة العائدة ولكن أيضا لتوفير العمل اللائق للفئات التي سافرت للعمل بالخارج وتعمل في ظل ظروف وعوائد غير لائقة على الإملاق ككل المعايير وبكل الحسابات والمقاييس . بحكم أنها وصلت الى درجة وحدود استنزاف الثروة البشرية بمرية بالمقارنة بكل الحسابات وتكاليف ما أنفق عليها وما خصص لها للتعليم والتدريب والحياة وصولا الى مرحلة بذرة على العمل .

نسبة للاحتياجات البترولية المصرية وهي بكل الحسابات والمقاييس لا تعد من قبيل الاحتياجات الضخمة فان هنالك حرورة عاجلة للتطبيق الصارم لمعايير الرشد الاقتصادي في تحديد معدلات الانتاج حتى يجور الحاضر على المستقبل وحتى لا تستنزف الاحتياطيات في تصديرها بأجنس الأثمان والأسعار . وهو اتجاه دعمه الأحاديث الأخيرة عن ايقاف تصدير حصص الحكومة من التاج النفط الخام والاتجاه نحو تكرير الجزء الأكبر من الانتاج وتحويله الى منتجات بترولية تحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاد المصري ، ويمكن تصدير جانب منها للخارج وبأسعار معقولة نسبيا .

#### خامسا : انعكاسات عمليات الخليج على النظام العربي :-

وإذا انتقلنا الى المستوى العربي فقد يكون من المهم ، وقبل أن نتعرض للآثار السياسية التي أفرزتها عمليات الخليج بالنسبة للعلاقات العربية - العربية ، أن نلقى بعض الضوء على حالة النظام العربي قبل الدلاع الأزمة في الثنائي من أغسطس ١٩٩٠ ، مع الإشارة في ايجاز الى الانعكاسات على ادارة هذا النظام (الأزمة - العمليات ) المذكورة .

• حالة النظام العربي قبل الأزمة :-

المعروف ان التضامن العربي الذي تحقق أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ سرعان ما انفكت عراه ليعود ويؤكد من جديد على طبيعته الموسمية في نطاق العلاقات العربية - العربية ، وذلك بعد أقل من عامين فقط من انتهاء هذه الحرب ( الخلافات



المصرية - السورية منذ بدء محادثات فك الاشتباك بين مصر واسرائيل ) ، كما هو معلوم ، فقد بلغت حالة السردى في العلاقات العربية - العربية اقصاها بعد إقدام مصر بقيادة الرئيس السادات بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ غير أن الأوضاع أخذت تتدهأ شيئا فشيئا منذ منتصف الثمانينيات ، وأخذت الأزمة المصرية تنفجر تباعا ، وخاصة بعد انعقاد قمة عمان في عام ١٩٨٨ ، وفي ضوء ذلك ، بدأ الكثيرون في الوطن العربي أن تمة عهدا جديدا في العلاقات العربية - العربية بيسيئه الى أن يبدأ ، فنشأت تجمعات عربية اقليمية محدودة النطاق تمثلت في : مجلس التعاون البري عام ١٩٨٩ والذي ضم في عضويته كلا من مصر والعراق والأردن واليمن ، وكذا اتحاد المغرب العربي الذي ضم كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وقد سبق هذين التجمعين الاقليميين تجمع آخر نشأ عام ١٩٨١ وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، دولة الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان .

وفي ظل هذا المناخ الإيجابي كله ، حدثت أزمة الخليج الثانية ، فقد فاجأ الرئيس العراقي العالم بأجمعه بغزوه لدولة الكويت واحتلاله الكامل لكل أراضيها وإعلانه ضمها الى العراق واعتبارها المحافظة العراقية رقم ١٩ . وقد كان طبيعيا أن يكون لهذا الحدث غير المسبوق في تاريخ العلاقات العربية - العربية المعاصرة وقع الصاعقة ، وذلك لعدة أسباب :-

- فبدية أن هذا التصرف من جانب العراق قد شكل وبحق اختلالا جوهريا لنص المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية الذي يؤكد صراحة على وجوب المحافظة على استقلال الدول الأعضاء .
- أن غزو العراق لدولة الكويت قد شكل أيضا خروجا صارخا على المبدأ الذي قرره المادة الخامسة من الميثاق المذكور - وكذا المادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك - الذي يحظر اللجوء الى القوة لفض المنازعات في نطاق العلاقات العربية - العربية .
- واتصالا بالمبدأ ( سالف الذكر ) فإن الغزو العراقي لدولة الكويت المستقلة قد انطوى على خروج ظاهر على مبدأ تحريم العدوان من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى ، وهو المبدأ الذي أشارت اليه كسل من المادة السادسة من ميثاق الجامعة والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك .
- وأخيرا ، وربما ليس آخرأ ، فقد مثل هذا التصرف العراقي أيضا انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة الاقليمية الذي أوردته المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ، والذي يعتبر أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات فيما بين الدول العربية .

#### ● الآثار السلبية لعمليات الخليج على النظام العربي :-

بصفة عامة مثلت الأزمة خطرا شديدا وغير مسبوق بالنسبة للنظام العربي ، والواقع ، أن كون هذا الخطر غير مسبوق اغما يعزى الى حقيقة أن الأزمة قد نبعت بالاساس من داخل النظام - وذلك على خلاف الأزمات السابقة والتي جاءت من خارجه ( أزمة مايو / يونيو ١٩٦٧ مثلا ) ولكونها قد جاءت من داخل النظام العربي ، فقد أدت الأزمة الى القسام حاد في الصف العربي وذلك على النحو الذي ستعود اليه .

ويمكن اجمال أبرز هذه الآثار فيما يلي :-

- فبدية ، يمكن القول بأن الأثر السلبي للأزمة يتمثل في التعجيل بانتهاء حالة الوفاق العربي - العربي التي بدأت ملامحه تتشكل بخطى حثيئة منذ انعقاد قمة عمان عام ١٩٨٨ وكذا قمة بغداد عام ١٩٩٠ .

- وقد أدى التعجيل بانتهاء حالة الوفاق العربي - العربي الى عودة الانقسام في النظام العربي ، وقد ظهر هذا الانقسام واضحا في عدة مستويات :
- مستوى الحكومات ، حيث ما تزال فرص تحقيق المصالحة العربية - العربية أمرا متعذرا حتى وقتنا الراهن .
- مستوى الشعوب العربية ، فبعد اندلاع أزمة الخليج الثانية في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، انقسم الرأي العام العربي حول ماهية الأسلوب الذي ينبغي اعتماده لإدارة هذه الأزمة ، ففي حين رحبت بعض القطاعات بالتدخل الدولي والعربي لحمل صدام حسين على سحب قواته من الكويت ، قامت المظاهرات الحاشدة في بعض العواصم العربية منددة بالتدخلات الدولية وخاصة من جانب الولايات المتحدة فيما أسمته بالشئون العربية الداخلية .
- مستوى القوى السياسية غير الحكومية ، فقد حدث الانقسام أيضا على مستوى القوى الحكومية وغيرها من القوى السياسية غير الحكومية ، ففي دولة كمصر مثلا ، نجد أنه في حين أبدت بعض أحزاب المعارضة الموقف المصري الرسمي إزاء أسلوب إدارة الأزمة ، ووقتت أحزاب أخرى (كحزب العمل مثلا ) ضد الموقف على طول الخط .
- أدت الأزمة ، كذلك ، الى تقويض بعض الأطر المؤسسية للنظام العربي ، كما حدث بالنسبة لمجلس التعاون العربي الذي يعتبر قد انتهى "حكما" إثر اندلاع هذه الأزمة ، كما كشفت الأزمة عن عدم جدوى التجمعات العربية الجزئية في التعامل الإيجابي مع الأزمة ، وأما - أى هذه التجمعات - لا يمكن أن تكون بديلا عن جامعة الدول العربية .
- ويتصل بالأثر السلبي - سالف الذكر - أثر آخر يمثل في كون أن الأزمة قد وضعت صعوبات همة أمام إمكانية تطوير بعض مؤسسات العمل العربي المشترك ، وخاصة جامعة الدول العربية .
- ف فيما يتعلق بالجامعة ، يلاحظ أن موقفها إزاء إدارة هذه الأزمة ، قد طرح بشدة مسألة تعديل الميثاق لجعل منها - أى الجامعة - أداة تنظيمية قادرة على التصرف والفعل ، ومع ذلك ، فإن موضوع هذا التعديل لم يقدر له حتى اليوم أن يجد طريقه الى الحل ، وليس أدل على ذلك من أن بعض المسائل الملحة المرتبطة بمسألة تعديل الميثاق - والتي كان مقررا لها أن تعتمد (خلال الدور رقم ١٠٤ لمجلس الجامعة في سبتمبر ١٩٩٥) - ما تزال حيصة الأدرج ، ولعنى بذلك ، ميثاق الشرف العربي ، ومشروع محكمة العدل العربية .
- جعلت الأزمة وتداعياتها من النظام العربي نظاما قابلا للاختراق في بعض أجزائه ، والدليل على ذلك أن بعض المشكلات التي يعاني منها النظام - ربما - ماكان لها أن تحدث لو لم تقع أزمة الخليج الثانية ، ومن أمثلة هذه المشكلات : أزمة لوكربي ، مبادرة إيران الى انضمام احتلالها للجزر الثلاث ( جزء من دولة الإمارات ) ، والوضع الراهن في جنوب السودان .
- وإذا أردنا بصفة عامة ، أن نلخص الدلالات العامة التي كشفت عنها عمليات الخليج ، فيما يتعلق بالنظام العربي فإننا نقول بأنها تتمثل - من بين أمور عدة - في الآتي :-
- ضعف الأطر المؤسسية العربية .
- طرحت عمليات الخليج قضية مهمة ألا وهي الولاء السياسي في نطاق ما يسمى " بالوظيفة العامة العربية " وقد رأينا ذلك بوضوح في نطاق جامعة الدول العربية ، إذ في قمة الأزمة التي كانت تعاني منها هذه المنظمة العربية الأم من جراء سوء إدارة الأزمة ، أسرع الأمين العام السابق للجامعة الى الاستقالة ، وحذا حذوه بعض الموظفين

التوسيع وغيرهم من ابناء الدول العربية الأخرى ، مما أدى الى تعاظم دور القوى الاقليمية غير العربية كإيران وتركيا وذلك على النحو الذى سيلي بيانه .

● **نور التأييد العربى للقضية الفلسطينية :** تراجع الدعم المالى العربى للفلسطينيين والدعم الخليجى خاصة . أيضا تراجع التأييد السياسى ( المواقف المرنة التى بدأت بعض الدول العربية تتهجها ازاء موضوع المقاطعة العربية لاسرائيل ) .

● **كذلك ،** فان من الدلالات المهمة التى تستفاد من أزمة الخليج الثانية على المستوى العربى ، حقيقة أن النظام العربى أصبح فى حاجة الى ماسة الى دولة كبرى قائد ، وأن وجود مثل هذه الدولة لا ينهى بالضرورة النظر اليه بوصفه أمرا غير مقبول .

● **الآثار السياسية لعمليات الخليج على المستوى الاقليمى :-**  
الى جانب التأثيرات والنتائج السياسية التى افروزها أزمة الخليج الثانية على مستوى العلاقات العربية - العربية ، كذلك للأزمة آثارها الكثيرة أيضا على مستوى العلاقات الدولية الاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط ، وتحاول فيما يلى ، رصد أبرز الآثار السياسية على مستويين للعلاقات الدولية الاقليمية ، مستوى الصراع العربى - الاسرائيلى من ناحية ، ومستوى العلاقات مع دول الجوار الجغرافى الطبيعى .

● **فعلى مستوى الصراع العربى - الاسرائيلى ،** فان الأثر السياسى السلبى البارز الذى افروزته أزمة الخليج منذ نشوئها فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ يمثل فى تراجع الوزن النسبى للعرب فى معادلة هذا الصراع .  
فبعد أن تردد الحديث أكثر من مرة أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفى أعقابها عن أن العرب بسيطهم لأن يكونوا القوة الكبرى السادسة فى العالم المعاصر ، جاءت أزمة الخليج لتعصف بذلك كله حيث ألحقت هذه الأزمة خسارة جسيمة بالعرب وفرضت عليهم - بالتالى - قبول الكثير مما كانوا يرفضونه بشدة فى اطار علاقاتهم الصراعية مع " العدو الاسرائيلى " .

وفى ضوء هذه التطورات ، قبل العرب المشاركة فى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، كما قام الجانب الفلسطينى بتقديم تنازلات كبيرة لصالح الجانب الاسرائيلى ، وأبدت بعض الدول العربية - التى سبقتها مصر فى هذا المجال - استعدادها التام لابرام معاهدات سلام منفردة مع اسرائيل .

وعليه فاذا أضفنا الى كل هذه التطورات ، حقيقة أن اسرائيل قد حصلت على كميات هائلة من الأسلحة مكافأة على صبرها على " مدافع وصواريخ صدام حسين " ، فاننا نقول بأن اسرائيل كانت هى الكاسب الوحيد وأن العرب فى مجموعهم كانوا هم الخاسر الوحيد من جراء الدلاع أزمة الخليج الثانية .

● **وعلى مستوى العلاقات مع دول الجوار الجغرافى الطبيعى :-**  
كما كان لأزمة الخليج الثانية آثارها السلبية المتعددة من وجهة نظر المصالح العربية العليا الجماعية والفردية على حد سواء حيث ألما أخلت بموازن القوى لصالح اسرائيل ، وكان لهذه الأزمة أيضا آثارها السلبية على مواقع العرب فى اطار علاقاتهم ببعض دول الجوار الجغرافى الطبيعى ، وبالذات مع كل من إيران وتركيا .  
● **فعلى مستوى العلاقات العربية - الايرانية** يمكن لنا أن نختلص الى أن إيران - وليس العرب - هى التى استفادت من جراء نشوب هذه الأزمة ومن أبرز مظاهر هذه الافادة .

- تسليم العراق بمطالب ايران بشأن الحدود وشط العرب وهى المطالب الذى ظل النظام العراقى يمسك بها وعرض من أجلها الحرب نحو ثمان سنوات، تكبد خلالها والعرب معه خسائر ضخمة بشرية ومادية .
- انتماء ايران لاحتلالها العسكرى للجزر العربية التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة ( أبو موسى ، وطنب الكبرى وطنب الصغرى )
- بروز ايران-بعد اضعاف العراق -كقوة اقليمية كبرى بحيث أصبحى من غير الممكن إغفال دورها . وأصبح الحديث -بالناتى -عن أمن الخليج بدونها لا يعدو الا ان يكون مجرد عبث سياسى ينم عن جهل بحقائق التاريخ والجغرافيا السياسية ناهيك عن اعتبارات الواقع المادى الملموس .

### • على مستوى العلاقات العربية - التركية :

كما رأينا بالنسبة لايران ، فقد خرجت تركيا بدورها فى أعقاب أزمة الخليج ، بمكاسب عديدة ، أدت الى تدعيم موقفها التفاوضى فى نطاق علاقتها مع الدول العربية المجاورة .

ولعل التطورات التى حدثت منذ أوائل عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بمسألة مياه الفرات وكذا استمرار انتهاك القوات التركية للأراضى العراقية بدعوى تتبع المتمردين من أنصار حزب العمال الكردستانى دليل واضح على تعاضد هذا الموقف التركى ازاء الدول العربية المجاورة ، ونعنى بها أساسا العراق وسوريا ، وبعبارة أخرى ، فان قيام تركيا بحجز مياه الفرات وحسبها مدة شهر كامل - بالمخالفة لأحكام القانون الدولى ذات الصلة بتنظيم الاستغلال المشترك لموارد الأنهار الدولية - عن كل من سوريا والعراق ، والمتصور أنه ما كان ليحدث لو أن العراق ظل على قوته التى كان عليها قبل اندلاع أزمة الخليج ، والشئ ذاته يصدق أيضا على المحاولات المتكررة للقوات التركية لاختراق الحدود العراقية الشمالية والتوغل داخل العراق الى مسافات كبيرة تحت أى زعم كان .

### سادسا : حقائق أفرزتها عمليات الخليج :

من الحقائق الأساسية التى تخلفت عن أزمة الخليج ، وبعد هزيمة العراق وانتصار قوات الائتلاف الدولى بزعماء الولايات المتحدة ، . ألا أن الهزيمة والانتصار مازالا كلاهما محصورين فى الإطار العسكرى ولم يتم ترجمة أى منهما سياسيا ، فالنظام العراقى بقيادة صدام حسين مازال قائما وقادرا على البقاء .

وبروز الخلافات بدرجات متعددة بين الولايات المتحدة وشركائها العرب والأوروبيين فى الائتلاف الدولى حول استحقاقات كل منهما بعد " عاصفة الصحراء " . . والموقف مع استمرار النظام العراقى ، وبقية الصراعات وخاصة الصراع العربى /الفلسطينى - الاسرائيلى فى المنطقة ، . والسياسة البحرولية الدولية ، . وترتيبات الأمن والسلام الإقليمى .

ومن هنا برزت خمسة حقائق رئيسية أفرزتها الأزمة ستؤثر تأثيرا مباشرا وغير مباشرا على الأمن القومى والاقليمى فى المستقبل القريب والبعيد .

- الحقيقة الأولى : تجاوز تعويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت الى تدمير شبه كامل للعراق <sup>(١٤٤)</sup> أن الشعب فى العراق وفى كل العالم العربى والمنطقة لن ينسى تاريخيا ، للولايات المتحدة قيادتها لائتلاف دولى مزودا بأفضل قواتها وأحدث أسلحة التدمير ضد بلد وشعب عربيين - لأول مرة - فى معركة غير متكافئة وبحجم نيران أكبر من حجم

<sup>(١٤٤)</sup> الدكتور زكريا حسين احمد - السياسة المصرية فى الصعوبات ، اصدار الهيئة العامة للإستعلامات ١٩٩٣

الهدف المشروع لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي - وانما جرى بالمشكل والنوعية التي حددتها واشنطن من أجل فرض سياسة بتروولية تخدم المصالح الأمريكية ، وقد تم الدور الأمريكي في صياغة نظام دولي جديد وتآديب عام وشامل لكل دول العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط على امتداد قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . . حيث تجاوزت الولايات المتحدة عمليا تفويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت الى تدمير شبه كامل للعراق . . أعاده الى عصر ما قبل الصناعة . . فضلا عن بشاعة قيامها باستخدام ترسانة من الأسلحة الحديثة جدا السقي لم يسبق استخدامها من قبل ، وأن واشنطن على وعي كامل بتلك المشكلة ، وحاولت محاصرة الآثار المحتملة لهذه الحقيقة في أضيق نطاق ممكن . . وبالتالي سعت الى بناء السلام والاستقلال والتعاون والعدالة في المنطقة وذلك من خلال احداث توازن بين تحالفها العربي الحديث مع دول الخليج ومصر وسوريا . . وبين تحالفها الاستراتيجي التقليدي مع اسرائيل من ناحية ، ومن ناحية مع تركيا وربما مع ايران بدرجة من درجات التعاون .

الأمر الذي تأمن من ورائه ربط مصالحها في بترو المنطقة بمصالح المنطقة في تسوية منازعاتها على أساس منظورها للمبادئ الشرعية أو على الأقل منظور الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن بدءً من الصراع العربي - الاسرائيلي بعمقه الفلسطيني الى الصراع التركي - اليوناني في جزيرة قبرص ، الى إعادة بناء الاستقلال والسلام الناهرين في لبنان وانتهاءً بترميم علاقاتها مع العراق .

#### ● الحقيقة الثانية : ازدواجية معايير الشرعية الدولية في السياسة الأمريكية .

تواجه الولايات المتحدة ، مع شركائها داخل الائتلاف وخاصة شركائها العرب وعددا من الأوربيين ، فضلا عن الاتحاد السوفيتي والصين ، إشكالية خاصة ذات آلية ضاغطة على نحو لم يسبق له مثيل ولستطيع ان نصور هذه الاشكالية على النحو التالي : اذا كان ارغام العراق بالقوة العسكرية بذلك النقص الأمريكي الكاسح ، ولانسحاب غير المشروط من الكويت قد تم باسم تطبيق الشرعية الدولية السقي تجسدت في ثلاثة عشر قرارا من مجلس الأمن وحسب ، وفي حدود فترة زمنية لا تزيد على سبعة أشهر فقط ، فان الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها - وعلى نحو كاسح أيضا - تجاهلت تنفيذ الشرعية الدولية المتمثلة في مئات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن على امتداد مسافة زمنية تمتد منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن ، في شأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة وحمايته من القتل والتشريد والطرده تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي ، واستخدمت - بسخاء - حق القمع ضد كل محاولة داخل الأمم المتحدة ، لتوفير آلية فاعلة لتنفيذ هذه الشرعية الدولية وفرض امثال اسرائيل ، بل أكثر من ذلك عقدت تحالفا استراتيجيا معها ، سهل عدوانها على لبنان وقواعد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية هما ، واحتلال منطقة هامة من الجنوب اللبناني ، وضم الجولان السورية ، وضم القدس العربية الى الضفة الغربية المحتلة واعتبارها مع القدس الغربية مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل .

ورفضت واشنطن كل طروحات الربط المباشر وغير المباشر المختلفة ن بين أزمة الخليج وتسوية القضية الفلسطينية وفقا للشرعية الدولية ، الصادرة عن العراق وبعض الدول العربية والأوروبية والاتحاد السوفيتي والصين ، وذلك بحجة أن هذا الربط يعني - في ظروف أزمة الخليج - مكافأة للعراق على عدوانه ضد الكويت ، ولقيت في ذلك دعما من حلفائها العرب ، مشروطا بالتزامها بالتحرك - مع العالم - لتطبيق الشرعية الدولية على اسرائيل ، بعد تحرير الكويت .

وحدث أن تواكب مع اشتعال أزمة الخليج ، اشعال اسرائيل المذبحة مروعة ضد مواطنين فلسطينيين بالقدس في ٨ / ١٠ / ١٩٩٠ الأمر الذى حدا بمجلس الأمن الى اصدار قرار خاص بادانتها وتكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بايفاد بعثة لتقرير كيفية حماية الشعب الفلسطينى من ارهاب الدولة الاسرائيلية ، غير أن اسرائيل - كعادتها ، ضربت بقرار مجلس الأمن عرض الحائط ورفضت استقبال بعثة الأمم المتحدة ولم تحرك الولايات المتحدة - المهمة فى عملية تطبيق الشرعية الدولية ضد العراق - اصعبا فى مواجهة اسرائيل ، وراوغت وهددت باستخدام حق الفيتو ضد كل محاولة لاستصدار قرار تنفيذى بفرض الشرعية الدولية على اسرائيل ، وكسرت وعودها بالاهتمام الجدى بالقضية الفلسطينية فور الانتهاء من انجاز انسحاب العراق غير المشروط عن الكويت .

وقد أثارت هذه المواقف الأمريكية المتباينة ، بقوة فى أعماق العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط والعالم كله وخاصة داخل الائتلاف الدولى ضد العراق ، قضية ازدواجية معايير الشرعية الدولية فى السياسة الأمريكية ، وأصبحت هذه القضية تحاصر واشتغل من شركائها الرئيسيين فى بناء النسق العالمى الجديد وخاصة الاتحاد السوفيتى وفرنسا ، فضلا عن حلفائها وأصدقائها من النظم العربية فى المنطقة بصفة خاصة ، وفجرت تحديات مستزيدة للسياسة الأمريكية فى الواقع والمستقبل المنظور ، فقد انتصارها العسكرى بعد العاصفة وترجمته السياسية على أرض الواقع

### ● الحقيقة الثالثة : تحول اسرائيل الحليفة للولايات المتحدة الى قوة غير فاعلة فى أزمة الخليج .

● اذا كانت عملية حشد قوات أمريكية وأوروبية فى منطقة الخليج كان بهدف بناء تحالف دولى بقيادة واشنطن لتنفيذ عملية " عاصفة الصحراء " ، وكانت تدين بنجاحها أساسا الى انضمام دول عربية مثل مصر وسوريا بجانب دول الخليج فى عضوية الائتلاف ، فقد ثبت أن هذا كله كان معروضا للإختيار اذا انضمت اسرائيل " الحليفة الاستراتيجية" للولايات المتحدة الى راية الائتلاف ، أو حتى شاركت منفردة فى العمليات العسكرية من باب الرد على قصف العراق لها بصواريخ " سكود " ،

وهكذا انفجرت فى وجه الولايات المتحدة ، فى ظروف أزمة الخليج ، مفاجأة غير متوقعة ، وهى أن اسرائيل السقى تحالفت معها لتكون قوة رادعة فى المنطقة لحماية مصالحها وتأديب أى بلد عربى يجرؤ على تحدى استراتيجيتها ، تحولت الى قوة غير فاعلة وباتت عبئا ثقيلا عليها ، وظهر أن البديل الناجح الممكن وغير المكلف اقتصاديا وماليا بل والمربح أيضا ، وللتحالف الأمريكى - الاسرائيلى هو تحالف أمريكى عربى .

ذلك أن حركة الأحداث كشفت عن أن اسرائيل لم تكن قادرة - وحسب - على منع العراق من غزو الكويت أو التصدى لاجلاء الاحتلال العراقى بعد الغزو بل أن وجود اسرائيل نفسه مرتبط مع مصالح أمريكا فى المنطقة وخاصة البترولية منها ، اصبحا معا فى دائرة الخطر الحقيقى ، مادام قد بقى هذا النوع من الائتلاف الأمريكى - الاسرائيلى الاستراتيجى على ما هو عليه ولم يعد من الممكن لواشنطن الاحتجاج بأنها لا تملك ان تمارس ضغوطا على اسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، وبالنسبة للقضية الفلسطينية والجلء عن الأراضى العربية المحتلة ، ذلك أن الولايات المتحدة مارست ، فى أزمة الخليج الضغط على اسرائيل الا ترد على قصف العراق لها بالصواريخ وامتثلت لذلك تماما وكان الضغط مرليا وواضحا للعيان

من هنا برزت ، بصوت عال ، التساؤلات الجديدة فى عدد من الدوائر السياسية النافذة فى الولايات المتحدة ، ماكلن يتردد قبيل أزمة الخليج بأصوات خافتة حول ما اذا كان دور اسرائيل التقليدى فى المنطقة منذ ١٩٤٨ قد أخذ يتآكل على الرغم من الارتفاع المستمر فى تكلفته السياسية والمالية على كاهل دافع الضرائب الأمريكى وذلك بعد

المتغيرات العالمية وما صاحبها من وفاق تعاوني بين واشنطن وموسكو من ناحية ، ومتغيرات منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد أزمة الخليج من ناحية أخرى ، وانه اذا كان هذا كله لا يلغى ما يسمى بالالتزام الأمريكي الأخلاقي. نجمله وجود وأمن اسرائيل ، فان الالتزام الأمريكي يكون محدودا فقط قبل يونيو ١٩٦٧ ، وليس باسرائيل التوسعية الكبرى ن التي تصادر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

● غير أن هذه الأصوات المتصاعدة ، تصدت لها أصوات أمريكية / صهيونية ، لا تزال لها الغلبة ، تصحور حول أن كلا من أزمة الخليج الثانية التي فجرها العراق بغزوه للكويت ، وأزمة الخليج الأولى التي كان قد أشعلها العراق أيضا بحربه ضد التوسع السياسي والأيديولوجي والجغرافي الايراني ، تثبتان أن عدم الاستقرار والأمن في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط ككل ، ليس مرجعه وجود اسرائيل القوية الديمقراطية وخلافاتها الجانبية مع الفلسطينيين ، ولكنه يعود في المقام الأول الى الصراعات العربية - العربية وأن الحكم الذاتي التي اقترحتها اسرائيل لحل " مشكلة السكان الفلسطينيين في اسرائيل " يصبح ممكنا ومقبولا ، اذا استخدمت الولايات المتحدة نفوذها المتصاعد في المنطقة لتسوية الصراعات العربية - العربية من خلال نظام أمن اقليمي ، تقوم فيه واشنطن بدور قيادي ، وذلك كما فعلت - ونجحت - في قيادتها للتحالف من أجل تحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية للعراق من ناحية ، ونسج خيوط السلام والاعتراف المتبادل بين دولة اسرائيل والدول العربية من ناحية أخرى ، وأن اسرائيل - في أثناء أزمة وحرب الخليج - أكدت لها حليف ملتزم وموثوق به تجاه الولايات المتحدة ، وذلك حين استجابت الى المطالبات الأمريكية بضبط النفس وعدم الرد على القصف الصاروخي العراقي بمجموع مضاد ، وذلك على حساب أمنها الذاتي وحياة مواطنيها ، وبالتالي فان اسرائيل لا تزال تمثل احتياجا استراتيجيا مأمونا للولايات المتحدة في المنطقة ، لها دور جديد يمكن الاتفاق عليه وبتكلفة سياسية ومالية أقل ،

● ولعل هذا ما كان يفسر مفردات الخطاب السياسي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية التي شدد عليها جيمس بيكر خلال زيارته لاسرائيل وبعض دول المنطقة العربية وغير العربية في شهر مارس / ابريل ١٩٩١ والتي حدد فيها ضرورة العمل من أجل تسوية الصراع على جبهتين متوازيتين في وقت واحد ، جبهة السلام بين اسرائيل والسدول العربية ، وجبهة السلام بين اسرائيل والفلسطينيين ، وراح في الوقت نفسه يؤكد أن كثيرا من البلاد العربية ، تشارك الولايات المتحدة وأبها ، فيما اسماء " بفقدان منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها المتمثلة في ياسر عرفات للكثير من مصداقيتها ، بعد أن راهنا على الحصان الحاسر في أزمة الخليج " .

وقد أمكن في ضوء حركة جيمس بيكر في المنطقة ، استنتاج ثلاثة أمور على جانب كبير من الأهمية حيث أنها يمكن أن تمثل دلالة واقعية للمعادلة السياسية الجديدة التي تتحكم موضوعيا في مسار أحداث المنطقة بعدد "عاصفة الصحراء " بعض النظر عن ارادات أطرافها ورغباتها الذاتية .

● الأمر الأول :

أن سؤال اسرائيل فيما يختص بمجملها ودورها ومدى أهميتها الاستراتيجية وتكلفتها ، غدا مطروحا وسط معطيات جديدة في المنطقة والعالم ، على الفكر الاستراتيجي الأمريكي والسياسة الأمريكية ، ولم يحدث بعدد التوصل الى الاجابة " القرار " على السؤال .

## ● الأمر الثاني :

السؤال الفلسطيني - ودوره - فيما يخص بدع الاحتلال الاسرائيلي عن أرضه وشعبه وحقه في تقرير مصيره ، وارتباط هذا كله بمصير المنطقة الأمنى والسياسى وعلاقات أمريكا المستقبلية بها ، أصبح أيضا مطروحا على الفكر الاستراتيجى الأمريكى والسياسة الأمريكية في اطار المعطيات الجديدة وخاصة ما يتعلق منها بسابقة تطبيق الشرعية الدولية على أزمة الخليج في المنطقة نفسها وهو ما يضغط بقوة وإلحاح من أجل بلورة الاجابة - " القرار " - في هذا الموضوع الشانك أمريكا .

## ● الأمر الثالث :

أن الولايات المتحدة تعاملت مع منظمة التحرير في اطار عدم تجاهل وزمها وتقلها في حسم الصراع العربى - الاسرائيلي بجميع أبعاده ، على الرغم من موقفها المعادى للدور الأمريكى العسكرى في أزمة الخليج ، وهى عندما تثير مسألة مصداقية المنظمة أو قيادتها ، تحرص على الاستناد إلى ذلك الى مواقف بعض الدول العربية ، التى راحت تسقط من بياناتها السياسية - بعد أزمة الخليج - المنظمة عندما تعرض للقضية الفلسطينية .

ومن استقراء هذه الامور الثلاثة ، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية استهدفت - أولا - ك ب و قد ، كمالى حتى تتوصل الى الاجابة - " القرار " - على السؤاليين الاسرائيلي والفلسطينى ، وثانيا - محاولة الضغط على المنظمة لتقديم تنازلات جديدة لاسرائيل والولايات المتحدة تحت سيف احتمال استبعادها أو تهميش دورها فى التسوية ، وثالثا : تهيئة الظروف لاثارة صراع بين عدد من الدول العربية وبين المنظمة في مناخ الفار القبلى الذى اخذت نيرانه تشتعل بعد سكوت " عاصفة الصحراء " الأمر الذى يضعف في النهاية من وزن المنظمة والعرب كككل ، ازاء وزن اسرائيل في عملية التسوية السياسية ، وبالتالي يحسن شروطها لمصلحة اسرائيل ، على قدر الامكان الأمر الذى يخفف الأعباء الأمريكية المتراكمة .

## ● الحقيقة الرابعة : ارتباط أمن الخليج بقضايا البترول والصراع الاسرائيلي - الفلسطيني والعربى.

إذا كانت منطقة الخليج العربى / الفارسى ، شهدت في عقد واحد ، وهو عقد الثمانينات ، أزميتين ضاربتين تفجرت عنهما حربان ، أحدهما بالمعنى الاقليمى الدولى الجديد عام ١٩٩٠ بين العراق والاتلاف العالمى - العربى ، لسان فلسطين كانت دوما مسرحا لأزمة ضاربة مستحكمة منذ عام ١٩٤٧ بلا انقطاع وتفجرت عنها خمس حروب اقليمية بالمعنى القديم ، والتفاضة جاهريه تستخدم العنف المدنى منذ عام ١٩٨٧ في ظل بدايات النسق الدولى الجديد ، وإذا كان الصراع حول قاعدة النفوذ والمهيمنة والحقوق الوطنية بطريق مباشر وغير مباشر هو محور أزمة المسرح الفلسطينى فان اللاعبين الكبار والصغار الدوليين والاقليميين ، على المسرح لم يغيروا .

من هنا ارتبطت قضايا أمن المنطقة ، بترونها ، وصراعتها الاسرائيلي - الفلسطينى العربى الذى اتخذ بعدا اسلاميا أيضا مع الثورة الخومينية في ايران .

وهكذا فان القضية الفلسطينية كانت موضوعا رئيسيا مشتركا في أزمى الخليج وفي كل منهما وقسم الشعب الفلسطينى - وليست منظمته وقيادته لحسب - مع العراق وكان منطلقه في ذلك ، قويا ومعاديا للعربان ، في الحرب العراقية - الايرانية ساند الشعب الفلسطينى العراق ، باعتباره قطرا عربيا يواجه عدوانا توسعيا من ايران ، وذلك بالرغم من العلاقات الوليقة التى كانت قائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الاسلامية الخومينية ، منذ أن كانت ثورة قيد الاعداد ، وحتى تولت السلطة بعد اسقاط الشاه .



وفي حرب العراق مع قوات الائتلاف الدولي ، وقف الشعب الفلسطيني أيضا مع العراق في خصوصية عدوان الائتلاف الدولي بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية ، الحليفة الاستراتيجية لاسرائيل ، وهذا الموقف لا يعنى أن الشعب عدوا للقضية الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي ، وهذا مستحيل بالنسبة لشعب له تراثه النضالي وخبراته ووعيه العميقان على مدى ما يقرب من قرن من الزمان ،

هذا الوضع الفلسطيني ومنظمته وقياداته ، هو الذى فسر لنا - موضوعيا - حقيقة الموقف الفلسطينى الذى يمر في تقديرونا بين ثلاث قضايا في الأزمة ، قضية احتلال العراق للكويت التى دافع عنها أو كان يؤيدها . وقضية قصف عدوه الاسرائيلي لاحتلال أرضه بالصواريخ العراقية التى دافع عنها وأيدها ، وقضية تحطيم العراق ومقراته . كبلد عربي ، بقرة الآلة العسكرية للتحالف بزعماء الولايات المتحدة ، التى أدانها باعتبار أنها تتعدى حدود الشرعية الدولية لتحرير الكويت ،

هذا التمييز بين القضايا الثلاث عمق من التحام الشعب الفلسطينى بمنظمته وقياداته الى درجة غير مسبوقة في تاريخ المنظمة وأكسبها نجاحا ملحوظا في الشارع العربى والاسلامى حتى ممن كانت له انتقادات على توجهاتها ، وتفهمته نظم عربية لا يمكن احتسابها موالية للعراق في اجتياحه للكويت ، وكذلك دول أوربية رئيسية أبرزها فرنسا فضلا عن الاتحاد السوفيتى والصين ودول وشعوب العالم الثالث ، ول أمريكا نفسها نجد أيضا قدرا من التفهم الجدير ،

● **الحقيقة الخامسة:** التفكير في دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقليمي المستقبلي للشرق الأوسط والنسق العالمى الجديد في ظل عدم قدرتها اقتصاديا على تغطية نفقات حرب الخليج :-

إذا كانت أزمة الخليج مثلت التحدى الأول لعملية بناء النسق الدولى الجديد ، وكان لا مفر بالتالى - من مواجهة بناء هذا النظام الوليد لهذا التحدى وترجمته الى هدف محدد هو إلغاء احتلال العراق للكويت وتحريرها ، الا أن المشكلة التى أخذت بخناق الجميع هى في حجم القوة التى استخدمها هذا التحدى في تحقيق هدفه والطريقة والأبعاد التى مارس بها هذه القوة ، وتوازن أو عدم توازن أدوار كل دولة في المشاركة العسكرية والمالية والسياسية فهذا التحدى ،

وأخيرا وليس آخراً ، ما أسفر عنه " تحرير الكويت " من خلافات حول أسس وكيفية تسوية صراعات المنطقة وإقامة نظام أمنى اقليمى بضمانات دولية ، تحول دون تكرار الأزمة مستقبلا بصور مختلفة ، وكذلك دور ومستقبل البترول ، عربيا وإقليميا ودوليا ، وقضية تقسيم " تعмир الكويت " في الحال وتعمر العراق في المستقبل القريب ، من ثانيا هذا كله برزت علامة الاستفهام الكبرى حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقليمي المستقبلي للشرق الأوسط والنسق الدولى الجديد ، وذلك بعد ما ظهرت - من ناحية - كأكبر قوة منفردة وذات وزن حاسم في تنفيذ عملية " عاصفة الصحراء " وعدم قدرة اقتصادها - من ناحية أخرى - على تغطية نفقات الحرب واضطوارها الى التعاون مع حلفائها الأغنياء في تمويل الحرب ،

علامة الاستفهام - هنا - ليست في مواجهة أمريكا من جانب دول المنطقة وأوروبا واليابان والاتحاد السوفيتى والصين فحسب ، بل هى في مواجهة الذات الأمريكية أيضا ، بمعنى هل تجربة التحدى في أزمة الخليج تعنى عجز الاقتصاد الأمريكى عن ان يمول - بمفرده - حربا ذات ضرورة استراتيجية له في المستقبل، ومع ذلك كيف يمكن أن يستقيم هذا مع واقع الولايات المتحدة خلال الفصل الأول من الأزمة - ولا تزال - هى الممثل الرئيسى على المسرح العالمى ؟

وغنى عن البيان أن هذه الحقائق الخمس التي أفرزتها أزمة الخليج وحرما في أرض الواقع والمعطيات التاريخية بالمنطقة وبالعالم بتشابكها وتداخلها العضوي بين بعضها البعض بمعدل سريع من التفاعلات ، هي التي سوف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن القومي العربي ••

• أثر عمليات الخليج الثانية على ظهور مصطلح "النسق العالمي- الشرعية الدولية" :-  
يكاد يكون هناك شبه اتفاق لدى الباحثين حول حقيقة أن أزمة الخليج الثانية قد أدت - من بين نتائج عدة - الى ظهور مصطلحين هما :-

الى أن الولايات المتحدة قد ادعت أثناء ادارتها لأزمة الخليج الثانية ، أنها بصدد ارساء نظام عالمي جديد حيث بدأ يظهر مصطلح " النسق الدولى الجديد " من ناحية ، ومصطلح " الشرعية الدولية " من ناحية أخرى •  
ففيما يتعلق بالمصطلح الأول ، فالملاحظ أن بداياته تعود الى أوائل السبعينات من القرن الحالى وخاصة بعد انتاج سياسة الوفاق بين قطبي النسق الدولى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى " السابق " ) بدلا من سياسات المواجهة والصّراع ، ومع ذلك فإن مثل هذا القول لا ينفى حقيقة أن اختفاء الاتحاد السوفيتى رسميا في ديسمبر ١٩٩١ - كإحدى القوتين العظميين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية - من على خريطة العالم قد ساعد - أى مثل هذا الاختفاء المفاجئ للاقتصاد السوفيتى - على حدوث أوضاع وتطورات ماكان لها أن تحدث لو قدر للاتحاد السوفيتى أن يستمر كإحدى القوتين العظميين ، ومن ذلك ، مثلا " أزمة لوكربي " ، واستمرار فرض الحظر على العراق والمضى قدما في مسيرة عملية السلام في الشرق الأوسط بدءاً من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وانتهاءً بالاتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ومن الملاحظ أن الأحداث قد أثبتت بعد ذلك أنه ليس نظاماً بحق •

وأما المفهوم أو المصطلح الثانى الذى كان لازمة الخليج دورها في ابرازه والتأكيد عليه ، فهو مصطلح الشرعية الدولية ، ويشير هذا المصطلح - بحسب اتفاق الباحثين في نطاق القانون الدولى ، الى انزال أو تطبيق حكم القانون على كافة النصرفات والانتهاكات التي تحدث بالنسبة لقواعد هذا القانون ، وتوقيع العقوبات أو الجزاءات المقررة على كل من تسول له نفسه الخروج على مقتضيات هذه القواعد •

والواقع ، انه اذا كان ينسب الى عمليات الخليج الثانية أنها أدخلت هذا المصطلح في ادبيات العلاقات الدولية منذ عقد السبعينات ، الا ان المشاهد ، هو ان القائمين على أمر وضعه - أى المصطلح المذكور - موضع التطبيق لم يكونوا موهين تماما عن الهوى والغرض ، فالثابت أن الحزم والشدّة غير المهددين اللذين التزمت بهما الجماعة الدولية سواء في نطاق الأمم المتحدة أو خارجها فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الشرعية الدولية قد غض الطرف عنهما في حالات كثيرة كانت تستوجب أيضا انتهاز الموقف الحازم ذاته الذى انتهج إزاء العراق ، فمثلا ، لم يطبق المبدأ المذكور على حالة استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضي العربية المحتلة ، كما لم يتم الالتزام به تماما بالنسبة لحالة الصراع في يوغسلافيا السابقة •  
وكما هو معلوم ، لقد أدى الانحراف بالمبدأ عن مفهومه الطبيعي ، الى حمل بعض الباحثين الى وصف السلوك الدولى إزاء حالى العراق وليبيا - وكذا حالة الصومال - بازدواجية المعايير أو المعاملة الدولية غير المتسقة •

#### سابعا : الدروس المستفادة من عمليات الخليج :

تمثل عملية عاصفة الصحراء التي تم فيها تحرير الكويت عملا عسكريا غير مسبوق في العصر الحديث حيث تم تنفيذها بواسطة تحالف ضم اكثر من ثلاثين دولة لتأكيد الشرعية الدولية وترسيخ مفهوم عدم جواز ضم اراضى دولة الى دولة اخرى ولقد اسفرت العملية العسكرية عن العديد من الدروس المستفادة خاصة على الصعيدين السياسى والعسكرى •

- على الصعيد السياسي :-
- أكدت الأزمة خطورة تجاهل المتغيرات الاقليمية والدولية واستبعادها من حسابات صنع القرار وهو الخطأ الاول للقيادة العراقية حيث :
- اغفال التحولات الجذرية في النسق الدولي والتي تمخضت عن عالم احدى القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية
- تجاهل تصاعد التأييد الدولي والمحلي داخل الولايات المتحدة لسياسة الرئيس بوش في معالجة الأزمة حيث راهن صدام حسين على عدم اقدام الائتلاف على المواجهة العسكرية
- أهمية تأمين القرار الاستراتيجي قبل اتخاذه بضمان حد ادنى من التأييد الدولي والاقليمي وهو ما التقطه القرار العراقي بغزو الكويت .
- خطورة سيطرة النظم الدكتاتورية والنظام العراقي احدها على صنع القرار السياسي في الدولة حيث تلاشى دور المجموعة الحاكمة في تعديل القرار تجاربا مع ردود الفعل المحلية والدولية خوفا من بطش صدام حسين .
- أهمية التوافق بين الاهداف الاستراتيجية للدولة مع القدرات والامكانيات المتاحة لتنفيذ تلك الاهداف .
- خطورة تغلب الرعات الفردية والطموحات الشخصية على المصلحة القومية العليا للدولة وهو ما وضع من اصوار صدام حسين على استمرار تلقي الضربات الجوية الكاسحة على حساب مقدرات الشعب العراقي ،
- ضرورة هيئة واعداد الرأى العام الداخلى لتقبل نتائج القرار وتأثيراته الايجابية والسلبية وهو ما اخطأت القيادة العراقية في تنفيذه (الفجار الثورة الشعبية بمجرد وقف اطلاق النار).
- أهمية التقدير السليم لصلابة ودعم وتأثيرها وتقلها على المستوى الدولي حيث الفرق الشاسع بين قفل و تأثير الائتلاف الدولي وهامشية الائتلاف الذى اعتمد عليه العراق .
- أهمية التحرك الدبلوماسي في ادارة الازمات حيث فشلت الدبلوماسية العراقية في التأثير على القرارات الملاحقة التي اصدرها مجلس الامن بتأثير ونجاح ملحوظ للدبلوماسية الامريكية .
- كما برزت الدروس التطبيقية التالية :
- الدروس المستفادة من عملية درع الصحراء حشد القوات :-
- لقد تميزت هذه المرحلة باشتراك قوات متعددة الجنسيات من ٣١ دولة وعناصر مختلفة من القوات ولقد تم حشدنا من عدة مناطق مختلفة الى مناطق تركز عديدة بالاضافة الى تميز هذه القوات بسمات خاصة تلخص في الاتي :-
- التباين الكبير في التنظيم والتسليح والعقيدة القتالية واساليب القتال والتدريب ومستوى الكفاءة القتالية واللغات والديانات مما ادى الى ظهور العديد من المصاعب وقد سبق الاشارة اليها .
- وقد برز العديد من الدروس المستفادة على المستويات المختلفة نوجزها في الاتي :-
- ظهر أهمية الاعداد السياسي للمسرح الدولي وقهنة وتوجيه في اتجاه هدف محدد.
- برز أهمية عدم اللجوء الى تصعيد الموقف السياسي والعسكري منذ اللحظة الاولى مع اللجوء الى الوسائل الاخرى حين اكتمال الاستعداد الشامل للعملية .

● لقد برز فعالية الاجراءات الاخرى الغير عسكرية الحصار البحري والجوى مما ادى الى شلل الطرف الاخر واضعافه والتأثير النفسى والمعنوى على الشعب والقوات المسلحة حين بنساء التجمعات العسكرية المناسبة للعملية الاستراتيجية.

في اطار الاهداف السياسية العيكبرية يتم بناء التجمعات العسكرية للعملية وقد تم بناء قوات درع الصحراء لتأمين المملكة السعودية والدفاع عنها اولا ثم الانتقال فيما بعد الى اهداف اخرى هى تحرير الكويت وبالتالي كان من الضروري استكمال بناء التجمعات اللازمة لتنفيذ ذلك .

اهمية البناء التدريجي للتجمعات مع توفير الحماية اللازمة لها من خلال نقل القوات جوا وبحرا باحجام محددة للتأمين ثم الانتقال لبناء التجمعات الرئيسية لتحقيق باقل المهام .

### ● القوات البرية :-

اهمية توفير وسائل نقل القوات الاستراتيجية :-

لقد كان من الضروري توفير وسائل نقل متنوعة ومتعددة للنقل الاستراتيجى للقوات سواء جوية أو بحرية بحيث تحقق الآتى :-

● لقد كان من الضروري توفير وسائل نقل متنوعة ومتعددة للنقل الاستراتيجى للقوات سواء جوية أو بحرية ، مناسبة بما يحقق التناسب مع الأسلحة والمعدات المطلوب نقلها ، وقد أثبتت وسائل النقل ذات الحمولات الكبيرة ، نجاحها فانقا ، اذ تميزت بامكانية نقل وحدة كاملة بتسليحها ومعداتها بما يوفر الوقت والامكانيات مع أهمية الاستفادة من تعبئة امكانيات النقل الجوى/ البحري المدين ، وضرورة تواجدها فى التوقيت والمكان المحدد لتحقيق السرعة والكفاءة فى عمليات النقل ، مع أهمية اجراء تجارب للتدريب على تعبئة وسائل النقل المدنية ، يلزم أن تكون مناسبة للناصر والمعدات والأسلحة المطلوب نقلها .

● الاحتفاظ باحتياطي استراتيجى من الاحتياجات الادارية :-

● لقد برز أهمية احتفاظ الدول باحتياطي استراتيجى من المواد التموينية بما يحقق التأمين الإدارى للقوات المسلحة والقطاع المدين حتى يمكن للدولة مواجهة أخطار استمرار الحرب لمدة طويلة ، وقد ظهر هذا واضحا على العراق بعد فرض الحظر الاقتصادى عليه ، مما أثر على الروح المعنوية للشعب والقوات المسلحة العراقية وبالتالي فى استمرارها فى القتال لمدة طويلة من عدمه .

● أهمية دراسة مسرح العمليات :-

● فقد كان من الضروري دراسة مسرح العمليات البرى / البحرى / الجوى من جميع النواحي الجغرافية والحيوسراتيجية والطبوغرافية والمنشآت والتجهيزات والموارد حتى يمكن الاستفادة من ذلك أثناء حشد القوات نظرا لتأثير هذه العوامل على شكل ونوعية وتنظيم التسليح للقوات وأساليب قتالها وكذا أعمال التأمين الإدارى والفنى لها حتى يمكن اعداد الخطط اللازمة لمواجهة الآثار السلبية لمسرح العمليات مع ضرورة توفير الخرائط للمسرح للاستفادة بما فى دراسة والتخطيط للمسرح العمليات ، مع أهمية تدريب القوات على مسرح عمليات يشابه مسرح العمليات المنتظر مما تطلب تدريب القوات على مهام العمليات فى مناطق تركزها مع تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات متعددة الجنسيات بهدف توحيد أسلوب القيادة والسيطرة والتعاون مع تنسيق التدريب بين الأفرع الرئيسية .

### • القوات الجوية :-

• ظهرت فاعلية العمل في اطار الائتلاف والعمل الجماعي لتحقيق درجة التفوق الجوي المطلوبة - سواء للردع أو للقيام بالعمليات الدفاعية والهجومية - عندما تعجز قوات الدولة منفردة عن تلبية احتياجاتها الدفاعية في مواجهة عدو متفوق ،

• برزت أهمية تجهيز مسرح العمليات والتخطيط والتنسيق المسبق لتوفير التسهيلات اللازمة لتأمين عمليات القوات الجوية بعيدا عن تركزاتها الأصلية ، بما يسمح بالمناورة لقوات الجوية من دولة الى أخرى في أقصر وقت ممكن ،

• تأكد خلال عملية الحشد أن أسرع قوات يمكن دفعها الى منطقة الأزمات لتوفير قوة ردع عاجلة - حين استكمال قوات الردع الشامل - هي القوات الجوية والقوات المحمولة جوا ، ظهرت أهمية وجود نظام قيادة وسيطرة موحد ومشكل مسبقا ، للسيطرة على القوات الجوية الحليفة في منطقة الأزمة ، مع استباط نظام تعاون فعال بين القوات الجوية الحليفة بعضها البعض ، وبينها وبين القوات البرية والبحرية الحليفة ،

### • القوات البحرية :-

• لقد أظهرت عملية " درع الصحراء " معدل الحشد السريع للقوات البحرية للدول المتحالفة حيث تمكنت القوات البحرية الأمريكية من حشد أكثر من ٨٠ ٪ من القطع البحرية المخصصة للعمليات خلال ٤٥ يوم من بداية الأزمة حيث بدأت بحشد ٨ قطع بحرية في ٢ / ٨ ووطلت الى ٦٨ قطعة بحرية في ١٥ / ٩ / ٩٠ ، ثم أصبحت ٩٠ قطعة بحرية في ١٧ / ١ / ٩١ قبل بدء العمليات " مما يدل على أن الولايات المتحدة وبريطانيا لسد التجبها الى الحيار العسكري لحل الأزمة منذ بدايتها بهدف تدمير القوة العسكرية العراقية وتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة ،

• أبرزت عملية " درع الصحراء " حاجة دول الائتلاف الى ضرورة تصنيع وزيادة حجم سفن الشحن الاستراتيجية وكذلك سفن الابار ، فقد أظهرت عملية الحشد وإدارة العملية كفاءة سفن طراز (سي-ل-٧) التي تستطيع نقل المعدات الثقيلة وانزاعها آليا على أرصفة الموانئ دون استخدام الألوأش ، وكذا سفن الشحن طراز (سيان) التي يمكنها تحميل فرقة مدرعة أو ميكانيكية بجميع أسلحتها ومعدات وانزاعها على أى شاطئ غير مجهز خلال ثلاث ساعات وكذلك السفن الأخرى من نفس الطراز والتي تستطيع نقل ٢٠ طائرة هليكوبتر ، ١٤ طائرة (ايه - في - ٨) ، وإقلاعها وهبوطها عموديا بالإضافة الى سفن الابار التي تستخدم لابرار مشاة البحرية ، وما سبق نجد أن القوات البحرية الأمريكية قد لعبت دورا رئيسيا في عملية النقل الاستراتيجي للقوات أثناء تنفيذ عملية " درع الصحراء " ،

### • الدروس المستفادة من العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء ":-

#### • تطبيق مبدأ الحشد :

• أظهرت عملية " عاصفة الصحراء " الاستراتيجية مفاهيم جديدة منها تحقيق التفوق في القوات الجوية والبحرية وتقدم في القوات البرية مع مستوى عالى من التدريب في غياب التفوق في المدفعية والدبابات ،

• كما أن الحملة الجوية التي استمرت لمدة ٣٩ يوما قد أحدثت خسائر كبيرة في الأسلحة والمعدات والأفراد مما أدى الى خلل كبير في ميزان القوى وبالتالي فهو من المفاهيم التي برزت خلال هذه العملية حيث بدأت القوات المتحالفة بتعديل ميزان القوات ، ثم البدء في تعديل ميزان القوات البرية على ضوء التفوق الجوي ،

- ومن المفاهيم الحديثة في اختراق القوات المهاجمة بحجم كبير من القوات وعلى عمق كبير من خلال أعمال التطويق والالتفاف الواسعة والعمل ضد أجناب ومؤخرة الخصم يؤدي الى خلل كبير في توازن القوى على المستويات الثلاثة ( استراتيجي / تكتيكي ) مما أدى الى استسلام القوات العراقية و بأعداد كبيرة .

#### • تطبيق مبدأ السرية / الأمن / الخداع :-

- لقد استخدم الطرفين الخداع بنجاح ولقد ظهرت ضرورة بناء تنسيق خطة للخداع الاستراتيجي والتعبوي مع تركيز الوسائل لانجاحها ، كما أظهرت عملية " عاصفة الصحراء " الاستراتيجية أهمية فرض السرية والأمن على كافة أنواع المعلومات ، والتعميم الاعلامي وخصوصا عن خسائر الخصم وكذلك الأحوال الجوية حتى لا يستفاد منها الخصم ، فنجد ان اذاعة في السعودية واسرائيل كان يستخدمها الجانب العراقي لاطلاق الصواريخ أرض / أرض . كما ان عدم تحديد أماكن سقوط الصواريخ العراقية وما تحدثه من خسائر قد أدى الى عدم اجراء التصحيحات اللازمة خلال الضربات التالية ، وكذا عدم تكرار الضربات على الأهداف السابقة قصفاً ، وكذلك عدم الاعلان عن خسائر الخصم حتى لا يؤثر ذلك على وحدة الائتلاف والرأي العام العربي والاسلامي والرأي العام العالمي .

#### • الروح المعنوية والحرب النفسية :-

- لقد أدى انخفاض الروح المعنوية للمقاتلين العراقيين الى اضمحلال روح القتال والاستسلام الفوري للقوات المتحالفة في حالة المواجهة ، وكان من أسباب نجاح الحرب النفسية التي شنتها القوات المتحالفة انخفاض الروح المعنوية وروح القتال لدى القوات العراقية وقد اعتمدت خطة الحرب النفسية للتحالف على المنشورات المقدوفة جوا التي تناشد القوات العراقية بسرعة الاستسلام والمعاملة الحسنة بالإضافة الى اسقاط أجهزة الراديو للاستخدام الفردي حتى يمكنهم التقاط برامج الدول العربية المجاورة للتعرف على حقائق الموقف العسكري / السياسي للقيادة العراقية .
- كما أن طول مدة التحضيرات الجوية والتمهيد التي استمرت ٣٩ يوما باستخدام الطائرات المتنوعة والقنابل الذكية الموجهة والصواريخ المتطورة ( توما هولك ) فقد أدت الى اضمحلال روح حركة الامداد والاخلاء للقوات العراقية بالإضافة الى الخسائر التي أصابها وقطع خطوط الاتصال بين القيادة العراقية والتشكيلات في مسرح الكويت

#### • اختيار توقيت العملية الاستراتيجية :-

- لقد كان توقيت بدء الحملة الجوية والعملية البرية في أعقاب فشل المحادثات والاذنار الأمريكي وبالتالي لم تتحقق المفاجأة - بصورة كاملة - الا أنه أمكن تحقيق المفاجأة في الهجوم من خلال تنفيذه ليلاً بالإضافة الى تنفيذ الحملة الجوية ليلاً وبأعداد وكثافة غير مسبوقة مما أدى الى تجميد عناصر الدفاع الجوي / القوات الجوية العراقية
- أما توقيت العملية البرية الهجومية الاستراتيجية فقد حقق اختراق في عمق القوات العراقية والاستيلاء على أهداف استراتيجية جنوب العراق لتأمين العملية الهجومية من المواجهة ، لذا نجد أن الاختيار الدقيق لتوقيت العملية قد حقق أهداف العملية بأقل خسائر ممكنة وفي أقل وقت ممكن .

#### • استخدام الصواريخ العراقية :-

- لقد كان الهدف الاستراتيجي من استخدام الصواريخ العراقية ضد اسرائيل والسعودية هو اضعاف الائتلاف من خلال حياج اسرائيل على الرد عسكرياً و اظهار قوة العراق أمام الشعب العراقي والشعوب الاسلامية والعراقية ، الا أنه فشل في تحقيق أهدافه الاستراتيجية من القصفات الصاروخية مما أدى الى تحقيق اسرائيل لمكاسب سياسية / عسكرية استراتيجية / اقتصادية .

## • اعداد الدولة للدفاع :-

لقد ظهرت أهمية التخطيط الاستراتيجي لأعداد الدولة للدفاع من خلال الآتي :-

- توزيع الأهداف الاستراتيجية على امتداد ومواجهة وعمق الدولة حتى لا يسهل تدميرها في حالة تمر كزها في منطقة واحدة ، بمعنى أنه من الأفضل توزيع الأهداف الاستراتيجية على مختلف الاتجاهات والمواقع بالدولة .
- اختيار أماكن الأهداف العسكرية الاستراتيجية التي بتدميرها تحدث أخطار كبيرة مثل " المفاعلات النووية - مصانع الأسلحة الكيميائية - الذخائر والمواد شديدة الانفجار " بعيدا عن المناطق السكنية حتى لا تكون الخسائر فادحة في حالة تدميرها .
- أهمية استكمال التجهيزات الهندسية والتحصينات لوقاية الأفراد والمعدات من القصف الجوي مع التركيز على استكمال دعم الطائرات ووسائل الدفاع الجوي و استغلال طبيعة الأرض وما تحققة من اخفاء ووقاية بالنسبة للمعدات كبيرة الحجم .

## • تنظيم التعاون :-

- مع تعدد الجنسيات واللغات للقوات المتحالفة ومع اتساع مساحة مسرح العمليات وتنوع فقد برزت أهمية اجراء تنظيم التعاون بشكل تفصيلي بين القوات المتحالفة بحرية / جوية / برية ، وقد ظهرت النقاط التالية :-
- انشاء مراكز قيادة مشتركة .
- التوسع في استخدام ضباط الاتصال من الجانبين وأطقم المعاولة الجوية لخدمة القوات البرية والبحرية التي ليس لديها قوات جوية داخل مسرح العمليات .
- توحيد علامات التمييز لقوات الائتلاف .
- التنسيق الاعلامي من خلال توحيد البيانات العسكرية التي تصدر عن القيادات المختلفة ( الأمريكية / الفرنسية البريطانية / السعودية ) بما لا يخل بالسرية والحداد مع تسريب بعض المعلومات بهدف وصولها للجانب الآخر .
- تخصيص المهام للقوات بالأهداف والقطاعات والتوقيتات .

## • المبادأة :-

ظهر واضحا أهمية حصول القوات على عنصر المبادأة مع استمرار المحافظة عليه طوال مراحل تنفيذ العملية الاستراتيجية .

ولقد نجحت القوات المتحالفة في تحقيق المبادأة والمحافظة عليها مما أدى الى شل القيادة والقوات العراقية ولقدائها للقدرة على الحركة وكان غالبية ردود أفعالها ضعيفة لا تحقق أى أهداف أو مكاسب استراتيجية / تعبوية .

## • الدفاع الجوي :-

- ظهرت أهمية أعمال التنسيق والتكامل مع القوات الصديقة والائلاف، وقد لعبت طائرات الانذار المبكر والتوجيه والسيطرة ، الدور الرئيسى في هذا المجال من خلال المراقبة المستمرة لأجواء مسرح العمليات مما يتطلب ضرورة التنسيق مع جميع عناصرها .

## • القوات الجوية :-

- أكدت الحملة الجوية لعملية " عاصفة الصحراء " دروس كافة الحروب السابقة في المنطقة ومنذ الحرب العالمية الثانية بالنسبة للفاعلية الكبيرة للقوة الجوية في مسارح العمليات الصحراوية المكشوفة ومدى ما يمكن أن تلحقه بالخصم من

خسائر فادحة سواء في قواته المسلحة أو أهدافه الاستراتيجية الحيوية عندما يتحقق لها السيطرة الجوية حيث أصبحت القوة الجوية هي مفتاح النصر الذي لا غنى عنه في هذه المسارح .

• أكدت الحملة الجوية ، الأهمية البالغة للتفوق الجوي في ميزان القوى عندما يكون ذلك الميزان مختلا لصالح الخصم من الناحية البرية ، فالتفوق الجوي عندما يُستغل بكفاءة لتحقيق السيطرة الجوية على مسرح العمليات فأنه يسمح بتعديل ميزان القوى البرية المحتل بالتدمير المنظم والمستمر لأسلحة الخصم ومعداته المتفوقة قبل بدء العمليات البرية بما يوفر الظروف التعبوية والتكتيكية الملائمة لنجاح العملية الاستراتيجية ، وهو ما يؤكد الدرس القديم بأن من يسيطر على سماء المسرح يستطيع أن يشل فعالية السيطرة البرية في هذا المسرح .

• أبرزت الحملة فعالية العمل الجماعي مهما اختلفت جنسيات ولغات ونوعية أسلحة المشتركين في هذا العمل ومستوى تدريبهم اذا خلّصت النوايا السياسية لقادة هذا العمل وأعطيت القيادات العسكرية الوقت الكافي للحشد والتنسيق .

• برزت أهمية التخطيط والتجهيز المسبق لمسرح العمليات المنتظر واعداده بما يناسب طبيعة العمليات وحجم القسرات الجوية المنتظر تواجدها فيه .

• برزت فعالية الحرب الالكترونية في شل أسلحة وقدرات الخصم الدفاعية والهجومية ونظام السيطرة على قواته بما يسمح بتدميرها بأقل قدر من الخسائر . .

### ثامنا : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية خلال التسعينيات :

لقد تواصلت تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية حتى نهاية حقبة التسعينيات ، ومن المنتظر أن تمتد الى النصف الأول من القرن الحادى والعشرين ، وقد أملت الضرورة طرح تساؤلين لتعبر عن مدى وحجم هذه الانعكاسات والتداعيات حتى النصف الأول من عام ١٩٩٩ .

أولهما : هل مازال العراق يشكل تهديدا حقيقيا لجيرانه ؟؟

وثانيهما : ما هو حجم ومدى الاستنزاف الاقتصادى لثروات الخليج تحت دعوى أمن النفط ؟؟

### العراق والتهديد المزعوم لجيرانه .

لقد انتهت حرب الخليج الثانية في ٢٨ فبراير ١٩٩١ . . حرب الخسائر لكل الاطراف العربية . . خسائر في المال . . في الرجال . . في الثروة البروتية . . في العمار الذى تحول الى دمار . . في الشمل الذى تفرق . . في الوحدة التى تبعدت . . في المستقبل الذى تحول الى تربع وثار وعداوة . . لا مكاسب لاحد !!

كل تلك الماسى . . واستمر " صدام حسين " حاكما للعراق . . فلا الرجل استقال تحت وطأة الهزيمة . . ولا بقايا الجيش العراقى استطاعت ان تقوم بانقلاب ضد حكمه . . بل ورغم كل ذلك الدمار . . تحولت بقايا الجيش العراقى الى ادارة لقمع الثورات الشعبية ومئات من الجثث الجديدة اضافها " صدام حسين " الى جراته ضد العراق " الدولة والشعب " ليستمر حاكما مطلقا . . رغم كل المزالم !!

وقد اصبح وجود صدام حسين على راس النظام الحاكم في العراق . . وما اعلن عمدا عن حجم قوته المزعومة والسبق اعلنتها المصادر الامريكية ومركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ان العراق رغم تعرضه لضربات جوية وصاروخية متواصلة استمرت " واحد واربعون يوما " اسقطت خلالها حوالى " مائة الف طنا " من المواد المتفجرة على دولة العراق من بينها نوعيات عالية التقنية مما يطلق عليها " الذخائر الذكية " او الموجهة " باشعة الليزر وبما يساوى قوة تدميرية تصل



الى اربعة اضعاف القنبلة الذرية التي القيت على مدينتي " هيروشيما وناجازاكي " اليابانية اثناء الحرب العالمية الثانية والتي كانت قدرة القنبلة الواحدة منها " ٢٠ ألف طن " مواد متفجرة .

رغم كل هذا التدمير " لدولة وشعب العراق " تعلق الولايات المتحدة انه خرج من العملية " عاصفة الصحراء " ومنزال يمتلك قوة مسلحة تصل الى " ٣٨٠ ألف مقاتل مشكلة في نحو ٣٠ فرقة " بين مشاة ميكانيكي ومدرع وحوالي " ١٥ لواء مستقل انواع مختلفة وحوالي سبعة فرق حرس جمهوري عالية التدريب والمستوى القتالي وحوالي " ٢٠٠ طائرة قتال " انواع مختلفة واطنان من اسلحة الدمار الشامل خاصة الكيماوية منها والبيولوجية ووسائل اطلاقها من الصواريخ بعيدة المدى والتي قدرتها الولايات المتحدة بأنها حوالي " ٢٠٠ صاروخ " الى جانب قدرات تصنيعية عالية جدا لانصاج الاسلحة النووية !!

وظل التساؤل مطروحا " كيف يمكن لدولة تعرضت لكل هذا الحجم من وسائل التدمير ان ينتهي بها الامر بالاحتفاظ بكل هذه القوات !!! " و اين امكانيات وقدرات هذه القوة بالمقارنة بحجم الخسائر الهائلة التي لحقتها بقوات الائتلاف والذي وصفها المحللون العسكريون بأنها لا تتجاوز خسائر مناوורת تدريبية مشتركة !! خاصة وانه يتابعنا لما تم في العمليات البرية التي قامت بها قوات الائتلاف نجد ان معدل تقدمها وتحركها القتالي يشير الى انها لم تكن تواجه قوات مسلحة مقاتلة بالمعنى المتعارف عليه بقدر ما واجهت فلول من قوات منهاره عسكريا ومعنويا الامر الذي ادى الى صدور الاوامر بالهاء العمليات قبل موعدها المخطط بـ " ٢٤ ساعة " لسرعة تحقيق الاهداف دون مقاومة مع استسلام كامل للقوات المسلحة العراقية !!

ان الحقيقة التي اكدتها متابعة الاحداث بعد مرور " تسعة سنوات " من انتهاء حرب الخليج تؤكد ان هذا الاعلان من القوة المسلحة العراقية المزعومة هو البرر الرئيسي لاستمرار اتباع سياسة امريكية / بريطانية تجاوزت مهمة تحرير دولة الكويت وعودة السلطة الشرعية لها الى تدمير الدولة " وابادة الشعب العراقي من خلال السير على طريق عدة محلول متوازنة ومتكاملة .

اولها - دعم واستمرار عمل اللجنة الفنية لروع اسلحة الدمار الشامل العراقية واستغلالها كوسيلة لاختراق امن العراق من جانب " . ولا استمرار فرض العقوبات الاقتصادية المدمرة له من جانب اخر ،  
ثانيها - تقسيم العراق بفرض مناطق حظر جوي بحجة تأمين ايشية في الجنوب والاكراد في شمال العراق وثالثها - غرض الطرف عن الاختراق الايراني والعمليات العسكرية التركية المتكررة لغزو شمال العراق تحت زعم العمليات الارهابية سواء لجماعة مجاهدي خلق الايرانية او ضد حزب العمال الكردستاني .  
رابعها - صياغة عكمكة لاتفاق النفط مقابل الغذاء بما يسمح بالسيادة الكاملة على مبيعات النفط وواجهه الفالها مما يعد اختراقا صارخا لامن وسيادة العراق .

وخامسها - اتباع سياسة الضربات الجوية والصاروخية بحجة فرض قرارات مجلس الامن .

### اللجنة الفنية واسلحة الدمار الشامل :

شكلت اللجنة الفنية لتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم " ٦٨٧ " والذي تضمن العديد من البنود القاسية على العراق نذكر منها تلك المتعلقة باسلحة الدمار الشامل العراقية والقيود المفروضة على القدرة العسكرية العراقية بشكل عام لعل اولها - قبول العراق - دون شرط - القيام تحت اشراف دولي بتدمير جميع

محتويات ترسانة من اسلحة الدمار الشامل وان يخضع جميع مالهيه من مواد للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزالة مالهيه من اسلحة كيميائية وبيولوجية .

وثانيها - القيام بتدمير جميع القذائف الصاروخية التي يزيد مداها على ١٥٠ كم والقطع الرئيسية المتصلة بها ومواقع اصلاحها واتاجها بما في ذلك منصات اطلاقها .

هذا ويجتمع مجلس الامن كل ستون يوما لمراجعة العقوبات الاقتصادية التي فرضها على العراق خاصة مدى استجابته للفقرة المتعلقة بتدمير اسلحة الدمار الشامل وذلك على ضوء تقرير رئيس اللجنة الفنية المعنية من قبل المجلس لهذا الغرض وقد قامت هذه اللجنة طبقا للتقارير المقدمة منها الى مجلس الامن بتدمير ٤٠ الف سلاح كيمياوي ، ٧٠٠ طن من مواد كيميائية ، ٤٨ صاروخا ، ٤٠ رأسا ومصنعا كاملا لانتاج الاسلحة البيولوجية وذلك من خلال قيامها بزيارة وتفتيش حوالي ١٤ الف موقعا داخل العراق قام بها حوالي ٦٠٠ فريقا للتفتيش منها زيارة وفحص ٢١٤٧ موقعا خلال عام ١٩٩٧ وحده وقد غطت التفتيشات كل شبر في الاراضي العراقية حتى القصور الرئاسية ومواقع حيزب البعث والمواقع السيادية مثل اجهزة الامن والخارجية والدفاع ، كما قدمت العراق للجان التفتيش حوالي ٢ مليون وثيقة طبقا لمطالبها .

واذا اضفنا لذلك حجم التدمير الذي اصاب اماكن تصنيع وتجميع هذه الاسلحة خلال القصف الصاروخي الجوى انشاء العملية " عاصفة الصحراء " وما بعدها ، ثم اخيرا العملية " لعب الصحراء " لتؤكد بما لا يدع مجالا للشك انه لا توجد اية قدرات حاليا او مستقبلا لهذه النوعية من الاسلحة داخل العراق .

لعل الفضايل التي اعلنت عن دور اللجنة ورئيسها وجود عملاء للمخابرات المركزية الامريكية بين حقولها وتجارزها لمهنتها الاساسية الى قيامها باعمال التجسس لصالح الولايات المتحدة والنصت على الاتصالات بين وحدات عسكرية مسئولة عن امن الرئيس العراقي ودورها في إيجاد البرر وتحديد اهداف الضربة العسكرية " لعب الصحراء " الاخيرة ثم تحكم الولايات المتحدة فيما تكتبه من تقارير قبل عرضها على مجلس الامن ، كلها دلائل تشير الى ان اللجنة الفنية اصبحت اداة فعالة للولايات المتحدة لاستمرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق .

#### مناطق الحظر الجوي وتقسيم العراق :-

مع نشوب حرب الخليج الثانية برزت قضية الاكراد في شمال العراق وانتقلت من مشكلة داخلية او حتى مشكلة اقليمية الى مشكلة عالمية بتدخل القطب العالم للتعامل معها فقد تزامن مع الغزو العراقي للكويت هروب نحو مليوني كروى من شمال العراق ونزوحهم الى الجبال حيث الحدود مع كل من تركيا وايران كنتيجة لعمليات القمع الذي قام به النظام العراقي لتأديب اكبر حركات التمرد في تاريخ الاكراد على السلطة العراقية حيث قامت قوات الفصائل الكردية الثمانية في مارس ١٩٩١ بالاستيلاء على المراكز الخوية في اربيل وكركوك والسليمانية الامر الذي ادى الى تهنى الولايات المتحدة اصدار القرار رقم ٦٨٨ من مجلس الامن في ٥ ابريل ١٩٩١ والذي يقضى بانشاء ملاذات امنيا للاكراد في شمال العراق وقد قامت الحكومة العراقية بحسب هيكلها الادارية ومناقل قواها المسلحة عقب صدور القرار واجريت انتخابات لانشاء برلمان وحكومة محلية واصبحت المنطقة تحت سيطرة الاكراد منذ ذلك التاريخ . ولزيد من الضغط على الحكومة العراقية وتقليص سيادتها على الشمال فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوى على الطيران العراقي بحجة المزيد من توفير الامن للاكراد في الشمال وقد امتد ذلك الحظر الى خط عرضي ٣٦ ما لم يقتصر الامر بعد ذلك على الحظر الجوى بل امتد لمنع اى تحرك للقوات البرية العراقية لفرض سيادتها او سيطرتها على شمال الدولة .

هذا وقد لرضت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوي مماثلة في جنوب العراق امتدت حتى خط عرضي ٣٢ وذلك في ٢٧ اغسطس ١٩٩٢ ثم قامت بتوسيع هذه المنطقة لتمدت الى خط عرضي ٣٣ في سبتمبر ١٩٩٦ وذلك بمجة تأمين دولة الكويت ولم يقتصر الامر على الحظر الجوي ايضا بل تحطاه الى منع اى تحرك للقوات البرية العراقية في اتجاه الجنوب الامر الذي افقد الحكومة العراقية السيادة الكاملة على نحو ٦٠% من مساحة الدولة وهدد بشكل فاعل البقاء القومي ووحدة الاراضى العراقية حيث اصبحت مناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب مع طول الوقت وامتداد ذلك لسنوات طويلة وصلت اكثر من ثمانى سنوات اصبحت هذه المناطق تهدد بفرض امر واقع يؤدى الى تقسيم العراق الى ثلاثة دويلات ٠٠ دويلة في منطقة الوسط حيث بغداد العاصمة ٠٠ ودويلة في الجنوب حيث النجف والبصرة وكرلاء ٠٠ ودويلة في الشمال حيث كردستان ومدن اربيل والموصل والسلمانية وغيرها ٠

وقد طرح هذا التقسيم لمناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب العراقي امام الادارة الامريكىة وهالنات سياسىة والقصادىة واستراتيجية في هذه المنطقة الغنية بالترول من ناحية ومن ناحية اخرى فانها تزود الولايات المتحدة وحلفائسها في الخليج بزمن اطول للاندثار المبكر عند محاولة النظام العراقي اختراق هذه المنطقة بقوات برية خاصة الجنوبية منها في محاولة لتهديد دولة الكويت مرة اخرى ٠

وقد حاول النظام العراقي الغاء التزامه بمناطق الحظر وقام بالاستجابة لدعوة من الحزب الديمقراطى الكودستانى السدى يقوده مسعود البرزائى ودفع بقواته البرية عبر منطقة الحظر في الشمال ودخلت مع معارك مع قوات الاتحاد الوطنى الكردستانى بقيادة جلال طلبانى وحقت انتصارات سريعة وذلك في سبتمبر ١٩٩٦ الماضى الامر الذى دفع الولايات المتحدة للقيام بضربة صاروخية وجوية ضد العراق الدولة والشعب لفرض التزامه بقيود مناطق الحظر في الشمال والجنوب العراقي ١١ مما ادى الى اعلان اكثر من ٣٢ دولة بين اسبوية واوروبية والافريقية رفضسها للعسدوان الامريكى وتأييدها للعراق لبسط سيادته على اراضيه ٠

وتم كان قرار المجلس الوطنى العراقي الذى اقرته واعلنته الحكومة العراقية كرد على العملية العسكرية التى قامت بها الولايات المتحدة الامريكىة وبريطانيا والمعروفة باسم " ثعلب الصحراء " والى تمت في الفترة من ١٧ الى ديسمبر ١٩٩٨ الماضى التى وصلت طلعاتها الجوية الى ٦٥٠ طلعة استخدمت فيها ٤١٥ صاروخا من طراز توما هوك قسامت بمهاجمة ١٠٠ هدف في العراق تركزت على برامج انتاج للصواريخ ومراكز القيادة والسيطرة وتجمعات قوات الحمرس الجمهورى الى جانب العديد من الاهداف المدنية والمناطق الالهة بالسكان في محافظة البصرة وجنوب العراق والحقت اضرارا بالغة بمستشفى القرنة العام ومركز التحكم الجنوبى في شبكة توزيع الكهرباء الجنوبية ومزارع الدواجن بالمنطقة ومركز الصحفيين الاجانب ومقر حزب البعث الحاكم وجميع محطات الاذاعة والتليفزيون وعددا من المساجد والقصر العباسى التاريخى كما امتد القصف الى وزارة الدفاع ووزارة الاعلام ووزارة الخارجية ومدينة تكريت مقر الرئيس صدام حسين اضافة الى تدمير كامل لكل المنشآت التى قيل لها لاسلحة الدمار الشامل العراقية كما اسفرت العملية عن عشرات القتلى من العسكريين ومئات القتلى من المدنيين العراقيين ١١

وكان الرد العراقي على ذلك التدمير المتواصل للعراق " الدولة والشعب " وان اعلنت الحكومة العراقية الغاء العمل بقرارات مجلس الامن ذات الصلة باحتلال الكويت والتوصية بالغاء الاعتراف بها ويحدها الحالية كما اعلن عدم التزامه بقرارات مناطق الحظر الجوي شمال وجنوب العراق وانه سيتصدى بكل الوسائل لعمليات فرض هذه المناطق بالقوة من خلال الطلعات الجوية المنتظمة لتلك المناطق ٠

ومنذ اعلان ذلك القرار واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا هجومها على الاهداف العسكرية العراقية في مناطق الخطر الجوي شمال وجنوب العراق وحشدت لهذا الغرض "١٩٤" طائرة قتال مختلفة الانسواع كما ابلغت الادارة الامريكية الدول الاعضاء في مجلس الامن اعزامها الاستمرار في عمليات القصف المركز والمتكرر لمواقع الدفاع الجوي العراقية حتى تتألف لجنة "اونسكوم" التي تتمسك واشنطن باستمرارها في العمل داخل العراق خلافا لكل او معظم الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي ٠٠ وهكذا تستمر السياسة الامريكية على طريق تدمير دولة العراق وابادة شعبه مستخدمة في ذلك كل الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية التي تواصل ضرباتها المستمرة منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٨ الماضي حتى الآن ولمدة تجاوزت اربعة اسابيع متواصلة !!!

### الاختراق التركي والاراضي لشمال العراق :

لقد اتاح حظر الطيران العراقي في شمال العراق الفرصة لدول الجوار للتوغل داخل الاراضي الكردية العراقية لفرض سيطرتها وتفوذها بالقوة على الارض داخل العراق ٠٠ حيث قامت ايران بعملية غزو للحدود العراقية في المنطقة الشمالية في ٢٦ يوليو ١٩٩٦ حيث اخترقت قوة وصلت الى اكثر من الف مقاتل مدعمين بالمدفعية والمدروعات والقوات الجوية وتوغلت الى مناطق الاكراد الايرانيين في محافظة السليمانية وذلك بهدف وقف هجمات المتمردين الاكراد عبر الحدود ٠٠ هذا الى جانب قيام القوات الايرانية بشن غارتين جويتين كما نفذت اربعة عمليات عسكرية لتحقيق نفس الاهداف المعلنة !!

كما قامت تركيا بشن عدة هجمات في شمال العراق ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني حيث اخترقت قوة مسلحة تركية وصلت الى خمسة وثلثين الف مقاتل للحدود العراقية في ابريل ١٩٩٥ وادت عملياتها القتالية داخل الاراضي العراقية لمدة تجاوزت اسبوعين واعلنت امام المجتمع الدولي مثالا في مجلس الامن انها ستواصل عملياتها لتحصيم نشاطات حزب العمال الكردستاني خارج الحدود التركية هذا وقد سبق تنفيذ هذا الهجوم عام ١٩٩٢ كما تكررت العمليات العسكرية التركية لتحقيق نفس الهدف بالقدر الذي اعلنت فيه الحكومة التركية اعزامها انشاء حزام امن داخل الشمال العراقي يمتد بطول الحدود الشمالية بين الدولتين بطول ٢٣٠ كم وعمق حتى ٢٠,٥ كم داخل الاراضي العراقية وقد نفذت ذلك الهدف واستقر بالمنطقة الامنية حوالي سبعة آلاف مقاتل تركي بصفة مستمرة فقد زعم عدم قدرة الحكومة العراقية وقف عمليات الارهاب التي تنطلق من شماله ٠٠ وعلى الحكومة التركية القيام بهذه المهمة حماية لامنها القومي اكثر ،

وقد ادى عدم وجود سلطة مركزية بفرض منطقة الخطر شمال خط عرض ٣٦ الى عودة الوعة القبلية والدلاع الزراع بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حيث قام بينهما اقتال مرير دفع ثمنه الاكراد انفسهم وادى الى عملية التجماع بالقوى الاقليمية المحيطة واستعداداتها ضد الطرف الاخر ٠٠ الامر الذي اوصل الشمال العراقي الى حالة من الفوضى الشاملة والتي ادت الى جانب ذلك وجود اختراق لكل من وكالة المخابرات المركزية الامريكية وجهاز الموساد الاسرائيلي حيث تم اكتشاف اجهزة اتصال الكترونية متطورة واستقبال وبث اشارات للاقمار الصناعية عليها شارات اسرائيلية كما ادت الوثائق التي تم العثور عليها ايضا ان ٥٥ ضابطا من الموساد الاسرائيلي و ١١٠ ضابطا من المخابرات المركزية يعملان بشكل دائم داخل الشمال العراقي كما ذكرت الوثائق المكتشفة على اهمية تقوية الاكراد وتركيز المعارضة التركية في شمال العراق تمهيدا لشن حرب عصابات ضد نظام صدام حسين واشعال الحرب بين العراق وايران وتركيا وسوريا ان امكن ذلك !!

ومع مرور الوقت بدا تكريس سياسة الامر الواقع بالقدر الذي جعل منطقة شمال العراق بصفة خاصة مفتوحة لمسئاء !! الكل يحاول ان يحقق مصلحته على حساب مصلحة العراق ووحدة ترابيه . . وبالنسبة لتكررت عمليات الاختراق العسكري للحدود العراقية والتوغل داخلها دون رادع او انذار من جانب الولايات المتحدة التي فرضت هذه الرضاح سواء في الشمال او الجنوب العراقي . .

### صيغة النفط مقابل الغذاء والامن الاقتصادي :-

لعل مراجعتنا للصيغة التي تضمنتها اتفاق النفط مقابل الغذاء تسوق لنا مثالا غير مسبوق في التاريخ الحديث عن اقصى صور الاذلال والمهانة والاختراق السافر للامن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العراقي بحجة رفع المعاناة عن الشعب العراقي وتلبية حاجياته الضرورية والانسانية . . فقد اصدر مجلس الامن الدولي قراره رقم ٧٠٦ الذي صدر بتاريخ ابريل ١٩٩٥ والذي يسمح للعراق ببيع نفطه بقيمة ١,٦ مليار دولار لشراء احتياجاته من الامدادات الانسانية وقد وضع القرار شروطا قاسية ومهينة للتنفيذ حيث يخصص نصف قيمة المبيعات النفطية لتمويل عمليات التعويض عن تسليح الحرب ولجان الامم المتحدة المتعددة العاملة في «تابعة قرارات مجلس الامن الخاصة بالازمة العراقية وتشكل البئة تابعة للامم المتحدة لاقرار المشغرات الانسانية وايضا الاشراف على توزيعها داخل العراق بعيدا عن سيطرة الحكومة العراقية لم يقتصر دور الالية الجديدة عن هذا الحد بل عليها التحقق من ان السلع التي تسمح للحكومة العراقية بشرائها تذهب الى الفئات الاكثر تضررا من الازمة الاقتصادية كما تقرر هذه الالية ايضا حجم الدعم المالي اللازم للاكسراد في شمال العراق . .

وفي مارس ١٩٩٥ قرر مجلس الامن رفع قيمة مبيعات النفط الى اربعة مليارات من الدولارات على ان ينفق ٥٠% منها ٢ مليار دولار على المشغرات الانسانية ويذهب ٥٠% منها ٢ مليار دولار الى صندوق خاص تابع للامم المتحدة يتم الانفاق بنسبة ٣٠% منه على تموينيات ضحايا حرب الخليج الغالية ، ٢٠% الاخرى على الجهود الانسانية التي تبذلها الامم المتحدة في المناطق الكردية شمال العراق !!

وعلى الحكومة العراقية ان تحصل مستقبلا على موافقة من الالية المشككة من الامم المتحدة على كل العقود التي تبرمها لسد احتياجاتها الانسانية الملحة قبل تمام الشراء . . وما يتضمن ذلك من مراجعه من حيث القبول او الرفض لهذه العقود طبعا لما تراه الامم المتحدة !!

تلك بعض ملامح الصور الفريدة وغير المسبوقة تاريخيا لاذلال القيادة والعراق شعبا ودولة تحت حجة براقة هي رفع المعاناة عن الشعب وتوفير احتياجاته الانسانية الملحة !! ومن الغريب ان الصيغة الوحيدة التي تراها الولايات المتحدة مناسبة هي السماح ببيع كميات غير محدودة من النفط العراقي مع استمرار نفس قيود اتفاق النفط مقابل الغذاء باعتبارها الصيغة الوحيدة لرفع الحصار عن الشعب العراقي والتي يذلت الولايات المتحدة كسل جهودها وسلطانها وهيمنتها على الاعضاء في مجلس الامن لتعطى المبادرات الروسية والصينية والفرنسية السق طرحت لرفع الحصار الاقتصادي عن الشعب العراقي بعد العملية " ثعلب الصحراء " الاخيرة وذلك لاحكام السيطرة على كل ما ينسرى او يباع او ينفق من اموال الشعب العراقي وثروته بحجة منع النظام العراقي من استغلال مبيعات النفط في احياء ترسانته من الاسلحة سواء التقليدية منها او فوق التقليدية واعادة بناء قواته العسكرية وقدراته التصنيعية بالشكل الذي يؤدي الى الى تهديد امن المنطقة وجيرانه من دول الخليج العربية !!

لقد كانت هذه بعض صور الانتهاك غير المسبوق لامن دولة وشعب العراق الشقيق في ظل قيادته المغامرة .. انه طريق تدمير دولة وابادة شعب تحت سمع وبصر المجتمع الدولي كله .

### التحديات الاقتصادية والأمنية لدول الخليج :-

عقدت القمة الخليجية التاسعة عشر في أبو ظبي في الفترة من ٧ ديسمبر إلى ٩ ديسمبر ١٩٩٨ وقد ناقشت القمة موضوعات مهمة في المجالات الدفاعية والسياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية بهدف اتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك بما يساهم في دعم مسيرة مجلس التعاون .. وقد سيطر على أعمال القمة التحديات المشتركة الاقتصادية منها والأمنية خاصة في ضوء الانخفاض الحاد والمزيد في اسعار النفط باعتبار أن عائدات النفط والغاز تمثل المصدر الاساسي للدخل القومي لمعظم دول المجلس .

وتأتي هذه القمة تويجا لمرور "ثمان عشر عاما" على إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر الوحيد من بين المجالس الاقليمية الثلاث التي أنشأت ، حيث انتهت فعالية ونشاط مجلس التعاون العربي بعد الضربة الموجهة للتضامن العربي كنتيجة من أبرز تداعيات الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ .. كما بدء تفكك اتحاد المغرب العربي مع ما يتهدد الجزائر من حرب أهلية ناتجة عن الصراع على السلطة .. والمواجهة الليبية - المغربية وما نتج عنها من قرارات المقاطعة الدولية لليبيا ..

ويبقى مجلس التعاون لدول الخليج العربي .. وتواصل فكرة الأمن الجماعي بين دوله لمواجهة التهديدات المباشرة وغير المباشرة الموجهة له والتي كان من أصعب ما فيها أن القوة العسكرية العراقية التي قامت بالغزو هي نفسها القوة السق ساهت في انشائها دول الخليج والتي وصل دعم تكلفتها إلى حوالي ٥٢ مليار دولار ..

هذا ويبلغ إجمالي سكان المجلس حوالي ٢٠ مليون نسمة تمثل ٨% من إجمالي سكان الوطن العربي على مساحة حوالي ٢,٥ مليون كم<sup>٢</sup> بنسبة ١٨% من مساحة الوطن العربي ، ويبلغ متوسط إجمالي الناتج القومي لها حوالي ٢٥٥ مليار دولار سنويا بنسبة ٢,٦% من إجمالي الناتج القومي للوطن العربي كله .

وقد تحدت أهداف مجلس التعاون الخليجي طبقا لمطابق الشاذه في أربعة أهداف رئيسية لحل أواها - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها .. وثالثها - تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .. ورابعها - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والتعليم والثقافة والشؤون الاجتماعية والصحة والاعلام والسياحة والتشريع والادارة .. ورابعها - دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتغذية والزراعة والثروة المائية والحيوانية وإنشاء بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها ..

ويوضح من الأهداف الرئيسية للمجلس بأنها تركز بالدرجة الأولى على المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية والاعلامية والسياحية وصولا إلى التكامل الاقتصادي بينها .. إلى أن حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تداعيات فرضت الجانب الأمني على أهداف المجلس وأصبح موضوعا رئيسيا على جدول أعمال القمم الخليجية من ذلك الوقت .. إلى أن القمة التاسعة عشر كانت لها سماتها وخصائصها المميزة لها عن كل القمم السابقة بالقدر السدي أطلق عليها المخللون والباحثون والمفكرون العديد من التوصيف .. فمنهم من وصفها بأنها " قمة التحدي " ومنها من أطلق عليها قمة "التعاضد مع الواقع الجديد" .. ومنهم من قال انها قمة "البحث عن التعاون في مجلس التعاون" .. ومن من أطلق عليها قمة "النفط والارواح الاقتصادية الصعبة" ... ومنهم من أضاف أنها قمة "الانطلاق خارج الاقليم عريبا

ودولياً .. وكلها مسميات تعكس أهمية هذه القمة والأهمية الأكبر لما يصدر عنها من قرارات في مواجهة التحديات التي تواجه دول المجلس خاصة الاقتصادية منها .. ولعل أبرز ما تميزت به القمة الخليجية هو البحث عن المخاطر والتحديات الاقتصادية التي تعترض دول مجلس التعاون الخليجية في ضوء التدهور في أسعار النفط ، ولعل صرخة التحذير التي أطلقها "الأمير عبد الله بن عبد العزيز " ولي عهد المملكة العربية السعودية أثرها على القرارات التي انتهت إليها القمة خاصة في مواجهة أزمة النفط حيث أوضح سموه " أن عهد الوفرة والأموال السهلة والثروات المتدفقة بغير حساب على دول الخليج قد ولى بلا رجعة ، منبها إلى ضرورة الاتجاه إلى القطاع الخاص لتحمل قسط من الأعباء ولتخرج من السطح كلمة ظن أنها غائبة عن القاموس الخليجي وهي كلمة الديون .. " وبذلك الكلمة الصريحة الواضحة تحولت قسمة أبو ظبي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى قمة مختلفة عن كل القمم الخليجية السابقة والتي خصصت آخرها في السبعينات " للأمن ومكافحة الإرهاب " كانت القمة هذه المرة قمة النفط والسياسة والاقتصاد معاً وما كشف الخليج عن خلعجاته وهوميه الراهنة ..

حيث توالى أسعار النفط في الانخفاض بصورة خطيرة وبدأ الحديث عن دول شقيقة كان يضرب بها المثل في الثراء عن عجز في ميزانيتها بدرجة دعيتها إلى الاقتراض إلى تقليص استثمارات ومشروعاتها وخطتها الطموحة بنسبة كبيرة وتشير التنبؤات بأن أسعار النفط الخام سوف يهبط إلى ما بين "خمس وسبعة دولارات" حيث وصل إلى ما يقرب من عشرة دولارات للبرميل حالياً وذلك بعد عقدين من الراج الشديد الذي قفز بأسعار النفط خلال السبعينات والثمانينات إلى حوالي " ٣٠ إلى ٤٠ دولار للبرميل .. وقد وصلت خسائر الدول المصدرة للبرترول إلى حوالي ٤٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ وقد تمكنت دول " الأوبك " من اجراء خفض ثالث مع دول من خارج " أوبك " بجمالي ٢,١ مليون برميل/يوم ليصل إجمالي الخفضات منذ مارس ٩٨ الى حوالي ٥ مليون برميل / يوم اعتباراً من ١٩٩٩/٤/١ ولعل ما يمكن أن نطلق عليه أزمة النفط التي سيطرت على القمة الخليجية يرجع أسبابها إلى حدوث التكتلات الكبرى بين شركات النفط العالمية حيث تجمعت أربعة شركات كبرى معا هي "شركة أكسون وشركة هيموكو وشركة بوبكسل وبرتش بترولوم " وبدعم من الولايات المتحدة استطاعت هذه الشركات العالمية المعالقة من التحكم في مصر النفط وفي الاتجاه وتسويقه حيث وصل الاحتياطي المعروف لديها حوالي " ٥ بلايين برميل " تكفي لسد احتياجات العالم كله من النفط الخام لمدة تصل إلى " ١٤٢ يوما " وتقوم هذه الشركات بضخ نفطها عندما يرتفع سعر النفط لاغراق الاسواق العالمية حتى تفرض خفض السعر ، ثم تبدأ في استعاض ما تم بيعه للشراء عندما ينخفض سعر المعروض منه . وهكذا تتحكم هذه الشركات بتلك السياسة في أسعار النفط بالقدر الذي وصل به إلى هذا التدهور الحالي وستواصل سياستها ليصل سعر برميل النفط إلى أدنى مستوى له .

وعلى طريق استمرار سياسة خفض السعر النفط فقد عقدت إحدى عشر شركة في واشنطن خلال وقت انعقاد القمة الخليجية .. عقدت اتفاقاً مع "قازاخستان" لتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لد خط أنابيب بين "قازاخستان" وتركيا لنقل النفط من منطقة بحر قزوين .. وقد حضر مراسم التوقيع وزير المالية الأمريكي بيل ريتشاردسون" وزير الخارجية القازخستاني "قاسم جوزار سكاييف" وذلك لزيادة الاعتماد على نفط دول الاتحاد السوفيتي السابق والتي شكلت وقوة جديدة في اسواق النفط .. هذا إلى جانب سياسات ترشيد استخدام النفط وابتكار وسائل واساليب تكنولوجية عديدة للطاقة بدلا من النفط .. وكلها مخططات وسياسات لعدم استخدام النفط مستقبلا كسلاح سياسي أو لعدم التركيز العالمي في الاعتماد على نفط الخليج.

وعلى ضوء ذلك فإن قمة أبو ظبي قد أولت اهتماما كبيرا بشئون النفط الذي أثر بشكل ملحوظ على الدخل الوطني لمعظم الدول الخليجية الست والتي أتضح عدم قدرتها في إظهارها المحدود ضمن سوق النفط العالمي التصدي لمشكلة الإغراق أو التسعير بصورة مؤثرة وقد ورد في بيان القمة الختامية أن دول المجلس ستسعى إلى إدراج مادة النفط ضمن السلع المعفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية التجارة العالمية وذلك في محاولة لادخال النفط إلى حيز استراتيجة التجارة العالمية بعد أن كان يستخدم سياسيا وهو الأمر الذي برزت أصوات تشير إلى أن ذلك من الأخطار التي أدت إلى أزمة النفط الحالية .. وقد دعت القمة في هذا المجال الدول المنتجة للنفط ضمن منظومة (الأوبك) إلى الالتزام بالحصول المقررة لها وحددت نهاية عام ١٩٩٩ للالتزام دول الخليج الست بالخفض الذي أقرته في كميات النفط .. كما ستسعى دول مجلس التعاون إلى تنسيق الجهود مع الدول المنتجة للنفط من داخل وخارج الأوبك في محاولة لدعم أسعار هذه المادة عالميا ..

وهذا وقد تردد ضرورة البحث عن موارد أخرى بديلة .. ومنها الاهتمام بتصنيع النفط حتى ولو بنسبة ٢٥% منه فقط من حجم الإنتاج حيث يصل سعر برميل النفط المصنع إلى حوالي ٧٠٠ دولار وهو عائد يكفى لتوفير الدخل القومي السنوي لدول الخليج هذا إضافة إلى التركيز على الموارد الأخرى مثل السياحة أو الصناعات المختلفة أسوة بما تم في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي لم يعد النفط يشكل نسبة ٩٠% من دخلها كما .. الحال في المملكة العربية السعودية أو دولة الكويت ولعل سياسة الاحتكار والتحكم في الإنتاج والتسويق والتسعير للنفط من الشركات النفطية الاربعة العملاقة من جانب .. وعدم الالتزام من الدول الأعضاء في منظمة "الأوبك" بالحصول المقررة لها وطرح كميات زائدة لها كان من الأسباب الهامة لما أطلق عليها "أزمة النفط" ومن هنا فقد تردد خلال القمة الخليجية ضرورة استلام دول المجلس للمبادرة من خلال وضع استراتيجية شاملة في إطار أهداف محددة يلتزم بها كل دول المجلس مما يفرض تعاون كامل بين الدول الست بعيداً عن الاعتماد على منظمة "الأوبك" .. كما يجب أن يكون الهدف الرئيسي هو إدارة النفط على أسس تجارية حتى يمكن مواجهة احتكار الشركات التي تتحكم في أسعاره .. ولعل القرار الذي صدر عن قمة أبو ظبي بالتزام بتخفيض الإنتاج لمدة ستة أشهر أخرى يعتبر خطوة على طريق هذه الاستراتيجية .

ولعل ما أعلنه ولي عهد المملكة العربية السعودية والتنبيه إلى خطورة المرحلة المقبلة قد فرض المزيد من التعاون الفعالي والحقيقي بين دول الخليج الست بالقدر الذي تصبح فيه هذه الدول قادرة على منافسة الشركات الاحتكارية العملاقة ولعل طرح أزمة النفط - ولأول مرة بين الدول الخليجية الست يمثل هذا القدر من المكاشفة والمصارحة قد وضع ابعاد وحقيقة الأزمة واسماها امام قادة دول مجلس التعاون الخليجي مما سمح بطرح البدائل والاختيارات التي تمثل السبيل الوحيد على طريق حل أزمة النفط والتي يعاني منها الجميع .

وعلى طريق مواجهة التحديات الاقتصادية كان قرار قادة مجلس التعاون الخليجي في ان ترى اتفاقية التعريف الجمركية الموحدة النور تمهيدا لانشاء السوق الخليجية الموحدة التي تعتبر من أبرز اهداف قيام مجلس التعاون ذاته كما اقر المجلس عقد اجتماعا تشاوريا للقيادة كل نصف عام بين القمتان وذلك لتابعة الاستراتيجية المتخططة وبحث المستجندات التي تطوا على سياسة النفط وتقرير الاجراءات المضادة لمواجهة كافة التحديات الاقتصادية المستحدثة . هذا إضافة الى مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات تم التوصل اليها .. خاصة وان الكثير من الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في القمم الخليجية السابقة .



## الفصل الثامن

### تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط



## الفصل الثامن

### تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

نتناول في هذا الفصل التأثيرات والانعكاسات على الشرق الأوسط ، حيث نتعرض لمفهوم الشرق الأوسط ، واستراتيجية القوى العالمية والاقليمية الرئيسية فيه ، ثم نتناول التحولات والتحديات التي تواجهه ، وانعكاس عمليات الخليج على النسق الشرق أوسطي ، ثم تأثير العمليات على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة ( اسرائيل - إيران - تركيا ) ، ويتواصل البحث لعرض انعكاس عمليات الخليج على التعاون الاستراتيجي الاقليمي والسرعة على الشرق الأوسط ، وفي هذا السياق نستعرض التعاون الاستراتيجي الاسرائيلي / التركي ، ثم الاسرائيلي / الأمريكي ، ومقترحات استراتيجية المواجهة بما يحقق مصالح الأمن القومي العربي والمصري ، ثم نتناول أثر هذه العمليات على اختلال التوازن بالمنطقة بانحيار القوة العسكرية العراقية ، ثم تعرض لأثر عمليات الخليج على سباق التسلح في الشرق الأوسط ، وننتهي الى تحليل لمدى تواصل هذه التأثيرات والانعكاسات خلال حقبة التسعينات ١١

### أولاً : الشرق الأوسط في الاستراتيجية العالمية والاقليمية :

#### مفهوم الشرق الأوسط .

- الشرق الأوسط اصطلاح سياسي أكثر منه جغرافي وقد عم استعماله اخيراً نتيجة لانشاء القيادة البريطانية للشرق الأوسط والمنظمات المدنية المماثلة خلال الحرب العالمية الثانية - وقد جرى العمل عند الجغرافيين على التمييز بين الشرق الأدنى والذي يشمل اليونان وبلغاريا ، والشرق الأوسط والذي يضم بلاد العرب وارض الجزيرة وإيران والافغانستان والذي أخذ يزداد مفهومه ليشمل العديد من البلاد المحيطة وهو ليس مجرد وحدة هامة من حيث التأثير السياسي والاقتصادي في عالم اليوم بل هو اقليم له كذلك تاريخ مشترك .
- والواقع فان الشرق الأوسط كما تحدده أحداث العالم يمثل دول عديدة بالمنطقة وسوف لركز على الدول المعنى بها بحثنا كالاتى : -

- دول الخليج ، ، والتي تشمل دول المواجهة لأحداث الخليج ،
- دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة ( إيران - اسرائيل - تركيا ) ،
- الأهمية الاستراتيجية والبيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط :

تغطي منطقة الشرق الأوسط باهتمام عالمي ارتباطاً بأهميتها الاستراتيجية وقيمتها الاقتصادية خاصة مع استمرار تزايد الحاجة الدولية لصادرات البترول القادمة من دول الخليج ( يُتَظَنَّر أن تمثل ٩٠ ٪ من الاستهلاك العالمي ) وكونها قلب الحركة الدولية حيث موقعها الجغرافي ، وتحكمه في حركة التجارة العالمية ، وسيطرته على المنافذ والممرات البحرية الاستراتيجية وما تشكله من أهمية لحركات القوات بين مختلف المسارح الاقليمية ، كما تمثل المنطقة مجالاً للتنافس بين الدول الصناعية الكبرى وسوق رئيسي لتسويق منتجات تلك الدول ومجال كبير للاستثمارات الخارجية وأكبر الأسواق استهلاكاً وشراءً للسلاح .

ورغم تلك الأهمية الا أن المنطقة تتوج بالصراعات والقضايا والتناقضات التي أفرزتها عوامل كثيرة تعدد أبعادها لتشمل الصراع التاريخي والبعد العرقي والقبلي والوجعات الحدودية واختلاف التوجهات والأيدولوجيات والصراع على السلطة والزعامة وفرض الهيمنة . الى جانب حركة وأهداف القوى الدولية التي تسعى الى حماية مصالحها في تلك المنطقة ،

وقد لعبت تلك العوامل دوراً رئيسياً في صياغة وتشكيل البيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والتي تعدد ظواهرها

حيث نجد أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والقوى الدولية في الشرق الأوسط تتحدد في الإطار الآتي :-

● استراتيجيات وحركة القوى الدولية بالشرق الأوسط كالتالي :-

● الولايات المتحدة الأمريكية :-

ما زالت تتمتع بريادة شبه مطلقة في النسق الدولي وبما تمتلكه من مقومات القوة الشاملة ستظل لعقود قادمة مرشحة

لقيادة هذا النظام وللمحافظة على دورها العالمي الفاعل تتبنى استراتيجية تحرك تركز على المحددات التالية :

● ضمان أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري النوعي في مواجهة الدول العربية.

● ردع واحتواء النظم الراديكالية واتجاهات التطرف الديني بالمنطقة .

● استمرار تدفق واردات البترول من المنطقة وبقاء خطوط الملاحة مفتوحة أمام حركة التجارة الدولية

● صيانة أمن الدول الخليجية الصديقة للولايات المتحدة .

● الحفاظ على التفوق الاقتصادي وجعله في قمة أولويات سياساتها الخارجية . . . وذلك بتشكيل مجلس للامن

الاقتصادي بالبيت الابيض على غرار مجلس الامن القومي والاتجاه لتقليص حجم المساعدات الخارجية وتطويعها

لخدمة المصالح القومية . . . واتباع دبلوماسية اقتصادية تهدف لتوثيق روابط التعاون مع التجمعات الاقتصادية

الكبرى تركز على محاور اربعة . . الاول (الناطق) لتجميع دول امريكا الشمالية ، الثاني ( الفسا ) للربط بين

الامريكيين ، والثالث ( ابيك ) للجمع بين الباسفيكي وجنوب شرق آسيا ، والرابع (الجات) لتحرير التجارة العالمية

، الى جانب اتفاق الحرية الفكرية مع الصين ، والمباحثات التجارية مع اليابان ، والسعي لفتح اسواق في اوربا

الشرقية

● الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي المطلق مع تطوير القوات بما يتلاءم ومطالب ضغط الاتفاق الدفاعي وبمعدلات

يخل بإمكانات مواجهة التحديات الأمنية لها . . وذلك بالاعتماد على تطوير قوة الردع الاستراتيجي ومعدات

الدفاع بالاعتماد على التقنيات التكنولوجية الراقية . . . بما يمكن من الاستجابة السريعة لتنفيذ مهام الردع

ومواجهة الأزمات في مناطق مصالحها الحيوية . . مع خفض التواجد الخارجي واستعاضة بالاعتماد على صيغ الامن

الجماعي والتخزين المسبق وتنمية تسليح الحلفاء الاستراتيجيين والتوسع في القابليات المشتركة واعتماد استخدام

العمليات متعددة الجنسيات تحت مظلة الامم المتحدة مع الحفاظ على التفوق الجوي والانتشار الواسع للبحرية مع

السعي لخفض حجم التهديدات الخارجية بتطبيق سياسات الحد من التسليح ومنع الانتشار لاسلحة الدمار الشامل

ورسائل اطلاقها .

● تعزيز فاعلية الدور الأمريكي في ارساء قواعد تحقيق الامن والسلام في النسق العالمي . . . وبما يتوافق مع المصالح

الامريكية . . . ويرى في هذا المجال . . . الحركة الأمريكية لمساندة تطور النظم الديمقراطية بأوروبا الشرقية وبصفة

خاصة روسيا الاتحادية ( رغم الخلافات في وجهات النظر حول العديد من القضايا ) وبأمريكا اللاتينية مع العمل

على محاصرة والقضاء على بقايا النظم الشيوعية السابقة وكذا النظم الراديكالية خاصة بمناطق المصالح ( كوبا -

كوريا الشمالية - ليبيا - العراق ) لحماية مصالحها وحلفائها الاستراتيجيين . . . واعطاء عناية خاصة لتوسيع دور

الامم المتحدة في مواجهة الازمات كضمان للحصول على الشرعية لتحركاتها والاستفادة من إمكانيات المنظمة

في تحقيق اهدافها ( هايتي - الصومال - العراق ) .

- محاربة التطرف والارهاب مع اعتبار نموذج التطرف الديني الاسلامي البديل للابدولوجية الشيوعية والعمل على الربط بينه وبين اسلحة الدمار الشامل وهو ما يشير اليه التصعيد الامريكى الراهن بسيناريو الازمة مع ايران .
- وفى اتجاه الشرق الاوسط ... يبرز الالتزام الامريكى بالحفاظ على التفوق النوعى الاسرائيلى ضد أى تجمع معادل محتمل ... والحرص على الانفراد بالترتيبات الاقتصادية بالمنطقة خاصة تامين تدفق البترول من منابعه لاسواقه مع ضمان من حلفائها الاستراتيجيين بالخليج والعمل على التخلص من النظام الراديكالية ومحاصرة ظاهرة الارهاب وفى هذا الإطار يبرز اتجاهها لتبنى استراتيجية الضغط المستمر على النظام الليبي وعرقلة أى جهود لتخفيف العقوبات والعمل على تنفيذ سياسة اضعاف مزدوج لكل من العراق وايران والتصعيد بالضغط على السودان بعدد اضافته لقائمة الدول المساندة للارهاب .
- وإذا انتقلنا إلى روسيا الاتحادية واستراتيجيتها بالمنطقة لانا نجد أنها كوريت شرعى للقوى السوفيتية العظمى بما تحتلته من امكانيات الاقتصادية وعسكرية وبحكم موقعها المتميز وسط رابطة الكومنولث المستقلة تحتكت لحد بعد من استيعاب التداعيات السلبية لتحلل الاتحاد السوفيتى وتنتج منه نهاية عام ١٩٩٣ لاستعادة ثقل وفاعلية دورها كدولة عظمى من خلال :-
- المشاركة فى معالجة القضايا والأزمات الدولية والاقليمية بالمنطقة (البوسنة والهرسك-العراق-وأزمة الحشود على الحدود الكويتية-رفض الضغوط الأمريكية لوقف التعاون مع ايران فى المسألة النووية -أحد من اتجاهات التصعيد الامريكى لأزمة لوكيربي .
- كما برز التوجه الروسى للعودة إلى مناطق علاقاته السابقة وتوسيع دائرة تعامله مع دول المنطقة بمحاولة تفعيل دوره على صعيد عملية السلام وعدم الاكتفاء بدور الراعى (جولات وزير خارجية روسيا وزيارات المسؤولين لكل من سوريا-ولبنان-واسرائيل) والعمل على توثيق علاقات التعاون مع الدول الخليجية اقتصاديا /عسكريا ومحاولة لعب دور فاعل فى معالجة المشكلة العراقية وأزمة لوكيربي.
- وعن القوى الأوروبية :-
- فانا نلاحظ أن الساحة الأوروبية منذ انقضاء مرحلة الحرب الباردة تتعرض لتحولات جذرية بالغة الأهمية ... سنؤثر بلا شك على مستقبل النسق العالمى وبصفة خاصة تجاه منطقنا' ... وهى نتائج لعملية التفاعل بين تداعيات انتهاء الحرب الباردة وتطور حركة الوحدة الأوروبية والتى تستهدف فى مجملها التوصل إلى صيغة للتعاون على كافة الأصعدة فى إطار الهوية الأوروبية حيث تتولى إجراءات وترتيبات الوحدة الأوروبية وفقا لاتفاقية ماستريخت .
- وتلاحظ الاهتمام الأوروبى المتصاعد تجاه منطقة الشرق الأوسط والسعى لمنافسة الدور الامريكى فى إعادة الترتيبات الأمنية والاقتصادية بالمنطقة من خلال العمل على القيام بدور فاعل فى عملية السلام العربى الاسرائيلى مع انتعاج سياسات اقتصادية منافسة للولايات المتحدة فى الخليج العربى ، اضافة لتبنى رؤية خاصة لمعالجة مشاكل وقضايا المنطقة تتعارض أحيانا مع الرؤيا الامريكية وبصفة خاصة تجاه العراق وايران وليبيا والتصدى لظاهرة الإرهاب .
- ومن جهة أخرى يبرز اهتمام المنظمات الأوروبية بامن واستقرار البحر المتوسط فى اطار التقديرات بتنامى المخاطر والتهديدات من هذا الاتجاه للأمن الأوروبى وبصفة خاصة فى جناحه الجنوبى (انتشار الأسلحة الفتوى تقليدية - تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب -النزوح الجماعى ) وفى هذا الإطار يبرز الدور الأوروبى للعقد مؤتمر برشلونة للحوار والتعاون بين الاتحاد الأوروبى ودول المتوسط غير الأعضاء وحرص المنظمات الأمنية الدفاعية (الناتو-اتحاد غرب

أوروبا-الأمن والتعاون في أوروبا) وعلى إقامة الحوار مع الدول المتوسطة خاصة دول الشمال الأفريقي مع زيادة الإجراءات الأمنية الدفاعية على هذا الاتجاه •

### • مواقف القوى الإقليمية تجاه منطقة الشرق الأوسط :

#### • إسرائيل :

- تنتهج استراتيجية حركة تساندها القوى الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة وتستهدف تنمية جوانب التفوق ( التكنولوجي - الصناعي ) لتولي دور ريادي في منطقة الشرق الأوسط بابعاده الجديدة ( إقليم البحر المتوسط - الدول الآسيوية الإسلامية "الدعم الأمريكي غور إسرائيل / تركيا على هذا الاتجاه ) • وتحرص على الاحتفاظ بطولها النوعي العسكري في مواجهة الدول العربية والأفراد بالسبق في مجال الصليح النووي والفضائي • • • وتحدد إسرائيل أسبقيات العدائيات التي تعترضها في سوريا كإسبكية أولى تليها إيران ثم مصر وأخيراً العراق •
- وفي الاتجاه الأفريقي فإنه يبرز تزايد ملموس في علاقاتها الأفريقية بمساعدة أمريكية مع إعطاء تحقيق المصلحة الاقتصادية الأسبقية الأولى في تعاملها مع دول القارة وتعزيز الولايات المتحدة هذا التحرك •

#### • إيران :

- اتاحت المتغيرات التي طرأت على المنطقة بعد أزمة الخليج الثانية ( تدمير القدرات العسكرية العراقية وقرارات العقوبات الدولية عليه واستقلال الدول الآسيوية الإسلامية عن الاتحاد السوفيتي ) فرصة مثالية لتنشيط دورها تجاه منطقة الشرق الأوسط والفرقيا وإقامة نظام أمني إقليمي بمنطقة الخليج العربي وامتداده بمحيط الدول الآسيوية الإسلامية

- وتتركز السياسة الخارجية الإيرانية على مجموعة من الركائز على النحو التالي :

- تصدير الثورة الإسلامية بالنظر الإيراني كهدف حيوي باتباع أيديولوجية عالمية عابرة للقوميات " دين الاسلام " تخذنها استراتيجية علمية عقائدية تستند الى مصادر وإمكانات وطاقت تحشد لتنفيذها دون حد أقصى •
- تمثل منطقة الخليج العربي أحدهم الثوابت في سياستها باعتبارها المركز الرئيسي لقلب الدور الإيراني في المنطقة والعالم •

- تحقيق المصلحة الاقتصادية للدولة •

- تجاوز العزلة الدولية والإقليمية •

- بناء قدرة عسكرية معطورة ( اسلحة تقليدية / غير تقليدية ) توفر لها إمكانية تحقيق طموحاتها بالمنطقة •

- وفي إطار تحقيق الأهداف الإيرانية فقد التسم السلوك الإيراني تجاه المنطقة باتباع سياسات تبرز الاطماع الإقليمية الصريحة ( احتلال جزر طنب الكبرى والصغرى وإبو موسى ) • • • تغذية التيارات الشيعية والمعارضة بدول الخليج العربي من ناحية والعمل على بناء علاقات مع نظم الحكم ( اسلوب مزدوج يهدف لتعميق الفجوة بين القيادة والقاعدة الشعبية ) واستخدام سياسات الامداد بالمياه ( قطر ) • • • الحفاظ على علاقاتها بسوريا ونفوذها بلبنان ( حزب الله ) مع تعظيم المعارضة بجنوب العراق • • • معارضة عملية السلام العربي الإسرائيلي وطرح نفسها رصدا للمعارضة الفلسطينية • • • معارضة اعلان دمشق / واتفاقيات الشراكة الأمنية الغربية في الخليج والمطالبة بإقامة نظام أمني يجمع بينها ودولة وتوقيق مشروع المياه لتركيا • • • مد نفوذها الى السودان واليمن ومحاولة اختراق القرن الأفريقي • • • السعي لإقامة تحالف مع الدول الإسلامية الآسيوية منافس لتركيا من خلال اتفاقيات

التعاون على مختلف الاصعدة وبناء منظمات اقليمية معها مع السعي لاحتواء الصراعات العرقية بما تحسبها من تداعيات السلبية على اوضاعها الداخلية .

- وعلى جانب اخر فقد تبنت سياسة عسكرية تستهدف تطوير قواتها المسلحة وامتلاك منظومات متعددة من الصواريخ الباليستكية وكذا برامج لانتاجها ونتاج اسلحة التدمير الشامل ( صفقة المفاعلات النووية مع روسيا والصين ) .

#### • تركيا :

- ان التغيرات الدولية والاقليمية ( حرب الخليج الثانية عملية السلام العربي الاسرائيلي - استقلال الدول الاسلامية الاسيوية ) ادت الى تزايد اهمية تركيا الى جانب اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية والغربية تجاه منطقة الشرق الاوسط . . . . ودفع بتركيا محاولة استثمار ذلك باعادة تشكيل وصياغة سياستها الخارجية تجاه المنطقة الى اطار السعي لتحقيق مجموعة من الاهداف يمكن ايجازها على النحو التالي :

- الرغبة بان تكون القوة الاقتصادية باستغلال عصبى المياه والارض واحد مراكز تحقيق الاستقرار والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط مع القيام بدور فاعل في الربط بين المنطقة والدول الاوربية .
- توثيق علاقاتها بالدول العربية للحصول على تأييدها في خلافاتها مع اليونان وقبرص
- سد الفراغ الامني الاستراتيجي الناشئ عن غياب الدور العراقي في الخليج العربي تحسبا من اختلال التوازن في المنطقة لصالح ايران بما يعد تهديدا لامنهما .
- توثيق الروابط مع الدول الاسلامية الاسيوية تحسبا من تحولها الى عمقا مذهبيا لايران
- تحجيم التداعيات السلبية للمشكلة الكردية على اراضيها .
- تطوير الانتاج الحربي مع اسرائيل وتسويقه لدول المنطقة .

- وفي هذا الاطار فان السياسة التركية تجاه المنطقة اكتسبت قدرا كبيرا من الفاعلية خاصة مع دول الخليج العربي على صعيد المشاركة في التخطيط لتنفيذ مشروعات التعاون والتنمية الاقتصادية بها . . . . والاتجاه لاقامة تجمعات للدول الناطقة بالتركية . . . تنامي علاقاتها مع اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة اضافة الى التوسع في تنفيذ المشروعات المالية والزراعية بجنوب شرق الاناضول . . . القيام بعملية تعرضية في مواجهة حزب العمال الكردستاني في الشمال العراقي .

#### ثانيا : التحولات والتحديات التي تواجه الشرق الأوسط في أعقاب عمليات الخليج :

- لاشك ان مطلع التسعينيات يعد منعطفًا تاريخيًا في مسار وتطور العلاقات الدولية . . . . حيث تلاشت الاحداث العالمية لارهاصات متتالية سريعة الخطى تلامش مفاهيم الحرب الباردة ، وتعلن عن مولد نظام دولي جديد تلعب فيه الولايات المتحدة الامريكية الدور الرائد والمحوري في اطار من الشرعية الدولية .
- ولقد تابع العالم الانعكاسات المباشرة لهذا النظام وتأثيراته في المسارح الاقليمية . . . ما بين الهيار لانظمة ومعقدات سياسية او صراعات عرقية . . . او نزعات استقلالية . . . الى اتجاه نحو تبني التعددية . . . كمفهوم سياسي وظاهرة ايجابية عامة تعكس الرغبة في تسوية الصراعات عبر القنوات الدبلوماسية وذلك في اوربا الشرقية وآسيا والافريقيا وامريكا اللاتينية والجنوبية .

ولم يكن الشرق الأوسط بعيد عن تأثير هذا النظام ٠٠ حيث شهد المتغيرات متعددة وكان أهمها الاتي :- ( إيران - العراق - الصراع العربي الاسرائيلي )

ولان النسق الدولي الجديد هو نظام احادى القطبية تسعى فيه الولايات المتحدة ٠٠ الى تشكيل وصياغة ملامحه ٠٠٠ بما يؤثر على معالجة الصراع في المنطقة او ترتيب الاوضاع فيها ، كما ان انحياز القطب السوفيتي وتفكك المعسكر الشرقي ٠٠ يؤثر بالسلب على موقف الامة العربية ٠٠ حيث فقدوا احد عوامل الضوازن الدولي المساند لها ٠

● ولاشك ان عمليات الخليج كان لها انعكاسها على الشرق الأوسط وما يواجهه من متغيرات وتحولات وتحديات والتي يمكن أن نشير اليها في الآتي :

● التحديات المستقبلية بمنطقة الشرق الأوسط في أعقاب عمليات حرب الخليج :

● تتعرض منطقة الشرق الأوسط في أعقاب عمليات الخليج للعديد من التحولات الغاية في الأهمية والناطقة عن الاستراتيجية التي طرأت على المنظومة الدولية في إطار إعادة ترتيب وتشكيل الأوضاع الأمنية والاقتصادية بالمنطقة لصالح مستقبل النسق العالمي.

● وتشير تلك التحولات مجموعة من التحديات الاقليمية التي يأتي في مقدمتها :-

● تطورات عملية السلام العربي الاسرائيلي بعديها الثاني ومتعدد الأطراف ٠

● تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني ٠

● قضايا الاختلال في التوازن الاستراتيجي بين قوى المنطقة ٠

● التعاون الاقتصادي والصراعات المحتملة نتيجة الخلافات الحدودية أو على الموارد الطبيعية ارتباطا بالفجوة السكانية بين الدول المنطقة وتوزيع الثروات فيما بينها ٠

● وما لاشك ان تلك التحولات في مجملها تؤثر مباشرة على الأمن القومي المصري والعربي طبقا للآتي :-

### ● عملية السلام العربي / الاسرائيلي :-

● ان ما تم احرازه من نجاحات على صعيد عملية السلام العربي / الاسرائيلي بدأ باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية وانتقالات مؤتمر السلام بمديرد عام ١٩٩١ ووصولاً لاتفاقيات أوسلو والحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومعاهدة السلام الاردنية-الاسرائيلية اضافة لتوفير الارادة السياسية السورية واللبنانية لتحقيق السلام ... يدلنا لتقدير بتقلص فرص نشوب صراعات مسلحة عربية/ اسرائيلية على غط ما حدث بالماضي خلال المدى القريب والمتوسط ٠

● ورغم ما سبق فإن مؤشرات تطور عملية السلام العربي الاسرائيلي في بعديها الثاني ومتعدد الاطراف تشير للدلائل تعكس في مجملها ان هدف السلام لازال بعيداً وأن أدوات وآليات الصراع الاسرائيلي العربي الجديدة باتت تشكل تحديات مستقبلية للأمن القومي المصري والأمن العربي بمفهومه الشامل ، بما يؤدي حالة عرقلة تنفيذه الى احتمالات سلبية يمكن بلورتها على النحو التالي :

● تشجيع القوى المعارضة لعملية السلام سواء من المنطقة أو خارجها على التصعيد من مواقفها المضادة لافشائها والتعرض للنظم التي تعاون في تحقيقها ، مع تفجر الصراع بين القوى العربية والاسرائيلية داخل مناطق الحكم الذاتي وتولد بؤرة جديدة بالمنطقة لتيارات التطرف الديني بها ، بالإضافة الى تزايد فرص تصاعد حدة التوتر



والمواجهة بالجنوب اللبان ، و لجوء الاطراف الفاعلة لاستخدام الاساليب الاكراهية لتحقيق اهدافها في المباحثات الامر الذي يترتب عليه مزيداً من أعمال العنف ، مع تزايد تعقيدات قضية القدس عند طرحها للتسوية .

● وعلى صعيد المباحثات متعددة الاطراف ... فقد اتضحت محدودية ما تم التوصل اليه من نتائج حتى الان ارتباطاً بمقاطعة سوريا ولبنان للجان الخاصة بها ، بما عكس استمرار التصادم في المواقف العربية خاصة المصرية والإسرائيلية فيما يتعلق بموضوعات الحد من التسلح (التقليدي-فوق التقليدي) ارتباطاً بتمسك اسرائيل بمفهومها الخاص بالفوق النوعي العسكري والاصرار على الاحتفاظ بوسائلها النووية ... الامر الذي يزيد من قلق دول المنطقة ويساهم في تزايد سباق التسلح بها ... وعلى جانب آخر فقد تم إحراز تقدم محدود على صعيد اجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة .

● مخاطر ضياع قضية اللاجئين بعد تعثر أعمال اللجنة المختصة وتراجع الاهتمام بأعمالها في ظل ما تفرضه اسرائيل من عراقيل وعقبات ... وقد اقتصر ما حققته حتى الان على اقامة التمثيل الفلسطيني بها وزيادة عدد الدول المساهمة في أعمالها

● بقاء مشكلة المياه كقضية سياسية يرقن تسويتها باحراز تقدم على صعيد المباحثات الثانية مع احراز تقدم نسبي في مجال اقامة بعض الآليات الخاصة بمعالجة المشكلة بالمنطقة ككل ( الاتفاق على إنشاء محطة تحسين مياه في غزة - إنشاء بنوك اقليمية لتبادل المعلومات حول مصادر ومشاكل المياه بالشرق الاوسط - اجراءات دراسة حول سبل تطوير تكنولوجيا المياه - إنشاء مركز دولي تكنولوجيا لتحلية المياه بسلطنة عمان - اعداد برنامج لتدريب الفنيين بدول الشرق الاوسط في مجال المياه - تكليف ألمانيا باعداد دراسة عن الموارد المائية بالشرق الاوسط - الموافقة على الاقتراح كندى بتجميع مياه الأمطار بالشرق الاوسط وآخر أمريكي بمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي ) .

● وبالرغم من احراز تقدم على صعيد وضع أسس ومبادئ وقوانين حماية البيئة بالشرق الاوسط ... مع اقامة آليات ومشروعات بين مصر واسرائيل والاردن وتونس وفلسطين لتنفيذ ذلك بالمنطقة ، في الوقت نفسه لازالت خطط التنمية الاقتصادية بالشرق الاوسط تبحث عن صيغة ملائمة تتوافق مع مصالح كافة الاطراف حيث ارتبط معظم ما طرح من مقترحات وأفكار ومشروعات تدخل في اطار الترتيبات الاقتصادية المقترحة من القوى الدولية للمنطقة ورغبتها في دمج اسرائيل وتركيا بالمنطقة العربية .

● ويزيد من تعقيدات أعمال لجنة التنمية الاقتصادية في المباحث متعددة الاطراف ذلك التصارع من الدول العربية وخاصة الخليجية على اسقاط حواجز التعاون الاقتصادي مع اسرائيل ( اسرع دول مجلس التعاون الخليجي على إلغاء المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة مع اسرائيل دون العودة بالتنسيق في ذلك مع الجامعة العربية وتحست ضغوط أمريكية - إضافة إلى استقبال الوفود الاسرائيلية بها وبدول أخرى مثل تونس والمغرب وبحث تفتيش مشروعات مشتركة " قطر وعمان " ) .

● ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني ، حيث أصبحت ظاهرة الأهاب والتطرف الديني وأعمال العنف أحد السمات الرئيسية في عالم اليوم وباتت تشكل أكثر التحديات لامي التي تواجه الامن اخلقي والاقليمي والدولي بعد أن اتسعت دائرتها لتشمل كافة المجتمعات دون تفرقة بين مجتمع نامي يتعرض لمصاعب ومشاكل التنمية الاقتصادية أو مجتمعات متقدمة تمنع بكافة مطالب تحقيق التقدم والرفاهية .

- وقد امتدت تلك الظاهرة لتشمل معظم دول منطقة الشرق الأوسط حتى باتت تأتي في المرتبة الثانية من مناطق العالم التي تعرض لها وذلك ارتباطاً بمجموعة عوامل بعضها :
- عوامل خارجية ... ترتبط بقيام نظم عقائدية تسمى لتحقيق طموحات اقليمية ونشر أفكارها ( إيران - السودان ) ... أو كنتائج لتداعيات مرحلة الحرب الباردة وما أفرزته المرحلة اللاحقة لانقضائها من تناقضات فجرت العديد من الصراعات التي أدت إلى إقامة بؤر لغذية تيارات التطرف ( أفغانستان ) أو تنشيطها وتشجيعها على ممارسة أنشطتها ( البوسنة والمهرسك - اليمن - الصومال - والقرن الأفريقي ) ... إضافة الى ما قدمته القوى الدولية من دعم غير مباشر لتلك التيارات تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان ( اللجوء السياسي - العبرعات ) .
- عوامل داخلية ... ترتبط بتداعي الأوضاع المعيشية واكتساب العديد من تلك التيارات الشرعية الدستورية بدوها ( الجزائر - اليمن - لبنان - الأردن - ... ) في إطار التطبيقات الديمقراطية أو الوصول للسلطة من خلال الانقلاب العسكري (السودان) وكذا اتجاه عناصر المعارضة والرفض لتشكيل تنظيمات ذات صيغة ومسميات اسلامية لتحقيقا للسلطة ... إضافة لتحول ولاء بعض العناصر المثقفة من الأحزاب الاشتراكية لتلك التيارات في إطار رفض التواجد الغربي في ظل التقدير بالعكاساته السلبية على القيم والثقافة الاسلامية من ناحية وكذا طبيعة التركيب السكاني والتوزيع الديني من المذاهب الاسلامية خاصة بالخليج العربي من جهة أخرى .
- ويزيد من تعقيدات وخطورة تلك الظاهرة ذلك التطور الذي شهدته تنظيماتها ووسائل وأساليب تنفيذها للمهام والتنسيق بين الجماعات بعضها مع بعض وتلك العلاقة التي أصبحت تربطها بعصابات الجريمة المنظمة خاصة بدول أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية وما يحمله ذلك من مخاطر تجاه المجتمع ترتبط بتجارة المخدرات أو احتمالات حصولها مستقبلا على تكنولوجيا تؤثر بها على البنية الأساسية للدولة في المجالات المختلفة .
- وارتباطاً بالتأثيرات السلبية لتلك الظاهرة على المجتمع الدولي فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في اجراءات المكافحة لتلك التيارات مع تزايد جهود التعاون والتنسيق على كافة المستويات ... ثنائية / متعددة الأطراف / دولية / اقليمية للحد من انتشارها ... وقد برز تزايد التفاعلات العربية المرتبطة بالتنسيق في مواجهة تلك الجماعات سواء فيما بينها أو مع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة .
- **اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى بمنطقة الشرق الأوسط :**
- لا جدال في أن الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في القوى بين دول المنطقة يأتي على قمة أولويات إقامة السلام الشامل والعدل بما يعتبره أحد أهم ركائز بناء الثقة ... وفي المقابل فإن اختلال هذا التوازن لصالح أي من الأطراف يبدعه لتكريس عوامل التكافؤ وأوضاع عدم العدالة ومن ثم تهديد أسباب التفاضل والصراع وربما التهديد بالحرب .
- ورغم الاعلان منذ بداية عملية السلام العربي الاسرائيلي على ضرورة ضبط التسليح التقليدي / غير التقليدي بالشرق الأوسط تحقيقاً لبدأ التوازن الاستراتيجي إلا أن دلائل تطورات الاحداث تشير إلى استمرار تسابق دول المنطقة على امتلاك وبناء القدرات العسكرية ذات التكنولوجيا المتقدمة .

## ● الصراعات / النزاعات الكامنة في الشرق الأوسط :

- كما تشير شواهد الموقف بمنطقة الشرق الأوسط لاحتمالات نشوب نزاعات وصراعات في المستقبل بين أطرافه حالة عدم توفر سبل التسوية والعلاج لمشكلاته وتناقضاته الكامنة وذلك ارتباطا بما يلي :-
- استمرار عجز القوى العربية على تجاوز التذات السلبية لازمة الخليج الثانية التي جاءت كاشفة لضعف مشاكل النظام العربي عن تحقيق الامن والاستقرار بمنطقة واستمرار التباين في قدرات الدول ( الغنية والفقيرة ) وسياسة المناورات بين الدول ( الاردن / سوريا - الاردن / فلسطين ) لتحقيق المصالح الذاتية .
- محدودية التطور الديمقراطي في نظم الحكم التي تعتمد في معظمها خاصة بدول الخليج العربي على العصبية القبلية وتزايد الاتجاهات المعارضة وخاصة من جماعات التطرف التي تلقى دعما خارجيا .
- استمرار الخلافات الحدودية بين معظم دول المنطقة وعدم التوصل الى تسويات نهائية لها
- تزايد فرص النزاع حول الموارد الطبيعية ( مياه - بترول - مصادم السمك و ثروة بحرية ) في ظل التزايد السكاني وتناقص تلك الموارد اضافة الى التوسع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ارتباطا بضعف معدلات التنمية الاقتصادية .
- تنامي التوترات الطائفية والعرقية بدول المنطقة ( الاكراد - السنة - الشيعة ) كانعكاس لتأثيرات القضايا القائمة بمناطق الجوار الجغرافي .

## ● التعاون الاقتصادي الاقليمي :

- تشير الملامح الرئيسية للنظام العالمي الى ان احد سماته تستند على مبدأ الشراكة الاقتصادية لزيادة المنافع والمزايا النسبية والاقتصادية والمالية والتجارية للشركاء المندمجين في اطارها وتضاعف من مكاسب الاعتماد المتبادل التي تتحقق في نطاق التكتلات الاقتصادية والاسواق المفتوحة وتطبيق مبدأ حرية التجارة .
- وفيما يتجه العالم لزيادة التكتلات الاقتصادية واقتراب القائمة منها من استكمال تحقيق اهدافها واقامة العلاقات مع نظائرها ودخول اتفاقيات التجارة الحرة (الجات) حيز التنفيذ . . . . . فان النظام العربي لازال يعاني من عوامل الضعف وعدم التنسيق والتكامل الامر الذي يدفع بها بعيدا عن الارتباط بالجماعات الدولية في ظل غياب الدوافع وعوامل التنافس .
- وعلى جانب اخر فلم تحقق التجمعات الاقليمية العربية التي جرى تنظيمها ( الاتحاد المغاربي - مجلس التعاون الخليجي ) تقدما ملموسا على صعيد التعاون الاقتصادي حتى الآن .
- هذا وتبرز العديد من الظروف خلال المرحلة الراهنة يعد ابرز الاتجاهات هيكلية النظام العربي في اطار المشروع الشرق الاوسطى الذي يضم قوى اقليمية جديدة ( تركيا - اسرائيل - ايران ) ذات طموحات في القيام بدور اقليمي تتحكم في مسارات التطور الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي بالمنطقة وهو ما يتم بحثه من خلال الباحثات متعددة الاطراف ( الدار البيضاء / عمان ) . . . . . والثاني ما طرحه المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية غير الاعضاء به ( مؤتمر برشلونة ) .
- وارتباطا بحتمية انضمام الدول العربية لاتفاقيات التجارة الحرة (الجات) والارتباط بالمشروعات المطروحة تجنبها للانعزال الدولي والاقليمي فالامر بات يفرض تحديا قوميا على المستوى المحلي والعربي لتحديد المطالبات والاحتياجات وخطط التطوير والتكامل والتنسيق الاقتصادي لتجنب مزيد من التذات السلبية على الاوضاع الاقتصادية في

المنطقة ( البطالة - التضخم - المديونية - الفجوة التكنولوجية والغذائية - ضعف معدلات النمو - انخفاض الدخل  
 ٠٠٠ ) من ناحية وتحقيق شروط الفضل لتحقيق التوازن مع القوى الاقليمية الجديدة بالمنطقة من ناحية اخرى .

### ● عمليات الخليج والنظام العالمي الجديد :-

- الصورة الراهنة للنسق العالمي:
- طرأ على العلاقات الدولية في العالم الجديد العديد من المتغيرات بحكم المستجدات والتحولت العالمية التي اصبحت تحكمها والتي انعكست على الاطراف الدولية منذ مطلع التسعينات حيث اثرت في تشكيل سمات النسق العالمي الجديد ٠٠٠ والذي يمكن بلورتها على النحو التالي :-
- بروز العامل الاقتصادي كاحد اهم محاور العلاقات الدولية والاقليمية والتوجهات التي نشهدها لبناء التكتلات الاقتصادية ذات البعد الجغرافي ماهي الا ترجمة واقعية لذلك سواء في اطار العلاقات الثنائية بين الدول او المتعددة وامتلة ذلك عديدة من خلال ما نراه من تجمعات إقليمية اقتصادية في اوروبا الغربية والامريكيين واليابان مع الدول الاسيوية ٠٠٠ الامر الذي بدأ يشكل نوعا من التنافس بين القوى الكبرى سواء على مناطق تسويق منتجاتها او على تلك المناطق الغنية بالموارد الالية وكل ذلك له انعكاساته السلبية سواء على برنامج دول العالم الثالث للتصميم او الاصلاح الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها .
- ان معادلة القوة في النسق العالمي الجديد اصبحت تتحقق من خلال امتلاك القدرات الاقتصادية والتقنية العالية والتي تدعم امكانيات فرض النفوذ السياسي الى جانب قدرة العسكرية المتميزة وذلك بخلاف النسق الدولي السابق الذي كان يعتمد على البعد العسكري بالدرجة الاولى في تحقيق هذه القوى .
- تدعيم وترجيح نموذج الديمقراطية المطبقة في الغرب كنظام للحكم والتصاديات السوق واعتبار ذلك معياراً تسمى اليه القوى الغربية بريادة امريكية لفرض تطبيقه ومراقبة دقة تنفيذه ٠٠٠ بوسائل عديدة بدءا من التلويح بالمساعدات ثم بممارسة الضغوط من خلال مؤسسات النقد والتمويل وانهاء بامكانية الحصار الاقتصادي وتوقيع العقوبات بسبل واستخدام القوة المسلحة احيانا .
- تعدد عوامل تفجر الصراعات العرقية والازمات الاقليمية لظهور التناقضات التي ظلت نظم الحكم الشمولية المركزية تمنع تفجيرها بالقوة ٠٠٠ فضلا عما افترزه انتهاء عصر الحرب الباردة من حالة فراغ غابت فيها ضوابط ادارة الصراعات الاقليمية وقد تجلّت تلك السمة في الصراعات الداخلية والعربية ورغبات الانفصال في دول اوربل الشرقية والكونمونت وفي القارة الافريقية في الصومال ورواندا وبورولدي .
- تغير النماط واشكال التهديدات التي تمس الأمن والسلام العالمي حيث اصبحت في مقدمتها الارهاب والتطرف الديني وقضايا الهجرة والروح الجماعي وحقوق الانسان والسيطرة على التسليح وغياب الديمقراطية ٠٠٠ ولعل التدخل الامريكي في هايتي / تحت دعوى استعادة الديمقراطية ٠٠٠ وفي الصومال لحماية حقوق الانسان - واسلوب ادارة الازمة الكورية وما نراه من تحرك امريكي تجاه ايران ٠٠٠ امور اصبحت من مسلمات العصر ٠٠٠ فالتدخل في امور الدول اصبحت مقبولا من جانب المجتمع الدولي لضبط الامور الداخلية بها ٠٠٠ برغم ما يمثله من مساس بالسيادة المطلقة لها .
- المشاركة الجماعية وتحالف القوى العالمية تحت مظلة الشرعية الدولية لادارة الازمات كاحد سمات النظام الجديد ٠٠٠ مع تطور مهام واساليب ادارة عمليات السلام تحت المظلة الدولية من غط المواجهة السلبية في النظام السابق

الى استخدام اسلوب فرض حفظ السلام بالقوة في النظام الجديد وسط هيمنة القوى الدولية الكبرى على المنظمات الدولية وازدواجية معايير التعامل مع الازمات وتراجع ثقل لمنظمات والتكتلات الاقليمية امثال ( جامعة الدول العربية - مجموعة عدم الانحياز - منظمة الوحدة الافريقية ) .

- في أعقاب الأزمة بنيت التقديرات - بعد دراسة أسباب ونتائج عمليات الخليج وترتيب أحداثها زمنيا - على أن الأزمة العراقية - الكويتية كانت الشرارة التي ألهمت المسؤولين الأمريكيين لإعلان دعوتهم الى النسق العالمي الجديد والذي كان من نتائجه النجاح في كل من الحرب وفي الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ، ويبدو هذا سليما للوهلة الأولى ، فهدف النسق العالمي الجديد قد تحددت معالمه قبل أواخر حريف عام ١٩٩٠ وقيل تنفيذ العمليات الحربية ، وعلى هذا فمن المنطقي أن تنقل فكرة أن مبادئ النسق العالمي الجديد هي التي تحكم في الطريقة التي تم بها تحرير الكويت ، وكيفية إنهاء الأزمة ، وتوقع العقوبات على العراق وكيفية استعادة السلم في المنطقة .
- وقد اختلف المخلون في الربط بين النسق العالمي الجديد وعمليات الخليج ، حيث يرى فريق منهم أن لها انعكاسها المباشر على النظام ، بينما يرى الآخرون أنه ليس هناك ارتباط مباشر بين النسق العالمي الجديد وعمليات الخليج للأسباب التالية :-

- أن فكرة النسق العالمي الجديد لم تكن قادرة كلية على المساهمة فعلا في حل هذه الأزمة سواءا سياسيا أو عمليا ، وخاصة ونحن نتكلم هنا عن أزمة فوضوية يصعب التكهّن بعرجاتها الاستراتيجية ، ومن ثم تصور السياسات الملائمة لمواجهتها .
- وقد قدم روبرت جيمس نائب مدير مجلس الأمن القومي، تعريفا مبسطا أكد فيه على أن " النسق العالمي الجديد ليس هو السلام على الطريقة الأمريكية ولا هو نهج لتحسين صورة الولايات المتحدة كرجل بوليس للعالم " ، وبعد ذلك استطرد في إعادة تعريف النسق العالمي الجديد حيث قال ان هذا النظام ببساطة ما هو الا وسيلة لردع الصدامات ، ( وكان ذلك في ٧ مايو ١٩٩١ )
- وعلى هذا ، فإن واضعوا النظام الجديد لم يتطرقوا في شرحه لأبعد من تحديد المهرم فقط وكان هذا بعد ان وصلت الحرب الى ذروتها ، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن حرب الخليج ليس لها أية علاقة باللمحة التاريخية التي مر بها العالم ، ويعني بما لحظة الاعلان عن مولد النظام الجديد ولكنها بلا شك أثرت فيها وتأثرت منها .
- يعتبر العديد من المراقبين أن فكرة العيش في " عالم أفضل " قد نبعت بعد انتهاء عصر توازن الرعب وما استتبعه من انتهاء للحرب الباردة ، وعمليات الحفض المتبادل للأسلحة النووية ، والاندراج بين الشرق والغرب ، والبعض الآخر يرى رؤية أخرى ، ارتباطا بالتصارع الليبرالية في آخر معاركها الأيديولوجية في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين .
- ومع ذلك يجب أن نبحث في جذور نشأة النسق العالمي الجديد في سياق تسارع وقوع عديد من المتغيرات خلال عام ١٩٨٩ ، وحتى منتصف عام ١٩٩٠ وهي الثورات الديمقراطية التي اكتسحت أنظمة الحكم الشمولية في دول وسط وشرق أوروبا ، وإعادة توحيد ألمانيا ، والتقدم الذي تم لاستكمال الوحدة الأوروبية ، وكل هذه المتغيرات قد حدثت قبل حرب الخليج ولكنها بلا شك أثرت فيها وتأثرت منها .
- ولو نظرنا لعمليات الخليج وتأثيرها على ظهور النسق العالمي الجديد لوجدنا ان توليت حدوثها كان مفاجأة للرئيس بوش ومعاونيه ، في الوقت الذي لم تكن فيه فكرة دعم السلام العالمي قد اختتمت في أذهانهم بعد ، ولم تكن لديهم

الفرصة الحقيقية للتصير عن أفكارهم الوليدة عن الأمن الجماعي ، و احياء دور الأمم المتحدة وما شابه ذلك من أفكار لذا فليس من المنطقي أن تربط بين ما تم في هذه الأزمة من إنجازات مثل تكوين الائتلاف الدولي وبين ظهور فكرة النسق العالمي الجديد .

● وأن الائتلاف الذي تم . . . جاء متفقا مع القواعد والأسس المروية في العالم القديم محققا مصالح دول الائتلاف القومية ، إلا أن تلك المصالح توارت وطفئت على السطح بدافع رد العدوان ، ومن هنا كان قرار المقاطعة الاقتصادية ومساعدة المعتدى عليه ، وهناك من يرى أن هناك عوامل انعكست بصورة سلبية على النسق العالمي الجديد الأمر الأول . . منها سماحه ببقاء نظام صدام حسين ، وهذا يعني أحد النماذج لحالة اللاسلم واللاحرب والأمر الثاني . . هو بقاء بعض المشاكل لكل طرف من أطراف الأزمة بلا حل ، ومثال ذلك ، ما تواجهه بلدان الخليج من بؤر التوتر . . لما زالت المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج غير قادرة على حماية أمنهم القومي بالرغم من تكريسهم لترسانة هائلة من الأسلحة المتقدمة على مدى العقدين المنصرمين ، وكذا والتوترات الطائفية والعرقية الكامنة تحت السطح ، وظهور التطرف ، وظهور حركات الاسلام الأصولي كمناصر فاعل في الأحداث ، والتنافس على الزعامة الإقليمية بين دول مثلت توازن القوى في المنطقة ، وأعى بهم محور بغداد - الرياض - طهران ، كذا فإن موضوع سباق التسلح لم يحسم ، وهذا أمر يتطلب مفاوضات مستمرة ومكثفة قبل توقع الوصول الى برنامج عمل للحد من التسلح في المنطقة ، وكما رأينا فإن بقاء هذه المشاكل بلا حل قد ساعد على اضعاف ظلال من الشك وعدم الفهم للنظام العالمي الجديد وآلياته في المنطقة ، حيث ظهرت بشكل أوضح في أعقاب عمليات الخليج .

الأمر الثالث . . هو ظهور عدد من المشاكل الجديدة كنتاج لهذه الأزمة مثل : متطلبات تغطية نفقات عملية " عاصفة الصحراء " ، وتعبؤ الدول المتضررة من جراء الغزو العراقي ، واستمرار عملية المسح الجوي فوق أراضي العراق لتحديد مواقع التصنيع العسكري ، وعموما كل ما سينتج من تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ من مشاكل غس السيادة العراقية ، وأخيرا ، تبقى مشكلة أخرى لا تقل أهمية أو حساسية عما سبق ذكره وهي تواجد قوات أمريكية في المنطقة وما يترتب عليه من حساسية لدى شعوب المنطقة ، وباختصار ، فإن هذا المزيج من المشاكل الموجودة في منطقة الشرق الأوسط سواء ما كان منها موجودا قبل الأزمة أو بعدها ، يشكل بلا شك تهديدا مستمر على النسق العالمي الجديد وتوجهاته .

● وهكذا يمكن أن نخلص الى أن التطورات التي شهدتها النسق العالمي على مدار السنوات التالية من اشتعال أزمة الخليج قد عكست ، أن القوة والسلطة في النسق العالمي لم تعد تحكمها قاعدة القوة العسكرية في العلاقات الدولية فقط ، وإنما صارت نتاج تفاعل ومزيج امتلاك القدرات التكنولوجية والاقتصادية وامكانيات فرض النفوذ السياسي الى جانب القدرات العسكرية المتميزة وعلى جانب آخر فقد شهدت مفاهيم الأمن والسلام العالمية تطورا ارتباطا بمعايير ومصالح القوى الفاعلة بالنسق العالمي ( البيئة - الارهاب - حقوق الانسان - لشر الديمقراطية - منع أسلحة التدمير الشامل . . . ) كما تعددت مصادر التنافس في ظل غياب أسس وضوابط مرحلة الصراع في أطر مختلفة يأتي في مقدمتها تحقيق المصلحة الاقتصادية وتعظيم الاهتمام بالدور الذي تلعبه المنظمات والمؤسسات والتكتلات ، خاصة الاقتصادية والأمنية والسياسية على كافة المستويات الإقليمية والدولية .

- ويعد الشرق الأوسط من أكثر أقاليم العالم تأثراً بالتفاعلات القائمة في المنظومة الدولية ارتباطاً بما يحظى به من أهمية حيوية في استراتيجيات القوى الكبرى والتي يستمد منها من موقعه الجغرافي بقلب العالم وباعتباره النطاق الجيوبوليتيكي للجنوب الأوروبي إضافة للحاجة الدولية المتزايدة لصادرات النفط لاسيما القادمة من الخليج العربي .
  - ورغم ما يتسم به النسق العالمي خلال المرحلة الراهنة من مفاهيم جديدة بعيدة عن سياسات الملاحقة والتصادم حول مناطق النفوذ التي سادت النظام الماضي إلا أنه لكل قوى رؤيتها لشكل وطبيعة ترتيب الأرضاء الأمنية والاقتصادية بالشرق الأوسط بما يحقق مصالحها . وعلى جانب آخر لانه لا شك أن هناك قوى اقليمية سواء منتمية للمنطقة الاتحاد المغاربي - مجلس التعاون الخليجي ( أو غير منتمية للمنطقة ) اسرائيل - تركيا - ايران - جنوب أفريقيا - القرن الأفريقي ( تسعى لدور مؤثر في مستقبلها .
  - ولا جدال أن مجمل تلك السياسات واستراتيجيات تحقيقها تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بالانكسارات المختلفة التي تربت على عمليات الخليج ، والتي سيكون لها تأثيرها في مستقبل المنطقة .
- ثالثاً : انعكاس عمليات الخليج على النسق الشرقى أوسطى :-**  
**النسق الشرقى أوسطى والتعاون الاقليمي :-**
- في أعقاب عمليات الخليج والتغيرات المتلاحقة الاقليمية والعالمية التي حلت بها المنطقة . . وكذا إزراوات عملية التحول والانتقال من عصر المواجهة والحرب الباردة الى عصر يأمل الجميع فيه أن يعم السلام والتعاون بين جميع الشعوب . . وخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، وكذا في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام ، وبروز اصطلاح الشرقى أوسطية كصيغة من صيغ التعاون بين دول المنطقة . . زاد الجدل حوله وخاصة بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، حيث كرس مخاوف فريق من المصلين حذرنا من إعادة صياغة العلاقات الاقليمية في ظل التسوية على نحو يكفل وضعاً متميزاً أو مهيمناً لاسرائيل ، وفيما عمد هذا الفريق الى شن حملة تعبر عن هذه المخاوف ، سعى فريق آخر لابرز ما يراه من محاسن التعاون الاقليمي في ظل علاقات سلمية مع اسرائيل ، أو للتقليل من أهمية مخاوف المتخوفين ، وتعبير عن الترحيب بالتعاون الشرقى أوسطى أو تنفي وجود مخاطر له .
  - ولقد تضمنت " صيغة مدريد " للتسوية مسارين للتفاوض أحدهما متعدد الأطراف يختص بالقضايا الاقليمية التي حددها مؤتمر موسكو في يناير ١٩٩٢ بخمس قضايا شكل لكل منها مجموعة عمل ، وهى التنمية والتعاون الاقتصادي ، والأمن الاقليمي والحد من التسلح ، والموارد المائية ، وشئون البيئة ، واللاجئين ، ولقد قاطعت سوريا ولبنان ، مجموعات العمل به ، ولقد جاء الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي ليختصر فترة الميلاد<sup>(١٤)</sup> ويجول اسرائيل الى دولة مقبولة في المنطقة على الفور ، ويسرع اجراءات التعاون الاقليمي معها ، بدلاً من المرور بمرحلة التقاليد ، لكن الاتفاق الذي يتجاوز الاطار الثنائي الى الاقليمي وضع بعض الأسس لبدء التعاون الاقليمي على الفور ، انطلاقاً من عملية تنمية منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني ، الأمر الذي دفع الأردن للاسراع بتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة وتوقيع اتفاقات اقتصادية مع اسرائيل ، كما وفر الاتفاق مناخاً ملائماً لإثارة الضغوط المتبادلة للبدء في إلغاء المقاطعة العربية ، وبدأت في الوقت نفسه تحركات مختلفة لتنظيم العلاقات مع اسرائيل على الصعيدين الرسمي والأهلى .

<sup>(١٤)</sup> نيل عبد الفتاح ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يناير ١٩٩٣ .

- وقد تلاحظ كثرة الجدل حول صيغ التعاون والتحديد الدقيق لموضوعه ( ترتيبات اقليمية - سوق شرق اوسطية - نظام شرق اوسطى ) فقد تركز جانب كبير منه على " السوق الشرق اوسطية " اعتقادا في انهما محور الترتيبات الاقليمية البازغة ، فيما دار جانب آخر من الجدل حول " النظام الشرق اوسطى " .
  - وظل الجدل مستمرا حول " السوق الشرق اوسطية " هجوما عليها اودفاعا عنها دون البحث جديا فيما اذا كان الشاؤها ممكنا بالفعل وفي اى مدى زمنى .
- فالناهت أن القامة سوق مشتركة في الشرق الأوسط عملية طويلة المدى تحتاج الى اجراءات ووقت طويل ، وتؤكد ذلك التجربة الأوروبية التي لم تصل بعد الى سوق مشتركة بالمعنى الكامل بعد أكثر من ربع قرن على بدايتها فالسوق المشتركة هي أعلى مراحل عملية التكامل الاقتصادي الذي يقوم على أسس التجارة ، ولا بد أن تسبقها مراحل عدة بدءا من تحرير التجارة ، واقامة منطقة تجارة حرة ، وتوحيد التعريفات الجمركية واقامة سور جمركى موحد مع العالم الخارجى ، وتطويع التحرير التجارى ليشمل كذلك حرية انتقال عوامل الانتاج ، وتحقيق التنسيق في السياسات الاقتصادية وعندئذ يمكن الوصول الى سوق مشتركة .
- وقد انطلق معارضو ومؤيدو هذه السوق من تسليم بأن " السوق الشرق اوسطية " جزء رئيسى من مشروع اسرائيل الاقليمي ، دون معرفة بمقتضى الاقتصاد الاسرائيلى نفسه ، فما زال هذا الاقتصاد يلاوم على درجة عالية من الحماية ، ويصعب تصور التخلي عنها في اى مدى منظور لاقامة منطقة تجارة حرة التي هي الخطوة الأولى لبناء اى سوق مشتركة ، كما ان المشروع الاسرائيلى يركز على علاقات تعاون ثنائية أو ثلاثية على الأكثر ، ولذلك لا يطرح هذا المشروع عملية تكامل اقتصادى اقليمى شامل ، وبالتالى لا يصل هذا التكامل الى مستوى سوق مشتركة ، وقد أدى ذلك الى قصور في طروحات المؤيدين والرافضين للترتيبات الاقليمية الجديدة ، فسلطيدون بذلوا جهدهم بحثا عما تتيحها السوق المشتركة من فرص للتنمية الاقليمية استنادا الى ما تولفه من تبادلات حرة التجارة ، والرافضون ركزوا في اظهار في تعداد مخاطر هيمنة الاقتصاد الأكثر نموا وتقدما والأقوى تكنولوجياً عندئذ يحدث الاندماج الاقتصادي التخلي في اطار سوق مشتركة .
- تيار الرفض " للشرق اوسطية " :**
- شن هذا التيار حملة شديدة على " الشرق اوسطية " بكل الصيغ التي جرى الجدل حولها ، طارحا امجادلات التالية :
  - أن " الشرق اوسطية " مشروع ليس نابعا من العرب ، وانما مفروض عليهم ، وأن له أصولا تاريخية غربية وصهيونية ، فيرى القائلون بأصوله الغربية أن هذه الأصول تعود الى " حلف بغداد " ، " حلف شرق البحر الأبيض المتوسط " و "مشروع إيرفانور " ، وغيرها من المشروعات الغربية التي فشلت بسبب تنامي الوعي القومى العربى والاصرار على رفض اى ترتيب اقليمى يدعم مركز اسرائيل في المنطقة ، لكن سلسلة الانكسارات التي تعرضت لها الحركة القومية العربية توفر ظروفها مواتية الآن لحل هذه الترتيبات ، فالصف العربى مشتت ، والفكرة العربية تنتقد باعتبارها اسلاما ، والدول العربية مثقلة بأزماتها ومهموما الداخلية ، وأنظمة الحكم فيها حريصة على روابطها الغربية ، ويرى القائلون بالأصول الصهيونية " للشرق اوسطية " أن هذه الأصول تعود الى " مشروع هرتزل " الذى تطلع الى تحويل الشرق الأوسط الى منطقة سلام وتعايش وتعاون ، حيث تجتمع الثروات الطبيعية العربية مع التعاون والقوة العقلية اليهودية ، من اجل خلق جنة الرخاء على الأرض ، وطالما أن العرب لا يمكنهم القبول



بمشروع يقترن باسم "هزتزل" مهما تردت أوصانهم ، فمن الضروري إعادة صياغته تحت مسمى جديد هو "المشروع الشرق أوسطى" ،

• وفي هذا السياق التاريخي تعود النسخة الراهنة "للمشروع الشرق أوسطى" الى منتصف الثمانينات عندما بحث شيمون بيريز ومصطفى خليل " مشروع مارشال الشرق الأوسط " ، الذى يقوم على برنامج للتنمية تموله دول غربية وأخرى عربية نفطية ، وقد تواكب ذلك مع عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل ، والى كانت احدى وسائل التحايل على المقاطعة العربية من خلال اتاحة الفرص لتسليح منتجات اسرائيل الى الدول العربية باعتبارها منتجات أمريكية ، ويؤكد مدى حاجة اسرائيل للأسواق العربية ، مما دفعها للتحايل على المقاطعة باللجوء الى إيجاد شهادات منشأ مزورة لسلعها ،

• أن هدف "المشروع الشرق أوسطى" هو دمج اسرائيل فى المنطقة التى لفظتها ، وفى ظروف تتيح لها تبوء مركز متميز على حساب العرب ، لتحقيق تسوية سلمية لا يقود بالضرورة الى علاقات طبيعية وتفاعل اقليمى ، ما لم تقترن هذه التسوية بترتيبات معينة ، فالتسوية فى ذاتها لا تضمن تعاوننا اقليميا واسعا ، كما ثبت من تجربة السلام المصيرى - الاسرائيلى ، لأنها لا تكفل مصالح متبادلة حيث يظل جوهر المشكلة هو وجود اسرائيل نفسه بتكوينها العنصرى وأهدافها التوسعية وتهددها للمصالح العربية من خلال وظيفتها كقاعدة متقدمة للغرب فى المنطقة وإصرارها على الاحتفاظ باحتكارها للسلاح النووى وتأييد الولايات المتحدة لها فى ذلك ،

• أن الحديث عن دور إيجابي لاسرائيل فى التنمية الاقليمية ، فى إطار "المشروع الشرق أوسطى" ، لا أساس له ، لىهى ليست رائدة فى أى مجال من مجالات الانتاج ، ولا قدمت اختراعات ألات البشرى ، ولا تملك من التكنولوجيا الا ما يسمح لها الغرب بالتعاون فيه ، فالتكنولوجيا الاسرائيلية ليست أصيلة بل مستوردة من الغرب ، ولذلك فإن "المشروع الشرق أوسطى" لا يفيد سوى اسرائيل ، لأنه ينمى اقتصادها اعتمادا على السوق العربية الواسعة من ناحية والتمويل الدولى والاقليمى ( وهو عربى أساسا ) لمشروعات سيكون لها اليد العليا عليها والنصيب الأكبر فيها بدعوى إسهامها التكنولوجى ، وهذا البشير بلقائده التكنولوجيا الاسرائيلية التى هى غير أصيلة ، لا محل له لأن التكنولوجيا المطلوبة هى التى تستجيب مع الظروف والحاجات العربية ، فالتكنولوجيا المناسبة لمجتمع صغير ومنظم على مستوى علمى مرتفع تختلف عن تلك الملائمة لمجتمعات كبيرة تفتقر الى هذا المستوى ، وإذا أقحمت عليها تكنولوجيا غير ملائمة ، ستكون النتيجة اتساع الفجوة بين مكونات هذه المجتمعات ومن ثم احتدام التناقضات داخلها ،

• أن "المشروع الشرق أوسطى" يطمس هوية المنطقة ، ويرى عنها خصوصيتها العربية والاسلامية ، وبالتالي تصبح محيطا جغرافيا لا علاقة له بالانسان أو التاريخ ، فى صورة خريطة ملفقة تالفة لا تصلح سوى لاستيعاب الحضور الاسرائيلى وطموحاته وأطماعه ، كما أنها لا تخلو من افتعال حتى على الصعيد الجغرافى نفسه ، حيث تسمى اسرائيل الى إعادة تركيب المنطقة تبعاً هواها ومصالحها ، لتستبعد دولاً وتضيف أخرى ، ومعنى ذلك ان هذا المشروع لا يبقى على خصوصية تاريخية ولا جغرافية للمنطقة ، وإنما يستبدل بما خريطة فارغة من أى مضمون ، فالمقصود اذن هو تقويض الذاكرة التاريخية العربية ، فى حين تبقى العقيدة الصهيونية قائمة - فى صورة جديدة - بكل وظائفها وخاصة وظيفتها ضد مشروع النضال العربى ، وهذا المعنى يصبح البعد الثقافى "للمشروع الشرق أوسطى" ماسا بجوهر الوجود العربى بمفهومه الحضارى التاريخى ، باعتبار أن هذا المشروع يندرج فى برنامج تطويع المنطقة.

الذى تمارسه القوى الغربية بأساليب مختلفة ، فالنطبيع الثقافى اذن هو امتداد لعملية الغزو الثقافى والاختضاع التى يمارسها الغرب ، خاصة وأنه مرتبط بتسوية لملاة تفرزها موازين قوى مختلة تقود الى ترتيبات اقليمية ، تحتل اسرائيل فيها ليس فقط موقع المركز ، ولكن أيضا موقع النموذج الحضارى ، وهذه التسوية تتجاهل أن العرب هم " الضحية " وليس " الجرم " رغم أن هذه حقيقة تاريخية .

● أن مواجهة "المشروع الشرق أوسطى" إذن مهمة تاريخية جوهرها الحفاظ على الأمة ، وهى تقتضى السعى الى تدعيم مؤسسات العمل العربى المشترك ، وتطوير ميثاق جامعة الدول العربية وتفعيل معاهدة التعاون الاقتصادى والدفاع المشترك ، وترشيد استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية لتحقيق تكامل تتوفر مقوماته بالفعل فالمدخل الرئيسى الذى ينفذ منه هذا المشروع هو ضعف وتفكك النظام الاقليمى العربى ، الذى يمر الآن بأخطر مراحله منذ نشوئه .

### ● تيار الترحيب " بالشرق أوسطية ":

● قدم المعبرون عن هذا التيار آراء عدة سواء لتبرير ضرورة التعاون الاقليمى فى اطار " شرق أوسطى " ، أو لتأكيد الحاجة الى " سوق شرق أوسطية " أو سعيا لتقليل مخاطر التعاون العربى مع اسرائيل .  
فى مجال تبرير ضرورة التعاون " الشرق أوسطى " يجرى التركيز على فكرة تراجع وانكسار مشروعى القومية العربية والصهيونية ، الذين حاولا كل منهما أن ينفى الآخر فيها مطلقا والحق هزيمة ساحقة به ، ووفقا لهذه الفكرة يبدأ انكسار المشروع القومى العربى بمزعة ١٩٦٧ وما تبعها من تحول الى القبول بالتفاوض مع اسرائيل ، وهو الذى ظلى يتزايد ويتسع لطاقه كلما تأكد انكسار هذا المشروع ، كما حدث انكسار مواز للمشروع الصهيونى رغم انتصار اسرائيل فى حرب ١٩٦٧ ، لأن هذا الانتصار لم يحقق فرض الحل الاسرائيلى على العرب ، وتزايد هذا الانكسار نتيجة لحرب ١٩٧٣ ، مما دفع الاسرائيليين لإدراك أن الاستمرار فى الصراع غير مجدى ثم تبته لقطاعات متزايدة منهم الى أن قضية الأمن لم تعد مرتبطة بالعوامل الجغرافية وحدها .

● كما وأسهمت الانتفاضة فى وجود نسجها سياسيا جديدا بين الاسرائيليين والفلسطينيين على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية رغم المواجهة الحادة ، حيث تبلورت الحاجة الى حل وسط يتيح التعايش والتعاون ليس فقط بين هذين الطرفين ولكن على صعيد المنطقة كلها والى تجمع بين الثروات الطبيعية والبشرية والقدرة التكنولوجية ، وبذلك اصبح من الضرورى ربط أطرافها بالمصالح والمنافع المشتركة باعتباره الحل الأفضل للصراع والعاصم من تجددته مستقبلا ، بما يجعل "المشروع الشرق أوسطى" هو المانع لتكرار العنف الذى حدث ليس فقط على الجبهات العربية - الاسرائيلية ، ولكن أيضا فى منطقة الخليج التى شهدت حربين ضروسين خلال عشرة أعوام .

● أما فيما يتعلق بفائدة " السوق الشرق أوسطية " التى طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار فقصد ظهرت الآراء المؤيدة التى من أهمها الأتى :-

● أن وجود سوق مشتركة واسعة ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية ولدعم مركز المنطقة فى النسق العالمى الجديد ، فالعالم يتجه الآن الى هذه التكتلات التى تتعدى الأسواق الوطنية ، ويقعها على أساس المصالح والمنافع وليس فى منطقة الحب والكراه ، فهى تعبر عن الاتجاه العالمى الذى يقوم على الأسواق الكبيرة .  
● أنها تحقق تفاعلا بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية فى المنطقة ، بما يتيح التطلع الى تنمية اقليمية تعدد بازدهار للجميع ، ويدعم هذا التوجه وجود ثروات بالمنطقة تتجاوز حدود الدول وتشكل قواسم مشتركة بين

دولتين أو أكثر ، ومنها مثلا الموارد المائية ، مما يفرض الحاجة الى تطوير مشاريع مائية وكهربائية مشتركة تفيد منها عدة دول ، كما أن هناك مشكلات اقليمية لا يمكن التعامل معها داخل الحدود السياسية ، مثل تلوث البيئة والأوبئة وما الى ذلك .

- الما تحقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد واستخدام التكنولوجيا المتقدمة بما يساعد على رفع معدلات النمو في كل دول المنطقة التي ستصبح والحال هكذا جذابة للاستثمارات الأجنبية التي تريد الافادة من انخفاض تكلفة الانتاج ، لكن الملاحظ أن الجانب الكبير من محادثات هذا التيار ينصرف الى محاولة تبديد المخاوف العربية من التعاون مع اسرائيل في الاطار " الشرق أوسطي " ، وأطسوحة الرئيسية في هذا المجال أن اسرائيل ليست تلك العلاقات الذي يستطيع الهيمنة على المنطقة وبرزت في سياقها محادثات عدة من أهمها :-
- بالرغم من أن قدرات اسرائيل الاقتصادية التي يصل حجم ناتجها السنوي ما يزيد على ٦٠ مليار دولار ، أي بمسا يفوق حجم اقتصادات مصر وسوريا والأردن معا ، فالاقتصاد الاسرائيلي يعتمد على معونات مباشرة وغير مباشرة تتجاوز أربعة مليارات دولار سنويا ، ومعنى ذلك أن معظم ما تحتاجه اسرائيل للاستثمار يأتي من معونات أجنبية ( أمريكى بالأساس ) ، وبحساب تأثير المضاعف ، يصبح جزء مهم من حجم الاقتصاد الاسرائيلي ناتجا مسن هذه المعونات .
- مراجعة مقولة التفوق الاقتصادي الاسرائيلي من خلال التأكيد على ان الصناعات العسكرية هي التي توفر المجال لهم لهذا التفوق ، الى جانب الدعم الأمريكي الذي يتجاوز المعونات الى توفير الخبرات والأسواق ، وعندما يتكسب السلام سيقبل الاندفاع نحو التسليح ، وستعانى الصناعات العسكرية الاسرائيلية بالتالي من الحصار في مواردها وأصولها ، الأمر الذي سيؤثر سلبيا على أنه احد أهم مجالات التميز الانتاجي الاسرائيلي ، ولن يبقى من مجال للتميز الا صناعة قطع الماس وصقله وانتاج بعض الأجهزة الإلكترونية وخاصة في مجال الخدمات الطبية ، الى جذب خبرة الزراعات الصحراوية ، وهي مجتمعة لا تضمن لاسرائيل نقلا اقتصاديا تجاه الدول العربية .
- كما أن العرب هم الذين يملكون المال والطاقة والعمالة والأسواق والمساحة وطرق المواصلات والممرات المائية . وأتابيب النفط والغاز ، أما التكنولوجيا الاسرائيلية فستواجه منافسة شديدة من التكنولوجيا العربية واليابانية .
- التأكيد على أن تحويل الأموال المهذرة في سباق التسليح الى التنمية يفيد العرب منه أكثر من اسرائيل ، فالمتوسط العربي العام للاتفاق العسكري يبلغ ١ ٤ % من الدخل القومي ، فاذا توقف هذا الإنفاق أو تراجعت معدلاته جلدريا ، يصبح بالامكان تحقيق تنمية تدعم مركز العرب الاقتصادي في ظل الترتيبات الاقليمية الجديدة ، بل وتجعلهم يتشاهون العالم المتقدم نموا وازدهارا ، وفي هذه الحالة تكون الدول العربية مؤهلة للتفوق على اسرائيل ، خاصة وان العرب يتمتعون أيضا بتقاليد وعلاقات مع العالم تفوق ما لدى الاسرائيليين .
- تسفيه المخاوف من غزو ثقافى اسرائيلي ، استنادا الى اعتبارات من أهمها :-
- أن المنطقة تضم خليطا من الحضارات والثقافات واللغات والقوميات ، مما دفع الى التماسيش والتفاسل بينهما ، وذاكرة شعوب المنطقة ليست قصصا على الصراع والعداء لأن في تاريخها فترات تعايش وتعارف لا بأس بها ، ولا خطر اذن في ان تعم ثقافة السلام وان تتغير صورة العدو الى صديق ، فالعالم يعيش عصر التفاعل الثقافى الواسع النطاق ، والذي لا يمكن التخلف عنه بدعوى الخوف من الغزو الثقافى أو وهم الخضوع للهيمنة الثقافية الغربية ، وخاصة وأنا نشترك مع الاسرائيليين في النهل من ثقافة الغرب دون أن يعنى ذلك الانسلاخ عن ثقافتنا .

- أن الثقافة الاسرائيلية نفسها تنطوي على تعدد ، ويوجد في داخلها مكون ثقافي عربي يحكم أن ما يقرب من خمسين سكان اسرائيل هم عرب فلسطينيون أو هاجر آباؤهم وأجدادهم من الدول العربية ؛
- أن الثقافة العربية ثرية استصحت على كل محاولات الاستيعاب والاحتواء في الماضي والحاضر من أى ثقافة أخرى .
- التأكيد على عدم وجود تعارض بين " العربية " و " الشرق أوسطية " من عدة منظورات :
- اولها : أن " الشرق أوسطية " ترتيب القلبي ، فيما العروبة فكرة وانتماء وشعور ووجدان ، والمشكلات السبق تواجهه العروبة أسبق من التسوية مع اسرائيل وما يترتب عليها من ترتيبات " شرق أوسطية " فهي مشكلات ناجمة عن تناقضات العرب أنفسهم بالأساس ، ولذلك فإن طرح العروبة في مواجهة " الشرق أوسطية " هو طرح زائف وخداع ، فالعروبة هي إحدى مستويات الهوية بالنسبة للإنسان العربي ، وجوهرها ثقافي قبل أن يكون سياسى أو تنظيمي ، وبالتالي فهي ليست في مواجهة أو تنافس مع " الشرق أوسطية " ولا ينبغي وضعها في هذا الإطار ، والتحدى الحقيقي للعروبة لا يأتي من " الشرق أوسطية " وإنما من الداخل ، وتقتضى مواجهته أن يكون الفكر العربي قادرا على النقد الذاتي والتجديد ومعرفة جوانب القصور في بنية الفكرة القومية ، والسعى لتطويرها بما يتلاءم مع ظروف عالم متغير وادراك أن عرب التسعينيات ليسوا عرب الخمسينيات .
- وثانيها : أن " الشرق أوسطية " ليست ترتيبا اقليميا شاملا يحل محل النظام العربي ، وإنما مجموعة ترتيبات تنظيمية يتعلق كل منها بأحدى القضايا التي توجد حاجة للتعاون فيها ، ولذلك ستختلف المشاركون في كل ترتيب منها ولفقا لمدى ارتباطهم بموضوعه .
- وثالثها : عدم انشاء مشروعات أو مؤسسات " شرق أوسطية " على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بحيث تكون نظرة العرب إلى الدائرة " الشرق أوسطية " مثل نظرتهم إلى الدائرة الإسلامية أو الأفريقية أو دائرة البحر المتوسط
- وخلاصة ذلك أن " المشروع الشرق أوسطى " ليس في وضع التعارض مع النظام العربي ، حيث يمكن الحديث عن دوائر اقليمية متجاوزة كما هو الحال في أوروبا وبدراسة ما يحقق الصالح القومي والاقليمي فإن التصورات العملية التي يمكن أن تواجه بها فكرة " الشرق أوسطية " هي أهمية المشاركة الإيجابية في صياغة الترتيبات الإقليمية الجديدة بما يتفق مع المصالح العربية ، وفق استراتيجية تقوم على أسس أهمها :-
- ربط الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل بالتسوية الشاملة لكل جوانب الصراع ، وعدنل يمكن البحث في موضوع المقاطعة في إطار جامعة الدول العربية .
- التعامل مع اسرائيل كدولة من دول المنطقة وإقامة علاقات معها في الحدود التي تراها كل دولة عربية ملائمة لمصالحها .
- دراسة أى مشروع للتعاون الإقليمي على أساس تأثيره في المصالح العربية ، فعلى سبيل المثال يمكن مناقشة إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية " الذى بدأ الحديث عنه من خلال المقارنة بين خيارين أحدهما عدم قبوله ابتداء والاكتفاء بالصندوق العربي للانشاء الاقتصادي والاجتماعي والآخر قبول الشانه إلى جانب هذا الصندوق والنسائي تحديد العلاقة بينهما وصياغة تصور عربي لأسس إقامة البنك المقترح ، ومثل هذا التصور مطلوب أيضا بالنسبة "مشروع الشرق الأوسط للتنمية " إذا رأت الدول العربية فائدة في الشانه كمؤسسة تقدم قروضا ميسرة .
- تطوير الأوضاع الداخلية في الدول العربية لدعم الكفاءة والمصادقية ، وهو ما يقتضى اتباع السياسات الاقتصادية الرشيدة التي ترفع الانتاجية والقدرة التنافسية ، وتمشى مع روح العصر وتستجيب لتطلبات التقدم والتنمية .

- الحفاظ على جامعة الدول العربية وتدعيمها والتأكيد على أهمية دورها بعض النظر عما قد ينشأ من روابط أخرى في إطار " المشروع الشرق أوسطى " .
- العمل على حل المشكلات التي تعرقل التنسيق العربي تجاه مستقبل المنطقة ، وتحول دون بلورة رؤى بشأن الترتيبات " الشرق أوسطية " ويمكن أن يتم ذلك من خلال مؤتمر للأمن والتنمية في الشرق الأوسط ، والدخول اليه بالكسار ومشروعات يتم التوصل اليها من خلال مفاوضات عربية - عربية ، وذلك لتحديد إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة ، بحيث يتعقد فور الوصول الى ترتيبات سلام نهائية ، ويمكن أن تدعى اليه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، مضافا اليها بقية الدول الصناعية السبع الكبرى ، وكل من الأمم المتحدة والجامعة العربية والبنك الدولي ، ويستضاف في ذلك بتجربة مؤتمر الأمن الأوروبي ، الذي كان إطارا للتفاوض بين الدول الغربية والدول الاشتراكية في شرق أوروبا ، والذي انتهى الى اصدار " اعلان هلسنكي " كأساس لما يعرف بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي .
- وارتباطا بحتمية انضمام الدول العربية للاتفاقيات التجارية الحرة (الجات) والارتباط بالمشروعات المطروحة تجنبا للانعزال الدولي والاقليمي فالأمر بات يفرض تحديا قوميا على المستوى اقليمي والعربي لتجديد المطالب والاحتياجات وخطط التطوير والتكامل والتنسيق الاقتصادي لتجنب مزيد من التداعيات السلبية على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة (البطالة-التضخم-المديونية-الفجوة التكنولوجية والغذائية-ضعف معدلات النمو-انخفاض الدخل) من ناحية وتحقيق شروط الفضل لتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية الجديدة بالمنطقة من ناحية أخرى .
- بالإضافة الى أهمية مراعاة العوامل الآتية ضمن استراتيجية التحرك بما يحقق أهداف التعاون الاقليمي الإيجابي بالمنطقة:
- أن إقامة منطقة للأمن والتعاون بالشرق الوسط تعد خطوة متقدمة يرتبط مناقشتها بما يتم احرازه من تقدم في عملية التسوية السياسية ، ونجاح مباحثات الأمن الاقليمي وضبط التسليح .
- أهمية النظرة المتوازنة للتعاون الاقليمي باعتباره أساسا في تحقيق نمو المنطقة اقتصاديا ومواجهة التحديات الأمنية .
- أهمية المشاركة بفاعلية في كافة المبادرات المطروحة للتعاون سواء من خلال الجناح المتعددة الأطراف بالشرق الأوسط ، أو في إطار البحر المتوسط الذي يمثل الجناح الشمالي للأمن القومي المصري والعربي .
- مع أهمية البعد عن سياسات بناء المحاور وإقامة التحالفات التي تمثل تعبيرا مضادا لعملية السلام والأمن والتعاون الاقليمي .
- ان تحقيق التعاون الاقليمي في إطاره الشامل يرتبط بتوفير عوامل إقامة السلام الشامل والعدل بعيدا عن سياسات فرض الارادة والرغبة في السيطرة والمهيمنة .
- وحول مستقبل الأفكار المطروحة لشكل التعاون الاقليمي عبر السوق الشر أوسطية من الثابت أن انشائها داخل أى اقليم عملية طويلة المدى تحتاج الى فترة زمنية طويلة ، وتؤكد التجربة الأوروبية ذلك حتى الآن لم تحصل بعد الى سوق مشتركة بالمعنى الكامل بعد أكثر من ربع قرن على بدايتها ، فالسوق المشتركة في حاجة لاجراءات مثل تحرير التجارة ، توحيد التعريفات الجمركية ، وإقامة سوق جرمي موحد في مواجهة العالم الخارجي - تنسيق السياسات الاقتصادية .. الخ وهي عملية يصعب تحقيقها وسط اقلام تتباين السياسات الاقتصادية بين وحداته السياسية الى حد كبير .

● كما أن المشروع الاسرائيلي يستهدف اقامة علاقات تعاون ثنائية أو ثلاثية الأبعاد حيث لازال الاقتصاد الاسرائيلي ذاته يقوم على درجة كبيرة من الحماية ومن ثم فإن عملية اقامة سوق شرق أوسطية أمر يصعب تحقيقه حتى في ظل السلام وبالتالي فإن الصيغة الأرجح لمستقبل المنطقة / الاقتصادى هو اقامة نوع من التعاون بدرجات مختلفة وأكثر اندماجا وتنسيقا لامكان مواجهة التكتلات الاقتصادية الصاعدة في العالم الجديد .

#### رابعاً : أثر عمليات الخليج على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة بالشرق الأوسط :-

● انعكاسات عمليات الخليج على اسرائيل :

ولفت أزمة الخليج أوضاعاً استراتيجية مثالية أمام القيادة الاسرائيلية ، فمن خلال ما أدت اليه هذه الأزمة من تأجيج الصراعات العربية وادخالها الى ساحة الصراعات الدولية وتحويل الانتباه عن قضايا الصراع العربي - الاسرائيلي مع اتاحة الفرصة أمام اسرائيل لتبني سياسات قمعية في الداخل وتوسيعه في الخارج ومن خلال جميع هذه المعطيات ، شكلت أزمة الخليج مناخاً إستراتيجياً مناسباً لاسرائيل على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والدعائية ، وقد حرصت القيادة الاسرائيلية في معالجتها للأزمة على استخدام أنماط من الاستراتيجيات ، التي استهدفت بشكل أساسي توفير امكانيات التعامل الفاعل مع الأزمة ، بما يضمن في النهاية خدمة مختلف أغراض الأمن الاسرائيلي بمفهومه الشامل ، ويمكن حصر ذلك في خمسة أنماط استراتيجية :

أولها : شملت التكيف بما يحقق لها القدرة على مجابهة مختلف الاحتمالات خلال الأزمة وتطورها والاستفادة منها ، وفي هذا السياق اتخذت تصور أنها الدولة الواقعة تحت التهديد العراقي .

ثانيهما : شملت أيضاً المناورة بهدف استغلال الأزمة لتعديل بعض المفاهيم عن الشرق الأوسط للتأكيد أن الخلافات والصراعات فيه هي خلافات وصراعات عربية داخلية وليس مشكلة أساسية فيه هي المشكلة الفلسطينية .

ثالثهما : انكار التورط بهدف عدم ممارسة أى سلوك يمكن أن يقوى الموقف العراقي في العالم العربي ويزيد من شعبية الرئيس العراقي هدام حسين مع حرصها على أن تظل الأزمة عربية - عربية داخلية لتعميق الشقاق والفجوة بين الدول العربية .

رابعها : التحريض وقد اعتمدت في ذلك على أمرين ، الأول منه تكثيف و تعظيم المخاطر الناجمة عن الغزو العراقي للكويت ، والثاني المبالغة في تصوير التهديدات المستقبلية التي يمكن أن تنجم في حالة التساهل مع العراق من جانب المجتمع العربي ، وذلك بهدف تحريض المعسكر العربي خاصة على توجيه ضربة عسكرية قاصمة ومدمرة ضد القدرات العسكرية العراقية .

خامسها : توظيف الأزمة لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والعسكرية المتعلقة بأغراض الأمن الاسرائيلي ، وجدير بالذكر أنه منذ بدء الأزمة وصلت السياسة الأمريكية الى القناة الى أهمية إبعاد اسرائيل عن الأزمة بشق الوسائل بما يتعكس بالسلب على اجراءاتها .

## ٥. الأزمة وتداعياتها على إسرائيل :

٥. ان تراجع الامة الاسرائيلية لاسرائيل قبل الازمة اصبح امرا مؤكدا بعد نشوبها في اغسطس ١٩٩٠ فاستدان عزجت هذه الازمة من اطار المنافسة التقليدية بين الشرق والغرب والتي كانت سائدة من قبل فلم يجد هناك مجال في نظر واضعي السياسة الامريكية لان تشارك اسرائيل في الجهود الدولية الهادفة الى اعادة الانساز في المنطقة في مواجهة العراق كما ان نجاح الرئيس بوش في تكوين تحالف عربي ضد العراق اكد وجهة نظر واشنطن بضرورة عدم تدخل اسرائيل في الازمة وقد حرصت امريكا طوال ادارتها للآزمة على المحافظة على هذا العوجبه .

٥. وقد اعتبرت السياسة الامريكية ان اي خطأ فيه سوف يزيد من العتور وسوف يؤدي الى خروج بلد مثل سوريا من الائتلاف العربي الموجه ضد العراق وعلى هذا فقد حرصت الادارة الامريكية ان تفصل تماما بين ازمة الخليج وقضية الصراع العربي - الاسرائيلي واصرت على ان تقتصر اسرائيل على دور المواقف فقط لمسايدور والا تستخرج الى التدخل في حالة استفزاز العراق لها وقد ظهر هذا التوجه بوضوح عندما قام العراق بقصف المناطق الاهلة بالمكان في اسرائيل بالصواريخ سكود ، ولهذا فلم تتردد واشنطن في توفير الانذار لاسرائيل ضد هذه الهجمات كما اسرعت بتزويدها بطائرات الصواريخ المضادة للصواريخ من طراز باتريوت وكل هذا حتى لايتدخل اسرائيل في الازمة بلندا على هذا فقد اصبح واضحا ان الفضل مساهمة استراتيجية يمكن ان تقدمها اسرائيل للولايات المتحدة وباقي اعضاء الائتلاف الثاء هذه الازمة هو ان تدع للمطالب الامريكية بان يظل دورها سلبا والا فان تدخلها سوف يقوض اركان الائتلاف الذي عملت الادارة الامريكية طويلا على تكوينه . ومن هذا المطلق فقد كان متوقعا ان تشكل العلاقات بين البلدين بناء على قواعد واسس جديدة وذلك نظرا لتدهور العلاقات بينهما بالاضافة الى حدوث العديد من التغيرات الدولية والاقليمية التي لايمكن تجاهلها ولهذا فبعد ان تم تجريد اسرائيل من اهم عناصر دعمها وهو تأييد الرأي العام الامريكي فلم يبق لها الا ان تعتمد على حل تابع منها وان تصير عيسى الوقوف في وجه الصكرات الدبلوماسية والمبادرات الامريكية الغير مرغوبة والتي لا تحقق صالح اسرائيل ومعنى اخر لسان عليها ان تواجه الادارة الامريكية في حالة عرضها لحلول غير متوازنة (١٤٦) .

وجدير بالذكر ان المساعدات الاقتصادية الامريكية لاسرائيل كانت اكثر اجالات تأثرا بالتغيرات السبق حدثت في العلاقات بين البلدين ابان عام ١٩٩١ ومايدل على ذلك رد فعل الادارة الامريكية تجاه طلب اسرائيل لمساعدة اقتصادية عاجلة فرغم الجهود المكثفة التي بذلتها اسرائيل الا انها لم تنجح في الموازنة الاضافية للمساعدات الخارجية السبق اقرت في عام ١٩٩١ لتغطية عملية عاصفة الصحراء ولم تعتبرها امريكا ضمن دول المواجهة التي تستحق اخذ تعريضات من مجموعة التنسيق لتحويل ازمة الخليج ( القيمة هذه المجموعة برئاسة الولايات المتحدة لتوفير المساعدات المالية لدول مثل تركيا ومصر والملائن اعتبرتا من اكثر الدول تضررا بحرب الخليج ) .

٥. على هذا لم تجد الحكومة الاسرائيلية ازاء هذا الرفض سوى ان توجه مباشرة للرأي العام الامريكي مطالبة ايساء بالدعم المالي المطلوب فقامت منظمة الايباك (١٤٧) بالتنسيق مع حلفائها من اعضاء الكونجرس للضغط على الادارة الامريكية من اجل تقديم مساعدات مالية اضافية لاسرائيل للمساعدة في تغطية الخسائر الحروب، الا ان العلاقات بين الدولتين قد عادت الى حالتها الطبيعية بل وانطلقت في مجال التعاون الاستراتيجي بين الدولتين مع وصول حزب

(١٤٦) نفس المصدر السابق .

العمل الى السلطة في اسرائيل بزعماء اسحاق رابين وقد ترسخ هذا التعاون وتعددت مجالاته مع تولى الرئيس يسرائيل كلينتون الادارة الأمريكية . .

بمجمّل القول ان القائمين بامور السياسة الخارجية في ادارة بوش تبينوا وجهة النظر الداعية الى الربط بين النوايا الطيبة والسخاء في مجال الاقتصاد مع اسرائيل بمقدار التقدم على طريق التسوية مع سوريا او الفلسطينيين وللدلالة على ذلك فعمد حرب الخليج والتي لعبت فيها القوة العسكرية الامريكية الدور الحاسم لتأمين المصالح الامنية الاسرائيلية بقيامها بتدمير قدرات العراق العسكرية ، لم تجد الادارة الامريكية ادنى سبب معقول - من وجهة نظرها - لكفافة اسرائيل على اتباعها سياسة ضبط النفس تجاه الاستفزازات العراقية .

### ● الانعكاسات على ايران :-

- لا شك في أن الحركة الايرانية خلال تلك الفترة شكلت أحد مصادر الاهتمام الرئيسية في حسابات القوى المعنية بالموقف في منطقة الخليج خاصة والشرق الاوسط عامة وذلك في ضوء التحولات الاستراتيجية في السياسات الايرانية والتي اتسمت في مجملها بالانفتاح ومهدف العودة بايران الى دورها التقليدي كقوة توازن إقليمي .
- وبالرغم من ان الرئيس والسنجاني ( صاحب هذه التوجهات ) كان يركز على العديد من عناصر القسوى لدعم تحركاته أبرزها نقله الداخلي والانعكاسات تعرف الشعب الايراني على حقائق الموقف والتي تؤكد على محدودية إمكانيات حكم الثورة إلا أن خطوات التطور اتسمت بالهدوء خلال الفترات التي سبقت أزمة الخليج إلا أنه جاءت تلك الأزمة بالظروف المناسبة لانطلاقة جادة لطموحات القيادة الايرانية طبقاً للآتي :-

### ● الآثار على الموقف السياسي :-

- أكدت أزمة الخليج الأهمية الاستراتيجية لايران كاحدى قوى التوازن الاقليمي في المنطقة وقد ساعد ذلك على تمسك السياسة الخارجية ودعم علاقاتها مع المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية ( اتصالات مباشرة مع فرنسا وبريطانيا - اتصالات غير مباشرة مع الولايات المتحدة نتيجة حرص تلك الاطراف على عدم اقامة حلف مع العراق يدعم اطماعها في المنطقة ) .
- احياء الهدف الاستراتيجي الايراني للسيطرة على دول الخليج من خلال دعم العلاقات معها بعد اتجاه تسلك الدول لتقوية هذه العلاقات في اعقاب غزو العراق للكويت ( وفود رسمية من الكويت والامارات والبحرين والاردن بالاضافة الى العراق ) .
- مثلت أزمة الخليج فرصة للقاء على القيادة البعثية العراقية والمهددة لايران بطريق غير مباشر ، هذا اضافة الى أن أزمة الخليج وما أحدثته من التشاؤم في الصف العربي قد ساعد ايران على تحقيق إحدى مبادئ الثورة الايرانية من خلال نشر مبادئها وقيادة العالم الاسلامي الذي كان يوقفه ( من وجهة نظرهم ) فكرة القومية العربية والوطن العربي الواحد .

### ● دولياً :-

- كان التحرك على الصعيد الدولي محور الاهتمام الرئيسي لجهود القيادة الايرانية في ضوء القناعة بما أصاب العلاقات الخارجية من فتور بلغت في بعضها حد المواجهة خاصة مع القوى الغربية وما أدى إليه ذلك من انعكاسات سلبية على الموقف الايراني في كافة المجالات .

(١٧) منظمة الايباك هي اكبر المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة ، وكلمة ايباك هي الاختصار باللغة الانجليزية لعبارة لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الاسرائيلية .



ولقد أكدت التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية على ضرورة إعادة حسابات القيادة الإيرانية والتي تحكم مسار العلاقات الخارجية وذلك بتكثيف الجهود ومحاولات الاقتراب من هذه الاتجاهات والتي قدرت منذ بداية الثورة أنها تمثل العدائيات الرئيسية لإيران .

وبالرغم من التحفظ الغربي على مسار الحركة الإيرانية واستمرار شكوكه تجاه نواياها منذ الثورة الإيرانية إلا أن قيادة المستنجان نجحت في الاقتراب متخذة من الاجراءات الاصلاحية للتخفيف من حدة التوجهات الايديولوجية والثورية منفذاً لاقناع القوى الغربية بمجدية التغيرات في ايران مع التلويح باستمرار دورها الرئيسي واليد العليا تحله تصفية الرهائن الغربيين المحتجزين في لبنان .

- كما أضافت أزمة الخليج عنصراً جديداً في الحسابات التي حكمت علاقات ايران خارجيا حيث تسارعت خطوات الاقتراب من كلا الجانبين ولكل أهدافه فبالرغم من تحفظ ايران على التواجد الغربي والاجنبي في المنطقة خلال أزمة إلا أن تفهمها لموقف الائتلاف وإدانة الغزو العراقي حسبه القوى الدولية تطوراً إيجابياً كان له الأثر المباشر لمسدى الاستجابة لجهود الاقتراب الإيرانية من أبرزها موافقة الولايات المتحدة ولأول مرة منذ الثورة على تزكية طلب ايران للحصول على قرض من البنك الدولي قيمته ٣٠٠ مليون دولار ... وتزايد الاتصالات بين الجانبين .
- وعلى صعيد العلاقات مع أوروبا حققت ايران خطوات جادة نحو التطبيع بدءاً من استئناف العلاقات الدبلوماسية مع المجلس أو باقي المجموعة الأوروبية وتعدد زيارات وزراء خارجية الغربيين (دوما - جنشور) كما تم عقد قمة إيرالية مع الرئيس النمساوي كورت فالدهايم .

من ناحية أخرى لم تسقط القيادة الإيرانية من حساباتها الاتحاد السوفيتي كقوة يمكن استعمارها لصالحها حيث شمل تمرورها تطوير العلاقات بين البلدين ودعم التعاون بينهما في كافة المجالات خاصة الاقتصادية بالشاء مشروعات مشتركة خاصة في قطاع البترول وأخيراً مايمثل الاتحاد السوفيتي حالياً كمصدر رئيسي للسلاح الإيراني وما يتم حالياً من تنفيذ تعاقده بين البلدين بما قيمته ٧ مليار دولار .

بالإضافة الى ما شهدته العاصمة الإيرانية .. كعمرح للمقاهات دولية تمت لأول مرة منذ قسائم الشورة في أواخر السبعينيات (المؤتمر الدولي لبحث مستقبل البترول ومؤتمر الكوارث الطبيعية والزلازل )

#### ● إقليمياً :-

- حققت ايران معدلات اقتراب عالية من الدول الخليجية مستمرة في ذلك التخوف الخليجي من التهديدات العراقية في بداية الأزمة حيث كان الجميع الخليجي يرى أن دعم العلاقات مع ايران هو محاولة لليجاد توازن اقليمي أو كحد أدنى مع أي تحالف ايراني/عراقي في الوقت الذي نجحت فيه الدبلوماسية الإيرانية والتي كشفت من نشاطاتها بالمنطقة للتخفيف من حدة التحفظات الخليجية تجاه النوايا الإيرانية التقليدية بالمنطقة وقد تم استئناف العلاقات والتعاون في كافة المجالات مع الدول الخليجية بعد الاتفاق على تجاوز نقاط الخلاف خاصة مع السعودية والعودة بمعدلات الحجاج الإيرانيين الى معدلاتها التي توافقت مع المطالب الإيرانية فضلاً عن القناعة الإيرانية بضرورة التنسيق مع السعودية في ضوء دورها الحيوري والرئيسي داخل المجلس الخليجي.
- تكثيف الاتصالات مع الدول الخارجية وبمبادرة إيرانية في محاولة لفرض التصور ايراني حول شكل وطبيعة الترتيبات الأمنية في إطار الإعلان السباعي والذي يقصر الأطراف المشاركة على كل من ايران ودول مجلس التعاون الخليجي وقد تمثلت أبرز نقاط الاعلان في الاتي :-

- الدفاع المشترك عن المنطقة ضد أى عدوان من خارج الدول الخليجية الست وإيران
- إقامة تعاون اقتصادى فى إطار مشروعات مشتركة بما يحقق المصلحة المشتركة لدول الاعلان السبع •
- التنسيق فى سياسات إنتاج وتسويق البترول مع سعى ايران لاحتلال المركز القيادى وتوجيه هذه السياسات
- التعاون فى المجالات الثقافية الاعلانية والعسكرية .

• أما عن العلاقات مع العراق فقد بدأت المناورات الايرانية تجاه عدوها التقليدى قبل الأزمة حيث أبدت الموقف العراقى فى منظمة الأوبك وهاجمتها الدول التى تجاوزت حصصها المقررة والتى أدت الى هبوط الأسعار ٥٠ الا أن التطورات الرئيسية للعلاقات الايرانية تجاه القضايا الثنائية ومنها الأسرى واتفاقية عام ١٩٧٥ وفى المقابل كان التعاطف المستمر وما تمخذه ايران كمعبر رئيسى لكسر الحصار الاقتصادى على العراق ٥٠ الا أنه مع استمرار تبادل الشكوك فى النوايا عادت العلاقات بينهما مرة أخرى الى صيغة التوتر التى بلغت فى بعض مراحلها التصعيد العسكرى المحدود على الجبهة •

وانتقالا لنطاق دائرة اقليمية أخرى ذات أبعاد عربية كان النجاح الايرانى فى عودة العلاقات مع العديد من الدول بما فيها المعروفة تقليديا بفتور علاقاتها مع ايران خاصة كل من الأردن وتونس مع استمرار التطلعات الايرانية لاختراقات أكبر داخل هذا النطاق مستمرة فى ذلك كافة الأدوات المتاحة ومستفيدة من العكاسات حرب الخليج • وفى اطار محاولات الايرانية المستمرة لتنشيط دورها الاقليمى كانت جهودها لحياء تحالف سابق يضمها الى جيلب كل من باكستان وتركيا ( منظمة الأيكو ) حيث هدفت من هذا التحرك الى محاولة تطويق المنطقة الخليجية والعربية بتحالف قد يكون للقيادة الايرانية دوراً قيادياً خلاله ، وهو الأمر الذى يحسب لصالح الموقف الايرانى كورقة ضغط عند طرح العلاقات الاقليمية خاصة مع الاتجاهاات العربية والخليجية •

#### • الآثار على الموقف الاقتصادى :-

- شكل البعد الاقتصادى أحد الدوافع والركائز الرئيسية التى حكمت التحرك الايرانى على الأصعدة المختلفة وذلك فى اطار محاولات لمواجهة التدهور الحاد فى الاقتصاد الايرانى خلال الثمانينات •
- بالرغم من كون ايران أحد الدول الاقليمية الغنية الا أن الفوضى الادارية التى صاحبت حكم الثورة واستشراف الحرب مع العراق كانت من العوامل الرئيسية لهذا التدهور ، حيث انخفض دخل الفرد الى أقل من ٥٠ ٪ وتوقف أكثر من ٣٠ ٪ من المنشآت والمؤسسات الصناعية الايرانية •
- وقد جاءت عمليات الخليج لتمثل ظرفاً مناسباً لانطلاقة جادة لمسار الاصلاح الاقتصادى والتى تبتسها القيادة الايرانية بزعامة الرئيس الايرانى السابق " هاشمى رفسنجانى " حيث أدى توقف تصدير البترول الكويتى والعراقى الى زيادة الأسعار وحجم المنتج الايرانى باجمالى دخل ٢٠ مليار دولار بزيادة ٥٠ ٪ عن عام ١٩٩٠ (١٤٨) •
- ومن أبرز المؤشرات الدالة على بدء تحسن الموقف الاقتصادى الايرانى ، ارتفاع الاحتمالى الايرانى ومن الذهب والعملات الحرة بنسبة ٦٣ ٪ ، مع زيادة الصادرات الايرانية بنسبة ٧١ ٪ لتعبر من معدلات

(١٤٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩١

عام ٨٣ / ١٩٨٤ بالإضافة الى تحقيق الصادرات غير البترولية عائدا قدره ١,٤ مليار دولار في مقابل مليار دولار قبل الأزمة مباشرة ، انخفاض معدلات التضخم الى ٩ % .

- ولقد أضافت تلك التطورات والتزايد الملحوظ في الدخل القومي الايراني الى المزيد من الجدية في تنفيذ مراحل خطة التنمية الخمسية والتي بدأت عام ١٩٩٠ وانتهت عام ١٩٩٤ ( ١٢٠ مليار دولار / التمويل ٨٣ مليار عائدات بترول - ١٧,٨ مليار صادرات أخرى - ١٩,٤ مليار قروض خارجية<sup>(١٤٩)</sup> ) ومن الملامح الرئيسية للخطة ( دعم القطاع الخاص على حساب الاشراف الحكومي الذي تم تقليصه - ادخال عنصر القروض الخارجية ولأول مرة كأحد المصادر الرئيسية لتمويل الخطة / أكثر من ٨ % من الاتفاق على البنية الأساسية للدولة واعسادة كفاءة المنشآت الصناعية والتجارية ، وقد واكب هذه الجهود ثورة ادارية داخل ايران ويهدف مباشر زيادة كفاءة الأداء داخل المؤسسات الاقتصادية والتي عالت من تدهور حاد في هيكلها الادارية والفنية سواء كان ذلك بسبب هجرة الخبرة أو لاحتلال الموقف الاقتصادي مواقع خلفية على قائمة الاهتمامات الداخلية لقيادة الثورة الأولى ولصالح تأكيد الفكر الأيديولوجي داخلها ثم الانتشار والتصدير خارجيا .

#### ● الآثار على الموقف الداخلي :-

- حققت القيادة الايرانية نجاحات في إعادة ترتيب الموقف الداخلي حيث تم تقليص نفوذ العديد من العناصر المتشددة وإبعادها عن المناصب الرئيسية والقيادية والوصول بها الى هامش الأحداث واحلال عناصر موالية للنظام والتي تفهم التوجهات الجديدة ، كما ساهمت أحداث الأزمة في تدعيم الاتجاهات المعتدلة داخل نظام الحكم الايراني بزعامة رئيس الجمهورية والفنسنجاني في مواجهة التيار المتشدد كما دعمت وضعية والفنسنجاني داخلها بعد ان حصلت ايران على مكاسب سياسية نتيجة لتنازلات العراق ،
- ارتفاع الروح المعنوية للشعب نتيجة لعودة عدد كبير من الاسرى الايرانيين لدى العراق ( حوالي ٣٥ الف فرد ) ،
- تقليص حجم ودور المعارضة الداخلية بعد توقف الدعم العراقي لها والذي كان يمثل جهة الاسناد الرئيسية خاصة مجاهدى خلق ،

#### ● الآثار على الموقف العسكري :-

- انطلاقا من ادراك القيادة الايرانية لأهمية ودور القوة العسكرية في فرض طموحاتها في المنطقة ، فان الفترة السبق أعقبت أزمة الخليج شهدت تسارعا كبيرا في تنفيذ مخططات التطوير واعادة البناء للقوات المسلحة الايرانية والتي بدأت ملامحها الأولى منذ تولى "رفسنجاني" السلطة حيث رصدت القيادة الايرانية حوالي ١٤ مليار دولار لصالح تلك المخططات خلال الفترة من عام ٩٠ - ١٩٩١ مع اتخاذ العديد من الأنشطة العسكرية البارزة لاعادة التنظيم بالهيكل القيادي للقوات المسلحة وتولى عناصر موالية للرئيس رفسنجاني وقادرة على التنفيذ الفعلي لمخططات التطوير ، مع دعم القدرات في مجال التسليح سواء بالنضمام معدات وأنظمة تسليح جديدة ومتطورة سبق التعاقد عليها خاصة مع الاتحاد السوفيتي والصين أو بمحاولة رفع الكفاءة الفنية للتسليح المتوارس بالتعاقد من خلال وسيط(غالبا باكستان)على قطع غيار وأجهزة تكميلية (صنفقة بـ ٥٠ مليون دولار) ،

<sup>(١٤٩)</sup> التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٣

- وفي مجال التصنيع حققت إيران بعض النجاحات الجادة في هذا الصعيد مستمرة في ذلك ما يوفر لها من مساعدة عملية وقيمة سابقة فضلا عن قدرات التمويل وكان أبرز ما تم تحقيقه الاكتفاء الذاتي في مجال المدفعية والدخائر والقدرة على تجميع العديد من الأسلحة كالمقاترات الخفيفة بدون طيار والدبابات المتعاقد عليها في هذا المجال مشيراً إلى التعاون الإيراني الحالي مع كل من الصين وكوريا الشمالية والهند .

#### • آثار وانعكاسات عمليات الخليج على تركيا :

تتصف السياسة التركية إزاء المنطقة العربية بقدر كبير من الفاعلية التي يعبر عنها مؤشران أساسيان أولهما السعي من جانب تركيا نحو تعظيم منافعها ومصالحها وزيادة وزنها الإقليمي فيما يسمى بمنطقة " الشرق الأوسط وذلك بالاستفادة من موقعها إزاء العراق خلال الأزمة ويضعف من فرص نجاح هذه السياسة ما أفرزته هذه الأزمة من نتائج لمصل من أبرزها الفراغ الأمني والاستراتيجي الناشئ عن تحجيم القدرات العراقية واستمرار تفاقم حدة الانقسامات بين السدول العربية كما تنتظر هذه السياسة ما قد تسفر عنه المفاوضات الثانية والمتعددة الأطراف الجارية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من تحول المنطقة العربية إلى الانخراط في نظام إقليمي " شرق أوسطي " كبديل عن - أو كإطار أوسع من - النظام الإقليمي العربي القائم على الرابطة القومية .

أما المؤشر الثاني لفاعلية السياسة التركية فيربط بقدرتها على الانطلاق في التعامل مع العالم العربي من مسالك وأهاساليب متنوعة تخدم المصالح التركية ورغم ما قد يبدو من تناقض أو تعارض بين أدوات هذه السياسة إلا أنها توظف بعناية لتصب نحو غاية واحدة وهي خدمة المصالح الأمنية والمستقبلية لتركيا ودورها الإقليمي في المنطقة وبظهر ذلك من تحصيل هذه السياسة إزاء العراق والمشكلة الكردية ومشكلة مياه الفرات ومشروع مياه السلام وغيره من مداخل السدود التركي الإقليمي فضلا عن تطورات العلاقات التركية - الخليجية .

#### الانعكاسات على تركيا :

- شكلت نتائج عمليات الخليج وأخبار العراق حافزا لإعادة صياغة السياسات التركية على الصعيد الإقليمي ومحاولة إحياء طموحاته في النفوذ والسيطرة ( الإمبراطورية العثمانية والتي تمتد لتشمل المنطقة العربية ) وما تشهده الفترة من تشدد تركي تجاه القضايا التقليدية مع دول الجوار العربي وخاصة المالية ( مشروعات داخلية وعلى حساب لسب المياه المتدفقة بكل من سوريا والعراق ) .
- فهي تحاول استثمار المناخ السائد بالمنطقة بعد عمليات الخليج وجهود السلام ولصالح أهداف خاصة بطرح مشروعات استراتيجية مالية ( خط السلام ) لأمداد دول المنطقة ( الخليج / إسرائيل ) بالمياه التركية في مقابل مادي كبير ( قناعة القيادة التركية باعتبار المياه كسلعة استراتيجية تتوازي مع البترول العربي ) .
- محاولات لدعم العلاقات والتعاون مع كافة دول المنطقة ( عربية / إسرائيل ) خاصة في المجالات الاقتصادية ( السوق العربي لتصريف المنتجات / الحاجة إلى التكنولوجيا الإسرائيلية ) .
- إعادة إحياء الطموحات وفرض النفوذ الإقليمي وتصفية حسابات مع قوى عربية وبالتالي فإن انشغال تلك القسوة المضادة في صراعات ونزاعات على اتجاهات وجهات أخرى هي في صالح الأهداف التركية .
- إلا أنه ارتباطا بطبيعة النسق الدولي الجديد ( قدنة الصراعات الإقليمية / تنافس اقتصادي ) فضلا عن التقديرات بمحجم العائد من التعاون الاقتصادي يفرض على القيادة التركية تبني سياسات دعم السلام الإقليمي .

- استغلال المتغيرات الاقليمية والدولية في أعقاب الأزمة لاجراء طموحاً في تبوؤ دور زعاسي في المنطقة وتصفية قضاياها المطروحة اقليمياً خاصة الحدودية مع دول الجوار العربي ( سوريا / العراق ) وهو امر من شأنه تهديد الاستقرار بالمنطقة وله انعكاساته على المصالح والامن القومي المصري والعربي ،
  - استمرار الإزمة ودعم جهودها المكثفة بالمنطقة ودولياً بما يدعم وضعها الاقليمي وبما يخدم أهدافها ومصالحها .
  - ولذلك فان الموقف التركي في أعقاب الأزمة يميلو إلى الآتي :-
  - تركز الحكومة التركية رسمياً واعلامياً على الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية التي تتحملها الحكومة التركية في محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من التعويضات الاقتصادية من دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة ،
  - رغم الآثار الاقتصادية التي ستواجهها العلاقات التركية / العراقية ، الا ان هناك عامل مؤثر له نفس القدر من الخطورة ويؤثر كثيراً على رد الفعل التركي ، وهو احتمال تصدير تحركات كردية للنظام التركي من خلال بعض المنظمات ذات الأنشطة الارهابية وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة داخلياً في مواجهة نظام حكم تركي لا يحظى بتأييد شعبي عام قوي ،
  - الصالح التركي تجاه الأزمة كان يهدف دائماً للموازلة بين الطموحات التركية مع العالم العربي والاسلامي في محاولة للحفاظ على مستوى علاقاتها مع تلك القوى ،
- خامساً : انعكاس عمليات الخليج على التساؤل الاستراتيجي الاقليمي وأثره على الشرق الأوسط :**
- لاشك أن نتائج عمليات الخليج كان لها تأثيرها على التعاون الاقليمي سواء بالمنطقة العربية أو الشرق الأوسط ،
  - فبالنسبة للتعاون العربي - العربي ، فقد جاء الاعتداء العراقي على دولة الكويت كاجراء غير مسبق في العالم العربي ، في مرحلة كانت الأمة العربية في طريقها إلى تطوير العلاقات بين دولها ، فمزقت هذه الطعنة التضامن العربي وأصابت الثقة بين دوله في مقتل وانعكس ذلك على مفهوم ومدى وجدوى التعاون المتبادل بين دوله ، بلى وفي أعقاب تحرير الكويت برزت أصوات تشكك بالتعاون داخل الأسرة العربية ، ومن هنا وبناء على أزمة الثقة هذه ، عقدت الكويت العديد من اتفاقيات التعاون مع العديد من الدول وعلى رأسها السدول الكبرى ، حيث وجدت في ذلك ملاذاً ، ، لأنها القومي الذي سبق وهدده السلاح العربي ،
  - كما أن الضعف الذي أصاب الجبهة العربية والتمزق الذي حدث بالصف العربي وانقسام الأمة العربية إلى معسكرين بين مؤيد ورافض ، كان له أثره المباشر في مدى تقدم عملية السلام ، ، وجعل الاهتمام بمساو دعمها ، يأتي في أسبقية متأخرة ، ونتيجة لادراك الجمهورية العربية السورية لهذه الحقيقة ، ، فقد بدأت حساباتها نتيجة للتقارب والتعاون مع ايران لتقوية موقفها التفاوضي في قضية السلام ، حيث تلاقت أهداف كل منهما ، فهي حين تسمى ايران لبوء مكانة اقليمية مؤثرة فان سوريا تهدف إلى امتلاك عناصر ضاغطة في تفاوضها مع اسرائيل لاستعادة أراضيها المحتلة التي تخشى أن تنوء قضاياها وسط اهتمامات أخرى ، ونتيجة لأحداث تبعد عما يمسورة الاهتمام والحيوية ،
  - كما أدركت ايران خطورة تهميش دورها في مسألة ترتيبات أمن الخليج ، ولأسبابها بعد الاستعانة بالقوات العربية في الأزمة وعلى رأسها القوات المصرية والسورية ، ولذلك فقد خططت للاتقارب من دول الخليج لتأكيد هذا الدور

الذي تهدف اليه وبما يحقق غايتها في أن يكون أمن الخليج قاصراً على دول الخليج فقط دون غيرهم ، ولذلك بدأت إيران في الاقتراب من دول الخليج وسوريا تحقيقاً لهذا الهدف .

- ولا شك أن التعاون التركي - الاسرائيلي جاء كأحد إرهابات المنطقة العربية والشرق الأوسط التي هزتها وأثرت بها أحداث أزمة / عمليات الخليج ، حيث جاء كأحد تداعياتها الغير مباشرة على المنطقة في اطار انطلاق بعض قوى المنطقة للبحث عن صيغ للتأمين والتعاون تحقق لها أهدافها الاستراتيجية وتدرأ عن نفسها الأخطار التي باتت غير بعيدة الاحتمال من جراء نتيجة ما حدث في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ حيث اجتاحت دولة شقيقة ، شقيقتها بشكل غير متوقع ومفاجئ هز الذات العربية وأثر على تفاعلاته وأمنه ، بما كان له أثره في اندفاع العديد من دول المنطقة لتقوية وتطوير صيغ تعاون قديمة أو بناء صيغ للتعاون والائتلاف الجديدة والتي بلا شك سوف يكون لها أيضا انعكاساتها السلبية على اخلال التوازن وسباق التسلح أيضا بالمنطقة بالإضافة إلى العديد من الانعكاسات الأخرى .

#### التعاون الاستراتيجي الاسرائيلي - التركي :-

- ولقد جاء اتفاق التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل الذي تم توقيعه في الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩٦ ليعكس رغبة متزايدة لدى الدولتين في تعزيز وجودهما في المنطقة في اطار الترتيبات الأمنية الشرق أوسطية على محور يضمن لتركيا دورا بارزا ويزيد من فرص اسرائيل للهيمنة حيث منحها هذا الاتفاق عمقا اقليميا واستراتيجية جديدة باستغلال الاجواء والمياه والاراضي التركية مما يوفر لها في اطار الدعم الاميركي لسياساتها فوص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية المؤثرة اقليميا . وان قيام مثل هذا التعاون الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل له انعكاساته الاستراتيجية السلبية حيث يؤدي هذا التعاون الى اخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار في المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدي الى سياق التسلح خاصة في مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه قد يعرقل مسيره السلام العربي الاسرائيلي في ظل التشدد الاسرائيلي .
- وبما يزيد من خطورته ان يكون مقدمه لسلسلة من الاتفاقيات التي تهدف الى اقامة محاور للتعاون الاستراتيجي واتفاقيات عسكرية وامنية بين بعض الدول الاخرى بالمنطقة حيث تربط تركيا بالتعاون الاستراتيجي بحلف شمال الاطلسي بينما تربط اسرائيل بالولايات المتحدة مباشرة من خلال اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الدولتين . ولهذا فانه يمكن اعتبار محور التعاون التركي - الاسرائيلي احد اجنحة حلف شمال الاطلسي لاحكام السيطرة على المنطقة العربية .

#### أهداف ومجالات التعاون الاستراتيجي التركي - الاسرائيلي :-

- تعدد مفاهيم التعاون العسكري الاستراتيجي من حيث المستوى والمضمون الذي يهدف اليه خاصة اذا تم في اطار تجمع اقليمي لتحقيق اهداف قومية مشتركة وقد يتسع هذا التعاون ويتضمن تحقيق اهداف سياسية واقتصادية ليصل الى مستوى التعاون الاستراتيجي لحماية المصالح المشتركة وردع التهديدات دون اللجوء للقوة العسكرية . ولذا فان اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل التي تم توقيعها في فبراير ١٩٩٦ قد اثارت العديد من علامات الاستفهام لدى المراقبين خاصة وان اسرائيل كانت ماضية في استكمال مسيرة السلام التي استندت دائما الى اتخاذ مواقف متعادلة في الصراع العربي الاسرائيلي
- وقد اجمع المخلون على ان الاتفاق العسكري التركي الاسرائيلي له اثار هامة وخطيرة على العلاقات بين البلدين بل وعلى توازن القوى في المنطقة وهناك آخرون يفسرون هذه الاتفاقيات على اساس ان تركيا تحتاج الى مساعدة

اسرائيل في تحديث قواتها المسلحة وفي نزاعها المتصاعد مع اليونان وكذا لرغبة تركيا فلا الحصول على تأييد اللسوي  
الصهيوني في الولايات المتحدة لموازنة ضغوط اللوي اليوناني ومنظمات حقوق الانسان . واسرائيل لا يمكن ان تلعب  
هذا الدور دون مقابل يتساوى مع الاهداف التركية وان كانت اسرائيل تسعى للضغط على سوريا باستثمار  
الخلافات السورية التركية ولدفع القيادة ولدفع القيادة السورية لاتخاذ موقف اقل تشددا في الفاض حول الجولان  
• ان التطور الملموس الذي حدث في العلاقات السياسية والاقتصادية الى جانب العلاقات العسكرية بين تركيا  
واسرائيل تنطوي على تحدى مهم ذو طابع استراتيجي في العلاقات بين الدولتين وقد ادى هذا الى شعور العديد من  
دول المنطقة بالقلق من هذا التعاون خصوصا وان المؤشرات تدل على انه قد يكون في طريقه الى المزيد من التنامي  
الى حد الوصول الى تحالف استراتيجي بين تركيا واسرائيل وقد تنضم اليه او تدعمه الولايات المتحدة •

#### • دوافع واهداف التعاون الاستراتيجي التركي / الاسرائيلي :-

##### • الدوافع والاهداف الامريكية :-

ان الولايات المتحدة الامريكية تعمل على استقرار الاوضاع العالمية والاقليمية الراهنة مع المحافظة على حلفاء تقليديين في  
الاقاليم المختلفة من العالم للحفاظ على مصالحها الحيوية وقذف السياسة الامريكية من تمكين حلفائها من القيام بدور  
الدول الصورية التي تصبوا مكانة الزعامة والريادة الاقليمية . ومن منطلق فان الولايات المتحدة تعمل على توطيد الاوتسوط  
الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل باعتبارهما محوري ارتكاز الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط خلعة الاهداف  
والمصالح الامريكية •

##### • الدوافع والاهداف التركية - الاسرائيلية المشتركة لاقامة التعاون<sup>(١٠٠)</sup> :-

• يتيح الاتفاق تدعيم دور ومكانة كلتا الدولتين في الشرق الاوسط فتركيا تريد ان تصبح احدى الدول الرئيسية في  
المنطقة وان تلعب دورا اقليميا بارزا من خلال ما تتمتع به من امكانيات جيوسراتيجية وبشرية واقتصادية وكذلك  
فان اسرائيل تهدف الى تشكيل نظام امن في المنطقة يرتكز على التفوق الاسرائيلي المطلق بالاستفادة من الدعم  
العسكري والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والتعاون مع دول الجوار الجغرافي وفي مقدمتها تركيا .  
وهكذا يمكن ان تلعب الدولتان معا دور الشرطي الاقليمي الذي يضمن سير الامور في الشرق الاوسط على  
الواجهة التي يرضاها النسق العالمي الجديد وفقا للمنظور الامريكي .

##### • مجالات التعاون المشترك التركي / الاسرائيلي :-

##### • التعاون في المجال السياسي :-

تعاون تركيا واسرائيل في دعم وتأييد اكراد العراق في مؤامرتهم الانفصالية مع تشكيل محور ضغط على سوريا  
لاستمرار حالة الحروب رسميا بينها وبين اسرائيل وللخلافات السورية التركية بالإضافة الى التنسيق التركي الاسرائيلي  
للعمل المشترك في اقليم ما وراء القوقاز (اذربيجان / ارمنيا / جورجيا) محاولة ملء الفراغ السياسي والامني .

<sup>(١٠٠)</sup> تقرير المقارب التركي / الاسرائيلي من الشرق الاوسط الى القوقاز د/ احمد لؤاد وسلان ، العدد ١٣٠ أكتوبر ٩٧

- **التعاون في المجال الاقتصادي :**
- **النشاء منطقة تجارية حرة لزيادة التبادل التجاري بين الدولتين الذي وصل الى ٥٠٠ مليون دولار<sup>(١٥١)</sup> علم ١٩٩٦.**  
 ويطمح الطرفان في الوصول الى مبلغ مليارى دولار عام ٢٠٠٠ إلا ان ذلك لا يمثل سوى ١٥% من حجم الصادرات التركية الخارجية حيث تحتل التجارة بين تركيا والاتحاد الأوروبي المركز الاول في حجم التبادل التجارى وتأتى التجارة التركية مع الدول الاسلامية في المركز الثانى وتحتل الولايات المتحدة المركز الثالث ثم تأتى التجارة التركية مع اسرائيل في المركز الرابع هذا بالإضافة إلى التعاون في تطوير تكنولوجيا معالجة المياه وتصديرها وتحصيل اسرائيل على ١٥٠ مليون م ٣ من المياه التركية سنويا يتم نقلها بالسفن الى الموانئ الاسرائيلية .
- **توقيع بعض الاتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي وتنظيم الجمارك وكذا الغاء التأشيرات بين البلدين لتشجيع السياحة مع ذلك ستظل الدول العربية الاسلامية في مرتبة أعلى من اسرائيل كشريك تجارى حتى في حالة تحقيق هذا الهدف الطموح للاتى :**
- **تحتل الدول العربية اهمية خاصة بالنسبة لتركيا في مجال خدمات المقاولات فقد حصلت الشركات التركية عقود قيمتها ١٧,١ مليار دولار من الدول العربية منذ منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٨٨<sup>(١٥٢)</sup>.**
- **اعداد السائحون من الدول العربية والاسلامية اكثر بكثير من اعداد السائحون من اسرائيل**
- **تواجد عمالة تركية في بعض الدول العربية ( السعودية / ليبيا ) تبلغ تحويلاتهم الى تركيا ٥٠٠ مليون دولار تمثل حوالى ١٥% من حجم تحويلات العمالة التركية في الخارج وهكذا نجد ان اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا واسرائيل قد تفيد اسرائيل اكثر من الفائدة التى تعود على تركيا حيث تسعى اسرائيل للأسواق العربية عبر تركيا حيث تدخل السلع الاسرائيلية المعفاة من الجمارك التركية ليعاد تصديرها الى دول عربية بعد تغيير علاماتها التجارية اعتمادا على قرب تركيا جغرافيا من هذه الدول ومن اسرائيل بما يقلل نفقات النقل والتأمين على الحركة المزدوجة للسلع من اسرائيل الى تركيا ثم الى الدول العربية .**
- **كما يشمل التعاون في المجال العسكري ، برامج لتحديث القوات المسلحة التركية في كافة المجالات امسداد القوات التركية بأسلحة ومعدات اسرائيلية مع تطوير مشترك للصناعات الحربية اجراء تدريبات عسكرية مشتركة بالإضافة إلى تعاون في مجال المخابرات وتبادل المعلومات العسكرية والامنية .**
- **باستعراض مفاهيم التعاون العسكري وتطبيقها على الاتفاق التركي الاسرائيلي يلاحظ أنه :**
- **لم يشتمل الاتفاق على النشاء هياكل تنظيمية باستثناء آلية الحوار الاستراتيجي مع عدم تخصيص قوات او عناصر تسليح باحجام معينة وعدم النشاء قيادات موحدة باستثناء الاتفاق على توفير قنوات اتصال عبر قمر الاتصال الاسرائيلي لربط رئاسة الاركان بكلا الدولتين ووضع قيود على التدريبات العسكرية المشتركة ايها الآتى :**
- **عدم اشتراك الوحدات العسكرية التابعة لاحدى الدولتين خلال زيارتها للدولة الاخرى في أى اشتباكات مسلحة طرف ثالث في حالة تورط الدول المضيفة في أى اعمال عسكرية .**

<sup>(١٥١)</sup> دراسة التعاون التركي / الإسرائيلي في بعديه البري والجوى إعداد /عثمان كامل ،حسن الفرمان ١٩٩٥

<sup>(١٥٢)</sup> مستقبل المنطقة العربية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة القاهرة مارس ١٩٩٣



- حق كل دولة في سحب وحداتها العسكرية الزائرة الى الدولة الاخرى في حالة الحرب والاشتباكات المسلحة والاضطرابات الداخلية .
  - اقتصر المناورة العسكرية المشتركة التي تم تنفيذها على عمليات غير قتالية وتركيزها على مهمات فنية محددة تتعلق بعمليات البحث والانقاذ .
  - هكذا نجد ان اعطى ما اعلن عنه من الاتفاقيات العسكرية هو اتفاق التعاون في مجال التصنيع الحربي وتبادل التكنولوجيا الحربية .
  - هناك العديد من الاتفاقيات التي لم يعلن عنها كما جاء بتقرير اصداره معهد التريبرايز الامريكي للابحاث مما يؤكد ان التعاون التركي الاسرائيلي قد تخطى مرحلة التعاون العسكري ووصل حاليا الى مرحلة التعاون الاستراتيجي بين الدولتين والواقع يؤكد حتمية تطور هذا التعاون ليصل الى حد الائتلاف الاستراتيجي الاقليمي مرتبطا بالترتيبات الامنية المزمع اقامتها بمنطقة الشرق الاوسط وان خطورة هذا التعاون تمثل في انه يعود بالمنطقة مرة اخرى الى سياسة المحاور والاحلاف العسكرية وهو الامر الذي يكشف زيف الدعاوى التي حاولت بعض القوى اشاعتها حول إيجاد شرق اوسط جديد متداخل المصالح كما انه يوضح نوعية السلام المزمع اقامته في المنطقة كما تكشف الدور التركي في مواجهة ضد المصالح العربية وكذلك ان اسرائيل مازالت ابعد ماتكون عن مفاهيم السلام ،
- انعكاسات التعاون الاستراتيجي التركي / الاسرائيلي على الشرق الأوسط :**
- ان اتفاق التعاون التركي - الاسرائيلي قد يشكل مقدمة لترتيبات أمن اقليمية في الشرق الاوسط تتم في اطار التزام الولايات المتحدة بالمحافظة على تفوق اسرائيل العسكري واحكامها للخيار النووي وابرام اتفاقيات التعاون بين اسرائيل وتركيا لتكون نواة لمنظومة امنية تحقق الاستراتيجية الامريكية القائمة على مبادئ الدفاع الوقائي والردع والهيمنة .
  - وان هذا الاتفاق يمثل حلقة من سلسلة تحالف تهدف الى اقامة محاور للتعاون الاسرائيلي واتفاقات عسكرية وامنية مع تكليف اسرائيل في المنظومة الشرق اوسطية بمسئولية الامن وان تتولى تركيا ربط هذا الائتلاف الاوسطى بحلف شمال الاطلسي بينما تربطه اسرائيل بالولايات المتحدة مما يضع امن دول المنطقة تحت سيطرة القوى الاجنبية والهيمنة الاسرائيلية .
  - يجب وضع استراتيجية لاحواء هذا التعاون والحد من اثاره على الامن القومي العربي والمصري وان يتم صياغة هذه الاستراتيجية في اطار المصالح القومية العربية مع التأكيد على رغبة العرب في تحقيق السلام الشامل والعادل لكل دول المنطقة بما يضمن استرجاع الحقوق العربية وتسوية الخلافات المعلقة مع تركيا .
- التعاون التركي / الاسرائيلي في اطار الترتيبات الامنية بالشرق الأوسط :**
- ان الاتفاق التركي / الاسرائيلي يشكل احد محاور القائمة لسياسة الائتلاف الاستراتيجي لدعم الوجود الاسرائيلي واضعاف القدرة الذاتية العربية بما يمتشى مع الاستراتيجية الامريكية حيث تسعى الى تطويق الشرق الاوسط العربي من الشمال اضافة الى اتجاهات تطويقية من الجنوب بالتعاون الاسرائيلي مع اريتريا واليوبيا .
- ان هذا الاتفاق هو احد ادوات السياسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط التي تتضمن عدة دوائر متداخلة تشمل المشروع الشرق اوسطي والائتلاف التركي الاسرائيلي والتقارب الاردن - الاسرائيلي ومحاولة عزل ليبيا والسودان وسياسة الاحواء المزودج تجاه كل من العراق وايران مع تكامل الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية

والعسكرية مما يعنى لى النهاية بناء ترتيبات امنية شرق اوسطية تحمد على اسرائيل كدولة محورية لخدمة المصالح الامريكية .

#### • تأثير التعاون التركي - الاسرائيلى على الأمن القومى العربى والمصرى :-

ان هذا التعاون يؤدى الى الاخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار فى المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدى الى سباق التسلح خاصة فى مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه يمثل ضغطا على الدول العربية وهي مقبلة للتفاوض على اخطر القضايا واكثرها حساسية مما يعرقل مسيرة السلام ويؤدى الى خاسق الظروف المناسبة لتزايد تيارات التطرف لدى الجاليين .

تعظم الدور الاقليمى التركى - الاسرائيلى على حساب تميش الادوار الاقليمية لاطراف اخرى وخاصة مصر . ان التعاون التركى - الاسرائيلى فى المجال الاقتصادى يسهل لاسرائيل اختراق الاسواق العربية التى كانت تسام فى فتحها مما يعنى المزيد . نمو والازدهار للاقتصاد الاسرائيلى .

ان التعاون فى المجال المسمى يؤدى الى تقوية اسرائيل عسكريا ويعمقها عمقا اقليميا واستراتيجيا جديدا باستغلال الاجواء المياه والاراضى التركية مما يوفر لها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية .

• وعلى ضوء ذلك فان الآثار الاستراتيجية المباشرة البارزة على كل من سوريا / ايران / مصر كالاتى :-

ان مضمون تقارب التسهيلات العسكرية المبادلة بين البلدين يعطى دلالة غامضة عن ماهية وأبعاد هذه التسهيلات ، وان كان من الواضح ضمنا تبادل المعلومات والتقنيات بين أجهزة الاستطلاع والمخابرات الواردة من مختلف المصادر حول الموضوعات الاستراتيجية التى تم البلدين ، فضلا عن تقديم المساعدات العسكرية من كل جانب لقوات الجانب الآخر ، الأمر الذى يعكس العديد من الآثار الاستراتيجية على سوريا وايران ومصر .

#### • بالنسبة لسوريا :-

يتيح هذا الاتفاق لاسرائيل امكانية اقامة مراكز لصنت الكترونية ، ومراكز مراقبة والذمار اسرائيلية فى الاراضى التركية لمراقبة سوريا ، خاصة اذا اضطرت اسرائيل للتسحاب من الجولان ، فضلا عن أن الاتفاق يزيد من الضغوط العسكرية التى تتعرض لها سوريا فى مفاوضاتها مع اسرائيل ، لأنه يحمل بشكل غير مباشر تهديد تركى لسوريا حول اتفاق المياه مع اسرائيل بشأن بحيرة طبرية ، وهو تهديد مباشر للأمن القومى السورى ، كما أن فتح الاجواء التركية والقواعد الجوية الاسرائيلية مجال عمل اكبر ومدى متسع لتعمل فى مناطق شمال سوريا وهو عمق جديد للقوات الاسرائيلية ، وهو ما قد يؤدى الى قيام سوريا باعادة تمركز قواتها البرية والجوية فى اتجاهات ثانوية ، مما يشتت جهودها وتركيزها ضد قوات اسرائيل .

#### • بالنسبة لىران :-

يتيح هذا الاتفاق لاسرائيل استطلاع الاراضى الايرانية وأنشطتها العسكرية ، فضلا عن امكانية قيام القوات الجوية الاسرائيلية بتوجيه ضربة ضد ايران فى حالة امتلاكها لقدرة نووية ، أو فوق تقليدية ، بصورة فعالة ومؤثرة . كما أن هذا الاتفاق قد يدفع بايران للتحالف مع أية دولة أخرى للعمل على مواجهة التهديدات التركية - الاسرائيلية ، مما قد يزيد من التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة .

#### • بالنسبة لمصر :-

يهدد هذا الاتفاق أمن واستقرار البحر المتوسط ، خاصة وأنه يتيح لاسرائيل القيام بدوريات مشتركة مع تركيا لمنع وقوع - أو مواجهة - أى أعمال عدوانية لى شرقى المتوسط ، وهو اجراء متمم لنشاط الأسطول السادس

الأمريكي في المنطقة ، مما قد يعتبره بعض الدول المظلة على البحر المتوسط ، خاصة اليونان وقبرص وبعض الدول العربية الأخرى ، بأنه موجه ضدها ، ويتطلب تدخل مصر للحفاظ على أمن واستقرار البحر المتوسط ، فضلا عن أن الاعلان عن قيام منتدى أمنى للحوار الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل يعني إمكانية الضماد دولاً أخرى لهذا المنتدى ، ومن ثم تفتح الفرصة لإمكانية قيام حلف دفاعي أمني في المنطقة ، وهذا يشجع على قيام أحلاف مضادة ويهدد أمن المنطقة .

إن النسق العالمي الجديد يسمى إلى فرض النموذج الثنائي الغربي على دول العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط ويمثل محور التعاون التركي - الإسرائيلي أحد أدوات تحقيق الغزو الثنائي الغربي للبيئة العربية الشرقية وفرض ثقافة اجنية على شعوبها وتصدير القيم والالكاو التي تتنافى مع طبيعة المجتمع العربي .

### **سادسا : أثر عمليات الخليج على سباق التسلح في الشرق الأوسط :-**

● أظهر الانفجار المفاجئ لازمة الخليج في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ أن هناك استقرارا هشا في الشرق الأوسط وقد أدى الغزو والاحتلال العراقي للكويت ثم وقوع عملية عاصفة الصحراء وتحرير الكويت إلى دفع دول الشرق نحو سباق كبير للتسلح مع البحث عن رؤيا جديدة للأمن والسلام ويلاحظ أنه منذ بداية مرحلة ما بعد الاستعمار شهد الشرق الأوسط عداوات ونزاعات وصراعات مستمرة داخل الدول العربية ولما بين بعضها البعض ووصلت هذه النزاعات والصراعات إلى حالات قليلة إلى نقطة المواجهة العسكرية أضف إلى ذلك أن العلاقات مع الدول غير العربية كانت لا تتسم في الأغلب الاغم بالتجانس والتعاون كما شهد التاريخ القريب جدا للمنطقة صراعات بين واحدة أو أكثر من الدول العربية مع اسرائيل وإيران واليوبيا وتركيا

● وقد فجرت جميع هذه الصراعات سباقا في مجالات التسليح لم تشهد أي منطقة من العالم باستثناء أوروبا وطبقا لتقديرات الوكالة الأمريكية لضبط التسليح ونوع السلاح فإن الشرق الأوسط الذي يضم حوالي ٣٠% فقط من سكان العالم اشترى مايزيد عن ٣٠% من المنتجات والخدمات العسكرية العالمية خلال الثمانينات وقد خصصت المنطقة ما يزيد عن عشر عائداتها للاتفاق العسكري وهو ما يزيد عن ضعف المعدل في أي منطقة أخرى من العالم .

وخلال الفترة ما بين ١٩٨٤-١٩٨٧ استحوذ الشرق الأوسط على نسبة ٦١% من القيمة الاجمالية لاتفاقيات بيع الأسلحة في العالم الثالث كما حصل على ٦٠,٢% من صادرات السلاح أما في الفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٩١ فقد استحوذت المنطقة على ٧٥,٥% من الاتفاقيات سائلة الذكر وحوالي ٥٣,٤% من صادرات السلاح (١٥٣) .

● وفي نفس الوقت فإن النسق الدولي مارس على الدوام تأثيرا بارزا على اوضاع الأمن في الشرق الأوسط فكلما كانت هناك توترات أو استرخاء للتوترات في النسق الدولي كلما انعكس ذلك على النظم الإقليمية الفرعية وكان الشرق الأوسط دائما بمثابة المنطقة الثانية بعد أوروبا كساحة رئيسية للمواجهة المحتملة بين القوتين الأعظم وبدا ذلك واضحا للغاية خلال ثلاث مناسبات هي ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ (١٥٤) .

● وبالتالي فإنه على مدى العقود الأربعة قبل وبعد أزمة الخليج كانت سياسة بيع السلاح التي اتبعتها القوى الكبرى بمثابة أداة هامة للتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الصراعات الإقليمية وبناء الائتلاف التي تستخدم مصالحها

(١٥٣) تقرير التوازن العسكري ٩٥/٩٤ ، مركز الدراسات الاستراتيجية - لندن - أكتوبر ١٩٩٤

(١٥٤) ضبط سباق التسليح للشرق الأوسط - الجزء الأول - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر - أكتوبر ١٩٩٤

على المستويين الإقليمي والعالمي ، وقد أفضت نتائج هذه السياسات في اللامانيات إلى إحداث درجة غير مسبوقة من انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ أرض - بعيدة المدى في الشرق الأوسط .

فقد نجحت إسرائيل في بناء ترسانتها النووية وزيادة وسائل الاتصال المتاحة لديها على الإنزال بعيد المدى وذلك من خلال علاقة الائتلاف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة والدعم الأوروبي الغربي لها . وقد تلقت السدول العربية بدورها صواريخ ( سكود ) المزودة بالزروس التقليدية من الاتحاد السوفيتي السابق وكوريا الشمالية والصين . ولى نفس الوقت، امتلكت بعض دول المنطقة القدرة على تصميم وإنتاج الصواريخ الباليستية ذات مديات أبعد مما هو مطلوب للأسلحة القتالية . الأمر الذي أفضى مثلاً إلى مقتل ما يزيد عن ١١٠٠ مدني بواسطة عمليات القصف الصاروخي والجوى في الحرب العراقية - الإيرانية ( ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ) (١٥٥) .

● ومن ثم فإن عملية عاصفة الصحراء أصبحت بكل تأكيد نقطة تحول في تخطيط عمليات شراء السلاح من جانب معظم دول الشرق الأوسط ويضع المخططون العسكريون في اعتبارهم في الوقت الراهن طائفة كبيرة من النظم التسليحية التي لم يكونوا ينظرون إليها بمجدية في الماضي أو لم ينظروا إليها على إلها هامة أضف إلى ذلك إن انتهاء الحرب الباردة أثر كثيراً على غط بيع السلاح إلى الشرق الأوسط فبما جاء بمثابة نتاج لتفكك حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي علاوة على أن الشرق الأوسط أصبح من وجهة نظر دول حلف شمال الأطلسي بمثابة أكثر المناطق المحتملة لتلقى فائض المعدات العسكرية الناجمة عن تطبيق معاهدة خفض القوات التقليدية في أوروبا .

● ومن ثم فإن الاعتراف بأن سباق التسلح يعتبر أحد العوامل الرئيسية المقوضة للاستقرار في الشرق الأوسط كان يحد ذاته خطوة بالغة الأهمية ويشير معظم المحللون أن ضبط التسلح يعتبر مهمة صعبة للغاية لأن البيئة الأمنية لدول الشرق الأوسط تختلف عن بعضها البعض في العديد من الجوانب فالدول المختلفة تتبنى عقائد دفاعية متباينة كمدان إمكانية المقارنة بين الأسلحة تعتبر مجازفة مرعبة وهي المقارنات التي تعتبر ضرورة للغاية على نحو ما أظهرت جميع محاولات ضبط التسلح الأخرى والأكثر أهمية من كل ماسبق أن سباق التسلح العربي - الإسرائيلي كان مرتبطاً إلى حد كبير بسباقات التسلح الأخرى في الشرق الأوسط لاسيما في الخليج وكذا فيما يتعلق بالتنافس بين الدول العربية بعضها البعض كما أن أية ترتيبات لضبط التسلح العربي - الإسرائيلي سوف تصبح صعبة للغاية دون مشاركة إيران

● وعموماً فإن الصراع العربي - الإسرائيلي لا يعتبر الساحة الوحيدة لسباق التسلح في الشرق الأوسط فقد ساهمت الحروب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية بدرجة هائلة في هذا السياق وقد أدت حرب الخليج الثانية بدورها في دعم السباق على الأسلحة ذات المستوى التكنولوجي العالي في دول الخليج لتحقيق التوازن ليس فقط مع إيران ولكن أيضاً مع العراق في المستقبل .

وعلى هذا الأساس فإنه لدى مقارنة القدرات التكنولوجية لدول الشرق الأوسط تتأتي إسرائيل في المرتبة الأولى باعتبارها الدولة الأكثر قدرة على تصميم وتصنيع واختبار وتسويق التكنولوجيا والمعدات العسكرية وتحاول كل من مصر والعراق وإيران امتلاك القدرة على تعديل مالدتها من تكنولوجيا عسكرية لتلبية احتياجاتها المحلية وصيانة تلك المعدات وربما لادخال تعديلات عليها أما الدول العربية الأخرى فهي تعتمد بصورة كاملة تقريباً على الشركات الأجنبية والمؤسسات الاستشارية .

(١٥٥) توازن القوى بالمنطقة / حرب الخليج - مرجع سبق ذكره .

● وبشأن تحديث القوات المسلحة فقد حققت عمليات تحديث القوات المسلحة في العالم العربي عبر استيراد منظومات الاسلحة المقدمة وفي هذا الاطار انفق العالم العربي خلال الفترة ما بين ١٩٧٦ - ١٩٨٥ ما يزيد عن ٣٨٠ بليون دولار اي ما يزيد ثمان مرات عن ما انفقته اسرائيل على تحديث قواتها المسلحة وخلال الفترة ما بين ١٩٨٤ - ١٩٩١ انفق كل من العراق والسعودية ومصر وسوريا وليبيا ما يزيد عن ١٣٠ بليون دولار على شراء الاسلحة وعلى اية حال فانه منذ عام ١٩٨٨ تضاعفت متغيرات عديدة لتقليص قدرة الدول العربية على شراء اسلحة اكثر كان أبرزها أزمة الديون وانخفاض اسعار النفط ومحدودية قدرات بعض الدول العربية على استيعاب وتشغيل منظومات الاسلحة الجديدة الا ان هذا المنحنى ارتفع مجددا عقب حرب الخليج على نحو ما سوف نرى لاحقا .

#### ● سياسات التسليح بعد حرب الخليج :-

● تحت الولايات المتحدة المرتبة الاولى في اتفاقيات بيع الاسلحة الى العالم الثالث عقب حرب الخليج حيث وصل نصيب الولايات المتحدة الى حوالي ٤٤,٨ ٪ من اجمالي السوق الدولية للسلاح عام ١٩٩٠ فيما جاء بمثابة ازدياد عن حصتها في العام السابق ١٩٨٩ والذي كان قد بلغ ٢٣,٦ ٪ (بالاسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام ١٩٩٠)

وخلال عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ باعت الولايات المتحدة اسلحة ومعدات الى جميع دول العالم بـ ٩,٦ - ١٣,٥ بليون دولار على التوالي وكان نصيب الشرق الاوسط منها حوالي ٣,١ - ٣,٢ بليون دولار على التوالي ايضا وذلك بفعل الزيادة في مشتريات السعودية وسوريا والامارات وايران وقد ركزت احتياجات المستوردين في منطقة الشرق الاوسط على التكنولوجيا العالية والاسلحة الدقيقة الموجهة التي استخدمت اثناء الحرب<sup>(١٥٦)</sup> .

● تتمتع الولايات المتحدة بصفة خاصة بمزايا واضحة بين مصدري السلاح بفعل الدور الكبير الذي لعبته اثناء أزمة وحرب الخليج وقد استندت سياسة تصدير السلاح الامريكية قبل الحرب تسير بصورة طيبة للغاية وكانت الولايات المتحدة قادرة على تحريك نصف مليون جندي وما يزيد عن ١٠٠٠ طائرة قتالية وانشاء قيادة مشتركة باقل صعوبة على الرغم من ان مستوى الاسلحة والمعدات والتجهيزات السعودية لم تكن على نفس المستوى الامريكي

#### ● أثر عمليات الخليج على زيادة معدل سباق التسليح لدول المنطقة :-

● انه على الرغم من ان الدول العربية تمتلك ميزة عديدة في مواجهة اسرائيل الا ان الاخيرة لديها ميزة استراتيجية نوعية واضحة في مواجهة الدول العربية وقد ظلت المفجوة النوعية موضوعا لجهود عربية قائمة لسنوات عديدة ويفسر ذلك محاولة امتلاك الصواريخ والاسلحة النووية على الاقل من جانب العراق ولذلك فسان التناقص الاسرائيلي من المفجوة الكمية العربية في الصراع العربي - الاسرائيلي قد اشعل مباهي اسرائيلية المبحث عن اسلحة ذات كفاءة اعلى بما في ذلك اسلحة الدمار الشامل الامر الذي ادى بدوره الى اشعال مجهود عربي للسير قدما بمحاذاة اسرائيل ومن ثم فان هذا الميزان اللامتثال في سباق القدرات الكمية والنوعية بين الجانبين يؤسس اسلوب جديد لسباق التسليح في الشرق الاوسط كما يخلق وضعاً بالغاً من عدم الاستقرار .

● بالإضافة الى ما سبق ، فان عمليات الخليج أشعلت سباقاً آخر للتسلح في الشرق الأوسط ، وطالما أن العراق والسعودية وايران يعتبرون خصوماً محتملين لاسرائيل ، فان كلا الجانبين في مجالات التسليح أصبحا مرتبطين الى حد

(١٥٦) قضايا الحد من التسليح في الشرق الأوسط - مراد ابراهيم الدسوقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١ عام ١٩٩٢

كثير بعضهما البعض كما أصبحا يساهمان بدرجة أكبر في عدم الاستقرار بالمنطقة ويؤثر بشكل فعال في إحساسات خلل في التوازن الاستراتيجي بالقوى بالشرق الأوسط .

● انطلاقاً من حرص بعض القوى على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة السلاح النووي مع الاتجاه بتسني برنامج إنتاج الصواريخ ذات المديات البعيدة وكذا نظم الصواريخ المضادة للصواريخ والحرص على التفوق النوعي في الأسلحة التقليدية ونظم الإنذار المبكر مع عرقلة أى ترتيبات أمنية بالمنطقة وكذا جهود ضبط التسليح في اطرار مفاهيم للتفوق النوعي سيؤدى بالضرورة إلى زيادة فجوة الخلل في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة وقد يثير حالة من القلق والتوتر لباقي الدول التي سوف تسمى جاهدة إلى سد هذه الفجوة بما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويزيد من فرص نشوء الصراع .

● وبما لا شك فيه أن أى توازن في القوى لدولة ما ، يولد لديها قناعة بإمكانية فرض الإرادة على الدول المجاورة الأمر الذي يؤثر في إيجاد حالة من القلق وعدم الاستقرار ويؤدى في النهاية إلى نشوب الصراع المسلح .

● وبالتالي يجب أن نخلص من جراء ذلك إلى أهمية العمل للوصول للاتفاقيات الخاصة بضبط التسليح ونزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة <sup>(١٥٧)</sup> باعتبارها الشكل الرئيسى للترتيبات الأمنية التي تغل الركيزة الأساسية لأى تسوية سياسية منفردة والمنطق الرئيسى للتعاون الإقليمي واقامة السلام الشامل والعادل لتوفير مناخ الاستقرار والتنمية الاقتصادية وحماية المصالح الإقليمية والدولية بالمنطقة .

#### ● ملاحظة: قضية اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى في الشرق الأوسط .

● لا شك إن أولى مسائل تلاقى الخلل في التوازن الاستراتيجي العسكري سوف تستند على حل جميع قضايا المنطقة وعلى رأسها تحقيق السلام العادل لكل دول المنطقة مع إيجاد تسوية عادلة لمشاكل الشرق الأوسط وبخاصة فلسطين دون التورط في أخطار مباح التسليح بما يعرض السلام والأمن الشامل في المنطقة .

● وتعدد الخيارات السياسية المتاحة أمام الدول العربية لمواجهة الخلل الاستراتيجي العسكري والذي يؤدى إلى تهديدات مباشرة للأمن القومي ولا سيما أخطار التهديدات النووية بوجه خاص ، حيث تمتلكها إسرائيل ، وتسعى بالتعاون مع جنوب أفريقيا إلى تطويرها ، حيث لا يمكن استبعاد استخدامها إذا واجهت القوات التقليدية للدولة موقفاً حرجياً يتطلب استخدام أسلحة التدمير الشامل .

● لذلك فإن شعوب منطقة الشرق الأوسط قددها ترسانة نووية إسرائيلية تقوى يوماً بعد يوم ويعتبر ذلك من أخطر التهديدات المباشرة وبخاصة مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وجنوب لبنان والمرتفعات السورية وإصرار إسرائيل على تهديد فلسطين وتهديد أمن واستقلال دول المنطقة العربية في المدى القريب والمتوسط وبتزايد حجم هذا التهديد نتيجة تطور قدرات إسرائيل النووية والكيميائية وصواريخها أرض/أرض، جو/أرض ، ومسدى أسلحتها وأدوات الردع الاستراتيجي لديها وما يملأها من نظم إنذار واستطلاع استراتيجي .

■ كل هذه العوامل تفرض إيجاد خيارات وبدائل لمواجهة الخلل الذي ينشأ عن التوازن بالمنطقة ويؤثر مباشرة على الأمن القومي لدولها .

<sup>(١٥٧)</sup> السياسة العسكرية في التسعينات ، د/ زكريا حسين أحمد ، مرجع سبق ذكره .

## • الخيارات المتاحة لمجابهة التهديد النووي الاقليمي :-

تعتبر مصر باوضاعها الجيوبوليتكية من اكثر دول منطقة الشرق الاوسط تعرضا للتهديدات العسكرية من جانب اسرائيل حيث توجد القوة العسكرية الاسرائيلية لدولة تعتبر مجاها الحيوى ممثدا ليضم كافة الدول العربية وقد عملت على تحقيق توازن عسكري تقليدى وتفوق نووى مع كل دول الطوق العربية اغطية بما " مصر - سوريا - الاردن " . ورغم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فان اسرائيل لم تتوقف عن تنمية قدراتها المسلحة وصناعتها الحربية وقوتها النووية والتي يتركز جزء رئيسى منها فى صحراء النقب المتاحة للحدود المصرية الامر الذى اكده حقيقتين بارزتين :  
• اولهما ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووى اصبح امرا مؤكدا بل وانما تسعى دائما لزيادة قدراتها فى هذا المجال بما يكسبها مزيدا من القدرة والتفوق ويدفعها الى استمرار السياسات العدوانية التى تستهدف فرض الامر الواقع والتوسع .  
• وثانيهما - ان النشاط النووى الاسرائيلي لم يقتصر على السعى لامتلاك الاسلحة النووية والقدرة على اتاجها فحسب بل تجاوز ذلك الى امتلاك وسائل اطلاق متنوعة ابرزها الصواريخ ارض / ارض والطائرات التى تمكثها من حمل القنابل النووية الى مختلف المسافات وباساليب استخدام متباعدة .

وفى ظل تلك المعطيات فان متطلبات تحقيق الامن القومى المصرى لجابهة التهديد النووى المتنامى على الحدود المصرية - الى جانب القوايت التى وصفتها اسرائيل للتخلص عن رادعها الاستراتيجى والتى قد يستغرق تحقيقها عقد او عقدين من الزمان على الاقل . . على ذلك فان هناك خمسة خيارات امام المخطط الاستراتيجى المصرى لجابهة التهديد النووى الاسرائيلي باعتبارها تهديدا مباشرا للامن القومى المصرى .

## • الخيار الاول : قبول الامر الواقع والاستسلام للسيادة النووية الامرائيلية :-

وهو خيار مرفوض من جانب مصر بالنظر الى تاريخها الحضارى ومكانتها العربية والاسلامية ، اضافة الى انه لن يحقق الاستقرار المنشود فى منطقة الشرق الاوسط فى ظل اختلال توازن القوى والذى يستمر معه التهديد المباشر للامن القومى المصرى اضافة الى ان استمرار الاحتكار الاسرائيلي للسلاح النووى سيقف لها عدة مزايا استراتيجية لعل اولها :  
• استمرار سياسة الابتزاز الاسرائيلي ضد مصر والدول العربية بهدف تحقيق اهدافها ولعلل التعنت والتصلب الاسرائيلي الحالى وعدم الالتزام بالجداول والبرامج الزمنية التى التزمت بها فى ظل موانيق السلام الموقعة عليها خير مثال لذلك وثانيها :  
• اضعاف لعالية مصر فى التأثير على الاحداث فى المنطقة العربية وتحميش دورها الفاعل فى عملية السلام الذى يحقق الامن الاسرائيلي من وجهة نظرها على حساب الامن القومى المصرى والعربى وثالثها :  
• التسهيد الغير مباشر والتلميح المستمر بانزال العقاب على مصر بما يقنعها دائما بمراجعة تحركاتها وحساباتها تحسبا للخسائر المحتمل ان تعرض لها فى ظل القدرة التقليدية والغير تقليدية والنووية المنتشرة على حدودها ولعل موقف حكومتها اسرائيل والتصريحات التى تصدر تباعا من مسئوليهي خير مثال لذلك ورابعها :  
• عدم اتاحة المناخ الملائم لتحقيق الاهداف الوطنية وتقيد حرية القرار السياسى المصرى بما يودى الى عدم القدرة على تنمية الامكانيات الذاتية لمصر من خلال تهديد بقائها ذاته الامر الذى يخرج عن حدود وقدرات اى قيادة مصرية وطنية .

ان قبول الامر الواقع والاستسلام لتفوق اسرائيل وسيادتها النووية فى المنطقة يتناقض مع رؤية اى محلل للعلاقات الدولية سواء فى مصر او المنطقة العربية او فى العالم بأسرة . . ولعل الرؤية التى طرحها " حزقيال درور " استاذ العلوم السياسية والادارة فى الجامعة العبرية فى القدس اختلة خير دليل على ذلك حيث قال ان دواع اية دولة لتوجه للخيار النووى

هو . . لتحسين امنها خاصة اذا كان مهدداً بمخطر جدى تهدد البقاء او توضع في ظروف يصحح الاختيار النوى رغمسا عن مخاطره افضل البدائل الاخرى مثل بلد بواجه خصوما نوويين او بلدا مهدداً للابتزاز .  
ورغم ان حزيقال يتحدث اصلا ولى ذهنه اسرائيل فان مارآه مبررا لاسرائيل لامتلاك الاسلحة النووية هو بعينه مبرر كاف لمصر والعرب لامتلاك نفس السلاح لانه لايمكن لمصر ان تدع المنطقة العربية تعيش في ظل احتكار نووى تتمتع به دولة تؤمن بالعردان واستخدام القوة في فرض سياستها واهدافها .

### الخيار الثالثى : استمرار السعى للدخول تحت مظلة نووية لتوفير الحماية النووية لمصر والدول العربية بضمانات دولية من الدول النووية الخمس الكبرى .

وقد تحقق هذه الضمانات اما في اطار معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وهى اطار عالمى مقنن او عن طريق العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين وقد سبق لمصر في منتصف الستينات ان بحثت ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام اسرائيل او تهددها باستخدام الاسلحة النووية وقد اشارت بعض الدراسات الى ان الاتحاد السوفيتى رفض تقديم اسلحة نووية لمصر سواء قبل او بعد حرب يونيو ١٩٦٧ كما رفض ايضا اية ضمانات نووية ضد اسرائيل وقد كانت القطعة في العلاقات المصرية السوفيتية منذ السبعينات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيدة الاحتمال كما ان الاوضاع العالمية الحالية بعد التحولات الاخيرة في دول المعسكر الشرقى زادت من عدم جدوى التطلع لثل هذه الضمانات . اما بالنسبة للولايات المتحدة فان طبيعة علاقتها مع اسرائيل وضغوط العربي الصهيونى في واشنطن تمنع امكانية تعهد الولايات المتحدة بتقديم ضمانات نووية لمصر ضد اسرائيل ورغم ان مصر بعد انضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووى تتمتع بالضمانات التى ينص عليها قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ الا ان هذه الضمانات كما ترى مصر غير كافية وغير فعالة .

ومن مطلق اهمية الا تسمح مصر مهما كانت الظروف ان تجعل امنها القومى المهدد نوويا من اسرائيل رهنا بضممان خارجى لعدة اعتبارات . . اولها - ان هذا الضمان قد يؤدى الى خضوع مصر لابتزاز سياسى حول طرق ووسائل حل الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل . . وثانيها - قد لايتفق مصالح الدولة الضامنة اتفاقا مطلقا مع مصر وبالتالى قد تتخذ قرارات لاتتفق مع المصالح المصرية . . وثالثها - ان معاملة الدولة الضامنة قد تصل بعد فوات الاوان وبعد ان تتم الضربة النووية فعلا مما يجعلها عديمة الجدوى . . ورابعها - ان وسائل الامن القومى ومواجهة التهديدات الخطيرة التى قد تهدد بقاء الدولة ذاتها لايمكن ان تترك للغير . . بل ان مثل ذلك التهديد لابد ان يتركز على توفر القدرة الذاتية في مواجهته .

### الخيار الثالث : امتلاك مصر لاسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية متطورة يمكنها مجابهة السلاح النووى الاسرائيلى .

ويقصد بهذه الاسلحة عدة انواع من أنظمة التسلح التقليدية الحديثة ذات القدرات التدميرية العالية مثل الصواريخ ارض-ارض او الاسلحة فوق التقليدية وقد رجح كثيرا من المفكرين السياسيين والعسكريين المصريين مزاياء وضروريا ودوافع لجو مصر والدول العربية لامتلاك ذلك والردع التقليدى المتطور ودعمه برادع فوق تقليدى حيث تستند مؤيدى هذا الخيار الى عدة حقائق . . اولها - رخص وسهولة تصنيع وامتلاك مثل هذه الاسلحة . . وثانيها - المرونة في استخدامها بالإضافة بالمقارنة بالاسلوب المعقد والقنات العديدة لاتخاذ قرار السلاح النووى والذي يصل لحد موافقة رئيس الدولة ذاتها للخطورة المتناهية والعواقب الحادة التى تنتج عن استخدامها . . وثالثها - ان الاستخدام الغير مقيّد لتلك الاسلحة يجعلها وسيلة ردع ذات مصداقية كبيرة .



هذا وقد أكدت جميع الآراء التي نادت بهذا الخيار ان ذلك الامتلاك لابد ان تستند الى تخطيط استراتيجي عسري كاتار مرحلي يمكن ان يسد فجوة عدم التوازن في القوى الناشئ عن امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية وان امتلاك مصر والعرب للردع التقليدي وفوق التقليدي يعتبر هدف مؤقت للمني الفجوة الناجمة عن عدم امتلاكنا للردع النووي .

وانه رغم امتلاك الدول العربية لأسلحة الردع الفوق تقليدية فمن غير الخجل ان تكون هي البادئة باستخدامها تحسبا من تلجأ اسرائيل الى خيارها النووي - لذا فان الاحتمال الاقرب الى الحدوث في حالة مواجهة عربية اسرائيلية ان يستخدم السلاح فوق التقليدي العربي في الضربات المضادة كاداة لاستعادة الاتزان الاستراتيجي .

**الخيار الرابع: اعطاء دفعة جديدة للنشاط النووي المصري لتطوير وإملاك قدرات نووية عسكرية :-**  
ومن خلال مناقشة الخيارات السابقة لرد الفعل المصري والعربي تجاه التهديد النووي الاسرائيلي يتضح انه لاسيما امام مصر والدول العربية الا السعي منفردة او من خلال عمل عربي مشترك وبخطوات ثابتة وفق تخطيط دقيق لتطوير قدراتها النووية بهدف امتلاك قدرات نووية عسكرية .

ورغم الضغوط والحدود والمطالبات الاقتصادية الا ان ثوابت الموقف الاسرائيلي واستمرار تطوير قدراته ليس فقط النووية بل وباقي أسلحة التدبير الشامل الأخرى فان مطلب حماية الأمن القومي المصري والعربي يستلزم السعي من أجل امتلاك السلاح النووي ، ولقد صرح ذو الفقار علي بوتو مؤسس البرنامج النووي الباكستاني " انه اذا امتلكت الهند قبلة ذرية فعلى الشعب الباكستاني ان يأكل أوراق الشجر وأعشاب الأرض أو حتى الموت جوعا في سبيل صنع قبلة ذرية ، وليس هناك بديل لذلك "

ان مطلب توازن الردع النووي بين المعسكر الشرقي والغربي كان السبيل الوحيد لمنع حسم نووية بينهما . .  
وسيطل توازن الردع النووي بين الدول العربية واسرائيل هو مطلب شرعي يتطلبه حق البقاء والدفاع عن النفس هو الردع الوحيد الذي يؤمن الدول العربية من التهديد النووي .

ومن استعراض الخيارات الأربعة نستشعر حجم المروءة التي تحملها القيادات العربية في مواجهة تهديد أمنها القومي ازاء التهديد النووي الاسرائيلي المباشر لحاضرها ومستقبلها وتشكل الخيارات المطروحة لحماية الأمن القومي المصري والعربي كلها تتناقض مع استراتيجية السلام التي أصبحت مطلباً لكل شعوب المنطقة بما فيها اسرائيل نحو مستقبل أفضل يبنى على توازن القوى الذي أمك الاقتصاديات المنطقة كلها العربية والاسرائيلية واستنزف العديد من الأموال في تسابق تسلح لا نهائي بين العرب واسرائيل .

من هذا المنطلق ، وادراكا لكل تلك المخاطر فقد بدأت مصر دعوتها لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط عام ١٩٧٤ ، وانتهت المناقشات في ديسمبر ١٩٧٤ بتبني الجمعية العامة للافقاج واعتماد القرار رقم ٣٢٦٣ في الدورة التاسعة والعشرين حول انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط ، حيث صدر القرار بدون تصويت وبدون اعتراض اسرائيل عام ١٩٨٠ ، ويتوالى صدوره سنويا منذ هذا التاريخ .

**الخيار الخامس: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .**

• ان خيار انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، هو الخيار الواقعي الذي تعمل مصر والدول العربية جاهدة على التزام اسرائيل به ، على أن ينفذ على مراحل زمنية تتواءم مع خطوات السلام الحالية ، مع اثبات حسن النوايا الاسرائيلية بتوقيعها على معاهدة منع الانتشار النووي ، والتي تعني فقط الالتزام بعدم تطوير أو إضافة قدرات نووية اسرائيلية جديدة مع عدم المساس بمخزوناتها من تلك الأسلحة والتي تدخل في نطاق تفويض الوكالة

الدولية للطاقة الذرية ، حيث يتركز تفتيشها فقط على المنشآت النووية وليس على مخزونات الأسلحة النووية المنتشرة طولا وعرضا داخل اسرائيل وذلك قبل أن يؤدي التهديد النووي الى العودة الى سابق تسليحي لا مفر منه ، في ظل اصرار اسرائيل على ثوابت موقفها المعلن عنه ، تحقيقا للأمن القومي المصري والعربي .

#### وقد خالصنا من دراسة الخيارات الى الآتي :-

- إن اختيار أحد هذه الخيارات السياسية الأربعة والتركيز عليه أو على اثنين منها في الحوار السياسي وفي المنظمات الدولية والإقليمية أو في المؤتمر الدولي/الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط يتطلب حدا أدنى من الاجماع الاستراتيجي العربي على نزع السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط تقره لجامعة العربية بما يشكل قوة ضاغطة فعالة ومؤثرة في الأطراف المناهضة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية .
- وبغير شك فان الخيارات الخمسة تشكل إمكانيات سياسية ودبلوماسية وإعلامية واضحة أمام قوى السلام لبلورة جهد سياسي ودبلوماسي وإعلامي متكامل يخاطب الرأي العام في الدول العظمى والكبرى والتجمعات الدولية والإقليمية لتعزيز الدعوة الى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل .
- ومع التسليم بهذه الخيارات فان حقائق القوة تدعو إلى استمرار دول المواجهة العربية في بناء قدراتها العسكرية فوق التقليدية وبخاصة الصاروخية والكيميائية منها حتى تبدأ فعلا اجراءات نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط وهي مسألة ليست متوقعة بسهولة في السنوات القليلة القادمة .
- ولاربع أن تطوير الأوضاع الجيوبوليتيكية والسياسة العسكرية في اطار التوازن الاستراتيجي المركزي بين الولايات المتحدة وباقي الدول الكبرى وفي منطقة الشرق الأوسط وما يجري من تعديلات على خريطةها السياسية سوف يساعد على ترجيح أحد أو بعض هذه الخيارات ومع تطور اجراءات وجهود التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي تبرز أهمية وضرورة الربط بينها وبين إزالة كافة أسلحة اسرائيل النووية وفرض الرقابة الكاملة على منشآتها النووية ضمانا لأمن شعوب المنطقة وسلامه . ومع تقدم المفاوضات الدولية في جنيف لإبرام اتفاقية دولية شاملة لتحريم إنتاج واستخدام وتخزين واعداد مخزونات الأسلحة الكيميائية يلزم تصعيد الضغوط السياسية والدبلوماسية والإعلامية لربط إزالة الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط زمنيا وفعليا بإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من الترسانات العسكرية لدول المنطقة .
- وقد يكون من الملائم في إطار الدبلوماسية العربية الدشطة استخدام كل أو بعض هذه الخيارات السياسية معا في المنظمات الدولية والإقليمية وفي إدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم لتعزيز الحملة العامة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ولإتاحة الفرصة لمبادرات دولية نشطة في هذا الاتجاه . ويعتبر الاهتمام العربي بتنظيم المؤتمرات الدولية والسياسية وعلى مستوى الخبراء لهذا الغرض خطوة عملية في الاتجاه الصحيح تواكب العمل على انتقاد المؤتمر الدولي والإقليمي للسلام في الشرق الأوسط وتتيح مراجعة الخيارات المختلفة السابقة وتحديد الجوانب الإيجابية في كل منها وترجمتها إلى خطط زمنية مقترحة تصلح أساسا للحوار بين السياسيين في دول المنطقة وتغطي بعض الجوانب العملية والفنية في جوانب التحقق من القدرات النووية العسكرية والتفتيش على المنشآت النووية ويمكن من خلال العلاقات السياسية والخارجية والمؤتمرات الدولية والإقليمية تحديد القوى الدولية التي يمكن أن تشارك بصورة نشطة في الدعوة لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

- وفي كل الأحوال يجب تقدير آثار إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل على استراتيجيات الردع بأنواعها: انسحق تمارسها دول المنطقة ، وعلى تنامي حجم التهديدات الخارجية للأمن القومي والعكاسات إنشاء نظام دولي بين بلدان الشرق الأوسط لضمان إزالة أسلحة التدمير الشامل على مفاهيم سياسة الأمن القومي العربي بوجه عام والدسـ وازن الاستراتيجية لدول المنطقة •
- إن مسألة إخلاء الشرق الأوسط والبحر المتوسط من أسلحة التدمير ستظل أحد محاور العمل السياسي الإنساني إقليمية ودوليا خلال الفترة القادمة ويجب أن يتزايد الاهتمام العربي بأبعادها على أساس عملي لا يكتفسي بوجود الاعلام والدبلوماسية بل يمتد إلى كافة مجالات إدارة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية وبخاصة بمسند اسرائيل للاقترب من هدف إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ذلك البعد الرئيسي في إدارة الصراعات الدولية والإقليمية •
- كل ذلك يؤكد مدى حاجة القوى العربية- كجميع قومي متجانس- الى الحركة الجماعية المنسقة ، من أجل تأمين المصالح العامة للأمة وحمايتها من المضايح • • ومن أن يجرى لها تبار السيولة الشديد الذي يسود العلاقات الدولية ، حيث تدوب الكمائن التي لا سند لها ، وحتى لا تزداد جسامه المخاطر التي تواجه العالم العربي •

## خلاصة الباب الرابع

### أولاً : ظاهرة العقوبات الاقتصادية :-

لقد تزامنت مع أزمة الخليج منذ اندلاعها في الثالث من أغسطس ١٩٩٠ مع إحدى الظواهر الهامة التي شهدتها الساحة العربية خلال حقبة التسعينات وهي ظاهرة العقوبات الاقتصادية حيث تعاني ثلاث دول عربية هي "العراق وليبيا والسودان" من آثار تلك العقوبات . إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول والتي ازدادت تفاقمًا نتيجة السياسات الداخلية لبعض هذه الدول وما تفرضه كثرة المشاكل الداخلية عليها من أساليب لتعزيز قبضتها وسيطرتها على الحكم وقمعها للمعارضة أو الأصوات التي تنادى بالإصلاحات السياسية أو الداخلية هذا إلى جانب تدهور علاقاتها بمعظم الدول المحيطة أيضًا .

وأما كانت الأسباب فالعراق ما زال يخضع لأشد أنواع العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على دولة ذات سيادة ، فإلى جانب أن هذه العقوبات قد أجهزت على ما تبقى من قوة مسلحة عراقية وما كان يملكه من قاعدة صناعية حربية حيث أحاق الحصار أحكم على العراق منع وصول قطع الغيار والمعدات الفنية مما تبقى له من قوة مسلحة تقليدية ، مما يمكن القول معه بأنها تحولت إلى مجرد أعداد جوفاء لا تمتلك كفاءة قتالية أو فنية فعالة . . هذا إلى جانب قرار مجلس الأمن بإزالة ترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل والتي ما زالت اللجان الفنية التي شكلها المجلس ماضية على طريق تدميرها وكذلك قدرات تصنيعها مع فرض نظام للمراقبة بما لا يسمح بإعادة إنتاجها مستقبلاً وذلك رغم مرور ثمانية سنوات كاملة على الهزيمة العراقية .

وهكذا خرجت دولة العراق التي تعتبر من أكبر الدول العربية قوة عسكرية واقتصادية حيث كانت ضمن دول عربية محدودة تمتلك ثروة بترولية وثروة زراعية وثروة زراعية و ثروات أولية إلى جانب قوة بشرية وكوادر علمية شكلت رصيدها "هائلًا" للقدرة العربية في مواجهة كل ما يتهددها من عداليات . كما انعكست آثار الحصار على الشعب العراقي في عملية إبادة جماعية لشعب بأكمله في سياسة تجويع الأطفال بالعراق وإجهاض الحوامل ومنع وصول الدواء إلى الشيوخ ، حيث أكد تقرير لرعاية الأمومة والطفولة "اليونيسيف" أن ثلاثة ملايين وستمئة ألف مواطن عراقي مهددون بمختلف الأمراض وأشار التقرير الذي نشر في يناير ١٩٩٥ أن مليوني وربع المليون من هؤلاء أطفال تحت سن الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية وعدم كفاية السعرات الحرارية اللازمة للجسم البشري . . هذا وقد أعلنت وزارة الصحة العراقية أن "خمسمائة وثلاثون ألفاً وستمئة وسبعة مواطنين عراقيين" قد توفوا من الفئات العمرية كافة منذ أغسطس ١٩٩٠ وحتى نهاية ١٩٩٤ بسبب النقص الشديد في الأدوية والأغذية والمستلزمات الطبية ، وأن المعدل الشهري للوفيات من الفئات العمرية أقل من خمس سنوات بلغت أربعة آلاف وأربعمائة وتسعة معدل الشهري للوفيات للفئة العمرية أكثر من خمس سنوات بلغ ستة آلاف وسبعمائة وأربعة وأربعون مواطناً " .

والحقائق الخاصة بمعاناة الشعب العراقي تزداد حدة يوماً بعد يوم رغم اتفاق النفط مقابل الغذاء والذي اقتره مجلس الأمن تخفيفاً لهذه المعاناة كما أدى الحصار الاقتصادي على العراق إلى تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة ومنعها من إقامة علاقات اقتصادية مع الخارج فقد كان اجمالي الناتج المحلي للعراق عام ١٩٩٠ ما يقرب من ٣٥ بليون دولار وفقما لتقدير منظمة الدول المصدرة للنفط وكانت صادراته من النفط وحده ما يقرب من ٩,٣ بليون دولار أي ما يعادل ٢٦,٥% من اجمالي الناتج المحلي وقد انخفض الناتج المحلي نتيجة للحصار إلى ١٩ بليون دولار عام ١٩٩٤ أي بنسبة ٤٥,٧% وقد أسفر ذلك عن تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي من ١٩٣٥ دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨٧٠ دولار

سنويا عام ١٩٩٤ ومع هبوط الانتاج العادى الى نصف ماكان عليه قبل انحصار ، اشتعل معدل التضخم الحلى فى العراق وزاد من سوء الحال اغوار الثقة فى الدينار العراقي محليا حتى تجاوز سعر الدولار الامريكى ثلاثة الاف دينار عراقي .

ومع تدهور قيمة العملة وارتفاع التضخم فقد اضطرت خطوط امدادات مستلزمات الانتاج وتراجع معدل النمو الاقتصادى بشكل عام وتدهورت الخدمات العامة بما فى ذلك امدادات المياه النقية للشرب والمواصلات والاتصالات والصحة وول مستوى رفاهية المواطنين الى مادن المستويات المقبولة الساليا .

اما عن ليبيا ٠٠ ففي يناير ١٩٩٢ اصدر مجلس الامن الدولى قراره رقم ٧٣١ الذى يطالب ليبيا بتسليم المتهمين فى قضية لوكربي الشهيرة وبعد ان رفضت ليبيا قرار مجلس الامن الى محكمة العدل الدولية للمطالبة بتو حر الضمانات القانونية والفعالية لاجراء محاكمة عادلة للاشخاص المتهمين وقبل ان تصدر المحكمة قرارها لجأت الولايات المتحدة الى مجلس الامن لاستصدار قرار جديد وفى ٣١ مارس ١٩٩٢ اصدر مجلس الامن قراره رقم ٧٤٨ الذى يعبر فيه ورفض ليبيا تسليم المتهمين قديدا للامن والسلم الدوليين ونص القرار على مجموعة من الاجراءات العقابية تشمل حظر مبيعات الاسلحة والمعدات العسكرية وبيع الطائرات وقطع غيارها وحظر امداد ليبيا باى مواد او اجهزة او معدات تستخدم فى بناء المطارات ومقاطعة الطيران اللبى وحظر جميع الرحلات الجوية من والى ليبيا ، مع مطالبة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بتخفيض مستوى تفليها الدبلوماسية فى ليبيا " اختياريا " وقد استمرت المواجهة بين الولايات المتحدة وليبيا حيث اصدر مجلس الامن قراره رقم ٨٨٣ فى نوفمبر ١٩٩٣ بتجميد الاموال والاصول الليبية باستثناء الحسابات المصرفية التى تدخل اليها او تغذيها عائدات تصدير النفط والغاز والسلع الزراعية ، مع حظر التعامل التجارى جزئيا مع ليبيا عن طريق تحريم تصدير معدات صناعة النفط والغاز والمعدات التكنولوجية المتطورة وغيرها .

وقد تسببت العقوبات المالية وحدها الى ندرة السلع الصمونية واضطراب نظم الامدادات الغذائية وامدادات المواد البسيطة كما انخفضت القوة الشرائية للدينار اللبى الامر الذى تطلب تعديل سعر الدينار ليتماشى مع التطير فى شروط التجارة الداخلية كما امتد تأثير العقوبات وتناهبها خاصة من الولايات المتحدة بايقاف العمل بمشروع انشاء خط انابيب النفط اللبى الذى كان مقررا ان يمد من طريق حتى الاسكندرية فى مصر بتكلفة استثمارية حوالى ٣٠٠ مليون دولار . وقد انعكس اكبر الاثر على القوة المسلحة الليبية التى انقضت الى قطع الغيار وتأثرت كفاءتها الفنية وايضا القناتية بالقدر الذى جعل الكثير من معدات القتال الليبية التى كانت تشكل رصيذا للفة المسلحة العربية فى تآكل وتناقص مستمر . وايضا تأثر اسطول الطيران المدنى اللبى وشكلت حالته الفنية البلى على كفاءته وقدرته وحجم خسارته .

اما عن السودان ٠٠ فبعد فشل السودان فى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ١٠٤٤ ، والذى طالب حكومة السودان بتسليم المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك خلال فترة اقضاها ستين يوما ، والكف عن مساندة الارهاب الدولى وبعد فشل السودان فى تنفيذ القرار اصدر مجلس الامن قراره فى ٢٦ ابريل ١٩٩٦ بفرض عقوبات على السودان تضمنت تخفيض عدد ومستويات البعثات الدبلوماسية السودانية وتقييد حركة الدبلوماسيين السودانيين ومراقبتهم مع وقف رحلات شركات الخطوط الجوية السودانية ومقاطعة المطارات السودانية .

وبعد شهرين من فرض العقوبات الدبلوماسية على السودان تعرضت السودان حالة من الفوضى النقدية حيث عسر اجنيه السودانى نصف قيمته وبالتالي اوقفت الحكومة نشاط مكاتب الصرافة ووقف تحويلات العملة فى السوق السوداء

الا انها تراجعت بعد ذلك واصلحت قواعد جديدة لتنظيم تجارة العملات وبدأت تدخل السوق على طريق النجاعة حيث تم الاعلان في اوائل هذا الشهر ان نصف عدد الاطفال الذين يعتمدون على مراكز توزيع الغذاء التابعة لها بجمهورية السودان بدأت حالتهم في التدهور بسبب نقص الاغذية كما زاد برنامج الغذاء العالمي من حجم تقديم المساعدات في جنوب السودان حيث يعانى مليون و ٢٠٠ الف من المواطنين في النجاعة الى جانب مئات الآلاف من النازحين هربا من القتال ومحا عما يسلبوا به ومقيم ويعانى برنامج الغذاء العالمي من النقص الشديد في التمويل من الدول المانحة ، حيث يتجاوز هذا النقص في الاعتمادات المالية طبقا لما اعلنه المسئولون عن برنامج الغذاء العالمي الى حوالى ١١٧ مليون دولار وما زاد من خطر التهديد بالنجاعة ذلك الحظر الذى فرضته الحكومة السودانية منذ مارس ١٩٩٨ على الرحلات الجوية لوكالات الاغاثة التى تقوم بما الامم المتحدة والتي امتدت لمدة تسعة سنوات متصلة حتى الان .

هذا وقد قررت الامم المتحدة ان حوالى ٧,٦ مليون نسمة من سكان السودان يحتاجون معونات غذائية ومعونات لمواجهة القحط ، وقد وصلت الحكومة السودانية للدرجة من الفقر للحالة التى اضطررتا لالغاء معظم الدعم الخاص بالاغذية والوقود حتى في الشمال حيث الممارت شبكة الطاقة ونظم الري ووسائل النقل العام انهارا كاملا وانقضت الحكومة للوسائل الكفيلة بكبح جماح التضخم في الدولة والذي وصل الى حوالى ١٢٠ ٪ مع مطلع هذا العام ، كما انعكس تأثير الحرب الاهلية وسوء الحكم في السودان الى الدرجة التى اوصلت جمهورية السودان الى واحدة من الفقر دول العالم حيث وصل نصيب الفرد فيها من الدخل القومى الى حوالى ٣٢٠ دولارا وقد ادت الحرب الاهلية وسوء ادارة الاقتصاد الى انهيار المستمر للنتاج القومى والذي يصعب قياس مدى انهاره نتيجة نقص الاحصائيات السليمة وايضا صعوبة تقدير حجم الانهار الحاد لمعظم البنية الاساسية للدولة .

#### ثانيا : تنمية القوى المضادة للامة العربية :

اذا كانت تداعيات حرب الخليج الثانية قد انكست قدرات الامة العربية واسترفعتها لفضل سياسة القتل البطيء وتفتيد احكام الاحدام على شعب العراق اطفالا وشيوخا ونسوة باسم القانون والشرعية الدولية واوصلت دولة العراق الى عهد القرون الوسطى من حيث التخلف وتدمير بنيتها الاساسية فان سياسة قتل وابادة الشعب الفلسطينى وفرض سياسة الامر الواقع عليه وانكار حقوقه المشروعة حتى في الحياة الكريمة داخل حدود متواضعة من ارضه المختصة واذا اضفنا لذلك ما يحدث في الجنوب اللبناني وما قامت به القوات المسلحة الاسرائيلية وما ارتكبت من مذابح متكررة ضد هذا الشعب العربى الشقيق لتؤكد لنا ان حوالى اكثر من ستة دول عربية تمثل اكثر من نصف الامة العربية قد تعرضت ومازالت تعرض لسياسات متنوعة سواء منها الحصار او الاستخدام الجائر للقوة العسكرية او سياسات قمع عناصر المقاومة والنضال المشروع ضد الاحتلال . . الامر الذى يدعونا الى الفاء نظرة فاحصة الى الجانب الاخر . . تلك القوى المضادة والمخاضة من اعداء الامة العربية التى استطلت تحت الامة العربية وتداعيات حرب الخليج الثانية وبدأت في تنمية قدراتها العسكرية والاقتصادية وصعدت من حجم التواجد العسكرى وعقدت من اتفاقيات التعاون العسكرى والاقتصادى مايساعدها على تحقيق اهدافها في تفكيك وتجزئة الامة العربية واعادة صياغتها بما يمشى مع اطماعها ومخططاتها فمادما فعلت تلك القوى خلال عقد التسعينات بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية خاصة في مجال تنمية قدراتها وامكانياتها العسكرية منها والاقتصادية ؟ ؟

واذا بدأنا بالولايات المتحدة صاحبة الانتصار الخامس في حرب الخليج الثانية . . فان حقيقة الدور الأمريكى في حصار الشعوب العربية وتحيزها المطلق لجانب اسرايل حليفها الاستراتيجى وتواجدها العسكرى المكثف بالخليج ليس

خاليا على احد وقد تناولتها العديد من الاقلام العربية الجادة بالتحليل والدراسة بالقدر الذى لا يحتاج مزيدا من الاضافة في هذا الشأن ويكتفى في هذا المجال التاكيد على ان كل ما اصاب الامة العربية من ضعف وتفكك واحباط واذلال كان للولايات المتحدة الامريكية جانبا رئيسيا فيه وايضا كل تنمية للقوى المعارضة للامة العربية وبصفة خاصة اسرائيل - ار ذلك الحلف الاستراتيجى الجديد بينها وبين تركيا قد تم بمباركة امريكية الامر التى استغلت فيه تلك القوى المعادية للعرب ذلك الموقف الامريكى وسياستها التى تتركز في دعم تواجدها العسكري مع مواصلة حصار الشعوب العربية لافكارها القصاديا وعسكريا ، لقد استغلت القوى المعادية للامة العربية هذه السياسة والمجتمعات فى استثمارها لمضاعفة قواها العسكرية منها والاقتصادية بالقدر الذى اصبح يشكل خطرا استراتيجيا كبيرا وفجوات تزايد اتساعا يوما بعد يوم بين الامة العربية من جانب واعدائها الطامعين فى ثرواتها واراضيتها ومقدارها من جانب اخر .

### ثالثا : حتمية المصالحة العربية :

لقد ان الاوان وبعد مرور تسعة سنوات طويلة على حرب الخليج الثالثة ان تسعى جميع الاطراف والقيادات العربية لعقد مصالحة تاريخية تتجاوز من خلالها كل تداعيات والعكاسات تلك الحرب البغيضة باعتبار ان مطلب المصالحة اصبح حتمية تاريخية يتحمل مسئوليتها كل الامة العربية شعوبا وحكومات وان مايجعل هذا الامر ملحا هو تشنعة جبل كامل من الاطفال وشباب كل من الكويت والعراق وقد غمت وترسخت فى وجدانهم بذور كراهية واحقاد متبادلة لكل منهما حيث ان هناك جبل من اطفال العراق بلغ الثامنة من عمره الان وقد تعايش مع منطق القتل البطيء فى العراق حيث ان اخر احصائية فى هذا المجال قد اشارت الى ان حوالى ٥٨ ٪ من اطفال العراق تحت سن الخامسة اصبحت هياكل عظمية تقص امراض سوء التغذية حيوتهم ويدفن منهم حوالى ٥٠ الف طفل سنويا كما ان الطفل الذى عايش هذه الحرب المدمرة وكان عمره من الثانية عشر الى الخامسة عشر اصبح الان فى سن العشرين وما بعدها وقد تجرع كل الوان الكراهية والحقد التى تبنتها اجهزة الاعلام فى كل من العراق والكويت كما يتم تلقينها فى مراحل التعليم المختلفة مما يعنى احتمال امتداد تلك الآثار السلبية وتداعيات هذه الحرب المؤلمة الى اجيال جديدة قادمة مما يعنى ايضا حتمية عقد مصالحة عربية لصالح الامة العربية حاليا ومستقبلا .

ولعل التوجه الجديد للسياسة الكويتية قد جدد الامل فى عودة تدريجية العلاقات مع دول الصداقة العربية والتى كانت قد ساندت العراق عند غزوه لها حيث الفت الحكومة الكويتية ذلك المسمى من قاموسها وبدأت فى اتخاذ خطوات تحسين علاقاتها مع هذه الدول وقد كان احتمال عودة العلاقات الاردنية - الكويتية خطوة هامة وعلامة مبشرة على هذا الطريق كما كانت زيارة وزير خارجية السودان خطوة اخرى فى نفس الاتجاه ولعل الكرة الان فى الملعب العراقي الذى تنتظر منه الامة العربية خطوة شجاعة لرفع معاناة شعبه التى استمرت ثمان سنوات كاملة من جانب ولان اى مصالحة عربية لن تكون فعالة او مجدية الا بعقد مصالحة عراقية - كويتية يقف فيها الرئيس صدام حسين معلنا ومعترفا بتجاوزته واخطائه فى حق جيرانه وخاصة دولة الكويت شعبا وحكومة ويتعهد بقوة وبثوابا اكيدة للافراج عنه من كسل الاسرى والمفقودين والمحتجزين فى سجون العراق ويقدم كافلة التعويضات التى يرضى عنها الشعب الكويتى ويتخلص تماما عن بناء اى قوة عسكرية يمكن ان تكون مصدر تهديد لجيرانه حاليا ومستقبلا بالقدر الذى يسمح بتدخل حكماء وقادة عرب لعقد هذه المصالحة التى يستهين بالتاكيد كل المبررات لاستمرار العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقي من جهة وقد تزيل التواجد الاجنبى بالخليج بالقدر الذى يوقف نزيف اهدار الثروات العربية ويحد من مكاسب الطامعين فيها من جهة اخرى .

#### رابعاً : العرب وتحديات الأمن للقوى العربى :-

مع نهاية عقد التسعينات اتسع نطاق تحديات الأمن القومى العربى ولكننا نركز هنا على أبرز ثلاثة تحديات هى التحدى الأمنى وتحدى السلام والتحدى الاقتصادى !!

وبدائية فإن "التحديات" أعم وأشمل مما يطلق عليه "التهديدات أو العدائيات" وبالتالي فهى أكثر الأعطار وأشدّها قسوة وتأثيراً على طموحات الدولة والانطلاق نحو التنمية بمعناها الشامل والذي يتضمن كل قوى الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية .

من هنا . . . وفى مواجهة تلك التحديات يلزم صياغة إستراتيجية أمن قومى تركز على امتلاك القدرة على تأمين انطلاق قوى الدولة بكامل عناصرها تلك التحديات والأعطار سواء من الخارج أو الداخل إلى جانب اتخاذ كافة الإجراءات التى تيسر الأوضاع الملائمة والمناخ المناسب للتفديد الجيد لتخطيطها الإستراتيجى نحو التنمية المنشودة تحقيقاً لأهدافها القومية فى إطار من الاستقرار والتماكك الاجتماعى . . .

وعلى ضوء ذلك فإن الصياغة الناجحة لإستراتيجية الأمن القومى التى تبنى على توفير المعلومات والإدراك السليم والوعاى والدراسة العميقة لكل التحديات بمختلف أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية . . . هى الطريق الوحيد لمواجهة تلك التحديات والانطلاق نحو التفديد الناجح لإستراتيجية التنمية المخططة . . .

ولزيد من الإيضاح لتلك العلاقة بين "التحدى والأمن" فإن غير مثال لتلك العلاقة هو ما حدث لمصر خلال حقبة الثمانينات . . . فقد كانت مصر وما زالت تواجه تحدى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد صاغت إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادى . . . وكان أهم تفديد يعوق تلك الإستراتيجية هو تفديد جماعات العنف المسلح والإرهاب والقى تكاثفت كل أجهزة الدولة إلى جانب الشرطة المدنية لحصاره والقضاء عليه استمراراً لمواجهة التحدى الأكبر وهو الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة

وعن التحدى الاقتصادى . . . والذي يعنى تحقيق الاكتفاء الذاتى مع وجود فائض كاف للتصدير من خلال توفير الموارد القصادية الحيوية لتجنب أى ضغوط خارجية باعتبار أن التنمية الاقتصادية هى جوهر الأمن .

ومن هنا فإن هناك توازناً بين اتجاهات الأمن المختلفة وعدم اقتصارها على الاتجاه العسكرى أو الاتجاه الاقتصادى بل يجب أن تمتد لتشمل كافة اتجاهات مما يعنى تحقيق الأمن بمفهومه الشامل !!

#### التحدى الأمنى

يعتبر أحد أهم التحديات الرئيسية التى تواجه الأمن القومى المصرى والعربى والمتمثل بالدرجة الأولى فى تنامى منظومة الردع الأمريكى وتنمى القوة المسلحة الإسرائيلية مع بروز انحور العسكرى التركى - الإسرائيلى مما يعنى أن الوجهة إلى السلام فى المنطقة وتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل لا يمثل زوال أو انتهاء أخطر تحدى أمنى يواجهه الدول العربية . . . بل أن هذا السلام فرضته مرحلة تاريخية من مراحل الصراع بين العرب وإسرائيل . . . يمكن أن يطلق عليها "مرحلة الإرهاق الإستراتيجى" والتى أدت إلى وصول إسرائيل والعرب بعد نصف قرن من المواجهات وسباق التسلح والصراعات العسكرية المباشرة إلى مرحلة من الإرهاق استدعت وقفة لالتقاط الأنفاس تراجع فيها المواجهات العسكرية مرحلياً . . . لىبنى شكل من أشكال التعاون استعداداً لمرحلة قادمة يتواصل فيها ذلك الصراع ليس بالضرورة أن يكون



عسكرياً وقد يتسع ليكون اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً فيما يمكن أن يطلق عليه بمعنى شامل له . . صراعاً حضارياً وما يؤكد وجهة النظر هذه هو التنامي المتزايد للقوة المسلحة الإسرائيلية وامتلاكها الردع النووي . . مع استمرار تعميق خطوات ومراحل التعاون الإستراتيجي الأمني والاقتصادي مع الولايات المتحدة فيما يؤكد أنه أخطر تحدى للأمن القومي العربي . . إضافة إلى ذلك انحور الجديد الذي تباركه الولايات المتحدة والممثل في تنامي الصوارن العسكرية والإستراتيجي التركي - الإسرائيلي -- إلى جانب خروج القوة العراقية واليمنية من معادلة التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل .

### تحدي السلام :-

وبقصد به محاولة تفكيك الأمة العربية وإعادة صياغتها إلى ما يسمى بالنظام الشرق أوسطى الجديد . . والذي يمكن اعتباره أحد أهم وأخطر التحديات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي حيث يمتد الخطر إلى محاولة اقتلاع جذور النظام العربي القائم واستبداله بنظام إقليمي بديل . .

ومن استقراء المعلن من الإستراتيجيات والسياسة الأمريكية والغربية والإسرائيلية يتضح أن السعي إلى الهاء وإخفاء مسا يسمى "بؤر الصراع الإقليمية" أصبح مطلباً ملحا" بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ونهار الكتلة الشرقية وأصبح مطلب استقرار أو سلام الضعف في ظل عالم جديد يتجه إلى السلام -سلام الأقوياء- سلام يركز على القوة الاقتصادية القائمة على التقدم التكنولوجي بعد تراجع الاعتماد على القوة المسلحة ، كل ذلك جعل المنطقة العربية المرشحة الأولى للسدى يجب أن يناها ذلك الاستقار ، بإقرار سلام بين العرب وإسرائيل وإخلاق ملف القضية الفلسطينية بما لا يس المصالح الإسرائيلية ويم يؤدي إلى "نظام شرق أوسطي" يتم توطيد أوضاعه من خلال تحلف إستراتيجي أمريكي يدعمه الغرب الأوربي سواء بين إسرائيل والولايات المتحدة أو انحور الإسرائيلي التركي المدعم منها أيضا" .

### التحدي الاقتصادي :-

ذلك التحدي الذي بدأ في إطار ما عرف "بإستراتيجية الحقن" تلك الإستراتيجية التي خطط لها وأدارها وزير الخارجية الأمريكي " هنري كيسنجر" في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع الاستخدام السياسي للنفط باعتباره أداة تضامن عربي ووسيلة ضغط هائلة على الدول الغربية واليابان بالقدر الذي أحدثت انعكاسات هائلة ليس فقط على مستوى الحكومات فقد امتد لمستوى الشعوب حيث دخلت أزمة الطاقة كل بيت ومصنع وآلة . . وبزوال العرب كقوة تملك قدرات هائلة على التأثير على الاقتصاد العالمي وعلى القرار السياسي . .

وقد واكب ذلك طفرة في أسعار النفط العربي ، واستمر احتياطي النقد العربي في تصاعد مستمر ووصل لفاصل السبيلة النقدية العربية إلى أرقام خيالية حيث قفزت إحتياطيات العرب النفطية وتخطت الملايين إلى المليارات وأصبح في قدرة رئيس عربي ، مثل الرئيس معمر القذافي في ليبيا أن يهلق ببورصة نيويورك ساعات لأنه صرح بجملة عربية متواضعة في باريس (اسمها المستقبل) أنه سيقطع النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية .

من هنا كان لا بد من التخطيط الحكم الذي يضمن أمرين . . أولهما - عدم استخدام النفط كسلاح سياسي مستقبلي والثاني - استنزاف الأموال العربية بالقدر الذي يفرض حالة من الضعف الاقتصادي يقود إلى حالة ضعف شاملة مما يسهل معه السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية بما لا يسمح للعرب بأن يكونوا سادة على أراضيهم ومالكين لمواردهم

ولترانهم . . من خلال السعي إلى إقامة سوق شرق أوسطية تشارك إسرائيل وتركيا إضافة إلى إيران وألبانيا بعد أن تصبح أنظمة هذه الدول متناصفة مع الرغبات الغربية وبما يضمن الهيمنة الأمريكية على البترول العربي . . وتحجس منه إسرائيل ثماراً اقتصادية بما يوفر لها موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية التي سيتعذر على الولايات المتحدة الاستمرار فيها مستقبلاً ، وقد بدأ ذلك التخطيط طريقه للتنفيذ حيث شهدت الفترة من عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤ أخطر استروافا للثروات العربية . .

وفي دراسة مثيرة صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "السلاح والخبز" مؤلفه الدكتور/عبد السرازقي الفارس والذي استند في معلوماته وأرقامه كما يقول إلى ٣٠٠ مصدر ومرجع باللغة العربية والإنجليزية يعتبر أن الإنفاق العربي ما بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٩٠ على السلاح فقط وصل إلى ألف مليار دولار "تريليون" وأن الحسب العراقي الإيرانية كلفت العرب ٣٠٠ مليار دولار ، وأن خسائر الوطن العربي من حرب الخليج وصلت إلى ١٣٧١ مليار دولار . وذلك على أساس أرقام الدمار التي حلت بالعراق وأرقام الخسائر التي حلت بالشعب الفلسطيني المهجر من الكويت "٤٠٠ ألف نسمة" إضافة إلى المبالغ النقدية التي دفعها العرب للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وبقيّة دول الائتلاف ، مع تكاليف إمدادات النفط والماء والغذاء والاحتياجات الأخرى والتي بلغت وحدها ٨٢ مليار دولار ، هذا إلى جانب الخسائر الاقتصادية التي حلت بالعرب من سياحة وصناعة وزراعة ومصارف وعمالة مهاجرة إلى آخره مما يصبح معه هذا الرقم اللامعقول واللامقبول مقبولا" ومقبولا" .

ويختم الكاتب دراسته المثيرة بقوله . . " لقد صدر قرار إفلاس العرب وبدأنا نوهن نفطنا بعدما طارت أموالنا" ولم يعد هناك خوف من أن يرد مواطن أمريكي أو تقف سيارة أوروبية واحدة فالتنفذ سيصل سواء قبلنا أم أبينا وذهب المال العربي وبقي التخلف والجهل وأصبحت أشهر العبارات في الصحافة العربية ، هي عبارة جدولة الديون ووقوفنا على أبواب نادى باريس نستجدي هذه الجدولة . . نستعين لتأكل ونستعين لتعلم ولندفع فوائد ديوننا ودخلنا "نأدى الفقراء" من العالم بعد أن طردنا النهائي من نادى الأغنياء .

وباستعراض التحديثات الرئيسية التي تواجه الأمن القومي المصري والعربي يتأكد لنا وجود ثلاث فجوات بين مصر والدول العربية من جانب وإسرائيل من جانب آخر . .

أولاً : فجوة أمنية . . وقد انضمت معاملها نتيجة احتلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط والافراد الإسرائيليين بامتلاك القنرات النووية .

وثانيهما : فجوة اقتصادية . . بسبب عدم إمكان ملاحقة المطالبات المعروفة لاستهلاك الطاقة اللازمة لتحقيق المعسدرات المشددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وثالثهما : فجوة تكنولوجية . . بسبب عدم إدخال التكنولوجيا النووية المتقدمة إلى مصر والدول العربية بآثارها بعيدة المدى على أوجه التقدم العلمي في كافة المجالات .

## الدور المصري في مواجهة تحديات الأمن القومي العربي . .

من منطلق أن أرض مصر كانت على امتداد تاريخها جسرا " حضاريا " بين شعوب ودول القارات المحيطة ، حيث وفّر لها الموقع والطوبوغرافيا الطبيعية مقومات ثابتة لا تتغير وجعلها في نفس الوقت تتأثر إيجابا " وسلبا " بما يجري حولها شرقا " وغربا " وجنوبا " .

### من هنا فقد حددت مصر خمسة أهداف تحكم سياستها الخارجية :-

أولها . . الدفاع عن مصالحها في الخارج . . وثانيها . . حماية حدودها الخارجية والدفاع عن أمنها . . ثالثها . . تعظيم قوة التأثير في النظام الإقليمي وفي النظام الدولي ككل . . ورابعها . . محاولة التقليل من أى تأثير سلبي للنظامين "الإقليمي والدولي" على أمن الدولة . . وخامسها . . تحقيق التنمية الاقتصادية أو ما يطلق عليه "دبلوماسية التنمية" .

وإدراكا " من مصر بحقيقة وتعاطف التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي كانت رؤيتها التي عرضها وزير خارجيتها السيد "عمرو موسى" في مؤتمر قمة الدار البيضاء حيث اقترح ثمانية مبادئ رئيسية تكون القاعدة والإطار لأى تعاون إقليمي في مواجهة تلك التحديات . .

أولها . . الحاجة الماسة إلى تنمية سريعة للضفة الغربية وقطاع غزة حيث لا يمكن البناء السياسي بعيدا " عن مقتضيات البناء الاقتصادي السليم ،

ثانيها . . التنسيق بين ما يتم في محفل الدار البيضاء وبين ما يجري في أطر أخرى منعا " للازدواجية ومقتضى المشروعات وتصادمها مما يعود بالضرر على عملية التنمية الإقليمية كلها ، بمعنى ألا يؤدي مشروع إقليمي جديدا إلى الإضرار بمشروع آخر قائم في المنطقة .

ثالثها . . إننا لا نستبدل التعاون العربي بآخر إقليمي لأن أيهما لا يمكن أن يكون بديلا " عن الآخر ، فنحن نهدف إلى تفعيل مسارات عديدة متوازنة ودوائر متداخلة مساو عربي لتعزيز الروابط العربية ومسار إقليمي يضم أطرافا " غير عربية تتداخل مصالحها على نحو يفرض التنسيق والتعاون ومسار يضم الدول المطلة على البحر المتوسط ويتوسع ليشمل أوروبا ، ومسارات أخرى تتصل إلى شواطئ المحيطين الهادى والأطلسي .

رابعها . . أن تدعم عملية التطوير الاقتصادي الإقليمي عمليات الإصلاح الاقتصادي القائمة وتأخذ في الاعتبار مطالباتها وخامسها . . دفع دور القطاع الخاص في المنطقة في عمليات التنمية بما يسمح له أن يدخل في علاقة شراكة جديدة مع القطاع الخاص العالمي ليتمكن من الإسهام في إطلاق الإمكانيات الضخمة للمنطقة وفي أن تصبح اقتصاديات الشرق الأوسط جزءا " فاعلا " في الاقتصاد العالمي . .

وسادسها . . التفكير الرشيد في آليات التنمية الاقتصادية دون الفتات على ما هو قائم ، وفي هذا فقد يكون أهم متالذها دراسة إقامة بنك إقليمي للتنمية يكرس لعملية التنمية ويدعم مواردها .

وسابعها . . إطلاق الطاقات البشرية لاكتساب المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا وتطبيقها بما يدفع بقدرات مجتمعا " ويتواءم مع احتياجاتها .

وثانها .. الاتفاق على صيغة مناسبة للتعاون العالى لتدبير الأموال المطلوبة للبرامج والمشروعات الطموحة للتنمية المتكاملة فى المنطقة .

ثم كانت الرؤية المصرية بالتأكيد على أسس ترسيخ السلام والتي يجب أن تحقق قبل التفكير فى أى تعاون اقتصادى فى المستقبل .. حيث تركز تلك الأسس فى .. مبدأ الأرض مقابل السلام .. والسلام القائم على العدل .. والعدل المدعم بالحرية .. والحرية التى تطلق الطاقات نحو النمو ، ونحو الرخاء ، نحو سعادة الإنسان ..

وفى النهاية .. يمكن القول انه مهما كانت بشاعة الجريمة التى ارتكبتها الرئيس صدام حسين بغزوة للكويت فى يوم مشنوم يوم الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠ فإن حجم ما خلفته هذه الجريمة من تداعيات يفرض حتمية تجاوزها بقراوات صعبة وشجاعة تفتح الطريق امام مصالح تاريخية تستجمع فيها الامة العربية شتات قواها المبعثرة وتقف بحزم امام كل الطامعين والمتربصين بها .. انه أمل نتمنى ان يشهده العقد القادم نهاية لهذا العدوان الفاضل بالاحتفال به بدلا من صيغة الاحتفالات المستفزة التى تشعل الاحقاد والكراهية وتتجاوز من خلالها تلك التسميات التى اصبحت مكروهة على الاذن العربية من امثال ام المعارك وهزيمة العدوان الثلاثى وغير ذلك من المسميات المستفزة لكل مواطن عربى على ارض الأمة العربية كلها ولانه قد حان الوقت حقيقة لمصالحة عربية تاريخية !!

فهل نتحقق ؟ ؟ انه طريقنا الوحيد للقرن الحادى والعشرين !!

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ " (١٧)

(آية ١٧ سورة الروم)

صدق الله العظيم

# الخلاصة العامة والتوصيات



## الخلاصة العامة

لقد تناولت أبواب وفصول ومباحث الرسالة موضوع الدور المصري والعربي في عمليات الخليج وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة ، وذلك من خلال دراسة وثائقية وتحليلية للحرب العراقية / الإيرانية وعملية الغزو العراقي للكويت ، والتخطيط الاستراتيجي لمواجهة سياسيا وعسكريا على المستويين الإقليمي والسندي بالدراسة المتعمقة لعملية الحشد والتخطيط والإدارة للعملية الدفاعية " درع الصحراء " مع التركيز على الدور العسكري المصري والعربي في هذه العمليات ، وتأثيره على الشرق الأوسط ، وقد خلصنا الى طرح العديد من الخلاصات والنتائج والدروس والخبرات المكتسبة في المجالين العسكري والسياسي لوجزها في الآتي :-

### أولا : في المجال العسكري والأمني ، ونركز فيه على المجالات الآتية :-

- العمليات العسكرية في الخليج والأمن العراقي ،
- ادارة الأزمة الناتجة عن الغزو العراقي لدولة الكويت اقليميا ودولياً ،
- الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج ،
- النتائج المباشرة العسكرية والأمنية مصرياً وعربياً وإقليمياً ،
- النتائج العسكرية والأمنية على المستوى الاستراتيجي ،
- اسرائيل والنتائج العسكرية المباشرة عليها ،
- ايران والنتائج العسكرية المباشرة عليها ،
- الدروس والخبرات المكتسبة مصرياً وعربياً وإقليمياً ،
- اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى في الشرق الأوسط ،
- التعاون التركي - الاسرائيلي في اطار الترتيبات الأمنية بالشرق الأوسط ،

### ١- العمليات العسكرية في الخليج والأمن العراقي :-

لقد بدأت أولى المعامرات العراقية غير المشهورة للنظام العراقي بقرار الحرب مع ايران الذي اتخذته حكام مطلق السلطات على اثر معلومات تشير الى أن القوات المسلحة الإيرانية قد قسّات نتيجة عمليات التطهير التي اتخذها النظام الجديد في ايران خاصة سلاح الطيران المعروفين بولايتهم لشاه ايران المخلوع ، وكان اضطلاع الحرب في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ على جبهة عريضة تمتد الى مسافة " ٣٠٠ كيلومتر " حيث تقدمت القوات العراقية خلال السنة الأولى منها وحقت بعض النجاحات ولكن ليس بالمدى الذي يحسم الحرب لصالح العراق ، ومع أن القوات المسلحة العراقية كانت تطوق من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة القوات الجوية بفضل الدعم العربي الذي قادتته المملكة العربية السعودية والكويت، إلا أن إيران كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التي تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشرية التي تقدر بثلاثة أضعاف سكان العراق ،

- وفي بداية الحرب غرّضت وساطات متنوعة لإنهاء القتال سواء من دول عدم الانحياز أو المؤتمر الاسلامي أو الأمم المتحدة ، وكان الرئيس العراقي مستعداً لقبول هذه الوساطات طالما أن القوات العراقية مقدمة ، أما ايران فقد عرضت شروطاً لإنهاء القتال منها دفع تعويضات قدرت أولاً بـ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البادئ بالحرب ، الى جانب تحلي صدام حسين عن الحكم الأمر الذي أدى الى اتخاذ قرار خاطئ جديد بتوسيع دائرة القتال

للقوات العراقية كنوع من الضغط على إيران ، حيث اتخذت الحرب العراقية - الإيرانية أبعاداً جديدة امتدت الى محطات الشحن والناقلات لكلا الدولتين ، ثم توالى التصعيد العراقي لزيد من الضغط على إيران ليشمل تدمير المدن الآهلة بالسكان ومنها طهران ، الأمر الذي اضطررت معه القيادة الايرانية الى استخدام المصاروخ أرض - أرض ضد بغداد .

ورغم الحسائر الفادحة للجانبين فقد وصل النظام الحاكم في العراق الى مرحلة اعتبر فيها الحسرب أداة لاستمرار وجوده ، واتخذها "صدام حسين" أداة للبطش بما تبقى من عناصر معارضة عراقية . كما القى النظام العراقي بكل ثقته في معركة الفار ، ولم يتروك في استخدام الأسلحة الكيميائية مستفيداً من تفوقه الجوي مع الدعم الكبير ، الذي قدم له والذي تزعمته المملكة السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية ، الى جانب مصر التي قدمت كل متطلبات النجاح لتلك المعركة الفاصلة . وقد قامت كل من المملكة السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية بتقديم دعم مالي سواء منه المباشر أو لصيغة بيع ٣٠٠ ألف برميل بترول يوميا " باسم العراق الى الأسواق الخارجية وتحويل دخلها الى " بغداد " وصل اجماليه الى ٤٦٤ مليار دولار " خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى أوائل عام ١٩٩٠

وبنظرة لاحصة لما أصاب أبعاد " الأمن العراقي " المختلفة ، سواء منها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري أو المعنوي أو الأيديولوجي ، يتضح مدى اهدار النظام العراقي لامكانيات العراق بالقدامة على مغامرة حرب مع إيران . فقد بدأ الرئيس العراقي الحرب في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، وكان احتياطي النقد لبلاده يبلغ ٣٥ مليار دولار ، ثم استفاذها في ٣٦ شهراً الأولى من الحرب ، وبلغ الإنفاق العسكري في الفترة من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٨ حوالي ٧٥ - ٨٠ مليار دولار ، وعند وقف إطلاق النار ، بلغت مديونية العراق حوالي ٨٠ مليار دولار معطها لدى الكويت والمملكة العربية السعودية ، هذا بخلاف مديونية العراق لبعض المصارف والمؤسسات المالية العالمية ومنها اليابان وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية .

وفي دراسة لدى ما تعرض له الأمن الاقتصادي العراقي من جراء هذه المغامرة ، فقد وصل تكلفة قرار واحسد انفسه الرئيس صدام حسين " ، ما يساوي ٤٥٢,٦ مليار دولار أمريكي ، الى جانب قتل ربع مليون عراقي واسر ١٠٠ ألف آخرين ، وتدمير هائل في البنية الأساسية والمرافق والمصانع ومحطات الشحن ، مما أفى الحرب وقد أصبحت العراق على حافة الإفلاس ، خاصة مع التحول المفاجئ الذي طرأ على السياسة العراقية إزاء إيران والتنازلات العديدة ، التي قدمتها بغداد لطهران ، والتي كانت تحديث العالم ودهشته ، حيث أقر العراق بالتفافية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ بين الدولتين ، وقررت الانسحاب من الأراضي الإيرانية ، وقبلت دفع تعويضات تتمثل في حصول إيران على كل ما يمكنها الحصول عليه من البترول العراقي والذي يصل الى ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا ، يتم نقلها عبر شط العرب والتي تقدر قيمتها حوالي ٤,٥ مليون دولار يوميا اي ما يعادل ١,٥ مليار دولار سنويا ، وبالتالي فإن قرار حرب انفسه صدام حسين واستمر ثمان سنوات ، انتهى الى لا شيء ، مع اهدار كامل للأمن العراقي والايراني على السواء ٠٠ مليون شهيد من الجانبين ، مئات المليارات من الدولارات ، استفار النخوة الخليجية والعربية والحصول على الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي من اجل لاشيء !!!

● ثم كانت ثمانية المغامرات غير المحسوبة للنظام العراقي مع قرار غزوه لدولة الكويت ، في ٢ أغسطس ١٩٩٠ بهدف تحقيق المطامع الشخصية للرئيس صدام حسين في الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية . ولم تكن عواقب هذه المطامع هو تدمير - لا حدود له - للثروة العراقية والكويتية والخليجية فحسب وانما كانت تدمير - غير مسبوق له -



للقوة العسكرية العراقية بل العربية بوجه عام ، مما أهدر أبرز مقومات الأمن سواء منه العراقي أو الخليجي أو العربي بكل أبعاد الأمن المتعارف عليها - الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والمعنوية والبيئية ١٠٠ || حيث تحدت أهداف الغزو العراقي لدولة الكويت من وجهة نظر النظام العراقي في حصة أهداف ١٠٠ أولها الخروج من الضائقة المالية العراقية التي وصلت الى عدم توازن الدخل من البترول وقيمتها ١٦ مليار دولار " في مواجهة فؤاد ديبون عليه وصلت الى ٢٠ مليار دولار || وثالثها سعى العراق لإنجاد منفذ على الخليج كبديل عن خط العرب المسيطر عليه من إيران ، ورابعها - إضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية في المنطقة العربية ، ورابعها - تعزيز زعامة " صدام حسين " للعالم العربي ، وخامسها - امتصاص ردود الفعل الداخلية في العراق وتوجيهها إلى عدو خارجي يحقق الذات الشخصية للرئيس صدام حسين بخلق العراق المؤثر عالميا والمسيطر على ٢٠ % من بترول العالم ||

- لقد أصر " صدام حسين " على رفض كافة المبادرات السلمية التي دعى اليها جميع الزعماء والرؤساء في دول العالم من أجل الانسحاب من الكويت ، بل وزاد من ادعاءاته الكاذبة من أجل التمسك بالكويت ، واعتبرها جزءا لا يتجزأ من العراق وللاكد ، حتى اضطر مجلس الأمن الدولي الى اصدار قراره رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٩٠ في مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ والذي يتيح للمجتمع الدولي استخدام كافة الوسائل الميسرة " بما فيها القوة المسلحة " لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وأعطى مهلة ثمانية " لصدام حسين " حتى ١٥ يناير ١٩٩١
- ومن أجل اعطاء النظام العراقي فرصة للانسحاب مع حفظ ماء الوجه ، قد وجه الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الدعوة الى حضور وزير خارجية العراق الى البيت الأبيض في واشنطن ، ووجه " جيمس بيكر " وزير الخارجية الأمريكي لبيداده لمقابلة " صدام حسين " لكن جنون " صدام حسين " رفض المبادرة ، وأصر على تحويرها وعقده لقاء وحيد بين وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة في جيتيف بسويسرا لمدة سبع ساعات مستمرة بسوم ١٣ يناير ١٩٩١ ولم يؤدي الى أى تحريك للأزمة .

● وهكذا فقد أصبحت القيادة العراقية أذنيها عن كل التحذيرات والنصائح المبطنة التي توجه لها ككل أطراف المجتمع الدولي شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، واتخذت موقفا صلبا على غير سند من قوة أو منطق أو حق ، رافضة التنازل عن احتلال الكويت تحت تأثير وهم مجموعة من الأسباب والتفديرات الخاطئة التي أدت الى ظهور حقيقة ، كانت واضحة أمام العالم كله وغائبة عن " صدام حسين " والنظام العراقي والتي انتهت بالقصى نموذج لاهدار الأمن القومي لدولة العراق بالقدر الذي أعبر بمخافة " انتحارا قوميا له " حيث انتهت حرب الواحد وأربعون يوما " والتي بدأت ليلة ١٧ / ١٨ يناير ١٩٩١ وانتهت يوم ٢٨ فبراير بالخزيمة الساحقة للقوات العراقية والاستسلام الكامل لمعظمها ، إضافة الى تحقيق الآتي :-

- تدمير الهيكل الرئيسى لشبكة القيادة والسيطرة العراقية على القوات المسلحة سواء داخل العراق أو في المسرح الكويتي .
- تدمير معظم نظام الدفاع الجوى وتدمير شبه كامل لقدرات العراق على الانتاج الحربي للأسلحة والمعدات والذخائر وكل مطالبها من قطع الغيار وامكانيات الإصلاح .

- تدمير كلى لقدرات العراق العسكرية على انتاج الغازات الحربية والمواد البيولوجية والبكتيرية ، وغالبية المطارات والقواعد الجوية العسكرية ، وجميع القدرات العراقية على تنفيذ أعمال الحرب الالكترونية المحدودة ، وقدراته على أعمال الاستطلاع الالكتروني .
- تدمير غالبية وسائل الاتصال الداخلي والخارجي المدنية والعسكرية ، واغراق وتدمير معظم قطع الاسطول البحري مع تدمير كلى لحوالى ٥٠ ٪ من القوة المدرعة العراقية ، وحوالى ٦٠ ٪ من باقى قواته ومعداته الأخرى .
- تدمير الروح المعنوية لدى القوات المسلحة العراقية وافقادها الرغبة فى القتال ، الأمر الذى أدى الى وقوع حوالى ١٠٠ ألف رجل " فى الأسر .
- تدمير البنية الأساسية المدنية والعسكرية للعراق ومعظم المنشآت الاقتصادية الاستراتيجية ومعظم الكبارى والمعابر وخطوط أنابيب ومصافي وموانئ شحن مع تدمير آبار النفط ، ومعظم المدن الرئيسية العراقية .
- ومن الغريب أن " صدام حسين " قد رفض مبادرة سوفيتية لوقف اطلاق النار من جانب قوات الائتلاف السدولى ، مقابل الانسحاب العراقى من الكويت ، كما رفض الانذار الأخير الذى وجهه الرئيس الأمريكى " جورج بوش " مساء الجمعة ٢٢ فبراير ١٩٩١ باعلان قبوله لقرارات الأمم المتحدة حتى الثامنة مساء اليوم التالى ، مما أدى الى اندلاع العمليات البرية التى قضت على ما تبقى من أبعاد الأمن القومى العراقى !!!

## ٢- إدارة أزمة الغزو العراقى للكويت اقليميا ودوليا :-

### • موقف جامعة الدول العربية :-

- لم يحدث طوال مدة استغرقت ٥٤ عاما وهى عمر جامعة الدول العربية أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار ممن رئيسها على دولة عربية أخرى عضو فى الجامعة واحتلتها بل وابتلعتها تماما ، مما جعلها قضية غير مسبوقة فى تاريخ النظام الاقليمى والعربى .
- كان أول رد فعل للجامعة العربية هو انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى دورة غير عادية بالقاهرة فى ٩٠/٨/٣ وأصدر فى نهايته بيانا أدان فيه العدوان العراقى ورفض أى آثار مترتبة عليه ، وتلا ذلك انعقاد قمة عربية بناء على دعوة الرئيس مبارك فى ٩٠/٩/٩ حيث اجتمعت أعمالها فى مساء نفس اليوم وصدر عنها بيان ختامى بادانة العدوان العراقى مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلال أراضيها وكذا تأكيد الاجراءات التى تتخذها السعودية ودول الخليج لحق الدفاع الشرعى عنها مع الاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لدرء أى عدوان محتمل على أراضيهم ، وأخيرا التأكيد على قرارات مجلس الأمن والصادرة حتى ميعاد انعقاد المؤتمر ، وقد وافقت على القرارات ١٢ دولة واعترضت دولتان هما العراق وليبيا وتحفظت ثلاث دول هى السودان ، وفلسطين ، وموريتانيا ، بينما امتنعت الجزائر والأردن واليمن عن التصويت ، ولم تحضر تونس المؤتمر مما أبرز بوضوح حجم الانقسام العربى تجاه الغزو العراقى .
- وفى اول سبتمبر ٩٠ أصدر مجلس الجامعة خمسة قرارات بناء على الاجتماع الطارىء لوزراء خارجية الدول العربية التى وافقت على قرارات مؤتمر القمة السابق انعقاده فى ٩٠/٨/١٠ وكان ملخص القرارات هو التأكيد على استقلال الكويت وعدم الاعتراف بالغزو العراقى والآثار المترتبة عليه .

## المشاكل التي واجهت جامعة الدول العربية :

- أن الجامعة العربية لا تملك وسيلة لفرض الحل العربي وضمان الانسحاب الكامل للعراق مع تصفية آثار التدمير ،  
لجامعة العربية لا تملك غير وسيلة القوة المعنوية ، كما وإن النظام العربي لا يملك قوة عسكرية رغم امتلاكه لحسابا  
قانونا بناء على اتفاقية الدفاع المشترك .
- أطاح الغزو بقدر لا يستهان به من الوفاق العربي وأحدث القسما بين دوله ، وأصبحت الشرعية القومسية هبة  
عقيفة هدت أركانها ومقوماتها بدرجة صار معها من الصعب إعادة الأمور الى نصابها الصحيح .
- مما لا شك فيه أن الجامعة العربية لاقت مصاعب حمة وقد فشلت ، حيث أن النوايا تجاهها غير مخلصه وغير ذات حسنة ،  
فأثاره تطلب الدولة العضو ضرورة الانعزاع بالتضامن العربي حين تكون في وضع الحاجة الى الجامعة العربية ، و...  
أخرى تضرب الدولة العضو - نفسها - هذا التضامن وتسخر من الجامعة اذا كانت الأغلبية ضدها .

## موقف مجلس الأمن الدولي :-

- عمل مجلس الأمن منذ بداية الأزمة بتماسك واتساق وبطريقة مسئولة ومعتزة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة نصاً  
وروحاً وذلك في إطار الوفاق وانتهاء الحرب الباردة حيث مارس مجلس الأمن دوراً جديداً لم يمارسه منذ انشائها  
المنظمة الدولية عام ١٩٤٥ ، فأول مرة يصدر مجلس الأمن ١٢ قراراً بخصوص أزمة معينة بأجتماع آراء السدول  
الخمس دائمة العضوية بدءاً بالقرار رقم ٦٦٠ الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وانتهاءً بالقرار رقم ٦٧٨ الصادر  
في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ، والذي سمح باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ما يلزم بتنفيذ القرارات السابقة في  
موعد أقصاه ١٥ يناير ١٩٩١ .
- وقد برز الدور الأمريكي كلاعب رئيسي في إدارة الأزمة حيث نجح الى حد كبير في قمعش باقي الأدوار المعنية بما  
سواء كانت إقليمية أو دولية من منطلق الرغبة في الانفراد بكفوة عظمى تسمى لاعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية  
بالمشاور الأمن الذي يتلاءم وعالم القطب الواحد الذي تأمل فيه .
- ورغم أن التحرك الأساسي لمصر في هذا الاطار قد انطلق أولاً من مظلة اقلية عربية وتبشياً مع الاجماع الدولي شرقاً  
وغرباً في ادالة العدوان واحترام لمبادئ الشرعة والقانون الدولي إلا أن هذا التحرك كان من المنظور العراقي يهيئ في  
صدارة التهديدات المباشرة التي وضعها في اعتباره عند تخطيطه لاجراءات رد الفعل في نطاق ادارته لتسلك الأزمة  
بكافة الادوات والوسائل المتاحة لديه .
- وقد شكل الحشد المصري والأمريكي على وجه الخصوص في إطار التطورات مادة لهجوم العديد من دول المنطقة إلا  
أن واقع الامر قد اوضح أن الذين اتخذوا من هذا الحور مساراً لحركتهم هم مجموعة الدول التي بادرت بشكل او  
بآخر في دعم العراق والوقوف الى جانبه مع بدء الأزمة من منطلقات بنيت على المصالح الذاتية والنظرة القاصرة  
لابعاد المتغيرات الدولية في العصر الراهن .
- والواقع أن العراق قد مهد خلال مرحلة ما قبل الغزو لبناء الحشور مع العديد من دول المنسرح (الأردن - اليمن  
موريتانيا - السودان - إيران) وأخيراً متوهمها مصر في إطار مجلس التعاون العربي
- وفي إطار تمسك العراق بموقفه تم حشد معظم التجميع القتالي لقواته المسلحة في مسرح عمليات الكويت مع  
الاستعداد لزيادة حجم تلك القوات في محاولة لابرار مدى الامرار على البقاء على الكويت كجزء من العراق في  
نفس الوقت الذي استمر فيه بالتلويح باستخدام القوة ضد مصادر الطاقة وتفجير المنطقة بصراعات جانبية .

- وبالرغم من ذلك فقد ظلت الجهود السياسية لمصر والقوى العربية المختلفة موفقة لصالح تجنب المواجهة العسكرية ادراكا منها لتأنيجها الخطيرة ليس على العراق وحده ولكن على الامة العربية كلها .
- وبالتوازي مع الجهود السياسية استكملت عملية الحشد وبناء القدرات والقوات اللازمة للدفاع للعملية (درع الصحراء) . ثم كان قرار اباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) ليحقق من المنظور العسكري تدمير التجميع الرئيسي للقوات المسلحة العراقية في مسرح عمليات الكويت . واستعادة الشرعية . مع فرض الازادة الدولية على النظام لتحقيق الاهداف السياسية والامنية للعملية الهجومية الاستراتيجية .
- ولقد ولد الغزو العراقي للكويت ردود فعل متباينة بشدة على المستوى الاقليمي حيث خلقت الازمة ما يشبه "حالة استقطاب حادة" في العالم العربي بين الدول التي ايدت العراق والدول التي ناهضته الامر الذي دعما البعض الى وصف تلك الحالة بأنها "حالة حرب اهلية عربية" والواقع ان هذه التباينات الحادة في المواقف العربية من الازمة وعمليات الخليج الغالبة كانت نابعة في الأساس من تراكم اوجه الخلاف بين الدول العربية بشأن العديد من القضايا التي اتارها الغزو العراقي للكويت سواء تلك المتعلقة بمشروعية الخطوة العراقية او المتعلقة بالخلاف حول مسألة الاسعانة بالقوات الاجنبية او المتعلقة بالخلاف حول مسألة الربط بين الكويت وفلسطين على نحو مافعلت القيادة العراقية ، اصف الى ذلك ان هذه الازمة اثارت خلافا حادا حول طبيعة الخطوات الاجرائية التي يتعين اتخاذها لعلاج الازمة التي نشبت بفعل الخطوة العراقية .
- ف فيما يتعلق بالدول التي وقفت بشدة ضد الغزو العراقي للكويت كان هذا الموقف يجمع بالاساس بين كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومصر وسوريا والمغرب ذلك أن الغزو العراقي للكويت خلق ما يشبه الصدمة لشعوب وحكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حيث ان الغزو كشف عن نوع لم يكن متوقفا على الاطلاق من التهديدات في مواجهة تلك الدول ، اذ ان التهديد والعدوان وقع في هذه الحالة من جانب الدولة السق كان يفرض ان تقبل مصدرا للحماية وتعزيز امن تلك الدول في مواجهة العدوانيات الخارجية الاخرى لاسيما تلك القادمة من ايران ومن ثم فان الغزو العراقي للكويت شكل لظمة قاسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وكانت استجابتها للغزو العراقي للكويت تتجاوز مجرد العمل على تحرير الكويت ولكنها كانت نابعة ايضا من السعي الى توفير عنصر لحماية امنها الوطني في مواجهة تهديد عراقي مماثل وبدا هذا المتغير واضحا بصفة خاصة في حالة السعودية والتي صدرت عن القيادة العراقية تلميحات بشأن امكانية دعوها ايضا في المستقبل الامر الذي السار ردود فعل حادة من جانب القيادة السعودية .
- اما بالنسبة لمصر فقد كان موقفها نابعا من مكانتها ودورها بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تتصل بالدلالات المباشرة وغير المباشرة للغزو العراقي للكويت حيث كانت المبادرة العسكرية العراقية تتطوى شكلا ومضمونا على محاولة استبعاد مصر وتهميشها واخراجها من دائرة التأثير في القضايا الحيوية العربية علاوة على ان الغزو العراقي للكويت شكل احراجا لمصر التي وجدت ان وساطتها لتسوية النزاع العراقي - الكويتي قبل الغزو قد باءت بالفشل علاوة على ان السياسة المصرية انطلقت بالاساس من ادانتها المبذبة لاستخدام القوة المسلحة في تسوية النزاعات العربية - العربية ، اما فيما يتعلق بالموقف السوري فقد كان الدافع الرئيسي يتمثل في محاولة احتواء العراق ومنعه من محاولة التوسع في الاطار الجيوبوليتيكي العربي اغطي به وهو ما

كان يمكن ان يمثل سجال حدوثه - تهديدا جسيما لسوريا في ظل العلاقات المتوترة بين النظامين البعثيين الحاكمين في العراق وسوريا منذ فترة ليست بالقصيرة علاوة على ان سوريا رأت في أزمة الخليج الثانية فرصة لتعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي للحصول على بعض المكاسب الاقتصادية فضلا عما يمكن ان يؤدي اليه ذلك من احداث قدر من التقارب بين سوريا والولايات المتحدة الامريكية .

● اما بالنسبة للمغرب فقد كان موقفه نابعا بالاساس من الارتباط القوي للقيادة الملكية المغربية بالسياسة الغربية علاوة على رغبة المغرب في الحصول على قدر من المكاسب الاقتصادية التي كان يفترض ان تأتي عقب تقسيم غنائم تحرير الكويت اقتصاديا وسياسيا ومن ثم فقد كان الموقف المغربي يسير في ركاب السياسة الامريكية في المنطقة وكان راغب فقط في التوافق مع مقتضيات هذه السياسة حتى وان تعارضت مع توجيهات قطاعات عريضة من الرأي العام المغربي الذي بدأ القرب الى العراق منه الى موقف الائتلاف الدولي لاسيما بعدما ازدادت حدة اعمال القصف الجوي لطائرات الائتلاف الدولي ضد الاهداف العسكرية والمدنية العراقية بعد ١٧ يناير ١٩٩١ .

● وعلى الجانب الاخر كانت هناك مجموعة من الدول العربية التي اتخذت موقفا عربيا من الموقف العراقي حيث كان موقف هذه الدول مثل الاردن واليمن والسودان مدفوعا برغبتها في الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية عبر تشجيعها لما اعتبرته محاولة من العراق لاحداث قدر من التوازن بين الدول العربية الغنية والدول الفقيرة علاوة على ان العراق كان يستهدف من وراءه اقامة تجمع عربي موالي ومؤيد للسياسة العراقية وقد تقدمت هذه الدول بعدد من الافكار والمبادرات الدبلوماسية القردية او الثنائية التي استهدفت الوصول الى حل سياسي للأزمة مما يحل دون انفجارها وعكست هذه المبادرات تعاطفا ملموسا مع الموقف العراقي .

● وعلى اية حال فان كافة الجهود الدبلوماسية العربية التي بذلت في هذا السياق آلت الى الاخفاق الكامل وكان ذلك عائدا الى ان تلك الجهود لم تكن منذ البداية ذات وزن كبير في عملية الادارة الشاملة للأزمة وهى الادارة التي كانت في واقع الامر من نصيب القوى الدولية وبالتالي وصلت الأزمة الى درجة المواجهة العسكرية واسعة النطاق منذ ١٧ يناير ١٩٩١ بما دفع الاطراف العربية الفاعلة الى حالة من التسليم بالامر الواقع والاقصار على طرح عدد من الافكار الدبلوماسية .

● وعلى الجانب الاخر اتخذت القوى الاقليمية الاخرى في الشرق الاوسط مواقف متباينة من الأزمة استهدفت في جوهرها الافادة الى أقصى درجة ممكنة منها فليما يتعلق بإيران رأت القيادة الايرانية ان الغزو العراقي للكويت يمثل اخلاقا صارخا يميزان القوى الاقليمية في الخليج لصالح العراق استنادا الى ان حصول العراق على اراضي كويتية يتيح له امتلاك المزيد من مقومات القوة والمزايا الاستراتيجية بما قد يساعد على التحكم في مدخل الخليج مع امكانية محاصرته بسهولة للموانئ الايرانية حال نشوب مواجهة بين الطرفين وخلصت القيادة الايرانية الى ان الفسور العراقي للكويت يمثل تهديدا جسيما للامن القومي الايراني وعلى هذا الاساس ارتكزت الادارة الايرانية لأزمة الخليج ليس فقط على مجرد معارضة الغزو العراقي للكويت ولكن ايضا على ضرورة معاقبة العراق على مبادرته العدوانية وفي هذا الاطار عارضت ايران اية تسوية من شأنها تمكين العراق من الحصول على اية مكاسب اقليمية يمكن ان تغير من الوضع الاستراتيجي في المنطقة وهددت بانها قد تضطر الى احتلال اية اجزاء من اراضي الكويت يحصل عليها العراق كقضية للخروج من الكويت كما حرصت ايران على الاستفادة - سياسيا واقتصاديا - من محاولات الدولية والعربية المتوالية لكسب ودها في اطار عملية الضغط على العراق خلال تلك الأزمة

● وبالمثل فإن تركيا وقعت في وضع بالغ الحساسية والخرج بفعل نشوب أزمة الخليج حيث انطوت هذه الأزمة على إخلال بالمصالح الاقتصادية التي ترتبط بها تركيا مع العراق وحرصت تركيا على الحصول أولا على تعويضات اقتصادية وسياسية في مقابل الخسائر السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها وفي هذا الإطار حصلت تركيا في البداية على تعهد امريكي بتعويض تركيا عن جانب كبير من الخسائر الاقتصادية وامتدت هذه التعويضات الى كافة المجالات الاقتصادية والصليحية وفي المقابل قامت تركيا باغلاق خط الانابيب العراقي الممتد بين كركوك والموصل ووقف جميع اعمال الاستيراد والتصدير مع العراق كما اعطت تركيا تسهيلات للقوات الامريكية في المواجهة العسكرية .

● اما اسرائيل فقد جاءت تلك الأزمة تكريسا لحالة من التصاعد الفدريجي في سلسلة التصعيد بين الجانبين الاسرائيلي والعراقي حيث كانت اسرائيل قد عبرت مرارا وتكرارا قبل الغزو العراقي للكويت عن مخاوفها من تنامي القدرات العسكرية العراقية وفي اعقاب الغزو العراقي للكويت نشأت مخاوف واسعة داخل اسرائيل من احتمال هجوم عراقي على الاراضي الاسرائيلية الا ان اسرائيل التزمت الحذر في الرد على التهديدات العراقية بفعل الضغوط الامريكية عليها لعدم التدخل في الأزمة ولم تعلن اسرائيل حالة التأهب بين قواتها وبشكل عام فإن هذه الأزمة انشأت جدلا داخليا واسعا في اسرائيل بشأن التدخل او عدم التدخل في هذه الأزمة والحرب حيث كانت الولايات قد طلبت من اسرائيل عدم التدخل في هذه المواجهة لعدم تعقيد عملية بناء الائتلاف الدولي المناهضة للعراق والذي يضم اطرافا عربية قد ترفض وجود قوات اسرائيلية داخل معسكر الائتلاف الدولي ومع ذلك فإن تصاعد التهديدات العراقية قبل نشوب الحرب ثم وقوع الهجمات الصاروخية العراقية على اسرائيل بعد نشوب الحرب قد دفع المسؤولين الاسرائيليين الى التهديد بان اسرائيل سوف تتجاهل مطالب الولايات المتحدة لها بضبط النفس اذا ماشرعت باقترب التهديد العراقي من الاراضي الاسرائيلية وقد انتهى هذا الجدل بالتزام اسرائيل باقصى درجة من ضبط النفس في مواجهة الهجمات العراقية في مقابل التزام الولايات المتحدة بتأمين الاحتياجات والمطالب الاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية وعلى اية حال فإن هذه التجربة اظهرت الى حد كبير محدودية الدور الاقليمي الاسرائيلي في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط فقد نظر الى اسرائيل دوما باعتبارها وكيل السياسة الامريكية في المنطقة لاسيما فيما يتعلق بحماية ابار البترول في منطقة الخليج الا ان تجربة الغزو العراقي للكويت اظهرت ان للدور الاسرائيلي الاقليمي حدودا لايمكن ان يتخطاها .

### ٣- الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج :-

في تناولنا للفصل الرابع من الرسالة (الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج ) تم اللقاء الضوء على أبرز ما قامت به كل من مصر والمملكة العربية السعودية والدور العسكري ايجوري والمفاعل في الأزمة وعملية التحرير ..

#### الدور العسكري المصري :-

● جاء التدخل العسكري المصري في أزمة الخليج متوافقا مع السياسة المصرية المعلنة ومن منطقتي دورها التاريخي والقيادي في الأمة العربية وتحميا مع نصوص ومواثيق الجامعة العربية والقانون الدولي ... ولم يأتى التدخل العسكري المصري نتيجة دوافع عدوانية أو نزعات تهدف إلى الزعامة والسيطرة على الأمة العربية وإنما جاء نتيجة حتمية فرضتها الامس والركائز الآتية :-

● قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئ الذي عقد في القاهرة ليحث الأزمة .

- نصوص وقوانين جامعة الدول العربية .
- اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر ودول الخليج .
- طلب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات اشترك القوات المسلحة المصرية والعربية لمعاونتها في الدفاع عن أراضيها ضد الغزو العراقي والاستعداد للمشاركة في تحرير الكويت عسكريا اذا تطلب الموقف.
- النداءات المتكررة للرئيس محمد حسني مبارك والتي وصلت إلى ٢٧ نداء والتي طالب فيها القيادة العراقية بالانسحاب من الكويت وإعادة الشرعية لها درءا لمخاطر تدمير القوة العراقية في مواجهة ترسانة من الأسلحة غايبة في التطور التكنولوجي لقوات أكثر من : ٣٠ " دولة تم حشدتها في الخليج.
- ولقد تحملت القوات المسلحة المصرية العبء الأكبر في حرب تحرير الكويت فقد كان عليها بالتعاون مع القوات السعودية والقطرية والكويتية أن تفتح الدفاعات العراقية المستدة على سلسلة من المواقع المتعددة على حدود الكويت ثم تطور عملياتها بسرعة لتحرير مدينة الكويت العاصمة .. ثم بعد ذلك تقوم بتطهير باقي المدن الكويتية من باقي القوات العراقية .. فالمدفعية المصرية بأنواعها قامت بتنفيذ تهديد نيران مكثف على المواقع العراقية في مواجهة نطاق عملياتها والتي تجاوزت ٣٠ كيلومترا .. وخلال ذلك قام المهندسون المصريون ورجال الصاعقة بتأمين حقول الألغام وفتح الثغرات تمهيدا للاقتحام .. ثم قامت الفرقة الثالثة المشاة بالتحصن بالدفاعات العراقية وتوغلت في عملياتها بل أنها حققت مهامها بأسرع مما كان مخططا وفتح حجم أقل من القوات .. ومن خلال الفرقة الثالثة تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة للتعاون مع باقي وحدات الفرقة الثالثة في الوصول إلى مدينة الجبراء . ثم إلى مدينة الكويت لتعلن تحرير قوات الائتلاف لها وذلك بالتعاون مع الوحدات السعودية والقطرية والكويتية .
- ولم يقتصر الدور العسكري المصري في الاشتراك في الدفاع عن المملكة السعودية ودولة الامارات وتحرير الكويت .. وإنما امتد ليشمل تقديم كافة التسهيلات والتأمين ضد الأخطار والتهديدات والعديدات لقوات الائتلاف الدولي . بالقدر الذي يمكن معه القول أنه لولا ذلك الدور المصري لما كان ذلك النجاح الذي تحقق .. أو على أقل تقدير كان سيتم بخسائر جسيمة في الامداد والأسلحة والمعدات .
- ولقد شاركت القوات المسلحة المصرية بكامل قواها وقدراتها وفعاليتها في عملية تأمين تحرك وحشد قوات الائتلاف الدولي
- حيث بلغ إجمالي حجم النقل من المعدات والأسلحة والمركبات والمجترات والاحتياجات المصرية التي دفعت إلى مسرح عمليات الخليج كالآتي :  
١٣٠٩ مجورة أنواع - ٥٠٩٧ مركبة أنواع - ٣٤١ قطعة مدفعية - ٣٨٦ مقطرة أنواع - ٣٥ ألف فرد - ٤٢٥ معدة مهندسين - ١٨١٥ طن احتياجات .
- وقد وصلت مسافات التحرك داخل المملكة العربية السعودية التي احتاجت لخدمة قائد نظمت بواسطة عناصر الشرطة العسكرية المصرية مسافة تصل إلى (١٧٠٠) كيلومتر من الموانئ والمطارات إلى مناطق التركز وعلى طرق يتم استخدامها والتحرك عليها لأول مرة .
- كما شهدت قيادات القوات المشتركة بالرياض وقاعدة الملك خالد العسكرية نشاطا اداريا وفنيا مشتركا للجانبين المصري والسعودي وتعاوننا وتشبيها كبيرا لتوفير مطالب العمليات ودراساتها على الواقع من خلال

الزيارات الميدانية من الميئات والادارات المصرية أو من خلال مجموعة التنسيق المصرية اتى للعمل مع الجانب السعودى بالقيادة المشتركة بالرياض لضمان التنسيق بين الجانبين:

- ولّى مجال تدريب قوات المسرح على مهام العمليات ... فقد تم تنفيذ مشروعات مشتركة بين كل من القوات الخاصة الأمريكية وقوات الصاعقة المصرية كما تم تنفيذ تدريبات مشتركة على أسلوب صدى الهجمات الجوية إلى جانب عقد دورات تدريبية مشتركة مع القوات الأمريكية هذا إضافة إلى التدريب مع القوات الفرنسية وتبادل الخبرات في أعمال الكشف الوقاية من الأسلحة فوق التقليدية . كما تم إلحاق كتيبة قسوات خاصة سعودية على لواء الصاعقة المصرية للتدريب والاستفادة من الخبرة المصرية في هذا المجال .
- هذا ولم يكن اشتراك القوة المسلحة المصرية إلى جانب دول عربية أخرى هو الحدث الأول فلقد أرسلت مصر دعماً إلى الجزائر قبل وأثناء حرب ٥٦ وإلى العراق عام ٥٨ لتأمين العاصمة العراقية أثناء حرمها ضد الإكتراد وإلى الكويت في أزمة الحدود مع العراق عام ٦٢ وإلى اليمن الشمالية لمساندتها في تثبيت نظام الحكم الجمهورى بين عام ٦٢ ، ٦٧ ودعم ليبيا بين عامى ٧٠ ، ٧٣ ودعم العراق عندما سحب إلى حدوده في حربه ضد إيران خلال الفترة من عام ٨٠ إلى انتهاء الحرب علاوة على دعم السودان عند تعرضه للتهديد الليبي أو في حربه مع الجنوب وتأميناً لعاصمته الخرطوم بدءاً من استقلاله عام ٥٦ .
- ولقد أثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ومستوى تدريب عالٍ والالتزام بالقضايا القومية من منطلق الالتزام بمبادئ الشريعة والقانون الدولى .. لها القوة الإقتر على أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والمحافظة على قدرات ولروات الوطن العربى.
- هذا إضافة إلى أن مصر شاركت في تدريب عناصر القوات المسلحة لمعظم الدول العربية .. كما أن مصالحها الحربية كادت تغطى مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر ... ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط .
- ومن هنا فقد تحددت مهمة القوات المسلحة المصرية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقاً للموقف لتنفيذ أى مهام أخرى تكلف بها من القائد الأعلى للقوات المسلحة .

#### محددات التدخل العسكرى المصرى من وجهة النظر العسكرية :-

- جاء طلب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بإرسال قوات عربية إلى أراضيها بهدف أن يكون التواجد العسكرى العربى والإسلامى لمعاونة القوات المسلحة السعودية وقوات الإمارات لصعد العدوان المنتظر عليها وأن تكون هذه القوات منفصلة عن التواجد الاستراتيجى للقوات الأمريكية والدولية التى لسن تقف عند الضرورة للدفاع فقط ، بل ستكون لها مهام هجومية ، اذا دعت الضرورة ، وبالتالى فإن القسوات المصرية والعربية والإسلامية هى جزء من قوات الدفاع السعودية .
- أن التدخل العسكرى المصرى والعربى والإسلامى يأتى تأكيداً للدور العربى في المساهمة في حل النزاعات العربية ، وتأكيداً ثانياً لعدم الفراد التواجد الأجنبى في المنطقة العربية .
- التمهيد مبكراً لدور حاسم في النظام الأمنى الذى يجب أن تنتهى اليه الأزمة بالنسبة لدول الخليج .
- تهيئة الظروف لاحتلال القوات العربية في هذا النظام الأمنى المقترح محل القوات الأجنبية بمنطقة الخليج وبالتالى إبطال استمرارها في المنطقة العربية مستقبلاً .



- تأكيد استمرار تدفق المساعدات العسكرية على مصر وبالتالي قيمة الظروف الدولية المناسبة لتطوير القوات المسلحة المصرية ، انطلاقاً من قناعة تلك الدول ، وحمية الدور العسكري المصرى وإحفاظة على استمرار دعمها نتيجة للسياسة المتوازنة والمتعددة التي أدات بها القيادة السياسية المصرية أزمة الخليج ، ومواقفها الثابتة على مر التاريخ .
- أن الدول العربية قد دعمت القوات المسلحة المصرية بقوات رمزية في كالة معاركها السابقة .
- لاثبات مصداقية مصر وتأكيد دورها في مساندة دول عربية ضد عدوان دولة عربية أخرى .
- أن القوات المصرية التي تم دفعها الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ، لن تؤثر على مهام وكفاءة القوات المخصصة في الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي .

#### الدور العسكري السعودي :-

- بصور القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الصديقة والشقيقة ، وقرار هذا الحق بواسطة جامعة الدول العربية وقرار القمة العربي ، بدأت الإجراءات الفورية لمواجهة هذا العدوان الذي يعتبر من أخطر ما شهده التاريخ الاسلامي والعربي الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فلم يسبق أن قامت دولة عربية باجتياح دولة عربية مجاورة واحتلالها ، وتدمير بنيتها العمرانية والاقتصادية والعلمية ، وسرقة ممتلكاتها الرسمية والشعبية ، وقتل وتشريد مواطنيها العزل بدون تمييز .

ومن هنا كان التحرك السريع للقيادة السياسية للمملكة العربية السعودية في عدة مجالات متوازية لمواجهة التهديدات العراقية المحتملة للأراضي السعودية واستقبال حكومة وشعب الكويت ثم الاستعداد لاستقبال القوات العربية والاسلامية والصديقة في مرحلة لاحقة بعد صدور القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة تلك القوات لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها .

- وفي الخامس من أغسطس ١٩٩٠ وبصور القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها ، انطلقت المملكة العربية السعودية في كل المجالات وكافة الاتجاهات في اطار من التعاون بين القيادات السياسية والعسكرية والداخلية ، لتهيئ أنسب الظروف لاستقبال واياء وتحرك وانتشار واعاشة القوات القادمة الى المملكة وما تطلب ذلك من تخطيط شامل وضعت فيه المملكة العربية السعودية قيادة وشعباً كل امكانياتها وقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمنوية والدبلوماسية سعيًا لانجاح ذلك الحشد الدولي وتوفير كافة الوسائل والسبل والعناصر للوصول الى والتحرك والانتشار والتأمين حتى تمام حشده في المناطق المخصصة له في المنطقتين الشرقية والشمالية السعودية .

#### ٤- النتائج المباشرة العسكرية والأمنية مصرياً وعربياً وإقليمياً :-

##### النتائج العسكرية والأمنية :-

- لقد عكست حرب الخليج الثانية عدة نتائج عسكرية وأمنية على المستوى الاستراتيجي
- كشفت الأزمة عن مدى الضعف الذي كان وما زال يعترى العلاقات بين الدول العربية وبعضها . . ومدى العجز الذي يعاني منه التسق العربي في مواجهة الأفكار والتهديدات التي يتعرض لها الوطن العربي . . والتي أصبحت تأتي من قلب العالم العربي ذاته ومن أعضائه .

- اتحد مجلس التعاون لدول الخليج العربي للقدرة على ملئ الفراغ الاستراتيجي اللازم لحماية ثرواته وتأمين مصالحه الدولية • • مما اضطره للاستعانة بالقوات الأجنبية والعربية وأدى الى كسر الصيغة الأمنية التي قام عليها المجلس •
- واجهت المنطقة العربية وجودا دوليا عسكريا ضخما من أجل المصالح الحيوية للدول العظمى والكبرى • •
- ظهرت انجابية دول الجوار الجغرافي في اطار البحث عن دور أمني واقتصادي لها في مرحلة ما بعد الأزمة • • سواء من جانب تركيا أو إيران أو اسرائيل •
- برز الدور السياسي والاستراتيجي لبعض الدول العربية ، وعلى رأسها مصر التي أكدت ثقلها السياسي والعسكري وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها القومية في حماية الأمن القومي العربي • • وقد طرح الدور المصري مفاهيم أساسية عن حماية العمل العربي المشترك والجاد لارساء معالم نظام أمني عربي يوفر الاستقرار في المنطقة العربية •
- تعرض الأمن القومي العربي كله لعملية تخريبية شديدة عندما اعتدت العراق اعتداء صارخا على دولة الكويت العربية المجاورة لها • • وقد خلقت هذه الظاهرة ، مفهومًا مختلفًا للأمن القومي العربي ، يتطلب تعديلات عسكرية وأمنية يمكن أن تصبح مدخلا لمفهوم جديد أكثر واقعية للأمن القومي العربي •
- أكدت تلك النتائج أن أي نظام جديد للأمن لا يمكن أن يتمتع بالصلاية والقدرة على البقاء في ظل الاعتماد على الذات والتي ثبت فشلها تماما • • أو على فكرة الاستعانة الدائمة بالقوى الأجنبية ، ويعد الطريق الواقعي هو السعي لإيجاد صيغة عربية للأمن الجماعي تشارك فيها مجموعة من الدول العربية • •

#### اسرائيل والنتائج العسكرية المباشرة عليها :-

- لعل من أهم النتائج العسكرية المباشرة على اسرائيل هو تحقيق حلمها في الحصول على صواريخ "باتريوت " المضادة للصواريخ ، وبذلك كسبت نظاما دفاعيا جديدا على أعلى مستوى من التكنولوجيا ، وتم نشرها في كل اسرائيل بأطقم تشغيلها • •
- كما استكملت اسرائيل مراحل تجربة الصاروخ المضاد للصواريخ الذي تقوم بتصنيعه على مرحلتين ، حيث أتمت مرحلته الأولى فقط ، وتكلف مرحلته الثانية " ٢٤٠ مليون دولار " قامت الولايات المتحدة بدفعها •
- الى جانب حصول اسرائيل على وعد بدعم مالي حوالى " ٢٠ مليار دولار " لمواجهة الموقف وتعويضها وتأمين حدودها
- اضافة الى ما مثله عدم الرد الاسرائيلي من تفويت الفرصة على ما كان يستهدفه العراق من حقيقة عدم المساس بالقدرات العسكرية الاسرائيلية أو تضررها العسكري في وقت تتآكل فيه الامكانيات والقدرات العسكرية العراقية بشكل كبير • •

#### إيران والنتائج العسكرية المباشرة عليها :-

ان التحول المفاجأ الذي طرأ على السياسة العراقية اذاء إيران والتنازلات العديدة التي قدمتها بغداد لطهران كانت مغار لحديث العالم : فقد ذكر تقرير من الفوريين ربورت صدر في لندن مع بداية الغزو العراقي للكويت أن الرئيس العراقي قدم لايران تنازلات عديدة أكثر مما تم اعلانه وخاصة اعتراف العراق باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ والانسحاب من الاراضي الايرانية وبدء تبادل الاسرى وذلك مقابل ضمان حياد ايران في صراع العراق مع العالم وأوضح التقرير أن هذه التنازلات - التي لم يعلن عنها - ما يسمى بالتعويضات الحربية ، ونقل التقرير من مصادر دبلوماسية ايرانية أن وزير الخارجية الايراني قد صرح بأن ما تحقق يعد أعظم الانتصارات الايرانية على مدى التاريخ حيث كانت ايران تطالب بـ ( ٣٠٠ مليار دولار ) تعويضات حربية لكنها حصلت على أكثر من ذلك فقد نص

التقرير أن ما تستطيع إيران استيراده هو (١٥٠) ألف برميل بترول يوميا يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الاسطول العراقي المائل من اللوريات ثم الشحن من شبه جزيرة " الفار " وتبلغ قيمة هذه الكمية (٤,٥) مليون دولار يوميا أى مايعادل ١,٥ مليار دولار سنويا واطافة إلى التصريعات العسكرية فقد تم تقديم تنازلات أخرى متعددة في مقابل وعد إيران بعدم مهاجمة العراق في حالة دخولها حرب مع الولايات المتحدة وحلفائها هذا بالإضافة إلى ما اكتسبه إيران من هروب ١١٠ طائرة قتالية أثناء الحرب .

## ٥- الدروس والخبرات المكتسبة مصريا وعربيا واقليميا :- في المجال العسكري والأمني

### مصر :-

لم يأت التدخل العسكري المصري نتيجة دوافع عدوانية أو نزعات خاصة وإنما جاء نتيجة جمعية فرضها عوامل اساسية :

اولها •• دعوة مؤتمر القمة العربية الطارئة الى اجتماع في القاهرة خلال ٢٤ ساعة واستجابة كل الدول العربية لها  
ثانيها •• ربط الشرعية العربية بالشرعية الدولية من خلال تمشى قرارات القمة العربية مع لقرارات مجلس الامن الدولي •

ثالثها •• ان القوة المسلحة التي تم ارسالها الى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات كانت طبقا لسلطات محدادات التزمت بها مصر :-

- ميثاق جامعة الدول العربية •
- قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة •
- دعوة حكومات تلك الدول لمصر لارسال قوات الدفاع عن اراضيها •
- النداءات المتكررة للرئيس محمد حسني مبارك والتي وصلت الى " ٢٧ نداء " والتي طالبت فيها القيادة العراقية الانسحاب من الكويت واعادة الشرعية لها درءا لمخاطر تدمير القوة العراقية في مواجهة ترسانة بحرية هائلة في التطور التكنولوجي لقوات اكبر من " ٣٠ دولة " •
- لقد اثبت التجربة ان القوات المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ومستوى تدريب متميز والستزام بالقضايا العربية القومية انها القوة الاقدر على ان تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة والحفاظة على قدرات وثورات الوطن العربي •
- ان اشراك القوات المصرية قد اكمل الدور العربي في المساهمة في حل الواعات العربية كما اثبت مصادقية مصر وتأكيده دورها في مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية اخرى •

ولقد كان هناك العديد من الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة الا اني اركز هنا على " ثمانية " رئيسية منها •  
اولها •• أهمية توافر الامكانيات والقدرات العسكرية المصرية التي تتيح لها " القدرة على العمل الخارجي " خارج حدود الدولة لدعم وتحقيق الامن القومي العربي •  
ثانيها •• توفير الفعاليات المناسبة في مجال العمل العسكري العربي المشترك للرداءة اخطار او قنديدات عن الامة العربية

- ثالثها • • اكتساب ثقة الامة العربية في توافر القدرات المصرية سواء للحفاظ على توازنات القوى او ردع أى محاولة  
أى محاولة للمساس بسيادة الدول العربية •
- رابعها • • تأييد الجانب العربى لتواجد قوات مصرية في ظل القناعة الحقيقية بعدم وجود مطامع مصرية او أهداف ملتوية  
للدعم العسكرى المصرى لها •
- خامسها • • انجمايات الاحتكاك والتسيق والتفاعل ودمج الخبرات بين القوات المصرية واية قوات اخرى شاركت في  
الائتلاف •
- سادسها • • وثوق الشعب المصرى بحلف قواته المسلحة ارتباطا بقناعة الرأى العام المصرى بمشروعية الموقف المصرى  
وسلامته ووقوفه الى جانب الحق •
- سابعها • • ما مكنته القوات المسلحة المصرية لارتباطها بالمنطقة ومعرفة خصائصها وخبراتها السابقة في ظروف مشابهة  
من انجمايات لها وزنها تجاه طرح فريد من الفعاليات لدورها وقدرتها على مواجهة التحديات •
- ثامنها • • ان القوات المصرية التى دفعت الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية لم تؤثر على مهام وكفاءة  
القوات المخصصة لتأمين حدود مصر ضد أى عدوان خارجى •

### العراق

- لقد ادت التقديرات الخاطئة لحجم وطبيعة التهديدات الى عدم التوافق بين الاهداف العراقية وامكانياتها المتاحة -  
فقد كان الاختلاف واضحا في موازين القوى العسكرية في غير صالح العراق مما شكل لبدا جوهريا على الادارة  
العراقية للصراع المسلح الى جانب عدم التقدير السليم لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كوفها اولى  
التطبيقات العملية لنظريات القتال الحديثة " العملية الجو/ برية " والى اعتققتها قوات الائتلاف الدولى والى  
افتقر الفكر العسكرى الاستراتيجى العراقى الى الاساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات التى يمكن ان يواجه بها  
ذلك الفكر المتطور
- ولقد كان لوجه القصور والنقص الرها على الهزيمة العسكرية ومنتج عنها من خسائر جسيمة في القوات  
المسلحة العراقية ابرزها :
- القوات البرية • • تدمير ٣٩٥٦ دبابة ، ٢١٦٦ عربة مدرعة ، ٣٠٩٢ قطعة مدفعية بنسبة تتراوح بين ٣٦. الى  
٦٦ ٪ منها الى جانب اسر واستلام حوالى ٦٢ الف فرد اضافة الى حوالى ١٥٠ الف بين قتل وجريح .
- القوات البحرية • • تدمير ٨٨ ٪ من نشات الصواريخ ، ٤٠ ٪ من باقى القطع •
- القوات الجوية • • تدمير ٥٠ ٪ من اجمالي طائرات القتال ، ٦٣ ٪ من دشم الطائرات •
- الدفاع الجوى • • تدمير حوالى ٥٠ ٪ من كتائب الدفاع الجوى •
- وقد كان لصدور الاوامر بالسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ - وعدم التخطيط والتدريب  
على الانسحاب التكتيكى الناجح ان حدث الحيار كامل في الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر عامة ومن عدد  
الاسرى والقتلى والجرحى والمفقودين خاصة •
- وعن مدى تطبيق مبادئ الحرب في العمليات العراقية يمكن القول ان الاستراتيجية الدفاعية والتفوق النوعى لقوات  
الائتلاف قد فرضت على القيادة العراقية التركيز على ثلاثة مبادئ هى الحشد • • والانتشار • • والحشد • •  
اضافة الى محاولة خلق التفوق المعنوى من مسرح العمليات •

- **الحشد** • • يمكن القول انه لعب دورا رئيسيا حيث هدفت القيادة العراقية منه الى احراز التفوق العددي على قوات الائتلاف وذلك لتضييق فجوة التفوق التكنولوجي لجهة الائتلاف • • وقد وصل الحجم داخل الكويت وفي منطقة غرب الباطن (٤٣) فرقة متنوعة تمثل حوالى ٨٠% من القوات المخصصة للعمل في مسرح العمليات • • افتقدت حرية المناورة عند بدء العمليات في مواجهة ما تملكه قوات الائتلاف من تفوق جوي قادر على قطع خطوط المواصلات مما فقد الحشد العراقي لامكانية المناورة الاستراتيجية بشكل كبير •
- **الانتشال** • • حيث عملت القيادة العراقية على توزيع القوات توزيعا استراتيجيا جيدا طوليا على امتداد الحدود الكويتية - السعودية وعرضيا داخل الكويت وحتى جنوب العراق •
- **الخداع** • • فقد عملت القيادة العراقية على تعظيم قدراتها العسكرية وقد ركزت جهودها اعلاميا وسياسيا وعسكريا على التضليل عن حجم امكانياتها الحقيقية وازوت العراق كقوة عسكرية كبرى قادرة على ادارة صياح طويل الامد مع توسيع دائرة الصراع بما تملكه من اسلحة استراتيجية تمكنه من الوصول الى قلب اسرائيل مع تعظيم امكانياتها وقدراتها بامتلاك الاسلحة فوق التقليدية والكماوية والبيولوجية القادرة على احداث عسائر بفوات الائتلاف • • مع تركيزها على اخفاء الاسلحة الاستراتيجية بهدف تقليل الاصابة والطوق • • وقد نجح العراق الى حد كبير في خطته لاختفاء الاسلحة والمعدات الامر الذي انعكس على طول فترة العمليات الجوية حتى يحقق القصف الجوي نسب التدمير المطلوبة •

#### • الدروس المستفادة من العمليات النفسية :-

لقد برز دور الاجراءات العسكرية التي تمت لصالح التأثير على العامل النفسي للقوات المعادية فالحملة الجوية التي استمرت لأكثر من ٤٧ يوما من قصف جوي مستمر اضافت الى الاسلحة المتقدمة جدا تكنولوجيا كان لها تأثير نفسي كبير حيث كان الهدف منها هو فرض حالة وإتجاه عقلي عن هذه القوات بفرض الاستسلام أولا ثم فرض الإرادة لانيا وكان من أبرز الدروس المستفادة التي يمكن استخلاصها منها هو ما أدت اليه من نجاح كنتيجة لاستسلام أعداد من القوات العراقية وصلت حتى ٦٢ ألف فرد عراقي قبل بدء العملية البرية والضماد أعداد كبيرة أخرى الى قوات الائتلاف الدولي كرد فعل ناتج عن الحالة العقلية وذلك الإتجاه النفسي الذي أصاب الجنود •

ويكفي الإشارة هنا الى ان حجم المنشورات التي كانت تلقى بصفة يومية وصلت الى اثنين مليون منشور في الدفعة الواحدة في اطار مخطط متعدد الوسائل وانتهى الى لقاء بطاقات الدعوة الشهيرة للانضمام الى اخوانهم حقا للدعاء العربية وما تلاه من جوازات المرور الامن التي تسمح لحاملها بعبور خطوط القوات المشتركة آمنا مطمئنا بفرض الاستسلام والتي وصل عددها الى أكثر من ٢٥ مليون منشور •

وقد احدثت الى جانب الادعاءات الموجهة النفسية كدرس هام في العمليات الجوية •

#### الدروس المستفادة والخبرات على المستوى الاستراتيجي :-

لقد عكس الاداء العسكري لطرق الصراع ونسب الخسائر التي تحققت والتي وصلت في الافراد مثلا الى (١ : ١٠٠٠) مما عكس الفارق الكبير بين القدرات بما يظهر مسرح العمليات وكأنه " ميدان للرمية " وان الحرب في اغلب الاحيان من حيث مساحتها الزمنية كانت عبارة عن تهديد ليراق لمدة غمالية وثلاثون يوما استخدم فيها كل ماعو

حديث من السلاح والتكنولوجيا وعلى ضوء ذلك فان هناك العديد من الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة يمكن القاء الضوء على البعض منها معتمداً في الآتي :-

- **توازنات القوى العسكرية** ، ، حيث برز أهمية توازنات القوى العسكرية بدول الخليج وان التعاون الكبير بين القدرات العسكرية للدول المجاورة مع " العراق والكويت " وضع الخيار العسكري العراقي على قائمة الاولويات لحسم النزاع بينهما ،
- **التكديبات المشتركة** ، ، برزت أهميتها لضمان اداء قوات متعددة الجنسيات مختلف التسليح وعقائد القتال فضلاً عن اختلاف اللغة وان التخطيط للتدريبات المشتركة امراً مطلوباً لاجلح أى عملية مستقبلية بين قوات تشترك معاً في عمل مشترك ضد عدو مشترك بينهما ،
- **التسهيلات المشتركة** ، ، لقد اعتمد نجاح اداء القوات الاميركية في الخليج على التسهيلات التي قدمت من مختلف الدول من داخل المنطقة او من خارجها خاصة التسهيلات التي قدمت للاستطلاع الاميركي او القاذفات الاستراتيجية مما يتطلب تنظيم إجراءات عربية معادلة بما في ذلك قبول مبدأ المركز المسبق والقواعد العسكرية المهادلة في اطار المصالح الامنية المشتركة ،
- **التسليح التكنولوجي المتطور** ، ، حيث اعتبرت حرب الخليج خطاً فاصلاً لظهور اجيال جديدة من الاسلحة وعلى رأسها الصواريخ المضادة للصواريخ والاسلحة الذكية الباحثة عن الهدف كما وجهت حرب الخليج نظر القوى الكبرى الى خطورة املاك وسائل الاتصال بعيدة المدى " الصواريخ والقاذفات المخطورة " والاسلحة فوق التقليدية مما ادى الى بدء اجراءات تجميع ذلك مما يفرض على دول المنطقة القبول الحاسم مما يفرض عليها تحت ذلك المفهوم ،
- **اهمية الاستطلاع الاستراتيجي** ، ، وذلك باستخدام الانصار الصناعية وطائرات الانذار المبكر مما يوفر معلومات دقيقة تماماً عن حجم اوضاع مناورات القوات ،
- **الاسلحة فوق التقليدية** ، ، برز دور اجهزة الاعلام في التوعية بالاسباب الوقاية من اسلحة الدمار الشامل والتعريف بها والاجراءات التي يجب اتباعها واسلوب الانذار بها والارشاد باعمال الوقاية منها ،
- **العنصر البشري** ، ، أكدت عمليات الخليج الاهمية الفائقة للعمليات الليلية سواء للقوات البرية او القوات الجوية خاصة في ظل السيادة الجوية للمهاجم واصبحت تشكل مطلباً لتطوير امكانيات الاسلحة القتالية الجوية والبرية لمواجهة العمل في جميع الاوقات نهاراً وليلة ،
- **الحرب الالكترونية** ، ، لقد ادى التطور الساحق لقوات الانزال في مجال الحرب الالكترونية الى فرض السيطرة الالكترونية الكاملة فوق مسرح العمليات مع اخراج كل النظم الاتصال والسيطرة العراقية من المعركة حيث تم عتاق وسائل الدفاع الجوي ثم القوات الجوية نتيجة لتلك السيطرة الالكترونية فقد يضاف اصطلاحاً عسكرياً جديداً في العمليات الحديثة يتمثل في السيطرة او السيادة الالكترونية ،
- **التخطيط الجديد للخداع الاستراتيجي والتعوي** ، ، فقد نجحت قوات الانزال في وضع خطة جيدة للخداع الاستراتيجي والتعوي فقد تم خداع القوات العراقية المدافعة عن اتجاه الجهود والضربات الرئيسية مما تؤكد معه ان الاتجاه الساحلي هو اتجاه الجهود الرئيسي الامر الذي ادى الى احمال تامين الجانب الغربي للمصرح

- أهمية تحقيق المفاجأة على المستوى السياسى والاستراتيجى . . فقد كان بدء العمليات العسكرية بعد ساعات فقط من المهلة التى حددها مجلس الامن الدولى رغم تصريحات الرئيس الأمريكى " جورج بوش " والقادة العسكريين ان العمل العسكرى ليس بالضرورة ان يبدأ بعد انتهاء المهلة مباشرة فضلا عن الدور الفرنسى بطرح مبادرة شبه مشجعة للجانب العراقى فى الساعات الاخيرة قبل انتهاء المهلة المحددة وعلى المستوى الاستراتيجى فقد شكلت الضربة الجوية الاولى من حيث توليها الذلى واعداد ونوعية الطائرات وعدد الاهداف مفاجأة تامة من حيث توقع نتائجها ونجاحها الكامل حيث قامت طائرات الشبح بالبقاء لتأجلها قبيل ان تنطلق طائرات الانذار فى العراق .
  - عدم جدوى الخطط الدفاعية . . فقد اكدت حرب الخليج ما سبق ان اكدته حرب اكتوبر ٧٣ من عدم جدوى الخطط والتحصينات الدفاعية الثابتة وان الدفاعات الحديثة تعتمد على منظومة كاملة من القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوى وباقى متطلبات النجاح فى المعارك الحديثة من وسائل اسطلاح وحرب الكترونية ،
  - قلة فعالية واداء القوات المدرعة . . فى ظل السيادة الجوية وتقدم الاسلحة والصواريخ المضادة للدبابات وبصفة خاصة الطائرات الملقو كوبر المتقدمة تكنولوجيا خاصة خلال العمليات الليلية مما قلل وبشكل كبير من فاعلية واداء القوات المدرعة وشلت حركتها وقدرتها على المناورة ،
  - الاعداد والثمنون . . لقد ابرزت حرب الخليج الاهمية العالية لوسائل النقل البحرى والتى اعتبرت الوسيلة الامثل لنقل القوات باحجام كبيرة وثقيلة ولمسافات بعيدة وباتساق متكاملة طالما تيسرت لخرة زمنية كافية ،
  - التلمين الهندسى . . ظهرت اهمية دراسة مسارح العمليات للدول المتعانة كما اظهرت حرب الخليج مدى التطورات فى تنظيم واساليب اللعب على الموانع وما اتيته هذه النظم من كفاءة عالية فى فتح التفجيرات وما يستتبع ذلك من نظريات البناء الموانع وتكتيكاتها ونظريات عملها ،
  - القوات البحرية . . ثبتت فاعليات طائرات الملقو كوبر فى المعارك البحرية الحديثة وتعدد استخداماتها فى القيادة والسيطرة وتنفيذ اعمال الاستطلاع البحرى ومكافحة الغواصات والاعاقة كما ثبت فعالية سلاح الانغم الى جانب ثبوت فعالية القوات البحرية فى تنفيذ الحصار البحرى .
- وعلى ذلك يمكن القول ان حرب الخليج الثانية ستظل ولفترة طويلة قادمة مصدرا للعديد من الخبرات ومجالا خصباً للمختصين للدراسة والبحث والتحليل سواء كان ذلك على مستوى ادارة العمليات العسكرية ضمن مفهوم الحرب الحديثة او ادارة الصراع الشامل بكل وسائله فلقد ابرزت تلك الحرب الكثير من العلاج والدروس المستفادة على المستويين الاستراتيجى والتعبوى والقى سوف تؤثر الى حد كبير على الاستراتيجيات العسكرية وتنظيم التسليح والتدريب اضافة الى اسلوب تخطيط وادارة العمليات مستقبلا .
- ٦ - قضية اختلال التوازن الاستراتيجى للقوى بالشرق الأوسط نتيجة عمليات الخليج :**
- لقد أشعلت عمليات الخليج ، سببا للتسلح فى الشرق الأوسط ، طالما أن العراق والسعودية وإسرائيل يعتبرون خصوماً محتملين لإسرائيل ، فإن كلا السباقيين فى مجالات التسليح أصبحا مرتبطين الى حد كبير ببعضهما البعض كبا أصبحا يساهمان بدرجة أكبر فى عدم الاستقرار بالمنطقة ويؤثر بشكل فعال فى أحداث خلل فى التوازن الاستراتيجى بالقوى بالشرق الأوسط .

واتطلاقاً من حرص بعض القوى على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة السلاح النووي مع الاتجاه بتسني برنامج انتاج الصواريخ ذات المديات البعيدة وكذا نظم الصواريخ المضادة للصواريخ والحرص على التفوق النوعي في الأسلحة التقليدية ونظم الانذار المبكر مع عرقلة أى ترتيبات أمنية بالمنطقة وكذا جهود ضبط التسليح في اطار مفاهيم للتفوق النوعي سيؤدى بالضرورة إلى زيادة فجوة الخلل في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة وقد يثير حالة من القلق والتوتر لباقي الدول التي سوف تسمى جاهدة إلى سد هذه الفجوة بما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويزيد من فرص نشوء الصراع .

● كما أن التآمر القوي العراقي أثر في اختلال التوازن الاستراتيجي بالشرق الأوسط لصالح اسرائيل ، وبالتالي سوف يمتد هذا التأثير لفترة في اطار المحددات المختلفة التالية :-

● أن القيود الاقتصادية الشديدة التي ستظل تواجه حكومة العراق لن تمكن تلك الحكومات من تدبير ميزانية تمكن العراق من الاحتفاظ حتى بكفاءة قواته الحالية ، فاستعادة اقتصاده سيكون الأولوية الأساسية حتى ما بعد عام (٢٠٠٠) بسنوات .

● أن العراق لن يتمكن من الحصول على أية معونات خليجية في المدى المنظور ، وقد تبدو تلك بديهة ، لكنها بديهة هامة ، إذ أن الدعم الخليجي للعراق بلغ خلال سنوات حربه مع إيران حوالي (٥٢) مليار دولار ، ساهمت بالتأكيد في بناء قوته ، بل لقد فرض عليه أن يدفع تعويضات الحرب ، ومن المؤكد أن شبكة تحالفاته العسكرية الدولية قد تنكست أيضا .

● أن الضغوط الاقتصادية ، والسياسة الدولية أدت الى توقف الانتاج الحربي العراقي الا فيما يتعلق بالذخائر ، كما أن نشاطات العراق التسليحية الخارجية أصبحت تحت المراقبة الدولية ، وأصبح من الصعب على العراق إعادة التسلح مع شركات السلاح الدولية بعدما تعرضت له ، وقد يستطيع فقط التعامل مع بعض تجار السلاح ، الا أن تلك الصفقات يمكن أن تستكمل عادة بعض جوانب النقص في القوة ، ولكنها غير كافية لإعادة بناء قدرة عسكرية فقدت (٦٠%) من عناصر قوتها .

● أن آثار الهزيمة العسكرية ، تركزت بصماتها على الشعب العراقي الذي سيقاوم أية نزعة عسكرية ، اذا ما تطورت الأوضاع السياسية في الداخل نحو الديمقراطية ، كما تركت آثارها النفسية القاسية على الجيش العراقي الذي تعرضت لهزيمة نفسية هائلة بفعل الصورة التي بدا عليها خلال الحرب ، فمن المنصور أن الميول العسكرية سوف تضعف في العراق لسنوات طويلة ، وضمن تلك النقطة ، فإن عنصر القيادة في العراق لن يصبح عنصرا أساسيا في تحديد المستقبل العسكري للعراق ، فإما كانت السمات النفسية للقيادة ، وروحيتها في إعادة بناء قوتها فإن العوامل المضاعفة السابقة سوف تحجم أية ميول أو نزعات عسكرية مستقبلا .

● اما بالنسبة لدول الشرق الأوسط دائما فقد اتخذت النتيجة الناجمة عن هذه التطورات الجديدة اتجاهاين رئيسيين هما العمل على بناء قدرات عسكرية كبيرة من جانب الأطراف الرئيسية في الصراع العربي - الاسرائيلي وذلك في اطار الاستفادة من دروس حرب الخليج من ناحية والاستفادة من انتهاء الحرب الباردة من ناحية اخرى وفي الاتجاه المقابل بدأت محاولة جادة لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ولم يكن ممكنا لهذه التسوية ان تنسم من دون الاعتراف بالحسبان وجود سباق تسلح في المنطقة الامر الذي دعا الى الاهتمام بقضية ضبط التسليح كواحدة من القضايا



الخمس الهامة في المفاوضات متعددة الاطراف في عملية السلام العربية - الاسرائيلية وهي : ضبط الصلح ، المياه ، اللاجئين ، التنمية الاقتصادية ، البيئة .

● وقد خصلنا أن الصراع العربي - الاسرائيلي لايعتبر الساحة الوحيدة لسباق الصلح في الشرق الاوسط فقد ساهمت الحرب العراقية - الايرانية وحرب الخليج الثانية بدرجة هائلة في هذا السباق وقد ادت حرب الخليج الثانية بدورها في دعم السباق على الاسلحة ذات المستوى التكنولوجي العالي في دول الخليج لتحقيق التوازن ليس فقط مع ايران ولكن ايضا مع العراق في المستقبل .

● وعن موقف تسليح دول المنطقة فإن اسرائيل تأتي في المرتبة الأولى ، في القدرات التكنولوجية ، باعتبارها الدولة الأكثر قدرة على تصميم وتصنيع واختيار وتسويق التكنولوجيا والمعدات العسكرية وتحاول كل من مصر والعراق وايران امتلاك القدرة على تعديل مألديها من تكنولوجيا عسكرية لتلبية احتياجاتها المحلية وصيانة تلك المعدات ورمس لادخال تعديلات عليه اما الدول العربية الاخرى فهي تعتمد بصورة كاملة تقريباً على الشركات الاجنبية والمؤسسات الاستشارية .

ولما يتعلق بالانتاج الحربي فإن مصر تبدو المنتج الرئيسي في العالم العربي وإن كانت قدرات التصنيع الحربي المصري بدرجة أقل من اسرائيل حيث تمتلك اسرائيل قدرة تكنولوجية أكثر تفوقاً في المجالات التقليدية والتروية والقضائية .

### **وبصفة اجمالية فإن التفوق التكنولوجي يعطى لاسرائيل ثلاث مزايا استراتيجيية :**

- امتلاك قدرة أكبر على التعامل مع شركات السلاح العالمية والدول الخليفة وبالذات الولايات المتحدة وذلك في اطار الشراكة حتى وإن كانت اسرائيل شريك صغير في هذه المعادلة .
- امتلاك خيارات عسكرية أكثر للتعامل مع الاوضاع المختلفة من خلال التقنية المتقدمة .
- امتلاك قدرة أكبر على التصحس لاحتمالات المستقبل من خلال التقنية المتقدمة علاوة على القسم دوماً على الخصوم .

**وبشأن اختلال التوازن الاستراتيجي** الناتج عن امتلاك اسرائيل للأسلحة غير التقليدية فقد أوضحنا عدة خيارات وبدائل لمواجهة الخلل الذي ينشأ عن التوازن في المنطقة ويؤثر مباشرة على الأمن القومي لدولها وإن ما نرجحه من وجهة نظر الباحث يعتبر الخيار المعنى باخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، هو أكثر ترجيحاً ، إلا أنه يتطلب فترة زمنية طويلة لتنفيذه استناداً الى ثوابت الموقف الاسرائيلي الذي يضع شروطاً قاسية يحتاج التوصل اليها الى أكثر من عقد من الزمان ، الأمر الذي يعنى استمرارية تهديد الأمن القومي المصري والعربي مع تنامي أسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية ولما اطار تلك الحقيقة فإن الأمر يستلزم من مصر والعرب السير على طريقي الخيار الثالث والذي يعنى امتلاك أسلحة ردع تقليدية وفوق التقليدية في خط متواز مع مراحل تنفيذ الخيار الخامس تحقيقاً لجدي ردع والتوازن بين الجانبين العربي والاسرائيلي الى جانب أن توفر الردع الاستراتيجي العربي يعتبر الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن القومي المصري والعربي في مواجهة التهديد النووي لاسرائيل .

## ٧ - وفي تناولنا للتعاون التركي / الإسرائيلي، في إطار الترتيبات الأمنية بالشرق الأوسط :

- فقد أوضحنا انه جاء نتيجة المطبوعات العالية والاقليمية في أعقاب عمليات الخليج وأنه بعد احد المهور القائمة لسياسة التحالف الاستراتيجي لدعم الوجود الاسرائيلي واضعاف القدرة الذاتية العربية بما يمتشى مع الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط التي تتضمن عدة دوائر متداخلة تشمل المشروع الشرق اوسطي والتحالف التركي - الاسرائيلي والقنارب الاردني - الاسرائيلي ومحاولة عزل ليبيا والسودان وسياسة الاحتواء المزوج تجاه كل من العراق وايران مع تكامل الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية والعسكرية لما يعنى في النهاية بناء ترتيبات امنية شرق اوسطية تعتمد على اسرائيل كدولة محورية لخدمة المصالح الامريكية .
- وعلى ذلك فان التعاون التركي - الاسرائيلي يؤثر على الامن القومي المصري و العربي حيث يؤدي الى الاعمال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار في المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدي الى سباق التسلح خاصة في مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه يمثل ضغطا على الدول العربية وهي مقبلة للتفاوض على أخطر القضايا واكثرها حساسية مما يعوق مسيرة السلام ويؤدي الى خلق الظروف المناسبة لزيادة تيارات التطرف لدى الجانبين كما يؤدي الى تعاضد الدور الاقليمي التركي - الاسرائيلي على حساب قميش الادوار الاقليمية لاطراف اخرى وخاصة مصر، اضافة الى ان التعاون التركي الاسرائيلي في المجال الاقتصادي يسهل لاسرائيل اختراق الاسواق العربية التي كانت تامل في فتحها مما يعنى المزيد من النمو والازدهار للاقتصاد الاسرائيلي ، هذا الى جانب ان التعاون في المجال العسكري يؤدي الى تقوية اسرائيل عسكريا ومنحها عمقا اقليميا واستراتيجيا جديدا باستغلال الاجواء والمياه والاراضي التركية مما يوفر لها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية .
- وبمعالجة الانكساعات والآثار الاستراتيجية المباشرة البارزة على كل من سوريا / ايران / مصر تلاحظ أن مضمون تقديم التسهيلات العسكرية المتبادلة بين البلدين يعطى دلالة غامضة عن ماهية وأبعاد هذه التسهيلات ، وان كان من الواضح ضمنا تبادل المعلومات والخبرات بين أجهزة الاستطلاع والمخابرات الواردة من مختلف المصادر حول الموضوعات الاستراتيجية التي قم البلدين ، فضلا عن تقديم المساعدات العسكرية من كل جانب لقوات الجانب الآخر ، الأمر الذي يعكس العديد من الآثار الاستراتيجية على سوريا وايران ومصر .

## ثانيا : في المجال السياسي . . ونركز فيه على المجالات الآتية

- ◆ الظروف السائدة في منطقة الشرق الأوسط عند بداية الأزمة .
- ◆ الانكساعات السياسية على منطقة الشرق الأوسط .
- تطور عملية السلام العربي / الاسرائيلي .
- التعاون الاقتصادي الاقليمي .

## ◆ تداعيات عمليات الخليج على الصامك والتضامن العربي .

## ١ - الظروف المساندة في منطقة الشرق الأوسط عند بداية الأزمة :

- بالرغم أن المنطقة تحظى باهتمام عالمي ، ارتباطا بأهميتها الاستراتيجية وقيمتها الاقتصادية التي تزايدت للحاجة الدولية لصادرات البترول من دول الخليج ، بالإضافة إلى كون الشرق الأوسط قلب الحركة الدولية ، حيث موقعه الجغرافي ، وتحكمه في حركة التجارة العالمية ، وسيطرته على المنافذ والممرات ، وما تشكله المنطقة مسن أهمية لتحركات

القوات بين مختلف المسارح الاقليمية ، وما تمخذه من مجال للتنافس بين الدول الصناعية الكبرى وسوق رئيسي لتسويق منتجات تلك الدول ومجال كبير للاستثمارات الخارجية وأكبر الأسواق استهلاكاً وبراءاً للسلاح ، إلا أن المنطقة توجع بالصراعات والقضايا والتناقضات التي ألوزتها عوامل كثيرة تعدد أبعادها لتشمل الصراع التاريخي والبعيد العرقي والقبلي والرعوات الحدودية واختلاف التوجهات والأيدولوجيات والصراع على السلطة والرعاية وفرض الهيمنة ، إلى جانب حركة وأهداف القوى الدولية التي تسعى إلى حبة مصالحها في تلك المنطقة ، وقد خلصنا أن تلك العوامل لعبت دوراً رئيسياً في صياغة وتشكيل البيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والسق تصدد ظواهرها .

- وقد جاءت عمليات الخليج متواكبة مع مطلع التسعينيات الذي يعد منعطفاً تاريخياً في مسار وتطور العلاقات الدولية ، حيث تلاحقت الاحداث العالمية بإرهاصات متتالية سريعة الخطى تلاشي معها مفاهيم الحرب الباردة ، ليعلن عن مولد نظام دولي جديد تلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرائد والجهوري في إطار من التسريعية الدولية .

### وباستعراض الشرق الأوسط في منظور النظام العالمي الجديد فقد خلصنا إلى الآتي :

- رغم الاختلاف في تقدير العلاقات الدولية حول توجهات النظام الدولي إلا أن هذا الاختلاف يزول ويتلاشى عند الحديث حول دور الولايات المتحدة في النظام الراهن فهناك اتفاق على أن المرحلة التي يمر بها النظام الدولي بصرف النظر عن استقرارها من عدمه تلعب فيها الولايات المتحدة دور رئيسي أو على الأقل دور فاعل ومؤثر .
- وبالرغم أن صورة الصراع حول تشكيل ملامح مستقبل هذا النظام واستقراره لازالت غامضة وإن كان من المهم أن ادوار جديدة مؤثرة لبعض القوى سوف يكون لها وضعها في صياغة مستقبل هذا النظام يمكن أن تتضح معالمها مع مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال وجهات نظر كل من الرئيس نيكسون والرئيس بوش بشأن الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط .
- حيث اتفق كلا من الرئيسين على مجموعة من المبادئ تجاه منطقة الشرق الأوسط، توضح فكر وعلاقة النظام العالمي الجديد والأمن الإقليمي وتشمل :-
- يرى الرئيس نيكسون أن الشرق الأوسط على سلم الأولويات للولايات المتحدة ، لأنه يعتبر التهديد الرئيسي للسلم والأمن الدوليين لما فيه من العديد من المشاكل الإقليمية كما يرى ضرورة الاهتمام باستقرار السلام العادل بالشرق الأوسط لأن ذلك يحقق مصالح الأمن الإقليمي والعالمي ويمنح لأمريكا أن تلعب دوراً اقتصادياً وأميناً أفضل بالمنطقة ،
- يرى الرئيس بوش أن الشرق الأوسط يواجه أربعة تحديات رئيسية تشمل الغريبات الأمنية - السيطرة على التسليح - إيجاد نهاية للصراع العربي / الإسرائيلي - التحرر والتقدم الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للشعوب المنطقة، ويتفق الرئيس نيكسون مع نفس الرأي ، ويرى أهمية دعم التنمية الاقتصادية لدول المنطقة مع تأمين مصادر الطاقة لتأمين تدفق البترول بصورة آمنة وبأسعار معقولة من المنطقة .
- كما اتفق على أهمية معاولة دول المنطقة لإقامة الترتيبات الأمنية لكل دول المنطقة سواء بتعاون استراتيجي أو تكتيكي أمريكي ، وأضاف الرئيس نيكسون أن هذه الترتيبات تبدأ لضمان الحد الأدنى لأمن كل دولة في الإقليم من خلال عدة أنظمة بدءاً بدعم القوات المسلحة الوطنية - وأجراءات بناء الثقة ثم التعاون الأمريكي ، وفي نفس الوقت حذر الرئيس بوش من وهم إقامة نظام أمن جماعي ، مؤكداً الأفضلية للترتيبات الثنائية المحددة ، وكذا وهم الحد من

الصلح ، ووهم إعادة توزيع القوة ، كما ركز على أهمية حل الروع العربي / الاسرائيلي استقراا للمنطقة كما اتفقا سويا على ازالة أسباب وبؤر التوترات في المنطقة بما يحقق الأمن الاقليمي وينعكس على الأمن العالى • وان هذا الوضع يفرض على مخلفي السياسة الأمنية العربية والمصرية وضع استراتيجية قائمة على الاقتراب المتوازن من القوى الدولية الفاعلة بحكم المستجدات التي يشهدها العصر الراهن حفاظا على المصالح القومية العربية والمصرية .

• ان العامل الاقتصادى اليوم بات يحكم العالم بل ان المرحلة الراهنة يشهد النظام العالمى فيها إعادة تشكيل لملاحمه السياسية والاجتماعية والعسكرية وفقا لهذا المعيار وقد شهدت الفترة الاخيرة مجموعة متلاحقة من التطورات تدخل في نطاق الاعداد لمواجهة التحديات الكبرى التي تطرحها عملية الانتقال الى القرن القادم •

• وتؤثر السمات الجديدة في تغير اسس القوة حيث ان العالم بدأ يتجه الى حشد طاقاته وامكانياته في اطار صيغ تكتيلية استعدادا للمرحلة القادمة ، بعضها ذو أهداف اقتصادية ، ومن أمثلتها السوق الاوروبية المشتركة والتي بدأت منذ اوائل عام ١٩٩٤ في الدخول الى مرحلة التطبيق الموحد للنظم الاقتصادية وكيف ان هذه المجموعة حرصت على تطوير هذا التكتل والتوسع به شرقا ليشمل الدول المستقلة عن التبعية السوفيتية (دول شرق اوريسا) ، وعلى جانب اخر فقد نجحت الولايات المتحدة في انشاء تكتل " الناتفا " وتطوير هذا التوجه بالدخول في محفل الاوبك مع الدول المطلة على الباسفيك ومجموعة الآسيان وكذا التوجه نحو امريكا اللاتينية والدخول في تعاون مع مجموعات اقتصادية ( الانديز - الميركوسول ) ، واليوم باتت هذه التكتلات حقيقة وبدأت تبرز ملامح المواجهة الجديدة والمناطق المنافسة والصراع غير المسوق لتحقيق الاهداف عبر هذا المنظور الجديد ، فاوربا بدأت في تطوير عملية الاندماج وزادت من ارتفاع الحواجز الاقتصادية بينها وبين دول العالم الخارجي واصبح الاقتراب منها للحصول على مزايا تفصيلية محاط بغموض وتحكمه قوانين ومبادئ هذا الاتحاد .

• وهكذا نخلص الى أن الشرق الأوسط يقع في بؤرة اهتمام العالم يتأثر من أحداثه ويؤثر فيه ، ولا يمكن أن ينفصل أمنه الاقليمي عن الأمن العالمى •

## ٢-الانعكاسات السياسية على منطقة الشرق الأوسط :-

ولاشك أن عمليات الخليج كان لها انعكاسها على الشرق الأوسط وما يواجهه من متغيرات وتحولات وتحديات نوجزها في من خلال تناول الآتى :

- تطور عملية السلام العربي / الاسرائيلي ، بعمديتها الثنائي ومتعدد الأطراف •
- التعاون الاقتصادى الاقليمي •
- التحاسك والتضامن العربي •

### قضية السلام العربى / الاسرائيلي :

• أن ما تم احرازه من نجاحات على صعيد عملية السلام العربى / الاسرائيلي بدءا باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية وانتقالات مؤتمر السلام بمجريد عام ١٩٩١ ووصولاً لاتفاقيات أوسلو والحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ومعاهدة السلام الاردنية-الاسرائيلية اضافة لتوفير الإرادة السياسية السورية والبنانية لتحقيق السلام ... يدللنا للتقدير بتقلص فرص نشوب صراعات مسلحة عربية/ اسرائيلية على غط ما حدث بالماضى خلال المدى القريب والمتوسط .

ورغم ما سبق فإن مؤشرات تطور عملية السلام العربي الاسرائيلي في بعدها الثاني ومتعدد الاطراف تمكس في مجملها أن هدف السلام لازال بعيدا وأن أدوات وآليات الصراع الاسرائيلي العربي الجديده باتت تشكل تحديات مستقبلية للأمن القومي المصري والأمن العربي بمفهومه الشامل ، بما يؤدي حالة عرقلة تنفيذه الى احتمالات سلبية تنعكس عليه .

- وعن مستقبل السلام بالمنطقة فقد أوضحنا أن عملية السلام نجحء مواكبة للتغيرات حاد في النظام الاقليمي العربي وفي مرحلة تعد من اضعف مراحل النضال في تاريخه المعاصر وذلك بفعل الانقسام الذي اعقب عملية التسزو العراقي للكويت وما ترتب عليها من تداعيات كانت اخطرها على الاطلاق هو تلاشي أى منظور لاهياء ما يسمى بالجهية الشرقية في مواجهة اسرائيل ومن ثم فقد المفاوضات العربي بصورة مطلقة أكثر أدوات الضغط تأثيرا على عملية السلام
- ولا شك أنه على مدى السنوات الماضية ومنذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط شهدت عملية التسوية بين العرب واسرائيل مجموعة متلاحقة من التطورات والمستجدات الاستراتيجية فرضت واقعاً جديداً على المنطقة وطرحت صيغ بديلة تختلف الى حد كبير عن تلك الصيغ التقليدية التي سيطرت على نمط العلاقات وشكل المواجهة بين اطراف الصراع على مدى فترة النصف قرن الماضية

- وقد شهدت المنطقة طى صفحات من العداء وهدم لمعتقدات سياسية وأهبار للمفاهيم ونظريات أمنية بمحكم الاقرار بصيغة الاعتراف المتبادل وتوسيع دائرة التعايش السلمي فال جانب السلام على الجبهة المصرية تم التوصل الى الاتفاق على تطبيق الحكم الذاتي في غزة واربعا ومعاهدة سلام على المسار الاردني ذات ابعاد اقليمية ودولية غير مسبوقة ،
- وبعد المسار الاسرائيلي السوري أقل مسارات التفاوض احرارا للتقدم نتيجة استمرار اعتلال مفاهيم الطرفين ازاء المبادئ الأساسية لتحقيق السلام بينهما ( الانسحاب الاسرائيلي من الجولان - مفهوم السلام ومراحل تطبيع العلاقات - طبيعة الترتيبات الأمنية المتبادلة ) ،
- وبالنسبة للمسار اللبناني فهناك قناعة اقليمية ودولية بكونه مسارا تابع سياسيا بقاس حجم وهامش التقدم على محوره بمدى حجم التقدم والانفراج على المسار السوري وهناك اعتراف إسرائيلي بحق لبنان في أراضيها مما يوحى بسهولة الانجاز فور تحقيق التقدم على المسار الآخر .
- وقد شكل قرار قمة الدار البيضاء منعطف تاريخي على صعيد الاسقاط الشرعي للحواجز في مواجهة الاقتراب والتطبيع بين اسرائيل وقد زاد من وتيرة هذا التوجه الاعلان الجماعي لدول الخليج عن انهاء جانب من المقاطعة وبدء بعض الدول الاخرى في بناء صيغ سياسية تدخل في نطاق التطبيع المباشر ،

### وعن التأثيرات السلبية لتعثر عملية السلام فقد خلصنا الى :

- ان جود عملية السلام سوف يؤدي للعودة بالمنطقة الى حالة اللاسلم واللاحرب ونقلها لأجواء الحرب السني قد تشب من جديد نتيجة لتقديرات خاطئة ،
- احياء سياسة المحاور والتحالقات العسكرية مع اطلاق سباق التسلح وتعطل جهود التعاون الاقليمي ،
- اضعاف سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني وقدرتها في مجال السيطرة على الأوضاع بالمناطق الخاضعة لسيطرتها وزيادة مساحة العمل للعناصر الفلسطينية المسلحة ،
- وعلى ذلك فان السلام العادل لكل دول المنطقة هو الهدف الذي يجب ان تسعى اليه كل الامة العربية بما يحقق أمنها واستقرارها بشرط ان لا يكون ذلك من جانب واحد وإنما يجب ان يعكس ارادة كافة الاطراف الفاعلة في المنطقة .

لذلك فانه يجب الربط بين السلام وبين التوازن الاستراتيجي العسكري بالمنطقة وضبط التسليح وخاصة في المجال النووي حيث يستحيل السلام في ظل وجود هيمنة نووية استراتيجية اسرائيلية على المنطقة ومن هنا ياتي اهمية وضع مبادرة السيد الرئيس مبارك موضع التنفيذ ، مع اهمية توجيه المسيرة السلمية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لجميع قضايا الصراع العربي الاسرائيلي ولى مقدمتها قضاياء ( القدس ) / الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والاراضى العربية المحتلة .

### التعاون الاقتصادي الاقليمي :-

- وقد تناولنا بالتراسة ، النسق الشرق اوسطي ، حيث أوضحنا أن العالم يدفعه الى زيادة التكتلات الاقتصادية وإقامة العلاقات مع نظائرها ودخول اتفاقيات التجارة الحرة (الجات) حيز التنفيذ في الوقت الذي يعاني فيه النظام المصري من عوامل الضعف وعدم التسقيع والكمال ، الامر الذي يدفع بها بعيدا عن الارتباط بالتجمعات الدولية في ظل غياب الدوافع وعوامل التانس .
- وعلى جانب اخر فلم تحقق التجمعات الاقليمية العربية التي جرى تنظيمها ( الاتحاد المغاربي - مجلس التعاون لندول الخليج العربي ) تقدماً ملموساً على صعيد التعاون الاقتصادي .
- وقد برز العديد من الظروف خلال المرحلة الراهنة بعد ابرز الاتجاه هيكلية النظام العربي في اطار المشروع الشرق الاوسطى الذي يضم قوى اقليمية جديدة ( تركيا - اسرايل - ايران ) ذات طموحات في القيام ببادوار اقليمية تتحكم في مسارات التطور الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي بالمنطقة .
- وقد خلصنا الى أن النظام الشرق اوسطى في وضع لايتعارض مع النظام العربي ، حيث أوضحنا عدم وجود تعارض بين " العروبة "و" الشرق اوسطية " من عدة منظورات: -  
أولها : أن " الشرق اوسطية " ترتيب اقليمي ، فيما العروبة فكرة واتماء وشعور ووجدان ، والمشكلات التي تواجه العروبة أسبق من التسوية مع اسرايل وما يترتب عليها من ترتيبات "شرق اوسطية " فهي مشكلات ناجمة عن تناقضات العرب أنفسهم بالأساس ، ولذلك فان طرح العروبة في مواجهة " الشرق اوسطية " هو طرح زائف وخادع ، فالعروبة هي إحدى مستويات الهوية بالنسبة للالسان العربي ، وجودها لقائي قبل أن يكون سياسى أو تنظيمي وبالتالي فهي ليست في مواجهة أو تنافس مع " الشرق اوسطية " ولا ينبغي وضعها في هذا الاطار وثانيها : أن " الشرق اوسطية " ليست ترتيبا اقليميا شاملا يحمل محل النظام العربي ، وانما مجموعة ترتيبات تنظيمية يتعلق كل منها باحدى القضايا التي توجد حاجة للتعاون فيها ، ولذلك سيختلف المشاركون في كل ترتيب منها وفقا لمدى ارتباطهم بموضوعه .
- وثالثها : عدم انشاء مشروعات أو مؤسسات " شرق اوسطية " على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بحيث تكون نظرة العرب الى الدائرة " الشرق اوسطية " مثل نظرتهم الى الدائرة الاسلامية أو الأفريقية أو الدائرة البحر المتوسط .

### تداعيات عمليات الخليج على التماسك والتضامن العربي :-

- فقد أوضحنا أن الغزو العراقي للكويت وما نجم عنه من أزمة على المسعيرين الاقليمي والدولى فجر آتسار بالغة
- الخطورة على التضامن العربي وواقع ومستقبل العديد من القضايا العربية الأساسية والتي تمثل بحق بداية لعملية مراجعة شاملة تتضمن بروز صياغات وحلول جديدة تماما لتلك القضايا في المستقبل المنظور ، وقد ظهر أن معادلة جديدة للتفاعلات العربية بصدد التكوين بعد التصدع الهائل الذي أحدثه الغزو في صيغة التضامن العربي السابقة

سواء على المستوى الكلي ( الجامعة العربية ) أو على المستويات الإقليمية ( مجالس التعاون ) أو حتى على المستويات الثنائية ، وكشف الغزو العراقي عن نقاط ضعف أساسية في ذلك النظام وتغلغل في الوقت نفسه تحديات بالغة قد تواجه أى صياغات جديدة تنتظر قيامها في المستقبل للتضامن العربي ، ولحل مشاكل المنطقة العربية دون قصرها فقط على منطقة الخليج .

● وفي هذا الإطار يمكن رصد عدة اتجاهات رئيسية يتجتم مواجهتها إذا ما أريد للنظام العربي أن يعيد بناء نفسه على أسس أكثر رسوخاً وأبعد عمقا والتي تتمثل في القسم العالم العربي إلى ٣ محاور :

**المحور الأول :** وكان يساند العدوان العراقي ويباركه وعلى رأس تلك المجموعة الضعيفة تقف منظمة التحرير الفلسطينية .

**المحور الثاني :** كان مضادا للتواجد الأجنبي وبصفة خاصة الدور الأمريكي لمقارنة موقفها من الغزو العراقي بمواقف مماثلة مع إسرائيل في المنطقة ( ليبيا - الجزائر - سوريا ) .

**المحور الثالث :** كان مضادا بصفة عامة لدول الخليج الغنية بالترول من حيث عدم معاونتها في مجالات التنمية والاستثمار الأجنبي بأرصدها بعيدا عن الوطن العربي (السودان -الأردن -اليمن - - موريتانيا) وبالتالي فإن الأزمة أحدثت شرخا كبيرا في التضامن العربي واصبحت بمثابة الإصعاص الذي أهدر آمال وطموحات الأمة في تضامن عربي يحقق مستقبلا أفضل ويهدم أفكار ومعتقدات الذين بنوا الآمال أن يكون للتضامن العربي دور في جمع شتات الأمة وتوحيد طاقاتها ولكل محور من المحاور الثلاثة مبرراته التي بنى عليها موقفه السياسي وإذا كان المحور الأول الذي كان يساند الغزو ( دون أن يعلن صراحة ) ليس لديه مبرر واحد لاتخاذ هذا الموقف بجوار الإجماع العالمي والعربي والإسلامي الساقط لادانة الغزو .

**أما المحور الثاني :** والذي لا يؤيد التواجد الأجنبي وبصفة خاصة الدور الأمريكي فله مبرراته وأساليده ، والسق تعتمد في جوهرها على وقوف الولايات المتحدة المطلق الى جانب إسرائيل على حساب الحق العربي سواء في المجال السياسي بمعارضة أى قرار يصدر من مجلس الأمن ضد التعتد والممارسات اللاإنسانية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة أو عند غزو لبنان أو التوسع الإسرائيلي على حساب أراضي الدول العربية وأيضا التعاون العسكري الاستراتيجي المطلق مع إسرائيل لضمان تفوقها على كل العرب ، إضافة الى امتلاكها أخيرا للسلاح النووي ، خاصة بعد أن وقع الجانبان في ٢٢ / ٤ / ٨٨ اتفاقا استراتيجيا ، بخصوص التعاون المشترك في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية بالشكل الذي أتاح الفرصة لإسرائيل لتقنين مختلف مجالات التعاون الاستراتيجي السابقة ، مع سريان هذه الاتفاقية لفترة مبدئية ٥ سنوات بحيث تتجدد تلقائيا لفترات أخرى كل منها ٥ سنوات أخرى .

**أما المحور الثالث :** وهو مضاد بصفة عامة للدول الخليجية تبني مبرراته من منطلق عدم المساهمة الجسادة من دول الخليج في حل مشاكل التنمية العربية أو المناصب الاقتصادية أو حل أزمة الديون حيث أصبحت أزمة الديون العالمية هي الوسيلة الرئيسية للهيمنة والتسلط في عالمنا المعاصر .

هذا بالإضافة الى ظهور بعض الظواهر السلبية من جراء الأزمة تشير اليها في الآتي :-

● **الفجوات النفسية :** التي حدثت بين الحكومات ، بل وبين الشعوب العربية دائما .

- بروز روح ثلرية لدى الصفوة الحاكمة : في الخليج- في مواجهة الجروح الناشئة عن الأزمة والحرب - إزاء الدول العربية التي اتخذت مواقف معارضة من الوجود الأجنبي والغربي المكثف في منطقة الخليج ، وعدم استيعاب كافة دروس ومفغرات الأزمة على الوجه الأكمل .
- ظهور نزعة عداء للعروبة : والفكرة القومية العربية بين ثنائ اجتماعية عديدة في دول الخليج العربي ، ترفع وبشكل على الدعوة الى ادارة الظهر للعالم العربي ، وهو اتجاه كان سائدا في هذه المنطقة ، وظهر المبسل للتواجد العربي على استعفاء قبل عمليات الخليج ، وكان يظهر في نمط المعاملة القظة للعمالة ، حتى أنه بدأ واضحا أن الوجود الأمريكي، والأجنبي في المنطقة ، أعطى لشعوب المنطقة وعافلتها الحاكمة إحساسا جماعيا ، بأن أمنهم وثوراتهم ، ويسر أوضاعهم ورجاء معاشهم مرتبط بالوجود العسكري ، والأمن العربي ، وأن التهديدات العسكرية والأمنية تأتيهم من الدول العربية المحيطة بهم ، وهي أفكار تولدت عن الآثار السلبية لأحداث عمليات الخليج .
- وقد انعكست هذه التداعيات أيضا على جهود المصالحة التي أخذت تصطدم بتباين المواقف وتعدد الخيارات السياسية إلى جانب عوامل الشك والتحسب المتبادل مع استمرار مصادر التهديد وعدم الثقة في التوابا بين الأنظمة العربية وبعضها البعض .
- وقد زاد من عمق تلك التداعيات استمرار النظام العراقي في التهديد لجيرانه في مغامرات غير محسوبة النتائج ولا تعضف تلك الإجراءات جديد على الموقف إلا مزيد من استواف الموارد العربية وإعادة كشف الواقع الأمني للمنطقة وتاصيل مبدأ العداة والتحسب لدى الأطراف الخليجية والتي أقرت فيما بعد القضاء الأزمة ببناء الأمن الإقليمي اعتمادا على المساندة العربية المطلقة (يؤكد ذلك قصر إعلان دمشق على الشق السياسي حتى الآن ) وهو اتجاه طالما سعت لتحقيقه القوى العربية في المنطقة .
- وعلى الجانب الآخر لم ينجح العراق الكثير من مغامراته ، فقد اعترف بسيادة الكويت وحدودها وأماله في رفع الحظر مرهونة بمدى استجابته الكاملة لكافة قرارات مجلس الأمن إلى جانب توافر حسن النية لتطبيق نظام الرقابة طويل الأمد . وهذا الأمر عمق من مخاوف الدول الخليجية وخاصة الكويت في ظل استمرار النظام العراقي ومخلق قدر من التوتر الحذر داخل المنطقة .
- لرفع الحظر يفتح فرصة لتدعيم النظام العراقي وتقاسكه واستمرار الحظر قد يدفعه إلى اليأس والمغامرة غير المحسوبة وقد لا تكون بالضرورة إلى اتجاه الكويت فالمرحلة تشهد مؤشرات توتر واضراب على امتداد الجبهة التقليدية مع إيران وتشيط أعمال المعارضة وهناك أصوات تردد بأن فتح باب تلك الجبهة التقليدية قد يكون هو المدخل الوحيد للمساندة العربية والدولية وراء بغداد وفي ذلك لو حدث استعسارها عربيا جديدا
- يضاف إلى هذا القلق على ذات السبق الخليجي ، مع استمرار تبني إيران لمفاهيم التوسع بالإصرار على فرض الأمر الواقع بالجزر الخليجية التي احتلتها واستمرار بناء سياستها على تأكيد أوضاعها كقوة اقليمية لها سيطرتها وتطلعاتها تجاه المنطقة .

ومن هنا يمكن القول ان حرب الخليج الثانية قد أبرزت عدة حقائق اساسية يمكن ان تكون اضافة هامة للنتائج التي اسفرت عنها :

- الحقيقة الاولى . . وتتمثل في تعدد التهديدات وبروز تهديدات جديدة ضد المصالح المصرية والعربية في جلب استمرار اسرائيل واهدافها التوسعية واطماعها في المنطقة وعلاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة واعتبارها اخطر



التحديات المحتملة مع التهديدات المالية والتصادم مع دول الجوار الجغرافي الغير عربية وتصادم الخلافات حول المشاكل الحدودية والتنافس على الزعامة وتطلعات السلط وفرض الارادة والتدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى وباقي التهديدات المتعارف عليه فقد برز تهديد رئيسي جديد يتمثل في التصادم مع الولايات المتحدة باعتبارها المسيطرة عالميا مع محاولة الدول الكبرى ان تستعيد نفوذها في مستعمراتها السابقة من خلال ما يطرح من مشروعات نظم امنية للشرق العربي لاستعادة النفوذ البريطاني واخر للمغرب العربي لاستعادة النفوذ الفرنسي مع تفشي روح الانتقام بعد الازمة بدلا من روح التسامح والتعاون والبناء . • اضافة الى عدم التوازن العسكري بين دول المنطقة واحتفاظ بعضها بتفوق عسكري تقليدي وفوق تقليدي مع عدم التوازن الاقتصادي بين الدول الغنية والفقيرة ايضا •

- الحقيقة الثانية • • الاختراق الكبير للقوى الدولية للمنطقة مع ثبوت عجز النظام العربي عن مواجهة احد اطرافه الخارجة عليه مع توقع ان يفرض علينا نظام امن اساسه اقليمي وجوهه غربي ورعاية دولية خاصة مع حل المشكلة الفلسطينية والتي نشط الاتجاه الى حلها بعد انتهاء الحرب بالهزيمة العراقية •

## التوصيات

### أولاً : في المجال العسكري والأمني :-

هناك العديد من التوصيات التي يمكن الخروج بها من الرسالة سنركز على الآتي منها : -

#### ١- على المستوى المصري :-

أولها • دراسة تطوير العقائد العسكرية والقتالية المصرية على ضوء الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة السبق  
الفرزها حرب تحرير الكويت •

ثانيها • استمرار تطوير تسليح القوات المسلحة المصرية لتوفير المستوى الرفيع من التكنولوجيا الذي ابرزته عمليات الخليج خاصة في مجال معدات الحرب الالكترونية ووسائل القيادة والسيطرة ، مع دراسة اجهزة ووسائل التصار المختلفة المعمول بها واقتراح المناسب منها لتعميمه بين الدول العربية مع العمل على استمرار توحيد المصطلحات العسكرية التوسع في تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات العربية المتعاونة من خلال ( عقيد ندوات عسكرية عربية حول موضوعات الأمن القومي العربي واعداد مباريات حرية يدعى اليها مندوبين مع القوات المسلحة المختلفة للدول العربية ) •

ثالثها • دراسة مساح العمليات العربية واجراء دراسة لكل اتجاه استراتيجي او تعبوي او تكتيكي بما يساعد القوات العربية على التعرف على المسرح ومطالب القتال فيه على ان يعزز ذلك كلما يمكن بزيارة الضباط العرب بصفة عامة وللدول الدعم المحتملة بصفة خاصة للتعرف على طبيعة هذه المساح •

رابعها • اقتراح انشاء نواه لمركز ادارة الأزمات " مشترك " لتبادل المعلومات والمخابرات الاستراتيجية على مستوى جامعة الدول العربية في القاهرة يتم ربطه بمركز ادارة الازمات لكل دولة ، مع السعي لايجاد قاعدة مشتركة للتعاون في المجال العسكري بهدف تنسيق سياسات عسكرية ملتزم بها الدول العربية طبقا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك •

خامسها • أثبتت الخبرة المكتسبة من العمليات أهمية العمل على زيادة فعالية وقدرات النقل الجوي والبحري لمواجهة أي موقف مماثل يتطلب نقل قوات مصرية للعمل خارج الجمهورية في الوقت المناسب •

#### ٢ - على المستوى العربي :-

أولها • أهمية التوصل لمفهوم واحد للامن الجماعي العربي تبناه جامعة الدول العربية وذلك بالعمل على حل المتناقضات والمشاكل بينها وتحقيق نوع من التوازن السياسي والعسكري من الدول المجاورة على ان يتبع هذا الامن من داخل المنطقة العربية بما يقلل الاعتماد على القوات الاجنبية •

### ثانياً ، ، بناء القوة للدفاع الإقليمية لحماية الأمن في المناطق الحيوية العربية على أسس راسخة منها :

- توزيع اعباء ومتطلبات الدفاع والأمن القومى الجماعى على الدول العربية كل بما يتناسب مع قدراتها وامكانياتها في اطار استراتيجية واحدة مع الاستفادة من فائض الإمكانيات المميزة في كل دولة من الدول العربية في توفير عنصر التكامل الضرورى للدول العربية الاخرى المشتركة في النظام الامنى العربى المقترح ،
- توفير القدرة لكل دولة من دول مسرح العمليات العربى للدفاع عن نفسها ضد أى تهديد واذا تجاوز حجم التهديدات المعرضة لها تقوم القوة الإقليمية العربية بالمشاركة في مواجهة هذه التهديدات وإيقاف العدوان ،
- تكوين قوة الردع الإقليمية العربية من قوات دول الخليج العربية مضافا اليها قوات مصر وسوريا يمكن مستقبلا مشاركة قوات عربية اخرى طبقا للموقف ،

### ثالثاً ، ، أهمية تجهيز المنطقة العربية كمسرح للحرب الإقليمية الموحد بكل مستلزمات الربط العضوى للمناطق الفرعية العربية وذلك من خلال ،

- إنشاء شبكات اقليمية للنقل والمواصلات الاستراتيجية بكل قطاعاتها البرية والبحرية والجوية لتوفير المرونة العالية للحركة السريعة الآمنة وقت السلم وفى حالات الطوارئ وتأمين نقل المواد الاستراتيجية فضلا عن تحرك القوات المسلحة العربية برا وبحرا وجوا الى اتجاه مسرح الحرب ،
- ربط المناطق الهامة بالوطن العربى بمد شبكات موحدة للطرق البرية والسكك الحديدية ومخطوط الانابيب والموانىء والمخطوط الملاحية والمطارات والقواعد الجوية ،
- يتطلب الربط الاستراتيجى كذلك التركيز على اقامة شبكات واسعة للاتصالات السلكية واللاسلكية مع الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الحديثة للاتصالات الالكترونية لتوفير الاتصالات السريعة وتبادل المعلومات كاحد العناصر العامة في مسائل الامن القومى والدفاع الاستراتيجى ،

### رابعاً ، ، تنظيم ودعم الصناعات الحربية العربية باعتبارها من الدعائم الأساسية للبيئة الاستراتيجية للأمن

- القومى العربى بحيث توفر القوى الإقليمية العربية قدرا مزايدا من الاكتفاء الذاتى العسكرى والذى يتطلبه جميع وتكامل منظومة قاعدة الصناعات الحربية بين الدول العربية التى تملك مثل هذه الصناعات مع توسيع نطاق هذه القاعدة بإقامة صناعات حربية متطورة والمخططة البعيد المدى الذى يهدف الى انتاج معظم الاسلحة التقليدية اللازمة للقوات العربية .

- وان هذه الخطوات الجماعية العربية لا بد وان توضع ضمن استراتيجية عربية موحدة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاستراتيجى على مستوى المنطقة سياسيا وامنيا ،

### خامساً ، ، أهمية إيجاد صيغة عربية للأمن الجماعى يمكن من خلالها تحقيق عدة اهداف إستراتيجية

- الحفاظ على كيان الامة العربية من خلال تبنيها المفهوم مطور للأمن الحقيقى الشامل
- تكوين وحدة فكر عربى قومى يحل محل المفاهيم المتناقضة التى كانت سائدة في العالم العربى والتى حرمته من تنظيم وجوده وحسن استغلال قدراته ،
- إيجاد وسيلة فعالة لاعادة تنظيم علاقات عربية - عربية في اطار قومى سليم يمكنها من التعامل الناجح مع المتغيرات الدولية والإقليمية السائدة وعلى اساس من المساواة في المسؤولية وارتباط المصالح المشتركة وتحقيق المنفعة العامة .

- تأكيد القدرة العربية على حماية المصالح الاجنبية بالمنطقة وبالتالي اقلع القوى صاحبة المصالح بانتفاء المبرر الاساسى للوجود الاجنبى فى المنطقة ،

### سادسها . . الاهمية المطلقة لتحقيق التضامن العربى والاستقرار الاستراتيجى ،والذى ثبت باناسة حجر

الزواية فى بناء الامن المطلوب . . من هنا كان من الضرورى حل كافة المشاكل القائمة فى المنطقة وتصفية كل

بؤر التوتر والصراع بازالة اسبابه والى تنحصر فى ثلاث اسباب رئيسية .

- حل مشاكل الصراع العربى - الاسرائيلى وقضيته المحورية "القضية الفلسطينية " .
- تحقيق الامن والاستقرار لمنطقة الخليج باعتبار ان امنها جزء من الامن القومى العربى .
- تحويل منطقة الشرق الأوسط الى منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل . .

وان ازالة الاسباب الرئيسية للوصول الى الاستقرار الاستراتيجى لايمحقق الا من خلال وضع إستراتيجية عربية موحدة تهدف اساسا الى تحقيق ذلك الاستقرار خاصة فى المجالين الامنى والسياسى وان مطلب تكوين قوة اقليمية عربية رادعة لافرة على حماية لحدرات الوطن العربى يوفر لها القدرة البرية والبحرية للنقل الاستراتيجى فى الفضاء المسرح العربى الى جانب فرض السب الظروف التى تمنع حدوث أى فراغ عسكرى استراتيجى فى المراكز الحيوية بالمنطقة العربية خاصة منطقة الخليج مع ضرورة الوصول الى التوازن الاستراتيجى للقوى الموحدة فى المنطقة تحت مظلة تقليدية خالية من اسلحة الدمار الشامل ولأى اطار تسوية سلمية شاملة توفر الامن والسلام وتؤكد الاستقرار لكل دول المنطقة .

تلك هى الركائز الثلاث الاساسية على طريق بناء الاستراتيجية العربية الموحدة التى برزت كمحصلة كل النتائج التى انتهت بها عمليات الخليج تحقيقا للاستقرار الاستراتيجى المنشود .

### ٣ - مصر وتوجيه المسيرة العربية :

ان مصر بقدراتها المتعددة الفكرية والثقافية والمعنوية والبشرية والعسكرية قد اثبتت من خلال نتائج الحرب المصا الدولة العربية المؤهلة لمرجه المسيرة العربية وتحمل المسئولية التاريخية للقيام بهذه المهمة القومية بالتعاون مع الدول المحورية مثل المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وعلى ذلك توصى بان تكون مصر مستعدة كى تلعب ذلك الدور فى اطار المرتكزات الآتية :-

- اولها : اعتبار هدف توفير الاستقرار والامن فى منطقة الخليج الى جانب توفير الامن للأمة العربية يجب الا يقلل اهمية عن هدف مصر الاول على المستوى القومى والممثل فى تحرير الارض العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية حلا عادلا ، ويحقق ذلك بسمى مصر للتخلص من أكبر قدر من الوجود الاجنبى فى المنطقة لتوفير استقرار الخليج على اسس عربية راسخة .
- ثلثوها : استمرار بقاء مصر لإستراتيجيتها على الأسس الثابتة التى تقوم على احترام السيادة والامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للآخرين مع القيام بدورها كاملا من حيث المشاركة فى ترتيبات الامن القومى لاعادة الاستقرار المنشود .
- ثلثوها : ان تعمل دائما على تنظيم ورعاية المصالح المصرية الاساسية من خلال استمرار تحقيق التوازن العسكرى السليم بين احتياجات مصر الدفاعية المباشرة وبين الوفاء بالتزاماتها القومية فى المناطق العربية المحددة

• رابعها : ان تؤكد مصر على أهمية ارتباط الامن ارتباطا مباشرا بالتنمية باعتبار ان جوهر الامن مرتبطا بمسا  
وبدونها لن تتوفر شروط البنية الاساسية للامن العربي •

• خامسها : ان مصر اتحاط طرح الكارها الاستراتيجية مستندة على الواقع العربي بما يجعله من تناقضات لتضرب  
المثل في السلوك القوي من خلال الدور الريادي المؤهلة له والتي تقارسه طوال تاريخها بمشيا مع وضعها الطبيعي  
ومكانتها الحقيقية ووزنها عربيا ودوليا •

#### ٤ - وعن قضية الأمن في الخليج العربي فننا نوصي بأن تبدأ الدول الخليجية في صياغة ترتيبات أمنية تنتهي إلى نظام أمني مستقر كالآتي :-

الترتيبات الأمنية :- في اطار حقائق الموقف في الخليج واهداف الولايات المتحدة مع استمرار بقاء صدام حسين على  
راس السلطة في العراق ومع تزايد الحقد والكراهية بين شعبي العراق والكويت وفي اطار الممكن وليس المستحيل فبان  
مستقبل الامن في الخليج سيعتمد لعقد قادم على الاقل على ترسيخ الترتيبات الامنية بمعنى التركيز على الجناح  
المسكوي في الامن على ان يتسع نطاقه بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ليتحقق الامن بالمفهوم الشامل له •  
وقداف الترتيبات الامنية الى توفير المناخ المسكوي الملائم لتحقيق استقرار منطقة الخليج مع الاستعداد لوقف اى محاولة  
من قبل دول الجوار الجغرافي محاولة زعزعة الاستقرار وتهديد امن الخليج وتتضمن الفكرة العامة للترتيبات الامنية  
ثلاث مستويات رئيسية :

المستوى الاول • • توفير القدرة للدفاع عن التراب الوطنى لكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي  
الست وبصفة خاصة الكويت والمملكة العربية السعودية وذلك باستمرار بناء قواتها المسلحة الذاتية وعقد الصفقات  
التسليحية التي توفر قدرات قتالية رادعة مع توفر وسائل المعلومات والانداز والتي تحقق الإنذار في الوقت المناسب عن  
اى تحرك معادى مع التركيز على دعم القوات الجوية والصاروخية وقوات الدفاع الجوى والقوات البحرية بما يمكنها من  
امتلاك قدرات تدميرية مناسبة تعوض النقص في حجم القوة البشرية وتوفر في نفس الوقت القدرة على الصمود في  
مواجهة القوات المعادية المطوقة حتى يتم بناء الدعم من القوات الخليجية والدولية اذا تطلب الموقف ذلك • • اضافة الى  
التوسع في تنفيذ التجهيزات الهندسية والتحصينات مما يزيد من الامكانيات الدفاعية ويشكل عائقا ومانعا في مواجهة  
القوات المعادية • • على ان يتزامن مع ذلك استمرار الخطر التسليحي واعداده ليشمل حظرا شاملا على الاسلحة  
التقليدية اضافة الى اسلحة الدمار الشامل لكل من العراق وايران في اطار سياسة الاحتواء المزدوج التي تبناها الولايات  
المتحدة وفي اطار ضبط التسليح في منطقة الخليج بما لا يسمح باعادة بناء قوة مسلحة مؤثرة تهدد امن الخليج مستقبلا •  
المستوى الثاني • • بناء نظام دفاعي جماعي بتوفير القدرة الفعالة لقوات درع الجزيرة في اطار مجلس التعاون لسدول  
الخليج العربي يركز على الآتي :

- التخطيط الفعال لبناء قوات مسلحة متجانسة موحدة التسليح تركز على مبدأ التكامل في نوعيات المصدات  
والاجهزة ووسائل القتال الذي يوفر لها ارقى وارفع التكنولوجيات في مجال التصنيع الحربي المعاصر بما يعضها عن  
النقص في القوة البشرية •
- دمج القيادة والسيطرة وشبكات الانذار الخاصة بالقتال الجوى والبحرى •
- بناء قدرات دفاع جوى يعتمد على قدرات صاروخية متطورة لمواجهة اى هجوم جوى معادى مشترك •

- توفير وسائل النقل الاستراتيجي الجوي والبحري والبري المناسب الذي يوفر امكانية الانتقال السريع لبناء الحشد العسكري اللازم في مواجهة اى تهديدات او عدائيات من دول الجوار .
  - اجراء تدريبات مشتركة ودعم مشترك وتوفير تسهيلات ومنشآت عسكرية مشتركة مع الاعداد الكامل لمسرح العمليات .
  - الشاء دفاعات برية واقامة تحصينات على الحدود الاكثر تهديدا في دول مجلس التعاون لدول الخليج خاصة الكويت .
  - الاعداد لاستقبال الدعم من الدول الشقيقة والصديقة اذا تطلب الموقف وحجم التهديد لذلك .
- المستوى الثالث . .** ويعتمد على القوات الشقيقة أو الصديقة في اطار الاتفاقيات الثنائية للدفاع المشترك والاتفاقيات الامنية وذلك لتدعيم قوات الدفاع الذاتي وقوات درع الجزيرة لتحقيق التفوق لردع واحتواء التهديدات والعدائيات التي تطوق في الحجم والقوة على القدرة الذاتية للدول المهتدة .

### **ثانيا : نحو استراتيجية عربية للتضامن العربي والتعاون الاقليمي :-**

عن الملامح العامة لاستراتيجية مواجهة التحلل في التعاون الاقليمي فالتا نرى :-

#### **١ - لمواجهة التعاون الاسرائيلي - التركي :**

- فان استراتيجية مواجهة يجب ان تبنى على سياسة الاحتواء بدلا من المواجهة والتأكيد على رغبة العرب في تحقيق سلام عادل وشامل مع اسرائيل يضمن استرجاع الحقوق العربية وتسوية المشكلات المعلقة مع تركيا للحد من تسلل علاقاتها مع اسرائيل بل ومحاولة استقطاب للجانب العربي ويجب ان تحقق الاهداف الآتية :

#### **في المجال السياسي :**

- زيادة التسقي العربي ودعم جهود المصالحة وتسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية وبسرعة انهاء كالة الآثار الخربة على الغزو العراقي للكويت وضرورة عودة العراق الى الصف العربي باعتبارها تشكل اضافة للقدرات العسكرية العربية هذا الى جانب ما تمثله من أهمية على صعيد احتواء محور التعاون التركي - الاسرائيلي .
- قيام مصر ببدل الماساعي الدبلوماسية لحل الخلافات السورية التركية خاصة بمياه نهر الفرات واقتناع سوريا بانة ليس من مصلحتها مساعدة الاكراد الاتراك ارتباطا بالانعكاسات الغير مباشرة على وحدة العراق وما يمكن ان يترتب عليه من اثاره لايرون .
- العمل على إضعاف العلاقات التركية - الاسرائيلية وان تحول دون تطورها مع ضرورة وضع العلاقات العربية - التركية في منظور جديد يعضن عدم الغرادر اسرائيل بتركيا وان يتم التعامل العربي مع تركيا على اساس حسن النوايا .
- استغلال قنوات الاتصال بين سوريا وايران للعمل على اهاء الخلافات وتحسين العلاقات العربية الايرانية وخلق مصالح مشتركة تدعم الموقف العربي في مواجهة التعاون التركي - الاسرائيلي .
- التركيز على اقناع الولايات المتحدة بان سياسة اغاور والتكتلات يترتب عليها العديد من المخاطر والتهديدات باعتبارها تدفع بالعديد من اطراف المنطقة لاقامة محاور وتحالفات مضادة ويساهم في زيادة مساحة التوتر وعدم الاستقرار مع توضيح ان السياسة الراهنة للولايات المتحدة تضر بمصالحها الاستراتيجية في المنطقة في ظل

استمرار تحيزها لطرف على حساب الطرف الاخر الى جانب تطبيقها لسياسة المعايير المزدوجة في تعاملها مع قضايا المنطقة .

### في المجال الاقتصادي :

- العمل على تقريب وجهات النظر بين تركيا وكل من سوريا والعراق حول الخلافات على موضوعات المياه وضرورة التوصل الى اتفاقية تلى مطالب كل منهما في المياه وفقا لخطط التنمية وبما يضمن تجنب اضرار أية مشاكل مستقبلية على هذا الصعيد .
- تنمية المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية وتركيا ويجب الا تقتصر على التبادل التجاري فقط بل يكون الهدف شراكة اقتصادية كاملة في جميع المجالات الزراعية والصناعية والسياحية . الخ .
- التلويح بالمقاطعة العربية الجماعية للسلع التركية كدولة ضغط على تركيا لدفعها للاستجابة للمطالب العربية والحد من تعاملها الاستراتيجي مع اسرائيل خاصة وان حجم الصادرات التركية للاسواق العربية يعادل 4% من حجم التجارة الخارجية لتركيا .
- ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بشقيها الرسمي والشعبي وتنشيط الاستثمارات بين الجانبين في قطاع المال والبنوك والانشاءات والسياحة واقامة الشركات المشتركة وضرورة التفكير في إيجاد صيغة للتكامل الاقتصادي بين العرب والأتراك ولو بصورة تدريجية .
- احياء دور الهيئة العربية للصنعة وامكانية انشاء هيئة تسليح عربية تتولى التخطيط لاقامة صناعة عسكرية متطورة تقوم على اسس علمية واقتصادية يراعى فيها عدم تركيز الصناعات في دولة معينة بل انشاءها في عدة دول مع تخصيص كل دولة في صناعة معينة في اسلوب متكامل يحقق للقوات العربية الاكتفاء الذاتي وامكانية التصدير للخارج لمواجهة التعاون التركي - الاسرائيلي في مجال الصناعات الحربية .
- تنمية وتطوير علاقات التعاون العسكري المصري مع اليونان واعطاء دفعة قوية للتعاون السوري اليوناني وتطوير هذا التعاون والتنسيق المشترك لتأمين منطقة شرق البحر المتوسط .
- العمل على تنمية التعاون الاستراتيجي السوري الايراني وتنمية العلاقات العسكرية العربية الباكستانية وتطويرها وعقد اتفاقيات التعاون العسكري معها .

### في المجال الاجتماعي :

- اهمية التنسيق العربي في المجال الاعلامي بالقدر اللازم لاستيعاب ثورة الاتصالات الحديثة لتساهم في حماية الهوية الثقافية للعالم العربي في مواجهة التحديات التي سيطر عليها محور التعاون التركي - الاسرائيلي واتجاه المنطقة نحو الشرق اوسطية
- العمل على تحقيق عملية الاحتراف الحضاري والثقافي لكل من تركيا واسرائيل .
- الاستفادة من تنامي التيار الديني داخل المجتمع التركي ومحاولة استقطابه لتأييد وجهة النظر العربية والحد من تنامي التعاون التركي - الاسرائيلي .

- تخفيف حدة الحملات الإعلامية المصرية والعربية المضادة لتركيا خاصة تلك التي تتناول مؤسس تركيا الحديثة " مصطفى كمال أتاتورك " باعتباره شخصية تاريخية محمية من الدولة بمقتضى قانون أتاتورك الذى اقتره البرلمان التركى ،

- تفعيل دور المؤسسات والمنظمات المصرية والعربية غير الرسمية لايجاد علاقات تعاون مع مثيلاتها التركية .

## ٢ - والمواجهة السوق للشرق أوسطية :-

- فقد أشرنا أن السمة المميزة للعالم الجديد هو قيام التجمعات الاقتصادية الكبرى بدور رئيسى فى تفاعلاته بم يؤكد الحاجة الماسة لإقامة تعاون اقتصادى مفرى فى العالم العربى سواء بين دوله بعضها البعض ، أو بين دولة وبسالى دول العالم ، وأن توضع أسس التعاون الاقتصادى العربى والبدء فى دراسة بناء سوق عربية مشتركة بصورة تدريجية تحقيق التنمية الاقتصادية لكل دول المنطقة وباستغلال طاقاتها وإمكاناتها وبجعلها قادرة على التعايش مع التكتلات الاقتصادية الأخرى والمطابق معها .
- أهمية دراسة مشروعات التنمية التى تصلح لأن تكون مشروعات ذات سمة جماعية بما يربط المجتمع العربى بمصالح مشتركة قوية تعكس عليه بالخير وتعظيم قيمة عائدها والدفاع عنها مع التنسيق مع منظمات التعاون الاقتصادى الإقليمى والعالمى فى إطار تبادل المصالح وتعظيمها ، وتأكيد دور حيوى ورئيسى لبلدانها ، مع دفع مشروعات التنمية فى كل منها .
- الاستفادة من القدرات والإمكانات والمقومات المتاحة وتعظيم الاستفادة منها طبقاً لإمكانات كل دولة بما يحقق التكامل فى القدرات والتسيق فى المشروعات واستيعاب المنتجات ، مع العمل على بناء الشفافية وال ثقة فى التكامل بين الدول العربية فيما بينها وبين باقى القوى الإقليمية والعالمية .
- التحرك النشط والسريع لتكوين ائتلاف عربية لكيان اقتصادى موحد قادر على تحقيق الاتزان مع التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية والحفاظ على تحقيق التوازن مع باقى القوى الشرق أوسطية ( إسرائيل - تركيا - إيران ) بدخول فكرة السوق الشرق أوسطية حيز التنفيذ .

## ٣ - واللتحرك لتحقيق التضامن العربى، فإن الهدف بتحقيق فى إطار الأسس والاعتبارات الآتية:

- إن عنصر الوقت ليس فى صالح الأمة العربية ، فى عالم يتحرك ويتغير بوتيرة سريعة صوب التكتلات والتجمعات وصحى التعاون والتضامن المختلفة
- أهمية تحديد ودراسة المواقف والتهديدات الحالية التى تواجه الأمة العربية ، وتعمق مسيرة تطلعاتها . . ( تعثر جهود السلام - المطرف الدينى - تسابق التسلح - تهديد امتلاك الأسلحة فوق القلبية / النووية - التنافس الاقتصادى - مشاكل الحدود ) مع تسبق الجهود لوضع خطة للتغلب عليها بأسبقية إزالة المشاكل الحدودية بين الدول العربىة وتصفية المسائل المتعلقة بها .
- التوسع فى مجالات التعاون العسكرية طبقاً لقدرات وإمكانات كل دولة وتحت مظلة جامعة الدول العربىة ومروراً بالتعاون الثنائى الإقليمى ، بأن تشارك كل دولة طبقاً لمقوماتها فى تحقيق الترتيبات العسكرية والنظام الأمنى وطبقاً للمراحل المختلفة على ألا تكون هذه الترتيبات بديلاً عن العمل العربى المشترك ، ولا يجب النظر إليها على أنها محاور مضادة لمحاور أخرى مع الحفاظ على استقلاليتها إزاء محاولات الاختراق الأجنبى .



- تنوع مصادر السلاح للدول التي ستزهد من إمكانياتها العسكرية مع العمل على بناء قاعدة التسليح الحربي العربي وتطويره لتفي بجزء من الاحتياجات العربية ، مع العمل على إيجاد توازن إستراتيجي عسكري بين دول المنطقة بما يهيئ لكل دولة الدفاع عن ترابها الوطني مع الاستفادة من إمكانيات كل الدول طبقاً لقدراتها وإمكانياتها .

#### ٤ - ونوصي بأن تتبلور مسارات الحركة المصرية والعربية في الآتي :-

- تحقيق المصالحة العربية مع العمل على بناء التعاون الاقليمي المتوازن في اطار صيغ تعاون عسكري واقتصادي ودبلوماسي يحقق مصالح الجميع ويحقق الحد المناسب من تنسيقها .
- العمل على دعم المبادرة المصرية باخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل مع السيطرة على التسليح بما يدعم السلام .. العادل .. على كافة مساراته مع حل المشاكل التي تعوقه بما يعكس على السيطرة على سباق التسلح بالمنطقة والتعاون الاقليمي .
- تحقيق علاقات متوازنة بين كل القوى الاقليمية مبنى على احترام الحدود - وبناء التعاون المتوازن في مسائل ضبط التسليح - والبيئة - والحفاظ على الأمن والسلام في كل ربوع العالم مع التركيز على حل عادل لجميع المشاكل والقضايا المتصلة بالمنطقة (المياه) .
- ربط الأمن الاقليمي العربي بالأمن الخليجي ... واعتباره كياناً واحداً لا ينفصل مع وضع تصور لانيجاد آليات لمواجهة الجماعة للتهديدات التي قد تواجهه الأمن الاقليمي سواء بامكانيات الاقليم أو بالتعاون مع القوى الأخرى تحت مظلة الشرعية الدولية .
- أهمية تركيز الجهود على متابعة التطورات العالمية للتفاعل معها .. وربط المصالح الاقليمية بدول المصالح الاقليمية والتعاطف مع ما يدعم الأمن الاقليمي ويزيد فعاليته واندماجه وتأثيره وتأثره فيها
- تكثيف الحركة السياسية والدبلوماسية العربية والمصرية تجاه الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين الاسيوية ودول الكومنولث في اطار سياسة تقوم على إظهار نقل الدور العربي والمصري وربط ذلك بتحقيق الأهداف والمصالح القومية لهذه القوى بالمنطقة .
- وضع نظام للتعاون الاقتصادي .. مع إيجاد الآليات التي يحقق الدعم الاقتصادي وتقويته للدول المعنية مع التركيز على التعامل الاقتصادي بفكرة تبادل المصالح وإنشاء مناطق للتجارة الحرة ودراسة المشاركة في النظام الشريفي أوسطى في اطار الربط بين ذلك والمقاطعة الاسرائيلية والتقدم في العملية السلمية على جميع المسارات
- العمل على تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية واجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة وبعضها وفيما بينها وبين النظام العالمي الجديد والقوى الأخرى المؤثرة الاقليمية والعالمية ، تطوير مسائل التعاون في اطار تبادل المصالح المشتركة بعيداً عن التهديدات ... والتركيز على العوامل الحضارية والثقافية والاجتماعية والبيئية - وحقوق الانسان مع احترام التراث والشخصية القومية والمسائل الداخلية بما يدعم بناء الثقة والتعاون الاقليمي وما بين الاقليم وكافة القوى الأخرى بما في ذلك النظام العالمي .

## ٥ - وبدراسة عوامل احراز تقدم ايجابي على صعيد عملية السلام فقد أوضحنا الآتي :-

- التزام كافة الأطراف خاصة اسرائيل بمرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية وما تم التوصل اليه من اتفاقيات .
- امتناع كافة الأطراف عن اتخاذ قرارات أحادية الجانب تؤثر على مستقبل قضايا التسوية النهائية على المسار الفلسطيني .
- مراعاة أن عيار السلام في الشرق الأوسط أصبح واقع وأن اطار المفاوضات هو السبيل الوحيد لمعالجة قضايا الصراع العربي الاسرائيلي وقد اكتسبت العملية السلمية بما تحقق حتى الآن على المسارين الفلسطيني والاردني قوة دفع يصعب التراجع عنها.
- أن اكتمال السلام الشامل في المنطقة وهن بمتحة تحقيق تقدم ملموس على المسار السوري وعملق واقع مستقر للمنطقة لن يتأتى إلا بتحقيق تسوية نهائية عادلة قائمة على مبدأ تبادل الأرض بالسلام.
- أن المرحلة الثانية من المسار الفلسطيني / الاسرائيلي تتطلب جهد بارز ودعم اقليمي وعربي ودولي غير مسبوق اذ تصطبم تلك المرحلة بالمتطلبات التاريخية للشعب الفلسطيني (السيادة- تقرير المصير-الاستحاب-المسوغطات- القدس) وهي ثوابت يتطلب تحقيقها فترة زمنية قد تتجاوز المخطط في أجندة التسوية السلمية .
- بات هناك قناعة بأن اكتمال العملية السلمية وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة لن يتأتى إلا مروراً بالقرار والصفة الامريكية التي عكست التوازنات الدولية ريادةً شبة المطلقة خلال المرحلة ولفترة منظورة قادمة لإدارة وتوجيه النظام العالمي الجديد .
- رغم الضرر الذي لحق بروسيا من تداعيات الغفرة الماضية إلا أن الملاحظ هناك مؤشرات محاولة استعادة دورها ومكانها على الصعيد الدولي وبصفة خاصة منطقة الشرق الاوسط ولصالح الأمن القومي العربي والمصري هناك حاجة لدعم هذا التوجه .
- إن اسرائيل في إطار التوازن العسكري بالمنظور الاستراتيجي لازالت تمتلك قدرات تقليدية متقدمة وامكانيات ردع شامل واقرار تسوية لا تضع في اعتبارها إزالة مخاطر هذه القدرة تبقى على المنطقة في حالة تشكك وعدم استقرار .
- إن عملية التطبيع والحركة العربية نحو اسرائيل دون الدخول إلى صيغة سلام شام في المنطقة أمر في جوهره يمنح اسرائيل عالداً سلمياً مسبقاً دون تقديمها أى التزام بإعادة الحقوق العربية .
- مما سبق يتضح أن اعتبار تطور العلاقات العربية / الاسرائيلية من وجهة نظر الباحث يرتبط بمدى حجم التقدم الذي يمكن أن يطرأ على مسيرة السلام ولاسيما المحور السوري وفي حالة تحقيق ذلك يمكن تصور شكل العلاقات على النحو التالي :
- مزيد من الانفتاح العربي على اسرائيل وقد يصل الأمر إلى حد انتهاء المقاطعة العربية بدرجاتها المختلفة .
- إقامة مكاتب اتصال مع اسرائيل والضفة والقطاع وبدء ممارسة نوع من التطبيع التدريجي في مختلف المجالات .
- البحث الجدي في مشروعات التعاون الاقليمي ولاسيما تلك المشروعات التي تدخل في نطاق تطوير البنية التحتية للمنطقة باستثمارات أوروبية ويابانية وأمريكية .

- تعاون واسع بين إسرائيل والدول الخليجية والبدء في التفكير بتنفيذ مشروعات ثنائية أو ثلاثية من خلال الاطراف بما تتمتع به من تكنولوجيا ومعرفة متطورة في مجال التصنيع الرافق زيادة كثافة حركة السياحة الاسرائيلية من وإلى الدول العربية مع تصاعد معدلات الأنشطة للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية من العرب واسرائيل ،
- من المستظر أن تحدث الفرجة في مجال المفاوضات الاقليمية المتعددة الأطراف بمشاركة سوريا ولاسيما في مجال لجنة الأمن الاقليمي وضبط التسليح بالدخول عمليا في بحث الاسلوب الأمثل للحد من ظاهرة سباق التسليح وروضع الأمر المناسب لدعم الاستقرار في المنطقة ،

## ٦ - والمواجهة تحديات السلام فاننا نرى أن أفضل مسارات للتحرك المصري والعربي كالآتي :-

- سياسيا :
- استمرار العمل على دعم السلطة الفلسطينية والعمل على دفع الاطراف الاقليمية والدولية للوفاء بعهدها من أجل دعم تلك السلطة في تجاوز مشاكل إعادة الاعمار والتنمية وابرار الحاجة إلى تطوير هذا الدعم سياسيا واقتصاديا لانجاز المرحلة النهائية وانجائها على هذا المسار.
- العمل على دعم المسار السوري سياسيا واعلاميا والتأكيد على ثبات الموقف العربي المصري من حتمية استعادة الجولان كاملة باعتبار أن ذلك هو المدخل الوحيد لقرار السلام الشامل في المنطقة ،
- من المناسب التأكيد على وضوح الموقف العربي والمصري من حتمية الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جنوب لبنان وإعادة المجال لقيادته السياسية إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وفقا لآلياته القومية.
- إعادة التأكيد على أهمية مفهوم الربط بين تحقيق اسلام الشامل في المنطقة وأى صيغة للمعارن الاقليمي خريطة ألا تؤثر هذه الصيغة على هوية وشكل التضامن العربي ومصالحه القومية.
- استعمرار الالتزام بتنفيذ أحكام معاهدة السلام مع اسرائيل والعمل على تطوير عملية التطبيع بما يتواءم وتطورات العملية السلمية وفي الاطار الذي يخدم المصلحة القومية المصرية ،
- التأكيد على الدور الطبيعي المصري في عملية السلام والحاجة الملحة إلى استمرار هذا الدور ونقله من خلال مرحلة العسيرة النهائية وتشكيل صيغ التعاون الاقليمي تأسيسا علي ما تتمتع به من ريادة سياسية وامكانيات بسوق القصادي وحضارة بشرية واجتماعية وثقافية تجعلها مؤهلة لضبط ايقاع هذه النقلة النوعية في نمط العلاقات بالشرق الأوسط .
- استمرار العمل على تدعيم العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة في كافة المجالات وتمتعها في اطار أهداف الأمن القومي المصري والعربي ،
- أهمية استمرار روح العودة الروسية لاستعادة المكانة في الساحة الدولية والعمل على تطوير العلاقات معها بالقدر الذي يسهم في دعم الموقف المصري مع تشجيع اتجاهات تطوير المشاركة الروسية في عملية السلام خاصة على المحور السوري الفلسطيني مستقبلا باعتبار أن ذلك أمرا حيويا لخلق قدر من التوازن قد يصلح من تشوهات التسوية على تلك المسارات لتحقيق الاستقرار بالمنطقة .

## • عسكرياً وأمنياً :-

أهمية استثمار فترة السلام والعمل على تطوير سياستنا العسكرية بما يخدم متطلبات تحقيق الأمن القومي المصري

### على النحو التالي :-

- استمرار النظر في الحجم الأمثل للقوات المسلحة وشكل القوات خلال مرحلة السلام ، على أن يبنى ذلك على أساس قوة عاملة ومحدودة ذات كفاءة وفعالية وقوات احتياطية يتم حشدتها وفقاً لنظام استدعاء وتعبئة جيد .
- أهمية مراعاة مبدأ الموازنة بين الكم والكيف عند بناء حجم التسليح المستهدف للقوات المسلحة واضعين في الاعتبار مستوى القدرة على الاستيعاب من ناحية والميزان الحقيقي للقوة التقليدية على الجبهة الشرقية .
- الربط بين الاستمرار في سياسة رفض التوقيع على معاهدة حظر امتلاك الأسلحة الكيميائية وبين استمرار إسرائيل في رفض إخضاع منشأتها النووية للرقابة الدولية مع تنشيط مطالب مصر الخاصة بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .
- استمرار العمل على دعم وتحقيق علاقات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها سوف تظل المصدر الرئيسي للامداد بالأسلحة والمعدات الرئيسية خلال الفترة المنظورة القادمة مع أهمية الإبقاء على قنوات الاتصال مع روسيا عسكرياً لصالح توفير احتياجاتنا من قطاع غيار وأنظمة غير رئيسية قد تطلبها القوات المسلحة لاستكمال عملية البناء والتطوير .
- استمرار دراسة وبحث أنسب أسلوب لتطوير معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بما يتماشى وروح السلام الشامل في المنطقة .

وأخيراً فإن السلام العادل لكل دول المنطقة هو الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل الأمة العربية بما يحقق أمنها واستقرارها بشرط أن لا يكون ذلك من جانب واحد وإنما يقض أن يعكس إرادة كافة الأطراف الفاعلة في المنطقة ، لذلك فإنه يجب الربط بين السلام وبين التوازن الاستراتيجي العسكري بالمنطقة وضبط التسليح وخاصة في المجال النووي حيث يستحيل السلام في ظل وجود هيمنة نووية استراتيجية على المنطقة الإسرائيلية على المنطقة ومن هنا باتت أهمية وضع مبادرة السيد الرئيس مبارك موضع التنفيذ .

مع أهمية توجيه المسيرة السلمية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لجميع قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وفي مقدمتها قضايا (القدس) / الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة .

- وبشأن الترتيبات الأمنية فإن محادثات الموقف المصري من أي ترتيبات أمنية في المنطقة يمكن أن تلتزم

### بالمبادئ الآتية :-

- ♦ الحرص على مصالح مصر القومية والحفاظة على أمنها واستقرارها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب
- ♦ الانتماء العربي والالتزام بمبادئ جامعة الدول العربية .
- ♦ استعداد مصر لتقديم المساعدة والدعم للأقواء العرب في منطقة الخليج وقت الحاجة طبقاً لمساوئد في اعلان دمشق وتعديلاته .
- ♦ الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية وقرارات منظماتها ومبادئ القانون والشرعية الدولية .
- ♦ الالتزام المصري بمعاهدة السلام مع إسرائيل .

❖ متطلبات الأمن والاستقرار العالمى فى ظل نظام حديث يسمى الى التعاون وحل الصراعات بالطرق السلمية والحوار .

❖ ضرورة مشاركة جميع دول العالم فى أى ترتيبات والتزامات بدون استثناء .

**ثالثاً : ترتيباً على ما سبق فإن مقترح الرؤية المستقبلية للترتيبات الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط يجب أن تتضمن الأبعاد التالية :**

#### ● ترتيبات سياسية :-

- ❖ توقيع معاهدة عدم الاعتداء بين أطراف الصراعات والزاعات الإقليمية .
- ❖ أن أى إجراءات أو ترتيبات أمنية مستقبلية يجب أن تكون من العمق بحيث تحقق الاستقرار والسلام فى المنطقة وألا تتضمن أى عناصر من الممكن أن تكون سبباً فى عودة التوتر من جديد.
- ❖ ألا تعارض تلك الترتيبات مع المبادئ العامة والمواثيق والأعراف الدولية ( الاحترام المتبادل - عدم التدخل فى الشئون الداخلية - وحدة أراضي الدول وسيادتها الإقليمية )
- ❖ تتخذ كافة الاجراءات بموافقة جميع أطراف المنطقة ولا يترتب عليها امتيازات طرف على حساب طرف آخر .
- ❖ أن أى ترتيبات لضمان استقرار الأمن بالمنطقة وبصفة خاصة الصراع العربى / الاسرائيلى بكافة أبعاده وعناصره
- ❖ أهمية قيام المجتمع الدولى بمثلاً فى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بدور فى تلك الترتيبات ويتضمن بشكل رئيسى توثيق الاتفاقيات والمعاهدات .

#### ● ترتيبات اقتصادية :-

- تبني فكرة التكامل الاقتصادى وتبادل المصالح ، لصالح التنمية الاقتصادية ورفاهية الشعوب من خلال :
  - ❖ اقامة مشروعات القصادية مشتركة لما تقتله من ضمان استقرار واستمرار السلام .
  - ❖ انشاء صناديق دعم التنمية الاقتصادية .
  - ❖ استخدام عمالة المنطقة بدلاً من العمالة الخارجية .
- انشاء مناطق اقليمية للتجارة الحرة بين دول المنطقة وصولاً الى الوحدة الاقتصادية الإقليمية الشاملة .
- حل عادل لمشكلة المياه باعتبارها أهم مرتكزات الأمن القومى لدول المنطقة لارتباطها الوثيق بالأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية بها ، وتأتى مشكلة المياه كأحد المداخلات الرئيسية ذات التأثير المباشر التى تفرض ذاتها على مقترحات التسوية الشاملة بالمنطقة فى ضوء محدودية المصادر المائية التى تشارك بها العديد من الأطراف المحلية والإقليمية وعجز تلك المصادر عن تلبية احتياجات كافة الأطراف منفردة .

#### ● ترتيبات عسكرية :-

- تعد الترتيبات العسكرية هى الركيزة الأساسية لضمان الأمن والاستقرار فى المنطقة باعتبار ان المقومات العسكرية هى العنصر الرئيسى لنشوب الصراعات وأداة لتحقيق الأهداف لبعض الدول
- وفى إطار ذلك الطرح المصرى عند بحث ترتيبات أمن عسكرية يمكن أن يبنى النظام من المبادئ الأساسية الآتية:
  - ❖ توقيع كافة الأطراف على معاهدات عدم اعتداء واحترام الحدود الدولية وأراضى ومياه الغير .
  - ❖ قبول أى إجراءات من شأنها الحد من المخاطر واستخدام الخيار المسلح على الا يتم ذلك على حساب المصالح القومية والأمنية والسياسية لكل دولة .
  - ❖ قبول تواجد قوات حفظ سلام دولية تحت اشراف مجلس الأمن .

- ♦ تنفيذ اجراءات لضبط التسليح التقليدي وغير التقليدي بالمنطقة .
- ♦ انشاء مناطق مروعة ومحدودة السلاح والقوات .
- ♦ خلق نظام دقيق وفعال للتحقق والتفتيش .
- ♦ ولتطبق هذه المبادئ يمكن أن تتم الترتيبات العسكرية في المنطقة كالآتي :-
- ♦ انشاء مناطق مروعة ومحدودة القوات في كلا من هضبة الجولان ، الحدود الاسرائيلية ، جنوب لبنان ( أسوة بما تم بين اسرائيل وكل من مصر والأردن .
- ♦ اجراءات ضبط السلاح التقليدي وغير التقليدي في المنطقة :-
- ♦ تحلل اجراءات السيطرة على التسليح في منطقة الشرق الأوسط أحد الركائز الأساسية في ترتيبات الأمن الموسع اجرائها من منطلق مايشكله تكديس التسليح وسياسة سباق التسليح بين دولا من عوامل رئيسية للجوء الى حل المشاكل والصراعات بالوسائل العسكرية وبالتالي تهدد الاستقرار والأمن بالمنطقة
- رابعاً : مقترحات التحرك المصري خلال العقد القادم :**
- ♦ في ظل الاوضاع والمتغيرات الدولية والاقليمية الراهنة المؤثرة على أمن مصر القومي فان العقد القادم يتطلب رؤية خاصة وتصور محدد لما سوف تكون عليه الحركة السياسية لمصر مستقبلا بالشكل الذي يمكن من تحقيق مصر لاهدافها الاستراتيجية .
- ♦ ولما كانت السياسة الخارجية للدول بعدها الشامل هي اهم الوسائل لتأمين تحقيق هذه الاهداف وفي ضوء المرحلة الراهنة التي نمر بها فان الموقف يتطلب استعادة قوة مصر داخليا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا كأساس سليم لمنطق سياسي واقعي على المسرح الدولي .
- ♦ ونشير ان تقوية الجبهة الداخلية والافتها على قاعدة صلبة ذات تنظيم سياسي واداري ناجح وكفاء يشكل عاملا رئيسيا لأمن وسلامة ورفاهية المجتمع المصري ويؤكد ثقته القومي بابعاده السياسية والاقتصادية في التعاون مع ديناميكية حركة عالم اليوم .
- ♦ ان مصر في ظل مايمتلكه من عناصر القوة الشاملة وثقلها التاريخي في المنطقة يتيح لها دورا رياديا ومجالات حركة واسعة على الصعيدين الاقليمي والدولي اذا احسن استثمار وتوجيه تلك القوى في اطار خطة تحرك متكاملة وطبقها لاولويات اهدافنا الاستراتيجية .
- ♦ وفي ضوء ماسبق استعراضه من متغيرات القيمة ودولية ذات تأثير مباشر على الامن القومي المصري في اطار الحفاظ على استمرار الدور المصري ودعم ثقته لفرح ان ييسر التحرك المصري خلال العقد القادم في المسارات التالية :
- على الصعيد الدولي :**
- ♦ ان تحقيق اهداف الامن القومي المصري بابعاده المختلفة على الصعيد الدولي يتطلب سياسة خارجية تستند في تحقيقها على مجموعة من الركائز والمبادئ التي يمكن بلورتها على النحو التالي :
- ♦ توفر الية قادرة على التصدي المبكر بمتغيرات وتطورات الموقف الدولي والاقليمي على كافة الاصعدة والتقدير بالعبكاساتها على الامن القومي المصري مع امكانية المعاونة في صنع القرار القومي وسياسات واستراتيجيات تنفيذه في التوقيت المناسب . . . والقدرة على مواجهة المواقف الطارئة والمرونة والسرعة في تطويع اى متغيرات يطرحها

الموقف الدولي أو الاقليمي خدمة المصالح والاهداف القومية من خلال سيناريوهات معدة من قبل مع العمل على تطويرها باستمرار .

• وضع الرؤية وتحديد الاهداف القومية المصرية في دوائر الاهتمام المختلفة وتنسيقها في اطار تفاسلات العلاقات الدولية والاقليمية والعمل على تحقيقها وفقا لاسبقيات اهتمامات الامن القومي المصري مع مراعاة البعد السدري في العلاقات بين القوى الكبرى ومعطيات الحفاظ على مناح السلام للنظام العالمي وما تساعده المصلحة الاقتصادية من اسبقية متقدمة به .

• تبني سياسات للحركة الخارجية من خطوات متوازنة مع القوى الكبرى تضمن تحقيق المصالح والاهداف القومية المصرية دون الدخول في السياسات التنافسية بين القوى والتكتلات الدولية والعالية وضمان خلق شروط متوازنة بين مصر وباقي القوى الاقليمية خاصة في منطقة الشرق الاوسط - وذلك من خلال :

• التركيز على اهمية ونقل الدور المصري المحوري في بناء واقامة اى نظام اقتصادى او امنى بمنطقة الشرق الاوسط بدوائرها الجغرافية المختلفة ( البحر المتوسط - البحر الاحمر - الخليج العربي - المغرب العربي ) فضلا عن دورها الاقليمي ( عربيا - افريقيا - اسلاميا ) في تحقيق الشرعية وحماية المصالح الدولية والحفاظ على السلام والامن العالمين وما يعلقه من امكانيات ذاتية مقارنة وباقي دول المنطقة .

• استمرار العمل على توثيق العلاقات المصرية - الامريكية مع اعطاء عناية خاصة للحد من تصاعد الاتجاهات ذات التأثير السلبي على تلك العلاقات ، باستثمار حقيقة اهمية الدور المصري الدافع لعملية السلام ومحاصرة تيارات التطرف والارهاب فضلا عن الدعم المصري للسياسة الدفاعية بالشرق الاوسط ومساهمة مصر في عمليات حفظ السلام .

• اعطاء عناية خاصة لدعم العلاقات المصرية مع دول اوروبا في اطارها الموحد لخلق البدائل امام تحقيق المصالح والاهداف القومية المصرية وكذا استثمارها في الحصول على شروط متوازنة مع باقي القوى الاقليمية بالمنطقة وذلك من خلال الدافع بمبادرة متعدد البحر المتوسط وتعميق الحوار مع المنظمات الاوروبية المختلفة (السياسية - الاقتصادية - الامنية) وتأكيد اهمية الدور المصري في تحقيق مصالحها خاصة على الصعيدين الاقتصادى والامنى انطلاقا من واقع علاقات المصلحة المشتركة وحقيقة الامكانيات المصرية الذاتية مقارنة وباقي دول المنطقة .

• تطوير خطط الاقارب مع روسيا الاتحادية ورابطة دول الكومنولث الروسى لاستثمار دورها الصاعد مستقبلا لتعزيز الدور المصري في المنطقة وامكانية الاستفادة من علاقات التعاون معها خاصة في المجالات الاقتصادية والظالية والعلمية .

• تعزيز القارب مع الدول الاسيوية الاسلامية خلق التوازن مع حركة القوى الاقليمية الاخرى ( ايران - تركيا - اسرائيل ) وما يخدم مصالح واهداف الامن القومي المصري خاصة مع التقدير الخاص لظك السدول لسدور الازهر الشريف .

• اهمية تحقيق الارتباط بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية خاصة الاسيوية والاوربية لتجاوز الانعكاسات السلبية لسياساتها في المنطقة على الاقتصاد المصرى .

• ضرورة المشاركة في الصيغ الامنية الجارية اعدادها لمنطقة الشرق الاوسط بمختلف دوائرها خاصة بالبحر المتوسط والخليج العربي .

- اعطاء عناية خاصة في اطار سياسات دبلوماسية - واعلامية تعتمد على حقائق وبيانات دقيقة باساليب عملية لاطهار المواقف المصرية المساندة للتوجهات الدولية والخاص بمفاهيم تحقيق الامن والسلام العالمين واحتواء اى اتجاهات مضادة للمصالح المصرية وذلك من خلال العمل على ابراز الامى :
- الاجراءات والترتيبات الجارية لدعم وتطوير آليات الحركة الديمقراطية في مصر •
- خطوات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى في مصر وما احرزته على مدار السنوات الماضية في البنية الاساسية للدولة ومشروعات عملاقة جارى تنفيذها •
- الحرص المصرى في الحفاظ على مبادئ حقوق الانسان •
- نجاح الخطط المصرية في مواجهة التطرف والارهاب من خلال سياسة القناعة في المقام الأول •
- المبادرات المصرية الخاصة ضبط السلع في المنطقة والدعوة لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة التدمير الشامل مع الاستفادة من برنامج مؤتمر الامن والتعاون الاوربي في الوصول الى صيغ تضمن تحقيق التوازن العسكري بالمنطقة
- الحرص على الاحتفاظ بقوة الدفع للمبادرات المصرية الخاصة بالقامة آليات منع وفرض وتسوية المنازعات سواء بالقارة الاقليمية او بالمنطقة العربية مع السعي للحصول على دور رائد في القامة والاشراف على الماكن المؤسسة لتلك الآليات الى جانب البرامج التاهيلية والتدريبية العاملة بها •
- السعي لتوسيع دائرة التعاون المصرى على المستوى الاقليمي والدولى في مواجهة ظاهرة الارهاب والتطرف الدينى على مختلف الاصعدة بما يخدم خطط مكافحة وتطوير امكانيات المواجهة وتحقيق الدور المصرى على المستوى الاقليمي والدولى في هذا المجال •
- التحرك النشط والسريع لخلق نواة حرية لكبان اقتصادى موحد قادر على تحقيق الاتزان مع الكتلتين الاقتصادية العالمية من ناحية والحفاظ على تحقيق التوازن مع باقي القوى الشرق اوسطية ( اسرائيل - تركيا - ايران ) بدخول فكرة السوق الشرق اوسطية دور التنفيذ •
- الاهتمام بضرورة اعطاء دفعة قوية للاسراع بتحديث آليات النظام الادارى والاقتصادى المصرى والارتقاء بمسوى الجودة للمنتج المصرى كضمان لمواجهة القيد المنتظرة لصيغ المجموعة الأوروبية من ناحية واتفاقية تحرير التجارة العالمية من جهة اخرى •
- على الصعيد الاقليمي :**
- دعم جهود السلام مع الحفاظ على ديناميكية الحركة المصرية النشطة كشريك ووسيط رئيسى في المعادلة العربية / الاسرائيلية وما يحفظ لمصر استمرارية هذا الدور من جهة ولضمان مردوداته الايجابية على مصالحنا الاستراتيجية وحركتنا على المحاور المختلفة من جهة اخرى •
- استمرار مناخ الثقة والتقدير الاسرائيلى للدور المصرى والذي اكنته محصلة ممارساتنا مع اسرائيل على مدار سلقرب من عشرون عاما منذ تطبيق اتفاقية السلام في دفع اسرائيل الى موقف اكثر مرونة لتذليل العقبات السق تعترض التقدم على المسارين السوري واللبناني •
- استمرار الدعم وقوة الدفع المصرية لاستكمال ما تم احرازه من نجاحات على المسار الفلسطينى/ الاسرائيلى وبالشكل الذى يمكن معه تسوية جميع البنود الواردة باتفاق غزة / اريحا من خلال دور تنسيقى مصرى بين كافة الاطراف



القلميا ودوليا وما يضمن الخروج بنموذج ناجح يزيد من مناخ الثقة بين اطراف الصراع ويدفع بهم خطوات اوسع على صعيد التسوية الشاملة وذلك من خلال الآتي :-

- دفع الاطراف الاقليمية والدولية للوفاء بالتزاماتها نحو تقديم الدعم المادي والفني للسلطة الفلسطينية لتكون قادرة على تحقيق التعبير المطلوب لبناء ثقة المواطن الفلسطيني في فاعلية ونقل تلك السلطة ولواجهة التيسار المعارض للسلام واستكمال مسوته .
- تقديم الخبرات والدعم المصري في حدود الامكانيات المتاحة خاصة في المرحلة الحالية لتثبيت دعائهما وخلق ارضية ثابتة تصلح للبناء عليها في ظل متطلبات وتربيتات المراحل القادمة .
- ضرورة اشراك مصر بمفاتها الفنية الحكومية والتابعة للقطاع الخاص في مشاريع الانشاء والبناء المتطورة في مناطق الحكم الذاتي ابرازا للدور المصري المشترك في كافة مراحل بناء الكيان الفلسطيني الجديد .
- التفكير في اعداد اسس واستراتيجيات الحركة لكافة هيئات واجهزة الدولة وما يضمن لها المبادرة في مواجهة متطلبات المراحل القادمة في ظل شهوية السلام بالمنطقة وما ينظر ان يصاحبه من ابداعات سريعة لتطورات الاحداث التي يلزم التعامل معها بشكل يحسب لصالح تحقيق الاهداف الاستراتيجية لمصر من منطلق الفصل وليس رد الفعل قياسا على :
- استمرار تطوير واتقاء قدراتنا العسكرية في اطار يحقق التوازن والردع مع باقي الاطراف والقوى الاقليمية باصهارها احد العناصر الرئيسية للقوى الشاملة للدولة وخط الدفاع الاول عن الامن القومي المصري ولى اطار لا يعارض مع مسارات ومناخ السلام الحالي والمتنظر .
- استمرار مناخ السلام الحالي والمتنظر وتوجهات الاطراف والقوى الدولية لضبط التسليح وتخفيف التوتر في المساحات العالية خاصة في منطقة الشرق الاوسط لممارسة الضغوط على القوى الاقليمية الساعية الى تنمية قدراتها الذاتية خاصة فوق التقليدية لاثناذ مواقف تتماشى مع متطلبات هذا المناخ وما يحد من الحلل الخلل في توازنات القوى بالمنطقة ويذهب حركتها على هذا الصعيد ( الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ) .

## خاتمة:

- دعم التضامن العربي بما يحمي مع الأمن القومي العربي ومصالح مصر الاستراتيجية على هذا الصعيد
- ان محددات الحركة المصرية على الصعيد العربي يجب أن تتخذ المسارات العالية :-

## دول الشرق العربي:-

- الابقاء على جوهر العلاقات مع دول المنطقة في اطار استمرار الدور المصري الحيوي المشترك في جهود السلام ومردودات ذلك على النقل المهر العربي والدولي .
- الفكر المصري لدعم الجهود المبذولة على صعيد مسار السلام بين اسرائيل والفلسطينيين من ناحية ، ومع سوريا من ناحية أخرى وما يساهم في قيمة المناخ لاجداد أرضية مناسبة يمكن على أساسها الوصول الى صيغة مقبولة لتحقيق السلام بين اسرائيل وسوريا .

- التحرك المصرى لمسايرة الجهود المبذولة تجاه الحد من تهديدات العراق لدول الخليج العربية بصفة عامة ، والكوييت بصفة خاصة ، الى جانب استمرار التنسيق مع الجانب السورى فى اتجاه تنشيط وحياء اعلان دمشق ارتباطا بتطور الأزمة الأخيرة وانعكاسها على شعب العراق •
- الاستمرار فى تطوير ودعم العلاقات مع الجانب الأوروبى ارتباطا بدوره الحيوى المنتظر فى ترتيبات السلام وما يخدم التحرك المصرى على هذا الصعيد •

### دول الخليج :-

- استمرار التحرك على صعيد تصفية اجواء ومناخ العلاقات الخليجية - العربية ، والخليجية فى اطار عودة التضامن العربى والانعكاسات ذلك على المصالح المصرية بالمنطقة •
- أن منطقة الخليج وما تشكله من سوق ذات طابع استهلاكى ، وضرورة العمل على استثمار ذلك فى تصريف المنتجات المصرية من خلال الارتفاع بالجودة ومداولة الأسعار خاصة فى ظل الحركة الاسرائيلية الحالية •
- العمل على استقطاب الاستثمارات الخليجية من خلال اتاحة التسهيلات وتخفيف القيود والضوابط الروتينية وبما يدعم أطراف الحركة المصرية لتعمية العلاقات والارتباط بتلك الدول •
- تكثيف التنسيق بين الأجهزة الأمنية مع الدول الخليجية فى اطار الجهود المبذولة للحد من تنامي ودعم الأنشطة الارهابية المتطرفة فى الداخل •
- استمرار التحرك لاجراء صيغ جديدة تضمن المشاركة المصرية فى الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج بأبعادها الاقليمية والدولية •

### المغرب العربى :

- دعم جهود التنسيق والتعاون مع دول منطقة المغرب العربى فى كافة المجالات الأمنية والاقتصادية •

### إيران :-

- يجب عدم اغفال ايران كقوة اقليمية ذات ثقل وتأثيرها على أحداث وتطورات الموقف على الأصعدة المختلفة ( عربيا - اسلاميا - خليجيا - أفريقيا ) وهو ما يتطلب ضرورة تعدد أنماط ومجاور الحركة المصرية للمواجهة والاحتواء وذلك من خلال :-
- العمل على ملاحقة وحصار النشاط والحركة الايرانية على المحاور الدولية والاقليمية المختلفة على أساس التعريف بمخاطر الأهداف والنوايا الايرانية التى تسعى الى تحقيقها من وراء هذا التحرك مع التركيز على بعض المسارح والاتجاهات ذات التأثير على ثقل مصر وأمنها القومى ( مسيرة السلام - الخليج - الارهاب - دول الكومنولث الاسلامى - أفريقيا ) •
- اللقاء العنصرى على الجهود الايرانية لرفع قدراتها العسكرية خاصة فى المجالات فوق التقليدية وما يشكله ذلك من تهديدات مستقبلية للأمن والسلام الاقليمى والدولى واستثمار التوجهات الدولية الرامية الى ضبط التسليح فى مناطق التوتر بالعالم للحد من تلك الجهود •

### أفريقيا :-

- فى ضوء الأهمية الحيوية للسودان كعمق استراتيجى لمصر والعلاقات التاريخية والمصرية التى تربط بين شعبي البلدين ذات السمات الخاصة وتعدد المصالح المصرية - السودانية، يلزم استمرار دعم العلاقات الجسدة مع الشعب السودانى بشرائحه المختلفة وقوى الاعتدال المتعاطفة مع الأهداف والمصالح المصرية •

وعلى الصعيد العميق الأفريقي من المناسب أن تقوم محاور الحركة المصرية في هذا الاتجاه على الآتي:

- تبني سياسة عسكرية تستند في جوهرها على إقامة التعاون مع الدول الأفريقية والمساهمة في تحقيق الاستقرار على ساحاتها .
- وضوح الرؤية وتحديد المصالح والأهداف المصرية بالقارة وفقا لأسبقيات اهتمامات الأمن القومي بكل من أقاليمها الجغرافية .
- تأمين المصالح المصرية والحصول على دور ريادي بالقارة يساهم في الحصول على المساندة الدولية لوجهة نظر مصر تجاه القضايا الإقليمية بالقارة ،
- ترسيخ فكرة التنمية الاقتصادية من خلال التعامل الإقليمي بين دول القارة ،
- الحفاظ على حقوق مصر التاريخية والمكتسبة من مياه النيل وفقا للقواعد القانون الدولي وفي إطار الاتفاقيات الموقعة بين دول الحوض .
- تقديم المساعدات في إطار الإمكانيات المتاحة لتلبية الاحتياجات الأفريقية من مصر مع التركيز على الحصول على أقصى مردود إيجابي من دول القارة وفقا لأسبقيات متطلبات الأمن القومي المصري .
- تكثيف الحركة الدبلوماسية المصرية واهمية التواجد المصري داخل المنظمات الإقليمية والمشاركة في معالجة كافة قضايا ومشاكل القارة مع اعتناق مبدأ الحياد على هذا الصعيد
- الدراسة الواعية للأسواق الأفريقية وتوسيع دائرة النشاط التجاري بالقارة من خلال الشركات المصرية والمساهمة في تنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية وتقديم المنح والمساعدات في حدود الإمكانيات المتاحة ،
- تحقيق قدر مناسب من التعاون العسكري مع دول القارة وبصفة خاصة دول الاهتمام الرئيسي .
- ولاشك إن أفضل ما تواجه به مصر والأمة العربية القرن القادم هو الحفاظ على أمنها القومي وتضامنها وتماسكها وحل قضاياها الداخلية وتعاونها ، كما إن أفضل ما تواجه به الأمة العربية ، المتغيرات العالمية والإقليمية الراهنة ( وإن انطوت على بعض الأبعاد السلبية للواقع العربي ) هو المصالحة العربية والتضامن العربي ، حتى يمكن أن تتعامل تعاملًا قويا مع المتغيرات الجديدة ، وكذلك مع التحديات العالمية الفعالة ، على أن يكون هذا التضامن مبنيًا على أسس حقيقية وليس على مجرد العزدة الآلية لأوضاع سابقة دونًا أساس .
- ولاشك أن الجامعة العربية لها دورها الفاعل في تحقيق التضامن العربي المنشود ، وهو ما يدعو إلى دعمها وتقوية أجهزتها ، حتى تتمكن من إعادة بناء منظومة الأمن القومي العربي على أسس سليمة ، مع أهمية زيادة قوة وفعالية المنظمات العربية في إطار من التنسيق والتناغم مع الجامعة ، لجمع شمل الأمة العربية وتقويتها لمواجهة جميع هذه التحديات، وليس ذلك بعيد المنال فهي الأمة التي قال عنها الحق جل شأه "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله" (١١٠) .

صدق الله العظيم (آية ١١٠ آل عمران)

## الهوامش

### هوامش الباب الأول

- (١) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر
- (٢) د / صلاح العقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤١٨ - ٤٢٠
- (٣) د. صلاح العقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤٢٤
- (٤) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ ص ١٢٥
- (٥) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - ص ١٣١ - مرجع سبق ذكره .
- (٦) يقدر الكولونيل "اوليفر نورث" المسئول عن التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران - أن حجم مبيعات السلاح الإسرائيلي لإيران وصل إلى عدة بلايين من الدولارات ، طبقا لما ورد في مذكراته بعنوان "تحت النار" .
- (٧) الملف السري لحرب الخليج ، بيتر سالتنجر ايريك لوران ، ترجمة محمد مستجير .
- (٨) لسنوات طويلة كان إنتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢ مم يباع للعراق .
- (٩) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر
- (١٠) تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط / مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن / طبعة عام ١٩٩١
- (١١) بيتر سالتنجر ، ايريك لوران - حرب الخليج / الملفات السرية ص ٨ - إصدار عام ١٩٩٢ .
- (١٢) تقرير من "الفورين ريبورت" الصادر في لندن ، عن التنازلات العراقية لإيران ، إصدار عام ١٩٩١ .
- (١٣) د / محمود البلعاني، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، مقال في الأهرام الاقتصادي ، بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠
- (١٤) فاضل رسول، العراق / إيران ، أسباب وأبعاد الراج، إصدار المعهد التمسوي للسياسة الدولية، طبعة عام ١٩٩١
- (١٥) رسالة الخومي في ٤ مارس ١٩٨٠ .
- (١٦) جريدة "جمهورية إسلامي" في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ .
- (١٧) حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ .
- (١٨) د / يواقيم رزق مرقص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٦ .
- (١٩) صهيون ، اسم جبل يقع شرقي القدس ، وكان النبي داود قد بنى عليه قصره .
- (٢٠) سيد فليفل ، بحث الأزمة العراقية / الكويتية ، ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .
- (٢١) د / يواقيم رزق مرقص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٨ .
- (٢٢) يلاحظ أن التاريخ يعيد نفسه في التسعينات، حيث أقم العراق، الكويت بسرقة بترولها والإضرار بمصالحه الاقتصادية .
- (٢٣) جمال ذكريا قاسم - الخليج العربي ، ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ١٤ - ١٥ ، ص ١٥٧ - ١٨٢
- (٢٤) صلاح العقاد - القيادات السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠
- (٢٥) جمال ذكريا قاسم - الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٨ .
- (٢٦) جمال ذكريا قاسم ، الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٨
- (٢٧) صلاح العقاد ، القيادات السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠
- (٢٨) خالد السرجاني - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ ص ١٥
- (٢٩) د / يواقيم رزق مرقص - الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ص ١٠٣
- (٣٠) د / احمد يوسف احد - الصراعات العربية/العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١ بيروت ، يناير ١٩٨٨ ص ١١٣ - ١١٩
- (٣١) نفس المصدر السابق .
- (٣٢) جميل مطر - التطورات التي ألمت بالوظيفة القيادية في النظام العربي .

- (٣٣) د/ احمد يوسف احمد - النظام العربي وأزمة الخليج - ندوة ، ٢٠ يناير ١٩٩١ ،
- (٣٤) يقول صدام حسين مخاطباً العراقيين في نوفمبر ١٩٧٩ "إنها فرصتكم التاريخية الآن ، دار التاريخ بعد مئات السنين لتكون فرصة الأمة في العراق من خلال مرة أخرى أوسع من فرصتها الأخرى في باقي أجزاء الوطن العربي - وبضيف - هذه فرصتكم التاريخية ومن خلالكم فرصة الأمة العربية ، فإذا اضغتم هذه الفرصة غابت عنكم الدورة كلها" ويرعل "عليكم ليس هواء العراق وماؤه وإنما "ترعل" عليكم حتى قيم السماء ومباديها
- (٣٥) موسوعة حرب الخليج ،
- (٣٦) دكتور احمد يوسف احمد ، النظام العربي وأزمة الخليج
- (٣٧) عماد حسين هيكل، حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٢ من ١٦٨-١٧٠
- (٣٨) المرجع السابق من ١٦٨ - ١٧٠
- (٣٩) ورقة عمل أعدتها " منتدى الفكر العربي " / هيئة الدراسات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .
- (٤٠) جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٩٠
- (٤١) تم تقديم تقرير الى لجنة القوات المسلحة في الكونجرس الأمريكي ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨ وعلى أساسه اعتمدت ميزانية قوات الانتشار السريع لتلك السنة وقد قام الدكتور / التوفى كوردسيمان بنشره كاملاً في كتابه "الخليج والغرب" الذي صدر في لندن ١٩٩٠
- (٤٢) ملحق الرسالة يوضح حجم وقوة التدخل السريع الأمريكية
- (٤٣) التقرير الاستراتيجي العربي - عام ١٩٩١ الصادر عن مؤسسة الأهرام ص ٣٥٣
- (٤٤) جلال عبد الفتاح - العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر ١٩٩٠ ص ١٣-١٤
- (٤٥) محدث هاشم - الملحق الحربي المصري في العراق / محاضرة في أكاديمية ناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩١
- (٤٦) ملحق الرسالة المرفق يوضح سير القوات العراقية داخل الكويت خلال الغزو .
- (٤٧) الملحق العسكري المرفق يوضح الآليات التي استطاعت القوات الكويتية الدخول بها الى المنطقة الشمالية السعودية وقسم واحد طبقاً لتقرير معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية بلندن حول التوازن العسكري لعام ٨٩/٩٠
- (٤٨) التقرير الاستراتيجي العسكري - الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ٨٩/١٩٩٠ ،
- (٤٩) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - مرجع سبق ذكره - ص ٢٩٢
- (٥٠) الدكتور / احمد علي بهمي - تيارات ومواقف - المكتب المصري الحديث ص ٩٠ - طبعة ١٩٩٣
- (٥١) محمد حسنين هيكل - مرجع سبق ذكره - ص ٣٥٨
- (٥٢) بوب وودورد - القادة / أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٧٢
- (٥٣) اتجاهات الشارع العربي والإسلامي تجاه أزمة الخليج ، الصادرة عن دار القيم للإعلام عام ١٩٩٢ ص ١٦٩
- (٥٤) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت - ص ٣٧ ، ٧٣ ، ٧٤ ،
- (٥٥) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت / المكتب العربي للمعارف / ص ٧٤ ، ٧٥
- (٥٦) بوب وودورد / أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٨١، ١٨٢
- (٥٧) ملحق الرسالة يوضح حجم وإمكانيات القوات الصديقة في العملية " درع الصحراء "
- (٥٨) البيان الأمريكي عن عاصفة الصحراء " يوميات الحرب " ، وزارة الدفاع الأمريكية ، ترجمة الزهراء للاعلام العربي ١٩٩١ - ص ٧٧

- (٥٩) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١  
(٦٠) صحيفة الأنباء الكويتية ، الكويت ، مايو ١٩٩٢ ،  
(٦١) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١  
52) World armaments. opcit. sipri. 1991  
53) DEFENCE. JOURNAL. October. 1990  
54) EFENCE. JOURNAL. October. 1990  
55) Command. Washington. November - December .1991  
56) Allen, Thomas. Band. Others. war in the gulf. Maxwell Macmillan .international. 1991

- (٦٧) محاضرة - دكتور / عبد الرحمن رشدي - أكاديمية ناصر العسكرية العليا في ٢٥ أبريل ١٩٩٢  
(٦٨) تعايش الباحث مع الحدث الفعلي ،

### هوامش الباب الثاني

- (٦٩) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠  
(٧٠) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠  
(٧١) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠  
(٧٢) ملف وثائقي عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية - الكويتية ، جمهورية مصر العربية / وزارة الإعلام/الهيئة العامة للاستعلامات- القاهرة - أغسطس ١٩٩٠ - ص ١ - ٢٩  
(٧٣) مجلة السياسة الدولية - عدد ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧١ - ١٧٢ "نص القرار ٦٦٠"  
(٧٤) مجلة السياسة الدولية - ملف الغزو العراقي للكويت "الأبعاد والتناجج عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠  
ص ١١/٢٢١"  
(٧٥) مجموعة من الباحثين "أبعاد واحتمالات أزمة الخليج" ،  
(٧٦) أوراق الشرق الأوسط -المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط- القاهرة -نوفمبر ١٩٩٠ - ص ٣٠ - ٤٥  
(٧٧) مجلة السياسة الدولية -كلمة الرئيس مبارك في أغسطس ١٩٩٠ " العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧٨ ،  
١٧٩  
(٧٨) مجلة السياسة الدولية "قرار القمة العربية الطارئة في أغسطس ١٩٩٠" العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٨٤ ، ٨٥  
(٧٩) النص الكامل لمبادرة الرئيس العراقي/المرجع السابق- ص ١٩١ ، ١٩٢  
(٨٠) تصريحات الرئيس مبارك في المؤتمر الصحفي العالمي يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ملف وثائقي سبق ذكره ص ٤٠  
(٨١) نص بيان الرئيس مبارك في ٣ أغسطس ١٩٩٠ - مجلة السياسة الدولية - مرجع سبق ذكره .  
(٨٢) نص رسالة الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقي في ٢١ أغسطس ١٩٩٠ -المرجع السابق - ص ١٩٦ .  
(٨٣) أصدر مجلس الأمن الدولي "١١" قرارا بشأن أزمة الخليج الثانية بأرقام من ٦٦٠ وحتى ٦٧٨ .  
(٨٤) جريدة الأهرام المصرية في شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ .  
(٨٥) ملف وثائقي عن الهيئة العامة للاستعلامات - مرجع سبق ذكره .  
(٨٦) تقارير وكالات الأنباء العالمية يومي ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠ .

- (٨٧) نص القرار في الملف الوثائقي السابق ذكره - ص ٦١ .
- (٨٨) المرجع السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .
- (٨٩) محمد حسين هيكل - حرب الخليج أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للنشر، ص ٥٦
- (٩٠) إعلان العاهل السعودي ، أمام قمة مجلس التعاون الخليجي بالدوحة في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠
- (٩١) بحث الأزمة العراقية-الكويتية إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية عام ٩٢ ص ٩٧
- (٩٢) يوميات الأزمة ملف وثائقي، عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية / الكويتية ، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩٠
- (٩٣) جريدة الأنباء الكويتية في ١٨ يناير ٩١
- (٩٤) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام - القاهرة
- (٩٥) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام - القاهرة
- (٩٦) خطاب الرئيس الليبي في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الشعب العام بمدينة مصراته .
- (٩٧) بيان رسمي مغربي في ٢ أغسطس ١٩٩٠
- (٩٨) القمة الثلاثية التي عقدت في الرباط في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ بين الملك الحسن الثاني والملك حسين والرئيس الجزائري
- (٩٩) إصدار الهيئة العامة المصرية للاستعلامات في يناير ٩١ عن موقف الدول الاسوية من الخليج مرجع سبق ذكره
- (١٠٠) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين أفندي
- (١٠١) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين أفندي
- (١٠٢) التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية - مرجع سبق ذكره
- (١٠٣) أدانت الجمعية العامة العراق بأغلبية ١٤٨ صوتا ضد صوت واحد في ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والفنصلية ، مؤكدة على قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤ وأدانت العراق بأغلبية ١٤٤ صوتا ضد صوت واحد لانتهاكه حقوق الإنسان في الكويت المحتلة وذلك في ١٨ ديسمبر
- (١٠٤) الملف السري لحرب الخليج ، تأليف بيرو ساليانجر ، ايريك لوران - ترجمة محمد مستجير

### هوامش الباب الثالث

- (١٠٥) أحمد عبد الحليم - القرار السياسي العسكري المصري .
- (١٠٦) نفس المصدر السابق .
- (١٠٧) تعايش الباحث مع الحدث
- (١٠٨) بوب وورد / أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٨١، ١٨٢
- (١٠٩) وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .
- (١١٠) وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .
- (١١١) وثائق عسكرية حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - ١٩٩٣

- (١١٢) توزع باقي حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد وفي مواجهة دول الجوار الأخرى سواء في المنطقة الشمالية المواجهة لتركيا أو المنطقة الشرقية المواجهة لإيران .
- (١١٣) د / . / زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مجموعة محاضرات أُلقيت في أكاديمية ناصر العسكرية (١١٤) يطلق اسم مسرح العمليات الكويتي على المنطقة التي دارت عليها العمليات العسكرية في العملية الهجومية " عاصفة الصحراء " وهي تلك المنطقة التي يحددها شرقا خط الطول ٤٩ ° وغربا خط طول ٤٥ ° وشمالا خط عرض ٣١ ° وجنوبا خط عرض ٢٨ ° .
- (١١٥) د / . / أحمد عبد الحليم - عاصفة الصحراء .
- (١١٦) يبلغ عدد القرارات التي صدرت من مجلس الأمن الدولي (١٣) قرار ضد العراق .
- (١١٧) دكتور / زكريا حسين أحمد - حرب الخليج الثانية في الميزان - مجلة الدفاع - العدد ٥٧ شهر ابريل ١٩٩١ م .
- (١١٨) محاضرة / يسرى قنديل .
- (١١٩) مجموعة باحثين الأزمة العراقية / الكويتية ، الجزء الثاني، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية
- (١٢٠) نفس المصدر السابق .
- (١٢١) نفس المصدر السابق .
- (١٢٢) د / زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مرجع سبق ذكره .
- (١٢٣) كان الرئيس العراقي قد اصدر أوامره يوم ٢٥ فبراير بانسحاب قواته المسلحة من الكويت ، وقد أدى القصف الجوي السابق للطرق والكبارى الى تكديس العربات والدبابات على الطرق الرئيسية بين الكويت والبصرة مما جعلها هدفا مثاليا للقصف الجوي وكلفت الهجمات الجوية عليها وقد أدت كثافة الطائرات الخليفة فوق هذه القوات الى خضية مراكز السيطرة الجوية التي تتابع نشاطها من تصادم هذه الطائرات ، فحاولت بعضها الى قصف بعض الطرق الفرعية الأخرى .
- (١٢٤) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩١ م
- (١٢٥) د / أحمد عبد الحليم - القرار السياسي والعسكري المصري .
- هوامش الباب الرابع**
- (١٢٦) الحرب في الخليج وانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .
- (١٢٧) طبقا لما كان يعلن بواسطة القيادة العراقية .
- (١٢٨) وزير الخارجية الروسي في ذلك الوقت .
- (١٢٩) الحرب في الخليج وانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .
- (١٣٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ .
- (١٣١) الأزمة العراقية - الكويتية - مرجع سبق ذكره
- (١٣٢) قام النظام بالتخلص منه في أعقاب طوفه الى الأردن .
- (١٣٣) د / زكريا حسين أحمد - مقال في مجلة الدفاع ، العدد رقم ٥٧ ، ابريل ١٩٩١ ، ومجلة النصر ، العدد رقم ٧١٣٠ يونيو ١٩٩١ .



(١٣٤) مجدى شندى ، أسرار عاصفة الصحراء، الملف السياسى، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، ص ٢١٣ ، عام ١٩٩٠.

(١٣٥) ميرفت الحصرى - الأهرام الاقتصادى - عدد ٦ أغسطس ١٩٩١ م

(١٣٦) شهيرة الرفاعى - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٠ م .

(١٣٧) نفي د / جلمى نمر الأمين العام للمجلس هذا الادعاء مؤكدا حرص مصر على الاستمرار .

(١٣٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

(١٣٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

(١٤٠) نفس المصدر السابق .

(١٤١) إحصائيات وزارة القوى العاملة ، عن سوق العمل المصرى والحجرة للخارج ، طبعة ١٩٩٢

(١٤٢) يوميات أزمة الخليج وموقف مصر من أزمة الخليج ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أبريل ١٩٩١

(١٤٣) مصر والأزمة البرولية العالمية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٣٠ / ١ / ٩٩

(١٤٤) الدكتور زكريا حسين أحمد - السياسة المصرية فى التسعينيات ، اصدار الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٣

(١٤٥) نبيل عبد الفتاح ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يناير ١٩٩٣ .

(١٤٦) نفس المصدر السابق

(١٤٧) منظمة الايباك هي أكبر المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة ، وكلمة ايباك هي الاختصار باللغة الانجليزية لعبارة لجنة الشئون العامة الأمريكية - الاسرائيلية .

(١٤٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩١

(١٤٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٣

(١٥٠) تقرير الفقارب التركى / الاسرائيلى من الشرق الأوسط الى القوقاز د/ أحمد لؤى رسلان ، العدد ١٣ أكتوبر ٩٧

(١٥١) دراسة التعاون التركى / الاسرائيلى فى بعده البرى والجوى إعداد عثمان كامل ، حسن الفرمان ١٩٩٥

(١٥٢) مستقبل المنطقة العربية فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة مارس ١٩٩٣

(١٥٣) تقرير التوازن العسكرى ٩٤ / ٩٥ ، مركز الدراسات الاستراتيجية لادن ، أكتوبر ١٩٩٤

(١٥٤) ضبط سباق التسلح للشرق الأوسط الجزء الأول، مركز الدراسات الاستراتيجية/ أكاديمية ناصور - يوليو ١٩٩٤

(١٥٥) توازن القوى بالمنطقة / حرب الخليج / مرجع سبق ذكره .

(١٥٦) قضايا الحد من التسلح فى الشرق الأوسط ، مراد ابراهيم الدسوقي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١ الصادر فى ١٩٩٢

(١٥٧) السياسة العسكرية فى التسعينات - دكتور زكريا حسين أحمد ، مرجع سبق ذكره .

## المراجع العربية

### وثائق

١. الهيئة العامة للإعلاميات (وزارة الاعلام) - ملف وثائقي عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية - القاهرة - ١٩٩٠ .
٢. د / سليمان العسكري ، جريمة غزو العراق للكويت ( أحداث ووثائق ) من ٢ أغسطس الى ٢ أكتوبر ١٩٩٠ ، المركز الإعلامي الكويتي بالقاهرة .
٣. محمود مراد - وثائق المشروع الحضاري العربي - وكالة الأهرام للصحافة - طبعة أولى يناير ١٩٩٥
٤. نقط ونماء بوثائق - الملفات السرية لأزمة الخليج - الدار الشرقية ١٩٩٠
٥. وثائق عسكرية حصل عليها الباحث .

### تدوينات ومحاضرات ودراسات

٦. أعمال ندوة الأمن العربي - لتحديات الراهنة وتطلعات المستقبلية - مركز الدراسات العربي - الأولى - الطبعة الأولى - باريس - ١٩٩٦ .
٧. الندوة الاستراتيجية - حرب الخليج والدروس المستفادة والتحديات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط من وجهة النظر العسكرية - أكاديمية ناصر العسكرية العليا - الدورة ١٥ حرب عليا .
٨. د/ زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج مجموعة محاضرات ألقى في أكاديمية ناصر العسكرية العليا
٩. دراسات حول المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري ومقترحات الحرك المصري
١٠. ندوة علمية - مستقبل العلاقات العربية بعد تحرير الكويت - مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - الكويت من ٢٦-٢٨ مايو ١٩٩٧ .

### الكتب

١١. إبراهيم نافع - نحن والعالم ونحن ونفلسنا - مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦
١٢. أحمد رائف - السفاح بين العراق والكويت الجريح - الزهراء للإعلام العربي ١٩٩٠
١٣. أحمد رائف - لمتنوا هذا الرجل من هم الكعبة - الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٩٠
١٤. أسامة خليل - وجع في قلب الخليج - مركز الياة للنشر والاعلام ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦
١٥. إسماعيل صبري عبد الله - وحدة الأمة العربية المصير والمسير - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥
١٦. أمين ساعاني - الأمن القومي العربي - دار الفكر العربي - الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٩٣
١٧. لورق للشرق الأوسط - أزمة الخليج ( ملف خاص ) المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط - ١٩٩٠
١٨. احمد السيد النجار - العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية - السياسة الدولية - ١٩٩٠
١٩. استيفن جرين - التحصيل - الهيئة العامة للإعلاميات - ١٩٨٤
٢٠. الأزمة العراقية الكويتية - مركز الدراسات الاستراتيجية - القوات المسلحة المصرية عام ١٩٩٢

٢١. السيد يس- نحو تأسيس نظام عربي جديد - الطبعة الأولى- عمان - الاردن - ١٩٩٢ .
٢٢. الطيب البكرش- الخليج بين الهيمنة والارتقاء - تونس ١٩٩١ .
٢٣. الكونجرس الأمريكي -مجلس النواب - مكتب الطباعة الحكومية الامريكية - الولايات المتحدة الامريكية - ١٩٧٦
٢٤. المؤتمر القومي العربي - حال الأمة العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٩٧
٢٥. الوطن العربي في عالم متغير - مركز البحوث والدراسات السياسية ( جامعة القاهرة ) - الطبعة الاولى - القاهرة - ١٩٩٠
٢٦. بدر عبد العاطي - الكيان الفلسطيني من ييجين الى نشتاهاو- دراسة في التصور المصري -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٧
٢٧. زهران غليون - ما بعد الخليج او عصر المواجهات الكبرى -تونس ١٩٩١
٢٨. بيار سالينجر واريلك لوران - حرب الخليج - الملف السري -المفكرة الخفية لحرب الخليج - رؤية مطلع عيسى -العد العكسي للأزمة - ١٩٩٠ - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٩٠
٢٩. قام البرازي - العراق وأمريكا ٨٣ - ٩٠ ( خيمة الصدام ) - مكتبة المديوني ١٩٩٠
٣٠. جلال معوض - مصر وأمن الخليج - الطبعة الأولى - مصر - ١٩٩٣ .
٣١. جمال بدوي - أيام بغداد السوداء - دماء في الخليج -الزهراء للإعلام العربي ١٩٩٠
٣٢. حسن شكري الطبر الإستراتيجي -حقائق للتاريخ في أزمة الخليج -دار الطباعة المتميزة ١٩٩١
٣٣. جدى حافظ -سباق التسليح -برنامج للزع السلاح في العالم -المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة - ١٩٥٩ .
٣٤. خالد بن سلطان بن عبد العزيز - مقاتل من الصحراء -شركة الإعلانات الشرقية - الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٩٠
٣٥. د/ محمد رضا فوده - الأمن القومي للخليج العربي ، الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الاعلامي - الطبعة الاولى - مصر ١٩٩١ .
٣٦. دكتور / زكريا حسين أحمد ، السياسة العسكرية المصرية في التسعينات ، اغنية العامة للاستعلامات،
٣٧. دكتور / عمرو عبد السميع - أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية -الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٨
٣٨. دكتور / عمرو عبد السميع - أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية -الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٨
٣٩. دكتور / عيد مسعود الجهنن- زلزال الخليج - نظرة تأمل - مطابع الأهرام - ١٩٩٢
٤٠. دكتور / محمد فاضل - مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة -مكتبة المديوني ١٩٩٢
٤١. دكتور / محمود أبوزيد - المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١ - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨
٤٢. دكتور / مصطفى كامل محمد - التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر -مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥
٤٣. رسالة الرئيس عن حالة الاتحاد -سكرتير المكتب الصحفي للبيت الابيض - واشنطن - الولايات المتحدة الامريكية - ١٩٥٧ .
٤٤. سلامة أحمد سلامة - الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد -مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٥

٤٥. صاحب السمو الملكي / خالد بن عبد العزيز آل سعود - أمن الخليج العربي من منظور وطني - الطبعة الأولى - الإمارات العربية المتحدة - ١٩٩٧ .
٤٦. صلاح الدين حافظ - نحن ولوديا ١٠٠٠ أزمة ولحد الأهرام - ١٩٩٠/١٠/٣١ .
٤٧. طلعت أحمد مسلم - الصراع الجغرافي الإيراني - الصراع المسلح - السياسة الدولية القاهرة ١٩٨٦
٤٨. عاصفة الصحراء - أسرار البيت الأبيض - محمد مستجير - مكتبة المديوني ١٩٩١
٤٩. عبد الحليم أبو غزاله - الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ - مطابع روز اليوسف الجديدة - القاهرة ١٩٩٧
٥٠. عبد المنعم سعيد - العرب ودول الجوار الجغرافي - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨٧
٥١. عزام محبوب ، محمد النحال - حرب الخليج البعد الاقتصادي والفرانق الدولي تونس ١٩٩١
٥٢. علي الدين هلال - تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم - ١٩٨٦ .
٥٣. عمر عبد الله كامل - التكتامل الاقتصادي للعرب - وكالة الأهرام للصحافة - طبعة أولى - يناير ١٩٩٥
٥٤. غازي بن عبد الرحمن القصبي - أزمة الخليج محاولة للفهم - الطبعة الأولى - تونس ١٩٩١
٥٥. فادي نصار - أسلحة وتكتيك عاصفة الصحراء - المركز الثقافي العربي - طبعة أولى- ١٩٩٢
٥٦. لطفي الخولي - حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة - مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٧
٥٧. لطفي الخولي - عرب ؟ نعم . وشرق أوسطيون أيضاً - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤
٥٨. ماذا بعد عاصفة الصحراء - رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط - مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢
٥٩. محمد السيد سليم - دور الجامعة العربية في إدارة النزاعات بين الاعضاء في الجامعة العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - ١٩٨٣ .
٦٠. محمد الطويل - مؤامرة القرن ٢١ ودور القوات السعودية في استدعاء القوات الأجنبية - الزهراء للإعلام العربي ١٩٩٠ ،
٦١. محمد حافظ إسماعيل - أمن مصر القومي في عصر التحديات - مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٧
٦٢. محمد حسين هيكل - الانفجار - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٠ .
٦٣. محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى، ١٩٩٢
٦٤. محمد حسين هيكل - غريف الغضب - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٨٨
٦٥. محمد سيد أحمد قوة بوليسية تطو سياسة الدولة - مطابع الأهرام - ١٩٩٠ .
٦٦. محمد عبد الهادي جمال - الكويت وأيام الاحتلال - مطابع الخط - الكويت ، ١٩٩٢
٦٧. محمد محفوظ - الخليج بين الهيمنة والارتقاء - تونس ١٩٩١ .
٦٨. محمد مصلح - مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - الطبعة الأولى - أبو ظبي ١٩٩٧ .
٦٩. وجيه أبو ذكري - محاكمة سلفاح بخداد - أسرار الغزو . التحرير - دار الصفاة للطباعة ١٩٩١
٧٠. وحيد عبد المجيد - أمن الخليج في الاطار الاقليمي - التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٩٢ .

٧١. ويليام ب. لوانين - الشرق الأوسط كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات - مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى - ١٩٨٩
٧٢. يحيى حلمي رجب - أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية - الجزء الأول ، الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٩٧
٧٣. يحيى حلمي رجب - أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية - أغروسة للبحوث والتدريب والنشر - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٩٧ •

### الدوريات

٧٤. التصور التركي لأمن الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة
٧٥. التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية -
٧٦. التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٨٧ •
٧٧. التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩١ •
٧٨. التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٢ •
٧٩. التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٧ •
٨٠. التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٨ •
٨١. التقرير الاستراتيجي العربي القاهرة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة - ١٩٩٠ •
٨٢. التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٤ •
٨٣. تحديثات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨ / ٩٧
٨٤. حرب الخليج - التأثيرات على إسرائيل - إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية يافيه - جامعة تل أبيب - بيروت
- دار نشر جامعة تل أبيب - الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ١٩٩٢
٨٥. نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان - ع ٤١٠ - ١٩٩١ •

### صحف ومجلات

٨٦. تقرير لوزارة الخارجية البريطانية ، جريدة الأهرام ٩٩/١/٢٩
٨٧. د/ زكوي حسين أحمد - حرب الخليج الثانية في الميزان ( مقال - بمجلة الدفاع ) العدد ٥٧ أبريل ١٩٩١
٨٨. شريف الشوباشي - أوروبا تستثمر أزمة الخليج لتعشيط وحدتها السياسية - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/٩/٢٣
٨٩. شريف الشوباشي - المهم ألا يغطي صدام حسين فهم الموقف - حوار مع وزير شؤون أوروبا سنة ١٩٩٢ - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/١٢/٣٠ •
٩٠. ضغوط في الكونجرس لمطالبة الخلفاء بدعم ذريع الصحراء - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/١٢/١٧ •
٩١. عبد المنعم سعيد - النظام الدولي : مساهمات أول أزمة كبرى في زمن التسويات العظمى - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/٨/٨
٩٢. مصر والأزمة البترولية العالمية ، جريدة الأهرام - ١٩٩٩/١/٣٠

٩٣. منصور ابو العزم - طوكيو تعيش أزمة الخليج بكل تلاعاتها - جريدة الاهرام - ١٠/٣/١٩٩٠ .  
٩٤. ويليام كوانت - دروس في أزمة الخليج - جريدة الاهرام - ١٠/٩/١٩٩٠ .

### التراجع

٩٥. الدروس العسكرية لحرب الخليج - ترجمة محمود بهوم - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٩٢  
٩٦. بير سالنجر وابرك لوران - الملف المصري لحرب الخليج - ترجمة / محمد مستجير - مكتبة المدهبولى . ١٩٩١  
٩٧. بير سالنجر - اريك لوران - حرب الخليج - الملفات المصرية - ترجمة د/ عزمى مخلوف - سفنكس للطباعة والنشر ، ١٩٩١  
٩٨. جرهام آى . فوللر - ايمان اوليس - الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة - ترجمة / شوقى جلال ١٩٩٧  
٩٩. شيمون بيريز - الشرق الاوسط الجديد - ترجمة حلمى عبد الحافظ - ١٩٩٣ .  
١٠٠. ميشيل جوبير ، فيرجينو رونيون - ماذا بعد عاصفة الخليج - رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط - مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢

## المراجع الأجنبية

101. Aaron L. Friedberg - The Political Economy of American Strategy - No 3 World Politics - V. 31 - 1989.
102. Andrew J. Pierre - The United States and The New Europe.
103. Air Force - Magazine - U.S.A. 1973.
104. Alexander J. George and Philip J. Karley (eds) - U.S. Soviet Security Cooperation - Oxford University Press 1988.
105. America and Middle East - 1983 - *نظرة الحوار العربي الأمريكي*
106. Anthony corpman - the golf and the west strategies relations.. - U.S. West view press and Great Britain (mansell.p) - 1988.
107. Barry Rubin - Reshaping The Middle East - No 3 Foreign Affairs - 1990.
108. Charles A. Kupchan - Iran after Khomeini - No2 Orbis - V. 34 - 1990.
109. Christopher Colophon - Understanding The Third World - 1986.
110. David E. Long and Christian Roch - Gulf Security in the Twenty First Center - 1997.
111. Edward Motimer - Europe - World Press Review - 1990.
112. Europe and Arab World - 1982 - *نظرة الحوار العربي الأوروبي الأول*
113. Europe and Security of The Middle East
114. Europe and the Arab World: Pending Issues - Arab Thought Forum - 1985.
115. Foreign Broadcast Information Service Dally - Report.
116. George E. Gruen - Turkey's Relation with Israel and Its Arab Neighbors.
117. George W. Ball - Error and Betrayal In L EBANON - Foundation on Middle East P EACE - 1984.
118. Gregory Travertine (ed) - Crisis Management and the Superpower in the Middle East - IISS - 1981.
119. H. Rahman - the Making of the Gulf war, Origins of the Kuwait's Long Standing Dispute with Iraq - First ed. 1997.
120. The Arab World and Turkey - 1996. *العرب والأتراك : الاقتصاد والأمن الإقليمي بحوث ومناقشات*
121. Hugh Pope - The Price of Principles - Middle East International - 1990.
122. Jerusalem Post Usef Gulf - The Method in His Menaces. Why Saddam Changes His Tune. - World Press Review - 1990
123. Joseph Nogee and Robert H. Donaldson - Soviet Foreign Policy since World War II - Pergaman Press - 1984.
124. LE Monde - France - 1991.
125. Mohamed Ayood - Security in The Third World - No 1 - International Affairs - 83/84 .
126. Mosky , Leonard - Power Policy : Oil in The Middle East - Random House - 1973 .
127. Omer Karaspan - Turkey and U.S. Strategy in the Age of Glansmost - Middle East Report- 1989.
128. Safa Haeri - Iran Westward Move - Middle East International - 1990.
129. Said Barzin - Iraq's Strategic Threat - Middle East International - 1990.
130. Stanislav Kondrahov - Superpowers Against Iraq But Still...- World Press Review - 1990.
131. Tehran Opens A New Gulf Game -News WEEK - 1990.
132. The Economist - Saddam Hussein Changes the Golf Equation -World Press Review - 1990.
133. Tony Walker -The Gulf - World Press Review - 1990.
134. Walter F. Weaker - The Middle East and Islam - No3 - World Press Review.
135. Washington Post - Newspaper - U.S.A - 1990.

## المحتويات

١٣	..... مقدمة
١٩	..... الباب الأول:العمليات العسكرية فى الخليج
٢١	..... الفصل الأول: الغزو العراقى للكويت
٢٣	..... الحرب العراقية - الإيرانية ونتائجها وأثرها على غزو الكويت
٢٣	..... عام.. أبعاد الصراع بين إيران والعراق
٢٤	..... أولا: اندلاع الحرب العراقية - الايرانية
٢٥	..... ثانيا: مواقف القوى العظمى من الحرب
٢٧	..... ثالثا: مواقف القوى الاقليمية من الحرب
٣٠	..... رابعا: نتائج الحرب العراقية - الايرانية
٣٦	..... الغزو العراقى للكويت
	انخلفية التاريخية عن العراق والكويت بشأن السيادة والحدود
٣٦	..... الدولية بين البلدين
٤٤	..... أولا: الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت



٦٤	.....	ثانيا: الخطة الدفاعية الكويتية .....
٦٥	.....	ثالثا: التمهيد للأزمة العراقية - الكويتية وتصاعدها. ....
٧٥	.....	الفصل الثاني: مواجهة الغزو العراقي للكويت .....
٧٧	.....	عملية الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي «درع الصحراء» .....
٧٨	.....	أولا: حشد القوات العراقية وفكرة عملياتها .....
		ثانيا: القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الاسلامية
٧٩	.....	والصديقة .....
٨٣	.....	ثالثا: حشد القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة «العملية درع الصحراء» .....
٨٤	.....	رابعا: وصف مسرح العمليات البري. ....
٨٥	.....	خامسا: وصف مسرح العمليات البحري .....
٨٦	.....	سادسا: تنظيم القيادة والسيطرة على قوات الائتلاف .....
٨٧	.....	تخطيط وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية «درع الصحراء» .....
٨٨	.....	أولا: الاستراتيجية الدفاعية لعملية «درع الصحراء» .....
٩٥	.....	ثانيا: الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية .....
١٠٠	.....	ثالثا: تخطيط الدفاع عن السعودية بواسطة قوات الائتلاف الجوية .....
١٠٢	.....	رابعا: ادارة العمليات الدفاعية الاستراتيجية «درع الصحراء» .....
١٠٨	.....	خلاصة الباب الأول .....
١١١	.....	الباب الثاني: الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج
١١٣	.....	الفصل الثالث: الدور السياسي المصري في عمليات الخليج
١١٥	.....	عام .....
١١٦	.....	أولا: الخلفية التاريخية قبل الأزمة .....
١١٧	.....	ثانيا: المصالح المصرية وأزمة الخليج .....
١١٨	.....	ثالثا: الادارة المصرية لأزمة الخليج الثانية .....

١٣٥	الفصل الرابع: الدور السياسى العربى فى عمليات الخليج ..
١٣٧	أولاً: موقف ودور دول المواجهة.....
١٤٤	ثانياً: الدور السياسى للأطراف العربية المساندة للعراق .....
١٥٣	ثالثاً: الدور السياسى لدول المغرب العربى .....
١٦٢	رابعاً: الدور السياسى لدول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة .....
١٧٢	خامساً: الدور السياسى للجامعة العربية من الأزمة .....
١٧٣	سادساً: الادارة العربية لأزمة الخليج .....
٢٠٥	خلاصة الباب الثانى .....
٢١٣	الباب الثالث: الدور العسكرى المصرى والعربى فى عمليات الخليج
٢١٥	الفصل الخامس: الدور العسكرى المصرى فى عمليات الخليج
٢١٧	أولاً: المعالم البارزة للدور العسكرى المصرى .....
٢٢١	ثانياً: الدور العسكرى المصرى .....
٢٢٢	ثالثاً: القرار السياسى العسكرى المصرى .....
٢٢٥	رابعاً: التخطيط لتنفيذ القرار السياسى .....
٢٣٢	خامساً: العملية الدفاعية الاستراتيجية «درع الصحراء» .....
٢٣٩	سادساً: الفتح الاستراتيجى للقوات البرية المصرية فى مسرح العمليات ...
٢٥٧	الفصل السادس: الدور العسكرى العربى فى عمليات الخليج .....
٢٥٩	أولاً: الدور العسكرى السعودى .....
٢٧٢	ثانياً: مراحل تحرير الكويت والدور المصرى والعربى فيها .....
٣٠٠	ثالثاً: نتائج عملية «عاصفة الصحراء» .....
٣٠٣	خلاصة الباب الثالث .....
	الباب الرابع: تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق
٣٠٧	الأوسط .....
	الفصل السابع: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على
٣٠٩	المنطقة العربية .....

٣١١	أولاً: التقديرات العراقية الخاطئة وأثرها على نتائج عمليات الخليج .....
٣١٥	ثانياً: انعكاسات العمليات على العراق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً .....
٣٣٠	ثالثاً: انعكاسات الأزمة على دول الخليج .....
٣٣٧	رابعاً: انعكاسات عمليات الخليج على الأمن القومي المصري .....
٣٤٦	خامساً: انعكاسات عمليات الخليج على النظام العربي .....
٣٥٠	سادساً: حقائق أفرزتها عمليات الخليج .....
٣٥٦	سابعاً: الدروس المستفادة من عمليات الخليج .....
	ثامناً: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية خلال
٢٦٢	التسعينيات .....
	<b>الفصل الثامن: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على</b>
٣٧١	<b>منطقة الشرق الأوسط .....</b>
٣٧٣	أولاً: الشرق الأوسط في الاستراتيجية العالمية والاقليمية .....
	ثانياً: التحولات والتحديات التي تواجه الشرق الأوسط في أعقاب عمليات
٣٧٧	الخليج .....
٣٨٥	ثالثاً: انعكاس عمليات الخليج على النسق الشرق أوسطى .....
	رابعاً: أثر عمليات الخليج على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة
٣٩٢	بالشرق الأوسط .....
	خامساً: انعكاس عمليات الخليج على التعاون الاستراتيجي الاقليمي وأثره
٣٩٩	على الشرق الأوسط .....
٤٠٥	سادساً: أثر عمليات الخليج على سباق التسلح في الشرق الأوسط .....
٤٠٨	سابعاً: قضية اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى في الشرق الأوسط ....
٤١٤	<b>خلاصة الباب الرابع .....</b>
٤٢٣	<b>الخلاصة العامة والتوصيات .....</b>
٤٧٠	<b>الهوامش .....</b>
٤٧٦	<b>المراجع .....</b>

## صدر فى هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ،  
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢،  
١٩٩٤.
- ٢ - على ماهر،  
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧.
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،  
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،  
د . محمد نعمان جلال، ١٩٨٧.
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية  
فى العصور الوسطى،  
د . عليا عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧.
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر جا،  
لمى المطيى، ١٩٨٧.
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،  
د . عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧.
- ٨ - رؤية الجبريتى لأزمة الحياة الفكرية،  
د . على بركات، ١٩٨٧.
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،  
د . محمد أنيس، ١٩٨٧.
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،  
حمود فوزى، ١٩٨٧.
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،  
شكرى القاضى، ١٩٨٧.
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،  
د . نبيل راغب، ١٩٨٨.
- ١٣ - أكاذيب الاستعمار المصرى للسودان: رؤية  
تاريخية،  
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٨، ط ٢،  
١٩٩٤.
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى  
إلى قيام الدولة الطولونية،  
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،  
د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨.
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح  
الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور  
الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،  
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨.
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر  
العثمانى،  
د . محمد نور فريحات، ١٩٨٨.
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية،  
د . على السيد محمود، ١٩٨٨.
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين،  
د . أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩:  
المراسلات السرية بين سعد زغلول  
وعبد الرحمن فهمى،  
د . محمد أنيس، ط ٢، ١٩٨٨.
- ٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى  
جا،  
د . توفيق الطويل، ١٩٨٨.

- ٢٢- نظرات في تاريخ مصر، جمال بدوي، ١٩٨٨
- ٢٣- التصوف في مصر إبان العصر العثماني ج٢، إمام التصوف في مصر: الشعراي، د. توفيق الطويل، ١٩٨٨
- ٢٤- الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩-١٩٣٦)، د. نجوى كامل، ١٩٨٩
- ٢٥- المجتمع الإسلامي والغرب، تأليف: هاملتون جب وهارولد بروين، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩
- ٢٦- تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، د. سيد إسماعيل علي، ١٩٨٩
- ٢٧- فتح العرب لمصر ج١، تأليف: ألفريد ج. بئر، ترجمة: محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩
- ٢٨- فتح العرب لمصر ج٢، تأليف: ألفريد ج. بئر، ترجمة: محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩
- ٢٩- مصر في عهد الإخشيديين، د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩
- ٣٠- الموفلون في مصر في عهد محمد علي، د. حلمي أحمد شلبي، ١٩٨٠
- ٣١- خمسون شخصية مصرية وشخصية، شكرى القاضى، ١٩٨٩
- ٣٢- هؤلاء الرجال من مصر ج٢، لمى المطيعي، ١٩٨٩
- ٣٣- مصر وقضايا الجنوب الإفريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية، خالد محمود الكرمي، ١٩٨٩
- ٣٤- تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، د. يونس لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠
- ٣٥- أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة، عبد الحميد توفيق زكى، ١٩٩٠
- ٣٦- المجتمع الإسلامي والغرب ج٢، تأليف: هاملتون بروين، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٩٠
- ٣٧- الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، تأليف: د. سليمان صالح، ١٩٩٠
- ٣٨- فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ١٩٩٠
- ٣٩- قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧)، د. جمين عبيد، ١٩٩٠
- ٤٠- الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، د. عبد المنعم الدسوقي الجيمي، ١٩٩٠
- ٤١- محمد فريد: الموقف والمأساة، رؤية عصرية، د. رفعت السيد، ١٩٩١
- ٤٢- تكوين مصر عبر العصور، محمد شفيق غريال، ط٢، ١٩٩٠
- ٤٣- رحلة في عقول مصرية، إبراهيم عبد الميزن، ١٩٩٠
- ٤٤- الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر، في العصر العثماني، د. محمد عفيفي، ١٩٩١
- ٤٥- الحروب الصليبية ج١، تأليف: وليم الصوري، ترجمة وتقديم: د. حس حبشي، ١٩٩١
- ٤٦- تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ : ١٩٥٧)، ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩١

- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث،  
د . لطيفة محمد سالم، ١٩٩١ .
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي  
والعصر الإسلامي،  
د . زبيدة عطا، ١٩٩١ .
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية  
(١٩٤٨-١٩٧٩)،  
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية  
(١٩٤٦-١٩٥٤)،  
د . سهير إسكندر، ١٩٩٣ .
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الإسلامية،  
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار  
بالمجلس الأعلى للثقافة، في إبريل ١٩٩١)،  
أعدها للنشر: د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والفتاوى  
الفرنسيين في القرن الثامن عشر،  
د . إلهام محمد على ذهني، ١٩٩٢ .
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة  
المماليك الجراكسة،  
د . محمد كمال الدين عز الدين على، ١٩٩٢ .
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني،  
د . محمد عفيفي، ١٩٩٢ .
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج٢،  
تأليف : وليم الصوري ترجمة وتعليق : د .  
حسن حبشي، ١٩٩٢ .
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي:  
دراسة عن إقليم المنوفية،  
د . حلمي أحمد شلبي، ١٩٩٢ .
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الذمة،  
د . سيدة إسمايل كاشف، ١٩٩٢ .
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة،  
د . إبراهيم عبدالله المسلمي، ١٩٩٣ .
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر، من  
التصوير إلى التأميم (١٩٥٧-١٩٦١)،  
د . عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٩٣ .
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،  
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٣ .
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث،  
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٣،  
لمعى المطيعي، ١٩٩٣ .
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ  
مصر الإسلامية،  
تأليف: د . سيدة إسمايل كاشف، جمال الدين  
سرور، وسعيد عبدالفتاح عاشور، أعدها للنشر:  
د . عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة  
والافتراء: دراسة وثائقية،  
د . محمد نعمان جلال، ١٩٩٣ .
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية  
(١٨٩٧-١٩١٧)،  
د . سهام نصار، ١٩٩٣ .
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي،  
د . نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣ .
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الإسرائيلية:  
الأصول التاريخية،  
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار  
بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشتراك مع قسم  
التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، في  
إبريل ١٩٩٣)، أعدها للنشر: د . عبد العظيم  
رمضان، ١٩٩٣ .
- ٦٨ - الحروب الصليبية ج٣،  
تأليف : وليم الصوري  
ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي، ١٩٩٣ .
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية  
(١٨٨٩-١٩٥١)،  
د . محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤ .

- ٧٠ - أهل الذمة في الإسلام ،  
تأليف : أ.س. تروتون  
ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ٧١ - مذكرات اللورد كليتون ( ١٩٣٤-١٩٤٦ ) ،  
إعداد : تريغور ليفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف  
أحمد عمرو ، ١٩٩٤ .
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين لأحوال المالية والاقتصادية  
في العصر الفاطمي ( ٣٥٨-٥٩٧ هـ ) ،  
د. أمينة أحمد إمام ، ١٩٩٤ .
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،  
~. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤ .
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في  
العصر الفرعوني ،  
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤ .
- ٧٥ - أهل الذمة في مصر ، في العصر الفاطمي  
الأول ،  
د. سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥ .
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني  
( زمن الاحتلال البريطاني ) ،  
د. سعيد إسماعيل علي ، ١٩٩٥ .
- ٧٧ - الحروب الصليبية ج ٤ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د.  
حسن حبشي ، ١٩٩٤ .
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية ( ١٨٧٣-١٨٩٩ ) ،  
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥ .
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في  
القرن التاسع عشر ،  
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد  
فهيم الجمال ، ١٩٩٥ .
- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري  
الأوروبي ( ١٨٨٢-١٩٠٤ ) ،  
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥ .
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية من  
هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر ،  
د. رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥ .
- ٨٢ - مصر في فجر الإسلام ، من الفتح العربي  
إلى قيام الدولة الطولونية ،  
د. سيدة إسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ج ١ ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ج ٢ - القسم  
الأول ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥ .
- ٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية : دراسة تاريخية  
( ١٩٣٤ - ١٩٥٢ ) ،  
د. حلمي أحمد شلي ، ١٩٩٥ .
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية  
الاقتصادية ( ١٨٤٠ - ١٩١٤ ) ،  
د. أحمد الشريبي ، ١٩٩٥ .
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليتون ، ج ٢ ، ( ١٩٣٤ -  
١٩٤٦ ) ،  
إعداد : تريغور ليفانز ، ترجمة وتعليق : د.  
عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥ .
- ٨٨ - التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى  
المصرية ،  
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥ .
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر  
العثماني ،  
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥ .
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة  
الإسلامية ،  
د. نزيان عبدالكريم أحمد ، ١٩٩٦ .
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،  
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهيم  
الجمال ، ١٩٩٦ .
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية  
( ١٩١٩ - ١٩٣٦ ) ،  
ج ٢ ، د. نجري كامل ، ١٩٩٦ .

١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢

د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره  
د. علي بركات

١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢)

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥ - ١٩٨٧ .

د. أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).

د. سليمان صالح

١٠٧ - الأصولية الإسلامية .

تأليف: دليب هير؛ ترجمة: عبد الحميد فهمي الجبال .

١٠٨ - مصر للمصريين ج ٤ .

سليم النقاش

١٠٩ - مصر للمصريين ج ٥ .

سليم النقاش

١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ج ١ .

د. البيومي إسماعيل الشربيني .

١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ج ٢ .

د. البيومي إسماعيل الشربيني .

١١٢ - إسماعيل باشا صدقي

د. محمد محمد الجوادى .

١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري)

د. عز الدين إسماعيل .

١١٤ - دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي  
تأليف أحمد رشدي صالح

١٠٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،

د. نبيل بيومي عبدالله، ١٩٩٦ .

٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،

د. سهير إسكندر، ١٩٩٦ .

٩٥ - مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع

معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة) ،

إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان

٩٦ - عبدالناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،

تأليف: ماكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤف أحمد عمرو .

٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر،

د. إيمان محمد عبد المنعم عامر .

٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،

د. محمد سيد محمد .

٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني - الروماني) ج ٢ ،

د. سمير يحيى الجبال

١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة ،

أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار،

أ. د. محمد إبراهيم بكر، أ. د. إبراهيم نصمي،

أ. د. فاروق القاسمى ، أعدها للنشر: أ. د. عبد العظيم رمضان

١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،

اللواء/ مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء/ عبد المجيد كفاقي،

اللواء/ سعد عبد الحفيظ، السفير/ جمال منصور



- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ج ٣ .  
أحمد شفيق باشا .
- ١١٦ - أديب اسحق (عاشق الحرية)  
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية  
(١٥١٧ - ١٧٩٨)
- عبد الرزاق إبراهيم عيسى
- ١١٨ - النظم المالية في مصر والشام  
د. البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٩ - التفقيات في مصر الرومانية  
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث  
لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)  
د. محمد عبد الحميد الحاروي
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج٦  
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد أحمد البدوي  
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في  
نصف قرن  
د. محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج٧  
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج٨  
سليم خليل النقاش
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)،  
إبراهيم محمد محمد إبراهيم .
- ١٢٨ - معارك صليحية،  
بقلم/ جمال بدوي .
- ١٢٩ - الدين العام (وآثره في تطور الدين المصري،  
(١٨٧٦-١٩٤٣) .  
د. يحيى محمد محمود
- ١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين في مصر  
(١٩٨٧-١٩٩٧) .  
سمير فريد .
- ١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يولية ١٩٥٢ م-  
ترجمة/ د. عبدالرؤف أحمد عمر .
- ١٣٢ - دار المندوب السامي في مصر ج١  
د. ماجدة محمد حمود .
- ١٣٣ - دار المندوب السامي في مصر ج٢ .  
د. ماجدة محمد حمود .
- ١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط  
عثماني للدارندلي .  
بقلم/ عزت حسن أفندي الدارندلي  
ترجمة/ جمال سيد عبد الغنى .
- ١٣٥ - اليهود في مصر الملوكية  
(في ضوء وثائق الجيزة)  
(٦٤٨-١٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م) د. محاسن  
محمد الوقاد
- ١٣٦ - أوراق يوسف صديق  
تقديم/ أ. د. عبد العظيم رمضان
- ١٣٧ - تجار الصرايل في مصر في العصر المملوكي  
د. محمد عبد الغنى الأشقر
- ١٣٨ - الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني  
والإرهاب في مصر  
السيد يوسف
- ١٣٩ - موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين  
بقلم محمد قابيل
- ١٤٠ - سياحة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول  
من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥ هـ-  
١٨١١ - ١٨٤٨ م .  
طارق عبد العاطي خليل بيومي
- ١٤١ - رسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك  
لطفي أحمد نصار
- ١٤٢ - مذكراتي في نصف قرن ج٣  
أحمد شفيق باشا ط٢، ١٩٩٩ .

- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق. م  
د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٤ - كشف مصر الأفريقية في عهد الخديوي اسماعيل  
د. عبدالعليم خلاف
- ١٤٥ - النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥ م)  
د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٦ - المرأة في مصر المملوكية  
د. أحمد عبدالرازق
- ١٤٧ - حسن البنا متى.. كيف.. ولماذا؟  
د. رفعت السعيد
- ١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية  
تأليف / د. سمير فوزي  
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر  
حسام محمد عبد المعطى
- ١٥٠ - تاريخ المومنيق المصرية (أصولها وتطورها)  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة السيد يوسف
- ١٥٢ - الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)  
د. معائن محمد الوقاد
- ١٥٣ - الحروب الصليبية (المقدمة السياسية)  
د. عليّة عبد المسيح الجنزورى
- ١٥٤ - هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية في العصور الوسطى  
د. عليّة عبد المسيح الجنزورى
- ١٥٥ - عصر محمد على ونهضة مصر في القرن التاسع عشر  
(١٨٠٥ - ١٨٨٣ م)  
د. عبد الحميد البطريق
- ١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية الجزء الثالث  
في العصر الإسلامى  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية الجزء الرابع  
في العصر الإسلامى والحديث  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية في مصر (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)  
د. محمد عبد العلى الأشقر
- ١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)  
الجزء الأول  
د. محمد فريد حشيش
- ١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)  
الجزء الثانى  
د. محمد فريد حشيش
- ١٦١ - السيف والثار في السودان  
تأليف / سلاطين باشا
- ١٦٢ - السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ - ١٩٥٣ م)  
د. تمام همام تمام
- ١٦٣ - مصر والحملة الفرنسية المستشار/ محمد سعيد المشاوى
- ١٦٤ - الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠٠١ - ٢١ ديسمبر ١٩٩٧.
- إعداد / د. عبدالعظيم رمضان
- ١٦٥ - التعليم والتغير الاجتماعى في مصر (في القرن التاسع عشر)  
سامى سليمان محمد السهم
- ١٦٦ - مذكرات معتقل سياسى (صفحة من تاريخ

- مصر)  
السيد يوسف
- ١٦٧- الحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية منذ الفتح  
العربي إلى نهاية الدولة الأخشيديّة  
د. صفى على محمد عبدالله
- ١٦٨- مؤرخون مصريون من عصر المماليك  
يسرى عبد الغنى
- ١٦٩- مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى  
نهاية عصر الفاطميين (٢١٠ - ٥٦٧هـ / ٦٤٢ -  
١١٧١م)
- د. صفى على محمد عبد الله
- ١٧٠- القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك  
(٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م)
- مجدى عبد الرشيد بحر
- ١٧١- تاريخ الجالية الأرمنية في مصر  
القرن التاسع عشر  
تأليف / محمد رفعت
- ١٧٢- تاريخ أهل الدمام في مصر الإسلامية  
(من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي)  
الجزء الأول
- تأليف / فاطمة مصطفى عامر
- ١٧٣- تاريخ أهل الدمام في مصر الإسلامية  
(من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي)  
الجزء الثاني
- تأليف / فاطمة مصطفى عامر
- ١٧٤- مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع  
ق.م
- د. أحمد عبد الحليم دراز
- ١٧٥- محمد توفيق نسيم بامبا ودوره في الحياة  
السياسية
- عادل إبراهيم الطويل
- ١٧٦- الملاحاة النيلية في مصر العثمانية  
١٥١٧ - ١٧٩٨م
- د. عبدالحميد حامد سليمان
- ١٧٧- سياسة مصر العسكرية
- أزاء حروب الشرق الأوسط
- لواء دكتور/ صلاح سالم
- ١٧٨- العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى  
في القرن الثامن عشر  
د. سحر على حنفي
- ١٧٩- دور الحماية العثمانية في تاريخ مصر  
(١٥٦٤ - ١٦٠٩ م)
- د. عفاف مسعد السيد العبد
- ١٨٠- الحقيقة التاريخية حول لقرار تأميم شركة قناة  
السويس  
بقلم / د. عبدالعظيم رمضان
- ١٨١- الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد  
ج-١)
- ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشي
- ١٨٢- الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد  
ج-٢)
- ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشي
- ١٨٣- شاهد على العصر  
مذكرات محمد لطفي جمعة
- ١٨٤- الملوكة في القرن الثامن عشر  
ياسر عبد المنعم محاريق
- ١٨٥- تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري  
١٨٢٠ - ١٨٨٥م
- د. أحمد سيد أحمد
- ١٨٦- العقائد الدينية في مصر المملوكية بين الإسلام  
والتصوف  
د. أحمد صبحي منصور

الشعبية المصرية  
د. فتحى الصنفارى  
١٩٥ - مجتمع أفريقيا فى عصر  
الولاة  
د. نريمان عبدالكريم أحمد  
١٩٦ - تاريخ تطور الرى فى  
مصر (١٨٨٢ - ١٩١٤م)  
عبدالعظيم محمد سعودى  
١٩٧ - القدس الخالدة  
د. عبدالحميد زايد  
١٩٨ - العلاقات السياسية بين  
الدولة الأيوبية  
والامبراطورية الرومانية  
المقدسة زمن الحروب  
الصليبية  
د. عادل عبدالحافظ حمزة  
١٩٩ - المعبد فى الدولة الحديثة  
فى مصر الفرعونية  
(تنظيمه الإدارى ودوره  
السياسى)  
د. بهاء الدين ابراهيم محمود  
٢٠٠ - تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر  
العصور (أعمال اللدونة التى  
أقامتها لجنة التاريخ  
والآثار بالمجلس الأعلى  
للثقافة بالاشتراك مع كلية  
الآداب جامعة الإسكندرية  
فى يومى ٢٢، ٢٣ ابريل  
١٩٩٨م).  
اعداد/ د. عبدالعظيم رمضان

١٨٧ - نياحة حلب فى عصر  
سلاطين المماليك (١٢٥٠  
١٥١٧م/ ٦٤٨ - ٩٢٣  
هـ)  
د. عادل عبد الحافظ حمزة  
١٨٨ - نياحة حلب فى عصر سلاطين  
الـمـمـالـيـك (١٢٥٠ -  
١٥١٧م/ ٦٤٨ - ٩٢٣هـ)  
د. عادل عبدالحافظ حمزة.  
١٨٩ - يهود مصر منذ عصر  
الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠م  
عرفة عبده على  
١٩٠ - العلاقات السياسية بين  
مصر والعراق (١٩٥١ -  
١٩٦٣م)  
د. عبدالحميد عبدالجليل أحمد  
شلبى  
١٩١ - اليهود فى مصر العثمانية  
حتى أوائل القرن التاسع  
عشر  
د. محسن على شومان  
١٩٢ - اليهود فى مصر العثمانية  
حتى أوائل القرن التاسع  
عشر  
د. محسن على شومان.  
١٩٣ - الامام محمد عبده بين  
الملهج الدنى الاجتماعى  
د. عبدالله شحاته  
١٩٤ - تاريخ الآلات الموسيقية

مرفت صبحى غالى  
 ٢٠٥ - تاريخ الغربية وأعمالها  
 فى العصر الاسلامى (٢١) -  
 ٥٦٧ هـ / ٦٤٢ - ١١٧١ م)  
 السيد محمد أحمد عطا  
 ٢٠٦ - مصر للمصريين ج٩  
 سليم خليل النقاش  
 ٢٠٧ - الظاهر بيبرس  
 د. سعيد عبدالفتاح عاشر  
 ٢٠٨ - الدور المصرى والعربى  
 فى حرب تحرير الكويت  
 ج١  
 لواء / د. كمال أحمد عامر

٢٠١ - إمارة الحج فى مصر  
 العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ  
 / ١٥١٧ - ١٧٩٨ م)  
 سميرة فهمى على عمر  
 ٢٠٢ - المندوبون الساميون فى  
 مصر  
 د. ماجدة محمد حمود  
 ٢٠٣ - الصراع الدولى على عدن  
 والدور المصرى  
 فتحى أبو طالب  
 ٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين  
 مصر وبريطانيا (١٩٣٥ -  
 ١٩٤٥ م)

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٤٧٩ / ٢٠٠١

---

I.S.B.N 977 - 01 - 7633 - 8



لقى الدور المصرى فى حرب تحرير الكويت تجاهلا من الكتاب السياسيين والعسكريين، لصالح إبراز أدوار أخرى لم تكن لتبرز لولا هذا الدور المصرى، الذى أعطى الشرعية العربية لقوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة للنزول فى المنطقة العربية وتكثيل القوى الدولية، ومواجهة الغزو العراقى للكويت ودحره.

ومن هنا أهمية هذه الدراسة، فهى تعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق العسكرية والسياسية، وتقوم على المنهج العلمى الصارم الذى يتحرى الحقائق التاريخية دون تزويد.

كما أنها تعد دراسة موسوعية بكل المعايير، بذل فيها كاتبها جهدا شاقا حتى استطاع عمل هذه التغطية الممتازة لأحداث الحروب التى شاركت فيها القوات المسلحة المصرية ويكفى أنه كان متعذرا على أى باحث فى التاريخ العسكرى المصرى تقديم هذه الدراسة المتعمقة والموثقة.

Bibliotheca Alexandrina



0334299

مطابع الهيئة المصرية

٧٠٠ قرشاً

